أغاليط النحويين

في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس

(المتوفى) سنة ٣٣٨ هـ

د/عزيز صدقى أحمد مهران
(أستاذ اللغويات المساعد
بالكلية الجامعية بضباء/جامعة تبوك)

آمنة للنشر والتوزيع

أغاليط النحويين

في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس

المتوفى ٣٣٨ هـ



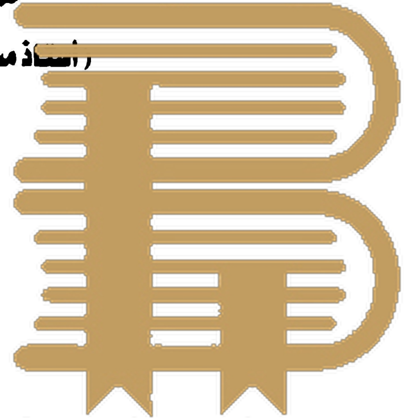
من أجل مجتمع [illegible]

أغاليط النحويين

في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس المتوفى ٣٣٨هـ

د/عزيز صدقي أحمد مهران

(أستاذ مساعد بجامعة تبوك – فرع ضباء)



عمان/ ٢٠١٦

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٦/١/٢١٣)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن راي دائرة المكتبة الوطنية او اي جهة حكومية اخرى



دار آمنة للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – شارع الجامعة الأردنية – مقابل كلية الزراعة (لجامعة الأردنية) مجمع سمارة التجاري (٢٣٣) الطابق الأرضي

تلفون: ٠٧٩٩٦٧٠١٣١ ٩٦٢+

amnah2m@yahoo.com
amnahjamil@gmail.com
find us:

tumbler google+ linkedin facebook twitter

أيا قارئَ القرآنِ أحسِنْ أداءَهُ ... يُضاعِفْ لكَ اللهُ الجزيلَ مِنَ الأجرِ

فما كلُّ مَن يَتلو الكتابَ يُقيمُهُ ... ولا كلُّ مَن في الناسِ يُقرِئُهم مُقري

وإنَّ لنا أخذَ القراءةِ سُنَّةً ... عنِ الأوَّلينَ المُقرئينَ ذوي السَّبرِ

فللسَّبعَةِ القُرّاءِ حقٌّ في الورى ... لإقرائِهم قرآنَ ربِّهمُ الوِترِ

فبالحرمَينِ ابنُ الكَثيرِ ونافعٌ ... وبالبَصرةِ ابنُ العلاءِ أبو عَمرو

وبالشامِ عبدُ اللهِ وهو ابنُ عامرٍ ... وعاصمٌ الكوفِيُّ وهو أبو بَكرِ

وحمزةُ أيضاً والكسائِيُّ بعدَه ... أخو الحِذقِ بالقرآنِ والنَّحوِ والشِّعرِ

فذو الحِقِّ مُعطٍ للحروفِ حُقوقَها ... إذا رَتَّلَ القرآنَ أو كانَ ذا حَدرِ

وَتَرتيلُنا القرآنَ أفضلُ للذي ... أُمِرنا بِهِ مِن مُكثِنا فيهِ والفِكرِ

وباللهِ تَوفيقي وأجري عَلَيهِ في ... إقامَتِنا إعرابَ آياتِهِ الزُّهرِ

ألا اعلَم أخي أنَّ الفَصاحةَ زَيَّنَت ... تِلاوةَ تالٍ أدمَنَ الدرسَ للذِّكرِ

فأوَّلُ علمِ الذِّكرِ إتقانُ حِفظِهِ ... ومعرفةٌ باللَّحنِ مِن فيكَ إذ يَجري

فكُن عارفاً باللحنِ كيما تُزيلَهُ ... وما للذي لا يَعرِفُ اللحنَ مِن عُذرِ (١)

---

(١) الأبيات من الطويل ، من منظومة أبي مزاحم الخاقاني (موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان) الخاقاني البغدادي المقرئ (ت ٣٢٥ هـ) صـ ٦ من مطبوعات عيسى البابي بلا ت ، وهي رائية في علم التجويد ؛ لأبي مزاحم الخاقاني رحمه الله، قال ابن الجزري رحمه الله في كتابه : غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٤١٨):(موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان أبو مزاحم الخاقاني البغدادي إمام مقرئ مجود محدث أصيل ثقة ؛ وترك أبو مزاحم الدنيا وأعمل نفسه في رواية الحديث وأقرأ الناس وتمسك بالسنة قال : وكان بصيراً بالعربية شاعراً مجوداً، وقال الخطيب كان ثقة من أهل السنة، قلت هو أول من صنف في التجويد فيما أعلم وقصيدته الرائية مشهورة وشرحها الحافظ أبو عمرو ؛ومات في ذي الحجة سنة خمس وعشرين وثلاثمائة.).و عدد أبياتها واحد و خمسون بيتا (٥١).و ممن شرحها : أبو عمرو الداني كما ذكر ابن الجزري رحمه الله ، و الشيخ عبد الفتاح القاري حيث حققها و علق عليها ، و الشيخ جمال محمد شرف شرحها شرحا مبسطا في كتابه (هدى المجيد في شرح قصيدتي الخاقاني و السخاوي في التجويد)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله على ما أدرجَ من آلائهِ، في تضاعيفِ ابتلائهِ، وما رَزَقَني من دَرْك الغِبْطة، بما أذاقَني مِن مَسّ السَخطَة، وما ئهدَّلَ عليَّ مِن ثَمَرِ ألطافه، حتى استَمكنَتْ أصابعي مِنَ اقتطافهِ، واستَعينُهُ في الاستقامةِ على سَواء سبيلِهُ، وأستعيذ بهِ مِنَ الاستنامةِ إلى الشيطان وتَسويلهِ.

وأصلّي على المُبتَعث بالفُرقانِ السّاطعْ. والبرْهانِ القاطِعْ. سيدنا مُحَمّدٍ صلى الله عليه وسلم ، خيرِ من افتتحَتْ بذكره الدعوات، واستنجحت به الطلبات، مُفتاحِ الرحمة، ومصباحِ الظلمة، وكاشفِ الغُمة عن الأمّة

وَعلى آلهِ وصحبه الذين عظمهم توقيراً وطهرهم تطهيراً، الذين هم أعلامُ الإسلام، الطيبين الأخيار، الطاهرين الأبرار، الذين أذهب الله عنهم الأرجاسَ وطهّرهم من الأدْناس، وجعل مودَتهم أجراً له على الناس .

وبعد !!!

فإنَّ القرآن هو النُور المبين، والحق المستبين، حبل الله الممدودُ وعهده المعهود، وظِلهُ العَميم،وصِراطه المستقيم، وحجته الكبرى، ومَحَجته الوسطى، الضياءُ الساطعُ، والبرهان القاطع، الواضح سبيله، الرّاشد دليلهُ، الذي من استضاء بمصابيحه أبصر ونجا، ومن أعرض عنها زَلَ وهوى، حجةُ الله وعهدهُ،ووعيدُهُ ووعده، يتبيّنُ تبيانه من استغلقت دونه المعضلاتُ، ويستضيء بمصابيحه من غم عليه في المشكلات.

والصلة بين النحو والقرآن صلة قوية ؛ ومن ثَمَّ انبري كثير من النحاة لإعراب القرآن ، عملا بقوله ﷺ : " أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه " [١] .

---

(١) مسند أبي يعلى (١١/ ٤٣٦) وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٦٣): "فيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وهو متروك".

وقد دار بين المعربين نقاش في آيات القرآن ، وأشكل على كثير منهم إعرابها ، فاجتهدوا فيها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، ثم جاء جيل من المعربين فنظروا فيما تركه السلف ، فأدلَوا بدَلوهم في مشكِل القرآن ، فحدثت بينهم مناقضات ، وافترق النحاة فيما بينهم .

والمتتبع كتب إعراب القرآن يلحظ أنها عجت بكثير من المسائل المشكلات ، والأغاليط المعضدلات ، فغلّط النحويون بعضُهم بعضا ، وغلّط المعربون بعضُهم بعضا، غير أنه يمكنك القول بأن الدراسة التطبيقية من خلال إعراب القرآن جعلت المعربين أكثر دراية ، وأوفر علما ، وأحصى قاعدة بأصيل اللغة وشواذها ، وقويها وضعيفها ، وقليلها وكثيرها ، وقبيحها وعظيمها ، وجيدها ورديئها .

وقد نظرت في أغاليطهم المتفرقة في كتبهم ، فاخترت كتابا هو من أقدم كتب الإعراب التي حفلت بكم كبير من الأغاليط ، وقد قصدت من ذلك أمرين :

أولهما : تحقيق منهجية التأصيل ، إذ إن هذا الكتابَ أقربُ الكتب لمنابع النحو وأصوله ، فصاحبه – كما سترى – أحد أعمدةِ النحو العربي .

ثانيهما : تحقيق منهجية التأريخ ، من خلال الربط بين من سبق النحاسَ ، ومن عاصره ، ومن جاء بعده .

أولا : أسباب الكتابة في هذا الموضوع :

أما عن أسباب الكتابة في هذا الموضوع ؛ فلقد كان وراء اختياري لهذا الموضوع، ومن ثم الكتابةِ فيه ، عدةُ أسباب:

- أسبقية الموضوع ؛ إذ لم يثبت أن تناول باحث هذا الموضوع بالدراسة والبحث.
- الظفر بدراسةِ موضوعٍ متعلقٍ بكتاب الله المتين ، فهذه أمنيتي وغاية أحبِّ الناس إليّ بعد الله ورسوله

- أهمية جمع ودراسة ومناقشة أغاليط النحويين في كتاب أبي جعفر النحاس .
- الوقوف على القدرةِ النقديةِ لأبي جعفر النحاس .
- الوقوف على الأغاليط التي ابتدعها أبو جعفرٍ في كتابه .
- الوقوف على الأغاليط التي تأثر فيها أبو جعفرٍ بآراء النحويين قبله .
- الوقوف على صحة نسبة الأغاليط لأصحابها .
- التطور الفكري النحوي لهذه الأغاليطِ بعد أبي جعفر .
- الوقوف على أشهر النحويين المتأثرين بهذه الأغاليط .
- الوقوف على مدى إمكانية التنظير بين هذه الأغاليط والشواهد المماثلة لها في الشعر والنثر .
- تقوية الأغلوطة أو تضعيفها من خلال عرض آراء النحويين فيها .
- التوصل إلى مذهب أبي جعفرٍ النحوي من خلال مواقفه مما ساقه من أغاليطَ نحويةٍ في كتابه .

ثانيا : منهجية البحث :

لقد تضافرت على القيام بهذا البحث عدة مناهج :

أولا : المنهج الاستنباطي : القائم على تحليل النصوص واستخراج القواعد والتأصيل لها من جهة ، والاستدلال بهذه النصوص على القواعد من جهة أخري[1] .

ثانيا : المنهج التاريخي ، القائم على تتبع النص من الوجهة التاريخية .

ثالثا : المنهج الاستقرائي الضمي(الإحصائي) : القائم على استقراء النصوص وضم بعضها إلى بعض ، واستخلاص النتائج .

---

(١) انظر في تعريف المنهج الاستنباطي المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية ص١٢ ، ١٩٥ ؛ وكتاب مذاهب فلسفية لمحمد جواد مغنية ص١٩٠ ؛وكتاب استباط الأحكام من النصوص للدكتور أحمد الحصري ص ٩ .

رابعا : المنهج الوصفي : القائم على معالجة الأغاليط من خلال وصف مواقف العلماء منها.

خامسا : المنهج الابتكاري : القائم على القياس ، ومراعاة النظير .

سادسا : المنهج المقارن القائم على دراسة المحتوى ومقارنته عند دارسين له آخرين .

ثالثا : راعيت في المنهج البحثي عدة أمور هي :

- ☒ أولا : اعتمدت للدراسة طبعةَ عالمِ الكتب (الثالثة) لبنان ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م ، تحقيق : زهير غازي زاهد
- ☒ ثانيا : راعيت في كلِ أغلوطةٍ عدةَ أمور :
  - أولا : وضعت لها عنوانا .
  - ثانيا : وقفت على مواطن كل أغلوطة في كتاب النحاس ؛ فجمعتها وضممت بعضها إلى بعض ؛ إذ إن النحاس قد نص في مقدمة كتابه على أنه قد يتناول الأغلوطةَ في أكثرِ من موطن ، وعليه فجمع هذه المواطن يثرى الأغلوطة ، ويبين موقفَ النحاس منها ، كما يجعل القاريءَ أكثر إلماما بها .
  - ثالثا : عرضت للأغلوطة ، وبينت موقف النحاس منها .
  - رابعا : بينت المخطيء والمخطأ في كل أغلوطة .
  - خامسا : أصلت للأغلوطة قبل النحاس ، ووقفت على نتائجِ العرض .
  - سادسا : أصلت للأغلوطة لدى معاصري النحاس ، ووقفت على نتائج العرض .

- سابعا : أصلت للأغلوطة بعد النحاس ، ووقفت على نتائج العرض .
- ثامنا : وقفت على التطور التاريخي للشواهد الشعرية والنثرية لكل أغلوطة .

☒ ثالثا : راعيت في ترتيب الأغاليط الترتيب القرآني .

☒ رابعا : راعيت في ترتيب أصحاب الأغاليط تاريخ وفاتهم .

☒ خامسا : عزوت الآياتِ القرآنيةَ إلى سورها مع ذكر أرقامها وضبطها ضبطاً كاملا .

☒ سادسا: خرجت الأحاديث النبوية من كتب السنة.

☒ سابعا: خرجت الشواهد النحوية والصرفية من كتب النحو والصرف ومعاجمِ الشواهد النحوية.

☒ ثامنا: الترجمة للأعلام المغمورين الذين ورد ذكرهم في البحث.

☒ تاسعا : ذيلت البحث بفهارسَ فنيةٍ تسهل الرجوعَ إلى موضوعاته .

رابعا : خطة البحث :

اقتضت طبيعة البحث أن تتكون هذه الخُطة – بعون الله –من مقدمةٍ ، وتمهيدٍ ، وثلاثةِ أبواب ، وخاتمةٍ ، وفهارسَ فنيةٍ .

- **المقـدمـة : تتضمن ما يلي : خطبةَ البحث ، وأسبابَ الكتابة فيه ، ومنهجَ البحث ، وخطةَ البحث .**

التمهيد : وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : مفهوم الأغاليط في عرف النحويين ، واللغويين .

المطلب الثاني : أبو جعفرِ النحاس وكتابه .

المطلب الثالث : فضل إعراب القرآن .

- **أبواب البحث :**

☒ **الباب الأول : أغاليط نحويي البَصرة ، وفيه فصلان :**

- **الفصل الأول : أغاليط متقدمي النحاس ، وفيه تسعة مباحث :**

المبحث الأول:أغاليط أبي عمروٍ بن العلاء،وفيه ثلاثُ أغاليط :

الأغلوطة الأولى : إسكان حرف الإعراب الصحيحِ المتحركِ .

الأغلوطة الثانية : إسكان هاء الضمير .

الأغلوطة الثالثة: نقل حركةِ همزةِ الوصل إلى لام التعريف،وحذفها،وإدغام ما قبلها فيما بعدها .

المبحث الثاني:أغاليط الخليل بن أحمد الفراهيدي،وفيه أغلوطتان :

الأغلوطة الأولى : إيَّاك " نوعها ، وإعرابها عند الخليل .

الأغلوطة الثانية : مذهب الخليل في تركيب " لن " .

المبحث الثالث:أغاليط " سيبويه"،وفيه ست أغاليط:

الأغلوطة الأولى : وقوع الفاعل جملة .

الأغلوطة الثانية : " فَعِلَ" في الهيئة و الأعراض بين التعدي واللزوم .

الأغلوطة الثالثة : " أيُّ "الموصولة مضافة محذوفاً صدر صلتها بين الإعراب والبناء .

الأغلوطة الرابعة :تقديم الظرف اللغو في بابي"كان "و" إن "وأخواتهما كما في نحو قوله تعالى (وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ) .

الأغلوطة الخامسة : علة كسر الخاء في قراءة قوله تعالى (يَكَادُ الْبَرْقُ يَخِطِّفُ أَبصَارَهُمْ).

الأغلوطة السادسة : اسم المفعول من الأجوف اليائي بين حذف الواو أو الياء كما في نحو قوله تعالى (وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيباً مَّهِيلاً)

المبحث الرابع : أغلوطة يونس : "فواعل" كونه جمعا منقوصا غيرَ مضاف ولا مقترن بـ " أل" بين الصرف وعدمه.

المبحث الخامس : أغلوطة قطرب :

تكرار "قبل" بين التوكيد اللفظي والمغايرة في قوله تعالى : (وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ)

المبحث السادس : أغاليط أبي عبيدة مَعْمَرِ بن المثنّى ، وفيه خمس أغاليط :

الأغلوطة الأولى : الخفض على الجوار في كلام الله بين المنع والجواز .

الأغلوطة الثانية : الإضمار قبل الذكر في قوله تعالى(لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ).

الأغلوطة الثالثة : إضمار جواب الأمر دون تقدم ما يدل عليه .

الأغلوطة الرابعة : مذهبُ أبي عبيدةَ في تذكير (قريب) من نحو قوله تعالى (إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ).

الأغلوطة الخامسة : مجيء "أو" بمعنى (الواو) بين المنع والجواز في نحو قوله تعالى(وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ).

المبحث السابع: أغاليط الأصمعي ، وفيه أغلوطة تحت عنوان :

" منفكين" بين التمام والنقصان من قوله تعالى (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ)

المبحث الثامن: أغاليطُ الأخفشِ ، وفيه خمس أغاليط :

الأغلوطة الأولى : زيادة "من" في الإيجاب في نحو قوله تعالى (مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ) .

الأغلوطة الثانية : إبدالُ الظاهرِ من ضمير الحاضر غيرَ مفيد إحاطة بين المنع والجواز .

الأغلوطة الثالثة : الابتداء بـ" أن" المفتوحة الهمزة .

الأغلوطة الرابعة : مجيء " فوق" زائدة .

الأغلوطة الخامسة : "أيُّ" في النداء بين الوصلة والموصولية ، والاسم بعدَها بين النعت والصلة .

المبحث التاسع : أغاليط المازني ، وفيه أغلوطتان :

الأغلوطة الأولى : القول بأن أصل "لَمًّا" "لما" بالتخفيف من قوله تعالى(وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)

الأغلوط الثانية : مذهب المازنيِّ في نصب نعت "أي" في النداء .

- **الفصل الثاني : أغاليط معاصري النحاس ، وفيه مبحثان :**

المبحث الأول : : أغاليط المبرد ، وفيه سبع أغاليط :

الأغلوطة الأولى : اعتلال الاسمِ أو الفعل من جهات ثلاث .

الأغلوطة الثانية : إضمار (كراهة) قبل (فَتُذَكِّر) من قوله تعالى (أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) .

الأغلوطة الثالثة : حذف مفعول (يدعو) من قوله تعالى : (يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ) .

الأغلوطة الرابعة : كسر كاف الخطاب في "عليكِم" .

الأغلوطة الخامسة : إضمار (مَن) قبل (في السماء) من قوله تعالى (وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاء) .

الأغلوطة السادسة : العامل في المستثنى النصبَ عند المبرد .

الأغلوطة السابعة : مذهب المبرد في علة حذف النون من مضارع "كان" المجزوم .

المبحث الثاني : أغاليط الزجاج ، وفيه إحدى عشرةَ أغلوطة :

الأغلوطة الأولى : إعراب الزجاج للمصدر المؤول في نحو قوله تعالى :(لاَ يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَن يُجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ) .

الأغلوطة الثانية :مذهب الزجاج في خبر "إنّ" في قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاء الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)

الأغلوطة الثالثة : "مَفْعِل" اسما للمكان والمصدر من "فَعَل يَفْعُل" بين الجواز والمنع .

الأغلوطة الرابعة : ما يجوز في "كل" عند القطع عن الإضافة في نحو قوله تعالى (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ)

الأغلوطة الخامسة : تقديم المعطوف على المعطوف عليه في قراءة الكسر من قوله تعالى(إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلِ يُسْحَبُونَ .

الأغلوطة السادسة : وصف المعرف بـ "أل" بالاسم المبهم في نحو قوله تعالى (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ) .

الأغلوطة السابعة: مذهب الزجاج في إعراب "إذ" من قوله تعالى(وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ) .

الأغلوطة الثامنة : مجيء الحال من المضاف إليه في قوله تعالى(قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) .

الأغلوطة التاسعة :اجتماع عاملين على معمول واحد فيما لو قُرِيء قوله تعالى (وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى) بفتح الياء .

الأغلوطة العاشرة : مذهب الزجاج في صياغة "فِعِّيل" من الرباعي .

الأغلوطة الحاديةَ عشرةَ : مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة عند الزجاج .

- **الباب الثاني : أغاليط نحويي الكوفة ، وفيه فصلان :**

- **الفصل الأول : أغاليط الكسائي ، وفيه سبع أغاليط :**

الأغلوطة الأولى : إبدال الواو المضمومة همزةً تخفيفا في نحو قوله تعالى (أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى) .

الأغلوطة الثانية : العطف على الموصول قبل تمام الصلة .

الأغلوطة الثالثة : "مصر" بين الصرف وعدمه عند الكسائي في قوله تعالى (اهْبِطُواْ مِصْراً) .

الأغلوطة الرابعة : عطف الظاهر (الصَّابِؤُونَ) على ضمير الرفع في (هادوا) دون توكيده من نحو قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ)

الأغلوطة الخامسة : إجازته نصب "بديع" على المدح من قوله تعالى(بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ)

الأغلوطة السادسة : حذف الألف من المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم في نحو قوله تعالى (قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي)

الأغلوطة السابعة : نعت المضمر بالمظهر .

- الفصل الثاني : أغاليط الفراء ، وفيه إحدى وثلاثون أغلوطة :

الأغلوطة الأولى : مذهب الفراء في جعل (فَيَتَعَلَّمُونَ) معطوفة على (يُعَلِّمُونَ)من قوله تعالى(يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ .... فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) .

الأغلوطة الثانية : عدم إجازة الفراء إبدال تاء الافتعال دالا ، والقول بجواز إدغام التاء في الذال ثم الإيتان بحرف متوسط بين الذال والتاء في قوله تعالى(وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ) .

الأغلوطة الثالثة : زيادة (من) الجارة في المفعول الثاني في قراءة قوله تعالى ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نُّتَخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء ﴾

الأغلوطة الرابعة :حذف التاء من المصدر (غلب) في قوله تعالى (وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ)

الأغلوطة الخامسة : طعن الفراء في قراءة قوله تعالى (لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاء مِن بَعْدُ) بالياء

الأغلوطة السادسة : دعوى النحاس استبعاد الفراء لقراءة الجمهور قوله تعالى (الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّلَكَ) بالتشديد .

الأغلوطة السابعة : مذهب الفراء في مجيء الفاء بمعنى الواوفي قوله عز وجل (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى)

الأغلوطة الثامنة: مجيء اسم كان ضمير الشأن وخبرها مفردمن نحو قوله تعالى(فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً)

الأغلوطة التاسعة : جواز بناء الظروف المبهمة المضافة إلى جملة فعلية فعلها معرب

الأغلوطة العاشرة:قول الفراء بكسر النون مع لام التوجع خاصة من قوله تعالى(قَالُواْ إِنَّا لِلّهِ)

الأغلوطة الحادية عشرة : مجيء الحال من الماضي من نحو قوله تعالى (وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنْ الْخَاسِرِينَ)

الأغلوطة الثانية عشرة : عمل ما بعد لام القسم فيما قبلها

الأغلوطة الثالثة عشرة(يُلَقَّون) بين التعدي واللزوم من قوله تعالى (وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَاماً)

الأغلوطة الرابعة عشرة : الواو في قوله تعالى :(وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) بين عطف الجمل ، وعطف المفردات .

الأغلوطة الخامسة عشرة : وقوع ضمير الفصل (العماد) في أول الكلام كما في قوله تعالى (وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ)

الأغلوطة السادسة عشرة : ترك الإخبار عن المبتدأ والإخبار عما اتصل به كما في نحو قوله تعالى(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً)

الأغلوطة السابعة عشرة : تعاقب " لو " و " إن " الجوابَ المنفيَ ماضيا ومستقبلا كما في نحو قوله تعالى (وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ)

الأغلوطة الثامنة عشرة : الاختلاف في ناصب المضارع بعد لام التعليل كما في قوله تعالى (يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ

الأغلوطة التاسعة عشرة : إعراب الفراء "خيرا" من قوله تعالى (وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ) نعتاً لمصدر محذوف

الأغلوطة العشرون : حذف "لا" النافية في قوله تعالى (يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ)

الأغلوطة الحادية والعشرون : علة تأنيث خبر "ما" الموصولة في قوله تعالى (وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا)

الأغلوطة الثانية والعشرون : مذهب الفراء في إعراب الحروف المقطعة

الأغلوطة الثالثة والعشرون : إجازة الفراء إضمار واو الحال بعد (أو) في نحو قوله تعالى (فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)

الأغلوطة الرابعة والعشرون : مذهب الفراء في تذكير قريب من قوله تعالى (إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)

الأغلوطة الخامسة والعشرون : الاشتقاق من الأسماء الأعجمية (وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّن الْعَالَمِينَ)

الأغلوطة السادسة والعشرون : عود الضمير في "ملئهم" على مضاف محذوف في قوله تعالى(فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ)

الأغلوطة السابعة والعشرون : حذف نون "من" الموصولة من قوله تعالى (وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ).

الأغلوطة الثامنة والعشرون : الوقف على تاء التأنيث في "أبت" بالتاء ساكنة من قوله تعالى (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً)

الأغلوطة التاسعة والعشرون : المحذوف من (بنت) عند الفراء ياء لا واو

الأغلوطة الثلاثون : دعوى النحاس تسليط العوامل على أسماء الاستفهام عند الفراء

الأغلوطة الحادية والثلاثون : نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به في قراءة قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾

الباب الثالث : أغاليط مجهولة القائل ، وفيه خمسة مباحث :

☒ المبحث الأول : أغاليط بصرية ، وفيه أغلوطة واحدة بعنوان : جواز حذف الجار مع العائد (فيه) من جملة الصفة (تجزي ..) من قوله تعالى ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾

☒ **المبحث الثاني : أغاليط كوفية ، وفيه أربع أغاليط :**

- الأغلوطة الأولى : حذف فاء الفعل المثال الواوي فرقا بين المتعدي واللازم كما في نحو قوله تعالى ﴿ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾
- الأغلوطة الثانية : الهمزة في إبراهيم وإسماعيل بين الأصالة والزيادة
- الأغلوطة الثالثة : قول الكوفيين إن أصل الألف في (رِبَا) ياء ، وتثنيته ربيان
- الأغلوطة الرابعة : إجازة الكوفيين الإسكان والفتح في كل ما كان ثانية حرفا من حروف الحلق

☒ **المبحث الثالث : أغاليط بعض النحويين ، وفيه أغلوطتان :**

- الأغلوطة الأولى : دعوى بعض النحويين أن المحذوف من (ابن) واو لا ياء .
- الأغلوطة الثانية : عمل الشرط أو الجواب فيما قبل الأداة عند من قال إن المعنى في قوله تعالى ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا ﴾ أينما ثقفوا أخذوا ملعونين

☒ **المبحث الرابع : أغاليط بعض أهل النظر ، وفيه أغلوطة واحدة بعنوان (إدعاء أن قوله تعالى ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ للنساء .**

☒ **المبحث الخامس : أغاليط مجهولة ، وفيه تسع أغاليط :**

- الأغلوطة الأولى : مجيء المصدر الميمي على (مَفْعُل)مفردا في قراءة قوله تعالى﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرِهِ﴾
- الأغلوطة الثانية : إسكان الراء من قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾
- الأغلوطة الثالثة : المحذوف عند اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية في نحو قراءة قوله تعالى ﴿ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللّهِ ﴾ بنون مخففة .

- الأغلوطة الرابعة الأصل في مضارع (فَعَل) المثال الواوي الذي عينه حرف حلق (يَفْعِل)كما في (وهب) (يوهِب) بكسر الهاء
- الأغلوطة الخامسة : إبقاء نون الجمع مع الإضافةكما حكي في قوله تعالى﴿ قَالَ هَلْ أنتُم مُطْلِعُونِ ﴾ بإسكان الطاء ، وكسر النون
- الأغلوطة السادسة : العطف على معمولي عاملين مع تقدم المجرور في المتعاطفين .
- الأغلوطة السابعة : الهمزة المتوسطة المضمومة المكسور ما قبلها بين رسمها على واو أو ياء كما في نحو قوله تعالى ﴿ أمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُونَ ﴾
- الأغلوطة الثامنة : نصب الفعل المضارع دون تقدم ما يوجب نصبه في قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنْ أدْرِي أقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أمَداً ﴾
- الأغلوطة التاسعة : القول بأن (ألم) من حروف الجزم

▪ **الخاتمة : ذكرت فيها النتائج التي توصلت إليها في بحثي .**

▪ **الفهارس الفنية : زيلت هذا البحث بفهارس فنية تبين أبوابه ، وفصوله ومباحثه .**

شكر وتقدير

يقول الله عز وجل:

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ (١)

أشكر لله شكر من قد عرف فضله ، وكثرت أياديه عنده ، وحسبي في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾ (٢) .

وعملاً بقول الرسول ـ ﷺ ـ : " لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ " (٣)

أُزجي شكري وتقديري إلي أستاذي وشيخي المشرفِ علي هذه الرسالةِ :

فضيلةِ الأستاذِ الدكتورِ / أحمد عبد الحميد خليل

ذلك البحر الزاخر بالعلم والأخلاق ، الذي شملني بعطفه ، وأحاطني بواسع كرمه ، وأثري البحث بموفور علمه ، بما أسدي لي من دقيق ملاحظاته ، وعظيم توجيهاته ، حتي استوي البحث علي سوقه

كما أزجي شكري وتقديري إلى أستاذي وشيخي المشرفِ المشارك على هذه الرسالةِ :

---

(١) سورة النمل : ١٩

(٢) سورة النمل : ٤٠

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة ٤/٣٢٩ برقم ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، وقال هذا حديث صحيح ، انظر الجامع الصحيح تحقيق الشيخ إبراهيم عطوه عوض ،القاهرة : دار الحديث لا ت . وأخرجه أحمد في مسنده ٧/ ٢٩٥ برقم ٧٤٩٥ تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ط :١ ،دار الحديث ١٤١٦ـ١٩٩٥، وقال الهيثمي : رواه أحمد والبزار والطبراني ورجاله ثقات ، انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٥/٢١٧ بيروت ط : ٣ دار الكتب

فضـيلةِ الأسـتاذِ الـدكـتورِ / صلاح الدين حسن عبيد

الـذي هـو شـجرةُ فضـلٍ، عودُهـا أدبٌ، وأغصـانُها عِلـم، وثمرتُهـا عقـلٌ، وعروقهـا شـرف ، تسـقيها سمـاءُ الصِـفوة ، وتغـذيها أرضُ المـروءة . ذلـك العـالمُ الجليـلُ ، الـذي كـان لـه أثـر واضـح في خـروج البحـث علـى هـذه الصـورة . فـالله َأسال أن يجزل لهما العطاءَ ، ويكرمَ لهما المثوبةَ والجزاء .

كمـا أبعـث بخـالص الشـكر والتقـدير إلى الأسـتاذ الـدكتور / إبـراهيم عمـر محمد حسين حفظه الله برعايته ، وأحاطه بعنايته .

والشـكر موصـول لأسـاتذتي بقسـم اللغويـات بكليـة اللغـة العربيـة بأسيوط ، ولكل مـن قـدم لـي مشـورةً ، أو أعـارني كتابـاً ، أو غـير ذلـك مـن وجـوه النفع والصلاح ، فلهم مني وافرُ الشكر وعظيمُ العرفان .

وبعد ،،،،،،،،،،،،،،،،

فهذا موضوع " أغاليط النحـويين في كتـاب إعـراب القـرآن لأبـي جعفـر النحاس جمعا ودراسة ومناقشة " قد بذلت في دراسته وجمعـه وتبويبـه وتحريـره جهـدي ، وهو جهد المقل ، فلا أدعى أنني اجتهدت حتى أدركت كل عناصره ، ووفيتهـا حقهـا ، غير أنني توخيت السداد طاقتي ، وإذ لم أصل إلى الغاية من كتابته ، فحسبي أنني قصـدت ، وأردت وبذلت جهدي ، ولا يسعنى إلا أن أتوجه إلى الله سائلاً ، أن يقـيض لـي مـن يُقَوِّمُ عملي ، ويرشدني إلى ما فيه صلاح أمرى .

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

الباحث

التمهيد

أبو جعفر النحاس وكتابه

وفيه ثلاثة مطالب :

- ☒ المطلب الأول : مفهوم الأغاليط في عرف النحويين ، واللغويين .
- ☒ المطلب الثاني : أبو جعفر النحاس وكتابه .
- ☒ المطلب الثالث : فضل إعراب القرآن .

المطلب الأول

مفهوم الأغاليط في عرف النحويين ، واللغويين

أولا : المقصود بأغاليط النحويين :

المقصود بأغاليط النحويين : تلك المسائل التي غلط فيها أبو جعفر النحويين ، وفند مذاهبهم ، ورد فيها أقوالهم ، وألزمهم الحجة ، وعبر فيها بقوله " وهذا خطأ ، وأخطأ كثير ..... ، وهذا غلط ..... " وغير ذلك مما أشتق من الخطأ والغلط واللحن .

أو غلط فيها بعض النحويين بعضا ، وناقش النحاس كلامهم ، وعرض لموقفه منهم ، ورجح ما ارتآه صحيحا سواء صرح بذلك ، أو استشعره القاريء من طريقة عرضه .

أو ما افترضه النحاس من أغاليط ، ونص فيها على أنه لو قيل بها لغُلِّط أصحابها .

ثانياً : المعنى اللغوي لـ " أغاليط "

الأغاليط جمع أغلوطة ، والأغلوطة : المسألة التي يغالط بها ، ويغالط فيها .

جاء في اللسان : " الغَلَطُ: أن تَعْيا بالشيء ، فلا تَعْرِفَ وجه الصواب فيه، وقد غَلِطَ في الأمر يَغْلَطُ غَلَطاً وأَغْلَطَه غيره، والعرب تقول: غَلِطَ في مَنْطِقِه، والغَلَطُ في الحِساب وكلِّ شيءٍ ، والغَلَتُ لا يكون إلا في الحساب. قال ابن سيده: ورأيت ابن جني قد جمعَه على غِلاطٍ، قال: ولا أَدْري وجْهَ ذلك.

وقال الليث: الغَلَطُ كل شيءٍ يَعْيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد ، وقد غالَطَه مُغالَطةً ، والمَغْلَطةُ والأُغْلُوطةُ: الكلام الذي يُغْلَطُ فيه ويُغالَطُ به؛ ومنه قولهم: حَدَّثْته حديثاً ليس بالأَغالِيطِ.

والتغْلِيطُ: أَن تقول للرجل غَلِطْتَ ، والمَغْلَطةُ والأُغْلُوطةُ: ما يُغالَطُ به من المسائل، والجمع الأَغالِيطُ.

وقال الخطابي: يقال مسألة غَلُوطٌ إذا كان يُغْلَطُ فيها ، كما يقال شاة حَلُوبٌ وفرَس رَكُوب، فإذا جعلتها اسماً زدْتَ فيها الهاء ، فقلت غَلُوطة كما يقال حَلوبة ورَكوبة، وأراد المسائل التي يُغالَطُ بها العلماء ليَزِلُّوا فيَهيجَ بذلك شَرٌّ وفِتنة، فأما الأغاليط فهي جمع أغْلوطة أُفعولة من الغَلَط كالأُحْدُوثةِ والأُعْجُوبةِ.[1]

كما أن الخطأ بمعنى الغلط جاء في اللسان : "وأخطأ يُخطِئ إذا سَلَكَ سَبيلَ الخَطَإِ عَمْداً وسَهواً؛ ويقال: خَطِئ بمعنى أخطَأ، وقيل: خَطِئ إذا تَعَمَّدَ، وأخطأ إذا لم يتعمد.

ويقال لمن أراد شيئاً ففعل غيره أو فعل غير الصواب: أخْطَأ ، وفي حديث الكُسُوفُ: فأخْطَأ بدِرْعٍ حتى أُدْرِكَ بِرِدائه، أي غَلِطَ.[2] .

المطلب الثاني : أبو جعفر النحاس وكتابه

أولا : التعريف بأبي جعفر :

أولا : نسبه ، ولقبه :

هو الإمام أبو جعفر (أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي) المفسر المصري النحوي المعروف بالنحاس أو بابن النحاس ، ويعرف أيضا بالصفار ، ولكن لقب (النحاس) هو الأشهر الذي عرف به ، وهو الذي طار في الآفاق حتى صار علما له.

و (النحاس) نسبة إلى من يصنع الأواني النحاسية كالقدور والأواني ، وغير ذلك ، ويظهر أن أجداده كانوا يشتغلون بهذه الصنعة ، وأما أبو جعفر فقد طلب العلم منذ حداثة سنه ، ولم ينقل عنه أنه اشتغل بهذه الحرفة صنعة أو بيعا ، وسمي بالصفار أيضا نسبة إلى (الصفر) وهو النحاس أيضا.

---

(١) لسان العرب لابن منظور مادة (غلط) ج ٧/ ٣٦٤ .

(٢) لسان العرب (خطأ) ج١/ص٦٦ ؛ وفتح الباري - ابن حجر - (ج ٢ / ص ٥٢٧) .

جاء في المصباح: (الصفر مثل قفل: النحاس وكسر الصاد لغة فيقال: صفر وصفر ، وهو النحاس ويقال: بيت صفر أي خالٍ من المتاع وهو صفر اليدين أي ليس فيهما شئ)[1] .

وقال السمعاني في الأنساب: (النحاس بفتح النون وتشديد الحاء نسبة إلى عمل النحاس ، وأهل مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصفرية ويبيعها النحاس ، وقد اشتهر بهذا الاسم جماعة منهم: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس) [2] .

ثانيا : مولده:

ولد الإمام أبو جعفر النحاس في مصر ، وعاش فيها ردحا من الزمن ، ولا يعرف على وجه الضبط سنة ميلاده ، فالمراجع التي بين أيدينا كلها لا تذكر سنة مولده ، ولا أطوار نشأته الأولى ، ولكنها متفقة على أنه ولد في مصر ، وتوفي فيها ، وإن كان يغلب على الظن أن ولادته كانت سنة ٢٦٠ هـ . [3]

ثالثا : نشأته العلمية ورحلته في طلب العلم :

نشأ الإمام أبو جعفر النحاس في عصر مواكبة النهضة العلمية شغوفا دؤوبا على طلب العلم محبا للعلماء ومجالستهم والاستفادة منهم لم يمنعه فقره وإعساره عن مواصلة الطلب ؛ لأنه شعر أن هذا هو طريق المجد والسُؤدَد فأخذ يجد ويجتهد ، ويواصل الليل بالنهار في طلب العلم .

ولم تقتصر همته أن ينهل من معين شيوخه في مصر فحسب ؛ بل دفعه حبه وشغفه بالعلم إلى أن يرحل إلى بغداد لينال من جهابذتها وعلمائها ما يشفي طموحه لا

---

(١) انظر الصحاح للجوهري (صفر) ٢ / ٧١٤ ؛ والمصباح المنير مادة (صفر) ؛

(٢) انظر كتاب الأنساب للسمعاني ١٣ / ٤٤ واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ٣ / ٣٠٠.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٤٧ ؛ معجم الأدباء ج١/ص٦١٧ .

سيما قد تألق في سماء بغداد كواكب مضيئة من أمثال المبرد والأخفش الصغير ونفطويه والزجاج في علوم العربية .

وأمثال (أحمد بن محمد الحجاج المروزي)[١] ،و (إبراهيم بن إسحاق الحربي)[٢]،و (أبي داود السجستاني)[٣] في الحديث الشريف .

وأمثال الإمام (أبي جعفر محمد الطبري)[٤] و (بقي ابن مخلد) [٥] في التفسير، وعلوم القرآن .

فأخذ عن علمائها فنون المعرفة وأنواع العلوم ثم رجع إلى مصر ، ولم ينقطع عن مواصلة العلم على شيوخ أجلاء حتى صار إماما يشار إليه بالبنان في علوم العربية والتفسير والحديث .

وقد سمع الإمام المحدث الحافظ البارع (أحمد بن شعيب بن علي بن سنان) أبا عبد الرحمن النسائي [٦] صاحب السنن أخذ عنه النحاس الحديث الشريف ، وروى عنه في كتابه (إعراب القرآن) و (الناسخ والمنسوخ).

---

(١) المروزي (٠٠٠ - ٣٤٠ هـ = ٠٠٠ - ٩٥١ م) ابراهيم بن أحمد المروزي، أبو اسحاق . الأعلام للزركلي - (ج ١ / ص ٢٨).

(٢) الحربي (١٩٨ - ٢٨٥ هـ = ٨١٥ - ٨٩٨ م) ابراهيم بن اسحاق بن بشير بن عبد الله البغدادي الحربي . الأعلام للزركلي - (ج ١ / ص ٣٢) .

(٣) ابن أبي داود (٢٣٠ - ٣١٦ هـ = ٨٤٤ - ٩٢٩ م) عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، أبو بكر بن أبي داود . الأعلام للزركلي (٤ / ص٩١)

(٤) (ابن جرير الطبري) * (٢٢٤ - ٣١٠ هـ = ٨٣٩ ٩٢٣ م) محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر: المؤرخ المفسر الإمام. الأعلام للزركلي (٦ / ص٦٩) .

(٥) ابن بقي (٢٦٠ - ٣٢٤ هـ = ٨٧٤ - ٩٣٦ م) أحمد بن بقيّ بن مخلد بن يزيد القرطبي الاندلسي: الأعلام للزركلي - (ج ١ / ص ١٠٤) .

(٦) النسائي (٢١٥ - ٣٠٣ هـ = ٨٣٠ - ٩١٥ م) أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار الأعلام للزركلي - (ج ١ / ص ١٧١)

رابعا : شيوخ النحاس وتلامذته :

أولا : شيوخه :

نذكر هنا بإيجاز الشيوخ الذين تلقى عنهم الإمام النحاس علومه وتلامذته الذين استفادوا من علمه ، وكان له تأثير عظيم في سلوكهم وحياتهم ، فمن شيوخه الذين تتلمذ عليهم وأثروا في بناء شخصيته:

١. (محمد بن الوليد بن ولاد) المصري التميمي النحوي المتوفى سنة ٢٩٨ ه[١]
٢. ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد الكيساني) المتوفى سنة ٢٩٩ ه أخذ عن ثعلب والمبرد وكان نحويا بارعا يحفظ أقوال الكوفيين والبصريين، قال النحاس عنه:قال ابن كيسان،وهو النحوي فكلما قلنا قال ابن كيسان فإياه نعني.[٢]
٣. ومن شيوخه في الحديث الشريف الإمام النسائي المتوفى سنة ٣٠٣ ه وهو أحد أعلام الدين .[٣]
٤. الإمام الزجاج وهو (أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل) الإمام اللغوي الشهير صاحب كتاب (معاني القرآن) المتوفى سنة ٣١١ ه أحد تلامذة الإمام المبرد أخذ عنه النحاس ، وقرأ عليه كتاب سيبويه كما ذكر النحاس ذلك صراحة في كتابه (إعراب القرآن) حيث قال: هكذا قرأت على أبي إسحاق الزجاج في كتاب سيبويه أن يكون (دفاع) مصدر دفع كما تقول: حسبت الشيء حسابا ولقيته لقاء فيكون دفاع ودفع مصدرين.[٤]
٥. ومن شيوخه أبو بكر (أحمد بن شقير) البغدادي المتوفى سنة ٣١٥ ه[٥]
٦. ومن شيوخه (الأخفش الصغير) وهو (أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل) المتوفى سنة ٣١٥ ه الذي تلقى عن ثعلب والمبرد[٦]

---

(١) الأعلام للزركلي – (ج ١ / ص ٢٠٧)

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص١٨٦

(٣ الوافي بالوفيات – (ج ٣ / ص ٥) . لصلاح الدين الصفدي ط دار الكتب .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٢٨ .

(٥) الأعلام للزركلي – (ج ١ / ص ١١٠)

(٦) انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ص ١١٥.

٧. ومن شيوخه كذلك (نفطويه) وهو (إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي) المتوفى سنة ٣٢٣ ه ، وهو من النحويين الكوفيين ، ومن أصحاب ثعلب.[١]

٨. ومن شيوخه (أبو بكر بن الأنباري) المتوفى سنة ٣٢٨ ه صاحب كتاب (المشكل في معاني القرآن) وهو من أصحاب ثعلب[٢]

خامسا : تلامذته :

أما تلامذة النحاس ؛ فلا يكادون يحصون عددا نذكر منهم خشية الإطالة: ، فضل بن سعيد الكزني من أهل قرطبة المتوفى سنة ٣٣٥ ه.[٣] ومنذر بن سعيد بن عبد الله البلوطي المتوفى سنة ٣٣٥ ه.[٤] محمد بن يحيى الأزدي القرطبي النحوي المتوفى سنة ٣٥٨ ه.[٥] محمد بن مفرج بن عبد الله المعافري المتوفى سنة ٣٧١ ه.[٦] عمر بن محمد بن عراك الحضرمي المصري المتوفى سنة ٣٨٨ ه.[٧] محمد بن علي الأدفوي المصري المتوفي سنة ٣٨٨ ه.[٨] وآخرون يضيق عن ذكرهم المقام وكلهم من البارزين الأعلام.

سادسا : النحاس إمام محقق :

يعد الإمام النحاس إماما محققا يأتي بالحجج الناصعة والدلائل الواضحة على صحة ما يذهب إليه وقد ألف كتابه معاني القرآن الكريم قبل تأليف (إعراب القرآن) لذا وردت إحالات كثيرة في الإعراب عليه ، وقد يذكر ذلك صراحة ، فيقول: وقد ذكرناه أولا في كتابنا الأول (المعاني)[٩] وهذا أوضح دليل على أن كتابه (معاني القرآن) قد ألفه قبل كتابه الآخر (إعراب القرآن).

---

(١) الزبيدي في الطبقات ص ١٥٤

(٢) الزبيدي في طبقات النحويين ص ١٥٣.

(٣) الأعلام للزركلي – (ج ٧ / ص ٢٩٤)

(٤) الأعلام للزركلي – (ج ٢ / ص ٧٤)

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء – (ج ١ / ص ١٢٩)

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء – (ج ١ / ص ١٦٦)

(٧) غاية النهاية في طبقات القراء – (ج ١ / ص ٢٦٦)

(٨) الأعلام للزركلي – (ج ١ / ص ٢٨٢)

(٩) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٤٤

فالإمام النحاس جهبذ من جهابذة علماء اللغة ورائد من أكابر رواد العربية ألف كتابه (إعراب القرآن الكريم) ، وعرض فيه أقوال النحاة والمفسرين عرضا دقيقا شاملا على منهج اللغة العربية ، فنراه يحكي في تفسيره أقوال أئمة النحو ، ويوجه منها السديد الصائب ، ويفند الضعيف الذي لا تعضده لغة العرب ، وحجته في ذلك أن القرآن نزل بأفصح لسان ، وأوضح بيان على أسلوب العرب في تخاطبهم ، وكلامهم فيجب فهمه على منهاج اللسان العربي الفصيح.

ونجده يؤكد على هذا أشد التأكيد في مؤلفاته وكتبه فيقول في: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) [1] قال أبو عبيدة: هو مخفوض على الجوار.

قال أبو جعفر - يعني النحاس - (لا يجوز أن يعرب شئ على الجوار في كتاب الله عزوجل وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شئ شاذ وهو قولهم: (هذا جحر ضب خرب) [2] والدليل أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضب خربان ولا يحمل شئ من كتاب الله عز وجل على هذا ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها). [3]

ومما يؤيد أن أبا جعفر النحاس بحاثة ونقاد وأنه متمكن في اللغة العربية ما يلي:

❖ قال أبو جعفر: (مَيْسَرة) أفصح اللغات وهي لغة أهل نجد ، و (مَيْسُرَة) وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ لا يوجد في كلام العرب مفعلة إلا حروف

---

(١) [البقرة : ٢١٧]

(٢) جزء من حديث جاء فيه : " عن عمرو بن عوف قال كنا قعوداً حول رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد بالمدينة فجاءه جبريل عليه السلام بالوحي فتغشى رداءه فمكث طويلا حتى سري عنه ثم كشف رداءه فاذا هو يعرق عرقاً شديدا واذا هو قابض على شيء فقال أيكم يعرف ما يخرج من النخل قلنا نحن يا رسول الله بآبائنا أنت وأمهاتنا ليس شيء يخرج من النخل إلا نحن نعرفه نحن أصحاب نخل ثم فتح يده فاذا فيها نوى فقال ما هذا فقالوا يا رسول الله نوى فقال نوى أي شيء قالوا نوى سنة قال صدقتم جاء جبريل عليه السلام يتعاهد دينكم لتسلكن سنن قبلكم حذو النعل بالنعل ولتأخذن بمثل أخذهم ان شبراً فشبر وان ذارعاً فذارع وان باعاً فباع حتى لو دخلوا جحر ضب دخلتم فيه ألا ان بني اسرائيل افترقت على موسى عليه السلام سبعين فرقة كلها ضالة إلا فرقة واحدة الاسلام وجماعتهم ثم انها افترقت على عيسى عليه السلام على إحدى وسبعين فرقة كلها ضالة إلا واحدة الاسلام وجماعتهم ثم انكم تكونون على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة الاسلام وجماعتهم. رواه الطبراني وفيه كثير بن عبد الله وهو ضعيف وقد حسن الترمذي له حديثا، وبقية رجاله ثقات. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - (ج ٣ / ص ٣٠٢)

(٣) إعراب القرآن ١ / ٢٥٨

معدودة شاذة ليس منها شيء إلا يقال فيه مفعلة وإيضا فإن الهاء زائدة ؛ وليس في كلام العرب (مَفْعُل) البتة وقراءة من قرأ (إلى مَيْسُرِهِ) لحن لا يجوز.[1]

❖ ويقول في الرد على الفراء في معانيه عند قوله تعالى (يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ)[2] يحتمل (مثليهم) ثلاثة أمثالهم..إلخ[3] .يقول: وهذا باب الغلط فيه غلط بين في جميع المقاييس إنا إنما نعقل مثل الشيء مساويا له ونعقل مثليه ما يساويه مرتين واللغة على خلاف ما قال الفراء.[4]

❖ ويقول عند قوله تعالى : (وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ)[5] ؟ هذه قراءة أهل الحرمين وقرأ أهل الكوفة والحسن وأبو عمرو: (حتى يقول الرسول)[6] بالنصب وهو اختيار أبي عبيدة وله في ذلك حجتان:

إحدهما: عن أبي عمرو قال: (زلزلوا) فعل ماض و (يقول) فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب.

والحجة الأخرى: حكاها عن الكسائي قال: إذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٤٣ ؛ ورد في هذه الآية أربع قراءات :

أحدها : قرأ نافع وحده : ميسرة ، بضم السين ، والضم لغة أهل الحجاز ، وهو قليل؛ كمقبرة ، ومشرفة ، ومسربة . والكثير مفعلة بفتح العين .

الثانية : وقرأ الجمهور بفتح السين على اللغة الكثيرة ، وهي لغة أهل نجد .

الثالثة : وقرأ عبد الله : إلى ميسوره ؛ على وزن مفعول مضافاً إلى ضمير الغريم .

الرابعة : وقرأ عطاء ومجاهد : إلى ميسره ، بضم السين وكسر الراء بعدها ضمير الغريم . وهي محل الأغلوطة (تفسير البحر المحيط – (ج ٣ / ص ٩٣) كما ينظر صـ ٦٣٢ من البحث.

(٢) [آل عمران : ١٣

(٣) معانى القرآن للفراء – (ج ١ / ص ١٧٦)

(٤) ينظر معاني القرآن للنحاس – (ج ١ / ص ٣٦٢)

(٥) [البقرة : ٢١٤])

(٦) قرأ نافع وحده (حتى يقول) بالرفع وقرأ الباقون (حتى يقول) نصبا وقد كان الكسائي يقرأها دهرا رفعا ثم رجع إلى النصب.عن كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٨١.

قال أبو جعفر: أما الحجة الأولى بأن (زلزلوا) ماضي و (يقول) مستقبل فشيء ليس فيه علة الرفع ولا النصب ؛ لأن (حتى) ليست من حروف العطف في الأفعال ولا هي البتة من عوامل الأفعال ، وكأن هذه الحجة غلط.

وحجة الكسائي بأن الفعل إذا تطاول ضار بمنزلة المستقبل كلا حجة ؛ لأنه لم يذكر العلة في النصب ، ولو كان الأول مستقبلا ؛ لكان السؤال بحاله ، ومذهب سيبويه في (حتى) أن النصب فيما بعدها من جهتين والرفع من جهتين تقول: (سرت حتى أدخلها) على أن السير والدخول جميعا قد مضيا أي سرت إلى أن أدخلها وهذا غاية وعليه قراءة من قرأ بالنصب.

والوجه الآخر في النصب - في غير الآية - سرت حتى أدخلها أي كي أدخلها.

والوجهان في الرفع (سرت حتى أدخلها) أي سرت فأدخلها وقد مضيا جميعا أي كنت سرت فدخلت ولا تعمل هاهنا بإضمار (أن) ؛ لأن بعدها جملة .

فعلى هذه القراءة بالرفع وهي أبين وأصح معنى أي وزلزلوا حتى الرسول يقول أي هذه حاله والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى.[1]

سابعا : مصنفاته :

صنف النحاس العديد من المؤلفات منها ما هو مطبوع مثل :

- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غازى زاهد ، ط/ عالم الكتب، سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- شرح أبيات سيبَويه المنسوب لأبي جعفَر النحاس - ط) . وقد طبع سنة ١٩٧٤ م كتاب "شرح أبيات سيبويه" منسوباً لأبي جعفر النحاس طبعتين، إحداهما في النجف بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، والأخرى في حلب بتحقيق الأستاذ أحمد خطاب. أخرجاه عن نسخة وحيدة محفوظة في مكتبة أحمد الثالث.
- شرح المعلقات السبع ط دار الكتب العلمية .
- القطع والائتناف .

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٠٤

☒ معاني القرآن الكريم للإمام أبي جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ ه تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني .

☒ الناسخ و المنسوخ في القرآن الكريم مما اجتمع عليه و اختلف فيه عن العلماء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم و التابعين،والفقهاء و شرح ماذكروه بينا و مافيه من اللغة و النظر. في آخره: الموجز في الناسخ و المنسوخ للمظفر بن الحسن بن خزيمة نشر : المكتبة العلامية1357هـ1938 / م .

ومنها ما هو مخطوط نحو :

- أخبار الشعراء.
- اختلاف الكوفيين والبصريين سماه المقنع .
- أدب الكُتّاب .
- أدب الملوك .
- الاشتقاق لأسماء الله عز وجل .
- التفاحة في النحو .
- الكافي في النحو .
- الأنوار .
- صناعة الكتاب .
- معاني الشعر .

ويذكر أن تصانيفه تزيد على الخمسين مصنفا[١]

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ١٤٥ ؛والأعلام للزركلي - (ج ١ / ص ٢٠٨) .

ثامنا : صفاته :

- كان أبو جعفر صاحب فضل شائع وعلم ذائع ، يستغنى بشهرته عن الإطناب في صفته ، يقول الزبيدي : ولم يكن له مشاهدة ، فإذا خلا بعلمه جود وأحسن ، وكان لا ينكر أن يسأل أهل النظر والفقه ويفاتشهم عما أشكل عليه في تصانيفه[1] .
- وكان أبو جعفر لئيم النفس شديد التقتير على نفسه ، وكان ربما وهبت له العمامة فقطعها ثلاث عمائم .
- وكان يأبى شراء حوائجه بنفسه ويتحامل فيها على أهل معرفته ، وحبب إلى الناس الأخذ عنه ، وانتفع به خلقٌ[2] .
- وكان النحاس كثير التقعر في الكلام ، قال أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن اليتيم: كنت أماشي أبا جعفر بن النحاس حتى وقفنا على بائع تمر، فقال له أبو جعفر: كيف تبيعني ؟ قال: ثلاثة ونص بدرهم.

قال له: قل ثلاثة ونصف بدرهم. قال: ثلاثة ونصف بدرهم.

فقال له: قل ثلاثة ونصف بالكسر، فضجر ، وقال: ونصف، أفرغ لسانك فنحن في بيع وشراء لسنا في نحو. قال: فاجعله أربعة ؟ قال: أفعل يا بغيض، فوزن له بدرهم ؛ فقال له أبو جعفر: أدر الصنجة من الكفة إلى الكفة، فقال: أنا أعرف ابن النحاس فإنه أحمقكم، قال ابن اليتيم : فقلت له: أبيت أن تنصرف إلا مصفوعاً.[3]

تاسعا :وفاة الإمام النحاس :

توفي أبو جعفر النحاس بحادثة عجيبة غريبة لا تكاد تصدق ذكرها المترجمون لحياته الذين تحدثوا عنه في كتبهم ومؤلفاتهم ، وهي (أن أبا جعفر النحاس خرج ذات يوم من بيته ، وقصد نهر النيل ليستنشق الهواء العليل ويروح عن نفسه ، وجلس على

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢٤٦ ؛ معجم الأدباء ج١/ص٦١٧ .

(٢الوافي بالوفيات - (ج ٣ / ص ٥) .

(٣) جمع الجواهر في الملح والنوادر للحصري ٣٤٥/٢ .ط دار الكتب .

درج المقياس على شاطئ النيل - وهو في أيام زيادته - وأخذ يقطع بالعروض شيئا من الشعر (مستفعلن فاعلن فاعلاتن) يريد وزن الشعر ومعرفة بحوره فمر به بدوي أحمق فسمعه يقول كلاما غير مفهوم ، فقال: هذا الرجل ساحر يسحر النيل حتى لا يزيد ماؤه ، فتغلوا الأسعار فجاءه من خلفه ورفسه برجله فسقط في النهر فغرق ولم يعثر له على خبر).وتكاد تجمع الروايات أن هذه القصة هي سبب وفاته، رحم الله الإمام النحاس رحمة واسعة ، فقد ذهب شهيد علم العروض ،وقاتل الله الجهل فهو سبب نكبة وبلاء العلماء[1] .

وكانت وفاته رحمه الله سنة ٣٣٨ ه ثمان وثلاثين وثلاثمائة من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

ثانيا : كتاب إعراب القرآن للنحاس

أولا : طبعته ومحققه :

كتاب " إعراب القرآن " أحد مصنفات أبي جعفر النحاس التي أثرى بها المكتبة النحوية ، وقد جاء هذا الكتاب في خمسة أجزاء ، وقد قام بتحقيقه كثير من العلماء ، والطبعة التي بين أيدينا بتحقيق زهير غازي زاهد ، وطبعت ببيروت بمكتبة عالم الكتب عام ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨م .

ثانيا : هدف أبي جعفر ومنهجه في كتابه :

قصد أبو جعفر من كتابه هذا إعراب الآيات القرآنية التي تحتاج إلى إعراب ، وضم إلى ذلك القراءات التي تحتاج إلى توجيه نحوي ، وأكثر فيه من ذكر العلل والاختلافات النحوية ، وزيادات في المعاني ، وقد آثر أبو جعفر الإيجاز ، وعرض النكات النحوية في موضعها ، كما تعرض للمشكل من الآيات في الإعراب .

---

(١) ذكر هذه الحادثة ابن خلكان في وفيات الاعيان ١ / ١٠٠ والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٥ / ٤٠٢ وابن كثير في البداية والنهاية ١١ / ٢٢٢ وأحمد زاده في مفتاح السعادة ٢ / ٨٣والصفدي في كتابه الوافي بالوفيات ٧ / ٣٦٢.

وقد صرح في مقدمة كتابه بذلك فقال : " هذا كتاب أذكر فيه _ إن شاء الله _ إعراب القرآن ، والقراءات التي تحتاج أن يبين إعرابها ، والعلل فيها ، ولا أخليه من اختلاف النحويين ، وما يحتاج إليه من المعاني ، وما أجازه بعضهم ومنعه بعضهم ، وزيادات في المعاني ، وشرح لها ومن الجموع واللغات وسوق كل لغة إلى أصحابها ، ولعله يمر الشيء غير مشبع ، فيتوهم متصفحه أن ذلك لإغفال ، وإنما هو لأن له موضعا غير ذلك ، ومذهبنا الإيجاز ، والمجيء بالنكتة في موضعها من غير إطالة ، وقصدنا في هذا الكتاب الإعراب وما شاكله بعون الله "[1]

والكتاب قيمة نقدية نحوية ولغوية فريدة ، استطاع من خلاله أبو جعفر أن يظهر مقدرته النقدية بصورة جيدة ، وأن يضمنه آراء لغوية مختلفة ، جمعها من أكثر من مائتين وعشرين مؤلفا في شتى مناحي اللغة نحوية وبلاغية وأدبية ومعاجم لغوية .

والكتاب يظهر بجلاء مذهب أبي جعفر النحاس ، وأنه كان بصريا ملتزما ، لا يكاد يناصر الكوفيين في مسألة خلافية ، وكان يوجه سهام نقده إليهم ، وأكثر ما يكون ذلك عند تناوله لآراء رؤوسهم وشيوخهم .

ويبقى السؤال قائما ؟ هل حقق النحاس هدفه وأقام منهجه اللذين رسمهما لنفسه في كتابه ؟

والجواب عنه في ثنايا بحثنا هذا .

ثالثا : مصادره في كتابه :

اعتمد النحاس في إعرابه على مصادر متنوعة ، كتب التفسير ، والقراءات ، وكتب الأحاديث النبوية ، وكتب الفقه ، ومعاجم لغوية ، ودواوين شعرية ، ومصادر نحوية : منها ما هو مسموع ، ومنها ما هو مكتوب :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص١٦٥ .

أولا : ما هو مسموع :

سمع أبو جعفر من الزجاج ، حيث تراه في مواضع كثيرة يقول سمعت أبا إسحاق يقول ، وقال أبو إسحاق ، وغير ذلك من الألفاظ ، فمن هذا المسموع ما لم يثبته الزجاج في كتابه ، كما سمع النحاس عن الأخفش الصغير ، إذ يكثر في كتابه قوله : " سمعت علي بن سليمان " ، كما سمع عن محمد بن الوليد ، كما سمع عن نفطويه كما سمع عن ابن كيسان ، ولم يسمع النحاس عن المبرد ، بل سمع عن تلامذته ، وهم من سبق ذكرهم .

ثانيا : ما هو مكتوب :

اعتمد النحاس في كتابه على مؤلفات نحوية كثيرة منها ما هو مطبوع ككتاب العين للخليل ، وكتاب سيبويه ، ومعاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ، والمقتضب ، والكامل في اللغة والأدب للمبرد ، ومجالس ثعلب ، ومعاني القرآن وإعرابه الزجاج ، ومنها أيضا الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي مطبوع ، ومنها ما لم يصل إلينا ككتاب تغليط المبرد لسيبويه للمبرد .

المطلب الثالث : فضل إعراب القرآن

جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وتابعيهم رضوان الله عليهم - من تفضيل إعراب القرآن، والحث على تعليمه، وذم اللحن وكراهيته - ما وجب به على قراء القرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلمه.

- **فمما جاء عن رسول الله ﷺ :**

❖ ما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال:" أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه" . [(١)]

❖ وكذا ما رواه ابن عمر من أن الرسول ﷺ قال : " من قرأ القرآن فلم يعربه ، وكل به ملك يكتب له كما أنزل بكل حرف عشر حسنات ، فإن أعرب بعضه ، وكل به ملكان يكتبان له بكل حرف عشرين حسنة ، فإن أعربه وكل به أربعة أملاك ، يكتبون له بكل حرف سبعين حسنة ". [(٢)]

❖ وروى ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أحبوا العرب لثلاث ؛ لأني عربي ، والقرآن عربي ، وكلام أهل الجنة عربي ". [(٣)]

- **ومما جاء عن صحابة رسول الله ﷺ :**

☒ ما روي عن عبد الله ابن مسعود أنه قال: جودوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنه عربي، والله يحب أن يعرب به" . [(٤)]

☒ و عن ابن عمر أنه قال: أعربوا القرآن. [(٥)]

---

(١) مسند أبي يعلى (١١/ ٤٣٦) وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٦٣): "فيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وهو متروك" .

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - (ج ٣ / ص ٢٤٦) .

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - (ج ٤ / ص ٣٤٥) .

(٤) النشر في القراءات العشر - (ج ١ / ص ٢٣٦)

(٥) تفسير القرطبي - (ج ١ / ص ٢٣)

☒ وعن محمد بن عبد الرحمن ابن زيد قال قال أبو بكر وعمر رضى الله عنهما: لبعض إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ حروفه.[1]

☒ وعن الشعبي قال : قال عمر رحمه الله: من قرأ القرآن فأعربه كان له عند الله أجر شهيد ، وقال مكحول: بلغني أن من قرأ بإعراب كان له من الأجر ضعفان ممن قرأ بغير إعراب.[2]

☒ وروى سفيان عن أبي حمزة قال : قيل للحسين في قوم يتعلمون العربية ، قال: أحسنوا ؛ يتعلموا لغة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

☒ وقيل للحسن: إن لنا أماما يلحن، قال: أخروه.

☒ وعن ابن أبي مليكة قال: قدم أعرابي في زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال: من يقرئني مما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ قال: فأقرأه رجل "براءة"، فقال: "وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ"[3] .بالجر ، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله ؟ فإن يكن الله برئ من رسوله ، فأنا أبرأ منه ، فبلغ عمر مقالة الأعرابي: فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ، ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فاقرأني هذا سورة "براءة" فقال: "أن الله برئ من المشركين ورسوله"، فقلت أو قد برئ الله من رسوله، إن يكن الله برئ من رسوله فأنا إبرأ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين ؟ قال : "أن الله برئ من المشركين ورسولُهُ" فقال الأعرابي: وأنا أبرأ مما برئ الله ورسوله منه ، فأمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ألا يقرئ الناس إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود فوضع النحو.[4]

---

(١) تفسير القرطبي - (ج ١ / ص ٢٣)

(٢) تفسير القرطبي - (ج ١ / ص ٢٣)

(٣) [التوبة : ٣] .

(٤) تفسير القرطبي - (ج ١ / ص ٢٣)

- **وعما جاء عن التابعين :**

❖ ما روي عن علي بن الجعد قال سمعت شعبة يقول: مثل صاحب الحديث الذي لا يعرف العربية مثل الحمار عليه مخلاة لا علف فيها.(١)

❖ وقال حماد بن سلمة: من طلب الحديث ولم يعلم النحو - أو قال العربية - فهو كمثل الحمار تعلق عليه مخلاة ليس فيها شعير.

❖ وقال ابن عطية: إعراب القرآن أصل في الشريعة، لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع.(٢)

وبعد ، فلعل فيما سبق دافعاً قوياً ، جعل النحويين المتقدمين يشمرون عن ساعد الجد ، كي يتجهوا بقوة إلى إعراب القرآن ، ويوطدوا للدراسات التطبيقية النحوية بخير الكلام ؛ كلام رب العالمين ، فجاءت دراساتهم في إعراب القرآن الكريم جامعة لآراء شتى ، واستطاعوا من خلال هذه الدراسات الوقوف على سقطات النحويين عند تقعيدهم للقواعد .

ولعل المعربين أكثر حظاً من الدراسين ، وأوفر علماً ، وأشد إلماماً ، وأحوط درايةً بالاختلافات النحوية ، كما أن المعربين يتحلون بحظ وافر من القدرة النقدية ، والسبب في ذلك أيضا دراساتهم التطبيقية التي أطلعتهم على كثير من النكات النحوية ، وقد تصدى لهذه الدراسات علماء أجلاء منهم أبو جعفر النحاس.

---

(١) تفسير القرطبي - (ج ١ / ص ٥٦)

(٢) محاضرات الأدباء ج٢/ص٤٥١ .

الباب الأول: أغاليط نحويي البصرة

الفصل الأول: أغاليط متقدمي اللحاس من نحويي البصرة

المبحث الأول

أغاليط أبي عمرو بن العلاء

[٧٠ - ١٥٤ هـ = ٦٩٠ - ٧٧١ م]

تمهيد

يجيء أبو عمرو بن العلاء [1] في رأس المدرسة البصرية ، وهو أحد القراء السبعة ، ومن ثم جمع بين النحو والقراءات ، فهو نحوي قارىء ، تتجاذبه الصفتان ، ويصعب على الدارس تغليب إحداهما على الأخرى .

وقد أراد بعض النحويين -وقد جعلوا من قواعدهم أصولاً لا ينبغي مخالفتها- أن يخضعوا القراءات المتواترة لأصولهم وقواعدهم، فإذا رأوا قراءة تتعارض مع هذه القواعد والأصول، ردّوها أو حكموا عليها بالضعف.

ومن توفيق الله ، ومن حسن الطالع أنهم لم يجمعوا على قاعدة ، فما يراه البصريون ملزماً ينقضه الكوفيون ، وما يرتئيه الأخفش لا يجيزه غيره.

ومن رحمة الله أن هيّأ لهذه القراءات من يذبّ عن قدسيتها، ويدافع عن حماها ، وكان هؤلاء الذابّون المدافعون فئات كثيرة منهم المفسرون والمتكلمون والأصوليون، بل وجدنا من اللغويين والنحويين أنفسهم من ينبري لهذا الواجب.

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار ابن عبد الله بن الحصين بن الحارث بن جلهم بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، واسمه العريان؛ أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر، وهو في النحو في الطبقة الرابعة من علي بن أبي طالب، رضي الله عنه ، وكانت ولادته سنة سبعين، وقيل ثمان وستين، وقيل خمس وستين للهجرة بمكة ،وتوفي سنة أربع وخمسين، وقيل تسع وخمسين، وقيل ست وخمسين ومائة بالكوفة، " انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ٢٨، ١٧٦ ، مصر ١٩٥٤ ؛ ؛ ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي : ١٣ ؛ ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، : ١٥ ، ؛ وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/٢٨٨ ، ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن العماد الحنبلي ١/٢٣٧ ؛ وبغية الوعاة: في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٣٦٧ ، ؛ ودائرة المعارف الإسلامية : ٥٣١، ٥٤٠

وقد اعتمد النحاس في إعرابه للقرآن على قراءة أبي عمرو كثيراً ، فاستدل بها، وانتصر لها ، وناقشها ، وخرجها، وقد أحصيت ثلاثة وخمسين وثلاثمائة موضعا استأنس فيها النحاس بآراء أبي عمرو وقراءته .

وقد وقفت على ثلاثة مواضع اجترأ فيها المبرد - وتابعه فيها بعض تلامذته - على تغليط قراءة أبي عمرو ، والطعن فيها ، ووصمها تارة باللحن ، وأخرى بالغلط ، وثالثة بالخطأ ، وكلها ألفاظ تدور في فلك واحد .

وقد جاء هذا المبحث في ثلاث أغاليط :

الأغلوطة الأولى : إسكان حرف الإعراب الصحيح المتحرك .

الأغلوطة الثانية : إسكان هاء الضمير المتصلة بالفعل المجزوم .

الأغلوطة الثالثة : نقل حركة همزة الوصل إلى لام التعريف بعدها ، وحذفها وإدغام ما قبلها في اللام .

الأغلوطة الأولى
إسكان حرف الإعراب الصحيح[1] المتحرك

- *مدخل :*

اجترأ بعض النحويين على تلحين مجموعة من القراءات المتواترة، التي خالفَتْ قواعدهم ، كما اجترؤوا على تضعيفها؛ ممَّا جعل فريقاً آخر من النحاة يَرُدُّون عليهم؛ إذ استوفت تلك القراءات شروط القراءة المتواترة.

وكان لموقف المدافعين الأثر الكبير في الذب عن تلك القراءات ، وتخريجها بما يتوافر من لغات العرب ، ولهجاتها.

---

(١) لأن هناك إسكانا لحروف العلة ، كما في إسكان الياء من (الموالي) في قراءة قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي ﴾[مريم : ٥] ، تفسير البحر المحيط - (ج ٨ / ص ٣) ، والواو في (يعفو) من قوله تعالى ﴿ يَعْفُوَ الَّذِي ﴾[البقرة : ٢٣٧] ، (المحتسب ١/١٢٥) ، وأمثلة شعرية كثيرة لذلك ، وهذا خارج أغلوطتنا هذه ، وكذلك قد يسكن ما ليس بحرف إعراب كإسكان الراء في قراءة السُّلمي لقوله تعالى : " أَلَمْ تَرْ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ " البقرة ٢٤٣ ، (المحتسب ١/١٢٨)

ولما كانت أغلوطتنا تتعلق بتغليط قراءة قرآنية لقاريء هو أحد القراء السبعة المشهورين ، فقد حملت بين دفتيها الموقفين معا : أحدهما : يغلط أبا عمرو ويلحن قراءته ويخطئها .

الثاني : يدافع دفاعا قويا عن القراءة وصحتها وموافقتها للغة العرب .

وقد جاءت هذه الأغلوطة أحادية الموضوع ، رباعية المُخَطَّإ فيها ، خماسية الموطن ، وقد آثرت جمعها من مواطنها إتماما للفائدة ، وحصراً للآراء ، وتعضيداً لبعضها بعضاً .

كما عمدت إلى ذلك لأدلل على أن قراءة الإسكان لم ينفرد بها أبو عمرو ، بل جاءت لأكثر من قاريء قبله وبعده ، سبعي ، وغيره.

أولا : مواطن الأغلوطة

وردت هذه الأغلوطة في خمسة مواطن :

الموطن الأول : يقول أبو جعفر في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾[1]:

﴿إِلَى بَارِئِكُم﴾ خفض بـ" إلى "، وروي عن أبي عمرو بإسكان الهمزة من "بَارِئكُم"[2] ، وروى عنه سيبويه باختلاس الحركة[3] ، قال أبو جعفر : " أما إسكان الهمزة ؛ فزعم أبو العباس[4] أنه لحن لا يجوز في كلام ولا شعر ؛ لأنها حرف الإعراب ، وقد أجاز ذلك النحويون القدماء الأئمة[5] ،وأنشدوا :

إِذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صاحِبْ قَوِّمِ[6] اهـ[7]

---

(١) [البقرة : ٥٤]

(٢) النشر في القراءات العشر - (ج ١ / ص ٢٠) .

(٣) كتاب سيبويه ٤/٢٢٢.

(٤) لم أقف على قوله هذا ، وأغلب الظن أن هذا مما سمع عنه ، ولم يمله .

(٥) يقصد بالأئمة القراء ، كما سترى في دراسة الأغلوطة .

(٦) الرجز للنابغة في العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ٦٨٨/١ ؛ ولأبي نخيلة في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٩٨/٢ ؛ و لسان العرب٤٣٢/١٢ (عوم) ، والشاهد فيه قوله : صاحب ، يريد : صاحبي ؛ فسكن الباء .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٢٦ ، تحقيق د/ زهير غازى زاهد ، ط/ عالم الكتب، سنة ١٤٠٩هـ-- ١٩٨٨م.

الموطن الثاني : يقول في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾ [1]:

"وحكي عن أبي عمرو : " يأمركم " حذف الضمة من الراء ؛ لثقلها ، قال أبو العباس : لا يجوز هذا ؛ لأن الراء حرف الإعراب ، وإنما الصحيح عن أبي عمرو أنه كان يختلس الحركة[2] .

الموطن الثالث :

يقول في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ الْمَلاَئِكَةَ ﴾ [3] : " وأما رواية اليزيدي[4] عن أبي عمرو أنه أسكن الراء فغلط " [5] .

الموطن الرابع :

يقول في معرض إعرابه لقوله : ﴿ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾[6] : " وقرأ مسلمة بن عبد الله النحوي[7] ﴿ وَهُوَ خَادِعْهُمْ ﴾ بإسكان العين ، وقال محمد بن يزيد هذا لحن ؛ لأنه زوال الإعراب ، قال أبو جعفر : وقد أجاز سيبويه ذلك ، وأنشد :إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صاحِبْ قَوِّمِ [8].

---

(١) البقرة : ٦٧ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٣٤ .

(٣) آل عمران : ٨ .

(٤) يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي، نحوي مقرئ نزل بغداد ، توفي سنة اثنتين ومائتين بمرو وله أربع وسبعون سنة انظر ترجمته في الأغاني لأبي فرج الأصفهاني ٢١: ٩٢، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٤: ١٤٦ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٩١ .

(٦) النساء : ١٤٢.

(٧) مسلمة بن عبد الله بن محارب أبو عبد الله الفهري البصري النحوي، له اختيار في القراءة ،قال ابن مجاهد كان من العلماء بالعربية وكان يقرأ بالإدغام الكبير كأبي عمرو وروى حروفاً لم يدغمها أبو عمرو.(غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٤٠٧) .

(٨) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٤٩٧ .

الموطن الخامس :

يقول في معرض إعرابه لقوله تعالى﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾(١):

"وقرأ الأعمش(٢) وحمزة(٣) وَمَكْرَ السَّيِّئْ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فحذف الإعراب من الأول ، وأثبته في الثاني(٤) .

قال أبو إسحاق(٥) : وهو لحن ، لا يجوز(٦) ، قال أبو جعفر : " وإنما صار لحناً ، لأنه حذف الإعراب منه ، وزعم محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر ؛ لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها ؛ لأنها دخلت للفروق بين المعاني .

وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحله يقرأ بهذا ، وقال إنما كان يقف عليه ، فغلط من ادعى عنه ، قال : " والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وإن الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعربه ، والحركة في الثاني أثقل منها في الأول ؛ لأنها ضمة بين كسرتين "(٧) .

وقد احتج بعض النحويين لحمزة في هذا بقول سيبويه، وأنه أنشد هو وغيره :

إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحبْ قَوِّمِ ∴ بالدَّوِّ أمثالَ السفينِ العُوَّمِ

---

(١) فاطر ٤٣ .

(٢) سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي،مات في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومائة.طبقات القراء-(١٣٨/١).

(٣) أبو عمار حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي المعروف بالزيات، مولى آل عكرمة بن ربعي التيمي؛ كان أحد القراء السبعة، وتوفي سنة ست وخمسين ومائة بحلوان وله ست وسبعون سنة، رحمه الله تعالى. " انظرترجمته في تهذيب التهذيب ؛ وغاية النهاية ١: ٢٦١ وميزان الاعتدال في نقد الرجال ١: ٦٠٥ .

(٤) حجة القراءات – (ج ١ / ص ٥٩٤)

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى الزجاج أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه وكان من يريد أن يقرأ على المبرد يعرض عيه أولاً ما يريد أن يقرأه توفي الزجاج يوم الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الأخرة سنة عشر وثلثمائة " الفهرست ج١/ص٩٠ "

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل المتوفى ٣١١هـ،٥٩/١ .

(٧) لم أقف على قائله ، وأغلب الظن أن يكون من أساتذته .

وقال الآخر :

فـــاليومَ أشْـــرَبْ غـــيرَ مُسْـــتَحِقبٍ ∴ إثمـــاً مِـــن الله ولا واغـــلِ

وهذا لا حجة فيه ؛ لأن سيبويه لم يجزه ، وإنما حكاه عن بعض النحويين ، والحديث إذا قيل فيه عن بعض العلماء لم يكن فيه حجة ، فكيف وإنما جاء به على الشذوذ ، وضرورة الشعر قد خولف فيه ؟

○ وزعم أبو إسحاق أن أبا العباس أنشده :

إذا اعـــوجَجْنَ قلـــتُ صـــاح قَـــوِّمِ ∴

وأنه أنشده :

فـــــــــاليومَ فاشْـــــــــــرَبْ ☒

بالفاء[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة
و مـــوقـــف النحـــاس مـــنـها

أولاً : عرض الأغلوطة :

موضوع الأغلوطة

أما عن موضوعها ؛ فهي تدور حول إنكار أبي العباس ، والزجاج ، وغيرهما ممن تابعهما ، ولف لفيفهما ، لأحد وجهي القراءة المروية عن أبي عمرو الخاصة بإسكان حرف الإعراب الصحيح المتحرك كإسكان الهمز في " بارئكم " والراء في " يأمركم " ، وإسكان العين من قوله " خادعهم " في قراءة مسلمة بن عبد الله النحوي ، وإسكان الهمز من قوله " ومَكْرُ السَّيِّئْ " في قراءة الأعمش وحمزة .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/٣٧٧ ، ٣٧٨ .

المخطئون فيها :

أما عن المخطإ فيها ، فأربعة هم : أبو عمرو ، ومسلمة بن عبد الله النحوي ، والأعمش ، وحمزة .

مدعيا التلحين :

أما عن مدعيي التلحين والتخطئة فهما أبو العباس ، والزجاج .

ثانياً : موقف أبي جعفر منها :

أصاب أبا جعفر - خلال عرضه لهذه الأغلوطة - ، ما يعرف بالتطور الفكري الناتج عن التطور التاريخي في حياة المؤلفين ، وأغلب الظن أن هذا لا يعاب به المؤلف - وإن كان يتوجب عليه تحري أقصى درجات الدقة في التعامل مع المسائل الخلافية - فالعالم كثيراً ما يعتريه الإخفاق في عرض مسألة ما ، ثم يقف على الصواب فيها ، فيحاول بعد ذلك تصويب ما أخطأ في عرضه .

أو لم تستو المسألة عنده في وقت ، فيعرضها ناقصة ، ثم يستطيع استيفاء عناصرها في وقت لاحق ، فيحاول إكمال ما فاته ، وإتمام ما نقص.

ولك أن تلحظ ذلك جيداً - بشيء من التمحيص والتدقيق - ففي الموطن الأول ينص أبو جعفر على أن لأبي عمرو في همز (بارئكم) روايتين :

الأولى : إسكان الهمز ولم يصرح فيها بالرواي .

والثانية : اختلاس الحركة ، وقد رواها عنه سيبويه ، ونص على أن أبا العباس قد لَحَّن القراءة بإسكان الهمز ، وأنهى كلامه بما يشعر رده لمذهب أبي العباس ، حيث نص على أن أئمة النحو القدماء أجازوا إسكان حرف الإعراب ، وأنهم عضدوا ذلك بشاهد شعري .

وفي الموطن الثاني : أغفل أيضاً الراوي ، ونص أبو العباس على أن المروي عن أبي عمرو الاختلاس ، لا حذف الحركة ، ووقف النحاس عند ذلك ، ولم يناقش المبرد في زعمه ، بالرغم أنه أثبت في الموطن الأول رواية الإسكان ، ولا يقال إن ذلك في آية غير هذه ، لأن أبا عمرو - وهذا لا يخفي على النحاس ، وقد حكى ذلك في مثيلتها في

الموطن الثالث – عرف عنه الإسكان في مثل ذلك كله ، كما سيتضح في الوجه الأول للدراسة.

وفي الموطن الثالث : ذكر أبو جعفر الراوي ، وهو اليزيدي ، وحكم بغلط القراءة ، دون ذكرٍ لأبي العباس ، وكأنه معتنق لمذهبه ، فحل محله في تخطئة القراءة ، ولعلها الأولى التي ظهر فيها أبو جعفر ، وعرَّف بنفسه .

وفي الموطن الرابع : كان أبو جعفر أشبه فيه بالموطن الأول ، وإن كان قد صرح فيه بالراوي ، ويلحظ أن القاعدة فيهما عنده لم تكتمل .

وفي الموطن الخامس : كان أكثر إلماماً ، وأدرى رواية ، وأثبت إلى جانب المبرد في القول بخطأ القراءة الزجاج ، وقدمه عليه ، وعاظل [1] حجة المبرد ، وأسندها لنفسه ، وعاب سيبويه في روايته للشاهد ، في وقت رجح روايته عدم الإسكان في الموطن الأول ، وهذا من التناقض بمكان ، فمن المتعارف عليه أن سيبويه أشد إتقاناً للرواية الشعرية من الرواية النثرية ، وهذا أمر واضح ، وسمة غالبة في كتابه ، وهذا إن دلّ ، فإنما يدلّ على تطويع الأدلة ، لتعضد كلامه ، وبذلك ردَّ النحاس حجة المؤيدين لقراءة الإسكان ، فبان مذهبه ، واتضح أمره .

وهذا التدرج في عرض الأغلوطة عند النحاس ، إن دل على شيء ، فإنما يدل على التطور الفكري لديه ، أو أن ذلك ما عناه في مقدمة كتابه ، حيث قال : " ولعله يمر الشيء غير مشبع ؛ فيتوهم متصفحه أن ذلك لإغفال ، وإنما هو لأنَّ له موضعاً غير ذلك " . [2]

وخلاصة القول هو أن أبا جعفر يذهب مذهب القائلين بإنكار قراءة الإسكان ، وقد رفض بعض روايات الإسكان ، وحكم بتغليط الراوي فيها .

---

(١) تكلم بالرجيع من الكلام (لسان العرب ج١١/ص٤٥٧) .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص١٦٥ .

ثالثا: دراسة الأغلوطة

سأحاول – بعون الله – عرض هذه الأغلوطة في وجوه ثلاثة :

الأول : إسكان حرف الإعراب عند القراء ، وبدأت به إكراماً للقرآن - قائله وأهله - فهو المصدر الأول للقياس اللغوي ، وإن كان إسكان حرف الإعراب قد ظهر عند الشعراء الجاهليين قبل الإسلام ، فالقرآن قديم .

الثاني : إسكان حرف الإعراب عند الشعراء .

الثالث : إسكان حرف الإعراب عند النحاة ، والنحويين .

ومما لا يخفي أن كثيراً من القراء نُعِتُوا بالنحوي كأبي عمرو بن العلاء رأس المدرسة البصرية ، بل عرفهم الناس من خلال آرائهم النحوية ، وكالكسائي رأس المدرسة الكوفية .

الوجه الأول
إسكان حرف الإعراب عند القراء

بداية سأعتمد ـ بعون الله ـ منهج الاستقصاء في جمع القراءات القرآنية ، التي ينص فيها القراء على إسكان حرف الإعراب للتخفيف ، وهدفي من ذلك الإذعان بصحة قراءة الإسكان ، وألا نودح بافتراءات من ردَّ القراءة من النحويين كما سيتضح في الوجه الثالث من الدراسة ، وتنقسم الدراسة في هذا الوجه قسمين :

الأول : إسكان حرف الإعراب الصحيح المتحرك عند القراء قبل أبي عمرو

لم يكن أبو عمرو أول من قرأ بإسكان حرف الإعراب ، بل سبقه في ذلك قراء مشهورون ، وهذا واضح في قول أبي جعفر : " وقد أجاز ذلك النحويون القدماء الأئمة"[1] ، ولعله يقصد بالأئمةِ القراءَ ، وهاك عرضا لهم ولقراءاتهم :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٢٦ .

أولاً : قراءة مجاهد[1]

وقفت على قراءة للإمام مجاهد أبي الحجاج المكي ، قرأ فيها بإسكان حرف الإعراب [2] ، حيث قرأ قوله تعالى : {أَوْ نُحْدِثْ }[3] بالنون وإسكان الثاء .

وقد وافق مجاهد في قراءته ثلاثة ممن أئمة القراءة ، يقول الزمخشري : "قرأ مجاهد،وأبو حيوة[4]،والحسن[5] في رواية ، والجحدري[6]{ أَوْ نُحْدِثْ } بالنون وسكون الثاء ، وذلك حمل وصل على وقف ، أو إسكان حرف الإعراب استثقالاً لحركته" [7]

ثانياً : قراءة الحسن البصري :

وقفت على قراءة واحدة للحسن البصري قرأ فيها بإسكان حرف الإعراب المتحرك ، حيث قرأ بإسكان الثاء من قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُحْدِثْ ﴾ [8] ، فأسكن الثاء وحقها الرفع ، أسكن حرف الإعراب استثقالاً لحركته[9]

---

(١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، مات سنة ثلاث ومائة وقيل سنة أربع وقيل سنة اثنتين وقد نيف على الثمانين (غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٩٣ ؛ وميزان الاعتدال ٤٣٩/٣) .

(٢) تفسير البحر المحيط – (ج ٨ / ص ١٢٢) .

(٣) طه : ١١٣ .

(٤) شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي صاحب القراءة الشاذة ، مات في صفر سنة ثلاث ومائتين. غاية النهاية في طبقات القراء – (ج ١ / ص ١٤٣)

(٥) الحسن البصري أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري؛ وتوفي سنة عشر ومائة، انظر ترجمته:غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٤٧)

(٦) الجحدري عاصم بن أبي الصباح الجحدري البصري المقرئ المفسر؛ توفي سنة ثمان وعشرين ومائة.انظر ميزان الاعتدال ٣٥٤/٢.

(٧) تفسير البحر المحيط – (ج ٨ / ص ١٢٢) ، الكشاف – (ج ٤ / ص ١٧٨) ، تفسير الألوسي – (ج ١٢ / ص ٢٧٨) .

(٨) طه : ١١٣ .

(٩) تفسير البحر المحيط – (ج ٨ / ص ١٢٢)، الكشاف – (ج ٤ / ص ١٧٨) ، وتفسير الألوسي – (ج ١٢ / ص ٢٧٨) .

ثالثاً:قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج : [1]

ممن قرأ بإسكان حرف الإعراب ، عبد الرحمن بن هرمز التابعي الجليل ، الـذي عرض على أبي هريرة ، وعرض أبو هريرة على أُبَيّ بن كعب ، وعرض أُبَيّ بن كعـب على رسول الله ﷺ .

وقد وقفت على قراءتين لعبد الرحمن بن هرمز الأعـرج ، قـرأ فيهمـا بإسـكان حرف الإعراب :*أولاهما* : ما رواه هارون[2]عن أسيد[3]عن الأعرج : أنـه قـرأ : ﴿ لاَ تُضَآرْ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾[4] جزم ، كذا قال : جزم .

قال أبو الفتح : إذا صح سكون الراء في " تضار " فينبغي أن يكون أراد : لا تضارِرْ [5] ، كقراءة أبي عمرو - يقصد قوله تعالى : ﴿ يَأْمُرْكُمْ ﴾ - إلا أنه حذف إحدى الراءين تخفيفاً ، وينبغي أن تكون المحذوفة الثانية ؛ لأنها أضعف ، وبتكريرها وقع الاستثقال .

وممن تابع الأعرج في قراءته أبو جعفر الصفار[6]: روي عنه : لا تضار ، بإسكان الراء وتخفيفها ، وهي قراءة الأعرج من ضار يضير ، وهو مرفوع أجري الوصل فيه مجرى الوقف . [7]

---

(١) (الأعرج)(...- ١١٧ هـ =...- ٧٣٥ م) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، من موالي بني هشام، عرف بالأعرج: حافظ، قارئ، من أهل المدنية. (غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ١٣ ، ٦١٣ ، والأعلام للزركلي ٣ /٣٤٠ .

(٢) هارون بن موسى الأعور المتوفي ٢٠٠ " طبقات القراء ٣٤٨/٢ " .

(٣) أسيد بن أسيد تابعي معروف تأخرت وفاته إلى خلافة أبي جعفر المنصور (الإصابة في معرفة الصحابة - (ج ١ / ص ٨٠) .

(٤) البقرة : ٢٣٣ .

(٥) بكسر الراء الأولى على تسمية الفاعل والمعنى { لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ } فتأبى أن ترضع ولدها ليشق على أبيه { وَلا مَوْلُودٌ لَهُ } أي لا يضار الأب أم الصبي، فينزعه منها ويمنعها من إرضاعه، وعلى هذه الأقوال يرجع الإضرار إلى الوالدين يضار كل واحد منهما صاحبه بسبب الولد، " معالم التنزيل لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ج ١ / ص ٢٧٨)حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش دار طيبة للنشر والتوزيع الرابعة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧

(٦) محمد بن موسى أبو جعفر الصفار شيخ مقرئ، قرأ على عمرو ابن الصباح بن حفص، قرأ عليه أبو الحسن بن شنبوذ ونسبه وكناه توفي سبع وثلاثمائة . غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٣٩٤)

(٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني١٢٣/١

ووجَّه هذه القراءة بعضهم بأن قال : حذف الراء الثانية فراراً من التشديد في الحرف المكرر ، وهو الراء ، وجاز أن يجمع بين الساكنين : إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف؛ أولأنَ مدة الألف تجري مجرى الحركة . انتهى .[1] .

ثانيهما :قرأ الأعرج﴿نُتبِعْهُم﴾[2] ، بإسكان العين ، فحمل على الجزم والعطف على نهلك ؛ فيكون المراد بالآخرين المتأخرين هلاكاً من المذكورين كقوم لوط وشعيب وموسى عليهم السلام دون كفار أهل مكة ؛ لأنهم بعد ما كانوا قد أهلكوا والعطف على نهلك يقتضيه ، وجوز أن يكون قد سكن تخفيفاً كما في ﴿وما يُشعِرْكُمْ﴾[3] ، فهو مرفوع كما في قراءة الجمهور إلا أن الضمة مقدرة [4].

رابعاً :قراءة مسلمة بن عبد الله النحوي:[5]

قرأ مسلمة بن عبد الله النحوي بإسكان حرف الإعراب في موضع واحد هو قوله تعالى : ﴿ خَادِعْهم ﴾ [6] بإسكان العين على التخفيف ، واستثقال الخروج من كسر إلى ضم .[7]

خامساً : قراءة الأعمش :

قرأ بإسكان حرف الإعراب الأعمش ، وقد وقفت على موضع واحد له ، وتابعه فيه تلميذه حمزة الكوفي ، أحد القراء السبعة .

---

(١) تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - (ج ٢ / ص ٤٢٦) مطبعة السعادة مصر ط١ ، لات .

(٢) المرسلات : ١٧

(٣) الأنعام : ١٠٩ .

(٤) تفسير البحر المحيط - (ج ١٠ / ص ٤١٤) ؛ والألوسي ٤٩/٢٢ .

(٥) سبق تخريجه صـ ١٠ .

(٦) [النساء : ١٤٢]

(٧) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٤٩٧ ، تفسير البحر المحيط - (ج ٤ / ص ٣٠١)

فقد قرآ بالإسكان قولَهَ تعالى : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئْ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾[1] . فـ ﴿ السَّيِّئْ ﴾ في الأصل مخفوضة ، وقد جزمها الأعمش ، وحمزة لكثرة الحركات[2] .

ثانياً : إسكان حرف الإعراب الصحيح المتحرك عند القراء من لدن أبي عمرو إلى النحاس

أولاً : قراءة أبي عمرو :

قرأ أبو عمرو بإسكان حرف الإعراب في أكثر من موطن ، وقد وقع الإسكان عنده موقع القاعدة ، واتخذ فيه نهج القياس ، والحامل له على الإسكان واحد من أمور :

الأول : توالي الضمات ، فيسكن حرف الإعراب للتخفيف .

كإسكان الراء من قوله تعالى:﴿يَأْمُرْكُمْ[3] وَتَأْمُرْهُمْ[4] وَيَأْمُرْهُمْ[5] وَيَنْصُرْكُمْ[6] وَيُشْعِرْكُمْ[7]﴾ ، حيث وقع ذلك ، أسكن الراء استثقالاً للضمة عند توالي الحركات ، وقد جمعها الإمام الشاطبي في قوله :

وَإِسْكَانُ بَارِئْكُمْ وَيَأْمُرْكُمْ لَهُ ... وَيَأْمُرْهُمْ أَيْضاً وَتَأْمُرْهُمْ تَلاَ

وَيَنْصُرْكُمْ أَيْضاً وَيُشْعِرْكُمْ وَكَمْ ... جَلِيلٍ عَنِ الْدُّورِيِّ مُخْتَلِساً جَلاَ

---

(1) فاطر ٤٣ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٤/٦٧ ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي ، الهيئة العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٥٥ /١٩٦٦م .

(٣)البقرة : ٦٧ .

(٤)الطور : ٣٢ .

(٥) الأعراف : ١٥٧ .

(٦) آل عمران ١٦٠ ، والملك : ٢٠ .

(٧)الأنعام ١٠٩ .

أي أسكن أبو عمرو في هذه المواضع كلها حيث وقعت حركة الإعراب تخفيفا [1] .

فالناظر في كل الكلمات السابقة ، يجد فيها اجتماع الضمات ، مما جعل القاريء يجنح إلى التخفيف بإسكان حرف الإعراب ، وهذه عادة بني تميم كثيراً ما يجنحون إلى التخفيف في كلامهم بالحذف والإسكان .

وكإسكانه الميم من المضارع المتصل بضمير الغائبين في نحو قوليه ﴿ وَيُعَلِّمْهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [2] ، والنون من ﴿ وَيَلْعَنْهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾[3] ، وقال إنها لغة تميم .

يقول ابن جني : ومن ذلك قال ابن مجاهد [4]: قال عباس [5] : وسألت أبا عمرو عن ﴿ وَيُعَلِّمُهُم﴾ الكتاب فقال : أهل الحجاز يقولون و﴿وَيُعَلِّمُهُم وَيَلْعَنُهُمُ ﴾ مثقلة ، ولغة تميم ﴿يُعَلِّمْهُم ، وَيَلْعَنْهُمُ ﴾ .

قال ابن جني : وعلته توالي الحركات مع الضمات ، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب ، وعليه قراءة أبي عمرو [6]

وكإسكانه حرف الإعراب في قوله تعالى : ﴿لاَ يَحْزُنْهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرْ﴾ [7] ،

---

(١) شرح الشاطبية ١/٤٣٥؛ وتفسير الألوسي - (ج٣ / ص ١٠٥ ، ٦ / ص ٣١٤

(٢) [البقرة : ١٢٩]

(٣) [البقرة : ١٥٩]

(٤) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين بسوق العطش ببغداد توفي يوم الأربعاء وقت الظهر في العشرين من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة رحمه الله تعالى. غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ٦٢.

(٥) العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد بن الفضل ابن حنظلة أبو الفضل الواقفي الأنصاري البصري قاضي الموصل أستاذ حاذق ثقةولد سنة خمس ومائة وتوفي سنة ست وثمانين ومائة غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ١٥٦) .

(٦) المحتسب ١/١٠٩ .

(٧) [الأنبياء : ١٠٣]

قال الفراء: حدثني الرؤاسي[1] عن أبي عمرو بن العلاء ﴿لاَ يَحْزُنْهُمْ﴾ جَزْم[2] .

الثاني : الخروج من الكسر إلى الضم : كإسكان الهمز من باب ﴿بَارِئْكُمْ﴾، وكذلك ﴿وَيُعَلِّمْكُم﴾ [3]وكذلك ﴿أَسْلِحَتْكُمْ وَأَمْتِعَتْكُمْ﴾ [4] ، كما وافق أبو عمرو الأعرج في قراءته ﴿نَتَّبِعْهُم﴾ بإسكان العين ....، وجوز أن يكون قد سكن تخفيفاً كما في وَيُشْعِرْكُمْ [5].

ونص ابن مجاهد على أن عباس روى عن أبي عمرو ﴿إِنَّمَا نُطْعِمْكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ ﴾ [6] جزماً [7] .

الثالث : إجراء المتصل مجرى المنفصل ، والمراد بالمتصل ما كان نحو " فخذ " ، إذ إنهم سكنوا الخاء تخفيفاً ، والمراد بالمنفصل ما كان نحو ما رواه عبد الوارث [8] عن أبي عمرو ﴿وَلاَ يُخَفَّفْ عَنْهُم﴾[9] بإسكان الفاء شبه المنفصل بالمتصل ، إذ الثقل حاصل من توالي الحركات في كلمتين ، وهو تشديد الفاء الأولى ، وضمة الثانية ، في " يخفف " وفتح العين في عنهم .

---

(١) (الرؤاسي) * (..- ١٨٧ هـ =..- ٨٠٣ م) محمد بن أبي سارة علي (أو الحسن) الكوفي الرؤاسي، أبو جعفرغاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٣٢٩) والأعلام للزركلي - (ج ٦ / ص ٢٧١)

(٢) معاني القرآن للفراء ٦٧/٤ .

(٣) البقرة١٥١

(٤) [النساء : ١٠٢ ، وانظر قراءته هذه في إبراز المعاني في حرز الأماني ٤٣٥/١ .

(٥) الألوسي ٤٩/٢٢ .

(٦) [الإنسان : ٩] .

(٧) السبعة ٦٦٣/١ .

(٨) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان أبو عبيدة التنوري العنبري مولاهم البصري إمام حافظ مقرئ ثقة، ولد سنة اثنتين ومائة، ومات في آخر ذي الحجة سنة تسع أو أول المحرم سنة ثمانين ومائة بالبصرة وله ثمان وسبعون سنة غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٢١٣)

(٩[فاطر : ٣٦]

وكإسكان العين من نحو قوله تعالى :﴿ يَومَ يَجْمَعْكُم﴾ [1] فهو أشبه بإسكان الضاد في " عَضُد " .

الطرق التي تَثْبتُ من خلالها هذه القراءات :

قرأ أبو عمرو بإسكان كل ذلك تخفيفاً ، وهكذا ورد النص عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق ، ولو رجعت إلى الأسانيد الستة لأبي عمرو ؛ لتبين لك أن اليزيدي ، هو الواسطة فيها بينه وبين كل من الدوري والسوسي جميعها . [2]

وقد ثبت من أكثر من طريق أن اليزيدي نص على أن أبا عمر قرأ بالإسكان كل ما سبق .

وبه قرأ الداني [3] في رواية الدوري [4] على شيخه الفارسي عن قراءته بذلك على أبي طاهر بن أبي هاشم [5] وعلى شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد [6] عن قراءته بذلك على عبد الباقي بن الحسن [7] .

---

(١) التغابن ٩

(٢)النهج السوي في قراء الإمام السوسي عن أبي عمرو ص ٤٠ ، تأليف ابتسام بنت بدر بن عوض الجابري ، تقريض فضيلة المقرىء الشيخ محمد بن نبهان بن حسين أستاذ القرآن والقراءات جامعة أم القرى .١٤٢٤هـ ، وفوح العطر في رواية الدوري عن أبي عمرو تأليف فضيلة المقرىء الشيخ محمد بن نبهان بن حسين أستاذ القرآن والقراءات جامعة أم القرى صـ ٢٣ الطبعة الثانية ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .

(٣) أبو عمرو الداني(٣٧١ - ٤٤٤ هـ = ٩٨١ ١٠٥٣ م) عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني، ويقال له ابن الصيرفي، من موالي بني أمية: أحد حفاظ الحديث، ومن الائمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره. الأعلام للزركلي - (ج ٤ / ص ٢٠٦) .

(٤) حفص القارئ (٠٠٠ - ٢٤٦ هـ = ٠٠٠ - ٨٦٠ م) حفص بن عمر بن عبد العزيز الازدي الدوري، أبو عمر: إمام القراءة في عصره. الأعلام للزركلي - (ج ٢ / ص ٢٦٤)

(٥) عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي البزاز الاستاذ الكبير الإمام النحوي العلم الثقة مؤلف كتاب البيان والفصل، مات في شوال سنة تسع وأربعين وثلثمائة وقد جاوز السبعين غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٢١٢)

(٦) فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي الضرير نزيل مصر الأستاذ الكبير الضابط الثقة، ولد بحمص سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي بمصر سنة إحدى وأربعمائة رحمه الله. غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٢٧٨)

(٧) عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن السقا أبو الحسن الخراساني الأصل الدمشقي المولد الأستاذ الحاذق الضابط الثقة رحل الأمصار ، ولد بدمشق وتوفي سنة ثمانين وثلثمائة بالإسكندرية أو بمصر. غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ١٥٧)

وبه قرأ أيضاً في رواية السوسي [١] على شيخيه أبي الفتح وأبي الحسن وغيرهما ، وهو الذي نص عليه لأبي عمرو ويكماله الحافظ أبو العلاء الهمذاني [٢] ، وشيخه أبو العز والإمام أبو محمد سبط الخياط [٣] وابن سوار [٤]، وأكثر المؤلفين شرقاً وغرباً [٥].

ثانياً :قراءة مسلمة بن محارب[٦] : قرأ مسلمة بن محارب بالإسكان في قوله تعالى :

﴿وبُعولَتْهنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾[٧]، حيث أسكن التاء من ﴿وبُعولَتْهنَّ﴾ ، قال أبو الفتح : قد سبق نحو هذا في قراءة أبي عمرو : " يأمركم " [٨] .

ثالثاً :قراءة أبان بن تغلب[٩] : قرأ أبان بن تغلب بإسكان حرف الإعراب في موضع واحد،وهو قوله تعالى: ﴿ ونَحْشُرْهُ ﴾ [١٠] بإسكان الراء ، وخُرِّجَ على أنه تخفيف[١١].

---

(١) (السوسي) * (١٧٣ - ٢٦١ هـ = ٧٩٠ - ٨٧٤ م) صالح بن زياد السوسي الرقي، أبو شعيب: مقرئ ضابط للقراآت، الأعلام للزركلي - (٣ / ١٩١)

(٢) الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل الأمام الحافظ الأستاذ أبو العلاء الهمذاني العطار شيخ همذان وإمام العراقيين ومؤلف كتاب الغاية في القراآت العشر وأحد حفاظ العصر ثقة دين خير غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٨٩) أبو العلاء الهمذاني (٤٨٨ - ٥٦٩ هـ = ١٠٩٥ - ١١٧٣ م) الأعلام للزركلي - (ج ٢ / ص ١٨١)

(٣) سبط الخياط (٤٦٤ - ٥٤١ هـ = ١٠٧٢ - ١١٤٦ م) عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، أبو محمد، المعروف بسبط الخياط: شيخ الاقراء ببغداد في عصره. الأعلام للزركلي - (ج ٤ / ص ١٠٥)

(٤) ابن سوار (٠٠٠ - ٤٩٦ هـ = ٠٠٠ - ١١٠٣ م) أحمد بن علي بن عبيد الله، أبو طاهر ابن سوار: عالم بالقراآت، من أحناف بغداد، كف بصره في أواخر عمره. الأعلام للزركلي - (ج ١ / ص ١٧٣)

(٥) إبراز المعاني من حرز الأماني ٤٣٥/١ .

(٦) مسلمة بن محارب بن دثار السدوسي الكوفي، عرض على أبيه، عرض عليه يعقوب الحضرمي. قال يعقوب قرأت على سلام في سنة ونصف وقرأت على شهاب بن شرنفة المجاشعي في خمسة أيام ، وقرأ شهاب على مسلمة بن محارب المحاربي في تسعة أيام ، وقرأ مسلمة على أبي الأسود الدؤلي على علي رضي الله عنه، غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٤٤٨) .

(٧) [البقرة : ٢٢٨

(٨) المحتسب ١٢٣/١ ، والنشر في القراءات العشر ٢٤٤/٢ .

(٩) أبان بن تغلب الربعي أبو سعد ويقال أبو أميمة الكوفي النحوي جليل، توفي سنة إحدى وأربعين ومائة وقال القاضي أسد سنة ثلاث وخمسين ومائة.. غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ١)

(١٠)طه : ١٢٤ .

(١١) انظر القراءة في المحرر الوجيز - (ج ٤ / ص ٤٣١) ، وتفسير الألوسي - (ج ١٢ / ص ٢٩٥)

رابعاً : الكسائي والفراء:

حكى الكسائي والفراء ﴿أَنُلْزِمْكُمُوهَا﴾[1] بإسكان الميم الأولى تخفيفاً ، وقد أجاز مثل هذا سيبويه ، وأنشد :

فاليومَ أشْـرَبْ غـيرَ مُسْـتَحِقِبٍ ∴ إثمـاً مِـن الله ولا واغـلِ[2]

خامساً : قراءة قنبل محمد بن عبد الرحمن [3]

وقفت على رواية لشيخ القراء قنبل ، راوي الإمام ابن كثير[4] ، أسكن فيها حرف الإعراب الصحيح المتحرك تخفيفاً ، حيث روي عنه إسكان الهمز من قوله تعالي ﴿سَبَإٍ[5] لِسَبَإٍ[6]﴾ .

جاء في النشر ما نصه : " واختلفوا في (من سبأ) وهنا و(لسبأ) في سورة سبأ ، فقرأ أبو عمرو والبزي[7] بفتح الهمز من غير تنوين فيهما ، وروى قنبل بإسكان الهمزة منهما ، وقرأ الباقون في الحرفين بالخفض والتنوين[8] .

---

(١) [هود : ٢٨]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٨٠ ؛ والجامع لاحكام القرآن لابي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي ٩ / ص ٢٦ ، أعاد طبعه دار احياء التراث العربي بيروت – لبنان ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة أبو عمر المخزومي مولاهم المكي الملقب بقنبل شيخ القراء بالحجاز، ولد سنة خمس وتسعين ومائة، ومات سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة. غاية النهاية في طبقات القراء – (ج ١ / ص ٣٥٠) .

(٤) ابن كثير (٤٥ – ١٢٠ هـ = ٦٦٥ – ٧٣٨ م) عبد الله بن كثير الداري المكي، ابو معبد: أحد القراء السبعة. الأعلام للزركلي – (ج ٤ / ص ١١٥)

(٥) النمل : ٢٢ .

(٦) سبأ : ١٥ .

(٧) الإمام أبو الحسن البزي المكي مقري مكة ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة سبعين ومائة أستاذ محقق ضابط متقن، قرأ على أبيه وعبد الله بن زياد و عكرمة بن سليمان،ووهب بن واضح، قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي و الحسن بن الحباب ، توفي البزي سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة.(غاية النهاية ٥١/١)

(٨) النشر في القراءات العشر ٣٧٧/٢ .

سادساً : بعض أهل مكة

وعن بعض أهل مكة ﴿نَعْبُدْ﴾ [1] بإسكان الدال ، ووجهها التخفيف كقراءة أبي عمرو ﴿يَأمُرْكُم﴾ بالإسكان ، وقيل أنه عندهم رأس آية ، فنوى الوقف للسنة ، وحمل الوصل على الوقف [2]

قراءة أبي عمرو بين السماع والقياس :

اقتصر صاحب النشر في جواز إسكان حرف الإعراب على ما سمع ، وثبت ، ولم يعمل القياس ، فقال : "والصواب من هذه الطرق اختصاص هذه الكلم المذكورة أولاً ؛ إذ النص فيها ، وهو في غيرها معدوم عنهم ، بل قال الحافظ أبو عمرو الداني : إن إطلاق القياس في نظائر ذلك مما توالت فيه الضمات ممتنع في مذهبه ، وذلك اختياري وبه قرأت على أئمتي .

ثم تطرق إلى الرد على أبي عمرو الداني في إنكاره لقراءة الإسكان فقال : "قال – يقصد أبا عمرو الداني - ولم أجد في كتاب أحد من أصحاب اليزيدي (وما يشعرْكم) منصوصاً" .

(قلت) – الكلام لصاحب النشر - قد نص عليه الإمام أبو بكر بن مجاهد فقال: "كان أبو عمرو ويختلس حركة الراء من (يشعركم) فدل على دخوله في أخواته المنصوصة حيث لم يذكر غيره من سائر الباب المقيس والله أعلم." [3]

وقال – والكلام لصاحب النشر أيضا - الحافظ أبو عمرو : "والإسكان – يعني في هذا الكلم – أصح في النقل وأكثر في الأداء ، وهو الذي أختاره وآخذ به ." [4] .

---

(١) الفاتحة : ٥ .

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٦٥ .

(٣) السبعة في القراءات – (ج ١ / ص ٢٦٥)

(٤) النشر في القراءات العشر ٢/٢٤٣ ..

الوجه الثاني
إسكان حرف الإعراب عند الشعراء

جاء في أشعار العرب شواهد كثيرة لإسكان حرف الإعراب الصحيح المتحرك ، وهي في ذلك على قسمين :

الأول : منها ما وقف عليه النحاة القدماء ، وعضدوا به ما أجازوه في قراءاتهم ، وشاع في كتب الشواهد النحوية ، ولن أخلط بهذه الشواهد أقوال النحويين المنكرين لجواز إسكان حرف الإعراب ؛ لسببين

أحدهما : إعظاما لها من أن يفسدها النحويون بتأويلاتهم .

ثانيهما : خدمة للقاريء ، كي تتضح الرؤية لديه ، وبعدها يطلع على أقوال النحاة المنكرين في الوجه الثالث للأغلوطة ، ومن ثم يستطيع أن يصدر حكمه عليهم .

الثاني : شواهد لم يسقها النحويون ، ويعتمد في جمعها على استقراء كتب الأدب .

القسم الأول
شـــــــــواهد ســــــاقها النـــحاة

الشاهد الأول :

يقول امرؤ القيس :

فـــاليومَ أَشْـــرَبْ غـــيرَ مُسْـــتَحِقبٍ   إثمـــاً مِـــن الله ولا واغـــلِ[1]

فقد أسكن الباء في (أشرب) ، وحقها الرفع ؛ إذ لا موجب للإسكان ، وهـو إسكان بغير ضابط غير صالح للتقعيد ، يسمع ، ولا يقاس عليه .

ويمكنك أن تقف على ما أحدثه الإسكان من إصلاح للوزن من خلال تقطيع البيت عروضياً ، فالبيت من السريع[2] جاءت التفعيلة الثانية منه مع الإسكان صحيحة.

وأما العروض فمكسوف مطوي [3] ، فصار فعولن ، وكتابته كالتالي :

فَلْيَومَأْش / رَبغَيرَمُس / تَحِقبِن

مُستَفعِلُن / مُستَفعِلُن / فاعلن

ولكن ماذا لو تم تحريك حرف الإعراب؟

والجواب أن مُسْتَفْعِلُن سببان خفيفان ، ووتد مجموع ، لو تحرك ساكن السبب الأول ؛ لأضحت مُسْتَفِعِلُن - فاصلة صغرى ، ووتد مجموع - وليست هـذه فرعـا مـن تلك [4] .

---

(١) البيت من السريع ، وهو لامرىء القيس في ديوانه صـ١٢٢ ؛ وإصلاح المنطق لابن السكيت صـ٣٢٢،٢٤٥ ؛ والأصمعيات ١٣٠؛ وخزانة الأدب ٤/١٠٦ ، ٨/٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ؛ الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع في النحو لأحمد بن أمين الشنقيطي ١/١٧٥؛ ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي٣٢٧ ؛ والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهرى صـ١/٨٨ .والشاهد فيه قوله (أشرب) حيث سكن الباء ضرورة ، ويروى .

(٢) تفعيلاته مُستَفعِلُن /مُستَفعِلُن /مفعولات

(٣) الكسف أن تحذف آخر متحركي الوتد المفروق فتصير مفعولات مفعولا، والطي أن تسقط ساكن ثاني سببيه فتصير (مفعولا) (مفعلا)، وتحول إلى (فاعلن) (القسطاس في عروض الشعر ٣١ للزمخشري) .

(٤) لـ " مُسْتَفْعِلُنْ " أحد عشر فرعاً: مَفاعِلُنْ مُفْتَعِلُنْ، فَعَلَتُنْ، مُسْتَفْعِلْ، مفاعِلْ، مفْعُوْلُنْ، فَعُولُنْ،مُستفْعِلانْ، مفَاعِلانْ، مُفْتَعِلانْ، فَعَلَتَانْ.(القسطاس صـ١٣) .

الشاهد الثاني:

يقول لبيد بن ربيعة :

تَــــرّاكُ أمكِنَـــةٍ إذا لَـــم أرضَـــها ∴ أو يَرتَبِطْ بَعضَ النُفوسِ حِمَامُهَـا [1]

فأسكن (يرتبط) ، وحقه النصب ، يريد أترك المكان الذي لا أرضاه إلى أن أموت ، لا أزال أفعل ذلك ، و"أو" هنا بمنزلة حتى[2].

وهذا البيت من الكامل، وقع الإسكان فيه في الشطر الثاني ، والتفعيلة الأولى منه مضمرة [3]، والثانية كذلك ، والضرب صحيح ، وكتابته كالتالي :

أويَرتَبِط / بَعضَنْنُفو / سِحِمَاموها

مُستَفعِلُن / مُستَفعِلُن / مُتَفاعِلُن

ويلحظ أن الإسكان أقام الوزن ، وأصلحه .

الشاهد الثالث :

يقول الأقيشر الأسدي[4]:

رُحـــتِ وَفي رِجلَيـــكِ عُقّالَـــةٌ ∴ وَقَـد بَـدا هَنْـكِ مِـنَ المِئـزَرِ [5]

---

(١) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه ٣١٣ ؛ والخصائص ١/ ٧٤ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٧٢ ؛ والصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس ٢٥١ ؛ مجالس ثعلب لأحمد بن يحيي المعروف بثعلب ص٦٣ ، ٣٤٦ ، ٤٣٧؛ والمحتسب ١/١١١ ؛ وخزانة الأدب ٧/٣٤٩ ؛ والخصائص ٢/٣١٧ ؛ ٣٤١ ، والشاهد فيه : يرتبط ، حيث سكنه للتخفيف .

(٢) الشعر والشعراء ص١٨ .

(٣) الإضمار : إسكان الثاني المتحرك .

(٤) الأُقَيشِرِ الأَسَدِيّ؟ - ٨٠ هـ / ؟ - ٦٩٩ م المغيرة بن عبد الله بن مُعرض، الأسدي، أبو معرض.شاعر هجاء، والأعلام ٧/٢٧٧

(٥) البيت من السريع ، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤٣ ؛ وخزانة الأدب ٤/٤٨٤ ، ٤٨٥ ؛ ٨/٣٥١ ؛ والدرر ١/ ١٧٤ ؛ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣/٣٩١ ؛ والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لمحمود بن أحمد العيني٤/٥١٦ ؛ وللفرزدق في الشعر والشعراء ١/ ١٠٦ ؛ والأشباه والنظائر ١/ ٦٥ ، ٢/ ٣١ ؛ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام٦٣ تحقيق عباس مصطفي الصالحي المكتبة المغربية بيروت ١٩٨٦ .؛ والخصائص ١/ ٧٤ ، ٣/ ٩٥ ؛ ٣١٧، ورصف المباني ٣٢٧ ؛ وشرح المفصل ١/ ٤٨ ؛ والكتاب ٤/ ٢٠٣ ؛ واللسان ١١/ ٧١٦ (وأل) ، و١٥/٣٦٧(هنا) ؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤ .والشاهد فيه إسكان النون في (وهنك) للتخفيف ، وهو مرفوع ؛ لأنه فاعل (بدا) .

فأسكن النون في (هنك) ، وحقها الرفع ؛ لأنه فاعل ..

وهذا البيت من السريع ، والإسكان وقع في الشطر الثاني منه ، والأولى منه دخلها الخبن ، صار مُتَفْعِلُن فرد إلى مفاعلن ، والثانية مطوية ، والطَّيّ: إسقاط ساكن ثاني سببه، وهو الفاء، يصير مُستَعِلُنْ، ويردّ إلى مُفْتَعِلُنْ ، والضرب مكسوف مطوي ، وكتابته كالتالي :

وَقَدبَدا / هَنكِمِنَل / مِئزَري

مَفاعِلُن / مُفتَعِلُن/ فاعِلُن

الشاهد الرابع :

يقول جرير:

سـيروا بَـني العَـمِّ فَـالأَهوازُ مَنـزِلُكُم ... وَنَهرُ تيرى فَلَا تَعـرِفْكُمُ العَـرَبُ[1]

فأسكن الفاء من (تَعرِفْكُمُ)، فراراً من توالي الضمات ، وهو إسكان بضابط، صالح للتقعيد ، تؤيده قراءة سبق ذكرها ، والوقوف عليها .

وهذا البيت من البسيط ، وقع الإسكان في الشطر الثاني منه ، والأولى منه صحيحة ، والثانية كذلك ، والثالثة بالإسكان كسالفتيها ، والضرب مخبون ، وكتابته كالتالي :

وَنَهرُتي / رافَلَا / تَعرِفكُمُل / عَرَبو

مُتَفعِلُن / فاعِلُن / مُستَفعِلُن / فَعِلُن

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٤٤١ تحقيق نعمان عطية طه، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، والأغاني ٢٥٣/٣ ؛ وجمهرة اللغة ٩٦٢ ؛ وخزانة الأدب ٤٨٤/٤ ؛ والخصائص ٧٤/١ ؛ وسمط اللآلي ٥٢٧ ؛ واللسان ١٥٩/٢ (شتت) ، ٢٧٤/٣ (عبد) ؛ ومعجم البلدان ٣١٩/٥ (نهر تيري) والمعرب ٣٨ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣١٧/٢ . والشاهد فيه (تعرفكم) حيث سكن الفاء للتخفيف .

الشاهد الخامس :

يقول أبو نخيلة[1]:

إذا اعوَجَجْنَ قُلْتُ صاحِبْ قَوِّمِ ∴ بالدَّوِّ أمثالَ السفينِ العُوَّمِ [2]

قال الأعلم: "الشاهد إسكان باء صاحب ضرورة، وهو يريد يا صاحب - بالضم - وهذا من أقبح الضرورة"[3]

وهذا البيت من الرجز ، والإسكان فيه في الشطر الأول ، والأولى منه مخبونة ، صار مُتَفْعِلُنْ، فردَّ إلى مَفاعِلُنْ.

والثانية كذلك ، والعروض بالإسكان صحيحة ، وكتابته كالتالي :

إذَعوَجَج / نَقُلْتُصا / حِبقَوِّمي

مَفاعِلُن / مَفاعِلُن / مُستَفعِلُن

الشاهد السادس:

وقال عبد المطلب[4] :

إنَّ بَنِيَّ ثَمَرَةْ فُؤَادِيْ [5]

فحق التاء الكسر ، وسكنت تخفيفا .

---

(١) أبو نخيلة؟ - ١٤٥ هـ / ؟ - ٧٦٢ م أبو نخيلة (كنيته أبو الجنيد) بن حزن بن زائدة بن لقيط بن هدم، من بني حمّان (بكسر الحاء وتشديد الميم) من سعد بن زيد مناة بن تميم، الحماني السعدي التميمي. شاعر راجز،كان عاقاً لأبيه، فنفاه أبوه عن نفسه انظر ترجمته في سمط اللآلي ١٣٥ ؛ وطبقات فحول الشعراء ٦٣

(٢) الرجز لأبي نخيلة في الكتاب ٢٠٣/٤ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٩٨/٢ ؛ ولسان العرب ٤٣٢/١٢ (عوم) والشاهد فيه قوله : صاحب ، يريد : صاحبي ، فسكن الباء .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب الأستراباذي- (ج ٤ / ص ٢٢٦) .

(٤) الرجز لعبد المطلب في قصيدة قالها عند الاقتراع على ذبح أحد أولاده ، وفيها :

يا رب لا تشمت بي الأعادي ...	إن بني ثمرة فؤادي
فلا تسيل دمه في الوادي ...	و اجعل فداه اليوم من تلادي
ذود لقاح بدنا أندادي ...	حتى تكون فدية الأولاد)
و لا ترثيه الأذواد ...	إن بني رب لم يفادي)
لكن يمين قسم الجواد ...	فقد تراني رب لم أضادي

ينظر سيرة ابن اسحاق - (ج ١ / ص ١٠) ؛ ومعاني القرآن للأخفش ٦٤/١ .

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ٦٤/١ .

والرجز مشطور ، فالتفعيلة الأخيرة هي العروض والضرب معا ، وقد دخلها الخبن ، حيث حذف الثاني الساكن ، وهو حذف غير لازم ، ولا يعتبر به ؛ لعدم لزومه في إخوته من الأضرب ، ثم حذف ساكن الوتد المجموع ، وسكن ما قبله ، وهو ما يعرف بالقطع ، وعليه فالعروض والضرب مقطوعان [1] وكتابته كالتالي :

إنْ بَنِي / يَثْمَرَةْ / فُؤَادِيْ

مستفعل/ متعلن / متفعل

كما يلحظ أن التفعيلة الأولى دخلها القطع ، والثانية دخلها الخبن ، والطي ، واجتماعهما يعرف بالخبل ، وهو زحاف لا يعتد به .

الشاهد السابع :

وقال آخر[2] :

يا عَلْقَمة يا عَلْقَمة يا علقمة ∴ خيرَ تميمٍ كلِّها وأكرمَهْ

فالأصل يا علقمةُ ، فسكنت التاء تخفيفاً .وتقطيع البيت كالتالي :

يَاعَلقَمَت / يَاعَلقَمَت / يَاعَلقَمَت

مستفعلن / مستفعلن / مستفعلن

خَيْر تَمِي / م كُلِّهَا / وَأَكْرمَهْ

مستعلن / مستفعلن / متفعلن

البيت من الرجز التام ، وعروضه صحيحة ، والضرب دخله الخبن بحذف الثاني الساكن، وهو حذف غير لازم لعدم لزومه في إخوته من الأضرب .

الشاهد الثامن :

يقول الشاعر[3] :

ونـاعٍ يُخَبِّرُنا بمهْلَك سَيّدٍ ∴ تُقَطَّع من وجد عليه الأناملُ

---

(١) انظر اللباب في العروض والقوافي صـ ٣٧ .

(٢) الرجز التام لم أعثر على قائله ، وهو في معاني القرآن . للأخفش – (ج ١ / ص ٦٤) .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وهو في معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٦١)

بإسكان يخبرنا ، وكتابته كالتالي :

وناعٍ / يُخَبِّرْنا / بمهْلَ / ك سَيِّدٍ

فعولن / مفاعيلن / فعول/ مفاعلن

تَقَطْطْ / عمن وجدن / عليهل/ أناملُ

/ / ٥ / / / / ٥ / ٥ / ٥ / / / ٥/ ٥ / / / ٥ / / ٥

فعول / مفاعيلن / فعولن / مفاعلن

وهكذا تلحظ أن عروض البيت وضربه مقبوضان بحذف الخامس الساكن .

الشاهد التاسع :

يقول الشاعر [١] :

فـــــأبلُونِى بَلِيَّـــــــتَكُم لَعَلِّـــــــى ∴ أصـــالحُكُمْ وأسْــــتَدْرِجْ نَوَيّـــا

فجزم (وأستدرجْ) ، فإن شئت رددتـه إلى موضـع الفـاء المضـمرة في لعلّـى، وإن شـئت جعلته في موضع رفع فسكّنت الجيم لكثرة توالى الحركات.[٢]

وهذا الشاهد من الوافر [٣] دخل التفعلية الأولى من الشطر الأول العصب [٤] ولا يعتد به ، والثانية صحيحة ، والثالثة ، وهي العروض صـحيحة كـذلك ، والتفعليـة الأولى من الشطر الثاني صحيحة ، وكذا الثاني وكذا الثالثـة ، وهـي الضـرب ، وعليـه فالعروض والضرب صحيحان .

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٨٠ ؛ وتفسير اللباب لابن عادل - (ج ٨ / ص ٧٨) ؛ والكشف والبيان - للثعلبي - (ج ١ / ص ٢٧٠) و(ج ١٣ / ص ٢٧٠) ؛ والدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ٢٩٣٦) ؛ والحجة في القراءات السبع - (ج ١ / ص ٣٤٦) ؛ و إبراز المعاني من حرز الأماني - (ج ٢ / ص ٤٣٨) ؛ والجليس الصالح والأنيس الناصح - (ج ١ / ص ٤٤٦) .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٨٠ .

(٣) تفعيلاته : مفاعلتن مفاعلتن فعولن .

(٤) ما أسكن خامسه المتحرك فهو معصوب

فأبلُونِي / بَلِيَّتَكُم / لَعَلِّي

مفاعلتن / مفاعلتن / فعولن

أُصالحكُمْ / وأَسْتَدْرِجْ / نَوَيّا

مفاعلتن / مفاعلتن / فعولن

تعليق :

هذه تسعة شواهد نحوية ، وهي كما ترى لشعراء في الجاهلية والإسلام والعصرين الأموي والعباسي ، ذلك فيما وقفنا علي قائله ، ولك أن تدرك التتابع الزمني بين هؤلاء الشعراء من جهة ، وبين ما أجازوه في شعرهم من إسكان حرف الإعراب من جهة أخرى .

وأن هذا الإسكان ، وإن صادف إصلاحاً للوزن ؛ إلا أن هذا ليس مقصدهم ، ولا يطعن به في أنهم لم يقصدوا الإسكان ، فهو عندهم لغة قوم ، بالإضافة إلى ذلك ، فهؤلاء الشعراء ارتجلوا قصائدهم ، ولم يجلسوا لتنقيحها ، ولو كان لغيروا ما أعيبوا به من إقواء وغيره .

فكونه لغة قوم لا ينتفي معه إصلاح الوزن ، بيد أنه لو قيل إنهم قصدوا إصلاح الوزن ؛ لانتفي معه مقصدهم من أنه لغة قوم .

وسوف أسوق لك ـ بعون الله ـ في القسم الثاني شواهد ، جاء الإسكان فيها لغير ضرورة ، مما يدلل على أن الإسكان لغة قوم ، وأن إصلاح الوزن قول مطروح .

القسم الثاني

شواهد لم يسقها النحاة

هذه الشواهد منثورة في كتب الأدب واللغة ، مخبأة تحت عناوين مختلفة ، وقد حاولت أن أقف على أكبر عدد منها ، معضداً ما وهَّنه المبرد ، مستشرفاً شواهد جديدة ، يمكن من خلالها التأصيل لقاعدة نحوية ، استغنى النحاة عن النظر إليها ، ولحنوا قائليها ، ويمكن تقسيمها قسمين :

الأول : ما صادف الإسكان فيه إصلاح الوزن:

الشاهد الأول :

يقول عمران السدوسي[1]

بَـرَاْكَ تُرَاْبَـاً ثُـمَّ صَـيَّرْكَ نُطْفَـةً ∴ فسوَّاْكَ حتَّى صِرْتَ ملتئِمَ الأَسْرِ[2]

يريد ثم صَيَّرَكَ ، فأسكن الراء تخفيفاً ، وكتابة البيت عروضيا تظهر أن التخفيف وقع ضرورة كما هو واضح مما يلي

بَراكَ / تُرَابَنْثُم / مَصَيَّر / كَنُطفَتَن

فَعولُ / مَفاعيلُن/ فَعولُن / مَفاعِلُن

الشاهد الثاني :

يقول الراعي النميري [3]

تَأبَى قُضَاعَةُ أنْ تَعرِفَ لَكُمْ نَسَبَاً ∴ وابْنا نِزار وأنتُم بيضَةُ البلد [4].

---

(١) عِمران السدوسي؟ - ٨٤ هـ / ؟ - ٧٠٣ معمران بن حطان بن ظبيان السدوس الشيباني الوائلي أبو سماك.رأس القعدة، من الصفرية، وخطيبهم وشاعرهم. انظر ترجمته في الأغاني ١٨/١١٤ ؛ والمؤتلف والمختلف٩١؛وخزانة الأدب٥/٣٥٠ ؛والأعلام٥/٧٠ .

(٢)البيت من الطويل ، والأَسْر: الخلق، من قول الله عزَ وجلّ: "وشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ" وأرادَ عِمران: ثمّ صَيَّرَك فأسكن الرّاء.انظر الباقلاني لأبي بكر الأنباري تلميذ ثعلب صـ ٦٥ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١٩٨٧ .

(٣) الراعي النُمَيري؟ - ٩٠ هـ / ؟ - ٧٠٨ م عُبَيد بن حُصين بن معاوية بن جندل، النميري، أبو جندل. من فحول الشعراء المحدثين.انظر ترجمته في الأغاني ٢٤/١٦٨ ؛ والشعر والشعراء ٤٢٢ ؛ وطبقات فحول الشعراء صـ٥٠٢ ؛ والأعلام ٤/١٨٨ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو في طبقات فحول الشعراء ٥٠٢ ، والوساطة ص ٦ .

أراد أن تَعْرِفَ لَكُم نَسَبَاً ، فأسكن الفاء تخفيفاً[1]. وكتابته العروضية كالتالي :

تأبى قُضَا / عَتُؤَن / تَعرِفلَكُم / نَسَبَن

مُستَعِلُن / فَعِلُن / مُستَفعِلُن / فَعِلُن

وقد أقام الإسكان فيه الوزن كما ترى ، ولو فتح الفاء لانكسر الوزن ، ويلحظ أن عروض البيت مخبونة .

الشاهد الثالث :

يقول ابن الدمينة [2] :

فَيَقْضِي مُحِبٌّ مِنْ حَبِيبٍ لُبَانَةً   فَيَسْتُرْهُمَا رَبِّيْ فَلَا يُرَيَانِ

فيسترْهما ربي على أن الأصل فَيَسْتُرُهُمَا ، فسكّن الراء لكثرة الحركات.[3]

هذا البيت من الطويل ، وجاء الإسكان فيه في الشطر الثاني منه ، وتعيينا في صدره ، وواضح أنه أحدث إصلاحا للوزن ، فـ (فَيَسْتُرْ) وتد مجموع ، وسبب خفيف، ومنهما تتكون (فعولن) ، ولو حرك الراء ؛ لتحرك ساكن السبب الخفيف ، ولأصبح سبباً ثقيلاً ، وصارت فعولنْ إلى فعولنَ ، وليست هذه فرعا عن تلك

الشاهد الرابع :

يقول نصار بن سيار الأسدي[4] :

كُنَّا نُرَقِّعْهَا ، وَقَدْ مُزِّقَتْ   وَاتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

فأسكن نرقّعْها[5].

---

(١) انظر الباقلاني لأبي بكر محمد بن القاسم المعروف بابن الأنباري صـ٥٦ ، والوساطة بين المتنبي وخصومه صـ٤

(٢) ابن الدمينة ؟ - ١٣٠ هـ / ؟ - ٧٤٧ م عبد الله بن عبيد الله بن أحمد، أبو السري، والدمينة أمه. انظر ترجمته في الأعلام ١٠٢/٤ .

(٣) الخزانة ٣٢٥/٣ .

(٤) نصر بن سيار٤٦ - ١٣١ هـ / ٦٦٦ - ٧٤٨ م نصر بن سيار بن رافع بن حري بن ربيعة الكناني.أمير، من الدهاة الشجعان ، والأعلام ٢٣/٨ .

(٥) الوساطة بين المتنبي وخصومه صـ ٤ لأبي الحسن الجرجاني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي البجاوي ط / البابي الحلبي ١٩٦٦

هذا الشاهد من بحر السريع ، ويلحظ أن صدره ، وهو محل الاستشهاد ، مطلعه مزاحف بالطَّيّ، والطَّيّ: إسقاط ساكن ثاني سببيه، وهو الفاء، فيصير مُسْتَعِلُنْ، ويردّ إلى مُفْتَعِلُنْ ، والثانية مع الإسكان صحيحة ،والثالثة ـ وهي ـ عروضه مكسوفة مطوية ، والضرب كذلك ، وكتابة البيت العروضية هكذا :

كُنْنُرَق / قِعْهَا وَقَد / مُزَّقَت   وَاتَّسَعَ الْ / خَرْ قُعَلر / رَاقِعي

مُفتَعِلُن / مُستَفعِلُن / فاعِلُن   مُفتَعِلُن / مُفتَعِلُن / فاعِلن

والذي أود أن أقف عليه وراء كل ذلك ، هو أن إسكان حرف الإعراب ، أقام الوزن ، ولم يكسره ، *ولكن ماذا لو تم تحريك حرف الإعراب ؟*

والجواب أن مُسْتَفْعِلُن سببان خفيفان ، ووتد مجموع ، لو تحرك ساكن السبب الأول ؛ لأضحت مُسْتَفعِلُن ، فاصلة صغرى ، ووتد مجموع ، وليست هذه فرعا من تلك .

أما عن سبب الإسكان فهو التخفيف ، إذ يصعب الخروج من الكسر إلى الضم، فالقاف مكسورة مع التشديد ، والعين مضمومة ، فأسكن الشاعر العين فراراً من هذا الثقل .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عجز هذا البيت ، من أمثال العرب ، ومن ثم ورد في شعر غير واحد من الشعراء ، وقد اختلف صدره تبعاً لقائله .[1]

<u>الشاهد الخامس :</u>

يقول الأعمش :

فَإِنْ أُخْدَعْ فَقَدْ يُخْدَعْ ويُؤْخَذ   ∴   عَتِيق الطَّيرِ مِنْ جَوِّ السَّحابِ

---

(1) استشهد النحويون ببيت صدره لا نسب اليوم ولا خلة ، والعجز كما هو ، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في الدرر ٦/١٧٥ ، ٣١٣ ؛ والتصريح ١/٢٤١ ؛ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٦٠١، بيروت ؛ واللسان ٥/١١٥ (قمر ، ١٠/٢٣٨ عتق ؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٥١ ؛ وله أو لشقران مولى سلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ١/٥٨٣ ، ٥٨٧ ؛ ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ٣٧ ؛ وبلا نسبة في أمالي بن الحاجب ١/٤١٢ ؛ وأوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك لابن هشام ؛ وشرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ١/١٥١؛ وتخليص الشواهد ٤٠٥ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٨ ؛ وشرح ابن عقيل ٢٠٢ ؛ وشرح المفصل ٢/١٠١ ، ١٣٥ ، ٩/١٣٨ ؛ و اللمع لابن جنى١٢٨ ؛ ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصارى ١/٢٦٦ ؛ وهمع الهوامع ٢/١٤٤، ٢١١ . والشاهد فيه هو زيادة (لا) في خلة ؛ وخلة بالنصب معطوفة على محل اسم لا ، ولا دخل له بأغلوطتنا .

أراد فقد يخدعُ ، وأسكنه تخفيفاً ، ويلحظ أن هذا الإسكان قابل الضرورة ، إذ اضطر الشاعر إليه إصلاحا للوزن ، فالبيت من بحر الوافر[1] ووقع الإسكان في الفعيلة الثانية منه ، وكتابته العروضية كالتالي :

فَإِنْ أُخْدَعْ / فَقَدْ يُخْدَعْ / ويُؤخذ

مفاعلتن / مفاعلتن / فعولن

عَتِيقطِّي / رِ مِنْ جَو وس / سحابي

مفاعلتن / مفاعلتن / فعولن

قال القاضي أبو الفرج: أسكن في هذا البيت فقد تخدع والعرب إنما تسكن هذا ونحوه في كلامها إذا دخل عليه جازم، ومتى لم يدخل عليه جازم يجزمه ولا ناصب ينصبه فإسكانه إذا وصل بكلام بعده خارج عن الفصيح المعروف في كلام العرب، وينبغي أن يكون هذا مرفوعاً على أصله، ولما لم يمكن هذا الشاعر تحريكه لئلا ينكسر وزن البيت الذي قاله أسكنه، وأقرب ما يعتذر له به أنه عمل على السكوت عليه ونيته الرفع فيه، وقد روى مثل هذا الوجه المستقبح في أبيات روتها العلماء[2] .

الشاهد السادس :

يقول أبو نواس:

وَصِيفُ كَاسٍ مُحَدِّثُهْ مَلِكٍ تِيهُ مُغَنٍّ ، وظَرْفُ زِنْدِيقِ[3]

فسكن هاء " محدثه " لما تتابعت الحركات ، وكثرت .

---

(١) مفاعلتن ست مرات

(٢) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي للمعافي بن زكريا صـ ٧١ .

(٣) معنى البيت : الوصيف : الخادمُ غلاماً كان أو جاريةً. يقال: وَصُفَ الغلامُ، إذا بلغ حدَّ الخِدمة، فهو وَصيفٌ بيِّن الوَصافَةُ. والجمع وُصَفاءُ. وقال ثعلب: وربَّما قالوا للجارية وَصيفَةٌ بيِّنة الوَصافةِ والإيصافِ. (الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي للمعافي بن زكريا صـ ٧١)

تخريج البيت : البيت من المنسرح ، وهو لأبي نواس في شرح ديوانه صـ ١٤٩ ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٧م ، ومجمع الأمثال ١/١٢٤ ؛ وثمار القلوب في المضاف والمنسوب ١/١٧٧، ١/٢٤٢ ؛ والشعر والشعراء ص٣٣٤ .

وقد أنصفه ابن قتيبة حين قال : " وقد كان يُلَحَنُ في أشياء من شعره ، لا أراه فيها إلا على حجةٍ من الشعر المتقدم ، وعلى علةٍ بينةٍ من علل النحو..............ومنها قوله:

وَصِيفُ كَاسٍ مُحَدَّثَهْ مَلِكٍ ∴ تِيهُ مُغَنٍّ ، وَظَرْفُ زِنْدِيقِ

فجزم " مُحَدَّثَهْ " لما تتابعت الحركات وكثرت، كما قال الآخر:

إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحبْ قَوِّمِ ∴ بالدَّوِّ أمثالَ السفينِ العُوَّمِ

وكما قال امرؤ القيس:

فاليَوْمَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ∴ إثماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ[1]

وهذا الشاهد من بحر المنسرح[2] ، مطلعه مزاحف بالخبن ، وهو حذف الثاني الساكن صار مُتَفْعِلُنْ، فردَّ إلى مَفاعِلُنْ ، والتفعيلة الثانية دخلها الطي فصارت مَفعُلات ، فرد إلى فاعلات ، والعروضة دخلها الطَّيّ : وهو إسقاط ساكن ثاني سببيه، وهو الفاء، فيصير مُستَعِلُنْ، ويردّ إلى مُفْتَعِلُنْ ، وكتابته كالتالي :

وَصِيفُكَا / سِنمُحَدْ / ثهمَلِكِن تِيهُمُغَن / ن،وَظَرفُ / زنديقي

مَفاعِلُن / فاعِلاتُ / مُفتَعِلُن مُفتَعِلُن / فاعِلاتُ / مفعُولُنْ

ويلحظ أن سكون الهاء من (محدثه) قابله سكون السبب الخفيف ، في العروض ، وهو ما يمكن القول معه إن الإسكان وقع للضرورة الشعرية ، وقد حذف ساكن السبب الثاني (الرابع الساكن) ، وعليه فعروض البيت مطوية ، والضرب دخله القطع صار مستفعل ، وحول إلى مفعُولُنْ .

---

(١) الشعر والشعراء ١/١٧٧ .

(٢) تفعيلاته مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين .

الشاهد السابع :

قول كعب بن زهير:

أقـــولُ شَـــبيهاتٍ بِمـــا قـــالَ عالِمـــاً ∴ بِهِنَّ وَمَن أشبهْ أباهُ فَما ظَلَم[1]

يريد أشبهَ ، فأسكنه تخفيفا ، إذ هذا مما يستحق تحريكه بالفتح بناء لا إعرابا، فيقال: ومن أشبهَ أباه، والشاهد من الطويل ، وعروضه وضربه مقبوضان ، وكتابته عروضيا كالتالي:

أقولُشَبي هاتن بما قالَعا لِماً

// ٥ / # // ٥ / ٥ / ٥ # // ٥ / ٥ # //٥ //٥

فعول # مفاعلين # فعولن # مفاعلن

بِهِن نوَمَن أش بَهْ أبا هُفَما ظَلَم

// ٥ / # // ٥ / ٥ / ٥ # // ٥ / # //٥ //٥

فعول # مفاعلين # فعول # مفاعلن

الثاني : ما لم يصادف الإسكان فيه إصلاح الوزن .

الشاهد الأول :

يقول أبو صخر الهذلي[2] :

إذا عشت لي حتى أموتَ ، فلا أسَلْ ∴ خلافك في عيش ، وما حُمَّ واجبُ[3]

(١) البيت من الطويل ، وهو لكعب بن زهير في شرح السكري لديوانه ص ١٩٢ ؛ والبصائر والزخائر لأبي حيان التوحيدي ٢/ ٢٣١ ، والجليس الصالح صـ ٧٢ ؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٥٤ .

(٢) أبو صخر الهذلي ؟ - ٨٠ هـ / ؟ - ٧٠٠ م عبد الله بن سلمة السهمي، من بني هذيل بن مدركة. شاعر، من الفصحاء، كان في العصر الأموي، موالياً لبني مروان، متعصباً لهم، وله في عبد الملك وأخيه عبد العزيز مدائح. وكان قد حبسه عبد الله بن الزبير عاماً وأطلقه بشفاعة رجال من قريش ، وهو صاحب الأبيات المشهورة التي أولها: عجبت لسعي الدهر بيني وبينها فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر (الأعلام ٣/٢٠١ ، ٤/٩٠) .

(٣) البيت من الطويل ، وأسل وأسأل لغتان يقال : سألت أسأل سلت أسل " لسان العرب " سأل " ج١١/ص٣١٨ ، وحُمَّ الشيءُ وأُحِمَّ أي قُدِّرَ، فهو محموم ، اللسان ١٢/١٥١ ، والواجب : القتيل ، يقال لقتيل واجب " اللسان ج١/ص٧٩٤"

لك في أسلْ وجهان :

أحدهما: أنه أراد الرفع فلا أسل خلافك ، فأسكن لكثرة الحركات كقوله "من السريع":

فـــاليَوْمَ أشْـــرَبْ غَيْـــرَ مُسْـــتَحْقِبٍ ∴ إثْمـــاً مـــنَ اللهِ ولا واغِـــلِ

والآخر: أن يكون أراد الدعاء، أي: فلا سألت ، فجزم لذلك، ودخول "في" هنا حمل على المعنى؛ لأن معنى: "سألتك في كذا" رغبت إليك فيه، فلما دخله هذا المعنى جاز فيه "في"[1].

وهذا البيت من الطويل ، على رواية الإسكان تكون العروض مقبوضة بإسقاط الخامس الساكن ، وكتابته العروضية هكذا :

إذَاعِش / ثَلِيحَتٌ / أمُوتَ / فَلَاأسَلْ

فَعولُن / مَفاعيلُن / فَعولُ / مَفاعِلن

الشاهد الثاني :

ذكر سيبويه في كتابه بيتاً أدى ما أسماه هو بالإدغام ، وأسماه غيره بالإخفاء إلى إسكان حركة الإعراب ، كما أدى ذلك إلى انكسار الوزن ، يقول سيبويه : "ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله :

كأنها بعد كَلالِ الزَّاجِرِ ومَسحِي مرُّ عُقابٍ كاسِرِ [2]

يريدون ومسحه [3]

ويلحظ أن في كلام سيبويه ثلاث نقاط :

الأولى : أنه أدغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاء ، وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين [4] ؛ إذ القياس عند إدغام المتقاربين أن يقلب الأول [5].

---

(١) التمام في تفسير أشعار الهذليين لابن جني ١/٥٠ .

(٢) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني١/٥٨ ، تحقيق د/ حسن هنداوى ، ط/ دار القلم بدمشق سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ولسان العرب ٥/١٤١(كسر) ، والمحتسب١/٦٢ .

(٣) كتاب سيبويه ج٤/ص٤٥٠

(٤) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ١١ / ص ٢١)

(٥) الشافية في علم التصريف ج١/ص١٢٥

الثانية : أنه بعد إدغامه الحاء في الهاء أضحت الحاء ساكنة ؛ إذ إنها أول المدغمين ، والسين قبلها ساكنة كذلك ، فيلتقي ساكنان ؛ وكما هو معلوم لا يجمع بين ساكنين في الشعر إلا في عروض المتقارب، وشاهدنا من الرجز [1]

الثالثة : في إسكانه الحاء إسكان لحرف الإعراب المتحرك .

موقف العلماء من كلام سيبويه :

أولا : موقف الأخفش :

ذكر ابن جني أن الأخفش استدرك على سيبويه كلامه السابق ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع ساكنين قائلا :" إن هذا لا يجوز إدغامه ؛ لأن السين ساكنة ، ولا يجمع بين ساكنين "[2] .

ثانيا : موقف السمين الحلبي وابن عادل

ذكر السمين الحلبي وابن عادل أن ما قاله سيبويه يخرج عن قاعدة إدغام المتقاربين ، حيث قالا : " فأدغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاء ، وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين"[3]

ثالثا : موقف أبي العلاء المعري :

أنكر أبو العلاء المعري البيت ، لأن سيبويه فيه يدغم الحاء في الهاء قائلا : " هذا بيت قد كثر فيه الكلام. وأكثر الناس لا يثبته ؛ لأن صاحب " الكتاب " دل كلامه على أنه أدغم الهاء في الحاء؛ وهذا ما لا يمكن. "[4] .

وهكذ نجد أن الأخفش والمعري والسمين وابن عادل عابوا سيبويه في شاهده .

---

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه - (ص ٤٤)

(٢) سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنى٥٨/١

(٣) الدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ٣٩٥٦) ؛ وتفسير اللباب لابن عادل - (ج ١١ / ص ٢١)

(٤) رسالة الصاهل والشاحج - (ج ١ / ص ٢٥)

بينما انبرى للدفاع عنه ابن جني ، فتفتك ذهنه عن حجة تخرج سيبويه مما أسلفناه ، فقال ان سيبويه أراد بالإدغام هنا الإخفاء ، ولم يرد حقيقة الإدغام ، يقول ابن جني : " قال سيبويه كلاماً يظن به في ظاهره أنه أدغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاء، فصار في ظاهر قوله (ومَسْحْ).

واستدرك أبو الحسن ذلك عليه ، وقال إن هذا لا يجوز إدغامه ؛ لأن السين ساكنة ولا يجمع بين ساكنين

فهذا لعمري تعلق بظاهر لفظه ؛ فأما حقيقة معناه ، فلم يرد محض الإدغام ، وإنما أراد الإخفاء ، فتجوز بذكر الإدغام .

وليس ينبغي لمن قد نظر في هذا العلم أدنى نظر أن يظن بسيبويه أنه ممن يتوجه عليه هذا الغلط الفاحش حتى يخرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن ؛ لأن هذا الشعر من مشطور الرجز ، وتقطيع الجزء الذي فيه السين والحاء ومس حهي مفاعلن فالحاء بإزاء عين مفاعلن .

فهل يليق بسيبويه ؟ أن يكسر شعراً ، وهو من ينبوع العروض وبحبوحة وزن التفعيل ، وفي كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم واشتماله عليه فكيف يجوز عليه الخطأ فيما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه فضلا عن سيبويه في جلالة قدره[1] .

هذا كلام ابن جني ، ولكن ما المانع أن يكون سيبويه إنما أسكن ذلك لغة سمعها ؟ وهي لغة الإسكان لحرف الإعراب الصحيح .

ويؤخذ من قول ابن جني : " وليس ينبغي لمن قد نظر في هذا العلم أدنى نظر أن يظن بسيبويه أنه ممن يتوجه عليه هذا الغلط الفاحش حتى يخرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن " ، وكذا قوله : " فهل يليق بسيبويه ؟ أن يكسر شعراً " ، أن القول بالإدغام حقيقة يؤدي إلى خطأ في الإعراب ، وكسر في الوزن الشعري .

أما خطأ الإعراب فيخرج على إسكان حرف الإعراب المتحرك ، وأما كسر الوزن فتوضيحه كالتالي :

---

(١) سر صناعة الإعراب ج١/ص٥٩

وقد عيب سيبويه لهذين السببين ، وإليك توضيح ذلك ، يقول الشاعر :

كأنهـــا بعـــد كـــلالِ الزاجِـــرِ ∴ ومَسْـحِي مَـرُّ عُقَـابٍ كَاسِـرِ[1]

هذا رجز ، وقع الإسكان في الشطر الثاني منه ، الأولى منه محل الاستشهاد ، أحدث الإدغام فيها إخلالا بالوزن ، إذ صارت الحاء ساكنة بعد أن كانت مكسورة ؛ إذ هي أول المدغمين .

وسأعرض لك أولاً الشطر الثاني محل الاستشهاد مكتوبا دونما إدغام هكذا:
وَمَسْحِه مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ ، وكتابته عروضياً :

وَمَسحِهي/ مررعُقَا / بن كَسِر

مَفاعِلُن / مُفتَعِلُن / مستفعل

التفعيلة الأولى دخلها الخبن ، صار مُتَفْعِلُن فرد إلى مفاعلن ، والثانية مطوية والطَّيّ: إسقاط ساكن ثاني سببيه، وهو الفاء، فيصير مُسْتَعِلُنْ، ويردّ إلى مُفْتَعِلُنْ ، والضرب مكفوف بإسقاط السابع الساكن ، هذا ما نص عليه ابن جني آنفا .
أما بالإدغام - قلب الهاء إلى حاء وإدغام في الحاء قبلها - ، فيكتب هكذا :

وَمَسْحْ/ مارُّعُقَ / بِنكَسِر

مَفاعْ / مُفتَعِلُن / مُفتَعِلُن

وهذا فساد واضح ، وتخريب للوزن بين ، لا يليق بسيبويه كما نص ابن جني ؛ إذ يؤدي إلى اجتماع ساكنين .

---

(1) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنى ١/٥٨ ، ولسان العرب د/١٤١(كسر) ؛ والمحتسب ١/٦٢ . وهو في هذا الشاهد يصف ناقة بعد طول السير وكلال الزاجر لها ليحثها على السير بأنها عقاب كسرت جناحيها وقبضتهما عند انقضاضها . والياء في قوله (ومسحي) إنما هي كسرت الحاء التي أشبعت فصارت ياء .

الوجه الثالث
إسكان حرف الإعراب عند النحاة

أولا : إسكانه من لدن أبي عمرو إلى النحاس

تعرضنا في الوجهين الأول والثاني ، لإسكان حرف الإعراب عند القراء والشعراء ، ورأيتَ كيف جاءت شواهد واضحة بينة ، تدلل على أن إسكان حرف الإعراب له من الشواهد ما يرقى به أن يقعد ، وتدور حوله المناقشات لتأصيله .

وهذه مهمة النحاة ، الذين يوكل إليهم النظر في كلام العرب ، فوضع القواعد والأصول ، بحسب استقراءاتهم ، واستنباطاتهم لكلامهم ، وليس لهم تقعيد قاعدة ، من وحي الخيال ، أو رفض أصل تكلم به العرب ، لأنه خالف قاعدة قعدوها ، وحكموا بشذوذ كل ما خرج عنها .

إذ كلام العرب أقدم من قاعدة النحاة ، وكان الأجدر بهم إعمال العقل ، وكد الذهن ، في توسيع القواعد ، ووضع الأصول ، لا أن ينفوا وينكروا ما لم تتوصل إليه عقولهم ، ولم يقفوا فيه على المصبو من كلامها .

وسأعرض ـ بعون الله ـ مستقصياً آراء النحويين في هذه الأغلوطة ، وهم فيها على ثلاثة مذهب :

أحدها : الجواز مطلقاً .

والثاني : المنع مطلقاً في الشعر وغيره .

والثالث : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار .

ولما كان موضوع الأغلوطة يدور حول تغليط القائل بالإسكان ، فسأبدأ بمن أنكر الإسكان شعراً ونثراً .

المذهب الأول : المنكرون لإسكان حرف الإعراب .

أنكر بعض النحويين إسكان حرف الإعراب الصحيح المتحرك ، وهاك عرض لمواقفهم:

أولاً : رأس المنكرين أبو العباس المبرد:

لعل المبرد هو ـ بعد الأخفش كما سيأتي ـ أول من طعن في الإسكان ومنعه ، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن وغلط ، وشاع ذلك بين الناس ، وأضحي ينسب له تخطئة القراء ، وسأتناول موقف المبرد في مطلبين :

المطلب الأول : ما بنى عليه المبرد مذهبه .

بنى المبرد مذهبه المنكر لإسكان حرف الإعراب المتحرك على عدة نقاط :

الأولى : أن حركات الإعراب لا يجوز حذفها ؛ لأنها دخلت للفروق بين المعاني.[1] إذ لو حذف حرف الإعراب ، لما علم موقع الكلمة من الكلام .

الثانية : أن القراءات القرآنية الواردة في الإسكان غلط ، ولحن ، وقد سمع عن سيبويه أن الراوي أخطأ السمع ، ولم يفرق بين الاختلاس والإسكان .

الثالثة : أن الشواهد الشعرية التي ورد فيه إسكان حرف الإعراب ، لا يعدو الإسكان فيها كونه ضرورة ، لا يؤخذ بها ، ولا يقاس عليها ، ومن ثم طوع المبرد رواياتها لهدمها ، وإسقاطها .

الرد على المبرد :

يمكنك أن ترد مذهب المبرد من أوجه :

أولاً : أما قوله إن حركات الإعراب لا يجوز حذفها ؛ لأنها دخلت للفروق بين المعاني ، فيرده أن الإسكان يغاير الحذف من جهة ، وأنه إنما جاء في مواطن معينة يمكن تقنينها ، والوقوف عليها نأخذ منها ما يصلح ليكون قاعدة يقاس عليها ، ويتعارف عليها أهل اللغة ، ونحكم بشذوذ ما لا يصلح أن يقعد عليه ، ونترك القياس فيه ، وبذا نوفق بين الجواز والمنع .

ثانياً : عاب المبرد اليزيدي ـ راوي أبي عمرو ـ ورماه بالجهل بأبسط قواعد القراءة، ونقل في ذلك كلاماً لسيبويه جاء فيه:"إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنه اختلس الحركة ، فظن أنه سَكَّن"[2]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس٣/٣٩٧ ، ٣٩٨

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٩٧ ، ٣٩٨ ؛ والنشر ٢/٢٤٣ .

ولك أن ترد عليه من وجوه :

<u>الأول</u> : أما رميه بالجهل ، وعدم التفريق بين الاختلاس ، والإسكان ، فيرده أن اليزيدي أثبت الإشمام عند أبي عمرو في موضعين :

<u>الأول</u> : أنه كان يشم الهاء من ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ إِلاَّ أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ [(١)] ﴾ ، والخاء من ﴿يَخِصِّمُونَ ﴾ [(٢)] شيئاً من الفتح.

<u>الثاني</u> : أن ابنه وأبا حمدون وأبا خلاد وأبا عمر وأبا شعيب وابن شجاع رووا عن اليزيدي عن أبي عمرو إشمام الراء من ﴿وَأَرِنَا﴾ [(٣)] شيئاً من الكسر .

فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحاً ؛ لكانت روايته في (أرنا) ونظائره كروايته في: بارئكم وبابه سواء ولم يكن يسيء السمع في موضع ولا يسيئه في آخر مثله .

فإن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف ، فقد كان ظن بهم ما هم منه مبرؤن وعنه منزهون.[(٤)]

<u>الثاني</u> : لم يثبت مثل هذا القول عن سيبويه ، وستقف -بعون الله- على مذهب سيبويه، وصحيح كلامه في ذلك لاحقا .

<u>الثالث</u> : لم أقف على كلام المبرد الذي لحن فيه تلك القراءات في كتبه ، وأغلب الظن أن يكون أبو جعفر قد سمعه منه أو من الزجاج .

---

(١) يونس : ٣٥ ؛ وقد قرأ نافع بفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال يقول النحاس : " وحدثني إبراهيم عن محمد بن عرفة قال حدثني إسماعيل بن إسحاق قال حدثني قالون عن نافع أنه قرأ أم من لا يهدي " إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٥٣ ح وقد طعن فيها المبرد يقول النحاس : " والقراءة الثانية التي رواها قالون عن نافع يحكي فيها الجمع بين ساكنين وهذا لا يجوز ولا يقدر أحد أن ينطق به قال محمد بن يزيد لا بد لمن رام مثل هذا أن يحرك حركة خفيفة إلى الكسر وسيبويه يسمي هذا اختلاس الحركة " إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٥٤ .

(٢) يس : ٤٩

(٣) البقرة : ١٢٨

(٤)النشر ٢/٢٤٤ .

الرابع : أن إجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا[1] ، وقد أوردت شاهدا شعريا لجواز إسكان حرف الإعراب في الإدغام ، وهو قول الشاعر :

كأنهـــا بعــــد كـــلالِ الزاجِـــرِ ∴ ومَسْــحِهِ مَــرُّ عُقَــابٍ كَاسِـرِ

المطلب الثاني : موقف المبرد من الشواهد :

أراد المبرد أن يطوع الشواهد بما يخدم مذهبه في منع إسكان حرف الإعراب ، ومن ثم نراه يطعن المبرد في رواية قول امريء القيس :

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحِقبٍ إثماً مِن الله ولا واغلِ

فقال إن الرواية فاليوم فاشرب ، ومن ثم بني الفعل على الجزم ؛ لأنه أمرا ، والأولى رواية الأصمعي ، مما يدلل على خفة ما يقوله المبرد .[2] كما جاء عنه فاليوم أسقى[3] .

ويلحظ أنه خرج من الإسكان بتحويل الفعل من صيغة الحال إلى الطلب ، ومن الناحية العروضية لم تختلف كتابته ، فقد حلت الفاء محل همزة القطع ، ولا يعتد بهمزة الوصل .

كما طوع المبرد الرواية في قول أبي نخيلة :

إِذا اعْــوَجَجْنَ قُلْــتُ صَــاحِبْ قَــوِّمِ ∴ بالــدّوِّ أمثــالَ الســفينِ العُــوَّمِ

فقد زعم أبو إسحاق أن أبا العباس أنشده :

إذا اعــوجَجْنَ قلــتُ صــاح قَــوِّمِ[4]

---

(١) النشر ٢/٢٤٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٣/٣٧٧ ، ٣٧٨

(٣) الكامل في اللغة والأدب ٦٤ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٣/٣٧٧ ، ٣٧٨

ويلحظ أن العروض بحذف الباء أضحى مخبوناً : مُتَفْعِلُن ، فرد إلى مفاعلن ، وقد كانت بدونه صحيحة

ثانياً : موقف الزجاج :

نص أبو جعفر على أن الزجاج منع إسكان حرف الإعراب شعرا ونثرا [1] ، غير أن الثابت عن الزجاج أنه أجاز الإسكان في الضرورة ، يقول " أجمع النحويون البصريون على أنه لا يجوز إسكان حركة الإعراب إلا في ضرورة الشعر كقوله :

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحِقبٍ ∴ إثماً مِن الله ولا واغلِ

وقوله :

وناعٍ يُخَبِّرْنا بمهْلَكِ سَيِّدٍ ∴ تَقَطَّع من وجد عليه الأناملُ

بإسكان يخبرنا .

وأما ما روي عن أبي عمرو من الإسكان ، فلم يضبطه عنه الراوي ، وقد روي عنه سيبويه أنه كان يخفف الحركة ويختلسها ، وهذا هو الحق [2]

ويقول في موضع آخر : " روي عن أبي عمرو ابن العلا أنه قرأ (بارئكم) ، بإسكان الهمزة ، قال وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسر قال : وأحسب الرواية الصحيحة ما روى سيبويه ، فإنه أضبط لما روي عن أبي عمرو ، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو ؛ لأن حذف الكسر في مثل هذا ، وحذف الضم إنما يأتي في اضطرار الشعر [3] .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/٣٧٧ ، ٣٧٨

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل المتوفى ٣١١هـ،١/٥٩ ، بتحقيق عبد الجليل شلبي ونشر في القاهرة.وتفسير الألوسي – (ج ٨ / ص ٢١٥)

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل المتوفى ٣١١هـ،١/٢٠٦ ، وإبراز المعاني من حرز الأماني ٤٣٦/١ .

وقد جاء في اللباب ما يدل على أن الزجاج منع الإسكان في الشعر والنثر معاً ، يقول أبو البقاء : " والمبرد والزجاج ينكران ذلك ، ولا يعتدان بالأبيات الواردة فيه لشذوذها ، وضعف الرواية فيها " [1] .

وبذلك يتحصل لدينا روايتان عن الزجاج ، إحداهما : جوازه في ضرورة الشعر، والثانية : منعه في الشعر والنثر معا

ثالثاً : موقف ابن السراج:

رفض ابن السراج إسكان حرف الإعراب ، ولحن القراءة ، وعلته في ذلك علة المبرد ، فقال : " والثاني ما يسكن لغير جزم وإعراب وهو على ثلاثة أضرب إسكان لوقف وإسكان لإدغام وإسكان لاستثقال ؛ أما الوقف ....وأما الإدغام .....وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرىء القيس في قوله

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحِقبٍ ∴ إثماً مِن الله ولا واغلِ

كان الأصل أشرب فأسكن الباء كما تسكنها في(عضد) فتقول (عضد) للاستثقال ، فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة ، وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب ، ولكن الذين قالوا (وهو) فأسكنوا الهاء تشبيها بـ (عضد) والذين يقولون في (عضد) (عضد) ، وفي (فخذ) إنما يفعلون هذا إذا كانت العين مكسورة أو مضمومة فإذا انفتحت لم يسكنوا " [2] .

المذهب الثاني : القائلون بجوازه في الشعر دون الاختيار :

قصر جماعة من النحويين جواز إسكان حرف الإعراب على الشعر ، ومنعوه في الاختيار ، وها هو عرض لمواقفهم :

---

(١) اللباب ج٢/ص١١٠

(٢) الأصول في النحو ج٢/ص٣٦٥

أولاً : موقف سيبويه :

أفرد سيبويه في كتابه باباً فرق فيه بين الإشباع والاختلاس ، ويعني بالإشباع أن يتولد من الحركات الثلاثة حروف تناسبها ، وبالاختلاس أن تبقى الحركة كما هي مع إسراع في نطقها قد يفقدها جزء منها ، ولكنها لا تسكن البتة .

وفي خلال عرضه لهذا وتلك ، مثل للاختلاس بقراءة أبي عمرو﴿ إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾[1]

يقول سيبويه : " وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً ، وذلك قولك : يضربها ، ومن مأمنك يسرعون اللفظ ، ومن ثم قال أبو عمرو : ﴿ إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾ ، ويدلك على أنها متحركة قولهم من مأمنك ؛ فيبينون النون ، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون "[2] .

وسيبويه أخذ بإحدى روايتين لأبي عمرو ، وهي رواية الاختلاس ، وقد رواها سيبويه عن هارون[3] ورواها عنه جماعة من الأئمة .

وقد أثبتنا في الوجه الأول من الدراسة أن لأبي عمرو وجهاً آخر ، وهو الإسكان .

وسيبويه في هذا الموضع لا يجري للرواية الثانية ذكراً ، مع أنها ثبتت من أكثر من طريق غير أنه أعقب كلامه السابق بجواز إسكان حرف الإعراب في الشعر ، فقال : " وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة فخذ حيث حذفوا فقالوا فخذ وبضمة عضد حيث حذفوا فقالوا عضد؛ لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة ، قال الشاعر :

رُحْتِ وفي رجلَيكِ ما فيهما ... وقد بَدا هَنْكِ من المِئزرِ

---

(١) [البقرة : ٥٤]

(٢) كتاب سيبويه ٤/٢٠٢ .

(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالوية ١/٣٤٢ .

ومما يسكن في الشعر ، وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال فخذ لم يسكن ذلك قال الراجز:

إذا اعـوجَجْنَ قلـتُ صـاحبْ قَـوِّمِ ∴ بالدّوِّ أمثالَ السفينِ العُوَّمِ

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد صاحبي [1] .

وقد يسكن بعضهم في الشعر ، ويشم ، وذلك قول الشاعر: امرئ القيس

فـاليومَ أشْـرَبْ غـيرَ مُسْـتَحِقبٍ إثمـاً مِـن الله ولا واغـلِ

وجعلت النقطة علامة الإشمام[2] .

وهكذا لم ينص سيبويه على إنكار رواية الإسكان ، غير أنه أثبت رواية الاختلاس ، وتخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه .

غير أننا نسلم أنه نص صراحة على جواز الإسكان في الشعر ، ومن ثم لو اطلع على قراءة الإسكان ؛ لكان له رأي آخر من حيث جوازه في الكلام ، وليس لك أن تنسب له كلاما لم يقله ، إذ كتابه بين أيدينا ، كما لا يحق لنا أن نحمل كلامه ما لا يحتمله .

---

(1) رد النحاس موقف سيبويه من جواز إسكان حرف الإعراب في الشعر ، وأسقطه من خلال أنه قول بعض العلماء ، يقول النحاس : " وقد احتج بعض النحويين لحمزة في هذا بقول سيبويه، وأنه أنشد هو وغيره :

إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحبْ قَوِّمِ بالدّوِّ أمثالَ السفينِ العُوَّمِ

وقال الآخر :

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحِقبٍ إثماً مِن الله ولا واغلِ

وهذا لا حجة فيه ؛ لأن سيبويه لم يجزه ، وإنما حكاه عن بعض النحويين ، والحديث إذا قيل فيه عن بعض العلماء لم يكن فيه حجة ، فكيف ، وإنما جاء به على الشذوذ ، وضرورة الشعر قد خولف فيه ؟

(2) كتاب سيبويه ج٤/ص٢٠٣ ، ٢٠٤

وإن كان من ملامة في حق صاحب الكتاب ، فهي في قصره الجواز على الشعر، كيف ؟ ولدينا ما يوازي ضعف عدد الشواهد الشعرية شواهد نثرية ، كلها من القرآن الكريم ، وجميعها رويت عن قراء مشهورين ، وأئمة موثوق بهم .

وكان من الأجدى والأجدر قبل وضع القاعدة أن ينظر في قراءات القرآن ، فهي ما جاءت إلا وفقاً للغات العرب .

ولمن يظن أن سيبويه قد قصر عقله ، وأبطأ به علمه عن الوصول إلى هذه القراءات ، فله أن يقول : كان يجدر بمن أتى بعده أن يستدرك عليه لا أن يأخذ كلامه مسلما ، دون نظر وتأمل.

ثانياً : موقف السيرافي :

وافق السيرافي سيبويه في القول بجواز الإسكان للضرورة ، ومن ثم منعه في الاختيار ، يقول السيرافي : " قال سيبويه بعد أن ذكر مجموعة من الشواهد سلبت فيها حركة الإعراب ، واكتفي بالسكون شبهوا هذه الضمات والكسرات المحذوفة بالضمة من (عضُد) ، والكسرة من (فخِذ) حين قالوا : عضْد ، وفخْذ ، غير أن حذفها من (عضد وفخذ) حسن مطّرد في الشعر والكلام جميعا ، من قبل أنه لا يزيل معنى ، ولا يغير إعرابا ، وفيما ذكرناه يزول الإعراب الذي تنعقد عليه المعاني ، إلا أنه شبه اللفظ باللفظ "[1]

وقد تابع السيرافي قائلا : " فمن هذه الأبيات قول امريء القيس:

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحِقِبٍ ∴ إثماً مِن الله ولا واغلِ

قلت : عدّ سيبويه تسكين الفعل(أشربْ) إزالة للإعراب (وهو من حالة الرفع إلى حالة الجزم) ، وقد عدّ السيرافي ذلك من الضرورة ، ونص قائلا: "ومن ذلك حذف الضمة والكسرة في الإعراب" .[2]

---

(١) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ، للسيرافي ، ص١٤٤ تحقيق عوض القوزي ، ط٣ ، ١٩٩٣م ، دار المعارف ، السعودية، ، نقله السيرافي من الكتاب بتصرف

(٢) السابق ١٣٨.

وقال في صفحة أخرى بعد أن عرض رأي المبرد الذي ينكر ذلك ويأباه (أي تسكين حركة الإعراب ، ويروي الأبيات بروايات أخرى:والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة"[1]

المذهب الثالث : جواز الإسكان في الشعر والنثر معاً:

أجاز كثير من النحاة الأوائل إسكان حرف الإعراب ، وذلك لما وجدوه - في كلام العرب شعراً ونثراً - من شواهد تدلل عليه ، وتزكيه ، وإن كان القراء قبل أبي عمرو قد قرأوا بإسكان حرف الإعراب إلا أن ذلك كان مازال في حيز الاستعمال ، ولم يقعد ويأصل له عندهم .

وأبو عمرو - وإن كان نقطة ارتكاز في هذه الأغلوطة - لم يسهم في التقعيد لها ، فهو وإن أسهب في القراءة - كما رأيت - بإسكان حرف الإعراب ، غير أن التقعيد له بدأ بعده .

أولاً : موقف الأخفش :

الناظر في كلام أبي جعفر السابق في أغلوطته ، يستشعر أن أول من طعن في القراءات الواردة ، وأنكر إسكان حرف الإعراب هو المبرد ، غير أنك من خلال استقرائك لكتب من سبق المبرد ، تجد أن الكلام جرى قبل المبرد على لسان الأخفش حيث قال : " وقوله {بَارِئِكُمْ} مهموز ؛ لأنه من "برأ اللّهُ الخلقَ" يَبْرأُ بُرْءاً" .

وقد قرأ بعضهم هذه الهمزة بالتخفيف ، فجعلها بين الهمزة وبين الياء .

وقد زعم قوم أنها تُجْزَمُ ، ولا أرى ذلك إلا غلطاً منهم، سمعوا التخفيف ؛ فظنوا أنه مجزوم ، والتخفيف لا يفهم إلا بمشافهة ، ولا يعرف في الكتاب."[2]

هذا نصف كلام الأخفش ، وقد رمى قراءة الجزم بالغلط ، وبرر ذلك بجهلهم بعدم التفريق بين الاختلاس ، والجزم ."، وهو في ذلك يفرق بين الجزم ، والتخفيف .

---

(١) السابق ١٤٤ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٦٤/١ .

ويلحظ ذلك حين أقرَّ بجواز الإسكان لعلة التخفيف ، فقال : " ولا يجوز الإسكان، إلا أن يكون أسكن وجعلها نحو "عَلْمَ" وقَدْ ضَرْبَ" وقَدْ سَمْعَ" ونحو ذلك .

سمعتُ من العرب من يقول: ﴿جَآءَتْ رُسُلْنا﴾ [1] جزم اللام ، وذلك لكثرة الحركة ، قال الشاعر :

وأنتِ لو باكرتِ مَشْمولَةً ∴ صهباءَ مثلَ الفَرَسِ الأشْقَرِ

رُحْتِ وفي رجلَيكِ ما فيهما وقد بَدا هَنْكِ من المِئزرِ

وقال امرؤ القيس:

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحِقبٍ إثماً مِن الله ولا واغلِ

وقال آخر: [من الرجز]:

إنَّ بَنِي ثَمَرَةْ فُؤادي

وقال آخر: [من الرجز:

يا عَلْقَمة يا عَلْقَمة يا علقمة خيرَ تميمٍ كلِّها وأكرمَهْ

وقال: [من الرجز

إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحبْ قَوِّمِ بالدَّوِّ أمثالَ السفينِ العُوَّمِ

ويكون "رُسُلْنا" على الإدغام، يدغم اللام في النون ويجعل فيها غنة ، والإسكان في {بارئكم} على البدل لغة الذين قالوا: "أخْطَيْت" وهذا لا يعرف. [2]

---

(١) هود ٦٩ ، ٧٧ ، والعنكبوت ٣١ ، ٣٣ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٦٤/١ .

وهكذا نجد أن أول من قال بجواز الإسكان شعراً ونثراً ، والعلة في ذلك التخفيف ، هو الأخفش .

وإذا كان هذا قد ثبت عنه في كتابه معاني القرآن ، إلا أنه في نوادره ينعت الإسكان بالضرورة ، يقول البغدادي : "قال أبو الحسن الأخفش فيما كتبه على نوادره: الرواية الجيدة ، فاليوم فاشرب، واليوم أسقى.

وأما رواية من روى فاليوم أشرب ، فلا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإن كان جماعةٌ من رؤساء النحويين قد أجازوا ، وهو في هذا تابعٌ للمبرد. "[1]

ويبدو أن هذه الآراء كلها له ، غير أنها تخضع للتطور الفكري عنده ، والتردد الذي يصيب كثير من النحويين عند تعرضهم للمسائل الخلافية .

ويمكنك الوقوف على الأقدم منها ، والأحدث من خلال الاطلاع على أزمنة التأليف لكل منها ، وعند ذلك يؤخذ بالأحدث قولاً ، لأنه الذي انتهى إليه ، وهو خلاصة فكره .

ثانياً : موقف الكسائي :

حكى أبو جعفر أن الكسائي أسكن حرف الإعراب في قوله تعالى : "﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[2] ، فقال : "وحكى الكسائي والفراء بإسكان الميم الأولى تخفيفاً ، وقد أجاز سيبويه مثل هذا ، وأنشد :

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحِقِبٍ ∴ إثماً مِن الله ولا واغِلِ[3]

ثالثاً : موقف الفراء :

وافق الفراء القائلين بجواز إسكان حرف الإعراب ، فقال : " وقوله {أَنُلْزِمُكُمُوهَا} العرب تسكّن الميم التي من اللزوم فيقولون: أَنُلْزِمْكُمُوهَا " .[4]

---

(١) خزانة الأدب - (ج ٣ / ص ٢١٤) .

(٢) [هود : ٢٨]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٨٠ ، تفسير القرطبي - (ج ٩ / ص ٢٦) .

(٤) معاني القرآن للفراء ٧٩/١ .

وعلل سبب إسكانهم لها فقال : " وذلك أن الحركات قد توالت فسَكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها وأنها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم يُستَثقَل فتخفَّفَ" .[1]

ويعد الفراء أول من كشف عن مواضع التخفيف ، التي أجاز العرب فيها إسكان حرف الإعراب ، فأحصاها قائلاً : " إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمةٌ ، أو ضمةً بعدها كسرة ، أو كَسْرَتينِ متواليتين ، أو ضمَّتينِ متواليتين. "[2]

ثم أخذ يمثل لكل مستثقل ، فقال : " فأمّا الضّمتان فقوله: {لاَ يَحْزُنْهُمْ} جزموا النون ؛ لأن قبلها ضمة ، فخففت كما قال (رُسْل) .

فأمّا الكسرتان فمثل قوله (الإبلْ) إذا خُفِّفت ، وأمّا الضَّمة والكسرة ، فمثل قول الشاعر:

ونـــاعٍ يُخَبِّرْنـــا بمهْلَـــك سَـــيِّدٍ   تَقَطَّـع مـن وجـد عليـه الأنامـلُ

وإن شئت تُقطّع ، وقوله في الكسرتين:

إذا اعــوجَجْنَ قلــتُ صــاحبْ قَــوِّمِ   بالدَّوِّ أمثالَ السفينِ العُوَّمِ

يريد صَاحبى ؛ فإنما يُستثقل الضمّ والكسر لأن لُمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضمّ الرَّفعة بهما فيثقل الضمَّة ويمال أحد الشِّدْقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً ، والفتحة تَخرج من خَرْق الفم بلا كُلْفة. "[3]

ومَثَّل للكسرة التي بعدها ضمة في موضع آخر بقوله : " وقال بعض الشعراء:

فـــأَبلُونِى بَلِيَّـــتَكُم لَعَلِّـــى   أُصــــالُكُمْ وأَسْــتَدْرِجْ نُوَيّـــا

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٧٩.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٧٩ .

(٣) الفراء ٢/١٦١.

فجزم (وأستدرجْ) ، فإن شئت رددته إلى موضع الفاء المضمرة في لعلّى، وإن شئت جعلته في موضع رفع فسكّنت الجيم لكثرة توالى الحركات.[1]

وهذا الإحصاء لم يسبقه إليه أحد ، ونستطيع القول بأن القاعدة قد وضحت - وإن لم يكن وضوحا تاماً - في كلام الفراء ، فكل من مَثّل لإسكان حرف الإعراب قبله، لم يجرؤ على تقعيد ذلك ، وتقنينه ، بل كان يكتفي بتعليل ذلك بالقول (سَكَن تخفيفاً لتوالي الحركات)، ولم يفسر هذا التخفيف ، كما لم يضع له قاعدة يمكن من خلالها معرفة مواضع التخفيف .

رابعاً :موقف أبي علي الفارسي :

أثبت أبو علي الفارسي قراءة الإسكان في أكثر من موضع ، وقرأ بها عن قنبل، يقول أبو علي : " وقرأت على قنبل عن النبال وَجِئْتُكَ مِن سَبَإْ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [2] ساكنة الهمز .

كذا في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإْ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ [3]وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبد الله عن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير " [4]

وقد أسهب الفارسي في دفاعه عن قراءة الإسكان في قوله ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئْ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ ، ونظر بين القراءة وكلام العرب نثرا ، فقال : " فأما قراءة حمزة " ومكر السيءْ " ، وإسكانه الهمزة في الإدراج ، فإن ذلك يكون على إجرائها في الوصل مجراها في الوقف ، فهو مثل : سَبْسبًا ، وعَيْهَل ، والقَصَبًّا ، وجَدْبَبَا [5] ، وقد حكم بكثرته في الشعر فقال : " وهو في الشعر كثير "

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٨٠ .

(٢) [النمل : ٢٢]

(٣) [سبأ : ١٥]

(٤) الحجة ٥/٣٨٢

(٥) الحجة ٦/٣١ .

ثم رجع يقوي موقفه فقال : " ومما يقوي ذلك أن قوما قالوا في الوقف ، أفْعَى ، وأفْعَوْ ، فأبدلوا من الألف الواو والياء ، ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف ، فقالوا : هذا أفْعَوْ يا هذا ، فكذا عمل حمزة بالهمزة في هذا الموضع ؛ لأنها كالألف في أنها حرف علة ، كم أن الألف كذلك ، ويقوي مقاربتها الألف أن قوما يبدلون منها الهمزة في الوقف فيقولون : رأيت رجلأ، ورأيت حبلأ

ويستنبط أبو علي وجها آخر فيقول : " وهو أن تجعل (يىءْ ولا) من قوله السَّيِّئْ وَلَا ، بمنزلة (إبل) ، ثم أسكن الحرف الثاني كما أسكن من إبل ؛ لتوالي الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء ، فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات ، ونزل حركة الإعراب منزلة غير الإعراب كما فعل في قوله

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحِقبٍ ∴ إثماً مِن الله ولا واغلِ

رُحتِ وَفي رِجلَيكِ عُقَّالَةٌ ∴ وَقَد بَدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

سيروا بَني العَمِّ فَالأهوازُ مَنزِلُكُم ∴ وَنَهرُ تيرى فَلَا تُعرِفْكُمُ العَرَبُ

ورد الفارسي حجة المبرد ، فقال : " وليس يختل بذلك دلالة الإعراب ؛ لأن الحكم بمواضعها معلوم ، كما كان معلوما في المعتل " .[1]

فإذا ساغ ما ذكر في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول : إنه لحن ،ألا ترى أن العرب قد استعملت ما في قياس ذلك ؟ فلو جاز لقائل أن يقول إنه لحن للزمه أن يقول : إن قول من قال : إفْعَوْ في الوصل لحن ، فإذ كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنثور لم يكن لحنا ، وإذا لم يكن لحنا لم يكن لقادح بذلك قادح[2]

وقد سمى أبو علي الإسكان بإخفاء الحركة ، وهو بذلك يفرق بين الجزم الذي تصنعه العوامل ، وبين إخفاء الحركة تخفيفاً ، يقول أبو علي -بعد أن أورد تخفيف أبي عمرو في آية المرسلات " ثم نتبعهم الآخرين -: " قال أبو علي هذا من إخفاء الحركة ، أما الجزم في

---

(١) الحجة ٣٣/٦ .

(٢) الحجة ٣٣/٦ .

نتبعهم على الإشراك في لم فليس بالوجه ؛ ألا ترى أن الإهلاك فيما مضي ، والاتباع للآخرين لم يقع مع الأول ، فإذا كان كذلك لم يحسن الإشراك في الجزم ، ولكن على الاستئناف ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز فيه الإسكان على قياس الإسكان في ﴿إِنَّمَا نُطْعِمْكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان : ٩] [١]

وقد ذكر أبو علي سبب إسكان الميم فقال : "لأن ما بعد الطاء من قوله نُطْعِمْكُمْ على لفظ يستثقل ؛ فأسكن للتخفيف ، ولا فصل في هذا النحو إذا أريد تخفيفه بين ما كان حذف إعراب وبين غيره مما تكون الحركة لغير إعراب [٢] .

رابعا : تطور الأغلوطة بعد النحاس

نحت هذه الأغلوطة بعد النحاس ، النحو نفسه الذي سلكته قبله - من حيث انقسام النحويين فيها إلى ثلاثة أقسام - وإن وقف بعضهم من هذه الأغلوطة موقف الواصف دون ترجيح ، وسنعرض لهم عقب استيفاء الأول :

الأول : من تابع المنكرين:

تابع المنكرين عدد من المفسرين والنحويين كالطوسي.[٣] والزمخشري[٤] وابن يعيش[٥] والمظفر[٦] بن الفضل العلوي .[٧]

---

(١) الحجة ٦/٣٦٤ .

(٢) الحجة ٦/٣٦١ .

(٣) التبيان في تفسير القرآن ٢/ ٥٠٣، ٥٠٤ . تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي.تحقيق وتصحيح:أحمد حبيب قصير العاملي المجلد التاسع دار إحياء التراث العربي .

(٤) الكشاف - (ج ١ / ص ٢٠٦) ورده عليه صاحب البحر المحيط قائلاً : " وهذا على عادته في تغليط القراء وتوهيمهم ، ولا نذهب إلى ذلك البحر المحيط ٢/٤٢٦.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٨ .

(٦) المظفر بن الفضل بن يحي أبو علي العلوي الحسيني توفي ٦٥٦هـ .

(٧) نضرة الإغريض في نصرة القريض - (ج ١ / ص ٤٨)

ثانياً: من تابع المجوزين شعرا لا نثرا :

جعل ابن فارس إسكان حرف الإعراب مما اختصت به لغة العرب [1] وتابعه الرضي [2]

ثالثاً : من تابع المجيزين شعراً ونثراً :

تابع كثير من النحويين بعد النحاس المذهب القائل بجواز إسكان حرف الإعراب شعراً ونثراً ، كابن جني [3] وابن عصفور [4] وابن مالك [5] وقد نقل ابن هشام هذا عن ابن مالك ووافقه فيه [6] وكذلك الأشموني .[7] وأبي حيان [8] .والسمين الحلبي [9] كما تابع المجيزين أيضا أبو بكر [10] ابن الجزري [11] ومحمد بن أحمد [12] الخضري [13]

---

(١) الصاحبي في فقه اللغةص ٥ .

(٢) شرح الرضى على الكافية لرضي الدين الأستراباذي (ج ٤ / ص ٢٥) طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات السلامية١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م جامعة قاريونس .

(٣) الخصائص ج٢/ص٣٤١ ، والمحتسب ٦٢/١ .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣١ ،وفي خزانة الأدب - (ج ٣ / ص ٢١٤) .

(٥) شرح التسهيل ٤٠١/٣ ، ٤١٣ .

(٦) مغني اللبيب ٢٧١/١ .

(٧) شرح الأشموني ٥٨٤/٣ .

(٨) تفسير البحر المحيط - (ج ٦ / ص ٣٩٤)

(٩) الدر المصون ١ / ٣٦١ .

(١٠) ابن الجزري (٧٨٠ - نحو ٨٣٥ هـ = ١٣٧٨ - نحو ١٤٣٢ م) أحمد بن محمد بن محمد، أبو بكر، شهاب الدين ابن الجزري القرشي الشافعي: مقرئ، دمشقي المولد والوفاة. أخذ عن أبيه وغيره وسمع القرآت الاثني عشرة، وتصدر للتدريس. الأعلام للزركلي - (ج ١ / ص ٢٢٧)

(١١) النشر ٣٩٢/٢

(١٢) محمد بن أحمد بن مصطفى (الخضري) ١٢٨٨ الأعلام للزركلي - (ج ٦ / ص ١٩)

(١٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٠٢/١ .

رابعاً : من وقف من الأغلوطة موقف الواصف :

اتبع عدد من النحويين والمفسرين المنهج الوصفي في عرض القراءات التي ورد فيها إسكان حرف الإعراب ، دونما تنقيح أو ترجيح ، كأبي البقاء.[1] ، وابن هشام[2] والسيوطي[3]

نتائج عرض الأغلوطة

إذا أمعن القاريء لهذه الأغلوطة النظر يستطيع الوقوف على عدة نقاط :

أولاً : من حيث المنهج

أولاً : تدرج النحاس في عرض أغلوطته هذه ، وقد تعرض لها في خمسة مواطن كان في آخرها أكثر إلماما ، وأوضح رؤية ، وأبان عن مذهبه أيما إبانة .

ثانياً : تابع النحاس في هذه الأغلوطة مذهب أساتذته ، وتأثر بهم ، ورد شاهدا شعريا ساقه سيبويه ، وهو في هذا جانب الصواب ، وأحكم شهوته في تطويع الشواهد.

ثالثاً : أن المبرد والزجاج وابن السراج أنكروا إسكان حرف الإعراب المتحرك ، ونعتوا القراءة بالغلط واللحن ، وتابعهما النحاس والطوسي والزمخشري وابن يعيش .

رابعاً : أن سيبويه والسيرافي أجازا الإسكان شعرا لا نثرا ، وتابعهما ابن فارس والرضي .

خامساً : أن أبا عمرو والأخفش والكسائي والفراء والفارسي أجازوه شعرا ونثرا ، وتابعهم في ذلك ابن جني ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وأبو حيان ، والسمين الحلبي ، والجزري ، والخضري ، وغيرهم .

---

(١) هذا ظاهر في كتابه إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ج١/ص٣٧ ، ويمكنك أن ترجع القراءات الأخرى في ج١/ص١٤١، ج١/ص٤٢ أما في اللباب فقد تعرض للجانب الشعري من الأغلوطة ، ولم يستوف الشواهد أو آراء النحويين فيها ، وخلاصة القول أن أبا البقاء لم تتضح لديه الأغلوطة ؛ ولم يقف على عناصرها . اللباب ج٢/ص١١٠.

(٢) شرح شذور الذهب ج١/ص٢٧٧ ؛ ومغني اللبيب ٢٧١/١ .

(٣) همع الهوامع ج١/ص٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ .

سادساً : أن أبا البقاء وابن هشام والسيوطي قد وقفوا من الأغلوطة موقف الواصف دون ترجيح .

ثانياً من حيث التقعيد :

أولاً : أن إسكان حرف الإعراب عند القراء ، ثبت في المتواتر والشاذ من القراءات ، وأن عددها يربو على الثلاثين موضعاً ، قرأ بها سبعة وعشرون ما بين قاريء وراو .

ثانياً : أن إسكان حرف الإعراب في الشعر ثبت لضرورة ، ولغير ضرورة ، وأن ما تم الوقوف عليه من كل ذلك ليس إلا يسير من كثير .

ثالثاً : أنه كان ينبغي للنحاة الأوائل أن يكدوا أذهانهم ، ويعملوا عقولهم ، للتقعيد والتأصيل لهذه المسألة ، خاصة وأن لديهم من الأدلة ما لا يخفي ، ومن الأمثلة ما لا يرد .

رابعاً : أن النحوي القدير أبا العباس المبرد ، قد تسرع في حكمه ، وأن ما ثبت بالاستفاضة والتواتر من قراءة النبي ﷺ فلا بد من جوازه ، ولا يجوز أن يقال إنه لحن .

خامساً : ظهر من خلال استقصاء القراءات الواردة بالإسكان ، أن أبا عمرو لم يكن أول من قراء به ، غير أن أبا عمرو لما كان أحد القراء السبعة ، ورأس المدرسة البصرية ، وأعلمهم بالنحو ، وأكثر القراء قراءة بالإسكان ، أسندت الأغلوطة إليه .

سادساً : أن الذين رووا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقاة ، ومنهم علماء بالنحو كأبي محمد اليزيدي وغيره ، فوجب قبوله وإن لم يجزه البصريون غير أبي عمرو ، فأبو عمرو رأس في البصريين ، ولم يكن ليقرأ إلا بما قرئ ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، غاية ما في ذلك أن يكون قليلا في كلام العرب ، إذ لو كان كثيرا لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو وأما عدم الجواز فلا نقول به .

الأغلوطة الثانية
إسكان هاء الضمير

هذه الأغلوطة تدور حول تغليط بعض النحاة قراءة أبي عمرو بن العلاء بعض آيات الذكر الحكيم بإسكان هاء الضمير ، وقد وقفت على أربعة مواطن ذكرها النحاس في كتابه .

أولا : مواطن الأغلوطة :

وردت هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

◈ الموطن الأول : يقول أبو جعفر - في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [1]- : وفي ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ خمسة أوجه قرىء منها بأربعة[2] :

- أجودها قراءة نافع والكسائي (يُؤَدِّهِي إِلَيْكَ) بياء في الإدراج
- وقرأ يزيد بن القعقاع (يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) بكسر الهاء بغير ياء .
- وقرأ أبو المنذر سلام[3] (يُؤَدِّهُ إِلَيْكَ) بضم الهاء بغير واو
- قال أبو عبيد : واتفق أبو عمرو والأعمش وحمزة على وقف الهاء ، فقرءوه (يؤدهْ إليك)

قال أبو جعفر : والوجه الخامس (يُؤَدِّهو إِلَيْكَ) بواو في الإدراج ، فهذا الأصل ؛ لأن الهاء خفية فزعم الخليل أنها أبدلت بحرف جلد ، وهو الواو ....، فأما إسكان الهاء؛

---

(١) [آل عمران : ٧٥] .

(٢) انظر القراءات الواردة في الآية في السبعة في القراءات - (ج ١ / ص ١٣١) ؛ والتيسير في القراءات السبع للداني - (ج ١ / ص ٦٩) ؛ والنشر في القراءات العشر - (ج ١ / ص ٣٤٧) ؛ والدرة المضية في القراءات الثلاث للجزري- (١٦١) .

(٣) سلام بن سليمان الطويل أبو المنذر المزني مولاهم البصري ثم الكوفي ثقة جليل ومقري كبير، مات سنة إحدى وسبعين ومائة (طبقات القراء - (ج ١ / ص ١٣٦)

فلا يجوز إلا في الشعر عند بعض النحويين ، وبعضهم لا يجيزه ، وأبو عمرو أجل من أن يجوز عليه مثل هذا ، والصحيح عنه أنه كان يكسر الهاء[1]

◈ الموطن الثاني : ويقول – في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [2] – : " وقال أبو جعفر سمعت محمد بن الوليد[3] يقول سمعت محمد بن يزيد يقول : ما علمت أن أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية إلا في حرفين أحدهما : (عَاداً الْأُولَى) [4] ، والآخر : يؤده إليك "[5]

◈ الموطن الثالث : ويقول– في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ قَالُواْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[6] – :" وقرأ سائر أهل الكوفة : ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ بإسكان الهاء ، وقرأ عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ﴿أرجئه وأخاه ﴾ بهمزة ساكنة والهاء مضمومة [7] ، فالقراءة الأولى فيها ثلاثة أقوال منها :

- أن يكون على بدل الهمزة .
- وقال الكسائي : تميم وأسد يقولون أرجيت الأمر إذا أخرته .
- والقول الثالث قاله محمد بن يزيد ، قال : هو مأخوذ من رجا يرجو ؛ أي أطمعه ودعه يرجو .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٨٨

(٢) [البقرة : ٧١]

(٣) ابن ولاد (٢٤٨ – ٢٩٨ هـ = ٨٦٢ – ٩١٠ م) محمد بن الوليد بن ولاد التميمي .الأعلام للزركلي – (ج ٧ / ص ١٣٣)

(٤) [النجم : ٥٠]،

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٣٧ ، ٢٨٠/٤

(٦) [الأعراف : ١١١]

(٧) السبعة في القراءات – (ج ١ / ص ١٣١) ؛ والنشر في القراءات العشر – (ج ١ / ص ٣٥)

وكسر الهاء على الاتباع ، ويجوز ضمها على الأصل وإسكانها لحن ، ولا يجوز إلا في شذوذ من الشعر ، والهمز جيد حسن لولا مخالفة السواد إلا أنه يحتج لذلك بأن مثل هذا يحذف من الخط [1] .

◈ الموطن الرابع : يقول - في معرض إعرابه لقوله تعالى - : ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [2]" قال أبو إسحاق فيها خمسة أوجه [3] :

- (فألقهي إليهم) بإثبات الياء في اللفظ .
- وبحذف الياء ، وإثبات الكسرة دالة عليها (فألقه إليهم) .
- وبضم الهاء وإثبات الواو على الأصل(فألقهو إليهم) .
- وبحذف الواو وإثبات الضمة (فألقه إليهم) .
- واللغة الخامسة قرأ بها حمزة بإسكان الهاء (فألقه إليهم) ،وهذا عند النحويين لا يجوز إلا على حيلة بعيدة يكون يقدر الوقف ، وسمعت علي بن سليمان يقول لا تلتفت إلى هذه اللغة ، ولو جاز أن يصل وهو ينوي الوقف ؛ لجاز أن تحذف الإعراب من الأسماء [4] .

عرض الأغلوطة
ومـوقـــف الــنحــاس منـــــها

أولاً : عرض الأغلوطة :

- **مدخل إلى موضوعها :**

أولاً : هاء الضمير وأقسامها :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٤٢

(٢) [النمل : ٢٨

(٣) السبعة في القراءات - (١ / ٢٠٨) ؛ وحجة القراءات - (١ / ٥٢٨)؛ والتيسير في القراءات السبع ١ / ١١١) ؛ والنشر في القراءات العشر ١ / ٣٤٧)

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٠٨

أولا : تعريفها

هذه الهاء تسمى هاء الكناية، وهي عبارة عن هاء الضمير ؛ التي يكنى بها المفرد المذكر الغائب ، وهي تأتي على قسمين: الأول : قبل متحرك. والثاني : قبل ساكن.

أولا : التي قبل متحرك ، وهي على ثلاثة أقسام :

الأول : إن تقدمها متحرك ، وهو فتح أو ضم ، فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء ، فالفتح كقوليه : ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [1] ، ﴿إِنَّهُ أَنَا﴾ [2] ، والضم كقوله ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ﴾ [3]

الثاني : إن كان المتحرك قبلها كسراً ، فالأصل أن توصل بياء عن الجميع قوله تعالى ﴿ مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ ﴾[4] وقوله ﴿وَقَوْمِهِ إِنَّنِي﴾ [5]

الثالث : وإن تقدمها ساكن ، فإنهم اختلفوا في صلتها ، وعدم صلتها.

ثانيا : التي قبل ساكن ، وهي على قسمين :

الأول : إن تقدمها كسرة أو ياء ساكنة ، فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة عن الجميع نحو ﴿عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [6] ﴿مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ﴾ [7] ﴿ بِهِ اللَّهُ ﴾ [8] ﴿عَلَيْهُ اللَّهَ) [9] ﴿وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ)[10]﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ ﴾ [11]

---

(١) [البقرة : ٣٧ ، ٥٤ ، والأنفال ٦١ وغيرها .

(٢) [النمل : ٩]

(٣) [الكهف : ٣٧]) .

(٤) [البقرة : ٢٦]

(٥) [الزخرف : ٢٦]) .

(٦) [الكهف : ١].

(٧) [المؤمنون : ٣٣].

(٨) المائدة : ١٦

(٩) [الفتح : ١٠

(١٠) [المائدة : ١٨]

(١١) [إبراهيم : ١٧]

الثاني : إن تقدمها فتح أو ضم أو ساكن أو غير الياء ، فالأصل ضمه من غير صلة من كل القراء نحو فَقَدْ نصَرَهُ [1] ، وَلَهُ الْمُلْكُ [2] تَحْمِلُهُ الْمَلآئِكَةُ [3] قَوْلُهُ الْحَقُّ [4] يَعْلَمْهُ اللّهُ [5] ، تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ [6]

ثالثا : الهاء الواقعة بعد ساكن ؛ وهي قبل متحرك .

لا يخلو الساكن قبل الهاء من أن يكون ياء أو غيرها .

أولا:إن كان ياء ؛ فابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل .

ثانيا:إن كان غير ياء وصلها ابن كثير أيضاً بواو،وذلك نحو (فِيهِ هُدًى)[7] عَلَيْهِ آيَةٌ [8] مِنْهُ آيَاتٌ [9] شَاكِراً لِّأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى [10] خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَى [11] .

والباقون يكسرونها بعد الياء ، ويضمونها بعد غيرها من غير صلة ؛ إلا أن حفصاً يضمها في موضعين (وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ [12] عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ [13] في الفتح وافقه حفص على الصلة في حرف واحد ، وهو قوله تعالى : فِيهِ مُهَاناً [14]

ما شذ من هذه القواعد :

خرج من النوع الأول وهو المتحرك ما قبله ، وهو قبل متحرك ، عدة مواضع اختلف القراء فيها، ويمكن أن نجملها فيما يلي :

---

(١) [التوبة : ٤٠]

(٢) [الأنعام : ٧٣]

(٣) [البقرة : ٢٤٨]،

(٤) [الأنعام : ٧٣]

(٥) [البقرة : ١٩٧]

(٦) [الكهف : ٤٥].

(٧) [البقرة : ٢].

(٨) [الأنعام : ٣٧]

(٩) [آل عمران : ٧].

(١٠) [النحل : ١٢١]

(١١) الدخان : ٤٧

(١٢) [الكهف : ٦٣

(١٣) [الفتح : ١٠])

(١٤) [الفرقان : ٦٩])

مواضع إسكان هاء الضمير في القرآن :

سكنت هاء الضمير ، وهي قبل متحرك بالكسر - وحقها عندئذ أن توصل بياء - وبعدها أيضاً متحرك ، في عشرين موضعاً ، وسنقف - بعون الله - على كل قراءة ونسبتها إلى صاحبها في الوجه الأول من الدراسة :

الأول والثاني : في قوله تعالى : ﴿ يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ﴾[1] .

الثالث والرابع : في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهْ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهْ مِنْهَا ﴾[2]

الخامس والسادس : في سورة النساء﴿ نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهْ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً ﴾[3]

السابع : في سورة النور ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾[4] .

الثامن : في سورة النمل ﴿ اذهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾[5]

التاسع : في سورة الزمر ﴿ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهْ لَكُمْ ﴾[6]

---

(١) آل عمران ٧٥

(٢) آل عمران ١٤٥

(٣) النساء : ١١٥

(٤) [النور : ٥٢

(٥) [النمل : ٢٨]

(٦) [الزمر : ٧]

العاشر : في الشورى ﴿ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ (١)

الحادي عشر : في الزلزلة ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهْ﴾ (٢)

الثاني عشر : في سورة طه ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِناً قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾ (٣)

الثالث عشر : في الأعراف ﴿ قَالُواْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَآئِنِ حَاشِرِينَ ﴾ (٤)

الرابع عشر : في الشعراء ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾ (٥) ،

الخامس عشر : في البلد : ﴿ أَيَحْسَبُ أن لَّمْ يَرَهْ أَحَدٌ ﴾ (٦)

السادس عشر : في البقرة : ﴿ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ (٧) .

السابع عشر : في البقرة : ﴿ إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهْ ﴾ (٨)

الثامن عشر : في يوسف : ﴿ قَالَ لاَ يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهْ ﴾ (٩)

التاسع عشر : في المؤمنون : ﴿ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (١٠)

العشرون : في يس : ﴿ فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (١١)

---

(١) الشورى : ٢٠

(٢) الزلزلة : ٧

(٣) طه : ٧٥

(٤) الأعراف : ١١١

(٥) الشعراء : ٣٦

(٦) [البلد : ٧]

(٧) [البقرة : ٢٣٧]

(٨) [البقرة : ٢٤٩]

(٩) [يوسف : ٣٧]

(١٠) [المؤمنون : ٨٨]

(١١) [يس : ٨٣]

- **موضوع الأغلوطة**

أنكر الزجاج والأخفش الأصغر هذه المواضع التي وردت فيها الهاء ساكنة ، في موضع كان يجب أن تكسر ، ومن ثم فإن سبب التخطئة هو الإسكان لما يستحق الحركة؛ إذ لو جاز الإسكان ؛ لجاز أن يحذف الإعراب من الأسماء .

ولعلك تلحظ الترابط بين هذه الأغلوطة وسابقتها ؛ فمن رفض إسكان حرف الإعراب رفض أيضا إسكان هاء الضمير في هذه المواضع ، وقد وقفت على ضعف موقف المبرد ومتابعيه في الأغلوطة الأولى ، ومع ذلك سنبسط القول في إسكان هاء الضمير ، كي يتبن لك مدى تسرع المبرد في حكمه بتخطئة القراء ورد القراءات المتواترة.

- **المُخطّئونُ فيها :**

هذه الأغلوطة تشبه سابقتها في أمور منها :

أحدها : أن المخطأ فيها هم رؤوس القراء الأئمة ، كأبي عمرو بن العلاء ، والأعمش، وحمزة ، وقراء الكوفة كالرؤاسي ، والكسائي ، والفراء ، وغيرهم ، ومن ثم فقد نص عليها قراء البصرة والكوفة معا ، ومن ثم جاءت التخطئة لهم جميعاً .

ثانيها : أن سبب التخطئة فيهما هو الإسكان لما يستحق الحركة .

- **مدعو التلحين :**

أما مدعو الخطأ فيها فالمبرد ، وتابعه الأخفش الصغير، والزجاج - وإن كان النحاس قد نص على أنه حمل القراءة على لغة بعيدة - غير أنه كما سيتضح - قد غلط أبا عمرو في قراءة الإسكان .

- **ثانياً : موقف أبي جعفر:**

لم يختلف موقف أبي جعفر في هذه الأغلوطة عن سابقتها كثيراً ، فتلحظ أنه في الموطن الأول ينفرد بتغليط ثلاثة من أئمة القراء ، هم أبو عمرو ، والأعمش ، وحمزة ، فينص على أن الإسكان غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، بل إن بعد النحويين لا يجيزه

في الشعر قائلاً : " فأما إسكان الهاء ؛ فلا يجوز إلا في الشعر عند بعض النحويين ، وبعضهم لا يجيزه ".

ثم يرفض القراءة بالإسكان ، ويغلط الراوي قائلاً : " وأبو عمرو أجل من أن يجوز عليه مثل هذا ، والصحيح عنه أنه كان يكسر الهاء ".

وهكذا لجأ النحاس إلى تغليط الراوي ، ومن ثم رد القراءة ، وهي الطريقة نفسها التي اتبعها في الأغلوطة السابقة .

وفي الموطن الثاني [1] نص المبرد صراحة على تلحين أبي عمرو في قراءتين فقط، وهذا من التعسف بمكان ؛ إذ إنك تستطيع أن تقف على موطن ثالث لحّن فيه المبرد أبا عمرو .

وإن كان من فارق فهو بين المبرد الذي يثبت القراءة لأبي عمرو ، ويغلطه فيها، والنحاس الذي ينفي القراءة عن أبي عمرو ويجله عنها ، ويحمل الغلط للراوي ، وفي هذا من الاضطراب ما لا يخفي .

وفي الموطن الثالث المخطأ فيه سائر قراء أهل الكوفة ، ومدعي التلحين هو المبرد أيضاً .

وفي الموطن الرابع المخطأ فيه حمزة ، ومدعي التلحين الأخفش الصغير ، وهو يعارض في ذلك أستاذه الزجاج ، فالزجاج ينص على أن الإسكان لا يجوز إلا على حيلة بعيدة في النحو ، وهو أن يقدر الوقف ، وأبو جعفر يقول إنه سمع من أستاذه علي بن عيسى الأخفش الصغير أن هذه اللغة لا يلتفت إليها ، ولو جاز ؛ لجاز أن يسكن حرف الإعراب .

وخلاصة القول أن أبا جعفر يناصر ويشايع من رد إسكان هاء الضمير من النحويين ، وهو بذلك لا يحيد كثيراً عن موقفه من إسكان حرف الإعراب الصحيح المتحرك .

---

(1) هذا الموطن كان حقه أن يأتي أولاً ، غير أن كلام المبرد فيه ، ورد في معرض رد النحاس لقراءة الإدغام _ الآتية بعد هذه الأغلوطة _ في قوله " قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ "

الوجه الأول
إسكان هاء الضمير عند القراء
أولاً
إسكان الهاء قبل أبي عمرو

لم يكن أبو عمرو أول من أسكن الهاء المتصلة بالفعل المجزوم ، بل سبقه لذلك قراء سبعيون ، وغير سبعيين وقد اختلف القراء في الهاء المتصلة بالفعل المجزوم في وقفها، وإشمامها الكسر ، والضم ، وصلتها بياء أو واو ، وسنعرض للقراء الذين قرأوا بالإسكان قبل أبي عمرو .

أولاً : القراء السبعيون قبل أبي عمرو

قرأ بإسكان الهاء اثنان من القراء السبعة ، نعرض لهم فيما يلي :

أولاً: قراءة ابن عامر[1] :

قرأ ابن عامر بإسكان الهاء في موضعين ﴿وَيَتَّقْهْ ﴾، ﴿يَرْضَهُ﴾ .

يقول ابن مجاهد : "قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان (يؤده إليك ونؤته منها ونوله ونصله و فألقه إليهم و نؤته في عسق) كل ذلك بكسر الهاء ، وقال في ﴿وَيَتَّقْهْ﴾ بالجزم ، وقال في﴿يَرْضَهُ﴾ بالجزم ، ورفع الهاء "[2] .

ومن ثم فالجزم عنده خالص في يتقه ، وهو أحد وجهي القراءة في يرضه .

ثانياً: قراءة عاصم[3] :

قرأ عاصم بإسكان الهاء المتصلة بالفعل المجزوم ، واختلف الرواة عنه :

---

(١) أبو الدرداء (٠٠٠ - ٣٢ هـ = ٠٠٠ - ٦٥٢ م) عويمر بن زيد ويقال ابن عبد الله ويقال ابن ثعلبة ويقال ابن عامر بن غنم أبو الدرداء الانصاري الخزرجي حكيم هذه الأمة . الأعلام للزركلي - (ج د / ص ٩٨) غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ٢٦٩) .

(٢) السبعة ٢١٠.

(٣) عاصم بن بهدلة أبي النجود بفتح النون وضم الجيم وقد غلط من ضم النون وفي آخر سنة سبع وعشرين ومائة (طبقات القراء - (ج ١ / ص ١٥٣)

- فقرأ يحيى[١] عن أبي بكر [٢]عن عاصم (يؤده و نوله و فألقه و نصله و يتقه و يرضه و خيرا يره و شرا يره و أن لم يره أحد ويأته مؤمنا) كل ذلك بإسكان الهاء ، وهذه رواية الكسائي عن أبي بكر عن عاصم .
- وقرأ يحيى عن أبي بكر : (نؤده و نوله و نصله و فألقه و يرضه و نؤته في عسق) بإسكان الهاء لم يذكر غير ذلك .
- وقرأ خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم (يرضه لكم) يشم الهاء الضم ، وقال غيره الهاء ساكنة [٣]

ويقول ابن مجاهد في موضع آخر : " وحدثنى موسى بن إسحق القاضى[٤] عن أبي هشام[٥] عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم (أرجه) جزم بغير همز .

وكذلك روى خلف عن يحيى عن عاصم جزم الهاء ، وقال هبيرة [٦] عن حفص عن عاصم أنه جزم الهاء في الأعراف أرجه وجرها في الشعراء .

وقال غير هبيرة عن حفص أرجه جزم ولا يهمز مرجون ولا ترجى وفي الشعراء أرجه جزم ، وكذلك قال وهيب[٧] عن الحسن بن المبارك[٨] عن أبى حفص

---

(١) يحي (..- ٢٠٣ هـ =..- ٨١٨ م يحي بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحي، إمام كبير حافظ، الأعلام للزركلي - (ج ٨ / ص ١٣٣)

(٢) (شعبة القارئ) * (٩٥ - ١٩٣ هـ = ٧١٤ - ٨٠٩ م) شعبة بن عياش بن سالم الازدي الكوفي الحياط، أبو بكر: من مشاهير القراء. الأعلام - (ج ٣ / ١٦٥)

(٣) العنوان في القراءات السبع - (ج ١ / ص ١١)السبعة ٢١٠ .

(٤) موسى بن إسحاق أبو بكر الأنصاري الخطمي البغدادي القاضي ثقة، مات سنة سبع وتسعين ومائتين. غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٤١٦)

(٥) الرفاعي (..- ٢٤٨ هـ =..- ٨٦٢ م) محمد بن يزيد بن كثير بن رفاعة بن سماعة، أبو هشام، الرفاعي: الأعلام للزركلي - (ج ٧ / ص ١٤٤)

(٦) هبيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش البغدادي؛ أخذ القراءة عرضاً عن حفص بن سليمان عن عاصم (طبقات القراء - (ج ١ / ص ٤٣٢)

(٧) وهيب بن عمرو بن عبيد الله النميري أبو القاسم، روى القراءة عن هارون بن موسى عن أبي عمرو عن عاصم، طبقات القراء - (ج ١ / ص ٤٣٥)

(٨) الحسن بن المبارك أبو القاسم الأنماطي المعروف بابن اليتيم البغدادي؛ غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ١٠٠)

عمرو بن الصباح [١] عن أبى عمر عن عاصم ، وقرأ عاصم في الروايتين جميعا فألقه جزما وحمزة مثله [٢].

ثانياً : القراء غير السبعين قبل أبي عمرو :

أولاً : قراءة ابن عباس :

ورد في قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ [٣] ، قراءتان :

إحداهما : قراءة العامَّة: « ابنهُ » بوصل هاء الكناية بواو ، وهي اللغةُ الفصيحةُ الفاشية .

الثانية : قرأ ابنُ عباس بسكون الهاء [٤]، قال بعضهم : هذا مخصُوصٌ بالضَّرُورة؛ وأنشد : [البسيط]

وأشْرَبُ الماء ما بي نحوهُ عطشٌ ∴ إلاَّ لأن عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا [٥]

ويعضهم لا يَخُصُّه بها ، وقال ابن عطية : إنَّها لغةٌ لأزْد السَّراة؛ ومنه قوله : [الطويل]

ومِطْوايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أرِقَانِ [٦]

وقال بعضهم : « هي لغة عُقَيْل ، وبني كلاب » . [٧]

---

(١) " عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي الضرير مقري حاذق ضابط، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين طبقات القراء – (ج ١ / ص ٢٦٧)

(٢) السبعة ٤٨١ .

(٣) [هود : ٤٢]

(٤) تفسير البحر المحيط – (ج ٦ / ص ٤٠٤)

(٥) البيت من الطويل ، وهو في الخصائص ١٢٨١/١، ١٨/٢ ؛ وسر الصناعة ٧٢٧/٢ ، خزانة الأدب ٥/ ٢٧٥

(٦) البيت من الطويل ، وهو ليعلى بن الأحول الأزدي في المقتضب ٣٩/١ ، ٢٦٧ ؛ والخصائص ١٢٨/١ ؛ والمحتسب ٢٤٤/١ ؛ وسر الصناعة ٧٢٧/٢ ؛ والمنصف ٨٤/٣ ؛ واللسان ٢٨٧/١٥ (مطا) ٤٧٧ (ها)؛ والخزانة ٢٦٩/٥ ، ٢٧٥ .

(٧) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٩ / ص ١٠٧)

ثانياً : أبو جعفر المخزومي المدني[1] :

اختلف عن أبي جعفر في إسكان الهاء من (يؤده. ونؤته. ونوله. ونصله) فأسكنها عن أبي جعفر أبو الفرج النهرواني[2] وأبو بكر محمد بن هارون الرازي[3] من جميع طرقهما عن أصحابهما عن عيسى بن وردان[4] .

وكذلك روى الهاشمي[5] عن ابن جماز[6] ، وهو المنصوص عنه، وأسكنها عن هشام الداجوني[7] من جميع طرقه .[8]

ثالثاً : قراءة الأعمش :

قرأ الأعمش بإسكان الهاء في موضع واحد ، هو يرضه ، يقول ابن مجاهد : "وقال حمزة عن الأعمش يرضه ساكنة الهاء"[9] .

---

(١) يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ، أحد القرّاءة العشرة تابعي مشهور كبير القدر، مات أبو جعفر بالمدينة سنة ثلاثين ومائة وقيل سنة اثنتين وثلاثين وقيل سنة تسع وعشرين وقيل سنة سبع وعشرين وقيل سنة ثمان وعشرين غاية النهاية في طبقات القراء – (ج ١ / ص ٤٤٦)

(٢) عبد الملك بن بكران بن عبد الله بن العلاء أبو الفرج النهرواني القطان مقرىء أستاذ حاذق ثقة ألف في القراءة كتاباً، وعمر دهراً واشتهر ذكره ومات في رمضان سنة أربع وأربعمائة. غاية النهاية في طبقات القراء – (ج ١ / ص ٢٠٨).

(٣) (٠٠٠ – ٣١١ هـ = ٠٠٠ – ٩٢٣ هـ) أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر. الأعلام للزركلي – (ج ١ / ص ٢٠٦)

(٤) عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الزرقي توفي قبل سنة عشرين ومائتين غاية النهاية في طبقات القراء – (١ / ٢٧٤)

(٥) أحمد بن عبد الله بن عيسى بن موسى الهاشمي أبو العباس المقري، قرأ على محمد بن أبي عمر الدوري. غاية النهاية في طبقات القراء – (ج ١ / ص ٣٢)

(٦) سليمان بن مسلم بن جماز وقيل سليمان بن سالم بن جماز بالجيم والزاي مع تشديد الميم أبو الربيع الزهري مولاهم المدني مقري جليل ضابط، مات بعد السبعين ومائة فيما أحسب. غاية النهاية في طبقات القراء – (ج ١ / ص ١٣٨)

(٧) لم أقف على ترجمة له .

(٨)النشر ٣٤٨/١ .

(٩) السبعة ٥٦٠ .

ثانياً : إسكان الهاء عند أبي عمرو ومن عاصره

أولاً : قراءة أبي عمرو:

اختلف عن أبي عمرو:

فقال عبد الوارث واليزيدي (يؤده و نؤته و نوله و نصله) بإسكان الهاء .

وقال اليزيدي : "يلزم أبا عمرو أن يقرأ (ومن يأته مؤمنا) جزما ، قال أبو بكر: "وهذا يدل على أن أبا عمرو كان يقرأ يأته يصل الهاء بياء ؛ لأن اليزيدي ألزمه أن يقرأها كما قرأ (نوله) ، ولو كان يقرأ بالإسكان في (ومن يأته مؤمنا) لم يقل يلزم أن يقرأ مثلها (نصله) و (نوله) .

وقال عبد الوارث وشجاع بن أبي نصر عن أبي عمرو : (فألقه) مجرورة مشبعة ، وقال اليزيدي : ساكنة .

وقال عباس : سألت أبا عمرو فقرأ (فألقه) جزما ، وإن شئت (فألقهِ) ، واختار أبو عمرو (فألقه) مشبعة .

قال : وقرأ (خيرا يره) و (شرا يره) بالإشباع ، قال : وسألته فقرأ (يؤده) بالجر والهمز ، وسألته عن جزم الهاء ، فقال ليس بلحن .

وقرأ أبو عمرو (يرضه لكم) ساكنة الهاء في رواية أبي شعيب السوسي عن اليزيدي ، وكذلك في رواية أبي عمر الدوري عن اليزيدي .

وروى ابن اليزيدي عن اليزيدي عن أبي عمرو (يرضه لكم) يصل الهاء بواو؛ وروى أبو عبيد عن شجاع عن أبي عمرو (يرضهْ) لكم غير مشبعة [1] .

ثانياً : قراءة حمزة :

قرأ حمزة بإسكان الهاء في ستة مواضع ، يقول ابن مجاهد : "وقرأ حمزة نوله و نؤته و يؤده و نصله و أرجه و فألقه بجزم الهاء ، وأشبع الكسرة في يتقه و يأته مؤمنا ، والضمة في خيرا يره و شرا يره هذه الأربعة بالإشباع ، ويشم الضم في يرضه لكم .

---

(١) العنوان في القراءات السبع – (ج ١ / ص ١١السبعة ٢١١ ، ٢١٢ .

وروى الفراء عن الكسائي عن حمزة أنه قرأ (أيحسب أن لم يره أحد)و (خيرا يره) و(شرا يره) و(يتقه) و (يأته مؤمنا) كل ذلك بإسكان الهاء "[1]

توجيه قراءة أبي عمرو ومن معه :خرجت قراءة أبي عمرو ، ومن تابعه على أوجه :

الأول : أحسنها أنه سكنت هاء الضمير ، إجراءً للوصل مجرى الوقف وهو باب واسع ونحو : ﴿يَتَسَنَّهْ﴾[2]

الثاني : ومنها أن هذه لغة ثابتة عن العرب حفظها الأئمة الأعلام كالكسائي والفراء - حكى الكسائيُّ عن بني عقيل وبني كلابٍ { إنَّ الإنسان لِرَبِّـهِ لَكَنُـود }[3] - بسكون الهاء ، وكسرها من غير إشباع- ويقولون : لَـهُ مـال ، ولَـهْ مـالٌ - بالإسكان والاختلاس .

قال الفراء : من العرب مَنْ يجزم الهاء - إذا تحرَّك ما قبلَها - نحو ضَـرَبْتُهْ ضـرباً شديداً ، فيسكنون الهاء كما يسكنون ميم « أنتم » و « قمتم » وأصلها الرفع[4] .

الثالث : كان الزجاج يُضَعِّف في اللغة ، ولذلك رد على ثعلب - في فصيحه - أشياء أنكرها عن العرب،فردَّ الناسُ عليه رَدَّه، وقالوا : قالتها العربُ،فحفظها ثعلب ولم يحفظْها الزجَّاج ، فليكن هذا منها[5]

الرابع : زعم بعضهم أن الفعلَ لما كان مجزوماً ، وحلت الهاءُ محلّ لامِهِ جرى عليها ما يَجْرِي على لام الفعل - من السكون للجزم - وهو غير سديدٍ[6] .

---

(١) السبعة ٢١٢ .

(٢) [البقرة : ٢٥٩]

(٣) [العاديات : ٦]

(٤) معاني القرآن للفراء ٥٨/٢ .

(٥) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٤ / ص ١٦٥)

(٦) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٤ / ص ١٦٦)

ثالثاً : إسكان الهاء بعد أبي عمرو

أولا : قراءة هشام بن عمار[1] :

روي عن هشام بن عمار إسكان الهاء في عدة مواضع :

أولا : قوله تعالى : (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهْ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهْ)[2] بالجزم[3]

ثانيا : اختلف عن هشام في إسكان الهاء من (يؤده. ونؤته. ونوله. ونصله) ، الثلاثة: الإسكان والاختلاس والصلة وانفرد بذلك أبو بكر الشذائي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون فخالف سائر الرواة عن أبي نشيط

ثالثا : سكن الهاء من (يره) في "البلد" الداجوني عن هشام.

الوجه الثاني إسكان هاء الضمير عند الشعراء

جاء في الشعر العربي شواهد سكنت فيها هاء الضمير ، وقد تحرك ما قبلها ، وما بعدها كذلك ، وهاك هي :

أولاً : شواهد شعرية استدل بها النحويون .

تناقش النحاة أبياتا سكنت فيها هاء الضمير بعد حذف صلتها ، وهي الواو ، فأصبحت الهاء ساكنة ، وأشبهت في ذلك الهاء الساكنة في القراءات السابقة :

الشاهد الأول : يقول يعلى الأحول الأزدي[4]

فَبتُّ لَدَىْ البَيْتِ العَتِيْقِ أُخِيلُه ∴ ومِطْوَايَ مُشتاقانِ لهْ أرِقانِ[5]

---

(١) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد السلمي ، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل سنة أربع وأربعين. غاية النهاية في طبقات القراء – (ج ١ / ص ٤٣٣)

(٢) [الزلزلة :٧ ؛ ٨] .

(٣) السبعة ٢١٠ . النشر١/٣٥٤ .

(٤) يَعلى الأحول الأزدي؟ – ٩٠ هـ / ؟ – ٧١٠ م يعلى بن مسلم بن أبي قيس اليشكري الأزدي، الأحول. شاعر أموي. الأعلام للزركلي – (٨ / ص ٢٠٤)

(٥) البيت من الطويل ،وهو ليعلى بن الأحول الأزدي في المقتضب ١/٣٩ ، ٢٦٧ ؛والمنصف ٣/٨٤ ؛والمحتسب ١/٢٤٤ ؛ والخصائص ١/١٢٨ ؛ ورصف المباني ١٦.

على أن بني عقيل، وبني كلاب يجوزون إسكان الهاء، كما في قوله (له) بسكون الهاء .

<u>الشاهد الثاني : يقول الشاعر</u>

أَنْحَى عليَّ الدهرُ كفًّا ويَدَا ∴ أقسمَ لا يُصلِحُ إلا أفْسَدَا

يُصْلِحُهُ الْيومَ ويُفْسِدُهْ غَدَا[1] ∴

يقول الفراء : "وقد جزم الهاءَ حمزةُ والأعمش ، وهى لغة للعرب: يقفون على الهاء المكنىّ عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها؛ أنشدني بعضهم[2] .

<u>الشاهد الثالث :</u>

يقول الشاعر:

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش ∴ إلاَّ لأن عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا[3]

فقال نحوهو بالواو ، وقال عيونه ساكن الهاء .

<u>الشاهد الرابع : يقول الشاعر</u>[4] : إن لنا لَكَنَة مبقة مفنة

متيحة معنة سِمْعَنَة نِظْرَنَة[5]

كالذئب وسط القنة إلَّا تَرَهْ تَظُنَّهْ

يقول ابن جني :" فقوله : { تره } ، مما أجرى في الوصل مجراه في الوقف ؛ أراد إلا تر ، ثم بين الحركة في الوقف بالهاء ، فقال تره ثم وصل ما كان وقف عليه[6]

---

(١) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٥٨ ، ورسالة الصاهل والشاحج صـ٢٧٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٥٨ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في المحتسب١/٢٤٤؛والخصائص١/١٢٨؛ ٣١٧ ؛ ٢/١٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٢٧

(٤) الأبيات من الرجز ، وهي بلا نسبة في الخصائص ١/١٢٨ ؛والمزهر في علوم اللغة – (ج ١ / ص ٤٧٠)

(٥) السِّمْعنة النَظْرنة: المرأة التي إذا سَمِعت أو نَظرت فلم ترَ شيئاً تَظنّت تَظنياً. (العقد الفريد ٢/٣٢١) .

(٦) الخصائص ج١/ص١٢٩

الوجه الثالث
إسكان هاء الضمير
في كلام العرب

هذه لغة ثابتة عن العرب حفظها الأئمة الأعلام ، منهم :

أولاً : الأخفش :

أسند الأخفش إسكان هاء الضمير لأزد السَّراة ، فقال : " قال الشاعر:

فظِلْتُ لدى البيتِ الحرامِ أُخيلُه ∴ ومِطْوَايَ مُشتاقانِ لهْ أرِقانِ

وهذه في لغة أسد السراة، زعموا، كثير.[(١)]

وقد تابع الأخفش في إثباتها لأسد سراوة ابن دريد ، فقال: " ومِطْو الرجل: نظيره أو صديقه؛ لغة سَرَوِيّة. قال الشاعر:

فظِلْتُ لدى البيتِ الحرامِ أُخيلُه ∴ ومِطْوَايَ مُشتاقانِ لهْ أرِقانِ

قال أبو بكر: أراد لَهُ؛ يصف سحاباً.[(٢)]

وكذلك الجوهري ، فقال : " وقال رجلٌ من أسد السَراة يصف برقاً:

فظِلْتُ لدى البيتِ الحرامِ أُخيلُه ومِطْوَايَ مُشتاقانِ لهْ أرِقانِ

أي صاحبايَ.[(٣)] .

والذي نقله ابن السراج في الأصول، وابن جني في الخصائص والمحتسب وغيرهما أن إسكان الهاء لغة لأزْد السَّراة.[(٤)]

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١٨/١ .

(٢) جمهرة اللغة لابن دريد ، (ج ٢ / ص ٢٠) (ط ـ هـ ي).

(٣) الصحاح في اللغة للجوهري – (ج ٢ / ص ١٧٤)

(٤) خزانة الأدب – (ج ٢ / ص ١٩٩)

ثانياً : الكسائي :

أثبت الكسائي هذه اللغة لبني عقيل وبني كلاب ، قال الفراء : " حكى الكسائيُّ عن بني عقيل وبني كلابٍ { إنَّ الإنسان لِرَبِّهِ لَكَنُود } [١] بسكون الهاء وكسرها من غير إشباع- ويقولون : لَهُ مال ، ولَهْ مالٌ - بالإسكانْ والاختلاس .

وتابع الكسائيَ ابنُ منظور ، يقول: " قال اللحياني : قال الكسائي :" سمعت أعراب عُقَيْل وكلاب يتكلمون في حال الرفع والخفض ، وما قبل الهاء متحرك ، فيجزمون الهاء في الرفع ، ويرفعون بغير تمام ويجزمون في الخفض ويخفضون بغير تمام ، فيقولون ﴿إِنَّ الإِنسانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٌ﴾ بالجزم ، ولِرَبِّه لكَنُودٌ ، بغير تمام ، ولَهُ مالٌ ، ولَهْ مالٌ ، وقال : التمام أحب إِليَّ ، ولا ينظر في هذا إِلى جزم ولا غيره ؛ لأَنَّ الإِعراب إِنما يقع فيما قبل الهاء .

وقال : كان أَبو جعفر : قارئ أَهل المدينة يخفض ويرفع لغير تمام ، وقال : أَنشدني أَبو حزام العُكْلِي

لِي والِدٌ شَيْخٌ تَهُضُّهْ غَيْبَتِي ... وأَظُنُّ أَنَّ نَفادَ عُمْرِهْ عاجِلُ

فخفف في موضعين .

وكان حَمزةُ وأَبو عمرو يجزمان الهاء في مثل يُؤَدِّهْ إِليك ونُؤْتِهْ مِنها ونُصْلِهْ جَهَنَّمَ

........وقال لا يكون الجزم في الهاء إِذا كان ما قبلها ساكناً " [٢]

ثالثاً : الفراء :

كذلك أثبتها الفراء دون تحديد القبيلة ، فقال : " من العرب مَنْ يجزم الهاء - إذا تحرَّك ما قبلَها - نحو ضَرَبْتُهْ ضرباً شديداً ، فيسكنون الهاء كما يسكنون ميم « أنتم » و «قمتم » وأصلها الرفع ." [٣]

---

(١) [العاديات : ٦]

(٢) لسان العرب - (ج ١٥ / ص ٣٦٤)

(٣) معاني القرآن للفراء ٥٨/٢ ، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة مادة " هوو " ، واللسان ٣٦٤/١٥ .

الوجه الرابع
إسكان هاء الضمير عند النحويين
أولاً : إسكانها من لدن أبي عمرو حتى النحاس

يمكن للناظر في موقف النحويين من هذه الأغلوطة ، أن يجمع لهم فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : إنكار إسكان هاء الضمير نثراً ، وجعل إسكانه في الشعر ضرورة :

أولاً : مذهب المبرد :

أولاً :موقفه من الشواهد النثرية :

لم أقف على إنكار المبرد ، وتغليطه لقراءة أبي عمرو في مؤلفاته ، ومن ثم فالمبرد لم يتعرض فيها للشواهد النثرية .

غير أنك تلحظ أن النحاس ينص في ذلك على السماع عن محمد بن الوليد ، فيقول : " وقال أبو جعفر : سمعت محمد بن الوليد يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول: ما علمت أن أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية إلا في حرفين : أحدهما عادا لولا ،والآخر يؤده إليك "[1]

ثانياً : موقفه من الشواهد الشعرية : عدّ المبرد إسكان هاء الضمير من أشد الضرورات ؛ فقال : " واعلم أنَّ الشاعر إِذا احتاج إِلى الوزن ، وقبل الهاءِ حرف متحرك حذف الياءَ والواو اللتين بعد الهاءِ إِذا لم يكونا من أصل الكلمة ، فمن ذلك قوله :

فَإِنْ يكُ غَثّاً أو سَمينا فَإِنَّني ∴ سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا[2]

وقال آخر :

أوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عن وَلِيَّتِه ∴ ما حَجَّ رَبُّهُ في الدنيا ولا اعْتَمَرا [3]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٣٧ ، ٢٨٠/٤

(٢)البيت من الطويل ، وهو لمالك بن خريم في الأصمعيات ص ٦٧ ؛ والكتاب ٢٨/١ ؛ والمقتضب ٣٨/١ ، ٢٦٦ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٤٣/١ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ل٢٨٤ ؛ والمعاني الكبير ٤٢٢ .والشاهد فيه " لنفسه " حيث حذف الياء التي هي لإشباع كسرة الضمير ؛ وذلك للضرورة الشعرية

(٣)البيت من البسيط وهو لرجل من باهلة في الكتاب ٣٠/١ ؛ والمقتضب ٣٨/١ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٢٢/١ ؛ والمقرب ٢٠٤/٢ ؛ والإنصاف ٥١٦/٢ ؛ والخزانة ٢٦٩/٥ ؛ واللسان ٥٣٣/٤ " عبر " .والشاهد في " ربه " حيث اختلس ضمة الضمير فلم يشبعها ، ولم ينشأ عنها الواو للضرورة الشعرية .

وقال آخر :

وما لهُ منْ مَجْدٍ تَليدٍ وما لهو ∴ من الريح فَضْلٌ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبَا[1]

أشدّ من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال :

فَظِلتُ لدَى البيتِ العَتِيقِ أرِيغُهُ ومِطْوايَ مُشْتاقان له أرقانِ[2]

ويقول في موضع آخر : " واعلم أنَّ الشعراءَ يضطرون فيحذفون هذه الياءَ والواو ؛ ويبقون الحركة ؛ لأنّها ليست بأصل كما يحذفون سائر الزوائد ؛ فمن ذلك قول الشاعر:

فإنْ يكُ غَثّاً أو سَمينا فَإنَّني ∴ سَأجْعَلُ عَيْنَيْهِى لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

وقال الآخر

وما لهُ منْ مَجْدٍ تَليدٍ وما لهو ∴ من الريح فَضْلٌ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبَا

أو أكثر قال فعلنا ولم يجز فعل نحن ولما ذكرت لك

لهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صَوْتُ حادٍ ∴ إذا طلب الوسيْقَةَ أو زَمِيرُ

وهذا كثير في الشعر جدًا .

وقد اضطرّ الشاعر أشدَّ من هذه الضرورة فحذف الحركة مع الحرف وكان ذلك جائزاً ؛ لأنّها زيادة وهو قوله :

فَظِلتُ لدَى البيتِ العَتِيقِ أرِيغُهُ ومِطْوايَ مُشْتاقان له أرقانِ[3]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ١٦٥ ؛ وجمهرة اللغة ٢٩١ ؛ والكتاب ١/٣٠ ؛ والمقتضب ١/٣٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٣٥ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨ ؛ وسر صناعة الإعراب ٦٣٠ . والشاهد فيه " وما له من مجد " حيث اختلس ضمة الهاء كسابقه .

(٢) المقتضب ج١/ص٣٨

(٣) المقتضب ج١/ص٢٦٦

أشهر من تابع المبرد في مذهبه :

تابع المبرد في القول بأن ما ورد من إسكان حرف الإعراب في الشعر من قبيل الضرورة ، وليس لغة ، عدد من النحويين منهم :

أولاً: الزجاج :

طعن الزَّجَّاجُ على القراءةِ ، فقال: هذا الإسكان الذي رُوِيَ عن هؤلاء غلط بَيِّنٌ؛ وأن الهاء لا ينبغي أن تُجْزَم ، وإذا لم تُجْزَم فلا تسكن في الوصل ، وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة ، فغلط عليه كما غلط عليه في « باريكم » ، وقد حكى عنه سيبويه - وهو ضابط لمثل هذا - أنه كان يكسر كسراً خفياً ، يعني يكسر في {بَارِئِكُمْ}(١) كسراً خفيًا ، فظنه الراوي سكوناً .(٢)

وبذلك يكون الزجاج قد أنكر قراءة الإسكان ، وحمل ما ورد من الإسكان عللا الاختلاس ، وأن الراوي أخطأ في السماع .

ثانياً : ابن السراج :

تابع ابن السراج المبرد قائلا : " وقد جاء في الشعر حذف الياء والواو الزائدة في الوصل مع الحركة كما هي في الوقف سواء ، قال رجل من أزد السَّراة :

ثالثاً : الأخفش الصغير :

سمع النحاس من أستاذه علي بن سليمان ، ما يدل على أن أنه ينكر قراءة الإسكان ، وما ترتكز عليه من كونها لغة عن العرب ، ويوصيه بأن لا يلتفت إليها ، يقول : " وسمعت علي بن سليمان يقول : لا تلتفت إلى هذه اللغة ، ولو جاز أن يصل وهو ينوي الوقف ؛ لجاز أن تحذف الإعراب من الأسماء "(٣)

رابعا : موقف أبي علي الفارسي:

شايع الفارسي من ذهب إلى أن إسكان الهاء خاص بالشعر ، فبعد أن بسط القول في القراءات الواردة في قوله تعالى : " فألقه إليهم " ؛ جعل وصل الهاء بياء في قوله "

---

(١) [البقرة : ٥٤]

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/٥٩ ؛ تفسير ابن عادل (ج ٤ / ص ١٦٦)

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٠٨

فألقه " أقيس من رواية الإسكان ، يقول أبو علي : " وكذا رواية من روى عن أبي عمرو (فألقهي إليهم " موصولة بياء أقيس من رواية من روى " فألقه " ، بسكون الهاء "[1] .

ويؤيد ما نراه من أن أبا علي ذهب مذهب من يرى إسكان الهاء بالشعر قوله : " وزعم أبو الحسن أن نحو قوله " فألقه " وقوله : مشتاقان له أرقان ، لغة ، ولم يحك ذلك سيبويه ، وحمل قوله له أرقان على الضرورة ، ولم يحك اللغة التي حكاها أبو الحسن في موضع علمت "[2]

الرد على المبرد ومن تابعه :

لعلك بعد استقراء النصوص النثرية من الآيات القرآنية ، وما ورد عن العرب في كلامهم ، تسطيع الرد على مذهب المبرد الطاعن في القراءة ، وهذا الرد من وجوه :

الأول : أن هذه لغة ثابتة عن العرب حفظها الأئمة الأعلام كالكسائي والفراء - حكى الكسائيُّ عن بني عقيل وبني كلابٍ { إِنَّ الإنسان لِرَبِّهِ لَكَنُود } - بسكون الهاء وكسرها من غير إشباع-

ويقولون : لَهُ مال ، ولَهْ مالٌ - بالإسكان والاختلاس .

قال الفراء : من العرب مَنْ يجزم الهاء - إذا تحرَّك ما قبلَها - نحو ضَرَبْتُهْ ضرباً شديداً ، فيسكنون الهاء كما يسكنون ميم « أنتم » و « قمتم » وأصلها الرفع .

الثاني : كان الزجاج يُضَعَّف في اللغة ، ولذلك رد على ثعلب - في فصيحه - أشياء أنكرها عن العرب ، فردَّ الناسُ عليه رَدَّه ، وقالوا : قالتها العربُ ، فحفظها ثعلب ولم يحفظْها الزجَّاج ، فليكن هذا منها .

الثالث : زعم بعضهم أن الفعلَ لما كان مجزوماً ، وحلت الهاءُ محلّ لامِهِ جرى عليها ما يَجْرِي على لام الفعل - من السكون للجزم - وهو غير سديدٍ .[3]

---

(١) الحجة لأبي علي ٥/٣٨٧ .

(٢) الحجة لأبي عي ٥/٣٨٧ .

(٣) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٤ / ص ١٦٦)

المذهب الثاني : إثبات الإسكان شعراً ونثراً :

أولاً : مذهب الأخفش :

أثبت أبو الحسن إسكان هاء الضمير نثراً وشعراً ، فقال : " ومنهم من يسكن هاء الإضمار للمذكر قال الشاعر:

فَظِلْتُ لدَى البيتِ العَتِيقِ أُرِيغُهُ ومِطْوايَ مُشْتاقان له أرقانِ

وهذه في لغة أسد السراة، زعموا، كثير."[1]

ثانياً : الكسائي :

أثبت الكسائي -كما سبق- قراءة الإسكان عن حمزة في أكثر من آية ، كما أنه أثبت عن العرب لغة أسكنوا فيها هاء الضمير ، مما يدل على أن الكسائي يوافق القائلين بجواز ذلك .

ثالثاً: الفراء :

الناظر في موقف الفراء من إسكان الهاء يجد أنه اهتدى بعد تردد ، واستقر إلى جوازه بعد تخبط ، وتلحظ ذلك من خلال تتبع موقفه من آيات الإسكان ، فيقول في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ...﴾ فقال : "كان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في يؤدِّه، و "نولِّهْ ما تولّى"، و "أرجِهْ وأخاه"، و "خيرا يرهْ"، و "شرا يرهْ". وفيه لهم مذهبان :

أمّا أحدهما : فإن القوم ظنّوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء ، فهذا وإن كان توهُّما؛ خطأ.

وأمّا الآخر : فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرّك ما قبلها؛ فيقول ضربتهْ ضربا شديدا، أو يترك الهاء إذ سكّنها وأصلها الرفع بمنزلة رأيتهم وأنتم؛ ألا ترى أن الميم سكنت وأصلها الرفع."[2]

وهكذا لا تكاد تصل إلى موقفه من عرضه هذا ، فهو فيه أقرب إلى المنهج الوصفي .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/١٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٠١ .

وفي معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [1] يحكم بوهم القراء ، وردّ قراءةِ : ﴿ نوله ما تولى ونصله ﴾ بالإسكان ، فيقول : "ومما نرى أنهم أوهموا فيه قوله {نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ونُصْلِهِ جَهَنَّمَ} ظنُّوا - والله أعلم - أن الجزم في الهَاء؛ والهاءُ في موضع نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه."[2]

وهكذا حكم الفراء بوهم القراء في هذا الموضع ، بيد أننا نجده يقر قراءة الإسكان في غير هذين الموضعين ، ولعلك تجده أكثر وضوحاً وإلماما في إعرابه لقوله تعالى ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ...﴾ [3] فيقول : "وقد جزم الهاءَ حمزةُ والأعمش ، وهى لغة للعرب: يقفون على الهاء المكنىّ عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها؛ أنشدنى بعضهم:

أنحى عليَّ الدهر رجلا ويدا * يُقسم لا يُصلح إلا أفسدا

فيصلح اليوم ويفسدُهْ غدا [4]

وهكذا أورد الفراء إسكان الهاء نثراً وشعراً ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الفراء لم يتعرض لمثلها في الأعراف ، وفي معرض إعرابه لقوله خيراً يره قال : "{يَرَهُ...} [5] تجزم الهاء وترفع." [6] .

وأغلب الظن أن هذا التردد إنما يرجع للتطور الفكري لديه ، فنراه يتبنى المذهب الوصفي في آل عمران ، ويرد القراءة في النساء ، ويقرها في الشعراء ، والزلزلة .

قال الفراء : من العرب مَنْ يجزم الهاء - إذا تحرَّك ما قبلَها - نحو ضَرَبْتُهْ ضرباً شديداً ، فيسكنون الهاء كما يسكنون ميم « أنتم » و « قمتم » وأصلها الرفع .

ثانياً : إسكان هاء الضمير بعد النحاس

---

(١) إبراهيم : ٢٢

(٢) معاني الفراء ٣/٢١ .

(٣) الشعراء ٣٦

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٥٨ .

(٥) الزلزلة : ٧ .

(٦) معاني القرآن للفراء٥/٢٢٩ .

أولاً : من تابع المذهب الأول : تابع المذهب الأول أبو البقاء [1] .

ثانياً : من تابع المذهب الثاني :

تابع المذهب الثاني ابن جني" [2] والبغوي: [3] والسمين الحلبي [4] وابن مالك [5] وابن عادل [6] والرضي [7] وأبو حيان [8] السيوطي [9] .

ثالثا : مواقف وصفية شابها التردد:

أولا : موقف ابن عطية :

أورد ابن عطية أكثر من قراءة سكنت فيه هاء الضمير ، ولم يكن موقفه واضحا، ففي أحد المواطن يردف القراءة برفض الزجاج لها ، مما يشعر من طرف خفي بأنه يعتنق كلامه ، ويذهب مذهبه ، يقول ابن عطية : " جمهور الناس ﴿يؤده إليك﴾ بكسر الهاء التي هي ضمير القنطار ، وكذلك في الأخرى التي هي ضمير الدينار .

واتفق أبو عمرو وحمزة وعاصم والأعمش على إسكان الهاء ، وكذلك كل ما أشبهه في القرآن نحو "نصله جهنم" و "نؤته" "نوله" إلا حرفا حكي عن أبي عمرو أنه كسره ، وهو قوله تعالى" فألقه إليهم" النمل ٢٨ .

قال أبو إسحاق : " وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بين ؛ لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم وإذا لم تجزم ، فلا يجوز أن تسكن في الوصل ، وأما أبو عمرو فأراه

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٢٧٢ ؛ واللباب ج٢/ص٣٦٩

(٢) المحتسب ٢/٣٦٣ .

(٣) تفسير البغوي - (ج ٢ / ص ٥٦) تفسير البغوي - (ج ٦ / ص ١٥٨)

(٤) الدر المصون ٤/٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .

(٥) شرح التسهيل ١/١٢٨ ، ١٢٩ .

(٦) تفسير ابن عادل ٤/١٦٦ .

(٧) شرح الرضي على الكافية - (ج ٢ / ص ٤٢١) ، وما بعدها .

(٨) تفسير البحر المحيط - (ج ٣ / ص ٢٨٧)

(٩) همع الهوامع ج١/ص٢٣١ ، ٢٣٢ .

كان يختلس الكسرة ، فغلط عليه كما غلط عليه في بارئكم ، وقد حكى عنه سيبويه ، وهو ضابط لمثل هذا أنه يكسر كسرا خفيفا" .[1]

وفي موطن ثان ينص صراحة على أن الإسكان لغة قوم فيقول : "وقرأ ابن عباس ابنه بسكون الهاء وهذا على لغة لأزد السراة ومنه قول الشاعر(ومطواي مشتاقان له أرقان [2]

وفي موطن ثالث يحاول الطعن في لغة الإسكان ، بأن ينفي رواية سيبويه لها ، وأن الأخفش انفرد بها : " وقرأ هشام عن ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ﴿ يره ﴾ بسكون الهاء في الأولى والأخيرة .

وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي ونافع فيما روى عنه ورش والحلواني عن قالون عنه في الأولى (ير هو) وأما الأخيرة ؛ فإنه سكون وقف .

وأما من أسكن الأولى فهي على لغة من يخفف أمثال هذا ، ومنه قول الشاعر:

ونضواي مشتاقان له أرقان

وهذه على لغة لم يحكها سيبويه لكن حكاها الأخفش"[3]

وهكذا لم يصرح ابن عطية بموقفه من هذه الأغلوطة ؛ بل اكتفى بطرح المذاهب ووصفها ، كما وقف هذا الموقف فخر الدين الرازي[4] .

---

(١) تفسير ابن عطية ٤٥٨/١

(٢) تفسير ابن عطية ١٧٣/٣ .

(٣) تفسير ابن عطية ٥١٢/٥ .

(٤) تفسير الرازي – (ج ٤ / ص ٢٦٢)

نتائج عرض الأغلوطة

القاريء لهذه الأغلوطة يمكنه أن يقف على عدة إشارات :

أولاً : من حيث المنهج :

◈ يلحظ أن أبا جعفر أورد الأغلوطة في أربعة مواطن ، وقد آثرت جمعها إتماما للفائدة ، وحصرا للآراء ، وقد بدا واضحا تأثره بأستاذه الزجاج ، فأبو جعفر مع كونه معدودا في القراء غير أنه عند مناقشة الأغلوطة ينهج نهج الرافضين للقراءات .

◈ أن أبا جعفر حمل الراوي عن أبي عمرو الخطأ في النقل ، بيد أن أستاذ أستاذه الزجاج قد أثبت القراءة له وخطأه فيها ، وهذا من التباين بمكان ، أما الزجاج فقد كان قريبا من المجوزين أثبت وخرج القراءة بالإسكان على حيلة بعيدة هي إجراء الوصل مجرى الوقف ، وقد رد ذلك الأخفش الصغير .

◈ وقفت على اثنتين وعشرين آية قرأ فيه بإسكان هاء الضمير ، منها ما قبل الهاء حرف متحرك في الأصل قبله حرف ساكن حذف جزما أو وقفا ، ومنها ما قبل الهاء حرف متحرك .

◈ أن ابن عباس وابن عامر وعاصم والأعمش وأبا جعفر المدني ممن قرأوا بالإسكان قبل أبي عمرو ، وأن حمزة والكسائي والفراء ممن قرأ به بعده .

◈ وقفت على ثلاثة شواهد شعرية سكنت هاء الضمير فيهم ، وشاهدين نثريين للعرب كذلك .

ثانياً : من حيث التقعيد :

◈أن إسكان هاء الضمير يأتي في مرحلة تالية لحذف صلتها من الياء أو الواو أو الألف ، وأنه بعد الحذف يكون بقاء الحركة ، أو الاختلاس أو الإسكان ، وقد مر شواهد بقاء الحركة في كلام المبرد ، ومن شواهد الاختلاس :

الشاهد الأول[1] :

وَأَيْقَنَ أَنَّ الخَيْلَ إِنْ تَلْتَبِسْ بِهِ ∴ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَه آبِرُ

فالأصل بعدهو .

الشاهد الثاني [2] :

أَنَا ابنُ كِلابٍ وَابْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ ∴ قِنَاعُه مغطِيًّا فَإِنّي مُجتَلَى

فالأصل قناعهو.

الشاهد الثالث [3] :

لِي وَالِدٌ شَيْخٌ تَهُضُّه غَيْبَتِي ∴ وَأَظُنُّ أَنَّ نَفَادَ عُمُرْه عَاجِلِ

فالأصل تهضهو ، وعمرهو .

الشاهد الرابع[4] :

لأُغْلِطَنَّه وَسْماً لا يُفَارِقُهُ ∴ كَمَا يُحَزُّ بِحُمَّي المَيْسَمِ البَحِرُ

والأصل لأغلِطَنَّهُو .

◈ جاء إسكان هاء الضمير في كلام العرب على نوعين :

أحدهما : ما كانت الهاء فيه بعد حرف متحرك .

الثاني : ما كانت الهاء فيه بعد حرف ساكن قد حذف جزما أو وقفا .

ولعل النوع الثاني أقرب إلى القراءات التي وردت فيها الأغلوطة ، فالهاء تكون في فعل مضارع معتل الآخر بالياء أو الألف ، وقد حذفتا جزما أو وقفا .

◈ وقف بعض النحويين من شواهد الأغلوطة -شعرا ونثراً- موقفا غريبا ، فهي مع كثرتها تجدهم يردونها ويسندونها إلى الضرورة تارة ، ويخطئون ويغلطون رواتها تارة

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لحنظلة بن فاتك في الكتاب ٣٠/١ ؛ وله أو لتليد العبشمي في شرح أبيات سيبويه ٢٥٥/١ ؛ والإنصاف ٥١٧/٢ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٧/٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥١٨/٢ ؛ واللسان ١٣٠/١٥ (غطى) ؛ والممتع في التصريف ٧٢٧/٢ .

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٥١٦/٢ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥١٨/٢ ؛ واللسان ٤٥/٤ (بحر) .

أخرى ، وكان الأجدر بهم أن يعملوا عقولهم ، ويكدوا أذهانهم ، ويضعوا قواعد تتفق مع ما ورد في كلام الله ولغة العرب ، خاصة وأن القاعدة باتت واضحة عند كثير من النحاة الأوائل كالأخفش والكسائي والفراء .

- يعد ابن جني من المجددين في هذه الأغلوطة من حيث التقعيد والاستشهاد.
- أن التطور الفكري للأغلوطة يكاد ينتهي بانتهاء القرن الرابع الهجري ، فكل من جاء بعد ذلك لا يعدو كونه مكررا مقلدا ، سواء كان من المانعين أو المجوزين .

الأغلوطة الثالثة
نقل حركة همزة الوصل إلى لام التعريف ، وحذفها وإدغام ما قبلها فيما بعدها

هذه الأغلوطة صرفية خالصة ، وهي تشهد لجواز حذف همزة الوصل ، وإدغام ما قبلها فيما بعدها ، والغاية من هذا كما يبدو الجنوح إلى التخفيف .

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن :

◈ الموطن الأول : يقول أبو جعفر في معرض إعرابه لقوله تعالى:﴿ قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [1] : وحكى الأخفش وجهين آخرين :

أحدهما : إثبات الواو مع تخفيف الهمزة﴿ قالوا لآن جئت بالحق﴾ ، أثبت الواو ؛ لأن اللام قد تحركت بحركة الهمزة ، ونظير هذا ، ﴿وأنه أهلك عادا لولا ﴾[2] على قراءة أهل المدينة ، وأبي عمرو[3]

---

(١) البقرة : ٧١ .

(٢) النجم : ٥٠ .

(٣) النشر في القراءات العشر – (ج ١ / ص ٤٦٥) .

وقال أبو جعفر : سمعت محمد بن الوليد يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : " ما علمت أن أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية إلا في حرفين أحدهما ﴿عادا لولا﴾ والآخر ﴿يؤده إليك ﴾ ، وإنما صار لحنا ؛ لأنه أدغم حرفا في حرف ، فأسكن الأول ، والثاني حكمه السكون ، وإنما حركته عارضة ، فكأنه جمع بين ساكنين " .[1]

◈ الموطن الثاني : يقول في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا إِذاً لَّمِنَ الآثِمِينَ ﴾ [2] : " وقرأ ابن محيصن ﴿ إِنَّا إِذاً لَمِلآّثمين ﴾ ، أدغم النون في اللام [3] وهذا رديء في العربية ؛ لأن اللام حكمها السكون ، وإن حركت ، فإنما الحركة للهمزة ونظير هذا قراءة أبي عمرو ونافع ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً لُولَى ﴾ ، قال أبو جعفر : سمعت محمد بن الوليد يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : " ما علمت أن أبا عمرو بن العلاء لحن في شيء في صميم العربية إلا في حرفين أحدهما وإنه أهلك عادا لولى والآخر يؤده [4]

◈ الموطن الثالث : يقول في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الْأُولَى ﴾ : " قراءة الكوفيين وبعض المكيين وهي القراءة البينة في العربية حرك التنوين لالتقاء الساكنين ، وقراءة أبي عمرو وأهل المدينة ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادا لُولَى﴾ بإدغام التنوين في اللام .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٣٧ ، والوجه الثاني : قطع الألف الأولى وهي ألف وصل كما يقال يا ألله " .

(٢) المائدة : ١٠٦ .

(٣) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٦ / ص ٢٨٣) .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٤٦.

وتكلم النحويون في هذا ، فقال محمد بن يزيد : هو لحن ، وقال غيره : لا يخلو من إحدى جهتين : أن يصرف عادا ، فيقول عادا الأولى ، أو يمنعه الصرف يجعله اسما للقبيلة ، فيقول عاد الأولى ، فأما عادا الأولى فمتوسط .

فأما الاحتجاج بقراءة أهل المدينة وأبي عمرو ؛ فنذكره عن أبي إسحاق ، قال فيه ثلاث لغات :

يقال الأولى : بتحقيق الهمزة .

الثانية : تخفف الهمزة فتلقى حركتها على اللام ، فتقول الولى ، ولا تحذف ألف الوصل ؛ لأنها تثبت مع ألف الاستفهام نحو ﴿ قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [1] فخالفت ألفات الوصل ، فلم تحذف أيضاً ههنا .

واللغة الثالثة : أن يقال لولى ، فتحذف ألف الوصل ؛ لأنها إنما اجتلبت لسكون اللام ، فلما تحركت اللام حذفت ، فعلى هذا قراءته ﴿ عادا الولي ﴾ أدغم التنوين في اللام .

قال[2] : وسمعت محمد بن الوليد يقول : لا يجوز إدغام التنوين في هذه اللام ؛ لأن هذه اللام أصلها السكون ، والتنوين ساكن ، فكأنه جمع بين ساكنين .

قال : وسمعته يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : "ما علمت أن أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية في شيء من القرآن إلا في﴿يؤده إليك﴾ ، وفي ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادا لُّولَى ﴾ قال[3] : وأبي هذا أبو إسحاق[4] ، واحتج بما قدمنا[5] .

---

(١) [يونس : ٥٩] .

(٢) يقصد أبا إسحاق الزجاج .

(٣) يقصد محمدا بن الوليد .

(٤) إعراب القرآن للزجاج ٢/٥٨ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٢٧٩ ، ٢٨٠ .

ثانيا : عرض الأغلوطة
و مــوقــف النحــاس مــنـهـا

مدخل إلى موضوعها :

اعلم أن لام التعريف هي عند سيبويه حرف واحد من حروف التهجي ، وهو اللام وحدها ، وبها يحصل التعريف ، وإنما الألف قبلها ألف وصل ، ولهذا تسقط في الدرج ، فهي إذاً بمنزلة باء الجر وكاف التشبيه مما هو على حرف واحد ولهذا كتبت موصولة في الخط بما بعدها .

وذهب آخرون إلى أن أداة التعريف هي: الألف واللام وأن الهمزة تحذف في الدرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وظاهر كلام سيبويه أن هذا مذهب الخليل.[1]

واستدلوا على ذلك بأشياء منها :

أولاً : ثبوتها مع تحريك اللام حالة النقل نحو (الحمر، الرض) .

ثانياً : أنها تبدل أو تسهل بين بين مع همزة الاستفهام نحو ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ ﴾[2]

ثالثاً : أنها تقطع في الاسم العظيم في النداء نحو (ياألله) وليس هذا محل ذكر ذلك بأدلته.

والقصد ذكر ما يتعلق بالقراءات من ذلك ، وهو أنه إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعرف في نحو (الأرض، الآخرة، الآن، الإيمان،الأولى، الأبرار) وقصد الابتداء على مذهب الناقل ؛ فإما أن يجعل حرف التعريف أل أو اللام فقط.

فإن جعلت "أل" ابتداء بهمزة الوصل وبعدها اللام المحركة بحركة لهمزة القطع فتقول (الرض. الاخرة، الايمان، البرار، ليس إلا) .

وإن جعلت اللام فقط ؛ فإما أن يعتد بالعارض ، وهو حركة اللام بعد النقل أو لا يعتد بذلك ، ويعتبر الأصل.

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٣/٣٢٤ ؛؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٣٣ ؛ والمفصل ٤٤٩ ؛ واللباب ١/٤٩٠ ؛ وأوضح المسالك ١/١٧٩ ؛ والهمع ١/٣٠٦

(٢) [الأنعام : ١٤٣]) .

فإذا اعتددنا بالعارض حذفنا همزة الوصل وقلنا: (لرض، لاخرة، ليمان، لان، لبرار) ليس إلا .

وإن لم نعتد بالعارض واعتبرنا الأصل ؛ جعلنا همزة الوصل على حالها ، وقلنا (الرض، الاخرة) كما قلنا على تقدير أن حرف التعريف "أل" .

وهذان الوجهان جائزان في كل ما ينقل إليه من لامات التعريف لكل من ينقل؛ ولذلك جاز لنافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب في الأولى من (عاداً لّولى) كما تقدم وجاز في (الآن) لابن وردان في وجه النقل.[1] .

ويلحظ أن همزة القطع قد حذفت أيضا مع همزة الوصل .

■ المُخَطِّئونَ فيها :

أما عن المخطئين في هذه الأغلوطة ، فهم أهل المدينة ، وأبو عمرو ، ونافع ، والأخفش، وابن محيصن .

■ ***مدعيا التخطئة والتلحين :***

أما عن مدعيي التخطئة فهما المبرد ، وتابعه محمد بن الوليد ، وهي الثالثة للمبرد في تخطئة أبي عمرو على التوالي ، وقد نص غير النحاس على أن المازني قد عاب القراءة أيضاً ، وسنقف على ذلك- بعون الله - في مكانه .

وسبب تخطئته للقراءة أنه نظر إلى تنوين الألف في (عاداً) ، فوجده قد سكن ، وحقه الحركة ؛ ليتمكن بالنطق بما بعده ، ونظر إلى أصل اللام - دون اعتاد بالحركة العارضة من نقل حركة الهمزة إليها - فوجدها ساكنة الأصل ، فجمع بين ساكنين ، وهذا غير جائز .

يقول الشاطبي عن سبب الطعن في القراءة : "ووجه الاعتراض على هذه القراءة أن تحريك اللام عارض ؛ فكأنها تعد ساكنة ، ولا يصح في الساكن إدغام .

ويجيب عن هذا بقوله :" وجواب هذا أن الممتنع هو ما يدغم في ساكن حقيقي ، أما ما هو ساكن تقديراً فلا ، وليس كل عارض لا يعتد به ، ولا ذلك بمجمع عليه ،

---

(١) العشرة ٤٧١،٤٧٢ .

وقد تقدم له نظائر فمن أدغم كان معتدا بالحركة كما يعتد بها من لغته لحمر إذا ابتدأ بكلمة الأحمر بعد نقل الحركة [1] .

ثانياً : موقف النحاس منها :

وقف النحاس من مذهبي النحويين - في الظاهر - موقف الواصف ؛ فلم يرجح رأي أستاذه الذي ساند القراءة ، ولم يرد مذهب المبرد الذي لحَّن القراءة ، ولك أن تستشف من تذييله للمواطن الثلاثة بمقولة المبرد ما يدل على أنه يُغَلِّبُ مذهبه من طرف خفي .

دراسة الأغلوطة :

يمكن دراسة هذه الأوجه من ثلاثة أوجه :

الأول : الأغلوطة عند القراء .

الثاني : الأغلوطة عند الشعراء .

الثالث : الأغلوطة عند النحويين .

الوجه الأول

نقل حركة همزة الوصل إلى لام التعريف ، وحذفها وإدغام ما قبلها فيما بعدها عند القراء .

أولاً : القراءة قبل أبي عمرو :

أولاً : قراء سبعيون

أولاً : قراءة نافع :

قرأ نافع بحذف همز الوصل وإدغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمز إليها، يقول الإمام الشاطبي :

وَأَدْغَمَ بَاقِيهِمْ وَبِالنَّقْلِ وَصْلُهُمْ ... وَبَدْؤُهُمْ وَالْبَدْءُ بِالأَصْلِ فُضِّلاَ

---

(١) إبراز المعاني ١/٢٢٦ .

يعني بالباقي نافعاً وأبا عمرو ؛ لأن القراءة الأولى[1] عليها الكوفيون وابن كثير وابن عامر .

ويعني بالإدغام إدغام تنوين عادا في لام التعريف من الأولى بعد ما نقل إلى اللام حركة الهمزة تخفيفاً ، واعتدادا بالحركة ، وإن كانت عارضة ؛ لأنهما لما نقلا والتنوين ساكن أدغماه في اللام المتحركة بناء على قاعدة إدغام التنوين في اللام

وحكى أبو عمرو بن العلا إدغام مثل ذلك في قولهم رأيت زيادا لعجم في زيادا الأعجم[2] .

ثانياً : قراء غير سبعيين :

أولاً : ابن محيصن:

قرأ ابن محيصن ﴿ إِنَّا إِذاً لَّمِن لـثِمِينَ ﴾ ، أدغم النون في اللام ، وحذف الهمزتين معا .

ثانياً : أبو جعفر المخزومي المدني:

اتفق ورش وقالون وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب في: (عاداً لولى) في النجم على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام وإدغام التنوين قبلها في حالة الوصل من غير خلاف عن أحد منهم.[3]

ثانياً : القراءة عند أبي عمرو ومن بعده :

أولاً: قراءة أبي عمرو :

قرأ أبو عمرو (عادا لولى) موصولة مدغمة[4]

---

(١) يقول في القراءة الأولى : وَقُلْ عَادًا الأُوْلَى بِإِسْكَانِ لامِهِ وَتَنْوِينِهِ بِالْكَسْرِ (كَـ)ـاسِيهِ (ظَـ)ـلّلاَ

يعني إسكان لام التعريف وكسر التنوين الذي في عادا لالتقاء الساكنين هو واللام وهذه القراءة جاءت على الأصل كما تقول رأيت زيدا الطويل فلهذا أثنى عليها بقوله كاسيه ظللا أي حجتها قوية بخلاف قراءة الباقين ففيها كلام وكنى بكاسيه عن قارئه لأنه كساه تنوينا فظلله بذلك أي ستره عن اعتراض معترض تعرض لنقراءة الأخرى وإن كان لا يؤثر اعتراضه والحمد لله ، وهذا الحرف في سورة النجم وأنه أهلك عادا الأولى .

(٢) إبراز المعاني ٢٢٦ .

(٣)العشرة ٤٦٥ .

(٤) السبعة ٦١٥/١ ؛ والنشر ٤٦٥/١ ؛ وإبراز المعاني ٢٢٦/١ .

ثانياً : قراءة يعقوب الحضرمي :

اتفق ورش وقالون وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب في: (عاداً الأولى) في النجم على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام وإدغام التنوين قبلها في حالة الوصل من غير خلاف عن أحد منهم.[1]

كما قرأ ابن جماز وإسماعيل ابن جعفر ومحمد بن إسحق المسيبى [2] عن أبيه وورش {عادا لولى} مثل أبى عمرو [3] .

الوجه الثاني

نقل حركة همزة الوصل إلى لام العريف ، وحذفها وإدغام ما قبلها فيما بعدها عند الشعراء واللغويين .

أولاً : عند الشعراء:

لحقت ألف الوصل لام التعريف ، فقالوا الرجل والأحمر ، وإذا تحرك ما بعد ألف الوصل ؛ فسقوطها هو الوجه إلا أنهم قالوا إذا ألقوا حركة الهمزة على لام التعريف الحمر ، فأثبتوا لما كانت الحركة ليست أصلاً ، وإنما هي منقولة من حرف إلى حرف .

وقد قال بعضهم لحمر فحذفوا الهمزتين همزة الوصل وهمزة القطع ، وعلى هذا تحمل قراءة أبي عمرو عاداً لولى إنما هي الأولى ، فلما حركت اللام بحركة الهمزة ، سقطت همزة الوصل وقالوا {قالوا الآن جئت بالحقل} ، وما كان مثله يجوز فيه {قالوا لان} بإظهار الواو { وقالوا لان } ، بحذفها فمن أثبتها كانت حجته أنها حذفت لالتقاء الساكنين ، فلما تحرك الساكن الذي حذفت للقائه وجب أن تثبت ، ومن حذفها فحجته أن الكلام بقي على حاله من قبل نقل حركة الهمزة إلى اللام ، ومن هذا الباب بيت أنشده الرماني:

---

(١)العشرة ٤٦٥ .

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله المسيبي مات في ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين. طبقات القراء - (ج ١ / ص ٣٢١) .

(٣) السبعة ٦١٥/١ .

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حُقْبَةً ∴ فَبِحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ[1]

الشاهد الثاني:

قال سالم بن دارة يهجو مرة بن واقع الفزاري:

حَدَنْبَدَبي بَدَنْبَدَبي مِنْكُمْ لَآنَ

استَمِعُوا أُنْشِدْكُم يَا وِلْدَانْ[2]

أسكن ميم (منكم) لما تحركت لام (لان) ، وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قولك منكم الآن فاعتد حركة التخفيف ، وإن لم تكن لازمة ، وينبغي أن تكون قراءة أبي عمرو ﴿ وأنه أهلك عادا الأولى ﴾ على هذه اللغة .

الشاهد الثالث :

أنشد أبو زيد :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي عُمَيْرٍ ∴ أرث لَآنَ وَصْلُكِ أَمْ جَدِيْدُ[3]

أدغم تنوين (رثٌ) في لام (لان) .

ثانياً : عند اللغويين:

من العرب من إذا نقل حركة الهمزة إلى ساكن قبلها كلَام التعريف عَامَلَها مُعَامَلَتَها ساكنةً ، ولا يعتدُّ بحركة النقل فيكسر الساكن الواقع قبلها ، ولا يُدْغِم فيها التنوين ويأتي قبلها بهمزة الوصل فيقول : لَمْ يَذْهَب الْحَمَرُ ، ورأيت زياداً الْعَجَمَ من غير إدغام التنوين ، والحمر والعجم بهمزة الوصل؛ لأن اللام في حكم السكون ، وهذه هي اللغة المشهورة .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعنترة في ديوانه صـ٢٩٨ ؛ والمقاصد النحوية ٤٧٨/١ ؛ وتذكرة النحاة صـ ٣١ ؛ والخصائص ٣٥/٣ ؛ والأشموني ٨١/١ ؛ وابن عقيل صـ٩٢ ؛ ورسالة الملائكة ، ولسان العرب ٤٢/١٣ ، والتصريح ١٤٧/١ . وفيه شاهدان : أحدهما : في قوله : " بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ " حيث حذف العائد ؛ لأنه مجرور بمثل ما جر به الاسم الموصول ، والثاني في قوله : فَبِحْ لَانَ " فأسكن الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في بح الآن لما تحركت للتخفيف اللام .

(٢) البيت من الرجز المشطور ، وهو بلا نسبة في الخصائص ج٣/ص٩١ .

(٣) البيت من الوافر في الخصائص ج٣/ص٩١ .

ومنهم من يعتدّ بها فلا يكسر الساكن الأول ولا يأتي بهمزة الوصل ويُدْغم التنوين في لام التعريف فيقول : لم يذهبْ لحمرُ - بسكون الباء - « ولحمر ولعجم » من غير همز ، وزياد لُعْجعم بتشديد اللام [١]

والعرب تفعل ذلك في مثل هذا، حُكي عنها سماعا منهم: "قم لان عناً"، يريد: قم الآن، جزموا الميم لما حرّكت اللام التي مع الألف في الآن، وكذلك تقول: صم اثنين، يريدون: صُم الاثنين.[٢] .

الوجه الثاني

نقل حركة همزة الوصل إلى لام العريف ، وحذفها وإدغام ما قبلها فيما بعدها عند النحويين .

أولاً : المنكرون للقراءة من النحويين:

أنكر بعض النحويين القراءة ومنهم :

موقف المبرد :

خصت ألف الوصل مع لام التعريف بأن تكون مفتوحة ، وقد صرح المبرد بذلك فقال : " واعلم أنَّ ألف الوصل التي تكون مع اللام للتعريف تخالف سائر ألفات الوصل وإِن كانت في الوصل مثلَهنّ ، وذلك أنّها مفتوحة "

وعلل لفتحها بقوله : " لأنّها لم تلحق اسماً ولا فعلاً نحو اضربْ واقْتُلْ وابن واسم ، وإِنّما لحقت حرفا فلذلك فتحت ، وخولف بلفظها لمخالفة ما وقع عليه الأَسماءُ والأَفعال . "

ثم إن ألف الوصل مع لام التعريف إما أن تكون في درج الكلام ، أو في بدايته، فإن كانت في درجه سقطت ، يقول المبرد : " فإِذا كانت في درَج الكلام سقطت كسقوط سائر ألفات الوصل ، وذلك قولك لقيت القوم ، فسقطت وتقول : والقوم ذاهبون ، وكذلك جميع ما صرّفت فيه .

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١٤ / ص ٤٨٠)

(٢) معاني الفراء ٥/٥٤ ؛وتفسير الطبري - (ج ٢٢ / ص ٥٥٢) .

واستثنى من ذلك موضعين لا تسقط فيهما :

عبر عن الأول بقوله: "إلاَّ أن تلحقها ألف الاستفهام فتجعلها مَدّة ولا تحذفها فيلتبس الخبر بالاستفهام لأنّها مفتوحة فلو حذفتها لاستوى اللفظان وذلك قولك في الاستفهام : آلرجل لقِيك ، وقوله ﴿ آللَّهُ خَيْرٌ أَمْ مَا يُشْرِكُونَ ﴾ [(١)] .

وعن الثاني بقوله : "وكذلك ألف : آيم ؛ لأنّها لزمت اسما لا يستعمل إلاَّ في القسم ، فهو مضارع لألف اللام تقول : آيم اللّه لقد كان ذاك آيمن اللّه لقد كان ذاك ، ولذلك قالوا يا اللّه اغفر لنا ؛ لَمّا كانت في اسم لا تفارقه وثبتت في الاستفهام فعلوا بها ذلك وكذلك أفأللّهِ لتفعلنّ لما وصفت لك ."

وإن كانت في بداية الكلام ، فالنحويون فيها على خلاف ، ووقف على ذلك المبرد بقوله : " فإذا كانت مستأنفة ، وتحرّكت اللام بعدها بحركة الهمزة فإنَّ النحويّين يختلفون فيها :

فيقول قوم ألَحَمر جاءَني فيثبتوها ، وإن تحركت اللام ، ولا يجعلونها مثل قولك: سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ ؛ لأنّها كانت اسأل ، فلمّا تحرّكت السين ، سقطت ألف الوصل ،فهؤلاءِ يحتجّون بثباتها في الاستفهام ، وأنَّ بعدها ساكن الأصل لا يكون إلا على ذلك ، وهؤلاءِ لا يدغمون ما قبل اللام في اللام ممّا قرب جِواره منها ؛ لأنَّ حكم اللام عندهم حكم السكون ؛ فلذلك ثبتت ألف الوصل .

ومنهم من يقول لَحمر جاءَني ، فيحذف الألف لتحرّك اللام ، وعلى هذا قرأ أبو عمرو ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لُولي﴾ [(٢)] .

وعليه فالمبرد يقر بأن حذف الألف ؛ لتحرك اللام ، ويدلك قوله : " وهؤلاءِ لا يدغمون ما قبل اللام في اللام ممّا قرب جِواره منها ؛ لأنَّ حكم اللام عندهم حكم السكون ؛ فلذلك ثبتت ألف الوصل على أن إدغاما حدث في قراءة أبي عمرو بعد إلقاء حركة الألف على اللام ، وحذفها .

---

(١) النمل : ٥٩ .

(٢) المقتضب ج١/ص٢٥٣ .

ومن ثم لم يأتي في نص المبرد ما يدل على إنكاره لقراءة أبي عمرو ، مما يعضد أن ما نقل عن المبرد نقل سماعا ، ولذا تلحظ أبا جعفر يحكي هذا مسموعا عن محمد بن الوليد تلميذ المبرد .

وقد أثبت ذلك للمبرد غير واحد من العلماء كابن عطية حيث يقول : " وقرأ نافع أيضاً وأبو عمرو بالوصل والإدغام « عاد الولى » بإدغام النون في اللام ونقل حركة الهمزة إلى اللام .

وعاب أبو عثمان المازني والمبرد هذه القراءة ، وقال : إن هذا النقل لا يخرج اللام عن حد السكون ، وحق ألف الوصل أن تبقى كما تقول العرب إذا نقلت الهمزة من قولهم : الأحمر ، فإنهم يقولون الحمر جاء فكذلك يقال هاهنا « عاداً الولى » .[1]

ثانياً : المقرون بصحة القراءة قبل النحاس :

أولاً : الأخفش :

ممن أثبت القراءة ، وخرَّجها ، وقطع بصحتها الأخفش ، وقد نص على ذلك النحاس ، يقول الأخفش في معرض إعرابه لقوله تعالى : " قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ } : " وإذا استأنفت (الآن) قطعت الألفين جميعا ؛ لأن الألِفَ الأولى مثل ألف "الرَّجل" ، وتلك تُقطع إذا استُؤنفت، والأخرى همزة ثابتة تقول : "ألآنَ" فتقطع ألف الوصل .

ومنهم من يذهبها ، ويثبت الواو التي في (قَالُوا) ؛ لأنَّه إنَّما كان يثبتها لسكون اللام ، واللام قد تحرّكت ؛ لأنَّه قد حوّل عليها حركة الهمزة.[2]

فقوله يذهبها أي يحذفها ، وقوله واللام قد تحركت يشير إلى نقل حركة ألف الوصل إلى لام التعريف

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ٦ / ص ٢٣٥) .

(٢) معاني الأخفش ٨٢/١ .

ثانياً : الفراء :

أثبت الفراء القراءة للأعمش من طريق القاسم بن معن[1] فقال : " وقوله: {وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأُولَى...} .قرأ الأعمشُ وعاصمٌ (عاداً) يخفضان النونَ، وذكر القاسم بن معن: أنّ الأعمشَ قرأ (عادَ لُولى)، فجزمَ النونَ، ولم يهمز (الأولى).

وهي قراءةُ أهل المدينة: جَزمُوا النونَ لمّا تحرّكَت الّلام، وخفضَها مَن خفضَها ؛ لأن البناء على جزم اللام التي مَع الألف في ـ الأولى والعربُ تقولُ: قُمْ لآن، وقُمِ الآن، وصُمِ الاثنين وصُمْ لثنين على ما فسرتُ لك."[2].

ثالثا : الطبري

أجاز الطبري القراءة ، وإن كان ينبغي على المولدين عنده أن يتحروا أفصح القراءات وأعذبها وأثبتها ، يقول الطبري : " والصواب من القراءة في ذلك عندنا ما ذكرنا من قراءة الكوفيين ؛ لأن ذلك هو الفصيح من كلام العرب، وأن قراءة من كان من أهل السليقة فعلى البيان والتفخيم، وأن الإدغام في مثل هذا الحرف ، وترك البيان إنما يوسع فيه لمن كان ذلك سجيته وطبعه من أهل البوادي.

فأما المولدون فإن حكمهم أن يتحرّوا أفصح القراءات وأعذبها وأثبتها، وإن كانت الأخرى جائزة غير مردودة."[3] .

رابعا : الزجاج :

أورد الزجاج في لفظ (الأولى) ثلاث لغات فقال : "

هؤلاء هم قوم هودٍ ، وهم أُولَى عَادٍ.فأما الأولى ففيها ثلاثِ لُغاتٍ :بسكون اللام وإثباتِ الهَمْزَةِ ، وهي أجْوَد اللغَاتِ والتي تليها في الجَوْدَةِ الأولى " - بضم اللام وطرح الهَمْزَةِ ، وكان يجب في القياس إذا تحركت اللام أن تسقطَ ألف الوَصْلِ ، لأن ألِفَ

---

(١) أبو عبيدة بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي غاية النهاية في طبقات القراء - (ج ١ / ص ٢٧٥)

(٢) معاني الفراء ٥٤/٥ .

(٣) تفسير الطبري - (ج ٢٢ / ص ٥٥٢) .

الوَصْلِ اجْتُلِبَتْ لسكون اللام ، ولكن جاز ثُبُوتهَا لأن ألـف لَـامِ المَعْرِفَـةِ لا تسـقط مـع ألف الاستفهام " ، فخالفت ألفات الوَصْلِ.ومن العرب من يقول : لُولي - يريـد الأولى - فطرح الهمزة لتحرك اللام.وَقَدْ قُرِئَ (عاداً لُوْلى). على هذه اللغَةِ ، وأُدغِمَ التنـوين في اللام. والأكثرُ عاداً الأولى بكسر التنوين " انتهى "[1].

وهكذا أقر الزجاج بقراءة النقل والحذف والإدغام ، ورفض مذهب أستاذه ، يقول النحاس : " وأبي هذا أبو إسحاق ، واحتج بما قدمنا[2] ، ولعلها إحدى المسـائل النـادرة التي خالف فيها الزجاج أستاذه المبرد .

خامسا : أبي علي الفارسي:

انتصر أبو علي الفارسي لقراءة أبي عمرو ، فنص أولاً علـى أن القـراءة لأبـي عمرو ونافع وجماعة ، فقال : " وقرأ نافع وأبـو عمـرو " عـاداً لَـولى " موصـولة مدغمـة ، .... ، وقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر ، ومحمد بن أبي إسحاق عن أبيه ، وورش عن نافع : "عاداً لَولى " مثل أبي عمرو .

ثم أردف ذلك بمذهب المازني في تخطئة القراءة ، فقال : " قال أبو عثمان : أسـاء أبو عمرو في قراءته " وأنه أهلك عاداً لَولى " ؛ لأنه أدغم النون في لام المعرفة ، واللام إنما تحركت بحركة الهمزة ، وليست بحركة لازمة ، والدليل على ذلك أنـك تقـول : اَلَحْمَرُ " فإذا طرحت حركة الهمزة على اللام لم تحذف همزة الوصل ؛ لأنها ليست بحركة لازمة.

قال أبو عثمان : ولكن كان أبو الحسن روى عن بعـض العـرب ، أنـه يقـول : هذا لَحْمَرُ قد جاء ، فيحذف همزة الوصل لحركة اللام .

ثم أخذ يخرج قراءة تحقيق الهمزة ، فقـال : " قـال أبـو علـي : القـول في {عـاداً الأولى} أن من حقق الهمزة من الأولى ، سكنت لام المعرفـة ، فـإذا سـكنت لام المعرفـة والتنوين من قولك " عادا " المنصوب ساكن ، التقى سـاكنان ، النـون الـتي في عـادا ولام المعرفة ، فحركت التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين ، فهذا قول من لم يدغم "

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٧٧ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٢٧٩ ، ٢٨٠ .

ثم خرج قراءة من خفف الهمزة من الأولى ، ولم يحذف همزة الوصل فقال : " ويجوز في قول من خفف الهمز من الأولى على قول من قال : " الحمر " فلم يحذف الهمزة التي للوصل ؛ أن يحرك التنوين ، فيقول " عادنِ لولى " كما يقول ذلك إذا حقق الهمزة ؛ لأن اللام على هذا في تقدير السكون ؛ فكما يكسر التنوين لالتقاء الساكنين ؛ كذلك يكسرها في هذا القول ؛ لأن التنوين في تقدير الالتقاء مع ساكن " .

ثم خرج من حرك لام المعرفة ، وحذف همزة الوصل فقال : " من حرك لام المعرفة ، وحذف همزة الوصل ، فقياسه أن يسكن النون من عادن ، فيقول عادنْ لُولى ؛ لأن اللام ليس في تقدير سكون كما كان في الوجه الأول كذلك ، ألا ترى أنه حذف همزة الوصل ؟ فإذا كان كذلك ترك النون على سكونها ، كما تركه في عادٌ ذاهب " .

ثم خرج قراءة أبي عمرو فقال : " فأما قول أبي عمرو عاداً لّولى ؛ فإنه لَمَّا خفف الهمزة التي هي منقلبة عن الفاء لاجتماع الواوين أولا ، ألقى حركتها على اللام الساكنة ،فإذا ألقى حركتها على اللام الساكنة ؛ تحركت وقبلها نون ساكنة ، فأدغمها في اللام كما أدغمها في الراء في نحو : من راشد ، وذلك بعد أن يقلبها لاما أو راء ؛ فإذا أدغمها فيها صار (عاد لولى) وخرج من الإساءة التي نسبها له أبو عثمان من وجهين :

أحدهما : أن يكون تخفيف الهمزة من قوله (الأولى) على قول من قال لَحْمَرْ، كأنه يقول للتخفيف للهمز قبل الإدغام (لُوْلَى) ، فيحذف همزة الوصل كما يقول : لَحْمَر فيحذفها ، فإذا كان على هذا القول كان في حكم التحرك ، وخرجت من حكم السكون ، بدلالة حذف همزة الوصل معه ، وإذا خرجت من حكم السكون حسن الإدغام كما حسن في منْ لك ، ومنْ لُّوه ؛ فهذا كأن الإدغام كان في حرف متحرك غير ساكن ، كما أن عامة ما يدغم فيه من الحروف تكون متحركة .

الوجه الثاني : أن يكون أدغم على قول من قال : اَلُوْلَى ، اَلَحْمَر ، فلم يحذف الهمزة للوصل التي للوصل مع إلقاء الحركة على لام المعرفة ؛ لأنه في تقدير السكون ، فلا يمتنع أن يدغم فيه ، وإن كان في حكم السكون ، كما لم يمتنع أن يدغم في نحو رُدّ ، وفِرّ ، وعَضّ ، وإن كانت لاماتهن سواكن ، ويحركها للإدغام ، كما يحرك السواكن التي للإدغام .

فإذا لم يخل الإدغم في عادا لولى ، على قول من قال الحمر ، أو قول من قال لحمر ، وجاز في الوجهين جميعا ثبت صحته .[1]

وقد أورد قول المازني في قوله تعالى : "إِنَّا إِذاً لَمِلَّا ثِمِينَ" فقال : "وقوله : "إِنَّا إِذاً لَمِلَّا ثِمِينَ" في قياس عادا لولى ، يجوز فيه ما جاز فيه ، قال أبو عثمان : ومن قرأ عادا لولى فأظهر النون فقد أخطأ ؛ لأن النون لا تظهر على اللسان إلا مع حروف الحلق.[2]

ثانياً : المقرون بصحة القراءة بعد النحاس :

اولا : ابن جني :

يعد ابن جني أحد المجددين في التقعيد لهذه القراءة فأورد شواهد شعرية جديدة ، ووضح عند تخريج القراءة وضوحا شديدا فقال : "إجراء غير اللازم مجرى اللازم كثير ، من ذلك قول بعضهم في الأحمر إذا خففت همزته لحمر حكاها أبو عثمان ، ومن قال الحمر قال حركة اللام غير لازمة ، إنما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق لها جائز فيها ، ونحو ذلك قول الآخر

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاْءَ حُقْبَةً ∴ فَبِحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

فأسكن الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في بح الآن لما تحركت للتخفيف اللام،

وعليه قراءة من قرأ ﴿ قالوا الآن جئت بالحق﴾ فأثبت واو (قالوا) لما تحركت لام لان والقراءة القوية قاللان بإقرار الواوعلى حذفها لأن الحركة عارضة للتخفيف .

وعلى القول الأول قول الآخر :

حَدَبْدَبَاً بَدَبْدَبَاً مِنْكُمْ لَآنَ ∴ اسْتَمِعُوا أُنْشِدْكُم يَا وِلْدَانُ[3]

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٦/٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢) الحجة ٦/٢٤٠ .

(٣) الخصائص ج٣/ص٩١

أسكن ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قولك منكم الآن فاعتد حركة التخفيف وإن لم تكن لازمة وينبغي أن تكون قراءة أبي عمرو (وأنه أهلك عادا الأولى) على هذه اللغة ، ومثله ما أنشده أبو زيد

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي عُمَيْرٍ ∴ أَرَثٌ لَآنَ وَصْلُكِ أَمْ جَدِيْدُ [1]

أدغم تنوين رث في لام لان [2] كما تابع ابن جني الزمخشري [3] وأبو البقاء [4] ومكي بن أبي طالب[5] وأبو حيان [6] .

نتائج عرض الأغلوطة

القاريء للأغلوطة يمكنه الوقوف على عدة نقاط :

أولا : أن الأغلوطة مسموعة عن المبرد ، ولم يثبتها في مؤلفاته .

ثانيا : أن أبا جعفر وقف من الأغلوطة موقف الواصف لمذهبي النحويين في القراءة ، دون ترجيح ظاهر .

ثالثا : أن القراءة قرأ بها قراء سبعيون وغير سبعيين قبل أبي عمرو وبعده .

رابعا : أن حذف همزة الوصل بعد نقل حركتها ، وإدغام ما قبلها فيما بعدها ورد شعرا ونثرا في كلام العرب

خامساً : أن جمهور النحويين أقر القراءة ، وجزم بصحتها ، وموافقتها لكلام العرب .

سادساً : أن ابن جني يعد أحد المجددين في تخريج القراءة بما أورده من شواهد شعرية جديدة .

---

(١) الخصائص ج٣/ص٩١ .

(٢) الخصائص ج٣/ص٩٠ ،٣/ص٩٢ .

(٣) المفصل ج١/ص٤٩١ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ج٢/ص٢٤٨ .

(٥) مشكل إعراب القرآن – (ج ٢ / ص ٦٩٥) .

(٦) تفسير البحر المحيط – (ج ١٠ / ص ١٧٠) .

المبحث الثاني

أغلوطتا الخليل بن أحمد الفراهيدي

[١٠٠ - ١٧٠ هـ = ٧١٨ - ٧٨٦ م]

تمهيد

أكثر النحاس في إعرابه من الاستدلال بآراء الخليل بن أحمد ، وقد وقفت على مائة وثمانية وخمسين مسألة استدل فيها بآرائه ، معضداً مرة ، ومستأنساً أخرى ، ولم يتعرض في أيٍ منها لتخطيئته ، اللهم إلا في مسألتين نصً النحاس فيهما على أن سيبويه وأبا العباس المبرد قد خطّآ الخليل فيهما .

ومن ثم جاء هذا المبحث في أغلوطتين :

الأغلوطة الأولى : إيَّاك " نوعها ، وإعرابها عند الخليل .

الأغلوطة الثانية : مذهب الخليل في تركيب "لن" .

وهناك مسألة لا ترقى أن تكون أغلوطة ، وردت في إعراب قول الله تعالى : { أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ}[١] .

حيث قال النحاس : " مذهب الخليل وسيبويه[٢] أن (أنَّ) الثانية مبدلة من الأولى ، وزعم أبو العباس[٣] أن هذا القول مردود ، وأن الصحيح ما قال الجرمي[٤] ، قال : (أنَّ) الثانية مكررة للتوكيد "[٥]

ويمكن إيجاز أسباب استبعادي لها في عدة نقاط :

__الأولى__ : أنها لم ترد بلفظ صريح في الغلط ، كـ" الغلط ، والخطأ ، واللحن " .

__الثانية__ : أن نسبة هذا القول للخليل غير متحققة ، ويشوبها شيء من اللبس،ويمكن توضيح ذلك في أمرين :

---

(١) [التوبة : ٦٣] .

(٢) الكتاب ٣/١٣٣ لسيبويه .

(٣) المقتضب٢/٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٤) أبو عمرو الجرمي صالح بن إسحق ت ٢٢٥ انظر رأيه في المقتضب ٢/٢٥٦ ، وانظر ترجمته في " نزهة الألباء ص ١٤٣ " .

(٥) " إعراب القرآن ج٢/ص٢٢٤ للنحاس .

الأول : أن المبرد في مقتضبه نسب هذا القول لسيبويه فقط دون الخليل، بالإضافة إلى ذلك لم ينص على ردِّه ، بل قال : " وهذا قول ليس بالقوي "[1] .

وفرق واضح ، وبون واسع ، بين ردِّ القول وتضعيفه .

الثاني : لم أقف عليه للخليل في معجمه ، ولعل سبب إسنادها له ، قول سيبويه " وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى{ أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ } ، ولو قال[2] : (فإن)، كانت عربية جيدة[3]

وكلام الخليل هذا في فتح همزة (إن) وكسرها ، لا في إبدالها مما قبلها ، أو توكيدها لها ، وإن كان قد ورد في ثنايا حديث سيبويه عن إبدال (أن) الثانية من الأولى[4] .

الثالثة : أن أبا جعفر لم يكن دقيقاً في تعبيره بلفظ " مردود " ، وكان الأجدر به أن يقول ، وقد ضعَّف المبرد كلام سيبويه .

الأغلوطة الأولى

لله إيَّاك لله نوعها ، وإعرابها عند الخليل

تدور هذه الأغلوطة حول ما ذهب إليه الخليل من أن " إيَّا " من قولك " إيَّاك " ضمير، والكاف ضمير أيضاً ، أضيفت " إيَّا " إليها ؛ لأن " إيَّا " عنده تشبه المظهر؛ لتقدمها على الفعل والفاعل ، ولطولها بكثرة حروفها ، فلما أشبهت " إيَّا " المظهر ، صارت الكاف بعدها في موضع جر .

- ***موطن الأغلوطة***

يقول أبو جعفر ـ في معرض إعرابه لقوله تعالى " إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ "[5] : "

---

(١) المقتضب ٢/٣٥٦ .

(٢) يقصد المولى عز وجل .

(٣) كتاب سيبويه ج٣/ص١٣٣ ؛ وقد أوضح ابن السراج في أصوله ذلك ، انظر توضيحه في الأصول في النحو ١/٢٧٢ .

(٤) كتاب سيبويه ج٣/ص١٣٢ .

(٥) الفاتحة : ٥.

والاسم من "إيَّاك" عند الخليل ، وسيبويه "إيَّا" (1) ، والكاف موضع خفض(2) ، وعند الكوفيين "إيَّاك" اسم بكمالها(3) ، وزعم الخليل - رحمه الله - أنه(4) اسم مضمر، قال أبو العباس : "هذا خطأ ، لا يضاف المضمر ؛ ولكنه(5) مبهم مثل "كل" أضيف إلى ما بعده "أهـ(6) .

عرض الأغلوطة :

مدخل إلى موضوعها :

في هذه الأغلوطة يخطأ المبرد الخليل ، فيما يذهب إليه من أن "إيَّا" من قولك "إيَّاك" ضمير ، والكاف ضمير أيضاً ، أضيفت "إيَّا" إليها ؛ لأن "إيَّا" عنده تشبه المظهر؛ لتقدمها على الفعل والفاعل ، ولطولها بكثرة حروفها ، فلما أشبهت "إيَّا" المظهر ، صارت الكاف بعدها في موضع جر .

وقد علل المبرد في تخطئته للخليل بقوله "لا يضاف المضمر" ؛ لأن الكاف لو كانت اسماً ؛ لكانت "إيَّا" مضافة إليها ، والمضمرات لا تضاف .

ثم أثبت المبرد رأيه بقوله : "ولكنه أي "إيَّا" مبهم ؛ أي اسم مبهم مثل "كلّ" في عمومه وإبهامه ، أضيف إلى ما بعده" .

فالفارق بين مذهب الخليل ومذهب المبرد ، هو أن الخليل يرى أن "إيَّا" اسم مضمر ، والكاف اسم مضمر أيضاً ، وأضيفت "إيَّا" إليها ؛ لأن "إيَّا" تشبه الظاهر ، والمبرد يرى أن "إيَّا" اسم مبهم ، أضيف إلى ما بعده ، والدافع له في اختياره ذلك ؛ تحاشي إضافة الضمائر .

---

(1) كتاب سيبويه ٢/٣٥٧ .

(2) الصواب أن يقال : والكاف عند الخليل في موضع خفض ؛ لأنها عند سيبويه لا موضع لها .

(3) ذهب الفراء إلى أن الكاف والهاء والياء من إيَّاك وإيَّاه وإيَّاي هي الضمائر المنصوبة وأن إيَّا عماد وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان ، وذهب بعضهم إلى أن إيَّاك بكماله هو الضمير "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ج٢/ص٦٩٥ .

(4) الهاء في " أنه " تعود إلى الكاف .

(5) الهاء عائدة إلى " إيَّا " .

(6) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص١٧٣.

- ***المخطأ فيها :***

المخطأ فيها ؛ فهو الخليل بن أحمد .

- ***مدعي التلحين :***

أما مدعي التلحين والتخطئة ، فهو أبو العباس المبرد .

ثانياً : موقف أبي جعفر منها :

يلحظ أن عبارة أبي جعفر يشوبها شيء من القصور ، والإبهام ، والخلط .

أما القصور ففي قوله : "والكاف في موضع خفض" ؛ إذ الكاف عند الخليل ، ومن تابعه في موضع خفض ، أما عند سيبويه فهي كاف الخطاب لا موضع لها ، ولو قال "أما الكاف فحرف خطاب عند سيبويه ، واسم مضمر عند الخليل ؛ لكان أتم وأوفى" .

وأما الإبهام ففي قوله "والكاف موضع خفض ، وعند الكوفيين "إيَّاك" اسم بكمالها ، وزعم الخليل - رحمه الله - أنه اسم مضمر" ؛ إذ لا يعلم إلى أي شيء يعود الضمير في قوله "أنه" ، أيعود إلى "إيَّا" أم إلى الكاف ، والباعث على ذلك عدم الدقة في ترتيب الآراء ، فقد اعترض برأي الكوفيين قبل أن يستكمل مذهبي الخليل وسيبويه .

وأما الخلط ففي قوله "هذا خطأ" ؛ إذ لا يعلم مكمن الخطأ ، أفي قوله "إيَّا" اسم مضمر ، أم في قوله "الكاف اسم مضمر في موضع خفض" .

وقد أبان وأوضح صاحب التبيان عن هذه المسألة ، فقال: "و "إيَّا" عند الخليل وسيبويه اسم مضمر ، فأما الكاف ، فحرف خطاب عند سيبويه لا موضع لها ، ولا تكون اسماً ؛ لأنها لو كانت اسماً ؛ لكانت "إيَّا" مضافة إليها ، والمضمرات لا تضاف ، وعند الخليل هى اسم مضمر ، أضيفت "إيَّا" إليه ؛ لأن "إيَّا" تشبه المظهر ؛ لتقدمها على الفعل والفاعل ؛ ولطولها بكثرة حروفها"(١)

ولعل عبارة صاحب التبيان أكثر دقة ، وأشد اتساقاً ، وأوفر ترتيباً ، وأوضح تبياناً من عبارة أبي جعفر .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٧ ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ط عيسى البابي الحلبي .

إلى جانب ما مر ذكره ـ من قصور وإبهام وخلط ـ فالنحاس أغفل رأي أستاذه الزجاج ، فلم يشر إليه ، مع ما له من ثقل ، فللزجاج رأي هو أحد أضلاع هذه المسألة، لم يتأثر فيه بمن قبله ، ولا أظن أن النحاس لم يقرأ هذا الرأي في معاني القرآن لأستاذه[1] وسنعرض له لاحقاً ، بعون الله.

بالإضافة إلى ذلك توقف النحاس عن إبداء رأيه ، فلم يرجح أحد المذهب ، بل اكتفى بعرض المسألة دونما اختيار ، وهذا قليل في كتابه ، فعادته أن يتعهد الرأي ويفنده، ويبين وجه الصواب فيه من خطأه .

وقد حاولت أن أقف على هذه الأغلوطة مرة أخرى عند النحاس في كتابه ، لعله أتم ما فات ، وأوضح ما أبهم ، وأزال ما ألبس ، فلم أجد .

ومن ثم فالمسألة لم تستوِ عند النحاس على سوقها ، ولم يفلح في عرضها ، علماً بأنه انتهى الاجتهاد فيها قبله ، وكل من جاء بعده لا يعدو كونه مصنفاً ، أو موضحاً ، لمن هو قبله ، كما سيتضح من العرض التاريخي للأغلوطة بعده.

أولا : مذاهب النحويين في " إيَّاك " من لدن *الخليل إلى النحاس*

اختلف النحويون قبل النحاس في " إيَّاك " على مذاهب :

أولاً : مذهب الخليل بن أحمد :

ذهب الخليل بن أحمد إلى أن " إيَّا " اسم مضمر ، والكاف اسم مضمر كذلك ، أضيفت " إيَّا " إليها ، ؛ لأن " إيَّا " تشبه المظهر؛ لتقدمها على الفعل والفاعل ، ولطولها بكثرة حروفها ، فلما أشبهت " إيَّا " المظهر ، صارت الكاف بعدها في موضع جر ، يقول الخليل :

" قوله تعالى" أَيًّا مَّا تَدْعُواْ[2] " ما " : صلة[3] ، " إيَّا " : يجعل مكان اسم منصوبٍ ، كقولك: ضربتك ، فالكاف: اسم المضروب ، فإذا أردت تقديم اسمه غيرِ ظُهوره ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٨ .

(٢) الإسراء : ١١٠ .

(٣) أي زائدة للتوكيد .

قلت: إيَّاك ضربت ؛ فتكون " إيَّا " عماداً للكاف ؛ لأنها لا تُفردُ من الفعل.... ولا تكون " إيَّا " مع كافٍ ولا هاء ولا ياءٍ في مَوْضِعِ الرّفعِ والجرّ، ولكن تكون كقول المُحَذِّر: إيَّاك وزيداً " [1] .

فقوله: " فإذا أردت تقديم اسمه غيرِ ظُهوره " ، مشعر بأن " إيَّا " ضمير ، يستغنى به عن النطق بالاسم ، وعليه فـ " إيَّا " في موضع نصب مفعولا به لـ " ضربت " ، وقوله " عماداً " للكاف ، لا يقصد به أنها زائدة ، كما هو مذهب الكوفيين كما سيأتي ، بدليل قوله " ولا تكون " إيَّا " مع كافٍ ولا هاء ولا ياءٍ في مَوْضِعِ الرّفعِ والجرّ " ، وتكملة كلامه ؛ بل تكون في موضع نصب ، كقول المُحَذِّر: إيَّاك وزيداً ، فـ " إيَّا " ضمير منفصل ، جيء به ليعتمد عليه الضمير المتصل " الكاف " عند انفصاله عن عامله ، وتقدمه عليه ، وهذا الضمير المنفصل في موضع نصب مفعول به ، والملحق به من الضمائر في موضع جر .

وقد استنبط قوله " أنها تشبه المظهر " ؛ من تمثيله بها في أحد أوجه النصب ، وهو النصب بتقدم الاسم ، يقول الخليل : " والنصب بالمواجهة ، وتقدم الاسم : قولهم : إيَّاك ضربت " و " إيَّاك أردت " قال الله جل وعز " إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ " [2] إيَّاك في محل النصب برجوع ما في الفعل عليه [3] .

فـ " إيَّا " اسم مضمر يشبه المظهر أضيف إلى الكاف ، والكاف في موضع جر بالإضافة .

وقد جاء في كتاب سيبويه : " وقال الخليل لو أنّ رجلاً قال : " إيَّاك نفسِك " ؛ لم أُعَنِّفْه ؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة " اهـ [4]

فيلحظ أن الخليل نصّ على أن المجرور بعد " إيَّاك " ، وهو " نفسك " تأكيد للكاف فيها ، كما يلحظ أنه أبان عن مذهبه في نوع الكاف بعد " إيَّا " ، حيث قال : " لأن هذه الكاف مجرورة " ، فهي عنده ضمير في موضع خفض .

---

(١) كتاب العين ٢/١٦٤١، ١٦٤٢ .

(٢) الفاتحة : ٥ .

(٣) الجمل في النحو ج١/ص١١٧ ، المنسوب للخليل .

(٤) كتاب سيبويه ج١/ص٢٧٩ .

وقد أورد صاحب الكتاب كلاماً سُمِع عن الخليل ، سمعه الخليل عن العرب ، يستدل به على جواز كون المجرور بعد "إيَّا" اسماً ظاهراً ، يقول سيبويه " وحدَّثنى من لا أتهمُ [1] عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : "إذا بلغ الرجلُ السّتّينَ ، فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ" [2] ، فـ "الشواب" اسم ظاهر مجرور أضيف "إيَّا" إليه .

ومن ثم فلا يتوجب عند الخليل أن يكون المجرور بعد "إيَّا" ضميراً ، بل ذهب أبعد من ذلك ، فأجاز أن يكون المجرور اسماً ظاهراً ، وهو دليل آخر على أن الكاف في موضع خفض ؛ لأنه عند وضع الاسم موضعها خُفِض

ومن ثم فالمثل فيه دليلان :

أحدهما : جواز إضافة "إيَّا" إلى الظاهر .

والثاني : الاستدلال على كون الكاف في "إيَّاك" في موضع خفض ؛ لأنه عند وضع الاسم الظاهر موضعها خُفِض .

من خلال ما سبق نسطيع القول بأن نسبة هذا الأغلوطة للخليل متحققة عنده كما أسلفنا، وعند سيبويه ومن خلفه ممن تابعه ، أو تابع الخليل فيما ذهب إليه، كما سترى في العرض التاريخي لهذه الأغلوطة .

<u>***أدلة الخليل فيما ذهب إليه :***</u>

استدل الخليل فيما ذهب إليه من كون "إيَّا" اسماً مضمرا أضيف لما بعده ، وأن ما بعده في موضع جر بالإضافة ، بعدة أدلة يمكن حصرها فيما يلي :

أولاً : أن "إيَّا" لا يفيد معنى بانفراده .

ثانياً : أن "إيَّا" لا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات .

---

(1) أظنه أبو زيد النحوي جاء في مرآة الجنان وعبرة اليقظان ١/٣٥٠ .وقال أبو زيد النحوي: كلما حكى سيبويه في كتابه بقوله أخبرني الثقة فأنا أخبرته،يفتخر بذلك

(2) كتاب سيبويه ج١/ص٢٧٩ ؛ وانظر هذا المثل في أدب الكاتب للجواليقي ١/١١٢؛ وزهر الأكم في الأمثال والحكم لنور الدين اليوسي ١/٢٣٤ .

ثالثاً : أنه خص بالإضافة عوضاً ما أصابه من التنكير ، وما افتقده من التعريف، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره[1] .

- ***النقود التي وجهت لمذهب الخليل :***

وجه النحويون سهام نقدهم لمذهب الخليل ، ولعل هذه الأغلوطة واحدة من هذه النقود ، ويمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : أنه إذا ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه ؛ لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص والمضمر على نهاية الاختصاص ؛ فلا حاجة به إلى الإضافة [2]

ثانياً : أن قوله " إيَّاك نفسِك لم أعنفه " ليس هذا بتصريح قول ، ولا محض إجازة ، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم : " فإيَّاه وإيَّا الشواب " ولو كان ذلك قوياً في نفسه ، وسائغاً في رأيه ؛ لما قال لم أعنفه ، كما لا يقال في قول من قال : " قام زيد " فرفع زيداً بفعله ، إنك في هذا عندي غير معنف " ، وإنما يقال له أصبت ، ووافقت صحيح كلام العرب الذي لا معدل عنه ، أو كلام هذا نحوه[3] .

ثالثاً : أن قوله " إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّاه الشواب " لم يسمع سيبويه ذلك من الخليل ، وإنما قال : " وحدثني من لا أتهم عن الخليل ، أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب " وهي رواية شاذة لا يعتد بها ، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه .[4]

رابعاً : لو كانت الكاف اسماً ؛ لكانت في موضع رفع أو نصب ولا عامل لهما هنا أو في موضع جر بالإضافة ، والاسم المضمر لا يضاف ، فصارت الكاف هنا كالكاف في " ذاك " و" أولئك [5]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٦٩٥.

(٢) أسرار العربية ج١/ص٣١٤ لأبي البركات الأنباري ، تاج العروس من جواهر القاموس - (ج ١ / ص ٨٦٨٤) للزبيدي .

(٣) سر صناعة الإعراب ج١/ص٣١٥ لابن جني .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٦٩٧.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ج١/ص٤٧٩ للعكبري .

خامساً : أن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة ، ولم يقع قط نكرة ، والذي يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه ، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء في أنت ، فإن الضمير هو (أن) وهو مبهم ، والتاء تبينه ، فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فكذلك ها هنا جعلت هذه الأحرف مبنية لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة ، وكما لا يجوز أن يقال " أن " مضاف إلى التاء ، فكذلك لا يجوز أن يقال إن " إيَّا " مضاف إلى الكاف والهاء والياء ، وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة ، ولها نظير في كلامهم ، كان أولى من جعل الضمير مضافاً إليها ، ولا نظير له في كلامهم [١]

المؤيدون للخليل :

وافق الخليل في مذهبه عدد من النحويين نجمل مواقفهم فيما يلي :

أولاً :موقف الأخفش: وافق الأخفش الخليل فيما ذهب إليه فقال : "

وأما قوله {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}[٢] ، ولم يقل أنت نعبد ؛ فلأن هذا موضع نصب ، وإذا لم يُقْدَر في موضع النصب على الكاف أو الهاء ، وما أشبه ذلك من الإضمار الذي يكون للنصب ، جُعِلَ "إيَّاكَ" أو "إيَّاهُ" ، أو نحو ذلك مما يكون في موضع نصب. قال: { وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ } [٣] ؛ لأن هذا موضع نصب، تقول: "إني أو زيداً منطلق". و {ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ}[٤] . هذا في موضع نصب ، كقولك: "ذهب القوم إلاّ زيداً". [و] ، إنما صارت {إِيَّاكَ} [في {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}[٥] في موضع نصب من أجل {نَعْبُدُ} وكذلك :{إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}[٦] أيضاً ، وإذا كان موضع رفع جعلت فيه "أنت" و "أنتما" و "أنتم"، و "هو" و "هي" وأشباه ذلك .[٧]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٦٩٧ .

(٢) الفاتحة : ٥ .

(٣) سبأ : ٢٤

(٤) الإسراء : ٦٧ .

(٥) الفاتحة : ٥ .

(٦) الفاتحة : ٦ .

(٧) معاني القرآن للأخفش ١/١١ .

فقوله : " وما أشبه ذلك من الإضمار الذي يكون للنصب " يدل على أنه يعتبر الكاف والهاء والياء ضمائر

وقولاه : " جعل "إيَّاكَ" أو "إيَّاهُ" أو نحو ذلك مما يكون في موضع نصب " ، و " إنما صارت {إيَّاكَ} [في {إيَّاكَ نَعْبُدُ} في موضع نصب من أجل {نَعْبُدُ} وكذلك :{إيَّاكَ نَسْتَعِينُ} " يدلان على أن " إيَّا " عنده في موضع نصب .

ومن ثم فنسبة هذا القول للأخفش متحققة ، ويعضد ذلك ما نص عليه ابن مالك ، حيث قال : " الكاف وأخواتها ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف ، هذا مذهب الخليل والأخفش والمازني ، وهو الصحيح "(١)

فهو يسند إلى الأخفش مشاركته الخليل في مذهبه ، غير أن معظم النحويين يثبتون للأخفش مشاركته سيبويه في مذهبه ، وهو أن " إيَّا " اسم مضمر ، والكاف وأخواتها حروف خطاب لا محل لها ، وسنعرض لهذا الإشكال ـ بعون الله ـ لاحقاً.

■ ***ثانياً :موقف المازني :***

ذهب مذهب الخليل أيضاً المازني، حيث حُكِيَ عنه موافقته لرأي الخليل في " إيَّا " جاء في سر الصناعة ما نصه : " وحُكِيَ عن المازني مثل هذا القول المحكي عن الخليل ، في أنه مضمر مضاف " اهـ (٢) .

□ ***ثانياً : مذهب سيبويه :***

يذهب سيبويه إلى أن " إيَّا " اسم مضمر ، والياء والكاف وغيرهما حروف خطاب ؛ لا محل لها من الإعراب .

جاء في كتاب سيبويه : " اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين " إيَّا " ما لم تقدر على الكاف التي في " رأيتك " وكما التي في " رأيتكما " ، وكم التي في " رأيتكم " ، وكن التي في " رأيتكن " والهاء التي في " رأيته " والهاء التي في " رأيتها " وهما التي في " رأيتهما " وهم التي في " رأيتهم " وهن التي في " رأيتهن " وني التي في " رأيتني " ونا التي في " رأيتنا " ، فإن قدرت

---

(١) شرح التسهيل ١/١٤٠ .

(٢) سر صناعة الإعراب ج١/ص٣١٣ ، وشرح التسهيل ١/١٤٠ ؛همع الهوامع ج١/ص٢٤٣ ؛ وتاج العروس – (ج ١ / ص ٨٦٨٤) .

على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع "إيَّا" ذلك الموضع ؛ لأنهم استغنوا بها عن "إيَّا" كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن "أنت" وأخواتها "اهـ (1) .

فقوله "إيَّا" يدل على أن سيبويه يرى أن الضمير هو "إيَّا" وحده دون اللاحق لها ، كما أن الضمير في "أنت" هو "أن" وحدها ، والتاء حرف خطاب .

وجاء في الكتاب أيضاً: "وقد تكون الكاف غير اسم ، ولكنها تجيء للمخاطبة ، وذلك نحو كاف "ذاك" فالكاف في هذا بمنزلة التاء في قولك: "فعلت فلانة" ونحو ذلك ، والتاء تكون بمنزلتها وهي التي في "أنت" (2)

فقوله "والتاء تكون بمنزلتها" أي تكون حرف خطاب لا محل لها من الإعراب ، كما خلصت الكاف في "ذاك" للمخاطبة أيضاً .

ومن ثم فحاصل النصين المنقولين من الكتاب أن سيبويه يرى أن "إيَّاك" مثل "أنت" واللواحق لهما ـ الكاف والهاء والياء ـ حروف خطاب لا محل لها من الإعراب .

هذا ولم أعثر على نص صريح لسيبويه في كتابه ، ينص فيه على أن الكاف وغيرها من الحروف اللاحقة لـ "إيَّا" حروف خطاب ، ولكن باستقرائك لآراء النحويين بعده تجدهم يثبتون له ذلك .

ولعل العلامة ابن جني قد لاحظ ذلك أيضاً ، فأسند هذا المذهب إلى الأخفش مباشرة ، دون أن يتطرق لذكر سيبويه ، وكأن هذا الرأي ابتدعه الأخفش أقدم تلامذة سيبويه ، يقول أبو الفتح ـ بعد ذكره المسألة ، وإغفاله سيبويه ـ : "وتأملنا هذه الأقوال على اختلافها ، والاعتلال لكل قول منها ، فلم نجد فيها ما يصح مع الفحص والتنقير غير قول أبي الحسن الأخفش (3) "اهـ ، وسنتناول إسناد ابن جني هذا المذهب للأخفش ـ بعون الله ـ لاحقاً

---

(1) كتاب سيبويه ج2/ص355 ، 356 .

(2) المرجع السابق ج4/ص218

(3) سر صناعة الإعراب 314/1 .

▪ ***المؤيدون لـ " سيبويه " :***

وقد وافق سيبويه في مذهبه هذا جلُّ النحويين من المتقدمين "الأخفش (1) وابن السراج (2) والباقولي وغيرهم"

• **موقف الأخفش :**

عرضنا لمذهب الأخفش آنفاً ، وأثبتنا بالدليل تحقق نسبته إليه ، ومشاركته الخليل فيما ذهب إليه ؛ غير أن معظم النحويين يثبتون للأخفش مشاركته سيبويه في مذهبه ، وهو أن " إيَّا " اسم مضمر ، والكاف وأخواتها حروف خطاب لا محل لها ، وسنورد نصين يشهدان لذلك :

أولهما : ما حكاه أبو بكر[3] عن أبي العباس[4] عن أبي الحسن الأخفش ، أنه اسم مفرد مضمر ، يتغير آخره ، كما تتغير أواخر المضمرات ؛ لاختلاف أعداد المضمرين ، وأن الكاف في " إيَّاك " كالتي في " ذلك " في أنه دلالة على الخطاب فقط مجردة من كونها علامة للضمير (5)

فقوله " مفرد مضمر " يدل على أنه يوافق سيبويه في أن " إيَّا " هو الضمير .

وقوله " وأن الكاف في " إيَّاك " كالكاف في " ذلك " ، يدل على أنها لا موضع لها عنده ، وهو في ذلك يوافق أيضاً سيبويه .

وقوله " مجردة من كونها علامة للضمير " يدل على أنها عنده حرف خطاب ، وليست ضميراً .

الثاني : ما أورده الزمخشري في كشافه حيث يقول : " إيَّا " ضمير منفصل للمنصوب ، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك : إيَّاك ،

---

(1) انظر مذهبه في الخصائص ١٨٩/٢ لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط عالم الكتب بيروت ؛ و سر صناعة الإعراب ٣١٣/١ .

(2) الأصول في النحو ١١٧/٢ .

(3) الأمام أبو بكر محمد بن القاسم المعروف بابن الأنباري النحوي المتوفى سنة ثمان وعشرين وثلثمائة " غاية النهاية في طبقات القراء ٣٧٨/١ .

(4) يقصد المبرد .

(5) سر صناعة الإعراب ج١/ص٣١٣ .

وإيّاه،وإيّاي ، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم ، ولا محل لها من الإعراب،كما لا محل للكاف في أرأيتك ، وليست بأسماء مضمرة ،وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون (١)

فهذان النصان وغيرهما يدلان دلالة صريحة على أن الأخفش ذهب مذهب سيبويه ، ولم يذهب مذهب الخليل ، ومما يؤيد ذلك أيضاً أن السيوطي عندما نص على المؤيدين للخليل لم يذكر الأخفش (٢) ، ولا أظن أن السيوطي لم يقف على نص ابن مالك السابق .

وأما عن التوفيق بين النصين السابقين من جهة ، والنص الوارد في معاني القرآن للأخفش من جهة أخرى ، فهو مستبعد ؛ إذ إنهما ضدان لا يجتمعان ، فهو إما مؤيد للخليل أو سيبويه ، أو أنه أقر للخليل ثم عدل عن ذلك .

ولما كان تأييده للخليل مؤيداً بالنص الوارد في كتابه ، كان أقرب للصواب ، وأوضح للحقيقة .

أما ما بثه ابن جني في خصائصه ، وسر صناعته ، من حكاية أبي بكر عن المبرد، فيرد عليه من عدة وجوه :

أولاً : أن المبرد لم يتتلمذ للأخفش حتى يُقْبَل منه صحة نسبة ذلك الرأي له .

ثانياً : أن أشهر تلامذة الأخفش ، وهو (المازني) تابع الخليل في مذهبه ، وملازمة المازني للأخفش مما لا يخفى ، فلعله فيه متابعاً لأستاذه ، الذي تابع الخليل .

ثالثاً : أن ابن جني لم ينقل كلام الأخفش من كتبه ، وإنما تتبع سنداً لا ينتهي إليه ، ولعله لم يتسنى له الاطلاع على كتاب معاني القرآن للأخفش ، ومن ثم كان أول من ذهب هذا المذهب ثم تابعه كل من جاء بعده ممن نقل عنه ، كما سيتضح من العرض التاريخي للأغلوطة .

رابعاً : لم أعثر في معاني القرآن للأخفش على رأي آخر له، ينتصر فيه لمذهب سيبويه ، مما يدحض القول بأن متابعته لسيبويه أحد قوليه .

---

(١) الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل- (ج ١ / ص ٧) .

(٢) همع الهوامع ج١/ص٢٤٣ .

خامساً : أن غير واحد من النحويين ـ كما سترى خلال العرض التاريخي للأغلوطة ـ عدَّ الأخفش في النحويين الذين شايعوا الخليل .

- ***موقف ابن السراج***

وافق ابن السراج سيبويه ، وقد نص على ذلك نصاً صريحاً ، فقد جاء في الأصول : " القياس أن يكون " إيَّا " مثل الألف والنون التي في أنت ، فيكون " إيَّا " الاسم ، وما بعدها للخطاب ، ويقوي ذلك أن الأسماء المبهمة ، وسائر المكنيات لا تضاف و" إيَّا " مع ما يتصل بها كالشيء الواحد نحو " أنت " (١)

- ***أدلة المذهب البصري :***

المذهب البصري هو المذهب المعتمد ، وعليه يعول ، وقد اعتمدوا في تأصيلهم لهذا المذهب على أمرين هما :

الأول : القول بأن " إيَّا " هي الضمير ؛ يستفاد من أن الضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ؛ فوجب أن تكون " إيَّا " هي الضمير ؛ لأن لها نظيراً في كلامهم والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

الثاني : القول بأن الكاف حرف خطاب لا محل له ، يستفاد من أنها لو كانت معربة ؛ لكان إعرابها الجر بالإضافة ، ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا ؛ لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافة تراد للتعريف ، والمضمر في أعلى مراتب التعريف ، فلا يجوز إضافته إلى غيره ، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب .(٢)

- ***ثالثاً : مذهب الفراء :***

قال الفراء : " الكاف هو الضمير و" إيَّا " أُتِيَ بها ليعتمد الضمير عليها ؛ إذ الحرف الواحد لا يقوم بنفسه ، وإليه ذهب ابن كيسان حيث ذهب إلى أن الكاف والهاء

---

(١) الأصول في النحو ج٢/ص١١٧ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٦٩٦ .

والياء من إيَّاك وإيَّاه وإيَّاي هي الضمائر المنصوبة وأن "إيَّا" عماد وإليـه [1]، وهـو عمـاد المذهب الكوفي في "إيًا" [2].

وتابع الفراء في مذهبه عدد من النحويين والمفسرين ، كالرضي حيث قال فيـه : "ولـيس هذا القول ببعيد من الصواب" . [3]الأصفهاني [4] .

أدلة الفراء ومن تابعه :

وقد احتج الفراء ، والكوفيون لمذهبهم بما يلي :

أولاً : هذه الكاف والهاء والياء التي تلحق "إيَّا" هـي هـي الـتي تكـون في حـال الاتصال ، فلما انفصلت عن عاملها ، لم تقم بنفسها ، فاحتاجت إلى "إيَّا" لتعتمد عليها ، فهي كحرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول .

ثانياً : لزوم "إيَّا" حالة واحدة عند لحاق علامات التثنية ، والجمع لما بعدها .[5]

ويرد على مذهبهم بما يلي :

أولاً : قولهم إن الكاف والهاء والياء هاهنا هي التي تكون في حالـة الاتصـال لا يسلم به ، فإنها وإن كانت مثلها في اللفظ إلا أنهـا تخالفهـا ؛ لأن الكـاف والهـاء واليـاء هاهنا حروف ، وهناك أسماء وصار هذا كالتاء في أنت ، فإنهـا في اللفـظ مثـل التـاء في قمت ، وإن كانت التاء في أنت حرفاً ، والتاء في قمت اسماً [6]

ثانياً : أن الاسم المضمر في أنـت "أن" وحـدها والتـاء لمجـرد الخطـاب وليسـت عمادا للتاء فكذلك إيًا هي الاسم المضمر وحدها وليست عمادا للكاف والهاء والياء .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٦٩٥ .

(٢) انظر المذهب الكوفي في " اللباب ١/٤٠٨ ، ولم أقف عليه في معاني القرآن للفراء .

(٣) شرح الكافية في النحو ٢/٤٢٥ للرضي الاستراباذي .

(٤) غريب القرآن ١/٣٤ للأصفهاني ، دار الكتب العلمية بيروت .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٦٩٥ ، ٦٩٦ .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٧٠٠ .

ثالثاً : لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدي إلى أن يعمد الشيء بما هو أكثر منه وأن يكون الأكثر عمادا للأقل وتبعا له وهذا لا نظير له في كلامهم[1].

- ***رابعاً : مذهب المبرد :***

ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنّ إيّا " اسم مبهم ، أضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره[2] وقد وافق المبرد جماعة منهم : الجوهري[3] . *الفيروز آبادي* [4]

- ***النقود التي وجهت إلى المبرد :***

وجهت إلى المبرد عدة انتقادات نجملها فيما يلي :

أولا : أن المبهم معرفة ، والمعرفة لا تضاف ؛ لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره[5]

ثانياً : يلحظ أن المبرد أراد أن يخرج من معضلة إضافة الضمير إلى ضمير مثله ، فذهب بعيداً ، وخرج بـ " إيّا " إلى المبهمات ، مما أدخله في خلاف مع الخليل من جهة ، وسيبويه من جهة أخرى ، وهو لب الخلاف في هذه الأغلوط ، فالمبرد ما غلّط الخليل ، إلا لأنه استكره إضافة ضمير إلى ضمير ، وهو في نفسه لا يرتضي رأي سيبويه ، وبقية البصريين ، لأنه مقتنع بأن الكاف لها موضع ، ولكنه يوافق البصريين في أنه لا يجوز إضافة الضمائر ، وهذا يدل على القلق النفسي الذي عاشه المبرد ، فهو يوافق الخليل في أن الكاف لها موضع ، ويخالفه في أنه لا يجوز إضافة " إيّا " إلى بعده .

ثالثاً: هذه الأغلوطة ليست مدونة في كتب المبرد ، ولم يفصح بها المبرد نصاً ، وأغلب الظن أن أبا جعفر سمعها عند قراءته للمقتضب على أستاذه " المبرد " ، أو من أحد تلامذته ، فأبو جعفر رحل إلى بغداد ، وأخذ عن المبرد وجماعة ، منهم الأخفش

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٧٠١ ، اللباب ١/٤٠٨ ، تاج العروس - (ج ١ / ص ٨٦٨٤) .

(٢) المقتضب ٤/٢٧٩ ، والإنصاف في مسائل ال خلاف ج٢/ص٦٩٥ .

(٣) الصحاح للجوهري ١/٢٩ .

(٤) القاموس المحيط ج١/ص١٧٣٩ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٦٩٧.

علي بن سليمان ونفطويه والزجاج وغيرهم ، ثم عاد إلى مصر ، فأقام بها إلى أن مات بها في سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة [1] " اهـ .

❑ *خامساً : مذهب الزجاج :*

ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنْ إيًّا " اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وأن " الكاف " في موضع جر بإضافة " إيًّا " إليها [2] .

وجاء في سر الصناعة " وقال أبو إسحاق الزجاج الكاف في " إيَّاك " في موضع جر بإضافة " إيًّا " إليها ؛ إلا أنه اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات ، ولو قلت إيًّا زيد حدثت كان قبيحا ؛ لأنه خص به المضمر (٣)

ومن ثم فرأي الزجاج يمكن إجماله في ثلاث نقاط :

الأولى : " إيًّا " اسم ظاهر ، وليس مضمر ، ولا مبهما .

الثاني : تختص " إيًّا " بالإضافة إلى المضمرات ، ومن ثم فهو يرفض إضافتها إلى الأسماء الظاهرة ، وهذا ما قاله الخليل . قال : " ولو قلت إيًّا زيد حدثت ؛ كان قبيحاً ؛ لأنه خص به المضمر (٤)

ثالثاً : الكاف بعد " إيًّا " في موضع جر بالإضافة ، وهو بذلك يوافق الخليل .

ويلحظ أن الزجاج انفرد برأيه هذا ، والذي جعل فيه " إيًّا " اسماً ظاهراً ، يقول ابن عادل : " واختَلَفُوا فيه : هَلْ هو مِنْ قَبِيل الأسماءِ الظاهرة أو المضمرة ؟ فالجمهورُ : على أنه مُضْمَرٌ .وقال الزَّجَّاجُ رحمه الله تعالى : هو اسمُ ظاهر " (٥) ، وتابعه في مذهبه عدد من المفسرين ، كالطوسي (٦)

▪ *النقود التي وجهت لمذهب الزجاج*

واجه مذهب الزجاج كثيراً من التجريح والطعن والنقد ، ويمكن إجمالها فيما يلي :

---

(١) معجم الأدباء ج١/ص٦١٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/١ .

(٣) سر صناعة الإعراب ج١/ص٣١٤ ؛ والإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٦٩٥ .

(٤) تاج العروس – (ج ١ / ص ٨٦٨٤) .

(٥) تفسير اللباب – (ج ١ / ص ١٦) .

(٦) التبيان في تفسير القرآن ٣٧/١ .

أولاً : أن "إيَّا" لم ترد في كلامهم إلا على ضرب واحد من الإعراب ، وهو النصب ، كما وردت "أنا" و"أنت" ونحوهما على ضرب واحد من الإعراب ، وهو الرفع ، فكما أن أنا وأنت وهو ونحن وما أشبه ذلك أسماء مضمرة ، فكذلك "إيَّا" اسم مضمر ؛ ولا يعلم اسم مظهر اقتصر به على النصب البتة إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية ،وذلك نحو ذات مرة .(1)

ثانياً : رواية "وإيَّا الشواب" حجة على من يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات ؛ لأنه أضاف "إيَّا" إلى الشواب ، وهو اسم مظهر (2) .

ثالثا :الذي يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال ضربت إيَّاك كما يقال ضربت زيدا فلما لم يجز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر(3) .

رابعا : أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره ، لتقديم العامل عليه نحو "إيَّاك أكرمت ، أو لإضماره نحو : إيَّاك والأسد ، أو لانفصاله بحصر أو غيره نحو : ما أكرم إلا إيَّاك ، فخلفه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره ، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة ، ولأن ضمير بعض المرفوعات كجزء من رافعه ، وقد ثبت لضميره منفصل ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى ، وكل اسم لا يقع في موضع رفع فهو مضمر ، أو مصدر ، أو حال ، أو منادى ، ومباينة "إيَّا" لغير المضمر متيقنة ، فتعين كونه مضمرا .(4)

خامسا : لو كان اسما ظاهرا ؛ لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزا بل راجحا على انفصاله عنه ، وتقدمه عليه كغيره من المنصوبات الظاهرة ، والأمر بخلاف ذلك ، فامتنع كونه ظاهرا ووجب كونه ضميرا ، لكنه بلفظ واحد فافتقر إلى وصله بما يبن المراد به من الكاف وأخواتها . (5)

---

(1) سر الصناعة 1/ 316 ؛ تاج العروس – (ج 1 / ص 8684) .

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف ج2/ص699 .

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف ج2/ص698 .

(4) شرح التسهيل لابن مالك 1/140 ، 141 .

(5) شرح التسهيل لابن مالك 1/140 .

▪ ***سادسا : مذهب بعض الكوفيين :***

قال الكوفيون إياك بكمالها اسم ، وهذا بعيد ؛ لأن هـذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب فيقال إياى وإياك وإياه [(١)] .

تطور الأغلوطة بعد النحاس

يلحظ أن هذه الأغلوطة لم تتعدى صاحبها ، وناقلها ، فما عُرِف ـ بعد النحاس ـ أحد من النحويين سار في ركب المبرد ، أو نقل كلامه ، فالنحويون المتأخرون عن النحاس ـ وإن لم يوافقوا الخليل في مذهبه إلا أنهم ـ ما رموه بالخطأ ، وها هو عرض للتطور التاريخي للأغلوطة بعد النحاس .

▫ ***أولاً: المؤيدون للخليل من النحويين والمفسرين :***

• *موقف الثعلبي* [(٢)]: وافق الإمام الثعلبي الخليل فيما ذهب إليه ، حيث قال : " {إِيَّا} كلمة ضمير ؛ لكنه لا يكون إلاّ في موضع النصب، والكاف في محلّ الخفض بإضافة " إِيَّا " إليها ، وخصّ بالإضافة إلى الضمير ؛ لأنه قد يضاف إلى الاسم المضمر ؛ ألا يقول الشاعر[(٣)]:

فدعني وإِيَّا خالد ∴ لأقطعن عُرْيَ نياطه

وحكى الخليل عن العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإِيَّاه وإِيَّاكم.[(٤)]

هذا نص الثعلبي ، وفيه شيء من الغلط والوهم .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٧ .

(٢) أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق الثعلبي صاحب التفسير المشهور. توفي سنة سبعة وعشرين وأربعمائة " معجم الأدباء ٢/ ٢٠ " .

(٣) البيت من مجزوء الكامل لأبي عيينة في قصيدة يهجو فيها أبو عيينة ابن عمه " خالد بن يزيد بن حاتم بن قبيصة "مطلعها يا حفصُ عاطِ أخاك عاطِله كأساً تَهَيَّجُ من نشاطِه في لسان العرب ١٤/ ٦٠ ؛ والأغاني ١٢/ ١٢٤ ، ١٢٦ ، والحماسة المغربية ٢/ ١٣٤٧ .

(٤) انظر الكشف والبيان في تفسير القرآن للثعلبي ١/ ٣٥.

أما الغلط ففي استلاله بالبيت الشعري ، فالبيت دليل واضح ، وبرهان ساطع ، على جواز إضافة "إيَّا" إلى الظاهر ـ فـ "خالد" مجرور بالإضافة ـ ومن خلاله يُستَدَل على كون "الكاف" في "إيَّاك"، لها موضع من الإعراب ، والصواب أن يقول : "وخصّ بالإضافة إلى الضمير؛ إلا أنه قد يضاف إلى الاسم الظاهر ؛ ألا يقول الشاعر:

فدعني وإيَّا خالد ∴ لأقطعن عُرْيَ نياطه

ولو سلك الثعلبي هذا المسلك ؛ لكان له سبق الاستدلال بالشعر على جواز إضافة "إيَّا" إلى الاسم ظاهر ، فإذا كان الخليل قد جاء بالشاهد نثراً ، فالثعلبي أتى به شعراً ، وفي هذا رد على من رمى رواية الخليل "وإيَّا الشواب" بالشذوذ وندورتها ، فها قد أكدها الثعلبي بشاهد نحوي شعري جديد .

وأما التوهم ففي قوله : "وحكى الخليل عن العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّاكم" ، فلم يسمع هذا أحد عن الخليل ، بل إن هذه الرواية تناقض ما قصده الخليل بروايته ، فالخليل يرى في روايته جواز إضافة "إيَّا" إلى الاسم الظاهر ، وهذه الرواية فيها إضافة "إيَّا" إلى المضمر ، وليس هذا ما رواه الخليل ، بل إن الرواية الصحيحة الثابتة عن الخليل ، والمنقولة عنه في شتى مصادر اللغة هي : "إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب"

وللمُطَّلِع على شعر أبي عيينة أن يستدل ببيت آخر على جواز ما ارتآه الخليل،يقول أبو عيينة [1]:

دعوني وإيَّا خالدٍ بعدَ ساعةٍ ∴ سيَحمِلهُ شعري على الأبلَقِ الأغرّ

فـ "إيَّا" في موضع نصب مفعول معه ، و"خالد" اسم ظاهر مجرور بالإضافة ، وفي هذا البيت أضيفت "إيَّا" إلى الظاهر .

وقد وقفت على كلام لابن منظور منقول عن ابن بري ، يفسر فيه ابن بري كلاماً للجوهري ، خلط فيه ابن بري بين مذاهب النحويين في "إيَّا" ، واستدل فيه بقول

---

(١) البيت من الطويل وهو لأبي عيينة في قصيدة مطلعها :

ألا خبّروا إن كان عندكمُ خبَر ∴ أنقفل أم نثوي على الهمّ والضجَر

الخليل ، وقول أبي عيينة ، غير أنه استدلال في غير موضعه ، يقول ابن منظور : "قال ابن بري [1] عند قول الجوهري : " وإذا ناديت اسماً فيه الألف واللام ، أدخلت بينه وبين حرف النداء (أيها) .قال[2] : (أي) وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام في قولك : (يا أيُّها الرجل) ، كما كانت (إيَّا) وصلة المضمر في (إيَّاه وإيَّاك) في قول من جعل (إيَّا) اسماً ظاهراً مضافاً على نحو ما سمع من قول بعض العرب : (إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب) قال[3] وعليه قول أبي عيينة :

فدعني وإيَّا خالدٍ | لأقطعن عُرْيَ نياطه

وقال أيضاً :

دعوني وإيَّا خالدٍ بعدَ ساعةٍ | سيَحمِلهُ شعري على الأبلَقِ الأغَرّ"[4]

فقول ابن بري : "كما كانت (إيَّا) وصلة المضمر في (إيَّاه وإيَّاك) "هذا مذهب الفراء ومن تابعه.

وقوله : "في قول من جعل (إيَّا) اسماً ظاهراً مضافاً" ، هذا مذهب الزجاج ، ومن تابعه .

وقوله : "على نحو ما سمع من قول بعض العرب : (إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب) ،هذا مذهب الخليل ومن تابعه .

ولا يخفى ما في هذا من الوشوشة والتهويش ، فهو يسند رأي الفراء إلى الزجاج ، وكلام الخليل إليهما معاً ، ولا فائدة فيه سوى أنه أتى بقول أبي عيينة الثاني ، ويرد بأنه

---

(١) ابن بري أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش بري بن عبد الجبار بن بري المقدسي الأصل المصري الإمام المشهور في علم النحو واللغة والرواية والدراية؛ وتوفي بمصر سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة، انظر ترجمته في" وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ١٠٨/٣ .

(٢) يقصد ابن بري .

(٣) يقصد ابن بري .

(٤) لسان العرب ج١٤/ص٦٠ .

استدلال في غير موضعه ، وهكذا شأن بعض اللغويين يقحمون أنفسهم في المسائل النحوية ، فيحدثون بها لغطاً شنيعاً وممن تابع الخليل أيضا ابن عطية [1] والبغوي[2]

- ***موقف ابن مالك:***

لعل أشد من وافق الخليل ، ودافع عنه ، ونهج سبيله ـ في القول بأن "إيَّا" والكاف ـ اسمان مضمران ، هو العلامة ابن مالك ، فقد عرض ابن مالك آراء النحويين ، مفنداً مذاهبهم ، وسأعرض ذلك في نقاط :

أولاً : تفنيده لمذهب الزجاج القائل بأن "إيَّا" اسم ظاهر :

ارتكز تفنيد ابن مالك لمذهب الزجاج ـ القائل بأنّ "إيَّا" اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وأن "الكاف" في موضع جر بإضافة "إيَّا" إليها ـ على نقاط :

الأولى : أن "إيَّا" ضمير منفصل يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره ـ لتقديم العامل عليه نحو "إيَّاك أكرمت ، أو لإضماره نحو : إيَّاك والأسد ، أو لانفصاله بحصر أو غيره نحو : ما أكرم إلا إيَّاك ـ فخلفه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره ، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة .

الثانية : أن ضمير بعض المرفوعات كجزء من رافعه ، وقد ثبت لضميره منفصلٌ ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى ؛ إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه.

الثالثة : أن "إيَّا" لا تقع دون ندور في موضع رفع ، وكل اسم لا يقع في موضع رفع فهو مضمر ، أو مصدر ، أو حال ، أو منادى ، ومباينة "إيَّا" لغير المضمر متيقنة ، فتعين كونه مضمرا .[3]

---

(١) انظر :تفسير ابن عطية المتأخر المعروف بـ " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ٢/٢٩١ .

(٢) انظر معالم التنزيل١/٥٣ .

(٣) شرح السهيل لابن مالك ١/١٤٠ .

الرابعة : لو كان اسما ظاهرا ؛ لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزا بل راجحا على انفصاله عنه ، وتقدمه عليه كغيره من المنصوبات الظاهرة، والأمر بخلاف ذلك ، فامتنع كونه ظاهرا ووجب كونه ضميرا ، لكنه بلفظ واحد فافتقر إلى وصله بما يبن المراد به من الكاف وأخواتها[1]

ثانياً : تفنيده لمذهب "سيبويه" :

يتبلور تفنيد ابن مالك لمذهب "سيبويه" والبصريين في نقطتين :

الأولى : في قولهم : "إن الكاف حرف خطاب لا موضع له" ، وقد رد عليهم من ستة أوجه

الأول : أن "الكاف" لو كانت حرفاً ، كما في "ذلك" ؛ لاستعلمت على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها ، كما استعملت مع "ذا" و "هنا" وإلحاقها مع "إيَّا" أولى ؛ لأنها ترفع توهم الإضافة ، فإن ذهاب الوهم إليها مع "إيَّا" أمكن منه مع "ذا" ؛ لأن "إيَّا" قد يليها غير الكاف ، ولذا لم يختلف في حرفية كاف "ذلك" بخلاف كاف "إيَّاك" .

الثاني : لو كانت الكاف حرفاً لجاز تجريدها من الميم في الجمع ، كما جاز تجريدها مع "ذا" كقوله تعالى (فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ)[2]

الثالث : أنه لو كانت اللوحق بـ "إيَّا" حروفاً ، لم يحتج إلى الياء في "إيَّاي" ، كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في "أنا" .

الرابع : أن غير الكاف من لواحق "إيَّا" ، مجمع على اسميته مع غير "إيَّا" ، مختلف في اسميته معها ، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد .

الخامس : أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد ، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك ، فوجب المصير إليه .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٠، ١٤١.

(٢) [البقرة : ٨٥] .

السادس : أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل " إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب " وهذا مستند قوي، لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى .

الثانية : في القول بأن رأي الخليل يلزم عليه أن تكون " إيَّا"مضافة ، وأن هذه الإضافة ممتنعة من وجهين

أحدهما : أن " إيَّا " لو كان مضافاً لم تخلو إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص ، فقصد التخفيف ممتنع ؛ لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الفعل و" إيَّا " ليس منها ، وقصد التخصيص ممتنع أيضاً ؛ لأن " إيَّا " أحد الضمائر ، وهي أعرف المعارف ، فلا حاجة بها إلى تخصيص .

الثاني : أن " إيَّا " لو كان مضافاً ، لكانت إضافته إضافة شيء إلى نفسه ، وهي ممتنعة .

والجواب عليهما من عدة أوجه :

الأول : أن إضافة التخفيف مسلم بامتناعها من " إيَّا " ، وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة ، فإنها تُصيِّر المضاف معرفة ، إن كان قبلها نكرة ، وإلا ازداد بها وضوحاً .

الثاني: أن انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد " أي " بها دون سائر الموصولات

الثالث : أنهم رفعوا توهم حرفية ما يضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر في قولهم : " فإيَّاه وإيَّا الشواب " انتهى كلام ابن مالك [1] ، وممن وافق الخليل أيضا ابن عادل [2] وهو في موقفه أشبه بموقف البغوي .

- ***ثانياً : المخالفون للخليل :***

- ***أولاً : موقف ابن جني :***

يلحظ أن ابن جني عند تعرضه لهذه الأغلوطة ، يختار مذهب سيبويه ، وإن كان ينسبه إلى الأخفش ، ويغفل ذكر سيبويه ، وهو أول من بث ذلك في حكايته عن أبي

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤١

(٢) تفسير اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي ١/١٦ .

بكر عن المبرد ، وقد نعت مذهب الخليل بقوله " ظاهر الفساد " ، يقول ابن جني " أما قول الخليل إن إيَّا اسم مضمر مضاف فظاهر الفساد "(1) وفي تعليله لموقفه هذا لا يخرج عما ذكره المتقدمون من أن المضمر لا يضاف .(2) .

ثم يعترض دليل الخليل المسموع عن العرب " فإيَّاه وإيَّا الشواب " بأنه يخالف السماع والقياس ، حيث قال : " فأما ما حكاه سيبويه عنه من قولهم : " فإيَّاه وإيَّا الشواب " فليس سبيل مثله مع قلته أن يعترض على السماع والقياس جميعا ألا ترى أنه لم يسمع منهم " إيَّاك وإيَّا الباطل " ، ولا حكي عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد " إيَّا " .

كما أنكر قياس الخليل في قوله : " لو أن قائلاً قال : " إيَّاك نفسك " لم أعنفه " فقال: "فأما قول الخليل قوله : " لو أن قائلاً قال : " إيَّاك نفسك " لم أعنفه " فهذا ليس بتصريح قول ، ولا محض إجازة ، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم : " فإيَّاه وإيَّا الشواب " ، ولو كان ذلك قوياً في نفسه ، وسائغا في رأيه ، لما قال : " لم أعنفه " ، كما لا يقال في قول من قال : " قام زيد " فرفع زيداً بفعله ؛ إنك في هذا عندي غير معنف ، وإنما يقال له : " أصبت ووافقت صحيح كلام العرب الذي لا معدل عنه " أو كلام هذا نحوه(3) .

وخلاصة القول في موقف ابن جني ، أنه يرفض مذهب الخليل، وينعته بنعوت خلت هذه النعوت من الخطأ ، والغلط ، وهوت درجة أقل منهما ، فرمي رأيه بالفساد .

والذي يبدو لي أن الفساد الذي يقصده ابن جني ، هو خلط الشيء بشيء يذهب حسنه ، ورونقه ، ويفقده صوابه ، كما يزاد اللبن بالماء ، فيقلل قيمته ، ويذهب فائدته ، ويفسده ، فيتخثر في بعض أحيانه .

فابن جني يرى أن الخليل عندما قال " إيَّا " اسماً مضمراً ، أتى بالصواب ، ثم خلط هذا الصواب بشيء أفسده ، وأذهب حسنه ، فقال و " الكاف " اسم مضمر كذلك ، فأصبح لها موضعاً من الإعراب ، وأصبحت " إيَّا " مضافاً ، ولم يعهد إضافة الضمائر .

---

(1) سر صناعة الإعراب ج1/ص314 .

(2) سر صناعة الإعراب ج1/ص314.

(3) الخصائص 189/2 ؛ وسر صناعة الإعراب ج1/ص315 .

ولك أن ترد قول ابن جني بأن دليل الخليل المسموع لا مثيل له في قولهم ، بأنه ثبت في شعر أبي عيينة السابق إضافة "إيَّا" إلى اسم ظاهر .

وممن وافق سيبويه الزمخشري [1] وممن تابع الزمخشري في القول بشذوذ رواية الخليل ، أبو البركات الأنباري في إنصافه [2] وأبو البقاء في لبابه[3] والرضي في شرحه على الكافية[4] وابن هشام[5] . ومحيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح ابن عقيل[6]

نتائج عرض الأغلوطة :

يستطيع الناظر في هذه الأغلوطة الوقوف على عدة استنباطات نتناولها من جهتين :

○ ***الأولى : من حيث المنهج :***

وفيها عدة نقاط :

الأولى : أن أبا جعفر أخفق في عرض هذه الأغلوطة ، فشاب كلامَه شيءٌ من التقصير ، والوهم ، والخلط ، وقد وقفنا على ذلك كلٍ في مكانه .

الثانية : أن رمي الخليل بالخطأ في هذه المسألة يجانب الصواب ، ويجافي الحقيقة، ويعارض السماع والقياس ، ويمكن بسط ذلك فيما يلي :

- هذه الأغلوطة ـ التي نقل فيها أبو جعفر أن المبرد خطَّأ الخليل ـ لم أقف عليها في مؤلفات المبرد النحوية أو الأدبية المطبوعة [7] ، وأغلب الظن أن تكون في كتب له لم تصلنا ، أو مخطوطات لم تطبع[8]، أو أن أبا جعفر سمعها منه ، أو من أحد تلامذته ، ووراقيه ، ولم

---

(1) الكشاف 1/7 ؛والمفصل ج1/ص 166 ؛ 167 .

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف ج2/ص697 .

(3) اللباب ج1/ص479 .

(4) شرح الرضي على الكافية 1/481 . 2/425 .

(5) مغني اللبيب ج1/ص745 .(وقد نعت مذهب الخليل بالوهم) .

(6) محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لابن عقيل .

(7) ككتاب المقتضب ، والكامل في اللغة والأدب .

(8) كالمدخل إلى سيبويه ؛و كتاب الرد على سيبويه ؛ و كتاب اعراب القرآن ؛ و كتاب شرح شواهد كتاب سيبويه ؛ وكتاب ضرورة الشعر ؛ و كتاب الحروف في معاني القرآن .

ينص عليها سواه ، ولم يرم الخليل بالخطأ إلاه ، ومن ثم فهي مفتقدة لشروط التواتر ، مبتورة السند ، لم يتناقلها بعد المبرد سوى النحاس ، ولم يتناقلها بعد النحاس أحد ، كما هو ظاهر في التطور التاريخي للأغلوطة .

- أن الخليل عندما نص على مذهبه استند إلى ما قاله العرب ، وساق سيبويه ذلك عنه ، وجاء الكلام عن الخليل في شاهدين ، أحدهما سمعه سيبويه من الخليل نفسه ، والثاني سمعه سيبويه عن ثقة ، وصفه بقوله " من لا أتهم " ، وهذا كاف في قبول روايته ، فسيبويه عدل ، ثقة في النقل ، مشهود له بالأمانة والتثبت ، وإن كان الخليل قد سمع الشاهد نثراً ، فقد جاء في أشعار العرب ، ما يؤيد قوله ويعضده ، وقد وقفنا على ذلك آنفاً .
- أن مذهب الخليل أحد أضلاع هذه الأغلوطة ، بدليل أن أبا البركات ساقه عند تعرضه لها ، وهو وإن كان قد فند مذهب الخليل ، إلا أنه لم يرمه بالخطأ .
- أن الخليل وافقه كثير من المفسرين والنحويين كالأخفش ، والمازني ، والثعلبي ، والبغوي ، وابن عطية ، وابن عادل ، وابن مالك ، وإن كان من خالفه أكثر ممن وافقه ، إلا أن ذلك لا يخرج كلام الخليل عن حيز الصواب .
- أن كل من وافق سيبويه والبصريين ، لم يجددوا في منهجهم الرافض لمذهب الخليل ، وانحصر نقدهم في شذوذ الرواية ، وعدم تعهد إضافة الضمائر ، وقد فندنا ذلك كلاً في موطنه .
- تعددت نعوت المخالفين للخليل لمذهبه بين الفساد ، والضعف ، والشذوذ ، والوهم وقد بينا ذلك كلا في موضعه .
- أن ابن مالك هو أشهر من تبنى مذهب الخليل ، وشرحه ، وأسهب في تفنيد أقوال معارضيه ، إلا أن دفاعه لم يخرج عن التنظير بين " إيَّا " وغيرها ، ولو وقف ابن مالك على شواهد جديدة لكان أجدى ، وأنفع .

<u>الثانية : من حيث التقعيد :</u>

وفيها عدة نقاط :الأولى : أن إضافة " إيَّا " ، وهي ضمير إلى الكاف ، وهي ضمير أيضاً ، إضافة تخصيص ، قصد منها زيادة التوضيح .

الثانية : أن اللواحق لـ "إيًّا" على مذهب الخليل ضمائر في محل جر بالإضافة ، وقد رُفِعَ توهمُ كونِها حروفاً بما بينه في موضعه .

الثالثة : تأكد لدينا ثلاثة شواهد ، شاهدان شعريان ، وشاهد نثري ، تؤيد وتعضد مذهب الخليل ، بجواز إضافة "إيًّا" إلى الاسم الظاهر ، الذي يترتب عليه جواز كون الكاف في "إيَّاك" في موضع خفض ، بدليل أنه عندما وضع الاسم الظاهر موضعها خفض .

الأغلوطة الثانية
مذهب الخليل في تركيب "لن"

لعل هذه الأغلوطة هي الأولى التي وقف فيها التلميذ يخطأ أستاذه ، ويلزمه الحجة ، بالدليل والبرهان ، فأبو جعفر يعرض في هذه الأغلوطة موقف سيبويه الذي يخطيء أستاذه "الخليل" فيما ذهب إليه من أن "لن" الناصبة للفعل المضارع مركبة من "لا أن" .

□ ***أولا : مواطن الأغلوطة***

أورد النحاس هذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن :

◈ الموطن الأول : يقول أبو جعفر في معرض إعرابه لقوله تعالى : "فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ "(1) : وحُكِيَ عن الخليل ـ رحمه الله ـ أن أصل "لن" لا أن ، ورد عليه هذا سيبويه ، وقال : "لو كان كذا ، لما جاز زيداً لن أضرب "(2)

◈ الموطن الثاني : يقول في معرض إعرابه لقوله تعالى : "فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ"(3) : "روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل قال : الأصل في "لن" لا أن (4) ،

---

(1) [البقرة : ٢٤] .

(2) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٠٠ .

(3) البقرة : ٨٠ .

(4) الكتاب ٣/٥

وحكى هشام[1] عن الكسائي مثله ، وزعم سيبويه أن هذا خطأ ، وأن "لن" عاملة كـ "أنْ" ، واستدل على ذلك بقول العرب : (زيدا لن أضرب) .([2]) .

◈ الموطن الثالث : يقول في معرض إعرابه لقوله تعالى "وَلَن يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْساً إِذَا جَاء أَجَلُهَا "([3]) : "نصب بـ "(لن) عند سيبويه ، وعند الخليل الأصل (لا أن) ، وحكي عنه لا ينتصب فعل إلا بـ (أن) مضمرة أو مظهرة ، ورد سيبويه ذلك بأنه يجوز زيداً لن أضرب ، ولا يجوز زيداً يعجبني أن تضرب ؛ لأنه داخل في الصلة ، فلا يتقدم ، قال أبو جعفر : "وسمعت علي بن سليمان يقول : "لا يجوز عندي (زيداً لن أضرب) ؛ لأن (لن) لا يتصرف ، فلا يتقدم عليها ما كان من سبب ما عملت فيه ، كما لا يجوز (زيداً إن عمراً يضرب) ، وكذا (لم) عنده ، وحكَيْتُ هذا لأبي إسحاق[4] فأنكره ، وقال : " لم يقل هذا أحد "([5]) .

▫ ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

هذه إحدى الأغلوطات التي أوردها أبو جعفر في ثلاثة مواضع ، وقد آثرت جمعها ، ليتبين لك كيف كان أبو جعفر في الثالثة أكثر إلماماً ، وأوفر حظاً من سابقتيها .

ففي الأولى اقتصر على مذهبي الخليل ، وسيبويه ، وفي الثانية أضاف الكسائي إلى الخليل ، وكانت أوضح عبارة من الأولى ؛ إذ نص فيها أبو جعفر صراحة على أن سيبويه خطأ الخليل فيما ذهب إليه ، وأنه يرى أن "لن" عاملة كـ "أنْ" .

ثم كان في الثالثة أشد توضحياً لمذهب الخليل ، حيث نصَّ الخليل على أنه لا ينتصب فعل إلا بـ "أن" مضمرة أو مظهرة ، كما أضاف إلى ما سبق رد علي بن سليمان

---

(١) هشام الضرير هو هشام بن معاوية الضرير توفي ٢٠٩ هـ " نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي صـ٢٣٤ ؛ والفهرست ج١/ص١٠٤ "

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٤٠ .

(٣) [المنافقون : ١١] .

(٤) يقصد الزجاج .

(٥) إعراب القرآن للنحاس٤/٤٣٩ .

لتجويز سيبويه "زيداً لن أضرب"، معللاً رفضه لما قاله سيبويه بأن (لن) لا يتصرف، فلا يتقدم عليها ما كان من سبب ما عملت فيه .

وقد حكى أبو جعفر كلام علي بن عيسى لأستاذه الزجاج ، فأنكره مدعياً عليه ابتداعه ؛ إذ لم يقل بهذا أحد قبله ، ولعل هذا مشعر بأن أبا جعفر ، بل وأستاذه يناصران سيبويه فيما يقول .

كما أن تعقب أبي جعفر لمذهب الخليل في المواضع الثلاثة التي ساقها بمذهب سيبويه ، وموقفه منها يدل دلالة واضحة على مشايعته لمذهب سيبويه .

وهذا التدرج في عرض الأغلوطة عند النحاس ، إن دل على شيء ، فإنما يدل على التطور الفكري لديه ، أو أن ذلك ما عناه في مقدمة كتابه ، حيث قال : " ولعله يمر الشيء غير مشبع ؛ فيتوهم متصفحه أن ذلك لإغفال ، وإنما هو لأنَّ له موضعاً غير ذلك " . (١)

وقد أغفل أبو جعفر مذهباً ثالثاً في هذه الأغلوطة ـ كان من الأجدى به أن يسوقه ،إتماماً للفائدة ، وحصراً للآراء ـ وهو مذهب الفراء ، الذي حكاه عنه ابن كسيان ، وابن كيسان هذا معاصر للنحاس.

▫ ثالثا : عرض آراء النحويين في "لن" من لدن الخليل إلى النحاس

اختلف النحويون قبل النحاس في بساطة "لن" وتركيبها على مذاهب :

أولاً : مذهب الخليل :

اتفق النحويون على أن (لن) تنصب المستقبل، واختلفوا في علة نصبها إياه على مذاهب ، وقد روي عن الخليل بن أحمد في (لن) روايتان :

الرواية الأولى : هي المشهورة عنه عند النحاة ، وهي أن "لن" مركبة من (لا أن) ، وصلت لام "لا" بنون "لن"، وقد حذفت همزة (أن) لكثرة استعمالها ، وحذفت ألف "لا" ؛ تخلصاً من التقاء الساكنين ، ألفِ "لا" و ونونِ "أن" .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص١٦٥ .

يقول الخليل : " وأمّا (لن) فهي: (لا أنْ) وصلت ؛ لكثرتها في الكلام ، ألا ترى أنّها تُشْبِهُ في المعنى (لا) ، ولكنّها أوكد ، تقول: لن يُكْرِمَك زيدٌ، معناه : كأنّه يَطْمَعُ في إكرامِهِ، فنفيتَ عنه ، ووكّدتّ النّفي بـ (لن) ، فكانت أوكد من (لا) "[1] .

هذا هو القول المتحقق نسبته إلى الخليل ، ويعضده ما رواه سيبويه عن الخليل من أن الأصل في "لن" : "لا أن" ولكن الحذف وقع استخفافاً "[2]

وقد ثبت لقول سيبويه ، طريق آخر ، وهو طريق الليث بن المظفر ، أشهر أصحاب الخليل ، والذي ينسب إليه صناعة معجم العين ، يقول الأزهري : " الليث[3] عن الخليل في "لن" أنه "لا أن" فوُصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تُشبه في المعنى "لا" ولكنها أوكد، تقول: لن يُكرمك زيدٌ، معناه: كأنه كان يطمع في إكرامه، فنفيت ذاك ووكّدت النفي ب "لن" فكانت أوجب من "لا" .[4]

فهذان طريقان يعضد كل منهما الآخر ، وقد صدرا عن ثقتين ، فهما أولى بالقبول .

والرواية الثانية : ليست مشهورة عنه ، وهي: موافقة الجمهور في القول ببساطة لن[5] .

حكى الأزهري في تهذيب اللغة عن الزجاج قولاً ، مفاده يناقض هذا الرواية الأولى ، ويثبت لـ (لن) العمل كـ (أن) ، يقول الأزهري : " قال النحويون : (لن) تنصب المستقبل ، واختلفوا في علة نصبها إياه ، فقال أبو إسحاق: روى عن الخليل فيه قولان: أحدهما: أنها نصبت كما نصبت "أن" ، وليس "ما" بعدها بصلة، لأن "لن تفعل" نفي

---

(١) معجم العين ٢/١٥٥٢ .

(٢) الكتاب ٣/٥

(٣) الليث بن المظفر: كان رجلاً صالحاً، مات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين، فأحب أن ينفق الكتاب باسمه فسمى لسانه الخليل، فإذا رأيت في الكتاب: سألت الخليل وأخبرني الخليل،فإنه يعني الخليل نفسه. وإذا قيل: قال الخليل، فإنما يعني به لسانه. كذا قال إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الفقيه. (الوافي بالوفيات ٧/٣٠٢ ؛ ومقدمة التهذيب ١/٢٨ " .

(٤) تهذيب اللغة ١٥ /٣٣٢.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٦٠ ؛ وشرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١/٨١ ؛ وتهذيب اللغة للأزهري ١٥ /٣٣٢، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود الحنفي ١/١١٧

سيفعل"، فيقدّم ما بعدها عليها، نحو قولك: زيداً لن أضرب، كما تقول: زيداً لم أضرب"[1].

الحامل على القول بالتركيب :

أما عن الحامل للخليل على القول بالتركيب ، فهو إرادة تقليل الأصول العاملة في الأفعال ما أمكن ؛ لتكون عوامل نصب المضارع عنده أداةً واحدة فقط هي (أن) [2].

ولعل هذا مأخوذ من أن الخليل يرى أن الفعل المضارع لا ينصب إلا بـ (أن) مظهرة ، أو مضمرة [3]

عامل النصب عند الخليل:

يلحظ أن الخليل يشبه "لن" في النفي والتخليص للاستقبال بـ "لا" غير أنها أوكد ، ولما كانت "لا" النافية لا تعمل في الفعل المضارع ، وكان الفعل المضارع الواقع بعد "لن" منصوباً ، اقتضى الأمر أن يكون له ناصب .

ولكن ما الناصب له عند الخليل بعد الحذف ؟ أهو "أن" الواقعة بعد "لا" أم "أن" مضمرة بعد "لن" ؟ أم العمل لـ "لن" الحاصلة بالامتزاج والتركيب ؟

اختلف تفسير النحويين ـ عند تناولهم لمذهب الخليل ـ في هذه اللطيفة ، ومن خلال فَهْم كل واحد منهم لكلام الخليل ، ناصره أو خطأه ، وهاك عرضا لتفسيراتهم:

- **أولاً : موقف أبي عبيدة معمر بن المثنى:**

يروي أبو عبيدة معمر بن المثنى عن الخليل أن الناصب للفعل بعد (لن) (أن) مضمرة ، يقول أبو عبيدة : "لاَ يُقْضَى عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا"[4] منصوب ؛ لأن معناه : "ليموتوا" وليس مجازُهُ مجازَ الإخبارِ ؛ لأنهم أحياء لا يموتون ، فيقضى عليهم ، وقال الخليل : "لم ينصب فعل قط إلا على معنى "أن" وموضعها" وإن أضمروها" . فقيل له قد نصبوا بـ "حتى" و"كي" و"لن" و"اللام المكسورة" فقال العامل فيهن "أن"[5]

---

(١) تهذيب اللغة ٥/١٧١ للأزهري ، ط دار الفكر ، بيروت .

(٢) ينظر شرح المقدمة الجزولية٤٧٣ للشلوبين .

(٣) إعراب القرآن للنحاس٤/٤٣٩ .

(٤) فاطر ٣٦ .

(٥) مجاز القرآن ص ٢٧٣ لأبي عبيدة.

يقصد العامل فيهن (أن) مضمرة بعدهن ، ويؤخذ منه أن (أن) في قول الخليل (لا أن) ليست هي الناصبة للفعل .

وقد ذهب مذهب أبي عبيدة المبردُ فقال : " وكان الخليل يقول : إنَّ (أنْ) بعد (إذن) مضمرة ، وكذلك (لن) وإنما هي (لا أن) ولكنك حذفت الألف من (لا) والهمزة من (أن) ، وجعلتهما حرفاً واحداً ."[1]

وقد نص النحاس في أغلوطتنا على ذلك فقال : "وحكي عنه لا ينتصب فعل إلا بـ (أن) مضمرة أو مظهرة "[2]

- **ثانياً : سيبويه :**

وأما سيبويه فيبدو من تفنيده لمذهب الخليل أن الناصب للفعل عنده (أن) ، و(لا) زائدة ، حيث يقول : " وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً" .[3]

فقوله " أنه ليس واحد من الحرفين زائداً " يدل على أن سيبويه يفهم مذهب الخليل بأن أحد الحرفين اللذين تركبت منهما " لن " وهما (لا) و (أن) زائد ، ولما كان المعهود عمل (أن) ، وزيادة (لا) حكم لها بالعمل دونها ، وبناء على فهمه السابق خَطّأ الخليلَ ؛ وألزمه في نحو " زيداً لن أضرب " أن يتقدم ـ على مذهبه ـ الصلة على الموصول .

وقد نص ابن مالك على ذلك فقال : " وذهب الخليل والكسائي في (لن) إلى أن أصلها (لا أن) ، وأنها مركبة من (لا) النافية و (أن) الناصبة محذوفة الهمزة "[4]

---

(١) المقتضب ج٢/ص٧ ، ٨ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس٤/٤٣٩ .

(٣) كتاب سيبويه ٣/٥ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٣٧ .

وقد صرح بذلك ابن هشام ، فقال : " فأما (لن) فإنها حرف بالإجماع ، وهي بسيطة خلافاً للخليل في زعمه أنها مركبة من (لا) النافية و(أن) الناصبة "[1] .فقد نص على أن (أن) الواقعة بعد (لا) هي الناصبة .

- **ثالثاً : ابن جني :**

أما (ابن جني) ، فيرى أن الناصب للفعل بعد (لن) عند الخليل ، هو الحاصل من الامتزاج والتركيب ، في (لن) ، يقول ابن جني : " ونظير هذا الكلام في أنه قد خلط بعضه ببعض ، وصارت فيه (كأن) حرفاً واحداً ، مذهب الخليل في (لن)، وذلك أن أصلها عنده (لا أن) ، وكثر استعمالها ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، فالتقت ألف (لا) ونون (أن) وهما ساكنتان ، فحذفت الألف من (لا) لسكونها ، وسكون النون بعدها ، فصارت (لن) ، فخلطت اللام بالنون ، وصار لهما بالامتزاج والتركيب ـ الذي وقع بينهما ـ حكم آخر ، يدلك على ذلك قول العرب : زيداً لن أضرب ، فلو كان حكم (أن) المحذوفة الهمزة مبقى بعد حذفها ، وتركيب النون مع لام (لا) ، قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب ؛ لما جاز لزيد أن يتقدم على (لن) ؛ لأنه كان يكون في التقدير من صلة (أن) المحذوفة الهمزة ، ولو كان من صلتها ؛ لما جاز تقدمه عليها على وجه ، فهذا يدلك على أن الشيئين إذا خلطا حدث لهما حكم ، ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا "[2].

وقد نص ابن جني على أن الحذف الواقع فيهما أشبه بالحذف الواقع في قراءة من قرأ قوله تعالى { فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ }[3] حيث قرأها : { فَلَثْمَ عليه }[4] ، بحذف همزة (إثم) وألف (لا) .[5]

---

(١) شرح شذور الذهب ج١/ص٣٧١ ، ٣٧٢ ، والتصريح ٢/ ٢٣٠

(٢) سر صناعة الإعراب ج١/ص٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٣) [البقرة ٢٠٣] .

(٤) هو سالم بن عبد الله كما في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ١٢٠ .

(٥) بحث ترقية بعنوان " حروف المعاني المركَّبة وأثر التركيب فيها "د. فائزة بنت عمر المؤيَّد أستاذ النحو والصرف المشارك. بقسم اللغة العربية وآدابها في كليَّة الآداب للبنات بالدَّمام ، المملكة العربية السعودية ، نسخة مصورة .

من خلال ما سبق ، يمكن الوقوف على سبب تخطئة سيبويه للخليل في هذه المسألة ، وهو فهم سيبويه لما أراده الخليل من القول بتركب (لن) من (لا) و(أن) ، وأن العمل بعد التركب لـ (أن) و (لا) زائدة ، هذا ما فهمه سيبويه من قول الخليل، وعليه بنى تخطئته إيَّاه .

أدلة الخليل فيما ذهب إليه :

يستدل الخليل على تركيب (لن) بما يلي :

أولا : مشابهة (لن) لـ (لا) في المعنى ، فكلاهما نافية ، غير أن (لن) يؤتى بها لتأكيد ما تنفيه (لا) ، وبيان ذلك أنه إذا كانت (لا) لا تدخل إلا على مضارع في معنى الاستقبال ، فإنه إذا أريد تأكيد هذا النفي جيء بـ (لن) ، فأنت تقول : لا أقيم غداً ، فإذا أردت تأكيد هذا النفي قلت : لن أقيم غداً ، وعليه فـ «لا» و«لن» أختان في نفي المستقبل ، إلا أن في «لن» توكيداً وتشديداً .

ثانيا : جاء في أشعار العرب ما يدل على أن (لن) قد وردت على أصلها الذي هو (لا أن)، كقول الشاعر :

يُرَجِّي المرءُ مَا لا أنْ يُلاقِي ∴ وَتَعْرِضُ دُونَ أدْنَاهُ الخُطُوبُ[1]

ففي هذا البيت عدة روايات ، وهذه رواية أبي حاتم[2] ، ـ والكلام لأبي عبد القادر البغدادي ـ وقد حكم الأخفش بصحتها فقال : " ورواية أبي حاتم: ما لا أن يلاقي صحيحة، لأن (لا) في النفي بمنزلة (ما) ، وإن كانت (أن) لا تكاد تزاد بعد (لا) انتهى " .[3] ويلحظ أن الأخفش حكم بزيادة (أن) بعد (لا) في البيت .

---

(١) تخريج البيت : البيت من الوافر ، وهو أحد أبيات ثلاثة رواها أبو زيد، وابن الاعرابي منسوبة إلى جابر بن رألان الطائي وهو شاعر جاهلي، أو لإياس بن الأرت في رسالة الصاهل والشاحج صـ ٢٠٧ ، لأبي علاء المعري ؛ وشرح الرضي على الكافية ٤/٤، والخزانة ٨/٤٤٠ ، ٤٤٣ ، وشرح شواهد المغني ص٨٥ ، ولجابر في شرح التصريح ٢/٢٣٠ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢-١٨٨ ، الجنى الداني في حروف المعاني ٢١٠ للمرادي ، والدرر ٢/١١٠ ، ومغني اللبيب ص٢٥ ، ٦٧٩ ؛ والهمع ١/ ١٢٥ .وجه الاستشهاد : والاستشهاد به لمذهب الخليل بدليل ظهور أن بعد لا في البيت.

(٢) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني البصري؛ وتوفي على ما حققه ابن دريد سنة خمس وخمسين ومائتين. " انظر في معجم الأدباء ٣/ ٤٠٣ .

(٣) خزانة الأدب ٨/٤٤٢ .

وهذه الرواية شاهد على أن أصل (لـن):(لا أن) ، كمـا جـاءت في البيـت، على أصلها ، بدليل أن المعنى فيهما واحد[1] .

النقود التي وجهت للخليل :

فند النحويون مذهب الخليل ، وارتكز نقدهم على نقاط :

الأولى: أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع[2] .

الثانية : اعتَرَض سيبويه عليه بأنه يجوز أن يتقدم عليها معمول فعلها نحو :أما زيداً ؛ فلن أضرب، فلو كانت مركبة من لا وأن لما جاز أن يتقدم معمول فعلها عليها لأن (أن) لها الصدارة، وما كان له الصدارة فلا يتقدم عليه شيء من معمولات جملته ، وتقدُّمُ معمول فعل لن عليها دليل على عدم تركبها .

يقول سيبويه : " ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت أما زيداً فلن أضرب ؛ لأن هذا اسم ، والفعل صلة "[3]

الثالثة : أُعتُرِضَ عليه بأن نحو(لن يقوم زيد) كلام تام ، لا يحتاج إلى تقدير ، ولو كانـت مركبة من (لا وأن) ؛ لكان الكلام ناقصاً ؛ لأن المصدر المنسبك حينئذٍ من أن المصـدرية والفعل يعرب مبتدأ يحتاج إلى خبر مقدّر، وجملة لن يقوم زيد كلام تام لـيس محتاجـاً إلى تقدير، وهذا دليل على بساطة لن[4] .

الرابعة : كما أُعتُرض عليه بأن (لا أن)لم يُسمَع مـن العـرب في نظـم أو نثـر، فلـو كـان أصلها (لا أن) لسمع ذلك مـنهم في المنظـوم أو المنثـور، ويمكـن الإجابـة عـن الشـاهد

---

(١) خزانة الأدب ٨/٤٤٢ .

(٢) ينظر علل النحو للوراق ١٩٣ ؛ والجنى الداني ٢٧١ .

(٣) كتاب سيبويه ج٣/ص٥ .

(٤) ينظر الاعتراض في النكت في كتاب سيبويه ٦٩٢. للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ.

السابق : بأن الرواية الراجحة فيه هي (ما إن لا يلاقي) بتقديم (إن) وكسر همزتها على (لا) النافية [١]

الخامسة : أُعتُرض عليه بأن لفظ (لنْ) ليس موافقاً للفظ (لا أن) ولا معناها كمعناها [٢]

المؤيدون للخليل :وافق الخليل فيما ذهب إليه كثير من النحويين ، وهاك عرضا لمواقفهم :

- **موقف الكسائي :**

وافق الكسائي الخليل فيما ذهب إليه [٣] ، وقد نقل عن الكسائي ذلك أكثر من واحد من النحويين ، كالنحاس في أغلوطتنا هذه ، حيث قال : " وحكى هشام عن الكسائي مثله " ، وهشام هذا من أنبه تلاميذ الكسائي ،وقد أورد الأزهري قولاً لأبي إسحاق الزجاج[٤] يثبت فيه هذا القول للكسائي محكياً عن هشام أيضاً ، يقول الأزهري حكاية عن الزجاج : " وحكى هشام عن الكسائي مثل هذا القول الشاذ عن الخليل ، ولم يأخذ به سيبويه ولا أصحابه " [٥] .

وهذه الرواية تدل على أن أبا جعفر إنما سمع حكاية هشام من أستاذه الزجاج ، الذي سمعها من أستاذه ثعلب في أول أمره ، أو المبرد بعد ذلك[٦] ، وهناك حلقة مفقودة بين كل من ثعلب والمبرد من جهة ، وبين هشام من جهة أخرى ، إذ ثعلب مولود سنة ٢٠٠هـ ، والمبرد ٢٠٩ هـ ،وهشام توفي سنة ٢٠٩ هـ ، وأغلب الظن أن يكون ثعلب سمع ذلك من أستاذه ابن الطوال [٧] أو سمعها المبرد من أستاذه المازني .

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه ٨٢/١ لأبي سعيد السيرافي الجزء الأول والثاني ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠م .

(٢) ينظر الاعتراض في النكت في كتاب سيبويه ٦٩٢ .

(٣) ينظر مذهب الخليل في إعراب القرآن للزجاج ١٦١/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/٤ ؛ والجنى الداني ٢٧١ ؛ ومغني اللبيب ٣٧٤ .

(٤) ينظر معاني القرآن للزجاج ١٦١/١ .

(٥) تهذيب اللغة ٢٣٣/١٥ .

(٦) تتلمذ أبو جعفر لثعلب ثم المبرد انظر التمهيد .

(٧) محمد بن أحمد أبو عبد الله النحوي المعروف بالطوال ، توفي سنة ثلث وأربعين ومائتين " انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ٧٣ ، ٧٤ " .

فـ " هشام الضرير ، ومن بعده المبرد والزجاج والنحاس ، ومن بعدهم كثير من النحويين، أثبتوا ذلك للكسائي ، وإن كنت لم أقف على ذلك عند الفراء ، وهو من تلاميذ الكسائي ، ولو أثبته لكان أتم وأوفى .

- **موقف المازني :**

انتصر المازنيُّ للخليل في الاعتراض الأول بأن الحروف إذا رُكِّبت حصل لها من الاختصاص ما لم يكن لها قبلُ ألا ترى أن الحرف (لو) حرف امتناع لامتناع فإذا تركَّب مع (لا) صار حرف امتناع لوجود [1] .

وممن وافق الخليل أيضا الخارزنجي [2] الصاحب بن عباد [3]

- **ثانياً : مذهب سيبويه**

خالف سيبويه الخليل فيما ذهب إليه ، وقال ببساطة (لن) ، جاء في الكتاب ما نصه : " فأما الخليل ؛ فزعم أنها (لا أن) ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا (ويلمه) يريدون ويل أمه ، وكما قالوا يومئذٍ ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد ، كما جعلوا (هلا) ، بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي (هل ولا) ، وأما غيره [4]

فزعم أنه ليس في (لن) زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه

---

(١) ينظر رأيه في المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥٠ للجرجاني ، تحقيق كاظم المرجان .

(٢) أحمد بن محمد البُشتي أبو حامد ، صاحب ثعلب ، ومات في رجب سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة . إنباه الرواة ١: ١٠٧ وبغية الوعاة ١٦٩ ، وينظر رأيه في ينظر التصريح ٢/٢٣٠ ؛ وقضايا (لن)في النحو العربي د/إبراهيم بن سليمان البعيمي الجامعة الإسلامية / كلية اللغة العربيه ، نسخة مصورة .

(٣) إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد الوزير الملقب بالصاحب ، وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، " الوافي بالوفيات ٥/٢٢٢ ؛ وفيات الأعيان ١/٤٦٤

(٤) يلحظ أن سيبويه إذا قال : وزعم غيره ، أو وقال غيره ، يقصد بذلك نفسه ، غير أنه تأدبا مع شيخه ، كان يستحي أن يذكر اسمه بجوار اسم شيخه . انظر مقدمة كتاب سيبويه ١/٦، ٧ ، حيث جاء ما نصه : " قال أبو جعفر وسمعت أبا إسحاق يقول إذا قال سيبويه بعد قول الخليل ، وقال غيره ، فإنّما يعنى نفسه ؛ لأنه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه " كما ينظر مقدمة بحث بعنوان الخلاف بين سيبويهِ والخليل في الصَّوْت والبِنْية د. أحمد بن محمد بن أحمد القرشيّ الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية – كلية المعلمين بالمدينة المنورة .

ليس واحد من الحرفين زائداً ، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب ؛ لأن هذا اسم ، والفعل صلة "[1] .

أدلة سيبويه :

لعل ما ارتكز عليه سيبويه في تخطئته للخليل ، يترتب على ـ ما سبق من ـ فهمه لمذهبه ؛ إذ أنه يرى أن الناصب للفعل عند الخليل هي (أن) الواقعة بعد (لا) ، وبذا يؤدى قول الخليل إلى امتناع نحو (زيداً لن أضرب) ، لأنه يلزم على قوله تقديم ما في صلة (أن) عليها ، وقد سبق أن نص الجميع على جواز ذلك إلا الأخفش الصغير كما ذكر ذلك النحاس في أغلوطته ، ومن ثم تعين القول ببساطتها ، وبطل القول بتركبها .

وبعبارة أوضح يمكن القول أن هناك مثالين :

أحدهما : مسلم بجوازه عند الجميع وهو (زيداً لن أضرب) ، إذ أنهم أجمعوا على جواز تقدم معمول معمول (لن) عليها .

والآخر : مسلم بامتناعه عند الجميع ، وهو (زيداً يعجبني أن تضرب) ؛ لأنه يؤدي إلى تقدم ما في صلة (أن) عليها .

والأخذ بقول الخليل يدفعنا إلى منع المثال الأول الذي نصوا على جوازه ؛ لأنه يلزم عليه تقديم ما في صلة (أن) ـ الواقعة بعد (لا) ـ عليها .

كما يدفعنا أيضاً إلى جواز المثال الثاني ـ الذي نصوا على امتناعه ـ حملاً على جواز المثال الأول ؛ لأنه إذا جاز (زيداً لن أضرب) و (لن) مركبة من (لا أن) جاز (زيداً يعجبني أن تضرب) حملاً على الأول ، لذلك بطل القول ببساطتها خشية نقض مثال نصوا على جوازه ، أو إبرام مثال نصوا على امتناعه

الرد على أدلة سيبويه :

دليل سيبويه المأخوذ من فهمه لكلام الخليل ، يمكن الرد عليه من عدة أوجه :

الأول : أن الخليل قصد بامتزاج الحرفين بعد تركبهما ، اجتلابهما لحكم جديد حصل لهما بالامتزاج والتركيب ، وهو والخليل من هو ! قد أجاز (زيداً لن أضرب) ،

---

(١) الكتاب ٣/٥

فمن المعيب أن يأتي بعد ذلك بمثال يهدم قاعدة أسس لها ، ليقيم حكماً بتركب (لـن) على أنقاضها .

ولو كان حكم (لن) المحذوفة الهمزة مبقى بعد حذفها ، وتركيب النون مع لام (لا) قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب ؛ لما جاز لزيد أن يتقدم علـى (أن) ؛ لأنـه كان يكون في التقدير من صلة أن المحذوفة الهمزة من صلتها لما جاز تقدمه عليهـا علـى وجه ، فهذا يدلك أن الشيئين إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنـى لم يكـن لهمـا قبـل أن يمتزجا[1]

الثاني : ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الكسائي ـ وهو رأس المدرسة الكوفية ، كما أنه جالس الخليل ، وأخذ عنه [2] ـ ناصر الخليل في مذهبه ، ولو كان الأمر كما قال سيبويه ، لما ترك الكسائي فرصـة سـانحة ، للانقضـاض علـى رأس المدرسـة البصـرية ، والنيل منه .

الثالث : يمكـن القـول بـأن الكسـائي أحـد طريقـي الخليـل في هـذه المسـألة ، فكلاهما أخذ عن الخليل ، وجالسه ، وإن كان سيبويه جانبـه الصـواب في تفسـير قـول أستاذه ، فزميله الكسائي أجاد وأفلح وأصاب في تفسير كلامه .

المؤيدون لسيبويه :

أيَّد سيبويه في مذهبه جُلُّ النحويين المتقدمين نعرض لمواقفهم فيما يلي

- **موقف الأخفش :** وافق الأخفش سيبويه ، فجعل النصب بـ (لن) كالنصب بـ (أن) ، حيث قال : " وأما { وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ }[3] فنصب بـ " لَنْ " كما نصب بـ " أنْ " .[4]

---

(١) لسان العرب ج١٣/ص٣٩٢

(٢) إنباه الرواة ٢/٢٥٨ ، حيث جاء " ويروى أن الكسائي سأله . وقد بهره كثرة ما يحفظ . من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجابه : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة "

(٣) [الحج : ٤٧].

(٤) معاني القرآن للأخفش ٩٤/١.

وقد فند مذهب الخليل فقال : "وقال بعضهم : إنما هي "أنْ" جُعِلَتْ" لا "[1] كأنه يريد "لا أنْ يُخْلِفَ اللّهُ وَعْدَهُ" فلما كثرت في الكلام حذفت ، وهذا قول ، وكذلك جميعُ "لَنْ" في القرآن ، وينبغي لِمَنْ قال ذلك

القول أن يرفع "أزيدٌ لَنْ تَضْرِبُ" ؛ لأنَّهُ في معنى "أزيدُ لا ضَرْبَ لَه ".[2]

وكلام الأخفش مفاده أن الناصب للفعل بعد (لـن) هـو (أن) ، وجعلـت (لا) قبلها؛ ليتأتى بها النفي المتأتي بـ "لن" ، كأنه يريد "لا أنْ يُخْلِفَ اللّـهُ وَعْـدَهُ" ؛ فلمـا كثرت في الكلام تطرق الحذف إليها .

ولم يتحدث عن كيفية الحذف ، أهو حذف لـ (أن) وقلب ألـف (لا) نونـاً ؟ أم هو حذف لـ ألف (لا) وهمزة (أن) ؟فإن كان الأول فهو لب مذهب الفـراء كمـا سيأتي ، وإن كان الثاني فمذهب الخليل .

كما أنه لم يصرح بماهية (أن) الناصبة أهي مضمرة ، أم هي المذكورة بعد (لا) ؟ .

غير أن قوله : "إنما هي (أن) " مشعر بأن النصب بـ "أن" مضمرة ، بـدليل قولـه "هي" ، ولو كانت المذكورة ، لقال : "إنما (أن) ، ولنص عليه .

ويلحظ أن الأخفش أقر بأن مذهب الخليل مقول به ، حيث قال : "وهذا قول" ، فهو يعده قولاً ، كما أن مذهب سيبويه - الذي اعتمده في بدايـة حديثـه - قـول أيضـاً ، وهذا إنصاف من أحد أقرب تلامذة سيبويه ، وأعلمهم بكتابه ، للخليل بن أحمد .

كما يفهم من قوله "وكذلك جميـعُ "لَـنْ" في القـرآن" أنـه يجـوز في كـل مضـارع منصوب بعـد (لـن) هـذان القـولان ، وأن الاجتهـاد في هـذه الأغلوطـة حتـى زمـن الأخفش لم يسفر سوى عنهما .

---

(١) الجعل هنا بمعنى الحكم لها بما لـ " لا " من النفي ، جاء في اللسان : " وقوله عز وجل: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً﴾ [الزخرف : ١٩] قال الزجاج: الجَعْل ههنا بمعنى القول والحكم على الشيء كأن تقول : قد جعلت زيداً أعلم الناس أي قد وصفته بذلك وحكمت به " ، وليس معنى جعل في قول الأخفش صَيَّر، وإلا لزمه قلب (أن) إلى (لا) ، وهو قلب لم يقل به أحد ، ويمكن أن يكون هناك حذف ، وتقدير الكلام : جعلت (لا) قبلها ؛ أي قبل (أن) ، وهو أقرب وأولى

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٩٤ .

كما يلحظ أن الأخفش ألزم من اعتمد هذا المذهب أن يرفع (أزيد) في قوله (أزيد لن يضرب) باعتبار (زيد) مبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر ، ولا يجوز نصبه لعلة مر ذكرها ، والرد عليها.

• **موقف المبرد :** وافق المبرد سيبويه فيما ذهب إليه من القول ببساطة (لن) ، وفند مذهب الخليل قائلاً : " وكان الخليل يقول : إن (أن) بعد (إذن) مضمرةً ، وكذلك (لن) ، وإنما هي (لا أن) ، ولكنك حذفت الألف من (لا) ، والهمزة من (أن) وجعلتها حرفاً واحداً ، و ليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنك تقول: زيداً لن أضرب؛ كما تقول: زيداً سأضرب، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لأن زيداً كان ينتصب بما في صلة (أن). ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن).[1]

كما أنه رفض قول الخليل السابق " لا ينتصب فعلٌ البتة إلا بـ " أن " مضمرةً أو مظهرةً " قائلاً : " كان الخليل يقول : لا ينتصب فعلٌ البتة إلا بـ " أن " مضمرةً أو مظهرةً. وليس القول كما قال "[2] .

• **موقف ابن السراج :**

وافق سيبويه في مذهبه ، ابن السراج حيث قال : " وكان الخليل يقول أصلها (لا أن) ، فألزمه سيبويه أن يكون يقدم ما في صلة " أن " في قوله : " زيداً لن أضرب " ، وليس يمتنع أحد من نصب هذا وتقديمه ، فإن كان على تقديره ، فقد قدم ما في الصلة على الموصول "[3]

• **موقف الزجاجي:**

وافق الزجاجي سيبويه فيما ذهب إليه فقال : " جميع الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة سوى أن ولن وإذن إنما تنصبها بإضمار أن[4]كما أنه عدَّ (لن) من حروف المعاني ، فقال : " لن تنفي المستقبل كقولك لن يخرج زيد غداً "[5]

---

(١) المقتضب ج٢/ص٧.

(٢) المقتضب ٢/٦ . ٤/٨٤ .

(٣) الأصول في النحو ج٢/ص١٤٧.

(٤) اللامات ١/ص٦٦ لأبي القاسم عبد الرحمن بن لإسحاق الزجاجي .

(٥) حروف المعاني ص٨.

• **موقف السيرافي:**

وافق السيرافي سيبويه في القول ببساطة (لن) ، فقال : " المختار أنها بسيطة ؛ لأن التركيب على خلاف الأصل ، فلا تقبل دعواه إلا بدليل ، ولا دليل ؛ ولأن (لن) مع الفعل والفاعل كلام تام ، فلو كان أصلها:لا أن؛لكان الكلام تام بالمفرد،وهو محال"[1]

ثالثاً : مذهب الفراء :

ثالث المذاهب في هذه الأغلوطة ، مذهب الفراء ، ومفاده أن أصل (لن) هي (لا) أبدلت ألفها نوناً ، وقد حكى هذا عنه ابن كيسان ،[2] وساقه ابن مالك في شرحه للتسهيل ، فقال : " وحكى ابن كيسان عن الفراء في " لن " أن أصلها : لا ، فجعلت ألفها نونا ، ونفي بها المستقبل ، ثم قال : ولا يحسن أن تقول : لن يقوم زيد ولا يقعد ، حتى تقول : ولن يقعد ، فإن قلت : لن يقوم زيد ولا عمرو ، عطفت بلا مع الأسماء ، ولم يجز مع الفعل ."[3]

ويبدو أن مذهبه هذا مجتلب من قول الأخفش السابق ، أو أنه نظر في مذهب الخليل نظرات ، فاطمأن إليه ، ووراعه رد سيبويه له ، فخرج من ذلك بأن حدث نفسه أن يسقط (أن) من (لا أن) ، ثم يقلب الألف نونا على غير قياس .

ومذهب الفراء هذا لم يلق استحسان أحد من النحويين ، وقد تعرض للنقد والتفنيد ، كما سيأتي في العرض التاريخي للأغلوطة بعد النحاس ، ولم أقف عليه عند أحد من النحويين ممن تقدم النحاس ، أو عاصره ، بل إن النحاس أغفله ، ولم يبسطه في أغلوطته .

التطور التاريخي للأغلوطة بعد النحاس

أولا : مؤيدو الخليل :

وافق الخليل في القول بأن " لن " مركبة من (لا أن) بعد النحاس كثير من النحويين ، وهاك عرضا لبعض مواقفهم :

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٣٧ .

(٢) انظر مذهبه في شرح التسهيل ٣/٣٣٧ ، وشرح المفصل ٧/١٥ ، ١٦ ،

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٣٧ .

- **أولاً : موقف ابن جني :**

يُعَدُّ ابن جني أحد المجددين في فهم قول الخليل ، فابن جني هو أول من نصَّ على أن الحرفين (لا) و (أن) حصل بامتزاجهما حكم جديد ، وكأنهما بتركبهما اجتلبا حكماً جديداً ، وقد حقق ابن جني نظرته هذه في كثير من الحروف ـ كـ "كأن ، ولن ، وكأين ، ولم ، ولولا" ـ التي حكم بتركيبها ، وبأنها اجتلبت حكما جديدا بالامتزاج .

يقول ابن جني : "ونظير هذا الكلام في أنه قد خلط بعضه ببعض ، وصارت فيه (كأن) حرفاً واحداً ، مذهب الخليل في (لن) ، وذلك أن أصلها عنده (لا أن) ، وكثر استعمالها ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، فالتقت ألف (لا) ، ونون (أن) ، وهما ساكنتان ، فحذفت الألف من (لا) ؛ لسكونها ، وسكون النون بعدها ، فصارت (ل ن) فَخُلِطَت اللام بالنون وصار لهما بالامتزاج والتركيب الذي وقع بينهما حكم آخر ، يدلك على ذلك قول العرب زيداً لن أضرب ، فلو كان حكم (أن) المحذوفة الهمزة مبقى بعد حذفها وتركيب النون مع لام (لا) قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب ؛ لما جاز لزيد أن يتقدم على (لن) ؛ لأنه كان يكون في التقدير من صلة (أن) المحذوفة الهمزة ، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه ، فهذا يدلك على أن الشيئين إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا" [1]

وهكذا قَلَبَ أبو الفتح الدليل على صاحبه ، وأصبح ما استدل به سيبويه دليلاً للخليل ، وكعادة أبي الفتح دائماً قريحة متجددة ، وعقل نابض ، ينتصر لمذهبه ، ويلزم خصمه الحجة والدليل .

وقد واصل ابن جني تنظيره فنظر بين (لولا)، و(لن) فقال : "ألا ترى أن (لولا) مركبة من (لو) و(لا) ، ومعنى (لو) امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومعنى (لا) النفي أو النهي ؛ فلما ركبا معاً ، حدث معنى آخر وهو امتناع الشيء لوقوع غيره ، فهذا في (لن) بمنزلة قولنا (كأن) ، ومصحح له ومؤنس به ورادٌّ على سيبويه ما ألزمه الخليل ؛ من أنه لو كان الأصل (لا أن) لما جاز زيداً لن أضرب ؛ لامتناع جواز تقدم

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ج١/ص٦٠٣ ، كما ينظر الخصائص ج٣/ص١٥١ .

الصلة على الموصول ، وحجاج الخليل في هذا ما قدمنا ذكره ؛ لأن الحرفين حدث لهما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الإفراد "[1] .

ونهاية القول في موقف ابن جني ، أنه أحدث فهما جديداً لمذهب الخليل ، استطاع من خلاله أن يكون عصا موسى ، التي تذب بقوة ، وتدافع بضراوة عن مذهب الخليل .

وممن ناصر الخليل كذلك أبو البركات الأنباري [2] والسهيلي [3] والرضي[4] وابن قيم الجوزية [5] وابن منظور [6]

ثانيا : مؤيدو سيبويه :

أيد سيبويه جلُّ النحويين المتأخرين عن النحاس ، وهم في ذلك على أصناف ثلاثة :

الصنف الأول : صنف أيده دون التعرض لأدلة الخليل ، بل اكتفى برفض مذهبه دون تفنيد لأدلته ، وفي هذا من الإجحاف ما لا يخفى ، إذ الأولى بالنحوي عند تقويته لأحد المذاهب ، أو تضعيفه لها أن يسوق من الأدلة ما يدلل على كل ذلك ، ثم يختبر ما يصلح منها ، وينفي ما عداه بطريقه ، وهذه إحدى مسالك العلة ، وهو ما يعرف بالسبر والتقسيم: وهو أن يذكر النحوي الأقسام المحتملة ، ثم يختبر ما يصلح منها ، وينفي ما عداه بطريقه[7] وممن اتبع ذلك الزمخشري [8] .

الصنف الثاني : وهذا الصنف أيَّد سيبويه حاملاً في جعبته تلك العلل التي اعتل بها سيبويه عندما ردَّ مذهب الخليل ، دونما تجديد ، وغير متعرضين لأدلة الخليل ، وردود المؤيدين له على أدلة معارضيه ، وممن تبع ذلك ابن هشام [9] .

---

(١) سر صناعة الإعراب ج١/ص٣٠٦ .

(٢) أسرار العربية١/ ٣٢٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٣/١ .

(٣) نتائج الفكر ١٢٦ ، ١٣٠ .

(٤) شرح الكافية في النحو٣٩/٤ .

(٥) بدائع الفوائد ١٠١/١ لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي المعروف بابن قيم .

(٦) اللسان ٣٩٢/١٣ .

(٧) انظر النحو إلى أصول النحو ص ١٠ تأليف عبد الله بن سليمان العُتَيِّق .

(٨) المفصل ج١/ص٤٠٧، للزمخشري دار الجيل الطبعة الثانية ،والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل٦١/١ .

(٩) مغني اللبيب ج١/ص٣٧٤ ؛ شرح قطر الندى ج١/ص٥٨ ؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٤/ص١٥٠

الصنف الثالث : وهذا الصنف أيّد سيبويه ، وردَّ حجج الخليل ، ومؤيديه، وهم في ذلك على قسمين ، قسم فنَّد حجج الخليل ، ولم يتعرض للشاهد الشعري ، وقسم تعرض له ، ونعرض لهم فيما يلي :

أولا: من لم يتعرض للشاهد الشعري :

ومن اتبع ذلك أبو البقاء [1] والمرادي [2] والسيوطي [3]

ثانياً : من تعرض للشاهد الشعري :

- ومن اتبع ذلك الألوسي [4] والشيخ خالد [5] .

ثالثا : مواقف وصفية :

وقف عدد غير قليل من النحويين من هذه الأغلوطة موقف الواصف لتلك المذاهب المتقدمة ، سارداً لعلل المخطئين ، وردود المصوبين ، دونما ترجيح أو تنقيح لها ، ومنهم من اكتفى بعرض المذاهب دونما عرض للأدلة .

وهذا المنهج في الدراسة لا يفيد سوى في حفظ المذاهب ، وصحة نسبتها إلى قائليه ، أما من ناحية التجديد في الأغلوطة ، فلا أظن أن أصحاب هذه المواقف قد بذلوا جهداً ، أو أعملوا عقلاً في تناولها ، والوقف على صحة ما جاء فيها ، ومن هؤلاء الزمخشري [6] وابن يعيش [7] والرازي [8] وابن مالك [9] والبيضاوي [10] وأبو السعود [11]

---

(١) اللباب ج٢/ص٣٣

(٢) الجنى الداني ٨٠

(٣) همع الهوامع ج٢/ص٣٦٥

(٤)روح المعاني في تفسير القران والسبع المثاني ٢٢٤/١ .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٠/٢ .

(٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل٦١/١

(٧) شرح المفصل ١١٢/٨ لابن يعيش ط : مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٢١١هـ. ١٩٩٠م .

(٨) تفسير الرازي – (ج ١ / ص ٣٩٥)

(٩) شرح التسهيل ٣٣٧/٣ .

(١٠) تفسير البيضاوي – (ج ١ / ص ٥٠)

(١١) تفسير أبي السعود – (ج ١ / ص ٨٤

خامسا : موقف النحويين من مذهب الفراء :

رفض كل النحويين مذهب الفراء ، وجعلوه ضربا من الغيب لا يثبت إلا بدليل يقول الرضي : "ولا دليل على قول الفراء."[١] ويقول ابن يعيش : "وهو خلاف الظاهر ونوع من الغيب"[٢] .

نتائج عرض الأغلوطة

يستطيع القارئ لهذه الأغلوطة أن يقف على عدة نقاط :

أولا : من حيث المنهج :

وفيه عدة نقاط :

الأولى : أن أبا جعفر تعرض لهذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن من كتابه ، كان في الثالثة منها أكثر إلماماً ، وأشد توضيحاً ، وقد أزلفنا سبب ذلك في مكانه .

الثانية : من خلال استقرائك للأغلوطة يستبين لك أن أبا جعفر يناصر سيبويه في مذهبه ، وذلك من خلال تعقبه مذهب الخليل بتخطئة سيبويه له .

الثالثة : أغفل أبو جعفر مذهباً ثالثاً في هذه الأغلوطة ـ كان من الأجدى به أن يسوقه ،إتماماً للفائدة ، وحصراً للآراء ـ وهو مذهب الفراء ، الذي حكاه عنه ابن كسيان ، وابن كيسان هذا معاصر للنحاس.

الرابعة : يمكن القول بأن وصف أبي جعفر لمعارضة سيبويه للخليل بقوله "وزعم سيبويه أن هذا خطأ " وصف جشيب من الخشونة بمكان ، فسيبويه لم يجرؤ على تخطيئة أستاذه ، وعندما همَّ بمعارضته ، قال كعادته :"وزعم غيره" ، ويلحظ أن أبا جعفر نصَّ على التخطيئة في الموضع الثاني ، وحكى رده في الموضعين الأول والثالث ، حيث قال : "ورد عليه هذا سيبويه" ،. وهو أقرب للواقع ، وأوقع في النفس .

الخامسة : ثبت للخليل في هذه الأغلوطة قولان ، أحدهما أوثق سنداً ، وأصح قولاً ، وقد بينا ذلك في موضعه .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٩/٤

(٢) شرح ابن يعيش ١١٢/٨ .

السادسة : أن للنحويين في فهم كلام الخليل تَبَايُنَاً ،ترتب عليه مناصرتهم لـه أو ردُّهم لمذهبه .

السابعة : وافق الخليل في مذهبه قبل النحاس الكسائي والمازني ، وممـن عاصـر النحاس الصاحب بن عباد والخارزجي، وقد بينا ذلك في موضعه .

الثامنة : أَيَّدَ الخليل بعد النحاس عدد لا بأس به من النحويين كـ "ابـن جـني ، والأنباري ، والسهيلي ، والرضي ، وابن قيم الجوزية ، وابن منظـور" وقـد وقفنـا علـى آرائهم كل في موضعه .

التاسعة : أن مذهب الفراء لم يلق استحسان أحد من النحـويين ، وقـد تعـرض للنقد والتفنيد ، كما هو واضح من خلال عرض الأغلوطة .

العاشرة : أن التجديد في هذه الأغلوطة يكاد ينتهي عنـد آواخـر القـرن الرابـع الهجري على يد ابن جني ، أحد المجددين فيها .

الحادية عشرة : إن كان من قول ، فهـو في حـق الخليـل نناصـره ومؤيديـه ؛ إذ واضح قوة أدلتهم ، ووقوف القياس والسماع معهم .

من حيث التقعيد :

وفيه عدة نقاط :

الأولى : أن في هـذه الأغلوطـة ثلاثـة مـذاهب ، وقفنـا علـى كـل مـذهب في موضعه.

الثانية : ورد شاهد شعري ـ لم يتعرض له أغلب من أيَّد سيبويه ـ يعضـد قـول الخليل بتركيب (لن) من (لا أن) .

الثالثة : أن أدلة سيبويه التى من خلالها رد مذهب الخليل ، تم الوقوف عليهـا ، وتفنيدها في موضعها

المبحث الثالث

أغاليط أبي عمرو عثمان بن قنبر

" سيبويه "١٨٠هـ

فيه ست أغاليط:

الأغلوطة الأولى : مجيء الفاعل ونائبه جملة .

الأغلوطة الثانية : "فَعِلْ" والوصف منه في الهيئة والأعراض بين التعدي واللزوم .

الأغلوطة الثالثة : أيٌّ الموصولة مضافة محذوفاً صدر صلتها بين الإعراب والبناء في نحو قوله تعالى(ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً) .

الأغلوطة الرابعة : تقديم الظرف اللغو في باب"كان" و"إن" وأخواتهما كما في نحو قوله تعالى(وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ)

الأغلوطة الخامسة: إدغام التاء في الطاء وتحرك ما قبلهما بحركة التقاء الساكنين كما في قراءة قوله تعالى (يَكَادُ الْبَرْقُ يَخِطِّفُ أَبْصَارَهُمْ)بكسر الخاء مع تشديدالطاء بالكسر .

الأغلوطة السادسة : اسم المفعول من الأجوف اليائي بين حذف الواو أو الياءكما في نحو قوله تعالى (وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيباً مَّهِيلاً) .

تمهيد

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل خلقه أجمعين، محمد بن عبدالله، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعد، فإنّ كتاب سيبويه هو أوّل كتاب نحويّ كامل يظهر للناس، فقد ضمنّه مؤلفه سيبويه قوانين لغة العرب التي استقاها من لغتهم. وضمنّه الأبنية التي يستعملونها في هذه اللغة، وموضوعات صرفية أخرى كالتصغير والنسب، وتضمّن الكتاب أيضاً دراسات صوتية لغوية كالإدغام، والإمالة والإعلال والإبدال، فكان بذلك جامعاً موضوعات علم اللغة الحديث كلها: النحو والصرف، والأصوات، وكان علامة مضيئة في حركة التأليف النحوي.

وحين ظهر الكتاب للناس بهر عقول العلماء الذين قرأوه ونظروا فيه، فقال أبو عثمان المازني (ت٢٤٨هـ): مَن أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ، وسمّى آخرون كتاب سيبوية قرآن النحو، لأنه كتاب لم يسبقه إلى مثله أحد، ولم يلحق به مَن بعده.

ومثلما حظي الكتاب بإعجاب العلماء وثنائهم فقد أثار حفيظة علماء آخرين، شكّوا فيه، وراحوا يلفقّون له أنواع التهم، وكان يونس بن حبيب (ت١٨٥هـ) أوّل شاكّ فيه، واتّهم آخرون سيبويه بأنه أخذ كتاب (الجامع) لعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) وزاد فيه وحشاه، وذهب ثعلب(ت ٢٩٩هـ) إلى أن سيبويه كان واحداً من أربعين إنساناً اجتمعوا على صنعة الكتاب، وأن الأصول والمسائل للخليل.

وقد شُغل العلماء بعد سيبويه بقراءة الكتابِ والنظر فيه، وكان الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) يعلّق عليه، فيخطّئه تارة، ويستدرك عليه ما فاته تارة أخرى، ويعلّل ما احتاج إلى تعليل موافقاً سيبويه أو مخالفاً تارة ثالثة.

وقد قرأ الكتاب على الأخفش أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ) وأبو عثمان المازني ، وكانا

يفعلان مثل صنيع الأخفش، فيعلّقان على الكتاب، ثم جاء أبو العباس المبرد (ت٢٨٦هـ) فجمع تعليقات الأخفش والجرمي والمازني وغيرهم من النحويين الذين غلّطوا سيبويه في الكتاب، وأضاف إليها تعليقات أخرى رآها هو عليه، ورتبها في كتاب سمّاه (مسائل الغلط) وهو أوسع الكتب التي غُلّط فيها سيبويه، لأنّه تضمّن المسائل النحوية التي أُخذت على سيبويه من قبل أكابر النحويين البصريين: الأخفش والجرمي والمازني والمبرد.

لقد أحدث كتاب المبرد هذا حركة علمية واسعة في صفوف النحويين، فانتصر لسيبويه كثير منهم، وردّوا على المبرد، ونقضوا آراءه وألّفوا المصنفات في ذلك، نذكر من هذه المصنفات كتاب ابن ولّاد الموسوم بـ (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وكتاب ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) الموسوم بـ (النصرة لسيبويه على جماعة النحويين)، وانتصر له آخرون في أثناء مصنفاتهم، نذكر منهم أبا علي القالي (٣٥٦هـ) وأبا سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) وأبا علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وتلميذه ابن جني (ت٣٩٢هـ) وأبا محمود القصري عبيد الله بن محمد بن أبي بردة النحوي.

ولم يصل إلينا من الكتب التي اقتصر فيها مؤلفوها على الانتصار لسيبويه والردّ على مغلّطيه غير كتاب (الانتصار لسيبويه على المبرد) الذي ألّفه أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد النحوي، و الذي ردّ فيه على المبرد في كتابه (مسائل الغلط)، وهو الكتاب الذي لم ير النور على الرغم من قيمته العلمية الكبيرة، والذي يعدّ مصدراً مهماً لدراسة آراء ابن ولّاد النحوية والكشف عن شخصيته.

لقد تضمّن كتاب (الانتصار) ثلاثاً وثلاثين ومئة مسألة، وهي ليست كلّها في ردّ المبرد على سيبويه، ففيه مسائل غلّط فيها المبرد نحويين آخرين خالفوا سيبويه، كالأخفش، لكنّه لم يتضمّن جميع المسائل التي غلّط فيها المبرد سيبويه، لأن هناك مسائل أخرى ذكرها المبرد في آثاره الأخرى ولم ترد في (الانتصار).

ولم يكن سيبويه محلا للتخطئة من قبل المبرد فحسب كما هو الحال في الأغاليط الأولى والثانية والرابعة ، بل تعرض للتخطئة من تلامذته كالأخفش كما هو الحال في الأغلوطة السادسة ، وكذا تلامذة المبرد كالزجاج كما هو الحال في الأغلوطة الثالثة ، وبعض الكوفيين كالفراء والكسائي كما هو الحال في الأغلوطة الخامسة .

الأغلوطة الأولى
وقوع الفاعل جملة

تدور هذه الأغلوطة حول مجيء الفاعل جملة ؛ وليس المراد بالجملة هنا المصدر المؤول في نحو "سرني أن تنجح" ، وإنما هي ما لا مؤول معها ؛ بأن لا يذكر الحرف المصدري ؛ فينشأ عن ذلك وقوع الجملة فاعلا عند البعض ، بيد أن غيرهم يرى أن الحرف المصدري محذوف .

ثم إن الفعل المتطلب فاعلا ، قد يكون من أفعال الظن أو ما في معناها من أفعال المقاربة والشروع ، وقد لا يكون ، وفي كل وقع فيه خلاف نعرض له في حينه .

أولا : نص الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

◈ أحدها : في معرض إعرابه لقوله تعالى :(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ) [1] ، يقول النحاس : "فيه ثلاثة أقوال :

- فمذهب سيبويه : أن { لَيَسْجُنُنَّهُ } في موضع الفاعل ؛ أي ظهر لهم أن يسجنوه [2] .
- وقال محمد بن يزيد : هذا غلط ؛ لا يكون الفاعل جملة ، ولكن الفاعل ما دل عليه {بدا} ؛ أي بدا لهم بداء ، فحذف الفاعل ؛ لأن الفعل يدل عليه ، كما قال:

وَحُقَّ ! لِمَن أَبو موسى أَبوهُ ∴ يُوَفِّقُهُ الَّذي نَصَبَ الجِبالا [3]

---

(١) [يوسف : ٣٥] .

(٢) كتاب سيبويه ٣/١١٠ .

(٣) البيت من الوافر ؛ وهو لذي الرمة ، وفي رواية يحق ......، وهو في إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٩ ، والمحكم ١/٣٦٩ ؛ واللسان ١٠/٤٩ ، والشاهد فيه حذف نائب الفاعل في : حُقّ " هذا عند المبرد أي وحق الحق ، وأجاز غيره أن يكون نائب الفاعل جملة " يوفقه ...." .

- والقول الثالث : أن معنى { بدا له } في اللغة : ظهر له ما لم يكن يعرفه ، فالمعنى ثم بدا لهم ؛ أي لم يكونوا يعرفونه ، وحذف هذا ؛ لأن في الكلام عليه دليلاً ، وحذف أيضاً القول ؛ أي قالوا : { لَيَسْجُنُنَّهُ} ."[1]

- والثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [2] ، يقول النحاس : " اسم ما لم يسم فاعله على قول سيبويه هي الجملة ، وكذا قال في ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ في موضع الفاعل .وهذا عند أبي العباس خطأ ؛ لأن الجملة لا تقوم مقام الفاعل ، ولكن الفعل دل على المصدر ، وقام المصدر مقام الفاعل"[3] .

ثانيا : عرض الأغلوطة
وموقف النحاس منها

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين ، انتهج في أولهما المنهج الوصفي دونما ترجيح ، سوى أنه أردف ما نسبه إلى سيبويه بتخطئة أبي العباس له ، وهذه عادته في كثير من الأغاليط ؛ إذ لا يصرح بمذهبه ، ولكن يشتم من طريقة عرضه للآراء .

ويلحظ أنه في الموطن الأول تحدث عن وقوع الفاعل جملة ، فأورد فيه ثلاثة مذاهب:

الأول : نسبه لسيبويه ، والثاني : لأبي العباس ، والثالث : مجهول القائل ، وقد أثبت تخطئة المبرد لسيبويه .

وفي الموطن الثاني تحدث عن وقوع نائب الفاعل جملة ، وأورد فيه مذهبين :

الأول : نسبه لسيبويه ، والثاني : للمبرد ، وقد أثبت تغليط المبرد لسيبويه أيضا

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣٢٩ .

(٢) [المطففين :٧ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص١٧٩ .

وأغلب الظن أن يكون النحاس قد سمع بهذه الأغلوطة من أحد أساتذته - تلاميذ المبرد - ؛ أو أن هذه الأغلوطة أوردها المبرد في كتابه مسائل الغلط الذي تراجع عنه ؛ إذ لم يثبت عن المبرد مثل هذا القول في كتبه المطبوعة ، اللهم إلا ما أورده ابن ولاد التميمي [1] في انتصاره لسيبويه على المبرد ؛ إذ نص عليها .

وقد شاب موقف النحاس في هذه الأغلوطة شيء من الوهم والنقص ، أما الوهم ؛ فقد خلط بين موقف المبرد من تفسير سيبويه لقوله تعالى : (ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) ، عندما قال : " وقد يستقيم في الكلام إن زيداً ليضرب وليذهب ، ولم يقع ضربٌ ، والأكثر على ألسنتهم كما - خبرتك - في اليمين ، فمن ثم ألزموا النون في اليمين ؛ لئلا يلتبس بما هو واقعٌ ، قال الله عز وجل : (إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ) [2] ، وقال لبيد :

ولقد علمتُ لَتَأْتِيَن مَنِيَّتِي ... إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُهَا [3]

كأنه قال : والله لتأتين ، كما قال : قد علمت لعبد الله خيرٌ منك ، وقال: أظن لتسبقني ، وأظن ليقومن ؛ لأنه بمنزلة علمت ، وقال عز وجل :(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) ؛ لأنه موضع ابتداء .

الا ترى أنك لو قلت : بدا لهم أيهم أفضل لحسن كحسنه في علمت ، كأنك قلت : ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا ؟ [4]

---

(١) سأعرض لموقف ابن ولاد في موضعه . احمد ولاد (٠٠٠ - ٣٣٢ هـ) (٠٠٠ - ٩٤٤ م) احمد بن محمد بن الوليد التميمي، المصري ، أصله من البصرة، ورحل إلى بغداد، وأخذ عن الزجاج، توفي بمصر من تصانيفه: المقصور والممدود، والانتصار لسيبويه على المبرد. معجم المؤلفين - (٢ /

(٢) [النحل : ١٢٤] .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٠٨ ، والكتاب ٣/١١٠ ، وتخليص الشواهد ٤٥٣ ؛ والخزانة ١٠/٣٣٤

(٤) كتاب سيبويه ج٣/ص١١٠ .

فالمبرد يرى أن سيبويه لم يتحدث عن الفاعل في "بدا" ؛ وجعل اللام في "ليسجننه" لام جواب قسم .

ومن ثم صار الفعل "بدا" بلا فاعل ، مما يناقض قوله : "لا يخلو فعل من فاعل مضمَرٍ أو مظهَرٍ (١) هذا هو فهم المبرد لكلام سيبويه ، ومن ثم نشأ الخلاف (٢)

خلط النحاس بين هذا ، وما ترتب عليه - بناء على فهم المبرد لكلام سيبويه- من خلو الفعل "بدا" من فاعل،وأن هذا يناقض قوله:" لا يخلو الفعل من فاعل مضمَرٍ أو مظهَرٍ (٣)

وبين ما ذهب إليه من أن الفاعل في الآية محذوفا دل عليه "بدا" أي بدو "،، فالمبرد لم يغلط سيبويه في القول بأن الجملة هي الفاعل ، بل غلطه عندما فهم من قوله "لأنه موضع الابتداء" ، أن جملة "ليسجننه" مستأنفة ، ومن ثم فالفعل "بدا" لا فاعل له .

وأما النقص فهو عدم نصه على مذهب الفراء الذي يرى أنه يجوز وقوع الجملة فاعلا ونائبا عنه في أفعال الظن والشروع وما يقاربها ، وسنعرض له في حينه .

وبشيء من النظر نجد أن المبرد اجتزأ كلام سيبويه ؛ فهناك فرق بين اللام في "ليحكم" ، واللام في "لتأتين" و"ليسجننه" فالأولى لام ابتداء ، والثانية لام واقعة في جواب القسم .

ومن ثم فقوله : "لأنه موضع ابتداء" يعود إلى قوله تعالى : "ليحكم" ، ثم عاد إلى "بدا" في قوله : "ألا ترى أنك لو قلت : "بدا لهم أيهم أفضل" ؛ لحسن كحسنه في علمت ، كأنك قلت ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا "

المخطأ فيها :

أما المخطأ في هذه الأغلوطة ؛ فهو سيبويه .

مدعي التخطئة :

أما مدعي التخطئة ؛ فهو أبو العباس المبرد .

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٨٠ .

(٢) الانتصار لسيبويه صـ ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٣) كتاب سيبويه ج١/ص٨٠.

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

الناظر في منبع هذه الأغلوطة ، يجد أنها بنيت على فهم غير صحيح من قبل المبرد لكلام سيبويه ، ثم جاء النحاس فساهم في تضخيمها ، بل وَهِمَ في فهم كلام المبرد، مما حدا به أن ينسب للمبرد شيئا لم يقله ، وخطأ في حق سيبويه قال المبرد غيره ، وسيتضح ذلك في عرضنا لمذهب سيبويه ، وهو أحد أربعة مذاهب وردت في هذه الأغلوطة :

المذهب الأول : مذهب سيبويه :

من الواضح من كلام النحاس أن سيبويه نص صراحة على جواز مجيء الفاعل ونائبه جملة ، وأن المبرد ما خطأه إلا لذلك .

غير أنك إذا رجعت إلى كتاب سيبويه ستجده لا ينص على ذلك صراحة ؛ بل أورد هذه الآية منظرا بين أفعال الظن وأفعال القلوب في كونها تعلق عن العمل لفظا لا تقديرا بسبب اعتراض اللام الواقعة في جواب القسم .

يقول سيبويه : " وقد يستقيم في الكلام إن زيداً ليضرب وليذهب ، ولم يقع ضربٌ ، والأكثر على ألسنتهم كما - خبرتك - في اليمين ، فمن ثم ألزموا النون في اليمين ؛ لئلا يلتبس بما هو واقعٌ ، قال الله عز وجل : (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة)، وقال لبيد:

ولقد علمتُ لَتَأْتِيَن مَنِيَّتِي ∴ إنَّ المَنايا لا تُطِيشُ سِهامُهَا

كأنه قال : والله لتأتين ، كما قال : قد علمت لعبد الله خيرٌ منك ، وقال: أظن لتسبقنني وأظن ليقومن ؛ لأنه بمنزلة علمت ، وقال عز وجل :(ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) ؛ لأنه موضع ابتداء .

ألا ترى أنك لو قلت : " بدا لهم أيهم أفضل " ؛ لحسن كحسنه في " علمت " ، كأنك قلت " ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا " . (١)

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص١١٠ .

فهناك من الأفعال ما يجاب بما يجاب به القسم من لزوم اللام ونون التوكيد ، وقد عبر عن ذلك بقوله : " كما قال : قد علمت لعبد الله خيرٌ منك ، وقال: أظن لتسبقنني وأظن ليقومن ؛ لأنه بمنزلة علمت ، وقال عز وجل :(ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) .

ومن ثم فقوله : " لأنه موضع ابتداء " يعود إلى قوله تعالى : " ليحكم " ، ثم عاد إلى بدا بقوله : " ألا ترى أنك لو قلت : " بدا لهم أيهم أفضل " ؛ لحسن كحسنه في علمت ، كأنك قلت : ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا " .

ومعناه أنه كما تقع الجملة مفعولا به في نحو " علمت أزيد خير أم عمرو " ، فكذا تقع في موضع الفاعل كما في " بان لي أزيد خير أم عمرو " ، وكذا تقع في موضع النائب عن الفاعل ، كما في نحو " عُلِمَ أزيد خير أم عمرو " .

وقد فهم المبرد أن قوله : لأنه موضع ابتداء ، يرجع إلى " ليسجننه " ، ومن ثم خلا الفعل " بدا " من الفاعل ، مما يناقض قوله : " لا يخلو الفعل من فاعل مضمَرٍ أو مظهَرٍ "[1] هذا هو فهم المبرد لكلام سيبويه ، ومن ثم نشأ الخلاف .

كما أنك إذا رجعت إلى ما قاله المبرد في كتابه مسائل الغلط ، ونقله ابن ولاد التميمي ستجد خلاف ما نقله النحاس ، وقد ناصر سيبويه فيما ذهب إليه - قبل النحاس - الطبري ، وابن ولاد التميمي ، وهشام بن معاوية الضرير ، وثعلب .

أولاً : موقف الطبري

نص الطبري على أن الفاعل يكون جملة ، وذلك على التأويل بالمفرد ، فقال مفندا لمجيء الآية على صورة القسم بأن " بدا " بمعنى القول ، فقال : " وقال بعض نحويي الكوفة: "بدا لهم" ، بمعنى: "القول" ، و"القول" يأتي بكل الكلام، بالقسم وبالاستفهام ، فلذلك جاز: "بدا لهم قام زيد" ، و"بدا لهم ليقومن". "[2]

وقال في آية الفراء الأخيرة : " اختلفت القرّاء في قراءة قوله(قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٨٠ .

(٢) تفسير الطبري - (ج ١٦ / ص ٩٤) .

أَقُولُ) فقرأه بعض أهل الحجاز وعامة الكوفيين برفع الحقّ الأوّل، ونصب الثاني.

وفي رفع الحقّ الأول إذا قرئ كذلك وجهان: أحدهما رفعه بضمير لله الحق، أو أنا الحق وأقول الحق.

والثاني: أن يكون مرفوعا بتأويل قوله(لَأَمْلأَنَّ) فيكون معنى الكلام حينئذ: فالحق أن أملأ جهنم منك، كما يقول: عزمة صادقة لآتينك، فرفع عزمة بتأويل لآتينك؛ لأن تأويله أن آتيك، كما قال:(ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) فلا بدّ لقوله(بَدَا لَهُمْ) من مرفوع ، وهو مضمر في المعنى .(١)

ثانيا : موقف ابن ولاد التميمي :

جاء ابن ولاد فناصر سيبويه ، ووضح مذهبه وصححه ، فبعد أن أورد كلام سيبويه السابق أورد كلام المبرد قائلا : "قال محمد : وتفسيره خطأ ؛ لأنه لم يجعل في (بدا) فاعلا ؛ فقد أحال وناقض في قوله : ولا يخل الفعل من فاعل ، ولكنه – والله أعلم – على قوله : ثم بدا لهم بد ، ولكن حذف بدو من الكلام ؛ لأن (بدا) يدل عليه ، ونظيره من كلام العرب : من كذب كان شرا له ، أي : الكذب ، وكأنه – والله أعلم – ثم بدا لهم بدو ، قالوا : ليسجننه ، ولم يذكر (قالوا) لدلالة الكلام عليه كما قال تعالى: "والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم" ومثله : "والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم" يقولون وليس ما وصف بمنزلة علمت ؛ لأن في علمت الفاعل" .

ثم رد عليه حججه قائلا : "قال أحمد : أما قوله : لم يجعل (بدا) فاعلا ، وأنه أحال وناقض ؛ فليس الأمر كذلك ؛ لأن (ليسجننه) جملة في موضع الفاعل ، وذلك لأن أفعال العلم وما قاربها في معناها يجوز فيها مثل هذا ، ألا ترى أنك تقول : "قد بان لي أيهما أفضل" وقد بان لي أزيد أفضل أم عمرو" كقولك : قد بان لي ذلك ، فهذه الجملة في موضع قولك : ذلك ، وتقول : قد علمت أزد أفضل أم عمرو ، فتجعل هذه الجملة في موضع المفعول ، وإن شئت جعلتها في موضع الاسم الذي يقوم مقام الفاعل ، قد

---

(١) تفسير الطبري – (ج ٢١ / ص ٢٤١) .

علم أزيد أفضل أم عمرو ، ولذلك قال سيبويه : إنه لحسن كحسنه في علمت ؛ لأنه ظهر وتبين ، يجريان مجرى أفعال العلم والظن فهما يعملان فيه " .

وأما إضمار يقولون " ليسجننه " ، فلو كان هذا كما ذكر ؛ لكان من كلامين ، ولم يكن من كلام واحد ، وليس مثل الآية التي ذكرها في قوله تعالى (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ) [1] فهذا إذا ظهر القول كان في موضع الحال ، وهو من الجملة ، كأنه - والله أعلم - يدخلون عليهم قائلين سلام عليكم ،وليس يكون الحال في " ليسجننه؛ لأن الرأي لم يبدُ لهم في حال قولهم : ليسجننه ، وإنما كان القول منهم بعد ظهور الرأي .

وأما الآية الأخرى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ)[2] فكذلك .

ولو أظهر البدو ، فقال : بدا لهم بدو ليسجننه ؛ لكان " ليسجننه " بدلا من البدو، ولا معنى لإضمار ما إذا ظهر كان هذا بدلا منه ، وليس يكون الإضمار إلا مع نقص الكلام والحاجة إليه [3]

ونظراً لما يمثله كلام ابن ولاد من أهمية كبيرة ؛ إذ يشكل حافظة لثلاثة كتب هي الكتاب لسيبويه ، ومسائل الغلط للمبرد ، والانتصار لسيبويه من المبرد وهو له ، لم أشأ أن أتصرف في كلامه ، بل نقلته كاملا ، وسأعرض لبعض نقاط فيه :

أولا : يلحظ أن ابن ولاد لا يسمي مسائل كتابه ، ولعله في ذلك مقتفيا أثر المبرد الذي عندما شرع في تغليط سيبويه نقد كتابه بابا بابا ، فأراد ابن ولاد أن يعارضه بأسلوبه نفسه .

ثانيا : أنه يذكر متن المسألة أولا ، ثم كلام محمد بن يزيد المبرد ، ثم يرد عليه بقوله : " قال أحمد "

ثالثا : أن ما بعد قوله : " قال محمد " ، يغلب أن يكون هذا نص كتاب " مسائل الغلط " ، وأن المبرد في هذه المسألة بنى تغليطه لسيبويه على فهمه لكلامه من أنه جعل

---

(١) [الرعد : ٢٣] .

(٢) [الزمر : ٣] .

(٣) الانتصار لسيبويه صـ ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ .والمسائل العضديات ١١٠،١١١ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٧ .

بدا" فعلا لا فاعل له ؛ إذ حكم على جملة "ليسجننه"، بأنها مستأنفة، فقال: "لأنه موضع ابتداء"، وأنه في ذلك ينقض ما نص عليه من أنه لا يخلو الفعل من فاعل .

رابعا : أن المبرد لم يغلط سيبويه في قوله بوقوع الجملة فاعلا، وإنما خطأه فيما يترتب على تفسيره لقوله تعالى(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ) من مجيء فعل "بدا" بلا فاعل، وهو فهم خاطيء وناقص، فأما الخطأ ففي إحالته قول سيبويه : "لأنه موضع الابتداء" إلى قوله تعالى : "ليسجننه"، والصواب أنه يحال إلى قوله تعالى : "ليحكم"، وأما النقص فهو أنه اجتزأ قول سيبويه، ولم يقرأه قراءة كاملة، بل نظر إلى نصفه الأخير .

ثم أفصح عن مذهبه في جواز حذف الفاعل متى علم، فقال : "ولكنه – والله أعلم – على قوله ثم بدا لهم بدو، فحذف "بدو" لدلالة "بدا" عليه، ونظّر لذلك بأكثر من مثال .

خامسا : أن ابن ولاد أجمل رده في نقاط :

أولا : حكم لجملة "ليسجننه" بأنها في موضع رفع فاعلاً لـ "بدا"، وهو الفهم الصحيح لكلام سيبويه، وإن شابه شيء من التقصير في النظر إلى كلام سيبويه مكتملا، من أن قوله "لأنه موضع ابتداء" لا يعود إلى قوله تعالى : "ليسجننه" بل يرجع إلى قوله السابق : "وقد يستقيم في الكلام إن زيداً ليضرب وليذهب، ولم يقع ضربٌ، والأكثر على ألسنتهم كما – خبرتك – في اليمين، فمن ثم ألزموا النون في اليمين ؛ لئلا يلتبس بما هو واقعٌ، قال الله عز وجل : (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) فاللام في "ليحكم" لام الابتداء .

ثانيا : حكم لأفعال العلم وما قاربها في معناها بجواز مجيء فاعلها ونائبه جملة .

ثالثا : أن القول بالإضمار إنما يكون عند نقصان الكلام .

رابعا : لو كان الفاعل محذوفا لجاز الاستغناء عن "ليسجننه"، ولقيل بدا لهم وظهر لهم، وهذا مستبعد .

خامسا : القول بإضمار يقولون ليسجننه"، فلو كان هذا كما ذكر ؛ لكان من كلامين، ولم يكن من كلام واحد .

سادسا : أن الإضمار في آيتنا ليس مثل الآية التي ذكرها في قوله تعالى (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ)[١] فهذا إذا ظهر القول كان في موضع الحال ، وهو من الجملة ، كأنه - والله أعلم - يدخلون عليهم قائلين سلام عليكم ،وليس يكون الحال في "ليسجننه" ؛ لأن الرأي لم يبدُ لهم في حال قولهم : ليسجننه ، وإنما كان القول منهم بعد ظهور الرأي ، وأما الآية الأخرى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ)[٢] فكذلك .

سابعا : لو أظهر البدو ، فقال : بدا لهم بدو ليسجننه ؛ لكان "ليسجننه" بدلا من البدو ، ولا معنى لإضمار ما إذا ظهر كان هذا بدلا منه ، وليس يكون الإضمار إلا مع نقص الكلام والحاجة إليه .

سادسا : أن قول سيبويه : " الا ترى أنك لو قلت بدا لهم أيهم أفضل لحسن كحسنه في علمت كأنك قلت ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا" يدل دلالة يقينية على أنه يرى جواز وقوع الجملة فاعلا في نحو "بدا" ، وظهر ، وقوله "لحسن كحسنه في علمت" أي كما يحسن وقوع الجملة مفعولا ، فكذا يحسن وقوع الجملة فاعلاً .

نخلص من ذلك أن المبرد لم يغلط سيبويه في وقوع جملة "ليسجننه" فاعلا ، وإنما ناقضه في خلو الفعل "بدا" من فاعل بناء على فهمه ، وهي إحدى المآخذ على النحاس في هذه الأغلوطة .

خامسا : موقف هشام الضرير

أجاز هشام بن معاوية الضرير وقوع الفاعل ونائبة جملة مطلقا دون شرط أو قيد .

يقول ابن جني : "وأجاز هشام يسرنى تقوم ، وينبغى أن يكون ذلك جائزاً عنده في الشعر لا في النثر ، هذا

أولى عندي من أن يكون يرتكبه من غير ضرورة[٣] .

---

(١) [الرعد : ٢٣] .

(٢) [الزمر : ٣] .

(٣) الخصائص ج٢/ص٤٣٥ .

سادسا : موقف ثعلب :

أورد ثعلب كلاما للأخفش لم أقف عليه في معاني القـرآن لـه ، يقـول : " وقـال الأخفش:معنى قوله تعالى "ثم بدا لهم من بعد ما رأووا الآيات ليسجننه ". قال: لما كانـت " أي " تقع ها هنا وقعت اللام في الفاعل المرفوع.[1]

المذهب الثاني : مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أنه يجوز في بعض الأفعال أن تسند إلى الجملة ، فتكون فاعلها، كما جاز في غير موطن أن يسند المبتدأ إلى جملـة ، فكمـا يسـند المبتـدأ إلى الجملـة فكـذا الفاعل وقد أحصى الفراء في معرض تفسيره لقوله تعالى : (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّـكَ) [2] ، الأفعال التي من شأنها أن تحتمل أن تكون قسما فتلزمه لام القسم ونون التوكيد ، وغير قسم فتدخله " أن " ولا تلزمه النون، يقول الفراء : " صار قوله عزّوجـلّ {وَتَمَّـتْ كَلِمَـةُ رَبِّكَ} يمينا كما تقول: حَلِفى لأضربنَّك، وبـدا لى لأضـربنّك ، وكـلّ فعـل كـان تأويلـه كتأويل بلغنى، وقيل لى، وانتهىَ إلىّ، فإن " اللام " و" أن " تصلحان فيه ، فتقول: قد بـدا لى لأضربنّك، وبدا لى أن أضربك. فلو كان: وتَمَّت كلمة ربك أن يملأ جهنم كانَ صـواباً ، وكذلك {ثُمَّ بَدَالَهُمْ مِنْ بَعْـدِ مـا رَأَوُا الآيـاتِ لَيَسْـجُنُنَّهُ} ولـو كـان أن يسـجنوه كـان صواباً.[3]

ويفهم من قوله فإن اللام وأن تصلحان فيه أنه يجوز فيها أن تكون قسـما ، وأن تكون غير قسم

ويفهم من قوله : " فلو كان: وتَمَّت كلمـة ربـك أن يمـلأ جهـنم كـانَ صـواباً ، وكذلك {ثُمَّ بَدَالَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ} ولو كان أن يسجنوه كان صواباً " أنه كما جاز أن يخبر عن قوله " وتمت ...." بجملة " لأمـلأن ... " ، فكـذلك يجـوز أن يسـند الفعل إلى جملة كما في قوله تعالى " ثم بدا ... "

---

(١) مجالس ثعلب صـ ٢٦٩ .

(٢) [الأنعام : ١١٥] .

(٣) معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٨٢) .

وقد أورد موطنا ثانيا أشبه بما سبق فقال : " وقوله: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ...}[1] العِدَة قول يصلح فيها أنْ وجوابُ اليمين. فتقول: وعدتك أن آتيك، ووعدتك لآتينك ، ومثله {ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ} ، وإنَّ " أنْ " تصلح في مثله من الكلام."[2]

كما أورد موطنا ثالثا في قوله تعالى : (فالحق والحق أقول)، فقال : " وقد يكون رَفعه بتأويل جَوَابه؛ لأن العرب تقول: الحقُّ لأقومَنَّ، ويقولون: عَزْمَةٌ صَادقة لآتينَّك؛ لأن فيه تأويل: عَزْمة صَادقة أن آتيك ، ويبيِّن ذلك قوله: {ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ} ألا ترى أنه لا بدّ لقوله { بَدَا لَهُمْ } من مرفوع مضمرٍ ، فهو في المعْنى يكون رَفعاً ونصباً. "[3]

فعزمة يجوز أن تكون قسما وأن تكون غير قسم ، فعلى أنها غير قسم تكون مبتدأ ، ولأتينك على التأويل بأن آتينك تكون في موضع رفع خبراً ، وكذا " ليسجننه " على التأويل بـ " أن يسجنوه " تكون " في موضع رفع فاعلا لـ " بدا " ، فكما جاز أن يسند المبتدأ إلى فعل ، جاز أن يسند الفعل إلى الجملة .

المذهب الثالث:

ذهب جمهور البصريين قبل النحاس إلى أنه لا يجوز وقوع الفاعل جملة ؛ وإنما لم يجز عندهم أن تكون الجملة فاعلاً لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الفاعل كجزء من الفعل ، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها .

والثاني : أن الفاعل قد يكون مضمراً ، ومعرفة بالألف واللام ، وإضمار الجملة لا يصح ، والألف واللام لا تدخل عليها .

والثالث : أن الجملة قد عمل بعضها في بعض ؛ فلا يصح أن يعمل فيها الفعل لا في جملتها ، ولا في أبعاضها ؛ إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا ، وتأولوا ما ورد من شواهد

---

(١) [النور : ٥٥] .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/٢١٩ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٤/١١٠ .

نثرية وشعرية [1] .

فالفاعل في نحو "بدا لهم من ... "ما دل عليه الفعل "بدا" ؛ أي بدا لهم بداء ، فحذف الفاعل ؛ لأن الفعل يدل عليه ، وكذا بقية الأمثلة .

أولا : موقف المبرد

زعم النحاس - ولعله أول من ادعى ذلك - أن المبرد غلط سيبويه في جواز وقوع الفاعل جملة ، وقد وقفنا على صحة موقف سيبويه ، وكذا المبرد الذي أورده ابن ولاد في انتصاره لسيبويه ، وخلاصة القول فيه أن المبرد وهم في فهم كلام سيبويه ، مما ترتب عليه أن يفهم أن تفسير سيبويه قد يفضي إلى خلو الفعل "بدا" من فاعل ، مما يناقض كلامه في أنه لا يخلو فعل من فاعل ظاهر أو مضمر ، وقد أوضحنا ذلك آنفا .

وقد تابع النحاس - من طرف خفي- ما نسجه بيده ، وأصبح وكأنه المؤسس لهذا المذهب بناء على قراءته لموقف المبرد ، فوهن رأي ، وخاب سعيه .

المذهب الرابع :

المذهب الثالث الذي ذكره النحاس دون نسبة مفاده أن الفاعل في الآية محذوف، مفهوم من سياق الكلام ، فالفاعل في نحو "ثم بدا لهم من بعد ما ..." محذوف مفهوم من السياق ، إذ المعنى في "ثم بدا لهم" ؛ أي لم يكونوا يعرفونه ، وحذف هذا ؛ لأن في الكلام عليه دليلاً ، وحذف أيضاً القول ؛ أي قالوا : { لَيَسْجُنُنَّهُ} .

نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من العرض السابق نستطيع الوقوف على عدة نقاط :

أولا : من حيث المنهج :

١) أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين ، أعقب فيهما مذهب سيبويه بتغليط المبرد له ، وقد أوعز من طرف خفي بمتابعته للمبرد .

٢) ثبت من خلال العرض أن المبرد لم يخطأ سيبويه في جعل جملة "ليسجننه" في قوله تعالى : "ثم بدا ...." فاعلاً ، وإنما خطأه ؛ لأنه يترتب على كلامه - بحسب ما

---

(١) اللباب ١/١٥٣ .

فهمه هو – خلو الفعل "بدا" من الفاعل " مما يناقض ما يدعيه من وجوب وجود فاعل لكل فعل .

٣) شاب موقف النحاس في عرضه لهذه الأغلوطة شيء من الوهم والنقص عرضنا له في مكانه .

٤) وافق سيبويه فيما ذهب إليه كثير من النحويين والمفسرين كـ الطبري ، وابن ولاد التميمي ، وهشام بن معاوية الضرير ، وثعلب ، وإن كان أفضلهم عرضا لموقف سيبويه ابن ولاد .

٥) لم أعثر على موقف لنحوي من نحاة البصرة قبل النحاس وافق ما ادعاه النحاس من أن المبرد غلَّط سيبويه فيما قاله .

٦) انفرد الفراء باشتراط كون الفعل قلبيا معلقا عن العمل ، حتى يصح جعل الجملة فاعلا أو نائبا عنه .

ثانياً : من حيث التقعيد :

١) أورد النحاس في هذه الأغلوطة ثلاثة مذاهب ، فريق أجاز وقوع الفاعل ونائبه جملة ، وفريق منعه وتأول ما ورد على حذف الفاعل ، وهو مصدر الفعل ، وفريق وافق من منع وخالفهم في التأويل ، وجعله مفهوما من سياق الكلام .

٢) أغفل النحاس مذهبا رابعا لم ينص عليه هو مذهب الفراء .

٣) أن المقصود بالجملة ما كان نحو آيتنا ، ونحو وما راعني إلا يسير بشرطة ، وغيره ،مما لم يؤول الفاعل فيه بمصدر ، وهذا يخرج الجملة المؤولة بمصدر كقولك : "يسرني أن تقوم" فأن وما دخلت في تأويل مصدر في موضع رفع فاعلا ، ومن ثم فالفاعل في مثل ذلك ليس جملة ، بل مؤولا بمصدر .

٤) أن سيبويه لم يخص أفعالا بعينها يجوز فيها جعل الجملة فاعلا ، فهو وإن أورد لذلك شاهداً ، الفعل فيه من أفعال الشروع ، غير أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عاداه ، ويدل على ذلك أن الجملة وقعت فاعلا في غيرها .

٥) أن الفراء وكذا ابن ولاد التميمي خص الجواز بأفعال الظن والمقاربة وما في معناها

٦) أن المبرد أورد شاهدا لحذف نائب الفاعل ، وجعل المصدر المأخوذ من فعله نائبا عنه ، هو :

وَحُقَّ ! لِمَنْ أبو موسى أبوهُ ∴ يُوَفِّقُهُ الَّذي نَصبَ الجِبالا

أي وحق الحق ، ولا أراه محقا فيما ذهب إليه من حذف نائب الفاعل ، إذ لا يتسق المعنى ، باشتقاق مصدر من الفعل وجعله فاعلا أو نائبا عنه ، وإنما يتسق المعنى بجعل جملة "يُوَفِّقُهُ ...." في موضع رفع نائبا عن الفاعل ، وكذا في جملة "ليسجننه" في آيتنا ، فما لا تأويل فيه أولى مما فيه تأويل .

رابعا: الأغلوطة عند النحاس ومعاصريه

امتطى النحاس مطية التخطيئة ، وإن لم يذكر ذلك صراحة ، إلا أنه كان أول من نص على أن المبرد خطأ سيبويه في ذلك ، وقد تابعه من معاصريه كل من الزجاجي، والفارسي .

أولا : موقف الزجاجي:[1]

ذهب الزجاجي إلى أن " فاعل " بدا " محذوف تقديره " بدو" ، يقول الزجاجي :" قوله تعالى(ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) ، (تقديره: بدا لهم بدو؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل ، ومنه (مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ)[2] (ففي كاد فاعل مضمر ولولا ذلك لم يكن فعلا.[3]

ويقول في موضع آخر : " الإضمار في كلام العرب ، وفي كتاب الله مشهور كثير لدلالة القول عليه، منه قوله تعالى: (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) تقديره: بدا لهم بدوا ؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل.

ومنه (مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ) ففي كاد فاعل مضمر ، ولولا ذلك لم يكن فعلا.[4]

---

(١) أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٩ كشف الظنون ج١/ص٤٨ .

(٢) [التوبة : ١١٧] .

(٣) أمالي الزجاجي ٢٠١ .

(٤) أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٦٠ .

ثانيا : موقف أبي علي الفارسي[1]

انتهج الفارسي في هذه الأغلوطة نهجا جديدا ؛ فهو – وإن وافق تفسيره للفاعل في الفعل "بدا" ، ما قاله غيره ممن تابع المبرد – حيث نص على أن الفاعل إما أن يكون المصدر "بدو" ، أضمر لدلالة الفعل عليه ، لأن الفعل يدل على مصدره ، وإما أن يكون قد قدم ذكر أمر ، فأضمر ذلك كأنه قال : ثم بدا لهم رأي ، وأضمر ذلك للدلالة عليه ، ونظّر لذلك بقولهم "إذا كان غدا فأتني ، ومعناه إذا كان ما نحن فيه في غد فأتني ، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه ، يقول الفارسي : "فعامل هذا الفعل الذي هو "بدا" أحد شيئين : إما أن يكون البدو الذي هو المصدر ، أضمر لدلالة الفعل عليه ؛ لأن الفعل على مصدره يدل على ذلك قولهم : كذب كان شراً له ؛ أي كان الكذب شراً له ....، كذلك أضمر البدو لدلالة "بدا" عليه .

أو يكون يكون قد قدم ذكر أمر ، فأضمر ذلك ، كأنه قال : "ثم بدا لهم رأي ، وأضمر ذلك للدلالة عليه ، ونظير ذلك ما حكاه سيبويه "إذا كان غدا فأتني" ومعناه إذا كان ما نحن فيه في غد فأتني ، فأضمر الفاعل في الفعل لدلالة الحال عليه .–

إلا أنه يرى أن "قوله "ليسجننه في موضع نصب ؛ لأن معنى بدا لهم : علموا أمرا كانوا يجهلونه ، وظهر لهم ما لم يظهر من قبل ، فهو في موضع نصب بهذا الفعل الذي دل عليه "بدا" ، لما كان بمعنى العلم ، يقول الفارسي : "أما قوله "ليسجننه" ففي موضع نصب ؛ لأن معنى بدا لهم : علموا أمرا كانوا يجهلونه ، وظهر لهم ما لم يظهر من قبل ، فهو في موضع نصب بهذا الفعل الذي دل عليه "بدا" ، لما كان بمعنى العلم"[2] .

نتائج عرض الأغلوطة عند النحاس ومعاصره

أولا : من حيث المنهج :

لم يتعرض أحد من معاصري النحاس لتغليط سيبويه ، ولم يتناقل ذلك أحد منهم .

ثانياً : من حيث التقعيد :

---

(١) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي النحوي المتوفى سنة ٣٧٧ كشف الظنون ج١/ص٣٨٤ .

(٢) المسائل العضديات لأبي علي الفارسي صـ ١١٠ ، ١١١ .

١) وافق النحاس المبرد فيما نسب إليه .

٢) وافق الزجاجي من قال بحذف الفاعل ، ونيابة المصدر المشتق من الفعل عنه .

٣) ظهر موقف جديد للفارسي حين جعل " بدا " بمعنى علم ، وجعل الجملة بعده في موضع النصب مفعولاً به ، فمعنى بدا لهم : علموا أمراً كانوا يجهلونه ، وظهر لهم ما لم يظهر من قبل ، فهو في موضع نصب بهذا الفعل الذي دل عليه " بدا " ، لما كان بمعنى العلم .
وقد وافق الفارسي من قال بحذف الفاعل وأنه إما المصدر ، أو يكون قد قدم ذكر أمر ، فأضمر ذلك ، كأنه قال : " ثم بدا لهم رأي ، وأضمر ذلك للدلالة عليه .

٤) ظهر شاهد جديد جاء الفاعل فيه مصدر مشتق من فعله ، يوافق ما قالوه في نحو " بدا لهم من .... " وهو لمحمد بن بشير ، غير أنني عثرت عليه في ديوان الشماخ [١] وهو أحد المخضرمين الذين يستشهد بشعرهم
ويرد عليه بأن هناك فرقا بين أمر قد بت فيه بأمر معين ، وبين أمر لا يعلم ما قد انتهى إليه ، فهو في قوله : " وقد بدا لك في تلك القلوص بداء " لا يعلم ما انتهى إليه رأيه ، أما في آيتنا فقد علم ما انتهوا إليه ، وهو سجنه

خامسا : التطور التاريخي للأغلوطة بعد النحاس

أولا : مناصرو سيبويه:

ذهب مذهب سيبويه – من جواز مجيء الفاعل ونائبه جملة بعد النحاس – من النحويين والمفسرين واللغويين عدد غير قليل كابن جني [٢] ، والإمام الرازي [٣] .والتبريزي [٤] ، وابن مالك [٥] ، والفيومي [٦] .

ثانيا : مناصرو الفراء:

لم أقف على رأي لأحد النحويين ساند الفراء فيما ذهب إليه .

---

(١) ديوان الشماخ ١٣٢ .

(٢) الخصائص ج٢/ص٤٣٣ .

(٣) تفسير الرازي – (ج ٩ / ص ٣٨) .

(٤) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ١ / ص ٧٦، ٧٧) .

(٥) شرح التسهيل ٢/٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .

(٦) المصباح المنير ج٢/ص٤١٠ .

ثالثا : مناصرو المذهب الثاني :

نحا كثير من النحويين النحو نفسه الذي سلكه النحاس في فهمه لكلام المبرد السابق كابن عطية[1]، والزمخشري[2]، والباقولي[3] والعكبري[4]، وأبو السعود[5] والسيوطي[6] وغيرهم .

رابعا : مناصرو الفارسي :

موقف ابن الشجري والبغدادي :

تابع الفارسيَّ فيما ذهب إليه -بعد النحاس- ابنُ الشجري[7] ومن بعده البغداديُّ في خزانته ، فقال في قول الشاعر :"

لَعَلَّكَ وَالمَوعودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ ∴ بَدا لَكَ في تِلكَ القَلوصِ بَداءُ[8]

على أن "بداء" فاعل "بدا"، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ، والتقدير: بدا لك رأي باد، ولما كان ظاهر هذا الشعر على طبق :" ثبت الثبوت" ، بجعل المصدر فاعلاً لفعله، وهو مما لا معنى له، أجاب عنه بما ذكره.

ولا يخفى أنه تكلف ، والجيد ما قاله أبو علي في كتاب الشعر، قال: أضمر البداء في قوله تعالى: "ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه" لأن البداء الذي هو المصدر، قد صار بمنزلة العلم والرأي. ألا ترى أن الشاعر قد أظهره في قوله:

لَعَلَّكَ وَالمَوعودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ ∴ بَدا لَكَ في تِلكَ القَلوصِ بَداءُ

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ٤ / ص ٢) .

(٢) الكشاف ٣٧/١ . الكشاف - (ج ٣ / ص ١٦٨)

(٣) الجواهر للباقولي - (ج ١ / ص ٢٦) .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ج٢/ص٧٣٢ . اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٢/١ .

(٥) تفسير أبي السعود - (ج ٣ / ص ٤٣١) .

(٦) الدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ٣٤٧٣) .

(٧) هبة الله بن الشجري (٤٥٠ - ٥٤٢ هـ) هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني، البغدادي؛ معجم المؤلفين - (ج ١٣ / ص ١٤١).

(٨) البيت من الطويل ، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه صـ ٢٩ ، والخصائص ٣٤٠/١ ، وسمط اللآلي٧٠٥ ؛ وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ٤٢٧ .

وكذلك صنع ابن الشجري في الآية والبيت، وقال: ألسن العرب متداولة في قولهم: بدا لي في هذا الأمر بداء، أي: تغير رأيي عما كان عليه. ويقال: فلان ذو بدوات، ذا بدا له الرأي بعد الرأي. انتهى.[1]

وقد وقع هذا التركيب في سيرة ابن هشام ونصه: قال ابن إسحاق: ظن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قد بدا لعمه بداء.[2]

غير أن هذا استدلال في غير موضعه ؛ لأنك إذا رجعت إلى سيرة ابن هشام ترى أن النص تم تطويعه لموافقة مذهب بعينه ، وتكملته : " قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ عُتْبَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْأَخْنَسِ أَنَّهُ حُدِّثَ أَنَّ قُرَيْشًا حِينَ قَالُوا لِأَبِي طَالِبٍ هَذِهِ الْمَقَالَةَ بَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ يَا ابْنَ أَخِي ، إِنَّ قَوْمَك قَدْ جَاءُونِي ، فَقَالُوا لِي كَذَا وَكَذَا ، لِلَّذِي كَانُوا قَالُوا لَهُ فَأَبْقِ عَلَيَّ وَعَلَى نَفْسِك ، وَلَا تُحَمِّلْنِي مِنْ الْأَمْرِ مَا لَا أُطِيقُ قَالَ فَظَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَدْ بَدَا لِعَمِّهِ فِيهِ بَدَاءٌ أَنَّهُ خَاذِلُهُ وَمُسْلِمُهُ وَأَنَّهُ قَدْ ضَعُفَ عَنْ نُصْرَتِهِ وَالْقِيَامِ مَعَهُ "[3]

فقوله " بدا لعمه بداء " ليس كلاما تاما ؛ بل هو أشبه بخبر موطيء بدليل أنه قال: " أَنَّهُ خَاذِلُهُ وَمُسْلِمُهُ وَأَنَّهُ قَدْ ضَعُفَ عَنْ نُصْرَتِهِ وَالْقِيَامِ مَعَهُ " .

ولو استدل بحديث [حَدِيثُ رُؤَسَاءِ قُرَيْشٍ مَعَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -].[4] لأجاد وأوضح .

---

(١) خزانة الأدب ٢١٣/٩ .، ٢١٥ ، ولم أعثر عليه في الأمالي الشجرية .

(٢) سيرة ابن هشام ٢٦٦/١ ؛ خزانة الأدب ٢١٣/٩ .، ٢١٥ .

(٣) سيرة ابن هشام - (ج ١ / ص ٢٦٦) .

(٤) اجْتَمَعَ عُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ ، وَالنَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ (بْنِ كَلَدَةَ) ، أَخُو بَنِي عَبْدِ الدَّارِ وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ بْنُ هِشَامٍ وَالْأَسْوَدُ بْنُ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَسَدٍ ، وَزَمْعَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ ، وَالْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، وَأَبُو جَهْلِ بْنُ هِشَامٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ ، وَالْعَاصِ بْنُ وَائِلٍ وَنَبِيهٌ وَمُنَبِّهٌ ابْنَا الْحَجَّاجِ السَّهْمِيَّانِ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ ، أَوْ مَنْ اجْتَمَعَ مِنْهُمْ . قَالَ اجْتَمَعُوا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ عِنْدَ ظَهْرِ الْكَعْبَةِ ، ثُمّ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضِ ابْعَثُوا إلَى مُحَمّدٍ فَكَلّمُوهُ وَخَاصِمُوهُ حَتّى تُعْذِرُوا فِيهِ فَبَعَثُوا إلَيْهِ إنّ أَشْرَافَ قَوْمِك قَدْ اجْتَمَعُوا لَك لِيُكَلّمُوك ، فَأْتِهِمْ فَجَاءَهُمْ رَسُولُ اللّهِ - صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّم - سَرِيعًا ، وَهُوَ يَظُنّ أَنْ قَدْ بَدَا لَهُمْ فِيمَا كَلّمَهُمْ فِيهِ بَدَاءٌ.... سيرة ابن هشام - (ج ١ / ص ٢٦٥) .

خامسا : مناصرو المذهب الرابع :

ذهب بعض النحويين والمفسرين إلى أن الفاعل في نحو "بدا" محذوف لدلالة ما يفسره عليه ، من هؤلاء النيسابوري [١] وابن عجيبة [٢] والبيضاوي [٣] والنسفي [٤]

سادسا : مواقف وصفية

من النحويين والمفسرين من انتحى المذهب الوصفي ، فعرض المسألة دونما ترجيح كـ : مكي [٥] والألوسي [٦] ، والقرطبي [٧] ، وأبي حيان [٨] وعدد غير قليل من أصحاب الحواشي كالصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك [٩] وغيره .

مواقف متجددة

أولا : موقف ابن هشام :

حكم ابن هشام لمذهب المانعين بالصحة ، فقال : "الحكم الثالث : أنهما لا يكونان جملة ، هذا هو المذهب الصحيح" .

ورد قول المجيزين فقال : "وزعم قوم أن ذلك جائز ، واستدلوا بقوله تعالى "ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه" ، "وتبين لكم كيف فعلنا بهم" ، "وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض" ، فجعلوا جملة ليسجننه فاعلا لـ "بدا" ، وجملة "كيف فعلنا بهم"

---

(١) تفسير النيسابوري - (ج ٤ / ص ٣٦٠) .

(٢) البحر المديد - (ج ٣ / ص ١٠٧)

(٣) تفسير البيضاوي - (ج ٣ / ص ١٤٩) .

(٤) تفسير النسفي - (ج ٢ / ص ٦٧) .

(٥) مشكل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ٣٨٧) .

(٦) تفسير الألوسي - (٩ / ١١) .

(٧) تفسير القرطبي - (ج ٩ / ص ١٨٦) .

(٨) تفسير البحر المحيط - (ج ١ / ص ٨٦)

(٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك - (ج ١ / ص ٨٨) .

فاعلا لـ "تبين"، وجملة "لا تفسدوا في الأرض" قائمة مقام فاعل ، ولا حجة لهم في ذلك .

أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد ، إما على مصدر الفعل ، والتقدير : ثم بدا لهم بداء كما تقول بدا لي رأي ، ويؤيد ذلك أن إسناد بدا إلى البداء قد جاء مصرحا به في قول الشاعر

لَعَلَّكَ وَالمَوعودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ ∴ بَدا لَكَ في تِلكَ القَلوصِ بَداءُ

وإما على السجن بفتح السين المفهوم من قوله تعالى "ليسجننه"، ويدل عليه قوله تعالى : "قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ"(١)

وكذلك القول في الآية الثانية أي ، وتبين هو أي التبين ، وجملة الاستفهام مفسرة

وأما الآية الثالثة ؛ فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف ، وإنما هو من الإسناد اللفظي اللفظي أي وإذا قيل لهم هذا اللفظ والإسناد اللفظى جائز في جميع الألفاظ كقول العرب زعموا مطية

الكذب وفي الحديث لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة(٢)

وفي موطن آخر أجاز في جملة "ليسجننه" مذهبا ثالثا فقال : "فجملة "ليسجننه" قيل هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه .

والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر وأن المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء ؛ لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب ، وهو خبري لا إنشائي ، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بدالهم ويجوز أن يكون "ليسجننه" جوابا لـ "بدا" ؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال

ولقد علمت لتأتين منيتي (٣)

---

(١) [يوسف : ٣٣] .

(٢) شرح شذور الذهب ج١/ص٢١٧ ، مغني اللبيب ج١/ص٥٥٩ .

(٣) مغني اللبيب ج١/ص٥٢٣ ، ٥٢٤ .

وقد عرض مذهب الفراء فقال : " وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبيا ، وباقترانها بأداة معلقة نحو ظهر لي أقام زيد وعلم هل قعد عمرو " .

وانتقده فقال : " وفيه نظر ؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة ، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء ؟ !!

ثم عرض رأيه ، فأجاز المسألة مع الاستفهام خاصة ، وأن الإسناد إلى محذوف لا إلى الجملة المذكورة ، فقال : " وبعد ، فعندي أن المسألة صحيحة ، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات ، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى ، ألا ترى أن المعنى ظهر لي جواب أقام زيد ؟ أي جواب قول القائل ذلك ، وكذلك في علم أقعد عمرو ، وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض ؛ إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به ، فإن قلت ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل ، قلت : قد مضى عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات [1] .

وحكم لجملة " لا تفسدوا .. " بالنيابة عن الفاعل فقال : " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض

زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في قيل ضمير المصدر ، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير ، وقيل الظرف نائب عن الفاعل ، فالجملة في محل نصب

ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبعدمه في " وإذا قيل إن وعد الله حق

والصواب أن النائب الجملة ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ؛ فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة .

---

(١) مغني اللبيب ج١/ص٥٢٥ .

وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه ؛ جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ؛ ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة .[1]

والذي أراه جديدا في كلام ابن هشام أمرين :

أولا : أنه قصر تعليق الفعل فيها عن العمل مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات ، على أن الجملة ليست فاعلا أو نائبا عنه إنما الفاعل محذوف ، والتقدير : ظهر لي جواب أقام زيد أم عمرو .

ثانيا : أن الجملة المراد منها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ، فتقع فاعلا ونائبا عنه ، كما تقع مبتدأ وغيره ، ولا ينبغي القول بعد هذا العرض أن ابن هشام أصابه ما يعرف بالتردد المعرفي .

نتائج العرض بعد النحاس

الناظر في التطور التاريخي للأغلوطة بعد النحاس يجد أن التجديد فيها وقع في اتجاهين :

أولا : من حيث المنهج :

(١) ناصر سيبويه بعد النحاس ابن جني ، وابن الخطيب ، والرازي ، وابن مالك ، والفيومي.

(٢) لم يتبن أحد من النحويين مذهب الفراء .

(٣) ناصر المذهب البصري ابن عطية ، الزمخشري ، والباقولي ، وأبو البقاء ، والزمخشري ، وأبو السعود ، والسيوطي .

(٤) تابع الفارسي كل من ابن الشجري ، والبغدادي .

(٥) ناصر المذهب الرابع النيسابوري وابن عجيبة والبيضاوي والنسفي .

(٦) من النحويين والمفسرين واللغويين من انتهج المنهج الوصفي دونما ترجيح.

---

(١) مغني اللبيب ج١/ص٥٢٥ .

ثانيا : من حيث التقعيد :

(١) أضاف ابن جني شاهدين جديدين على وقوع الجملة فاعلا ، وهو قوله :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ∴ إلى قطـــرى لا إخالـــك راضـــيا

وقوله :

وما راعنى إلا يسير بشرطة ∴ وعهدى به فينا يفش بكير

(٢) كما أضاف ابن مالك شاهدا أيضا وهو قوله :

ما ضَـرَّ تَغلِـبَ وائِـلٍ أَهَجَوتَهـا ∴ أم بُلـــتَ حَيـــثُ تَنـــاطَحَ البَحـــرانِ

(٣) ظهر اتجاه جديد عند ابن هشام قصر فيه التعليق عن العمل على الاستفهام فقط.

(٤) أن مذهب القائلين بجواز مجيء الجملة فاعلا يؤيده من الشواهد الشعرية والنثرية ما لا يمكن حصره ، مما يجعلنا نقول أن القـول بـالمنع منـاف لأصـول القواعـد ، فالأصـل أن نستقي القاعدة من الشواهد ، لا أن نطوع الشواهد لتناسب قاعدة وضعوها ، وتجمـدوا عندها ، وأبوا قبول غيرها .

الأغلوطة الخامسة
علة كسر الخاء في قراءة
قوله تعالى (يَكَادُ الْبَرْقُ يَخِطِّفُ أَبْصَارَهُمْ)[١]
بكسر الخاء مع تشديدالطاء بالكسر

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

(١) [البقرة : ٢٠] .

الموطن الأول :

يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى (يَكَادُ الْبَرْقُ يخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ) : "وفي يخطف سبعة أوجه[1]

- القراءة الفصيحة "يَخْطَفُ" .
- وقرأ علي بن الحسين ، ويحيى بن وثاب "يكاد البرق يَخْطِفُ أبْصارهم" ، بكسر الطاء ، قال سعيد الأخفش هي لغة .
- وقرأ الحسن وقتادة وعاصم الجحدري وأبو رجاء العطاردي "يكاد البرق يَخِطِفُ" بفتح الياء وكسر الخاء والطاء .
- وروي عن الحسن أنه قرأ بفتح الخاء.
- قال الفراء : وقرأ بعض أهل المدينة بتسكين الخاء وتشديد الطاء .
- وقال الكسائي والأخفش والفراء يجوز "يخِطِف" بكسر الياء والخاء والطاء ، فهذه ستة أوجه موافقة للسواد .
- والسابع حكاه عبد الوارث ، قال : رأيت في مصحف أبي "يكاد البرق يتخطف أبصارهم"

وزعم سيبويه والكسائي أن من قرأ "يخِطِّف" بكسر الخاء والطاء ؛ فالأصل عنده يَخْتَطِفُ ، ثم أدغم التاء في الطاء ، فالتقى ساكنان ، وكُسِرَ الخاء ؛ لالتقاء الساكنين، قال سيبويه : ومن فتحها ألقى حركة التاء عليها .

قال الفراء : هذا خطأ ، ويلزم من قاله أن يقول في : يَمُدّ: يَمِدّ ؛ لأن الميم كانت ساكنة ، وأسكنت الدال بعدها ، وفي يَعَضّ : يَعِضّ ، قال الفراء : وإنما الكسر ؛ لأن الألف في اختطف مكسورة .

قال أبو جعفر : قال أصحاب سيبويه : "الذي قال الفراء لا يلزم ؛ لأنه لو قيل: يَمِدّ ويَعِضّ لأشكل بـ "يَفْعِل" ، ويَفْتَعِل لا يكون إلا على جهة واحدة ."[2]

---

(١) انظر القراءات الواردة في آيتنا في السبعة في القراءات - (١ / ١٤٨) والمحتسب ١/٥٩ .

(٢) الجهة الواحدة التي يأتي عليها يختطف هي يَفْتَعِل ، ولو قال :ويَخْتَطِف لا يكون إلا على جهة واحدة ، لأصاب .

قال الكسائي : من قال يخطف كسر الياء ؛ لأن الألـف في اختطـف مكسـورة ؛ فأما ما حكاه الفراء عن أهل المدينة من إسكان الخاء والإدغام فـلا يعـرف ،ولا يجـوز ؛ لأنه جمع بين ساكنين [1]

الموطن الثاني :

يقول النحاس - في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِـي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [2] - : " وفي تخطفه ثلاثة أوجه سوى هذا [3] :

- قرأ الأعرج " فَتَخَطَّفَهُ " بفتح التاء والخاء وتشديد الطاء .
- وقرأ أبو رجاء " فَتَخِطِّفه " بفتح التـاء وكسـر الخـاء وتشـديد الطـاء ، وتـروى هـذه القراءة عن الحسن
- والوجه الثالث : يروى عن الحسن " فِتِخِطِّفه " بكسر التاء والخاء وتشديد الطاء .

فقراءة الأعرج الأصل فيها فتختطفه ، ثم أدغم التاء في الطاء ، وألقى حركـة التـاء علـى الخاء ، وقراءة أبي رجاء على أنه كسر الخاء لالتقاء السـاكنين ، والقـراءة الآخـرة علـى هذا إلا أنه كسر التاء على لغة من قال أنت تِضرب [4]

الموطن الثالث :

يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِـفَ الْخَطْفَـةَ فَأَتْبَعَـهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾[5] فيه لغات قد قرىء ببعضها ، وهي غير مخالفة للخط ، يقـال إذا أخـذ الشيء بسرعة خَطَف ، وخَطِف ، وخَطَّف ، وخَطِّف ، وخِطِّف ، والأصل في المشددات

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص١٩٥، ١٩٦ ؛ ١٩٧ .

(٢) [الحج : ٣١] .

(٣) يقصد فَتَخْطَفُهُ . وانظر القراءة في حجة القراءات - (١ / ٤٧٦) ؛ وإبراز المعاني - (٢ / ٣٠١) ؛وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (١ / ٥٦١)

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٩٦ .

(٥) [الصافات : ١٠]

اختطف ؛ فأدغمت التاء في الطاء ؛ لأنها أختها ، وفتحت الخاء ؛ لأن حركة التاء ألقيت عليها ، ومن كسرها فلالتقاء الساكنين ، وممن كسر الطاء أتبع الكسر الكسر[1]

الموطن الرابع :

يقول أبو جعفر في معرض إعرابه لقوله تعالى : (أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ إِلاَّ أَن يُهْدَى)[2] :"وقرأ عاصم : أم من لا يهدي بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال وهي المعروفة عن عاصم والحسن وأبي رجاء[3] أدغمت الياء في الدال وكسرت الهاء لالتقاء الساكنين "[4]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول توجيه قراءة الحسن لقوله تعالى (يَكَادُ الْبَرْقُ يخطِفُ أَبْصَارَهُمْ) بكسر الخاء والطاء مع تشديد الطاء .

وقد وجه سيبويه ذلك بأن الأصل في "يخطف" يختطف ثم أدغم التاء في الطاء ، فالتقى ساكنان ، وكسر الخاء لالتقاء الساكنين .

وهذا التوجيه رفضه الفراء ، وغلط سيبويه فيه ، مدعيا أنه يلزمه عليه أن يقول في نحو : يَمُدّ: يَمِدّ ؛ لأن الميم كانت ساكنة ، إذ الأصل يَمْدد ، ثم أدغمت الدالين ، فالأولى منهما ساكنة، ويلزمه في يَعَضّ : يَعِضّ .

ووجه الفراء قراءة كسر الثلاثة ؛ بأنه لإجل أن الألف في اختطف مكسورة .

وقد رد النحاس في الموطن الأول ما قاله الفراء ، وذكر في ذلك ما نص عليه أصحاب سيبويه من أن هذه العلة غير لازمة ؛ لأنه لو كسر يَعِض ويَمِدّ ؛ لالْتَبَسَ ما أصله يَفْعَل ويَفْعُل بما أصله يَفْعِل ، ويختطف ليس أصله غيرَها ، ولا يكون مرة على يَفْتَعِل ، ومرة على يَفْتَعَل، فكسر لالتقاء الساكنين في موضع غير مُلْتَبِسٍ .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٤١٢

(٢) [يونس : ٣٥]

(٣) الحجة في القراءات السبع – (ج ١ / ص ١٤٣) ؛ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر – (ج ١ / ص ٤٤٠) .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٥٤ ، بشيء من التصرف .

ولم يذكر مذهب الفراء في الموطنين الآخرين ، وخَرَّجَ قراءة الكسر فيهما على التقاء الساكنين ، مما يدل على أن النحاس يناصر سيبويه فيما يقول .

ولعل السبب في ذلك أن أستاذ النحاس "الزجاج" – كما سترى في عرض الأغلوطة عند معاصريه – قد وقف هذا الموقف أيضا .

وقد فات النحاس في الموطن الأول عدة قراءات كان يجدر به أن يوردها لا سيما موضع الأغلوطة :

الأول : عن الحسن بفتح « الياء والخاء والطاء » ، مع تشديد « الطاء » ، والأصل : « يَخْتَطِفُ » ، فأبدلت « تاء » الافتعال « طاء » للإدغام .

الثانية : بضمّ الياء ، وفتح الخاء ، وتشديد الطاء] مكسورة ، والتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية.

الثالثة : كالأولى مع كسر التاء اتباعا لكسرة الخاء [1].

المخطأ فيها :

خطأ الفراء سيبويه والكسائي فيما ذهبا إليه من أن كسر الخاء في قراءة "يَخِطِّف" تخلصا من التقاء الساكنين ؛ إذ الأصل "يختطف" أبدلت التاء طاء وأدغمت الطاء في الطاء ، وتحركت الخاء بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين الخاء والطاء الأولى ، ونص الفراء على أن علة كسر الخاء هو اتباع حركة همزة الوصل في اختطف

ثالثا : عرض الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب سيبويه :

نص سيبويه على أن الطاء إذا سبقت بتاء قلبت التاء طاء ، ولا يجوز العكس يقول : "وإذا كانت الطاء معها يعني مع التاء ، فهو أجدر أن تقلب التاء طاء ، ولا تدغم الطاء في التاء فتخل بالحرف" .

---

(١) السبعة في القراءات – (١ / ١٤٨) ؛ والمحتسب ١/٥٩ ؛ وتفسير اللباب لابن عادل – (ج ١ / ص ١٣٥) .

وعلل لعدم جواز العكس بقوله : " ولم يدغموها في التاء ؛ لأنهم لم يريدوا إلا أن يبقى الإطباق إذ كان يذهب في الانفصال فكرهوا أن يلزموه ذلك في حرف ليس من حروف الإطباق وذلك قولك اطعنوا " .(١)

وقد شرط لذلك تحرك الحرف المدغم فيه ، فقال : " فإذا كانت التاء متحركة ، وهذه الحروف ساكنةً بعدها لم يكن إدغام ؛ لأن أصل الإدغام أن يكون الأول ساكناً لما ذكرت لك من المنفصلين نحو بين لهم وذهب به "(٢) .

ثم تحدث سيبويه عن إدغام الحرفين اللذين يخرجان من مخرج واحد ، أو قريب من مخرجه فقال : " ومما يدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد ، وإذا تقارب المخرجان قولهم يطوعون في يتطوعون ، ويذكرون في يتذكرون ويسمعون في يتسمعون ، والإدغام في هذا أقوى ؛ إذ كان يكون في الانفصال والبيان فيهما عربيّ حسن ؛ لأنهما متحركان كما حسن ذلك في يختصمون ويهتدون .

وتصديق الإدغام قوله تعالى " يطيروا بموسى " و " يذكرون " .

وقد علل لإلحاقهم الألف ، وأقر بنقل حركة التقاء الساكنين إلى الحرف قبلها ، فقال : " ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذكروا واطوعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا الخاء في خِطِّف والقاف في قِتِّلوا ، فالألف هنا يعني في اختطف لازمةٌ ما لم يعتل الحرف ، كما تدخل ثمة إذا اعتل الحرف " .(٣)

فعندما سكن أول الكلمة جاءت الألف ، وعندما تحرك حذفت ، وهو كما ترى يرى أن الأصل في خِطِّف اختطف .

ويقول في موضع آخر : " فأما اختصموا واقتتلوا ؛ فليستا كذلك ؛ لأنهما حرفان وقعا متحركين ، والتحرك أصلهما كما أن التحرك الأصل في مدّ ، والساكن الذي قبله قد يتحرك في هذا اللفظ ، كما تحرك فاء فعلت نحو مددت "(٤) .

---

(١) كتاب سيبويه ج٤/ص٤٧٠ .

(٢) كتاب سيبويه ج٤/ص٤٧٢ .

(٣) كتاب سيبويه ج٤/ص٤٧٤ ، ٤٧٥ .

(٤) كتاب سيبويه ج٤/ص٤٧٣ .

فهو يقر بأن الساكن الذي قبله أي قبل المتحرك قد يتحرك بإلقاء حركة ما بعده عليه

وقال في موضع آخر : " وقالوا ادخلوا واتلجوا يريدون يتدخلون ويتولجون ، وقالوا قرأت واقترأت يريدون شيئا واحدا كما قالوا علاه واستعلاه ، ومثله خِطَّف واختطف "[1]

وقد ذهب مذهب سيبويه - في أن أصل "يخِطِّف" "يختَطِف" ، أدغمت التاء في الطاء ، ثم حركت الخاء لالتقاء الساكنين - من النحويين :

أولا : موقف الكسائي :

نص النحاس على أن الفراء غلط سيبويه والكسائي فيما ذهبا إليه .

ثانيا : موقف الأخفش :

أورد الأخفش القراءات الواردة في أغلوطتنا ، ثم وجه قراءة الكسر فقال : " ومنهم من قال {يخِطِّفُ} كسر الخاء لاجتماع الساكنين ثم كسر الياء اتبع الكسرة الكسرة وهي قبلها كما اتبعها في كلام العرب كثيرا، يتبعون الكسرة في هذا الباب الكسرة يقولون "قِتِلوا" و "فِتِحوا" يريدون: "اقتِلوا" و "افتَحوا" ، قال ابو النجم :

تَدافُعَ الشِيبِ ولم تِقِتِّل[2]

وسمعناه من العرب مكسورا كله، فهذا مثل "يخِطِف" اذا كسرت ياؤها لكسرة خائها ، وهي بعدها فأتبع الآخر الأول.[3] .

---

(١) كتاب سيبويه ج٤/ص٧٤ .

(٢) الرجز لأبي النجم في معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٩ ، جمهرة اللغة ٤٠٧ ؛ والطرائف الأدبية ٦٦ ؛ والمنصف ٢/٢٢٥ ؛ والممتع ٢/٦٤٠ .

(٣) معاني القرآن - للأخفش - (ج ١ / ص ٣٩ ، ٤٠) .

ثالثا : موقف المبرد :

أقر المبرد بنقل حركة المتحرك الأول إلى الساكن قبله فقال : " اعلم أنَّ الحرفين المثلين إذا كانا ملتقيَيْنِ في كلمة ، وكلاهما متحرّك ، وقبل المتحرّك الأوّل ساكن طرحت حركة المتحرّك كما الأَوّل على ذلك الساكن ، وأدغمت كنحو ما ذكرت لك في اقْتتلوا " . [١]

كما أقر بإدغام المتقاربين فقال : " فإن التقيا وهما سواءٌ أو متقاربان والأَوّل منهما أوّل الكلمة أدخلت ألف الوصل وأدغمت وذلك اطّيّر زيد إنّما كانت تطيّر فأسكنت التاءَ فلم يجز أن تبتدئ بساكن فأدخلت ألف الوصل ثمّ أدغمت التاءَ في الطاءِ " [٢]

ولا فرق عنده سواء كان في كلمة واحدة كما مر أو في كلمتين كما في ذهب طلحة تريد: ذهبت طلحة يقول : " كما أنك إذا التقى حرفان من غير المعتل ، فإنما تدغم الأول في الثاني ، وتقلب الأول إلى لفظ الثاني ؛ نحو قولك في وتد: ود، وفي يفتعل من الظلم: يطلم، فتدغم الظاء إلى الطاء ، وكذلك ذهب طلحة تريد: ذهبت طلحة، تقلب التاء طاءً [٣].

ثانيا : مذهب الفراء :

أورد الفراء أوجه القراءات في آيتنا ، فقال : "

- والقّراء تقرأ يُخَطِّفُ أَبْصارَهُمْ بنصب الياء والخاء والتشديد
- وبعضهم ينصب الياء ويخفض الخاء ويشدد الطاء فيقول: يَخِطِّفُ .
- وبعضهم يكسر الياء والخاء ويشدّد فيقول: يِخِطِّفُ.
- وبعضٌ من قرّاء أهل المدينة يسكّن الخاء والطاء فيجمع بين ساكنين فيقول: يُخْطْفُ.

ثم وجه تلك القراءات مفندا توجيه سيبويه لقراءة الكسر ، فقال :

- فأما من قال: يُخَطِّفُ فإنه نقل إعراب التاء المدغمة إلى الخاء ؛ إذ كانت منجزمة.
- وأما من كسر الخاء ؛ فإنه طلب كسرة الألف التى فى اختطف والاختطاف.

---

(١) المقتضب ج١/ص٢٤٢ .

(٢) المقتضب ج١/ص٢٤٢ .

(٣) المقتضب – (ج ١ / ص ٣٨) .

وقد قال فيه بعض النحويين: إنما كسرت الخاء ؛ لأنها سكنت ، وأُسكنت التاء بعدها فالتقى ساكنان فخففتَ الأوّل؛ كما قال: اضربِ الرجل؛ فخفضتَ الباء ؛ لاستقبالها اللام.

وليس الذي قالوا بشيء ؛ لأن ذلك لو كان كما قالوا ؛ لقالت العرب في : يَمُدّ: يَمِدّ؛ لأن الميم (كانت) ساكنة وسكنت الأولى من الدالين ؛ ولقالوا في يَعَضّ: يَعِضّ.

- وأما من خفض الياء والخاء ؛ فإنه أيضا مِن طَلَبِه كسرة الألف ؛ لأنها كانت في ابتداء الحرف مكسورة.
- وأما من جمع بين الساكنين ؛ فإنه كمن بنى على التبيان ؛ إلا أنه إدغام خفيّ.

ثم ساق الفراء ما جاء على منوال آيتنا فقال :"

وفي قوله: (أم مَّنْ لاَ يَهِدِّى إلاَّ أنْ يُهْدَى)[1] ، وفي قوله: (تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ)[2] مثل ذلك التفسير ."[3]

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

أولا : أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن ، نص على تغليط الفراء سيبويه في واحد ، وصرف النظر عن ذكره في الأخرين .

ثانيا : هذه الأغلوطة الأولى التي يناصر فيها النحاس سيبويه .

ثالثا : وافق الكسائي والأخفش والمبرد سيبويه فيما ذهب إليه .

رابعا : لم يناصر الفراء أحد من النحاة ممن سبقوا النحاس .

خامسا : ظهر لدى الأخفش شاهد صرفي تم فيه إدغام مثلين ، مع تحرك ما قبلهما بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين.

---

(١) يونس : ٣٥] .

(٢) يس : ٤٩] .

(٣) معاني القرآن للفراء - (ج ١ / ص ١٤) .

خامسا : عرض الأغلوطة عند معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

ذكر الزجاج القراءات الواردة في آيتنا ، وانتصر لسيبويه في علية كسر الخاء ، وفند مقولة الفراء بقوله: " وزعم بعض النحويين أن الكسر لالتقاء الساكنين ههنا خطأ ، وأنه يلزم من قال هذا أن يقول في يَعَضُّ يَعِضّ ، وفي يَمُدُّ يَمِدُّ ، وهذا خلط غير لازم ؛ لأنه لو كسرها ههنا لالتبس ما أصله يفعل ويفعل بما أصله يفعل ، ويخطف ليس أصله غير هذا [١] ، ولا يكون مرة على يفتعل ومرة على يفتعل ؛ فكسر لالتقاء الساكنين في موضع غير ملبس[٢] ، وامتنع في الملبس من الكسر لالتقاء الساكنين ، وألزم حركة الحرف الذي أدغمه لتدل الحركة عليه .[٣]

ثانيا : موقف ابن السراج :

وممن ناصر سيبويه أيضا ابن السراج فقال : " ومنهم من أدغم لما كان الحرفان في كلمة ومضى على القياس فقال يقتلون وقد قتلوا ، كسروا القاف لإلتقاء الساكنين ، وقال آخرون قِتِّلوا ألقوا حركة المتحرك على الساكن ، وتصديق ذلك قراءة الحسن " إلا من خَطِّف الخطفة "[٤]

سادسا : التطور التاريخي للأغلوطة بعد النحاس

ناصر سيبويه بعد النحاس عدد من النحويين كابن جني[٥] وابن عطية [٦] وأبي البقاء [٧] وأبي حيان.[٨] وابن عادل [٩]

---

(١) غير الكسر في أحد الوجهين .

(٢) لأن الأصل في العين الكسر .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٩٥،٩٤ .

(٤) الأصول في النحو ج٣/ص٤٠٩ .

(٥) المحتسب ١/٥٩ ، ٦٠ .

(٦) المحرر الوجيز - (ج ١ / ص ٣٧) .

(٧) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ج١/ص٢٣ ؛ والتبيان في إعراب القرآن ج١/ص٣٧

(٨) تفسير البحر المحيط - (١ / ١٠٣)

(٩) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١٣ / ص ٢٥٧)

سابعا : عرض نتائج الأغلوطة بعد النحاس

أولا : لم يناصر أحد من النحويين الفراء فيما قال .

ثانيا : انتهت هذه الأغلوطة عند قائلها ، ولم تتعداه إلى غيره .

الأغلوطة السادسة

اسم المفعول من الأجوف اليائي بين حذف الواو أو الياء

كما في نحو قوله تعالى

(وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيباً مَّهِيلاً) [1]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيباً مَّهِيلاً) ، يقول النحاس : " قال الفراء : هلت التراب : إذا حركت أسفله ، فسقط أعلاه ، وقال أبو عبيد : يقال لكل شيء أرسلته إرسالا من رمل أو تراب أو طعام ، أو نحوه قد هلته أهيله هيلا إذا أرسلته ، فهو مهيل .

قال أبو جعفر الأصل مهيول ، فاعل فالقيت حركة الياء على الهاء ، فالتقى ساكنان ، واختلف النحويون بعد هذا :

- فقال الخليل وسيبويه : حذفت الواو لالتقاء الساكنين ؛ لأنها زائدة ، وكسرت الهاء ؛ لمجاورتها الياء ، فقيل مهيل .
- وزعم الكسائي والفراء والأخفش أن هذا خطأ ، والحجة لهم أن الواو جاءت لمعنى ، فلا تحذف ، ولكن حذفت الياء ، فكان يلزمهم على هذا أن يقولوا : مهول ، فاحتجوا بأن الهاء كسرت لمجاورتها الياء ، فلما حذفت الياء انقلبت الواو ياء لمجاورتها الكسرة .

قال أبو جعفر : وهذا باب التصريف وغامض النحو ، وقد أجمعوا جميعاً على أنه يجوز مهيول ومبيوع ومكيول ومغيوم ، قال أبو زيد هي لغة لتميم [2]

---

(١) [المزمل : ١٤] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص٥٨ ، وما بعدها .

المخطأ ومدعي التخطئة :

خطأ الكسائي والفراء والأخفش الخليل وسيبويه في هذه الأغلوطة .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي ، وقد عرض أبو جعفر لها في معرض إعرابه لقوله تعالى "وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيباً مَّهِيلاً" .

فبدأ بالمعنى اللغوي لـ " هيل ، وأثبت اسم المفعول منها على مهيل ابتداء ، ثم وقف على ما حدث فيها فأرجعها إلى أصلها " مهيول " ثم نقلت حركة الياء إلى الهاء قبلها ، فالتقى ساكنان ، وتوقف عند ذلك ليورد اختلاف النحويين فيما حدث لها بعد .

وقد أورد مذهب الخليل وسيبويه أولا ، ومفاده أن واو مفعول حذفت تخلصا من التقاء الساكنين .

ثم أورد تخطئة الكسائي والفراء والأخفش لسيبويه فيما قاله ، وعرض في ذلك حجتهم ، وهو أن الواو جاءت لمعنى ، فلا تحذف ، ولكن حذفت الياء ، فكان يلزمهم على هذا أن يقولوا : مهول ، فاحتجوا بأن الهاء كسرت لمجاورتها الياء ، فلما حذفت الياء انقلبت الواو ياء لمجاورتها الكسرة .

ولعلك تلحظ أن حجة المانعين إنما هي قياسية ، بيد أن حجة المجيزين سماعية ، والسماع مقدم على القياس .

وبذا يتضح موقف النحاس الذي تابع وناصر البصريين فيما يقولون .

هذا هو لب الأغلوطة ، وكل ما جاء بعد ذلك خارج أغلوطتنا ، ونجمله في نقاط :

الأولى : أن الجميع أجاز في ذوات الياء الإتمام فيقال : مهيول ومبيوع ومكيول ومغيوم ، ولم يجيزوا ذلك في ذوات الواو فلا يقال: خاتم مصووغ ، ولا كلام مقوول ؛ لثقل هذا ؛ لأنه قد اجتمعت واوان وضمة .

الثانية : أورد النحاس مذهب بعض النحويين في جواز قلب الياء واوا ، فقالوا: رمل مَهُول وثوب مبُوع ، فأبدل من الياء واو لضمة ما قبلها ، وساق لذلك شاهدا ، ونظر بقلب الألف ياء لانكسار ما قبله .

الثالثة : رجح النحاس لغة القرآن على المذهب السابق ، وساق لذلك شاهدا .

المخطأ فيها :

المخطآن في هذه الأغلوطة الخليل بن أحمد وسيبويه ، ومدعو التخطئة هم الكسائي والفراء والأخفش .

ثالثا : عرض الأغلوطة قبل النحاس

أوضح النحاس في عرضه أن النحاة قبله انقسموا عند تحديد المحذوف من اسم المفعول من الأجوف اليائي قسمين :

أولا : مذهب البصريين : ويتلخص هذا المذهب في أن المحذوف هو واو مفعول ؛ لأنها زائدة ، ومن ثم فوزن "مهيل" وأمثاله مَفِعْل .

مذهب سيبويه :

يرى سيبويه أن واو مفعول حذفت عند بناء اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي يقول سيبويه : "وتقول في الياء مبيعٌ ومهيبٌ ، أسكنت العين ، وأذهبت واو مفعولٍ ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها ، كما جعلتها تابعة في بيضٍ ، وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة ، فلم يجعلوها تابعةً للضمة ، فصار هذا الوجه عندهم ؛ إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ، ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة والواو إلى الياء لشبهها بالألف ، وذلك قولهم مشوبٌ ومشيبٌ وغارٌ منول ومنيل وملومٌ ومليمٌ وفي حور حير ."[1] وقد وافق سيبويه فيما قال عدد من النحاة منهم :

---

(١) كتاب سيبويه ج٤/ص٣٤٨ ، ٣٤٩ .

أولا : الخليل

نص النحاس على أن سيبويه والخليل ذهبا معا إلى القول بأن المحذوف واو مفعول من الفعل الأجوف اليائي ، وقد اشتهر بين النحويين إسناد هذا القول إلى سيبويه تغليبا .

ثانيا : موقف المبرد :

وافق المبرد ما قاله سيبويه في الأجوف اليائي فقال : " وفي ذوات الياءِ ثوب مَبيع وطعام مَكِيل وكان الأَصل مكْيُول ......ومَبيع لحقت الواو ياءً وهي ساكنة فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين "[1].

ثانيا : مذهب الأخفش :

وأما الأخفش ؛ فكان يقول: المحذوفة عين الفعل ؛ لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول، أو حرّك لالتقاء الساكنين ، فقيل للأخفش: فإن كان الأول المحذوف فقلّ في مبيع: مبوع ؛ لأن الياء من مبيع ذهبت والباقية واو مفعول.

فقال: قد علمنا أن الأصل كان مبيوع، ثم طرحنا حركة الياء على الباء التي قبلها ؛ كما فعلنا في يبيع، وكانت الياء في مبيوع مضمومة، فانضمت الياء، وسكنت الباء، فأبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء، ثم حذفنا لالتقاء الساكنين، فصادفت الكسرة واو مفعول، فقلبتها ؛ كما تقلب الكسرة واو ميزان، وميعاد.

وقوله: " أبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء " إنما يريد كما فُعِل في بيض، لأن بيضا أصله فُعْل جميع فعلاً جمع أَفْعَل الذي يكون نعتا ؛ كقولك: أحمر وحمر، وأصفر، وصفر فكذا القياس في أبيض ولكن أبدلوا من الضمّة كسرة.[2] وقد وافق الأخفش عدد من النحويين :

---

(١) المقتضب ج١/ص١٠٠ .

(٢) المقتضب – (ج ١ / ص ٢١) .

أولا : موقف الكسائي والفراء :

نص النحاس على أن الكسائي والفراء من الكوفيين قد نصا على ما نص عليه الأخفش من البصريين ، غير أنه اشتهر بين النحويين إسناد هذا المذهب للأخفش تغليبا، وتنبيها على خلاف بصري بصري ، مما يعضد موقف مخالفي سيبويه .

ثانيا : موقف ابن السكيت :

نص ابن السكيت على جواز الحذف والإتمام فيما كان فعله أجوفا يائيا ، قال : "فأما ما كان من ذوات الياء ؛ فإنه يجيء بالنقصان والتمام نحو : طعام مكيل ومكيول ومبيع ومبيوع وثوب مخيط ومخيوط ، فإذا قالوا مخيط بنوه على النقص لنقصان الياء في خطت.

ثم نص على موافقته للأخفش قائلا : "والياء في مخيط واو مفعول انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وإنما انكسر ما قبلها لسقوط الياء ، فكسر ما قبلها ليعلم أن الساقط ياء[١]

ثالثا : موقف المازني :

نص ابن السراج على أن المازني رجح – بعد أن حسن القولين – ما قاله الأخفش ، يقول ابن السراج : "وكان أبو الحسن الأخفش يزعم أن المحذوفة عين الفعل، والباقية واو مفعول ، قال المازني : فسألته عن "مبيع" فقلت ألا ترى أن الياء في "مبيع" ياء ، ولو كانت واو مفعول كانت مبوع ، فقال إنهم لما أسكنوا "ياء" ، مبيوع وألقوا حركتها على الباء انضمت الباء وصارت بعدها ياء ساكنة ، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ثم حذفت الياء بعد أن لزمت الباء الكسرة للياء التي حذفتها ، فوافقت واو مفعول الباء مكسورة ، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها كما انقلبت واو "ميزان" ياء للكسرة ، قال المازني : وكلا القولين حسن جميل ، قال : وقول أبي الحسن أقيس[٢] .

---

(١) إصلاح المنطق ج١/ص٢٢٢ .

(٢) الأصول في النحو ج٣/ص٢٨٣ .

رابعا : عرض الأغلوطة عند معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

وافق الزجاج سيبويه فيما قاله فقال : " وأصل مهيل مهيول ؛ وإنما حذفت الواو؛ لأن الياء تحذف منها الضمة في مهيول ، فتسكن هي والواو لالتقاء الساكنين "[1].

ثانيا : موقف ابن السراج :

سبق أن نص ابن السراج على ما قاله المازني في مذهب الأخفش ، مما يشعر من طرف خفي أنه يناصر ما أقره .

خامسا : التطور التاريخي للأغلوطة بعد النحاس

نحت تلك الأغلوطة بعد النحاس منحى جديدا تمثل في تعبير النحويين عنه بالاختلاف دون التعرض لمناصرة من غلط ، أو الطعن فيه ، ومنهم من انتهج المنهج الوصفي دون ترجيح .

أولا : مناصرو المنهج الأول :

انتهج هؤلاء النحويون منهجا إقصائيا ، تمثل في إفراد مذهب سيبويه بالذكر ، وإقصاء ما عداه ، وقد افتقد صاحبوه النظرة الاستقرائية ، فلم نر شواهد جديدة ، أو علل مبتدعة غير تلك التي أوردها صاحب المذهب ، وممن انتهج هذا النهج الحريري [2] ، وابن عطية[3] ، وابن عقيل[4] ، والقرطبي[5] والصبان.[6] ، وابن عاشور[7] ، والسيوطي .[8] ، الغلايينى[9] و عبد الغني الدقر[10]

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٥/٢٤٢ .

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص ج١/ص٧١ .

(٣) المحرر الوجيز - (ج ٦ / ص ٤٤٢) .

(٤) شرح ابن عقيل - (ج ٢ / ص ٥٧٥) .

(٥) تفسير القرطبي - (ج ١٩ / ص ٤٨) .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك - (ج ١ / ص ١١٦١) .

(٧) التحرير والتنوير - (ج ١٥ / ص ٣٨٧) .

(٨) تفسير الجلالين - (ج ١١ / ص ٤٨٧) .

(٩) جامع الدروس العربية - (ج ٢٦ / ص ٧) .

(١٠) معجم القواعد العربية - (ج ٢ / ص ٥١) .

ثانيا : مناصرو الأخفش :

أولا : موقف ابن الحاجب والرضي :

عرض ابن الحاجب للمسألة فقال : وتسكنان وتنقل حركتهما في نحو يقوم ويبيع: للبسه بباب يخاف، ومفعل ومفعل كذلك، ومفعول نحو مقول ومبيع كذلك، والمحذوف عند سيبويه واو مفعول، وعند الاخفش العين، وانقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة فخالفا أصليهما [١].

كما عرض في الإعلال في نحو الاقامة والاستقامة فقال : " وفى الاقامة والاستقامة " هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله، وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدرا قياسيا مساويا لفعله في ثبوت زيادات المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل" .

وشرح ذلك الرضي فقال : " والذى ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإقامة والإبانة مذهب الاخفش ، وعند الخليل وسيبويه أن المحذوفة هي الزائدة، كما قالا في واو مفعول، وقول الاخفش أولى [٢] قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنان[٣]

ثالثا : مواقف وصفية :

انتهج بعض النحاة المذهب الوصفي كـ " مكي [٤] وأبي البقاء [٥] والسمين الحلبي [٦] وابن عادل [٧]

---

(١) اعلم أن الاصل عند سيبويه في التقاء الساكنين حذف أولهما إذا كان حرف مد، وحرف المد هو حرف العلة المسبوق بحركة تجانسه. نحو لم يخف ولم يبع وأما مخالفة الاخفش أصله فلان أصله أن الياء الساكنة تقلب واوا لانضمام ما قبلها؛ وإن كانت الياء مما يبقى، وقد كسر ههنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف(*)شرح شافية ابن الحاجب - (ج ٣ / ص ١٤٨) .

(٢)يقول المحقق : " قد رجح ابن الحاجب والرضى هنا رأى الاخفش، وهما تابعان في هذا لأبي عثمان المازنى حيث رجح مذهب الاخفش في مفعول وفى إفعال " شرح شافية ابن الحاجب - (ج ٣ / ص ١٥١) .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١٤٧/٣ ، وما بعدها ، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الادب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الاساتذة محمد نور الحسن محمد الزفزاف محمد يحيى عبد الحميد المدرس في تخصص المدرس في كلية المدرس في تخصص كلية النغة العربية اللغة العربية كلية اللغة العربية القسم الاول الجزء الاول دار الكتب العلمية بيروت.لبنان

(٤) مشكل إعراب القرآن - (ج ٢ / ص ٧٦٧) .

(٥) املاء ما من به الرحمن - (ج ٢ / ص ٢٧٢) التبيان في إعراب القرآن - (ج ٢ / ص ٢٧٢) .

(٦) الدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ٥٦٣٧) .

(٧) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١٦ / ص ٤١) .

المبحث الرابع
أغلوطة يونس بن حبيب الضبي
المتوفي ١٨٢هـ

أغلوطة يونس
"فواعل" كونه جمعا منقوصا غير مضاف ولا مقترن بـ "أل"
بين الصـــــــرف وعدمه

أولا : مواطن الأغلوطة

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (الْجَوَارِ الْكُنَّسِ)[١] ، يقول النحاس : " في موضع خفض ، حذفت الكسرة من الياء لثقلها ، فإن كان بغير ألف ولام ؛ حذفت الياء لسكونها وسكون التنوين ؛ إذ كان جمع جارية ، وكذا إن سميت به على قول الخليل وسيبويه .

وأما الكوفيون ويونس فيقولون : إذا سميت رجلاً بـ " جوار " لم تصرفها في النصب والخفض ، فقلت : رأيت جواري ، ومررت بجواري ، وقيل في الرفع : هؤلاء جواري ، بإسكان الياء .

قال الخليل : هذا خطأ ؛ لأنه كان يجب أن يقال على هذا : هذا جواريُ - بضم الياء- فاعلم ، قال : ولا يكون أثقل من فواعل إذا سميت به .

قال سيبويه سألت الخليل عن امرأة تسمى بقاض ، فقال : هي مجراة في الرفع والخفض تقول : مررت بقاض وهذه قاض ، قال : أبو جعفر ، وقول يونس والكوفيين مررت بقاضي وهذا قاضي فاعلم."[٢]

---

(١) [التكوير : ١٦]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص١٦١

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول منع ما جاء على "فواعل" منقوصا من الصرف، وذلك كـ جوار، وغواش"

وفي ذلك مذهبان :

الأول : مذهب الخليل وسيبويه يصرفه في الرفع والجر سمي به أم لم يسم، فتقول على مذهبهم : هؤلاء جوارٍ، ورأيت جوارىَ، ومررت بجوارٍ، كما تقول هذه جوارٍ، ورأيت جواريَ، ومررت بجوارٍ، فيعامل معاملة المنقوص رفعا وجرا .

الثاني : مذهب يونس والكوفيين : منعه من الصرف متى سمي به، فتلزمه الياء ساكنة رفعا ونصبا وجرا، تقول : جاء جوارى، ورأيت جواري، ومررت بجواري .

وقد خطأ الخليل يونس والكوفيين فيما ذهبوا إليه ؛ لأنه يلزمهم أن يقول في حالة الرفع "هذا جواريُ" – بضم الياء، ولما كانت "فواعل" ثقيلا ؛ فإذا سميت به كان أثقل، وصار من الأجدر أن يعمل فيه ما يصير به أخف، فتحذف الياء، ويعوض عنها بالتنوين في حالة الرفع والجر، وتبقى الياء في حال النصب، لا أن يتبع فيه ما يصير به أثقل من جعل الضمة على الياء التي قبلها كسرة الذي كان يلزمهم؛ وفروا منه إلى إسكان الياء لغير قياس

وقد اتبع النحاس في عرضه لهذه الأغلوطة المنهج الوصفي، الذي يعتمد على عرض المذاهب دون ترجيح، اللهم إلا ما يستفاد من تعقب قول يونس بتخطئة الخليل له .

ومما يؤخذ على النحاس أنه عرض لهذه الأغلوطة في آية التكوير، وقد جاءت "جوار" فيها مقترنة بالألف واللام، مع حذف الياء، وهذا الحذف خاص بالمصحف، وكان يجدر به أن يعرض لها في آية الأعراف عند قوله تعالى (لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ) [1] . فـ "غواش" بغير ألف ولام، وقد حذف منها الياء، وجيء بالتنوين بعد الحذف، وقد حدا ذلك بالنحاس أن يقول : "فإن كان بغير ألف ولام" .

---

(١) [الأعراف : ٤١]

المخطأ ومدعي التخطئة :

وجه الخليل سهام نقده في هذه الأغلوطة ليونس بن حبيب الضبي .

ثانيا : عرض الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب سيبويه والبصريين

قعد سيبويه لما يطرأ على الاسم المنقوص في حالة الرفع والجر ، فقال : " اعلم أن كل شيء كانت لامه ياء أو واواً ، ثم كان قبل الياء والواو حرفٌ مكسور أو مضموم، فإنها تعتل ، وتحذف في حال التنوين واواً كانت أو ياءً وتلزمها كسرة قبلها أبداً ، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء " .

ثم ذهب إلى شرح حالتها من حيث الصرف وعدمه ، فقال : " واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة ؛ فإنه ينصرف في حال الجر والرفع " .

وعلل الصرف بأن الحذف خفف اللفظ ، كما أقر صراحة على أن التنوين جاء عوضا ، وستلحظ – من خلال التطور التاريخي للأغلوطة – كيف اختلف النحويون في نوع هذا التنوين ، يقول سيبويه : " وذلك أنهم حذفوا الياء ، فخف عليهم ؛ فصار التنوين عوضاً " .

ثم وضح ما يكون في حالة النصب ، فمنع ما نظيره ممنوعا ، وصرف خلافه ، فقال : " وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرت ، فإن كان نظيره من غير المعتلة مصروفاً صرفته ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه ؛ لأنك تتم في حال النصب ، كما تتم غير بنات الياء والواو" .

ثم تعرض لما لو طرأ على هذا المنقوص علة أخرى من علل الصرف ، وهي العلمية ، ومثل لذلك بـ" جوار " ، وأقر بصرفه ، وعبر عن ذلك بقوله : " وسألت الخليل عن رجل يسمى بـ" جوارٍ "، فقال هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً " .

وقد ألزم من خالف ذلك فقال : " ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة ؛ لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة ؛ لأنه ليس شيء من الانصراف بأبعد من مفاعل ، فلو امتنع من الانصراف في شيء ؛ لامتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحو ذلك " .

ثم انتقل لما لو طرأ عليه علة التأنيث ، وأقر بصرفه أيضا والحالة هذه ، فقال : " قلت : فإن جعلته اسم امرأة ، قال : أصرفها ؛ لأن هذا التنوين جعل عوضاً ، فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبتت التنوينة في أذرعاتٍ إذا صارت كنون مسلمين " .

كما أقر بصرف الاسم المنقوص فقال : " وسألته عن قاضٍ اسم امرأة ، فقال مصروفة في حال الرفع والجر تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في مفاعل وفواعل " .[1] .

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه قول الخليل وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي اسحاق وجميع البصريين[2] كما ذهب هذا المذهب بعد سيبويه الأخفش [3] والمازني [4] وسأعرض لموقف ابن قتيبة الدينوري ، فقد كان واضحا في عرضه .

موقف ابن قتيبة الدينوري :

أورد ابن قتيبة المسألة تحت عنوان " باب ما نقص منه الياء لاجتماع الساكنين " ، وتعرض فيها للمنقوص ، كيف يكتب ؟ ثم لما كان جمعا منقوصا ، وقد نص على ما نص عليه سيبويه فقال أولا : " تكتب "هذا قاضٍ" و"غازٍ" و"رامٍ" و"مُهتَدٍ" و"مُقتَضٍ" و"مُفتَرٍ" و"مُشتَرٍ"، وكل ما أشبه هذا في حال الرفع والخفض بلا ياء، استثقالاً لمجيء الضمة بعد الكسرة والياء، ومجيء كسرة بعد كسرة وياء؛ ولأن أكثر العرب إذا وقفوا وقفوا بغير ياء؛ فإذا صرت إلى حال النصب أتممته فقلت: "رأيتُ قاضياً" و"رامياً" و"مُهتَدِياً" و"مُشتَرِياً".

ثم وَلَجَ أغلوطتنا فصرف (جوارٍ) ونحوها - مما اعتل آخره ، ومُنع صرف نظيره من الصحيح - في حالتي الرفع والجر ، فقال : " فأما ما لا ينصرف مثل: جَوَارٍ، ولَيَالٍ، وسَوَارٍ؛ فإنك تكتبه في حال الرفع والخفض بلا ياء ، تقول "هؤُلاء جَوَارٍ" و"مضتْ ثلاثُ لَيَالٍ".

---

(١) كتاب سيبويه ٣٠٨/٣ ، وما بعدها .

(٢) الأصول في النحو ج٢/ص٩٠ .

(٣) معاني القرآن - للأخفش - (ج ٢ / ص ٦) .

(٤) الخصائص ج٣/ص٧٢ .

فإذا صرت إلى حال النصب قلت "رأيتُ جَوَارِيَ" و"سرتُ لَيَالِيَ" ؛ فلا تصرفه ؛ لأنه تم في حال النصب ؛ فصار جمعاً ثالثه ألف ، وبعد الألف حرفان ، ونقص في حال الرفع والخفض فصرفته.

ثم دلف يشترط لما أورده خلوه من "أل" ، والإضافة فقال : "وكل هذا إذا أضفته إلى ظاهرٍ أو مَكْنِيّ أثبتَّ فيه الياء؛ لأن التنوين يذهب مع الإضافة ، فترد الياء؛ فإذا ألحقت في جميع هذا ألفاً ولاماً للتعريف أثبت الياء في الكتاب، نحو قولك:"هذا القاضي" و"هذا المهتدي" و"هنَّ الجواري"، وقد يجوز حذفها؛ وليس بمستعمل إلا في كتاب المصحف (١)

ثانيا : مذهب يونس والكوفيين :

عرض سيبويه لمذهب يونس في كل ما سبق ، فقال : "وأما يونس ؛ فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفةً ، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف يقول : هذا جواريْ قد جاء ، ومررت بجواريْ قبل".

وقد عرض لتخطئة الخليل له واقفا على تعليله ، فقال : "وقال الخليل : هذا خطأ ؛ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر ؛ لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر ؛ إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر ، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة ، إذا كانت في موضع الجر ، فيقولوا : مررت بجواريَ قبل ؛ لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة".

كما أن يونس يرى أن المنقوص إذا سمي به منع من الصرف ، فقال : "ويقول يونس للمرأة تسمى بقاضٍ : مررت بقاضي قبل ، ومررت بأعيمي منك ، فقال الخليل: "لو قالوا هذا ؛ لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع .

فإن قلت : مررت بقاضي قبل اسم امرأة كان ينبغي لها أن تجر في الإضافة فتقول مررت بقاضيك" (٢) .

---

(١) أدب الكاتب ج١/ص٢٠٨ .

(٢) كتاب سيبويه ٣/٣١٣ .

ثالثا : نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

الناظر في العرض السابق يستطيع الوقوف على عدة نقاط :

الأولى : أن النحاس أخفق في عرض الأغلوطة في مكانها المناسب ، وعرض لها في موطن ذا صلة بموطنها الأصلي .

الثانية : ذهب ابن أبي إسحاق ، وأبو العلاء ، والخليل ، وسيبويه ، والمازني ، والأخفش ، وابن قتيبة الدينوري إلى أن " جوار وغواش " ونحوهما منصرفان في حالتي الرفع والجر ، وأن المحذوف منهما الياء ، ونص سيبويه صراحة على أن التنوين جيء به عوضا عن المحذوف ، وأنه بعد حذف الياء نقصت " فواعل " فصارت كـ " جناح " و " قذال " فصرفت .

الثالثة : أن يونس يرى أنه إذا سمي بنحو " جوار " فإنه ينظر إلى نظيره من غير المعتل ، ومن ثم فهو لا يصرف جوار ونحوها ؛ لعدم صرف نظيرها من غير المعتل ، ويلزم الياء السكون رفعا ونصبا وجرا ، وقد غلطه الخليل ، وقال يلزمه في الرفع أن يقول " هذا جواري " بكسر الراء وتحريك الياء بالضم ، وهذا ثقيل ، بالإضافة إلى أن فواعل جمع تكثير ، ما يجعله أثقل ، فكان يجدر به أن يجنح به إلى الخفة ، لا أن يزيد ثقله ثقلا .

رابعا : الأغلوطة عند معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج

عرض الزجاج لمذهب سيبويه والخليل في علة التنوين ؛ واقفا على تفسير أصحاب سيبويه للمحذوف عنده ، إذ يرون أنه الياء ، وعوض عنها بالتنوين ، وقد رفض ذلك .

وذهب إلى أن التنوين في جوار ونحوه ؛ إنما هو عوض عن الحركة الملقاة لثقلها عن الياء - بناء على فهمه لكلام سيبويه - ، فلما جاء التنوين ، حذفت الياء ؛ لالتقاء

الساكنين هي والتنوين ، كما حذفت من المنصرف في نحو قاض وغاز ومشتر ومتعال [1] ، يقول الزجاج [2] : "

وقوله «غَوَاشٍ» زعم سيبويه والخليل جميعاً أن النون ههنا عوض من الياءِ، لأن غواشيَ لا تنصرف، والأصل فيها غَوَاشيٌ، بإسكان الياءِ[2]. فإذا ذهَبَت الضَّمَّةُ أَدْخلْتَ التنوين عوضاً منها، كذلك فسر أصحاب سيبويه، وكان سيبويه يذهب إلى أن التنوين عوَضٌ من ذهاب حركة الياءِ، والياءُ سقطت لسكونها وسكون التنوين. فإذا وقفت فالاختيار أن تقف بغير ياءٍ، فتقول

غَوَاشٍ ، لتدل أن الياءَ كانت تحذف في الوَصْل. وبعض العرب إذا وقف قال غَوَاشي، بإثبات الياءِ، ولا أرى ذلك في القرآن لأن الياءَ محذوفة في المصحف، والكتاب[1] على الوقف.

فالتنوين الذي في جوار وغواش على قول أبي إسحاق ليس بالتنوين اللاحق بعد حركات الإعراب دلالة على التمكن والخفة وعلما للصرف ؛ إنما هو عنده عوض من الحركة [3] .

ثانيا : موقف ابن السراج :

وافق ابن السراج ما قاله البصريون فقال : " فإن كان هذا الجمع فيما لامه ياء مثل جوار نونت في الجر والرفع ؛ لأن هذه الياء تحذف في الوقت في الجر والرفع ، فعوضت النون من ذلك ، وإذا وقعت موضع النصب بنيت الياء ، ولم تصرف ، وقلت: رأيت جواري يا هذا .

وقد عرض لمذهب يونس ، فقال : " وقال أبو العباس - رحمه الله - قال أبو عثمان : كان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى جوار وبابه أجمع ، فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفا صرفوه ، وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون بغير المعتل يسكنونه في الرفع خاصة ، وهو قول أهل بغداد " .

---

(١) سر صناعة الإعراب ج٢/ص٥١١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٣٨ .

(٣) في الوقف ، والفتح في حال الوصل .

- أي الكتابة والرسم .

- سر صناعة الإعراب ج٢/ص٥١١ .

ثم أقر بمناصرة البصريين ، فقال : " والصرف الذي نحن عليه في الجر والرفع هو قول الخليل وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي اسحاق[1] ، وجميع البصريين "[2] .

ثالثا : موقف الزجاجي :

جعل الزجاجي التنوين في " جوار " كما في " يومئذ " يقول الزجاجي : " وكذلك قوله يومئذ إنما نونت لما حذف ما يوضحها فجعلت التنوين عوضا منه ، وقد نقص جوار وغواش عن فواعل وليست فيه زيادة المضارعة ألا ترى أنك لا تنون جوارى في حال النصب لتمامها[3]

خامسا : نتائج عرض الأغلوطة عند معاصري النحاس

من خلال العرض السابق ، تلحظ ما يلي :

أولا : خالف الزجاج سيبويه والبصريين في المعوَّض عَنْهُ ، فإذا كان سيبويه يرى أن التنوين عوض من الياء المَحْذُوفَةِ ، فالزجاج يرى أنه عوض من حركتها ، والكسرُ ليس كسر إعراب .

ثانيا : ناصر ابن السراج والزجاجي والصولي[4] البصريين فيما ذهبوا إليه .

سادسا : التطور التاريخي للأغلوطة بعد النحاس

مناصرو المذهب البصري :

انتهى التعليل لتخطئة يونس عند ما نص عليه الخليل ، وجاء من بعده ليكرروا كلامه ، ومن ثم فمن ناصر المذهب البصري عزف عن اتباع منهجا استقرائيا تحليلا

---

(١) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مرت ترجمته .

(٢) الأصول في النحو ج٢/ص٩١ .

(٣) أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٣٥ .

(٤) انظر أدب الكتاب ٢٤٣ .

استنباطيا ، واكتفى بالمنهج التقليدي الوصفي ، ومن هؤلاء ابن جني [١] وابن عطية [٢] .والزمخشري [٣] وابن عقيل [٤] وابن هشام [٥] والرازي.[٦]

ثانيا : مناصرو يونس :

ناصر يونس عدد من المفسرين والنحويين كالألوسي [٧] والسيوطي [٨] .

ثالثا : مواقف وصفية

وقف بعض النحويين والمفسرين موقفا وصفيا دون ترجيح كأبي حيان [٩] والبيضاوي [١٠] والنيسابوري [١١] وأبي السعود [١٢] وابن عجيبة .[١٣]

سابعا : نتائج التطور التاريخي لعرض الأغلوطة مجملاً

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على نقاط :

أولا : من حيث المنهج :

أولا : ظهر في هذه الأغلوطة للنحاة اتجاهان :

أحدهما : ينصره القياس ، ويعضده السماع .

ثانيهما : تدحضه النصوص ، وتأباه القريحة .

ثانيا : لم يطرأ تغير منهجي على الأغلوطة بعد النحاس ، فلم نلحظ من أظهر من خلال استقراء النصوص

---

(١) صناعة الإعراب ج٢/ص٥١٢ وما بعدها .

(٢) المحرر الوجيز – (ج ٣ / ص ٣٩) .

(٣) المفصل ج١/ص٣٥ .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٣/ص٣٢٧ .

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٤/ص١١٧[سبأ : ١٨] .

(٦) تفسير الرازي – (ج ٧ / ص ٩٣) .

(٧) تفسير الألوسي – (ج ٦ / ص ١٧٠) .

(٨) همع الهوامع ج١/ص١٢٧ .

(٩) تفسير البحر المحيط – (ج ٥ / ص ٣٤٦) .

(١٠) تفسير البيضاوي – (ج ٢ / ص ٢٥٨) .

(١١) تفسير النيسابوري – (ج ٣ / ص ٤٢٢) .

(١٢) تفسير أبي السعود – (ج ٢ / ص ٤٨٨) .

(١٣) البحر المديد – (ج ٥ / ص ٣٥٧) .

ثانيا : من حيث التقعيد :

أولا : شايع سيبويه عدد غير قليل من النحويين بعد النحاس كـ ابن جني وابن عطية والزمخشري وابن عقيل ، وابن هشام ، والفخر الرازي.

ثانيا : تابع الألوسي والسيوطي مذهب يونس والكوفيين .

ثالثا : انتغشت الأغلوطة بآراء النحويين ، وماجت هذه الآراء ، وتعدد فهم النحويين للمحذوف عند سيبويه ، ونوع التنوين الذي جاء بعد الحذف .

- فالفارسي وابن جني وجماعة يرون أن التنوين في أغلوطتنا هو تنوين التمكين " الصرف".
- وابن هشام وجماعة يرون أنه تنوين العوض عن حرف هو " الياء".
- والمبرد والزجاج وجماعة يرون أنه عوض عن حركة هي الكسرة .
- والزجاجي على أنها عوض عن جملة كما في " يؤمئذ " .

رابعا : ظهر لدى الفارسي ومن بعده تلميذه ابن جني تصور جديد في طريقة حذف الياء ، وهو أن الياء حذفت حذفا لا لالتقاء الساكنين ، فلما حذفت الياء صار في التقدير جوار بوزن جناح، فلما نقض عن وزن فواعل دخله التنوين كما يدخل جناحاً؛ فدل على أن التنوين إنما دخله لما نقص عن وزن ضوارب، ولذا إذا تم الوزن في النصب وظهرت الياء امتنع التنوين أن يدخل، لأنه قد تم في وزن ضوارب، فالتنوين على هذا معاقب للياء لا للحركة، إذ لو كان معاقباً للحركة لوجب أن يدخل في "يرمي" لأن الحركة قد حذفت من الياء في موضع الرفع .

خامسا : وقف كثير من المفسرين موقف الواصف للأغلوطة .

المبحث الخامس

أغلوطة محمد بن المستنير

الشهير بقطرب

[..- ٢٠٦ ﻫ =..- ٨٢١ م] م

تكرار لله قبل لله بين التوكيد اللفظي والمغايرة في قوله تعالى

(وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ) [١]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ) . يقول النحاس : " وكان أبو إسحاق يذهب إلى أنه على التوكيد ، ويقول : إن قول قطرب[٢] : التقدير من قبل التنزيل خطأ ؛ لأن المطر لا ينفك من التنزيل ، وأنشد :

مشينَ كما اهتزت رِماح تسفهت ∴ أعاليها مرُّ الرياح النواسم[٣]

---

(١) [الروم : ٤٩]

(٢) قطرب (..- ٢٠٦ هـ =..- ٨٢١ م) محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوي، عالم بالادب واللغة، من أهل البصرة.من الموالي. كان يرى رأي المعتزلة النظامية.وهو اول من وضع (المثلث) في اللغة.وقطرب لقب دعاه به أستاذه (سيبويه) فلزمه.وكان يؤدب أولاد أبي دلف العجلي.من كتبه (معاني القرآن) و (النوادر) لغة، و (الازمنة - ط) نشر تباعا في مجلة المجمع العلمي العربي (المجلد الثاني) و (الاضداد - خ) و (خلق الانسان) و (ما خالف فيه الانسان البهيمية الوحوش وصفاتها - ط) و (غريب الحديث).أما (المثلثات - ط) فمن نظم سديد الدين * (هامش ٢) * (١) دول الاسلام للذهبي ١: ٥٢ وفتوح البلدان للبلاذري ٣٤٠ وابن الأثير ٥: ٢٦ ولسان الميزان ٥: ٣٧٥.

(٣) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٥٤ ؛ والكتاب ٥٢/١ ؛والمقتضب ١٩٧/٤ والمحتسب ٢٣٧/١ ؛ والخصائص ١٧/٢ ، والشاهد فيه تسفهت .. مر الرياح حيث أنث الفعل مع أن فاعله " مر " مذكر ، والذي سوغ ذلك اكتسابه التأنيث من المضاف إليه المؤنث ، وهو قوله " الرياح " وصحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه .

فأنث المر ؛ لأن الرياح لا تنفك منه ؛ ولأن المعنى تسفهت أعاليها الرياح ، فكذا معنى من قبل أن ينزل عليهم المطر من قبل المطر .[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور الأغلوطة حول تكرار قوله "من قبله" في قوله تعالى : (وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ) ، فمعظم النحويين يعدونه من قبيل التوكيد اللفظي، بيد أن قطرب يرى أن الضمير في "قبل" الأولى للتنزيل ، وفي الثانية للمطر .

وقد وقف النحاس من تلك الأغلوطة موقفاً مغايراً لأستاذه الزجاج ، مفاده أن الضمير في "قبله" يرجع إلى السحاب التي مر ذكرها في الآية السابقة (اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاء كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفاً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ)،[2] فقد صرح بذلك في كتابه معاني القرآن ، حيث قال : " وقوله جل وعز وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين في تكرير قبل ههنا ثلاثة أقوال:

- قال الأخفش سعيد : هذا على التوكيد ، وأكثر النحويين على هذا القول .
- وقال قطرب : أي وإن كانوا من قبل التنزيل من قبل المطر .
- والقول الثالث : عندي أحسنها ، وهو أن يكون المعنى من قبل السحاب ؛ أي من قبل رؤية السحاب ليائسين ، وقد تقدم ذكر السحاب[3] .

وهكذا حسَّن النحاس القول الثالث ، وهو في ذلك أعمل عقله ، وأخفى عاطفته التي كثيرا ما منعته من أن يقف موقفا مغايرا لأستاذه .

والناظر في هذا القول يجد أنه جدير بالتبني ، فهو متسق بالمعنى ؛ إذ يترقب المرء أولا السحاب ، وهو في حالته هذه يكون يائسا من مجيئه ؛ ثم إذا ما جاء السحاب مَثَل

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٧٧

(٢) [الروم : ٤٨]

(٣) معاني القرآن للنحاس – (ج ٥ / ص ٢٦٨)، ٢٦٩ .

في النفس شيء من الاطمئنان المشوب بالحذر ، فاليأس الكامل إنما يكون قبل رؤية السحاب .

ومن ثم فـ" من قبل أن ينزل عليهم " أي من قبل نزول المطر من قبله أي قبل رؤية السحاب لمبلسين .

ويبدو أن النحاس سمع مشافهة ما قاله الزجاج ؛ إذ لو رجعت إلى كلام الزجاج في إعرابه لن تجد ما يدل صراحة أو تضمينا على أنه يخطأ قطرب ، بل إن الزجاج عرض أولاً لمذهب قطرب ثم مذهب الأخفش ، ورجح ما ذهب إليه الأخفش مدللا .

وقد شاب قول النحاس الذي نقله عن الزجاج شيء من القصور ، وذلك حين قال : " ويقول : إن قول قطرب : التقدير من قبل التنزيل خطأ ؛ لأن المطر لا ينفك من التنزيل " .

فعبارته هذه ركيكة لم يعبر بها الزجاج عما أراد - كما سترى عند عرض الأغلوطة عند معاصري النحاس – إذ لا يعلم من خلالها ما يريده قطرب ، كما أنها لا تفصح عن مذهبه .

المخطأ فيهاومدعي التخطئة :

المخطأ في هذه الأغلوطة هو قطرب ، ومدعي التخطئة هو الزجاج .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

لم يصرح أحد قبل النحاس بتخطئة قطرب فيما ذهب إليه ، وإن انتهج بعضهم منهجا إقصائيا ، إذ لم يصرح بما قاله قطرب كالأخفش ، وغيره .

أولا : مذهب قطرب:

يتلخص ما قاله قطرب ، ونقله الزجاج أن قطرب يرى أن " قبل " الأولى للتنزيل، بدليل أن ينزل عليهم ، والثانية للمطر ، وبذا فرق قطرب بين الأولى والثانية .

ثانيا : مذهب الأخفش :

اقتصر الأخفش على مذهبه القائل بأن التكرار للتوكيد فقال : " وقـال : { وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ} فردَّ : {مِّـن قَبْلِـهِ} علـى التوكيـد نحـو {فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ}."[1] .

وقد تابع الأخفش عدد من النحويين منهم :

أولا : موقف الطبري :

يقول الطبري :" واختلف أهل العربية في وجه تكرير "من قبلـه" وقـد تقـدم قبـل ذلك قوله:(مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنزلَ عَلَـيْهِم) فقـال بعـض نحـويي البصـرة: ردّ مـن قبلـه علـى التوكيد، نحو قوله:(فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ). وقال غيره: ليس ذلك كـذلك؛ لأن مع(مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنزلَ عَلَيْهِم) حرفا ليس مع الثانية، قال: فكأنه قال: من قبل التنزيل مـن قبل المطر، فقد اختلفتا، والقول عندي في قوله:(مِنْ قَبْلِهِ) على وجه التوكيد."[2]

ثالثا : مذهب المبرد :

مذهب المبرد هو الذي اختاره النحـاس آنفـا ، قـال المـبردُ: "الثـاني السـحابُ؛ لأنهم لَمَّا رَأَوْا السحابَ كانوا راجين المطرَ" انتهى. يريد مِنْ قبل رؤيةِ السحاب[3] .

رابعا : الأغلوطة عند معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج : وافق الزجاج الأخفش فقال :

وقوله تعالى : (وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين) . المعنى أن ينزل عليهم المطر ، ويقرأ أن ينزِّل ، ومعنـى مبلسـين : مـنقطعين انقطـاع آيسـين ، فأمـا تكرير قوله (من قبل) ففيه وجهان ، قال قطرب : إن قبل الأولى للتنزيل وقبـل الثانيـة للمطر ، وقال الأخفش وغيره من البصريين : تكرير قبل على جهـة التوكيـد ، والمعنـى

---

(١) [سورة : ص : ٧٣] ، ومعاني القرآن ـ للأخفش – (ج ٣ / ص ٢٨)

(٢) تفسير الطبري – (ج ٢٠ / ص ١١٥)

(٣) الدر المصون في علم الكتاب المكنون – (ج ١ / ص ٤٦٤٧)

(١) البيت لذي الرمة وقد مر .

وإن كانوا من قبل تنزيل المطر لمبلسين ، والقول كما قالوا ؛ لأن تنزيل المطر بمعنى المطـر ، لأن المطر لا يكون إلا بتنزيل، كما أن الرياح لا تعرف إلا بمرورها قال الشاعر :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت   أعاليها مر الرياح النواسم

فمعنى (مر الرياح) كقولك تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم [١]

على أنك تلاحظ أن الزجاج لم يرم قطرب بالخطأ ، بل اتبع منهجا تفاضليا بين قوله وقول الأخفش ، فرجح مذهب الأخفش .

ثانيا : موقف الرماني :

نص الرماني على مغايرة قبل الثانية للأولى ، وأن الثانية للإرسال : أي من قبلِ الإِرسال[٢] .

خامسا : التطور التاريخي للأغلوطة بعد النحاس

لم يرم أحد بعد النحاس قطرب بالخطأ فيما قـال ، ممـا يـدل علـى أن هـذه الأغلوطـة لم تتجاوز قائلها ، وناقلها إلى غيره ، وممن وافق الأخفش ابـن الأثـير [٣] والأخفـش [٤] والسيوطي .[٥]

مناصرو المبرد :

ناصر المبرد فيما ذهب إليه من أن المراد من التكرار الدلالة على التأسيس الرازي [٦] .

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١٨٩/٥ .

(٢) الدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ٤٦٤٦)

(٣) المثل السائر ج٢/ص١٥١

(٤) الكشاف - (ج ١ / ص ٩٦٨)

(٥) تفسير الجلالين - (ج ٧ / ص ٤٥٧)

(٦) تفسير الرازي - (ج ١٢ / ص ٢٥١)

مواقف وصفية :

وقف بعض النحويينو المفسرين موقفا وصفيا كابن كثير [1] والبغوي [2] والسمين الحلبي [3] والسمرقندي [4] والقرطبي [5] وغيرهم .

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة

نستطيع من خلال عرض الأغلوطة أن نقول إن هـذه الأغلوطـة لم تثبـت عـن الزجاج كتابة ، مما يدعم القول بأن النحاس سمعها منه مشافهة ، كمـا أنـه لم يـأت عـن معاصري الزجاج أنهم أثبتوا ذلك عنه .

---

(١) تفسير ابن كثير - (ج ٦ / ص ٣٢٢)

(٢) تفسير البغوي - (ج ٦ / ص ٢٧٦)

(٣) الدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ٤٦٤٦)

(٤) بحر العلوم للسمرقندي - (ج ٣ / ص ٣٦٤)

(٥) تفسير القرطبي - (ج ١٤ / ص ٤٢)

المبحث السادس

أغاليط أبي عبيدة معمر بن المثنى

المتوفى ٢١٠

يشمل هذا المبحث خمس أغاليط :

الأغلوطة الأولى : الخفض على الجوار في كلام الله بين المنع والجواز .

الأغلوطة الثانية : الإضمار قبل الذكر في قوله تعالى(لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ).

الأغلوطة الثالثة : إضمار جواب الأمر دون تقدم ما يدل عليه .

الأغلوطة الرابعة : مذهب أبي عبيدة في تذكير قريب من نحو قوله تعالى (إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ).

الأغلوطة الخامسة : مجيء "أو" بمعنى الواو بين المنع والجواز في نحو قوله تعالى(وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ).

الأغلوطة الأولى
الخفض على الجوار في كلام الله
بين
المـــنـــع والـــجـــواز

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

الموطن الأول : يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ)[1] : "عن الشهر الحرام قتال فيه :

- قال أبو جعفر : الخفض عند البصريين على بدل الاشتمال .
- وقال الكسائي هو مخفوض على التكرير ؛ أي عن قتال فيه.
- وقال الفراء هو مخفوض على نية "عن" .
- وقال أبو عبيدة : هو مخفوض على الجوار .

قال أبو جعفر : لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل ، ولا في شيء من الكلام ، وإنما الجوار غلط ، وإنما وقع في شيء شاذ ، وهو قولهم : هذا جحر ضب خرب .

والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية : هذان جحرا ضب خربان ، وإنما هذا بمنزلة الإقواء ، ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا ، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها ، ولا يجوز إضمار عن ، والقول فيه أنه بدل[2] .

الموطن الثاني : يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى (وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ)[3] : " وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ، فمن قرأ بالنصب جعله عطفا على الأول ؛ أي واغسلوا أرجلكم ، وقد ذكرنا الخفض ، إلا أن الأخفش وأبا عبيدة يذهبان إلى أن الخفض على الجوار ، والمعنى للغسل .

---

(١) [البقرة : ٢١٧] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٠٧ .

(٣) [المائدة : ٦] .

قال الأخفش : ومثله " هذا جحر ضب خرب ". وهذا القول غلط عظيم ؛ لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه ، وإنما هو غلط ، ونظيره الأقواء ، ومن أحسن ما قيل أن المسح والغسل واجبان جميعا ، والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض ، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب ، والقراءتان بمنزلة آيتين [1] .

الموطن الثالث :يقول النحاس في إعرابه لقوله تعالى : (مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) [2] " في يوم عاصف " ، على النسب عند البصريين بمعنى ذي عاصف .

وأجاز الفراء أن يكون بمعنى في يوم عاصف الريح ، وأجاز أيضا أن يكون عاصف للريح خاصة ثم يتبعه يوما قال: وحكى نحويون هذا جحر ضب خرب .

قال أبو جعفر : هذا مما لا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز عليه ، وقد ذكر سيبويه أن هذا من العرب غلط ، واستدل بأنهم إذا ثنوا قالوا : هذان جحرا ضب خربان ؛ لأنه قد استبان بالتثنية والتوحيد ، ونظير هذا الغلط قول النابغة :

أَمِنَ آلِ مَيَّةَ رائِحٌ أو مُغتَدِ ∴ عَجلانَ ذا زادٍ وَغَيرَ مُزَوَّدِ

زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحلَتَنا غَداً ∴ وَبِذاكَ خَبَّرَنا الغُدافُ الأَسوَدُ [3]

فلا يجوز مثل هذا في كلام ولا لشاعر نعرفه فكيف يجوز في كتاب الله جل وعز ، ثم أنشد الفراء بيتا :

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ∴ أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب [4]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٩ .

(٢) [إبراهيم : ١٨] .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه صـ ٨٩ ؛ والخصائص ١/ ٢٤٠ ؛ والدرر ٢/ ٢٠ ؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٩ .

(٤) البيت من البسيط وهو في اللآلي في شرح أمالي القالي ٢/ ١٥٠ ، بدون نسبة ، وفي خزانة الأدب ٦/ ٣٣ ، لأبي الجراح العقيلي.

وزعم أن أبا الجراح أنشده إياه بخفض كلهم ، وهذا مما لا يعرج عليه ؛ لأن النصب لا يفسد الشعر ، ومن قرأ " في يومٍ عاصفٍ " ، بغير تنوين أقام الصفة مقام الموصوف ؛ أي في يوم ريح عاصف [1] .

الموطن الرابع :يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى : (ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) [2].

" بالرفع قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم ، وقرأ يحيى بن وثاب وحمزة والكسائي ذو العرش المجيدِ بالخفض [3] ، فبعض النحويين يستبعد الخفض ؛ لأن المجيد معروف من صفات الله جل وعز ؛ فلا يجوز الجوار في كتاب الله ؛ بل على مذهب سيبويه لا يجوز في كلام ولا شعر .

وإنما هو غلط في قولهم : هذا جحر ضب خرب ، ونظيره في الغلط الإقواء ، ولكن القراءة بالخفض جائزة على غير الجوار على أن يكون التقدير إن بطش ربك المجيد نعت [4] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول الخفض على الجوار ، وقد أوردها النحاس في أربعة مواطن :

١- عرض في أولها لمذاهب النحويين في خفض " قتال من قوله تعالى " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ " ، وأورد في علة الخفض أربعة أوجه ، بدأها بمذهب البصريين ، والخفض عندهم على بدل الاشتمال ، والثاني للكسائي والخفض عنه على التكرير ، وتقديره : عن الشهر الحرام عن قتال فيه ، والثالث للفراء على تقدير عن أيضا ، ولا أرى فارقا جوهريا بين المذهبين ، فكلاهما حذف الجار ، وأبقى عمله بعد

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج:٢ ص:٣٦٧، وما بعدها .

(٢) [البروج : ١٥] .

(٣) السبعة في القراءات - (ج ١ / ص ٦٧٨)؛ العنوان في القراءات السبع - (ج ١ / ص ٣٥) ؛ والحجة في القراءات السبع - (ج ١ / ص ٣٦٧)

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص١٩٥ .

الحذف ، والرابع لأبي عبيدة ، والخفض عنده على الجوار ، وقد جاء الجر كوجه واحد في الآية ؛ إذ لم يرد قراءة أخرى فيها .

وقد رفض أبو جعفر هذا الرابع- مبتدأ به - ووجه إليه سهام نقده ، فقال : " قال أبو جعفر : لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل " ، وقد بنى رفضه على أمور :

الأول : حكم على الجوار بالغلط ، وعلى ما ورد في كلام العرب مما يفيد بجوازه بالشذوذ ، ودلل على ذلك بقولهم في تثنية ما استدلوا به "هذان جحرا ضب خربان" ، ولم يقولوا : خربين .

فهم وإن كانوا قد قالوا : هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع "جحر" بالمجرور "خرب" ، إلا أنهم عند التثنية عادوا إلى الصواب ، ورفعوه .

الثاني : أن الخفض على الجوار أشبه بالإقواء ، الذي هو رفع بيت وجر آخر ، وهو معيب في الشعر ، والقول بجوازه يجعلنا نجيز وقوع الإقواء - حاشا الله - في كلام الله ، ويلحظ أنه لم يمثل للإقواء خلافا للموطن الثالث على ما سيأتي .

كما رفض النحاس المذهب الكوفي المتمثل في موقفي الكسائي والفراء ، وعبر عن ذلك بقوله : "ولا يجوز إضمار عن" ، وقد ارتضى النحاس المذهب البصري فقال : "والقول فيه أنه بدل" .

وقد يتوهم القاريء للموطن الأول أن أبا جعفر يخضع الأغلوطة للمنهج التحليلي الاستنباطي الابتكاري ، لكن من خلال إخضاعنا الأغلوطة للمنهج الاستقرائي الضمي "جمع مواطن الأغلوطة المتفرقة في كتاب النحاس" يتبين لك – كما سترى في عرض الأغلوطة قبل النحاس – أنه يخضعها للمنهج الوصفي التفاضلي .

ومُلْبِس التوهم في ذلك أنه لم يسند القول برفض العطف على الجوار - في النثر - لأحد سبقه ، في حين أن القول بذلك قديم قدم سيبويه والخليل كما سترى .

ومجمل القول أن النحاس نص على رفض وقوع الخفض على الجوار في كتاب الله عز وجل ، وحكم على ما ورد من ذلك بالشذوذ .

٢- وفي الموطن الثاني عرض النحاس لقراءة النصب - في قوله تعالى : (وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ) - أولا ؛ موجها النصب عطفا على (فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) . أي واغسلوا أرجلكم

ثم نص النحاس على أنه ذكر الخفض وتوجيه ، وهو يقصد في ذلك الموطن الأول ، من أصحاب المذهب الكوفي ، الذين يرون جواز حذف حرف الجر ، وإبقاء عمله ، والتقدير : وافعلوا بأرجلكم غسلاً ، فَحُذِف الجار وأُبْقِيَ الجر .

ثم أدلف النحاس يكرر نقضه لإبي عبيدة فيما ذهب إليه ، وقد ضم إليه الأخفش ، ومما يؤخذ عليه أنه قدمه على أبي عبيدة ، مع أنه أولى بالتقديم إذا ما استعملنا المنهج التاريخي .

ثم حَسَّن النحاس رأيا توفيقا بين القراءتين ، مفاده أن المسح والغسل واجبان جميعا ، والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض ، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب ، والقراءتان بمنزلة آيتين .

٣ – في الموطن الثالث : عرض النحاس لموقف النحويين من خفض عاصف في قوله تعالى : " كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ " فأورد أولا المذهب البصري الذي يرى أن الخفض على النَّسب أي ذي عصف كـ لابن ، وتامر ، أي ذي لبن وذي تمر .

ثم أورد للفراء تأويلين : أحدهما : أنه من قبيل حذف المضاف إليه ، لتقدم ذكره ، والتقدير في يوم عاصفِ الريح .

ثانيهما : أنه من قبيل الخفض على الجوار ، فهو وإن كان للريح ، إلا أنه لما جاور يومٍ " أتبع حركته .

وقد رفض النحاس التأويل الثاني قائلا : " هذا مما لا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز عليه " ، ويلحظ أن النحاس في الموطن الثالث أرجع القول لصاحبه ، فذكر أن سيبويه غلط العرب في ذلك ، وهو إسفاف وتعسف في إصدار الأحكام ، فسيبويه لم يذهب إلى ذلك بل ما ساقه النحاس هو كلام الخليل ، ولسيبويه فيه كلام نعرض له في حينه .

وقد ضاهى النحاس بين الخفض على الجوار والإقواء ، وساق لذلك شاهدا للنابغة ، وعرّض بشاهد نحوي ساقه الفراء يؤيد ما ذهب إليه ، معللا بقوله : " وهذا مما لا يعرج عليه ؛ لأن النصب لا يفسد الشعر " ؛ إذ قوانين الشعر لا تنطبق على كتاب الله.

كما وجه النحاس قراءة من جر يوم دون تنوين بأنه من قبيل حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : في يوم ريح عاصف .

٤- في الموطن الرابع عرض النحاس للقراءات الواردة في قوله تعالى : (ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) ، فأورد قراءتين الأولى بالرفع على أنه صفة لـ " ذو "،وهو ما قصده النحاس بقوله " لأن المجيد معروف من صفات الله جل وعز "

وقد كرر النحاس رفضه جواز الجوار في كتاب الله ، وادعى أن سيبويه لا يجيزه نثرا وشعرا ، ولا أدري لذلك وجها ، كما سيتضح في حينه .

كما وجه قراءة الجر على وجه آخر هو كون المجيد نعتا لـ " ربك " .

ومن خلال العرض السابق ، اتضح من خلال إخضاع الأغلوطة للمنهج الاستقرائي الضمي عدة نقاط :

أولا : أن النحاس أورد هذه الأغلوطة في أربعة مواطن .

ثانيا : أنه انتهج في الموطنين الأولين منهجا وصفيا تفاضليا ، وقد يتوهم للقاريء أن يتبع منهجا تحليليا استنباطيا ابتكاريا ، لكن من خلال إخضاع الأغلوطة للمنهج الاستقرائي الضمي ، يتضح أنه يتبع منهجا وصفيا تفاضليا .

ثالثا : أنه كان في الموطنين الآخرين أكثر إلماما ، وأوضح رؤية ، مدعما مذهبه بشواهد شعرية .

رابعا : ظهر من خلال العرض أن أبا عبيدة والأخفش والفراء يجيزون وقوع الخفض على الجوار في كتاب الله .

خامسا : أن النحاس نسب لسيبويه منعه الخفض على الجوار في النثر والشعر جميعا .

المخطأ في هذه الأغلوطة :

وجه النحاس الغلط في هذه الأغلوطة إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى ، والأخفش ، والفراء ، ولم يسند هذا الغلط إلى أحد قبله في الموطنين الأولين ، ولسيبويه في الآخرين .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد" قبل النحاس "

لن أرتبط في عرض الأغلوطة قبل النحاس ، بما أورده النحاس في أغلوطته من أن سيبويه رفض الخفض على الجوار نثرا وشعرا ، ولكنني سأقف على موقف سيبويه من خلال كتابه .

أولا : مدخل :

المراد بطور التقعيد ، تلك الفترة التي بدأت فيها الإرهاصات الأولى للحديث عن الأغلوطة ، ومن ثم استقراء كلام العرب ، ووضع القاعدة لذلك ، وهذه الفترة خصبة بالمسموع ، غير محبوكة التأليف ، يسود تعبيراتها أحيانا نوع من الغموض ، ويلزم الدارس لها أن يخضعها للمنهج الاستقرائي الضمي ، مضيفا إليهما التحليلي الاستنباطي .

أولا : مذهب الخليل :

أورد الخليل في كتابه المنسوب إليه " الجمل في النحو " الخفض على الجوار كنوع من أنواع الخفض ، وفيه أجاز الخفض بالجوار شعرا ونثرا .

أولا : الخفض على الجوار نثرا :

يقول الخليل : " قولهم : مررت برجل عجوز أمه ، ومررت برجل طالق امرأته ، خفضت عجوزا وليس من نعت الرجل إلا أنه لما كان من نعت الأم خفضته على القرب والجوار ، وكذلك تقول : مررت بامرأة شيخ أبوها خفضت شيخا ، وهو نعت الأب إلا أنه لما جاور امرأة خفضت ورفع أباها على الابتداء .

واشترط لذلك توافق النعت والمنعوت يقول : " فإذا قلت مررت برجل طامث المرأة لم يجز ؛ لأن رجلا نكرة والمرأة معرفة ، فاختلف الحرفان ، ويجوز أن تقول مررت بالرجل الطامث المرأة لأنه استوى اللفظان بالألف واللام وتقول رأيت رجلا عجوزا أمه ومررت برجل ذنوب فرسه .

فإذا كان الجوار اسما في هذا النوع لم يجز الجوار ، ولم تخفض تقول : مررت برجل زيد أبوه ، ومررت برجل حديد بابه ورفعت زيدا وأباه على الابتداء والخبر ولم تخفض لأنه اسم وليس بنعت .

ثانيا : الخفض على الجوار شعرا :

أورد الخليل أربعة شواهد شعرية حكم فيه بالخفض على الجوار :أولا : قول الشاعر :

أطوف بها لا أرى غيرها ∴ كما طاف بالبيعة الراهب[1]

خفض الراهب بالقرب والجوار والوجه فيه الرفع كما قالوا هذا جحر ضب خرب خفض خربا وهو نعت الجحر وإنما خفض لقربه من ضب ،

ثانيا : ومثله :

فيا معشر العزاب إن حان شربكم فلا تشربوا ما حَجَّ للهِ رَاكِبِ[2]

فخفض راكبا على القرب ، والجوار ومحله الرفع بفعله.

ثالثا : ومثله :

كأن ثبيراً من عَرانين وبْلهِ ∴ كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مزمَّلِ[3]

خفض مزملا ، وهو نعت كبير ، وهو في محل رفع ؛ فخفضه على الجوار .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو وهو في الجمل في النحو ١٧٦؛ والباقلاني . ٦٨ ؛ ونضرة الإغريض في نصرة القريض . ١٥٦ .

(٢) البيت من الطويل وهو في الجمل في النحو ١٧٩؛ و ونضرة الإغريض في نصرة القريض . ١٥٦ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوان . ٢٥ ؛ والمحتسب ٢/١٣٥ ؛ وتذكرة النحاة ٣٠٨ ؛ ومغني اللبيب ٢/٥١٥؛ في الأشباه والنظائر ٢/١٠ .

رابعا : وقال آخر :

كأنّمــا ضــربت قــدّام أعينِهــا قُطْنـا بمستحصِـد الأوتـار محلـوج[1]

خفض محلوجا ، وهو نعت قطن .

ثالثا : الخفض على الجوار في كلام الله :

أقر الخليل بوقوع الخفض على الجوار في كتاب الله عز وجل ، وساق في ذلك أمثلة :

- قول الله تعالى في البروج (ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ) وفي الذاريات (إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ)[2] خفض المجيد والمتين بالقرب والجوار ويقرأ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ بالرفع على أنه صفة لذي العرش وهو محل النعت والصفة لله تعالى والنعت للمخلوق .
- وقول الله جل وعز (وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)[3] خفض كذبا على القرب والجوار ومجازه كذبا على معنى ، وجاؤوا كذبا على قميصه بدم.[4] .

ثانيا : موقف سيبويه :

عرض سيبويه للخفض على الجوار في موطنين ، والداعي لاستخدام المنهج الاستقرائي الضمي في ذلك ، هو ما ادعاه النحاس من أن سيبويه منع الخفض على الجوار نثرا وشعرا .

الموطن الأول : في حديثه عن الحمل على الموضع ، وساقه تحت عنوان " ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله " ، ومثل لذلك بقوله " ليس زيد بجبان ولا بخيلاً " ، فالوجه عنده الجر حملا على اللفظ لقربه ، وإجراء النصب حملا على المحل ، لا ينقض المعنى .

---

(1) البيت من البسيط ، لذي الرمة في ديوان ٩٩٥ ؛ وتذكرة النحاة ٦١٠ ؛ وأسرار العربية ٣٣٨ ؛ والإنصاف ٦٠٥ ؛ واللسان ٢٨٨/٦ ؛ وخزانة الأدب ٩١/٥

(2) [الذاريات : ٥٨] .

(3) [يوسف : ١٨] .

(4) الجمل في النحو ج١/ص١٩٤ ، وما بعدها .

والحامل لجواز الجر أيضا قرب الثاني من الأول ، مع صحة المعنى ، ونظَّر سيبويه في ذلك بما يجوز من الخفض لقرب الجوار فقال : "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جحر ضبٍ خربٍ، ونحوه، فكيف ما يصح معناه ؟"(1)

والاستفهام يدلل صراحة على أمرين :

أولهما : أن الحمل على الموضع جائز لقرب الثاني من الأول ، متى صح المعنى.

ثانيهما : أن الخفض على الجوار جائز لقرب الثاني من الأول ، وإن لم يصح المعنى ، بدليل تنظير سيبويه به .

وخلاصة القول أن هذا الموطن نص فيه سيبويه على العرب أجازوا الخفض على الجوار، وإن لم يصح المعنى .

وعليه ندحض قول النحاس بأن سيبويه منع الخفض على الجوار نثرا وشعرا .

الموطن الثاني :

في حديثه عن النعت ، ومتبوعيته للمنعوت ، ساق مثالا لما جاء نعتا على غير قياس فقال : "ومّما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، فالوجهُ الرفعُ ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم ، وهو القياسُ ؛ لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ ".(2)

فسيبويه حكم للنعت في هذا بالخروج عن وجه الكلام ، وأن الوجه فيه الرفع ، وأنه أكثر كلام العرب .

ثم بين سيبويه أن الجر ورد عن بعض العرب فقال : "ولكنّ بعض العرب يجُرُّه، وليس بنعتٍ للضبّ ، ولكنّه نعتٌ للذى أضيف إلى الضبّ ، فجرّوه ؛ لأنه نكرةٌ كالضبّ ؛ ولأنَّه فى موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ ؛ ولأنَّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ".

---

(1) كتاب سيبويه ج1/ص66 .

(2) كتاب سيبويه ج1/ص437 .

فتعليل سيبويه لفعلهم ، وتوجيهه للجر دليل على إجازته ، وإن لم يكن الوجه والقياس ، وقد علل الجر بثلاثة أوجه :

الأول : أنه نكرةٌ كالضبّ .

الثاني : أنّه فى موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ .

الثالث : أنّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ .

ومما يؤيد أن سيبويه أجاز الخفض ما استند إليه بعد ذلك حيث أورد مثالين :

أولهما : قال : " الا ترى أنك تقول : هذا حَبُّ رُمّانٍ ، فإذا كان لك قلت : هذا حَبُّ رُمّانى ، فأضفتَ الرمّانَ إليك ، وليس لك الرمّانُ إنّما لك الحَبُّ

الثاني : قوله : ومثلُ ذلك : هذه ثلاثةُ أثوابك .

وأوقع ذلك على مثالنا فقال : " فكذلك يقع على جُحْرِ ضبّ ما يقع على حَبّ رُمّانٍ ، تقول : هذا جُحْرُ ضَبّى ، وليس لك الضبُّ ، إنّما لك جُحْرُ ضبّ ، فلم يَمنعك ذلك من أنْ قلتَ : جحرُ ضبّى ، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرَدٍ ، فانجرَّ الخَرِبُ على الضبّ ،كما أضفتَ الجحرَ إليك مع إضافة الضبّ .

ثم أضاف إلى المثالين ، وجها قياسا ، مفاده أنهم أتبعوا الجر الجر ، فقال : " ومع هذا أنّهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكَسْرَ الكسرَ نحوَ قولهم بهم وبدارِهم وما أشبه هذا "[1] .

فقوله : أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكَسْرَ الكسرَ ، أن العرب تتبع الخفضَ الخفضَ في النعوت .[2]

ثم انزوى سيبويه يعرض مذهب الخليل ، الذي يقصد من وراءه تعيين محل غلطهم ، ومفاده أنهم يغلطون فقط إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوّل ، وكان مذكّراً مثلَه أو

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٤٣٧ .

(٢) وذلك أن العرب تتبع الخفضَ الخفضَ في النعوت ، كما قال الشاعر: (١) تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ... مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلا نَدَبُ ، فخفض "غير" إتباعًا لإعراب "الوجه" ، وإنما هي من نعت "السنّة" ، والمعنى: سُنَّةَ وَجْه غَيْرَ مُقْرِفة ، وكما قالوا: "هذا جُحْرُ ضَبّ خربٍ". تفسير الطبري - (ج ١٦ / ٥٥٥).

مؤنثًا ، يقول : " وقال الخليل - رحمه الله - لا يقولون إلاَّ هـذانِ جُحْـرَا ضَـبٍّ خَرِبـانِ ، من قِبَلِ أنّ الضبَّ واحدٌ والجحر جُحْرانِ .

وإنّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوّل ، وكان مذكّراً مثلَه أو مؤنّثا .

وقالوا : هذه جِحرَةُ ضِبابٍ خَرِبةٍ ؛ لأنّ الضّبابَ مؤنّثةٌ ؛ ولأنّ الجِحرَةَ مؤنثـة ، والعدّة واحدة ؛ فغَلِطوا " .

وتعليل الخليل يشوبه شيء من الوهن ، فـ" خربة " مفرد مؤنث ، وهي نعت لـ" جِحرَة " وهي مفرد مؤنث ، أما ضباب فهي جمع " ضَـبّ " ، والعـدة علـى ذلـك ليسـت واحدة ، والصـواب أن يقـال : لأن خربـة مؤنثـة ، وجحـرة مؤنثـة ، والعـدة واحـدة ، فالأولى ألا يغلطوا .

ولعلك تلحظ أن لفظ الغلط لم يثبت عن سيبويه ، بل ثبت عن الخليل .

وقد رفض سيبويه كلام الخليل السـابق في تعـيين محـل غلطهـم ، وسـوّى بـين قولهم : هذا جحر ضب خرب ، وهـذان جحـرا ضـب خربـان ، وعلـل بأنـه في حالـة الإفراد والتثنية سواء ؛ لأن المثال في الإفراد مـن الوضـوح بحيـث لا يلتبس أن يكـون " خرب " نعتاً للضب ، وكذا في التثنية ، يقول سيبويه : " وهذا قولُ الخليل رحمـه الله ، ولا نُرَى هذا- يقصد " هذان جحـرا ضـب خربـان " ؛ والأوّلَ – يقصـد " هـذا جحـر ضـب خرب - إلاّ سَواءً ؛ لأنّه إذا قال : هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتَهَدمٍ ؛ ففيـه مـن البيـان أنّـه لـيس بالضبِّ مثلُ ما فى التثنية من البيان أنّه ليس بالضبِّ . " [1]

ولعلك تلحظ أن تعليل سيبويه غاية في الدقة ، ويستفاد منه أمران :

الأول : أنه يرفض تغليط الخليل لهؤلاء العرب الذين ثبت عنهم ذلك .

الثاني : أن الوضوح في الأمثلة كاف في إزالة اللبس الذي ينتج عن جر الآخر " خرب " .

وخلاصة القول أن سيبويه لم يغلط العرب الذين قـالوا بـالخفض علـى الجـوار كما ذهب النحاس ، بل والخليل أيضا ؛ إذ الغلـط المقصـود عنـد الخليـل لـيس كالـذي يريده النحاس ، إذ الخليل ليس بالذي يحكم على لغة سمعهـا مـن العـرب ، وارتشـفها

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٤٣٦ .

من منابعها ، أن يحكم لها بالغلط ، وإنما المراد بالغلط عنده الغلط الذي يعتري القارىء لا القائل ، بدليل أنه حاول أن يقف على مستجلب الغلط .

ولعلك لاحظت جيدا كيف أن سيبويه يرتضي الخفض على الجوار في الموطنين على السواء ، وإن كان في الثاني منهما أكثر حظا ، وأوفر إلماما ، وأسهب علة .

موقف أبي عبيدة :

أقر أبو عبيدة بالخفض على الجوار في ثلاثة مواطن في كتابه :

الأول : نص أبو عبيدة على أن الخفض في آية البقرة على الجوار فقال : " (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) مجرور بالجوار لِما كان بعده[1] .

الثاني : كما أنه نص عليه أيضا في آية المائدة فقال : " (وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ)يقول : " مجرور بالمجرورة التي قبلها، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجِوار، والمعنى على الأول، فكأن موضعه (واغسلوا أرجلَكم)، فعلى هذا نصبهَا مَن نَصب الجرّ، لأن غسل الرجلَين جاءت به السُّنة ..

والدليل على الغسل أنه قال: (إِلَى الْكَعْبَيْنِ)، ولو كان مسحاً مُسحَتا إلى الكعبين، لأن المسح على ظهر القدم (والكعبان) ها هنا: الظاهران لأن الغسل لا يدخل إلى الداخلين.

الثالث : كما نص على أن التأثر بالجوار قد يكون بغير الجر ، كما في قوله تعالى : (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً) [2] فنصبوا الظالمين على موضع المنصوب الذي قبله، والظالمين: لا يُدخلهم في رحمته؛ والدليل على الغسل أنه قال: (إِلَى الْكَعْبَيْنِ)، ولو كان مسحاً مُسحَتا إلى الكعبين، لأن المسح على ظهر القدم (والكعبان) ها هنا: الظاهران لأن الغسل لا يدخل إلى الداخلين.[3]

---

(١) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ١٤) .

(٢) [الإنسان : ٣١] .

(٣) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ٢٩) .

ولم يورد أبو عبيدة الخفض على الجوار في آية إبراهيم ، وكذا آية البروج .[1]

ويمكن إيجاز موقف أبي عبيدة في نقاط :

الأولى : أن أبا عبيدة أقر بالخفض على الجوار في كتاب الله .

الثانية : حكم أبو عبيدة للخفض على الجوار بأنه لغة عن العرب فقال : " والعرب قد تفعل هذا بالجِوار " .

الثالث : أن أبا عبيدة لم يقصر الجوار على الخفض بل تعداه إلى النصب .

الرابع : أن مجهود أبي عبيدة في تناول الأغلوطة اقتصر على الشاهد القرآني ، ولم يتعداه إلى الشاهد الشعري والنثري في كلام العرب .

ثانيا : موقف الأخفش :

انتهج الأخفش منهجا يجيز الخفض على الجوار ، وبنى منهجه على قاعدة استقاها من كلام العرب مفادها: " أنه يجوز أن تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني،كما أن بعض الكلام يعرف لفظه،والمعنى على خلاف ذلك[2] .

وقد حكم على مثل هذا بأنه كثير في كلام العرب ، وأورد في ذلك أمثلة منها :

أولا : قولهم : يقول: كَذَبَ عليكُمُ الحجّ.فالحجُّ مرفوع ، وإنما يريدون أن يأمروا بالحج .

ثانيا : قولهم: "هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ" ، والخرب هو الجُحْرُ.

ثالثا : قولهم:"هذا حبُّ رُمّاني"، فيضيف الرُمّان إليه وإنما له الحبّ ، وهذا في الكلام كثير.

وخلع هذه القاعدة على شواهد شعرية منها :أولا : قول الشاعر :

كَذَبَ العتيقُ وماءُ شنٍّ باردٍ ∴ إن كنتِ سائِلتي غَبوقاً فاذهَبي[3]

(١) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ٥٩) .

(٢) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٢٢٨ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لعنترة في ديوانه ٢٧٣ ؛ والكتاب ٤/٢١٣ ؛وسر صناعة الإعراب ٢/٥٢١ ؛ والصاحبي ٦٧ ؛ واللسان ١٢/٥٨٤ ، والشاهد فيه " كَذَبَ العتيقُ وماءُ شنٍّ باردٍ " حيث خفض بارد على الجوار وحقه الرفع .

ثانيا : قول الشاعر :

وذُبْيانِيـــةٌ توصـــي بينهـــا ∴ ألا كَـذَبَ القراطِـفُ والقُـروفُ[1]

وقد حكم أيضا على ما ورد منه في الشعر بالكثرة [2].

ثم انتقل الزمخشري إلى محل أغلوطتنا ، فخلع تلك القاعدة السابقة على كثير من الآيات القرآنية منها :

أولا : قوله تعالى : {وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ } ، فالقراءة بالنصب ، وأجاز الزمخشري الجر ، وقد أورد فيها أوجها :أولا : أنه رده إلى "الغَسْل" في قراءة بعضهم ؛ لأنه قال {فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ} .

ثانيا : قال بعضهم {وَأَرْجُلَكُمْ} على المسح أي: وامْسحوا بأَرْجُلِكُم. وهذا لا يعرفه الناس. وقال ابن عباس: "المَسْحَ على الرِّجْلَيْن يُجْزِىءُ."

ثالثا : ويجوز الجر على الاتباع ، وهو في المعنى "الغَسْل" نحو "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ".

والنَصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار. [3]

والزمخشري لا يخلع هذه القاعدة على الجر فقط بل وغيره ، ولك أن تتحقق من ذلك عند إعرابه للآية التالية : يقول تعالى {وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى}[4] : "قال: {وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى} وقال في موضع آخر {والصَّابِئِينَ} والنصب القياس على العطف على ما بعد {إِنّ} فأما هذه فرفعها على وجهين :

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لمعفر بن حمار البارقي في إصلاح المنطق صـ ٦٦ ؛ وسمط اللآلي ٤٨٤ ؛ والشاهد فيه كَذَبَ القراطِفُ والقُروفُ " حيث إن كذب مستعمل في الإغراء ، وحق القراطف النصب على المفعولية ، وكذا " القروف " غير أنه رفعه على الجوار لـ " القراطف " .والتقدير : عليكم بهما فاغتنموهما.

(٢) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٥٨) .

(٣) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٢٢٠) .

(٤) [المائدة : ٦٩]

أولا : كان قوله {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ} في موضع رفع في المعنى ؛ لأنه كلام مبتدأ ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: "إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ" و"زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" من غير أن يكون فيه "إنّ" في المعنى سواء ، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئا جعلته على المعنى. كما قلت: "إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ وعمرٌو". ولكنه اذا جعل بعد الخبر فهو احسن واكثر.

ثانيا : وقال بضعهم: "لما كان قبله فعل شبه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو {الَّذِينَ هَادُواْ} أجراه عليه فرفعه به ، وإن كان ليس عليه في المعنى .

ذلك أنه تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" وقولهم "كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ" يرفعون "الحَجّ" بـ"كَذَبَ"، وانما معناه "عَلَيْكُم الحَجَّ" نصب بأمرهم. وتقول: "هذا حَبُّ رُمَّانِي" فتضيف "الرُّمَانَ" إِلَيكَ وإِنَّما لَكَ "الحَبُّ" وليس لك "الرُّمَانُ". فقد يجوز أشباه هذا والمعنى على خلافه.

وهكذا أجاز الرفع على الجوار في (الصابئون) حملا على الفعل " هادوا " ، وليس فقط الجر على الجوار ، وعلل ذلك بقاعدته السابقة

موقف الأخفش من بقية مواطن الأغلوطة :

أولا : اختار الأخفش تقدير حرف الجر ، مع جعله بدلا من الأول ، في قوله تعالى : {يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} يريد: عنْ قِتالٍ فيه. وجعله بدلا.[١]

ثانيا : لم يتعرض لآية إبراهيم .

ثالثا : اختار الخفض على الجوار في آية البروج فقال : " وقال {ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ} فـ{الْمَجِيدِ} جرّ على {الْعَرْشِ} والرفع على قوله {ذُو} وكذلك {مَّحْفُوظٍ} جر على "اللَّوْح" ، ورفع على "القرآن".[٢]

وعليه فالأخفش قال بالخفض على الجوار في موطنين من مواطن الأغلوطة ، متى أمن اللبس .

---

(١) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ١١٤) .

(٢) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ٤ / ص ٤٩) .

ولعلك تلحظت أن الأخفش قال بالخفض على الجوار شعرا ، ونثرا (كلام الله – وكلام العرب) .

ويمكن إيجاز موقف الأخفش في نقاط :

الأول : يعد الأخفش من أوائل من قعَّد لهذه الأغلوطة .

الثاني : حكم للخفض على الجوار بأنه لغة كثيرة في كلام العرب ، متى وضح المعنى وأمن اللبس .

الثالث : خلع الحكم بجوازه على الشواهد القرآنية .

الرابع : أن التأثر بالجوار لا يقتصر على الخفض ، بل يتعداه إلى غيره ، وقد ساق الأخفش مثالا للرفع .

الخامس : ظهر لدى الأخفش شاهدان شعريان جديدان .

ثالثا : موقف الفراء :

أقر الفراء بجواز الخفض على الجوار في موطنين من مواطن الأغلوطة :

الأول : في قوله تعالى : {فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ} ، فجعل العصوف تابعاً لليوم فى إعرابه ، وإنما العصُوف للريح ، وذلك جائز على جهتين :

إحداهما : أن العصوف وإن كان للريح فإن اليوم يوصف به ؛ لأن الريح فيه تكون، فجاز أن تقول يوم عَاصف كما تقول: يوم بارد ، ويوم حارّ ، وقد أنشدنى بعضهم: يومين غيمين ويوماً شمساً *

فوصف اليومين بالغيمين ، وإنما يكون الغيم فيهما.

والوجه الآخر : أن يريد فى يوم عَاصِفِ الريح ، فتحذف الريح ؛ لأنها قد ذكرت فى أوّل الكلمة كما قال الشاعر:

فيضحكُ عرفانَ الدروع جلودُنا إذا جاء يوم مظلمُ الشمس كاسفُ

يريد كاسف الشمس ، فهذان وجهان." .

وقد استأنف الفراء الكلام فذكر وجها ثالثا لخفض "عاصف" مفاده الخفض لمجاورته "يوم" ، وقد حكم لذلك الخفض بأنه من كلام العرب فقال : "وإن نويت أن

تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصّةً ، فلمّا جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم ، وذلك من كلام العرب أن يُتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه ، قال الشاعر:

كأنّما ضربت قدّام أعينها ∴ قُطْنا بمستحصِد الأوتار محلوج

وقال الآخر:

تريك سُنَّة وجه غيرِ مُقرفَةٍ ∴ مَلْسَاء ليس بها خال وَلاَ نَدَبُ[1]

قال: سمعت الفراء قال: قلت لأبى ثَرْوان ، وقد أنشدنى هذا البيت بخفضٍ: كَيف تقول: تُريك سُنَّة وجه غيرَ مقرفة؟ قال: تريك سنّة وجه غَيْرَ مقرفة. قلت له: فأنشِد فخفض (غير) فَأعدت القول عَليه ، فقال: الذى تقول أنت أجود مِمّا أقول أنا وكانَ إنشاده على الخفض. وقال آخر:

وإيَّاكم وحَيَّة بطنِ وادٍ ∴ هَمُوزِ الناب ليسَ لكم بسِيّ[2]

ومِمّا يرويه نحويُونا الأوّلون أن العرب تقول: هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ. والوجه أن يقول: سُنَّةَ وجه غيْرَ مقرفة، وحَيَّةَ بطنِ واد هموزَ الناب، وهذا جُحْرِ ضبّ خربٌ.

وقد ذُكر عن يحيى بن وثّاب أنه قرأ {إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّة المَتِين}[3] فخفض المتين ، وبه أخَذ الأعمش. والوجه أن يرفع (المتين) أنشدنى أبو الجَرّاح العُقَيْلىّ:

يا صاحِ بَلِّغ ذَوِى الزوجَات كُلِّهم ∴ أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرَا الذنب

فأتبع (كلّ) خفض (الزوجات) وهو منصوب لأنه نعت لذوى.[4]

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة ، وهو معاني القرآن للفراء ١٩/٣؛ والجليس الصالح الكافي صـ د ٢٤٥ ، والمعاني الكبير لابن قتيبة ٤٢٠/١ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة ، والخصائص ٢٢٠/٣ ، واللسان ٤١١/٤

(٣) [الذاريات : ٥٨]

(٤) معانى القرآن للفراء - (ج ٣ / ص ١٩،٢٠ .

ويمكن إيجاز موقف الفراء في نقاط :

أولا : أجاز الخفض على الجوار في آية إبراهيم .

ثانيا : حكم للخفض على الجوار بأنه من كلام العرب .

ثالثا : أضاف ثلاثة شواهد شعرية جديدة .

رابعا : أضاف شاهدا قرآنيا جديدا ، وذلك في قراءة يحيى بن وثاب أنه لقوله تعالى : {إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ} بجر المتين .

الثاني : في قوله عز وجل: {ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ...} .

فوجه رفعه جعله على أنه صفة الله تبارك وتعالى ، ومن خفضه جعله من صفة العرش، كما قال: {بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ} فوصف القرآن بالمَجَادة.

وكذلك قوله: {فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ} من خفض جعله من صفة اللوح، ومن رفع جعله للقرآن، وقد رفع المحفوظ شيبة، وأبو جعفر المدنيان.[١]

رابعا : موقف المبرد :

وافق المبرد ما قاله سيبويه ، وعلل الخفض على الجوار بما ذكره سيبويه [٢]

خامسا : موقف الطبري :

أورد الطبري – في معرض تفسيره لقوله تعالى : (مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) – عدة أوجه في توجيه الجر في " عاصف "

أولا : قيل:(في يوم عاصف) ، فوصف بالعُصوف اليومَ ،وهو من صفة الريح ، لأن الريح تكون فيه ، كما يقال: "يوم بارد ، ويوم حارٌ" ، لأن البردَ والحرارة يكونان فيه ، وكما قال الشاعر:

يَوْمَيْنِ غَيْمَيْنِ وَيَوْمًا شَمْسًا نَجْمَيْنِ بالسَّعْدِ وَنَجْمًا نَحْسًا[٣]

فوصف اليومين بالغيمين ، وإنما يكون الغيم فيهما.

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٥ / ص ٢٠١).

(٢) المقتضب ج٤/ص٧٣ .

(٣) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في تفسير الطبري – (ج ١٦ / ص ٥٥٤) ، وخزانة الأدب ٥/ ٩٠ .

ثانيا : يجوز أن يكون أريد به: في يوم عاصف الريح ، فحذفت "الريح" ، لأنها قد ذكرت قبل ذلك ، فيكون ذلك نظير قول الشاعر:

وَتَضْحَكُ عِرْفَانَ الدُّرُوعِ جُلُودُنَا ∴ إِذَا جَاءَ يَوْمٌ مُظْلِمُ الشَّمْسِ كَاسِفُ

يريد: كاسفُ الشمس.

ثالثا : وقيل: هو من نعت "الريح" خاصة ، غير أنه لما جاء بعد "اليوم" أُتبع إعرابَهُ ، وذلك أن العرب تتبع الخفضَ الخفضَ في النعوت ، كما قال الشاعر:

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلا نَدَبُ

فخفض "غير" إتباعًا لإعراب "الوجه" ، وإنما هي من نعت "السنَّة" ، والمعنى: سُنَّةَ وَجْه غَيْرَ مُقْرِفة ، وكما قالوا: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ."[1]

وهكذا كرر الطبري شاهداً شعرياً ، جاء الخفض فيه على الجوار ، وقد ظهر هذا الشاهد أولا عند الفراء ، وقد نظَّر الطبري بينه وبين آيتنا في جواز الخفض على الجوار ، لوضوح الكلام وبيانه .

موقف ابن قتيبة الدينوري

أورد ابن قتيبة في كتابه المعاني الكبير ، بيتا من الشعر ، حكم بوقوع الخفض على الجوار فيه ، يقول : " وقال النمر بن تولب ذكر الطبية وولدها :

خَرِقٌ إِذا نامَ طافَت حَولَهُ ∴ طَوفَ الكِعابِ عَلى جَنوبِ دُوارِها

بِأَغَنَّ طِفلٍ لا تُصاحِبُ غَيرَهُ فَلَهُ عُفافَةُ دَرِّها وَغِرارِها

خرق لاصق بالأرض، والدوار صنم كانوا يدورون حوله في الجاهلية، والعفافة ما يبقى من اللبن في الضرع بعد الحلب، والغرار ما ترفع الناقة من لبنها، يقال ناقة مغارّ

---

(١) تفسير الطبري - (ج ١٦ / ص ٥٥٤) .

إذا فعلت ذلك،يقول: لهذا الطفل قليل لـبن هـذه الظبيـة وكـثيره، وجـرّ عرارهـا علـى الجوار، وكلن ينبغي أن يكون مرفوعاً وهو كمـا يقـال جحـر ضـب خـرب، وقولـه: لا تصاحب غيره - يريد أنها قد خزلت صواحبها فانفردت.[١]

وهكذا أقر ابن قتيبة بجواز الخفض على الجوار في الشعر العربي .

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة في طور التقعيد

من خلال العرض السابق للأغلوطة يمكن الوقوف على عدة نقاط :

أولا : من حيث المنهج :

(١) أورد النحاس الأغلوطة في أربعـة مـواطن مسـتخدما في عرضـه للأغلوطـة منهجا وصفيا تفاضليا.

كان في آخرها أكثر إلماما وأوضح مذهبا .

(٢) أغفل النحاس مذهب أستاذه " الزجاج " في عرضه ، فلم يشر إليه.

(٣) بدا النحاس في عرضه أولا وكأنه أول من أنكر الخفض على الجوار في كلام الله ، وهذا خلاف الواقع ، إذ سبقه – كما سترى – أستاذه الزجاج.

(٤) أورد النحاة في هذا الطور أكثر مـن ثلاثـة عشـر شـاهدا اسـتدلوا بهـا علـى الخفض على الجوار .

(٥) كما أوردوا أكثر من ثماني آيات قرآنية ، وأكثر من خمسة شـواهد نثريـة مـن كلام العرب .

ثانيا : من حيث التقعيد :

(١) رفض النحاس رفضا قاطعا الخفض على الجوار في كتاب الله عز وجل .

(٢) نسب النحاس لسيبويه أنه أنكر الخفض على الجوار شعرا ونثرا، وقـد أثبـت خلاف ذلك بالدليل ، غير أن سيبويه لم يورد آيات قرآنية في عرضه .

---

(١). المعاني الكبير – (ج ١ / ص ١٦٧)

(٣) أجاز الخليل بن أحمد الخفض على الجوار في كتابه المنسوب إليه ، غير أن طريقة العرض توحي بأنه ليس له ، مما يجعلنا نرجع إلى مذهبه الذي أورده سيبويه في كتابه .

(٤) أجاز أبو عبيدة والأخفش والفراء والمبرد والطبري وابن قتيبة الخفض على الجوار شعرا ونثرا " في كلام العرب وكلام الله " .

(٥) أن الخفض على الجوار جائز متى وضح المعنى ، وأمن اللبس كما فهم من كلام سيبويه .

خامسا : طور الاجتهاد والتجديد لله عند النحاس ومعاصريه لله

مدخل :

المقصود بطور الاجتهاد تلك الفترة التي أعقبت استقرار القاعدة ، وضبطتُها بفترة النحاس ومعاصريه ، وذلك من منتصف القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع تقريبا .

وتمتاز تلك الفترة بجودة التأليف ، مع وضوح المعنى ، وانتهج النحاة واللغويون والمفسرون والبلاغيون وغيرهم منهجا استقرائيا ، نتج عنه ظهور شواهد جديدة شعرية ونثرية تعضد القول بجواز الخفض على الجوار .

كما رفض بعض نحاة تلك الفترة جوازه ، وفندوا ما ورد منه ، ولعل الزجاج أول هؤلاء ، ومن ثم جاء تلميذه النحاس على ما رأينا .

أولا : رافضوا الخفض على الجوار في كتاب الله .

أولا : مذهب الزجاج :

تعرض الزجاج لهذه الأغلوطة ، وقد وافق البصريين في الموطن الأول " آية البقرة "[١] كما أنه في آية المائدة نص على أن الخفض في " أرجلكم " بالعطف على " رؤوسكم " ، إذ نزل جبريل بالمسح ، وجاءت السنة بالغسل على حد قوله .

(١) معاني الزجاج ١/٢٨٩ .

ورفض رفضا صريحا العطف على الجوار في كتاب الله سبحانه وتعالى،والمسح عنده في القرآن كالغسل [١] وجعل الجر في آية البروج على النعت للعرش .[٢]

وخلاصة القول يعد أول من رفض الخفض على الجوار في كتاب الله عز وجل، ويؤخذ عليه نقاط :

أولا : لم ينتهج الزجاج منهجا تحليلا في رفضه للخفض على الجوار ، إذ لم يعرض للشواهد النثرية أو الشعرية ، كما لم يعرض للشواهد القرآنية التي ورد فيها الخفض على الجوار .

ثانيا : لم يتناول الزجاج مواقف من قبله في الأغلوطة ، فجاء منهجه إقصائيا ، لا استقرائيا تفاضليا .

ثالثا : ثبت من ذلك أن النحاس تابع أستاذه فيما قاله ، وكان من الأجدر به أن يثبت هذا له .

ثانيا : موقف النحاس :

وافق النحاس أستاذه الزجاج في رفض الخفض على الجوار في كتاب الله ، وقد وقفنا على ذلك سابقا .

ثانيا : مذهب السيرافي

أضاف السيرافي منهجا جديدا ويتلخيص في أن أصل(هذا جحر ضب خرب جحره)، فيجرى خرب وصفا على ضب ، وإن كان في الحقيقة للجحر ، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ؛ فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب فجرى وصفا على ضب ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف .

---

(١) المرجع السابق ٢/ ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤ .

(٢) المرجع السابق ٥/ ٣٠٨

أولا : موقف السيرافي :

أقر السيرافي بالخفض في "خرب" على أنه صفة "لضب"، غير أن الأصل عنده : جحر ضب خربٍ الجحر منه بتنوين خرب ، ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالإضافة والأصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر [1]

وهذا اتجاه جديد في جواز الخفض ، ومغايرة التوجيه ، وقد تابعه في ذلك الفارسي .

ثانيا : موقف أبي علي الفارسي :

انتهج الفارسي نهج السيرافي في الإقرار بالخفض في نحو "ضب" غير أنه غاير في التوجيه ، وقد أورد ذلك ابن جني بعد أفاض في عرض موقفه الذي يتوافق مع موقف السيرافي ، وعلى نحو من هذا حمل أبو على رحمه الله :

.·. كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزمَّلِ

ولم يحمله على الغلط قال : لأنه أراد مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجر ، فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول ، فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطرد كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ولا يقاس به [2] .

كما أورد أبو على القراءات الواردة في آية المائدة ، ووجه الجر على العطف على "برؤوسكم"؛ لأنه أقرب من الحمل على "فاغسلوا" ، على أن المراد بالمسح هو الغسل الخفيف [3] .

---

(١) مغني اللبيب ج١/ص٨٩٦ .

(٢) الخصائص ج١/ص١٩٣ .

(٣) الحجة ٢١٣/٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

ثالثا : مناصروا جواز الخفض على الجوار .

أولا : موقف أبي بكر الأنباري :

وافق أبو بكر الأنباري القائلين بجواز الخفض على الجوار شعرا ونثر .

أولا : فمن موقفه في الشعر قوله :

∴ كـــأنّ نَسْـــجَ العنكبـــوتِ المُرْمَـــلِ

المرمل في الحقيقة نعت للنسج ، وإنما خفضه على الجوار للعنكبوت . فقال : وأنشدنا أبو العباس

كأنّمـا ضـربتْ قُـدَّامَ أعينهـا ∴ قُطْنـاً بِمُسْتَحْصِـد الأوتـار مَحْلُـوج

فخفض محلوجاً على الجوار للمستحصد وهو في الحقيقة نعت للقطن وأنشدنا أيضاً :

تُريكَ سُنَّةَ وجهٍ غيرِ مُقْرِفةٍ ملسـاءَ لـيسَ بهـا خـالٌ ولا نَـدَبُ

خفض غير مقرفةٍ على الجوار للوجه وهو في الحقيقة نعت للسنة

ثانيا : نظَّر بين البيت الأول وبين قوله العرب : هذا جُحْرُ ضَبٌ خَربٍ فقال : " فخفضوا خَرِباً على الجوار للضب وهو في الحقيقة نعت للمرفوع

ثالثا : أورد شاهدا قرآنيا وقع فيه الخفض على الجوار منظرا بينه وبين ما سبق فقال : " قال الله عز وجل (أعمالُهمْ كرمادٍ اشتدّتْ به الريحُ في يوم عاصفٍ)[1]

ثانيا :موقف أبي على المرزوقي : [2]

أجاز المرزوقي الجر على الجوار في قول الشاعر :

حملـت بـه في ليلـةٍ مـزؤودةٍ ∴ كرهـاً وعقـد نطاقهـا لم يحلـل[3]

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس - (ج ١ / ص ٢٨٠) .

(٢) المرزوقي (٠٠٠ - ٤٢١ هـ = ٠٠٠ - ١٠٣٠ م) أحمد بن محمد بن الحسن، أبو علي المرزوقي: عالم بالادب، من أهل أصبهان. الأعلام للزركلي ١ / ٢١٢)

(٣) البيت من الكامل ، وهو لأبي كبير الهذلي ، وهو في المعاني الكبير ١٢٢/١ ؛ونقد الشعر صـ ٣٤ ؛ وأساس البلاغة ٢٦٥/٢ .

الزأد: الذعر، وقد زئد فهو مزؤود. والمعنى حملت الأم بهذا المغشم.ويروى مزؤودةً بالنصب على الحال للمرأة؛ ويروى مزؤودةٍ بالجر، ويجوز فيه وجهان:

أحدهما : أن تجعله صفةً لليلةٍ، كأنه لما وقع الزؤود والذعر فيها جعله لها، والأكثر في المجاز والاتساع أن ينسب الفعل إلى الوقت فيؤتى به على أنه فاعل، كما قيل: نهاره صائمٌ، وليله قائمٌ. وحسن هذا لأن الظرف قد يقدر تقدير المفعول الصحيح، بأن ينزع منه معنى في

الثاني : ويجوز أن يكون انجراره في الجوار، وهو في الحقيقة للمرأة، كما قيل: هذا جحر ضبٍ خربٍ. وهذا لميلهم إلى الحمل على الأقرب،ولأمنهم الالتباس. [1]

ثالثا : موقف المعافى بن زكريا

أجاز ابن زكريا الجر على الجوار في قول الشاعر :

فظل طهاة اللحم من بين منضجٍ ∴ صفيف شواءٍ أو قديرٍ معجل [2]

وقالوا: قد عطف على قوله: صفيف شواء ، وحمل هذا بعضهم على أنه معطوف على قوله: شواء وتأول هذا بعضهم على الجوار كما حكي هذا جحر ضبٍ خربٍ، وهذا باب يتسع القول فيه، ولنا فيه كلام كثير مشروح في مواضع من كتبنا في القرآن والفقه والنحو. [3]

رابعا : محمد البكري الأندلسي

وما هاجَ هذا الشَّوْقَ إِلاَّ حَمامةٌ ∴ تَبَكَّتْ على خَضْراءَ سُمْرٍ قُيودُها [4]

يحتمل أن يريد موضع قيودها بمعنى ساقيها ، فحذف فيكون خفض سمر على الجوار في هذا التأويل. والضمير في قيودها راجع على الحمامة وإن كان المخفوض على الجوار لا يكون إلاّ متّصلاً بمخفوض ظاهر. [5] .

---

(١) شرح ديوان الحماسة - (ج ١ / ص ٢٣)

(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس في ديوانه ١٠ ؛ والجنى الداني ٣٣٤ ؛ والدرر ١٨٣/٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٤١٢/١ ؛ والهمع ٢٣٤/١ .

(٣) الجليس الصالح والأنيس الناصح - (ج ١ / ص ٣٦١)

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعلي بن عميرة الجرمي في سمط اللآلي ١٩ ؛ وأمالي القالي ٥/١ ؛ والهمع ٢٣١/١ .

(٥) اللآلي في شرح أمالي القالي صـ ٢٢ .

خامسا : موقف أبي حسن الجرجاني :

عد أبو حسن الجرجاني الخفض على الجوار من أغاليط الشعراء ، فأورد الخفض على الجوار في موطنين :

الموطن الأول : قول امرئ القيس:

كأن ثبيراً من عَرانين وبْلهِ ∴ كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مزمَّلِ

فخفض مُزَمّلا، وهو وصفُ كبير.

الموطن الثاني : قول الفرزدق:

بخيْرِ يَدَيْ منْ كان بعد محمّدٍ وجارَيْه والمقتولِ للهِ صائمِ

فخفض صائم.[١]

وقد أجاز أبو هلال العسكري الخفض على الجوار في البيت الأول ، فقال بعد أن أورد البيت : يقول كأن أبانا - هو جبل - من التفاف قطره، وتكاثفه في الهواء شيخ في كساء، وخفض مزمل على الجوار ، وهو نعت كبير كما يقول جحر ضبٍ خربٍ.[٢]

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة في طور الاجتهاد

الناظر في العرض السابق يمكنه الوقوف على نقاط :

(١) غلب على أصحاب هذا الطور ممن رفض الخفض على الجوار المنهج الإقصائي ، فلم يتعرضوا للمذاهب النحوية بطريقة تحليلية ، بل اكتفوا برفض الخفض .

(٢) بدأت فكرة رفض الخفض في كتاب الله عند الزجاج أكثر وضوحا ، بل جاء النحاس فاستعمل لفظه نفسه .

(٣) ظهر مذهب جديد لدي السيرافي ، يقر بالخفض ، ويغاير توجيه الخفض على الجوار ، وتابعه الفارسي

(٤) ناصر الزجاج فيما ذهب إليه النحاس واستخدموا منهجا إقصائيا دون تحليل .

(٥) ناصر القائلين بالجواز أبو بكر الأنباري والمرزوقي ومعافى بن زكريا ، والأندلسي والجرجاني .

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه صـ ٧ .

(٢) ديوان المعاني - (ج ١ / ص ١٥١) .

(٦) وقف أصحاب تلك الفترة على أربعة شواهد نحوية جديدة جاء فيها الخفض على الجوار .

سابعا : الأغلوطة في طور التقليد لله بعد عصر النحاس لله

لا تعدو تلك الفترة سوى تكرارا لما سبق ، وتتسم بالمنهج الوصفي التقليدي ، ويندر فيها التجديد في المنهج أو القاعدة .

ومن ثم سأعرض أولا لمن يتوافر في منهجه شيء من التجديد من خلال استخدامه للمنهج الاستباطي ، وقد وقفت على موقفين كلاهما مؤيد للخفض على الجوار في كتاب الله عز وجل ، وثالث مؤيد للسيرافي أعرض له في مكانه ، أما الأولين :

فأحدهما : *موقف ابن هشام :*

أقر ابن هشام بقاعدة مفادها أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره ، ومثل لذلك شعرا ونثرا [١] ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ وإن كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة[٢] .

وحصر القاعدة في ثلاثة أبواب :

أولا : باب النعت : كقولهم هذا جُحْرُ ضَبَّ خَرِبٍ روى بخفض خرب لمجاورته للجر وإنما كان حقه الرفع ؛ لأنه صفة للمرفوع ، وهو الْجُحْرُ ، وعلى الرفع أكثر العَرَب

ثانيا : التوكيد كما في نحو قوله

(يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ ... أَنْ لَيْسَ وَصْل اذَ انْحَلّتْ عُرَى الذّنبِ)

فكلِّهم توكيد لذوي لا للزوجات والا لقال كلهنَّ وذوي منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنه خفض لمجاورة المخفوض

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - (ج ١ / ص ٢٦٠) .

(٢) شرح قطر الندى - (ج ١ / ص ٢٨٧) .

رابعا : عطف النَّسَقِ كما في قوله تعالى (اذا قمُتمْ الى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكمْ وَأَيْدِيَكُمْ الى الْمَرافِقِ وَامْسَحوا بِرءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ الى الْكَعْبَينِ)

في قراءة مَنْ جر الأرْجُل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس وإنما كان حقه النصب كما هو في قراء جماعة آخرين وهو (منصوب) بالعطف على الوجوه والأيدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء[1] .

والثاني : موقف الشنقيطي :

حمل الشنقيطي على منكري الخفض على الجوار في كتاب الله حملا شديدا ، فقال : " وما ذكره بعضهم من أن الخفض بالمجاورة معدود من اللحن الذي يتحمل لضرورة الشعر خاصة ، وأنه غير مسموع في العطف ، وأنه لم يجز إلا عند أمن اللبس ، فهو مردود بأن أئمة اللغة العربية صرحوا بجوازه ، وممن صرح به الأخفش ، وأبو البقاء، وغير واحد .

ووجه جام نقده للزجاج فقال : " ولم ينكره إلا الزجاج ، وإنكاره له - مع ثبوته في كلام العرب ، وفي القرآن العظيم - يدل على أنه لم يتتبع المسألة تتبعاً كافياً .

والتحقيق : أن الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية ، وأنه جاء في القرآن لأنه بلسان عربي مبين ، فمنه في النعت قول امرئ القيس :

كأن ثبيرا في عرانين ودقه ∴ كبير أناس في بجاد مزمل

بخفض « مزمل » بالمجاورة ، مع أنه نعت « كبير » المرفوع بأنه خبر « كأن » وقول ذي الرمة :

تريك سنة وجه غير مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندب

إذ الرواية بخفض « غير » ، كما قاله غير واحد للمجاورة ، مع أنه نعت « سنة » المنصوب بالمفعولية .

---

(١) شرح شذور الذهب - (ج ١ / ص ٤٢٩) .

ومنه في العطف قول النابغة : بخفض « موثق » لمجاورته المخفوض ، مع أنه معطوف على « أسير » المرفوع بالفاعلية

وقول امرئ القيس :

وظل طهاة اللحم ما بين منضج ∴ صفيف شواءٍ أو قدير معجل

بجر « قدير » لمجاورته للمخفوض ، مع أنه عطف على « صفيف » المنصوب بأنه مفعول اسم الفاعل الذي هو « منضج » والصفيف : فعيل بمعنى مفعول وهو المصفوف من اللحم على الجمر لينشوي ، والقدير : كذلك فعيل بمعنى مفعول ، وهو المجعول في القدر من اللحم لينضج بالطبخ .

وهذا الإعراب الذي ذكرناه هو الحق ، لأن الإنضاج واقع على كل من الصفيف والقدير ، فما زعمه « الصبان » في حاشيته على « الأشموني » من أن قوله « أو قدير » معطوف على « منضج » بتقدير المضاف أي وطابخ قدير الخ ظاهر السقوط ، لأن المنضج شامل لاوي الصفيف ، وطابخ القدير .

فلا حاجة إلى عطف الطابخ على المنضج لشموله له ، ولا داعي لتقدير « طابخ » محذوف .

وما ذكره العيني من أنه معطوف على « شواء » ، فهو ظاهر السقوط أيضاً . وقد رده عليه « الصبان » ، لأن المعنى يصير بذلك : وصفيف قدير ، والقدير لا يكون صفيفاً.[1]

والتحقيق : هو ما ذكرنا من الخفض بالمجاورة ، وبه جزم ابن قدامة في المغني ، ومن الخفض بالمجاورة في العطف قول زهير :

لَعِبَ الزَمانُ بِها وَغَيَّرَها ∴ بَعدي سَوافي المورِ وَالقَطرِ[2]

بجر « القطر » لمجاوبته للمخفوض مع أنه معطوف على « سوافي » المرفوع ، بأنه فاعل غير .

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك - (ج ١ / ص ١٣٧٠) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٧ ؛ والإنصاف ٦٠٣/٢ ؛ وشرح شواهد الشافية ٢٥٣ .

ومنه في التوكيد قول الشاعر :

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ∴ أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بجر « كلهم » على ما حكاه الفراء ، لمجاورة المخفوض ، مع أنه توكيد « ذوي » المنصوب بالمفعولية .

ومن أمثلته في القرآن العظيم في العطف - كالآية التي بصددها - قوله تعالى : { وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللؤلؤ المكنون } [1] ، على قراءة حمزة ، والكسائي .

ورواية المفضل عن عاصم بالجر لمجاورته لأكواب وأباريق ، إلى قوله : { وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ }[2] مع أن قوله : { وَحُورٌ عِينٌ } [3] حكمه الرفع : فقيل ، إنه معطوف على فاعل « يطوف » الذي هو { وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ }[4]

وقيل : هو مرفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف دل المقام عليه .

أي : وفيها حور عين ، أو لهم حور عين . وإذن فهو من العطف بحسب المعنى .

ومن جزم بأن خفض { وَأَرْجُلَكُمْ } لمجاورة المخفوض البيهقي في (السنن الكبرى) ، فإنه قال ما نصه : باب قراءة من قرأ { وَأَرْجُلَكُمْ } نصباً ، وأن الأمر رجع إلى الغسل وأن من قرأها خفضاً ، فإنما هو للمجاورة ، ثم ساق أسانيده إلى ابن عباس ، وعلي ، وعبد الله بن مسعود ، وعروة بن الزبير ، ومجاهد وعطاء والأعرج وعبد الله بن عمرو بن غيلان ، ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ ، وأبي محمد يعقوب بن إسحاق بن يزيد الحضرمي أنهم قرأوها كلهم : { وأرجلكم } بالنصب .

ومن خفضها فإنما هو للمجاورة ، قال الأعمش : كانوا يقرأونها بالخفض ، وكانوا يغسلون ، اه كلام البيهقي[5] .

---

(١) [الواقعة : ٢٢-٢٣] .

(٢) [الواقعة : ٢١ .

(٣) [الواقعة : ٢٢] .

(٤) [الواقعة : ١٧] .

(٥) السنن الكبرى للبيهقي - (ج ١ / ص ٤) .

ومن أمثلة الخفض بالجاورة في القرآن في النعت قوله تعالى { عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ}[١] بخفض { مُحِيطٍ } مع أنه نعت للعذاب . وقوله تعالى : { عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ}[٢] ، ومما يدل أن النعت للعذاب ، وقد خفض للمجاورة ، كثرة ورود الألم في القرآن نعتاً للعذاب . وقوله تعالى : { بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ }[٣] على قراءة من قرأ بخفض { محفوظ } كما قاله القرطبي ومن كلام العرب « هذا جحر ضب خرب » بخفض خرب لمجاورة المخفوض مع أنه نعت خبر المبتدأ .

وبهذا تعلم أن دعوى كون الخفض بالجاورة لحناً لا يتحمل إلا لضرورة الشعر باطلة ، والجواب عما ذكروه من أنه لا يجوز إلا عند أمن اللبس هو أن اللبس هنا يزيله التحديد بالكعبين ، إذ لم يرد تحديد الممسوح ، وتزيله قراءة النصب ، كما ذكرنا : فإن قيل قراءة الجر الدالة على مسح الرجلين في الوضوء هي المبينة لقراءة النصب بأن تجعل قراءة النصب عطفاً على المحل .[٤]

أولا : مناصرو الزجاج :

ناصر عدد غير قليل من النحويين والمفسرين الزجاج فيما ذهب إليه كابن عطية[٥] ومكي[٦] والرازي .[٧] وشهاب الدين أبو شامة .[٨] والمظفر العلوي[٩] والألوسي[١٠].

---

(١) [هود : ٨٤] .

(٢) [هود : ٢٦] .

(٣) [البروج : ٢١-٢٢] .

(٤) أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن - (ج ١ / ص ٣٧١) .

(٥) المحرر الوجيز - (ج ١ / ص ٢٣٩) .

(٦) مشكل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ٢٢٠) .

(٧) تفسير الرازي " مفاتيح الغيب " - (ج ٥ / ص ٤٨٧) .

(٨) الدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ٧٨٧) .

(٩) نضرة الاغريض في نصرة القريض - (ج ١ / ص ٤٢)

(١٠) تفسير الألوسي - (ج ٤ / ص ٣٩٤) (ج ١٤ / ص ٣٢٠) .

ثانيا : مناصروا السيرافي :

أولا : موقف ابن جني :

جاء ابن جني مجددا للمنهج والقاعدة على حد سواء :

فمن حيث المنهج أفرد ابن جني بابا أسماه باب الجوار ، وقسمه قسمين : تجاور الألفاظ ، وتجاور الأحوال ، وقسم تجاور الألفاظ قسمين : أحدهما : في المتصل ، وهو خارج أغلوطتنا .

والثاني : في المنفصل ، وهو محل حديثنا .

أما من حيث القاعدة فابن جني يمتطي مذهب السيرافي ، فيرفض القول بأن الخفض على الجوار غلط أو شاذ ، محتجا في ذلك بمقولة أبي عثمان المازني " إذا قال العالم قولا متقدما ، فللمتعلم الاقتداء به ، والانتصار له والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا "(١)

يقول ابن جني : " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدىء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم : هذا جحر ضب خرب فهذا يتناوله آخر عن أول وتال عن ماض على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره إليه ."(٢) .

ثم عرض ابن جني لمذهبه في خفض خرب ، وتلخيص هذا أن أصله هذا جحر ضب خرب جحره ، فيجرى خرب وصفا على ضب ، وإن كان في الحقيقة للجحر ، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ؛ فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب فجرى وصفا على ضب ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف .(٣)

---

(١) الخصائص ج١/ص١٩١ .

(٢) الخصائص ج١/ص١٩٢

(٣) الخصائص ج١/ص١٩٢ .

ومن ثم فابن جني يرفض القول بالغلط ، بيد أنه يوجه ما جاء منه توجيها يتتفي معه الجر على الجوار .

وقد فند هذا المذهب ابن هشام فقال : " أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار ، وتأولا قولهم خرب بالجر على أنه صفة لضب .

ثم قال السيرافي الأصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالإضافة والأصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر .

وقال ابن جني الأصل خرب جحره ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس وقول السيرافي إن هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين مردود لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول [1] .

ثالثا : مناصروا سيبويه والجمهور :

ناصر سيبويه والجمهور عدد كبير من النحويين والمفسرين كالزمخشري [2] والبغوي . [3] والرضي . [4] والدقر. [5]

رابعا :قصر الخفض على السماع

قصر بعض النحويين الخفض على الجوار على السماع كالأنباري [6] وأبي حيان [7] .

---

(١) مغني اللبيب ج١/ص٨٩٦ .

(٢) الكشاف - (ج ٤ / ص ١٦٠) .

(٣) تفسير البغوي - (ج ٣ / ص ٢٣) .

(٤) شرح الرضي على الكافية - (ج ١ / ص ٨٣٢) .

(٥) معجم القواعد العربية - (ج ٢٥ / ص ٣٤) .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٦٠٢

(٧) تفسير البحر المحيط - (ج ٨ / ص ١٠٣) .

ثالثا : موقف العكبري :

تردد العكبري في موقفه من الخفض على الجوار فتارة يحكم عليه بأنه من مواضع الضرورة والشذوذ ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة[1] وتارة يقر به ، و أنه ليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر.[2] .

ثامنا : نتائج عرض الأغلوطة في طور التقليد

الناظر في العرض السابق يمكنه الوقوف على نقاط :

أولا : يعد ابن جني وابن هشام والشنقيطي من المجددين في المنهج والقاعدة في هذه الأغلوطة :

ثانيا : انتهج معظم المانعين منهجا إقصائيا بعيدا عن الحيدة ، وإعمال العقل ، خاصة من حكم على الخفض على الجوار بالشذوذ ، مع ما ورد منه في الشعر والنثر على السواء .

ثالثا : ناصر الزجاج ابن عطية ، ومكي ، والرازي ، وشهاب الدين والمظفر العلوي والألوسي .

رابعا : ناصر سيبويه والجمهور الزمخشري والبغوي والرضي ابن هشام والشنقيطي والشيخ الدقر .

خامسا : ناصر ابن جني مذهب السيرافي والفارسي .

سادسا : قصر الأنباري وأبي حيان الخفض على الجوار على السماع .

سابعا : تردد العكبري في جواز الخفض على الجوار من عدمه .

ثامنا : أن هذه الأغلوطة حيَّة في أطوارها الثلاثة ، وقد حفلت بمناقشة معظم مفسري القرآن الكريم والنحويين .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن - (ج ١ / ص ٩٢) .

(٢) املاء ما من به الرحمن - (ج ١ / ص ٢٠٩) املاء ما من به الرحمن - (ج ١ / ص ٢١٠) .

تاسعا : مما تطمئن إليه النفس أن القول بجواز الخفض على الجوار في كتاب الله عز وجل لا يقدح في إعجازه ، بل هو وجه من وجوه الإعجاز ، فقد نزل القرآن متحديا للعرب بلغة يعرفونها ليكون أشد إعجازا .

الأغلوطة الثانية
الإضمار قبل الذكر في
قوله تعالى
(لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ) [1]

اولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ) يقول النحاس : "من أهل الكتاب أمة" ابتداء ، إلا أن للفراء فيه قولا زعم أنه يرفع أمة بسواء ، وتقديره ليس تستوي أمة من أهل الكتاب قائمة يتلون آيات الله وأمة كافرة .

قال أبو جعفر : وهذا القول خطأ من جهات :

إحداها : أنه يرفع أمة بـ"سواء" ، فلا يعود على اسم "ليس" شيء يرفع بما ليس جاريا على الفعل .

ويضمر ما لا يحتاج إليه ؛ لأنه قد تقدم ذكر الكافرين ، فليس لإضمار هذا وجه .[2]

وقال أبو عبيدة : هذا مثل قولهم : أكلوني البراغيث ، وهذا غلط ؛ لأنه قد تقدم ذكرهم ، وأكلوني البراغيث لم يتقدم لهن ذكر .[3]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول قول أبي عبيدة بالإضمار قبل الذكر في قوله تعالى:(لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ) ، فأبي عبيدة يعتبر أن الضمير في "ليسوا

---

(١) [آل عمران : ١١٣].

(٢) انظر هذه الأغلوطة في الفصل الثاني " أغاليط الفراء " ص ، ولو تم دمجهما لأحدث ذلك خللا في تسمية كل منهما .

(٣) إعراب القرآن ١/٤٠١ .

"تقدم ذكره على الظاهر في "من أهل الكتاب"، وعليه فـ"أمة" اسم ليس، والواو فيها حرف يدل على الجمع، كما قالوا أكلوني البراغيث و"سواء" الخبر .

وقد نظَّر أبو عبيدة بين الآية، وبين قول العرب، وآية قرآنية كذلك .

وقد غلط أبو جعفر النحاس أبا عبيدة فيما قاله، وحجته في ذلك أنه قياس منقوض؛ إذ جملة "أكلوني البراغيث" تقدم فيها الضمير، وتأخر الظاهر، ولم يجر ذكر للظاهر قبل ذلك، بيد أن الآية قد تقدم فيها الضمير، وتأخر الظاهر، غير أنه جرى له ذكر في كلام متقدم، وهو قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾(1) .

وعليه فالتنظير هنا تنظير مع الفارق، وهو موضع الغلط، وليس المراد أنه نظَّر بلغة ضعيفة، إذ لو تحقق التنظير بتوافر شرطها، لما كانت ضعيفة؛ إذ كيف يأتي القرآن بلغة ضعيفة، ولو جاء بها لقويت، وانتهى عنها الضعف .

وأبو جعفر النحاس يرى أن ليسوا سواء : "ليس"، واسمها، وخبرها، أي أنهم ليسوا مستوين، وأن منهم من قد آمن، فقال سبحانه ليسوا سواء؛ أي ليس يستوي منهم من آمن، ومن كفر، ثم قال عز وجل : من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل قائمة، قال مجاهد : أي عادلة، فـ"أمة" مبتدأ، خبره "من أهل الكتاب" .

ومما تجدر الإشارة إليه أن تنظير أبي عبيدة بين الآية والمثل، تمثيل موضوعي تقعيدي، ومن ثم فتناول هذه الأغلوطة يكثر عند المعربين والمهتمين بالدراسات اللغوية القرآنية، ويقل عند المقعدين، إذ لا يلزمهم الإتيان بكل ما يتوهم فيه الإضمار قبل الذكر عند الحديث عنه .

وإن كان من تعسف في كلام النحاس فهو في ثلاثة مواضع :

---

(1) [آل عمران : 110]

أحدهم : استعماله للفظ الغلط في حق أبي عبيدة ، بيد أن أستاذه الزجاج نـأى بنفسه عن استعماله .

الثاني : أن النحاس لم يشر إلى كلام أستاذه الزجـاج ، ممـا يـوهم القـاريء أنـه صاحب هذا القول .

الثالث : مما يؤخذ على النحاس أنه لم ينقل نص أبي عبيدة كـاملا ، كمـا فعـل أستاذه الزجاج .

المخطأ في هذه الأغلوطة :

وجه النحاس الخطأ في هذه الأغلوطة لأبي عبيدة ، وذلك في تنظيره بـين الآيـة ،وقول العرب " أكلوني البراغيث " ، وهو تنظير مع الفارق .

ثالثا : عرض الأغلوطة قبل النحاس

اولا : ملهب ابي عبيدة :

أجاز أبو عبيدة في آيتنا وجهين ، كليهما مبني عنده على جـواز الإضـمار قبـل الذكر :

الأول : أن تكون أمة اسم ليس ،وسواء خبرها ، والواو تدل على الجمع .

الثاني : أن يكون الكلام مكونا من جملتين ، فكأنك قلـت: (ليسـوا سـواءً مـن أهل الكتاب)، ثم قلتَ: (أُمَّةٌ قَائمةٌ)، وعليه فـ" من أهل الكتاب " في موضع الرفع اسم " ليس " ، وسواء خبرها ، والجملة الثانية مبتدأ وخبر .

يقول أبو عبيدة : " (لَيْسُوا سَوَاءاً منْ أَهْلِ الكِتَابِ أمّةٌ قَائمـةٌ): العـرب تجوّز في كلامهم مثل هذا أن يقولوا: أكلوني البراغيثُ، قال أبو عبيدة: سمعتُها مـن أبـي عمـرو الهذلي في منطقه[1] ، وكان وجْهُ الكلام أن يقول: أكلني البراغيث ، وفي القرآن: (عَمُـوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُمْ) [2] .

---

(١) لم أقف على ترجمة له .

(٢) [المائدة : ٧١]

وقد يجوز أن يجعله كلامين، فكأنك قلت: (ليسوا سواءً من أهل الكتاب)، ثم قلتَ: (أُمَّةٌ قَائمةٌ)، ومعنى (قَائمة) مستقيمة.[1] ، وهكذا فأبو عبيدة يسند ما قاله إلى أبي عمرو الهذلي .

ثانيا : مذهب الأخفش :

يري الأخفش أن "لَيْسُواْ سَوَآءً" ليس واسمها وخبرها ، و"أمة" مبتدأ ، و"من أهل الكتاب" خبره .

يقول الأخفش : "قال {لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ} ؛ لأنه قد ذكرهم ثم فسره ، فقال: {مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ} ولم يقل "وَأُمَّةٌ على خلافِ هذهِ الأُمَّةِ" ؛ لأنه قد ذكر كل هذا قبل. وقال تعالى {مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ} فهذا قد دل على أمة خلاف هذه."[2]

موقف الطبري :

وافق الطبري من المذهب البصري الذي يرى أن "ليسوا سواء" جملة تامة المعنى ليس واسمها وخبرها ، يقول: "ليسوا متعادلين، ولكنهم متفاوتون في الصلاح والفساد، والخير والشر. و"أمة" مرفوعةٌ بقوله:"من أهل الكتاب."[3] .

ثانيا : الأغلوطة عند النحاس ومعاصريه

غلط أبو جعفر النحاس أبا عبيدة في تنظيره بين الآية والقول المأثور عن العرب ، وما يترتب عليه من إختلاف في أوجه إعرابها ، وسنعرض لمواقف النحاة المعاصرين للنحاس :

أولا : موقف الزجاج :

عرض الزجاج بداية لموقفه من إعراب الآية ، وهو موافق لمذهب البصريين ، وعبر عن ذلك بعبارة موجزة ، فقال : "ليسوا سواء" هذا وقف التمام" .

---

(١) مجاز القرآن - (صـ ٢٠)

(٢) معاني القرآن - للأخفش - (ج ١ / ص ١٨٠)

(٣) يقصد نفسه إذ إنه كان يكنى بـ " أبي جعفر " .

ثم عرض مذهب أبي عبيدة فقال : " قال أبو عبيدة : " ليسوا سواء " جمع ليس ، وهو متقدم كما قال القائل : أكلوني البراغيث ، وكما قال : " عموا وصموا كثير منهم ".

وقد رفض الزجاج كلام أبي عبيدة السابق ، غير أنه لم يرمه بالغلط ، فقال : " وهذا ليس كما قال ؛ لأن ذكر أهل الكتاب قد جرى ، فأخبر الله بأنهم غير متساوين ، فقال : ليسوا سواء ، ثم أنبأ بافتراقهم ، فقال : " من أهل الكتاب أمة قائمة " [1] .

وهكذا تلحظ أن النحاس كرر كلام أستاذه ، دون أن يسنده إليه ، وخلع لفظا ترفع الزجاج أن يصم أبا عبيدة به .

ثالثا : الأغلوطة بعد النحاس

انتهج النحويون والمفسرون بعد النحاس مناهج عدة في عرض هذه الأغلوطة ، فمنهم من نهج المنهج الوصفي بوجهه التعسفي ، وأصحابه يغلطون أبا عبيدة ، دونما أن يتناولوا رأيه بالتحليل ، وذلك من التعسف بمكان كـ " ابن عطية ، ومنهم من انتهج منهجا إقصائيا كـ الزمخشري ، وطنطاوي ، ومنهم من نهج منهجا تفاضليا كـ الرازي ، والألوسي ، ومنهم من نهج منهجا وصفيا تقليديا كالبغوي والشوكاني والقرطبي ، ومنهم من نهج منهجا تحليليا استنباطيا كـ أبي حيان ، والسمين الحلبي ، وابن عادل .

أولا : المنهج الوصفي:

أولا : موقف ابن عطية :

انتهج ابن عطية منهجا إقصائيا ، فذهب مذهب النحاس في تغليط أبي عبيدة دون تحليل لمذهبه ، وهذا النهج يؤثر فيمن يأتي بعده من المفسرين ، إذ إن كثيرا من المفسرين ينتهجون منهجا تقليديا في نقل أقوال من قبلهم ، لا سيما في المواطن اللغوية التي هي لكثير منهم ثانوية ، يكتفى فيها بآراء من تقدم ممن على دراية بها .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٥٨/١

بالإضافة إلى أننا إذا أخضعنا كثيرا من مواقف المفسرين لمنهج التحليل النفسي ، فسنجد أنهم يهابون الخوض في مسائل يبدون من ظاهرها أنها تطعن في إعجاز القرآن الكريم ، مما يترتب عليه استخدامهم لمناهج وصفية أحيانا ، وإقصائية أحيانا أخرى .

ولعل ابن عطية واحد من هؤلاء ، يقول ابن عطية : " والضمير في { ليسوا } لمن تقدم ذكره في { منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون } (١) وما قال أبو عبيدة من أن الآية نظيرة قول العرب أكلوني البراغيث خطأ مردود (٢) .

ثانيا : المذهب التحليلي

أولا : موقف أبي حيان :

تعقب أبو حيان موقف ابن عطية السابق فقال – بعد مناصرته للمذهب البصري - : " قال ابن عطية : وما قاله أبو عبيدة خطأ مردود انتهى .

ولم يبين جهة الخطأ ، وكأنه توهم أن اسم ليس هو أمة قائمة فقط ، وأنه لا محذوف ثمّ ؛ إذ ليس الغرضُ تفاوت الأمة القائمة التالية ، فإذا قدر ثمَّ محذوف لم يكن قول أبي عبيدة خطأ مردوداً .

قيل : وما قاله أبو عبيدة هو على لغة أكلوني البراغيث ، وهي لغة رديئة والعرب على خلافها ، فلا يحمل عليها مع ما فيه من مخالفة الظاهر انتهى . (٣)

وقد اختار أبو حيان المذهب البصري فقال : " والإعراب الأول هو الظاهر . وهو : أن يكون من أهل الكتاب أمةٌ قائمة مستأنف بيان لانتفاء التسوية كما جاء (٤) .

ويمكن إيجاز موقف أبي حيان في نقاط :

أولا : عرّض أبو حيان بابن عطية ، حيث غلط أبا عبيدة ، ولم يبين سبب التغليط .

---

(١) [آل عمران : ١١٠]

(٢) المحرر الوجيز – (ج ١ / ص ٤٨٥)

(٣) تفسير البحر المحيط – (ج ٣ / ص ٣٥٩)

(٤) تفسير البحر المحيط – (ج ٣ / ص ٣٥٩)

ثانيا : اجتهد أبو حيان في توضيح ما توهمه ابن عطية ، فأورد وجها مفاده أنه توهم أن أبا عبيدة إنما يجعل "أمة" اسم ليس فقط دون تقدير أخرى محذوفة ، فالتقدير على توهمه : ليسوا أمة مؤمنة من أهل الكتاب سواء .

ثالثا : حكم أبو حيان لمذهب أبي عبيدة بالصحة متى تم تقدير محذوف ، أي ليسوا سواء من أهل الكتاب أمةٌ قائمة وأخرى غير قائمة ، فاكتفى بذكر أحدهما عن الآخر ، إذ ليس الغرضُ تفاوت الأمة القائمة التالية فيما بينها ، بل تفاوت أمة مؤمنة وأخرى كافرة ، فإذا قدر ثمَّ محذوف لم يكن قول أبي عبيدة خطأ مردوداً .

رابعا : أورد أبو حيان قولا ، حكاه بقوله : وقيل ، ومفاده أن ما قاله أبو عبيدة لغة ضعيفة ، وهو بذلك يرى أن تنظيره صحيحا ، وأن موضع الغلط في تخريج الآية على وجه ضعيف من اللغة ، وذلك بعيد ؛ إذ لو صح التنظير ، لصحت اللغة ، فلو وردت الآية بهذه اللغة لقويت .

خامسا : رجح أبو حيان المذهب البصري .

ومن نهج هذا المنهج السمين الحلبي [١] وابن عادل [٢] .

ثالثا : <u>المنهج التفاضلي :</u> ممن نهج منهجا تفاضليا مكي بن أبي طالب [٣] والرازي [٤] والألوسي [٥] .

رابعا : <u>المنهج الإقصائي :</u> لم يتناول عدد من النحويين والمفسرين مذهب أبي عبيدة كالزمخشري [٦] وابن العربي [٧]

---

(١) علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ١٤١٢)

(٢) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٤ / ص ٢٨١)

(٣) مشكل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ١٧٠)

(٤) تفسير الرازي - (ج ٤ / ص ٣٤٦)

(٥) تفسير الألوسي - (ج ٣ / ص ١٧٩)

(٦) الكشاف - (ج ١ / ص ٣١٣)

(٧) أحكام القرآن لابن العربي - (ج ٢ / ص ١٢١)

خامسا : المنهج الوصفي التقليدي

وقف كثير من المفسرين موقفا وصفيا كالبغوي[1] كما عرض الشوكاني كذلك مذهب أبي عبيدة ، وموقف النحاس منها ، دونما ترجيح[2] كما اختار القرطبي المذهب البصري ، وعرج إلى مذهب أبي عبيدة ، وأورد قول النحاس ، دون تعقيب .[3]

الأغلوطة الثالثة
إضمار جواب الأمر دون تقدم ما يدل عليه

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن :

الموطن الأول :

يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ)[4]
على مذهب سيبويه وآتوا خيرا لكم ، وعلى قول الفراء نعت لمصدر محذوف ؛ أي إيمانا خيرا لكم ، وعلى قول أبي عبيدة يكن خيرا لكم[5] .

الموطن الثاني :

يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى (وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ)[6] : قال سيبويه : ومما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره قوله انتهوا خيرا لكم ؛ لأنك إذا قلت : انته فأنت تخرجه وتدخله في آخر ، وأنشد :

فَواعِدِيه سَرْحَتَيْ مالِكٍ ... أَوِ الرُّبَا بينهما أسهلاَ[7]

---

(١) تفسير البغوي - (ج ٢ / ص ٩٢)

(٢) فتح القدير - (ج ٢ / ص ١٤)

(٣) تفسير القرطبي - (ج ٤ / ص ١٧٦)

(٤) [النساء : ١٧٠]

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٥٠٨

(٦) [النساء : ١٧١]

(٧) البيت عمر بن أبي ربيعة: في ديوانه: ١٣١ ، سيبويه ١ : ١٤٣ ؛ الخزانة ١ : ٢٨٠ وغيرها كثير ، وبعد البيت: وَلْيأْتِ إنْ جاءَ عَلَى بَغْلَةٍ ... إنِّي أخافُ الْمُهْرَ أنْ يَصْهَلا!

ومذهب أبي عبيدة انتهوا يكن خيرا لكم ، قال محمد بن يزيد : هذا خطأ ؛ لأنه لا يضمر الشرط وجوابه ، وهذا لا يوجد في كلام العرب[1]

الموطن الثالث :

يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْراً لِّأَنفُسِكُمْ)[2] : " في نصب خيرا أربعة أقوال : مذهب سيبويه : أن المعنى وآتوا خيرا لأنفسكم ، وقيل المعنى : يكن خيرا لأنفسكم ، والقول الثالث :إنفاقا خيرا لأنفسكم ، والقول الرابع : أن تنصب خيرا بأنفقوا ، ويكون الخير المال[3] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول إضمار جواب الأمر دون تقدم ما يدل عليه ، وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن ، انتهج في أولها المنهج الوصفي دون تعقيب ، وأورد في نصب "خيرا" ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه : ومفاده نصب "خيرا" على أنه مفعول به لفعل محذوف، تقديره ، وآتوا خيرا ، وفيه لم يرجع إلى كلام سيبويه في كتابه ، بل اقتصر على حكايته .

الثاني : مذهب الفراء : أنه صفة لمصدر محذوف أي إيمانا خيرا لكم .

الثالث : مذهب أبي عبيدة ، على أنه خبر لـ "يكن" الواقعة في جواب الأمر ؛ والتقدير : انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم .

وفي الموطن الثاني : وهو في الآية التالية للآية الواردة في الموطن الأول ، اتبع النحاس منهجا أقرب إلى الوصفي الترجيحي ، حيث أورد مذهبين :

أحدهما : مذهب سيبويه السابق ، مع نقل النص من كتابه .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٥٠٩

(٢) [التغابن : ١٦]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٤٤٦

الثاني : مذهب أبي عبيدة ، وأعقبه بتغليط المبرد له ، وأورد حجة نسبها للمبرد مفادها أنه يترتب على مذهب أبي عبيدة إضمار الشرط وجوابه ، ؛ وهـذا لا يوجـد في كلام العرب .

ويبدو أن النحاس فهم من كلام المبرد – سوف نعرض له لاحقا – أن أبا عبيدة يقدر الكلام في نحو آيتنا انتهوا إن تنتهوا يكن خيرا ، فحـذف "إن تنتهـوا يكـن" ، وهـو حذف للشرط وجوابه ، وهذا لا يوجد في كلام العرب ، على ما قال .

ويترتب على ذلك أن كل فعل واقع في جواب الأمر ، إنمـا هـو جـواب شـرط مقدر ، فإذا قلت : ذاكرْ تنجحْ ، إنما التقدير : ذاكر إن تذكر تنجح ، وليس هذا ما نـص عليه أبو عبيدة كما سنرى لاحقا .

ويؤخذ على النحاس في هذا الموطن أمران :

أحدهما : أنه أسقط مذهب الفراء الذي أورده في الموطن الأول .

الثاني : أن المبرد لم ينص في حجته على تغليط أبـي عبيـدة أنـه حـذف الشـرط والجواب ، بل نص على أن مذهب أبي عبيدة يترتب عليـه حـذف جـواب الأمـر دون تقدم ما يدل عليه ، يقول المبرد : "وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خـيرا لكـم ، وهذا خطأ فى تقدير العربية ؛ لأنه يضمر الجواب ، ولا دليل عليه "[1] .

فجملة "ولا دليل عليه" في موضع الحال ، فالجواب مضمر ، ولم يسبق بمـا يـدل عليه .

وفي الموطن الثالث : كان النحاس أكثـر إلمامـا ، وأوسـع معرفـة ، فالمسألة قـد استوت عنده ، وقد أورد فيها أربعة مـذاهب ، الثالثـة الـتي أوردهـا في المـوطن الأول ، والرابع إنما توجه فيه الفعل إلى "خيرا" مباشرة ، فنصبه على المفعولية ، مع تأويـل الخـير بالمال .

المخطأ في الأغلوطة :

وجه المبرد الغلط في هذه الأغلوطة لأبي عبيدة .

---

(١) المقتضب ج٣/ص٢٨٣

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب سيبويه والخليل:

مثل سيبويه بهذه الآية للنصب على إضمار فعل ، فقال : " ومما يَنتصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه " انْتَهُوا خَيْـراً لَكُـمْ " و " وَراءَك أوْسَـعَ لـك " و " حَسْبُك خيراً لك " إذا كنتَ تأمر ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ابن أبى ربيعةَ :

فَواعِدِيــــه سَـــرْحَتَىْ مالِـــكِ ∴ أوِ الرُّبَـــا بينهمـــا أســـهَلاَ

وإنّما نصبتَ خيراً لك وأوسَعَ لك ؛ لأنّك حين قلت : انْتَه ، فأنت تريد أن تخْرِجَـه مـن أمْرٍ ، وتُدخِلَه فى آخرَ . [١]

وعليه فالفعل المحذوف مخالف للمذكور ، ومن ثم قدر بـ " وأتـوا خـيرا لكـم " ، ولذا تلحظ أنه قال : فأنت تريد أن تخْرِجَه من أمْرٍ ، وتُدخِلَه فى آخرَ ، فالأمر بالانتهـاء غير الأمر الذي تريد إدخاله ثانية فيه .

وقد ساق ما قاله الخليل ، وهو موافق له ، فقال : " وقال الخليل : كأنّك تحملُـه على ذلك المعنى ، كأنّك قلت : انْتَهِ ، وادخُلْ فيما هو خيرٌ لـك ، فنصبتَه ؛ لأنّـك قـد عرفتَ أنّك إذا قلت : له انْتَهِ ، أنّك تحمله على أمرٍ آخَرَ ، فلذلك انتَصب [٢]

وقد علل الحذف بكثرة الاستعمال ، فقال : " وحذفوا الفعل لكثـرة اسـتعمالِهم إيّاه فى الكلام ، ولعلم المخاطَب أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له : انتَهِ ، فصار بدلاً من قوله : ائت خيراً لك ، وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك [٣] .

وقد عد الحذف في آيتنا ونحوها واجبا يجري مجرى المثـل ، وذلـك مـن خـلال تنظيره بين الآية ، وقوله : انْتَهِ يا فلانُ أمْراً قاصِداً ، فإنّما قلت : انْتَهِ وأْتِ أمـراً قاصـدا

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٢٨٢ .

(٢) كتاب سيبويه ج١/ص٢٨٢ .

(٣) كتاب سيبويه ج١/ص ٢٨٣ .

إلاَّ أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل ، فإنَّما ذكرتُ لك ذا لأمثّلَ لك الأوّلَ به ؛ لأنَّه قد كثُرَ في كلامهم حتّى صار بمنزلة المَثلِ فَحُذِفَ كحَذفِهم ما رأيتُ كاليومِ رَجُلا [(١)]

موقف الأخفش :

وافق الأخفش مذهب سيبويه في القول بأن الناصب لـ " خيرا " فعل مضمر ، فقال : " قال {فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ} ، فنصب {خَيْراً لَّكُمْ} ؛ لأنه حين قال لهم {آمِنُواْ} أمرهم بما هو خير لهم ، فكأنه قال: "اعْمَلُوا خيراً لكم" وكذلك {انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ} ، فهذا إنما يكون في الأمر والنهي خاصة ، ولا يكون في الخبر، لأنّ الأمْر والنهي لا يضمر فيهما ، وكأنك اخرجته من شيء إلى شيء. وقال الشاعر

فَواعِدِيه سَرْحَتَيْ مالِكٍ ∴ أوِ الرُّبَا بينهما أسهَلاَ

كما تقول: "واعديه خيراً لك" وقد سمعت نصب هذا في الخبر تقول العرب: آتى البيتَ خيراً لي" و"أتركهُ خيراً لي" وهو على ما فسرت في الأمر والنهي.

ويمكن الوقوف على فارق فرعي عند الأخفش ، يتمثل في إجرائه القاعدة على الأمر والنهي والخبر على السواء .

موقف المبرد :

أورد المبرد كلام الخليل ، ولم يعقب عليه ، فقال : " زعم الخليل أنه لما قال : انتهوا ، علم أنه يدفعهم عن أمر ويغريهم بأمر يزجرهم عن خلافه ، فكان التقدير : ائتوا خيرا لكم " .

ثم رفض مذهب أبي عبيدة : " وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم ، وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه ، وإذا أضمر " ايتوا " فقد جعل " انتهوا " بدلا منه . [(٢)]

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص ٢٨٣ .

(٢) المقتضب ج٣/ص٢٨٣

ثانيا : مذهب أبي عبيدة :

نصب أبو عبيدة " خيرا " في نحو آيتنا على إضمار فعل هذا الفعل جواب الأمر " انتهوا " ، وسوى في ذلك بين الأمر والنهي ، يقول : " (فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ): نصبٌ على ضمير جواب (يكن خيراً لكم)، وكذلك كل أمر ونهى"[1] .

ثالثا : مذهب الفراء :

يرى الفراء أن " خيرا " صفة لموصوف محذوف ، هذا المحذوف مصدر من الأمر ، فالتقدير : انتهوا انتهاء خيرا لكم ، يقول الفراء : " وقوله: {فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ...} (خير) منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر؛ وقد يستدلّ على ذلك؛ ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك ؛ أى الاتقاء خير لك، فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب.

وقد رفض الفراء مذهب أبي عبيدة ، فقال : " وليس نصبه على إضمار (يكن)؛ لأن ذلك يأتى بقياس يبطل هذا؛ ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسنا، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسنا ، وأنت تضمر (تكن) ، ولا يصلح أن تقول : انصرنا أخانا (وأنت تريد تكن أخانا)."[2] .

موقف ثعلب :

أورد ثعلب – دون تغليب – ثلاثة مذاهب ، وهي الكسائي والفراء والخليل على التوالي ، يقول ثعلب " وقال في قوله تعالى "فآمنوا خيراً لكم" قال: الكسائي يقول فيها: فآمنوا يكن خيراً لكم ، والفراء قال: فآمنوا إيماناً خيراً لكم. والخليل يقول: أضمر افعلوا خيراً لكم."[3]

---

(١) مجاز القرآن: ١٤٣.

(٢) معاني القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٢٧٢)

(٣) مجالس ثعلب ٢٣٥ .

موقف الطبري :

أورد الطبري خمسة أوجه في إعراب "خيرا"، وهو في ذلك يفوق غيره، وقد اتبع في عرضه منهجا إحصائيا مبتدأ بمذهب الكوفيين، فأورد للكوفيين في نصب "خيرا" اتجاهين، ولم يشر إلى أصحابهما :

أولا : مذهب الكسائي : أشار إليه بقوله : "قال بعض نحويي الكوفة: نصب"خيرًا" على الخروج[1] مما قبله من الكلام؛ لأن ما قبله من الكلام قد تمَّ، وذلك قوله:"فآمنوا".

وقال: قد سمعت العرب تفعل ذلك في كل خبر كان تامًّا، ثم اتصل به كلام بعد تمامه، على نحو اتصال"خير" بما قبله. فتقول:"لتقومن خيرًا لك" و"لو فعلت ذلك خيرًا لك"، و"اتق الله خيرًا لك". قال: وأما إذا كان الكلام ناقصًا، فلا يكون إلا بالرفع، كقولك:"إن تتق الله خير لك"، و(وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ)[2]

ويمكن إيجاز مذهب الكسائي في نقاط :

أولا : أن نصب "خيرا" على الحال .

ثانيا : أن الكسائي شرط للنصب على الحال في هذا الموضع تمام الكلام الذي قبله، ومثل له بالقسم، والأمر .

ثالثا : إذا كان الكلام ناقصا رفع على أنه خبر، ومثل له بالشرط الذي حذف صدر جوابه، والمصدر المؤول الذي وقع مبتدأ .

ثانيا : مذهب الفراء : وقد تقدم ذكره ،

ثم عرض الطبري للمذهب البصري فأورد ثلاثة مذاهب :

أحدها : لسيبويه وقد تقدم .

والثاني : قال آخر منهم: نصب"خيرًا"، بفعل مضمر، واكتفى من ذلك المضمر بقوله: "لا تفعل هذا" أو"افعل الخير"، وأجازه في غير"أفعل"، فقال:"لا تفعل ذاك صلاحًا لك".

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٣٥، وقد رد مصطلح الخروج عند الطبري في كتابه، ويقصد به :الحال .

(٢) [سورة النساء: ٢٥].

الثالث : مذهب أبي عبيدة : وأشار إليه بقوله : " وقال آخر منهم: نصب"خيرًا" على ضمير جواب"يكن خيرًا لكم" ، وقال: كذلك كل أمر ونهي. (١) .

ثالثا : الأغلوطة عند معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

لم يذكر الزجاج مذهب أبي عبيدة ، ومن ثم لم يتعرض للأغلوطة ، وأورد مذاهب الكسائي والفراء وسيبويه والخليل ، وقال بعد أن أورد مذهبي الكسائي والفراء : " ولم يقل هو – يقصد الفراء – ولا الكسائي من أي المنصوبات هو ، ولا شرحوه بأكثر من هذا " .(٢)

ثانيا : موقف ابن السراج :

جعل ابن السراج النصب في " خيرا " بفعل مضمر ، وهو في ذلك مؤيد لسيبويه ، وقد قسم الكلام من حيث الإظهار وعدمه إلى ثلاثة أقسام فقال : " اعلم أن الكلام يجيء على ثلاثة أضرب :

ظاهر لا يحسن إضماره ، ومضمر مستعمل إظهاره ، ومضمر متروك إظهاره(٣)

وعد آيتنا من القسم الثالث ، فقال : " ومن ذلك " انتهوا خيرا لكم " ووراءك أوسع لك ، وحسبك خيرا لك ، لأنك تخرجه من أمر ، وتدخله في آخر ، ولا يجوز ينتهي خيرا لي ؛ لأنك إذا نهيته ، فأنت ترجيه إلى أمر ، وإذا أخبرت فلست تريد شيئا من ذلك (٤) .

---

(١) تفسير الطبري – (ج ٩ / ص ٤١٣)

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٣٥

(٣) الأصول في النحو ج٢/ص٢٤٧

(٤) الأصول في النحو ج٢/ص٢٥٣

رابعا : التطور التاريخي للأغلوطة بعد النحاس

أولا : مناصرو أبي عبيدة :

نحا بعض المفسرين نحو أبي عبيدة في نصب "خيرا" ، وقد انقسم هؤلاء قسمين ، فمنهم من انتهج المنهج الإقصائي ، فاعتمد مذهب أبي عبيدة دون ذكر ما عداه ، ومنهم من انتهج منهجا تفاضليا ، فذكره مع غيره ، وفضله بالدليل:

أولا : المنهج الإقصائي :

اقتصر البغوي[1] والرازي[2] وابن كثير[3] والبقاعي.[4] والخازن[5] والثعالبي[6] في تفسيرهم لآيات الأغلوطة على مذهب أبي عبيدة ، فأضمروا كان وجعلوا اسمها مصدرا من الفعل المتقدم ، و "خيرا" خبرها ، وإليك إشارات لأقوالهم :

ثانيا : المنهج التفاضلي :

أولا : موقف السمين الحلبي :

عرض السمين الحلبي للمذاهب الواردة في أغلوطتنا ، غير أنه أولج في مذهب أبي عبيدة وعرض ما قيل فيه ، ويمكن إيجازه في نقطتين :

الأولى : أن "كانَ" لا تُحْذَف مع اسمها دونَ خبرها إلا فيما لا بد له منه

الثانية : أنَّ "يكنْ" المقدرةَ جوابُ شرط محذوف فيصير المحذوفَ الشرطُ وجوابُه، يعني أنَّ التقديرَ: إنْ تؤمنوا يكنِ الإيمانُ خيراً، فَحَذَفْتَ الشرطَ وهو "إنْ تؤمنوا" وجوابَه، وهو "يكن الإيمان"، وأبقيتَ معمولَ الجواب .

وقد ناقش الحلبي قولهم ، ورد حجتهم، وبنى دفاعه على ما يلي :

---

(١) تفسير البغوي ٢/٣١٥ .

(٢) تفسير الرازي - (ج ٥ / ص ٤٤٦)

(٣) تفسير ابن كثير - (ج ٢ / ص ٤٧٩)

(٤) نظم الدرر للبقاعي - (ج ٢ / ص ٣١٩)

(٥) تفسير الخازن - (ج ٢ / ص ٢١٤)

(٦) فقه اللغة - (ج ١ / ص ٧٨)

أولا : إنه لا يُحتاج إلى إضمار شرطٍ صناعي ، وإن كان المعنى عليه، لأنّا ندّعي أن الجزم في "يكن" المقدرةِ إنما هو بنفس جملة الأمر التي قبله ، وهو وقوله: {فَآمِنُواْ} من غير تقدير حرفِ شرط ولا فعلٍ له، وهو الصحيح في الأجوبة الواقعة لأحد الأشياء السبعة، تقولك "قم أكرمْكَ" فـ"أكرمك" جواب مجزوم بنفس "قم" ؛ لتضمُّن هذا الطلبِ معنى الشرط من غير تقدير شرط صناعي.[1]

وتابعه في ذلك الألوسي[2] وابن عجيبة .[3] وأبو السعود[4].

ثالثا : المنهج الوصفي :

نهج عدد غير قليل من المفسرين والنحويين منهجا وصفيا في عرضهم للأغلوطتنا ، فأودروا مذاهبها دون ترجيح ، أو تغليط لمذهب أبي عبيدة ، كـ مكي[5] والقرطبي.[6] وابن عادل[7] وابن جزي[8] وابن حيان[9] وابن هشام[10]

---

(١) الدر المصون في علم الكتاب المكنون – (ج ١ / ص ١٩٠١)

(٢) تفسير الألوسي – (ج ٤ / ص ٣٢٤)

(٣) البحر المديد – (ج ٢ / ص ٢٣)

(٤) تفسير أبي السعود – (ج ٢ / ص ١٨٧)

(٥) مشكل إعراب القرآن – (ج ١ / ص ٢١٤)

(٦) تفسير القرطبي – (ج ٦ / ص ٢٠)

(٧) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ١٥ / ص ٣١٥)

(٨) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى – (ج ١ / ص ٢٩٢)ابن جزي الكلبي (٦٩٣ – ٧٤١ هـ = ١٢٩٤ – ١٣٤٠ م)محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي، أبو القاسم: فقيه من العلماء بالاصول واللغة.من أهل غرناطة.من كتبه " القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية – ط " بتونس، و " تقريب الوصول إلى علم الاصول " و " الفوائد العامة في لحن العامة " و " التسهيل لعلوم التنزيل – ط " تفسير، و " الانوار السنية في الالفاظ السنية – ط " و " وسيلة المسلم " في تهذيب صحيح مسلم، و " البارع في قراءة نافع " و " فهرست " كبير اشتمل على ذكر كثيرين من علماء المشرق والمغرب. الأعلام للزركلي – (ج ٥ / ص ٣٢٥)

(٩) تفسير البحر المحيط – (ج ٤ / ص ٣٢٩)

(١٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – (ج ١ / ص ٢٤٠)

ثانيا : مناصروا سيبويه :

أولا : المنهج الوصفي :

انتصر عدد من المفسرين والنحويين لمذهب الخليل وسيبويه وأفردوه بالذكر ،كالزمخشري [١] والنسفي [٢] والصبان [٣] .

ثانيا : المنهج التفاضلي :

قارن عدد من المفسرين بين مذاهب الأغلوطة ، ورجحوا مذهب سيبويه كالنيسابوري [٤] .

الأغلوطة الرابعة
مذهب أبي عبيدة في تذكير "قريب"
من نحو قوله تعالى
(إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)[٥]

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) ، يقول النحاس : "اسم "إن"، وخبرها ، فأما قريب ، ولم يقل قريبة ، ففيه ستة أقوال :

- من أحسنها أن الرحمة والرحم واحد ، وهي بمعنى العفو والغفران كما قال :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمِّنَا ∴ قَبراً بِمَرو عَلى الطَّرِيقِ الواضِحِ[٦]

(١) الكشاف - (ج ١ / ص ٤٩٣) .

(٢) تفسير النسفي - (ج ١ / ص ٢٦٨) .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك - (ج ١ / ص ٧٥٨) .

(٤) تفسير النيسابوري - (ج ٣ / ص ١٠٩) .

(٥) [الأعراف : ٥٦]

(٦) البيت من الكامل وهو لزياد الأعجم في ديوانه ٥٤ ؛ والإنصاف ٧٦٣/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٥٠٢/٢ ؛ وشرح شذور الذهب ٢٢٠ ، والشاهد فيه ضمنا .

- ومذهب الفراء أن "قريبا" إنما جاء بلا هاء ؛ ليفرق بين قريب من النسب وبينه ، وقال من احتج له كذا كلام العرب كما قال :

لَـهُ الوَيـلُ إِن أمسـى وَلا أُمُّ هاشِـمٍ ∴ قَرِيبٌ وَلا البَسباسَةُ اِبنَةَ يَشكُرا[1]

قال أبو إسحاق : هذا خطأ ؛ لأن سبيل المذكر والمؤنث أن يجريا على أفعالهما.

- ومذهب أبي عبيدة أن تذكير "قريب" على تذكير المكان ، قال علي بن سليمان : هذا خطأ ، ولو كان كما قال ؛ لكان "قريب" منصوبا في القرآن ، كما تقول : إن زيدا قريبا منك .

قال أبو جعفر : والذي قاله أبو عبيدة قد أجاز سيبويه مثله على بعد ، كما قال:

فَغَـدَت : كِـلا الفَـرجَينِ تَحسَـبُ أَنَّـهُ ∴ مَـولى المَخافَـةِ خَلفُهـا وَأَمامُهـا[2]

فهذه ثلاثة أقوال

- وقال الأخفش يجوز أن يذكر كما يذكر بعض المؤنث وأنشد :

فـلا مُزْنَـةٌ ودقَـتْ ودْقَهـا ∴ ولا أرضَ أبْقَـلَ إبقالَهـا[3]

- قال : ويجوز أن تكون الرحمة ههنا للمطر .
- والقول السادس : أن يكون هذا على النسب ، كما يقال امرأة طالق وحائض[4]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس في ديوانه ٦٨ ؛ والأشباه والنظائر ٢٣٢/٥ ، واللسان " قرب " ٦٦٣/١ .والشاهد " قريب " حيث جاء وصفا لمؤنث حقيقي التأنيث ، وهو لازم الإفراد والتذكير .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للبيد في ديوانه ٣١١ ؛ والكتاب ٤٠٧/١ ؛ والمقتضب ٣٤١/٤ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ١٧٠ ؛ والشاهد فيه " خلفها وأمامها حيث خرجتا عن النصب على الظرفية ، فجاءتا متصرفتين ، ورفعتا على البدل من المبتدأ " كلا " .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو لعامر بن جوين في الكتاب ٤٦/٢ ؛ والخصائص ٤١١/٢ ؛ والرد على النحاة ٩١ ؛ وتخليص الشواهد ٤٨٣ ؛ والإيضاح ٣٣٩ ؛ والدرر ٢٦٨/٦ .والشاهد في ' أبقل والقياس ' أبقلت ؛ لأن الضمير للأرض .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٣٢

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) [١] يقول النحاس : " وقال قريب والساعة مؤنثة على النسب ، وقيل فرقا بينه وبين القرابة ، فأما أبو إسحاق فيقول ؛ لأن التأنيث ليس بحقيقي ، والمعنى لعل البعث قريب وذكر وجها آخر ، قال : يكون لعل مجيء الساعة قريب [٢] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مذهب أبي عبيدة من تذكير قريب ، وهو وصف لمؤنث " رحمة " في آيتي الأغلوطة ، ويتلخص مذهبه في أن " قريب " ظرف مكان للرحمة ، وليس وصفا لها ، وعليه فالخبر شبه جملة ، وليس مفردا كما هو مذهب غيره .

وقد خطّأ الأخفش الصغير أبا عبيدة فيما ذهب إليه ، وحجته في ذلك ، أنه يلزمه أن يقول إن رحمة الله قريبا ، كما تقول : إن زيدا قريبا منك .

وقد جاءت الأغلوطة في موطنين :

انتهج النحاس في الموطن الأول منهجا وصفيا تفصيليا ، فعرض المذاهب في تذكير " قريب " ، واستحسن أولها ، وهو مذهب أستاذه الزجاج ، وقد أورد بعد خمسة أوجه ، وقد آثرت التعرض فقط لموضع الأغلوطة ؛ إذ تم تغليط الفراء في مذهبه من هذه الستة ، وهو ما سنعرض له في حينه .

ويلحظ من طرف خفي أن النحاس لا يتفق مع أستاذه الأخفش الصغير في تغليط أبي عبيدة ، حيث نص على أن ما قاله أبو عبيدة ، قاله سيبويه قبله ، فساق شاهده ، الذي خرج فيه ظرف المكان عن النصب على الظرفية ، وأضحى متصرفا .

ووجه الشبه بين شاهد سيبويه ومذهب أبي عبيدة ، أن سيبويه يجيز خروج الظرف عن النصب على الظرفية ، فيصير اسما غير ظرف متصرفا يعرب حسب موقعه في الجملة ،ويتأثر بالعوامل الداخلة عليه .

---

(١) [الشورى : ١٧]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٧٧

وكذا أبو عبيدة أخرج قريب عن الظرفية ؛ وأجرى عليها العوامل ، فـ " قريب " خبر " إنَّ " ، وهو في هذا خبر مفرد ، وليس شبه جملة .

وهو في ذلك موافق لسيبويه ، يقول سيبويه : " واعلم أنَّ هذه الأشياءَ كلَّها قد تكون أسماءً غيرَ ظروف بمنزلة زيد وعمرٍو ، سمعنا من العرب من يقول دارُك ذاتُ اليمينِ وقال الشاعر وهو لبيد :

فَغَدَت : كِلا الفَرجَينِ تحسَبُ أنَّهُ ∴ مَولى المَخافَةِ خَلفُها وَأمامُها [1]

وفي الموطن الثاني : لم يتعرض النحاس لمذهب أبي عبيدة ، على غير عادته ؛ إذ من عادته أن يكون في الموطن الثاني أكثر إلماما ، وأوسع دراية من الأول ، ، وأورد موقف أستاذه ، فقال : " فأما أبو إسحاق فيقول ؛ لأن التأنيث ليس بحقيقي ، والمعنى لعل البعث قريب وذكر وجها آخر ، قال : يكون لعل مجيء الساعة قريب " .

المخطأ في هذه الأغلوطة :

وجه علي بن سليمان الخطأ في هذه الأغلوطة إلى أبي عبيدة .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : موقف الخليل :

فرق الخليل بين القريب في المكان والقريب في النسب ، فالأول يلزم الإفراد والتذكير دائما ، والثاني يذكر ويؤنث ويفرد ويثنى ويجمع ، يقول الخليل : " والقريبُ ذو القَرابة ويُجْمَعُ أقارِبَ وقَريبةٌ جمعُها قَرائِبُ للنِّساءِ ، والقريبُ نَقيضُ البعيدِ يكون تحويلاً يستوي فيه الذَكَرُ والأُنثى والفرد والجميع هو قريبٌ وهي قريبٌ وهم قريبٌ وهُنَّ قريبٌ " [2] .

ولم يتعرض الخليل لآيتنا ، غير أنه يمكن استنباط سبب تذكير قريب عنده ؛ إذ " قريب " عنده قريب في المكان ، لا في النسب ، ومن ثم لزم حالة واحدة .

---

(1) كتاب سيبويه ج1/ص407

(2) كتاب العين – (ج 5 / ص 154)

ثانيا : مذهب سيبويه :

أجاز سيبويه في بعض الظروف خروجها من الظرفية ، وتكون اسما ، من ذلك قريب وبعيد ، تقول هي قريب منك ، وقريبا منك ، فالأولى اسم ، والثانية ظرف ، يقول سيبويه : " وزعم الخليل - رحمه الله - أن النصب جيّدٌ إذا جعله ظرفا ، وهو بمنزلة قول العرب : هو قَريبٌ منك وهو قَريباً منك أى مكانًا قريبا منك "[1] .

وفي موطن آخر يقول سيبويه : " وتقول: إن قريبا منك زيدا ، إذا جعلت قريبا منك موضعه ، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت : إن قريبا منك زيد ، "[2]

و" قريب منك " عند سيبويه يكون ظرفا أكثر من " بعيد منك " يقول سيبويه : " وقلما يكون بعيدا منك ظرفا ، وإنما قل هذا لأنك لا تقول إن بعدك زيدا ، وتقول إن قربك زيد ، فالدنو أشد تمكينا في الظرف من البعد[3] .

ومذهب سيبويه يعضد كلام أبي عبيدة الذي يزعم أن " قريب " في أغلوطتنا " ليس وصفا ، بل ظرفا ، وأنه خرج عن الظرفية فتأثر بالعوامل .

ثانيا : مذهب الفراء :

بنى الفراء مذهبه على الفرق بين " قريب " في المكان ، و" قريب " في النسب ، فإذا كان موصوف الأولى مؤنثا جاز عنده تذكيرها وتأنيثها ، تقول : هي قريب منك ، وقريبة منك .

بيد أنه إذا كان موصف الثانية مؤنثا أنث بلا اختلاف، فعلى الأولى تقول هي قريبتك ، ولا تقول هي قريبك .

يقول الفراء : " وقوله: {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ...}ذُكِّرَت " قريبا " ؛ لأنه ليس بقرابة فى النسب، ورأيت العرب تؤنث القريبة فى النسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منّا قريب، أو فلانة منك قريب فى القرب والبعد ذكَّروا وأنّثوا.

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٤٠٩

(٢ كتاب سيبويه ج٢/ص١٤٣

(٣) كتاب سيبويه ج٢/ص١٤٤

وذلك أن القريب فى المعنى وإن كان مرفوعا ، فكأنه فى تأويل: هى من مكان قريب. فجعل القريب خَلَفا من المكان؛ كما قال الله تبارك وتعالى: {وما هِى مِن الظالِمِين ببعِيد} [1] وقال: {وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا} ولو أنّث ذلك فبنى على بعدَتْ منك فهى بعيدة وقَرُبت فهى قريبة كان صوابا حسنا. وقال عروة[2]:

عشِيَّةَ لاعفراءُ مِنك قرِيبة ∴ فتدنو ولا عفراء مِنك بعِيد [3]

ومن قال بالرفع وذكَّر لم يجمع قريبا ولم يثنّه. ومن قال: إنّ عفراء منك قريبة أو بعيدة ثنّى وجمع.[4]

ويمكن إيجاز مذهب الفراء في نقاط :

الأولى : أن الفراء بنى مذهبه على الفرق بين قريب في المكان ، وقريب في النسب ، فموصوف الأولى إذا كان مؤنثا جاز تذكير قريب وتأنيثه ، وإذا كان موصوفها مؤنثا أنث له لاغير ، وهو في ذلك يتابع الخليل .

الثانية : أن حجة من ذكر عنده التأويل بـ : هى من مكان قريب ، ومن أنث على تأويل : بعدَتْ منك فهى بعيدة وقَرُبت فهى قريبة .

الثالثة : أن قريب في المكان لا يثنى ولا يجمع ، والعكس محقق في النسب .

ثالثا : مذهب أبي عبيدة :

نظر أبو عبيدة إلى "قريب" فوجده مذكرا ، وهو في المعنى وصفا لـ "رحمة" ، بيد أن "رحمة" مؤنث ، فطرح سؤالا مفاده كيف يوصف المؤنث بلفظ مذكر ؟

فخرج من ذلك بأن جعل "قريب" ظرف مكان يلزم الإفراد والتذكير ، فلا يؤنث ، ولا يثنى ولا يجمع ، يقول أبو عبيدة : "(إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ، هذا موضع يكون في المؤنثة والثنتين والجميع منها بلفظ واحد ، ولا يُدخلون فيها الهاء ؛

---

(١) [هود : ٨٣]

(٢) عروة بن حزام؟ - ٣٠ هـ / ؟ - ٦٥٠ معروة بن حزام بن مهاجر الضني، من بني عذرة.شاعر، من متيّمي العرب .الأعلام للزركلي - (ج ٤ / ص ٢٢٦)

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعروة بن حزام ، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/١د .

(٤) معانى القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ٥١)

لأنه ليس بصفة ، ولكنه ظرف لهن وموضع ، والعرب تفعل ذلك في قريب وبعيد ، قال:

فإن تمس ابنة السّهميّ منا ∴ بعيداً لا نكلّمها كلاما[1]

وقال الشَّنْفَرَي:

تؤرُقني وقد أمست بعيداً ∴ وأصحابي بِعَيْهَمَ أو تَبالهْ[2]

فإذا جعلوها صفة في معنى مقتربة قالوا: هي قريبة ، وهما قريبتان ، وهن قريبات.[3]

ويمكن إيجاز موقف أبي عبيدة في نقاط :

أولا : هناك شبه توافق بين مذهب الخليل والفراء وبين ما قاله أبو عبيدة ، فـ" قريب" ونحوه في المكان عندهم جميعا يلزم حالة واحدة من الإفراد والتذكير .

ثانيا : أن " قريب" و " بعيد" في نحو آيتنا ظرفا مكان متصرفين ، يلزمان الإفراد والتذكير ، ولا يثنيان ولا يجمعان ، ومن ثم لا تلحقهما الهاء ؛ إذ ليسا في هذا الموطن صفتين .

وقد أخرج أبو عبيدة الظرف في تلك الحالة عن الظرفية فاستعمله غير ظرف ، وهو في تلك الحالة خبر مفرد ، وليس شبه جملة .

ثالثا : ساق أبو عبيدة شاهدين ، جاء فيهما " بعيد" ظرف مكان ، فلم تلحقه الهاء ، وكلاهما خبر لـ" أمسى" ، والخبر في تلك الحالة مفردا ، وليس شبه جملة .

رابعا : أن أبا عبيدة يقر بإلحاق الهاء " قريب" و بعيد" إذا صارا وصفا بمعنى مقتربة ، فيقال : هي قريبة ، وبعيدة ، وهما قريبتان وبعيدتان ، وهن قريبات وبعيدات .

وقد تناول أبو عبيدة التفريق بين موضعي التذكير والتأنيث في قريب وبعيد في موطن آخر ، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى :(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لحاجز الأزدي ، والشاهد فيه " بعيدا" حيث جاءت ظرفا فلزمت الإفراد والتذكير .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للشنفري في ديوانه ص ٨٩ ، والشاهد فيه " بعيدا " والقول فيه كالقول في سابقه .

(٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١: ٢١٦ ، ٢١٧

فقال : " لم يجيء مجازها على صفة التأنيث ، فيقول إن الساعة قريبة ، والعرب إذا وصفوها بعينها كذاك يصنعون .

وإذا أرادوا ظرفاً لها ، أو أرادوا بها الظرف جعلوها بغير الهاء ، وجعلوا لفظها لفظاً واحداً في الواحد والاثنين والجميع من الذكر والأنثى تقول : هما قريب ، وهي قريب ." [1] .

رابعا : مذهب الأخفش :

أورد الأخفش ثلاثة أوجه لتذكير " قريب " :

الأول : أن " قريب " بزنة " فعيل " ، فيحمل " فعيل " على فعول في عدم إلحاق هاء التأنيث به .

الثاني : أن المراد بالرحمة هنا المطر ، فلذلك ذكر .

الثالث : أنه من المؤنث الذي يذكر مجازا .

يقول الأخفش : " وقال {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ} فذكّر {قَرِيب} وهي صفة "الرحمة" ، وذلك كقول العرب "رِيحٌ خَرِيقٌ" و"مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ" و"شاةٌ سَدِيسٌ".

وإن شئت قلت: تفسير "الرحمة" ها هنا: المطر، ونحوه. فلذلك ذكر. كما قال {وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ آمَنُواْ} [2] فذكر لأنه أراد "الناس".

وإن شئت جعلته كبعض ما يذكرون من المؤنث كقول الشاعر:

فـلا مُزْنَـةٌ ودقَـتْ ودْقَهـا ولا أرضَ أبْقَـلَ إبقالَهـا [3]

وعليه فالأخفش لم يشر إلى مذهب أبي عبيدة في عرضه للمذاهب الواردة في الآية .

---

(١) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ١١٢)

(٢) الأعراف ٨٧ .

(٣) معاني القرآن . للأخفش – (ج ٢ / ص ٨)

خامسا : موقف الطبري :

انتهج الطبري منهجا إقصائيا ، فأورد عدة مذاهب في الأغلوطة غير أنه لم يتناول مذهب أبي عبيدة فيها [١]

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : عرض أبو جعفر لهذه الأغلوطة في موطنين كان في أولهما أكثر إلماما ، وأفر حظا من الثانى ، وهو في ذلك على خلاف ما يكون عليه دائما .

ثانيا : أورد النحاس ستة مذاهب في أغلوطتنا ، رجح أولها وحسنه ،وهو مذهب أستاذه الزجاج [٢] .

ثالثا : غلّط الزجاجُ الفراءَ في مذهبه ، وسوف نعرض لذلك في بابه [٣] .

رابعا : نهل النحاة من معين الشعراء ، فأثروا الأغلوطة بسبعة شواهد .

خامسا : أن مذاهب الخليل وسيبويه والفراء وأبي عبيدة تدور في فلك واحد .

خامسا : الأغلوطة عند معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

لم يذكر الزجاج مذهب أبي عبيدة ، وذكر مذهب الفراء وغلطه ، وسنعرض لذلك في حينه [٤] .

ثانيا : موقف ابن السراج :

وافق ابن السراج سيبويه فيما ذهب إليه من أن بعض الظروف تستعمل أسماء كـ" قريب " و" بعيد " ، يقول ابن السراج : " واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون اسما غير ظرف بمنزلة زيد وعمرو ، وحكى هم قريب منك وقريبا منك " . [٥]

---

(١) تفسير الطبري – (ج ١٢ / ص ٤٨٩)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٤٤ .

(٣) انظر صـ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٤٤ .

(٥) الأصول في النحو ج١/ص١٩٨

ويقول أيضا : " فأما قريب ؛ فإن سيبويه أجاز فيه الرفع ، وقال : لأنهم يقولون: لقيته مذ قريب ، والنصب عندي عربي كثير "[1]

ثالثا : موقف الأخفش الصغير :

غلط علي بن سليمان أبا عبيدة فيما ذهب إليه فقال : " هذا خطأ ، ولو كان كما قال ؛ لكان " قريب " منصوبا في القرآن ، كما تقول : إن زيدا قريبا منك "[2]

سادسا : الأغلوطة بعد النحاس

تعددت مناهج النحويين والمفسرين في عرض هذه الأغلوطة ، فمنهم من اتبع منهجا إقصائيا ، فلم يورد مذهب أبي عبيدة في الأغلوطة ، ومنهم من اتبع منهجا وصفيا تفاضليا ، ومنهم من اتبع منهجا تحليليا

أولا : المنهج الإقصائي :

ممن نهج المنهج الإقصائي مكي بن أبي طالب [3] والرازي [4] وابن كثير [5] والقرطبي [6] والبغوي [7] وابن الجوزي [8] .

المنهج التحليلي :

موقف أبي حيان :

عرض أبو حيان لمذاهب النحويين في تذكير " قريب " وهو وصف لمؤنث ، ثم عرض لمذهب أبي عبيدة ، وأورد تخطئة على بن سليمان ، ورد أبو حيان كلام علي بن سليمان قائلا : " وليس بخطأ ؛ لأنه يكون قد اتسع في الظرف فاستعمله غير ظرف كما تقول هند خلفك وفاطمة أمامك بالرّفع إذا اتسعت في الخلف والأمام ، وإنما يلزم النصب إذا بقيتا على الظّرفية ، ولم يتسع فيهما ، وقد أجازوا أنّ قريباً منك زيد على أن

---

(١) الأصول في النحو ج١/ص١٩٣

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٣٢

(٣) مُشكِل إعراب القرآن – (ج ١ / ص ٤٨٥)

(٤) تفسير الرازي – (ج ٧ / ص ١٤٩)

(٥) تفسير ابن كثير – (ج ٣ / ص ٤٢٩)

(٦) تفسير القرطبي – (ج ٣ / ص ٣٦)

(٧) تفسير البغوي – (ج ٣ / ص ٢٣٨)

(٨) زاد المسير – (ج ٢ / ص ٤٩٥

يكون قريباً اسم إنّ وزيد الخبر ، فاتسع في قريب ، واستعمل اسماً لا منصوباً على الظّرف "[1] .

وعليه فأبو حيان يوافق من قال بخروج بعض الظروف عن الظرفية ، واستعمالها أسماء لا غير ، وقد تابع أبا حيان ابن عادل [2] .

المنهج الوصفي :

انتهج عدد من النحويين والمفسرين منهجا وصفيا ، أوردو المذاهب دون ترجيح ، من هؤلاء الشوكاني [3] .

سابعا : قريب وبعيد في القرآن والشعر وكلام العرب

الناظر في كلام العرب شعرا ونثرا ، يلحظ أن لفظ "قريب" و "بعيد" يستعمل في المكان وفي النسب ، فإذا استعمل في المكان لزم الإفراد والتذكير قولا واحدا ، ومن حيث الإعراب فإنه قد يخرج عن الظرفية فيتأثر بالعوامل الداخلة عليه ، وهو ما نص عليه أبو عبيدة ، وساقه قبله سيبويه والخليل والفراء وتابعهم ابن السراج وأبو حيان وابن عادل ، وقد آثرت أن أرجع مرة ومرة إلى كلام الله أولا فأحصيت ما جاء فيه على هذا المنوال ، ثم ذهبت إلى ديوان العرب فوقفت على شواهد هي قليل من كثير يؤيد ويناصر ما قاله أبو عبيدة .

أولا : قريب وبعيد في القرآن

وردت لفظتا "قريب" و "بعيد" في القرآن ، وهي ظرف ملازم التذكير والإفراد متأثراً بالعوامل؛ والموصوف قبلها مؤنثا في ثمانية مواطن :

الأول : قوله تعالى :(وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)[4]

---

(١) تفسير البحر المحيط - (ج ٥ / ص ٣٦٣)

(٢) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٧ / ص ٣٨٦)

(٣) فتح القدير - (ج ٣ / ص ٤٧)

(٤) [الأعراف : ٥٦]

الثاني : قوله تعالى : (وَلاَ يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيباً مِّن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ) [1] الثالث : (يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً) [2]

الرابع : (اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) [3]

الخامس : (مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ) [4]

السابع : (وَيَا قَوْمِ لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ) [5]

الثامن : (وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) [6] .

ثانيا : قريب وبعيد في الشعر العربي :

يقول المرقش الأكبر :

فَبِتُّ أُدِيرُ أَمْرِي كُلَّ حَالٍ ... وأَرْقُبُ أَهْلَها وهُمُ بعيدُ [7]

فـ " بعيد " خبر لـ " هم " ، ولزم الإفراد والتذكير ، وموصوفه جمعا ، ومثله قول شبل الفزاري :

فَلَولا أَنَّهُم سَبَقَت إِلَيهِم ... سَوابِقُ نَبلِنا وَهُم بَعيدُ [8]

ويقول عبيد بن الأبرص :

فَنَفَضَت رِيشَها وَانتَفَضَت ∴ وَهيَ مِن نَهضَةٍ قَريبُ [9]

---

(١) [الرعد : ٣١]

(٢) [الأحزاب : ٦٣]

(٣) [الشورى : ١٧]

(٤) [هود : ٨٣]

(٥) [هود : ٨٩]

(٦) [ق : ٣١]

(٧) انظر المفضليات ١٥٤ .

(٨) شرح ديوان الحماسة ١٣٢/٢ .

(٩) منتهى الطلب من أشعار العرب ٢٣٤ .

فـ "قريب" خبر للضمير "هي" ولزم الإفراد والتذكير ، وموصوفه مفرد مؤنث ، ويقول قيس بن الحدادية

فَقُلتُ لِأَصحابي اِصطَلَوا النارَ إِنَّها ∴ قَريبٌ فَقالوا بَل مَكانُكَ نافِعُ[1]

فـ "قريب" خبر إن ، وقد لزمت الإفراد والتذكير ، وموصوفها مؤنث ، ويقول سليمة بن مالك الأزدي :

كفى حَزَناً أنّي مقيم ببلدةٍ أخلائي عنها نازحونَ بعيدُ[2]

فـ "بعيد" سد مسد الخبر لـ "نازحون" ، وموصوفها جمعا .

الأغلوطة الخامسة
مجيء "أو" بمعنى الواو
بين
الجواز والمنع

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

الموطن الأول : يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى(أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء)[3] : "أو جاء أحد منكم من الغائط" قد ذكرنا أن بعض الفقهاء قال : "أو" بمعنى الواو ، وإنما احتاج إلى هذا ؛ لأن المرض والسفر ليسا بحدثين ، والغائط حدث ، والحذاق من أهل العربية لا يجيزون أن يكون "أو" بمعنى الواو لاختلافهما .

---

(١) الأغاني ٦٥٧/٣ .

(٢) معجم الأدباء ٦٥/٢ .

(٣) [المائدة : ٦]

فبعضهم يقول : في الكلام تقديم وتأخير والتقدير : لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء وإن كنتم جنبا فاطهروا ؛ أي وإن كنتم جنبا وأردتم الصلاة والتقديم والتأخير لا ينكر [1]

الموطن الثاني :يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى : (إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقَيراً فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا) [2] : "والأقربين عطف بـ "أو" إن يكن غنيا " خبر يكن واسمها فيها مضمر ؛ أي إن يكون المطالب غنيا "أو" فقيرا فالله أولى بهما ، ولم يقل به ، و "أو" إنما يدل على الحصول لواحد ، ففي هذا للنحويين أجوبة :

- قال الأخفش : تكون "أو" بمعنى الواو .
- قال : ويجوز أن يكون التقدير : إن يكن من تخاصم غنيين أو فقيرين ، فقال غنيا ، فحمله على لفظ "من" مثل : ومنهم من يستمع إليك ، والمعنى يستمعون .

قال أبو جعفر : والقولان خطأ ، لا تكون "أو" بمعنى الواو ، ولا تضمر "من" كما لا يضمر بعض الاسم .

- وقيل : إنما قال بهما ؛ لأنه قد تقدم ذكرهما ، كما قال :(وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ) [3] .

الموطن الثالث : يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى :(وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) [4] على إضمار مبتدأ ، وأبو عبيدة يذهب إلى أن "أو" بمعنى الواو ، قال : وهذا تأويل عند النحويين الحذاق خطأ ، وعكس المعاني ، وهو مستغنى عنه ولـ "أو" معناها ، وقد أنشد أبو عبيدة لجرير:

أثعلَبَةَ الفَوارِسِ أو رِياحاً ... عَدَلتَ بِهِم طُهَيَّةَ وَالخِشابا [5]

فهذا أيضا على ذاك محمول [6] .

---

(1) إعراب القرآن للنحاس ج1/ص458

(2) [النساء : 135]

(3) [النساء : 12]

(4) [الذاريات : 39، 52 .

(5) البيت لجرير في ديوانه ص 123 ، وهو من الوافر ، في أخبار الزجاجي 432 ، وفرحة الأديب 123 .

(6) إعراب القرآن للنحاس ج4/ص246

الموطن الرابع : يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى(فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً)[1]

- قال الفراء "أو" بمنزلة "لا" ؛ أي لا تطع من أثم ولا كفر ، قال أبو جعفر ، و"أو" تكون في الاستفهام والمجازاة والنفي بمنزلة "لا" .
- قال أبو جعفر[2]:ويجوز أن يكون المعنى لا تطيعن من أثم وكفر بوجه ، فتكون قريبة المعنى من الواو[3]

قال أبو جعفر : فالقول الأول صواب على قول سيبويه ، والثاني خطأ لا يكون "أو" بمعنى الواو ؛ لأنك إذا قلت : لا تكلم زيدا أو عمرا ، فمعناه لا تكلم واحدا منهما ، ولا تكلمهما إن اجتمعا ، وليس كذا الواو إذا قلت : لا تكلم المأمور واحدا منهما لم يكن عاصيا أمره أو إذا كلم واحدا منهما كان عاصيا أمره ، وكذا الآية لا يجوز أن يطاع الآثم ولا الكفور[4] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مجيء "أو" بمعنى الواو ، فإذا كانت الواو لمطلق التشريك بين المعاطفين في الحكم ،ولا تفيد ترتيبا ، فكذا "أو" .

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

- في الموطن الأول ، أقر النحاس بأن بعض الفقهاء يذهبون إلى أن "أو" بمعنى الواو في الآية ، وأورد حجتهم قائلا : "وإنما احتاج إلى هذا ؛ لأن المرض والسفر ليسا بحدثين ، والغائط حدث .

وقد عقب النحاس على قولهم بأن الحذاق من أهل العربية لا يجيزون أن يكون "أو" بمعنى الواو لاختلافهما.

---

(١) [الإنسان : ٢٤] .

(٢) يقصد الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري .

(٣) تفسير الطبري - (ج ٢٤ / ص ١١٦) .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص١٠٧

وهكذا تلطف النحاس مع هؤلاء فاستخدم تعبيرا أقل حدة من الغلط ، وهو عدم الجواز .

- وفي الموطن الثاني : أورد النحاس مذهب الأخفش في الآية ، وتمثل في وجهين : أولهما على أن " أو " بمعنى الواو ، والثاني على إضمار " مَن " ، وقد خطأه فيهما .
- وفي الموطن الثالث : خطأ النحاس أبا عبيدة في قوله بأن " أو " بمعنى الواو في الآية .
- وفي الموطن الرابع خطأ النحاس الطبري في قوله بأن تكون " أو " قريبة المعنى من الواو في الآية .

المخطأون في هذه الأغلوطة

وهكذا تلحظ أن النحاس في هذه الأغلوطة قد خطأ بعض الفقهاء ، والأخفش، وأبا عبيدة ، والطبري .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أقر أقدم المقعدين للنحو العربي بمجيء " أو " بمعنى الواو في بعض تصاريفها ، ومن هؤلاء الخليل ، والأخفش ، والفراء في أحد قوليه ، والطبري ، بيد أن فريقا آخر من النحاة الأوائل لم يشاؤوا أن يخرجوا " أو " عن معانيها لتأتي بمعنى الواو .

أولا : المجيزون لمجيء " أو " بمعنى الواو :

أولا : مذهب الخليل :

أقر الخليل بأن " أو " تكون بمعنى الواو ، وحكم على الألف بالزيادة ، فقال : " أو: حرف عطف يُعْطَفُ به ما بَعْدَهُ على ما قَبْلَهُ، فإذا وصفت أو نفسها أنثتها ، ويقال (أو) تكون بمعنى الواو وتُفَسّر هذه الآية: (وأَرْسَلْنَاه إلى مائةِ أَلْفٍ أو يَزِيْدُوْنَ)[1] أي: بل يزيدون ، ومعناه: ويزيدون ، والألف زائدة.[2] .

وتلحظ أن كلام الخليل يوحي بأن الأصل في مثل هذه المواضع استعمال الواو، وأن مجيء " أو " إنما يخرج على زيادة الألف .

---

(١) "الصافات:١٤٧

(٢) العين – (ج ٢ / ص ٢١٤)

كما ثبت ذلك عنه أيضا في كتابه "الجمل في النحو" المنسوب إليه ، يقول : " والواو التي تتحول "أو" مثل قول الله جل وعز (أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ)[1] معناه وآباؤنا الأولون ومثله (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) معناه لا تطع منهم آثما ولا كفورا ، ومنه قول جرير :

نَالَ الْخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ∴ كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَى عَلَى قَدَرِ[2]

أي وكانت .

وأما قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى)[3] ، وما كان من هذا النحو فـ "أو" حرف من حروف النسق ، وليس بمعنى الواو ، ومعنى الواو قول النابغة أيضا :

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا ∴ إلى حمامتنا أو نصفه فقد[4]

أي ونصفه والواو أي ونصفه والواو[5] .

ثانيا : موقف الفراء

أصاب الفراء في عرض هذه الأغلوطة ما يعرف بالتردد لدى المؤلفين ، نظرا للتطور التاريخي في أفكارهم ، فالفراء أورد الأغلوطة في موطنين :

رفض في أولهما مجيء "أو" بمعنى الواو ، فقال عند إعرابه لقوله تعالى : " وقوله: {وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى...} ، قال المفسّرونَ مَعْناه: وإنا لعلى هدىً وأنتم فى ضَلالٍ مبين، معنى (أو) معنى الواو عندهم ، وكذلك هو فى المعْنى ، غير أن العربيّة عَلَى غير

---

(١) [الصافات : ١٧،١٦

(٢) ديوانه : ٢٧٥ ، وأمالي الشجري ١ : ٣١٧ ، يقولها في أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز . وروايته "إذ كانت" ، وفي المطبوعة : "جاء الخلافة" ، وهي رواية سقيمة

(٣) [الرعد : ٣١]

(٤) ديوانه : ٣٢ ، وروايته هناك "ونصفه" . وهو من قصيدته المشهورة التي يعتذر فيها إلى النعمان . والضمير في قوله : "قالت" إلى "فتاة الحي ، المذكورة في شعر قبله ، وهي زرقاء اليمامة . وهو خبر مشهور ، لا نطيل بذكره .

(٥) الجمل في النحو ج١/ص٣٠٦

ذلكَ: لا تكون (أو) بمنزلة الواو ، ولكنها تكون فى الأمر المفوَّض ، كما تقول: إن شئت فخذ درهماً أو اثنين، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثةً.

وفى قَولِ من لا يبصر العربيَّة ، ويجعَل (أو) بمنزلة الواو يجوز له أن يأخذ ثلاثة ؛ لأنه فى قولهم بمنزلة قولك: خذ درهماً واثنين.[1] .

وأقر في ثانيهما بمجيء "أو" بمعنى الواو ، وذلك في معرض تفسيره لقوله عز وجل: {وَلاَ تُطِعْ مِنهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ...}.فقال : "(أو) ها هنا بمنزلة (لا)، وأو فى الجحد والاستفهام والجزاء تكون فى معنى (لا) فهذا من ذلك. وقال الشاعر:

لا وَجْدُ ثكْلَى كما وَجِدْتُ وَلا ∴ وَجْدُ عَجُولٍ أَضَلَّها رُبَعُ

أَوْ وَجْدُ شيخٍ أضَلَّ ناقَتهُ ∴ يَوْمَ توافَى الحجيجُ فاندفعُوا[2]

أراد: ولا وجد شيخ .

وقد يكون فى العربية: لا تطيعن منهم من آثم أو كفر ، فيكون المعنى فى (أو) قريباً من معنى (الواو). كقولك للرجل: لأعطينك سألت، أو سكتَّ معناه: لأعطينك على كل حال."[3] وهكذا أقر الفراء في أحد قوليه بمجيء أو بمعنى الواو .

ثالثا : مذهب أبي عبيدة :

حكم أبو عبيد لـ"أو" بأنها بمعنى الواو في موضعين :

أحدهما : في قوله تعالى : "إِلَى مَائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ" فقال : "أو" ها هنا ليس بشك ، وهي في موضع آخر "بل يزيدون" ، وفي القرآن "قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُون" ليس بشك ، وقد قالوهما جميعاً ، فهي في موضع الواو التي للموالاة ، وقال جرير :

أثعلَبَةَ الفَوارِسِ أو رِياحاً ∴ عَدَلتَ بِهِم طُهَيَّةَ وَالخِشابا

---

(١) معانى القرآن للفراء - (ج ٤ / ص ٥٤)

(٢) البيتان من المنسرح ، وهما لمالك بن حريم الهمداني ، في معاني القرآن معانى القرآن للفراء (٤ / ص ٥٤) ؛ والباقلاني ٢٤١ ؛ مجمع الأمثال - (ج ١ / ص ٥٦)

(٣) معانى القرآن للفراء - (ج ٥ / ص ١٧٠)

والمعنى ثعلبة الفوارس ورياحا عدلت بهم طهية والخشابا، وقال آخر :

إنّ بها أكتَلَ أو رِزاما ∴ خُوَيْرِ بَيْنِ يَنْقفان الهَامَا[1]

ولو كان شكاً أو اسماً واحداً لما قال " خُوَير بَيْن ينقفان " إنما هو أكتل ورزام .[2]

الثاني : في قوله تعالى : " وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ " قال : " أو " هـا هنـا في موضـع الواو التي للموالاة ؛ لأنهم قد قالوهما جميعاً له قال جرير :

أثعلَبَـــةَ الفَـــوارِسِ أو رِياحـــاً ∴ عَـدَلتَ بِهِـم طُهَيَّـــةَ وَالخِشـــابا

الخشاب بنو رزام بن مالك وربيعة وكعب بن مالك بن حنظلة .

رابعا : موقف الأخفش :

أقر الأخفش بمجيء أو بمعنى الواو ، في أكثر من موطن :

أحدها : في قوله تعال :{فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً} حيـث قـال : " ولـيس قوله: {أَوْ أَشَدُّ} كقولك: "هُوَ زيدٌ أو عمروٌ" إنّما هـذه {أَوْ} الـتي في معنـى الـواو، نحـو قولك: "نَحْنُ نأكُل البُرَّ أَوْ الشَعير أو الأَرُزَّ، كلَّ هذا نأكُـلُ" فــ{أَشَـدُّ} ترفـع علـى خـبر المبتدأ. وانما هو "وهي أشدُّ قَسْوَةً" .[3]

الثاني : في قوله تعالى {إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقَيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا} حيث قال معللا لتثنية الضمير في " بهما " مع أن " أو " لا تقتضي الجمع بين المتعاطفين : " لأنّ {أَوْ} ها هنـا في معنى الواو.أو يكون جمعهما في قوله {بِهما} لأنهما قد ذكرا نحو قوله عز وجل {وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا} . أوْ يكونُ أضمرَ {مَنْ} كأنه "إنْ يَكُنْ مَنْ تَخاصَم غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً" يريد "غنيين أو فقيرينَ" يجعل "مَنْ" في ذلك المعنى ويخرج {غَنِيّاً أَوْ فَقَيراً}على لفظ مَنْ." [4]

---

(١) الكامل في اللغة والأدب ٣٤٢ .

(٢) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ١٠٨)

(٣) معاني القرآن . للأخفش – (ج ١ / ص ٨٣)

(٤) معاني القرآن . للأخفش - (ج ١ / ص ٢١٢)

خامسا : موقف ثعلب :

نص ثعلب على أن " أو " تكون بمعنى الواو يقول :" أو " تكون تخييراً، وتكون شكاً، وتكون بمعنى " بل " وتكون تخييراً، وتكون شكاً، وتكون بمعنى " متى "، وتكون بمعنى " الواو ".

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ ∴ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا[1]

معناه: وعليها.[2]

سادسا : موقف أبي زيد [3] :

وقال أبو زيد : في قول الله جل وعز: " إلى مئة ألف أو يزيد " إنما هي: ويزيدون، وكذلك قال في قوله تعالى: (قَالُواْ يَا شُعَيْبُ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء) [4] (.قال: تفسيره: وأن نفعل.[5]

سابعا : موقف الطبري :

حكم الطبري لـ " أو " بأنها تأتي بمعنى الواو ، وأورد ذلك في مواضع :

الأول : قوله تعالى : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ) ، يقول الطبري: " قال أبو جعفر: وتأويل ذلك: مَثَلُ استضاءَةِ المنافقين بضوء إقرارهم بالإسلام، مع استسرارهم الكفر، مَثَلُ إضاءة موقد نارٍ بضوء ناره، على ما وصف جل ثناؤه من صفته ، أو كمثل مَطرٍ مُظلمٍ وَدْقُه تحدَّر من السماء ، تحمله مُزنة ظلماء في ليلة مُظلمة، وذلك هو الظلمات التي أخبر الله جل ثناؤه أنها فيه.

---

(١) من قصيدة له ، أمالي القالي ١ : ٨٨ ، ١٣١ ، وأمالي الشريف المرتضى ٣ : ١٤٦ ، وأمالي الشجري ٢ : ٣١٧ ،والأضداد لابن الأنباري : ٢٤٣ ، وغيرها كثير

(٢) تهذيب اللغة – (ج ٥ / ص ٢٧٠)

(٣) (أبو زيد الانصاري) * (١١٩ – ٢١٥ هـ = ٧٣٧ – ٨٣٠ م) سعيد بن أوس بن ثابت الانصاري:أحد أئمة الادب واللغة.من أهل البصرة.ووفاته بها.كان يرى رأي القدرية.وهو من ثقات اللغويين؛ قال ابن الانباري: كان سيبويه إذا قال (سمعت الثقة) عنى أبا زيد.من تصانيفه كتاب (النوادر – ط) في اللغة؛ و (الهمز – ط) و (المطر – ط) و (اللبأ واللبن – ط) و (المياه) و (خلق الانسان) و (لغات القرآن) و (الشجر) و (الغرائز) و (الوحوش) و (بيوتات العرب) و (الفرق) و (غريب الاسماء) و (الهشاشة والبشاشة) (٢).

(٤) [هود : ٨٧]

(٥) تهذيب اللغة – (ج ٥ / ص ٢٧٠)

فإن قال لنا قائل: أخبرنا عن هذين المثلين: أهما مثلان للمنافقين، أو أحدُهما؟ فإن يكونا مثلَيْن للمنافقين، فكيف قيل:"أو كصيِّب"، و"أو" تأتي بمعنى الشك في الكلام، ولم يقل"وكصيب" بالواو التي تُلحِق المثلَ الثاني بالمثل الأول؟ أو يكون مَثل القوم أحدهما، فما وجه ذكر الآخر بـ"أو"؟ وقد علمت أنّ "أو" إذا كانت في الكلام ، فإنما تدخل فيه على وجه الشكّ من المخبر فيما أخبر عنه، كقول القائل:"لقيني أخوك أو أبوك" وإنما لقيه أحدُهما، ولكنه جهل عَيْنَ الذي لقيه منهما، مع علمه أن أحدهما قد لقيه. وغير جائز فيه الله جل ثناؤه أن يُضاف إليه الشك في شيء، أو عُزُوب عِلم شيء عنه، فيما أخبَرَ أو تُرك الخبر عنه.

قيل له: إنّ الأمرَ في ذلك بخلاف الذي ذهبت إليه ، و"أو" - وإن كانت في بعض الكلام تأتي بمعنى الشكّ - فإنها قد تأتي دالة على مثل ما تدلُّ عليه الواو، إما بسابق من الكلام قبلها، وإما بما يأتي بعدها، كقول تَوْبة بن الحُمَيِّر:

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنّي فَاجِرٌ ∴ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

ومعلوم أنّ ذلك من توبة على غير وجه الشكّ فيما قال، ولكن لّما كانت"أو" في هذا الموضع دالةً على مثل الذي كانت تدل عليه"الواو" لو كانت مكانها، وضَعها موضعَها، وكذلك قولُ جرير:

نَالَ الْخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ∴ كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَى عَلَى قَدَرِ

وكما قال الآخر:

فَلَوْ كَانَ الْبُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا ∴ بَكَيْتُ عَلَى بُجَيْرٍ أَوْ عِفَاقِ

عَلَى الْمَرْأَيْنِ إِذْ مَضَيا جَمِيعًا ∴ لِشَأْنِهما، بِحُزْنٍ وَاشْتِيَاقِ[1]

---

(١) البيتان لمتمم بن نويرة اليربوعي . اللسان (عفق) ، أمالي الشجري ، ٢ : ٣١٨ ، أمالي المرتضى ٣ : ١٤٧ ، الأضداد لابن الأنباري : ٢٤٣ .

فقد دلّ بقوله"على المرأين إذْ مَضَيا جميعًا" أنّ بكاءه الذي أراد أن يبكيه لم يُرد أن يقصدَ بـه أحدَهما دونَ الآخر، بل أراد أن يبكيهما جميعًا. فكذلك ذلك في قول الله جل ثناؤه "أو كصيِّب من السماء". لمّا كان معلومًا أن"أو" دالة في ذلك على مثل الذي كانت تدل عليه"الواو" لو كانت مكانها - كان سواء نطق فيه بـ"أو" أو بـ"الواو". [١]

الثاني : قوله تعالى : (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً)[٢]

يقول الطبري[٣] : وقال بعضهم:"أو" في قوله:(أو أشد قسوة)، بمعنى، وأشد قسوة، كما قال تبارك وتعالى:(ولا تطع منهم آثما أو كفورا) [الإنسان: ٢٤] بمعنى: وكفورا، وكما قال جرير بن عطية:

نَـالَ الْخِلافَـةَ أَوْ كَانَـتْ لَـهُ قَـدَرًا ... كَمَـا أَتَـى رَبَّـه مُوسَـى عَلَـى قَـدَرِ

يعني: نال الخلافة، وكانت له قدرا، وكما قال النابغة:

قالت: ألا ليتما هـذا الحمـام لنـا ∴ إلى حمامتنـا أو نصـفه فقـد

يريد. ونصفه

وقد عقب على ذلك بقوله : " قال أبو جعفر: ولكل مما قيل من هذه الأقوال التي حكينا وجه ومخرج في كلام العرب. غير أن أعجب الأقوال إليّ في ذلك ما قلناه أولا ثم القول الذي ذكرناه عمن وجه ذلك إلى أنه بمعنى بل: فهي أوجه في القسوة: إما أن تكون كالحجارة، أو أشد، على تأويل أن منها كالحجارة، ومنها أشد قسوة.

لأن"أو"، وإن استعملت في أماكن من أماكن"الواو" حتى يلتبس معناها ومعنى"الواو"، لتقارب معنييهما في بعض تلك الأماكن - فإن أصلها أن تأتي بمعنى أحد الاثنين. فتوجيهها إلى أصلها - ما وجدنا إلى ذلك سبيلا أعجب إلي من إخراجها عن أصلها، ومعناها المعروف لها.[٤]

---

(١) تفسير الطبري - (ج ١ / ص ٣٣٦)

٢(٢) البقرة ٧٤ .

(٣) تفسير الطبري - (ج ٢ / ص ٢٣٦)

(٤) تفسير الطبري - (ج ٢ / ص ٢٣٧)

الثالث : في قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا) يقول الطبري : " وقال آخرون:"أو" بمعنى"الواو" في هذا الموضع." [1]

الرابع : في قوله تعالى : (وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) يقول: وقال لموسى: هو ساحر يسحر عيون الناس، أو مجنون، به جنة. وكان معمر بن المثنى يقول: "أو" في هذا الموضع بمعنى الواو التي للموالاة، لأنهم قد قالوهما جميعا له، وأنشد في ذلك بيت جرير الخطفي:

أثعلَبَة الفَوَارِس أوْ رِيَاحا ∴ عَدلَتْ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابا [2]

الخامس : قوله تعالى : ":(وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله:(وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) قال: الآثِم: المذنب الظالم والكفور، هذا كله واحد. وقيل:(أَوْ كَفُورًا) والمعنى: ولا كفورًا. قال الفراء: "أو" ها هنا بمنزلة الواو، وفى الجحد والاستفهام والجزاء تكون بمعنى " لا " . [3]

ثامنا : موقف ابن قتيبة :

أقر ابن قتيبة بمجيء أو بمعنى الواو ، ومثل لذلك بقول النابغة

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا ∴ إلى حمامتنا أو نصفه فقد [4]

ثانيا : مذهب المانعين :

ثانيا : مذهب سيبويه :

نص سيبويه على أن " أو " إنما هي للإباحة متى كان الإثبات ، فإن كان في سياق نفي ، كان معناه الإقلاع عن كل ما ورد ، يقول سيبويه : " هذا باب " أو " في غير الاستفهام ، تقول : جالس عمراً أو خالدا أو بشراً ؛ كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد إنساناً بعينه ، ففي هذا دليلٌ أن كلهم أهلٌ أن يجالس ؛ كأنك قلت : جالس هذا

(١) تفسير الطبري - (ج ٩ / ص ٣٠٦)

(٢) تفسير الطبري - (ج ٢٢ / ص ٤٣٢)

(٣) تفسير الطبري - (ج ٢٤ / ص ١١٥)

(٤) المعاني الكبير في أبيات المعاني ٣٤٩/١ .

الضرب من الناس ، وتقول : كل لحماً أو خبزا أو تمراً ؛ كأنـك قلـت : كـل أحـد هـذه الأشياء ، فهذا بمنزلة الذي قبله .

وإن نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمـرا ؛ كأنـك قلـت : لا تأكـل شيئاً من هذه الأشياء ، ونظير ذلك قوله عز وجل (ولا تطع منه آثماً أو كفـوراً) ؛ أي لا تطع أحداً من هؤلاء[١] .

ثانيا : موقف المبرد :

تابع المبرد سيبويه فيما ذهب إليه فقال : " فإذا نهيت عن هذا قلت لا تأت زيـدا أو عمرا أو خالدا أى لا تأت هذا الضرب من الناس كما قال الله عز وجل (وَلاَ تُطِعْ مِنهُمْ آثِمًا أَو كَفُوراً)والفصل بين (أو) وبين الواو أنك إذا قلت اضرب زيـدا وعمـرا فإن ضرب أحدهما فقد عصاك وإذا قال (أو) فهو مطيع لك فـى ضـرب أحـدهما أو كليهما ؛ وكذلك إذا قال لا تأت زيدا وعمرا فأتى أحدهما فليس بعاص[٢]

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة في طور التقعيد

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

أولا : أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مـواطن ، ولم يشـر إليهـا في مواضـع كـان أحرى به أن يذكرها .

ثانيا : خطأ النحـاس في هـذه الأغلوطـة بعـض الفقهـاء ، والأخفـش ، وأبـا عبيـدة ، والطبري .

ثالثا : أجاز رؤوس النحاة الأوائل مجيء " أو " بمعنى الواو ، كالخليل ، والفراء ، وثعلب، وأبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأخفش ، والطبري ، وابن قتيبة ، وغيرهم .

رابعا : أن القول بأن الجواز مذهب الكوفيين – كمـا سـترى في عـرض الأغلوطـة بعـد النحاس - مجاف للحقيقية ، ومخالف للصواب ، فالقائلون بذلك جلهم من البصريين .

خامسا : أورد سيبويه والمبرد لـ" أو " في أغلوطتنا معنى آخر يخالف معنى الواو .

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص١٨٤

(٢) المقتضب ج٣/ص٣٠١

سادسا : أن من تحدث عن "أو" ممن لم يذكر أنها ليست بمعنى "أو"، لم يخطأ من قال به .

سابعا : حفلت هذه الحقبة من الزمن بشواهد شعرية كثيرة ، تشهد لمجيء "أو" بمعنى الواو .

خامسا : الأغلوطة عند النحاس ومعاصريه

أولا : مناصرو سيبويه :

تابع سيبويه كل من الزجاج [1] وابن السراج [2] والزجاجي [3] ، وقد انتهجوا في دراستهم منهجا وصفيا إقصائيا ؛ إذ أوردوا مذهب سيبويه دون غيره ، وهاك عرض لمواقفهم .

ثانيا : مناصرو الخليل ومن تابعه :

ناصر الخليل الأزهري الهروي [4] والصاحب بن عباد [5] وممن ساهم بشواهد جديدة المرزوقي وهاك موقفه موقف المرزوقي :

أورد المرزوقي شاهدين شعريين حكم فيه لـ"أو" بأنها بمعنى الواو .

أولهما : قوله:

وَإِذا تُبـــاعُ كَرِيمَـــةٌ أَو تُشْـــتَرى   فَسِــواكَ بائِعُهــا وأَنــتَ الْمُشْــتَرِي

وإذا توعَرَتِ المسالِكُ لم يكُن   فيها السبيلُ إلى نداكَ بأوعَرِ [6]

وقوله: تباع أو تشتري،أو بمعنى الواو، فهو كما يكتب في العقود: وكل حق له داخل أو خارج.وقوله وإذا توعرت المسالك، يريد وإذا اشتد الزمان وانسدت الطرق إلى من

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١١٨ ؛ ١/٩٦ ، ٩٧ .

(٢) الأصول في النحو ج٢/ص٥٥ ، ٥٦ .

(٣) حروف المعاني ج١/ص٥١

(٤) (.تهذيب اللغة - (ج ٥ / ص ٢٧١)

(٥) سورة النساء : ٣ ، المحيط في اللغة - (ج ٢ / ص ٤٨٩)

(٦) البيتان من الكامل ، وهما لعبد الله بن المبارك في شرح ديوان الحماسة ٣/٣٥٢ .

يتندى ويشتهر بفعل المعروف، لشمول القحط وإمحال الناس، فعادت مسالك الجود وعرة لا يمكن قطعها،[1] .

ينتصب به عبد الله إذا قلت عبد الله ضربته، وقال: أي حال ووجه الكلام أية حال لكنه حمله على لفظة الحال.

ثانيهما : قول ابن أحمر:

ألا فَالبثا شَهرَينِ أو نِصفَ ثالِثٍ إلى ذاكُما ما غَيَّبَتني غِيابِيا[2]

أراد شهرين أو شهرين ونصف ثالث، وقيل: أراد بل ، وأو يكون بمعنى بل ، وقيل أو بمعنى الواو كأنه أراد ونصف ثالث [3]

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة عند النحاس ومعاصريه

أولا : انتهج الزجاج وابن السراج والزجاجي منهجا وصفيا إقصائيا فأوردوا مذهب سيبويه وناصروه دون التعرض لمذهب غيره ، وقد انتهج ابن المعافى منهجا تفاضليا .

ثانيا : ناصر عدد من اللغويين والأدباء – كالأزهري ، والصاحب بن عباد ، والمرزوقي ، وغيرهم ممن عرف عنه اهتمامه بالدراسات النحوية - مذهب الخليل ، وهم في ذلك ينتهجون منهجا استنباطيا تحليليا ؛ إذ أوردوا شواهد جديدة شعرية ونثرية .

سابعا : الأغلوطة بعد النحاس

تعددت مناهج النحويين عند دراستهم لتلك الأغلوطة بعد النحاس ، فانتهج بعضهم منهجا تحليليا استنباطيا تنظيريا كابن جني وأبي عبيد البكري ، ومنهم من انتهج المنهج الوصفي التفضيلي كابن الأنباري ، ومنهم من أصابه التردد الفكري .

---

(١) شرح ديوان الحماسة ٣/٣٥٢ .

(٢) البيت من الطويل ؛ وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في الصاحبي في فقه اللغة ٧٣ .

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ٧٣ .

أولا : المنهج التحليلي

أولا : موقف ابن جني :

تناول ابن جني الأغلوطة تحت عنوان "باب في تدريج اللغة".

وقد دلف يعرف التدرج فقال : "وذلك أن يشبه شيء شيئا من موضع ، فيمضي حكمه على حكم الأول ، ثم يرقى منه إلى غيره".

ومثّل له في المثبت فقال : "فمن ذلك قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين ، ولو جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا لا مخالفا ، وإن كانت "أو" إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين ، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس "أو" بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى "أو" ، وذلك لإنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسة في ذلك من الحظ ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضا ، وكأنه قال جالس هذا الضرب من الناس .

ومثّل له في النهي فقال : "وعلى ذلك جرى النهى في هذا الطرز من القول في قول الله سبحانه (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) ، وكأنه والله أعلم قال لا تطع هذا الضرب من الناس .

ثم إنه لما رأى "أو" في هذا الموضع قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره فأجراها مجرى الواو في موضع عار من هذه القرينة التي سوغته استعمال "أو" في معنى الواو ألا تراه كيف قال :

وكان سيّان ألاّ يسرحوا عنماً   أو يسرحوه بها واغبرّت السّوح(1)

وسواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو وعليه قول الآخر

فَسَيّانَ حَربٌ أَو تَبوءوا بِخِزيَةٍ   وَقَد يَقبَلُ الضَيمَ الذَليلُ المُسَيَّرُ(2)

أي فسيان حرب وبواؤكم بمثله كما أن معنى الاول ، فكان سيان ألا يسرحوا نعما ، وأن يسرحوه بها ، وهذا واضح (3) ، ويمكن إيجاز موقف ابن جني في نقاط :

---

(1) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٨/٢٣٤ .

(2) البيت من الطويل ، وهو للبيد في ديوانه ص ٤٥ .

(3) الخصائص ج١/ص٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

أولا : أن ابن جني يعني بالتدرج خلع حكم شيء على آخر بقرينة ، ومع التدرج تم خلعه عليه بدون قرينة .

ثانيا : أن " أو في المثبت في نحو " جالس الحسن أو ابن سيرين " للإباحة ، وفي المنهي الامتناع عنه جميعا .

ثالثا : أن ابن جني يجيز مجيء أو بمعنى الواو متى وجدت قرينة معنوية تدل على ذلك .

ثالثا : ساق ابن جني شاهدين استعملت فيهما " أو " في موضع تستعمل فيه الواو ، ولم توجد قرينة تبين ذلك .

رابعا : أن استعمال " أو " في معنى الواو في مواضع معينة عربي جيد .

وقد أوضح ابن جني في موطن آخر أن هناك مواضع لا يحسن فيها خروج " أو " من معناها إلى معنى غيره ، يقول : تحت عنوان " باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول.

من ذلك " أو " إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت. فهي عندنا على ذلك؛ وإن كان بعضهم قد خفى عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها. وذلك أن الفراء قال: إنها قد تأتي بعمنى بل؛......................

وذهب قطربي إلى أن " أو " قد تكون بمعنى الواو، وأنشد بيت النابغة:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا ∴ إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقال: معناه: ونصفه. ولعمري، إن كذا معناه. وكيف لا يكون كذلك ولا بد منه، وقد كثرت فيه الرواية أيضاً بالواو: ونصفه.

لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه: من كون لا شك فيه؛ وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو هو ونصفه. فحذف المعطوف عليها وحرف العطف؛ على ما قدمناه في قوله عز وجل " فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً " أي فضرب فانفجرت. وعليه قول الآخر:

أَلا فَالبِثا شَهرَينِ أَو نِصفَ ثالِثٍ إِلى ذاكُما ما غَيَّبَتني غِيابِيا

أي شهرين أو شهرين ونصف ثالث، ألا تراك لا تقول مبتدئاً: لبثت نصف ثالث؛ لأن ثالثاً من الأسماء المضمنة بما معها. ودعانا إلى هذا التأول السعي في إقرار هذه اللفظة على أول أحوالها.

فأما قول الله سبحانه "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون" فلا يكون فيه "أو" على مذهب الفراء بمعنى بل، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو. لكنها عندنا على بابها في كونها شكاً. وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين. وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون.[1]

وهكذا ربط ابن جني جواز مجيء "أو" بمعنى الواو بوجود قرينة متى عدمت امتنع خروجها من معناها الحقيقي .

ثانيا : موقف البكري :

أورد البكري حديثا لرسول الله نص فيه على أن "أو" فيه بمعنى الواو ، وقد أورده الهيثمي في باب الصبر على جَهْدِ المدينة ، يقول : "عن عمر قال : غلا السعر بالمدينة ، فاشتد الجهد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبروا وابشروا ، فأني قد باركت على مدكم وصاعكم فكلوا ولا تفرقوا ، فإن طعام الواحد يكفي الاثنين ، وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الخمسة والستة ، وإن البركة في الجماعة ، فمن صبر على لَأْوَائِهَا وشدتها كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة ، ومن خرج عنها رغبة عما فيها أبدل الله به من هو خير منه فيها ، ومن أرادها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء –[2] .

ويقول النووي في شرحه للحديث : وَأَمَّا قَوْله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِلَّا كُنْت لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا ، فَقَالَ الْقَاضِي عِيَاض – رَحِمه اللَّه – : سَأَلْت قَدِيمًا عَنْ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيث وَلِمَ خَصَّ سَاكِن الْمَدِينَة بِالشَّفَاعَةِ هُنَا مَعَ عُمُوم شَفَاعَته وَإِدِّخَاره إِيَّاهَا لِأُمَّتِهِ ؟ قَالَ : وَأُجِيب عَنْهُ بِجَوَابٍ شَافٍ مُقْنِع فِي أَوْرَاق إِعْتَرَفَ بِصَوَابِهِ كُلّ وَاقِف عَلَيْهِ

---

(١) الخصائص ج٢/ص٤٦١ .

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد – (ج ٢ / ص ٢٧) ، وقد روى ابن ماجة طرفاً منه – رواه البزار ورجاله رجال الصحيح

، قَالَ : وَأَذْكُر مِنْهُ هُنَا لُمَعًا تَلِيق بِهَذَا الْمَوْضِع ، قَالَ بَعْض شُيُوخنَا : (أَوْ) هُنَا لِلشَّكِّ ، وَالْأَظْهَر عِنْدنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلشَّكِّ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيث رَوَاهُ جَابِر بْن عَبْد اللَّه وَسَعْد بْن أَبِي وَقَّاصٍ وَابْن عُمَر وَأَبُو سَعِيد وَأَبُو هُرَيْرَة وَأَسْمَاء بِنْت عُمَيْس وَصَفِيَّة بِنْت أَبِي عُبَيْد عَنْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا اللَّفْظ ، وَيَبْعُد اِتِّفَاق جَمِيعهمْ أَوْ رُوَاتهمْ عَلَى الشَّكّ وَتَطَابُقهمْ فِيهِ عَلَى صِيغَة وَاحِدَة ، بَلْ الْأَظْهَر أَنَّهُ قَالَهُ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا ، فَإِمَّا أَنْ يَكُون أَعْلَمَ بِهَذِهِ الْجُمْلَة هَكَذَا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُون (أَوْ) لِلتَّقْسِيم ، وَيَكُون شَهِيدًا لِبَعْضِ أَهْل الْمَدِينَة وَشَفِيعًا لِبَقِيَّتِهِمْ ، إِمَّا شَفِيعًا لِلْعَاصِينَ وَشَهِيدًا لِلْمُطِيعِينَ ، وَإِمَّا شَهِيدًا لِمَنْ مَاتَ فِي حَيَاته ، وَشَفِيعًا لِمَنْ مَاتَ بَعْده ، أَوْ غَيْر ذَلِكَ ، قَالَ الْقَاضِي : وَهَذِهِ خُصُوصِيَّة زَائِدَة عَلَى الشَّفَاعَة لِلْمُذْنِبِينَ أَوْ لِلْعَالَمِينَ فِي الْقِيَامَة ، وَعَلَى شَهَادَته عَلَى جَمِيع الْأُمَّة ، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شُهَدَاء أُحُد : " أَنَا شَهِيد عَلَى هَؤُلَاءِ " فَيَكُون لِتَخْصِيصِهِمْ بِهَذَا كُلّه مَزِيد أَوْ زِيَادَة مَنْزِلَة وَحِظْوَة . قَالَ : وَقَدْ يَكُون (أَوْ) بِمَعْنَى (الْوَاو) فَيَكُون لِأَهْلِ الْمَدِينَة شَفِيعًا وَشَهِيدًا [1] .

ثالثا : موقف ابن مالك :

جعل ابن مالك من علامات الواو التي للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها ، ومثل لذلك بقولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أي جالس هذا الصنف المبارك من الناس ، ولو جالسهما معا لم يخالف ما أبيح له .

وقد أوكل ذلك إلى فهم القرائن ، فقال : " والاعتماد في فهم المراد من هذا الخطاب على القرائن .

وقد أكثر من التمثيل لمجيء " أو " بمعنى الواو فأورد ثلاثة شواهد جديدة :

الأول : قول عمرو بن معد يكرب :

قَومٌ إذا سَمِعوا الصَّريخَ رأيتَهم ... مِن بَينِ مُلجِمِ مُهره أَو سافِعِ [2]

---

(١) اللآلي في شرح أمالي القالي ، شرح النووي على مسلم - (ج د / ص ٢٨)

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٤٥ ؛ ولحميد بن ثور في ديوانه ١١١ ؛ وشرح عمدة الحافظ ٦٢٨ ؛ والمقاصد النحوية ١٤٦/٤ .

والثاني : قول قطرى بن الفجاءة

حَتّى خَضَبتُ بما تَحَدَّرَ مِن دَمي أكنافَ سِرجي أو عَنانَ لِجامي [1]

الثالث :

فَظَلتُ وَظَلَّ أصحابي لَدَيهِم غَريضُ اللَحمِ نيءٌ أو نَضيجُ [2]

فـ" أو " في هذه المواضع بمعنى الواو التي للمصاحبة .

الرابع : قول الشاعر

حواسر مما قد رأت بعيونها تفيض بها أو لا قيلي ولا نزر [3]

فـ" أو " في هذه المواضع بمعنى الواو التي لعطف المؤكد .

كما أورد شواهد قرآنية جديدة وقديمة:

الأول : قوله تعالى : (وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً) [4]

الثاني : (وَلَا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ) إلى قوله(أو صديقكم) [5]

الثالث : آية الإنسان في أغلوطتنا .

الرابع : كما مثل أيضا بقوله تعالى (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً) [6]

وإذا وقع نهي قبل " أو " كما في آية الإنسان ، أو نفي كما في آية النور ، كانت بمعنى الواو مردفة بـ" لا "

كما أورد شاهدا من الحديث النبوي فقال : " ومن أحسن شواهد هذا المعنى – يقصد مجيء أو بمعنى الواو التي للمصاحبة – قول النبي صلى ﷺ : " اسكن فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد " . [7]

---

(١) البيت لقطرى بن الفجاءة في شرح ديوان الحماسة ٢٩ ؛ وأمالي القالي ٢/١٩٠ .

(٢) البيت لزهير بن حرام الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٦١٩ ؛ وشرح عمدة الحافظ ٦٢٩ ؛ واللسان ١/١٧٩ " نيأ " .

(٣) البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٦٣٤ .

(٤) [النساء : ١١٢]

(٥) [النور : ٦١]

(٦) [المائدة : ٤٨]

(٧) مسند أبي يعلى الموصلي – (ج ٢ / ص ٤٧٧) ؛ و صحيح ابن حبان – (ج ٢٨ / ص ٣٧٤)

كذا أورد من الأثر قول ابن عباس ﷺ عنه : "كل ما شئت ، واشرب ما شئت ما أخطأك اثنتان : سرف أو مخيلة ". [١] .

وقد ناصر جل شراح الألفية ابن مالك فيما ذهب إليه كابن عقيل [٢] وغيره .

ومن ذهب مذهب ابن مالك كذلك المرادي.[٣]

ثانيا : المنهج الوصفي التفاضلي :

أولا : موقف الأنباري :

عرض ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف" تلك الأغلوطة ، فأورد ما أسماه بمذهب الكوفيين – وهي تسمية من التجوز بمكان ؛ إذ من أجاز أكثرهم من البصريين - وهم المجيزون لمجيء "أو" بمعنى الواو ، وساق حجتهم في نقطة واحدة ، مفادها أنه قد كثر ورود ذلك شعرا ونثرا ، وعرض في ذلك لبعض الآيات القرآنية والأبيات الشعرية نذكرها عند رده عليهم .

ثم ساق ما أسماه بمذهب البصريين وهم المانعون لمجيء أو بمعنى الواو ، وعرض حججهم فيما يلي :

أولا : أن الأصل في 'أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو وبل؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين وبل معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى 'أو"

ثانيا : أن الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢٢/٢٢٣ .

(٢) شرح ابن عقيل – (ج ٢ / ص ٢٣٣)

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني – (٣٨؛ ٩٠)

وقبل أن نشرع في الرد على المذهب الكوفي كما أورده الأنباري ، ينبغي القول بأن حجة البصريين إلى السفسطة والفلسفة أقرب منه إلى معالجة النصوص بطريقة تقعيدية بعيدا عن تبنى آراء والدفاع عنها ولو ثبت عكسها .

وقد رد الأنباري – على عادته – المذهب المسمى بالكوفي ، وكان من الإجدر به أن يعمل عقله ، ويكد ذهنه فلا ينتهج المنهج الوصفي التفاضلي الذي لا ينتج عنه جديد .

وقد رد شواهد الكوفيين في نقاط:

أولا : أما احتجاجهم بقوله تعالى (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) ؛ فلا حجة لهم فيه ، وذلك من وجهين:

أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك .

والوجة الثاني : أن يكون بمعنى الشك والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم ؛ أي أن حالهم حال من يشك في عدتهم لكثرتهم ، فالشك يرجع إلى الرائي لا إلى الحق تعالى .

ثانيا : أما احتجاجهم بقول الشاعر أو أنت في العين أملح

فالرواية فيه أم أنت في العين أملح ، ولئن سلمنا أن الرواية " أو " ؛ فلا حجة لهم فيه أيضا ؛ لأن " أو " فيه للشك وليست بمعنى بل ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشك ، وإن لم يكن هناك شك ليدلوا بذلك على قوة الشبه ، وإن لم يكن هناك شك ولا شبهة وإذا كانوا يخرجون الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك لم تخرج أو عن أصلها .

ثالثا : وأما قول الله تعالى : (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) ، فلا حجة لهم فيه ؛ لأن " أو " فيها للإباحة ؛ أي قد أبحتك كل واحد منهما كيف شئت ، كما تقول في الأمر جالس الحسن أو ابن سيرين ؛ أي قد أبحتك مجالسة كل واحد منهما كيف شئت والمنع بمنزلة الإباحة فكما أنه لا يمتنع من شيء أبحته له فكذلك لا يقدم على شيء نهيته عنه

رابعا : وأما قول الآخر : أو نصفه فقد ، فنقول الرواية ونصفه فقد بالواو فلا يكون لكم فيه شاهد ، ولو سلمنا أن الرواية على ما رويتموه ، فنقول "أو" فيه باقية على أصلها ، وهو أن يكون التقدير فيه ليتما هذا الحمام أو هو ونصفه فحذف المعطوف عليه وحرف العطف وعلى هذا التقدير قول الشاعر : ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث ؛ أي شهرين أو شهرين ونصف ثالث ألا ترى أنك لا تقول مبتدئا لبثت نصف ثالث ، وإذا وجب أن يكون المعطوف عليه محذوفا كانت باقية على أصلها ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه [1]

ويمكن أن يؤخذ على الأنباري عدة أمور :

أولا : أنه جعل مذهب المانعين بصريا ، والمجيزين كوفيا ، وهذا تصنيف غير دقيق ، يدل على عدم اكتمال الصورة النهائية للإغلوطة عنده .

ثانيا : أنه انتهج منهجا وصفيا تفاضليا لم يتحر فيه الإنصاف كما هو ظاهر من عنوان كتابه ، فغلب المذهب البصري معتمدا أدلة مقالية لا تقعيدية .

ثالثا : أن المذهب البصري في هذه الأغلوطة مبني على تأويل النصوص ، بيد أن المذهب الآخر يعتمد ظاهر النص ، وما لا تأويل فيه أولى مما فيه تأويل .

وممن تابع الأنباري في ذلك العكبري [2] وابن هشام [3] .

ثالثا : أصحاب التردد الفكري

تردد الرضي في القول بمجيء "أو" بمعنى الواو فمنع ذلك في آية النساء فقال : "قال الله تعالى: (إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما) ، وأجازه في موضع آخر [4] وكذا فعل القرطبي . [5]

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٤٨٠، وما بعدها .

(٢) اللباب ج١/ص٤٢٤

(٣) مغني اللبيب ج١/ص٩٠ .

(٤) شرح الرضي على الكافية -- (ج ٢ / ص ٣٥٢) ؛ و(ج ٤ / ص ٣٩٨)

(٥) تفسير القرطبي – (ج ٥ / ص ٢٢٠) ؛ (ج ٥ / ص ٣٢٠) ؛ (ج ١٧ / ص ٩٠) .

ثامنا : نتائج عرض الأغلوطة بعد النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نقاط :

أولا : انتهج ابن جني والبكري وابن مالك – وتابعه معظم شراح الألفية - وابن أم قاسم المرادي منهجا تحليليا ، خلصوا من خلاله إلى جواز مجيء أو بمعنى الواو .

ثانيا : انتهج الأنباري وأبو البقاء وابن هشام منهجا وصفيا تفاضليا أنصفوا فيه من منع مجيء أو بمعنى الواو ، وتأولوا النصوص الواردة بالجواز .

رابعا : أصيب الرضي والقرطبي بما يعرف بالتردد الفكري ، فأجازوا ومنعوا مترددين بين المنع والجواز .

خامسا : ظهرت في هذه الحقبة شواهد جديدة شعرية ونثرية تجيز مجيء أو بمعنى الواو .

المبحث السابع
أغلوطة الأصمعي
[١٢٢ - ٢١٦ هـ = ٧٤٠ - ٨٣١ م]

غلوطة الأصمعي
لله منفكين لله بين التمام والنقصان
من قوله تعالى

(لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ) [١]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أول سورة البينة ، يقول : "(منفكين) خبر يكن ، في معناه قولان :

- قال عطاء : "منفكين" بارحين ، وبرح ، وزال في منهاج واحد .
- وقال غيره : منفكين متفرقين .

قال أبو جعفر : معنى القول الأول ؛ لم يكن الكفار زائلين عما هم عليه حتى يجيئهم الرسول ، فيبين لهم ضلالتهم .

ومعنى القول الثاني : لم يكن الكفار متفرقين إلا من بعد أن جاءهم الرسول ؛ لأنهم فارقوا ما عندهم من صفة النبي ﷺ ، فكفروا بعد البيان .

وهذا القول في العربية أولى ؛ لأن "منفكين" لو كان بمعنى زائلين ؛ لاحتاج إلى خبر ، ولكن يكون من انفك الشيء من الشيء ؛ أي فارقه ، كما قال ذو الرمة :

حَـــرَاجيجُ لا تَنفَـــكّ إلا مُناخَـــةً ... على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا [٢]

---

(١) [البينة : ١] .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٤١ ؛ والكتاب ٤٨/٣ ؛ والمحتسب ٣٢٩/١ ؛ وتخليص الشواهد ٢٧٠ ، والحراجيج : جمع حرجوج ، وهي الناقة السمينة ، والخسف الجوع ، والقفر : الخالي .

وزعم الأصمعيأن ذا الرمة أخطأ في هذا .

قال أبو جعفر : تأول الأصمعي ما تنفك ما تزال ، والصواب ما قال المازني ، قال : أخطأ الأصمعي ، وما تنفك كلام تام ، ثم قال إلا مناخة على الاستثناء المنقطع[1].

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مجيء "منفكين" في آية البينة بمعنى زائلين في قول ، أو بمعنى متفرقين ، أو تاركين أو منتهين في قول آخر،فعلى الأول يلزم أن يكون لها خبر،ومعناها الإقبال على الشيء وملازمته وترك الانفصال منه

وعلى الثاني فهي تامة لا تحتاج إلى منصوب ، وقد عرض النحاس للقولين ، وغلب الثاني منهما ، لأنها لو كانت بمعنى "زائلين" لاحتاجت إلى خبر .

وقد نظّر النحاس بين الآية وبيت لذي الرمة ، جاء فيه الفعل انفك محتملا للوجهين ، وقد أيد الأصمعي الوجه الأول ، ومن ثم خطأ ذا الرمة ؛ لأنه أدخل "إلا" في خبر "انفك" ، وهي لا تدخل على خبر زال وإخوته ؛ لأن نفيها إيجاب ؛ فإن قولك : ما زال زيد عالما فيه إثبات العلم لزيد فهو كقولك كان زيد عالما ، وهذا لا يدخل عليه إلا ، فكذلك ذاك .

وقد رد النحاس قول الأصمعي ، وعرض في ذلك ما قاله المازني ، حيث قال : أخطأ الأصمعي ، وما تنفك كلام تام ، ثم قال إلا مناخة على الاستثناء المنقطع ، وعليه فمدعي التخطئة في هذه الأغلوطة المازني .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب سيبويه :

لم يعرض سيبويه لآية البينة ، وإنما عرض للنظير ، وهو بيت ذي الرمة السابق ، وذلك في معرض حديثه عن "أو" ؛ إذ أجاز في "أو" في ذلك البيت أن تكون عاطفة ،

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص٢٧٢، ٢٧٣ .

فتعطف "نرمى بها" حملا على متعلق خبر "انفك"؛ أي لا تنفك مناخة تستقر على الخسف أو نرمي بها القفر، كما أجاز سيبويه أن تكون "أو" في البيت للاستئناف، ونرمي مرفوع على القطع، يقول سيبويه: "فإن شئت كان على لا تنفك نرمي بها أو على الابتداء"[1]

ثانيا: موقف أبي عبيدة:

فسر أبو عبيدة منفكين بـ "زائلين" وأعقبه بقوله: حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ، مما يستنبط منه أنه يرى الجملة في موضع الخبر، يقول: "مُنفَكِّينَ" أي زائلين "حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ."[2]

وهكذا لم يناقش أبو عبيدة الخبر، فجاء كلامه من الغموض بمكان.

ثالثا: موقف الفراء:

نص الفراء على أن "منفكين" في آية البينة، مما اختلف فيه، وفسر منفكين بـ "منتهين" فهي عنده تامة، ليست بمعنى "زائلين"، يقول: "قوله عز وجل: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ...} يعنى: النبى صلى الله عليه وسلم، وهى فى قراءة عبدالله: "لَمْ يَكُنِ الْمُشْرِكُون وأَهْلُ الْكِتابِ مُنفكّين" فقد اختَلف التفسير:

فقيل: لم يكونوا منفكين منتهين حتى تأتيهم البينة، يعنى: بعثه محمد ﷺ والقرآن.

وقال آخرون: لم يكونوا تاركين لصفة محمد ﷺ فى كتابهم: أنه نبىٌّ حتى ظهر، تفرقوا واختلفوا، ويصدّق ذلك.[3]

وقد فرق بين انفك التامة والناقصة، وحكم لانفك في آيتنا بالتمام فقال: "وقد يكون الانفكاك على جهةِ يُزال، ويكون على الانفكاك الذى تعرفه:

فإذا كنت على جهة يَزال، فلا بد لها من فعل، وأن يكون معها جحد، فتقول، ما انفككت أذكرك، تريد: ما زلت أذكرك.

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص٤٨.

(٢) مجاز القرآن - (ج ١ / ص ١٣٠).

(٣) معانى القرآن للفراء - (ج ٥ / ص ٢٢٦).

فإذا كانت على غير معنى: يزال، قلت: قد انفككت منك، وانفك الشيء من الشيء، فيكون بلا جحد، وبلا فعل، وقد قال ذو الرمة:

قلائص لا تنفك إلا مُناخة * على الخسف أو ترمى بلداً قفرا

فلم يدخل فيها إلا (إلاّ) وهو ينوى بها التمام، وخلاف: يزال؛ لأنك لا تقول: ما زلت إلا قائماً.[1]

موقف الطبري :

نص الطبري على أن " منفكين " في آية البينة ، بمعنى متفرقين ، ومن ثم فلا تحتاج إلى خبر ، يقول الطبري : " وقوله : (مُنْفَكِّينَ) في هذا الموضع عندي من انفكاك الشيئين أحدهما من الآخر، ولذلك صَلُح بغير خبر، ولو كان بمعنى " ما زال "، احتاج إلى خبر يكون تماما له [2].

رابعا : الأغلوطة لدى النحاس ومعاصريه

أولا : موقف الزجاج:

فسر الزجاج " منفكين " في أغلوطتنا بـ" منتهين " ، وهو في ذلك متابع لمن يرى تمامها ، وعدم احتياجها إلى منصوب ، يقول الزجاج : "[3]:-

وقوله :﴿مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ .

أي لم يكونوا منفكين من كفرهم ، ومعنى منفكين منتهين عن كفرهم،

ثانيا :موقف ابن أبي حاتم :

وافق ابن أبي حاتم من قال بتمام " منفكين " فساق عن قتادة أنه قال إنها بمعنى منتهين ، وكذا مجاهد ، يقول : " عَنْ قَتَادَةَ، " لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٥ / ص ٢٢٧) .

(٢) تفسير الطبري – (ج ٢٤ / ص ٥٤٠) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٣٤٩ .

وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ"، قَالَ: مُنْتَهِينَ عَمَّا هُمْ فِيهِ، "عَنْ مُجَاهِدٍ،" "مُنفَكِّينَ"، قَالَ: مُنْتَهِينَ، لَمْ يَكُونُوا لِيُؤْمِنُوا حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ".[1]

ثالثا : موقف ابن أبي زمنين [2] :

فسر ابن أبي زمنين "منفكين" بما يوجب تمامها حيث قال : "منفكين"؛ أي منتهين عن كفرهم حتى تأتيهم البينة رسول من الله وهو محمد صلى الله عليه وسلم يتلو صحفا يعني القرآن[3]

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

انقسم المفسرون والنحويون بعد النحاس في نوع "منفكين" قسمين ، فريق يرى أنها تامة لا تحتاج إلى خبر ، وفريق يرى أنها ناقصة تحتاج إلى خبر .

أولا : المنهج الوصفي التقليدي :

عرض البعض لهذه الأغلوطة ، فأورد ما جاز فيه من أقوال دون ترجيح ،

أولا : موقف الماة لووردي [4] :

أورد الماوردي أربعة تأويلات في أغلوطتنا ، ثلاثة منها توجب تمامها ، وواحد يوجب نقصانها ، يقول : "« منفكين » فيه أربعة تأويلات :

أحدها : لم يكونوا منتهين عن الشرك { حتى تأتيهم البَيِّنَةُ } حتى يتبين لهم الحق .

وهذا قول ثان : لم يزالوا مقيمين على الشرك والريبة حتى تأتيهم البينة ، يعنى الرسل ، قاله الربيع .

الثالث : لم يفترقوا ولم يختلفوا أن الله سيبعث إليهم رسولاً حتى بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم وتفرقوا ، فمنهم من آمن بربه ، ومنهم من كفر ، قاله ابن عيسى .

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم - (ج ١٢ / ص ٤٣٧) .

(٢) (ابن أبي زمنين) * (٣٢٤ - ٣٩٩ هـ = ٩٣٦ - ١٠٠٨ م) محمد بن عبد الله بن عيسى المري،المعروف بابن أبي زمنين: الأعلام للزركلي - (٦ / ص ٢٢٧)

(٣) تفسير ابن أبي زمنين - (ج ٢ / ص ٣٢٣) .

(٤) الماوردي(٣٦٤- ٤٥٠ هـ=٩٧٤ -١٠٥٨م)علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي:الأعلام للزركلي-(ج ٤/ص ٣٢٧).

الرابع : لم يكونوا ليتركوا منفكين من حجج الله تعالى ، حتى تأتيهم البينة التي تقوم بها عليهم الحجة ، قال امرؤ القيس :

إذا قُلْتُ أنْفَكُّ مِن حُبّها ∴ أبى عالقُ الحُبِّ إلا لُزوما [١]

ثانيا : موقف الثعلبي :

أورد الثعلبي قولين في أغلوطتنا ، أحدهما للمفسرين وبموجبه تكون تامة ، والآخر للنحويين وبه تكون ناقصة ، يقول : " {مُنفَكِّينَ} منتهين عن كفرهم وشركهم، وقال أهل اللغة : زائلين،يقول : العرب : ما انفكّ فلان يفعل كذا، أي ما زال ." [٢]

ثانيا : المنهج الوصفي التفضيلي :

أولا : موقف ابن عطية :

نص ابن عطية على أنها تامة ، بمعنى منفصلين متفرقين ، ورفض أن تكون من أخوات "كان" ، فقال : " وقوله تعالى : { منفكين } معناه منفصلين متفرقين ، تقول انفك الشيء عن الشيء إذا انفصل عنه.

و "ما انفك" التي هي من أخوات كان لا مدخل بها في هذه الآية .

وقد أثبت ابن عطية أن بعض النحويين يذهبون إلى أنها ناقصة ، فقال : " وذهب بعض النحويين إلى هذا النفي المتقدم مع { منفكين } يجعلها تلك التي هي مع كان ، ويرى التقدير في خبرها عارفين أمر محمد أو نحو هذا .

غير أنه كما ترى لم يناقش هذا القول بالنفي أو الإيجاب ، مما يدل على أنه باق على ما نص عليه أولا من أنها تامة .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو غير موجود في ديوان امرىء القيس .

(٢) الثعلبي(٠٠٠ - ٤٢٧ هـ = ٠٠٠ - ١٠٣٥ م) أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق: مفسر، من أهل. الأعلام للزركلي - (ج ١ / ص ٢١٢) .

ثانيا : موقف الرازي :

نص الرازي على أن هذه الآية من أصعب ما في القرآن نظما وتفسيرا ، وقد تخبط فيها الكبار من العلماء ، ولخص الإشكال في أنه تعالى لم يذكر أنهم منفكون عن ماذا لكنه معلوم ، إذ المراد هو الكفر الذي كانوا عليه ، فصار التقدير : لم يكن الذين كفروا منفكين ، عن كفرهم حتى تأتيهم البينة التي هي الرسول .

ثم إن كلمة حتى لانتهاء الغاية فهذه الآية تقتضي أنهم صاروا منفكين عن كفرهم عند إتيان الرسول ، ثم قال بعد ذلك : { وَمَا تَفَرَّقَ الذين أُوتُواْ الكتاب إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ البينة } وهذا يقتضي أن كفرهم قد ازداد عند مجيء الرسول عليه السلام ، فحينئذ يحصل بين الآية الأولى والآية الثانية مناقضة في الظاهر ، هذا منتهى الإشكال .

وأجاب عنه من وجوه ، وهي في مجموعها توجب أن تكون تامة ، وأكثر من ذلك فقد صرح في الوجه الثالث بأنه لا يحمل "منفكين" في أغلوطتنا على معنى لا يزالون على كفرهم فقال : "وثالثها : أنا لا نحمل قوله : { مُنفَكّينَ } على الكفر بل على كونهم منفكين عن ذكر محمد بالمناقب والفضائل ، والمعنى لم يكن الذين كفروا منفكين عن ذكر محمد بالمناقب والفضائل حتى تأتيهم البينة قال ابن عرفة : أي حتى أتتهم ، فاللفظ لفظ المضارع ومعناه الماضي ."(١)

وممن حكم بتمامها كذلك الثعالبي (٢)

المنهج الإقصائي :

من المفسرين من اقتصر على تفسير "منفكين" بما يوجب تمامها ، ولم يذكر قول من ذهب إلى نقصانها كالسعدي .(٣)

---

(١) تفسير الرازي - (ج ١٧ / ص ١٣٥) .

(٢) تفسير الثعالبي - (ج ٤ / ص ٤٣٢) .

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ص ٩٣١ لعبد الرحمن بن ناصر بن السعدي .

المبحث الثامن
أغاليط الأخفش الأوسط " سعيد بن مسعدة "
[...- ٢١٥هـ = ...- ٨٣٠م]

تمهيد

يشمل هذا المبحث خمسة أغاليط :

الأغلوطة الأولى : زيادة " من " في الإيجاب . .

الأغلوطة الثانية : إبدال الظاهر من ضمير الحاضر غير مفيد إحاطة .

الأغلوطة الثالثة : الابتداء بـ " أن " المفتوحة الهمزة .

الأغلوطة الرابعة : مجيء " فوق " زائدة .

الأغلوطة الخامسة : " أي " في النداء بين الوصلة والموصولية ، والاسم بعدها بين النعت والصلة .

الأغـلوطة الأولى
زيادة لله من لله في الإيجاب

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : عند إعرابه لقوله تعالى : (مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا) [1]

يقول النحاس : " مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ " ، قال الأخفش : " من " زائدة قال أبو جعفر: هذا خطأ على قول سيبويه ؛ لأن " من " لا تزاد عنده في الواجب .

وإنما دعا الأخفش إلى هذا أنه لم يجد مفعولا لـ " يخرج " فأراد أن يجعل " ما " مفعولا.

والأولى أن يكون المفعول محذوفا دل عليه سائر الكلام،والتقدير : يخرج لنا مما تنبت الأرض مأكولا " .[2]

والموطن الثاني :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ إِلَـهٌ وَاحِدٌ) [3] يقول النحاس : " وما من إله إلا إله واحد " من " زائدة ، ويجوز في غير القرآن إلا إلها واحدا على الاستثناء ، وأجاز الكسائي الخفض على البدل ، وذلك خطأ عند الفراء والبصريين ؛ لأن " من " لا تدخل في الإيجاب[4]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

هذه الأغلوطة تدور حول جواز " من " في الإيجاب ، وقد ذهب الأخفش والكسائي جواز ذلك ، وإنما آثرت ذكرها في أغاليط الأخفش لأنها به أعرف ؛ وإليه أنسب وأشهر .

---

(١) [البقرة : ٦١] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٣١ .

(٣) [المائدة : ٧٣] .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣٤

وقد ذهب الأخفش إلى جواز ذلك عندما تعرض لإعراب قوله تعالى " (مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ) ، إذ رأى أن " من " زائدة ، دخولها في الكلام كخروجها منه لا تفيد معنى، وقد خرج أئمة النحويين " من " في أغلوطتنا ونحوها على أنها تفيد معنى ، والدافع لهم في ذلك ، ما يلزم منه وجود زيادة في القرآن الكريم ، ولعل الأخفش في ذلك متأثر باعتزاله .

كما أن سيبويه وغيره من النحاة لا يجيزون زيادة " من " في الإيجاب ، وأجازوه في النفي ، وقد أقره النحاس في نيف وعشرين موضع من كتابه .(1)

وقد ذكر النحاس سببا ميدانيا يتعلق بأغلوطة خاصة وهو أن الأخفش لم يجد مفعولا لـ " يخرج " فأراد أن يجعل " ما " مفعولا.

ثم رد سببه بأن الأولى أن يكون المفعول محذوفا دل عليه سائر الكلام والتقدير يخرج لنا مما تنبت الأرض مأكولا

وقد حكى النحاس هذه الأغلوطة عن نفسه ، فقال : " قال أبو جعفر : هذا خطأ على قول سيبويه " ، وينبغي أن يعلم القاريء أن سيبويه لم يرم الأخفش بالخطأ في هذه الأغلوطة ، إذ الأخفش تلميذ سيبويه ، كما أن سيبويه لم ينص على ذلك في كتابه .

وعليه فالقول بالخطأ في هذه الأغلوطة بدأه النحاس ، الذي جعل مذهب سيبويه قياسا ، لا ينبغي الخروج عليه ، والاجتهاد في غيره ، وهذا مما يضيق اللغة ، ويجعلها لا تواكب سنن التطور .

وكان من الأجدر بالنحاس أن يتسع صدره ودفتي كتابه للمذهبين معا ، فكلاهما له من الحجة ما لا يضعف ، ومن القوة ما لا يخفى .

---

(1) ج1/ص252/ص254 ج1/ص297 ج1/ص467 ج2/ص34 ج2/ص130 ج2/ص260 ج3/ص17 ج3/ص65 ج3/ص106 ج3/ص142 ج3/ص271 .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : فريق المانعين :

أولا : مذهب سيبويه :

تحدث سيبويه عن المعاني التي تأتي لها " من " الجارة ، فقال : "

وأما " من " :

- فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها.
- وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه.
- وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة " ما "، إلا أنها تجر ؛ لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ ، ولو أخرجت من كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ " من " ؛ لأن هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس.

وكذلك: ويحه من رجلٍ، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال، وكذلك: لي ملؤه من عسلٍ، وكذلك: هو أفضل من زيدٍ، إنما أراد أن يفضله على بعضٍ ولا يعم "[1].

ويمكن إيجاز مذهب سيبويه في نقاط :

- أن سيبويه أورد ثلاثة معاني لـ " من " الجارة ، الأول : ابتداء الغاية ، والثاني : التبعيض ، والثالث التوكيد .
- أن الموضع الثالث هو محل أغلوطتنا ، وكلام سيبويه فيه على شقين :

الأول : " من " زائدة في النفي ، فدخولها في الكلام في هذا الموضع كخروجها منه، إذ حد الزائد هو ما افتتح به سيبويه كلامه حيث قال : " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً " فدخولها فيه كخروجها منه .

---

(١) كتاب سيبويه ج٤/ص٢٢٤ .

ثم علل زيادتها فقال : " ولكنها توكيد بمنزلة " ما "، فكما تزاد " ما " تزاد " من " ، وعليه فهي زائدة للتوكيد عنده ، وهي مع ذلك تعمل الجر ، ومثل لذلك بمثالين : ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ .

الثاني : " من " في الإيجاب ، وهي عنده فيه للتبعيض ، ومثل لذلك بثلاثة أمثلة "ويحه من رجلٍ " ، و " لي ملؤه من عسلٍ "، و " هو أفضل من زيدٍ " .

ويلحظ أن المثال الأول تعجب ، والثاني تمييز ، والثالث تفضيل ، وقد راغ إلى مذهب سيبويه المبرد والطبري .

أولا : موقف المبرد :

نص المبرد على موطن زيادة " من " فأورد أمثلة لزيادتها في النفي ، وقصر الزيادة عليه ، فقال : " وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك ما جاءني من أحد وما كلمت من أحد ، وكقول الله عز مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَاللّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ [1] ولكنها توكيد ، ومثل ذلك قول الشاعر :

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الوُدِّ لما اسْتَثبْتِهِ ∴ وما إنْ جزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَد قَبْلي [2]

فهذا موضع زيادتها[3]

وقد صرح في موطن آخر بأنها لا تزاد في الإيجاب فقال : " تقول: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ ، على البدل؛ لأن من زائدة ، وإنما تزاد في النفي، ولا تقع في الإيجاب زائدة؛ لأن المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع، فتدخل " من " لإبانة هذا المعنى .

فإذا قلت: جاءني لم تقع " من " ها هنا زائدة؛ لأن معنى الجميع ها هنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين؛ كما كان هناك نفياً لجميعهم..

---

(١) [البقرة : ١٠٥]

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٢٤٧/١١ ؛ وشرح أشعار الهذليين ٨٨/١ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ١٣٧/٤

(٣) المقتضب ج٤/ص١٣٧

ثانيا : موقف الطبري :

انتصر الطبري لمذهب سيبويه عند تفسيره لآية البقرة ، وجعل "من" فيها للتبعيض ، ورد مذهب الأخفش قائلا : " وقد قال بعضهم:"من" ههنا بمعنى الإلغاء والإسقاط . كأن معنى الكلام عنده: يخرج لنا ما تنبت الأرض من بقلها .

واستشهد على ذلك بقول العرب:"ما رأيت من أحد" بمعنى: ما رأيت أحدا ، وبقول الله:(وَيُكَفِّرُ عَنكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) [1] وبقولهم:"قد كان من حديث ، فخل عني حتى أذهب" ، يريدون: قد كان حديث .

وقد أنكر من أهل العربية جماعة أن تكون"من" بمعنى الإلغاء في شيء من الكلام، وادعوا أن دخولها في كل موضع دخلت فيه، مؤذن أن المتكلم مريد لبعض ما أدخلت فيه لا جميعه ، وأنها لا تدخل في موضع إلا لمعنى مفهوم فتأويل الكلام إذا - على ما وصفنا من أمر"من" فادع لنا ربك يخرج لنا بعض ما تنبت الأرض من بقلها وقثائها[2]

كما تناول الطبري الأغلوطة في معرض تفسيره لقوله تعالى : :(فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) [3] فقال : " فإن قال قائل: وما وجه دخول"من"، في قوله:(فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) ، وقد أحل الله لنا صيد جوارحنا الحلالِ، و"من" إنما تدخل في الكلام مبعِّضَة لما دخلت فيه؟

قيل: قد اختلف في معنى دخولها في هذا الموضع أهل العربية.

- فقال بعض نحويي البصرة: دخلت"من" في هذا الموضع لغير معنًى، كما تدخله العرب في قولهم:"كان من مطر" و"كان من حديث". قال: ومن ذلك قوله: (وَيُكَفِّرُ عَنكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) ، وقوله:(وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) [4] ، قال: وهو فيما فسِّر: وينزل من السماء جبالا فيها برد. قال: وقال بعضهم: و"ينزل من السماء من جبال

---

(1) [البقرة: 271]،

(2) تفسير الطبري - (ج 2 / ص 127)

(3) [المائدة : 4

(4) [سورة النور: 43]

فيها من بردٌ، أي: من السماء من برد، بجعل"الجبال من برد" في السماء، وبجعل الإنزال منها.

وكان غيره من أهل العربية ينكر ذلك ، ويقول: لم تدخل"من" إلا لمعنى مفهوم، لا يجوز الكلام ، ولا يصلح إلا به ، وذلك أنها دالة على التبعيض ، وكان يقول: معنى قولهم"قد كان من مطر" و"كان من حديث": هل كان من مَطَرٍ مَطَرَ عندكم؟ وهل من حديث حُدِّث عندكم؟ ، ويقول: معنى: (وَيُكَفِّرُ عَنكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) ، أي: ويكفر عنكم من سيِّئاتكم ما يشاء ويريد ، وفي قوله:(وَيُنزلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) ، فيجيز حذف"من" من"من برد" ، ولا يجيز حذفها من"الجبال"، ويتأول معنى ذلك: وينزل من السماء أمثالَ جبالِ بردٍ، ثم أدخلت"من" في"البرد"، لأن"البرد" مفسَّر عنده من"الأمثال" ، أعني:"أمثال الجبال"، وقد أقيمت"الجبال" مقام"الأمثال"، و"الجبال" وهي"جبال برد" فلا يجيز حذف"من" من"الجبال"، لأنها دالة على أن الذي في السماء الذي أنزل منه البرد، أمثالُ جبال بردٍ. وأجاز حذف"من" من"البرد"، لأن"البرد" مفسَّر عن"الأمثال"، كما تقول:"عندي رطلان زيتًا" و"عندي رطلان من زيت"، وليس عندك"الرطل"، وإنما عندك المقدار. فـ"من" تدخل في المفسِّر وتخرج منه.

وقد أوضح الطبري موقفه فقال : " قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك: أن"من" لا تدخل في الكلام إلا لمعنى مفهوم، وقد يجوز حذفها في بعض الكلام وبالكلام إليها حاجة، لدلالة ما يظهر من الكلام عليها. فأما أن تكون في الكلام لغير معنى أفادته بدخولها، فذلك قد بيَّنا فيما مضى أنه غير جائز أن يكون فيما صحّ من الكلام.

ومعنى دخولها في قوله:"فكلوا مما أمسكن عليكم"، للتبعيض، إذ كانت الجوارح تمسك على أصحابها ما أحل الله لهم لحومه،وحرَّم عليهم فَرْثه ودمَه،فقال جل ثناؤه:"فكلوا مما أمسكنْ عليكم جوارحكم الطيبات التي أحللت ".

ثانيا : فريق المجيزين :

أولا : موقف الكسائي :

ممن رأي زيادة من في الإيجاب الكسائي ، وقد ذكر النحاس معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ إِلَـهٌ وَاحِدٌ) [1] أن الكسائي أجاز زيادة من فيها ، يقول النحاس : " وما من إله إلا إله واحد " من " زائدة ، ويجوز في غير القرآن إلا إلها واحدا على الاستثناء ، وأجاز الكسائي الخفض على البدل ، وذلك خطأ عند الفراء والبصريين ؛ لأن " من " لا تدخل في الإيجاب [2]

كما ثبت عنه في حديث شريف ، حيث ثبت أنه حمل على ذلك قول النبي ﷺ " إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون " [3] .

ثانيا : مذهب أبي عبيدة :

يمكن القول بأن أول من قال بزيادة " من " في الإيجاب هو أبو عبيدة معمر بن المثنى ، حيث نص في كتابه مجاز القرآن على زيادة " من " في قوله تعالى : " (لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)[4] ، يقول أبو عبيدة : " مجازه: ليغفر لكم ذنوبكم، و " من " من حروف الزوائد".

وقد تابع أبو عبيدة التمثيل لـ " من " الزائدة ، فأورد شاهدين لزيادتها في النفي ، يقول أبو عبيدة : " وفي آية أخرى: (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) [5] مجازه: ما منكم أحد، وقال أبو ذُوَيْب:

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الوُدِّ لما اسْتَثَبْتِهِ ... وما إِنْ جزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

أي أحدٌ قبلي.

---

(١) [المائدة : ٧٣] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣٤ .

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد – (ج ٢ / ص ٣٧١) ؛ وانظر موقف الكسائي في شرح التسهيل ٣/١٠ .

(٤) سورة إبراهيم : ١٠

(٥) [الحاقة : ٤٧]

ثالثا : مذهب الأخفش :

أفرد الأخفش بابا في كتابه أسماه : " باب زيادة "مِنْ"، وذلك في معرض إعرابه لآية أغلوطتنا ، يقول :

" أما قوله {يُخرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا} فدخلت فيه (مِنْ) كنحو ما تقول في الكلام: "أهلُ البَصْرة يأكلون من البُرِّ والشَعير" ، وتقول: "ذهبتُ فأصَبْتُ من الطَّعام" تريد "شَيْئاً" ولم تذكر الشيء.

وكذلك {يُخرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ} شيئا، ولم يذكر الشيء وان شئت جعلته على قولك: "ما رأيت مِنْ أَحَدٍ" تريد: "ما رأيتُ أحَداً وهَلْ جاءك مِنْ رَجُلٍ" تريد هل جاءك رَجُلٌ".

فان قلت: "إنما يكون هذا في النفي والاستفهام" فقد جاء في غير ذلك ، قال : {وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ} فهذا ليس باستفهام ولا نفي.

وتقول: "زيدٌ مِنْ أَفْضَلِها" تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: "قد كانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلٌّ عَنّي حتّى أذهبَ" يريدون: قَدْ كانَ حَديثٌ. ونظيره قولهم: "هَلْ لَكَ في كذا وكَذا" ولا يقولون: "حاجَةٌ، و: لا عَلَيْكَ" يريدون: لا بَأسَ عَلَيْكَ".[1] .

وهكذا أجاز الأخفش زيادة " من " في الإيجاب ، سواء دخلت على معرفة أو نكرة ومثل لذلك بأكثر من مثال ، ورد حجة من منعه .

رابعا : مذهب الفراء :

لم تضح القاعدة عند الفراء ، فعند إعرابه لقوله تعالى: {يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ...} نص على أن " من " قد تكون لجميع ما وقعت عليه، ولبعضه.

ومثل للثاني بقوله : " فأما البعض فقولك: اشتريت من عبيدك " .

ومثل للجميع بقوله : " وأما الجميع فقولك: رَوِيت من مائك.

---

(١) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٧٥)

ثم نص على أن "من" إذا كانت فى موضع جمع ، كانت بمعنى "عن ، يقول : "فإذا كانت فى موضع جمع ، فكأنّ مِنْ: عن؛ كما تقول: اشتكيت من ماء شربته، وعن ماء شربته كأنه فى الكلام: يغفر لكم عن أذنابكم، ومن أذنابكم."[1]

ويستشف من كلام الفراء أن يغفر - في حال كانت "من" لجميع ما وقعت عليه – بمعنى يتجاوز ، وعليه فـ"من" عنده بمعنى عن ، وليست زائدة .

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة في طور التقعيد

الناظر في عرض السابق ، يمكنه الوقوف على عدة نقاط :

- أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وقد خطأ فيها الأخفش الأوسط ، وانتصر لمذهب سيبويه ، وكان من الأجدر به أن يتسع صدره للرأي الآخر ، فيخضع أغلوطته للمنهج التحليلي الاستنباطي .
- أغفل النحاس مذهب الفراء في هذه الأغلوطة .
- أن مذهب سيبويه جواز زيادة "من" في النفي ، ومنعه في الإيجاب ، وتابعه في ذلك المبرد والطبري .
- أن إسناد القول بزيادة "من" في الإيجاب للأخفش ، يشوبه شيء من الشك ؛ إذ ثبت أن أبا عبيدة معمر بن المثنى قد نص على ذلك قبله ، كما أنه لم يثبت ثمة صلة بين الاثنين ، إذ يثبت من خلال المنهج التاريخي أن الأخفش قد أخذ عن أبي عبيدة ، أو عكسه ، ويستفاد من ذلك تواتر القول بزيادة "من" في الإيجاب من طريقين ، مما يقويه ويعضده .
- أن الكسائي وأبا عبيدة والأخفش يجيزون ذلك سواء كان المجرور بعدهما معرفة أم نكرة.

خامسا : الأغلوطة عند معاصري النحاس

أولا : موقف ابن السراج :

انتهج ابن السراج منهجا إقصائيا ، حيث وافق ابن السراج مذهب سيبويه ، وكرر في ذلك شطر قول المبرد ، حيث أورد كلام المبرد حول موضع زيادتها ، غير أنه لم

---

(١) معانى القرآن للفراء – (ج ٥ / ص ١٣٩)

يتطرق إلى مذهب الأخفش ، يقول ابن السراج : " وتكون زائدة ؛ قد دخلت على ماهو مستغن من الكلام إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة نحو قولهم ما جاءني من أحد وما كلمت من أحد ، وكقوله عز وجل : "أن ينزل عليكم من خير من ربكم " ، إنما هو خير، ولكنها توكيد ، وكذلك ما ضربت من رجل ، إنما هو ما ضربت رجلا ، فهذا موضع زيادتها [1] .

ثانيا : موقف الرماني :

لم يذكر الرماني مذهب الأخفش عند الحديث عن زيادة " من " واكتفى بالتمثيل لمذهب سيبويه فقال : " وزائدة نحو ما جاءني من أحد ؛ بمعنى ما جاءني أحد ، وكذلك قوله (مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ) [2] كأنه قيل ما لكم إله غيره [3] .

ثالثا : موقف المرزوقي :

خرّج المرزوقي أكثر من شاهد على مذهب الأخفش ، وذلك كقول الشاعر :

فَكَم نَزَلَت بي مِن أُمورٍ مُهِمَّةٍ ∴ خَذَلتُم عَلَيها ثُمَّ لَم أَتَخَشَّعِ [4]

يقول: "ومن" على طريقة الأخفش تكون زائدة، لأنه يجوز زيادة "من" في الواجب،ويستدل من المسموع بقول بعضهم: "قد كان من مطرٍ فخل عني" وبغيره. فكأنه قال: كم مرةً دهمتني خطوبٌ كثيرة. [5] وقول الآخر :

جهلت من عنانه المتد

ونظرى في عطفه الألد [6]

قوله جهلت من عنانه يجوز على مذهب أبي الحسن الأخفش أن يكون زاد "من" في الواجب، أراد جهلت عنانه [7]

---

(١) الأصول في النحو ج١/ص٤١٠

(٢) [الأعراف : ٥٩]

(٣) منازل الحروف ج١/ص٥٠

(٤) البيت في شرح ديوان الحماسة ٣٢٤/١ .

(٥) شرح ديوان الحماسة٣٢٤/١

(٦) الرجز لقبيصة بن النصراني في شرح ديوان الحماسة ٤٥٠/١

(٧) ديوان الحماسة. ٤٥٠/١

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة عند معاصري النحاس

- انتهج ابن السراج والرماني منهجا إقصائيا في عرض الأغلوطة .
- أورد المرزوقي أكثر من شاهد خرجه على مذهب الأخفش .

سابعا : الأغلوطة بعد النحاس

نهج بعض النحويين بعد النحاس منهجا وصفيا تقليديا فأورد ما قاله سيبويه وما قاله الأخفش ، دون ترجيح ، غير أنك تستطيع القول بأن قول الأخفش صار بعد النحاس مذهبا ، كما أن القول بتغليطه لم يتجاوز النحاس الذي أصدر هذا الحكم .

ومن النحويين من نهج منهجا تحليليا استنباطيا كابن جني وابن مالك مما أسهم في ظهور شواهد جديدة .

أولا : المنهج التحليلي:

أولا : موقف ابن جني

تناول ابن جني هذه الأغلوطة فيما عرف عنده بباب الاحتياط ، وذلك في معرض حديثه عن عمل الحرف الزائد ، إذ أقر بأن الحرف لا بد أنه عامل ، وإن كان زائدا ، يقول بعد أورد أمثلة للام الزائدة : "إلا أن الجر في هذا ونحوه إنما هو للام الداخلة عليه ، وإن كانت زائدة ، وذلك أن الحرف العامل - وإن كان زائدا - فإنه لا بد عامل وكذلك قولهم : " قد كان من مطر " ، وقد كان من حديث فخل عني ، فـ " من " زائدة وهي جارة "[١]

كما أنه اعتمد منهجا وصفيا في موضع آخر حيث يقول : " . وفيها:

حتى إذا انقطعت مني قرينتُهُ ∴ أخرجتُ من ناجزٍ عندي وموجودِ[٢]

ويجيء على قول أبي الحسن أن تكون "من" زائدة كأنه قال: أخرجت ناجزاً عندي وموجوداً، كقوله في قول الله سبحانه: (ويُنَزِّلُ من السماءِ من جبالٍ فيها من بَرَدٍ)[٣] أي

---

(١) الخصائص ج٣/ص١٠٦

(٢) البيت بلا نسبة في التمام في أشعار الهذليين ٢٤٢ .

(٣) [النور : ٤٣]

جبالا فيها برد، وحكى عنهم: "قد كان من مطر" أي: قد كان مطر، "وقد كان من حديث فخلٍّ عني" أي: قد كان حديث "[1]

وفي موطن آخر أقر ابن جني بمجيء " من " زائدة في الإيجاب ، وذلك في قوله تعالى : " وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) [2] يقول : " أراد وإذ أخذ الله ميثاق النبين لمم ما آتيناكم ، فزاد " من " في الواجب ، وأدغم نونها في " ميم " " ما " فصارت لمما بثلاث ميمات فحذفت الأولى ، وبقيت لما بميمين ، أولهما بدل من نون، والثانية ميم ما ."[3]

موقف ابن مالك :

وافق ابن مالك الأخفش فيما ذهب إليه ، فقال : " وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة ، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا ، فمن النثر : (وَلَقَدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ) [4]

وقوله تعالى : (وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ) [5] ، وقوله تعالى : " يَغْفِرْ لَكُمْ مِّن ذنوبكم"، وقوله تعالى (تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ) [6] ، وقول عائشة رضي الله عنها : إن رسول الله ﷺ كَانَ يُصَلِّى جَالِسًا فَيَقْرَأُ وَهْوَ جَالِسٌ ، فَإِذَا بَقِىَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوا مِنْ كذا"[7] أخرجه البخاري ، وضبطه بضبط من يعتمد عليه بنصب " نحوا " على زيادة " من " وجعل قراءته فاعلا ناصبا " نحوا " والأصل فإذا بقي قراءته نحو من كذا .

---

(1) التمام في تفسير أشعار الهذليين ٣٤٢ .

(2) [آل عمران : ٨١]

(3) المحتسب ١٦٤/١ ؛ وشرح التسهيل ١٠/٣ .

(4) [الأنعام : ٣٤]

(5) [البقرة : ٢٧١]

(6) [محمد : ١٢]

(7) صحيح البخارى – (ج ٤ / ص ٣٨٠) وتكملته :" ثَلاَثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَهَا وَهْوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَسْجُدُ ، يَفْعَلُ فِى الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَإِذَا قَضَى صَلاَتَهُ نَظَرَ ، فَإِنْ كُنْتُ يَقْظَى تَحَدَّثَ مَعِى ، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعَ " . وروايته برفع " نحو".

ومن النظم المتضمن زيادة " من " في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة من المتقارب [١] :

وَيَنمـــى لَهــا حُبُّهــا عِنــدَنا ∴ فَمَـن قـالَ مِـن كاشِـحٍ لَـم يَضِـر

أراد فما قال كاشح لم يضر ، ومنه قوله الآخر من البسيط [٢]

لَمّـا بَلَغـتُ إِمـامَ العَـدلِ قُلـتُ لَهُـم ∴ قَد كانَ مِن طولِ إِدلاجي وَتَهجيري

أراد قد كان طول إدلاجي وتهجيري ، ومنه قول الآخر من الطويل [٣]

وكنـت أرى كـالموت مـن بـين سـاعة ∴ فكيـف بـبين كـان موعـده الحشـر

أراد وكنت أرى بين ساعة كالموت ، ومثله قول الآخر من الطويل [٤]

يظــل بــه الحربــاء يمثــل قائمــا ∴ ويكثــر فيــه مــن حــنين الأباعــد

أراد ويكثر فيه حنين الأباعد . [٥]

وممن وافق الأخفش أيضا ابن كثير [٦]

مناصرو سيبويه :

ناصر مذهب سيبويه عدد من النحويين كابن عطية [٧] والعكبري [٨]

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٧٥ ؛ والجنى الداني ٣١٨ ؛ وشرح شواهد المغني ٧٣٨/٢ ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣٢٥/١ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ١٩٥ .

(٣) البيت لسلمة الجعفي في لسان العرب ٣٦٨/١٣ ؛ وتاج العروس " كون

(٤) البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ٣١٦ ؛ والدرر ١٨٣/٤ ؛ والمقاصد النحوية ٢٧٥/٣ ؛ والهمع ٣٥/٢ .

(٥) شرح التسهيل ١٠/٣

(٦) تفسير ابن كثير - (ج ٨ / ص ٢٣١)

(٧) المحرر الوجيز - (ج ٦ / ص ٤٢٤)

(٨) اللباب ج١/ص٣٥٥ ؛ ٣٥٦ .

اكتفى بعض النحويين بذكر المذهبين دون ترجيح كالزمخشري [1] كأبي حيان.[2]، والمرادي [3] وابن عاشور [4]

نتائج عرض الأغلوطة بعد النحاس

- أثرى ابن مالك هذه الأغلوطة بشواهد نثرية وشعرية جعلته أحد المجددين فيها .
- أن القول بزيادة " من " في الإيجاب يؤيده السماع ، ويعضده القياس ، وهو يوسع اللغة ، وقد وقفت على شواهد شعرية في ديوان طرفة:قوله [5]

١ _ وَأَعلَمُ مَخروتٌ مِنَ الأَنفِ مارِنٌ ∴ عَتيقٌ مَتى تَرجُم بِهِ الأَرضَ تَزدَدِ

- وقوله [6]

٢. فَفِدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى ... مَا أَصَابَ النَّاسَ مِن سُرٍّ وضُرّْ

خَالَتِي والنَّفْسُ قُدُما إنهُّم ... نِعمَ السَّاعُونَ فِى القَومِ الشُّطُر

وقوله[7] :

٣. خَيْرُ مَا تَرْعَونَ مِن شَجَرٍ ... يَابِسُ الطَّخْمَاءِ أَو سَحَمَه

وقوله [8]

٤. إنْ تُعِيدُوهَا نُعِد لَكُم ... مِن هِجَاءٍ سَائِرٍ كَلِمَه

وقوله[9]

٥. قِفِى وَدِّعِيْنَا اليَومَ يا ابْنَةَ مَالِكٍ ... وَعُوجِى عَلَيْنَا مِن صُدُورِ جِمَالِكِ

---

(١) الكشاف – (ج ٣ / ص ٢٧٠)

(٢) تفسير البحر المحيط – (ج ٣ / ص ٥٧)

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني – (ج ١ / ص ٥٣)

(٤) التحرير والتنوير – (ج ١ / ص ٤٠١٩)

(٥) ديوان طرفة بن العبد دراسة تحليلية نحوية وتصريفية ٧٢ .

(٦) ديوان طرفة بن العبد دراسة تحليلية نحوية وتصريفية١٥٣ . .

(٧) ديوان طرفة بن العبد دراسة تحليلية نحوية وتصريفية ١٦٢ .

(٨) ديوان طرفة بن العبد دراسة تحليلية نحوية وتصريفية ١٦٤ . .

(٩) ديوان طرفة بن العبد دراسة تحليلية نحوية وتصريفية ١٧٥ .

الأغلوطة الثانية
إبدال الظاهر من ضمير الحاضر
غير مفيد إحاطة

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

الموطن الأول : عند إعرابه لقوله تعالى : (قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُل لِلّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ)[1] يقول النحاس :

" الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ " ، قال الأخفش : إن شئت كان " الذين " في موضع نصب على البدل من الكاف والميم ، وزعم أبو العباس أن هذا القول خطأ ؛ لأنه لا يبدل من المخاطِب ولا المخاطَب ، لا يقال : مررت بك زيد ، ولا مررت بي زيد ؛ لأن هذا لا يشكل فيبين ، وقيل : " الذين " نداء مفرد ، وقيل قول ثالث : وهو أجودها يكون " الذين " في موضع رفع بالابتداء ، وخبره " فهم لا يؤمنون " .[2]

الموطن الثاني : عند إعرابه لقوله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ)[3] يقول النحاس : " قال أبو إسحاق أهل البيت نصب على المدح ، قال : وإن شئت على النداء ، قال : ويجوز الرفع والخفض ، قال أبو جعفر : إن خفضت على أنه بدل من الكاف والميم لم يجز عند محمد بن يزيد ، قال : لا يبدل من المخاطِب ولا من المخاطَب ؛ لأنهما لا يحتاجان إلى تبيين[4] .

الموطن الثالث : عند إعرابه لقوله تعالى : (قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ)[5] يقول النحاس : " قال الأخفش كل مرفوع بالابتداء وأجاز الفراء والكسائي " إِنَّا كُلاً فِيهَا " بالنصب على النعت ، قال أبو جعفر : وهذا من عظيم

---

(١) [الأنعام : ١٢] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٥٨ .

(٣) [الأحزاب : ٣٣] .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٣١٤ .

(٥) [غافر : ٤٨] .

الخطأ أن ينعت المضمر ، وأيضا فإن "كلا" لا تنعت ولا ينعت بها ، هذا قول سيبويه نصا ، وأكثر من هذا أنه لا يجوز أن يبدل من المضمر ههنا ؛ لأنه مخاطب ولا يبدل من المخاطِب ولا المخاطَب لأنهما لا يشكلان ؛ فيبدل منهما ؛ هذا قول محمد بن يزيد نصاً."[1]

الموطن الرابع : عند إعرابه لقوله تعالى : (وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ)[2] يقول النحاس : " إِلَّا مَنْ آمَنَ " في موضع نصب بالاستثناء ، وزعم أبو إسحاق أنه في موضع نصب على البدل من الكاف والميم التي في " تقربكم" ، وهذا القول كأنه غلط ؛ لأن الكاف والميم للمخاطب ؛ فلا يجوز البدل ، ولو جاز هذا الجاز رأيتك زيدا [3] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذ الأغلوطة حول إبدال الظاهر من ضمير الحاضر غير مفيد إحاطة،وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل ، وذلك أن الظاهر

- إن كان بدلا من ضمير غيبة جاز مطلقا كقوله تعالى : (وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ)[4] فـ" أن أذكره" بدل من الهاء في " أنسانيه" بدل اشتمال .
- وإن كان ضمير حاضر " مخاطب أو متكلم" ، فإن كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز نحو أعجبتني وجهك وأعجبتني علمك .
- وإن كان بدل كل فإما أن يدل على إحاطة أو لا ، فإن دل عليها جاز نحو : (تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)[5] وإن كان غير ذلك امتنع نحو قمت زيد و رأيتك زيدا وجوز ذلك الأخفش والكوفيون[6]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٣٦ .

(٢) [سبأ : ٣٧] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٣٥٢ .

(٤) [الكهف : ٦٣]

(٥) [المائدة : ١١٤] .

(٦) شرح شذور الذهب ج١/ص٥٧٤ .

وعليه فالممتنع من إبدال الظاهر من ضمير الحاضر صورة واحدة ، وهي إذا كان بدل كل من كل ولم يفد الإحاطة والشمول .

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

- في الموطن الأول غلط المبرد الأخفش فيما ذهب إليه من جواز إبدال اسم الموصول "الذين" من ضمير المخاطب في "ليجمعنكم" ، وحجته في ذلك أنه من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى زيادة بيان .
- في الموطن الثاني خطأ النحاس أستاذه الزجاج فيما ذهب إليه من جواز جر "أهل" على البدل من ضمير المخاطب في "عنكم" ، مستندا في تغليطه على ما نص عليه المبرد ، من أنه لا يبدل من ضمير المخاطب أو المتكلم ؛ لأنهما لا يحتاجان إلى زيادة بيان .
- في الموطن الثالث غلط النحاس الفراء والكسائي فيما ذهب إليه من نصب "كل" من آية غافر ، على النعت من الضمير في "إنا" ، وبنى النحاس كلامه على أنه كما لا يجوز البدل من ضمير المتكلم أو المخاطب فكذا لا يجوز نعتهما ، وسنتناول كلام الفراء والكسائي في بابه .
- في الموطن الرابع غلط النحاس الزجاج فيما ذهب إليه من جواز كون "إِلَّا مَنْ آمَنَ" في موضع نصب على البدل من الكاف والميم التي في "تقربكم" ، وقد سوى النحاس بين قول الزجاج وقول الفراء – سنعرض له بعون الله – غير أن الفراء لا يقول "بدلا" لأنه ليس من ألفاظ الكوفيين .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

ظهر في تلك الفترة عند النحاة اتجاهان ، فمنهم من ذهب إلى أنه لا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المخاطب والمتكلم ، ومنهم من أجاز .

أولا : اتجاه المنع :

أولا : مذهب سيبويه :

نص سيبويه على أنه يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير الغائب ، ولا يبدل من ضمير المتكلم ولا المخاطب ، يقول سيبويه فيما أجازه : " وزعم الخليل أنه يقول مررت به المسكين على البدل وفيه معنى الترحم وبدله كبدل مررت به أخيك"[1]

ثم نص على حالة المنع فقال : " فإذا قلت : بي المسكين كان الأمر ؛ أو بك المسكين مررت ؛ فلا يحسن فيه البدل ؛ لأنك إذا عنيت المخاطب ، أو نفسك ، فلا يجوز أن يكون لا يدرى من تعنى ؛ لأنك لست تحدث عن غائب"[2] .

ثم نص على ما يخرَّج عليه في حالة المنع ، إذ أجاز النصب على الاختصاص ، والرفع على إضمار مبتدإٍ ، أي هو المسكين ، أو خبر أي المسكين هو ، يقول : " ولكنك تنصبه على قولك بنا تميما ، وإن شئت رفعته على ما رفعت عليه ما قبله"[3]

وهكذا كان سيبويه واضحا فيما قاله ، حيث نص على جواز الأول ومنع الثاني ؛ لكونه واضحا ؛ إذ لا يعقل أن يجهل المتكلم أو المخاطب نفسه ، وأجاز النصب والرفع ولم يجز فيه الجر على البدل .

وقد أورد سيبويه شاهدا أبدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم " بدل " اشتمال ، وهي إحدى صور الجواز يقول الشاعر :

ذريني إنَّ أمرك لنْ يُطَاعا　　　وما ألفيتني حِلْمي مُضَاعاً[4]

فـ " حلمي " بدل اشتمال من الياء في " ألفيتني " ، ووصف مجيء ذلك بالكثير .

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص٧٥ .

(٢) كتاب سيبويه ج٢/ص٧٦ .

(٣) يقصد ما أجازه الخليل في مثله قبل ذلك حيث قال : " وكان الخليل يقول إن شئت رفعته من وجهين فقلت مررت به البائس كأنه لما قال مررت به قال المسكين هو كما يقول مبتدئا المسكين هو والبائس أنت وإن شاء قال مررت به المسكين هو والبائس أنت وإن شاء قال مررت به المسكين كما قال بنا تميما يُكْشَفُ الضبابُ ، وفيه معنى الترحم كما كان في قوله رحمه الله عليه معنى رحمه الله " كتاب سيبويه ج٢/ص٧٥ ، ٧٦ " .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٣٥ ؛ ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/١٥٦ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١٢٢/١ ؛ وشرح عمدة الحافظ ٥٨٧ .

وقد تابع سيبويه فيما ذهب إليه عدد من النحاة منهم :

أولا : موقف المبرد :

رفض المبرد إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب فقال : " إذا قلت ادخلوا الأول فالأول فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع لأن البدل لا يكون من المخاطب لأنك لو قدرته بحذف الضمير لم يجز "[1]

كما أورد المبرد في كتابه خطبة عمر بن الخطاب ، عندما أبلغ أن ناسا يفضلونه على أبي بكر بعد وفاة رسول الله ، وقد جاء فيها قوله :"فأجمع رأينا كلّنا أصحاب محمد"[2] قال المبرد : " فإنما خفض"كلا" على أنه توكيد لأسمائهم المضمرة ؛ والظاهرة لا تكون بدلاً من المضمر الذي يعني به المتكلم نفسه، أو يعني به المخاطب ، لايجوز أن تقول مررت بي زيدٍ، لأن هذه الياء لا يشركه فيها شريك فتحتاج إلى التبيين،وكذلك لا يجوز: ضربتك زيداً، لأن المخاطب منفرد بهذه الكاف، فأما الهاء نحو مررت به عبد الله، فيجوز لأنا نحتاج إلى أن يعرفنا مبيناً: من صاحب الهاء؟ لأنها ليست للذي يخاطبه فلا ينكر نفسه، وإنما يحدث به عن غائب فيحتاج إلى البيان ، وقوله:"أصحاب محمد" اختصاص: وينتصب بفعل مضمر، وهو" أعني" ليبين من هؤلاءالجماعة ."[3]

كما أن المبرد لم يورد إبدال الظاهر من المضمر الحاضر حين عدّ أقسام البدل حيث قال :

واعلم أن البدل في الكلام يكون على أربعة أضرب :

- فضرب من ذلك أن تبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد معرفتين كانا ؛ أو معرفة ونكرة ؛ أو مضمرا ومظهرا ؛ أو مضمرين أو مظهرين ؛ وذلك نحو قولك مررت بأخيك زيد أبدلت زيدا من الأخ .

فأما المعرفة والنكرة ؛ فإن أبدلت معرفة من نكرة ، قلت :مررت برجل زيد ومررت بذي مال أخيك وفي بدل النكرة من المعرفة قوله : مررت بزيد صاحب مال

---

(١) المقتضب ج٣/ص٢٧٢ .

(٢) جملة من خطبة لعمر بن الخطاب حين سمع أن قوما يفضلونه على أبي بكر بعد وفاة رسول الله." الكامل " ١٠٤

(٣) الكامل في اللغة والادب – (ج ١ / ص ١٠٥) .

ومررت بالرجل رجل صالح ، فأما المضمر والمظهر فكقولك : زيد مررت بـه أخيـك ، وتقول : رأيت زيدا إياه وأخوك رأيته زيدا والمضمران رأيتك إياه .

- والضرب الثاني : أن تبدل بعض الشيء منه لتعلم ما قصدت له وتبينه للسـامع ، وذلك قولهم : ضربت زيدا رأسه .
- والضرب الثالث : أن يكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة ، وذلك قولك مالي بهم علم أمرهم فأمرهم غيرهم ، وإنما أراد مالي بأمرهم علم فقال : مالي بهـم علـم وهـو يريـد أمرهم .
- ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ولا كلام مستقيم وإنما يـأتي في لفـظ الناسي أو الغالط وذلك قولك رأيـت زيـدا داره وكلمـت زيـدا عمـرا ومـررت برجل حمار أراد أن يقول مررت بحمار فنسي ثم ذكر فنحي[1]

ومن خلال عرض موقف المبرد يمكن القول :

أولا : أن المبرد لم يغلط الأخفش في مذهبه ، وإنما كرر مذهب سيبويه من عـدم جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر .

ثانيا : أن النحاس استخدم ما يعرف بالمقدمة الكبرى والصغري ، فجعل كـلام المبرد مقدمة كبرى ، وكلام الأخفش مقدمة صغرى ، ترتب عليهما نتيجة ، هـي أن مـا قاله الأخفش خطأ وغلط .

ثانيا : اتجاه الجواز

ثانيا : مذهب الأخفش :

حكم الأخفش بالبدلية لـ" الذين " في آية الأنعام مـن ضـمير المخاطـب في لــ" يَجْمَعَنَّكُمْ " ، فقـال : " وقـال: {كَتَـبَ عَلَـى نَفْسِـهِ الرَّحْمَـةَ لَيَجْمَعَـنَّكُمْ} فنصـب لام {لَيَجْمَعَنَّكُمْ} ؛ لأن معنى "كَتَبَ" كأنه قال : "و اللهِ لَيَجْمَعَنَّكُمْ" ثـم أبـدل ، فقـال {الَّـذِينَ خَسِرُواْ أَنْفُسَهُمْ} أي: لَيَجْمَعَنَّ الذينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُم.[2]

---

(١) المقتضب ج٤/ص٢٩٥ ، وما بعدها .

(٢) معاني القرآن - للأخفش - (ج ١ / ص ٢٣٤ .

موقف الطبري :

وافق الطبري الأخفش فيما ذهب إليه فقال : " موضع "الذين" في قوله: "الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ" ، نصبٌ على الرد على "الكاف والميم" في قوله: "لَيَجْمَعَنَّكُمْ" ، على وجه البيان عنها ، وذلك أنّ الذين خسروا أنفسهم، هم الذين خوطبوا بقوله: "لَيَجْمَعَنَّكُمْ" "[1] .

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق تقف على نقاط :

- أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن ، خطأ فيها كلا من الأخفش والكسائي والفراء والزجاج ، لأن مذهبهم يخالف مذهب المبرد .
- ظهر قبل النحاس اتجاهان أحدهما يمنع إبدال الظاهر من المضمر دون تفصيل يوضح ما يجوز في ذلك وما لا يجوز ؛ اللهم ما أورده سيبويه في شاهده الذي أجازه متى كان بدل اشتمال ، وقد جاء المبرد فلم يفصل في ذلك بل منعه مطلقا.
- أجاز الأخفش هذا النوع من الإبدال ، وهو إبدال كل من كل غير مفيد إحاطة ولا شمول ، وأورد في ذلك شواهد ، وتابعه في ذلك الطبري .
- لم يتعرض المبرد لمذهب الأخفش ، ولم يغلطه .
- أن هذا النوع من البدل لم ينضج نضوجا كاملا في تلك الحقبة ، فالقاعدة لم تضح حتى النحاس الذي غلط النحاة فيما ذهبوا إليه ، لم تستو القاعدة عنده .

خامسا : الأغلوطة عند معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

يمكن إيجاز موقف الزجاج في نقاط :

- لم يتفق الزجاج مع الأخفش في آية الأنعام ، يقول الزجاج [2] : " وقوله:﴿الذين خسروا أنفسهم﴾ ، ذكر الأخفش أن (الذين) بدل من الكاف والميم ، المعنى

---

(١) تفسير الطبري - (ج ١١ / ص ٢٨١) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٣٢ .

ليجمعن هؤلاء المشركين الذين خسروا أنفسهم إلى هذا اليوم الذي يجحدونه ويكفرون به .

والذي عندي أن قوله :﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾ في موضع رفع على الابتداء ، وخبره : ﴿ فهم لايؤمنون ﴾ ؛ لأن "ليجمعنكم" مشتمل على سائر الخلق " .

- أجاز الزجاج قراءة لم يقرأ بها في آية الأحزاب ، وهي جر "أهل" ، غير أنه لم يوجها ، وقد جاء النحاس فغلطه ، لما يترتب على هذه القراءة من إبدال الظاهر من ضمير المخاطب في "عنكم" ، يقول الزجاج [1]

وقوله:﴿إنَّما يُرِيدُ اللَّه لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أهلَ البَيْتِ﴾.

«أهلَ» البيتِ، منصوب على المدح، ولو قرئت أهلِ البَيْتِ -بالخفض- او قرئت أهلُ البيت بالرفع لجاز ذلك ولكنَّ القراءة النصبُ. وهو على وجْهَيْنِ. على مَعْنَى اعني أهلَ البَيْتِ، وعلى النداء، على معنى يا أهل البَيْتِ، والرِّجْسُ في اللُّغَةِ كل مستنكر مُسْتَقْذرٍ من ماكول او عَمَلٍ أوْ فَاحِشَةٍ.

- أجاز الزجاج إبدال الظاهر من ضمير المخاطب في آية سبأ ، يقول الزجاج [2]:

موضع «مَنْ» نصب بالاستثناء على البدل من الكاف والميم، على معنى ما يُقَرِّبُ إلا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالحاً، اي ما تُقَرِّبُ الأموالُ الاّ مَنْ آمن وعمل بها في طاعة الله.

سادسا : الأغلوطة بعد النحاس

صارت هذه الأغلوطة بعد النحاس أكثر وضوحا ، وانسلخت من فروعها ، فالاضطراب الذي اعترى متناولي الأغلوطة قبل ولدي النحاس ومعاصريه ، حيث منع بعضهم إبدال الظاهر من ضمير الحاضر مطلقا ، بينما منع بعضهم إبداله متى كان إبدال كل من كل ولم يفد الإحاطة والشمول ، أضحت الأغلوطة بعد النحاس من الوضوح بمكان .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٢٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٥٥ .

أولا : مناصروا الأخفش :

وافق ابن عطية الأخفش في جواز إبدال الظاهر من ضمير المخاطب في آية الأنعام ، ولم يشر إلى مذهب الزجاج في آية الأحزاب ، وذكره في آية سبأ [1]

ثانيا : المنهج الوصفي :

انتهج عدد من النحويين والمفسرين منهجا وصفيا دون ترجيح كالرازي [2] والقرطبي [3] والشوكاني [4] والسمرقندي [5]

ثالثا : مناصرو سيبويه

ناصر سيبويه عدد من النحويين والمفسرين كأبي البقاء [6] وأبي حيان [7] والرضي [8]

خامسا : المنهج الإقصائي :

لم يتناول عدد من النحويين والمفسرين أغلوطتنا بالدارسة ، واقتصروا على المذهب البصري كمكي [9] والزمخشري [10] والثعالبي [11] وابن عقيل [12] .

---

(1) المحرر الوجيز - (ج ٢ / ص ٣٨٤) . (ج ٥ / ص ٣٠٧) . ج ٥ / ص ٣٥٤) .

(2) تفسير الرازي - (ج ٦ / ص ٢٣٢) .

(3) تفسير القرطبي - (ج ٦ / ص ٣٩٦) .

(4) فتح القدير - (ج ٢ / ص ٣٩٥) .

(5) بحر العلوم للسمرقندي - (ج ٢ / ص ٢٤) .

(6) اللباب علل البناء والإعراب - (ج ١ / ص ١٦١) .

(7) تفسير البحر المحيط - (ج ٥ / ص ٩٠) .

(8) شرح الرضي على الكافية - (ج ٢ / ص ٣٩١) .

(9) مُشكِل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ١٢٩) .

(10) الكشاف - (ج ٥ / ص ٣٢٥) .

(11) تفسير الثعالبي - (ج ١ / ص ٤٥٥)

(12) شرح ابن عقيل - (ج ٢ / ص ٢٥٠) .

سادسا : المنهج الاستنباطي :

أولا : موقف ابن هشام :

أورد ابن هشام شاهدا يعضد ويقوي مذهب الأخفش ، وقد جاء تعبيره موحيا بأن هذا الشاهد قديم استدل به الأخفش والكوفيون ، غير أن هذ ما يعرف بالتلفيق المنهجي ، ويحمل قوله على أنهم كان يمكنهم الاستدلال به ، يقول ابن هشام : [1] " وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل :

- وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً كقوله تعالى (وَمَا أَنْسَانِيَه إلا الشيطان أَنْ اَذْكُرَهُ)[2] فـ(أن أذكره) بدل من الهاء في (أنسانيه) بدل اشتمال ومثله (وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ)[3]
- وإن كانَ ضميرَ حَاضِرٍ : فإن كان البدلُ بعضاً أو اشتمالاً جاز نحو أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ وأَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ وقوله :

(أَوْعَدني بالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ ... رِجْلي فَرِجْلي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ)

فـ (رجلي) بدل بعض من ياءِ أوعَدني وقوله :

(ذَرِيني إن أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا)

فـ (حلمي) بدل اشتمال من ياء ألفيتني .

- وإن كان بَدَلَ كل فإما أن يدل على إحاطة أو لا فإن دَلَّ عليها جاز نحو (تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) .
- وإن كان غير ذلك امتنع نحو قُمْتَ زَيْدٌ وَ رَأَيْتُكَ زَيْداً وجوز ذلك الأخفشُ والكوفيون تمسكا بقوله

بكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ ... وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلا[4] "

---

(١) شرح شذور الذهب ج١/ص٥٧٤ .

(٢) [الكهف : ٦٣] .

(٣) [مريم : ٨٠] .

(٤) البيت من البسيط ، وهو في شرح الشذور ٥٧٤ ؛ والتصريح ١٦١/٢ ، والشاهد فيه " بكم قريش " حيث أبدل الظاهر من ضمير المخاطبين بدل كل من كل ، من غير أن يدل على الإحاطة والشمول .

سابعا : نتائج عرض الأغلوطة بعد النحاس

- ناصر ابن عطية الأخفش فيما ذهب إليه .
- ناصر أبو البقاء وأبو حيان والرضي مذهب سيبويه .
- انتهج بعض النحويين منهجا إقصائيا كمكي ، والزمخشري ، والثعالبي ، وابن عقيل .
- انتهج عدد من النحويين والمفسرين منهجا وصفيا دون ترجيح كالرازي [١] والقرطبي [٢] والشوكاني [٣] والسمرقندي [٤] .
- يعد ابن هشام أحد المجددين في هذه الأغلوطة حيث أورد شاهدا انتصر لفريق الجواز .
- انتهج ابن جزي منهجا وصفيا تفاضليا .

الأغلوطة الثالثة
الابتداء بـ لله أن لله المفتوحة الهمزة

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [٥] يقول النحاس : " فمن فتحهما جميعا جعل الأولى بدلا من الرحمة ، أو على إضمار مبتدأ ؛ أي هي كذا ، والثانية مكررة عند سيبويه ؛ كما قال الله جل وعز : (لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا

---

(١) تفسير الرازي – (ج ٦ / ص ٢٣٢) .

(٢) تفسير القرطبي – (ج ٦ / ص ٣٩٦) .

(٣) فتح القدير – (ج ٢ / ص ٣٩٥) .

(٤) بحر العلوم للسمرقندي – (ج ٢ / ص ٢٤) .

(٥) [الأنعام : ٥٤] .

أتوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ)[1] ، وقال جل وعز : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا)[2] ، ثم قال بعد : (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ)[3] .

وقال الأخفش وأبو حاتم "أن" الثانية في موضع رفع بالابتداء ؛ أي فالمغفرة له ؛ وهذا خطأ عند سيبويه ، وسيبويه لا يجوز عنده أن يبتدأ بـ "أن" ، ولكن قال بعض النحويين : يجوز أن تكون "أن" الثانية في موضع رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي فالذي له أن الله غفور رحيم[4] .

<u>الموطن الثاني :</u> في معرض إعرابه لقوله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا)[5] يقول النحاس : "فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ" : يقال ما بعد الفاء في الشرط مبتدأ ؛ فكان يجب أن يكون "فإن له" بكسر "إن" ، فللنحويين في هذا أربعة أقوال :

- مذهب الخليل وسيبويه أن (أن) الثانية مبدلة من الأولى ، وزعم أبو العباس أن هذا القول مردود ، وأن الصحيح ما قال الجرمي .
- قال "أن" الثانية مكررة للتوكيد ، ونظيره :(وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ)[6] ، وكذا : (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا)[7] .
- قال الأخفش : المعنى فوجوب النار له ، قال أبو العباس : قول الأخفش هذا خطأ ؛ لأنه يبتدىء "أن" ، ويضمر الخبر .
- وقال علي بن سليمان : المعنى فالواجب أن له نار جهنم .[8]

---

(١) [آل عمران : ١٨٨]

(٢) [الحج : ١٧]

(٣) [الحج : ١٧] .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص ٦٩ .

(٥) [التوبة : ٦٣] .

(٦) [النمل : ٥]

(٧) [الحشر : ١٧]

(٨) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٢٤ .

الموطن الثالث : يقول النحاس في معرض إعرابه لقوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ)[١] "أن" في موضع رفع "فإنه يضله" عطف عليه ، ومذهب سيبويه أن "أن" الثانية مكررة للتوكيد ، وأن المعنى كتب عليه أنه من تولاه يضله .

قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يقول : التقدير كتب عليه أنه من تولاه ، فالواجب أن يضله بفتح الهمز،ومن زعم أن "أن" في موضع رفع بالابتداء ، فقد أخطأ ؛ لأن سيبويه منع أن يبتدأ بـ "أن" المفتوحة ،[٢]

الموطن الرابع : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[٣] ، يقول النحاس : "أن في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وإن كان لا يجيز أن يكون أن في أول الكلام ، ولكن لما كان قبلها شيء ؛ صلح الابتداء بها ، والرفع عند المازني بإضمار فعل فيما لا يجوز أن يبتدأ به ،كما تقول : كيف زيد ، والتقدير عنده : كيف استقر زيد.[٤]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول الابتداء بـ "أن" المفتوحة ، وقد أوردها النحاس في أربعة مواطن .

- في الموطن الأول : في معرض إعرابه لآية الأنعام ، أورد النحاس ثلاثة مذاهب :
- الأول : لسيبويه و"أن" الثانية عنده مكررة كما يرى النحاس ، وقد وَهِم النحاس فيما ذهب إليه إذ هي عنده مبدلة من الأولى كما سترى .
- الثاني : للأخفش وأبي حاتم حيث نصا على جواز كون "فأنه غفور رحيم" في موضع رفع بالابتداء ، وقد خطأ النحاس الأخفش فيما ذهب إليه بناء على أن

---

(١) [الحج : ٤] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص ٨٥ .

(٣) [فصلت : ٣٩].

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٦٣ .

سيبويه لا يجيز الابتداء بـ "أن" المفتوحة الهمزة ، وهي إحدى الأغلوطات التي اتبع النحاس فيها قياسا منطقيا لا أراه يصلح للدراسات النحوية ، إذ يمكن القول : لما لا يكون ما ذهب إليه الأخفش مذهبا قائما بذاته ؟ فتتسع اللغة ، وتساير التطور !!

- الثالث : مجهول القائل : حيث جعل "أن" الثانية في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ، تقدير : فالذي له أن الله غفور رحيم .

- في الموطن الثاني : في معرض إعرابه لآية التوبة كان النحاس أوفر حظا ؛ إذ أضاف قول الجرمي ، وأسند مجهول القائل لقائله ، وهو الأخفش الصغير ، كما كان أحسن منطقا ؛ إذ جاء كلامه مرتبا ، فأورد في الأغلوطة أربعة أقوال :

  - الأول للخليل وسيبويه ، ومفاده أن "أن" الثانية مبدلة من الأولى ، وقد رده المبرد ، علما بأن النحاس اختاره في الموطن الأول ، وخطأ الأخفش قياسا عليه.
  - والثاني للجرمي ، وهي عنده مكررة للتوكيد .
  - والثالث للأخفش الأوسط.
  - والرابع للأخفش الصغير .

في الموطن الثالث : في معرض إعرابه لآية الحج :

- أثبت مذهب سيبويه الذي حكم لـ "أن" الثانية بأنها مكررة للتوكيد ، وأن المعنى كتب عليه أنه من تولاه يضله ، وقد وهم في ذلك أيضا ؛ إذ إن سيبويه يحكم للثانية بأنها بدل من الأولى .
- ثم أورد ما قاله الأخفش الصغير ، من أنه يجوز جعل "أن" الثانية في موضع رفع خبر لمبتدأ ، والتقدير كتب عليه أنه من تولاه ، فالواجب أن يضله بفتح الهمز .
- ثم ساق أيضا القياس الذي استعمله في الموطن الأول ، وادعى أن من زعم أن "أن" في موضع رفع بالابتداء ، فقد أخطأ ؛ لأن سيبويه منع أن يبتدأ بـ "أن" المفتوحة .

وهكذا أورد النحاس وأستاذه الأخفش الصغير علة مصتنعة لا تصلح أن تكون حجية على الغير ، لاسيما وأن ذلك في طور التقعيد الذي هو أحرى بالتوسعة في اللغة ، لا التضييق فيها .

في الموطن الرابع : نص النحاس في آية فصلت على أن " أن " في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وأن الذي جوز ذلك عنده تقدم الخبر عليها ، ويفهم منه أن سيبويه لا يجيز أن تكون " أن " في موضع الابتداء الفعلي ، أم الحكمي فجائز عنده ؛ فهي تكون في موضع الابتداء متى تقدم عليها ما هو خبر عنها ، أما الابتداء الفعلي فهو عنده ممنوع ، والرفع عند المازني بإضمار فعل فيما لا يجوز أن يبتدأ به ، كما تقول : كيف زيد ، والتقدير عنده : كيف استقر زيد ، وعليه فـ " أن " في موضع الفاعل لذلك الفعل .

وهذا الموطن ، وإن لم يخطأ فيه أحد إلا أنه كان لزاما الإتيان به ؛ إتماما للفائدة ، وتوضيحا لمذهب سيبويه ، وحصرا للآراء .

ويمكن إيجاز ما سبق في نقاط :

- ❖ أن النحاس وهم في موضعين من مواضع الأغلوطة ؛ إذ أسند لسيبويه القول بأن " أن " الثانية مكررة توكيدا للأولى ، وهي عنده مبدلة منها .
- ❖ أنه في الموطن الأول ذكر ثلاثة مذاهب ، نسب اثنين منهم إلى صاحبه ، ولم ينسب الثالث ، وغلط الأخفش فيما ذهب إليه .
- ❖ أنه في الموطن الثاني ذكر أربعة مذاهب نسبها إلى أصحابها ، وفيه غلط الأخفش أيضا فيما ذهب إليه .
- ❖ أنه في الموطن الثالث غلط الأخفش فيما ذهب إليه دون ذكره .
- ❖ أنه أغفل في ذلك مذهب الفراء ، والذي تابعه فيه الجرمي ، والمبرد .
- ❖ أن هناك مواضع عند سيبويه يحسن فيها الابتداء بـ " أن " المفتوحة .
- ❖ أن التتابع التاريخي والموضوعي لمواطن الأغلوطة جعل النحاس يصاب بالوهم تارة والنسيان تارة أخرى ، فهو ينسب الرأي لغير أهله كما فعل حين أسند لسيبويه أن " أن " الثانية مكررة عن الأولى في الموطن الأول والثالث ، أو يصاب بالنسيان فلا ينسب الرأي لصاحبه كما فعل في الموطن الأول حين لم

ينسب الرأي لأستاذه الأخفش الأصغر ، أو ما كان منه في الموطن الثالث حين لم ينسب رأي الأخفش إليه ، كما أنه أسند القول بأنها مؤكدة عن الأولى في الموطن الثاني للجرمي ، مع أن القائل به قبله هو الفراء .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

حفلت هذه الأغلوطة باهتمام النحويين ، فأدلى كثير منهم بدلوه فيها ، يسوق لتقوية مذهبه شواهد ، ويورد أدلة ، وقد أحصى النحاس للنحاة في هذه الأغلوطة أربعة مذاهب ، وسنحاول من خلال استخدام المنهج الاستقرائي الوقوف على ما أغلفه النحاس من مذاهب ظهرت في حقبة التقعيد .

أولا : مذهب سيبويه :

أفرد سيبويه لهذه الأغلوطة بابا أسماه : " هذا بابٌ تكون فيه " أن " بدلا من شيءٍ ليس بالآخر " ، ومثل له بآيات قرآنية :

- من ذلك : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) [1] فـ " أن " مبدلة من " إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ " موضوعةٌ في مكانها ، كأنك قلت : وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم ، كما أنك إذا قلت : " رأيت متاعك بعضه فوق بعض " ، فقد أبدلت الآخر من الأول ، وكأنك قلت : " رأيت بعض متاعك فوق بعض" ، وإنما نصبت بعضاً ؛ لأنك أردت معنى رأيت بعض متاعك فوق بعض ؛ كما جاء الأول على معنى ؛ وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم .
- ومن ذلك قوله عز وجل : (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ) [2] فالمعنى - والله أعلم - ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون .

---

(١) [الأنفال : ٧] .

(٢) [السجدة : ٢٦] .

- ومما جاء مبدلاً من هذا الباب : (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ)[1] فكأنه على أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم ، وذلك أريد بها ، ولكنه إنما قدمت " أن " الأولى ؛ ليعلم بعد أي شيء الإخراج .
- ومثل ذلك قولهم : زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل ، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي .

وعليه فسيبويه يرى أن " أن " في هذه الحالة مبدلة من الأولى ، ولم يرتض سيبويه أن تكون " أن " في هذه الحالة في موضع رفع مبتدأ ، معللا بأن ذلك ليس من المواضع التي يبتدأ فيها بـ " أن " ، يقول سيبويه : " ولا يستقيم أن تبتدئ " أن " هاهنا كما تبتدئ الأسماء أو الفعل إذا قلت : " قد علمت زيداً أبوه خيرٌ منك " و " قد رأيت زيداً يقول أبوه ذاك " ؛ لأن " أن " لا تبتدأ في كل موضع ، وهذا من تلك المواضع .

ثم عاود سيبويه سرد أمثلة أخرى فقال :

- وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله : (أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً)[2] ولو قال فـ " إن " كانت عربية جيدة[3] .

ويمكن إيجاز مذهب سيبويه في نقاط :

- ذهب سيبويه إلى القول بأن " أن " الثانية بدل كل من كل .
- ساق سيبويه أربعة آيات قرآنية استشهد بها على مذهبه .
- نص سيبويه على أن لا يستقيم القول بأن " أن " في هذا الموضع في محل رفع بالابتداء .
- أن قول سيبويه : " لأن " أن " لا تبتدأ في كل موضع ، وهذا من تلك المواضع " يفيد بأن " أن " قد يبتدأ بها في مواضع ، وهو ما تحقق في الموطن الرابع من مواطن الأغلوطة ، إذ حكم لها بالابتداء في آية " فصلت " .

---

(١) [المؤمنون : ٣٥] .

(٢) [التوبة : ٦٣] .

(٣) كتاب سيبويه ج٣/ص١٣٢؛ ١٣٣ ؛ ١٣٤ .

ثانيا : مذهب الأخفش

ينبغي علينا اتباع المنهج الاستقراء الضمي كي نقف على حقيقة موقف الأخفش ، من مواطن الأغلوطة :

- في آية الأنعام جاء كلام الأخفش في مكانين :

▪ أحدهما : في معرض إعرابه لقوله تعالى : " فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ...."(١) ، وفيه

حكم لـ " أن " الثانية بأنها بدل من الأولى يقول الأخفش : وقوله {أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ} وقوله {أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة "ما" ،ويكون الذي بعد الفاء بدلا من "أن" التي قبلها.(٢)

▪ الثاني في معرض إعرابه للآية نفسها ، حيث نص على أن " أن " الثانية في موضع رفع بالابتداء قال : " وقال: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ} و{أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} فقوله {أَنَّهُ} بَدَلٌ من قوله {الرَّحْمَةَ} أي: كَتَبَ أَنَّهُ مَنْ عمِلَ. وقوله {فَأَنَّهُ} على الابتداء ؛ أي: فَلَه المغفرة والرَّحْمَةُ فَهوَ غَفُورٌ رَحيم.(٣)

وهكذا تردد الأخفش في إعراب " أن " الثانية في المكانين ، ففي الأول جعلها بدلا ، بيد أنه حكم بأنها في موضع الابتداء في الثاني .

- في آية التوبة تلحظ أنه تناولها في آية البقرة السابقة ، كما أنه تناولها في موضعها غير أنه كسر همزة " أن " الثانية ، وجعل ما بعدها مستأنف ، فقال : " وقال {أَلَمْ

---

(١) [البقرة : ٧٩] .

(٢) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٩٦) .

(٣) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٢٣٩) .

يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ} فكسر الالف لأن الفاء التي هي جواب المجازاة ما بعدها مستأنف.[1] .

- في آية المؤمنون : حكم للثانية بأنها بدل من الأولى :{أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ} فالآخرةُ بَدَلٌ من الأُولى.[2]
- لم يتناول الأخفش آية الحج وفصلت ، فلم ينص على إعراب "أن" الثانية فيهما.

وهكذا تردد الأخفش في إعرابه لـ" أن" الثانية من مواطن أغلوطتنا

ثالثا : مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أن "أن" الثانية مكررة للتوكيد ، وقد وقفت على ذلك في مواطن له :

- في آية الأنعام والمؤمنون يقول الفراء : "وإن شئت فتحت الألف من (أنّ) تريد: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل ، ولك فى (أنّ) التى بعد الفاء الكسر والفتح.
  - فأمّا من فتح ، فإنه يقول: إنما يحتاج الكتاب إلى (أنّ) مرة واحد؛ ولكن الخبر هو موضعها، فلما دخلت فى ابتداء الكلام أعيدت إلى موضعها ؛ كما قال: {أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ} فلمّا كان موقع أنّ: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم دخلت فى أوّل الكلام وآخره.ومثله: {كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ} بالفتح. ومثله: {أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ}.[3]

وهكذا فالفراء يعتبر "أن" الثانية في آيات الأنعام والتوبة والحج والمؤمنون توكيدا للأولى .

---

(١) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ٢ / ص ٣٠) .

(٢) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٨٦) .

(٣) معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٠) .

- في سورة الأنفال من قوله تعالى: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...}[1] يقول : " دخلت (أنَّ) فى أوّله وآخره ؛ لأنه جزاء بمنزلة قوله {كُتِبَ عليه أنه مَنْ تَولاَّهُ فأنَّهُ يُضِلُّه} وبمنزلة قوله {ألم يَعْلَمُوا أنه مَنْ يحادِدِ اللّه ورسولَه فأنَّ له نارَ جهنَّم} ويجوز فى (أنّ) الآخِرة أن تكسرَ ألفها ؛ لأن سقوطها يجوز؛ ألا ترى أنك لو قلت: (اعلموا أنّ ما غنمتم من شىء فللّه خمسه) تصلح، فإذا صلح سقوطها كسرها. "[2]
- في آية المؤمنون يقول : {أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ...}

أعيدت (أنكم) مرّتين ومعناهما واحد. إلاّ أن ذلكَ حَسُن لمّا فرقت بين (أنكم) وبين خبرهَا بإذا. وهى فى قراءة عبدالله (أيعدكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجُون) وكذلكَ تفعل بكل اسمٍ أوقعت عَليه (أن) بالظنّ وأخوات الظنّ، ثم اعترض عله الجزاءُ دون خبره. فإن شئت كرَّرت اسمه، وإن شئت حذفته أوّلا وآخِراً.

فتقول: أظنّ أنك إن خرجت أنك نادم. فإن حذفت (أنك) الأولى أو الثانية صلح. وإن ثبتتا صلح. وإن لم تعرض بينهما بشىء لم يجز. فخطأً أن تقول أظن أنك أنك نادم إلاّ أن تُكرِّر كالتوكيد."[3]

وقد تابع الفراء في القول بأن " أن " الثانية توكيدا للأولى الجرمي ، ومن بعده المبرد .

أولا : موقف الجرمي :

أورد النحاس في الموطن الثاني من مواطن الأغلوطة أن المبرد رد قول سيبويه والخليل بأن " أن " الثانية مبدلة من الأولى ، وارتضى قول الجرمي بأنها توكيد لها .

ولعلك تلحظ أن إسناد هذا القول للجرمي كما ادعى النحاس ، ومن قبله المبرد من الخطأ بمكان ، فقبل الجرمي بما يقرب من ربع قرن نص الفراء عليه ، وكان يجدر بالنحاس أن يسوق الآراء متواترة حتى تتكشف الحقيقة وتنجلي .

---

(١) [الأنفال : ٤١] .

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ٨٢) .

(٣) معانى القرآن للفراء – (ج ٣ / ص ١٩١) و (ج ٤ / ص ١١٥) .

ثانيا : موقف المبرد

ارتضى المبرد مذهب الفراء دون إسناده إليه ، وقد جاءت عبارته في عنوان الباب أقرب لعبارة سيبويه ، مع شيء من الاختلاف ، فقال : " هذا باب من أبواب " أن " مكررة " ، والتكرير عنده يعني التأكيد ، ثم شرع يمثل له ويبين أنها مكرر للتوكيد ، فقال:" وذلك قولك : قد علمت أن زيدا إذا أتاك أنه سيكرمك ، وذلك أنك قد أردت قد علمت أن زيدا إذا أتاك سيكرمك ، فكررت الثانية توكيدا ، ولست تريد بها إلا ما أردت بالأولى " .

وقد مثل لذلك من كتاب الله بقوله تعالى : "

- فمن ذلك قوله عز وجل (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) ؛ فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية وقد قيل فيها غير هذا .
- ومن هذا الباب عندنا ، وهو قول أبي عمر الجرمي (أَلَمْ يَعْلَموا أنه مَنْ يُحادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)فالتقدير والله أعلم فله نار جهنم وردت أنَّ توكيدا ." [1]

وقد رفض المبرد مذهب الأخفش في أحد قوليه فقال : " وأما أبو الحسن الأخفش فقال في قوله تبارك وتعالى (أَلَمْ يعلَموا أَنَّهُ مَنْ يُحادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نارُ جَهَنَّمَ) قال المعنى فوجب النار له ثم ، وضع " أن " في موضع المصدر ، فهذا قول ليس بالقوي ؛ لأنه يفتحها مبتدأة ، ويضمر الخبر .

وكذلك قال في قوله (كَتَبَ رَبُّكُمْ على نَفْسِهِ الرَحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهالَةٍ ثُمَ تَابَ مِنْ بعدِهِ وأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفورٌ رَحيمٌ) أي فوجب الرحمة له والقول فيه عندنا التكرير على ما ذكرت لك [2]

---

(١) المقتضب ج٢/ص٣٥٦ ؛ ٣٥٧ .

(٢) المقتضب ج٢/ص٣٥٧ .

كما رفض المبرد مذهب سيبويه في آية المؤمنون ، فقال : " وأما سيبويه ؛ فكان يقول : المعنى " أن يعد " وقعت على " أن " الثانية ، وذكر أن الأولى ليعلم بعد أي شيء يكون الإخراج ، وهذا قول ليس بالقوي[1]

ثالثا : موقف الطبري :

وافق الطبري الفراء ، ومن تابعه في القول بأن " أن " الثانية مكررة للتوكيد ، فقال : في آية الأنعام : " فإن قال قائل: فما أنت قائل في قراءة من قرأ: كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ ، بفتح"أنّ" ؟

قيل: إن ذلك إذ قرئ كذلك، فإن"أنّ" بيانٌ عن"الرحمة"، وترجمة عنها. لأن معنى الكلام: كتب على نفسه الرحمة أن يرحم [من تاب] من عباده بعد اقتراف السوء بجهالة ويعفو، و"الرحمة"، يترجم عنها ويبيِّن معناها بصفتها. وليس من صفة الرحمة"ليجمعنكم إلى يوم القيامة" ، فيكون مبيِّنًا به عنها، فإذ كان ذلك كذلك، فلم يبق إلا أن تنصب بنية تكرير"كتب" مرة أخرى معه، ولا ضرورة بالكلام إلى ذلك، فيوجَّه إلى ما ليس بموجود في ظاهره.[2]

ونص على ذلك في موطن آخر فقال : " فتح"الألف" منهما جميعًا، بمعنى: كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ، ثم ترجم بقوله: أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ، عن الرحمة،(فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ، فيعطف ب"أنه" الثانية على"أنه" الأولى، ويجعلهما اسمين منصوبين على ما بينت.[3]

رابعا : الأغلوطة عند معاصري النحاس

حفلت هذه الأغلوطة بمدراسة النحويين لها ، وكثرت فيها آراؤهم ومشاربهم ، لاسيما وقد حدث ذلك قبل ، في طور التقعيد .

---

(١) المقتضب ج٢/ص٣٥٨ .

(٢) تفسير الطبري – (ج ١١ / ص ٢٧٩) .

(٣) تفسير الطبري – (ج ١١ / ص ٣٩٢) .

أولا : موقف الزجاج :

يمكن إيجاز موقف الزجاج في نقاط :

- وافق الزجاج مذهب الفراء والمبرد في كون "أن" الثانية في آية الأنعام مؤكدة للأولى : يقول : "

وقوله : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أنه مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءا بجهالة ثم تابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رحيم﴾ .

بفتحهما جميعاً، ويجوز أن يكونَ «إنه ـ فإنَّه» بكسرهما جميعاً ويجوز فتح الأولى وكسر الثانية، ويجوز كسر الأولى وفتح الثانية. فأما فتح الأولى والثانية فعلى أن موضع أن الأولى نصب، المعنى : كتب ربكم على نفسه الْمَغْفِرَةَ، وهي بَدَلٌ مِنَ الرَّحْمَةِ، كأنه قال: كتب رَبُّكُمْ عَلى نَفْسِهِ الرحمة وهي المغفرةُ للمذْنِبِينَ التائبين، لأن معنى أنه ﴿غفورٌ رحيم﴾ المغفرة منه، ويجوز أَنْ تكون الثانية وقعت مؤكدة للأولى، لأن المعنى : كتب ربكم أنَّهُ ﴿غفورٌ رحيم) فلما طال الكلام أعيد ذكر "أن" "[1]

كما وافق الزجاج الفراء أيضا في آية التوبة ، حيث نص على أنها للتوكيد ، يقول الزجاج [2] : "

﴿فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾.

والقراءةُ بالفتح والكسر : «فَأن له»، فمن كسر فعلى الاستئناف بعد الفاءِ، كما تقول فله نار جهنم، ودَخلت إن مؤكدَة، وَمَنْ قَال فأن له، فإنما أعاد «فَأَنَّ» توكيداً، لأنه لما طال الكلام كان إعَادَتُها أوْكَدُ.

كما ذهب المذهب نفسه في آية الحج ، يقول الزجاج : "[3]

﴿أنه﴾ في موضع رفع.

﴿فَأَنَّه يُضِلُّهُ﴾، عطف عليه، وموضعه رفع أيضاً، والفاء الأجود فيها أن تكون في معنى الجزاء، وجائز كسر إنَّ مع الفاء، ويكون جزاء لا غير.

والتأويل: كُتِب عليه أي على الشيطان إضْلَال مُتَولّيه وهدايتهم إلى عذاب السعير، وحقيقة «أنَّ» الثانية أنها مكررة مع الأولى على جهة التوكيد، لأن المعنى كُتبَ عليه أنه من تولاه أضله.

وكذا ذهب في آية المؤمنون أيضا [4]

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٥٣ .

(٢) معاني القرآن ٢/٤٥٩ .

(٣) معاني القرآن ٣/٤١١ .

(٤) معاني القرآن٤/١١، ١٢ .

وهكذا ذهب الزجاج مذهب الفراء والمبرد في مواطن الأغلوطة ، غير أنه في موطن آية المؤمنون ، يسند القول بتكرر " أن " الثانية توكيدا للأولى لسيبويه ، وهو في ذلك مجانب للصواب ، مخالف لما تم تقريره في مذهب سيبويه آنفا .

ثانيا : مذهب الأخفش الصغير :

ذهب الأخفش الصغير " علي بن سليمان " إلى أن " الثانية في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتأوله بحسب ما جاء فيه ، وقد أورد النحاس مذهبه في الموطن الأول غير منسوب إليه ،ونسبه إليه في الموطنين الثاني والثالث .[١]

ثالثا : موقف أبي علي الفارسي :

وجه أبو علي الفارسي قراءة الفتح في آية الأنعام بما يوافق مذهب الأخفش ، فحكم لـ " أن " بأنها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر مضمر ،أي فله غفرانه ، أو هي خبر والمبتدأ مضمر ، والتقدير : فأمره أنه غفور رحيم ، وقاس ذلك على آية التوبة.[٢]

ورد الفارسي مذهب الفراء والجرمي والمبرد فقال : " ومن ذهب في هذه الأغلوطة إلى أن (أن) التي بعد الفاء تكرير من الأولى لم يستقم قوله ، وذلك أن (من) لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه ، أو تكون موصولة ، ولا يجوز أن يقدر التكرير مع الموصولة ، ولو كانت موصولة لبقي المبتدأ بلا خبر ، ولا يجوز ذلك في الجزاء الجازم ؛ لأن الشرط يبقى بلا جزاء ؛ فإذا لم يجز ذلك ؛ ثبت أنه على ما ذكرنا .

كما رد الفارسي مذهب سيبويه فقال : "

على أن ثبات الفاء في قوله : " فأن له " يمنع من أن يكون بدلا ، ألا تر أنه لا يكون بين البدل والمبدل منه الفاء العاطفة ، ولا التي للجزاء .

فإن قلت : إنها زائدة ؛ بقي الشرط بلا جزاء ؛ فلا يجوز إذاً تقدير زيادتها هنا ، وإن جاءت زائدة في غير هذا الموضع .[٣]

---

(١) راجع في ذلك مواطن الأغلوطة .

(٢) الحجة ٣/٣١٢ ؛ ٣١٣ .

(٣) الحجة ٣/٣١٢ ، ٣١٣ .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

رغم الوضوح الكامل لهذه الأغلوطة في طور التقعيد وما بعده من عصر النحاس ومعاصري ، اعترى النحويين والمفسرين شيء من الوهم ، في نسبة الآراء لصاحبها ، كابن عطية [١] ، وذلك أشبه بما اعترى الزجاج آنفا ، بالإضافة لذلك انتهج بعضهم منهجا وصفيا تقليديا ، أو منهجا إقصائيا كالزمخشري [٢] ، وابن هشام[٣] وقد تعدم من انتهج منهم منهجا تحليليا استنباطيا في هذه الأغلوطة ، كما تلحظ أن تناول المفسرين والمعربين لها أكثر من تعرض النحويين لها ، ولعل السبب في ذلك أن الدراسات التطبيقية هي الينبوع الحقيقي لدراسة المسائل الخلافية ، ومن ثم فاتباع المنهج التحليلي الاستنباطي أولى وأفضل .

أولا : المنهج الوصفي التقليدي :

أورد القرطبي ما ساقه النحاس في الموطن الثاني من مواطن الأغلوطة ، دون تعقيب .[٤] وقد سار في ركبه الشوكاني [٥] والألوسي [٦]

ثالثا : مناصرو سيبويه :

وافق البغوي مذهب سيبويه [٧] وكذا الرازي [٨]

رابعا : مناصرو علي بن سليمان :

ناصر الأخفش الصغير أبو البقاء .[٩]

---

(١) المحرر الوجيز – (ج ٤ / ص ٤٨١) .

(٢) الكشاف – (ج ٢ / ص ٤٤١) .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج١/ص٣٣٨ .

(٤) تفسير القرطبي – (ج ٨ / ص ١٩٥) .

(٥) فتح القدير – (ج ٣ / ص ٢٧٧) .

(٦) تفسير الألوسي – (ج ٧ / ص ٢٧٩) . .

(٧) تفسير البغوي – (ج ٣ / ص ١٤٨) .

(٨) تفسير الرازي – (ج ٨ / ص ٨٣) .

(٩) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٥٠١ . ج٢/ص٦٤٩ .

الأغلوطة الرابعة
مجيء لله فوق لله زائدة

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا) [١] يقول النحاس : " فَإِن كُنَّ نِسَاء " خبر كان أي فإن كان الأولاد نساءا " فَوْقَ اثْنَتَيْنِ " .

قال أبو جعفر قد ذكرنا فيه أقوالا منها :

- أن " فوقا " زائدة ، وهو خطأ ؛ لأن الظروف ليست مما يزداد لغير معنى .
- ومنها الاحتجاج للأخوات ، ولا حجة فيه ، لأن ذلك إجماع فهو مسلم لذلك.
- ومنها أنه إجماع وهو مردود ؛ لأن الصحيح عن ابن عباس أنه أعطى البنين النصف ؛ لأن الله جل وعز قال : " فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك " قال : فلا أعطى البنتين الثلثين .
- ومنها أن أبا العباس قال في الآية ما يدل على أن للبنتين الثلثين ، قال لما كان للواحد مع الابن الواحد الثلث علمنا أن للابنتين الثلثين ، وهذا الاحتجاج عند أهل النظر غلط ؛ لأن الاختلاف في البنتين ، وليس في الواحدة ، فيقول مخالفه إذا ترك ابنتين وابنا فللبنتين النصف ، فهذا دليل على أن هذا فرضهما.[٢]

الموطن الثاني : وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى (فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ) [٣]، يقول النحاس :" قال الأخفش فاضربوا فوق الأعناق معناه فاضربوا الأعناق وهذا

---

(١) [النساء : ١١] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٤٣٩ .

(٣) [الأنفال : ١٢] .

عند محمد بن يزيد خطأ ؛ لأن "فوقا" يفيد معنى ، فلا يجوز زيادتها ، ولكن المعنى أنهم أبيحوا ضرب الوجوه ، وما قرب منها "[١] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول زيادة "فوق" في قوله تعالى من سورة الأنفال : "(اضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ) ، وقد أوردها النحاس في موطنين ، والذي يبدو أن القول بزيادتها إنما هو مقصور على هذين الموضوعين ، فليست ثمت قاعدة في "فوق" تقر بجواز زيادتها ، بحيث يمكن في غير هذا الموضع أن نحكم بزيادتها .

ويلحظ في الموطن الأول أن النحاس لم ينسب القول بزيادتها ، بل أورده دون نسبة ، وفي الموطن الثاني نسبه للأخفش ، والمعنى عنده اضربوا الأعناق ، ونص النحاس على أن القول بزيادته خطأ عند المبرد ؛ معللا بأنه يفيد معنى ، فلا يجوز زيادتها ، والمعنى عنده أنه يجوز ضرب ما فوق الأعناق ، وهي الوجوه وما قرب منها .

وقد أغفل النحاس مذهبين ماثلين في هذه الأغلوطة ، وهما مذهب الفراء ، مذهب أبي عبيدة ، كما سترى .

وقد وقفت على كلام النحاس في الأغلوطتين في كتابه معاني القرآن ، ولكن دون توجيه التخطئة فيهما لأحد ، مما يدل أنه سطر كتابه إعراب القرآن بعد كتابه معاني القرآن [٢]

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

ظهر في هذه الأغلوطة قبل النحاس ثلاثة مذهب :

أولا : مذهب الفراء :

حمل الفراء آية الأنفال على ظاهرها ، إذ فسر معنى قوله: {فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ} بأن الضرب يكون فيما فوق العنق ، وهي الرؤوس يقول الفراء : "وقوله:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٨٠ .

(٢) معاني القرآن للنحاس - (ج ٢ / ص ٢٨ ، ٢٩) .

{فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ} ، علَّمهم مواضع الضرب ، فقال: اضربوا الرؤوس والأيـدى والأرجل "[1]

ثانيا : مذهب أبي عبيدة :

ذهب أبو عبيدة إلى أن " فوق " في آية الأنفال بمعنى على فقال : (فَاضْـرِبُوا فَـوْقَ الأَعْنَاقِ) مجازه: على الأعناق، يقال ضربته فوق الرأس وضربته على الرأس.[2]

ثالثا : مذهب الأخفش :

نص الأخفش صراحة على زيادة " فوق " في آية الأنفال ، فقال : " وقال {فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ} معناها: "اضْرِبُوا الأَعْنَاقِ" كما تقول: "رأيتُ نَفْسَ زَيْدٍ" تريد "زيداً"[3] .

فكما يجوز إسقاط " نفس " مع صحة المعنى ، يجوز إسقاط " فوق " عنده كذلك .

وقد قال بذلك أيضا الضحاك ، وعطية ،

أولا : موقف الطبري :

توقف الطبري عن ترجيح أحد المذاهب الثلاثة الواردة في الأغلوطة ، وإن كان في بداية عرضه أورد مذهب الأخفش ، وأورد أدلتهم ، فقال : " واختلف أهـل التأويـل في تأويل قوله:(فوق الأعناق).

- فقال بعضهم: معناه: فاضربوا الأعناق.
- وقال آخرون: بل معنى ذلك، فاضربوا الرؤوس.ذكر من قال ذلك:
- وقال آخرون: معنى ذلك: فاضربوا على الأعناق، وقالوا: "على" و"فوق" معناهما متقاربان، فجاز أن يوضع أحدهما مكان الآخر.

وقد توقف الطـبري عـن تـرجيح أحـد المـذاهب ، فقـال : " قـال أبـو جعفـر: والصواب من القول في ذلك أن يقال: أن الله أمر المؤمنين، مُعَلِّمَهم كيفية قتل المشـركين وضربهم بالسيف: أن يضربوا فوق الأعناق منهم والأيدي والأرجل.

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ٧٦) .

(٢) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١ : ٢٤٢ .

(٣) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ٢ / ص ٢٤) .

وقوله:(فوق الأعناق)، محتمل أن يكون مرادًا به الرؤوس، ومحتمل أن يكون مرادًا له: من فوق جلدة الأعناق، فيكون معناه: على الأعناق. وإذا احتمل ذلك، صح قول من قال، معناه: الأعناق.

وإذا كان الأمر محتملا ما ذكرنا من التأويل، لم يكن لنا أن نوجِّهه إلى بعض معانيه دون بعض، إلا بحجة يجب التسليم لها، ولا حجة تدلّ على خصوصه، فالواجب أن يقال: إن الله أمر بضرب رؤوس المشركين وأعناقهم وأيديهم وأرجلهم، أصحابَ نبيه صلى الله عليه وسلم الذين شهدوا معه بدرًا.(١)

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة في طور التقعيد

يمكن إيجاز نتائج العرض السابق في نقاط :

- ❖ أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين ، والقول بأنها أغلوطة موضوعية أولى منه تقعيدية .
- ❖ ظهر في هذا الطور ثلاثة مذاهب ، أحدها للفراء ، ومفاده حمل الآية على ظاهرها ، الثاني مذهب أبي عبيدة ، ومفاده أن " فوق " في الأغلوطة بمعنى على ، الثالث للأخفش وهو محل أغلوطتنا ، ومفاده أن فوق زائدة
- ❖ غلط النحاس الأخفش فيما ذهب إليه ، وساق في ذلك ما نسبه للمبرد من أن " فوقا " لا يجوز أن تجيء زائدة .
- ❖ توقف الطبري عن ترجيح أحد هذه المذاهب ؛ إذ لا يوجد من العلل ما يقوي بعضها على بعض .
- ❖ أغفل النحاس في عرضه للأغلوطة مذهب الفراء ، وأبي عبيدة .

---

(١) تفسير الطبري -- (ج ١٣ / ص ٤٣٠) .

خامسا : الأغلوطة لدى النحاس ومعاصريه

موقف ابن أبي حاتم الرازي

أورد ابن أبي حاتم آثارا ثلاثة ، وبيانها كالتالي :

أولها : يستنبط منه أن أصحابه يحملون اللفظ على ظاهره .

الثاني : يوافق أصحابه الفراء فيما ذهب إليه من أن المراد بـ" فوق الأعناق " الرؤوس .

الثالث : يوافق أصحابه مذهب الأخفش من أن " فوق " زائدة . ".[١]

الأغلوطة بعد النحاس

رافضوا مذهب الأخفش :

رفض مذهب الأخفش عدد من النحويين والمفسرين كابن عطية .[٢] وابن كثير [٣] وأبو حيان [٤]

ثانيا : مناصرو الأخفش :

ناصر الأخفش ابن الجوزي [٥] والبغوي [٦] .

ثالثا : مواقف وصفية :

انتهج المنهج الوصفي كل من القرطبي [٧] والشوكاني [٨] .

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم - (ج ٧ / ص ٣٤)

(٢) المحرر الوجيز - (ج ٢ / ص ٨٠) . ٣ / ص ١٥٧

(٣) تفسير ابن كثير - (ج ٢ / ص ٢٢٦) . (ج ٤ / ص ٢٥)

(٤) تفسير البحر المحيط - (ج ٤ / ص ٤٧)

(٥) زاد المسير - (ج ١ / ص ٤٩٦)

(٦) تفسير البغوي - (ج ٢ / ص ١٧٧)

(٧) تفسير القرطبي - (ج ٥ / ص ٦٣)

(٨) فتح القدير - (ج ٢ / ص ٩٣)

الأغلوطة الخامسة
لله أي لله في النداء بين الوصلة والموصولية ، والاسم بعدها بين النعت والصلة

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ)[1]
يقول النحاس : "(يا) حرف ينادى به ، وقد يجوز أن يحذف إذا كان المنادى يعلم بالنداء و "أي" نداء مفرد ، و ها تنبيه ، "الناس" نعت لـ "أي" لا يجوز نصبه على الموضع ؛ لأن الكلام لا يتم قبله إلا على قول المازني ، وزعم الأخفش أن "أيا" موصولة بالنعت ، ولا تعرف الصلة إلا جملة ."[2]

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ)[3]
يقول النحاس : "ضممت "أيا" ؛ لأنه نداء مفرد ، والتنبيه لازم لها ، والنبي نعت لـ "أي" عند النحويين إلا الأخفش ، فإنه يقول : إنه صلة لـ "أي" ، وهو خطأ عند أكثر النحويين ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والاحتيال له فيما قال إنه لما كان نعتا لازما سماه صلة ، فهكذا الكوفيون يسمون نعت النكرة صلة لها ."[4]

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ)[5]
نعت لـ "أي" والأخفش يقول صلة ؛ لأنه لا بد منه[6]

---

(١) [النساء : ١] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٤٣٠ .

(٣) [الأحزاب : ١] .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٣٠١ .

(٥) [الانشقاق : ٦] .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص١٨٦ .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول نوع " أي " الواقعة بعد حرف النداء ، فالنحاس وكثير قبله من النحاة يعدونها اسما مبهما يقع على كل شيء ، ومن ثم فهي منادى مبني على الضم في محل نصب ، جيء بها وصلة لنداء ما فيه " أل " ، وهو الاسم الواقع بعدها ، ويعرب نعتاً لها ، باعتبار اللفظ لا المحل ؛ إذ محل " أي " النصب ؛ فلا ينظر إليه ، لأن الكلام لا يتم قبله إلا عند المازني .

وذهب الأخفش إلى أن " أي " في تلك الحالة ليست في تلك الحالة وصلة لنداء ما فيه " أل " بل هي اسم موصول ، حذف صدر صلتها وهو العائد ، والمعنى يا من هو الرجل ، وعليه فالرجل خبر مبتدأ محذوف ، والجملة لا موضع لها صلة " أي " .

وقد أبى النحاس هذا التأويل ، إذ الصلة لا تكون إلا جملة ، وقد جاءت عبارة النحاس شديدة الإيهام في الموطن الأول ، إذ قال : وزعم الأخفش أن " أيا " موصولة بالنعت ، ولا تعرف الصلة إلا جملة " .

فالباء في " بالنعت " هل هي للإلصاق ، ومن ثم نرجع إلى مذهب النحاس نفسه، أم متعلق بمحذوف أي صلتها ؟

ويلحظ أنه في هذا الموطن وإن لم يرتض مذهب الأخفش غير أنه لم يغلطه .

وفي الموطن الثاني نص على أن النحاة جميعهم يعربون الاسم الواقع بعد " أي " نعتا إلا الأخفش ، فيعربه صلة لـ " أي " ، وقد خطأه النحاس في ذلك ، وحجته في ذلك ما أسلفه في الموطن الأول ، وقوله عند أكثر النحويين ، يدل على أن فريقا منهم يذهب مذهب الأخفش .

وقد حاول النحاس تخريج ما قاله الأخفش ، فقال : " والاحتيال له فيما قال : إنه لما كان نعتا لازما سماه صلة ، فهكذا الكوفيون يسمون نعت النكرة صلة لها .

وفي الموطن الثالث : أورد النحاس مذهب الجمهور ، وأردفه بمذهب سيبويه ، وساق في ذلك حجة جديدة للأخفش ، وهي أن هذا الاسم لا يمكن الاستغناء عنه ، فلا بد منه ، ومن ثم لا يعرب نعتا ، وفي هذا الموطن لم يغلط النحاس الأخفش في مذهبه .

ومن ثم فموقف النحاس بدأ يحتال الحجة لتخريج مذهب الأخفش في المذهبين الثاني والثالث ، مما يشعر أنه يرتضيه .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب سيبويه :

أوجب سيبويه في الاسم الواقع بعد "أي" في نحو "يا أيها الرجل" الرفع على النعت ، فقال في باب بعنوان : "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ، ولا يقع في موقعه غير المفرد" ، ومثل له بقوله : "وذلك قولك : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيها المرأتان" .

ثم بين سيبويه نوع "أي" في هذه الأمثلة ، وأنها اسم مبهم ، كاسم الإشارة "هذا" يقول : "فـ"أيُّ" ههنا فيما زعم الخليل - رحمه الله - كقولك يا هذا ، والرجل وصف له، كما يكون وصفا لـ"هذا" .

ثم علل الرفع في الاسم الواقع صفة لـ"أي" فقال : "وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول : يا أى ، ولا يا أيها ، وتسكت ؛ لأنه مبهم ؛ يلزمه التفسير ؛ فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا رجل ." (١)

فحجة سيبويه تكمن في عدم جواز الاستغناء عن ذلك الاسم الواقع بعد "أي" ؛ لأن "أي" مبهم ، فلا يمكن السكوت عندها ؛ إذ لا تفيد معنى ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد .

ولعلك تلحظ أن تلك الحجة هي نفسها التي ساقها النحاس عند عرض مذهب الأخفش في الموطن الثالث ، ومن ثم فكلاهما يوجب وجوده ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه.

موقف المبرد : نهج المبرد منهج سيبويه في إعراب الاسم الواقع بع "أي" نعتا ،يقول : "تقول يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ويا أيهذا ؛ لأن "أيا" مبهم والمبهمة إنما تنعت بما كان فيه الألف واللام أو بما كان مبهما مثلها (٢) .

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص١٨٨ .

(٢) المقتضب ج٤/ص٢٥٨

ويقول في موطن آخر أيضا : " فإذا قلت يا أيها الرجل كانت " أي " والرجل بمنزلة شيء واحد ، ألا ترى أنك لا تقول : يا أي ، وتسكت ، كما تقول يا هذا وتقف؛ لأن " هذا " مجراها في الكلام أن تتكلم بها وحدها ، و " أي " ليس كذلك "[١] .

ويقول في موطن آخر : " وذلك قولك يا أيها الرجل أقبل ؛ أي مدعو ، والرجل نعت لها ، وها للتنبيه ؛ لأن الأسماء التي فيها الألف واللام صفات للمبهمة مبينة عنها"[٢] .

ثانيا : مذهب الأخفش :

حاولت جاهدا أن أقف على ما يثبت أن الأخفش أعرب الاسم الواقع بعد " أي " في النداء خبرا لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة لـ " أي " ، فلم أستطع ، بل وقفت على عكسه ، فوقفت على ما يفيد بأن الأخفش يعرب الاسم الواقع بعد " أي " صفة " نعتا " ، وذلك في تنظير بين إعراب " ما " والجملة بعدها من قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ}[٣] ، وبين " أي " والاسم المرفوع بعدها ، يقول الأخفش : " وقال {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ}[٤] فـ"ما" ها هنا اسم ليست له صلة ؛ لأنك إن جعلت {يَعِظُكُمْ بِهِ} صلة لـ(ما) صار كقولك: "إنّ اللهَ نِعْمَ الشيء" أو "نعم شيئاً" فهذا ليس بكلام.

ولكن تجعل (ما) اسما وحدها ؛ كما تقول: "غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمّا" ، تريد به: "نِعْمَ غَسْلاً".

---

(١) المقتضب ج٤/ص٢٦٧

(٢) المقتضب ج٤/ص٢١٦

(٣) [البقرة : ٢٣١] .

(٤) " نعما يعظكم به " ، الجملة خبر إن وفي " ما " ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها بمعنى الشيء معرفة تامة ، ويعظكم صفة موصوف محذوف هو المخصوص بالمدح تقديره نعم الشيء شيء يعظكم به ؛ ويجوز أن يكون يعظكم صفة لمنصوب محذوف أى نعم الشيء شيئا يعظكم به كقولك نعم الرجل رجلا صالحا زيد وهذا جائز عند بعض النحويين والمخصوص بالمدح هنا محذوف .

والثاني : أن ما بمعنى الذى وما بعدها صلتها وموضعها رفع فاعل نعم والمخصوص محذوف أى نعم الذى يعظكم به بتأدية الأمانة والحكم بالعدل

والثالث : أن تكون ما نكرة موصوفة والفاعل مضمر والمخصوص محذوف كقوله تعالى " بئس للظالمين بدلا " التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٣٦٧

فان قيلَ: "كيفَ تكونُ (ما) اسما وحدها ، وهي لا يتكلم بها وحدها" قلتُ: "هي بمنزلة "يا أيُّها الرجلُ" ؛ لأن "أيا" ها هنا اسم ، ولا يتكلم به وحده حتى يوصف ، فصار (ما) مثل الموصوف ها هنا."[1]

وهكذا فالأخفش لم يقل ما تناقله النحاس بل قال عكسه ، ولعلك تستطيع الآن تفسير احتيال النحاس الذي أورده في الموطن الثاني ، واستنباطه حجة الأخفش في الموطن الثالث ، ومن ثم هل نستطيع القول بأن النحاس أصابه ما يعرف بالتردد الفكري ؟

وسوف تلحظ مدى التطور الذي سيصيب مقولة النحاس هذه ، حتى تبدو مذهبا للأخفش فيما بعده .

رابعا : الأغلوطة لدى النحاس ومعاصريه

أولا : موقف الزجاج :

وافق الزجاج سيبويه فيما ذهب إليه من أن "أي" اسم مبهم مبني على الضم ؛ لأنه منادى مفرد ، وأن الاسم الواقع بعدها نعتا لها ، ومثل لذلك فقال : "وأما إعراب ﴿ يا أيها ﴾ فـ (أي) اسم مبهم مبني على الضم ؛ لأنه منادى مفرد ، والناس صفة لـ (أي) لازمة .

تقول : أيها الرجل أقبل ، ولا يجوز يـل لرجل ؛ لأن "يا" تنبيه بمنزلة التعريف في الرجل ؛ فلا يجمع بين (يا) وبين الألف واللام ، فتصل إلى الألف واللام بـ "أي" .

وقد بين نوع الهاء ، وأنها للتنبيه ، وهي ملازمة لها عوضا عن الإضافة في "أي" ؛ إذ الأصل في "أي" أن تكون مضافة في الاستفهام والخبر ، كما أوضح أن الرفع في الصفة بعده عند سيبويه والخليل رفعا صحيحا ؛ أي لا باعتبار اللفظ ، فاللفظ وإن كان

---

(١) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٢٧) .

مرفوعا إلا أنه في الأصل منصوب ، لكن الرفع في الصفة رفعا صحيحا ، كما صرح بأن المازني النصب ، ولم يرتضه أحد من البصريين ، يقول الزجاج : "

وها لازمه لأيَّ، لِلتّنبيه، وهي عوض من الإضافة في أي لأن أَصْـل أي أن تكون مضافة في الاستفهام والخبر، وزعم سيبويـه عَن الخليل أن المنـادى المفرد مبني وصفته مرفوعةٌ رفعاً صحيحاً لأن النداءَ يـطرد في كل اسم مفـرد، فلمـا كانت البِنْيَـةُ مطردة في المفـرد خاصـة شبه بـالمـرفـوع فـرفعت صفتـه، والمازني يجيز في يا أيها الرجل النصب في الـرجل، ولـم يقـل بهذا القـول أحد من البصريين غيره [1]

وأردف كلامه السابق رافضا مذهب المازني : " والنحويون لا يقولون إلا يا أيها الرجلُ ، يا أيها

الناسُ، والعرب لغتهـا في هذا الـرفع ولم يـرد عنها غيـره، وإنما المنـادى في الحقيقة الرجـل، ولكن أيٌّ صلة إليه وقـال أبو الحسن الأخفش إن الـرجل أنْ يكون صلة لـ " أي " أقيس ، وليس أحد من البصريين يتابعه على ذلك القول [2] .

وينبغي أن تعي أنه لا يوجد ثمة رابط بين قوله " وإنما المنادى في الحقيقة الرجل ، ولكن أي " صلة إليه ، وبين قوله " وقال أبو الحسن ...." فالصلة عنـد الزجـاج الوصـلة ، والصلة عند الأخفش صلة الموصـول ، فالرجـل عنـد الزجـاج نعـت لــ " أي " ، وعنـد الأخفش خبر مبتدأ محذوف ، والجملة لا موضع لها صلة " أي " .

ثانيا : موقف ابن السراج :

حكم ابن السراج للاسم الواقع بعـد " أي " في النـداء بأنـه صـفة لهـا، وأن " أي " وصلة لندائه ؛ فقال : " فإن كان المنادى مبهما ؛ فحكمه حكم غيره إلا أنـه يوصـف بـــ " الرجل " ، وما أشبهه من الأجناس .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٨/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦٩/١ .

وتقول : يا أيها الرجل أقبل ؛ فيكون " أي " و " رجل " كاسم واحد فـ " أي " مدعو، والرجل نعت له ، ولا يجوز أن يفارقه نعته ؛ لأن " أيا " اسم مبهم ، ولا يستعمل إلا بصلة إلا في الجزاء والإستفهام ؛ فلما لم يوصل ؛ ألزم الصفة لتبينه ، كما كانت تبينه الصلة " .

كما رفض ابن السراج مذهب المازني في جواز نصب نعت " أي " فقال : " وأما " أي " ، فلا يجوز في وصفها النصب ؛ لأنها لا تستعمل مفردة [1] .

وعليه فابن السراج لم يناقش مذهب الأخفش نفيا أو إثباتا .

ثالثا : موقف الأزهري :

وافق الأزهري سيبويه فيما ذهب إليه ، وأورد في ذلك ما قاله الزجاج ، يقول الأزهري : " وأما قولهم في النداء: أيها الرجل، وأيها المرأة، وأيها الناس.

فإن الزجاج قال: أي: أسم مبهم مبني على الضم، من: أيها الرجل، لأنه منادى مفرد، و " الرجل " صفة لـ " أي " لازمة، تقول: صفة لـ " أي " لازمة، تقول: يا أيها الرجل أقبل، ولا يجوز يا الرجل، لأن " يا " تنبيه بمنزلة التعريف في " الرجل " ، فلا يجمع بين " يا " وبين " الألف واللام " فتصل إلى " الألف واللام " بـ " أي " ، و " ها " لازمة لـ " أي " للتنبيه، وهي عوض من الإضافة في " أي " أن تكون مضافة إلى الأستفهام والخبر، والمنادى في الحقيقة " الرجل " ، و " أي " وصلت إليه. [2] "

خامسا : نتائج عرض الأغلوطة لدى النحاس ومعاصريه

- أورد الزجاج مقولة نسبها إلى الأخفش : " إن الرجل يكون صلة لـ " أي " أقيس " ، ويؤخذ منه أن الأخفش له رأيان أحدهما مقيس والأخر أقيس .
- لم يورد ابن السراج والأزهري مذهب الأخفش الذي نص عليه النحاس .

---

(١) الأصول في النحو ج١/ص٣٣٧

(٢) تهذيب اللغة -- (ج ٥ / ص ٢٧٠)

سادسا : الأغلوطة بعد النحاس

لم يتناول كثير من النحويين مذهب الأخفش عند دراستهم للأغلوطة ، ولعلهم لاحظوا عدم الدقة عند من نسبه إليه ، فنأوا عن إثابته ، ومنهم من نهج منهجا تحليليا ، أو وصفيا .

أولا : المنهج التحليلي :

أولا : موقف ابن مالك :

ارتضى ابن مالك مذهب البصريين ، ومثل له ، وأورد مذهب الأخفش قائلا: " وأجاز الأخفش أن تكون " أي " هذه موصولة ، والمرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة " أي " .

ورده معللا ذلك في أمرين :

الأول : لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ ، ولكان أولى من حذفه ، لأن كمال الصلة أولى من اختصارها .

الثاني : لو صح ما قال لجاز أن يغني عن المرفوع بعد " أي " جملة فعلية وظرف ، كما يجوز ذلك في غير النداء ، وفي امتناع ذلك ما يدل على أنها غير موصولة ." [١]

ثانيا : المنهج الإقصائي :

لم يتناول عدد من النحويين والمفسرين مذهب الأخفش بالذكر واقتصروا عند عرضهم للمسألة على مذهب البصريين كالزمخشري [٢] والأنباري [٣] والعكبري [٤] وابن عقيل [٥]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٥٦ .

(٢) المفصل ج١/ص٦٣

(٣) أسرار العربية ج١/ص٢٠٨

(٤) اللباب ج١/ص٣٣٧ .

(٥) شرح ابن عقيل – (ج ٢ / ص ٢٦٩) .

ثالثا : المنهج الوصفي :

وقف ابن عطية موقفا وصفيا من الأغلوطة [1] وكـذا مكـي [2] وأبـو حيـان[3] والسيوطي [4] وابن عادل.[5]

رابعا : مواقف مضطربة :

موقف ابن هشام :

تردد ابن هشام في موقفه من مـذهب الأخفـش ، ففـي أحـد المـواطن يحتال له ويرد على من ضـعف مذهبه فيقـول : "وزعـم الأخفـش أن "أيـا" لا تكون وصلة وأن أيا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل .

ورد بأنـه لـيس لنـا عائـد يجـب حذفـه ولا موصـول التـزم كـون صلته جملة اسمية .

ولـه أن يجيـب عنهمـا بـأن مـا في قـولهم لا سـيما زيـد بـالرفع كذلك.

وهكذا احتال ابن هشام للأخفش .

وفي موطن آخر ضـعف ابـن هشـام مـذهب الأخفـش ، فقـال : "ويضـعف قـول أبـي الحسـن في نحـو أعجبني مـا قمـت إن مـا اسـم والأصـل مـا قمتـه أي القيـام الـذي قمته وقوله في يا أيهـا الرجـل إن "أيـا" موصـولة ، والمعنـى يـا مـن هـو الرجـل ، فـإن هذين العائدين لم يلفظ بهما قط "[6]

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ٢ / ص ٦٧)

(٢) مشكل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ٨٢) .

(٣) تفسير البحر المحيط - (ج ١ / ص ١٠٩)

(٤) همع الهوامع ج٢/ص٥٢ .

(٥) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١٢ / ص ٢٨٧) .

(٦) مغني اللبيب ج١/ص٢٦٦ .

المبحث التاسع
أغلوطتا المازني
[...- ٢٤٩هـ = ...- ٨٦٣م]

الأغلوطة الأولى
القول بأن أصل "لَمَّا" "لما" بالتخفيف
من قوله تعالى
(وَإِنَّ كُـلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)[1]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَإِنَّ كُـلاًّ لَمَّـا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) يقول : "وقال أبو عثمان المازني الأصل وإن كلا لما بتخفيف(ما) ، ثم ثقلت ، قال أبو إسحاق : هذا خطأ ؛ إنما يخفف المثقل ولا يثقل المخفف"[2] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول تخريج أبي عثمان المازني لتشديد "لَمَّا" في آية هود السابقة ، إذ الأصل عنده "لما" بالتخفيف ، فثقلت ، واعترض ذلك الزجاج وخطأ المازني ؛ وحجته في ذلك أن الأصل أن يخفف المثقل ، لا أن يثقل المخفف ، وقد اختلف النحاة في نوع "لما" هذه على أوجه ، نعرض لها لاحقا .

ومما تجدر الإشارة إليه أن آية هود هذه أورد النحاس فيها أكثر من أغلوطة نحوية ، نعرض لكل في حينه .

---

(١) [هود : ١١١] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣٠٦ .

ثالثا : عرض الأغلوطة قبل النحاس

اختلف النحاس في نوع "لما" في أغلوطتنا على مذاهب :

أولا : موقف الأخفش :

يعتبر الأخفش اللام في "لما" لام الابتداء ، وما موصولة ، واللام في "ليوفينهم" لام جواب القسم ، يقول الأخفش : " {لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} ، فاللام التي مع (ما) هي اللام التي تدخل بعد أنّ ، واللام الاخرة للقسم.[١]

ثانيا : مذهب الفراء :

يرى الفراء أن أصل "لمّا" لمن مّا" بثلاث ميمات ، الميم الأولى ، والمدغمة باثنين ، فحذف إحدى الميمات ، وأدغمت الأخرى في صاحبتها ، يقول الأخفش : " وأمّا مَنِ شدّد (لّما) فإنه – والله أعلم – أراد: لِمن ما لَيُوَفِّيَنَّهم، فلمّا اجتمعت ثلاث ميمَات حذَف واحدة فبقيت اثنتان فأدغمت فى صَاحبتها .

وأمَّا مَن جعل (لَمَّا) بمنزلة إلاَّ فإنه وجه لا نعرفه وقد قالت العرب: بالله لَمَّا قمت عنا، وإلاَّ قمت عنا، فأمَّا فى الاستثناء فلم يقولوه فى شعر ولا غيره؛ ألا ترى أنَّ ذلك لو جَاز لسمعتَ فى الكلام: ذهب الناسَ لَمّا زيدا.[٢]

ثالثا : مذهب المازني :

قال أبو عثمان المازني الأصل وإن كلا لما بتخفيف ما ثم ثقلت قال أبو إسحاق : هذا خطأ إنما يخفف المثقل ولا يثقل المخفف [٣] .

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

وصف الزجاج مذهب المازني بأنه ليس بشيء ، وعلل ذلك بأن الحروف "نحو رب" وما أشبهها تخفف ، ولسنا نثقل ما كان على حرفين ؛ فهذا منتقض [٤]

---

(١) معانى القرآن ـ للأخفش – (ج ٢ / ص ٤٧) .

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٧٩) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣٠٦ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٨١ .

ويلحظ أن الزجاج وإن كان نعت مذهب المازني بهذا النعت ؛ إلا أنـه لم يرمـه بالخطأ ، مما يدل على استخدام لفظ الخطأ ، إنما هو من صنع النحاس .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

لم يناصر أحد من المفسرين أو النحويين مذهب المازني ، فقد اعتمـدوا في ذلـك مذهبا وصفيا تأسيا بموقف الزجـاج منـه ، ويمكـن الوقـوف علـى ذلـك في تفسـير ابـن عادل[١] والقرطبي[٢] والألوسي[٣] والشوكاني[٤]

الأغلوط الثانية

مذهب المازني في نصب نعت " أي " في النداء

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ)[٥] يقول النحاس : " وأجاز أبو عثمان المازني يا أيها الناسَ على الموضع ؛ كما يقال يا زيد الظريفَ "[٦] .

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُـمُ)[٧] يقول النحاس : " يا حرف ينادى به وقد يجوز أن يحذف إذا كان المنادى يعلم بالنـداء و " أي " نداء مفرد و " ها " تنبيه " الناس " نعت لـ " أي " لا يجوز نصبه على الموضـع ؛ لأن الكلام لا يتم قبله إلا على قول المازني[٨]

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٩ / ص ١٧٦) .

(٢) تفسير القرطبي – (ج ٩ / ص ١٠٦) .

(٣) تفسير الألوسي – (ج ٨ / ص ٣٨٤) .

(٤) فتح القدير – (ج ٣ / ص ٤٩٠) .

(٥) [البقرة : ٢١] .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص١٩٧ .

(٧) [النساء : ١] .

(٨) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٤٣٠ .

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ)[1]

يقول النحاس : "الناس مرفوعون على النعت لـ "أي" ، وأجاز المازني النصب على الموضع ، كما تقول يا زيد الكريم أقبل .

قال أبو إسحاق : هذا غلط من المازني ؛ لأن زيدا يجوز الوقف والاقتصار عليه ، ولا يجوز يا أيها ، والناس هم المقصودون [2]

الموطن الرابع : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ) [3]

يقول النحاس : "وقرأ ابن عامر "يا أيه الساحر ادع لنا ربك "الساحرُ نعت لـ "أي" على اللفظ ، ولا يجوز النصب إلا في قول المازني على الموضع ؛ لأن موضع "أي" نصب[4]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول إعراب المازني للاسم المقترن بـ "أل" الواقع بعد "أي" في النداء ، فالجمهور على رفعه نعتا لـ "أي" ، والأخفش – كما سلف – يرى أن "أي" موصولة ، والاسم بعدها خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة الموصول لا موضع لها .

والمازني على أن الاسم بعد "أي" يجوز نصبه ، كما جاز نعت العلم المنادى في نحو "يا زيد الظريف" مراعاة للمحل ؛ إذ محل "أي" النصب على المفعولية .

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن ، لم يناقش مذهب المازني في ثلاثة منها ، فانتهج منهجا وصفيا دون ترجيح ، وفي ثالث هذه المواطن أورد النحاس تغليط الزجاج للمازني ، معللا ذلك بأن القياس الذي ساقه المازني قياس مع الفارق ، فـ "زيدا" يجوز الوقف والاقتصار عليه ، ولا يجوز يا أيها ، والناس هم المقصودون.

---

(١) [الحج : ١] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٨٥ .

(٣) [الزخرف : ٤٩] .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص١١٢ .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب سيبويه :

أوجب سيبويه في الاسم الواقع بعد " أي " في نحو " يا أيها الرجل " الرفع على النعت ، فقال في باب بعنوان : " هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ، ولا يقع في موقعه غير المفرد " ، ومثل له بقوله : " وذلك قولك : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيها المرأتان " .

ثم بيَّن سيبويه نوع " أي " في هذه الأمثلة ، وأنها اسم مبهم ، كاسم الإشارة " هذا " يقول : " فـ" أيٌّ " ههنا فيما زعم الخليل - رحمه الله - كقولك يا هذا ، والرجل وصف له ، كما يكون وصفا لـ " هذا " .

ثم علل الرفع في الاسم الواقع صفة لـ " أي " ، فقال : " وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول : يا أى ، ولا يا أيها ، وتسكت ؛ لأنه مبهم ؛ يلزمه التفسير ؛ فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا رجل . "(١)

فحجة سيبويه تكمن في عدم جواز الاستغناء عن ذلك الاسم الواقع بعد " أي " ؛ لأن " أي " مبهم ، فلا يمكن السكوت عندها ؛ إذ لا تفيد معنى ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد .

موقف المبرد :

نهج المبرد منهج سيبويه في إعراب الاسم الواقع بعد " أي " نعتا ،يقول : " تقول يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ويا أيهذا ؛ لأن " أيا " مبهم والمبهمة إنما تنعت بما كان فيه الألف واللام أو بما كان مبهما مثلها "(٢) .

ويقول في موطن آخر أيضا : " فإذا قلت يا أيها الرجل كانت " أي " والرجل بمنزلة شيء واحد ، ألا ترى أنك لا تقول : يا أي ، وتسكت ، كما تقول يا هذا وتقف؛ لأن " هذا " مجراها في الكلام أن تتكلم بها وحدها ، و " أي " ليس كذلك "(٣) .

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص١٨٨ .

(٢) المقتضب ج٤/ص٢٥٨ .

(٣) المقتضب ج٤/ص٢٦٧ .

ويقول في موطن آخر : " وذلك قولك يا أيها الرجل أقبل ؛ أي مدعو ، والرجل نعت لها ، وها للتنبيه ؛ لأن الأسماء التي فيها الألف واللام صفات للمبهمة مبينة عنها[1] .

ثانيا : مذهب المازني :

أجاز المازني في الاسم الواقع بعد " أي " الرفع والنصب ، فالرفع على اللفظ ، والنصب على المحل [2]

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

وأردف كلامه السابق رافضا مذهب المازني : " والنحويون لا يقولون إلا يا أيها الرجلُ ، يا أيها

الناسُ، والعرب لغتها في هذا الرفع ولم يرد عنها غيره، وإنما المنادى في الحقيقة الرجل، ولكن أيٌّ صلة إليه وقال أبو الحسن الأخفش إن الرجل أنْ يكون صلة لـ " أي " أقيس ، وليس أحد من البصريين يتابعه على ذلك القول [3] .

ثانيا : موقف ابن السراج :

حكم ابن السراج للاسم الواقع بعد " أي " في النداء بأنه صفة لها، وأن " أي " وصلة لندائه ؛ فقال : " فإن كان المنادى مبهما ؛ فحكمه حكم غيره إلا أنه يوصف بـ " الرجل " ، وما أشبهه من الأجناس .

وتقول : يا أيها الرجل أقبل ؛ فيكون " أي " و " رجل " كاسم واحد فـ " أي " مدعو، والرجل نعت له ، ولا يجوز أن يفارقه نعته ؛ لأن " أيا " اسم مبهم ، ولا يستعمل

---

(١) المقتضب ج٤/ص٢١٦ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٨٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٩٩ .

إلا بصلة إلا في الجزاء والإستفهام ؛ فلما لم يوصل ؛ ألزم الصفة لتبينه ، كما كانت تبينه الصلة" .

كما رفض ابن السراج مذهب المازني في جواز نصب نعت "أي" فقال : " وأما " أي " ، فلا يجوز في وصفها النصب ؛ لأنها لا تستعمل مفردة [١] .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

أولا: المنهج الوصفي التقليدي :

نهج كثير من المفسرين والنحويين منهجا وصفيا دون ترجيح ، كالقرطبي [٢] والألوسي [٣]

ثانيا : المنهج الإقصائي :

انتهج ابن عطية منهجا وصفيا دون ترجيح " [٤] ومكي [٥] والزمخشري [٦] والأنباري [٧] والعكبري .[٨] وابن عقيل [٩]

ثالثا : المنهج الوصفي :

ثالثا : موقف أبي حيان :

ارتضى أبو حيان المذهب البصري ، ولم يجز مذهب المازني ، فقال : " وارتفع " الناس " على الصفة على اللفظ ، لأن بناء أي شبيه بالإعراب ، فلذلك جاز مراعاة اللفظ ، ولا يجوز نصبه على الموضع ، خلافاً لأبي عثمان . [١٠]

---

(١) الأصول في النحو ج١/ص٣٣٧ .

(٢) تفسير القرطبي - (ج ١ / ص ٢٢٥) و(ج ١٤ / ص ١١٤) .

(٣) تفسير الألوسي - (ج ١ / ص ٢٠٤).

(٤) المحرر الوجيز - (ج ٢ / ص ٦٧) .

(٥) مشكل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ١٨٧) و (ج ٢ / ص ٤٨٥) .

(٦) المفصل ج١/ص٦٣ .

(٧) أسرار العربية ج١/ص٢٠٨ .

(٨) اللباب ج١/ص٣٣٧ .

(٩) شرح ابن عقيل - (ج ٢ / ص ٢٦٩) .

(١٠) تفسير البحر المحيط - (ج ١ / ص ١٠٩) .

الفصل الثاني

أغاليط معاصري النحاس من نحويي البصرة

المبحث الأول

أغاليط المبرد ت ٢٨٥ه

الأغلوطة الأولى

اعتلال الاسم أو الفعل من جهات ثلاث سبب في بنائه

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن :

الموطن الأول :في معرض إعرابه لقوله تعالى:(فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إلاَّ أن يَعْفُونَ)[١]

يقول النحاس : " إلاَّ أن يَعْفُونَ " في موضع نصب بـ " أن " ، وعلامة النصب فيه مطرحة ؛ لأنه مبني ، وقد ذكرنا نظيره إلا أنا نزيده شرحا .

- فقول سيبويه : إنه إنما بني لما زادوا فيه ؛ ولأنه مضارع للماضي ؛ والماضي مبني فبني ؛ كما يبنى الماضي ، ومثل هذا سيبويه بأن الأفعال أعربت ؛ لأنها مضارعة للأسماء ، والفعل بالفعل أولى من الفعل بالاسم ، وهذا مما يستحسن من قول سيبويه .
- وقال الكوفيون : كان سبيله أن يحذف منه النون ، ولكنها علامة ، فلو حذفت لذهب المعنى .
- وقال محمد بن يزيد : اعتل هذا الفعل من ثلاث جهات ، والشيء إذا اعتل من ثلاث جهات بني ، منها أنه فعل ، وأنه لجمع ، وأنه لمؤنث .

قال أبو جعفر : وسمعت أبا إسحاق يُسْأل عن هذا ، فقال : هو غلط من قول أبي العباس ؛ لأنه لو سمينا امرأة بفرعون لم نبنه[٢] .

---

(١) [البقرة : ٢٣٧]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٢٠

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى :(قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ)[1] .

على التبرية قال هارون ولغة العرب لا مَساسِ بكسر السين وفتح الميم ، وقد تكلم النحويون في هذا :

- فأما سيبويه ؛ فيذهب إلى أنه مبني على الكسر كما يقال : إضرب الرجل ، وشرح هذا أبو إسحاق ، فقال لا مساس نفي ، وكسرت السين ؛ لأن الكسر من علامة المؤنث ، تقول فعلت يا امرأة .
- وسمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : إذا اعتل الشيء من ثلاث جهات وجب أن يبنى ، وإذا اعتل من جهتين وجب أن لا يصرف ؛ لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء ، فـ" مساس " و" دراك " اعتل من ثلاث جهات : منها أنه معدول ، ومنها أنه مؤنث ، وأنه معرفة ، فلما وجب البناء فيها وكانت الألف قبل السين ساكنة كسرت السين ؛ لالتقاء الساكنين ، كما يقال : اضرب الرجل .

قال أبو جعفر : ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أن هذا القول خطأ ، وألزم أبا العباس إذا سمى امرأة بفرعون أن يبنيه ، ولا يقول هذا أحد[2] .

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى (يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفاً)[3]

يقول النحاس : " فلا تخضعن بالقول ":

❖ في موضع جزم بالنهي إلا أنه مبني كما بني الماضي ، هذا مذهب سيبويه .

---

(١) [طه : ٩٧]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٥٧ .

(٣) [الأحزاب : ٣٢] .

❖ وقال أبو العباس محمد بن يزيد : حكاه لنا علي بن سليمان عنه ، ولا أعلمه في شيء من كتبه ، قال : إذا اعتل الشيء من جهتين ، وهو اسم ، منع الصرف ، فإذا اعتل من ثلاث جهات بني ؛ لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء .

فهذا الفعل معتل من ثلاث جهات :

- منها أن الفعل أثقل من الاسم .
- وهو جمع ، والجمع أثقل من الواحد.
- وهو للمؤنث ، والمؤنث أثقل من المذكر .

وهذا القول عند أبي إسحاق خطأ ، وقال : يلزمه ألا يصرف فرعون إذا سمي به امرأة ؛ لأن فيه ثلاث علل[1] .

ثانيا عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول علة بناء الفعل أو الاسم الذي اجتمع على بنائه أكثر من عامل ، وذلك كالفعل المضارع الذي تقدمه ناصب ، واتصل به نون النسوة ، وأسماء الأفعال " مساس ودراك " .

وقد جاءت مثيلات هذه الأغلوطة في مواطن كثيرة ، غير أن النحاس لم يناقش مذهب أبي العباس سوى في هذه المواطن ، واقتصر في غيرها على مذهب سيبويه ، أو النص على أن الفعل مبني دون مناقشة علة البناء .

وتلحظ أن الفعل المضارع في الموطن الأول " أن يعفون " تقدم عليه ناصب مما يوجب إعرابه ، واتصلت به نون النسوة مما يوجب بناءه ، وهكذا تنازع الإعراب والبناء في العمل ، أيهما يعمل ، وأيهما يقدر .

وقد أجاب النحاس عن ذلك في ثلاثة مذاهب:

الأول لسيبويه ، وهو يوجب البناء في ذلك الفعل ، وعلة البناء عنده تتمثل في أمرين :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٣١٢ .

أحدهما : أنهم زادوا فيه ؛ باتصال نون النسوة به .

الثاني : أنه مشابه ومضارع للماضي ؛ والماضي مبني فبني ؛ كما يبنى الماضي ، وأن الأفعال المضارعة أعربت ؛ لأنها مشابهة للأسماء ، فلما زال ذلك عنها باتصال نون النسوة به ، أشبه الماضي ، والفعل بالفعل أولى من الفعل بالاسم .

وقد استحسن النحاس مذهب سيبويه فقال : " وهذا مما يستحسن من قول سيبويه " .

الثاني : للكوفيين ، ومفاده أنه معرب ، وأن حقه حذف النون ؛ فقد كان سبيله أن يحذف منه النون ، ولكنها علامة ، فلو حذفت لذهب المعنى .

ولم يناقش النحاس مذهب الكوفيين هذا .

الثالث : للمبرد ، وهو محل أغلوطتنا ، والفعل عنده مبني ، وعلة البناء عنده من ثلاث جهات ، والشيء إذا اعتل من ثلاث جهات بني ، وهذه الثلاث هي : أحدها : منها أنه فعل ،الثاني : أنه لجمع ، الثالث : أنه لمؤنث .

وقد خطأ الزجاج المبرد فيما ذهب إليه ، وأسند النحاس ذلك للسماع منه ، وحجته في ذلك ما يلزم المبرد من أنه إذا سمينا امرأة بفرعون ألا يصرف ، وهذا لم يقع ، إذ لو سمينا امرأة بفرعون لصرف ، يقول النحاس : " وسمعت أبا إسحاق يُسْأل عن هذا ، فقال : هو غلط من قول أبي العباس ؛ لأنه لو سمينا امرأة بفرعون لم نبنه " .

وفي الموطن الثاني : عرض النحاس لمذاهب النحاة في توجيه كسر السين من " مساس " ، حيث نص على أن لغة العرب كسر السين وفتح الميم ، وللنحاة في توجيهه مذهبان :

الأول : لسيبويه ، وهو عنده مبني على الكسر ، وعلة بنائه التخلص من التقاء الساكنين ، كما في نحو اضرب الرجل ، هكذا يستنبط من كلام سيبويه ، وفسره الزجاج بأنه مبني على الكسر ؛ لأن تاء المخاطبة مكسورة ، كما في فعلتِ يا امرأة .

الثاني : للمبرد ، وعلة بنائه اجتماع ثلاث جهات توجبه ، فـ " مساس " و " دراك " اعتل من ثلاث جهات :

الأول : منها أنه معدول عن المصدر ، وهو المس .

الثاني : منها أنه مؤنث ؛ أي لا مماسة .

الثالث : أنه معرفة ، إذ هو اسم فعل .

وعلة بنائه على الكسر التخلص من التقاء الساكنين ، كما يقال : اضرب الرجل .

وقد ساق النحاس كلام الزجاج السابق ، وحجته في تغليط المبرد .

وفي الموطن الثالث : جاء النحاس بما يفيد أن كلام المبرد في هذه الأغلوطة مسموع لا مكتوب ؛ إذ نص على أنه لم يقف عليه في كتبه ؛ وأنه سمعه من الأخفش الصغير ، وقد سبق الحديث عن مثله في الموطن الأول ، ولا فارق سوى أن الفعل في الأول في موضع نصب لتقدم " أن " عليه ، وفي الثاني في موضع جزم لتقدم " لا " الناهية عليه

ويمكن إيجاز موقف النحاس من هذه الأغلوطة في نقاط :

- استحسن النحاس في الموطن الأول مذهب سيبويه ، دون مناقشة ، وهو في ذلك ينتهج منهجا تفضيليا وصفيا .
- ساق النحاس في الموطن الثاني في تفسير كلام سيبويه كلاما للزجاج ، يخالف ما نص عليه سيبويه ، فعلة البناء عند سيبويه التخلص من التقاء الساكنين ، وعند الزجاج لأن الكسر من علامة المؤنث ، تقول فعلت يا امرأة .
- نص النحاس في الموطنين الأولين أنه سمع كلام المبرد من الزجاج ، وفي الموطن الثالث من الأخفش الصغير .
- نص النحاس على أنه لم يقف على كلام المبرد السابق في كتبه .
- انتهج النحاس في الموطنين الأخيرين منهجا أقرب إلى الوصفي التقليدي ؛ إذ لم يرجح مذهبا على الآخر ، اللهم إلا أنه أعقب فيهما مذهب المبرد بكلام الزجاج فيه .
- أن كلا الرجلين سيبويه والمبرد يذهبان إلى بناء الفعل أو الاسم في هذه المواطن ، ويختلفان في علة ذاك البناء ، وهو خلاف لفظي ، لا أثر له في التقعيد .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقيعد

أولا : مذهب سيبويه :

نص سيبويه على أنه إذا أسند الفعل المضارع لجمع المؤنث لحقته نون النسوة ، وهي في تلك الحالة علامة إضمار ، يقول سيبويه : "وإذا أردتَ جمعَ المؤنَّث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونًا ، وكانت علامةَ الإضمار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث" .

ثم ذكر حكم للمضارع في تلك بالبناء على السكون فقال : "وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ الأعراب كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعَلْت وفَعَلْنَ فأُسكنَ هذا ههنا .

ثم علل البناء بأن شبه المضارع في تلك الحالة بالماضي فقال : "وبنى على هذه العلامة كما أُسكن فَعَلَ ؛ لأنه فِعلٌ كما إنه فَعْلٌ ، وهو متحرِّك كما أنّه متحرك فليس هذا بأبعدَ فيها" .

ونظر سيبويه بأن الأفعال أعربت حين ضارعت الأسماء ، فكذلك تبنى حين تشبه الأفعال ، فقال : " إذ كانت هي وفعَلَ شيئاً واحداً مِن يَفعَلُ إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم وذلك قولك هن يَفْعَلْنَ ولن يفعَلْنَ وتفتحها ؛ لأنّها نون جمع ولا تُحذَف لأنها علامةُ إضمار وجمع في قول من قال أكلوني البراغيث ، فالنون ههنا في يَفعَلْنَ بمنزلتها في فَعَلْنَ وفُعل بلام يَفْعَلُ ما فُعل بلام فَعَلَ لما ذكرتُ لك ؛ ولأنّها قد تُبنَى مع ذلك على الفتحة في قولك : هل تَفْعلنَ .

وألزموا لام فَعَلَ السكون وبنوها عل العلامة ، وحذفوا الحركة لَّما زادوا ؛ لأنهَّا في الواحد ليست في آخرها حرفَ إعراب لما ذكرت لك".[1]

هذه هي علة سيبويه في بناء الفعل في الموطن الأول ، أما الموطن الثاني ، فلم أقف على أن سيبويه نص على أن علة البناء في "مساس" على الكسر تخلصا من التقاء الساكنين ، وكل ما قاله في "مساس" أنها معدولة عن المؤنث ، يقول : "وكذلك عدلت

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٢٠

عليه " مساس " ، والعرب تقول أنت لا مساسِ " ، ومعناه لا تمسني ولا أمسك ودعني كفاف ، فهذا معدول عن مؤنث وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه" (١)

موقف المبرد :

لم يشر المبرد فيما وقفت عليه له إلى علة بناء الفعل في مثل أغلوطتنا ، وإنما أشار إلى ما يلزم عند إسناد الفعل إلى جماعة الإناث ، فقال : " فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم نونا فقلت انتن تفعلن وهن يفعلن " (٢)

وإلى نوع تلك النون التي لحقته ، وعدم جواز حذفها فقال : " فتحت هذه النون لأنها نون جمع ولم تحذفها في الجزم والنصب لأنها علامة إضمار وجمع " (٣)

كما أنه لم يشر إلى علة بناء " مساس " (٤)

ثانيا : مذهب الفراء :

لم يذكر الفراء علة البناء في " يعفون " ، بل علل لعدم سقوط النون في " يفعون " فقال : " وإنما قال {إلاَّ أن يَعْفُونَ} بالنون ؛ لأنه فعل النسوة، وفعل النسوة بالنون فى كل حال.

يقال: هنَّ يضربن، ولم يضربن، ولن يضربن؛ لأنك لو أسقطت النون منهن للنصب أو الجزم لم يَستَبِنْ لهنّ تأنيث.

وإنّما قالت العرب لن يعفُوا للقوم، ولن يعفُوَا للرجلين لانهم زادوا للاثنين فى الفعل ألفا ونونا، فإذا أسقطوا نون الاثنين للجزم أو للنصب دلَّت الألفُ على الاثنين.

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص٢٧٥

(٢) المقتضب ج٤/ص٨٣

(٣) المقتضب ج٤/ص٨٤

(٤) المقتضب ج٣/ص٣٦٨

وكذلك واو يفعلون تدلّ على الجمع إذا أسقِطت النـون جزما أو نصـبا. {أَوْ يَعْفُوَاْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ} وهو الزوج.[1]

وذكر الفراء في مساس أنه على الكسر معدول قوله: {فَإِنَّ لَـكَ فِـي الْحَيَـاةِ أن تَقُولَ لاَ مِسَاسَ...} أي لا أَمَسّ ولا أُمَسُ، أوّل ذلكَ أن موسَى أمرهم ألاَّ يؤاكلـوه ولا يخالطوه ولا يبايعوه. وتقرأ (لا مَسَاسِ) وهى لغة فاشية: لا مَسَاسِ لا مَسَاسِ مثل نـزال ونظارِ من الانتظار[2]

ثالثا : موقف أبي عبيدة :

لم يناقش أبو عبيدة علة البناء في " يعفون " وناقشها في " مساس " بفتح الميم وكسـر السين ، فقال : " ومن فتح الميم جعله اسماً منه فلم يدخلها نصبٌ ولا رفعٌ وكسر آخرها بغير تنوين ، كقوله :

تمـــيمٌ كـــرَهطِ الســـامريِّش وقولـــهِ ∴ ألا لا يريـــد الســـامري مَســـاسِ[3]

جر بغير تنوين وهو في موضع نصب لأنه أجرى مجرى " قطام " وحذام " . ونزال إذا فتحوا أوله[4]

فأبو عبيدة يجعل بناء " مساس " على الكسر ، كونه معدولا ، كقطام ورقاش .

موقف الأزهري :

لم يناقش الأزهري علة بناء الفعل أو الاسم في أغلوطتنا[5]

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ١ / ص ١٤١)

(٢) معاني القرآن للفراء – (ج ٣ / ص ١٤٢)

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ٧٧)

(٥) تهذيب اللغة – (ج ١ / ص ٣٨٧)

ثالثا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

علل الزجاج لعدم حذف النون ، ولم يشر إلى علة بناء الفعل عند اتصاله بنون النسوة ، يقول الزجاج :

وقوله عزّ وجلّ: ﴿إِلَّآ أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الذي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ .

المعنى إلا أن يعفوَ النساءُ أو يعفوَ الذي بيده عقدة النكـاح، وهو الـزوج أو الولي إذَا كان أباً. ومعنى عَفْو المرأة ـ أن تعفو عن النصف الـواجب لها من المهر فتتركـه للزوج، أو يعفو الـزوج عنْ النصف فيعطيهـا الكل، وموضع ﴿أن يعفون﴾ نصب بأن، إلا أن جماعة المؤنث في الفعل المضارع تستوي في الرفع والنصب والجزم [١] .

ويلحظ أن النحاس في الموطن الأول عبر بـ " سمعت أبـا إسـحاق " وفي الثـاني " ورأيت .... " ولم يثبت طريقة السند في الموطن الثالث ، مما يدلل على أن قول الزجـاج لم يدون في كتبه ، كما أن قول المبرد أيضا كذلك .

ثانيا : موقف ابن السراج :

لم يشر ابن السراج إلى أغلوطتنا [٢]

رابعا : الأغلوطة بعد النحاس

لم يشر أكثر النحويين والمفسرين إلى هذه الأغلوطة عند دراستهم لمواطنها كـابن جني [٣] والعكبري [٤] وابن هشام [٥] والأشموني [٦]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٩/١ .

(٢) الأصول في النحو – (ج ١ / ص ٥٠)

(٣) اللمع ج١/ص١٢٥

(٤) اللباب ج٢/ص٢٩ ؛ و التبيان في إعراب القرآن ج١/ص١٩٠ .

(٥) شرح شذور الذهب ج١/ص٧٩ ، وقد نص ابن هشام على أن الفعل مبني بخلاف " وهو يقصد قول الكوفيين الذي ذكره النحاس في الموطن الأول .

(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – (ج ١ / ص ٤٦) .

وقد سلك المفسرون والنحويون بعد النحاس ممن عرض للأغلوطة منهجا وصفيا دون ترجيح أو مناقشة ، وتناقلوا كما قاله النحاس ، وتناقله عن الزجاج والأخفش الصغير ، وهكذا صُنِعَت الأغلوطة ، وسارت على قدم واحدة عرجاء ، من هؤلاء القرطبي [١] والشوكاني [٢] .

الأغلوطة الثانية
إضمار (كراهة) قبل (فتذكر)
من قوله تعالى
(أن تَضِلَّ إحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إحْدَاهُمَا الأُخْرَى) [٣]

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (أن تَضِلَّ إحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) : وقال سيبويه : (أن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) انتصب ؛ لأنه أمر بالإشهاد ؛ لأن تذكر ، ومن أجل أن تذكر .

قال : فإن قال إنسان : كيف جاز أن تقول أن تضل ، ولم يُعَدّ هذا للإضلال والالتباس ؟ فإنما ذكر أن تضل ؛ لأنه سبب الإذكار كما يقول الرجل : أعددته أن يميل الحائط ، فأدعمه وهو لا يطلب بإعداده ذلك ميلان الحائط ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه .

قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يحكي عن أبي العباس محمد بن يزيد أن التقدير : ممن ترضون من الشهداء كراهة أن تضل إحداهما ، وكراهة أن تذكر إحداهما الأخرى .

---

(١) تفسير القرطبي - (ج ١١ / ص ٢٤١)

(٢) فتح القدير - (ج ٥ / ص ٢٣)

(٣) [البقرة : ٢٨٢] .

قال أبو جعفر : وهذا القول غلط ، وأبو العباس يجل عن قول مثله ؛ لأن المعنى على خلافه ، وذلك أنه يصير المعنى كراهة أن تضل إحداهما وكراهة أن تذكر إحداهما الأخرى ، وهذا محال .[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول تأويل المبرد لقوله تعالى (أن تَضِلَّ إحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) ، وقد اختلف النحويون في علة النصب في " فتذكر " في قراءة فتح " أن " ونصب تذكر مع تشديد الكاف ؛ فلسيبويه مذهب نعرض له في مكانه ، كما أن للفراء مذهب كذلك .

أما محل أغلوطتنا فهو ما نص النحاس عليه من أنه سمع من أستاذه الأخفش الصغير ، أن المبرد حُكِي عنه في تقديرها : " كراهة أن تضل إحداهما " ، هذا ما ينبغي أن يقوله المبرد ، إن كان قد قاله ، والذي جاء في موطن الأغلوطة فيه زيادة ؛ إذ جاء " ممن ترضون من الشهداء كراهة أن تضل إحداهما ، وكراهة أن تذكر إحداهما الأخرى " ، فقوله : " وكراهة أن تذكر إحداهما الأخرى " ينبغي أن يكون من جملة كلام النحاس الذي رده فيه كلام المبرد ، وقد ثبت من أكثر من طريق – سيأتي خلال عرض الأغلوطة – أن ما حكي عن المبرد " كراهة أن تضل إحداهما " .

وقد غلط النحاس المبرد فيما حكي عنه ، والسبب في ذلك أنه يلزم من ذلك إضمار " كراهة " قبل أن تذكر ، فيصير التقدير : " كراهة أن تضل إحداهما وكراهة أن تذكر إحداهما الأخرى " وهو غير مراد .

ومما تجدر الإشارة إليه أن تلك الأغلوطة محكية مسموعة ، وليست مدونة في كتب المبرد كما سترى ، ويدلل على ذلك أن النحاس عبر فيها بلفظ سمعت .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٤٦ .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب سيبويه :

وقال عز وجل : (أن تَضِلَّ إحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْـدَاهُمَا الأُخْـرَى) ، فانتصـب ؛ لأنه أمر بالإشهاد ؛ لأن نذكر إحداهما الأخرى ، ومن أجل أن تذكر .

فإن قال إنسانٌ : كيف جاز أن تقول : أن تضل ولم يُعِدّ هذا للضلال وللالتباس ؟

فإنما ذكر أن تضل ؛ لأنه سبب الإذكار ، كما يقول الرجـل : أعددتـه أن يميـل الحائط ، فأدعمه ، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخـبر بعلـة الـدعم وبسببه [١]

كما نص سيبويه في موطن آخر علـى أن في "أن تضـل" لام جـر محذوفـة مـن ، فقال : " واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من "أن" كما حذفت من "أن" جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلت ذاك حـذر الشـر ؛ أي لحـذر الشـر ، ويكـون مجروراً على التفسير الآخر .

ومثل ذلك قولك : إنما انقطع إليك أن تكرمه ؛ أي لأن تكرمه .

ومثل ذلك قولك : لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرهه ؛ كأنه قال : لأن يصيبك أو من أجل أن يصيبك .

وقـال عـز وجـل : " أن تَضِـلَّ إحْـدَاهُمَا " ، وقـال تعـالى (أن كَـانَ ذا مَـالٍ وَبَنِينَ)[٢]؛كأنه قال : الأن كان ذا مال وبنين .

فـ "أن" هاهنا حالها في حذف حرف الجرّ كحال "أنَّ" ، وتفسـيرها كتفسـيرها ، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر.[٣] .

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص٥٣ .

(٢) [القلم : ١٤] .

(٣) كتاب سيبويه ج٣/ص١٥٤ .

ثانيا : موقف المبرد :

كرر المبرد كلام سيبويه السابق ، فالأصل عنده لأن تذكر إحاهما الأخرى ، لكن تقدمت " أن تضل " لتوقع سبب التذكرة ، يقول : " فإذا قال قائل : قوله " أن تضل إحداهما " ؛ لما ذُكِرَ ؟ وهو لم يُعْدِدِ الإشهاد لـ " أن تضل إحداهما " !!

فالجواب فى ذلك أنه إنما أعد الإشهاد للتذكير ؛ ولكن تقدمت " أن تضل " ؛ لتوقع سبب التذكرة .

ونظيره من الكلام أعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه ، ولم يعدده طلبا ؛ لأن يميل الحائط ، ولكنه أخبر بعلة الدعم ، فاستقصاء المعنى ، إنما هو أعددت هذا ؛ لأن إن مال الحائط دعمته ، فـ" إن " الأولى هى الثانية . [1]

ثالثا : مذهب الفراء :

جعل الفراء أغلوطتنا من قبيل الشرط وجوابه ، غير أنه تقدم فيها الجواب فقال: " وقوله {مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا} بفتح أن، وتكسر. فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطِعة مما قبلها.

ومن فتحها فهي أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير ، فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة.

ومعناه – والله أعلم – استشهدوا امرأتين مكان الرجل ؛ كيما تذكِّر الذاكرة الناسيةَ إن نسيت؛ فلمَّا تقدّم الجزاء اتَّصل بما قبله، وصار جوابه مردودا عليه.

ومثله فى الكلام قولك: (إنه ليعجبنى أن يَسأل السائل فَيُعْطَى) فالذى يعجبك الإعطاءُ إنْ يَسأل، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار.

ومثله: استظهرتُ بخمسة أجمال أن يَسقط مُسْلم فأحمِلَه، إنما استظهرتَ بها لتَحمل الساقط، لا لأن يسقط مسلم. فهذا دليل على التقديم والتأخير.

ومثله فى كتاب الله : (وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [2] ألا ترى أن المعنى: لولا

---

(١) المقتضب ج٣/ص٢١٥ .

(٢) [القصص : ٤٧] .

أن يقولوا إن أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم: هلاً أرسلت إلينا رسولا. فهذا مذهب بيّن.

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري

لم يناقش أحد ممن عاصر النحاس كلام المبرد الذي أثبته النحاس .

أولا : موقف الزجاج [1] :

لم يثبت الزجاج أن المبرد له مذهب في هذه الآية ، فقد عرض الزجاج لمذهب الفراء أولا ، ولم يرتضيه فقال : " فزعم بعض أهل اللغة فيها[2] أن الجزاء مقدم أصله التأخير ، وقال : المعنى : استشهدوا

> امرأتين مكان الرجل كي تُذَكِّرَ الذاكرة الناسِيَةَ إن نَسِيَتْ. فلما تقدَّم الجزاءُ اتصلَ بأول الكلام وفُتِحَتْ أَنْ وصارَ جوابهُ مردُوداً عليه، ومثله إني لَيُعْجِبُني أن يَسْأَلَ السَّائلُ فيعطى، قال والمعنى إنَّما يُعجبُه الإعطاء إن سَأَل السَّائِل وزعم أن هذا قول بين.

واعترضه قائلا : " ولست أعرف لم صار الجزاء إذا تقدم – وهو في مكانه أو في غير مكانه – وجب أن تفتح " أن " معه .

ثم ارتضى مذهب سيبويه والخليل ، ونص على أنه مذهب جميع النحويين الموثوق بهم ، وأراه في ذلك يشير إلى المبرد وغيره ، فقال : "

> وذكر سيبويه والخليل وجميع النحويين الموثوق بعلمهم أن المعنى استَشْهدوا إمرأتين لأَن تُذَكِّرَ إحداهما الأُخرى، ومِنْ أَجْل أَنْ تُذَكِّرَ إحداهما الأُخرى، قال سيبويه: فإن قال إنْسانٌ فلم جاز ﴿أَن تضل﴾ وإنما أعدَّ هذا للإذْكار، فالجواب أن الاذكار لمَّا كان سبَبُه الإضْلال جاز أن يذكر ﴿أَن تضل﴾، لأَن الإضلال هو السبب الذي أَوجب الاذكار، قال ومثله: أَعددت هذا الجذع أن يَمِيلَ الحائطُ، فأدعمَهَ، وإنما أَعددته للدَّعم لا لِلْمَيل، ولكن الميلَ ذُكرَ لأَنَّه سَبَبُ الدعم، كما ذكر الإضْلال لأَنَّه سبب الاذكار ـ فهذا هو البيِّن إن شاءَ الله.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٦٤ .

(٢) يقصد قراءة الفتح .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

سلك بعض النحويين والمفسرين ممن أشار إلى أغلوطتنا منهجا وصفيا تقليديا دون ترجيح أو مناقشة من هؤلاء الماوردي[1] والسمين الحلبي[2] وأبو حيان[3] وابن عادل[4] .

الأغلوطة الثالثة
حذف مفعول (يدعو)
في قوله تعالى
(يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ) [5]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لآية الحج السابقة : يقول النحاس : " قد ذكرنا فيه أقوالا منها:

- قول الكسائي : إن اللام في غير موضعها ، وإن التقدير يدعو من لضره أقرب من نفعه ، قال أبو جعفر : وليس للام من التصرف ما يوجب أن يجوز فيها تقديم وتأخير .
- وحكى لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد قال : في الكلام حذف ، والمعنى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إلها ، قال : وأحسب هذا القول غلط على محمد بن يزيد ؛ لأنه لا معنى له ؛ لأن ما بعد اللام مبتدأ ؛ فلا يجوز نصب إله.

---

(١) النكت والعيون – (ج ١ / ص ٢٠٨) .

(٢) الدر المصون في علم الكتاب المكنون – (ج ١ / ص ١٠٤٤) .

(٣) تفسير البحر المحيط – (ج ٣ / ص ١٠٤) .

(٤) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٣ / ص ٣٧٠) .

(٥) [الحج : ١٣] .

وما أحسب مذهب محمد بن يزيد إلا قول الأخفش "سعيد"، وهو أحسن ما قيل في الآية عندي - والله أعلم – قال : "يدعو" بمعنى "يقول" ، و "من" مبتدأ ، وخبره محذوف ، والمعنى : يقول لمن ضره أقرب من نفعه إلهه .[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول إعراب الفعل "يدعو" وهذا موضع اختلف فيه النحاة ، وسبب ذلك أن "اللام" في "لمن" تعلق الفعل الذي قبلها عن العمل إذا كان من أفعال القلوب ، و(يدعو) ليس منها ، وهم في ذلك على طريقين :

أحدهما : أن يكون "يدعو" غير عامل فيما بعده لا لفظاً ولا تقديراً ، وفيه على هذا ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون تكريراً ليدعوا الأولى فلا يكون له معمول .

والثاني أن يكون (ذلك) بمعنى (الذي) في موضع نصب بـ "يدعو" ؛ أي يدعو الذي هو الضلال ولكنه قدم المفعول ، وهذا على قول من جعل "ذا" مع غير الاستفهام بمعنى "الذي" .

والثالث : أن يكون التقدير : ذلك هو الضلال البعيد يدعوه ، فـ "ذلك" مبتدأ ، و "هو" مبتدأ ثان أو بدل أو عماد و"الضلال" خبر المبتدأ ويدعوه حال ، والتقدير : مدعوا ، وفيه ضعف .

وعلى هذه الأوجه الكلام بعده مستأنف ، و"من" مبتدأ ، والخبر "لبئس المولى" .

والطريق الثاني : أن "يدعو" متصل بما بعده ، وفيه على هذا ثلاثة أوجه :

أحدها : أن "يدعو" يشبه أفعال القلوب ؛ لأن معناه يسمى من ضره أقرب من نفعه إلهاً ، ولا يصدر ذلك إلا عن اعتقاد ، فكأنه قال يظن ، والأحسن أن تقديره : يزعم ؛ لأن يزعم قول مع اعتقاد .

---

(1) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٨٩ .

والثاني : أن يكون "يدعو" بمعنى "يقول" ، و"من" مبتدأ و"ضره" مبتدأ ثان ، و" أقرب" خبره والجملة صلة "من" ، وخبر "من" محذوف تقديره "إله" أو "إلهي" وموضع الجملة نصب بالقول ، و"لبئس" مستأنف ؛ لأنه لا يصح دخوله في الحكاية ؛ لأن الكفار لا يقولون عن أصنامهم لبئس المولى .

والوجه الثالث : قول الفراء ، وهو أن التقدير : يدعو من لضره ، ثم قدم اللام على موضعها ، وهذا بعيد لأن "ما" في صلة "الذي" لا يتقدم عليها .[1]

وموضع الأغلوطة هو الوجه الثاني من الطريق الثاني ، فالمبرد ينصب "إلها" ، وهو في موضع الخبر ، هذا ما نقله النحاس ، وعلل به تخطئته للمبرد .

وتلحظ أن النحاس عرض في هذه الأغلوطة لثلاثة مذاهب ، لم يرتض الأول ، وغلط الثاني ، وخرج الآية على الثالث :

أما الأول فمذهب الكسائي ، وهو موقف الفراء أيضا ، ومفاده أن "يدعو" عاملة فيما بعدها ، واللام داخلة في الأصل على "ضره" ثم قدمت إلى "من" ، "ومن" في محل نصب مفعول به ، وأن التقدير يدعو من لضره أقرب من نفعه .

وقد رد النحاس قول الكسائي ، وحجته في ذلك أنه ليس للام من التصرف ما يوجب أن يجوز فيها تقديم وتأخير ؛ فـ "من" موصول ، اللام داخلة على صلته ، وما في صلة الموصول لا يتقدم عليه .

أما المذهب الثاني : فمذهب المبرد ، وهو محل أغلوطتنا .

أما الثالث : فهو ما خرّج عليه النحاس الأغلوطة ، وألزمه المبرد ، وهو مذهب الأخفش ، ومفاده أن "يدعو" بمعنى "يقول" ، و"من" مبتدأ ، وخبره محذوف ، والمعنى : يقول لمن ضره أقرب من نفعه إلهُهُ .

وهذه الأغلوطة مسموعة ؛ ومن ثم عبر النحاس عنها بقوله : "وحكى لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد ...." ، كما أنني لم أقف عليها فيما يتوفر لدينا من كتب المبرد المطبوعة .

---

(١) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ج٢/ص١٤٠ ، ١٤١ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن النحاس تناول هذه الأغلوطة في كتابه " معاني القرآن " وقد كان أكثر وضوحا ، وأوفر حظا ، وأورد مذهب المبرد ، وقد رأيت من الإفادة الإشارة إلى ما قاله ، ويمكن إيجازه في نقاط :

الأولى : أن مبعث الإشكال عند النحاس تلك اللام في " لمن " ، يقول : " وفي الاية أجوبة من أجل اللام ".

الثانية : أن أكثر النحويين يذهب إلى أن هذه اللام في غير موضعها ، يقول : " فأكثر النحويين يذهب إلى أنها في غير موضعها وأن المعنى يدعو من لضرة أقرب من نفعه " .

الثالثة : أورد النحاس مذهب المبرد دون حكايته عن أحد ، ودون تغليطه ، فقال : " وقال أبو العباس في الكلام حذف أي يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إلها " .

الرابعة : أورد النحاس مذهب الأخفش السابق بلفظ قيل ، فقال : " وقيل : يدعو " ههنا بمعنى " يقول " الخامسة : حكى النحاس عن الزجاج قولين :

أحدهما : قال أبو إسحق يجوز أن يكون يدعو في موضع الحال وفيه هاء محذوفة ويكون خبر من لبئس المولى ولبئس العشير .

الثاني : زعم أن النحويين أجازوا أن يكون " ذلك " بمعنى " الذي " ؛ أي الذي هو الضلال البعيد يدعو لمن ضره .

السادسة : أورد النحاس مذهب الفراء فقال : " حكى الفراء أنه يجوز في هذا شئ لم يتقدم به أثر ، وهو " يدعو لمن ضره بكسر اللام ؛ بمعنى " يدعو " إلى من ضره .

وقد كرر النحاس أن سبب الإشكال في الآية دخول اللام فقال : " قال أبو جعفر : والاية مشكلة لدخول اللام " .

ثم رد قول الكسائي فقال : " وإن الحذاق من النحويين يمنعون أن ينوى بها تقديم أو تأخير ؛لأنها لا تصرف.

ورجح مذهب الأخفش وحسنه ، فقال : " وأن يكون " يدعو " بمعنى " يقول حسن ، والخبر محذوف ؛ أي يقول لمن ضره أقرب من نفعه " .[1]

ثالثا : الأغلوطة في طور التعقيد

أولا : مذهب الفراء :

أورد الفراء أكثر من تأويل ، وقبل ذلك نص على سبب الإشكال أيضا ، وحصره في اللام من قوله تعالى " لمن " ؛ فقال : " فجاء التفسير: يَدْعو مَن ضَرّه أقرب منْ نفعه ، وقد حالت اللامُ بينهما ، ولم نجد العرب تقول : ضربت لأَخاك ، ولا رأيت لزيداً أفضل منكَ ، وقد اجتمعت القراء عَلَى ذلكَ .

وعلل لجواز دخول اللام في " لمن " بقوله : " فنُرى أن جَواز ذلك ؛ لأن (مَن) حَرف لا يتبَيَّن فيه الإعراب، فأجِيز به ، فاستجيز الاعتراض باللام دون الاسم؛ إذْ لم يتبَيَّن فيه الإعراب.

وذكر عن العرب أنهم قالوا: عندى لَمَا غيرُه خير منه ، فحالوا باللام دون الرافع. وموقعُ اللام كان ينبغى أن يكون فى (ضَرُّه) وفى قولكَ: عِنْدى مَا لَغيره خَيرٌ منه. فهذا وجه القراءة للاتّباع.

هذا هو الوجه الأول ، وخلاصته أن موقعُ اللام كان ينبغى أن يكون فى (ضَرُّه) ، فقدمت .

الوجه الثاني : أن يكون قوله: {ذَلِكَ هُوَ الضَّلالُ البَعِيدُ يَدْعُو} ، فتجعل (يدعو) من صِلة (الضلالُ البعيدُ) ، وتضمر فى (يدعو) الهاء، ثم تسْتأنِف الكلام باللام، فتقول (لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ مِن نَفْعِهِ لَبِئسَ المَوْلَي) كقولك فى مذهب الجزاء : لَمَا فعلت لهو خير لك، وهو وجه .

الثالث : عبر عنه بقوله : " ووجه آخَر لم يُقرأ به ، وذلك أن تكسر اللام فى (لمن) وتريد يدعو إلى مَنْ ضَرُّه أقرب من نفعه، فتكون اللام بمنزلة " إلى "، ولولا كراهية

---

(١) معاني القرآن للنحاس - (ج ٤ / ص ٣٨٤) ، وما بعدها .

خلاف الآثار والاجتماع ؛ لكان وَجْهاً جَيّدا من القراءة ، ويكون قوله (يَدْعو) التى بعد (البعيد) مكرُورة عَلَى الأولى[1]

ثانيا :مذهب الأخفش

أفرد الأخفش القول في هذه المسألة ، فجعل "يدعو" بمعنى "يقول" ، و(مَن) مبتدأ ، والخبر محذوف ، قال : " وقال {يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ} فـ{يَدْعُو} بمنزلة يَقُولُ. و{مَنْ} رفع ، وأضمر الخبر ، كأنه: يَدْعو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ من نَفْعِهِ إِلَهُهُ. يقول: لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ من نَفْعِهِ إِلَهُهُ.[2]

ثالثا : موقف ثعلب :

جعل ثعلب اللام في "لمن" لام القسم ، وجواب القسم لبئس المولي ولبئس ، يقول :"يدعو لمن ضره أقرب من نفعه" قال: هذه لام اليمين وجوابها "لبئس المولي ولبئس العشير".

ثم نص على مذهب الأخفش فقال : وقال الأخفش : يدعو لمن ضره إلهه أقرب من نفعه. [3]

رابعا : موقف الطبري :

تناقش الطبري أقوال النحاة في أغلوطتنا ، وجاءت أقواله دون سند ؛ فلم يسندها إلى أصحابها ، وهذا منه في تلك المرحلة من التقعيد شيء فيه نظر .

يقول الطبري : " واختلف أهل العربية في موضع "من" :

- فكان بعض نحويّي البصرة يقول: موضعه نصب بـ "يدعو"، ويقول: معناه: يدعو لآلهة ضرّها أقرب من نفعها، ويقول: هو شاذٌّ ؛ لأنه لم يوجد في الكلام: يدعو لزيداً.
- وكان بعض نحويّي الكوفة يقول: اللام من صلة "ما" بعد "مَنْ"، كأن معنى الكلام عنده: يدعو من لَضَرّه أقرب من نفعه ، وحُكي عن العرب سماعا منها عندي

---

(١) معانى القرآن للفراء - (ج ٣ / ص ١٧١) ، ١٧٢ .

(٢) معانى القرآن . للأخفش - (ج ٣ / ص ٨) .

(٣) مجالس ثعلب - (ج ١ / ص ١١٢) .

لَمَا غيرُه خير منه، بمعنى: عندي ما لغيره خير منه، وأعطيتك لما غيره خير منه، بمعنى: ما لغيره خير منه. وقال: جائز في كلّ ما لم يتبين فيه الإعراب الاعتراض باللام دون الاسم.

- وقال آخرون منهم: جائز أن يكون المعنى " ذلك هو الضلال البعيد يدعو "، فيكون يدعو صلة الضلال البعيد، وتضمر في يدعو الهاء ثم تستأنف الكلام باللام، فتقول لمن ضرّه أقرب من نفعه لبئس المولى، كقولك في الكلام في مذهب الجزاء: لَمَا فَعَلْتَ لَهُو خَيْر لك ، فعلى هذا القول " منْ" في موضع رفع بالهاء في قوله ، ضَرّه، ، لأن مَنْ إذا كانت جزاء فإنما يعربها ما بعدها، واللام الثانية في لبئس المولى جواب اللام الأولى، وهذا القول الآخر على مذهب العربية أصحّ، والأوّل إلى مذهب أهل التأويل أقرب.[1]

وهذا الوجه الذي استحسنه الطبري أحد الأوجه التي أوردها الفراء .

ثالثا : مذهب المبرد :

ذكر النحاس أنه سمع عن الأخفش الصغير أن المبرد نص على أن في الكلام حذفا ، والمعنى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إلها .

غير أن النحاس لم يرتض ذلك للمبرد ، واحتسبه من المناصرين لمذهب الأخفش .

نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نقاط :

أحدها : أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، كما عرض لها في كتابه معاني القرآن ، وقد كان أكثر تفصيلا لها فيه .

الثانية : خطأ الأخفش الصغير أستاذه المبرد في هذه الأغلوطة .

الثالثة : ظهر في هذه الأغلوطة قبل النحاس ثلاثة مذاهب أحدها للفراء ، والثاني للأخفش ، والثالث للمبرد

---

(١) تفسير الطبري – (ج ١٨ / ص ٥٧٨) .

الرابعة : استحسن الطبري أحد الأوجه التي أوردها الفراء في مذهبه .

الخامسة : اختار ثعلب مذهب الأخفش .

الأغلوطة لدى النحاس ومعاصريه

موقف الزجاج:

حاول الزجاج أن يسلك منهجا إحصائيا ، فعمل على جمع كل ما جاء في أغلوطتنا من مذاهب ، فقال : "وقد اختلف الناس في هذه اللام ، وفي "يدعو" بأي شيء هي معلقة ، ونحن نفسر جميع ما قالوه ، وما أغفلوه مما هو بيّن من جميع ما قالوا إن شاء الله .

وقد أحصى الزجاج في ذلك أربعة مذاهب ، ثلاثة ذكرت قبل ، أحدها للبصريين ، والثاني للفراء ، والثالث للأخفش ، والرابع أغفله النحويين – نص الزجاج على ذلك - ومفاده أن ذلك في موضع النصب بـ "يدعو"[1]

وهكذا نهج أبو إسحاق منهجا في عرض الأغلوطة فعرض لأربعة مذاهب ، بيد أن النحاس عند عرضه لهذه الأغلوطة في كتابه معاني القرآن ذكر له رأيين فقط[2].

الأغلوطة بعد النحاس

أولا : المنهج الوصفي :

نهج أكثر المفسرين والنحويين منهجا وصفيا تقليديا اكتفوا فيه بعرض أظهر الآرء في أغلوطتنا ، كأبي حيان[3] كالقرطبي[4] والبغوي[5] والألوسي[6] وابن الجوزي[7] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤١٥ ، ٤١٦ .

(٢) معاني القرآن للنحاس – (ج ٤ / ص ٣٨٤) ، وما بعدها .

(٣) فتح القدير – (ج ٥ / ص ٩٩) .

(٤) تفسير القرطبي – (ج ١٢ / ص ٢٠) .

(٥) تفسير البغوي – (ج ٥ / ص ٣٦٩) .

(٦) تفسير الألوسي – (ج ١٣ / ص ١٩) .

(٧) زاد المسير – (ج ٤ / ص ٣٧٢) .

ثانيا : المنهج الإحصائي :

هذا المنهج أقرب إلى الوصفي غير أن المؤلف يبذل فيه قصارى جهده في إحصاء الآراء وحصرها ، وممن اشتهر بذلك ابن عادل ، حيث أورد عشرة أوجه في أغلوطتنا ، يقول :"

قوله : { يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ } . فيه عشرة أوجه ، وذلك أنه إما أن يجعل « يَدْعُو » متسلطاً على الجملة من قوله : { لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ } أو لا ، فإن جعلناه متسلطاً عليها كان فيه سبعة أوجه :

الأول : أنّ « يَدْعُو » بمعنى يقول ، واللام للابتداء و « من » موصولة في محل رفع بالابتداء ، و « ضَرُّه » مبتدأ ثان ، و « أقْرَب » خبره ، وهذه الجملة صلة للموصول ، وخبر الموصول محذوف تقديره : يقول للذي ضره أقرب من نفعه : إله ، أو إلهي ، ونحو ذلك ، والجملة كلها في محل نصب ب « يَدْعُو » لأنه بمعنى يقول ، فهي محكية به . وهذا قول أبي الحسن وعلى هذا فيكون قوله : « لَبِئْسَ الْمَوْلَى » مستأنفاً ليس داخلاً في المحكي قبله ، لأن الكفار لا يقولون في أصنامهم ذلك) . (ورد بعضهم هذا الوجه بأنه فاسد المعنى) إذ الكافر لا يعتقد في الأصنام أنَّ ضرّها أقرب من نفعها البتة .

الثاني : أنّ « يَدْعُو » مشبه بأفعال القلوب ، لأن الدعاء لا يصدر إلا عن اعتقاده وأفعال القلوب تعلق ف « يَدْعُو » معلق أيضاً باللام ، و « لَمَنْ » مبتدأ موصول ، والجملة بعدة صلة ، وخبره محذوف على ما مر في الوجه قبله ، والجملة في محل نصب كما يكون كذلك بعد أفعال القلوب .

الثالث : أن يضمن « يَدْعُو » معنى يزعم ، فتعلق كما تعلق ، والمعنى . والكلام فيه كالكلام في الوجه الذي قبله .

الرابع : أنَّ الأفعال كلها يجوز أن تعلق قلبية كانت أو غيرها ، فاللام معلقة لـ « يَدْعُو » وهو مذهب يونس ، فالجملة بعده والكلام فيها كما تقدم .

الخامس : أن « يَدْعُو » بمعنى يسمي ، فتكون اللام مزيدة في المفعول الأول ، وهو الموصول وصلته ، ويكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره : يسمي الذي ضره أقرب من نفعه إلهاً ومعبوداً ونحو ذلك .

السادس : أن اللام مزالة من موضعها ، والأصل : يدعو من لضره أقرب ، فقدمت من تأخر ، وهذا قول الفراء . ورد هذا بأن ما في صلة الموصول لا يتقدم على الموصول .

السابع : أن اللازم زائدة في المفعول به وهو « من » التقدير : يدعو من ضره أقرب ، ف « من » موصولة والجملة بعدها صلتها ، والموصول هو المفعول ب « يدعو » زيدت فيه اللام كزيادتها في قوله : « رَدِفَ لَكُمْ » في أحد القولين ورد هذا بأن زيادة اللام إنما تكون إذا كان العامل فرعاً أو تقدم المفعول . وقرأ عبد الله « يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ » بغير لام الابتداء ، وهي مؤيدة لهذا الوجه .

وإن لم نجعله متسلطاً على الجملة بعده كان فيه ثلاثة أوجه :

أظهرها : أن « يَدْعُو » الثاني توكيد ل « يدعو » الأول فلا معمول له ، كأنه قيل : (يدعو يدعو) من دون الله الذي لا يضره ولا ينفعه ، فعلى هذا تكون الجملة من قوله { ذلك هو الضلال } معترضة بين المؤكد والمؤكد ، لأن فيها تشديداً وتأكيداً ، ويكون قوله : « لَمَنْ ضَرُّهُ » كلاماً مستأنفاً ، فتكون اللام للابتداء ، و « مَنْ » موصولة ، و «ضَرُّهُ » مبتدأ ، و « أقرب » خبره ، والجملة صلة ، و « لَبِئْسَ » جواب قسم مقدر ، وهذا القسم المقدر وجوابه خبر للمبتدأ الذي هو الموصول .

الثاني : أن يجعل « ذلك » موصولاً بمعنى الذي ، و « هو » مبتدأ ، و « الضلال » خبره، والجملة صلة له ، وهذا الموصول مع صلته في محل نصب مفعولاً ب « يَدْعُو » ، أي : يَدْعُو الذي هو الضلال وهذا منقول عن أبي علي الفارسي .

وليس هذا ماش على رأي البصريين إذ لا يكون عندهم من أسماء الإشارة موصول إلا « ذا » بشروط تقدم ذكرها . (وأما الكوفيون فيجيزون في أسماء الإشارة مطلقاً) أن تكون موصولة ، وعلى هذا فيكون { لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ } مستأنفاً على ما تقدم .

الثالث : أن يجعل « ذَلِكَ » مبتدأ و « هُوَ » جوزوا فيه أن يكون بدلاً أو فصلاً أو مبتدأ ، و « الضلال » خبر « ذَلِكَ » أو خبر « هُوَ » على حسب الخلاف في « هُوَ » و « يَدْعُو » حال ، والعائد منه محذوف تقديره : يدعوه وقدروا هذا الفعل الواقع موقع الحال ب « مدعوًا) .

قال أبو البقاء : وهو ضعيف ، ولم يبين وجه ضعفه .

وكأن وجهه أن « يدعو » مبني للفاعل فلا يناسب أن يقدر الحال الواقعة موقعه اسم مفعول بل المناسب أن يقدر اسم فاعل ، فكان ينبغي أن يقدروه داعياً ، ولو كان التركيب يدعى مبنياً للمفعول لحسن تقديرهم : مدعو ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاء زيد يضرب ، كيف يقدرونه بضارب لا بمضروب .[١]

الأغلوطة الرابعة

كسر كاف الخطاب في " عليكِم "

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ)[٢] يقول النحاس : " قال أبو العباس : وناس من بني بكر بن وائل يقولون عليكِم ، فيكسرون الكاف كما يكسرون الهاء ؛ لأنها مهموسة مثلها ، وهي إضمار كما أن الهاء إضمار وهذا غلط فاحش ؛ لأنها ليست مثلها في الخفاء "[٣]

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (قَالُواْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ)[٤] يقول النحاس : " وحكى سيبويه " عليكِم " بكسر الكاف ؛ لمجاورتها الياء "[٥]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول سبب كسر كاف الخطاب في " عليكم " ، فالمبرد زعم أن سبب ذلك مشابهتها الهاء في " عليهم " من وجهين :

أحدهما : أنها مهموسة مثلها .

الثاني : أنها ضمير مثلها أيضا .

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١١ / ص ٣٨٧) .

(٢) [الفاتحة : ٧] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص١٧٥ .

(٤) [هود : ٧٣] .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٩٤ .

ويذهب سيبويه إلى أن كسر الكاف في عليكم ؛ لمجاورتها الياء .

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين ، في الموطن الأول ساق مذهب المبرد ، ووصفه بالغلط الفاحش ، لأن الكاف ليست مثل الهاء في الخفاء .

وفي الموطن الثاني عرض مذهب سيبويه ، ولم يناقشه ، مما يدل على قبوله له .

ثالثا : الأغلوطة قبل ولدى معاصري النحاس

لم يتناقش النحاة قبل النحاس هذه الأغلوطة ، ولم أقف على ما ساقه النحاس منسوبا إلى المبرد أو إلى سيبويه ، كما لم يثبت أن قرأ أحد القراء بهذا ، كما أن يتناول أحد من معاصري النحاس هذه الأغلوطة .

ثالثا : الأغلوطة بعد النحاس

لم يتناول هذه الأغلوطة بعد النحاس أحد من النحويين أو القراء ، وكرر القرطبي وابن عادل ما قاله سيبويه والمبرد فيها [١]

صفات الكاف والهاء :

أولا : الكاف : الكاف تخرج من أقصى الحنك مع استفاله ، وما يحاذيه من الحنك الأعلى ، وصفاتها الهمس ، الشدة ، الاستفال ، الانفتاح ، الإصمات .

ثانيا : الهاء : الهاء تخرج من أقصى الحلق ، وصفاتها الهمس ، الرخاوة ، الاستفال ، الانفتاح ، الإصمات .[٢]

---

(١) تفسير القرطبي – (ج ٩ / ص ٧١) ،وتفسير اللباب لابن عادل – (ج ٩ / ص ١٣٦)

(٢) انظر المذكرة في التجويد صـ ٥١ ، لمحمد نبهان أستاذ القرآن والقراءات بجامعة أم القرى ط / الواحدة والثلاثون .

الأغلوطة الخامسة

إضمار (من) قبل (في السماء)

من قوله تعالى

(وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاء) [1]

أولا : موطن الأغلوطة :

تناول النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاء) يقول النحاس : " ذكر أبو إسحاق فيه قولين :

أحدهما : أن المعنى : وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا أهل السماء .

والآخر : ولا لو كنتم في السماء .

قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد ، قال : المعنى وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا مَن في السماء ، على أن " من " ليست موصولة ، ولكن يكون نكرة ، ويكون " في السماء " من نعتها ثم أقام النعت مقام المنعوت .

قال أبو إسحاق : وهذا خطأ ؛ لأن " من " إذا كانت نكرة ؛ فلا بد من نعتها ، فقد صار بمنزلة الصلة لها ، فلا يجوز حذف الموصول وإبقاء الصلة ، وكذا نعتها إذا كان بمنزلة الصلة .

ولكن الناس خوطبوا بما يعرفون وعندهم أنه من كان في السماء فالوصول إليه أبعد ، فالمعنى وما أنتم بمعجزين في الأرض ، ولو كنتم في السماء ما أعجزتم ، ومثله : (أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ [النساء : ٧٨] [2] .

---

(١) [العنكبوت : ٢٢] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٥٣ .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول تخريج النحاس ، لما كان في الماضي خارجا عن المعهود ، فمخاطبة الناس قديما قبل المخترعات الحديثة بما لا يعرفونه شيء خارج عن المشاهدة ، فالناس قديما لم يعرفوا الطيران ، ومن ثم كان المعهود أن يقال لهم : " وَمَا أَنْتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ " ، فإذا قيل لهم : " وَلَا فِي السَّمَاء " ، يستلزم ذلك من العلماء والنحاة محاولة تخريجه .

وقد عرض النحاس هذه الأغلوطة منتهجا منهجا وصفيا دون ترجيح ، اللهم إلا أنه أورد مذهب الزجاج قبل عرضه لكلام المبرد .

وقد أورد للزجاج قولين ، أرى الثاني منهما متسقا مع ما يحدث من خروج الإنسان الآن من الأرض إلى السماء ، بيد أنه ما يعاب على النحاس أنه أسند هذا القول لأستاذه ، وقد قاله قبله قطرب والطبري – كما سترى - وأما الأول فبعيد ؛ إذ يترتب عليه ازدواج المخاطب من جهة ، ولا ينفي أن يكون الإنسان معجزا في السماء من جهة أخرى .

ثم عرض النحاس لما سمعه من الأخفش الصغير عن المبرد من أن في الكلام تقدير ؛ أي ولا من في السماء ، وأن " من " هذه ليست موصولة ، ولكن يكون نكرة ، ويكون " في السماء " من نعتها ثم أقام النعت مقام المنعوت.

وإذا كان أبو جعفر قد سلك هنا منهجا وصفيا ؛ فإنه في كتابه " معاني القرآن " رجح مذهب الزجاج ، يقول : " وقوله جل وعز وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء آية ٢٢ ، قال محمد بن يزيد : المعنى ولا من في السماء ، ومن نكرة ، وأنشد غيره ...

فَمَن يَهجو رَسولَ اللَهِ مِنكُم ∴ وَيَمدَحُهُ وَيَنصُرُهُ سَواءُ ؟ [1]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧٦ ؛ وتذكرة النحاة ٧٠ ؛ والمقتضب ١٣٧/٢ ؛ والأشموني ٨٢ ؛ والهمع ٨٨/١ ، والشاهد فيه " ويمدحه " حيث حذف الاسم الموصول للعلم به ، والتقدير : ومن يمدحه سواء .

وقال غير أبي العباس : المعنى وما أنتم بمعجزين في الأرض ولو كنتم في السماء ، وخوطب الناس على ما يعرفون ، وهذا أولى ، والله أعلم [1]

وقد حاولت جاهدا أن أقف على نص يثبت هذا الكلام للمبرد ، فلم أجد ، اللهم إلا ما نص عليه في بيت لحسان نظير هذه الآية ، وأغلب الظن أن تكون هذه الأغلوطة إحدى الأغاليط المسموعة المحكية غير المثبتة .

وقد خطأ الزجاج أستاذه فيما ذهب إليه معللا ذلك بأن " من " إذا كانت نكرة ؛ فلا بد من نعتها ، فقد صار بمنزلة الصلة لها ، فلا يجوز حذف الموصول ، وإبقاء الصلة ، وكذا نعتها " في السماء " إذا كان بمنزلة الصلة .

وهذه الآية إحدى الآيات المعجزات التي تدل على عظمة القرآن وإعجازه ، وغيبية آياته ، وفي عصرنا هذا لا تحتاج إلى تأويل .

وإن كان من عتب على أبي جعفر ، فعدم مناقشته لآية الشورى التي يقول فيها عز وجل : (وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ)[2] ، فقد كان يجدر به التنظير بينهما ، والجمع بين لطائفهما .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

هذه الأغلوطة – كما سبق – السبب فيها محاولة تخريج ما لم يحط به الناس في ذلك الوقت ، ومن ثم فاجتهاد النحاة قبل النحاس على مختلف مشاربهم لن يخرجوا عت التأويل بما يلائم عقولهم ومدركاتهم الحسية .

أولا : مذهب قطرب :

أورد الفراء في أغلوطتنا ما ينص على أنه يحمل الآية على ظاهرها دون تقدير ، حيث قال : ولا في السماء لو كنتم فيها [3]

---

(١) معاني القرآن – (ج ٥ / ص ٢١٨) .

(٢) [الشورى : ٣١] .

(٣) الكشف والبيان . للثعلبي – (ج ١٠ / ص ٩٥) .

ثانيا : مذهب الفراء :

عرض الفراء الإشكال في الآية على صورة سؤال فقال : "يقول: القائل: وكيف وصفهم أنهم لا يُعجزون فى الأرض ولا فى السماء، وليسُوا من أهْل السَّماء؟

ثم أجاب قائلا : " فالمعنى - والله أعلم - ما أنتم بمعجزينَ فى الأرض ولا مَن فى السَّمَاء بمعجزٍ. وهو من غامِضِ العربيّة للضمير الذى لم يظهر فى الثانى ، ومثله قول حَسَّان:

فَمَن يَهجو رَسولَ اللَهِ مِنكُم   وَيَمدَحُهُ وَيَنصُرُهُ سَواءُ؟

أراد: ومن ينصره ويمدحه .

فأضمر (مَنْ) ، وقد يقع فى وَهْم السَّامِع أن المدح والنصر لَـ "مَن" هذه الظاهرة. ومثله فى الكلام: أكرِم مَن أتاكَ وأتى أباكَ، وأكرم مَن أتاك ولم يأت زيداً، تريد: ومَن لم يأتِ زيدا."[1]

ثالثا : مذهب الأخفش :

حمل الأخفش الكلام على ظاهره ، وهو ما يتسق مع الواقع الآن إذ قال : " وقال {وَمَآ أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَآءِ} أيْ: لا تُعْجِزُونَنا هَرَباً في الأَرْضِ ولا في السَّمَاءِ."[2]

موقف الطبري :

أورد الطبري في هذه الآية عدة ثلاثة أقوال :

الأول : أن ابن زيد قال في ذلك ما حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله:(وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الأرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ) قال: لا يُعجزه أهل الأرضين في الأرضين، ولا أهل السموات في السموات إن عصوه .

---

(١) معاني القرآن للفراء - (ج ٣ / ص ٢٨٨) .

(٢) معاني القرآن ـ للأخفش - (ج ٣ / ص ٢٦) .

الثاني : قال في ذلك بعض أهل العربية من أهل البصرة:(وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَلا) من(فِي السَّمَاءِ) مُعْجِزِينَ قال: وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني، قال: ومثله قول حسان بن ثابت:

فَمَـنْ يَهجـو رَسـولَ اللَّـهِ مِـنكُم ∴ وَيَمدَحُـهُ وَيَنصُـرُهُ سَـواءُ؟

أراد: ومن ينصره ويمدحه، فأضمرمَنْ.

قال: وقد يقع في وهم السامع أن النصر والمدح لمنْ هذه الظاهرة، ومثله في الكلام: أكرمْ من أتاك وأتى أباك، وأكرم من أتاك ولم يأت زيدا ، تريد: ومن لم يأت زيدا، فيكتفي باختلاف الأفعال من إعادة(مَنْ)، كأنه قال: أمَن يهجو، ومن يمدحه، ومن ينصره. ومنه قول الله عزّ وجلّ : (وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ) [١] .

وهذا القول أصحّ عندي في المعنى من القول الآخر.

الثالث : ولو قال قائل: معناه: ولا أنتم بمعجزين في الأرض، ولا أنتم لو كنتم في السماء بمعجزين كان مذهبا.[٢]

وهكذا أورد الطبري ثلاثة أقوال ، استحسن فيها مذهب الفراء ، وعرضا قولا له ، هو ما نسبه النحاس سابقا إلى أستاذه الزجاج .

رابعا : مذهب المبرد :

لم أقف على مذهب المبرد في كتبه ، ومن ثم فلا طريق لإثبات مذهب المبرد في آيتنا على وجه الخصوص سوى ما أثبته النحاس ، يقول : " قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد ، قال : المعنى وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا مَن في السماء ، على أنّ " من " ليست موصولة ، ولكن يكون نكرة ، ويكون " في السماء " من نعتها ثم أقام النعت مقام المنعوت ".[٣]

---

(١) [الرعد : ١٠] .

(٢) تفسير الطبري – (ج ٢٠ / ص ٢٢) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٥٣ .

أما إذا أخضعنا أغلوطتنا للتنظير ، فستجد أن المبرد نص في بيت حسان السابق أنه لا يرى ما يراه الفراء من أن التقدير : ومن يمدحه وينصره ، ولكنه خرج ذلك على ما خرج عليه أغلوطتنا فقال : " وقالوا في بيت حسان فَمَنْ يَهْجوا رسولَ اللهِ مِنْكُمْ

فَمَن يَهجو رَسولَ اللَهِ مِنكُم ∴ وَيَمدَحُهُ وَيَنصُرُهُ سَواءُ؟

وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ؛ ولكنه جعل " من " نكرة ، وجعل الفعل وصفا لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف ، فكأنه قال : وواحد يمدحه وينصره ؛ لأن الوصف يقع في موضع الموصوف ؛ إذ كان دالا عليه " .[1]

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

موقف الزجاج[2] : عرض الزجاج لأغلوطتنا ، ونص على أن فيها قولين ، لكن بالنظر الجيد ، يجد أنه أورد ثلاثة أقوال ، فعندما أراد أن يفسر الآية أورد مذهب الأخفش فقال : " أي ليس يعجز الله خلق في السماء ولا في الأرض " ، ثم أورد القولين اللذين جاء بهما النحاس ، يقول الزجاج : "

وقوله تعالى : ﴿وَمَا أنتم بِمُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ﴾.

أي ليس يعجز اللَّهَ خَلْقٌ في السماء ولاَ في الأَرْضِ. وفي هذا قولان أَحَدُهُما معناهُ ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا أهل السماء مُعْجِزين في السَّمَاءِ، أي من في السموات ومن في الأرض غير مُعْجِزِينَ. ويجوز - واللَّه أعلم - وما أنتُمْ بمعجزين في الأَرْضِ، لا ولو كنتم في السماء، أي لا ملجأ من اللَّه إلاَّ إليْهِ.

ومما يلحظ أن الزجاج لم يغلط المبرد ، بل يناقش مذهبه أصلا في كتابه ، مما يدل على أن أغلوطتنا مسموعة محكية .

---

(١) المقتضب ج٢/ص١٣٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٥/٤ .

موقف ابن أبي زمنين :

فسر ابن أبي زمنين آيتنا بما يتفق ومذهب الأخفش ، يقول : " وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء يعني ما أنتم بسابقي الله بأعمالكم الخبيثة فتفوتونه هربا[١]

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

أولا : المنهج الوصفي التفضيلي :

حصر ابن عطية المذاهب في أغلوطتنا ، ثم رجح مذهب قطرب الذي هو أحد قولي الزجاج.[٢]

ثانيا : المنهج الوصفي التقليدي :

أحصى بعض النحويين والمفسرين الآراء الواردة في أغلوطتنا دون ترجيح كالثعلبي [٣] والشوكاني[٤] والقرطبي [٥] .

ثالثا : المنهج الإقصائي :

☒ لم يتناول الثعالبي مذهب المبرد ، وقصر حديثه على ثلاثة مذاهب ، الفراء ، وقطرب ، والأخفش [٦] ، ومثله فعل الزمخشري [٧] والرازي [٨] والبغوي[٩] وابن كثير [١٠] والسعدي[١١] والخازن [١٢] وأبو هلال العسكري .[١٣]

---

(١) تفسير ابن أبي زمنين – (ج ٢ / ص ٢٠) .

(٢) المحرر الوجيز – (ج ٥ / ص ٢٢٢) .

(٣) الكشف والبيان . للثعلبي – (ج ١٠ / ص ٩٥) .

(٤) فتح القدير – (ج ٥ / ص ٤٣٥ .

(٥) تفسير القرطبي – (ج ١٣ / ص ٢٩٩) .

(٦) تفسير الثعالبي – (ج ٣ / ص ١٨٩) .

(٧) الكشاف – (ج ١ / ص ٩٥٠) .

(٨) تفسير الرازي – (ج ١٢ / ص ١٤٧) .

(٩) تفسير البغوي – (ج ١ / ص ٢٣٧) .

(١٠) تفسير ابن كثير – (ج ٣ / ص ٥٤١) .

(١١) تفسير السعدي – (ج ١ / ص ٦٢٨) .

(١٢) تفسير الخازن – (ج ٥ / ص ١٢١) .

(١٣) الصناعتين الكتابة والشعر ج١/ص١٨٣ .

رابعا : مواقف شابها شيء من الوهم .

أولا : موقف مكي بن أبي طالب

اقتصر مكي بن أبي طالب على مذهب المبرد ونقده ووهم فيه ، حيث ساق تقدير الفراء ، وخرجه على مذهب المبرد ، وهما من التباعد بمكان ، يقول : " قوله وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء ؛ أي ولا من في السماء بمعجز ، فيكون في السماء نعتا لمن المحذوفة في موضع رفع ثم يقوم النعت مقام المنعوت وفيه بعد لأن نعت النكرة كالصلة لها ولا يحسن حذف الموصول وقيام الصلة مقامه والحذف في الصفة أحسن منه في الصلة [1] .

فقوله ولا من في السماء بمعجز ، تقدير الفراء ، وقوله : فيكون في السماء نعتا لمن المحذوفة في موضع ...." تخريج المبرد .

ثانيا : موقف أبي البقاء :

وهم أبو البقاء فخلط بين مذهبي الفراء والمبرد ، يقول : " قوله تعالى : " ولا في السماء " التقدير : ولا من في السماء فيها ، فـ " من " معطوف على أنتم ، وهي نكره موصوفة .

وقيل ليس فيه حذف ؛ لأن أنتم خطاب للجميع ، فيدخل فيهم الملائكة ثم فصل بعد الإبهام [2]

فقد ساق تقدير الفراء ، وهو ولا من في السماء فيها ، وخرجه على مذهب المبرد ؛ فقال : وهي نكرة موصوفة .

فـ " من غند الفراء موصولة ، وعند المبرد نكرة موصوفة .

وتلحظ أن المذهب الثاني الذي أورده أبو البقاء يتوافق مع مذهب الأخفش .

---

(١) مشكل إعراب القرآن – (ج ٢ / ص ٥٥٢) .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ج٢/ص١٠٣١ .

الأغلوطة السادسة
العامل في المستثنى النصب عند المبرد

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ) [١] يقول : " ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ : منصوب على الاستثناء .

- ☒ والمستثنى عند سيبويه منصوب ؛ لأنه مشبه بالمفعول .
- ☒ وقال محمد بن يزيد هو مفعول على الحقيقة المعنى استثنيت قليلا [٢]

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) [٣] يقول : " إلا ما يتلى عليكم في موضع نصب بالاستثناء .

- ☒ وهو عند سيبويه بمنزلة المفعول .
- ☒ وعند أبي العباس بمعنى استثنيت ، قال أبو إسحاق : لا يجوز إلا ما قال سيبويه ، والذي قال أبو العباس لا يصح.
- ☒ وزعم الفراء أنه يجوز الرفع بجعلها " إلا " العاطفة ، والنصب عنده بـ " إن " [٤] .

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ) [٥] يقول : " أَلْفَ سَنَةٍ : منصوب على الظرف ، إِلَّا خَمْسِينَ : منصوب على الاستثناء من الموجب .

- ☒ وهو عند سيبويه: بمنزلة المفعول ؛ لأنه مستثنى عنه كالمفعول .

---

(١) [البقرة : ٨٣] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٤٢ .

(٣) [المائدة : ١] .

(٤) إعرب القرآن للنحاس ج٢/ص٣ .

(٥) [العنكبوت : ١٤] .

☒ وعند الفراء بـ " إن " ؛ لأنها عنده " إن " دخلت عليها " لا " ، فالنصب عنده بـ " إن " ، والرفع عنده بـ " لا " ، إذا رفعت .

☒ فأما أبو العباس محمد بن يزيد ؛ فهو عنده مفعول محض ؛ كأنك قلت عنده : استثنيت زيدا .

قال أبو جعفر : ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أن قول أبي العباس هذا خطأ ، ولا يجوز عنده فيه إلا ما قال سيبويه " .(1)

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول عامل النصب في المستثنى ، وقبل الولوج في ذلك نذكر باختصار أحوال نصب المستثنى :

☒ إذا كان الاستثناء بـإلا وكانت مسبوقة بكلام تام وموجب وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى سواء كان الاستثناء متصلا نحو قام القوم إلا زيدا أو منقطعا كقولك قام القوم إلا حمارا

☒ فلو كانت المسألة بحالها ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا فإن كان متصلا جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما : أن يجعل تابعا للمستثنى منه على أن بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين أو عطف نسق عند الكوفيين .

الثاني : أن ينصب على أصل الباب وهو عربي جيد والإتباع أجود منه ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام .

☒ وإن كان الاستثناء منقطعا فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون ما فيها أحد إلا حمارا وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٥٠ .

☒ وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أي سواء كان الاستثناء منقطعا نحو ما فيها إلا حمارا أحد أو متصلا نحو ما قام إلا زيدا القوم .

☒ وإن كان الكلام السابق على إلا غير تام ونعني به ألا يكون المستثنى منه مذكورا فإن الاسم المذكور الواقع بعد إلا يعطى ما يستحقه لو لم توجد إلا فيقال ما قام إلا زيد بالرفع كما يقال ما قام زيد و ما رأيت إلا زيدا بالنصب كما يقال ما رأيت زيدا و ما مررت إلا بزيد بالجر كما يقال ما مررت بزيد ويسمى ذلك استثناء مفرغا لأن ما قبل إلا قد تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه .[1]

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في مواطن ثلاثة :

في الموطن الأول : ذكر مذهبين في نصب المستثنى :

أحدهما : لسيبويه على أنه شبيه بالمفعول به .

الثاني : للمبرد على أنه مفعول على الحقيقة .

ومما يلحظ في هذا الموطن أن النحاس فيه قليل الزاد ، فلم يستعرض كل المذاهب الواردة في عامل النصب في المستثنى ، كما أنه لم يناقش مذهب سيبويه ، بل اكتفى بعرضهما .

وفي الموطن الثاني : عرض ثلاثة مذاهب الأول لسيبويه ، والثاني للمبرد ، وأعقبه بما قاله الزجاج حيث ذهب إلى أن ما قاله المبرد لايصح ، والثالث للفراء على أن أصل " إلا " أن لا ،وأجاز في آية المائدة الرفع على أن " إلا " عاطفة.

ويلحظ أنه في هذا الموطن لم يغلط المبرد صراحة ، بل وصم مذهبه بعدم الصحة ، ويؤخذ على النحاس عدم التزامه المنهج التاريخي في عرض المذاهب ؛ إذ عرض مذهب المبرد قبل الفراء .

وفي الموطن الثالث : أورد النحاس المذاهب الثالثة سالفة الذكر ، وأردف مذهب المبرد بما سمعه من الزجاج إذ قال إن قول أبي العباس هذا خطأ .

---

(١) شرح قطر الندى ج١/ص٢٤٥ .

كما نص على أن الزجاج لا يرى إلا ما ذهب إليه سيبويه ، ولعلك تلحظ أنه استدرك فأورد مذهب الفراء قبل مذهب المبرد ، كما تلحظ أن الزجاج لم يعلل لتخطئته للمبرد .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

المستثنى في أغلوطتنا منصوب وجوباً ؛ لكون الكلام استثناءً تامًا موجبًا، وعليه ما الناصب للمستثنى هنا؟

فمنهم من قال: إن الناصب له "إلا" على تقدير أنها نابت عن فعل تقديره: "أستثني" في قولك: "قام القوم إلا زيداً" أي قام القوم أستثني زيداً، فزيدًا مفعول به أو مستثنى، ولكن الذي نصبه هو ذلك الفعل الذي نابت عنه "إلا".

ومنهم من قال: إن "إلا" نفسها هي العاملة بدون أن تنوب .

ومنهم من قال: الفعل المقدر بتقوية "إلا"، وعلى كل حال فهذا أمر لا يترتب عليه كثير فائدة، فإن المستثنى منصوب وجوباً، بصرف النظر عن تقدير عامل فيه ؛ لأن الأمر لا يحتاج حينذاك إلى تقدير في حقيقته، لكونه تاماً موجباً يجب النصب.

وقد ظهر في هذه الأغلوطة قبل النحاس ثلاثة مذاهب :

أولا : مذهب سيبويه :

نص سيبويه على أن النصب في المستثنى كما النصب في التمييز فكما تقول له عشرون درهما ، بنصب درهما على التشبيه بالمفعول ، فكذلك النصب في قولك : أتاني القوم إلا أباك ، وقد عمل ما قبل إلا فيما بعدها يقول سيبويه تحت عنوان : " هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصبا ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت له عشرون درهما وهذا قول الخليل رحمه الله وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك".

ثم علل سبب النصب باجتماع ثلاثة أمور فقال : " وانتصب الأب ؛ إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها [(١)]

وقوله كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ، يدل على أن سيبويه يرى أن المستثنى منصوب على التشبيه بالمفعول به كما التميز .

موقف الزمخشري :

وافق الزمخشري سيبويه فيما ذهب إليه من أن المستثنى منصوب ؛ لأنه شبيه بالمفعول به،يقول تحت عنوان: "

هذا باب الاستثناء " : قوله {فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ}[(٢)] فانتصب لانك شغلت الفعل بهم عنه فأخرجته من الفعل من بينهم. كما تقول: "جاءَ القومُ إلاّ زيداً" لأنّك لما جعلت لهم الفعل وشغلته بهم وجاء بعدهم غيرهم شبهته بالمفعول به بعد الفاعل وقد شغلت به الفعل.[(٣)]

ثانيا : مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أن إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن وأدغمت في لا فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأن وعطفوا بها في النفي اعتبارا بـ " لا " ، يقول الفراء :

وقوله: {إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ} فى موضع نصب بالاستثناء، ويجوز الرفع، كما يجوز: قام القوم إلا زيدا وإلاّ زيد.

والمعنى فيه: إلا ما نبينه لكم من تحريم ما يَحْرُم وأنتم مُحرمون، أو فى الحَرَم. فذلك قوله {غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ} يقول: أحلّت لكم هذه غير مستحِلّين للصيد {وَأَنْتُمْ حُرُمٌ}.[(٤)]

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص٣٣٠ .

(٢) [البقرة : ٣٤] .

(٣) معاني القرآن . للأخفش – (ج ١ / ص ٤٦) .

(٤) معاني القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٢٧٥) .

ويقول في موطن آخر : "وقوله عز وجل: {إِلاَّ بَلاَغاً مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالاَتِهِ...}[1] يكون استثناء من قوله: لا أملك لكم ضرا ولا رشدا إلا أن أبلغكم ما أرسلت به".

وفيها وجه آخر: قل إني لن يجيرني من الله أحد إنْ لم أبلغ رسالته، فيكون نصب البلاغ من إضمار فعل من الجزاءِ كقولك للرجل: إلا قياماً فقعودا، وإلا عطاء فردا جميلا ؛ أي إلا تفعل إلا عطاء فردا جميلا ، فتكون "لا" منفصلة من "إن" ـ وهو وجه حسن، والعرب تقول: إن لا مال اليوم فلا مال أبدا ـ يجعلون (لا) على وجه التبرئة، ويرفعون أيضا على ذلك المعنى ."[2]

ثالثا : مذهب المبرد :

ذهب المبرد إلى أن ناصب المستثنى في نحو "قام القوم إلا زيدا" هو "إلا" مقدرة بـ "أستثني" يقول المبرد : "والاستثناء على وجهين :

أحدهما : أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء ، وذلك قولك : ما جاءني إلا زيد وما ضربت إلا زيد ، وما مررت إلا بزيد ، فإنما يجري هذا على قولك : جاءني زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد وتكون الأسماء محمولة على أفعالها ، وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : جاءني زيد ، فقد يجوز أن يكون معه غيره ، فإذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، نفيت المجيء كله إلا مجيئه .

والوجه الآخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا ، ثم تأتي بالمستثنى بعد ؛ فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاءني القوم إلا زيد ومررت بالقوم إلا زيدا .

وذلك لأنك لما قلت جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا كانت "إلا" بدلا من قولك : أعني زيدا واستثنى فيمن جاءني زيدا ، فكانت بدلا من الفعل"[3]

وهكذا أقر المبرد بأن إلا هي عامل النصب في المستثنى .

---

(١) [الجن : ٢٣] .

(٢) معاني القرآن للفراء – (ج ٥ / ص ١٤٧) .

(٣) المقتضب ج٤/ص٣٩٠ .

كما أورد المبرد مذهبه هذا في كتابه " الكامل " ، يقول : "إن حق الاستثناء إذا كان الفعل مشغولاً به أن يكون جارياً عليه، لا يكون فيه إلا هذا، تقول : ما جاءني إلا عبد الله، وما مررت إلا بعبد الله.

فإن كان الفعل مشغولاً بغيره فكان موجباً،لم يكن في المستثنى إلا النصب، نحو جاءني إخوتك إلا زيداً ، كما قال تعالى:" فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ "[1] ، ونصب هذا على معنى الفعل، و " إلا " دليلٌ على ذلك.

فإذا قلت: جاءني القوم، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم، فإذا قال:إلا زيداً، فالمعنى لا أعني فيهم زيداً، وأو أستثني ممن ذكرت زيداً.

ثم نص على أن ما قاله لا يناقض مذهب سيبويه فقال : " ولسيبويه فيه تمثيل ، والذي ذكرت أبين منه، وهو مترجم عما قال، غير مناقض له . "[2]

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة في طور التعقيد

الناظر في العرض السابق ، يمكنه الوقوف على عدة نتائج :

- ❖ أورد النحاس هذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن ، وتطور عرضه خلالها ، فكان في الأولى أقل زادا ، ونهج منهجا وصفيا دون ترجيح ، وفي الثاني كثر زاده ، ونهج منهجا وصفيا تفضيليا ، ولم يتبع المنهج التاريخي في عرض ، وفي الموطن الثالث صار أكثر عرضا ، وأتقن تأليفا ، ولكنه لم يخرج عن المنج الوصفي التفضيلي ، فأورد كلام الزجاج دون تعقيب ، ولا مناقشة .
- ❖ ظهر في هذه الأغلوطة قبل النحاس ثلاثة مذاهب ، الأول لسيبويه وتابعه فيه الأخفش ، والثاني للفراء ، والثالث للمبرد .
- ❖ الخلاف في هذه الأغلوطة خلاف لفظي ، لا يظهر أثره في التقعيد النحوي ، فالمستثنى في حالته هذه منصوب ، مع الاختلاف في عامل النصب .

---

(١) البقرة: ٢٤٩ .

(٢) الكامل في اللغة والادب – (ج ١ / ص ١٣٢).

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج : [1]

ذكر النحاس أن الزجاج غلط المبرد فيما ذهب إليه من أن المستثنى منصوب بـ " إلا " ، غير أنك إذا رجعت إلى ما قاله الزجاج نصا في أكثر من موطن ، تجد أنه يوافق المبرد فيما يقول في تقدير الفعل العامل ، وإن كان يرى أن " إلا " هي الناصبة ، فيتداخل مذهبه ، ولا يمكن ضبطه ، غير أنك تستطيع أن تجزم أنه لا يذهب مذهب سيبويه في خلال عرضه .

الموطن الأول : يقول الزجاج مفسرا قوله تعالى : " إلا قليلا منكم :

يعني أوائلهم الذين أخذ عليهم الميثاق، وقوله ﴿وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ أي وأنتم أيضاً كأوائلكم في الإعراض عَمَّا عهد إليكم فيه، ونصب إلا قليلاً على الاستثناء، والمعنى استثني قليلاً منكم .

وقوله : ونصب " إلا " قليلا على الاستثناء ، كلام صريح في أن العامل في " قليلا " هو " إلا " ، فـ " إلا " فاعل ، وقليلا مفعول ، وأردف ذلك بقوله : والمعنى : أستثني قليلا منكم ، وهو لب كلام المبرد .

الموطن الثاني :

في آية المائدة أيضا حكم على " ما " بأنها منصوبة بـ " إلا " ، كما تطرق لإعراب " غير " فقال: [2]

وقوله : ﴿إلا مَا يُتلى عَلَيْكم﴾ .

موضع ما نصب بإلا، وتأويله أحلت لكم بهيمة الأنعام ﴿إلا ما يتلى عليكم﴾ من الميتةِ والدَّم والموقُوذَةِ والمُتَرَدِّيَةِ والنطيحَة ﴿غيرَ محِلِّي الصَّيْدِ﴾ أي أحلَّتْ لكم هذه لا مُحِلينَ الصَّيْدَ ﴿وأنتم حرم﴾ .

وقال أبو الحسن الأخفش: انتصب ﴿غيرَ محِلِّي الصيد﴾ على قوله: ﴿يا أيُّها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾، كأنه قيل: أوفوا بالعُقودِ غيرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ، وقال بعضهم يجوز أن تكون «ما» في موضع رفع على أنه يذهب إلى أنه يجوز جاءَ إخوتك إلاّ زيدٌ، وهذا عند البصريين باطل لأن المعنى عند هذا القائل: [3] جاءَ اخوتك وزيد [4]. كأنه يعطف بها كما يعطف بلا، ويجوز عند البصريين جاءَ الرجال إلا زيد على معنى جاءَ الرجال غيرُ زيد، على أن تكون صفة للنكرة أو مَا قَاربَ النكرةَ من الأجناس .

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/١٦٤ .

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢/١٤١ .

فقوله : "في موضع نصب بـ" إلا " يدل على تسلط إلا على الفعل .

ثانيا : موقف ابن السراج :

وافق ابن السراج سيبويه فيما ذهب إليه فقال : "المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام ، تقول جاءني القوم إلا زيدا فجاءني القوم كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر زيدا بعد هذا الكلام بغير حرف الإستثناء ما كان إلا نصبا .

لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت " إلا " حدث معنى الإستثناء ، ووصل الفعل إلى ما بعد إلا فالمستثنى بعض المستثنى منهم .

ألا ترى أن زيدا من القوم فهو بعضهم فتقول على ذلك ضربت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا فكأنك قلت في جميع ذلك أستثني زيدا فكل ما أستثنيه "بإلا" بعد كلام موجب ، فهو منصوب .

و" إلا " تخرج الثاني مما دخل فيه الأول ، فهي تشبه حرف النفي ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ؛ فالمعنى قام القوم لا زيد [١]

ثالثا : موقف أبي علي الفارسي :

تردد أبو علي الفارسي في ناصب المستثنى ، ويظهر ذلك من القصة المشهورة ، ومفادها أن أبا علي كان مع عضد الدولة يوماً في الميدان ؛ فسأله: بماذا ينتصب الاسم المستثنى، في نحو قام القوم إلا زيداً؟ فقال أبو علي: ينتصب بتقدير أستثني زيداً. فقال له عضد الدولة: لم قدرت أستثني زيداً. فقال له عضد الدولة: لم قدرت أستثني زيداً فنصبت؟ هلا قدرت امتنع زيد، فرفعت، فقال أبو علي: هذا الذي ذكرته جواب ميداني، فإذا رجعت ؛ قلت لك الجوابالصحيح.

وقد ذكر أبو علي في كتاب الإيضاح: أنه انتصب بالفعل المتقدم بتقوية إلا.[٢]

---

(١) الأصول في النحو ج١/ص٢٨١

(٢) كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي صـ ١٧٥ ؛ تحقيق ودراسة الدكتور / كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ؛ الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ .

قالوا: ولما صنف أبو علي كتاب الإيضاح، وحمله إلى عضد الدولة، استقصره عضد الدولة، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان. فمضى أبو علي، وصنف التكملة، وحملها إليه ؛ فلما وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو. (١)

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة لدى معاصري النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

- ذكر النحاس أن الزجاج غلط المبرد فيما ذهب إليه من أن المستثنى منصوب بـ" إلا " ، غير أنك إذا رجعت إلى ما قاله الزجاج نصا في أكثر من موطن ، تجد أنه يوافق المبرد فيما يقول في تقدير الفعل العامل ، وإن كان يرى أن " إلا " هي الناصبة ، فيتداخل مذهبه ، ولا يمكن ضبطه ، غير أنك تستطيع أن تجزم أنه لا يذهب مذهب سيبويه في خلال عرضه .
- وافق ابن السراج سيبويه فيما ذهب إليه من أن المستثنى منصوب على أنه شبيه بالمفعول .
- تردد أبو علي الفارسي في ناصب المستثنى في أغلوطتنا .

الأغلوطة بعد النحاس

ماجت هذه الأغلوطة بعد النحاس بآراء النحويين ؛ فمنهم من نهج منهجا تحليليا رفض من خلاله ما نسب لسيبويه ، وأثبت بالحجة البينة عكسه ، ومنهم من نهج منهجا وصفيا تقليديا أو إقصائيا .

---

(١) معجم الأدباء ج٢/ص٤١٦، و(نزهة الألباء: نشرة الوراق ص ٥٧) .

أولا : المنهج التحليلي الاستنباطي :

أولا : موقف ابن مالك :

انتهج ابن مالك منهجا تحليليا ، فاستنبط من كلام سيبويه ما لم يقف عليه قبله ، ويمكن إيجاز موقف ابن مالك في نقاط :

- اختار ابن مالك القول بأن ناصب المستثنى "إلا" نفسها ، فقال : "واختلات نصبه بها نفسه .
- زعم ابن مالك أنه في ذلك موافق لسيبويه والمبرد والجرجاني فقال : "وزعمت في ذلك أني موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني .
- أثبت ابن مالك أن هذا قول سيبويه ، وإن خفي على جمهور الشراح لكتابه ، يقول : "وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه ، وأنا أستعين الله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضا ، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته ، وفساد ما سواه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ويمكن إيجاز أدلة ابن مالك هذه في نقاط :

- قول سيبويه في الباب الثاني من أبواب الاستثناء : "اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين فأحد الوجهين
  - ألا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق كما أن لا حين قلت لا مرحبا ولا سلام لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق فكذلك إلا ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى.
  - والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما.(1)

فجعل "إلا" نظيرة "لا" المحمولة على "إنّ" في أن ما تدخل عليه تارة تصادفه مشغولا بعامل غيرها فتؤثر في معناه دون لفظه ، وتارة تصادفه غير

---

(1) كتاب سيبويه ج٢/ص٣١٠ .

مشغول بعامل غيرها فتؤثر في لفظه ومعناه ، ثم صرح بأن العامل في زيد من نحو قاموا إلا زيدا ما قبله من الكلام ، فإما أن يريد بما قبله إلا وحدها أو الفعل وحده أو كليهما ، فدخول " من " مانع من أن يريد كليهما ؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس .

فإن التي لبيان الجنس لا تدخل بعد " ما " إلا على نكرة كقوله تعالى : (أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ) [1] ، وقوله تعالى : (وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ) [2] ، وقوله تعالى : (وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ) [3] ، فلو كانت " من " في قول سيبويه لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معرفا ، بل كانت تدخل عليه منكرا ، وإذا لم تدخل عليه إلا معرفا فهي للتبعيض ، ويلزم من ذلك انتفاء أن يريد ثبوت كليهما ، وثبوت إرادة الفعل وحده أو إلا وحدها ، وإرادة إلا أولى ؛ لأنها قبل المستثنى لا قبل غيره ، والفعل قبله وقبل غيره ، فإرادته مرجوحة ، وإرادة إلا راجحة ، ولأن ما قبل الشيء إذا لم يرد به الجميع حمل على الذي يلي ، ولهذا قال النحوي : ياء التثنية مفتوح ما قبلها ، وياء الجميع مكسور ما قبلها علم محل الفتحة والكسرة .

ويعضد إرادة إلا قوله : " تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما " .

❖ وأظهر من هذا قوله في خامس أبواب الاستثناء : " حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول ما مررت بأحد إلا زيدا وما أتاني أحد إلا زيدا " [4] ، ثم قال سيبويه : " وعلى هذا ما رأيت أحدا إلا زيدا ، فتنصب زيدا على غير رأيت ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً عما

---

(١) [الأعراف : ١٨٥] .

(٢) [الأنفال : ٤١] .

(٣) [النحل : ٥٣] .

(٤) كتاب سيبويه ج٢/ص٣١٩ .

عمل في الأول ، والدليل على ذلك أنه يجئ على معنى ولكن زيدا ولا أعني زيـدا ، وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم "(١)

فصرح بأن نصب زيد في المثال المذكور على لغة من لا يبدل ، إنما هو بغـير رأيت ، ولم يكتف بذلك التصريح حتى قال : " ولكنك جعلته منقطعاً عمـا عمل في الأول " فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غـير مـا قلنـا إلا بمكابرة وعناد .

❖ وقال في تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثل بأتاني القوم إلا أباك : " وانتصـب الأب ؛ إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبلـه من الكلام " .(٢)

قلت : فقد جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيمـا دخـل فيـه مـا قبلـه ، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى ، وتأثر الفظ باللفظ ، فلـزم ألا يكون لفظ " الأب " منصوبا بلفـظ " أتـى " ، كمـا لم يكـن لمعنـاه حـظ في معناه، وإذا لم يكن النصب بأتى تعين أن يكون بإلا .

❖ فحاصل كلام سيبويه أن " إلا " هي الناصـبة لمـا اسـتثنى بهـا إذا لم يكـن بـدلا ، ولا مشغولا عنها بما هو أقوى ، ومن نسب إليه خلاف هـذا فقـد تقـول أو غلـط فيمـا تأول ، تغمدنا الله وإياهم برحمته ،وأوزعنا شكر نعمته ."(٣)

وهكذا أثبت ابن مالك لسيبويه عكس ما أثبته النحاس له قبلـه ، وقـد عـرض ابن مالك لمذهب المبرد ، وساق ما حكاه عنه السيرافي مـن أن نصـب المستثنى بعـد إلا بأستثني مضمرا ، ونص ابن مالك على أن كلامه في المقتضب على خلاف ذلـك ، فإنـه قال في أبواب الاستثناء : " وذلك لأنك لما قلت جاءني القوم وقع عند السـامع أن زيـدا

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص٣١٩ .

(٢) كتاب سيبويه ج٢/ص٣٣١ .

(٣) شرح التسهيل ٢/١٩٤ ، وما بعدها .

فيهم فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك أعني زيدا واستثنى فيمن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل "[1] .فهذا نصه .

وإذ قد بينا أن العامل "إلا" وأنها بدل من الفعل ، ولو كان الفعل عاملا لكان في حكم الموجود ، ولزم من ذلك جمع بين البدل والمبدل منه في غير اتباع ولا ضرورة.[2]

وبعد عرضه لموقفي سيبويه والمبرد قال : "وإذ قد بينت النصوص الشاهدة بأني فيما اخترته موافق لسيبويه ؛ لم يبق إلا تبيين ما يدل على صحة ذلك .

ويمكن إيجاز أدلته فيما يلي :

- أن العامل في الاسم على ضربين : قياسي واستحساني ، فالقياسي : ما اختص به ولم يكن كجزء منه ، و "إلا" كذلك فيجب لها العمل ، كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموع فتلغى .
- أن سيبويه شبه "إلا" في "ما قام إلا زيد" بـ "لا" في " لا مرحبا" ؛ لأن كل واحدة منهما دخلت على كلام عمل بعضه في بعض ، فلم تغير منه شيئا ، فكما لم يلزم من كون "إلا" غير عاملة في لا مرحبا إبطال عملها في لا مرحبا بك عندنا ؛ لا يلزم من كون "إلا" غير عاملة في "ما قام إلا زيد" إبطال عملها في : "ما قاموا إلا زيدا" .
- إن قيل : قاعدة الدلالة على إلحاق "إلا" بالعوامل إنما هي دعوى اختصاصها بالاسم ، قلت ودخولها على الفعل ليس مانعا من اختصاصها بالاسم ؛ لأن كل فعل دخلت عليه مؤول باسم ، كما في نشدتك الله إلا فعلت ، معناه ما أسألك إلا فعلك .
- فإن قيل : لو كانت عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلا كما يقع بعد "إن" وأخواتها ، فالجواب من خمسة أوجه . أحدها : أنه أشبه بالمنصوب على التحذير والنداء فاستحق الانفصال إذا كان مضمرا .

---

(١) المقتضب ج٤/ص٣٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢/١٩٦ ، وما بعدها .

- الثاني : لما كان الانفصال ملتزما في التفريغ التزم مع عدمه ، ليجزي الباب على سنن واحد.
- الثالث : أن "إلا" لو استثني بها في حكم جملة مختصرة ، فكره وقوعه ضميرا متصلا ، لأنه مختصر بالنسبة إلى المنفصل ؛ والاختصار بعد الاختصار إجحاف .
- الرابع : أن "إلا" تشبه "ما" النافية في مرافقة الفعل معنى لا لفظا ، وفي الإعمال تارة والإهمال أخرى ، ومعمول "ما" إذا كان مضمرا لا يكون إلا منفصلا ، فألحقت به إلا .
- الخامس : أن "إلا" تشبه "لا" العاطفة في لزوم التوسط ، وجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها ، ولا العاطفة لا يليها المضمر إلا منفصلا ، فجرت في ذلك مجراها .

- إن قيل : لو كانت "إلا" عاملة لجرت ؛ لأن الجر هو اللائق بعمب الاسم الذي لا يشبه الفعل ، ولذا حكم لعدا وخلا وحاشا بالحرفية إذا جرت ، وبالفعلية إذا نصبت .

فالجواب : أنا لا نسلم أن اللائق بالاسم الذي لا يشبه الفعل هو الجر خاصة ، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل وهو جر أو نصب لا رفع معه ؛ فكان النصب أولى بالأربعة ؛ لأنه أخف من الجر .

أيضا : فإن "إلا" مخصوصة من بين أخواتها بكثرة الاستعمال ، والتعرض للتكرار ؛ فأوثرت من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين .

وإذا كان ابن مالك قد نهج منهجا تحليليا في عرضه لموقفه ، وأنه موقف سيبويه والمبرد من قبله ؛ فإنه سلك منهجا إحصائيا في عرض آراء غيره من النحويين .

وقد أحصى ابن مالك خمسة مذاهب :

أولها : مذهب السيرافي ، وهو أن النصب بما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا ، ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهما إلا ربعا ؛ إذ لا فعل في المثال المذكور سو قبضت ؛ فإذا جعل معدى بإلا لزم

تعديته إلى أربعة بمعنى الحط ، وإلا الدرهم بمعنى الجبر ، وإلى الربع بمعنى الحط ، وذلك حكم بما لا نظير له .

الثاني : أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستثناء ؛ وهو حكم بما لا نظير له، لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى .

الثالث : أن الناصب بعد إلا مضمر ، وهو قول الزجاج ؛ يعزى إلى المبرد ، وهو مردود أيضا ؛ لمخالفته النظائر ؛ إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار .

الرابع : للفراء ، وهو إلا مركبة من لا وإن المخففة من " إنّ " ، وهو فاسد من أربعة أوجه :

- أحدها : أنه مبني على إدعاء التركيب ، ولا دليل عليه فلا ياتفت إليه .
- الثاني : لو صح التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله .
- الثالث : لو صح التركيب من لا وإن لم يلزم نصب ما وَلِيَ " إلا " .
- الرابع : لو صح التركيب وكون المنصوب منصوبا بعد إلا بإن على حد نصبه بإن لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصرا عليه ؛ كما لا يتم بعد " إن " .

الخامس : نصب ما بعد إلا بـ " أن " مقدرة ، وهو في غاية الضعف ؛ لأن فيه ادعاء تقدير ما لادليل عليه ولا حاجة إليه .(١)

ثانيا : المنهج الوصفي التفضيلي :

عرض أبو البركات الأنباري للمذاهب الواردة في أغلوطتنا ؛ ورجح مذهب البصريين.(٢)

ثالثا : المنهج الإقصائي :

لم يذكر ابن جني سوى مذهب البصريين (٣)

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٠٠ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ج١/ص٢٦١ ؛ وأسرار العربية ج١/ص١٧٠

(٣) سر صناعة الإعراب ج١/ص١٢٦.

خامسا : المنهج الوصفي التقليدي :

موقف السيوطي :

أورد السيوطي في أغلوطتنا سبة أوجه ، غير أنه لم يرجح واحدا منها فقال : " ولم يترجح عندي قول منها فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الأول والأخير " [١]

الأغلوطة السابعة
مذهب المبرد في علة حذف النون
من مضارع "كان" المجزوم

أولا : موطنا الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ ﴾[٢]، يقول النحاس : " وإن يك كاذبا فعليه كذبه ، ولو كان يكن جاز ، ولكن حذفت النون ؛ لكثرة الاستعمال على قول سيبويه ؛ ولأنها نون الإعراب على قول أبي العباس " [٣] .

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾[٤]، يقول النحاس : "حذفت النون ؛ لكثرة الاستعمال ؛ ولو جيء بها ؛ لكان جيدا في غير القرآن ، وقال محمد بن يزيد أشبهت النون التي تحذف في الجزم في قولنا يقومان ويقومون ، وقال أحمد بن يحيى ثعلب أخطأ ، ولو كان كما قال لحذفت في قولنا: لم يصن زيد نفسه " . [٥]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول حذف نون كان ، وذلك مشروط بأمور :

- أحدها : أن تكون بلفظ المضارع .

---

(١) همع الهوامع ج٢/ص٢٥٣ .

(٢) [غافر : ٢٨] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٣١ .

(٤) [المدثر : ٤٣] .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص٧٣ .

- والثاني : أن يكون المضارع مجزوما .
- والثالث : أن لا يقع بعد النون ساكن .
- والرابع : أن لا يقع بعده ضمير متصل .

وقد اختلف النحاة في علة الحذف ، فسيبويه يرده إلى كثرة الاستعمال ، بيد أن المبرد يرى أن النون هنا أشبه بنون الإعراب التي تلحق الأفعال الخمسة ، هذا ما نص عليه النحاس ، وسنحاول خلال عرض الأغلوطة الوقوف على مدى صحة ذلك .

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين ، في الموطن الأول عرض للمذهبين دون ترجيح أو تغليط ، وفي الموطن الثاني عرضهما ، ثم أردف مذهب المبرد بما قاله ثعلب فيه ، حيث رد ثعلب مذهب المبرد ؛ لأنها لو كانت نون إعراب كما في يقومان ويقومون لحذفت في نحو : " لم يصن زيد نفسه " .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب سيبويه :

نص سيبويه على أن الحذف في " يك " ، إنما هو عرض يستعمله العرب في كلامهم ، يقول تحت عنوان : " هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض :ـ

❖ يقول في باب الاستقامة من الكلام والإحالة : اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم ، وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوِّضون ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطا - وسترى ذلك إن شاء الله - فممَّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك : لَمْ يَكُ ولا أدْرِ وأشباهُ ذلك[١]

وعلة الحذف عند سيبويه الخفة وكثرة الاستعمال ، وقد ذكر سيبويه ذلك في أكثر من موطن :

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٢٤ .

❖ يقول في باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ " : " وتُجْرِى هذه الأشياءَ التى هى على ما يَستخفون بمنزلة ما يَحذفون من نفس الكلام ، وممّا هو الكلام على ما أجرَوْا فليس كل حرفٍ يُحْذَفُ منه شئٌ ويُثْبَتُ فيه نحوُ يَكُ ويَكُنْ ولم أُبَلْ وأبالِ لم يَحملهم ذاك على أن يَفعلوه بمثله ، ولا يحملهم إذا كانوا يُثْبِتون فيقولون فى مُرْ أُمُرْ أن يقولوا فى خُذْ أُوخُذْ وفى كُلْ أُكُلْ فقف على هذه الأشياء حيث وقَفوا ثم فسّرْ " [١]

❖ ويقول في باب ما يَنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه فى غير الأمر والنَّهى : " أمّا " لا يُذْكَرُ بعدها الفعلُ المضمَرُ ؛ لأنه من المضمَرِ المتروكِ إظهارُه حتَّى صار ساقطاً بمنزلة تركِهم ذلك فى النداء ، وفى مَنْ أنت زيداً ، فإن أظهرتَ الفعلَ قلت : إمَّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ ، إنَّما تريد إنْ كنتَ منطلقا انطلقتُ ، فحذفُ الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثَمَّ إظهارُه ؛ لأنَّ " أمّا " كثرتْ فى كلامهم واستُعْلتْ حتَّى صارت كالمثل المستعمَل ، وليس كلُّ حرفٍ هكذا كما أنّه ليس كلُّ حرف بمنزلة لم أُبَلْ ولم يَكُ ، ولكنهم حذفوا هذا ؛ لكثرته وللاستخفاف " [٢] .

❖ ويقول في باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد : " ولو حذفت من الأسماء غير الغالبة لقلت في مسلمين يا مسلم أقبلوا وفي راكب يا راك أقبل إلا أنهم قد قالوا : يا صاح ، وهم يريدون يا صاحب ، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف ، فحذفوا كما قالوا لم أبل ولم يك ولا أدر " [٣]

❖ ويقول في باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه : " وقال يونس من صرف هنداً قال هذه هندٌ بنت زيدٍ فنون هنداً لأن هذا موضع لا

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٢٦٦ .

(٢) كتاب سيبويه ج١/ص٢٩٤ .

(٣) كتاب سيبويه ج٢/ص٢٥٦ .

يتغير فيه الساكن ولم تدركه علة وهكذا سمعنا من العرب وكان أبو عمرو يقول هذه هند بنت عبد الله فيمن صرف ويقول لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدر ولم يك ولم أبل وخذ وكل وأشباه ذلك وهو كثير [1].

- ❖ ويقول في باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام وقال غيره لما كثرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء كما ألزموا يرى الحذف وكما قالوا لم يك ولا أدر[2].
- ❖ ويقول في باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات : " وأما الأفعال ؛ فلا يحذف منها شيءٌ ؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال ، وذلك لا أقضي وهو يقضي ويغزو ويرمي ، إلا أنهم قالوا لا أدر في الوقف ؛ لأنه كثر في كلامهم ، فهو شاذّ ؛ كما قالوا لم يك شبهت النون بالياء حيث سكنت ، ولا يقولون : لم يك الرجل ؛ لأنها في موضع تحرك،فلم يشبه بـ " لا أدر " فلا تحذف الياء إلا في لا أدر وما أدر .[3]

ثانيا : موقف الزمخشري :

ويقولون: "قُلْتُ" و "بِعْتُ" فيعُلُّونَ العين لما لم تعتلّ اللام، وانما حذفوا لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كما قالوا "لَمْ يَكُ" و "لَمْ يَكُنْ" و "لا أَدْرِ" و "لا أَدْرِي".[4] .

ثالثا : موقف ابن قتيبة الدينوري :

وقف ابن قتيبة من هذه الأغلوطة موقف سيبويه ، فعلل الحذف بكثرة الاستعمال ، فقال : " قال أبو محمد: الكتَّاب يزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه؛ ليفصلوا بالزيادة بينه وبين المشبه له، ويسقطون من الحرف ما هو في وزنه، استخفافاً واستغناء بما أبقي عما ألقي، إذا كان في الكلام دليل على ما يحذفون من الكلمة.

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص٥٠٦ .

(٢) كتاب سيبويه ج٤/ص٣٩٩ .

(٣) كتاب سيبويه ج٤/ص١٨٤ .

(٤) معاني القرآن - للأخفش - (ج ١ / ص ٤٢) .

والعرب كذلك يفعلون، ويحذفون من اللفظة والكلمة، نحو قولهم: "لم يكُ" وهم يريدون "لم يكن"، ولم "أُبَلْ" وهم يريدون "لم أبال"، ويختزلون من الكلام ما لا يتمُّ الكلام على الحقيقة إلا به، استخفافاً وإيجازاً، إذا عَرَف المخاطبُ ما يعنون به"[1] .

موقف ثعلب :

لم أقف على كلام ثعلب الذي نص عليه النحاس في أغلوطتنا سابقا .

ثانيا : مذهب المبرد

تحدث المبرد بداية عن حذف الواو في نحو يكون من لم يكن فقال : " أما قولهم : " لم يك " ، فإن الحد لم يكن ، وهو الوجه ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين كما تقول لم أقل ولم أبع .

ثم تحدث عن علة حذف النون من نحو " لم أك " فقال : " فأما من قال : لم أك ، فإنه لما رأى النون ساكنة ، وكانت مضارعة للياء والواو - بأنها تدغم فيهما وتزداد حيث تزدادان ، فتكون للصرف كما تكونان للإعراب ، وتبدل الألف منهما كما تبدل منها فى قولك اضربا إذا أردت النون الخفيفة ، وفى قولك رأيت زيدا ، وتحل محل الواو فى قولك بهرانى وصنعانى ، وتحذف النون الخفيفة كما تحذف الياء والواو لالتقاء الساكنين ، وكانت تكون الأصل فيما مضى وما لم يقع ، وذلك قولك : أقام زيد ، فتقول قد كان ذاك ، وتقول : يقوم زيد ، فتقول : يكون فكانت العبارة دون غيرها من الأفعال فقد بانت بعلة ليست فى غيرها من أنها عبارة وترجمة - فحذفت لسكونها استخفافا .

فإن تحركت النون لم يجز حذفها ، تقول : لم يك زيد منطلقا ، ولا تقول : لم يك الرجل ؛ لأنها تتحرك هاهنا لالتقاء الساكنين ، إذا قلت لم يكن الرجل . "[2]

وهكذا نص المبرد على أن حذف النون في أغلوطتنا على أن حذف نون كان متى سكنت جاز تخفيفا ، ولكثرة الاستعمال ، فإن تحركت النون لم يجز حذفها ، وهذا خلاف ما نص عليه النحاس في أغلوطتنا .

---

(١) أدب الكاتب ج١/ص١٨٢ .

(٢) المقتضب ج٣/ص١٦٧ .

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف ابن السراج :

وافق ابن السراج سيبويه فيما ذهب إليه من أن علة الحذف في أغلوطتنا كثرة الاستعمال ، وقد وقفت على نصين لابن السراج الأول فيهما وافق سيبويه ، والثاني جمع بين العلتين علة سيبويه وعلة المبرد :

- ❖ الموطن الأول : يقول : " وقد قالوا لا أدر في الوقف لأنه كثر في كلامهم وهو شاذ كما قالوا لم يك شبهت النون بالياء حيث سكنت ولا يقولون لم يك الرجل لأنها في موضع تحريك فيه فلم يشبه بلا أدر ولا تحذف الياء إلا في أدر وما أدر"[1]
- ❖ الموطن الثاني : يقول : " قولهم لا أدر ولم يك ولم أبل ، وجميع هذه إنما حذفت لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم ، وإنما كثر استعمالهم لهذه الأحرف للحاجة إلى معانيها كثيرا ؛ لأن لا أدري أصل في الجهالات ، ويكون عبارة عن الزمان ، ولم أبل مستعملة فيما لا يكترث به ، وهذه أحوال تكثر فيجب أن تكثر الألفاظ التي يعبر بهن عنها ، وليس كل ما كثر استعماله حذف :
  - ○ فأصل : لا أدر لا أدري ، وكان حق هذه الياء أن لا تحذف إلا لجزم ، فحذفت لكثرة الاستعمال .
  - ○ وحق لم يك لم يكن ، وكان أصل الكلمة قبل الجزم " يكون " ، فلما دخلت عليها " لم " فجزمتها سكنت النون ، فالتقى ساكنان ؛ لأن الواو ساكنة ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فوجب أن تقول لم يكن ، فلما كثر استعمالها ، وكانت النون قد تكون زائدة وإعرابا في بعض المواضع شبهت هذه بها وحذفت هنا كما تحذف في غير هذا الموضع .

فقوله : " وكانت النون قد تكون زائدة وإعرابا في بعض المواضع شبهت هذه بها وحذفت هنا كما تحذف في غير هذا الموضع " هو بعينه ما نسبه النحاس للمبرد.

---

(١) الأصول في النحو ج٢/ص٣٨٣ .

○ وأما لم أبل فحقه أن تقول لم أبال كما تقول لم أرام يا هذا فحذفت الألف لغير شيء أوجب ذلك إلا ما يؤثرونه من الحذف في بعض ما يكثر استعماله وليس هذا مما يقاس عليه [1]

ثانيا : موقف الزجاجي :

نص الزجاجي على أن علة الحذف في أغلوطتنا للتخفيف ، وهو في ذلك موافق لسيبويه ، يقول : "واعلم أن قوما من العرب يخففون إن وينصبون بها فيقولون إن زيدا لقائم ، ولا بد في الخبر من اللام ؛ لأن الأصل ما ذكرت لك من إبطال عملها مع التخفيف ، وحجة من نصب بها مخففة أنه قال : إنما نصبت إن لمضارعتها الفعل معنى ولفظا ، فإنها إذا خففت فمعناها قائم لم يزل ، وتخفيف لفظها لا يزيل عملها كما أن من الأفعال ما يحذف بعضه ، ولا يزول عمله ، كقولك : لم يكن زيد قائما ، ولم يك زيد قائما [2]

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

سلك معظم النحويين في تلك الأغلوطة بعد النحاس منهج سيبويه في علة حذف النون من يكن ، وقصروا مناقشتهم عليه ، فام يتناولوا مذهب المبرد بالذكر إلا ما ندر .

أولا : المنهج الإقصائي :

انتهج أغلب النحويين والمفسرين في أغلوطتنا منهجا إقصائيا ، فتناقشوا مذهب سيبويه دون أن ينصوا على مذهب المبرد كابن جني [3] ومكي [4] والأنباري [5] وابن عقيل [6] وابن هشام [7] والأشموني [8] والسيوطي [9]

---

(١) الأصول في النحو ج٣/ص٣٤٣ .

(٢) اللامات ج١/ص١١٦ .

(٣) سر صناعة الإعراب ج١/ص٣٣٤ .

(٤) مُشكِل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ١٩٩) .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٥٤١ .

(٦) شرح ابن عقيل - (ج ١ / ص ٢٩٩) .

(٧) شرح قطر الندى ج١/ص١٣٨ .

(٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - (ج ١ / ص ١٢٥) .

(٩) الإتقان - (ج ٢ / ص ١٥٤) .

المبحث الثاني
أغاليط أبي إسحاق الزجاج

الأغلوطة الأولى
إعراب الزجاج للمصدر المؤول
في نحو قوله تعالى
(لاَ يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَن يُجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ) [1]

أولا : موطن الأغلوطة

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موضع إعرابه لقوله تعالى : (لاَ يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَن يُجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ)، يقول النحاس : " في موضع نصب .

قال أبو إسحاق : التقدير في أن يجاهدوا .

وقال غيره : هذا غلط ، وإنما المعنى ضد هذا ، ولكن التقدير في التخلف : لئلا يجاهدوا .

وحقيقته في العربية : كراهة أن يجاهدوا ، كما قال جل وعز : (يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ) [2] " اهـ [3] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول إعراب المصدر المؤول من " أن " والفعل بعدها في قوله تعالى : " لاَ يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَن يُجَاهِدُواْ " .

---

(١) [التوبة : ٤٤] .

(٢) [النساء : ١٧٦] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص ٢١٧ .

وقد أورد النحاس فيه ثلاثة أقوال ، وسلك في ذلك منهجا وصفيا تفضيليا ، حيث بدأ بقول أستاذه ، الذي يذهب إلى أن المصدر في محل نصب على المفعولية ، وأن الأصل فيه : " في أن يجاهدوا " فحذفت " في " فتوجه الفعل إلى مفعوله فنصبه .

وأعقب مذهب أستاذه بمذهب الكوفيين الذين غلطوا الزجاج فيما قال ، حيث يرون أن الكلام على نقيضه ، وأن التقدير لئلا يجاهدوا ، ولم يناقش النحاس مذهب الكوفيين ، بل عرض لمذهب البصريين الذين يرون أن في الكلام حذف ، وأن المحذوف مفعول لأجله والتقدير ، كراهة أو مخافة أن يجاهدوا ، ونظّر له بقوله تعالى :(يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ) ؛ إذ التقدير عندهم كراهة أن تضلوا .

وهكذا أورد النحاس في هذه أغلوطتنا ثلاثة مذاهب ، أورد الأخير منها بعبارة تدل على مناصرته له ، حيث قال : وحقيقته في العربية : كراهة أن يجاهدوا ، كما قال جل وعز : (يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ) ، وهذا قول المبرد [١] .

كما أحصيت للنحاس اثني عشر موطنا تناول فيها نظائر أغلوطتنا ، ويمكن تقسمها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ذكر فيه المذاهب الثلاثة التي أوردها في أغلوطتنا في دون تغليط للزجاج ، وهذا في ثلاثة مواطن :

الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَلاَ تَجْعَلُواْ اللّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّواْ) [٢] حيث قال : " في موضع نصب وإن شئت في موضع خفض وإن شئت في موضع رفع فالنصب على ثلاث تقديرات منها في أن تبروا ثم حذف في فتعدى الفعل ومنها كراهة أن تبروا ثم يحذف ومنها لئلا تبروا والخفض في جهة [٣]

الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ) حيث قال:" في موضع نصب وقيل خفض وفيه ثلاثة أقوال قال الفراء أي لئلا تضلوا وهذا عند البصريين خطأ لأن لا لا تحذف ههنا وقال محمد بن يزيد وجماعة من البصريين التقدير

---

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٥١١ .

(٢) [البقرة : ٢٢٤] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣١١ .

كراهة أن تضلوا ثم حذف وهو مفعول من أجله والقول الثالث أن المعنى يبين الله لكم الضلالة أي فإذا بين لكم الضلالة اجتنبتموها "[1].

الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ)[2] حيث قال : " قال أبو إسحاق معنى والقى في الأرض رواسي وجعل فلهذا أضمر في الثاني وجعل أن تميد بكم في موضع نصب ، والتقدير عند البصريين كراهة أن تميد بكم ، وعند الكوفيين لئلا تميد بكم "[3].

الثاني : ذكر فيه مذهبي البصريين والكوفيين فقط ، وذلك في خمسة مواطن :

الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ)[4] حيث قال : " إني أعظك أي أعظك بنهيي وزجري لئلا تكون والبصريون يقدرون كراهة أن يكون "[5]

الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ)[6] يقول : " أن تميد في موضع نصب أي كراهة أن تميد ، والكوفيون يقدرونه بمعنى لئلا تميد "[7]

الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى :(يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ)[8] حيث قال : " أن تؤمنوا بالله ربكم " في : موضع نصب أي لأن تؤمنوا وحقيقته كراهة أن تؤمنوا بالله ربكم "[9]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٥١١ .

(٢) [النحل : ١٥] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣٩٣ .

(٤) [هود : ٤٦] .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٨٦ .

(٦) [لقمان : ١٠] .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٨٢ .

(٨) [الممتحنة : ١] .

(٩) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٤١٠ .

الرابع : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (أن تَقُولُواْ إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا) [1] حيث قال : " أن يقولوا بالياء و " أن " في موضع نصب في القراءتين جميعا بمعنى كراهة أن وعند الكوفيين بمعنى لئلا [2] .

الخامس : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (أن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ) [3] حيث قال : " في موضع نصب أي كراهة أن تقول وعند الكوفيين بمعنى لئلا تقول [4]

الثالث : الاقتصار على مذهب البصريين ، وذلك في أربعة مواطن :

الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (أن تَقُولُواْ مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ) [5] حيث قال : " في موضع نصب أي كراهة أن تقولوا " . [6]

الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أن يَفْقَهُوهُ) [7] ، يقول : " في موضع نصب أي كراهة أن يفقهوه " . [8]

الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَذَكِّرْ بِهِ أَن تُبْسَلَ) [9] يقول : " في موضع نصب أي كراهة أن تبسل [10]

الرابع : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (أن يَقُولُواْ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ) [11] قال : " معطوف على تارك وصدرك مرفوع به " أن يقولوا " في موضع نصب أي كراهة أن يقولوا [12]

---

(١) [الأنعام : ١٥٦] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٦٣ .

(٣) [الزمر : ٥٦] .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص١٧ .

(٥) [المائدة : ١٩] .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٣ .

(٧) [الأنعام : ٢٥] .

(٨) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٦١ .

(٩) [الأنعام : ٧٠] .

(١٠) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٧٣ .

(١١) [هود : ١٢] .

(١٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٧٤ .

الخامس : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ ﴾ [1] قال : "أن تميد بكم في موضع نصب أي كراهة أن تميد بكم"[2].

السادس : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾[3] قال : "ويمسك السماء أن تقع" في موضع نصب أي : ويمسك السماء كراهة أن تقع على الأرض"[4].

من خلال الإحصاء السابق يمكن الوقوف على عدة نقاط :

الأول : أن تغليط النحاس للزجاج استنباطي افتراضي لا تحققي فعلي ، فالكوفيون لم يخطأوا الزجاج ، وإنما النحاس قاس ما قاله على ما قالوه فألزمه الغلط .

الثاني : أن ما قاله الزجاج يرقى لأن يكون مذهبا قائما برأسه ، بدليل أن النحاس أورده في ثلاثة مواطن دونما تغليط .

الثالث : أن النحاس يتابع ويناصر المذهب البصري ، بدليل أنه أفرده بالذكر في أربعة مواطن .

الرابع : مما يؤخذ على النحاس في عرض هذه الأغلوطة أنه لم يتبع المنهج التاريخي ؛ فقد أورد مذهب الزجاج ، ثم عرض لمن قال بضد ما ذهب إليه ، وهو الفراء ، ثم أورد ما ارتضاه وهو مذهب المبرد .

وقد كان النحاس في موطن النساء- "يبين الله لكم أن تضلوا "- أكثر فطنة ، إذ اتبع المنهج التاريخي في عرضها .

---

(١) [الأنبياء : ٣١] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٨٢ .

(٣) [الحج : ٦٥] .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص١٠٥ .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : موقف ابن عباس :

نسب إلى ابن عباس أنه حمل الآية على النفي فقال : " { لاَ يَسْتَأْذِنُكَ } بعد غزوة تبوك { الذين يُؤْمِنُونَ بالله واليوم الآخر } في السر والعلانية { أن يُجَاهِدُواْ } أن لا يجاهدوا[١] وهو لب مذهب الفراء والكوفيين فيما بعد ، ولم يذكر غيره .

أولا : مذهب الفراء :

لم يتناول الفراء أغلوطتنا ، بل عرض لنظيرتها ، وهي آية النساء ، إذ يرى أن " لا " محذوفة بعد " أن " ، وأن التقدير في " أن تضلوا " ألا تضلوا على النفي ، لا الإثبات ، يقول الفراء : "وقوله { يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ } معناه: ألاَّ تضلوا ، ولذلك صلحت " لا " فى موضع " أن ".[٢]

وقد أجرى الفراء في كتابه القاعدة على أكثر من آية :

- ❖ من ذلك قوله تعالى : " {يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ...}[٣] يقول : " معناه: كى لا تقولوا: {مَا جَآءَنَا مِن بَشِيرٍ} مثل ما قال {يُبَيِّنُ اللَّـهُ لَكُمْ أَن تَضِلّوا}.[٤]
- ❖ وقوله: {أَن تَقُولُواْ إِنَّمَآ أُنزِلَ الْكِتَابُ...}[٥]، يقول الفراء : "

(أن) فى موضع نصب من مكانين.

أحدهما: أنزلناه لئلا تقولوا إنما أنزل.

والآخر من قوله: واتقوا أن تقولوا، (لا) يصلح فى موضع (أن) ها هنا كقوله: {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا} يصلح فيه (لا تضلون) كم قال: {سَلَكْنَاهُ فِى قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ. لاَ يُؤْمِنُونَ بِهِ}.[٦]

---

(١) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس " منسوب "- (ج ١ / ص ٢٠٤) .

(٢) معانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٢٧٤) .

(٣) [المائدة : ١٩] .

(٤) معانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٢٨٠) .

(٥) [الأنعام : ١٥٦] .

(٦) معانى القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ٣٧) .

❖ وقولـه - عـزَّ وجـلَّ -: {فَلَعَلَّـكَ تَـارِكٌ بَعْـضَ مَـا يُـوحَى إِلَيْـكَ وَضَـآئِقٌ بِـهِ صَدْرُكَ...}. (١)

يقول: يضيق صدرك بما نوحيه إليك فلا تُلقيه إليهم مخافة أن يقولوا: لولا أنزل عليك كنز. فأن في قوله: {أَنْ يَقُولوا} دليل على ذلك. وهى بمنزلة قولـه: {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا} (٢)

وقوله: {لاَ يَسَّمَّعُونَ...} (٣) يقول الفـراء : "وَمَعْنـى (لا) كقولـه {كَـذَلكَ سَـلَكْنَاهُ فـى قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لاَ يُؤْمِنُون بِهِ} (٤) لو كان فى موضع (لا) (أَنْ) صلح ذلـكَ، كمـا قـال {يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا} وكَمَا قَـالَ{وَأَلْقَـىَ فِـى الأَرْضِ رَوَاسِـىَ أن تَمِيـدَ بكـم} (٥) اهـ. (٦)

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : مذهب الزجاج :

يرى الزجاج أن المصدر في موضع نصب على المفعوليـة ، وأن الأصـل : في أن يجاهدوا ، فحذفت " في " فأفضى الفعل إلى مفعوله فنصبه ، ثم عرض لـمذهب سيبويه في جواز حذف حرف الجر وبقاء عمله يقول الزجاج (٧)

﴿لا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ﴾.

موضع «أَنْ» نَصْبٌ. المعنى لا يستأذنك هؤلاءِ في أن يجاهـدوا، ولكن «في» حُذِفَتْ فأفضى الفعلُ فنَصَبَ «أن». قال سيبويه، ويجوز أن يكونَ موضعها جَرًّا، لأن حَذْفها هَهُنا إنما جاز مع ظهور «أنْ»، فلو أظهرت المصدَر لم تحذف في «لا يستأذنك القوم الجهادَ» حتى تقول في الجهاد ويجوز لا يستأذنك القوم أن يجاهدوا.

---

(١) [هود : ١٢] .

(٢) معاني القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ١٥٣) .

(٣) لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ [الصافات : ٨] .

(٤) الشعراء : ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٥) [النحل : ١٥] .

(٦) معاني القرآن للفراء - (ج ٤ / ص ٨٠) .

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٥٠ .

كما عرض الزجاج لآية النساء ، وأورد ما أجازه الفراء فيها ، ورد البصريين عليه ، وعرض لمذهبهم ، يقول الزجاج :

وقوله: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ .

قيل فيها قولان، قال بعضهم: المعنى يبين الله لكم أن لا تضلوا

فأضمرت لا ، . وقال البصريون إن «لا» لا تضمر، وإن المعنى: يبيّنُ الله لكم كراهة أن تضلوا، ولكن حذفت «كراهة»، لأن في الكلام دليلاً عليها، وإنما جاز الحذف عندهم على [حد] قوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ والمعنى واسأل أهل القرية، فحذف الأول جائز، ويبقى المضاف يدل على المحذوف، قالوا فأما حذف «لا» وهي حرف جاء لمعنى النفي فلا يجوز، ولكن «لا» تدخل في الكلام مؤكدة [(١)]

ثانيا : موقف الصاحب بن عباد

أضمر الصاحب ابن عباد فعلا ، جعل المصدر المؤول متعلقا به ، وقد أورد ذلك تحت باب من الإضمار الآخر فقال : " العرب تضمر الفعل فيشتبه المعنى حتى يُعْتَبَر فيوقَفَ على المراد. ....

وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: " ألا يَستَأذنك الذي يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يُجاهِدوا " التأويل: لا يستأذنك الذي يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يقعدوا عن الجهاد. [(٢)]

ثالثا : موقف ابن زمنين :

ناصر ابن زمنين المذهب البصري فقال : " لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فيتخلفوا عنك ولا عذر لهم إنما يستئذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر كراهية للجهاد [(٣)]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٦ ، وما بعدها .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة - (ج ١ / ص ٥٩) .

(٣) تفسير ابن أبي زمنين - (ج ١ / ص ٢٥٠) .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

أولا : المنهج الإقصائي :

أولا : من قصر كلامه على مذهب البصريين وهم ابن عطية [١] ، والخازن [٢] وابن عجيبة [٣]

ثانيا : من قصر كلامه على مذهبين :

ناقش مكي مذهبي الزجاج والبصريين ، ولم ينص على مذهب الكوفيين [٤] ونص الزمخشري على مذهبي الزجاج والبصريين دون ترجيح [٥] ويعد الرازي أول من وقف على نقطة الالتقاء بين مذهب الزجاج والمذهب الكوفي ، فكلاهما يرى أن ثمت حرف جر محذوفا ، غير أنهما يختلفان في الاكتفاء بهذا الحذف من عدمه ؛ فالزجاج لا يرى حذفا آخر ، بيد أن الكوفيين يرون أنه لا بد ههنا من إضمار آخر.[٦] .

ثانيا : المنهج الوصفي التفضيلي :

ذكر أبو حيان مذهبي الزجاج والبصريين ، ورجح مذهب الزجاج [٧] وأورد الشواكني المذاهب الثلاثة ، ورجح مذهب الزجاج [٨]

سادسا : نتائج عرض الأعلوطة

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

أولا : أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، ونظر لها في أكثر من اثني عشر موطنا .

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ٣ / ص ٢٦٠) .

(٢) تفسير الخازن - (ج ٣ / ص ٢٨١) .

(٣) البحر المديد - (ج ٢ / ص ٤٠٦) .

(٤) مشكل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ٣٣٠) .

(٥) الكشاف - (ج ٢ / ص ٤٢٥) .

(٦) تفسير الرازي - (ج ٨ / ص ٤١) .

(٧) تفسير البحر المحيط - (ج ٦ / ص ١٦٤) .

(٨) فتح القدير - (ج ٣ / ص ٢٦١) .

ثانيا : شايع النحاس في هذه الأغلوطة مذهب البصريين .

ثالثا : تغليط النحاس للزجاج استنباطي لا تحققي .

رابعا : ظهر في أغلوطتنا ثلاثة مذاهب ، أحدها للفراء والآخر للبصرين والثالث للزجاج .

خامسا : نسب إلى ابن عباس أنه نص على ما صار مذهبا للكوفيين فيما بعد.

سادسا : وافق ابن زمنين المذهب البصري .

سابعا : انتصر للزجاج كل من الخازن وابن عجيبة وأبو حيان والشوكاني .

ثامنا : انتصر للمذهب البصري ابن عطية .

تاسعا : لم يرجح كل من مكي والزمخشري والرازي أحد المذاهب على الآخرى .

الأغلوطة الثانية
مذهب الزجاج في خبر "إن"

في قوله تعالى

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاء الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) (١)

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاء الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) يقول النحاس : "

وفي خبر إن ثلاثة أوجه :

---

(١) [الحج : ٢٥] .

أصحها : أن يكون محذوفا ، ويكـون المعنـى إن الـذين كفـروا ويصـدون عـن سبيل الله هلكوا .

وقيل : المعنى إن الذين كفروا يصدون عن سبيل الله والواو مقحمة .

قال أبو جعفر:في كتابي عن أبي إسحاق قال:وجائز أن يكـون - وهـو وجـه - الخبرُ "نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ" .

قال أبو جعفر : هذا غلط ، ولست أعرف ما الوجه فيه ؛ لأنـه جـاء بخبر "إن" جزما ، وأيضا فإنه جواب الشرط ولو كان خبرا لبقي الشرط بلا جـواب ، ولا سيما والفعل الذي للشرط مستقبل ، فلا بد له من جواب [1] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول خبر "إن" في قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَـرُوا وَيَصُـدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاء الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُـرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) ، فقد اختلف النحاة في تحديده ، وقـد أورد أبـو جعفر ثلاثة أقوال ، بدأ بأصحها ، وهو كون الخبر محذوفا ؛ والتقـدير إن الـذين كفـروا ويصدون عن سبيل الله هلكوا ، والثاني : أن الخـبر جملـة "يصـدون ..." علـى أن الـواو مقحمة بين اسم إن وخبرها ، والثالث ، وهو محل أغلوطتنا ، وقد حكـاه النحـاس عـن الزجاج ؛ ومفاده أن الخبر هو جملة "نذقه من عذاب أليم" ، وقد غلط النحاس أسـتاذه ، وبنى تغليطه له على عدة نقاط :

الأول : أنه جاء بخبر "إن" مجزوما .

الثاني : أن قوله "نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ" جواب شرط لاسم الشرط "من يرد" ، فلـو كـان خبرا لبقي الشرط بلا جواب .

الثالث : أن مما يوجب كون "نذقه" جواب شرط ، أن فعل الشرط "يـرد" مسـتقبل ، فـلا بد له من جواب .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٩٣ .

ويضاف إلى ما تقدم أنه لو كان كما قال الزجاج لقال سبحانه وتعالى نذقهم باعتبار الذين كفروا .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب الفراء :

لم يكن موقف الفراء من أغلوطتنا واضحا ؛ إذ لم ينص صراحة على تحديد خبر "إن" ، غير أنه يمكنك أن تقف في كلامه على قولين :

أحدهما : حدد فيه الخبر ، ويستنبط من خلال تقديره للآية ، ومفاده أن يكون الخبر "ويصدون" حيث قال : " وردُك يَفْعلَون على فعَلوا ؛ لأنك أردت إن الذين كفروا يصّدونَ بكفرهم.

الثاني : لم يحدد فيه الخبر ، حيث قال : " وإن شئت قلت: الصدّ منهم كالدائم ، فاختير لهم يَفْعَلُونَ كأنك قلت: إن الذين كفَروا ومِن شأنهم الصَدّ. [١]

ثانيا : موقف الطبري :

لم يختلف موقف الطبري كثيرا عن موقف الفراء ؛ إذ لم يناقش الخبر مناقشة واضحة ، بل يمكن إجمال موقفه في أمرين :

أحدهما : أن جملة وَيَصُدُّونَ في موضع الخبر ، يقول الطبري : قال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ثم ذكر جلّ ثناؤه صفة المسجد الحرام، فقال:(الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ) فأخبر جلّ ثناؤه أنه جعله للناس كلهم، فالكافرون به يمنعون من أراده من المؤمنين به عنه، ثم قال:(سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) ، فكان معلوما أن خبره عن استواء العاكف فيه والباد، إنما هو في المعنى الذي ابتدأ الله الخبر عن الكفار أنهم صدّوا عنه المؤمنين به، وذلك لا شك طوافهم وقضاء مناسكهم به والمقام، لا الخبر عن ملكهم إياه وغير ملكهم [٢]

---

(١) معاني القرآن للفراء - (ج ٣ / ص ١٧٦) .

(٢) تفسير الطبري - (ج ١٨ / ص ٥٩٧) .

الثاني : لم يحدد فيه الخبر ، يقول : " وقيل:(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) فعطف بيصدون وهو مستقبل على كفروا، وهو ماض، لأن الصدّ بمعنى الصفة لهم والدوام ، وإذا كان ذلك معنى الكلام ، لم يكن إلا بلفظ الاسم أو الاستقبال ، ولا يكون بلفظ الماضي ، وإذا كان ذلك كذلك، فمعنى الكلام: إن الذين كفروا من صفتهم الصدّ عن سبيل الله" (١)

رابعا :الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : مذهب الزجاج :

أورد الزجاج قولين في خبر "إن" :

أحدهما : أنه محذوف .

الثاني : أنه جملة "نذقه ...." ، يقول الزجاج : "

> لفظ يَصُدُّونَ لفظ مستقبل عطف به على لفظ الماضي، لأن معنى الذين كفروا الذين هم كافرون، فكأنه قال إنَّ الكَافرين والصَّادّينَ. وخبر إن فيه قولان أحدهما أن يكون محذوفاً فيكون المعنى إنَّ الذين هذه صِفَتُهم هلكوا وجائز أن يكون ـ وهو الوجه ـ الخبر﴿نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.
>
> فيكون المعنى إن الكافرين والملحدين في المسجد الحرام نُذِقْهُمْ مِنْ من عذاب أليم " (٢)

ثانيا : موقف النحاس :

وقفنا فيما سبق على موقف النحاس ، وأنه ارتضى المذهب الأول القائل بحذف الخبر ، وقد اقتصر النحاس في كتابه معاني القرآن على هذا المذهب ، ولم يناقش ما عداه ، يقول النحاس : " وقوله جل وعز إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله " خبر إن محذوف ، والمعنى إن الذين كفروا هلكوا " . (٣)

---

(١) تفسير الطبري – (ج ١٨ / ص ٥٩٧) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤٢٠ ، يقول محقق الكتاب الشخ / عبد الجليل شلبي مفندا قول الزجاج : "

هذا لا يستقيم إذا كانت «مَنْ» شرطية، وهي شرطية، إنما يستقيم إذا كانت موصولة. ونذقه إذا كان جملة خبرية يجب أن يكون مرفوعاً، ولكن يبدو أن الخبر محذوف وجملة الشرط دالة عليه .

(٣) معاني القرآن – (ج ٤ / ص ٣٩١)

ويلحظ أنه قدر الخبر بعد قوله تعالى : كفروا " ، وفي موطن الأغلوطة بعد قوله تعالى : " عن سبيل الله " .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

انقسم النحويون والمفسرون بعد النحاس في أغلوطتنا قسمين :

الأول : من ذهب مذهب النحاس وغيره ممن يرى أن الخبر محذوف ، وقد اختلفوا في موضع تقديره إلى فريقين :

الأول : من جعله عند قوله " والباد " .

الثاني : من قدره بعد المسجد الحرام .

وكما اختلفوا في موضعه اختلفوا كذلك في لفظه إلى فريقين :

الأول : تقديره : عندهم خسروا أو هلكوا ،

الثاني : تقديره عندهم : نذيقهم من عذاب أليم وجاز حذفه لدلالة جواب الشرط عليه .

وكما اختلفوا في موضع الخبر ولفظه اختلفوا كذلك في علة الحذف إلى فريقين:

الأول : من يرى أن حذف خبر إن وأخواتها منصوص عليه من قبل العرب .

الثاني : من يرى أن حذف الخبر هنا لدلالة جواب الشرط عليه .

أما القسم الثاني : فقد تابع أصحابه مذهب الزجاج .

أولا : أصحاب القسم الأول :

أصحاب التقدير الأول : ناصر النحاس عدد من النحويين والمفسرين ، وقدروا الخبر عند قوله والباد ، ومن هؤلاء ابن عطية[١] ومكي[٢] والثعالبي[٣] والقرطبي[٤] وابن عاشور[٥]

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ٤ / ص ٤٨٨) .

(٢) مشكل إعراب القرآن - (ج ٢ / ص ٤٨٩) .

(٣) تفسير الثعالبي - (ج ٣ / ص ٢٨) .

(٤) تفسير القرطبي - (ج ١٢ / ص ٣١) .

(٥) التحرير والتنوير - (ج ١٣ / ص ٥٣) .

أصحاب التقدير الثاني :

ناصر هؤلاء مذهب النحاس ، وقدروا الخبر في آخر الآية ، ولفظه عندهم مأخوذ من لفظ جواب الشرط ، ومن هؤلاء : الزمخشري [1] وأبي حيان [2] والألوسي [3] وابن عادل [4]

الأغلوطة الثالثة

"مَفعِل" اسما للمكان والمصدر من "فَعَل يَفعُل" بين الجواز والمنع

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكاً) [5] يقول النحاس : "وقرأ الكوفيون إلا عاصما "مَنْسِكا" بكسر السين ، قال : وفي كتابي عن أبي إسحاق مَنْسَك بفتح السين مصدر بمعنى النسك والنسوك ،ومَنْسِك أي مكان نسك مثل مَجْلِس .

قال أبو جعفر : وهذا غلط قبيح ؛ إنما يكون هذا في فَعَل يَفْعِل نحو جَلَسَ يَجْلِسُ ، والمصدر مَجْلَس والموضع مَجْلِس .

فأما فَعَل يَفعُل ؛ فلا يكون منه مَفْعِل اسما للمكان ولا مصدرا ؛ إلا أن يسمع شيء فيؤدي على ما سمع على أن الكثير في كلام العرب مَنْسَك ، وهو القياس والباب.

---

(١) الكشاف - (ج ٤ / ص ٢٨٣) .

(٢) تفسير البحر المحيط - (ج ٨ / ص ٢١٢) .

(٣) تفسير الألوسي - (ج ١٣ / ص ٣٩) .

(٤) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١١ / ص ٤٠٢) .

(٥) [الحج : ٣٤] .

ومَنْسَك يقع في كلام العرب على ثلاثة أوجه : يكون مصدرا ، ولظرف الزمان، ولظرف المكان .[1] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما ذهب إليه الزجاج من أن اسم المكان من فعل يَفْعُل يأتي على مَفْعِل ، وأن المصدر منه يأتي على مَفْعَل ، وقد رمى النحاس مذهبه بالغلط القبيح ، وحجته في ذلك أن ما ادعاه الزجاج إنما يكون هذا في فَعَل يَفْعِل نحو جَلَسَ يَجْلِسُ ، فالمصدر مَجْلَس والموضع مَجْلِس ، وأما فَعَل يَفْعُل ؛ فلا يكون منه مَفْعِل اسما للمكان ولا مصدرا . إلا ما جاء مسموعا عن العرب .

وقد حكم النحاس لمنسك بالفتح بالكثرة ، والقياس ، وأنه يأتي منه المصدر والمكان والزمان .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب الخليل :

جعل الخليل بن أحمد المَنْسِكُ: الموضع الذي فيه النسائك ، والمَنْسَك: النَّسْك نفسه [2]
وهذا يدل على أن الزجاج ليس أول من قال بأن المنسك بالكسر اسم موضع .

أولا : مذهب سيبويه :

حكم سيبويه للمصدر واسم المكان والزمان من فعل يفعُل مضموما بأنه يأتي علة مَفْعَل ، فقال : " وأما ما كان يفعل منه مضموماً ؛ فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً ، ولم يبنوه على مثال يفعُل ؛ لأنه ليس في الكلام مفعُل

فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما، وذلك قولك : قَتَل يَقْتُل وهذا المَقْتَل ، وقالوا : يقوم وهذا المقام ، وقالوا أكره مقال

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٩٧ .

(٢) العين - (ج ١ / ص ٤٣١ .

الناس وملامهم ، وقالوا : الملامة والمقالة ، فأنثوا ، وقالوا المرد والمكر يريدون الرد والكرور ، وقالوا المدعاة والمأدبة ، وإنما يريدون الدعاء إلى الطعام .

وقد نص سيبويه على أنه يجوز في المصدر الكسر عند بني تميم ، يقول سيبويه : " وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يَفْعَل ، قالوا أتيتك عند مطلِع الشمس ؛ أي عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون .

كما نص على أنهم جاء باسم المكان من فعل يفعَل مكسورا " مفعِل " ، يقول سيبويه : " وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح ، وذلك المنبت والمطلع لمكان الطلوع ، وقالوا البصرة مسقط رأسي للموضع والسقوط المسقط ، وأما المسجد ، فإنه اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود ، وموضع جبهتك لو أردت ذلك لقلت مَسجَدٌ "(١)

وخلاصة مذهب سيبويه أن أسماء الزمان والمكان والمصدر تأتي من فعل يفعل بالضم على مَفْعَل بالفتح ، وهو القياس ، غير أن بني تميم يكسرون المصدر منه فيقولون مَفْعِل ، كما أنهم يكسرون اسم المكان كذلك .

وهكذا تلحظ أن سيبويه أثبت الكسر في المصدر واسم المكان عن بني تميم ، فهو لغة ، يقاس عليها لا يقتصر فيها على السماع ، وهو ما يتوافق مع ما أثبته الزجاج في أغلوطتنا ، وغلطه فيه النحاس ، ولعل هذا مما يعضد مذهبه .

ثانيا : موقف الفراء :

نص الفراء على أن اسم المكان من نسك " فعل يَفْعُل " يأتي على منسَك بالفتح، وهو لغة الحجازيين ، وبالكسر وهو لغة بن أسد ، يقول الفراء : " و {مَنْسِكاً} قد قرئ بهمَا جميعاً ، والمنسَك لأهل الحجاز والمنسِك لبنى أسَد، والمنسَك فى كلام العرب: والموضع الذى تعتادُهُ وتألَفه ويقال: إن لفلان مَنْسِكا يعتاده فى خَير كانَ أو غيره ، والمناسك بذلكَ سميت – والله أعلم – لترداد الناس عليها بالحجّ والعمرة(٢)".

---

(١) كتاب سيبويه ج٤/ص٩٠ .

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ٣ / ص ١٨٦) .

وبذلك يكون ما ذهب إليه الزجاج من جواز مجيء اسم المكان بالكسر قد سبقه إليه أئمة النحو سيبويه والفراء .

ثالثا : موقف الطبري :أثبت الطبري الفتح والكسر عن العرب في "منسك" اسم مكان ، يقول الطبري : " وأصل المنسك في كلام العرب الموضع المعتاد الذي يعتاده الرجل ويألفه لخير أو شرّ؛ يقال: إن لفلان منسكا يعتاده: يراد مكانا يغشاه ويألفه لخير أو شر .

وإنما سميت مناسك الحجّ بذلك، لتردّد الناس إلى الأماكن التي تعمل فيها أعمال الحجّ والعُمرة.

وفيه لغتان: "مَنْسِك" بكسر السين وفتح الميم، وذلك من لغة أهل الحجاز، و "مَنْسَك" بفتح الميم والسين جميعا، وذلك من لغة أسد. وقد قرئ باللغتين جميعا.[1]

وتلحظ أن الطبري وهم فأثبت للحجازيين ما لبني تميم ، وما لبني تميم للحجازيين ، كما تلحظ أن الطبري يجوز في اسم المكان من منسك أن يأتي على مَفعَل أو مَفعِل .

رابعا : موقف الجوهري :

والمَنسِكُ والمَنسَكُ: الموضع الذي تُذبَحُ فيه النَسائِكُ، وقرئ بهما قوله تعالى"لِكُلِّ أُمَّةٍ جعلنا مَنْسَكاً هم ناسِكوهُ" "[2]

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

- ❖ أن النحاس أورد هذه الأغلوطة في موطن واحد .
- ❖ أن النحاس هو من رمى أستاذه بالغلط القبيح في هذه الأغلوطة .
- ❖ يرى النحاس أن اسم المكان والزمان والمصدر من فعل يفعُل يأتي على مَفعَل ، ولا يأتي على مَفْعِل إلا سماعا .

---

(١) تفسير الطبري – (ج ١٨ / ص ٦٧٩) .

(٢) الصحاح في اللغة – (ج ٢ / ص ٢٠٧) .

❖ أثبت سيبويه أن بني تميم تكسر المصدر واسم المكان من فعل يفعُل ، ومن ثم فهو لغة عنهم لا يقتصر فيه على السماع ، وعليه فالزجاج ليس أول من أجاز كون مفعِل في أغلوطتنا اسم مكان.

❖ أجاز الفراء في اسم المكان من فعل يفعُل "منسك" الفتح والكسر ، فالفتح لغة الحجازيين ، بينما الكسر لغة بن أسد ، وتابعه في ذلك الجوهري والطبري .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

نص الزجاج على القراءتين الواردتين في أغلوطتنا ، كما نص على أن المراد من "منسكا" بالفتح في آيتنا الذبح "النحر" ، فهو مصدر ، كما أجاز أن يكون المراد به المكان ، أما الكسر فهو اسم مكان ، يقول الزجاج [١] : "

وقوله عزّ وجلّ:﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكاً﴾.

وتقرأ مَنْسِكاً، والمنسك في هذا الموضع يدل على معنى النحر فكأنه قال جعلنا لكل أمّةٍ أن تتقرَّب بان تَذْبح الذَّبائح لِلّه، ويدل على ذلك قوله تعالى ﴿لِيَذْكُروا اسمَ اللّهِ على ما رَزَقَهُم من بَهِيمَةِ الأَنْعام﴾، المعنى ليذكروا اسم اللّه على نَحْرِ ما رَزَقهم من بهيمة الأنعام، وقال بعضهم: المَنْسَكُ الموضِعُ الذي يجب تعهده، وذلك جائز.

ومن قال مَنْسِك فمعناه مكانُ نُسُكٍ مثل مَجْلِس مكان جُلوس. ومن قال مَنْسَك فهو بمعنى المصدر نحو النُّسُك والنُّسوك.

وهكذا أثبت الزجاج أن اسم المكان من فعل يفعُل يأتي بزنة مفعِل ، وهو محل أغلوطتنا ، فالنحاس لا يثبت ذلك إلا ما سمع ، بيد أن كلام الزجاج تقعيد قياسي .

ثانيا : موقف ابن السراج :

أقر ابن السراج بأن "يفعُل" تأخذ حكم "يفعَل" في أنه يأتي منهما اسم المكان والزمان والمصدر على "مفعَل" ، وعلل ذلك بعلة سيبويه ، فقال : "وحكم "يفعُل" حكم "يفعَل" وتنكبوا أن يقولوا "مفعُل" ؛ لأنه ليس في الكلام اسم مثل "مفعُل" تقول في "

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤٢٦ ؛ ٤٢٧ .

يقتُل " ، و " يقوم " ، المقتَل والمقَام في المكان ، وقالوا الملامة في المصدر ، وقالوا المرد والمكر يريدون الكرور والرد .

وقالوا المدعاة والمأدبة يريدون الدعاء إلى الطعام ، وقالوا مَطْلَع يريدون الطلوع، كما قالوا في باب " يفعِل " المرجِع .

غير أن ابن السراج يرى أن باب يَفْعُل حقه أن يشترك فيه يفعَل ويفعِل ؛ بل كان " يفعِل " أحق به ؛ لأن " يفعُل " أخت " يفعِل " ؛ بدليل أنهما يجيئان في مضارع " فَعَل " .

ومن ثم رأي أنه يجوز الفتح والكسر فقال : " ولكن جاء في الأكثر على " يفعَل " لخفة الفتحة ، وأنه لما كان لا بد من تغيير يفعُل غيروا إلى الأخف ، فإذا جاءك شيء على قياس " يفعَل " فاعلم أن الخفة قصدوا ، وإن جاء على قياس " يفعِل " ؛ فاعلم أنه أحق به ؛ لأنهما أختان ، أعني يفعُل ويفعِل . " [1]

وهكذا أجاز ابن السراج الفتح والكسر في اسم المكان والزمان والمصدر فيما سبق .

ثالثا : موقف النحاس :

عرضنا فيما سبق لموقف النحاس غير النحاس أورد آيتنا في موطن آخر ، كما أورد مذهب الزجاج لكن دون تخطئة ، يقول النحاس : " وقوله جل وعز : " ولكل أمة جعلنا منسكا " ، روى سفيان عن أبيه عن عكرمة ، قال : مذبحا ، وروى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس يقول عيدا ، قال أبو اسحق : المَنسَك موضع الذبح والمَنسِك المصدر " [2] .

رابعا : موقف الفارسي :

أورد الفارسي القراءتين الواردتين في أغلوطتنا ، وجعل الفتح أولى ، معللا ذلك بأن " منسكا " إما أن يكون مصدرا أو مكانا ، وكلاهما مفتوح العين ؛ إذا كان الفعل على فعل يفعُل .

---

(١) الأصول في النحو ج٣/ص١٤٢ .

(٢) معاني القرآن – (ج ٤ / ص ٤٠٩) .

ووجه الكسر بأنه اسم مكان جاء شاذا على غير قياس ، يقول الفارسي : "

قال أبو علي : الفتح أولى لأنه لا يخلو من أن يكون مصدراً أو مكاناً، وكلاهما مفتوح العين، إذا كان الفعل على : فَعَلَ يفعُلُ، نحو: قَتَل يقْتُلُ مَقْتَلاً، وهذا مقتَلُنا.

ووجه الكسر: أنه قد يجيء اسم المكان على المَفْعِل من هذا النحو، نحو: المَطْلِع، وإنما هو من طَلَع يطلُعُ، والمسجِد وهو من يسجُد، فيمكن أن يكون هذا مما شذّ أيضاً عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعلّ الكسائي سمع ذلك.

موقف الصاحب بن عباد :

وافق الصاحب بن عباد الزجاج فقال"والمَنْسِكُ: المَوْضِعُ الذي يُذْبَحُ فيه النَسَائكُ. والمَنْسَكُ: النُسُكُ نَفْسُه. "(١)

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

- ❖ أجاز الزجاج وابن السراج وابن عباد مجيء المصدر من فعل يفعُل على مفعَل ، كما أجاز مجيء اسم المكان منه على مفعِل .
- ❖ خرج الفارسي قراءة الكسر في أغلوطتنا على أنه اسم مكان جاء شاذا على غير قياس .
- ❖ عرض النحاس لأغلوطتنا في موضع آخر ، ولم يغلط الزجاج فيما قال ، مما يرجح تراجعه عما قال .

(١) المحيط في اللغة – (ج ٢ / ص ٣١) .

سابعا : الأغلوطة بعد النحاس

ظهر بعد النحاس في هذه الأغلوطة اتجاهان :

الأول : من عد مجيء اسم المكان من فعل يفعل على مفعِل شاذا كابن عطية [١] والسعدي [٢] والزمخشري [٣] والدويني [٤] وابن الحاجب [٥]

الثاني : من وافق الزجاج :

وافق الزجاج الرازي [٦] وابن الجوزي [٧] وغيرهما .

الأغلوطة الرابعة
ما يجوز في "كل" عند القطع عن الإضافة

في نحو قوله تعالى

(وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) [٨]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : "(وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) ، يقول النحاس : " قرأ المدنيون وأبو عمرو وعاصم والكسائي [٩] (وَكُلٌّ آتُوهُ دَاخِرِينَ) جعلوه فعلا مستقبلا ، وقرأ الأعمش وحمزة : (وَكُلٌّ أَتَوْهُ) جعلاه فعلا ماضيا .

---

(١) المحرر الوجيز – (ج ٤ / ص ٤٩٦) .

(٢) الأفعال ج١/ص١٦ .

(٣) الكشاف – (ج ٤ / ص ٢٩١) .

(٤) الشافية في علم التصريف ج١/ص٣٠ .

(٥) تفسير البحر المحيط – (ج ٨ / ص ٢١٩) .

(٦) تفسير الرازي – (ج ١١ / ص ١١٨) .

(٧) زاد المسير – (ج ٤ / ص ٣٨٣) .

(٨))[النمل : ٨٧] .

(٩) وكل أتوه دخرين ٨٧ قرأ حمزة وحفص عن عاصم أتوه مقصورة مفتوحة التاء وقرأ الباقون ءاتوه ممدودة مضمومة التاء على معنى جاءوه وفي رواية أبي بكر عن عاصم كذلك مثل الباقين انظر السبعة في القراءات ١/٤٨٧ .

قال : وفي كتابي عن أبي إسحاق في القرآن من قرأ "وكل أتوه" ، وحّده على لفظ "كل" ، ومن قرأ "آتوه" جمع على معناها .

وهذا القول غلط قبيح ؛ لأنه إذا قال : وكل أتوه ، فلم يوحد ، وإنما جمع ، فلو وحّد لقال أتاه ، ولكن من قال أتوه جمع على المعنى ، وجاء به ماضيا ؛ لأنه رده على ففزع ، ومن قرأ "وكل آتوه" حمله على المعنى .[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول توجيه الزجاج لقراءة قوله تعالى (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) بلفظ الماضي ، وذلك أنه اعتبر- كما يقول النحاس - أن "أتوه" يقصد به الواحد ، وأنه جاء كذلك حملا على لفظ كل ، وقد غلط النحاس الزجاج في ذلك معللا بأنه في تلك القراءة لم يوحد ، وإنما جمع ، ولو وحّد ؛ لقال : وكل أتاه .

وقد خرج النحاس تلك القراءة على أنه قال أتوه بالجمع حملا على معنى كل ، ووجه قراءة المستقبل بأنه حمله على معنى كلهم ، فـ"كل" عنده في الأولى والثانية قدر إضافتها إلى معرفة ، ومن ثم جمع الفعل بعدها في الأولى ، واسم الفاعلين في الثانية .

وخلاصة ما يريده النحاس أن القراءتين على الجمع في "أتوه" و"آتوه" ، لا أن تكون الأولى للمفرد ، والثانية للجمع .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب سيبويه :

نص سيبويه على أن "كل" في أغلوطتنا مضافة إلى ضمير الغائبين ، وأن حذف العلامة كثير في كلامهم ، يقول سيبويه : "واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في "نعم" لا تقول نعموا رجالا يكتفون بالذي يفسره .

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٢٣ .

كما قالوا : مررت بكل ، وقال الله عز وجل : (وَكُلٌّ آتَوهُ دَاخِرِينَ) ، فحذفوا علامة الإضمار ، وألزموا الحذف كما ألزموا نعم وبئس الإسكان ، وكما ألزموا " خذ " الحذف ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم" [١] .

ثانيا : موقف أبي عبيدة :

أشار أبو عبيدة إلى أن " كل " لفظه لفظ واحد ، ومعناه جميع ، وأن آيتنا في موضع جميع ، وأجاز في غير القرآن أن تجعله في موضع " واحد " ، فتقول : كل آتيه داخرا، يقول أبو عبيدة : " وَكُلٌّ أَتوْهُ دَاخِرِينَ " أي صاغرين خاضعين " كلٌّ " لفظه لفظ واحد ، ومعناه جميع ، فهذه الآية في موضع جميع ، وقد يجوز في الكلام أن تجعله في موضع واحد ، فتقول : كل آتيه داخراً ." [٢]

ثالثا : مذهب الفراء :

عرض الفراء لأغلوطتنا في موطنين :

أحدهما : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) [٣] ، وفيه سوى الفراء بين قطع " كل " عن الإضافة – متى قدر إضافتها إلى معرفة " ، وبين إضافتها إلى معرفة ظاهرة ؛ إذ أجاز في الفعل بعدها الجمع والإفراد ، يقول الفراء : " وكذلك فافعل بكلتا وكِلاَ وكُلّ إذا أضفتهنّ إلى مَعرفة ، وجاء الفعل بعدهن ، فاجمع ووحِّد ، من التوحيد قوله {وكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً} [٤] ، ومن الجمع {وكُلٌّ أَتَوهُ دَاخِرِين} ، و (آتوه) مثله. وهو كثير فى القرآن وَسائر الكلام. [٥]

ولعلك تلحظ أنه سوى بين القراءتين في أغلوطتنا ؛ فكلاهما الفعل فيه للجمع، وذلك في قوله : " ومن الجمع {وكُلٌّ أتَوهُ دَاخِرِين} ، و (آتوه) مثله " .

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص١٧٩ .

(٢) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ٩١) .

(٣) [الكهف : ٣٣] .

(٤) [مريم : ٩٥] .

(٥) معانى القرآن للفراء – (ج ٣ / ص ٩٣) .

الثاني : في معرض إعرابه لآية أغلوطتنا ، وفيه تعرض للقراءات الوادرة فيها ، ولم يعرض للتوجيه ، يقول الفراء : " وقوله {وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ} القُرّاء عَلَى تطويل الألف يريدونَ: فاعلوه ، وقصرهَا حمزة حدَّثنا أبو العبَّاس قال حدثنا محمد قال حدثنا الفراء حدثنى عدة منهم المفضل الضبى وقيسٌ وأبو بكر وكلهم عن جَحْش بن زياد الضبى عن تميم بن حَذْلَمٍ ، قال: قرأت عَلَى عبدالله بن مسعود (وَكُلٌّ آتَوْهُ دَاخِرِينَ) بتطويل الألِف.

فقال : {وَكُلٌّ أَتَوْهُ} بغير تطويل الألف وهو وجه حسن مردود على قوله {فَفَزِعَ} كما تقول فى الكلام: رآنى ففزّ وعَاد وهو صَاغر.

فكان رَدُّ فَعَل عَلَى مثلها أعجبَ إلىّ مع قراءة عبدالله ، حدثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال وحدثنى عبدالله بن إدريس عن الأعمش عن تميم عن عبدالله بمثل حديث أبى بكرٍ وَأصحَابه." [1]

رابعا : موقف الطبري :

أورد الطبري القراءات الواردة في أغلوطتنا ثم ذكر علة من قرأ بالمد فقال : " واعتلّ الذين قرءوا ذلك على مثال فاعلوه بإجماع القراء على قوله:(وَكُلُّهُمْ آتِيهِ) قالوا: فكذلك قوله: آتوهُ في الجمع. وأما الذين قرءوا على قراءة عبد الله، فإنهم ردوه على قوله:(فَفَزِعَ) كأنهم وجَّهوا معنى الكلام إلى: ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض، وأتوه كلهم داخرين ، كما يقال في الكلام: رأى وفر وعاد وهو صاغر.

وقد صوب الطبري كلا القراءتين فقال : " والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان مستفيضتان في قرأة الأمصار، ومتقاربتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب."[2].

وهكذا لم يتعرض الطبري لتوجيه القراءة .

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٣ / ص ٢٧٠) .

(٢) تفسير الطبري – (ج ١٩ / ص ٥٠٥) .

خامسا : موقف المبرد :

خرج المبرد أغلوطتنا على الحمل على معنى "كل"، وخرج آية مريم على الحمل على لفظ "كل، يقول المبرد : " قال الله عز وجل : (وَكُلٌّ أتَوْهُ دَاخِرِينَ) ، وقال (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيامَةِ فَرْداً) ، فهذا على اللفظ والأول على المعنى"[1]

رابعا : الأغلوطة لدي معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج[2] :

الواضح أن ما أثبته الزجاج في كتابه يتعارض مع ما نقله النحاس عنه ، فنص الزجاج هو : "وقوله عز وجل : (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) ، وأتاه داخرين ، من وحد فللفظ كل ، ومن جمع فلمعناها .

ولعلك تلحظ أن الزجاج لم يتعرض لتوجيه القراءات في أغلوطتنا ، بل أجرى قاعدة قطع كل عن الإضافة ، وخلاصتها أنه بعد قطع "كل" عن الإضافة ، فالمقدر إما يكون مفردا نكرة ؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ، وهو ما عبر عنه الزجاج بقوله: "وأتاه داخرين" ، أي كل أحد أتاه داخرا .

وإما أن يكون جمعا معرفا ، فيجب الجمع ، وذلك كقوله :"وكل أتوه داخرين" ؛ أي كلهم .

فالزجاج لم يخرج قوله عز وجل : (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) على أنه وحد لفظ أتوه على لفظ "كل" ، بل قال "أتاه داخرين" فوحد الضمير فيه ، ومن ثم فما نقله عن النحاس -بأنه خرج قراءة من قرأ " وكل أتوه" ، وحّده على لفظ "كل" ، ومن قرأ "آتوه" جمع على معناها- لم يثبت عنه .

ويمكن إيجاز ما ذهب إليه الزجاج في نقاط :

---

(١) المقتضب ج٢/ص٢٩٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/١٣٠ .

- لم يثبت أن الزجاج خرج القراءة الأولى على أن الفعل فيها جاء للواحد حملا على لفظ "كل"، بل ما ثبت عنه إنه أجاز في غير القرآن الكريم أن يراعى لفظ كل، فيقال "وكل أتاه".
- لم يتعرض الزجاج في معرض إعرابه لأغلوطتنا للقراءات الواردة فيها.
- أن النحاس أخفق فيما نسبه للزجاج، وحق له أن يرجع لكتاب أستاذه يستوثق مما يقول.

ثانيا : موقف الفارسي :

أورد الفارسي القراءتين الواردتين في أغلوطتنا، وخرج قراءة الماضي منهما على أنه "فعلوا" من الإتيان، وحمل على معنى "كل" دون لفظه، وقال لو حمل على لفظ "كل" لكان حسنا.

وخرج قراءة المد على أن محمول على معنى "كل" أيضا، وخلال تنظيره عرض لآية مريم، وخرجها على أنها محمولة على لفظ كل دون معناه، يقول الفارسي: "قال أبو علي: من قرأ "أتوه" كان: فعلوا من الإتيان، وحجته قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ)[1]؛ فكذلك أتوه فعل من الإتيان، وحمل على معنى كل دون لفظه، ولو حمل على لفظ "كل" لكان حسنا، كما قال تعال: (إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً)[2].

ومن قرأ: "وكل آتوه" فحجته قوله تعالى: "وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً"[3]؛ فكما أن آتيه فاعله، حمل على لفظ "كل"؛ كذلك "آتوه" فاعلوه، محمول على معنى "كل".

---

(١) [الزخرف : ٣٨].

(٢) [مريم : ٩٣].

(٣) [مريم : ٩٥].

وقوله : آتيه ، و (إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً) محمول ذلك كله على لفظ "كل" دون معناه" ا هـ [1] .

ويمكن إيجاز موقف الفارسي في نقاط :

- ❖ أثبت الفارسي القراءتين الواردتين في أغلوطتنا ، وجعل ما بعد "كل" في الأولى فعلا ماضيا ، وفي الثانية اسم للفاعلين .
- ❖ نظر الفارسي بين آيتنا وآيتي مريم .
- ❖ خرج القراءة الأولى على أن الفعل بعدها حمل على معنى "كل" دون لفظه ، وقال لو حمل على لفظ "كل فلو قيل : " وكل أتيه داخرا " ؛ لكان حسنا .
- ❖ خرج القراءة الثانية أيضا على أن الفعل بعدها حمل على معنى "كل" لا لفظه .
- ❖ أثبت الفارسي أن آيتي " مريم " حمل الفعل فيهما بعد كل "على لفظ كل دون معناه .

الأغلوطة بعد النحاس

أولا : موقف ابن جني :

أورد ابن جني أغلوطتنا في موضعين :

أحدهما : في محتسبه ، فعن قتادة أنه قرأ : " وكل أتاه داخرين " أفرد الفعل بعد كل مراعاة للفظهاوجمع " داخرين " مراعاة لمعناها ، يقول ابن جني : "ومن ذلك قراءة قتادة "وكل أتاه داخرين "،وقد ناقش أبو الفتح القراءة فقال : "

> قال أبو الفتح : حمل (أتاه) على لفظ (كلّ) ؛ إذ كان مفردًا ، «وداخرين »على معناها . ولو قلب ذلك لم يحسن ، او قال : وكلٌ أتَوْهُ داخرا قبح وضعُف؛ وذلك أنك لمّا قلت : وكل فقد جئت بلفظ مفرد ، فإذا قلت : أتوه فقد حملتَ على المعنى وانصرفت عن اللفظ ؛ ثم إذا قلت : مِن بعدداخرا فأفردت فقد تراجعت إلى ما انصرفت عنه ؛ فكان بذلك قَلِقا فى الصنعة وانتكاثا عن المحجة المصير إليها المعتزمة .

وقد وضع ابن جني قاعدة لـ "كل" وما بعـدها ، وخلاصـتها أن" كـل" إذا جـاء بلفظ المفرد أخبر عنه بالجميع ، فإذا كانت مضافة للجماعة أتى الخبر عنها مفردا.

---

(١) الحجة ٥/٤٠٧ .

يقول ابن جني : "واعلم أن مقاد الاستعمال في "كل" أنها إذا كانت مفردة أخبر عنها بالجميع ، نحو قوله تعالى : " وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ "(١) ، و " كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ "(٢) ، و "كل أتوه داخرين" في قراءة الكافة .

فإذا كانت مضافة إلى الجماعة أتى الخبر عنها مفردا كقوله تعالى : " وكلهم آتيه يوم القيامة فردا " ، وذلك أن عَلَمَي الجمع كاف عندهم من صاحبه ، وابن على ذلك(٣) الثاني : في خصائصه ، حمل آية مريم على اللفظ ، وأغلوطتنا على المعنى ، فقال : " قولك كل القوم عاقل أي كل واحد منهم على انفراده عاقل هذا هو الظاهر وهو طريق الحمل على اللفظ قال الله تعالى : " وكلهم آتيه يوم القيامة فردا " ، وقال الله تعالى : " كلتا الجنتين آتت أكلها " . فوحد

فأما قوله تعالى : " وكل أتوه داخرين " و" كل له قانتون " ، فمحمول على المعنى دون اللفظ (٤)

ثانيا : موقف الزمخشري :

أجاز الزمخشري في آية البقرة جمع الفعل بعد "كل" وإفراده فقال : " ووحد ضمير "كل" في آمن على معنى : كل واحد منهم آمن ، وكان يجوز أن يجمع ، كقوله : { وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخرين }(٥)

ويؤخذ من ذلك أن الزمخشري يرى أن "كل" إذا قطعت عن الإضافة جاز الحمل على اللفظ وكذا على المعنى ، فاللفظ كآية البقرة ، والمعنى كأغلوطتنا .

ويلحظ أن المقدر في آية البقرة نكرة ، بيد أن المقدر في أغلوطتنا معرفة ، ومع ذلك سوى الزمخشري بينهما.

---

(١) [يس : ٤٠] .

(٢) [الروم : ٢٦] .

(٣) المحتسب ٢/١٤٥ ، ١٤٦ .

(٤) الخصائص ج٣/ص٣٣٤ ، وما بعدها .

(٥) الكشاف – (ج ١ / ص ٢٥٠) .

ثالثا : موقف الأنباري :

أورد الأنباري أغلوطتنا في معرض حديثه عن "كلا وكلتا مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط" ، وقد جعل الأنباري الحمل في كلا وكلتا على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى .

وجعل نظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى "كل" ؛ فإنه لما كان مفردا في اللفظ مجموعا في المعنى رد الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى كقولهم كل القوم ضربته وكل القوم ضربتهم ، وقد جاء بهما التنزيل قال الله تعالى : "إن كل من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً" فقال : "آتي" بالإفراد حملا على اللفظ ، وقال تعالى : "وكل أتوه داخرين" ، فقال : آتوه ، بالجمع حملا على المعنى ، وجعل الحمل على المعنى في "كل" أكثر من الحمل على المعنى في "كلا وكلتا" .(١)

رابعا : موقف العكبري :

جعل العكبري أغلوطتنا الحمل فيها على المعنى فقال : " كل" و"من" يعود الضمير إلى لفظهما تارة كقوله تعالى : "وكلهم آتيه يوم القيامة فردا" و"بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ"(٢) وتارة يجمع حملا على المعنى كقوله تعالى : "وكل أتوه داخرين" و"وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ"(٣) اهـ (٤)

خامسا : موقف أبي حيان :

أجاز أبو حيان إن قطعت "كل" عن الإضافة مراعاة اللفظ نحو : كل يعمل على شاكلته ، ومراعاة المعنى نحو : "وكل كانوا ظالمين" ، يقول أبوحيان : "وكلّ ، إذا حذف ما تضاف إليه ، جاز فيها مراعاة المعنى فتجمع ، ومراعاة اللفظ فتفرد ."(٥)

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٤٤٨

(٢) [البقرة : ١١٢] .

(٣) [الأنبياء : ٨٢] .

(٤) اللباب ج١/ص٤٠١ .

(٥) تفسير البحر المحيط – (ج ١ / ص ٤٧٥) .

سادسا : موقف ابن هشام :

تحدث ابن هشام عن "كل" حال قطعها عن الإضافة فقال : " إن قطعت عن الإضافة لفظا ، قال أبو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو : كل يعمل على شاكلته ، ومراعاة المعنى نحو : " وكل كانوا ظالمين" .

والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما .

فالأول نحو:(قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)[1] و(كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ)[2] كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ) [3] إذ التقدير كل أحد .

والثاني نحو :"(كل له قانتون) و (كل في فلك يسبحون) و (وكل أتوه داخرين) و(وكل كانوا ظالمين) [4] ، أي كلهم [5] .

الأغلوطة الخامسة
تقديم المعطوف على المعطوف عليه
في قراءة الكسر من قوله تعالى

(إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلِ يُسْحَبُونَ) [6]

أولا : موطن الأغلوطة

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد في معرض إعرابه لقوله تعالى :(إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ) ، يقول : " قال أبو إسحاق : من قرأ "

---

(١) [الإسراء : ٨٤]

(٢) [البقرة : ٢٨٥] .

(٣) [النور : ٤١] .

(٤) الأنفال : ٥٤

(٥) مغني اللبيب ج١/ص٢٦٤ .

(٦[غافر : ٧١] .

والسلاسل " بالخفض ، فالمعنى عنده : وفي السلاسل يسحبون ، وفي الحميم والسلاسل ، وهذا في كتاب أبي إسحاق في القرآن كذا ، والذي يبين لي أنه غلط ؛ لأن البيِّن أنه يقدره يسحبون في الحميم والسلاسل ، تكون السلاسل معطوفة على الحميم ، وهذا خطأ لا نعلم أحدا يجيز مررت وزيد بعمرو ، وكذا المخفوض كله ، وإنما أجازوا ذلك في المرفوع ، أجازوا قام وزيد عمر ، وهو بعيد في المنصوب نحو رأيت وزيدا عمرا ، وفي المخفوض لا يجوز ؛ لأن الفعل غير دال عليه[1] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما نسبه النحاس لأستاذه الزجاج من أنه وجه قراءة الجر في قوله تعالى : (إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ) ، على إضمار حرف جر ؛ إذ المعنى عنده كما قال النحاس : إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل ، على تقدير إضمار الخافض ، هذا هو الذي ثبت عن الزجاج كما سيأتي ، وهو جائز .

ثم قال : " وفي الحميم والسلاسل ، وهذا في كتاب أبي إسحاق في القرآن كذا " .

ولا أدري أيقصد أن الزجاج قال : " من قرأ " والسلاسل " بالخفض ، فالمعنى عنده : وفي السلاسل يسحبون " فقط .

أم أنه قال : " : من قرأ " والسلاسل " بالخفض ، فالمعنى عنده : وفي السلاسل يسحبون ، وفي الحميم والسلاسل " .

أما الأولى فقد ثبتت عن الزجاج ، وأما الثانية ففيها زيادة ؛ إذ لم يقل : " وفي الحميم والسلاسل " .

والذي دعاني إلى أن أقف على ما قاله الزجاج أمران :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٤٢ ، كان الأجدر أن تسمى هذه الأغلوطة " إضمار حرف الجر في قراءة الكسر من قوله تعالى ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلِ يُسْحَبُونَ ﴾ . غير أن النحاس بنى أغلوطته على تقديم المعطوف على المعطوف عليه " وستقف على كل ذلك – بحول الله – لاحقا .

أحدهما : أن ما نسبه إليه النحاس لا يلزمه الخطأ لأجله ، فالزجاج قدر الخافض مع عطفه على ما قبله ، ولو قدره مستأنفا فقال : وهم في السلاسل ؛ لكان خطأ ؛ إذ لا يحسن إضمار الخافض في نحو زيد في الدار لعدم الدلالة عليه .

الثاني : لم يثبت عن الزجاج أنه عطف السلاسل على الحميم ، وهو أيضاً لا يجوز؛ لأن المعطوف المخفوض ، لا يتقدم على المعطوف عليه لو قلت : « مَرَرْتُ وَزَيْدٍ بعَمْرو » لم يجز ، وفي المرفوع يجوز ، نحو : قَام وَزَيْدٌ عَمْرٌ ، ويبعد في المنصوب لا يحسن رأيتُ وَزَيْداً عَمْراً ، ولم يُجِزْهُ في المخفوض أحدٌ .

وتلحظ أن النحاس بنى أغلوطته على الثاني ، مع أنه لم يثبت عن الزجاج ، وترك الأول وقد ثبت عنه ، وذلك من الوهم بمكان .

ومن ثم فالنحاس وقع في خطأ مركب ؛ إذ أورد عن الزجاج ما لم يثبت عنه ، وبنى أغلوطته عليه ، ونسب الخطأ إليه .

موقف آخر للنحاس :

تناول النحاس هذه الأغلوطة في كتابه معاني القرآن ، وأورد ما جاء فيها من قراءات ، ووجه فقال : " قال أبو جعفر : من قرأ والسلاسلَ يَسحبون ، فالمعنى عنده يسحبون السلاسل ، وهي قراءة ابن عباس ، قال : وذلك اشد عليهم يكلفون أن يسحبوها ولا يطيقون .

ومن قرأ والسلاسلُ يسحبون ، فالتمام عنده والسلاسل ، ثم ابتدأ فقال : يسحبون في الحميم

قال الفراء : والسلاسلِ بالخفض محمول على المعنى ؛ لأن المعنى أعناقهم في الأغلال والسلاسل (١)

(١) قوله معاني القرآن - (ج ٦ / ص ٢٣٢) وما بعدها .

القراءات الواردة في السلاسل وتوجيهها :

أولا : والسَّلاَسِلُ « العامة على رفعها ، وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه معطوف على الأغْلاَلَ . وأخبر عن النوعين بالجار ، فالجال في نية التأخير والتقدير : إذ الأَغْلاَلُ والسَّلاَسِلُ في أعنقاهم .

الثاني : أنه مبتدأ ، والخبر محذوف لدلالة خبر الأول عليه .

الثالث : أنه مبتدأ أيضاً ، وخبره الجملة من قوله : « يُسْحَبُونَ » ولا بُدَّ مِن ذكر ضمير يعود عليه منها ، والتقدير : والسلاسل يُسْحَبُونَ بِهَا ، حذف لِقُوَّة الدَّلالةِ عليه . « فَيُسْحَبُونَ » مرفوع المحل على هذا الوجه . وأما الوجهيه المقتدمين فيجوز فيه النصب على الحال من الضمير المنويّ في الجار ، ويجوز أن يكون مستأنفاً .

الثانية : قراءة النصب :

قرأ ابنُ عَبَّاسٍ وابنُ مسعُودٍ وزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وابْنُ وَثَّابٍ ، والحسن في اختياره « والسَّلاَسِلَ » نصباً يَسْحَبُونَ بفتح الياء ، مبنياً للفاعل ، فيكون السلاسل مفعولاً مقدماً، ويكون قد عطف جملة فعلية على جملة اسمية .

قال ابن عباس في معنى هذه القراءة : إذا كانوا يَجُرُّونَهَا فهو أشد عليهم يكلفون ذلك ولا يطيقونه .

الثالثة : قراءة الجر :

قرأ ابن عباس وجماعة « والسَّلاَسِلِ » بالجر يُسْحَبُونَ مبنياً للمفعول وفيها ثلاثةُ تأويلاتٍ :

أحدها : الحمل على المعنى ، وتقديره إذْ أَعْنَاقُهُم في الأغلالِ والسلاسل ، فلما كان معنى الكلام على ذلك حمل عليه في العطف .

الوجه الثاني : أنه عطف على « الحميم » ، فقدم على المعطوف عليه وسيأتي تقرير ذلك .

الثالث : أن الجر على تقدير إضمار الخافض ويؤيده قراءة أُبَيٍّ : « وفِي السَّلاَسِلِ » وقرأ غيره : وبالسَّلاَسِلِ وإلى هذا نحا الزجاج .[1]

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ١٤ / ص ١٥) ؛ وما بعدها .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب الفراء :

خرّج الفراء قراءة الرفع على العطف على الأغلال ، والنصب على بناء الفعل للمعلوم ، والتقدير يسحبون سلاسلهم ، وأورد أثرا عن ابن عباس في تقدير الآيـة ، أي وهم في السلاسل يسحبون ، وقد رفض الفراء حذف الخافض في تلك الحالة ، ولكن لو أنّ متوهما قال: إنما المعنى إذ أعناقهم فى الأغلال وفى السلاسل يسحبون جاز الخفض فى السلاسل على هذا المذهب.

يقـول الفـراء : ترفـع السلاسـل والأغـلال، ولـو نصـبت السلاسـل وقلـت: يسْحَبون، تريد : يَسْحَبونَ سَلاسلَهم فى جهنم.

وذكر الكلبى عن أبى صالح عـن ابـن عبـاس أنـه قـال: وهـم فـى السلاسـل يُسْحبون، فلا يجوز خفض السلاسل، والخافض مضمر؛ ولكن لو أنّ متوهما قـال: إنما المعنى إذ أعناقهم فى الأغلال وفى السلاسل يسحبون جاز الخفض فى السلاسل علـى هذا المذهب، ومثله مما رُدّ إلى المعنى قول الشاعر:

قـد سـالم الحيـاتِ منـه القـدَما ∴ الأفعوانَ والشُّجاعَ الشجعما[1]

فنصب الشجاع، والحيات قبل ذلـك مرفوعـة؛ لأنَّ المعنـى: قـد سـالمت رجلـه الحيـات وسالمتها، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعا على الحيات[2] .

وخلاصة موقف الفراء أن يجيز حذف الجار في نحو إذ أعناقهم في الأغـلال وفي السلاسل ، وهـو مـن قبيـل العطـف علـى التـوهم ، ولا يجيـزه في نحـو إذ الأغـلال في أعناقهم، وهم في السلاسل يسحبون .

---

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٣٣ ؛ وكتاب سيبويه ١/٢٨٧ ؛ وجمهرة اللغة ١١٣٩ ؛ وله أو حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/٤١١ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ؛ والمقاصد النحوية ٤/٨١ ؛ والمقتضب ٢/٢٨٣ ، والممتع ١/٢٤١ ، والمنصف ٣/٦٩ .

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ٤ / ص ١٣٠) .

والعلة في جواز الأول العطف على ما قبله ، فحذف الثاني لدلالة الأول عليه، والمنع في الثاني لكونه مستأنفا .

ثانيا : موقف الطبري :

لم يخرج الطبري في عرضه عما أورده الفراء ؛ إذ أورد كلامه نصا ، ورجح قراءة الرفع قائلا : "

والصواب من القراءة عندنا فى ذلك ما عليه قراء الأمصار، لإجماع الحجة عليه، وهو رفع السلاسل عطفا بها على ما في قوله:(فِي أَعْنَاقِهِمْ) من ذكر الأغلال.[1]

رابعا : الأغلوطة عند النحاس ومعاصريه

أولا : مذهب الزجاج

أورد الزجاج في أغلوطتنا ثلاث قراءات ، وجه الرفع عطفا على الأغلال ، والجر على حذف الخافض عطفا على أعناقهم ، والنصب على المفعولية ، يقول الزجاج [2] :

وقوله:﴿إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ﴾.

يجوز على ثلاثة أوجُهٍ «والسَّلَاسِلَ» بالنصب، و «السَّلَاسِلِ» بالخفض. فمن رفع فعطف على الأغلال ومن جر فالمعنى إذ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وفي السلاسِلِ ، وَمَنْ نَصَب ففتح اللّام قرأ ﴿والسَّلاسِلَ يَسْحَبُونَ﴾

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

يفترض أن يكون محك البحث في هذه الحقبة الوقوف على من أثبت للزجاج ما قاله النحاس ، ومن خالف وأثبت ما أورده في كتابه ووقفنا عليه ، ومن توهم شيئا آخر يخرج عما سبق .

---

(١) تفسير الطبري - (ج ٢١ / ص ٤١٥) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٨/٤ .

أولا : من أثبت له ما نسبه النحاس إليه .

أثبت النحاس للزجاج أنه قال بعطف السلاسل على الحميم ، وهو من تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ولم أقف على من أثبت للزجاج ذلك ، وبهذا انقطع التطور التاريخي للأغلوطة .

ثانيا : من أثبت له ما وقفنا عليه .

الذي ثبت عن الزجاج في كتابه أنه قال في توجيه قراءة الجر : " ومن جر ، فالمعنى إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل .

فأضمر الخافض ، غير أنه بعد إضمار الخافض ، تصبح السلاسل معطوفة على الأعناق ، وهذا لا معنى له ؛ والذي أراه أنه ينبغي بعد ذلك أن يحمل على المعنى ، فيصار به إلى مذهب الفراء ، وهذه إحدى نقاط الالتقاء بين المذهبين

أولا : موقف مكي بن أبي طالب :

تناول مكي أغلوطتنا ، ولم ينسب ما قاله ، بل أورده دون نسبة ، كما أنه لم يورد ما يصح بل اكتفى بما لا يصح ، وساقه في توجيهين يقول مكي : " والسلاسل بالخفض على العطف على الأعناق ، وهو غلط ؛ لأنه يصير الأغلال في الأعناق ، وفي السلاسل ، ولا معنى للغل في السلسلة .

وقيل : هو معطوف على الحميم ، وهو أيضا لا يجوز لأن المعطوف المخفوض لا يتقدم على المعطوف عليه لا يجوز مررت وزيد بعمرو ، ويجوز في المرفوع تقول قام وزيد عمرو ، ويبعد في المنصوب لا يحسن رأيت وزيدا عمرا ولم يجزه أحد في المخفوض[1]

ويبدو في أن الأول أنه ما فهمه من قول الزجاج : " المعنى إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل " ، وهو فهم سطحي ظاهري ، فالزجاج إنما قال بذلك ، وهو يقصد أن المتكلم سيعدل بعد هذا التأويل إلى ما يصلح المعنى ، بما يوافق مذهب الفراء، فيصير المعنى ؛ إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل .

---

(١) مشكل إعراب القرآن - (ج ٢ / ص ٦٣٨) .

وهذه إحدى النقاط التي يلتقي فيها مذهبا الفراء والزجاج ، فكلاهما يقف على السلاسل ، وكلاهما يعتبر الواو عاطفة ، لا استئنافية .

أما الفرق بينهما ففي تأويل كل منهما ، فالفراء وصل إلى التأويل المقصود مباشرة ، بيد أن الزجاج اكتفى بما يساعد القاريء على الوصول إليه ؛ دون ذكره .

ثانيا : موقف الألوسي :

أورد الألوسي القراءات في أغلوطتنا ، وفي توجيهه لقراءة الجر ذكر ما نص عليه الزجاج من حذف الخافض.

كما ذكر ما قاله الفراء ، وذكر أن ابن عطية والزمخشري والأنباري[١] رجحوه ، وضعفوا مذهب الزجاج ، وكان ينبغي على الألوسي أن يلحظ الفرق بين ما قاله الزجاج ، وبين ما فهمه هؤلاء النحاة مما ترتب عليه تضعيفهم لمذهبه ، يقول الزجاج : " وقرأت فرقة منهم ابن عباس في رواية { والسلاسل } بالجر ، وخرج ذلك الزجاج على الجر بخافض محذوف كما في قوله :

أشارت كليب بالأكف الأصابع[٢]

أي وبالسلاسل كما قرىء به أو في السلاسل كما في مصحف أبي .

والفراء على العطف بحسب المعنى إذ الأغلال في أعناقهم بمعنى أعناقهم في الأغلال ، ونظيره قوله

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابُها[٣]

ويسمى في غير القرآن عطف التوهم ، وذهب إلى هذا التخريج الزمخشري ، وابن عطية، وابن الأنباري بعد أن ضعف تخريج الزجاج خرج القراءة على ما قال الفراء ، قال :

---

(١) لم أقف عليه في كتبه .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١ ؛ وتخليص الشواهد ٥٠٤ ؛ وابن عقيل ٣٧٤ ؛ والأشموني ١٩٦/١ ؛ ومغني اللبيب ٦١/١ ؛ والهمع ٣٦/٢ ، ٨١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للأحوص ، أو الأحوص الرياحي في الكتاب ٤٣١/٣ ؛ والخصائص ٣٥٤/٣ ؛ والإنصاف ١٩٣ ؛ والممتع ٥٠ ؛ وشرح المفصل ٦٨/٥ ؛ والأشموني ٣٠٢/٣ .والشاهد فيه عطفه بالجر على " مصلحين " المنصوب لكونه خبرا لليس ، وذلك لتوهم زيادة الباء في هذا الخبر ، لكثرة زيادتها فيه ، ويسمى في غير القرآن العطف على التوهم .

وهذا كما تقول : خاصم عبد الله زيداً العاقلين بنصب العاقلين ورفعه لأن أحدهما إذا خاصم صاحبه فقد خاصم الآخر .

وهذه المسألة لا تجوز عند البصريين (١)

فهؤلاء النحاة بنوا مذهبه في تغليط الزجاج على ما فهموه من أنه لا يقف على السلاسل ، وأن الواو ليست للعطف ، بل الواو للاستئناف .

وخلاصة موقف الألوسي أنه أثبت للزجاج صواب كلامه ، لكنه لم يرد على من طعن فيه ، وسرد كلامهم على أنه من المسلمات .

ثالثا : من بنى كلامه على متوهم :

توهم عدد من المفسرين والنحاة بعد النحاس أن الزجاج نص على أن التقدير في " والسلاسل يسحبون " بالخفض ؛ وفي " السلاسل يسحبون " ومن ثم فالواو للاستئناف ، وعليه فإضمار الجار في تلك الحالة غير جائز ، لأنك إذا قلت زيد في الدار لم يحسن أن تضمر " في " فتقول زيد الدار، ولكن الخفض جائز على معنى إذ أعناقهم في الأغلال والسلاسل، فتخفض السلاسل على النسق .

علما بأن الكلام عند الزجاج قد تم عند والسلاسل ، ثم أُبتدأ كلام جديد بقوله: " يسحبون " .

أولا : موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان القراءات في أغلوطتنا ، وفي توجيهه لقراءة الجر ، ذكر ما قاله الزجاج ، غير أنه سار وراء ابن الأنباري في فهمه لكلام الزجاج ، في أنه يجعل الواو للاستئناف والكلام يتم عند يسحبون . يقول أبو حيان : " وقال الزجاج : من قرأ بخفض والسلاسل ، فالمعنى عنده : وفي السلاسل يسحبون . وقال ابن الأنباري : والخفض على هذا المعنى غير جائز ، لو قلت : زيد في الدار ، لم يحسن أن تضمر في فتقول : زيد الدار. (٢)

---

(١) تفسير الألوسي - (ج ١٨ / ص ١٣٢) .

(٢) تفسير البحر المحيط - (ج ٩ / ص ٤٣٠) .

وفي هذا أكثر من وهم :

أحدها : أنه نسب للزجاج ما لم يقله .

الثاني : نقل عن الأنباري كلامه دون مناقشته ، والوقوف على مدى صحته .

وممن وافق أبا حيان الشوكاني [١] والقرطبي [٢] .

التقسيم الثاني :

الوقوف على من ناصر الزجاج فيما قال ، ومن ناصر الفراء ، ومن قال بالعطف على الحميم .

أولا : من ناصر الفراء :

ناصر الفراء عدد غير قليل من المفسرين والنحاة ، فيما ذهب إليه من أن الجر بالعطف على المعنى ، وهو ما يعرف في غير القرآن بالعطف على التوهم ، وقد قال به ابن عطية[٣] الزمخشري [٤]

ثانيا : من ناصر الزجاج :

لم يوفق أحد ممن جاء بعد النحاس بين مذهبي الفراء والزجاج ، فهما يتكاملان، ولا يختلفان ، ومن ثم لم ينتصر أحد من النحويين للزجاج فيما قال ، وفي المقابل لم يغلطه أحد فيما نقله عنه النحاس ؛ إذ لم يكرر أحد كلام النحاس في الأغلوطة .

---

(١) فتح القدير - (ج ٦ / ص ٣٣٦) .

(٢) تفسير القرطبي - (ج ١٥ / ص ٣٣٢) .

(٣) المحرر الوجيز - (ج ٦ / ص ١٤) .

(٤) الكشاف - (ج ٦ / ص ١٣٦) .

الأغلوطة السادسة

وصف المعرف بـ "أل" بالاسم المبهم

في نحو قوله تعالى

(وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ [1] أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ [2])

أولا : موطنا الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : " (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ) ، يقول أبو جعفر : " قال محمد بن سيرين : السابقون الذين صلوا القبلتين ، وأبو إسحاق يذهب إلى أن فيه تقديرين في العربية أحدهما : أن يكون السابقون الأول مرفوعا بالابتداء ، والثاني من صفته ، وخبر الابتداء أولئك المقربون .

ويجوز عنده أن يكون السابقون الأول مرفوعا بالابتداء ، والسابقون خبره ، وتقديره : والسابقون إلى طاعة الله هم السابقون إلى رحمة الله .

قال : أولئك المقربون صفة ، قال أبو جعفر : قوله أولئك صفة غلط عندي ؛ لأن ما فيه الألف واللام لا يوصف بالمبهم ؛ لا يجوز عند سيبويه : مررت بالرجل ذلك، ولا مررت بالرجل هذا على النعت .

والعلة فيه أن المبهم أعرف مما فيه الألف واللام ، وإنما ينعت الشيء عند الخليل وسيبويه بما هو دونه في التعريف ، ولكن يكون أولئك المقربون بدلا أو خبرا بعد خبر [3] .

الموطن الثاني :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ) [4] ، يقول أبو جعفر : " مبتدأ ، أولئك : يكون مبتدأ ثانيا ، ويجوز أن يكون

---

(١) الواقعة : ١٠ .

(٢) [الواقعة : ١١] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٣٢٤ .

(٤) [الحديد : ١٩] .

بدلا من "الذين"، ولا يكون نعتا ؛ لأن المبهم لا يكون نعتا لما فيه الألف واللام لا يجوز مررت بالرجل هذا على النعت عند أحد علمته ، ولو قلت : مررت بزيد هذا على النعت لجاز ، وخبر الابتداء "الصديقون".[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس

تدور هذه الأغلوطة حول نعت الاسم المقترن بـ "أل" بالاسم المبهم "اسم الموصول ، واسم الإشارة ، وقد أوردها النحاس في موطنين ، غلط في الموطن الأول مذهب أستاذه الذي فهم منه أنه يعرب اسم الإشارة نعتا للمعرف بـ "أل".

وعلل ذلك بأن الاسم المبهم أعرف مما فيه الألف واللام ، وإنما ينعت الشيء عند الخليل وسيبويه بما هو دونه في التعريف .

وفي الموطن الثاني : ردّ النحاس مذهب أستاذه دون تعريض به ، حيث لم ينسبه إليه ، ولم يغلطه ، وأعرب اسم الموصول مبتدأ ، واسم الإشارة مبتدأ ثانيا ، والضمير لا موضع ، والصديقون خبر المبتدأ الثاني ، والجملة خبر المبتدأ الأول .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب سيبويه :

خلال حديثه عن نعت المعارف ، أورد سيبويه المعرف بـ "أل"، وما ينعت به ، ونص على أنه ينعت بشيئين :

أحدهما : ما فيه الألف واللام ، كقولك : مررت بالجميل النبيل .

الثاني : ما أضيف إلى الألف واللام ، كقولك : مررت بالرجل ذى المال .

ثم ساق سيبويه صورتين ممنوعتين :

إحداهما : نعت المعرف بـ "أل" بالمضاف إلى معرفة ، نحو مررت بالطويل أخيك.

الثاني : نعت اسم الإشارة بالمعرف بـ "أل"، نحو مررت بالرجل هذا .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٣٦٠ .

وعلل المنع في الأولى بأن الأخ إذا أضيف كان أخص ؛ لأنه مضاف إلى الخاص ، فكان ينبغي لك أن تبدأ به .

وعلل المنع في الثانية بأن المخبِرَ أراد أن يقرب ربه شيئا ، ويشير إليه ؛ لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء ، وإذا قال الطويل ؛ فإنما يريد أن يعرفك شيئا بقلبك ، ولا يريد أن يعرفكه بعينك ، فلذلك صار " هذا " ينعتِ بـ " الطويل " ولا ينعت " الطويل " بـ " هذا " ؛ لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب، وإذا قال الطويل ، فإنما عرفه شيئا بقلبه دون عينه ، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص .

يقول سيبويه : " فأما الألف واللام ؛ فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتا كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام نحو مررت بزيد أخيك وذلك قولك مررت بالجميل النبيل ومررت بالرجل ذى المال

❖ وإنما منع أخاك أن يكون صفة للطويل ؛ أن الأخ إذا أضيف كان أخص ؛ لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره ، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به ، وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة.

❖ وإنما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب ربه شيئا ، ويشير إليه ؛ لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء ، وإذا قال الطويل ؛ فإنما يريد أن يعرفك شيئا بقلبك ، ولا يريد أن يعرفكه بعينك ، فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ، ولا ينعت الطويل بهذا ؛ لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب ، وإذا قال الطويل ، فإنما عرفه شيئا بقلبه دون عينه ، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص [١] .

ثانيا : مذهب الفراء :

أجاز الفراء في الموطن الأول من أغلوطتنا وجهين :

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص٧ .

أحدهما : رفع السابقين الأولى بالثانية ؛ أي مبتدأ وخبر .

الثاني : أن تكون الثانية توكيد للأولى ، وخبر الأولى جملة :{أُولَـٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ...}.

غير أنه لم يشر إلى موقع "أولَـٰئِكَ" في الوجه الأول .

يقول الفراء : "ثم قال: {وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ...}. فهذا الصنف الثالث، فإن شئت رفعت السابقين بالسابقين الثانية وهم المهاجرون، وكل من سبق إلى نبى من الأنبياء فهو من هؤلاء، فإذا رفعت أحدهما بالآخر، كقولك الأول السابق، وإن شئت جعلت الثانية تشديداً للأولى، ورفعتْ بقوله: {أُولَـٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ...}."[1] .

وفي الموطن الثاني من أغلوطتنا ، أعرب الفراء الضمير مبتدأ ، و"الصديقون" خبر المبتدأ ، ولم يشر إلى إعراب اسم الإشارة ، ولكنه لما أعرب الضمير مبتدأ ، فهم من ذلك أنه يعرب اسم الإشارة بدلا من اسم الموصول ، يقول الفراء : "وقوله: {أُولَـٰئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ...} انقطع الكلام عند صفة الصديقين ، ثم قال: {وَالشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ...} يعنى : النبيين لهم أجرهم ونورهم ، فرفعتَ الصديقين بـ "هم"، ورفعت الشهداء بقوله: {لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ...}."[2]

ثالثا : موقف المبرد :

لم يخرج المبرد عما أورده سيبويه من عدم جواز نعت المعرف بـ "أل" بالاسم المبهم ، بل كرر كلامه نصا ، فقال : "وأما الأسماء التي فيها الألف واللام فتنعت بما كان فيه الألف واللام، وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، وذلك قولك: مررت بالرجل النبيل، وبالرجل ذي المال.

ثم قال : "وزعم سيبويه أن الشيء لا يوصف إلا بما هو دونه في التعريف، فإذا قلت : "هذا" فقد عرفته المخاطب بعينه وقلبه ، وإذا قلت: "الرجل"، أو "الظريف" ، فإنما تعرفه شيئاً بقلبه دون عينه"[3]

---

(١) معاني القرآن للفراء - (ج ٥ / ص ٧١) .

(٢) معاني القرآن للفراء - (ج ٥ / ص ٨٣) .

(٣) المقتضب - (ج ١ / ص ٢٦٢) .

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

إذا أمعنت النظر فيما نسبه النحاس لأستاذه ، وخطأه فيه ، وبين ما أثبته الزجاج في كتابه ستجد أن النحاس لم يقف على الفهم الصحيح لكلام أستاذه ، بل جانبه الصواب فيما قال ، فالزجاج أورد في الموطن الأول من أغلوطتنا وجهين :

أحدهما : السابقون الأولى مبتدأ ، والثاني توكيد ، وجملة " أولئك المقربون " في موضع الخبر .

الثاني : السابقون الأولى مبتدأ ، والثانية خبر ، وجملة " أولئك المقربون " في موضع الصفة .

وعليه فالزجاج نظر إلى الجملة فجعلها في موضع الصفة ، بيد أن النحاس اجتزأ كلام أستاذه ، على منوال ولا تقربوا الصلاة ، فوهم في فهم كلام أستاذه ، يقول الزجاج[1] - : "

وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾.

معناه - والله أعلم - السابقون السابقون إلى طاعة الله عزّ وجلّ والتصديق بأنبيائه، والسابقون الأول رفع بالابتداء، والثاني توكيد، ويكون الخبر أولئك المقربون، ثم أخبر أين محلهم فقال: ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾.

ويجوز أن يكون السَّابِقُون الأول رفعاً بالابتداء، ويكون خبره ﴿السابقون﴾ الثاني، فيكون المعنى - والله أعلم - السابقون إلى طاعة الله السابقون إلى رحمة الله. ويكون ﴿أولئك المقربون﴾ من صفتهم.

وفي الموطن الثاني ، لم يتعرض الزجاج لإعراب اسم الإشارة ، يقول الزجاج[2]: "

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾.

على وزن «الفعيلين» واحدهم صِدِّيقٌ وهو اسم للمُبَالَغَةِ في الفِعْلِ تقول: رجل «صِدِّيقٌ» كثير التصديق وكذلك رجل سكيت كثيرُ السُّكوتِ.

فالمعنى أنَّ المُؤمِنَ المصَدِّقَ بالله ورُسُلِهِ هو المبالغ في الصِّدْقِ.

وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾.

يصلح أن يكون كلاماً مُسْتَأنفاً مرفوعاً بالابتداء، فيكون المعنى «والشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لهم أجرهم ونورهم. والشهداء هم الأنبياء، ويجوز أن يكون «والشهداء» نسقاً على ما قبله، فيكون المعنى أولئك هم الصِّدِّيقُونَ

وأولئك هم الشهداء عند رَبِّهِمْ، ويكون ﴿لهم أجرهم ونورهم﴾ للجماعة من الصديقين والشهداء.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/١٠٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/١٢٦ ، ١٢٧ .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

من خلال المنهج الاستقرائي لم أقف على من نهج منهج النحاس في تغليط أستاذه ، بل إن مناقشة موقف الزجاج لم يعرض له سوى القرطبي حيث قال : " قال الزجاج: (السابقون) رفع بالابتداء والثاني خبره، والمعنى السابقون إلى طاعة الله هم السابقون إلى رحمة الله (أولئك المقربون) من صفتهم.[1]

ولعل السبب في ذلك أن من أتى بعد النحاس فطن إلى ما قاله الزجاج ، فلم يلتزموا ما قاله النحاس ، وإن أخذ عليهم أنهم لم يردوا ما قاله النحاس .

الأغلوطة السابعة
مذهب الزجاج في إعراب "إذ" من قوله تعالى
(وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ)[2]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ) ، يقول النحاس : " (إذ) في موضع نصب ، والمعنى واذكر.

وحكى أبو إسحاق في كتابه في القرآن أن " إذ " في موضع نصب بـ " آتينا " ، وأن المعنى : ولقد آتينا لقمان الحكمة إذ قال .

قال أبو جعفر : وأحسبه غلطاً ؛ لأن في الكلام واواً تمنع من ذلك ، وأيضا فإن اسم لقمان مذكور بعد[3] .

---

(١) تفسير القرطبي - (ج ١٧ / ص ٢٠٠) .

(٢) [لقمان : ١٣] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٨٤ .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول إعراب "إذ"، في حالة ما إذا كانت اسما للزمن الماضي [١]، ولها في تلك الحالة أربعة استعمالات [٢] :

أحدها : أن تكون ظرفا ، وهو الغالب نحو : (فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ) [٣]

والثاني: أن تكون مفعولا به نحو : (وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ) [٤]، والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولا به بتقدير اذكر .

والثالث : أن تكون بدلا من المفعول نحو : (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ) [٥] فإذ بدل اشتمال من مريم .

والرابع : أن يكون مضافا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ أو غير صالح له نحو قوله تعالى (بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا) [٦]

والاستعمال الثاني هو محل أغلوطتنا ، وقد جاءت عبارة النحاس غير واضحة ، فهل النحاس يرى أن "إذ" في أغلوطتنا في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكر ، بيد أن الزجاج – على ما يفهم من كلام النحاس - ذهب إلى أن "إذ" مفعول به للفعل آتينا من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ) [٧]، أما أن أستاذه ذهب إلى أن "إذ" في موضع نصب ظرفا لـ"آتينا"، القول الأول يرده أن "آتينا" استوفت مفعوليها.

---

(١) هذا أحد أربع أوجه لـ " إذ " ، والوجه الثاني أن تكون اسما للزمن المستقبل والثالث أن تكون للتعليل والرابع أن تكون للمفاجأة " مغني اللبيب ج١/ص١١٣ " .

(٢) مغني اللبيب ج١/ص١١١ .

(٣) [التوبة : ٤٠] .

(٤) [الأعراف : ٨٦] .

(٥) [مريم : ١٦] .

(٦) [آل عمران : ٨] .

(٧) [لقمان : ١٢].

وقد منع النحاس كون " إذ " في موضع نصب على كلا التقديرين ، وعلله بأمرين :

أحدهما : وجود الواو في قوله :(وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ) .

الثاني : أن اسم لقمان مذكور بعد " إذ " ، ولو كان كما قال لما احتاج إلى ذكره مرة أخرى ، ولقال : وإذ قال لابنه .

ولعلك تلحظ أن " آتينا " مستوف لمفعوليه ، كما أن الزجاج لم يصرح – كما سترى لاحقا - ما إذا لو كان " إذ " ظرفا لـ " آتينا " ، أو بدلا من الحكمة ، أو مفعولا به ، وسنعرض لذلك مفصلا – بحول الله - في موضعه .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ظهر عند النحاة والمعربين في " إذ " قبل النحاس قولان :

أحدهما : أنها تلزم الظرفية ولا تخرج عنها ، ويمثله سيبويه وأبي عبيدة والمبرد .

أولا : مذهب سيبويه :

نص سيبويه على أن " إذ " تأتي ظرفا للزمن المستقبل ، ولا يأتي بعدها إلا الفعل الموجب ، يقول سيبويه : " وأما " إذا " فلما يستقبل من الدهر ، وفيها مجازاة ، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ، وذلك قولك : مررت فإذا زيدٌ قائمٌ .

وتكون " إذ " مثلها أيضاً ، ولا يليها إلا الفعل الواجب ، وذلك قولك : بينما أنا كذلك إذ جاء زيد ، وقصدت قصده إذ انتفخ على فلان [١]

كما نص على أنها تكون للزمن الماضي ، يقول : " و (إذ) وهي لما مضى من الدهر ، وهي ظرف بمنزلة (مع) . [٢]

وهي عنده من الظروف المبنية المبهمة غير المتمكنة ، يقول : " هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرف تصرف غيرها ، ولا تكون نكرة وذاك أين ومتى وكيف وحيث وإذ وإذا وقبل وبعد [٣] .

---

(١) كتاب سيبويه ج٤/ص٢٣٢.

(٢) كتاب سيبويه ج٤/ص٢٢٩ .

(٣) كتاب سيبويه ج٣/ص٢٨٥

وهي تلزم الإضافة إلى جملة إما اسمية أو فعلية : "هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي لكن وإنما وكأنما وإذ "[١]

وخلاصة القول أن سيبويه تلزم "إذ" عنده الظرفية ، فلا تقع عنده مفعولا به ، ولا مبتدأ خلافا لمن زعم ذلك ، وتضاف إلى جملة اسمية أو فعلية ، وهي مبنية غير متمكنة .

ثانيا : موقف أبي عبيدة معمر بن المثنى :

لم تخرج "إذ" عند أبي عبيدة ن الظرفية ، ولم يبسط فيها القول ، يقول في قوله تعالى : (إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ)[٢] معناها: قالت: إمرأة عِمران.[٣]

ويقول في قوله تعالى : "مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ"[٤] فمن جر الميم أضاف العذاب إلى اليوم إلى إذٍ ومن فتح الميم جعل الميم حرفاً من وسطه كلمة لا يستغنى بالإضافة إلى إذٍ فيجرها وينون فيها .[٥]

ثالثا : : موقف المبرد :

لم تخرج "إذ" عند المبرد عن الظرفية ، سواء أكانت ماضوية ، حيث يقول في باب المجازاة : "أما إذ فتنبىء عن زمان ماض، وأسماء الزمان تضاف إلى الأفعال فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد"[٦]

أم مضارعية ، وقد عبر عن ذلك في باب إضافة الأزمنة إلى الجمل بقوله : "تقول: جئتك إذ يقوم زيد، فإنما وضعت يقوم في موضع قائم لمضارعته إياه، وقام لا يضارع الأسماء ، و"إذ" إنما تضاف إلى فعل وفاعل، أو ابتداء وخبر "[٧] .

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص١١٦ .

(٢) آل عمران (٣٥) .

(٣) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ١٨) .

(٤) [المعارج : ١١] .

(٥) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ١٢٤) .

(٦) المقتضب – (ج ١ / ص ٧٢) .

(٧) المقتضب – (ج ١ / ص ٢٧٣) .

وخلاصة موقف المبرد أنه يوافق سيبويه ؛ إذ لم ينص على خروج "إذ" عن الظرفية ، ومن ثم لم يناقشا أغلوطتنا .

الثاني : أنها تخرج عن الظرفية إلى النصب على المفعولية ، ويمثله الفراء والأخفش .

ثانيا : مذهب الفراء :

خرجت "إذ" عن الظرفية أول ما خرجت عند الفراء ؛ ولوحظ ذلك عند إعرابه لقوله تعالى : "قوله: {وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا...}[1] حيث قال : "

وقوله :{وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً}[2] ، { وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ}[3]

يقول القائل: وأين جواب "إذ" وعلام عُطِفت؟ ومثلها فى القرآن كثيرٌ بالواو ، ولا جواب معها ظاهرٌ؟

والمعنى - والله أعلم - على إضمار "واذكروا إذ أنتم" أو "إذ كنتم" فاجتزئ بقوله: "اذكروا" فى أوّل الكلام، ثم جاءت "إذ" بالواو مردودةً على ذلك.

ومثلُه من غير "اذ" قولُ الله {وإلى ثمُودَ أخَاهُم صَالحاً}[4]،وليس قبلَه شىءٌ تراه ناصباً لصالح ؛ فعُلم بذكر النّبى صلى الله عليه وسلم ، والمُرسَل إليه أنّ فيه إضمارَ أرسَلْنا.

ومثله قوله: {ونُوحاً إذ نادَى مِنْ قَبْلُ}[5] {وذَا النُّون إذ ذَهَبَ مُغَاضِباً}[6] {وَإبْرَاهِيمَ إذْ قَالَ لِقَوْمِهِ}[7] يجرى هذا على مثل ما قال فى "ص": {وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إبْرَاهِيمَ وإسْحَقَ}[8] ثم ذكر الأنبياء الذين من بعدهم بغير "واذكر" لأنّ معناهم مُتّفق معروفٌ، فجاز ذلك.

---

(١) [البقرة : ٧٢] .

(٢) [البقرة : ٥١] .

(٣) [البقرة : ٥٠] .

(٤) [الأعراف : ٧٣] ، [هود : ٦١] .

(٥) [الأنبياء : ٧٦] .

(٦) [الأنبياء : ٨٧] .

(٧) [العنكبوت : ١٦] .

(٨) [ص : ٤٥] .

ويستدل على أنّ "واذكروا" مضمرة مع "إذ" أنه قال: {وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ} [1] {واذكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ} [2] فلولم تكن ها هنا "واذكروا" لاستدلَلتَ على أنّها تُراد؛ لأنها قد ذُكرت قبلَ ذلك.

ولا يجوزُ مثلُ ذلك في الكلام بسقوط الواو إلاّ أن يكون معه جوابه متقدِّما أو متأخِّرا؛ كقولك: ذكرتُك إذ احتجتُ إليك أو إذ احتجتُ ذكرتُك.[3]

ويلحظ أن كلام الفراء جاء في سياق بيان معنى الواو التي قبل "إذ" في الآيات المذكورة ، ويستنبط من تقديره أنها في الأصل داخلة على "اذكر" المحذوفة .

كما أنه نص على أنه لا يجوز الإتيان بـ"إذ" دون الواو ؛ إلا أن يكون معه جوابه متقدّما أو متأخِّرا؛ كقولك: ذكرتُك إذ احتجتُ إليك أو إذ احتجتُ ذكرتُك .

غير أن الفراء لم يناقش أغلوطتنا ، ولم يبسط القول في إعراب "إذ" فيها .

وقد أورد الفراء ما يدل على أن "إذ" تعرب بدلا فقال عند إعرابه لقوله تعالى : "وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ [4] إِذْ دَخَلُوا .....[5] : "قد يجاء بـ"إذ" مرَّتين، (وَقَد) يكون مَعْنَاهمَا كالواحد؛ كقولكَ: ضَربتك إذْ دخلت عَليَّ إذ اجترأت، فيكون الدخول هو الاجتراء [6]

ثانيا : مذهب الأخفش :

لم يخرج كلام الأخفش كثيرا عما قاله الفراء في الآيات السابقة ، حيث قال في آية البقرة : " أما قوله {وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ}[7] و{وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ}وأمكنة كثيرة، فإنما هي على ما قبلها، إنما يقول: "إذكرُوا نعمتي" و"اذكرُوا إذ نَجَّيْناكُم" و"اذكروا إذ فَرَقْنا بكُم البَحْرَ" و"اذكرُوا إذ قُلتُم يا مُوسى لَنْ نَصْبِرَ".[8]

---

(1) [الأنفال : ٢٦] .

(2) [الأعراف : ٨٦] .

(3) معاني القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٤٣) .

(4) [ص : ٢١] .

(5) [ص : ٢٢] .

(6) معاني القرآن للفراء - (ج ٤ / ص ٩٩) .

(7) البقرة : ٤٩ .

(8) معاني القرآن - للأخفش - (ج ١ / ص ٧١) .

وفي موطن آخر يقول : " قوله {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُواْ مَآ آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ} [1] فهذا على الكلام الأول. يقول: "اذكروا إذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا" يقول: "فقلنا لكم: "خذوا". [2]

وهكذا نجد أن " إذ " عند الفراء والأخفش خرجت من الظرفية إلى المفعولية ، لكنها على تقدير فعل محذوف تقديره اذكر ، طما يلحظ أنهما لم يناقشا أغلوطتنا .

كما أعرب الأخفش " إذ " بدلا من أختها في قوله تعالى : " {إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ} [3] فأبدلَ "إذْ" الاخرة من الأولى. [4]

موقف الطبري :

تابع الطبري الفراء والأخفش فيما ذهبا إليه من أن " إذ " - في نحو أغلوطتنا - في محل نصب مفعولا به ، وقد أقر بذلك في أكثر من موطن ، فقال في قوله تعالى: " (وإذ فرقنا بكم)، إنه عطف على:(وإذ نجيناكم)، بمعنى: واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم، واذكروا إذ نجيناكم من آل فرعون، وإذ فرقنا بكم البحر. [5]

وقال في قوله تعالى : { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا } .

قال أبو جعفر: يعني بقوله جل ثناؤه:(وإذ أخذنا ميثاقكم)، واذكروا إذ أخذنا عهودكم، بأن خذوا ما آتيناكم من التوراة - التي أنزلتها إليكم أن تعملوا بما فيها من أمري، وتنتهوا عما نهيتكم فيها - بجد منكم في ذلك ونشاط، فأعطيتم على العمل بذلك ميثاقكم، إذ رفعنا فوقكم الجبل. [6]

---

(١) البقرة : ٦٣

(٢) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٧٨) .

(٣) [البقرة : ١٣٣] .

(٤) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ١١٦) .

(٥) تفسير الطبري – (ج ٢ / ص ٥٠) .

(٦) تفسير الطبري – (ج ٢ / ص ٣٥٦) .

كما قال في قوله تعالى : "إذ ابتلى إبراهيم ربه"، واذكروا"إذ ابتلى إبراهيم ربه" [١]

وفي قوله تعالى : { وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا } قال أبو جعفر: يعني تعالى ذكره بقوله:"وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا"، واذكروا إذ قال إبراهيم: رب اجعل هذا البلد بلدا آمنا." [٢]

وفي قوله تعالى : { وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ } [٣] قال أبو جعفر: يعني تعالى ذكره بقوله:"وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت"، واذكروا إذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت.

وقال في أغلوطتنا : " يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: واذكر يا محمد (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) يقول: لخطأ من القول عظيم." [٤]

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

أولا : من حيث المنهج

- ❖ اتسعت رقعة الخلاف بين المعربين والمقعدين ، فخرجت " إذ " عند المعربين عن الظرفية إلى المفعولية والبدلية ، بيد أنها لازمت الظرفية عند المقعدين ، هذه إحدى فوائد الدراسات التطبيقية ؛ إذ يظهر لدى المعرب ما لا يلحظه المقعد .

ثانيا : من حيث القاعدة :

- ❖ ذهب سيبويه وتابعه أبو عبيدة والمبرد إلى أن " إذ " لا تخرج عن الظرفية ؛ وبمعنى أدق لم يناقش هؤلاء النحاة خروجها عن الظرفية إلى المفعولية أو غيرها .

---

(١) تفسير الطبري – (ج ٢ / ص ٤٤) .

(٢) تفسير الطبري – (ج ٢ / ص ٢٥) .

(٣) البقرة : ١٢٧

(٤) تفسير الطبري – (ج ٢٠ / ص ١٣٦) .

❖ ذهب الفراء والأخفش وتابعهما الطبري إلى خروج "إذ" عن الظرفية إلى معاني أخرى .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

لعل الخلاف قد بدأ عند الزجاج الذي صرح بأن العامل في "إذ" في آية لقمان مذكور لا محذوف ، وهو "آتينا" في آية سبقتها ، وقد رفض النحاس ذلك مُخَطِّأً أستاذه .

أولا : موقف الزجاج :

يرى الزجاج أن "إذ" في أغلوطتنا في موضع نصب ؛ وهو في ذلك موافق للفراء والأخفش والطبري في خروجها عن الظرفية ، وهذه نقطة التقائهم ؛ غير أنه جنح عنهم في تقدير العامل ، فقد أثبت الزجاج في أغلوطتنا أن العامل موجود ، بيد أنهم قدروه ، وهذا هو محل الخلاف بينهم ، هذا أحد فهمين لكلام النحاس في أغلوطتنا .

والفهم الآخر أن يكون النحاس فهم من كلام أستاذه أنه يرى أن "إذ" في موضع نصب ظرفا لـ "آتينا" ، وعليه فلم تخرج عنده عن الظرفية ، يقول الزجاج : "

موضع «إذْ» نَصْبٌ بقوله:﴿ولقد آتينا لقمان الحكمة﴾ أي ولقد آتينا لقمان الحكمة إذ قال، لأن هذه المَوْعِظَةَ حكمةٌ.

ولعلك تتسآل ماذا يقصد الزجاج بقوله في موضع نصب ؟ وقد استوفت "آتينا" مفعوليها !!

والجواب – والله أعلى وأعلم – أنه يقصد أنها في موضع البدل - بدل بعض من كل - بدليل قوله : "لأن هذه الموعظة حكمة" .

وهكذا وقع النحاس في وهم عندما لم يقف على الفهم الصحيح لكلام أستاذه، فحمل الباء في قوله : " في موضع نصب بقوله : "ولقد آتينا ..." على الآلة ، ووجهها مباشرة إلى الفعل آتينا مع أنه مستوف لمفعوليه .

كما يمكن أن يكون قصده في محل نصب على الظرفية ، والعامل فيه "آتينا" ، فإذ لم تخرج عن الظرفية ، مما حدا بالنحاس إلى تغليطه ؛ لأنه يرى أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره "اذكر" .

وخلاصة القول أن الزجاج يرى أن "إذ" في أغلوطتنا في موضع نصب على البدل من "الحكمة" ، أو الظرفية والعامل فيه "آتينا" ، وليست في موضع نصب على المفعولية لـ "آتينا" ، وهذا واضح في قوله : "ولقد آتينا لقمان الحكمة إذ قال" ؛ لأن هذه الموعظة حكمة .

سادسا : الأغلوطة بعد النحاس

ذهب أكثر النحاة بعد النحاس مذهب الفراء والأخفش والطبري والنحاس في أن "إذ" في أغلوطتنا في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره "اذكر" . كمكي بن أبي طالب [١] والسمين الحلبي [٢] والماوردي [٣] وحقي [٤] والجزائري [٥]

وأجاز بعض النحاة في أغلوطتنا القولين كابن عطية [٦] والألوسي [٧] .

ومنهم من أورد أغلوطتنا دون مناقشة كالقرطبي ، يقول : "و "إذ" في موضع نصب بمعنى اذكرفي كتابه في القرآن: إن "إذ" في موضع نصب ب " – آتينا "والمعنى: ولقد آتينا لقمان الحكمة إذ قال النحاس: وأحسبه غلطا، لان في الكلام واوا تمنع من ذلك.[٨]

وكذا الشوكاني ، حيث قال : "وهذه الجملة معطوفة على ما تقدّم ، والتقدير : آتينا لقمان الحكمة حين جعلناه شاكراً في نفسه ، وحين جعلناه واعظاً لغيره . قال الزجاج : « إذ » في موضع نصب ب { آتينا } . والمعنى : ولقد آتينا لقمان الحكمة إذ قال . قال النحاس : وأحسبه غلطاً لأن في الكلام واواً "[٩]

---

(١) مشكل إعراب القرآن – (ج ٢ / ص ٥٦٥) .

(٢) الدر المصون في علم الكتاب المكنون – (ج ١ / ص ٤٦٥٥) .

(٣) النكت والعيون – (ج ٣ / ص ٣٣٥) .

(٤) تفسير حقي – (ج ١٠ / ص ٤٠٩) .

(٥) أيسر التفاسير للجزائري – (ج ٣ / ص ٢٤٨) .

(٦) المحرر الوجيز – (ج ٥ / ص ٢٦٦) .

(٧) تفسير الألوسي – (ج ١٥ / ص ٤٣٦) .

(٨) تفسير القرطبي – (ج ١٤ / ص ٦٢) .

(٩) فتح القدير – (ج ٥ / ص ٤٨٧) .

وكابن عاشور حيث قال : "(وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك بالله) عطف على جملة (آتينا لقمان الحكمة) ؛ لأن الواو نائبة مناب الفعل فمضمون هذه الجملة يفسر بعض الحكمة التي أوتيها لقمان . والتقدير : وآتيناه الحكمة إذ قال لابنه فهو في وقت قوله ذلك لابنه قد أوتي حكمة فكان ذلك القول من الحكمة لا محالة وكل حالة تصدر عنه فيها حكمة هو فيها قد أوتي حكمة .

و (إذ) ظرف متعلق بالفعل المقدر الذي دلت عليه واو العطف ؛ أي والتقدير: وآتيناه الحكمة إذ قال لابنه . وهذا انتقال من وصفه بحكمة الاهتداء إلى وصفه بحكمة الهدي والإرشاد .

ويجوز أن يكون (إذ قال) ظرفا متعلقا بفعل "اذكر" محذوفا [(١)]

الأغلوطة الثامنة
مجيء الحال من المضاف إليه
في نحو قوله تعالى
(قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) [(٢)]

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن :

الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) ، حيث قال : " قال أبو إسحاق : "حنيفا" منصوب على الحال ، قال علي بن سليمان : هذا خطأ ؛ لا يجوز جاءني غلام هند مسرعة ؛ ولكنه منصوب على أعني ، وقال غيره المعنى بل نتبع إبراهيم في هذه الحال[(٣)] .

---

(١) التحرير والتنوير - (ج ١ / ص ٣٢٧١) .

(٢) [البقرة : ١٣٥] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٦٦ .

الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى (قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[1] يقول : "حنيفا" قال أبو إسحاق : هو حال من إبراهيم ، وقال علي بن سليمان : هو نصب بإضمار أعني[2]

الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً)[3]، حيث قال : " (يحمل) في موضع نصب على الحال ؛ أي حاملا ؛ فإن قيل : فكيف جاز هذا ؟ ولا يقال : جاءني غلام هند مسرعة !!

فالجواب أن المعنى مثلهم مثل الذين حملوا التوراة ، وزعم الكوفيون أن (يحمل) صلة للحمار ؛ لأنه بمنزلة النكرة ، وهم يسمون نعت النكرة صلة ، ثم نقضوا هذا ؛ فقالوا المعنى :كمثل الحمار حاملا أسفارا[4].

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مجيء الحال من المضاف إليه ؛ وبعبارة أوضح كون صاحب الحال مجرورا بالإضافة ، وقد أوردها النحاس في ثلاثة مواطن ، في الموطن الأول أجاز الزجاج مجيء الحال من المضاف إليه ، فأعرب (حنيفا) حال من إبراهيم ، وهو مجرور بالإضافة .

وقد أعقب النحاس كلام الزجاج بما قاله الأخفش الصغير من عدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه في نحو جاءني غلام هند مسرعة ، وخرّج النصب في "حنيفا" على وجهين :

أحدهما : النصب على الاختصاص .

الثاني : جعل الملة كالجزء من إبراهيم ، ومن ثم يجوز مجيء الحال من إبراهيم .

---

(١) [الأنعام : ١٦١] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١١٠ .

(٣) [الجمعة : ٥] .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٤٢٦ .

ومما يؤخذ على الأخفش الصغير أنه نظر بين آيتنا ، وقولك جاءني غلام هند مسرعة ، إذ هو نظير مع الفارق ، فـ "ملة" كالبعض من "إبراهيم" ، بيد أن "غلام" ليس كالبعض من "هند" .

وفي الموطن الثاني : أورد المذهبين دون تغليب .

وفي الموطن الثالث : وقع النحاس عند إعرابه لآية الجمعة فيما يدل على إجازته مجيء الحال من المضاف إليه ، حيث أعرب جملة "يحمل .." حالا من "الحمار" ؛ وهو مجرور بالإضافة ، وقد خرج النحاس ذلك على أن "مثل الذين ...." خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : مثلهم مثل ....."

ولا أراه مصيبا في تخريجه ؛ إذ لا يلزم عليه خروج "الحمار" عن الجر بالإضافة .

وقد نقد النحاس مذهب الكوفيين الذين عدوا الحمار أقرب إلى النكرة من المعرفة ، ومن ثم فجملة "يحمل" نعت للحمار ، غير أنهم نقضوا كلامهم حين قالوا المعنى :كمثل الحمار حاملا أسفارا ، إذ نصبوه على الحال ، فرجعوا به إلى ما قاله البصريون .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

لم يكن الزجاج أول من أعرب "حنيفا" حالا من "إبراهيم في آية البقرة ، بل سبقه لذلك الأخفش والطبري .

أولا : مذهب الأخفش :

يقول الأخفش : "قال الله {فَاتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً} نصب على الحال ."[1]

ثانيا : موقف الطبري :

تابع الطبري الأخفش فيما ذهب إليه فقال : "معنى الكلام: قل يا محمد، بل نتبع ملة إبراهيم مستقيما ، فيكون "الحنيف" حينئذ حالا من "إبراهيم"[2]

---

(١) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ١٧٧) .

(٢) تفسير الطبري – (ج ٣ / ص ١٠٤) .

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

تابع الزجاج الأخفش والطبري فيما ذهب إليه ، يقول الزجاج : "ونصب حنيفا" على الحال ، والمعنى بل نتبع ملة إبراهيم في حال حنيفيته [(١)]

وقد كان هذا نهج الزجاج في إجازته مجيء الحال من المضاف إليه في أكثر من موطن :

- ☒ فمن ذلك ما قاله في آية يونس" إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً " [(٢)] حيث قال:" جميعا منصوب على الحال [(٣)]
- ☒ ومنه قوله تعالى : "مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً [(٤)] حيث قال : " إخوانا منصوب على الحال [(٥)]
- ☒ ومنه ما قاله في آية الحجر:أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ [(٦)] حيث قال : "مصبحين منصوب على الحال [(٧)]

موقف علي بن سليمان :

ذكر النحاس أن علي بن سليمان خطّأ من نص على أن الحال يأتي من المضاف إليه ؛ وخرج ما جاء من ذلك على النصب على الاختصاص .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

ظهر بعد النحاس عدة اتجاهات في أغلوطتنا ، فمن النحاة من أجاز مجيء الحال من المضاف إليه ، وذهب مذهب الأخفش والطبري والزجاج ، ولم يضف على ذلك

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٣/١ .

(٢) [يونس : ٤] .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧/٣ .

(٤) الحجر ٤٧

(٥) معاني القرآن ١٨٠/٣ .

(٦) [الحجر : ٦٦] .

(٧) معاني القرآن للزجاج ١٨٢/٣ .

سوى تقييد القاعدة ، ونعني به أنهم وقفوا عند الأمثلة الواردة في القاعدة ، فقاسوا عليها ، دون تعديها إلى غيرها .

ومنهم من منع مجيء الحال من المضاف إليه وأوردوا في ذلك عللا وأسبابا .

ومنهم من وقف موقفا وصفيا دون ترجيح .

أولا : المجيزون :

ذهب مذهب الأخفش والطبري والزجاج معظمُ النحويين والمفسرين بعد النحاس ، وهكذا أضحى كلام الأخفش الصغير مرجوحا ، وكذا مذهب الكوفيين في النصب على القطع ، وممن أجاز مجيء الحال من المضاف إليه- بشرط : أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه كآية الحجر ، أو كالبعض منه كأغلوطتنا ، أو عاملا في الحال ، كآية يونس - ابن عطية [١] والزمخشري [٢] ومكي بن أبي طالب [٣] والبغوي [٤] وابن مالك [٥]. وابن هشام [٦] وابن عاشور [٧] والسيوطي [٨]

ثانيا : المانعون

ممن لم يجز مجيء الحال من المضاف إليه أبو حيان . [٩] وابن عادل [١٠]

ثالثا : مواقف وصفية دون ترجيح :

ممن وقف موقفا وصفيا دون ترجيح الرازي [١١]

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ١ / ص ١٥٩) .

(٢) الكشاف - (ج ١ / ص ١٣٨) .

(٣) مُشكِل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ٢١) .

(٤) تفسير البغوي - (ج ١ / ص ١٥٥) .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٥٧ .

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٢/ص٣٢٤ .

(٧) التحرير والتنوير - (ج ١ / ص ٤٩٦) .

(٨) همع الهوامع ج٢/ص٣٠٥ .

(٩) تفسير البحر المحيط - (ج ٢ / ص ٣١) .

(١٠) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٢ / ص ١٣٠)

(١١) تفسير الرازي - (ج ٢ / ص ٣٧١)

سادسا : الشواهد الشعرية في أغلوطتنا

لم يظهر قبل النحاس عند النحاة شواهد شعرية تؤيد هذه القاعدة ، غير أنه من خلال التتبع التاريخي للأغلوطة تجد أنه في أواخر القرن الرابع الهجري أورد الفارسي[1] بيتا للنابغة الجعدي يقول فيه :

كَـــأنَّ حَوامِيـــهِ مُـــدْبِراً   خُضِبنَ وإن لم تكن تُخْضَّبِ[2]

أقر فيه الفارسي بمجيء الحال من المضاف إليه ، ثم أورده الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب ، وكلامه يوحي بأنه يجوز مجيء الحال من المضاف إليه ، إذا ما كان المضاف عاملا في الحال كآية يونس ، وأن غير ذلك قليل ، ومثل له بآية البقرة ، وآية هود ، وشاهدنا هذا ، يقول الرضي : " ويخرج أيضا[3] : الحال عن المضاف إليه، إذا لم يكن المضاف عاملا في الحال، وإن كان ذلك قليلا، كقوله تعالى: (قل بل نتبع ملة إبرهيم حنيفا)، وقوله تعالى: (أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)، وقول الشاعر:

كأنّ حواميه مدبراً ∴ خضبن وإن لم تكن تخضب.[4]

ثم أورده البغدادي في خزانته [5]

ثم جاء ابن الشجري فأورد بيتا آخر نقله البغدادي في خزانته ، يقول البغدادي : " قال ابن الشجريّ في المجلس الثالث من أماليه عند قول المسيّب بن عامر في مدح عمارة بن زياد العبسي:

كسيف الفرند العضب أخلص صقله   تراوحه أيدي الرجال قياما[6]

---

(١) انظر االشيرازيات ١٦٧

(٢) البيت من المتقارب ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٢٠ ؛ وكتاب المعاني الكبير ١/١٦٦ ؛ والشعر والشعراء ١٣٥ ، والمسائل الشيرازيات١٦٧ ، وخزانة الأدب ٣/١٦١ ، ١٦٤ .والشاهد فيه " مدبرا " حيث جاء حالا من المضاف إليه ، وهو الضمير في حواميه .

(٣) يقصد ويخرج عن تعريف ابن الحاجب للحال ، ما إذا لو كان صاحب الحال مضافا إليه .

(٤) شرح الرضي على الكافية – (ج ٢ / ص ٨) .

(٥) خزانة الأدب ٣/١٦١ ، ١٦٤ ، أمالي ابن الشجري ص ٣٤٥ ؛ تحقيق هبة الله بن علي ، طبعة حيدر أباد الدكن ١٣٤٩ هـ.

(٦) خزانة الأدب ٣/١٦١ ، ١٦٤ ،

إن قوله قياماً، نصب على الحال من الرجال. والحال من المضاف إليه قليلة[1].

ثم أضاف البغدادي قائلا : "وأنشدوا في الحال من المضاف إليه قول تأبط شراً:

سلبت سلاحي بائساً وشتمتني ∴ فيا خير مسلوب ويا شرّ سالب[2]

ولست أرى أن بائساً حال من الياء في سلاحي، ولكنه عندي حال من مفعول سلبت المحذوف، والتقدير: سلبتني بائساً سلاحي.[3]، كما تناول الرضي قول الشاعر :

عوذ وبهثة حاشدون عليهم ∴ حلق الحديد مضاعفاً يتلهّب[4]

على أنه قد جاء فيه الحال من المضاف إليه: كالبيت الذي قبله. أعني قوله: مضاعفاًحال من الحديد.قال أبو علي في المسائل الشيرازيات: قد جاء الحال من المضاف إليه في نحو ما أنشده أبوزيد:

عوذ وبهثة حاشدون عليهم ∴ حلق الحديد مضاعفاً يتلهّب

انتهى كلامه.[5]

قال ابن الشجري، في المجلس السادس والسبعين ، في أماليه: الوجه في هذا البيت فيما أراه، أن مضاعفاً حال من الحلق لا من الحديد، لأمرين:

أحدهما: أنه إذا أمكن مجيء الحال من المضاف كان أولى من مجيئها من المضاف إليه، ولا مانع في البيت من كون مضاعفاً حالاً من الحلق، لأننا نقول: حلق محكم ومحكمة.

---

(١) خزانة الأدب ١٦٤/٣.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرا في خزانة الأدب ١٦٤/٣.

(٣) خزانة الأدب ١٦٤/٣.

(٤) البيت من الكامل ، وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب ١٧٣/٣ ؛ والدرر ٧/٤ ؛ وتذكرة النحاة ٥١٨ ؛ والخزانة ٥/٧ ، والهمع ٢٤٠/١ .

(٥) المسائل الشيرازيات ١٦٨ .

والآخر: أنّ وصف الحلق بالمضاعف أشبه، كما قال المتنبي:

أقبَلْـــتَ تَبسِـــمُ وَالجِيَـــادُ عَـــوابِسٌ ∴ يَخبُبْنَ بِالحَلَقِ المُضاعَفِ وَالقَنا

ويجوز أن يجعل مضاعفاً حالاً مـن المضـمر في يتلـهب، ويتلـهب في موضـع الحـال مـن الحلق؛ فكأنـه قـال: علـيهم حلـق الحديـد يتلـهب مضـاعفاً.وقـال في المجلـس الخـامس والعشرين مثل هذا، ثم قال: ويتوجه ضعف ما قاله من جهة أخرى:وذلك انه لا عامـل له في هذه الحال، إذا كانت من الحديد، إلا ما قدّره في الكلام من معنى الفعل بالإضافة. وذلك قوله: ألا ترى أنه لا تخلو الإضافة من أن تكون بمعنى الـلام أو مـن. وأقـول: إن مضاعفاً في الحقيقة إنما هو حال من الذكر المستكن في عليهم، إن رفعت[1] .

ثم أضاف ابن مالك شاهد آخر ، وهو قول الشاعر :

تَقـــولُ اِبـــنَتي إِنَّ اِنطِلاقَـــكَ واحِـــداً ∴ إِلى الرَوعِ يَوماً تارِكي لا أَبالِيا[2]

فـ" واحدا" حال من الضمير في انطلاقك ، والمصدر مضاف إلى صاحب الحال .[3]

الأغلوطة التاسعة

اجتماع عاملين على معمول واحد

فيما لو قُرِأ قوله تعالى

(وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يَرَى) بفتح الياء [4]

أولا : موطنا الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

---

(١) خزانة الأدب ٣/١٦٩.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لمالك بن الريب في ديوانه صـ ٤٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٠١ ؛ ولسلامة بن جندل في ديوانه ١٩٨؛ والشعر والشعراء ١/٢٧٩ ؛ وبلا نسبة في الأشموني ١/٢٥٠ ؛ وشرح ابن عقيل ٣٣٢ ؛ وعيون الأخبار ١/٣٤٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٥٧ ؛ ٢٥٨ .

(٤) [النجم : ٤٠] .

الموطن الأول :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى) يقول النحاس : " قال أبو إسحاق ويجوز : "وأن سعيه سوف يرى " ، قال : وهذا عند الكوفيين لا يجوز ، منعوا أن زيدا ضربت ، واعتلوا في ذلك بأنه خطأ ؛ لأنه لا يعمل في زيد عاملان ، وهما " أن " و " ضربت " ، وأجاز ذلك الخليل وسيبويه وأصحابهما ومحمد بن يزيد .

وسمعت علي بن سليمان يقول : سألت محمد بن يزيد فقلت له : أنت لا تجيز زيد ضربت وتخالف سيبويه فيه ! فكيف أجزت إن زيدا ضربت ؟ و"إن " تدخل على المبتدأ ، فقال هذا مخالف لذاك ؛ لأن " إنّ " لّما دخلت اضطررت إلى إضمار الهاء ؛ لأن في الكلام عاملين[1]

الموطن الثاني :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَكُلّاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) [2]، يقول النحاس : " حكى أبو حاتم (وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) بالرفع ، قال أبو جعفر : وقد أجاز سيبويه مثل هذا على إضمار الهاء ، وأنشد :

فثوب نسيت وثوب أجر[3]

وأبو العباس محمد بن يزيد لا يجيز هذا في منثور ولا منظوم إلا أن يكون يجوز فيه غير ما قدره سيبويه وهو أن يكون الفعل نعتا فيكون التقدير فثم ثوب نسيت فعلى هذا لا يجوز في ثوب إلا الرفع ولا يجيز زيد ضربت لأنه ليس فيه شيء من هذا فيكون كل بمعنى وأولئك كل وعد الله فيكون نعتا[4]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٢٧٧

(٢) [الحديد : ١٠] .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو لامريء القيس في ديوانه ١٥٩ ؛ والكتاب ٨٦/١ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٧/١ ؛ والمحتسب ١٢٤/٢ ؛ ومغني اللبيب ٤٧٢/٢ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٣٥٣ .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول قراءة مفترضة غير مقروء بها ، وذلك في قوله تعالى: (وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يَرَى) ، حيث أجاز الزجاج أن يقرأ الفعل "يَرَى" بالبناء للمعلوم ، ويترتب عليه أن يكون فاعله ضميرا يرجع للإنسان في آية سابقة ، ويكون مفعوله مقدما وهو "سعيه" ، وبذا يكون سعيه اسما لـ "أن" ، ومفعولا به لـ "يرى" ، فيجتمع عاملان على معمول واحد .

وهذا ما دعا الكوفيون إلى تغليط الزجاج ، غير أن البصريين يضمرون في يرى ضميرا يكون مفعولا به ، ويكون التقدير وأن سعيه سوف يراه .

وقد سأل الأخفش الصغير المبرد عن ذلك الإشكال فأجابه بإضمار الهاء في يرى ، وعليه فالمبرد يوافق سيبويه في هذا الموضع ، غير أنه يخالفه إذا ما كان العامل واحدا نحو زيد ضربت ، فهو لا يجيز رفع "زيد" في ذلك الموطن ، بل يوجب نصبه ، وهذا هو الشطر الأول لسؤال الأخفش الصغير لأستاذه المبرد .

وقد أوردها النحاس في موطن واحد ، غير أنني رأيت إتماما للفائدة ، الوقوف على موطن الخلاف بينهما ، فأوردت الموطن الثاني .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أورد النحاس أن سيبويه والخليل وأصحابهما ، والمبرد كذلك أجازوا ما قاله الزجاج ، ولم أقف على ذلك كله ، اللهم إلا ما قاله ثعلب من منع المسألة حيث قال : "قال أبو العباس: وقال أبو عثمان المازني: إذا قلت إن غداً يجيء زيد، على إضمار الأمر،وتضمر الهاء فيرجع إلى غير شيء.

وقال أبو العباس: وكل هذا غلط، العرب تقول إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر؛ لأن المجهول لا يحذف.

ومن قال إنه قام زيد، لم يحذف الهاء ؛ لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل، فإذا أسقطت كان خطأ. إنما قام زيد، دخلت ما وقاية لفعل ويفعل، فإذا سقطت ما كان خطأ أن يلي إن فعل ويفعل.

وإضمارالهاء التي تعود على غد لا يجوز؛ لأنك لا تقول إن زيداً ضـربت؛ لأنـه لا يقع عليه إن والضرب، فلا يحذفون الهاء.[١]

أما سيبويه فقد ناقش رفع الاسم مع تأخر فعل بعده صالح للعمل فيه ، فمنع ذلك في الكلام ، وأجازه في الشعر ، وهذا خارج أغلوطتنا ، يقول سيبويه : " ولا يحسُنُ فى الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال فى الأوّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه ولكنّه قد يجوز فى الشعر وهو ضعيفٌ فى الكلام [٢]

موقف الزجاج [٣]

أورد الزجاج توجيه أغلوطتنا ، ثم أجاز أن يقرأ " يرى " بالبنـاء للمعلـوم ، غـير أنه ضعفه ، وجود الأول ، ويؤخذ على النحاس أنه اجتزأ قول أستاذه ؛ حيث أورد أنـه أجازه ، ولم يق بأنه ضعفه ، يقول الزجاج : "

وقوله عزّ وجلّ:﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾.

إن قَالَ قَائِلٌ: إن اللّه عزّ وجلّ يَرَى عَمَلَ كل عَامِلٍ ويعلمه، فما معنى ﴿سَوْفَ يُرَى﴾ فالمعنى أنه يرى العَبْدُ سَعْيَـهُ يوم القيـامَةِ، أي يـرى في مِيزَانـه عَمَلَه.

﴿ثُمَّ يُجْزَاهُ الجَزَاءَ الأَوْفَى﴾.

أي يجزي عمله أو في جزاء. وجائز أن تقرأ سَوْفَ يَرَى، والأَجْوَدُ يُرَى، لأن قـولك إن زيـداً سوف أكـرم، فيه ضَعْفٌ لأن إنّ عـاملة وأكرم عـاملة، فلا يجـوز أن ينتصب الاسم من وجْهَيْن، ولكن يجـوز على إضمـار الهـاء، على معنى سوف يراهُ، أو على إضمار الهاء في «أَنَّ» تقول: إن زيداً سَـأُكْرِمُ، على أنه زيد سأكرم.

---

(١) مجالس ثعلب ص ٢٣٤ .

(٢) كتاب سيبويه ج١/ص٨٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٧٦ .

موقف أبي البقاء :

وهم أبو البقاء فنزل ما يجوز ولم يقرأ به منزلة ما يجوز وقرأ به ، فادعى أن أغلوطتنا قراءة ، غير أنها ضعيفة ، يقول أبو البقاء : "قوله تعالى : "سوف يرى" الجمهور على ضم الياء ، وهو الوجه ؛ لأنه خبر أن ، وفيه ضمير يعود على اسمها .

وقرئ بفتح الياء ، وهو ضعيف ؛ لأنه ليس فيه ضمير يعود على اسم "أن"، وهو السعي ، والضمير الذي فيه للهاء ، فيبقى الاسم بغير خبر ، وهو كقولك إن غلام زيد قام وأنت تعني قام زيد ، فلا خبر لغلام ، وقد وجه على أن التقدير سوف يراه ، فتعود الهاء على السعي ، وفيه بُعد"[1]

الأغلوطة العاشرة
مذهب الزجاج في صياغة "فِعِّيل" من الرباعي

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في معرض إعرابه لقوله تعالى : "أُوْلَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ"[2]، يقول النحاس : "الصديقون" ، قال أبو إسحاق : صِدِّيق على التكثير؛ أي كثير التصديق ، وقال غيره : هذا خطأ ؛ لأن فِعِّيلا لا يكون إلا من الثلاثي مثل سِكِّيت من سكت ، وصِدِّيق للكثير الصدق"[3]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول صوغ "فِعِّيل" ، فالزجاج يرى أنه من الرباعي ، بيد أن غيره يرى أنه من الثلاثي ، فالزجاج يرى أن "صِدِّيق" من التصديق ، بيد أن غيره يرى أنه من الصدق .

ومما يلحظ أن النحاس - وإن انتهج منهجا وصفيا في عرضه - أعقب مذهب الزجاج بقول من خطأه مما يدل على أنه يذهب مذهبه .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ج٢/ص١١٩٠

(٢) [الحديد : ١٩] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٣٦١ .

ثالثا :الأغلوطة قبل النحاس

اختلف موقف اللغويون في أغلوطتنا ، ما بين من يرى أن "صديق" كثير الصدق ، ومن ثم فهو مشتق من الثلاثي ، ومن يرى أن كثير التصديق ، فهو مشتق من الرباعي .

أولا : من يرى أنه مشتق من الرباعي :

أولا : موقف الخليل بن أحمد :

يستنبط من تفسير الخليل لـ "صديق" أنه مشتق من الرباعي ، يقول الخليل : "والصِّدِّيق من يُصَدِّقُ بكل أمر الله والنبي عليه السلام لا يتخالجه شك في شيء."[١]

فهو عنده كثير التصديق بكل أوامر الله سبحانه وتعالى ، لا كثير الصدق في أحاديثه ، ومن ثم فهو مشتق من "صدّق" لا من "صدَق" .

موقف الفراء :

فسر الفراء آية المائدة بما يفيد أن "فعيل" مشتق من الرباعي فقال : "وقوله: {وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ...} [٢] وقع عليها التصديق كما وقع على الأنبياء. وذلك لقول الله تبارك وتعالى: {فأرسلنا إليها رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لها} [٣] فلما كلَّمها جبريل صلى الله عليه وسلم وصدّقته وقع عليها اسم الرسالة، فكانت كالنبيّ."[٤]

ثانيا : موقف الطبري :

فسر الطبري "الصديقون" في أغلوطتنا ، بما يفهم منه أنه مشتق من الرباعي ، حيث قال : "يقول تعالى ذكره: والذين أقرّوا بوحدانية الله وإرساله رسله، فصدّقوا الرسل وآمنوا بما جاءوهم به من عند ربهم، أولئك هم الصدّيقون."[٥]

---

(١) العين – (ج ١ / ص ٣٧٧) .

(٢) [سورة المائدة: ٧٥].

(٣) فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً [مريم : ١٧]

(٤) معاني القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٢٩٣)

(٥) تفسير الطبري – (ج ٢٣ / ص ١٩٠)

كما فسر أيضا الطبري "الصديقين" في آية النساء [١] بتفسيرين ، كلاهما يدل على أنه عنده مشتق من الرباعي ، غير أن عبارة الطبري في الأول جاءت مضطربة متداخلة ، حيث قال : "واختلف في معنى: الصديقين" :

❖ فقال بعضهم: الصديقون، تُبَّاع الأنبياء الذين صدّقوهم واتبعوا منهاجهم بعدهم حتى لحقوا بهم. فكأن الصدّيق، فِعّيل، على مذهب قائلي هذه المقالة، من الصدق، كما يقال: رجل سِكّير من السُّكر، إذا كان مدمنًا على ذلك، وشِرّيب، وخِمّير.

فقوله : "تُبَّاع الأنبياء الذين صدّقوهم" يدل على أنه مشتق من الرباعي ، بيد أنه فسره بالثلاثي فقال : "فكأن الصدّيق، فِعّيل، على مذهب قائلي هذه المقالة، من الصدق، كما يقال: رجل سِكّير من السُّكر، إذا كان مدمنًا على ذلك، وشِرّيب، وخِمّير." وهذا من الاضطراب بمكان ، وكان الأولى به أن يقول فكأن الصدّيق، فِعّيل، على مذهب قائلي هذه المقالة، من التصديق.

❖ وقال آخرون: بل هو فِعّيل من الصَّدَقة. [٢] أي من التصدق ، وهو رباعي .

وقد رجح الأول ، ورجع به بما يفيد أنه من الرباعي فقال : "فالذي هو أولى بـ الصديق، أن يكون معناه: المصدِّق قوله بفعله. إذ كان الفعّيل في كلام العرب، إنما يأتي، إذا كان مأخوذًا من الفعل، بمعنى المبالغة، إما في المدح، وإما في الذم، ومنه قوله جل ثناؤه في صفة مريم: (وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ) [٣]

ثانيا : من يرى أنه مشتق من الثلاثي :

ثانيا : موقف سيبويه :

جعل سيبويه الياء في فِعّيل زائدة رابعة ، فقال : "وتلحق رابعة .....ويكون على فِعّيل فيهما ، فالاسم نحو السكين والبطيخ والصفة نحو الشريب والفسيق" .

---

(١) وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً [النساء : ٦٩]

(٢) تفسير الطبري - (ج ٨ / ص ٥٣٠)

(٣) [سورة المائدة: ٧٥].

وظاهر كلام سيبويه أنه مشتق من الشرب والفسق لا من التشريب والتفسيق ، فهو عنده من الثلاثي لا من الرباعي .

موقف ابن دريد :

ذهب ابن دريد إلى أن " فِعِّيل " يصاغ من الثلاثي للدلالة على الكثرة ، والمبالغة، وهو سماعي يقتصر فيه على ما قاله العرب ، وقد عد ابن دريد ما جاء على فعيل فقال: " وهي نيف وثلاثون حرفاً " (١) ، ثم عرض لها مفصلة فقال : " باب ما جاء على فِعِّيل

رجل سِكِّير: دائم السُّكْر. وخِمِّير: مدمن على الخمر. وفِسِّيق: فاسق. وخِبِّيث من الخبث. وحِدِّيث: حسن الحديث. وعِبِّيث من العبث. وسِكِّيت: كثير السكوت. وشِمِّير: مشمِّر في أموره. وعِمِّيت: لا يهتدي لجِهَة. وسِمِّير: صاحب سَمَر.

وغِدِّير: غادر. وعِرِّيض: يتعرّض للناس ويسابُّهم. وحِلِّيت: موضع. وقِلِّيب: اسم من أسماء الذئب؛ لغة يمانية. وعِشِّيق: عاشق، وربما قالوا للمعشوق أيضاً: عِشِّيق. وعِرِّيس الأسد: موضعه الذي يعتاده، وعِرِّيسته أيضاً.

وحِرِّيف: طعام يَحْذي اللسان. وسِجِّين، قالوا: فِعِّيل من السِّجن. وفي كتاب الله جل وعزّ: " كلاّ إن كتاب الفُجّار لفي سِجِّين " (٢) ، فسّروا أنه فِعِّيل من السِّجن.

وسِجِّيل: فِعِّيل من السِّجْل. والسِّجِّيل: الصلب الشديد، وطائر غِرِّيد: حسن الصوت أو شديده. وصِدِّيق: معروف. وزِمِّيت: حليم. وشِنِّير: سيِّئ الخُلق. وشِنظير: سيِّئ الخلق أيضاً. ونحوه في وزنه شِنظير: بُطين من العرب. وبِرنيق: ضرب من الكَمْأة صغار أسود رديء. وبنو برنيق: بُطين من العرب من بني تميم. وشِرِّير: كثير الشرّ. وهِزِّيل: كثير الهَزْل. وضِلِّيل: ضالّ. وفِجِّير: فاجر. وشِغِّير مثل شِنظير، زعموا، وليس بثَبْت. وبعير غِلِّيم: هائج. ورجل خِتِّير: غادر. وصِرِّيع: حاذق بالصِّراع. وحمار شِخِّير، والشَّخير شبيه بالنَّخير. وعِقِّيص: بَخيل. وهِجِّير، يقال: ما زال ذاك هِجِّيره وهِجِّيراه،

---

(١) جمهرة اللغة – (ج ١ / ص ٣٩١) .

(٢) [المطففين : ٧] .

أي دَأبه. والخِرِّيع: العُصْفُر في لغة بني حنيفة. والكِلّيت: حجر يُسَدّ به وَجار الضبع، ويخفّف أيضاً.

قال أبو بكر: اعلم أنه ليس لمولَّد أن يبني فِعّيلاً إلا ما تكلّمت به العرب، ولو أُجيزَ ذلك لقُلب أكثر الكلام، فلا تقبلنّ ما جاء على فِهّيل مما لم تسمعه من الثقات إلا أن يجيء به شعر فصيح.(١)

موقف ابن قتيبة :

بنى ابن قتيبة فِعِّيلا من الثلاثي ، وذكر ذلك في باب اختلاف الأبنية في الحرف الأول لاختلاف المعاني ، يقول : " وكذلك ما كان على " فِعِّيل " فهو مكسور الأول لا يفتح منه شيء ، وهو لمن دام منه الفعل نحو " رجل سكير " كثير السكر " وخمير " كثير الشرب للخمر ، و " فخير "كثير الفخر ، وعشيق :كثير العشق ، وسكيت : دائم السكوت ، وضليل ، وصريع ،وظليم ، ومثل ذلك كثير ، ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو يكون له عادة(٢)

رابعا : الأغلوطة عند معاصري النحاس

امتد الاتجاهان اللذان ظهرا قبل النحاس لمن عاصره ، فممن عاصره من يرى أن " فعيل " مشتق من الثلاثي ، ومنهم من يرى أنه مستق من الرباعي .

أولا : من يرى أنه مشتق من الرباعي :

أولا : موقف الزجاج :

ذهب الزجاج إلى أن " صديق " مشتق من الرباعي ، حيث قال(٣) : "

وقوله:﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾.

على وزن «الفعِيلينَ» واحدهم صِدِّيقٌ وهو اسم للمُبَالَغَةِ في الفِعْلِ تقول: رجل «صِدِّيقٌ» كثير التصديق وكذلك رجل سكيت كثيرُ السُّكوتِ. فالمعنى أنَّ المُؤمِنَ المصَدِّقَ باللَّه ورُسُلِهِ هو المبالغ في الصِّدْقِ.

---

(١) جمهرة اللغة - (ج ٢ / ص ١٧٤) .

(٢) أدب الكاتب ج١/ص٢٥٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/١٢٦ .

وهو في ذلك موافق للخليل بن أحمد ، وليس بمبتدع له .

ثانيا : موقف الأزهري الهروي :

نص الهروي على أن "صِدِّيق" مشتق من الرباعي ، يقول : "وقال الليث: كل من صدَّق بأمر الله لا يتخالجه في شيء منه شكٌّ، وصدَّق النبي صلى الله عليه وسلم فهو صِدِّيقٌ، وهو قول الله: (والصِّدِّيقُونَ والشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ). [1] .

ثالثا : موقف الجوهري

ذهب الجوهري إلى أن "صديق" مشتق من الرباعي فقال : "والصِدِّيقُ: الدائمُ التَصْديقِ، ويكون الذي يُصَدِّقُ قولَه بالعمل." [2]

ثانيا : من يرى أنه مشتق من الثلاثي :

موقف ابن السراج :

وافق ابن السراج سيبويه فيما ذهب إليه ، ونقل كلامه [3]

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

لم يكتب لمذهب الخليل والفراء والزجاج الحياة بعد النحاس ، فلم أقف على من ناصرهم ، بل وقفت على من انتقدهم كالصاحب بن عباد [4] وابن عطية [5] والبغوي [6] والرازي [7] والسمرقندي [8] وابن عادل . [9]

---

(١) تهذيب اللغة – (ج ٣ / ص ١٥٠) .

(٢) الصحاح في اللغة – (ج ١ / ص ٣٨٣) .

(٣) الأصول في النحو ج٣/ص٢٠٤ .

(٤) المحيط في اللغة – (ج ١ / ص ٤٤١) .

(٥) المحرر الوجيز – (ج ٦ / ص ٣٠٧) .

(٦) تفسير البغوي – (ج ٨ / ص ٣٨) .

(٧) تفسير الرازي – (ج ١٥ / ص ٢٣٢) .

(٨) بحر العلوم للسمرقندي – (ج ٤ / ص ٢٥٤) .

(٩) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ١٥ / ص ١٣٨) .

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة

من خلال العرض السابق ، يمكن الوقوف على عدة نقاط :

❖ أن الزجاج ليس أول من قال بأن " فعيل " مشتق من الرباعي بل سبقه إلى ذلك الخليل ابن أحمد ، والفراء ، والطبري .

❖ ذهب سيبويه وابن دريد وابن قتيبة إلى أنه مشتق من الثلاثي .

❖ ذهب الزجاج والأزهري والجوهري ممن عاصر النحاس إلى أنه مشتق من الثلاثي .

❖ ذهب الصاحب بن عباد والبغوي والرازي بعد النحاس إلى أنه مشتق من الثلاثي.

الأغلوطة الحادية عشرة
مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة عند الزجاج

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى :(ثُمَّ أَنتُمْ هَـؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ) [(١)]

وقال أبو إسحاق : (هؤلاء) بمعنى (الذين) و(تقتلون) داخل في الصلة ؛ أي ثم أنتم الذين تقتلون ، وسمعت علي بن سليمان يقول سمعت محمد بن يزيد يقول أخطأ من قال إن (هذا) بمعنى (الذي) ، وإن كان قد أنشد :

عَدَس ما لِعَبّادٍ عَلَيكِ إِمارَةٌ ... نَجَوتِ وَهَذا تَحمِلينَ طَليقُ [(٢)]

---

(١) [البقرة : ٨٥] .

(٢) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ١٧٠ ؛ وأدب الكاتب ٤١٧ ؛ والإنصاف ٧١٧/٢ ؛ وتخليص الشواهد ١٥٠ ؛ وتذكرة النحاة ٢٠ ؛ وجمهرة اللغة ٦٤٥ ؛ والخزانة ٤١/٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٨٥٩/٢ ؛ وشرح المفصل ٧٩/٤ ؛ والشعر والشعراء ٣٧١/١ ؛ والمقاصد النحوية ٤٤٢/١ ؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٦٢ ؛ وأوضح المسالك ١٦٢/١ ؛ والأشموني ٧٤/١ ؛ وشرح شذور الذهب ١٩٠ ؛ وشرح قطر الندى ١٠٦ .

والشاهد فيه : " وَهَذا تَحمِلينَ طَليقُ " فإن الكوفيين والزجاج ذهبوا إلى أن " ذا " اسم موصول وقع مبتدأ ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته

قال : فإن هذا بطلان المعاني ، قال أبو الحسن : هذا على بابه ، وطليق و تحملين خبر أيضا .

قال أبو جعفر : يجوز أن يكون التقدير - والله أعلم - أعني هؤلاء وتقتلون خبر أنتم (١)

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴾ (٢) يقول النحاس : "ذلك في موضع رفع بالابتداء ، وخبره نتلوه ، ويجوز أن يكون في موضع رفع بإضمار مبتدأ أي الأمر ذلك ، ويجوز أن يكون في موضع نصب بإضمار فعل ، قال أبو إسحاق يجوز أن يكون (ذلك) بمعنى (الذي) و(نتلوه) صلته والخبر (من الآيات) (٣)

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ هَاأَنتُمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ ﴾ (٤)" أنتم " رفع بالابتداء و " أولاء " الخبر ، " تحبونهم " : في موضع نصب على الحال ، وكسرت " أولاء " لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يكون " أولاء " بمعنى " الذين " ، و" تحبونهم " صلة . (٥).

الموطن الرابع : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ قَالَ هُمْ أُولَاء عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى ﴾ (٦)

أي هم قريبا مني ، قال أبو حاتم : قال عيسى : بنو تميم يقولون هم أولى مرسلة مقصورة ، وأهل الحجاز يقولون أولاء ممدودة ، وحكى الفراء هم ألاي على أثري .

وزعم أبو إسحاق أن هذا لا وجه له ، وهو كما قال ؛ لأن هذا ليس مما يضاف فيكون مثل هداي ، ولا يخلو من إحدى جهتين :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٤٣ .

(٢) [آل عمران : ٥٨] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٨٢ .

(٤) [آل عمران : ١١٩] .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٤٠٣ .

(٦) [طه : ٨٤] .

إما أن يكون اسما مبهما فإضافته محال ، وإما أن يكون بمعنى (الذي) فلا يضاف أيضا ؛ لأن ما بعده من تمامه ، وهو معرفة[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول استعمال " هؤلاء " بمعنى " الذين " ، وقد أجاز الزجاج ذلك ، ويترتب عليه إعراب الجملة الواقعة بعد " هؤلاء " صلة لا موضع لها ، بعد أن كانت في موضع رفع خبراً لـ " أنتم " .

وصارت " هؤلاء " بدل من " أنتم " ، بعد أن كان منادى محذوف حرف النداء .

وقد عرض النحاس لهذه الأغلوطة في أربعة مواطن ، عرض في الأول مذهب الزجاج ، وأعقبه بما حكاه الأخفش الصغير عن المبرد أنه خطأ من قال إن (هذا) بمعنى (الذي) ، وأن ما أنشد من الشعر في هذا المضمار فيه بطلان للمعنى ، وحمله الأخفش الصغير على لفظه الذي جاء به .

وفي هذا الموطن يستشعر القاريء أن النحاس يناصر من قال بالمنع بدليل ما أسهب فيه ، وتفنيده لحجة من أجاز

وفي الموطن الثاني ذكر مذهب الزجاج دون مناقشة أو تعقيب ،بيد أنه في الموطن الثالث أجاز مجيء " هؤلاء " بمعنى الذين ، وجعل الجملة بعده صلة .

وفي هذا من التردد والاضطراب ما لا يخفى ، بحيث لا يمكن الجزم بموقف أبي جعفر من الأغلوطة ؛ إذ منع في موطن الأول وأجاز في الثالث .

وفي الموطن الرابع : عرض لمذهب الزجاج دون تعقيب .

ومما يؤخذ على النحاس أنه نقل كلام الأخفش الصغير عن المبرد دون أن يحدد من هو ذا الذي ذهب هذا المذهب قبل الزجاج ، فكان الأجدر بالنحاس أن يناقش هذه المسألة من تلك الجهة .

وقد عرض النحاس في كتابه " معاني القرآن " لهذه الأغلوطة ، في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنفَعُهُ ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ)[2]،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٥٣ .

(٢) [الحج : ١٢] .

ومع ذلك لم يقف على من ذهب هذا المذهب قبل الزجاج ، يقول : " ولأبي إسحق قول آخر ، وزعم أن النحويين أجازوه ، قال : يكون " ذلك " بمعنى " الذي " ؛ أي الذي هو الضلال البعيد يدعو لمن ضره كما قال تعالى وما تلك بيمينك يا موسى ، وأنشد ...

عَدَس ما لِعَبّادٍ عَلَيكِ إمارَةٌ ∴ نَجَوتِ وَهَذا تَحمِلينَ طَليقُ"[١]

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ظهر قبل النحاس في أغلوطتنا اتجاهين :

أحدها : يذهب أصحابه إلى قصر مجيء " ذا " فقط من أسماء الأشارة موصولة .

الثاني : يذهب أصحابه إلى تعميم ذلك على جميع أسماء الإشارة .

أولا : الاتجاه الأول :

أولا : مذهب سيبويه :

يقول سيبويه تحت عنوان : " هذا باب إجرائهم " ذا " وحده بمنزلة الذي " : وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و (من) في الاستفهام ، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ما) حرف الاستفهام ، وإجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد .

أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فيقول متاع حسن .

وقال الشاعر لبيد بن ربيعة :

ألا تسألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ ∴ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ"[٢]

---

(١) معاني القرآن - (ج ٤ / ص ٣٨٥) .

(٢) كتاب سيبويه ج٢/ص٤١٦؛ والبيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٤ ؛ والكتاب ٤١٧/٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٠/٢ ؛ واللامات ٦٤ ، ومجالس ثعلب ٥٣٠ .

والشاهد فيه : " ماذا يحاول " حيث استعمل " ذا " موصولة بمعنى الذي ، وأخبر بها عن " ما " الاستفهامية ، وأتى لها بصلة هي جملة " يحاول " .

ثانيا : موقف ثعلب :

نص ثعلب على أن " ذا " تكون بمعنى الذي ، وذلك في معرض حديثه عن الشاهد السابق ، وقد نقل في ذلك قول المبرد حيث قال : "ماذا يحاول ؛ أي ما الذي يحاول؟ قال أبو العباس: ماذا على ضربين، إن شاء جعله اسماً واحداً، وإن شاء إسمين. فإذا جعله بمعنى الذي رفع، لأنه جواب مرفوع. أراد ما الذي يحاوله المحب؟ وله أن يقول: ماذا تحاول أهو نحبٌ؟ فيستأنف فإذا جعله حرفاً واحداً نصبه بمعنى ماذا صنعت؟"[١] .

الاتجاه الثاني :

أولا : مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أن العرب تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي ، وكذا تلك ، وقد أورد ذلك في موطنين :

أحدهما : في معرض إعرابه لقول تعالى : {يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ...}[٢] ، حيث قال : " تجعل "ما" فى موضع نصبٍ وتوقِع عليها "ينفِقون"، ولا تنصبها بـ (يَسْألونك) لأنّ المعنى: يسألونك أىَّ شىء ينفقون.

وإن شِئت رفعتها من وجهين:

أحدهما : أن تجعل "ذا" اسما يرفع ما، كأنك قلت: ما الذى ينفقون. والعرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذى؛ فيقولون: ومن ذا يقول ذاك؟ فى معنى: من الذِى يقول ذاك؟ وأنشدوا:

عَدَس ما لِعَبّادٍ عَلَيكِ إمارَةٌ ∴ نَجَوتِ وَهَذا تَحمِلينَ طَليقُ

كأنه قال: والذى تحملين طليق.

(١) مجالس ثعلب – (ج ١ / ص ٩١) .

(٢) البقرة :٢١٥ .

والرفع الآخر : أن تجعل كلّ استفهام أوقعت عليه فعلا بعده رفعا؛ لأنّ الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة الذى؛ إذ لم يعمل فيه الفعل الذى يكون بعدها.

ألا ترى أنك تقول: الذى ضربت أخوك، فيكون الذِى في موضع رفع بالأخِ، ولا يقع الفعل الذى يليها عليها. فإذا نويت ذلك رفعت قولَه: {قلِ العفو كذلك}؛ كما قال الشاعر:

ألا تَسْألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ .·. أنحبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ

رفع النحب؛ لأنه نوى أن يجعل "ما" فى موضع رفع. ولو قال: أنحبا فيقضى أم ضلالا وباطلا كان أبين فى كلام العرب. وأكثر العرب تقول: وأيُّهم لم أضرب وأيُّهم إلاّ قد ضربت رفع؛ للعلّة من الاستئناف من حروف الاستفهام وألاّ يسبقها شيء.[1]

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يامُوسَى...}[2]، حيث قال : "يعنى عَصَاه. ومعنَى (تلك) هذه ، وقوله: {بِيَمِينِكَ} فى مذهب صلة لتلكَ؛ لأن تلك وهَذه توصلان كما توصل (الذى) قال الشاعر:

عَدَس ما لِعَبّادٍ عَلَيكِ إمارَةٌ نَجَوتِ وَهَذا تَحمِلينَ طَليقُ

وعَدَسْ زجر للبغل يريد الذى تحملينَ طليق."[3]

ثانيا : موقف الطبري :

ناصر الطبري الفراء فيما ذهب إليه ، بل أورد نصه كما هو حيث قال في آية البقرة : " وفي قوله:"ماذا"، وجهان من الإعراب.

أحدهما: أن يكون"ماذا" بمعنى: أيّ شيء ؟، فيكون نصبًا بقوله:"ينفقون".

---

(١) معانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص ١٢٣) .

(٢) طه : ١٧

(٣) معانى القرآن للفراء - (ج ٣ / ص ١٢٩) .

فيكون معنى الكلام حينئذ: يسألونك أيَّ شيء ينفقون؟، ولا يُنصَب بـ"يسألونك".

والآخر منهما الرفع. وللرفع في"ذلك" وجهان:

أحدهما أن يكون"ذا" الذي مع"ما" بمعنى"الذي"، فيرفع"ما" بـ"ذا" و"ذا" لـ"ما"، و"ينفقون" من صلة"ذا"، فإن العرب قد تصل"ذا" و"هذا"، كما قال الشاعر:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيكِ إمارَةٌ ∴ نَجَوتِ وَهَذا تَحمِلِينَ طَلِيقُ

فـ"تحملين" من صلة"هذا".

فيكون تأويل الكلام حينئذ: يسألونك ما الذي ينفقون؟

والآخر من وجهي الرفع : أن تكون"ماذا" بمعنى أيّ شيء، فيرفع"ماذا".

وإن كان قوله:" ينفقون" واقعًا عليه، إذ كان العاملُ فيه، وهو"ينفقون"، لا يصلح تقديمه قبله، وذلك أن الاستفهامَ لا يجوز تقديم الفعل فيه قبل حرف الاستفهام، كما قال الشاعر:

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَاذا يُحاوِلُ ∴ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ[1]

وفي الموطن الثاني : يقول الطبري : القول في تأويل قوله تعالى : { وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى }

يقول تعالى ذكره: وما هذه التي في يمينك يا موسى؟ فالباء في قوله(بِيَمِينِكَ) من صلة تلك، والعرب تصل تلك وهذه كما تصل الذي، ومنه قول يزيد بن مفرغ:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيكِ إمارَةٌ ∴ نَجَوتِ وَهَذا تَحمِلِينَ طَلِيقُ

كأنه قال: والذي تحملين طليق.[2]

---

(١) تفسير الطبري – (ج ٤ / ص ٢٩٣) .

(٢) تفسير الطبري – (ج ١٨ / ص ٢٩٢) .

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

- ❖ أن سيبويه أجاز في " ذا " خاصة من أسماء الأشارة أن تكون بمعنى الذي ، غير أنه لم ينف مجيء غيرها بهذا المعنى ، ومن ثم فتخصيصه لـ " ذا " لا ينفي مجيء بقية أسماء الإشارة موصولة .
- ❖ أن الفراء والطبري أجازا في هذا وتلك أن تكون موصولة .
- ❖ ذهب ثعلب من الكوفيين إلى ما قاله سيبويه ، ونقل عنه نصه .
- ❖ تناقش النحاة في هذه الحقبة شاهدين نحويين عرضنا لهما كلا في مكانه.

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : مذهب الزجاج :

وقفت على أربعة مواطن استعمل الزجاج فيها أسماء الإشارة أسماء موصولة:

الموطن الأول : في آية البقرة ، يقول الزجاج [١] :

ومعنى﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾.

﴿هؤُلاءِ﴾ في معنى الذين، وتَقْتُلُونَ صلةٌ لهؤُلاءِ، كقولك ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، ومثلُه قوله: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾[٣]..

الموطن الثاني : في آية آل عمران ، يقول: " وهذا عندنا على ضربين :

- جائز أن يكون " أولاء " في معنى الذين ، كأنه قيل : ها أنتم الذين تحبونهم ولا يحبونكم .
- وجائز أن يكون " تحبونهم " منصوب على الحال ، وأنتم ابتداء وأولاء خبر " [٢]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٦٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٦٣ .

المَوطن الثالث :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : (ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ) ؛ يقول الزجاج : " أي القصيص الذي جرى نتلوه عليك "(١)

المَوطن الرابع : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)(٢) يقول الزجاج (٣): "

قوله:﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾.

تلك اسم مبهم يَجري مجرى التي، ويوصل كما توصل التي، المعنى

ما التي بيمينك يا موسى. وهذا الكلام لفظه لفظ الاستفهام ومجراه في الكلام مجرى ما يسأل عنه، ويجيب المخاطب بالإقرار به لتثبت عليه الحجة بعدما قد اعترف مستغنًى بإقراره عن أن يجحد بعد وقوع الحجة، ومثله من الكلام أنْ تُرِيَ المخاطب ماءً فتقول له ما هذا فيقول ماء، ثم تحيله بشيء من الصِّبْغ. فإن قال إنّه لم يزل هكذا قلت له: ألست قد اعترفت بأنه ماء.

وهكذا نص الزجاج في الموطن الأولى والثاني على مجيء " هؤلاء " و" أولاء " بمعنى الذين، وفي الثالث " ذا " بمعنى الذي ، وفي الرابع " تي " بمعنى " التي " .

موقف الزجاجي :

نص الزجاجي على أن " ذا " تأتي بمعنى الذي ، وذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى : (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً)(٤) يقول الزجاجي : " فجعل ذا " بتأويل الذي ؛ كأنه قيل ما الذي أنزل ربكم ؟ فجوابه خير ، ومثله قول الشاعر

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ ∴ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ (٥)

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٤٢١/١ .

(٢) [طه : ١٧] .

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣٥٣/٣، ٣٥٤ .

(٤) [النحل : ٣٠] .

(٥) اللامات ج١/ص٦٤ .

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة لدى معاصري النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نقاط :

- ❖ أن الزجاج ليس أول من قال بمجيء أسماء الإشارة موصولة بل سبقه إلى ذلك سيبويه بشكل نسبي ، والفراء بشكل كلي .
- ❖ أن قول النحاس : " وسمعت علي بن سليمان يقول سمعت محمد بن يزيد يقول أخطأ من قال إن (هذا) بمعنى (الذي) " يدل على أن هناك من قال بذلك قبل الزجاج ، ومن ثم فيؤخذ على النحاس أنه لم يناقش الفراء بل ناقش الزجاج ، والزجاج في ذلك مقلد لا مبدع .
- ❖ نص الزجاجي ذهب مذهب سيبويه ونقل كلامه .
- ❖ أن الزجاج ذهب فيما قال مذهب الفراء والطبري ، وأورد ذلك في أكثر من موضع .

سابعا : الأغلوطة بعد النحاس

من خلال العرض السابق يمكن القول بأن " ذا " فقط من أسماء الإشارة جاءت بمعنى الذي عند سيبويه ؛ أما الفراء والزجاج فقد عمما الأمر ، وجعلا أسماء الإشارة قاطبة تجيء بمعنى الأسماء الموصولة ، وقد تابع سيبويه ثعلب من الكوفيين ، والغريب أن ينسب إلي الكوفيين المسألة كلها ، إذ ظهر بعد النحاس من يقول بأن مجيء أسماء الإشارة تجيء بمعنى الأسماء الموصولة مسألة كوفية خالصة ، متجاهلا موقف سيبويه النسبي ، وموقف الزجاج الكلي من المسألة ، ومن ثم آثرت أن أوثق هذه الأغلوطة داخل هذه الأغلوطة .

أولا : من نص على أن المسألة كوفية محضة :

نسب ابن عطية المسألة للكوفيين ،ولم يناقش موقف سيبويه،ولا الزجاج [1] وكذا فعل الأنباري [2] والرضي [3] والصبان [4]

ثانيا : من نص على أن في المسألة خلاف

جعل العكبري أغلوطتنا خلافا بصريا كوفيا ، ورجح المذهب البصري [5] وكذا الزمخشري [6] وابن هشام [7] وابن عادل [8]

المنهج الوصفي :

انتهج القرطبي منهجا وصفيا دون ترجيح .[9] وكذا السيوطي [10]

توهم أبي حيان :

أسند أبو حيان للزجاج أنه أجاز كون " هؤلاء " في آية البقرة منادى حذف منه حرف النداء ، وهذا منه وَهم ، يؤيده ما وقفنا عليه من مذهب الزجاج السابق ، يقول أبو حيان : " وذهب بعض المعربين إلى أن هؤلاء منادى محذوف منه حرف النداء ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، لأن اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء ، ونقل جوازه عن الفراء ، وخرج عليه الآية الزجاج وغيره ، جنوحاً إلى مذهب الفراء ،

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ١ / ص ٤٣٧)

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٧١٧ .

(٣) شرح الرضي على الكافية - (ج ٣ / ص ٢٣) .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك - (ج ١ / ص ٣٢٨) .

(٥) اللباب علل البناء والإعراب - (ج ١ / ص ٢٥١) .

(٦) المفصل ج١/ص١٩٠ .

(٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج١/ص١٥٩ .

(٨) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١ / ص ٤٣٠) .

(٩) تفسير القرطبي - (ج ٢ / ص ٢٠) .

(١٠) همع الهوامع ج١/ص٣٢٧ .

فيكون على هذا القول يقتلون خبراً عن أنتم . وفصل بين المبتدأ والخبر بالنداء . والفصل بينهما بالنداء جائز " .[1]

كما أنه نسب جواز مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة إلى الكوفيين ، دون مناقشة مذهب سيبويه والزجاج ، يقول أبو حيان : " وذهب بعضهم إلى أن هؤلاء موصول بمعنى الذي ، وهو خبر عن أنتم ، ويكون تقتلون صلة لهؤلاء ، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين . وأجاز ذلك الكوفيون " .[2]

---

(١) تفسير البحر المحيط – (ج ١ / ص ٣٧٦) .

(٢) تفسير البحر المحيط – (ج ١ / ص ٣٧٨) .

الباب الثاني

أغاليط نحويي الكوفة واللغويين

محتويات الباب الثاني

يشمل الباب الثاني فصلين :

الفصل الأول : الأغاليط المنسوبة إلى الكسائي المتوفى ١٨٩ هـ ، وفيه سبع أغاليط :

الأغلوطة الأولى : إبدال الواو المضمومة همزة تخفيفا في نحو قوله تعالى (أوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى) .

الأغلوطة الثانية : العطف على الموصول قبل تمام الصلة

الأغلوطة الثالثة : " مصر " بين الصرف وعدمه عند الكسائي في قوله تعالى (اهْبِطُواْ مِصْراً)

الأغلوطة الرابعة : عطف الظاهر (الصَّابِؤُونَ) على ضمير الرفع في (هادوا) دون توكيده من نحو قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ) .

الأغلوطة الخامسة : إجازته نصب "بديع" على المدح من قوله تعالى(بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ)

الأغلوطة السادسة : مذهب الكسائي في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في نحو قوله تعالى (قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ)

الأغلوطة السابعة : نعت المضمر بالمظهر

الفصل الثاني : الأغاليط المنسوبة إلى الفراء المتوفى ٢٠٧ هـ ، وفيه إحدى وثلاثون أغلوطة :

الأغلوطة الأولى : مذهب الفراء في جعل (فَيَتَعَلَّمُونَ) معطوفة على (يُعَلِّمُونَ)من قوله تعالى(يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ .... فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) .

الأغلوطة الثانية : عدم إجازة الفراء إبدال تاء الافتعال دالا ، والقول بجواز إدغام التاء في الذال ثم الإيتان بحرف متوسط بين الذال والتاء في قوله تعالى(وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ)

الأغلوطة الثالثة : زيادة (من) الجارة في المفعول الثاني في قراءة قوله تعالى ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء ﴾

الأغلوطة الرابعة : حذف التاء من المصدر (غلب) في قوله تعالى (وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ

الأغلوطة الخامسة : طعن الفراء في قراءة قوله تعالى (لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاء مِن بَعْدُ) بالياء

الأغلوطة السادسة : دعوى النحاس استبعاد الفراء لقراءة الجمهور قوله تعالى (الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ) بالتشديد

الأغلوطة السابعة : مذهب الفراء في مجيء الفاء بمعنى الواوفي قوله عز وجل (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى)

الأغلوطة الثامنة:مجيء اسم" كان "ضمير الشأن وخبرها مفردمن نحو قوله تعالى(فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً)

الأغلوطة التاسعة : جواز بناء الظروف المبهمة المضافة إلى جملة فعلية فعلها معرب

الأغلوطة العاشرة:قول الفراء بكسر النون مع لام التوجع خاصة من قوله تعالى(قَالُواْ إِنَّا لِلّهِ)

الأغلوطة الحادية عشرة : مجيء الحال من الماضي من نحو قوله تعالى (وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنْ الْخَاسِرِينَ)

الأغلوطة الثانية عشرة عمل ما بعد لام القسم فيما قبلها

الأغلوطة الثالثة عشرة(يُلَقَّون) بين التعدي واللزوم من نحو قوله تعالى (وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَاماً)

الأغلوطة الرابعة عشرة الواو في قوله تعالى :(وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) بين عطف الجمل ، وعطف المفردات .

الأغلوطة الخامسة عشرة : وقوع ضمير الفصل (العماد) في أول الكلام كما في قوله تعالى (وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ)

الأغلوطة السادسة عشرة : ترك الإخبار عن المبتدأ والإخبار عما اتصل به كما في نحو قوله تعالى(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً)

الأغلوطة السابعة عشرة : تعاقب "لو" و "إن" الجوابَ المنفيَ ماضيا ومستقبلا كما في نحو قوله تعالى (وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ)

الأغلوطة الثامنة عشرة : الاختلاف في ناصب المضارع بعد لام التعليل كما في قوله تعالى (يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ)

الأغلوطة التاسعة عشرة : إعراب الفراء "خيرا" من قوله تعالى (وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ) نعتاً لمصدر محذوف

الأغلوطة العشرون : حذف "لا" النافية في قوله تعالى (يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ)

الأغلوطة الحادية والعشرون : علة تأنيث خبر "ما" الموصولة في قوله تعالى (وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا)

الأغلوطة الثانية والعشرون : مذهب الفراء في إعراب الحروف المقطعة

الأغلوطة الثالثة والعشرون : إجازة الفراء إضمار واو الحال بعد (أو) في نحو قوله تعالى (فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)

الأغلوطة الرابعة والعشرون : مذهب الفراء في تذكير قريب من قوله تعالى (إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)

الأغلوطة الخامسة والعشرون : الاشتقاق من الأسماء الأعجمية (وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّن الْعَالَمِينَ)

الأغلوطة السادسة والعشرون : عود الضمير في " ملئهم " على مضاف محذوف في قوله تعالى(فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ)

الأغلوطة السابعة والعشرون : حذف نون " من " الجارة من قوله تعالى (وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ).

الأغلوطة الثامنة والعشرون : الوقف على تاء التأنيث في " أبت " بالتاء ساكنة من قوله تعالى (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً)

الأغلوطة التاسعة والعشرون : المحذوف من (بنت) عند الفراء ياء لا واو

الأغلوطة الثلاثون : دعوى النحاس تسليط العوامل على أسماء الاستفهام عند الفراء

الأغلوطة الحادية والثلاثون : نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به في قراءة قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾

الفصل الأول :أغاليط الكسائي

الأغلوطة الأولى

إبدال الواو المضمومة همزة تخفيفا

في قوله تعالى

(أُولَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى) [١]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد في معرض إعرابه لقوله تعالى : " (أُولَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى) ، يقول النحاس : " وأجاز الكسائي " اشْتَرُؤُاْ الضَّلاَلَةَ " ، بضم الواو ،كما يقال : أقتت وادؤر ، قال أبو جعفر : وهذا غلط ؛ لأن همز الواو إذا انضمت ؛ إنما يجوز فيها إذا انضمت لغير علة[٢] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول إبدال الواو همزة في نحو " اشتروا " والقاعدة في ذلك أنه متى انضمّت الواو من غير علّة فهمزها جائز ، وذلك قولك في : وُجوه أُجوه ، وفي: وُعِدَ أُعِدَ ، ومن ذلك قوله : (وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ) [٣] إنّما هي فُعِّلت من الوقت ، وكان أصلها وُقّتت .

أما إذا انضمت الواو لعلة امتنع همزها ، والمقصود بالعلّة هنا أن يحدث فيها حادث إعراب ، وذلك قولك هذا غَزْوٌ وَعَدْوٌ ، أو يكون لالتقاء الساكنين كآية الأغلوطة التي بين أيدينا ، وكقولك : " اخْشَوُا الرجل " ،وقوله تعالى : (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ)[٤] ، وقوله : (وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [٥]

---

(١) [البقرة : ١٦] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص١٩٢

(٣) [المرسلات : ١١] .

(٤) [التكاثر : ٦] .

(٥) [البقرة : ٢٣٧] .

وإنّما وجب في الأوّل ما لم يجب في هذا ؛ لأنّ الضمة هناك لازمة تقول وُعِدَ ؛ فلا تزايلها الضمة ما كانت لما لم يُسَّم فاعلُه ، وفي قولك وُجوه لا يكون على غير هذه البنْية ، وكذلك كلّ ما كانت ضمّته على هذه البنْية .

فأمّا من ضمَّ للإعراب فإنَّ ضمّته لِعَلَّة متى زالت تلك العلَّة زالت الضمة تقول : هذا غَزْوٌ ، ورأيت غَزْواً ومررت بغزْوٍ ، فالضمة مفارقة .

وكذلك ما ضُمَّ لالتقاء الساكنين إنّما ضمّته إذا وقع إلى جانب الواو ساكن نحو : اخشَوُا الرجل ، فإن وقع بعدها متحرّك ؛ زالت الضمّة نحو قولك : اخشوْا زيدا واخشَوْا عبد اللّه [١] .

ولهذه العلة غلط النحاسُ الكسائي ، فالضمة في (اشتروا) غير لازمة حتى يجوز همزها ، بل مفارقة لها ، ومن ثم امتنع همزها .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب سيبويه :

تحدث سيبويه عن علة تحريك الواو بالضم في نحو أغلوطتنا فأرجعه إلى أنها ضمت فرقا بينها وبين الواو الأصلية ، فقال : " هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل ، وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضمار إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، وذلك قوله عز وجل : (وَلاَ تَنسوُا الْفَضْلَ بيْنَكُمْ) ورموا ابنك ، واخشوا الله، فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ؛ ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف نحو واو "لو" و"أو" .[٢]

كما أن سيبويه عندما تحدث عن إبدال الواو همزة ، لم يتناول أغلوطتنا ؛ بل ساق قاعدة عامة تحت عنوان : " هذا باب حروف البدل ، وهي ثمانية أحرف ... ، فـ

---

(١) المقتضب ج١/ص٩٣ .

(٢) كتاب سيبويه ج٤/ص١٥٥.

الهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاءٍ وشقاءٍ ونحوهما ، وإذا كانت الـواو عيناً في أدؤر وأنؤرٍ والنؤور ونحو ذلك [1] .

ثانيا : مذهب الزمخشري :

نص الزمخشري على أنه كان يجب أن يكون قبل واو "اشـتروا" واو مضـمومة ؛ لأنها واو جمع ، فلما حذفت الواو التي قبلها ، واحتـاجوا إلى حركتهـا حركوهـا بحركـة التي حذفت ، يقول الزمخشري : "قوله {وَإِذَا لَقُـواْ الَّـذِينَ آمَنُـواْ قَـالُوا آمَنَّـا} ، فأذهـب الواو؛ لأنه كان حرفا ساكنا لقي اللام ، وهي ساكنة ، فـذهبت لسـكونه ، ولم تحـتج إلى حركته ؛ لأن فيما بقي دليلا على الجمع ، وكذلك كل واو ما قبلها مضـموما مـن هـذا النحو.

فإذا كان ما قبلها مفتوحا لم يكن بد من حركة الواو ؛ لأنك لو ألقيتها لم تستدل على المعنى نحو {اشْتَرُواْ الضَّلاَلَةَ} ، وحركـت الـواو بالضـم ؛ لأنـك لـو قلـت "اشـتر الضلالة" فألقيت الواو لم تعرف أنه جمع.

وإنما حركتها بالضم ؛ لأن الحرف الذي ذهب من الكلمة مضموم، فصار يقوم مقامه. [2]

ثالثا : مذهب الفراء :

أثبت النحاس أن الفراء ذهب إلى أن علة الضم في الواو أنه كان يجب أن يكون قبلها واو مضمومة ؛ لأنها واو جمـع ، فلمـا حـذفت الـواو الـتي قبلـها ، واحتـاجوا إلى حركتها ؛ حركوها بحركة التي حذفت. [3] .

ولعلك تلحظ أن هذا هو ما أثبته الأخفش ، غير أنني لم أقـف عليـه للفـراء في كتبه ، اللهم إلا ما أثبته النحاس ، فهل اختلط الأمر علـى النحـاس فنسـب للفـراء مـا للأخفش ؟ !! أم أن الرأي للفراء ، وهو من المسموع .

---

(١) كتاب سيبويه ج٤/ص٢٣٧ .

(٢) معاني القرآن - للأخفش - (ج ١ / ص ٣٦) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص١٩٢ .

رابعا : موقف المبرد :

لعل من أوضح ما جاء في أغلوطتنا قبل النحاس ما أورده المبرد ، حيث نص على أن العرب استثقلوا الضم على الواو ، ومن ثم فمتى انضمّت الواو من غير علّة فهمزها جائز ، وذلك قولك في : وُجوه أُجوه ، وفي : وُعِدَ أُعِدَ ، ومن ذلك قوله : (وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ) إنما هي فُعِّلت من الوقت ، وكان أصلها وُقِّتت .

أما إذا انضمت الواو لعلة امتنع همزها ، والمقصود بالعلّة هنا أن يحدث فيها حادث إعراب ، وذلك قولك هذا غَزْوٌ وَعَدْو ، ويكون لالتقاء الساكنين كآية الأغلوطة التي بين أيدينا ، وكقولك : " اخْشَوُا الرجل "،وقوله تعالى : (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ) ، وقوله : (وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) .

وإنما وجب في الأوّل ما لم يجب في هذا ؛ لأنَّ الضمة هناك لازمة تقول : وُعِدَ ؛ فلا تزايلها الضمة ما كانت لما لم يُسَّم فاعلُه ، وفي قولك وُجوه لا يكون على غير هذه البنْية ، وكذلك كلّ ما كانت ضمّته على هذه البنْية .

فأمّا من ضمَّ للإعراب فإنَّ ضمّته لِعَلَّة متى زالت تلك العلّة زالت الضمة تقول : هذا غَزْوٌ ، ورأيت غَزْواً ومررت بغزْوٍ ، فالضمة مفارقة .

وكذلك ما ضُمَّ لالتقاء الساكنين إنّما ضمّته إذا وقع إلى جانب الواو ساكن نحو: اخشَوُا الرجل ، فإن وقع بعدها متحرّك ؛ زالت الضمّة نحو قولك : اخشَوْا زيدا واخشَوْا عبد الله [١] .

كما عبر المبرد عن شيء من ذلك في كتابه الكامل فقال : كل واو قراح[٢] لغير علةٍ فأنت في همزها وتركها بالخيار،تقول في جمع دارٍ: أدؤر وإن شئت لم تهمز، وكذلك النؤوب، والقؤول لانضمام الواو[٣]

---

(١) المقتضب ج١/ص٩٣ .

(٢) القراح الخالص من كل شيء) لسان العرب – (ج ٢ / ص ٥٥٧)

(٣) الكامل في اللغة والادب – (ج ١ / ص ١٦) .

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : أن الواو المضمومة إما أن يكون ضمها لعلة أو لغير علة ؛ فإن كان ضمها لغير علة فالجمهور يجيز همزها ؛ وإذا كان ضمها لعة امتنع همزها إلا عند الكسائي .

الثاني : أن المراد بالضم لعلة كضم الإعراب ، وضم التقاء الساكنين .

الثالث : اتفق سيبويه والفراء والأخفش والمبرد على عدم جواز إبدال الواو في أغلوطتنا ؛ غير أنهم اختلفوا في سبب الضم في الواو .

الرابع : نسب النحاس مذهب الأخفش للفراء .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج:

تناول الزجاج أغلوطتنا في ثلاثة مواطن :

الأول : في ثنايا إعرابه لقوله تعالى : (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) [١] ؛ حيث نص على أن الضم في واو الجماعة في أغلوطتنا تخلصا من التقاء الساكنين [٢] .

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لأغلوطتنا ، حيث نص الزجاج صراحة على تغليط من ذهب إلى همز الواو في اشترؤا الضلالة ، وحجته في ذلك هي حجة المبرد التي أسلفناها ، إذ فرق بين الضم اللازم ، وغير اللازم ، فالضم في أغلوطتنا غير لازم ؛ إذ هو لالتقاء الساكنين [٣] :

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لآية المرسلات ، حيث أورد علة إبدال الواو همزة ؛لأن ضمة الواو هنا لازمة [٤] :

---

(١) [البقرة : ١٤] .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٨٩ ، ٩٠ ، وما بعدها .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٩٠ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢٦٦ .

ويمكن إيجاز موقف الزجاج في نقاط :

أولا : وافق الزجاج سيبويه فيما ذهب إليه من أن ضم الواو في أغلوطتنا تخلصا من التقاء الساكنين ، ومن ثم فالضم عنده لعلة .

ثانيا : لم يجز الزجاج همز الواو في أغلوطتنا وغلط القائل بذلك .

موقف أبي علي القالي :

وافق القالي سيبويه فنص على أن الهمزة تبدل من الواو والياء اذا كانتا لامين في قضاء وشقاء ونحوهما،وإذا كانت الواوعيناً في أدؤرٍ وأنؤر والسئور ونحو ذلك. وإذا كانت فاء نحو أجوه وإسادة وأوعد [1]

موقف أبي علي الفارسي[2] :

أسهب أبو علي الفارسي في بيان أصل الضم في "اشتروا" ، وخلاصته أنه لالتقاء الساكنين[3]

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة لدى معاصري النحاس

الناظر في العرض السابق يمكنه الوقوف على أمرين :

الأول : أن أول من غلط الكسائي فيما ذهب إليه هو الزجاج ، هذا ما استطعنا الوقوف عليه ، أما ما نقله النحاس من أن ثعلب هو المخطيء ، فلم نقف عليه في كتبه المطبوعة .

الثاني : وافق سيبويه في مذهبه الزجاج والقالي والفارسي .

سابعا : الأغلوطة بعد النحاس

انتهج كثير من النحويين والمفسرين منهجا إقصائيا في عرض أغلوطتنا فاقتصروا على مذهب سيبويه ، دون ذكر ما أجازه الكسائي .

---

(١) أمالي القالي - (ج ١ / ص ٢١٨) .

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي ٦٧/١ .

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي ٦٧/١ .

أولا : المنهج الإقصائي :

اقتصر ابن جني على قول من قال : إن همز الواو المضمومة إنما يكون متى كان الضم لغير علة، ومن ثم لم يتناول موقف الكسائي [1] وكذا ابن عطية [2]

ثانيا : المنهج الوصفي التقليدي :

أورد القرطبي في أغلوطتنا ما أوجبه سيبويه ، وما أجازه الكسائي دون مناقشة[3] وكذا فعل الشوكاني [4] وابن عادل [5]

الأغلوطة الثانية

العطف على الموصول قبل تمام الصلة

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَلَـكِنَّ الْبِـرَّ مَـنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَـى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَـابِ وَأَقَـامَ الصَّـلاةَ وَآتَـى الزَّكَـاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّـرَّاء وَحِـينَ الْبَـأْسِ أُولَـئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) [6] . يقول النحـاس : (وَالْمُوفُـونَ بِعَهْـدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ) ، فيه خمسة أقوال :

☒ يكون : " والموفون " رفعا عطفا على " مَن " ، والصابرين على المدح ؛ أي وأعني الصابرين .

---

(١) سر صناعة الإعراب ج١/ص٩٢ .

(٢) المحرر الوجيز - (ج ١ / ص ٣٢) ، ٣٣ .

(٣) تفسير القرطبي - (ج ١ / ص ٢١٠) .

(٤) فتح القدير - (ج ١ / ص ٤١) .

(٥) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١ / ص ١١٦) .

(٦) [البقرة : ١٧٧] .

☒ ويكون : "والموفون" رفعا بمعنى وهم الموفون مدحا للمضمرين ، والصابرين عطفا على ذوي القربى .

☒ ويكـون : "والموفـون" رفعـا علـى وهـم الموفـون ، والصـابرين بمعنـى وأعـني الصابرين .

فهذه ثلاثة أجوبة لا مطعن فيها من جهة الإعراب موجودة في كلام العرب .

☒ قال الكسائي : يجوز أن يكون "والموفون" نسقا على "مَن" ، "والصـابرين" نسـقا على "ذوي القربى" قال أبو جعفر : وهذا القول خطـأ وغلـط بـين ؛ لأنـك إذا نصبت "والصابرين" ، ونسقته على "ذوي القربـى" دخـل في صـلة "مَـن" ؛ فقـد نسقت على "مَن" مِن قبل أن تتم الصلة ، وفرقت بين الصلة والموصول .

☒ والجواب الخامس : أن يكون "والموفون" عطفا على المضـمر الـذي في آمـن ، "الصابرين" عطفا على "ذوي القربى" . (١)

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مذهب الكسائي في تخريجـه لعطـف المنصـوب علـى المرفوع في قوله تعالى : (وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ) ، فالكسائي يقول : إن الموفون معطوف على "من" ، والصابرين معطوف على "ذوي القربـي" ، ومـن ثـم فهو داخل في صلة "مَن" في "من آمن" ، مما ينشأ عنه العطف على الموصـول "مـن" قبـل تمام صلته ؛ إذ الكسائي يعطف "الصابرين" على "ذوي القربي" .

وقد خطأ النحاس الكسائي فيما ذهب إليه ، فقال : وهذا غلـط وخطـأ بـيّن ، أي واضح .

وقد أورد النحاس في أغلوطتنا خمسة أقوال ، ارتضـى ثلاثـة منهـا ، حكـم لهـا بمجيئها في كلام العرب غير مطعون عليها ، وأما الآخرين فأحـدهما للكسـائي ، وهـو محل أغلوطتنا ، والثاني أورده النحاس دون مناقشة .

---

(١) بالمعطوف إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٨٠ ؛ وما بعدها .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب سيبويه :

ناقش سيبويه آية أغلوطتنا ، فنص عليها أولا ، وأورد في الصابرين عدة أوجه تحت عنوان "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح :

أولا : رفعه عطفا على "من" .

ثانيا : رفعه على الابتداء .

ثالثا : النصب في الصابرين على المدح كما جاء النصب في "النازلين" من قول الخرنق :

لا يَبعَـــدَن قَـــومي الَّـــذينَ هُـــمُ ∴ سُـــمُّ العُـــداةِ وَآفَـــةُ الجُـــزرِ

النازِلـــينَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ ∴ وَالطَّيِّبونَ مَـعاقِدَ الأُزرِ(١)

ومن ثم فالنصب عند سيبويه على المدح أعني النازلين .

يقول سيبويه : "ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا ، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا" .

ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنق :

لا يَبعَـــدَن قَـــومي الَّـــذينَ هُـــمُ ∴ سُـــمُّ العُـــداةِ وَآفَـــةُ الجُـــزرِ

النازِلينَ بِكُلِّ مُعـــتَرَكٍ ∴ وَالطَّـــيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزرِ

فرفع "الطيبين" كرفع المؤتين ، ومثل هذا فى الابتداء قول ابن خياط العُكلى :

وكُـلُّ قَـومٍ أطـاعوا أَمْـرَ مُرْشِـدِهِم ∴ إلاّ نُمَيْـــراً أطاعَـــتْ أَمْـــرَ غاوِيهـــاَ

الظّاعنينَ ولَمّا يُظْـعنوا أَحَـداً ∴ والقائلـونَ لِمَنْ دارٌ نُـخَلِّيهاَ (٢)

---

(١) مر تخريجهما .

(٢) مر تخريجهما .

وزعم يونس : أن من العرب من يقول النازلون بكل معترك ، والطيبين ؛ فهذا مثل : والصابرين ، ومن العرب من يقول الظاعنون والقائلين فنصبه كنصب الطيبين ، إلا أن هذا شتم لهم وذم ، كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم .

وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته جميعا ، فكان مرفوعا على الابتداء ،كل هذا جائز في ذين البيتين ، وما أشبههما ؛ كل ذلك واسع.[1] .

ثانيا : مذهب الكسائي :

نقل النحاس أن الكسائي أجاز أن يكون " والموفون " نسقا على " مَن " ، " والصابرين " نسقا على " ذوي القربى " .

ثالثا : مذهب الفراء :

وافق الفراء ما قاله سيبويه في نصب " الصابرين " على المدح ، يقول الفراء : " وقوله: {مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} (من) فى موضع رفع، وما بعدها صلة لها، حتى ينتهى إلى قوله {وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ} فتردّ "الموفون" على "مَنْ" و "والموفون" مِن صفة "مَن" كأنه: من آمن ومن فعل وأوفى.

ونصبت "الصابِرين"؛ لأنها من صفة "مَنْ" ؛ وإنما نصبت ؛ لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح؛ والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذمّ ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجدّدٍ غير مُتْبَع لأوّل الكلام؛ من ذلك قول الشاعر:

لا يَبعَدَن قَومي الَّذينَ هُمُ ∴ سُمُّ العُداةِ وَآفَةُ الجُزرِ

النازِلينَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ ∴ وَالطَيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزرِ[2]

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص٦٣ ،وما بعدها .

(٢) معاني القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٩٤) .

رابعا : مذهب أبي عبيدة :

أقر أبو عبيدة ما قاله سيبويه في توجيه النصب في "الصابرين" ، يقول : " (وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِم) رُفعت على موالاة قوله: (وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ) وفي وفعل (وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِم)، ثم أخرجوا (والصَّابِرِين فِي البَأْسَاءِ) من الأسماء المرفوعة، والعرب تفعل ذلك إذا كثر الكلام؛ سمعتُ مَن ينشد بيت خِرْنِق بنت هِفّان من بني سعد بن ضُبَيْعة، رهط الأعشى:

لا يَبعَدَن قَومي الَّذينَ هُمُ ∴ سُمُّ العُداةِ وَآفَةُ الجُزرِ

النازِلينَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ ∴ وَالطَّيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزرِ

فيخرجون البيت الثاني من الرفع إلى النصب، ومنهم من يرفعه على موالاة أوله في موضع الرفع.[1]

خامسا : مذهب الأخفش :

نص الأخفش على أن الرفع في "الموفون" على تقدير ولكن الموفون بتخفيف "لكن" ، أي بر الموفين ، فحذف مضاف ؛ وأقيم المضاف إليه مقامه ، فرفع "الموفون" .

كما وجه انصب في "الصابرين" على إضمار فعل ، يقول الأخفش : "ثم قال {وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ} .

فـ"{الْمُوفُونَ} رفع على "ولكنِ الموفون" يريد "برَّ الموفين" ؛ فَلَما لم يذكر "البرَّ" أقام {الموفونَ} مقام البرّ كما قال {وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ} ، فنصبها على {اسأل} ، وهو يريد "أهلَ القرية" .

ثم نصب {الصَّابِرِينَ} على فعل مضمر ؛ كما قال {لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ} ثم قال {وَالْمُقِيمِينَ} فنصب على فعل مضمر ، ثم قال {وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ} ؛ فيكون رفعا على الابتداء ، أو بعطفه على "الراسخين". قال الشاعر:

لا يَبعَدَن قَومي الَّذينَ هُمُ ∴ سُمُّ العُداةِ وَآفَةُ الجُزرِ

---

(١) مجاز القرآن - (ج ١ / ص ١٣) .

النازِلينَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ   وَالطَّيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزرِ

ومنهم من يقول "النازلونَ" و"الطيبينَ" ، ومنهم من يرفعهما جميعا وينصبهما جميعا ،كما فسرت لك ؛ ويكون {الصَّابِرِينَ} معطوفا على ذَوِي الْقُرْبَى} ؛ {وَآتَى الصَّابِرِينَ}.[1]

سادسا : موقف الطبري :

عطف الطبري "الموفون" على "من" ، ونصب "الصابرين" على المدح ، يقول الطبري : "والموفون" رفعٌ ؛ لأنه من صفة"مَنْ"، و"مَنْ" رفعٌ، فهو معرب بإعرابه ، "والصابرين" نصب -وإن كان من صفته- على وجه المدح الذي وصفنا قبل" .[2]

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

أجاز الزجاج التشديد والتخفيف في "لكن" ؛ فإذا شددت نصبت البر ، وإذا خففت رفعته[3] ،يقول : "

وقوله عزّ وجلّ :﴿ولكنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ﴾.

إذا شدَّدتَ ﴿لَكِّن﴾ نصبت البر، وإذا خففت رفعت البـر، فقلت ولكنِ البِـرُّ من آمن باللَّه، وكسرتَ النونَ من التخفيف لالتقاءِ الساكنين، والمعنى: ولكن ذا البر من آمن بالله [4]

وقد أورد الزجاج وجهين في توجيه الرفع في "الموفون" ، يقول : "

وقوله عزّ وجلّ :﴿والمُوفُونَ بعَهْدِهِمْ إذَا عَاهَدُوا﴾.

في رفعها قولان: الأجود أن يكون مرفوعاً على المدح، لأن النعت إذا طال وكَثُرَ رُفِعَ بعضُه ونُصِبَ على المدح. المعنى هم الموفون بعهدهم وجائز

---

(١) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ١٢٤) .

(٢) تفسير الطبري – (ج ٣ / ص ٣٥٤) .

(٣) قرأ عاصم في رواية حفص وحمزة بالنصب ، وقرأ هبيرة عن حفص عن عاصم بالرفع والنصب " الحجة ٢٦٩/٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٦/١ .

أن يكـون معطوفـا علـى " مـن " ، المعنـى : ولكـن الـبر ، وذوي الـبر المؤمنـون والموفون بعدهم [١] .

كما أورد وجهين كذلك في نصب " الصابرين " ، يقول : "

وقوله عزّ وجلّ :﴿والصّابِرينَ﴾ .

في نصبهـا وجهان: أجـودهما المـدح كما وصفنـا في النعت إذا طـال. المعنى أعني الصابرين، قال بعض النحويين، إنه معطوف على ذوي القـربى، كأنه قال: وآتي المالَ على حبه ذوي القربى والصابرين وهـذا لا يصلح إلا أن يكـون ـ والموفـون رفع على المـدح للمُضْمَرِينَ، لأن مـا في الصلة لايعطـف عليه بعد المعطوف على الموصول [٢] .

الأغلوطة بعد النحاس

لم يناقش أحد من النحويين أو المفسرين بعد النحـاس مـذهب الكسـائي ، بـل قصروا مناقشتهم على ما أسلفناه من مذاهب ، كمكي [٣] وأبي البركـات الأنبـاري [٤] أبي حيان [٥] الأولوسي [٦] والسمرقندي [٧] والنيسابوري [٨] والطاهر بن عاشـور [٩] وغيرهم ، كالشيخ عبد الغني الدقر [١٠]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٧/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٧/١ .

(٣) مُشكِل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ٢٧) .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف - (ج ٢ / ص ٤٦٨) ،

(٥) تفسير البحر المحيط - (ج ٢ / ص ١٦١) .

(٦) تفسير الألوسي - (ج ٢ / ص ١٠٧) .

(٧) بحر العلوم للسمرقندي - (ج ١ / ص ١٤٩) .

(٨) تفسير النيسابوري - (ج ١ / ص ٤٠٩) .

(٩) التحرير والتنوير - (ج ٤ / ص ٨٧) .

(١٠) معجم القواعد العربية - (ج ٢٥ / ص ١٠٤) .

الأغلوطة الثالثة

"مصر" بين الصرف وعدمه عند الكسائي

في قوله تعالى

(اهْبِطُواْ مِصْراً) [1]

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

المـوطن الأول : في معـرض إعرابـه لقولـه تعـالى : (اهْبِطُـواْ مِصْـراً) ، يقـول النحاس : "اهبطوا مصرا : نكرة هذا أجود الوجوه ؛ لأنها في السـواد بـألف [2] ، وقـد يجوز أن تصرف تجعل اسما للبلاد .

وإنما اخترنا الأول ؛ لأنه لا يكاد يقال مثل : مصر بلاد ، ولا بلد ، وإنما يقـال لها بلدة ، وإنما يستعمل بلاد في مثل بلاد الروم .

وقال الكسائي : يجوز أن تصرف "مصر" ، وهي معرفة لخفتها ؛ يريد أنهـا مثـل هند ، وهذا خطأ على قول الخليل وسيبويه والفـراء ؛ لأنـك لـو سميـت امـرأة بزيـد لم تصرف .

وقال الكسائي : يجوز أن تصرف مصر ، وهي معرفة ؛ لأن العرب تصرف كـل ما لا ينصرف في الكلام إلا أفعل منك" [3]

الموطن الثاني:في معرض إعرابه لقوله تعالى:(وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِـهِ قَـالَ يَـا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ) [4]

يقول النحاس : "قال يا قوم أليس لي ملك مصر : في موضع خفض .

---

(1) [البقرة : 61] .

(2) يقصد عند جميع القراء .

(3) إعراب القرآن للنحاس ج1/ص232 .

(4) [الزخرف : 51] .

ولم ينصرف عند البصريين ؛ لأنها مؤنثة سميت بمذكر ، وكذا لو سميت امرأة بزيد لم ينصرف ، وأجازوا صرف مصر على أن يكون اسما للبلد ، وترك الصرف أولى ؛ لأن المستعمل في مثلها بلدة .

فأما الكوفيون فيذهبون إلى أن مصر بمنزلة امرأة سميت بهند ، فكان يجب أن ينصرف إلا أنها منعت من ذلك لقلتها في الكلام [١] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول الصرف وعدمه في لفظ "مصر" ، وقد ورد هذا اللفظ في القرآن في خمسة مواضع ؛ صرف في واحد ، وهو موضع البقرة ، ومنع من الصرف في أربعة ، واحد في يونس [٢] واثنين في يوسف [٣] وموضع الزخرف المذكور في الموطن الثاني في أغلوطتنا .

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الأول : في موضع البقرة ، وقد وجه البصريون الصرف فيه على أن "مصرا" نكرة لا معرفة ؛ واستحسن النحاس ذلك ، ثم أورد للبصريين قولا ثانيا مفاده أنه يجوز أن تكون معرفة بأن تجعل اسما للبلاد ، وتصرف .

وعلل النحاس اختياره للقول الأول ؛ بأنه لا يكاد يقال مثل : مصر بلاد ، ولا بلد ، وإنما يقال لها بلدة ، وإنما يستعمل بلاد في مثل بلاد الروم .

ثم أورد ما قاله الكسائي من أنه يجوز أن تصرف مصر ، وساق في ذلك علتين له خطأه في الأولى منهما ، ولم يعقب عليه في الثانية :

أما الأولى : فقوله : يجوز أن تصرف "مصر" ، وهي معرفة لخفتها ؛ يريد أنها مثل هند .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص١١٣ .

(٢) وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتاً وَاجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ [يونس : ٨٧] .

(٣) وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ لاِمْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَداً وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ وَاللّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ [يوسف : ٢١] فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ [يوسف : ٩٩] .

ورده النحاس قائلا : " وهذا خطأ على قول الخليل وسيبويه والفراء ؛ لأنك لو سميت امرأة بزيد لم تصرف"

وأما الثانية : فقوله : " يجوز أن تصرف مصر ، وهي معرفة ؛ لأن العرب تصرف كل ما لا ينصرف في الكلام إلا أفعل منك " . ولم يناقش النحاس هذه العلة .

الثاني : موضع الزخرف ، وأورد النحاس فيه مذهبين:

الأول : للبصريين ، ولهم فيه قولان :

أحدهما : منع " مصر من الصرف ؛ لأنها مؤنثة سميت بمذكر ، وكذا لو سميت امرأة بزيد لم ينصرف.

الثاني : جواز صرف مصر على أن يكون اسما للبلد ، وترك الصرف أولى ؛ لأن المستعمل في مثلها بلدة .

الثاني : للكوفيين ، ويذهبون فيه إلى أن مصر بمنزلة امرأة سميت بـ " هند " ، فكان يجب أن ينصرف ؛ إلا أنها منعت من ذلك ؛ لقلتها في الكلام .

وتلحظ أن النحاس سلك في الموطن الأول منهجا وصفيا تفضيليا ، بيد أنه في الموطن الثاني انتهج المنهج الوصفي التقليدي دون ترجيح ، اللهم إلا بين قولي البصريين ، أما بينهم وبين الكوفيين فلم يزكِ أحدهما على الآخر.

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

للنحاة في هذه الأغلوطة مذهبان :

أولا : المذهب البصري

لنحاة البصرة في هذه الأغلوطة مواقف متعددة ، وقد يخطيء من ينص على أنهم اتفقوا على الصرف في موطن والمنع في آخر ، ومن ثم فعرض آرائهم مفردة ، ثم جمع ما اتفق ، والوقوف على ما اختلف أسلم وأجدى .

أولا : موقف الخليل :

يرى الخليل أن لفظ " مصر " في آية البقرة مصروف ؛ لأنه سبحانه وتعالى لا يقصد البلد المعروف ، فنكَّر الخليل " مصرا " في آية البقرة ؛ ومن ثم صرفت ونونت ،

ونص على أنه لو أراد مصر البلد المعروف ما نون ، وقد عرف الخليل المصر فقال : " والمِصْرُ: كلُّ كُورةٍ تُقام فيها الحُدودُ وتُغزَى منها الثُغُور، ويُقسَم فيها الفَيْءُ والصَّدَقات من غير مُؤامَرة الخليفة ، وقد مَصَّرَ عُمَرُ بن الخطّاب سبعةَ أمصارٍ منها: البصرةُ والكوفةُ، فالأمصارُ عند العَرَبِ تلكَ.

ثم تناول آية البقرة فقال : " وقوله تعالى: " اهبِطُوا مِصْراً " من الأمصار، ولذلكَ نوَّنه " .

كما أورد ما يفيد أن " مصر " في بقية الآيات التي سفلت ممنوعة من الصرف ؛ لأنه قصد بها البلد المعروف ، يقول الخليل : " ولو أراد مِصرَ الكورةَ بعَينِها ما نَوَّنَ، لأنَ الاسْمَ المؤنَّثَ في المعرفةِ لا يُجرَى ، ومِصْرُ هي اليَومَ كورةٌ معروفةٌ بعَينِها لا تُصْرَفُ.[1]

وخلاصة مذهب الخليل أن مصرا في آية البقرة ، مصروفة ؛ لكونها نكرة لمصر من الأمصار ليس معينا ؛ بيد أنها في غير هذا الموطن ممنوعة من الصرف ؛ لأنَ الاسْمَ المؤنَّثَ في المعرفةِ لا يُجرَى ؛ أي لا يصرف .

ثانيا : موقف سيبويه :

أجرى سيبويه قاعدة على أسماء البلدان تحت عنوان : " هذا باب أسماء الأرضين " ، مفادها أنه إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفةٍ ، وكان مؤنثاً أوكان الغالب عليه المؤنث كـ " عمان " فهو بمنزلة قدر وشمس ودعد [2] فأنت بالخيار بين الصرف وعدمه .

فـ " مصر " على ذلك يجوز فيها الصرف وعدمه ، حملا على دعد وشمس .

وقد ساق سيبويه قولا لبعض المفسرين يتوجب عليه منع " مصر " من الصرف ، يقول سيبويه : " وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل : " اهبطوا مصرا " ، إنما أراد مصر بعينها [3] .

---

(١) العين - (ج ٢ / ص ٣٨) .

(٢) اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو قدر وعنز ودعد وجمل ونعم وهند " كتاب سيبويه ج٣/ص٢٤٠ "

(٣) كتاب سيبويه ج٣/ص٢٤٢ .

وقوله هذا يدلل على لأن المشهور عند سيبويه في آية البقرة كون مصر نكرة مصروفة ، وقوله بعينها يدل على أنها مؤنث ؛ إذ عاد الضمير إليها مؤنثا .

يقول سيبويه : "اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود وتلك الأسماء نحو قدر وعنز ودعد وجمل ونعم وهند [(١)]

وخلاصة مذهب سيبويه أن "مصر" في آية البقرة مصروفة ، بيد أنها في غيرها يجوز صرفها وعدمه ، ولعلك تلحظ الفرق بين مذهب الخليل وسيبويه فالخليل يوجب منع الصرف في غير آية البقرة ، بيد أن سيبويه يجوز الصرف وعدمه.

ثالثا :موقف ابن قتيبة :

فسر ابن قتيبة كلام سيبويه السابق ، بل عبر بلفظه نفسه ، فقال : "وأسماء الأرضين لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة إلا ما كان منها اسما مذكرا سمى به المكان ، فإنهم يصرفونه نحو "واسط" ، وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه قال الله عز وجل : "{ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ} [(٢)] ، وقال تعالى "اهْبِطوا مِصْرًا" [(٣)] .

وعليه فابن قتيبة متابع سيبويه فيما ذهب إليه .

رابعا : مذهب الأخفش :

أورد الأخفش في آية البقرة وآيتي يوسف قولين ، وقد انتهج فيهما منهجا وصفيا دون ترجيح ، وهما :

أحدهما : أنه يعني فيهما جميعا "مِصْر" بعينها، ولكن ما كان من اسم مؤنث على هذا النحو "هِنْد" و"جُمْل" فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه.

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص٢٤٠ ؛ ٢٤١ .

(٢) يوسف : ٩٩ .

(٣) أدب الكاتب ج١/ص٢٢٢ .

الثاني : أن التي في "يوسف" يعني بها "مِصْرَ" بعينها، والتي في "البقرة" يعني بها مِصْراً من الأمصار.

يقول الأخفش : " وأما قوله {اهْبِطُواْ مِصْراً} وقال {ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَآءَ اللَّهُ} فزعم بعض الناس انه يعني فيهما جميعا "مِصْرَ" بعينها، ولكن ما كان من اسم مؤنث على هذا النحو "هِنْد" و"جُمْل" فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه. وقال بعضهم: "أما التي في "يوسف" فيعني بها "مِصْرَ" بعينها، والتي في "البقرة" يعني بها مِصْراً من الأمصار."[1]

خامسا : مذهب المبرد :

نص المبرد على أنك لو سميت مؤنثا بمذكر ؛ فإن فيه اختلافا .

❖ فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازنى : فيرون أن صرفه لا يجوز ؛ لأنه أخرج من بابه إلى باب يثقل صرفه فكان بمنزل المعدول .

وذلك نحو امرأة سميتها زيدا أو عمرا ، ويحتجون بأن مصر غير مصروفة فى القرآن ؛ لأن اسمها مذكر ؛ عنيت به البلدة ، وذلك قوله عز وجل ﴿ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ ﴾ ، فأما قوله عز وجل ﴿ اهْبِطُوا مِصْراً﴾ ، فليس بحجة عليه ؛ لأنه مصر من الأمصار ، وليس مصر بعينها ، هكذا جاء فى التفسير- والله أعلم .

❖ وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمى وأحسبه قول أبى عمرو ابن العلا ؛ فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزا ."[2]

وكلام المبرد السابق فيه شيء من الوهم فسيبويه لا يرى المنع من الصرف في " مصر " في غير موطن البقرة واجبا ؛ بل هو جائز ، وهو الفارق بين مذهب الخليل من جهة ، وسيبويه وغيره من جهة أخرى .

سادسا : موقف الطبري :

تناول الطبري آية البقرة من وجهين :

الوجه الأول : اختلاف القراء ، وقد أورد الطبري فيها قراءتين :

---

(١) معاني القرآن - للأخفش - (ج ١ / ص ٧٦) .

(٢) المقتضب ج٣/ص٣٥٠ ؛ وما بعدها .

إحداهما : بتنوين"المصر" وإجرائه .

الثانية : بترك التنوين وحذف الألف منه .

وقد وجه الطبري الأولى منهما بوجهين :

أحدهما : أن الذين نونوه وأجروه ، فإنهم عنوا به مصرا من الأمصار، لا مصرا بعينه ؛ فتأويله -على قراءتهم-: اهبطوا مصرا من الأمصار ، لأنكم في البدو ، والذي طلبتم لا يكون في البوادي والفيافي ، وإنما يكون في القرى والأمصار ، فإن لكم -إذا هبطتموه- ما سألتم من العيش .

الثاني : يجوز أن يكون بعض من قرأ ذلك بالإجراء والتنوين ، كان تأويل الكلام عنده:"اهبطوا مصراً" البلدة التي تعرف بهذا الاسم، وهي"مصر" التي خرجوا عنها ، غير أنه أجراها ونونها اتباعا منه خط المصحف ؛ لأن في المصحف ألفا ثابتة في"مصر" ، فيكون سبيل قراءته ذلك بالإجراء والتنوين، سبيل من قرأ:(قَوَارِيرَا [١] قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً)[٢] منونة اتباعا منه خط المصحف .

وخرج القراءة الثانية على أنه عُنِي بها "مصر" التي تعرف بهذا الاسم بعينها دون سائر البلدان غيرها.

الوجه الثاني : اختلاف أهل التفسير : اختلف أهل التأويل في آية البقرة أيضا على وجهين :

الأول : من يرى أن المراد بها مصرا من الأمصار لا مصر البلد المعروف من هؤلاء قتادة ، والسدي ، ومجاهد ، وحجة هؤلاء : أن الله جل ثناؤه إنما عنى بقوله:(اهبطوا مصرا)، مصرا من الأمصار دون"مصر" فرعون بعينها -: لأنه سبحانه جعل أرض الشام لبني إسرائيل مساكن بعد أن أخرجهم من مصر ، وإنما ابتلاهم بالتيه بامتناعهم على موسى في حرب الجبابرة، إذ قال لهم:(يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ.......)[٣] ، فحرم الله جل وعز على قائلي ذلك -فيما ذكر لنا- دخولها حتى هلكوا في التيه.

---

(١) [الإنسان : ١٥]

(٢) [الإنسان: -١٦] .

(٣) [المائدة: ٢١-٢٤] .

وابتلاهم بالتيهان في الأرض أربعين سنة ، ثم أهبط ذريتهم الشأم ، فأسكنهم الأرض المقدسة ، وجعل هلاك الجبابرة على أيديهم مع يوشع بن نون - بعد وفاة موسى بن عمران .

فرأينا الله جل وعز قد أخبر عنهم أنه كتب لهم الأرض المقدسة، ولم يخبرنا عنهم أنه ردهم إلى مصر بعد إخراجه إياهم منها ، فيجوز لنا أن نقرأ:"اهبطوا مصر"، ونتأوله أنه ردهم إليها .

قالوا: فإن احتج محتج بقول الله جل ثناؤه:(فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ) (١) قيل لهم: فإن الله جل ثناؤه إنما أورثهم ذلك، فملكهم إياها ولم يردهم إليها ، وجعل مساكنهم الشأم .

الثاني : من يرى أن المراد بها مصر فرعون كأبي العالية ، وغيره ، وحجتهم في ذلك قوله تعالى:(فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ) وقوله:(كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ) (٢).

قالوا: فأخبر الله جل ثناؤه أنه قد ورثهم ذلك وجعلها لهم ، فلم يكونوا يرثونها ثم لا ينتفعون بها .

قالوا: ولا يكونون منتفعين بها إلا بمصير بعضهم إليها ، وإلا فلا وجه للانتفاع بها، إن لم يصيروا، أو يصر بعضهم إليها .

قالوا: وأخرى، أنها في قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود:"اهبطوا مصر" بغير ألف .

قالوا: ففي ذلك الدلالة البينة أنها"مصر" بعينها .

موقف الطبري

لم يعثر الطبري على ما يرجح به مذهبا على آخر عند أهل التفسير ، فجمع بين القولين فقال : " قال أبوجعفر: والذي نقول به في ذلك أنه لا دلالة في كتاب الله على

---

(١) [الشعراء: ٥٧-٥٩] .

(٢) [الدخان: ٢٥-٢٨] .

الصواب من هذين التأويلين ، ولا خبر به عن الرسول صلى الله عليه و سلم يقطع مجيئه العذر.

وأهل التأويل متنازعون تأويله ، فأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب أن يقال: إن موسى سأل ربه أن يعطي قومه ما سألوه من نبات الأرض - على ما بينه الله جل وعز في كتابه - وهم في الأرض تائهون ، فاستجاب الله لموسى دعاءه ، وأمره أن يهبط بمن معه من قومه قرارا من الأرض التي تنبت لهم ما سأل لهم من ذلك ، إذ كان الذي سألوه لا تنبته إلا القرى والأمصار، وأنه قد أعطاهم ذلك إذ صاروا إليه. وجائز أن يكون ذلك القرار"مصر"، وجائز أن يكون"الشام" .

وقد رجح الطبري قراءة التنوين بالفتح فقال : " فأما القراءة فإنها بالألف والتنوين:(اهبطوا مصرا) ، وهي القراءة التي لا يجوز عندي غيرها، لاجتماع خطوط مصاحف المسلمين ، واتفاق قراءة القَرَأة على ذلك ، ولم يقرأ بترك التنوين فيه وإسقاط الألف منه، إلا من لا يجوز الاعتراض به على الحجة ، فيما جاءت به من القراءة مستفيضا بينهما"[1]

ثانيا : المذهب الكوفي :

نظر الكوفيون إلى لفظ " مصر " في جميع مواضعها نظرة واحدة ، فهي عندهم معرفة يقصد بها مصر البلد المعروف ، وكان حقها ألا تصرف ؛ ولكنها صرفت في آية البقرة جوازا لخفتها ، ومنعت من الصرف في غيره أيضا جوازا لقلتها في الكلام .

وقال الكسائي : يجوز أن تصرف " مصر " ، وهي معرفة لخفتها ؛ يريد أنها مثل هند ، وهذا خطأ على قول الخليل وسيبويه والفراء ؛ لأنك لو سميت امرأة بزيد لم تصرف .

كما أن عبارة النحاس التي أوردها في الموطن الثاني لشرح المذهب الكوفي جاءت مبهمة ، فقد أثبت لكبيرهم سابقا أنه متى سمى امرأة بهند جاز الصرف ، ثم جاء في الموطن الثاني فأوجب الصرف ، ولم يقل به أحد منهم لا الكسائي ولا الفراء ولا غيرهما ، يقول النحاس : "

---

(١) تفسير الطبري - (ج ٢ / ص ١٣٢) تفسير الطبري - (ج ٢ / ص ١٣٣) .

فأما الكوفيون فيذهبون إلى أن مصر بمنزلة امرأة سميت بهند ، فكان يجب أن ينصرف إلا أنها منعت من ذلك لقلتها في الكلام " .

ولو قال فجاز الصرف وعدمه ، واختير المنع لقلتها في الكلام لأجاد وأبان .

أولا : مذهب الكسائي :

أورد النحاس مذهب الكسائي في أغلوطتنا في الموطن الأول ، ومصر عنده في آية البقرة معرفة حقها ألا تصرف ، غير أنه أجاز صرفها وهي معرفة لخفتها ، كما يجوز أن تصرف هند ، وهو في ذلك موافق لسيبويه ؛ لأن سيبويه أجاز في نحو هند ودعد الصرف وعدمه .

ولكنه مخالف للخليل الذي يرى أن نحو مصر إذا كان معرفة وجب منعه من الصرف ، كما أنه مخالف للفراء الذي يرى أنها غير مصروفة كذلك .

والذي أريد الوصول إليه أن النحاس جانبه الصواب حين قال : " وقال الكسائي : يجوز أن تصرف " مصر " ، وهي معرفة لخفتها ؛ يريد أنها مثل هند ، وهذا خطأ على قول الخليل وسيبويه والفراء ؛ لأنك لو سميت امرأة بزيد لم تصرف "

فقول الكسائي هذا خطأ عند الخليل والفراء ، بيد أنه موافق لقول سيبويه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى جاء تعليل النحاس مخالفاً لما نص عليه الكسائي ؛ حيث قال : " لأنك لو سميت امرأة بزيد لم تصرف " ، فالكسائي إنما سمى مؤنثا بمؤنث ، أما مثال النحاس ففيه تسمية المؤنث بمذكر .

بدليل أنه في الموطن الثاني قال : " فأما الكوفيون فيذهبون إلى أن مصر بمنزلة امرأة سميت بهند " .

وقد أورد النحاس تعليلا للكسائي خرج عليه صرف " مصرا " في آية البقرة حيث نص على أن الصرف في آية البقرة من قبيل صرف الممنوع من الصرف ، فقال : " وقال الكسائي : يجوز أن تصرف مصر ، وهي معرفة ؛ لأن العرب تصرف كل ما لا ينصرف في الكلام إلا أفعل منك[١] " ، ولم يعقب النحاس على تعليل الكسائي الثاني .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٣٢ .

ثالثا : مذهب عيسى بن عمر :

وقد ذهب هذا المذهب عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمى أبو عمرو بن العلا ؛ فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزا .[1]

ثانيا : مذهب الفراء :

انتهج الفراء منهجا وصفيا تفضيليا في هذه الأغلوطة ، حيث عرض للمذاهب ثم رجح ما رأه راجحا ، وقد خرج آية البقرة على وجهين :

أحدهما : أنها غير مصروفة ، وألفها يوقف عليها ، فإذا وصلت لم تنون ، وأكثر القراء على ذلك .

الثاني : صرفها لأنها نكرة ؛ فهي غير " مصر " المعروفة .

يقول الفراء في آية البقرة : " كتبت بالألف، وأسماءُ البُلدان لا تنصرف خَفَّت أو ثَقُلت، وأسماء النساء إذا خَفَّ منها شئٌ جرى إذا كان على ثلاثة أحرُفٍ وَأَوْسَطُها ساكنٌ مثلُ دَعْدٍ وهِنْد وجُمْل.

وإنما انصرفت إذا سمّى بها النِّساء؛ لأنها تُردَّد وتَكثُر بها التّسمية فتخف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود.

فإن شئت جعلت الألف التى فى"مِصْرَا" ألفا يُوقَفُ عليها، فإذا وصلتَ لم تنوِّن، كما كتبوا "سَلاَسِلاً" و "قَوَارِيراً" بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما.

وإن شئت جعلت "مِصْراً" غير المصر التى تُعرَف، يريد اهبطوا مِصراً من الأمْصار، فإن الذى سألتم لا يكون إلا فى القُرَى والأمصار.

وقد رجح الفراء الوجه الأول ، فقال : " والوجه الأوّل أحبّ إليّ " ، وعلل ترجيحه بعدة أمور :

أولا : لأنها فى قراءة عبدالله "اهْبِطوا مِصْرَ" بغير ألف .

ثانيا : وفى قراءة أُبَيّ: "اهْبِطُوا فَإنّ لَكُمْ ما سَأَلْتُم واسْكُنُوا مِصْرَ" .

ثالثا : أنها فى سورة يوسف بغير ألف: {ادْخُلُوا مِصْرَ إنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ} .

---

(١) المقتضب ج٣/ص٣٥٠ ؛ وما بعدها .

رابعا : قال الأعمش : وقد سئل عنها ، فقال: هى مصر التى عليها صالح بن على.[1]

موقف أبي حاتم الرازي :

أورد أبو حاتم في قوله: " اهْبِطُوا مِصْرًا " أثرين ، الأول : يثبت أن المراد بمصر بلد من البلاد ، يقول أبو حاتم : " حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ الْعَبْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْبَقَّالِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ،فِي قَوْلِهِ: " اهْبِطُوا مِصْرًا " ، قَالَ: مِصْرًا مِنَ الأَمْصَارِ" وَرُوِيَ عَنِ السُّدِّيِّ، وَقَتَادَةَ، وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ نَحْوُ ذَلِكَ

وأما الثَّاني : فيثبت أن مصرا هي مصر فرعون ، يقول : " حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ رَوَّادٍ، ثنا آدَمُ، ثنا أَبُو جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: يَعْنِي بِهِ مِصْرَ فِرْعَوْنَ". كما أثبت ذلك أيضا عن الأعمش ، يقول : " حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ الْحَجَّاجِ، ثنا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنِ الْكِسَائِيِّ، عَنِ الأَعْمَشِ، قَالَ: "هِيَ مِصْرُ الَّتِي عَلَيْهَا صَالِحُ بْنُ عَلِيٍّ، وَكَانَ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا". [2]

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

أولا : من حيث المنهج

- أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين ، انتهج في الموطن الأول منهجا وصفيا تفصيليا ، وفيه غلط الكسائي ، وفي الثاني سلك منهجا وصفيا تقليديا دون ترجيح ، وأورد مذهب الكوفيين ولم يخطئه .
- تعد هذه الأغلوطة في الأغاليط التي وضح فيه الخلاف بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية ، ويظهر ذلك جليا في تعبيرات النحاس لمذهبهم ؛ ففي الموطن الأول أسند الأمر للكسائي ، ثم في الموطن الثاني جعله مذهب الكوفيين جميعا .

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٣٧)

(٢) تفسير ابن أبي حاتم – (ج ١ / ص ١٦١) .

❖ انتهج الفراء في عرض الأغلوطة منهجا وصفيا تفصيليا .
❖ انتهج الأخفش في عرضه للأغلوطة منهجا وصفيا دون ترجيح .
❖ انتهج الطبري منهجا وصفيا دون ترجيح في تفسير الآية الذي يترتب عليه صرف مصر وعدمه ، بيد أنه رجح من قرأ بالتنوين والألف في آية البقرة على من لم ينون .

ثانيا : من حيث التقعيد :

❖ أورد النحاس للبصريين في آية البقرة قولان ، أحدهما يرى أنها مصروفة لأنها نكرة ، والثاني يرى أنه يجوز صرفها وعدمه باعتبار أنها اسما للبلاد ، وقد اختار القول الأول ، وأما الكوفيون فعبر الكسائي عن مذهبهم بأن " مصر " في آية البقرة معرفة ، وصرفت لخفتها ؛ إذ هي كهند .

وفي الموطن الثاني : أوجب الخليل منعها من الصرف ؛ لأنها مؤنثة سميت بمذكر ، وأما الكوفيون فيرون أنه كان يجب صرفها ، ومنعت من الصرف لقلتها في الكلام .

❖ ذهب الخليل إلى أن مصرا في آية البقرة ، مصروفة ؛ لكونها نكرة لمصر من الأمصار ليس معينا ، بيد أنها في بقية المواضع ممنوعة من الصرف وجوبا .
❖ ذهب سيبويه إلى أن مصر في آية البقرة نكرة مصروفة ، بيد أنها في بقية المواضع معرفة أريد بها مصر البلد المعروف يجوز فيه الصرف وعدمه .
❖ ذهب عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمى وأبو عمرو بن العلا إلى أنك إذا سميت مؤنثا " بلدة " بمذكر " مصر " جاز صرفه .
❖ ذهب الأخفش في أحد قوليه أن مصرا في جميع مواطنها أريد بها البلد المعروف ، وأن من العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه ، ومن ثم يجوز الصرف وعدمه في جميع مواطنها .
❖ وافق الأخفش في القول القول الثاني مذهب سيبويه .

❖ أسند المبرد لسيبويه وجوب المنع إذا سمي مؤنثا بمذكر ، ومن ثم فمصر عنده في جميع مواضعها ما عدا البقرة واجب المنع من الصرف ، والصواب عنده جواز المنع وعدمه ، إذ هو عند سيبويه من تسمية امرأة بهند .

❖ رجح الفراء أن تكون مصر في آية البقرة ممنوعة من الصرف ، وأن ألفها ألف وقف كما في سلاسلا ، إذ منع الصرف ووقف عليه بالألف، والحجة فيه أن الرؤاسي والكسائي حكيا عن العرب الوقوف على ما لا ينصرف بالألف لبيان الفتحة [1]

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج:

رجح الزجاج قراءة التنوين ، ووجه الصرف فيها من وجهين :

الأول : أن يراد بها مصرا من من الأمصار .

الثاني : أن يراد بها مصر بعينها ، فجعل مصر اسما للبلد فصرف ؛ لأنه مذكر سمي بمذكر .

وأما قراءة الفتح فعلى أنه أراد مصر بعينها أيضا [2] ؛ وأما في آية يوسف الأولى فجعلها اسما لمصر المعروفة [3] ونص على ذلك أيضا في آية الزخرف [4]

وخلاصة موقف الزجاج أنه متابع لمنهج سيبويه والبصريين في صرف مصر وتركه .

ثانيا : موقف ابن السراج :

نص ابن السراج على أن " مصر " مما يذكر ويؤنث ، وأنه لا ينصرف ، يقول : " وأما ما يذكر ويؤنث فنحو مصر واضاخ وقباء وحراء وحجر وحنين وبدر ماء وحمص

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص٩٧

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٤٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/٩٨ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٤١٤ ، ٤١٥ .

وجور وماه لا ينصرف ؛ لأن المؤنث من الثلاثة الأحرف الخفيفة إن كان أعجميا لم ينصرف ؛ لأن العجمة قد زادته ثقلا " .

ثم أورد علة من صرفه فقال : " ومن صرفه فلأنه معرفة مؤنث فقط لخفته في الوزن فعادل في خفة أحد الثقلين فلما حدث ثقل ثالث قاوم الخفة [(١)] .

ثالثا : موقف ابن أبي زمنين :

قصر ابن أبي زمنين " مصرا " في آية البقرة على التنكير ، فقال : " اهبطوا مصرا يعني مصرا من الأمصار [(٢)]

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة لدى معاصري النحاس

سلك المعاصرون للنحاس منهجا وصفيا اتسم بالتقليد دون ترجيح ، وظهر عند الزجاج وابن السراج وغيرهما .

سابعا : الأغلوطة بعد النحاس

سلك بعض النحويين والمفسرين مواقف وصفية ترجيحة ، حيث أوردوا ما جاء في أغلوطتنا من مذاهب ثم رجحوا ما ارتضوه .

أولا : المنهج الوصفي الترجيحي

أولا : موقف ابن كثير :

يمكن إيجاز موقف ابن كثير في نقاط :

أولا : أورد القراءتين الواردتين في أغلوطتنا ، ورجح قراءة التنوين ونص على أنها قراءة الجمهور ، وكرر كلام الطبري السابق .

ثانيا : أورد اختلاف العلماء في المراد من " مصر " ، وضعف كلام الطبري،ورجح ما قاله ابن عباس ، حيث قال : " وقال ابن جرير: ويحتمل أن يكون المراد مصر فرعون على قراءة الإجراء أيضًا. ويكون ذلك من باب الاتباع لكتابة

---

(١) الأصول في النحو ج٢/ص١٠٠.

(٢) تفسير ابن أبي زمنين – (ج ١ / ص ١٤) .

المصحف، كما في قوله تعالى: { قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا } [الإنسان: ١٥، ١٦] . ثم توقف في المراد ما هو؟ أمصر فرعون أم مصر من الأمصار؟

وهذا الذي قاله فيه نظر، والحق أن المراد مصر من الأمصار كما روي عن ابن عباس وغيره،[١]

ثانيا : موقف الشوكاني :

ارتضى الشوكاني مذهب الأخفش والكسائي فعلل لصرف "مصر" في أغلوطتنا بقوله : " وصرف مصر هنا مع اجتماع العلمية ، والتأنيث؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط ، وهو : يجوز صرفه مع حصول السببين ، وبه قال الأخفش والكسائي .

وساق مذهب الخليل وسيبويه ، وحكم له بأنه خلاف الظاهر ، فقال : " وقال الخليل ، وسيبويه : إن ذلك لا يجوز ، وقالا : إنه لا علمية هنا؛ لأنه أراد مصراً من الأمصار ، ولم يرد المدينة المعروفة ، وهو خلاف الظاهر . [٢]

ثانيا : المنهج الوصفي التقليدي :

انتهج الزمخشري منهجا وصفيا تقليديا ، فأورد ما جاء في أغلوطتنا من مذاهب دون ترجيح .[٣] وكذا الرازي.[٤] وأبو البقاء [٥] وأبو حيان [٦] والقرطبي [٧] والألوسي [٨] وابن عادل [٩] والبيضاوي [١٠] والماوردي[١١]

---

(١) تفسير ابن كثير - (ج ١ / ص ٢٨١) .

(٢) فتح القدير - (ج ١ / ص ١١٠) .

(٣) الكشاف - (ج ١ / ص ٩٦) .

(٤) تفسير الرازي - (ج ٢ / ص ١٣٢) .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٦٩ .

(٦) تفسير البحر المحيط - (ج ١ / ص ٣٠٢) .

(٧) تفسير القرطبي - (ج ١ / ص ٤٢٩) .

(٨) تفسير الألوسي - (ج ١ / ص ٣٤٢) .

(٩) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١ / ص ٣٤١) .

(١٠) تفسير البيضاوي - (ج ١ / ص ٩٨) .

(١١) النكت والعيون - (ج ١ / ص ٥٣) .

الأغلوطة الرابعة
عطف الظاهر (الصَّابِؤُونَ) على ضمير الرفع في (هادوا) دون توكيده
من نحو قوله تعالى
(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ) (١)

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ) ، يقول النحاس : "اسم إن ، "وَالَّذِينَ هَادُواْ" عطف عليه ، وَالصَّابِؤُونَ .

وقرأ سعيد بن جبير "والصابئين" بالنصب ، والتقدير إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله منهم وعمل صالحا فلهم أجرهم والصابئون والنصارى كذلك ، وأنشد سيبويه؛ وهو نظير هذا :

وَإِلا فَاعلَموا أَنَّا وَأَنتُم بُغَاةٌ مَا بقينا في شِقاقِ (٢)

وقال الكسائي والأخفش : ذكره في المسائل الكبير ، والصابئون عطف على المضمر الذي في هادوا .

وقال الفراء : إنما جاز الرفع ؛ لأن "الذين" لا يبين فيه الإعراب .

قال أبو جعفر : وسمعت أبا إسحاق ، يقول : وقد ذكر له قول الأخفش والكسائي هذا خطأ من جهتين :

أحدهما : أن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد .

---

(١) [المائدة : ٦٩] .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥ ؛ والكتاب ١٥٦/٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢ ؛ وشرح المفصل ٦٩/٨ .

والشاهد فيه " أن وأنتم " حيث وقع الضمير المنفصل الذي محله الرفع ، وهو " أنتم " بين اسم " إن " وخبرها مسبوقا بواو العطف، فهو في تقدير جملة ؛ أي : وأنتم بغاة ، عطفا على جملة " أنا بغاة " .

والجهة الأخرى : أن المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى إن الصابئين قد دخلوا في اليهودية ، وهذا محال ، وسبيل ما لا يتبين فيه الإعراب ، وما يتبين فيه واحدة[1] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى من سورة المائدة " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ " ، فقد ماجت هذه الأغلوطة بمذاهب النحاة ؛ إذ انبروا لتخريجها بما يتوافق مع القواعد ، ويناسب المعنى ، وممن أعمل عقله في هذه الأغلوطة الكسائي ، حيث جعل " الصابئون " معطوف على الضمير في " هادوا " ، وقد سمع النحاس أستاذه الزجاج يقدح في كلام الكسائي ، وذلك لسببين :

أحدهما : من حيث التقعيد ؛ إذ إن الضمير في هادوا مرفوع ، ولا يعطف عليه إلا بعد توكيده .

الثاني : من حيث المعنى ؛ إذ إن المعطوف شريك المعطوف عليه ، فيصير المعنى إن الصابئين قد دخلوا في اليهودية ، وهذا محال .

وتعرف هذه الأغلوطة عند النحاة بالعطف على محل اسم الحروف الناسخة " إنّ ، وأنّ ، ولكنّ " قبل استكمال خبرها .

ولما كان الكسائي لا يرى أن " الصابئون " معطوف على محل اسم إن ، بل على الضمير في " هادوا " ، آثرت تسميتها بما يتوافق مع ما ادعاه .

وقد أورد النحاس في أغلوطتنا قراءتين ، الأولى بالرفع والثانية بالنصب ، ووجه الرفع بوجهين :

أحدهما : رفع (الصابئون) على الابتداء مع حذف الخبر ، والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله منهم وعمل صالحا فلهم أجرهم والصابئون والنصارى كذلك ، وهو مذهب سيبويه .

الثاني : عطف " الصابئون " على الضمير في هادوا وهو للكسائي والأخفش .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣١ ، ٣٢ .

الثالث : عطف "الصابئون" على (الذين) ، وإنما جاز ذلك لكونه مبنيا يلزم حالة واحدة في جميع تراكيبه .

وقد حكى النحاس عن الزجاج تغليطه للكسائي والأخفش ، كذا رد مذهب الفراء حيث قال : "وسبيل ما لا يتبين فيه الإعراب وما يتبين فيه واحدة" .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

تدافع النحاة الأوائل لتخريج وجه الرفع في أغلوطتنا ، ولا يكاد يتفق اثنان منهم على مذهب واحد .

أولا : مذهب سيبويه :

تناول سيبويه أغلوطتنا تحت عنوان : "هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء" فقال : " وأما قوله عز وجل "والصَّابِئُونَ" فعلى التقديم والتأخير ؛ كأنه ابتدأ على قوله والصَّابِئُونَ "بعدما مضى الخبر ، وقال الشاعر بشر بن أبي خازم :

وَإِلا فَاعلَموا أَنّا وَأَنتُم بُغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ[1]

وهكذا سيبويه يرى أن "والصابئون" في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، ويقصد بالتقديم جعل "من آمن ...." في موضع رفع خبر إن ، والصابئون مبتدأ حذف خبره أي والصابئون من آمن منهم ....فلهم ......" .

وقد نظر سيبويه بين آيتنا وبيت لبشر عطف على اسم إن قبل استكمال الخبر ، لكنه قدر "بغاة" خبر "أن" الأولى ، وخبر الثانية محذوف ، والتقدير أنا بغاة وأنتم كذلك .

ثانيا : مذهب أبي عبيدة :

وجه أبو عبيدة الرفع في أغلوطتنا على وجهين :

الأول : أن "والصابئون" فاعل لفعل محذوف .

الثاني : أن "والصابئون" مرفوع على الابتداء .

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص١٥٥ .

وأورد في ذلك أكثر من علة:

الأولى : أن العرب تخرج المُشْرَك في المنصوب الذي قبلَه من النصب إلى الرفع على ضمير فعل يرفعه، أو استئنافٍ ، ولا يُعملون النصب فيه.

الثانية : أن معنى (إنّ) معنى الابتداء، ألا ترى أنها لا تعمل إلا فيما يليها ثم ترفع الذي بعد الذي يليها كقولك: إن زيداً ذاهبٌ، فذاهب رفعٌ، وكذلك إذا واليتَ بين مُشرَكين رفعتَ الأخير على معنى الابتداء.

الثالثة : ورد من الشعر ما يدل على أنه إذا عطف بالرفع على اسم إن فهو مرفوع بالابتداء كقول الشاعر:

فمنَ يَكُ أمسَى بالمدينة رَحْلُه ∴ فإنّي وقَيّارٌ بها لغريبُ[1]

ثالثا : مذهب الكسائي :

أوضح الفراء مذهب أستاذه ، وهو أنه رفع "والصابئون" بعطفه على الضمير في "هادوا" على أن معنى "هادوا" أي تابوا ، يقول الفراء : "قال الكسائيّ: أرفعُ (والصابئون) على إتباعه الاسم الذى فى هادوا، ويجعله من قوله (إنا هدنا إليك) لا من اليهودية.

وقد رد الفراء مذهب أستاذه فقال : "وجاء التفسير بغير ذلك ؛ لأنه وَصَفَ الذين آمنوا بأفواههم ، ولم تؤمن قلوبهم، ثم ذكر اليهود والنصارى ، فقال: من آمن منهم فله كذا، فجعلهم يهودا ونصارى ."[2].

هذا أحد قولين للكسائي في هذه الأغلوطة ، وقد ثبت عنه قول آخر ، وهو أن "والصابئون" معطوف على اسم "إن" "الذين" قبل تمام الخبر ، وهو ما يعرف عند الكوفيين بجواز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر ، والكسائي يجوز ذلك سواء تبين الإعراب في اسم "إن" أم لم يتبين ."[3]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لضابيء بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ١٨٤ ؛ والكتاب ٧٥/١ ؛ ونوادر أبي زيد ٢٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١ ؛ ومجالس ثعلب ٣١٦ ، ٥٩٨ ؛ والإنصاف ٩٤ ، مجاز القرآن - (ج ١ / ص ٣٢) .

(٢) معاني القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٢٩١) .

(٣) انظر قوله هذا في أسرار العربية ١٤٦/١ .

رابعا : مذهب الفراء :

ذهب الفراء في رفع " والصابئون " مذهبا غريبا ؛ إذ وجه الرفع لكون " الذين " اسما موصولاً مبنيا ، يلزم حالة واحدة رفعا ونصبا وجرا ، بالإضافة إلى أن إعمال " إن " النصب ضعيف؛ إذ يقع على الاسم ، ولا يقع على الخبر ، يقول الفراء : " وقوله: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى...} ، فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة فى رفعه ونصبه وخفضه، فلمَّا كان إعرابه واحدا ، وكان نصب (إنّ) نصبا ضعيفا - وضعفه أنه يقع على (الاسم ولا يقع على) خبره - جاز رفع الصابئين.

غير أنه قصر الجواز على ما إذا كان اسم " إنّ " مبنيا ، فقال : " ولا أستحبُّ أن أقول: إنّ عبدَاللهِ وزيد قائمان ؛ لتبيّن الإعراب فى عبدالله .

وقد نص الفراء على أن الكسائي أجاز ذلك فقال : " وقد كان الكسائى يجيزه لضعف إنّ ، وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا :

فمنَ يَكُ أمسَى بالمدينة رَحْلُه ∴ فإنّي وقَيَّارٌ بها لغريبُ

وقد رد الفراء إجازة الكسائي ، وخرجه على رآه في آيتنا ؛ فنص على أن اسم إن ضمير ، فهو مبني لا يظهر إعرابه ، يقول : " وقَيَّارٌ ، ليس هذا بحجَّة للكسائىّ فى إجازته (إنّ عمرا وزيد قائمان) ؛ لأن قيّارا قد عطف على اسم مكنىّ عنه، والمكنى لا إعراب له ، فسهل ذلك (فيه كما سهل) فى (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون) وهذا أقوى فى الجواز من (الصابئون) لأنّ المكنىّ لا يتبين فيه الرفع فى حال، و (الذين) قد يقال: اللذون فيرفع فى حال. وأنشدنى بعضهم:

وَإِلا فَاعلَموا أَنَّا وَأَنتُم ∴ بُغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ

وقال الآخَر:

يا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يا لَمِيسُ ∴ في بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ (١)

---

(١) الرجز للعجاج في الدرر ١٨٧/٦ ؛ وليس في ديوانه ، ولرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٦ ؛ ومجالس ثعلب ٣١٦/١ ؛ وأوضح المسالك ٣٦٤/١ ؛ والتصريح ٢٣٠/١ .والشاهد فيه : " وأنت " حيث زعم الفراء أنه معطوف على اسم " ليت " المنصوب محلا، وهو ياء المتكلم ، وهو عند الجمهور ، مبتدأ حذف خبره للعلم به ، والتقدير : وأنت معي ، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين " ليت " واسمها وخبرها الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله : " في بلدة " .

وأنشدنى بعضهم:

يـــا ليتنـــى وهمـــا نخلـــو بمنزلـــةٍ ∴ حتـى يـرى بعضُـنا بعضـا ونـأتلِف

وهكذا خرج الفراء الشواهد الثلاثة على أن اسم "إن"، و "ليت" ضمير ؛ فإذا عطف عليه رفع .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفراء أورد أثرا عن عائشة- رضي الله عنها – لحن مثل هذه القراء ، غير أنه رفض مثل ذلك ، يقول الفراء عند إعرابه لقوله تعالى : (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) [١]

قد اختلف فيه القراء :

فقال بعضهم: هو لحن ولكنا نمضى عليه لئلاّ نخالف الكتاب ، حدَّثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال حدثنى أبو معاوية الضرير عَنْ هاشم بن عُروة بن الزُبَير عن أبيه عن عَائِشة أنها سُئِلت عن قوله فى النساء {لَكِنِ الراسِخُونَ فى العِلْمِ مِنهمْ .... والمُقِيمِينَ الصلاةَ} وعن قوله فى المائدة {إِنَ الذِينَ آمَنوا والَّذِين هَادُوا والصَّابِئُونَ} وعن قوله {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} فقالت: يا ابن أخى هذا كان خطأ من الكاتب.

وقرأ أبو عمرو {إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَان} واحتجّ أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد صَلى الله عَليه وسَلم أنه قال: إن فى المصحف لَحْناً وستقيمه العرب ، قال الفراء: ولست أشتهى على (أن أخالف الكُتّاب [٢]

خامسا : مذهب الأخفش :

وجه الأخفش الرفع في أغلوطتنا من وجهين :

أحدهما : كأن قوله {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ} في موضع رفع في المعنى ؛ لأنه كلام مبتدأ ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: "إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ" وَ"زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" من غير أن يكون فيه "إِنَّ" في

(١) [طه : ٦٣] .

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٣٥) .

المعنى سواء ، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئا جعلته على المعنى ، كما قلت: إنَّ زيداً مُنطَلِقٌ وعمرٌو. ولكنه اذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر.

الثاني : قال بضعهم: "لما كان قبله فعل شبه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله ، وهو {الَّذِينَ هَادُواْ} أجراه عليه فرفعه به ، وإن كان ليس عليه في المعنى ؛ ذلك أنه تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٌ خَرِبٍ" وقولهم "كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجٌّ" يرفعون "الحَجٌّ" بـ"كَذَبَ"، وإنما معناه "عَلَيْكُم الحَجٌّ" نصب بأمرهم. وتقول: "هذا حَبُّ رُمّانِي" فتضيف "الرُّمَانَ" إليكَ وإنما لكَ "الحَبٌّ" وليس لك "الرُّمَانُ". فقد يجوز أشباه هذا والمعنى على خلافه."[1]

ولعلك تلحظ أن الوجه الثاني الذي أورده الأخفش هو ما خطأه فيه الزجاج ، كما أنك تلحظ أنه ساق معه جوابا لحجة الزجاج الثانية ، فهو لا يعمل "هادوا في والصابئون" ، وإنما عده من قبيل "هذا جحر ضب خرب" .

سادسا : موقف ثعلب :

تناول ثعلب ما يشبه أغلوطتنا ، وذلك في قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)[2] برفع وملائكته ، حيث قال : "قال: يجوز ولم نسمع من قرأ به ، ويقال إن زيداً وعمرو قائمان، وإن زيداً وعمراً قائمان. قال: مثل قوله:

فمَنْ يَكُ أمسَى بالمدينة رَحْلُه ∴ فإنِّي وقَيّارٌ بها لغريبُ

وأنشد أيضاً:

يا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يا لَمِيسُ ... في بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أنِيسُ

قال أبو العباس: والفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب والكسائي يقول فيما يتبين وفيما لا يتبين."[3]

---

(١) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٢٢٨) .

(٢) [الأحزاب : ٥٦] .

(٣) مجالس ثعلب ٣١٦/١ .

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة في طور التقعيد

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

أولا : من حيث المنهج :

الأولى : انتهج كل من سيبويه والكسائي والفراء والأخفش وأبي عبيدة وثعلب في عرض الأغلوطة منهجا تحليليا استنباطيا ، حيث قام كل منهم بتحليل القاعدة ، واستنباط الشواهد التي تؤيد مذهبه وتدحض مذهب غيره .

الثانية : حفلت الأغلوطة بالشواهد النحوية التي استنبطها النحاة الأوائل .

ثانيا : من حيث التقعيد :

الأولى : ذهب سيبويه إلى أن " والصابئون " مرفوع على أنه مبتدأ حذف خبره ، وأن ما بعده خبر عن " إن الذين " .

الثانية : ذهب الكسائي إلى أنه مرفوع على أنه معطوف على الضمير في هادوا ، وهادوا بمعنى تابوا .

الثالثة : ذهب الفراء إلى أن " والصابئون " معطوف على الذين ، وأن رفعه لكون اسم إن " الذين " مبني لا يظهر عليه إعراب .

الرابعة : للأخفش في أغلوطتنا قولان :

أحدهما : وافق فيه سيبويه ، وإن كان يفضل أن يكون العطف بعد استكمال الخبر لفظا .

الثاني : وافق فيه الكسائي ، وضمن " هادوا " معنى آخر غير معناه ، وأجاب مسبقا عما قاله الزجاج بعدُ .

الخامسة : أن دعوى الزجاج الثانية مردودة بما ساقه الكسائي من أن المراد بـ " هادوا " تابوا .

السادسة : رفض الفراء كلام الكسائي ، وكانت حجته مخالفة لما ساقه الزجاج في تغليطه للكسائي .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج [1]

ذكر النحاس أنه سمع أبا إسحاق ، يقول : وقد ذكر له قول الأخفش والكسائي هذا خطأ من جهتين :

أحدهما : أن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد .

والجهة الأخرى : أن المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى إن الصابئين قد دخلوا في اليهودية ، وهذا محال .

هذا ما سمعه النحاس من الزجاج ؛ غير أن ما أثبته الزجاج في كتابه معاني القرآن لا يثبت ذلك ؛ فالزجاج ذكر أن أهل العربية اختلفوا في تفسير رفع "والصابئون" وأورد ثلاثة مذاهب :

الأول : للكسائي ، ومفاده أنه عطف "والصابئون" على اسم "إن" ؛ لأن عمل "إن" النصب ضعيف ، فعطف عليه بالرفع ؛ لأن الأصل في "إن" وما بعدها الرفع .

الثاني : للفراء ، وهو موافق للكسائي ؛ غير أنه يقصر جواز العطف على الأسماء المبنية التي تلزم حالة واحدة كالأسماء الموصولة ، والضمائر ، يقول الزجاج : "

> اختلف أهل العربية في تفسير رفع الصابئين، فَقَالَ بعضهم نَصْبُ «إنَّ» ضَعُفَ فنُسِقَ «بالصَّابئون» على «الَّذينَ» لأن الأصل فيهم[1] الرفع. وهو قول الكسائي، وقال الفراءُ مثل ذلك إلا أنه ذكر أن هذا يجوز في النسق على مثل «الذين» وعلى المضمر، يجوز إني وزيد قائمان، وأنه لا يجيز إنَّ زيداً وعمرو قائمان. وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نَصْبَ «إنَّ» ضعيف لأنها إنما تغيِّرُ الاسم ولا تغير الخبرَ، وهذا غلط لأن «إنَّ» عملت عَمَلَيْن النَّصْبَ، والرفع، ولَيْسَ في العربيَّة ناصب ليس معه مرفُوع لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب «إنَّ» ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها. نحو قوله: ﴿إنَّ فيها قوْماً جَبَّارين﴾[1] ونَصْبُ إنَّ مِنْ أَقْوَى المنْصُوبَاتِ.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٩٢ ، ١٩٣ .

وهكذا غلط الزجاج الكسائي والفراء فيما ذهبا إليه من أن "إن" ضعفت عن عمل النصب ، ومن ثم رفع المعطوف على اسمها ، وأورد في ذلك حجتين :

إحداهما : أن "إن" عملت النصب والرفع ، بدليل أنه ليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع ؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول به ، والمفعول به لا يكون بغير فاعل ؛ إلا فيما لم يسم فاعله .

الثانية : أن "إن" تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها ، بدليل قوله تعالى : (إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ) [1] ، ومن ثم فنصب "إن" من أقوى المنصوبات .

الثالث : لسيبويه ، ومفاده كما سبق أن "والصابئون" مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، يقول الزجاج: "

> وقال سيبويه والخليلُ، وجميعُ البصريين إنّ قوله: والصَّابِئُون محمول، على التأْخير، ومرفوع بالإبتداءِ. المعنى إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن باللّهِ واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى كذلك أيْضاً، أي من آمن باللّه واليوم الآخر فلا خوف عليهم، وأنشدوا في ذلك قول الشاعر:[2]
>
> وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق
>
> المعنى وإلا فاعلموا أنَّا بُغَاةٌ ما بقينا في شقاق، وأَنتم أَيضاً كذلك.

ثانيا : موقف ابن السراج

وافق ابن السراج سيبويه فيما ذهب إليه في أغلوطتنا من التقديم والتأخير فقال : " وأما قوله " والصابئون " فعلى التقديم والتأخير ؛ كأنه ابتدأ ، فقال : والصابئون بعد ما مضى الخبر ، قال الشاعر :

وَإِلا فَاعلَموا أَنّا وَأَنتُم ∴ بُغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ

كأنه قال فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك[2] .

ويلحظ أن ابن السراج نهج منهجا إقصائيا ؛ فلم يتطرق إلى خلاف النحاة في أغلوطتنا بل اقتصر على مذهب سيبويه .

---

(١) [المائدة : ٢٢] .

(٢) الأصول في النحو ج١/ص٢٥٣ .

سادسا : الأغلوطة بعد النحاس

موضوع هذه الأغلوطة كما سبق هو ما ادعاه الكسائي في توجيه قراءة الرفع في "والصابئون" حيث عطفه على الضمير في "هادوا"، وقد أثبت الفراء عنه ذلك، غير أن الأغلوطة بعد النحاس سلكت طريقا آخر، إذ صار الخلاف بين الكوفيين والبصريين في جواز العطف على اسم إن قبل استكمال خبرها، وهذا ليس محل أغلوطتنا، ومن ثم فسأقتصر في عرض الأغلوطة في هذا الطور على من ناقش أغلوطتنا .

أولا : المنهج الوصفي التفضيلي

أولا : موقف ابن عطية :

أورد ابن عطية مذاهب النحاة في أغلوطتنا ، وساق ما قاله الزجاج في مذهبي الكسائي والفراء ، ثم ساق ما حكي عن الكسائي الذي هو محل أغلوطتنا ، فقال : " وحكي أيضاً عن الكسائي أنه قال و { الصابئون } عطف على الضمير في { هادوا } والتقدير هادوا هم الصابئون ، وهذا قول يرده المعنى لأنه يقتضي أن الصابئين هادوا".[1]

ثانيا : موقف أبي البركات الأنباري :

أورد أبو البركات مذهب الكسائي في معرض حديثه عن مسألة الرفع على محل اسم إن قبل مجيء الخبر ، ساقه في تخريج آية الأغلوطة ، كرد على من استدل بها على جواز العطف على محل اسم إن قبل استكمال الخبر ، وقد ضعف أبو البركات قول الكسائي ، ذاكرا حجة واحدة من الحجتين ، يقول : "والوجه الثالث : أن يكون عطفا على المضمر المرفوع في هادوا وهادوا بمعنى تابوا ، وهذا الوجه عندي ضعيف ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح ، وإن كان لازما للكوفيين ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيح" [2]

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ٢ / ص ٣٢١) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ج١/ص١٩٠ .

ثانيا : المنهج الوصفي التقليدي :

نهج القرطبي منهجا وصفيا دون ترجيح [١]

ثالثا : المنهج الإقصائي :

نهج الألوسي منهجا إقصائيا ، فذكر كلام سيبويه دون تناول بقية المذاهب بالمناقشة [٢]

رابعا : من لم يناقش أغلوطتنا ، بل أثبت قول الكسائي الثاني :

أبو البركات الأنباري [٣] والزمخشري [٤] وأبو البقاء العكبري [٥] وابن هشام [٦] .

الأغلوطة الخامسة
إجازته نصب "بديع" على المدح
من قوله تعالى
(بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) [٧]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد عند إعرابه لقوله تعالى من سورة الأنعام :(بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) ، يقول النحاس : " بمعنى هو بديع ، وأجاز الكسائي خفضه على النعت لله عز وجل ، ونصبه بمعنى بديعا السموات والأرض ، قال أبو جعفر : وذا خطأ عند البصريين ؛ لأنه لما مضى . [٨]

---

(١) تفسير القرطبي - (ج ٦ / ص ٢٤٦) .

(٢) تفسير الألوسي - (ج ٥ / ص ٧٨) .

(٣) أسرار العربية ج١/ص١٤٦ .

(٤) الكشاف - (ج ٢ / ص ٥٠) .

(٥) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ج١/ص٢٢٢ ، اللباب ج١/ص٢١٣ .

(٦) مغني اللبيب ج١/ص٦١٧ ؛ و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج١/ص٣٥٨ .

(٧) [الأنعام : ١٠١] .

(٨) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٨٧ .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدرو هذه الأغلوطة حول إعراب قوله تعالى من سورة الأنعام :(بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) ، فقد ورد فيه ثلاثة قراءات :

أحدها : قراءة الرفع ، وفيها ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو بَدِيعٌ ، فيكون الوَقْفُ على قوله : « والأرض » فهي جملة مستقلة بنفسها ، وهو الذي اختاره النحاس في عرضه .

الثاني : أنه فاعل بقوله : « تعالى » ، أي : بديع السموات ، وتكون هذه الجملة الفعلية مَعْطُوفَةً على الفِعْلِ المقدر قبلها ، وهو النَّاصب لـ « سبحان » ، فإن « سبحان » كما تقدَّم من المصادرِ اللازم إضمار ناصبها .

الثالث : أنه مبتدأ وخبره ما بعده من قوله : « أَنَّى يَكُونُ لَهُ ولدٌ » .

الثانية : قراءة الجر :وهي قراءة المنصور ، ردًّا على قوله : « وجعلوا لله » ، أو على « سبحانه » والمراد بالرد كونه تابعاً ، إما : لله ، أو للضمير المجرور في « سُبْحَانَهُ » وتبعيته له على كونه بدلاً من « لله » تعالى أو من الهاء في « سُبْحَانَهُ » ، ويجوز أن يكون نَعْتاً " لله " على أن تكون إضافة « بديع » مَحْضَةً .

وأما تَبَعِيَّتُهُ للهاء ؛ فيتعين أن يكون بدلاً ، ويمتنع أن يكون نَعْتاً ، وإن اعتقدنا تعريفه بالإضافة لِمُعَارضٍ آخر ، وهوأن الضمير لا ينعت إلا ضمير الغائب على رأي الكسائي ، فعلى رأيه قد يجوز ذلك .

الثالثة : قراءة النصب :

وهي قراءة أبي صالح الشَّامي : « بديعاً » نصباً ، ونَصْبُهُ على المَدْحِ ، وهي تؤيد قراءة الجر ، وقراءة الرفع المتقدمة يحتمل أن تكون أصْلِيَّة الاتباع بالجر على البَدَلِ ثم قطع التابع رفعاً .

وقد وافق النحاس قراءة الرفع ، ووجهها على الوجه الأول ، ونسب جواز الجر والنصب إلى الكسائي وأنه وجه الجر على النعت " لله " ، ووجه قراءة النصب على معنى بديعا السموات والأرض .

وقد غلط النحاس الكسائي فيما ذهب إليه من جواز النصب ، معللا ذلك بأن "بديع" في الأصل نعت لما مضي في قوله تعالى "سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ" ، فالتقدير عنده هو بديع .

هذا ما يمكن أن نفهمه من قول النحاس في تعليله : "وذا خطأ عند البصريين ؛ لأنه لما مضي" ، وإن كان يحتاج إلى نظر ، فقد جاءت عبارته في غاية الغموض .

❖ **نوع الإضافة في "بديع السموات :**

« بديع » يجوز أن يكون بمعنى « مُبْدِعٍ » وقد سَبَقَ معناه ، أو تكون صِفَةً مشبهة أضيفت لمرفوعها ، كقولك : فلان بديعُ الشعر ، أي : بديع شعره ، وعلى هذَيْنِ القولين ، فإضافته لَفظِيَّةٌ ، لأنه في الأوَّل من باب إضافة اسم الفاعل إلى منصوبه ، وفي الثَّاني من باب إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها .

ويجوز أن تكون بمعنى عديم النظير والمثل فيهما ، كأنه قيل : البديع في السموات والأرض ، فالإضافة على هذا إضافةٌ مَحْضَةٌ .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

لم يتناول كبار المعربين قبل النحاس هذه الأغلوطة بالمناقشة ، فلم يتعرض لها الفراء ، ولا الأخفش ، وكذا المهتمون بالدراسات القرآنية كأبي عبيدة معمر بن المثنى ، وكذا كبار المفسرين المعربين كالطبري ، وغيره .

رابعا : الأغلوطة لدى النحاس ومعاصريه

لم يتناول كبار النحاة المعربين للقرآن المعاصرين للنحاس هذه الأغلوطة ، كالزجاج ، وأبي علي الفارسي ، وغيرهما من النحاة غير المعربين للقرآن كابن السراج، وغيره .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

لم يناقش كبار المعربين بعد النحاس هذه الأغلوطة ، فلم يناقشها ابن عطية ، ومكي ابن أبي طالب ، والزمخشري ، وأبو البقاء ، والنسفي ، والرازي ، ، وغيرهم ، وقد أسند أبو حيان النصب في أغلوطتنا لأبي صالح الشامي[1] ، فقال : "وقرأ أبو صالح الشَّامي : « بديعَ » نصباً ، ونَصْبُهُ على المَدْحِ "[2]

الأغلوطة السادسة
حذف الألف من المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم
في قوله تعالى
(قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ)[3]

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ) ، حيث قال : " وقرأ أهل الكوفة " ابْنَ أُمَّ إن القوم"، قال الكسائي والفراء وأبو عبيد : :(يَا ابْنَ أُمَّ) ، تقديره : يا ابن أماه .

وقال البصريون : هذا القول خطأ ؛ لأن الألف خفيفة لا تحذف ، ولكن جعل الاسمين اسما واحدا ، فصار كقولك : خمسة عشر أقبلوا ."[4]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول حكم المنادى إذا ما كان مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم ، وله في ذلك حالتان :

---

(١) لم أقف على ترجمة له .

(٢) تفسير البحر المحيط - (ج ٥ / ص ٢٢١) .

(٣) الأعراف : ١٥٠] .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٥٢ .

أحدهما : ثبوت الياء لا غير وذلك إذا كان المنادى غير ابن أم وابن عم كقولك : يا ابن اخى و يا ابن خالي

الثانية : حذف الياء إن كان المنادى ابن أم أو ابن عم ، وبعد حذف الياء يجوز كسر الميم وفتحها .

وقد اختلفت القرأة في قراءة قوله: (قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ) إلى فريقين :

الأول : قرأ عامة قرأة المدينة ، وبعض أهل البصرة:(يَا ابْنَ أُمَّ) بفتح "الميم" من "الأم".

الثاني : قرأ عامة قرأة أهل الكوفة:(يَا ابْنَ أُمِّ) بكسر "الميم" من الأم.

وكذا اختلف أهل العربية في فتح ذلك وكسره، مع إجماع جميعهم على أنهما لغتان مستعملتان في العرب ، فوجهوا الفتح على وجهين :

أحدهما : قال بعض نحويي البصرة: قيل ذلك بالفتح، على أنهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا، كما قيل: "يا ابن عمَّ"، وقال: هذا شاذ لا يقاس عليه.

الثاني : قال بعض نحويي الكوفة: قيل: "يا ابن أمَّ" و "يا ابن عمَّ"، فنصب كما ينصب المعرب في بعض الحالات، فيقال: "يا حسرتا"، "يا ويلتا". قال: فكأنهم قالوا: "يا أماه"، و"يا عماه"، ولم يقولوا ذلك في "أخ"، ولو قيل ذلك لكان صوابًا .

ووجهوه الكسر على وجهين :

الأول : أنه على لغة الذين يقولون: "هذا غلامِ قد جاء؟"، جعله اسمًا واحدًا آخره مكسور، مثل قوله: "خازِ بازِ"[1]

الثاني : أنه كثر في كلامهم حتى حذفوا الياء ، ولا تكاد العرب تحذف "الياء" إلا من الاسم المنادَى يضيفه المنادِي إلى نفسه، إلا قولهم: "يا ابن أمِّ" و"يا ابن عمِّ"، وذلك أنهما يكثر استعمالهما في كلامهم، فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا "الياء" فقالوا: "يا ابن أبي" و"يا ابن أختي، وأخي"، و"يا ابن خالتي"، و"يا ابن خالي".

---

(١) ((الخازباز)) ، هو ضرب من الذبان ، و ((خاز)) و ((باز)) صوتان من صوت الذباب ، فجعلا واحداً ، وبنيا على الكسر ، لا يتغير في الرفع والنصب والجر .

وقد خطأ النحاس الكسائي والفراء وأبا عبيدة فيما ذهبوا إليه ، وحجته في ذلك أن الألف خفيفة لا تحذف،

وعرض مذهب البصريين الذي يجعل الاسمين اسما واحدا ، فصار كقولك : خمسة عشر أقبلوا .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب البصريين :

أولا : مذهب سيبويه :

تحدث سيبويه عن أغلوطتنا في ثلاثة مواضع من كتابه ، أحدها رئيس ، والآخران تنظيريان :

أما الرئيس ، فذلك تحت عنوان : " هذا باب ما تضيف إليه ، ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه " ، وقد أورد أولا ما تثبت فيه الياء ، فقال : " وتثبت فيه الياء ؛ لأنه غير منادى ، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء ، فذلك قولك : يا ابن أخي ، ويا ابن أبي يصير بمنزلته في الخبر ، وكذلك يا غلام غلامي .

وقال الشاعر أبو زبيد الطائي [1] :

يـا ابـنَ أمّـي ويـا شُـقَي نَفْسِـي ∴ أنتَ خَلَّيْتَني لدهرٍ شَديدِ

ثم تحدث عما تحذف فيه الياء ، وأورد ما يجوز في الميم بعد الحذف ، فذكر الفتح وعلته ، فقال : " وقالوا : يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عَمَّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي

وذكر الكسر ، وعلل له بما سبق في الفتح ، فقال : " وقد قالوا أيضا : يا ابن أمِّ ، ويا ابن عم ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضافوا إلى الياء كقولك : يا أحَدَ

---

(١) البيت لأبي زبيد في ديوانه ص ٤٨ ؛ والكتاب ٢١٧/٢ ؛ والمقتضب ٢٥٠/٤ ؛ وشرح المفصل ١٢/٢ ؛ والشاهد فيه : يا ابن أمي ، حيث أثبت الياء ، وهذا قليل ، والعرب لا تكاد تثبتها إلا في الضرورة .

عَشَرَ أقبلوا ، وإن شئت قلتَ حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم ، وعلى هذا قال أبو النجم[1] :

يـا ابْنَـةَ عَمَّـا لا تلَـومي واهْجَعـي ∴

ثم ذكر قاعدة عامة لكل ما سبق فقال : " واعلم أن كل شئ ابتدأته في هذين البـابين[2] أولا ، فهو في القياس ، وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب[3] "

ويمكن إيجاز مذهب سيبويه في " أم وعم " في أربعة أوجه :

الأول : فتحهما إتباعا لنون " ابن " وموضعهما خفض بالإضافة .

الثاني : كسرهما لأنهما لما جعلا كاسم واحد حذفت الياء ، وبقيت الكسرة كما يفعل في الاسم الواحد .

الثالث : أن تثبت الياء وإثباتها على وجهين :

أحدهما : أن تثبتها كما تثبتها في " غلامي " :

الثاني : وهو الأجود أن تثبتها كما تثبتها في " يا ابن أخي " ، ويا غلام غلامي .

الرابع : أن تجعل مكان الياء ألفا .

أما الموضعان التنظيريان :

أحدهما : في باب " لا " النافية ، فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ ، وهى عاملة فيما بعدها كما قالوا : يا ابن أم ، فهى مثلها في اللفظ ، وفي أن الأول عامل في الآخر .

الثاني : في باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموزٍ وعنتريس

---

(١) الرجز لأبي النجم في الكتاب ٢١٨/٢ ؛ والمقتضب ٢٥٢/٤ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٤٠/١ ؛ وشرح المفصل ١٢/٢ . والشاهد فيه " يا ابنة عما " والأصل : يا ابنة عمي ، حيث قلب الياء ألفا كراهة اجتماع الكسرة والياء .

(٢) يقصد باب إضافة المنادى إلى نفسك ، باب ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه .

(٣) كتاب سيبويه ج٢/ص٢١٣ ؛ ٢١٤ .

وأما يوم يومٍ وصباح مساءٍ وبيت بيتٍ وبين بينٍ ، فإن العرب تختلف في ذلك يجعله بعضهم بمنزلة اسمٍ واحد وبعضهم يضيف الأولى إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد إلا في حال الظرف أو الحال كما لم يجعلوا يا ابن عم ويا ابن أم بمنزلة شيء واحدٍ إلا في حال النداء [١]

ثانيا : موقف الأخفش :

وافق الأخفش سيبويه فيما ذهب إليه في توجيه قراءة الفتح ، وقد أورد في آيتنا أربعة أوجه :

أحدهما : حذف الياء وفتح الميم من " ابن أم " على أنه جعله اسما واحدا مثل قولهم "ابْنَ عَمٍّ أَقْبِلْ" ، وهذا لا يقاس عليه .

الثاني : إثبات الياء ،{يا ابنَ أمي لا تَأْخُذ} ، وهو القياس ، ولكن الكتاب ليست فيه ياء ، فلذلك كره هذا. وقال الشاعر: [٢]

يَا ابْنَ أُمِّيَ وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْ ∴ عَو تَمِيماً ، وَأَنْتَ غَيْرَ مُجابِ

الثالث والرابع : قال بعضهم {يا ابْنَ أُمِّ}، فجعله على لغة الذين يقولون هذا غلامِ قد جاء " ، أو جعله اسما واحدا آخره مكسور" مثل "خازِبازِ". [٣]

يقول الأخفش : وقال {ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ}. وذلك - و الله أعلم - أنه جعله اسما واحدا مثل قولهم "ابْنَ عَمَّ أَقْبِلْ" وهذا لا يقاس عليه ، وقال بعضهم {يا ابنَ أُمي لا تَأْخُذ} وهو القياس ولكن الكتاب ليست فيه ياء فلذلك كره هذا. وقال الشاعر:

يَا ابْنَ أُمِّيَ وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْ ∴ عَو تَمِيماً ، وَأَنْتَ غَيْرَ مُجابِ

وقال بعضهم : {يا ابْنَ أُمِّ} ، فجعله على لغة الذين يقولون هذا غلام قد جاء "أو جعله اسما واحدا آخره مكسور" مثل "خازِبازِ". [٤]

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص٣٠٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لغلفاء بن الحارث في المقتضب ٤/٢٥٠ ؛ ومعجم الشعراء ٤٦٧ ، ورصف المباني ٧٣ .

(٣) معاني القرآن ـ للأخفش - (ج ٢ / ص ١٨) .

(٤) معاني القرآن ـ للأخفش - (ج ٢ / ص ١٨) .

ثالثا : موقف أبي عبيدة :

وافق أبو عبيدة سيبويه والأخفش فيما ذهبا إليه في توجيه قراءة الفتح ، فقال : " يَا بْنَ أُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا برأسي "(١) فتح بعضهم الميم ؛ لأنهم جعلوه اسمين بمنزلة خمسة عشر ؛ لأنهما اسمان ؛ فأجروهما مجرى اسمٍ واحدٍ ، كقولهم : هو جاري بيت بيتَ ، ولقيته كفة كفة .

وكسر بعضهم الميم ، فقال : يا بن أم ، بغير ياء ولا تنوين ،كما فعلوا ذلك بقولهم: يا زيد،بغير تنوين "(٢)

رابعا : موقف المازني :

حكى المبرد عن المازني أنه أجاز في نحو "يا ابن أم" و يا ابن عم وجهين :

أحدهما : أن يكون أراد يا ابن أمي فقلب الياء ألفا فقال يا ابن أما ثم حذف الألف استخفافا من أما كما حذف الياء من أمي .

الثاني : أن يكون ابن عمل في أم عمل خمسة عشر فبني .

وقد أورد هذا ابن السراج حيث قال : "قال أبو العباس رحمه الله : سألت أبا عثمان عن قول من قال يا ابن أم لا تفعل ، فقال عندي فيه وجهان :

أن يكون أراد يا ابن أمي ، فقلب الياء ألفا ، فقال يا ابن أما ثم حذف الألف استخفافا من أما كما حذف الياء من "أمي" ، ومثل ذلك يا أبة لا تفعل .

والوجه الآخر : أن يكون "ابن" عمل في "أم" عمل خمسة عشر فبني لذلك .

قلت : فلم جاز في الوجه الأول قلب الياء ألفا ؟

فقال : يجوز في النداء والخبر ، وهو في النداء أجود ؟

قلت : ولما ؟

قال : لأن النداء يقرب من الندبة ، وهو قياس واحد ، وذلك قولك : وا أماه.

قلت فنجيزه في الخبر ، وفي الشعر !!

---

(١) [طه : ٩٤] .

(٢) مجاز القرآن - (ج ١ / ص ٧٦) .

فقال في الشعر ، وفي الكلام جيد بالغ ، أقول : هذا غلاما قد جاء،فأقلبها ؛ لأن الألـف أخف من الياء [١]

رابعا : موقف المبرد :

وافق المبرد سيبويه والأخفش فيما ذهبا إليه في توجيه قراءة الفتح ، فقال : " وأمـا قـولهم يا ابن أم ويا ابن عم ، فإنهم جعلوهما اسما واحدا بمنزلة خمسة عشر وإنما فعلـوا ذلـك لكثرة الاستعمال ، ألا ترى أن الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ولمن لا رحم بينـه وبينـه يا ابن عم ويا ابن أم حتى صار كلاما شائعا مخرجا عمن هو له فلما كان كـذلك خفـف فجعل اسما واحدا ." [٢]

ثانيا : مذهب الكوفيين :

أولا : مذهب الكسائي :

نص النحاس على أن الكسائي ذهب إلى أن أصل يا ابن أم ويا ابن عم يـا ابـن أماه .

أولا : مذهب الفراء :

خالف الفراء سيبويه والأخفش في توجيه قراءة الفتح في أغلوطتنا حيث قال : " وقوله تبارك وتعالى: {قَالَ ابْنَ أُمَّ} يقرأ (ابن أمَّ، وأمِّ) بالنصب والخفض، وذلك أنه كثر فى الكلام فحذفت العرب منه الياء.

ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنـادَى يضـيف المنـادِى إلى نفسـه، إلاّ قولهم: يا بن عمّ يا بن أمِّ. وذلك أنه يكثرا استعمالهما فى كلامهم.

فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء ، فقالوا: يا بن أبى، ويا بـن أخـى، ويـا بـن خالتى، فأثبتوا الياء.

---

(١) الأصول في النحو ج١/ص٣٤١ .

(٢) المقتضب ج٤/ص٢٥١ .

ولذلك قالوا: يا بن أمَّ، ويا بن عمَّ فنصبوا كما تنصب المفرد فى بعض الحالات، فيقال: حسرتا، ويا ويلتا، فكأنهم قالوا: يا أمّاه، ويا عمّاه. ولم يقولوا ذلك فى أخ، ولو قيل كان صوابا. (١)

ثانيا : موقف الطبري :

وافق الطبري الكسائي والفراء فيما ذهبا إليه في توجيه قراءة الفتح ، إذ قال بعد أن أورد مذاهب النحاة في أغلوطتنا ، : " قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك أن يقال: إذا فتحت "الميم" من "ابن أم"، فمرادٌ به الندبة: يا ابن أماه، وكذلك من "ابن عم". فإذا كسرت فمرادٌ به الإضافة، ثم حذفت "الياء" التي هي كناية اسم المخبر عن نفسه. وكأن بعض من أنكر تشبيه كسر ذلك إذا كسر ككسر الزاي من "خاز بازٍ" (٢) لأن "خاز باز" لا يعرف الثاني إلا بالأول، ولا الأول إلا بالثاني، فصار كالأصوات. (٢)

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : ذهب سيبويه والأخفش وأبو عبيدة والمبرد إلى أن الفتح في " ابن أم " و " وابن عم " كما الفتح في خمسة عشر ، إذ جعل الاسمين اسما واحدا ، وتركبا تركبا مزجيا .

ثانيا : ذهب الكسائي والفراء والطبري إلى أن الأصل فيهما ابن أماه وابن عماه، فحذفت الألف ، وبقي الفتح دليلا على المحذوف .

أجاز المازني في أغلوطتنا وجهين ، أحدهما المذهب البصري ، والآخر قريب من المذهب الكوفي ، والفارق بينهما أن تقديره في يا ابن أم ، يا ابن أمي ، فقلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف ، بيد أن تقديرهم في يا ابن أم هو يا ابن أماه ، حذف الألف دون قلب لها قبل .

---

(١) معانى القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ٦٦) .

(٢) تفسير الطبري - (ج ١٣ / ص ١٢٨) .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

موقف الزجاج :

اتبع الزجاج في توجيه الفتح مذهب البصريين ، واقتصر عليه فلم يناقش مذهب الكسائي ، والفراء ، ونص على ما أجازه العرب من إثبات الياء [1] .

موقف ابن السراج :

نهج ابن السراج في أغلوطتنا منهج البصريين ، إذ أورد مذهبهم في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، فأثبت الياء في غير ابن أم وابن عم ، ونص على حذفها فيهما. [2]

موقف الزجاجي :

أورد الزجاجي أغلوطتنا في معرض حديثه عن لام المستغاث ، حيث أورد مذهب الفراء في نداء لفظ الجلالة فقال : " وقال الفراء : أصله يا الله أمنا بخير ، ثم اختصر ، وجعلت الكلمتان واحدة " .

وقد رد الزجاجي قول الفراء معللا ذلك بقوله : " ولو كان القول على ما ذهب إليه الفراء لما امتنع من حرف النداء ؛ لأن تصيير الشيئين شيئا واحدا لا يمنع من دخول حرف النداء ألا ترى أنا ننادي معدي كرب ورام هرمز وبعلبك وما أشبه ذلك وهما اسمان جعلا اسما واحدا ، وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء : (قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي) [3]" بالفتح على أنه بناه وجعل الكلمتين كلمة واحدة وهذا بين واضح " . [4]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٧٨ .

(٢) الأصول في النحو ج١/ص٣٤١ .

(٣) [طه : ٩٤] .

(٤) اللامات ج١/ص٩١ .

موقف ابن أبي زمنين :

اقتصر ابن أبي زمنين على المذهب البصري في تخريجه لقراءة الفتح في أغلوطتنا حيث قال : من قرأ : " يا ابن أم " بفتح الميم ، وموضعها جر ، فإنما ذلك ؛ لأن ابن وأم جعلا شيئا واحدا ، وبنيا على الفتح مثل : خمسة عشر [1]

موقف أبي علي الفارسي :

أورد أبو علي الفارسي القراءات التي وردت في أغلوطتنا ؛ وقد خرج قراءة الفتح موافقا في ذلك المذهب البصري [2] .

نتائج عرض الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : وافق الزجاج وابن السراج والزجاجي وابن أبي زمنين والفارسي وافق كل هؤلاء المذهب البصري .

الأغلوطة بعد النحاس

المنهج الوصفي التقليدي :

تناول ابن عطية مذهبي الكوفيين والبصريين في أغلوطتنا دون ترجيح [3] وكذا الزمخشري [4] وأبو البقاء [5] والرازي [6] وابن عقيل [7] والرضي [8] وابن هشام [9] والسمرقندي [10] والبيضاوي [11] النيسابوري [12] وابن عاشور [13]

---

(١) تفسير ابن أبي زمنين – (ج ١ / ص ٤١٧) .

(٢) الحجة ٤/٨٩ .

(٣) المحرر الوجيز – (ج ٣ / ص ١٠٠) .

(٤) المفصل في صنعة الإعراب – (ج ١ / ص ٦٧) .

(٥) اللباب علل البناء والإعراب – (ج ١ / ص ٣٤١) .

(٦) تفسير الرازي – (ج ١٠ / ص ٤٦١) .

(٧) شرح ابن عقيل – (ج ٢ / ص ٢٧٥) .

(٨) شرح الرضي على الكافية – (ج ١ / ص ٣٩٢) .

(٩) شرح قطر الندى ص٢٠٨ .

(١٠) بحر العلوم للسمرقندي – (ج ٢ / ص ١٤٧) .

(١١) تفسير البيضاوي – (ج ٢ / ص ٣٢١) .

(١٢) تفسير النيسابوري – (ج ٤ / ص ٦) .

(١٣) التحرير والتنوير – (ج ٩ / ص ٨٦) .

الأغلوطة السابعة
نعت المضمر بالمظهر

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد في معرض إعرابه لقوله تعالى : (أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ [١] الَّذِينَ آمَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ [٢])

يقول النحاس : " في موضع نصب على البدل من اسم " إن " وإن شئت على أعني ، والرفع : على إضمار مبتدأ ، وعلى البدل من الموضع ، وعلى الابتداء وخبره .

وفيه قول رابع : قال الكسائي : يكون النعت تابعا للمضمر في الفعل .

قال الفراء : هذا خطأ ؛ لأن المضمر لا ينعت بالمظهر .

قال أبو جعفر : أما قوله المضمر لا ينعت بالمظهر ؛ فصواب ، ولكن يجوز أن يكون الكسائي أراد أن هذا الذي يكون نعتا تابع للمضمر ، كما يقول البصريون بدل ؛ لأن الكوفيين لا يأتون بهذه اللفظة أعني البدل[٣]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول إعراب الاسم الموصول في قوله تعالى : (أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ) ، فقد أجاز النحاة فيه أن يكون في محل نصب أو رفع ، أما النصب فله وجهان :

أما النصب فعلى البدل من اسم " إن " ؛ أو على الاختصاص .

وأما الرفع فله أربعة أوجه :

أحدها : على إضمار مبتدأ ، أي هم الذين .

الثاني : على البدل من موضع اسم " إن " .

---

(١)[يونس : ٦٢] .

(٢) [يونس : ٦٣] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٦٠ .

الثالث : على الابتداء وخبره في قوله : ولا هم يحزنون " .

الرابع : وهو محل أغلوطتنا ، حيث أجاز الكسائي أن يكون " الذين " نعتا للضمير في " ولا هم يحزنون " .

وقد خطأ الفراء الكسائي فيما قال ؛ إذ يؤدي ذلك إلى نعت الضمير " هم " بالاسم الظاهر " الذين " .

وقد وقف النحاس مناصرا للكسائي محاولا إيجاد مخرج له ؛ فهو وإن أقر بحجة الفراء التي ردّ بها مذهب الكسائي ؛ إلا أنه لا يسلم أن الكسائي يقصد من النعت الصفة ؛ بل رأى النحاس أنه يقصد البدل ؛ إلا أن الكوفيين لا يأتون بلفظ البدل على ظاهره ؛ إذ ليس من مصطلحاتهم .

ثالثا : الأغلوطة في طور التقعيد

أولا : مذهب الفراء :

خرج الفراء الرفع في الاسم الموصول في أغلوطتنا على وجه واحد ، وهو كونه بدلا من اسم " إن " ، وعبر عنه بالنعت ، فقال : " (الذين) فى موضع رفع ؛ لأنه نعت جاء بعد خبر " إنّ " ؛ كما قال {إن ذلِكَ لَحَقٌّ تخاصُمُ أَهْلِ النارِ} [١] ، وكما قال {قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ} [٢] .

ووجه النصب على وجهين : أحدهما : أنه نعت لاسم " إن " ، والثاني : على تكرير " إن " ، يقول الفراء : " والنصب فى كل ذلك جائز على الإتباع للاسم الأوّل ، وعلى تكرير (إنّ).

وقد علل الرفع بقوله : " وإنما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل فى (إنّ) ؛ لأنهم رأوا الفعل مرفوعا، فتوهّموا أن صاحبه مرفوع فى المعنى - لأنهم لم يجدوا فى تصريف المنصوب اسما منصوبا وفعله مرفوع - فرفعوا النعت.

---

(١) [ص : ٦٤] .

(٢) [سبأ : ٤٨] .

وناقش الكسائي في مذهبه وخطأه فقال : " وكان الكسائيّ يقول: جعلته - يعنى النعت - تابعا للاسم المضمر فى الفعل ؛ وهو خطأ ، وليس بجائز؛ لأن (الظريف) وما أشبهه أسماء ظاهرة، ولا يكون الظاهر نعتا لمكنىّ ؛ إلا ما كان مثل نفسه وأنفسهم، وأجمعين، وكلهم؛ لأن هذه إنما تكون أطرافا لأواخر الكلام؛ لا يقال مررت بأجمعين، كما يقال مررت بالظريف."[1]

موقف الطبري :

اتجه الطبري في توجيه أغلوطتنا اتجاها أحاديا ، إذ جعل " الذين " نعتا لاسم " إنّ"، لكنه اختار رفعه لكونه جاء بعد تمام خبر " إن " ، يقول الطبري : " وقوله:(الذين آمنوا) من نعت "الأولياء" ، ومعنى الكلام : الا إن أولياء الله الذين آمنوا وكانوا يتقون، لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، فإن قال قائل: فإذا كان معنى الكلام ما ذكرت عندك، أفي موضع رفع(الذين آمنوا) أم في موضع نصب؟

قيل: في موضع رفع. وإنما كان كذلك ، وإن كان من نعت "الأولياء" ، لمجيئه بعد خبر "الأولياء"، والعرب كذلك تفعل خاصة في "إنّ"، إذا جاء نعت الاسم الذي عملت فيه بعد تمام خبره رفعوه فقالوا: "إن أخاك قائم الظريفُ"،كما قال الله:(قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلامُ الْغُيُوبِ)،وكما قال:(إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ)[2]

موقف المبرد :

وجّه المبرد الرفع في نظير أغلوطتنا على أن الاسم الظاهر بدل من الضمير لا نعتا في " ولا هم يحزنون " ، فقال : " وتقول : إن زيدا منطلق الظريف ، وإن زيدا يقوم العاقل الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان ، فالرفع من وجهين :

أحدهما : أن تجعله بدلا من المضمر في الخبر .

والوجه الآخر : أن تحمله على قطع وابتداء .

---

(١) معاني القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ١٤١) .

(٢) تفسير الطبري - (ج ١٥ / ص ١٢٣) .

والنصب من وجهين :

أحدهما : أن تتبعه زيدا .

والآخر : أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح .[1]

رابعا : الأغلوطة بعد النحاس

أولا : المنهج الإقصائي :

لم يناقش كثير من المفسرين والنحاة مذهب الكسائي الذي هو محل أغلوطتنا ، إذ أوردوا ما جاز في أغلوطتنا من أوجه ؛ دون التطرق إلى ما قاله الكسائي كمكي[2] والزمخشري[3] وأبي حيان[4] والسمين الحلبي[5] والقرطبي .[6]

خامسا : نتائج العرض

لم يحظ مذهب الكسائي باهتمام العلماء المعاصرين للنحاس ، بل أعثر على من ناقشه ، أو ناقش تخطئة الفراء له ، كما كان ذلك واضحا أيضا في التطور التاريخي للأغلوطة بعد النحاس ، إذ لم أقف على من تناول أغلوطتنا بالدراسة ، وهذا مدعاة للقول بأن المذهب لضعفه الشديد ترفع المفسرون والنحويون عن تناوله أو مناقشته .

---

(١) المقتضب ج٤/ص١١٣ .

(٢) مشكل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ٣٤٨) .

(٣) الكشاف - (ج ١ / ص ٥٢٦) .

(٤) تفسير البحر المحيط - (ج ٦ / ص ٣٣٣) .

(٥) الدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ٣٢٤٥) .

(٦) تفسير القرطبي - (ج ٨ / ص ٣٥٨) .

الفَصْلُ الثَّانِي

أغاليط الفراء

محتويات الفصل الثاني

الأغلوطة الثامنة: مجيء اسم "كان "ضمير الشأن وخبرها مفرد من نحو قوله تعالى(فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً)

الأغلوطة التاسعة : جواز بناء الظروف المبهمة المضافة إلى جملة فعلية فعلها معرب

الأغلوطة العاشرة:قول الفراء بكسر النون مع لام التوجع خاصة من قوله تعالى(قَالُواْ إِنَّا لِلّهِ)

الأغلوطة الحادية عشرة : مجيء الحال من الماضي من نحو قوله تعالى (وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنْ الْخَاسِرِينَ)

الأغلوطة الثانية عشرة : عمل ما بعد لام القسم فيما قبلها

الأغلوطة الثالثة عشرة(يُلقَّون) بين التعدي واللزوم من نحو قوله تعالى (وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَاماً)

الأغلوطة الرابعة عشرة الواو في قوله تعالى :(وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) بين عطف الجمل ، وعطف المفردات .

الأغلوطة الخامسة عشرة : وقوع ضمير الفصل (العماد) في أول الكلام كما في قوله تعالى (وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ)

الأغلوطة السادسة عشرة : ترك الإخبار عن المبتدأ والإخبار عما اتصل به كما في نحو قوله تعالى(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً)

الأغلوطة السابعة عشرة : تعاقب "لو" و"إن" الجوابَ المنفيَ ماضيا ومستقبلا كما في نحو قوله تعالى (وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ)

الأغلوطة الثامنة عشرة : الاختلاف في ناصب المضارع بعد لام التعليل كما في قوله تعالى (يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ

الأغلوطة التاسعة عشرة : إعراب الفراء "خيرا" من قوله تعالى (وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ) نعتاً لمصدر محذوف

الأغلوطة العشرون : حذف "لا" النافية في قوله تعالى (يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ)

الأغلوطة الحادية والعشرون : علة تأنيث خبر "ما" الموصولة في قوله تعالى (وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا)

الأغلوطة الثانية والعشرون : مذهب الفراء في إعراب الحروف المقطعة

الأغلوطة الثالثة والعشرون : إجازة الفراء إضمار واو الحال بعد (أو) في نحو قوله تعالى (فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)

الأغلوطة الرابعة والعشرون : مذهب الفراء في تذكير قريب من قوله تعالى (إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)

الأغلوطة الخامسة والعشرون : الاشتقاق من الأسماء الأعجمية (وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّن الْعَالَمِينَ)

الأغلوطة السادسة والعشرون : عود الضمير في "ملئهم" على مضاف محذوف في قوله تعالى(فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ)

الأغلوطة السابعة والعشرون : حذف نون "من" الجارة من قوله تعالى (وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ).

الأغلوطة الثامنة والعشرون : الوقف على تاء التأنيث في "أبت" بالتاء ساكنة من قوله تعالى (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً)

الأغلوطة التاسعة والعشرون : المحذوف من (بنت) عند الفراء ياء لا واو

الأغلوطة الثلاثون : دعوى النحاس تسليط العوامل على أسماء الاستفهام عند الفراء

الأغلوطة الحادية والثلاثون : نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به في قراءة قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾

الأغلوطة الأولى

مذهب الفراء في جعل (فَيَتَعَلَّمُونَ) معطوفة على (يُعَلِّمُونَ)

من قوله تعالى

(يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ .... فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا)[1]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : في معرض إعرابه قوله تعالى : (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ) يقول النحاس : " فيتعلمون " أحسن ما قيل فيه أنه مستأنف ، وقول الفراء أنه نسق على يعلمون غلط؛ لأنه لو كان كذا لوجب أن يكون (فيتعلمون منهم) ، فقوله (منهما) يمنع أن يكون التقدير : ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر فيتعلمون ، إلا على قول من قال الشياطين هاروت وماروت ، وللفراء قول آخر قال : يكون محمولا على المعنى ؛ لأن معنى فلا تكفر فلا تتعلم السحر ؛ أي فيأتون فيتعلمون ، وقيل التقدير يعلمان الناس فيتعلمون[2] .

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ)[3] يقول النحاس : " بالنصب قال أبو إسحاق النصب من وجهين :

أحدهما : على العطف أي فأن يكون .

والآخر : أن يكون جوابا لكن قال أبو جعفر الوجه فيكون مرفوع ، وتقديره عند سيبويه ، فهو يكون ، والنصب على العطف جائز ، فأما أن يكون جوابا

---

(١) [البقرة : ١٠٢] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٥٣ .

(٣) [النحل : ٤٠] .

فمحال ؛ لأنه إخبار لا يجوز فيه الجواب ،كما تقول : أنا أقول لعمرو امض فيجلس أو فيمضي ولا معنى للجواب ههنا ، وإنما الجواب أن يقول : امض فأكرمك ، ومثل الأول : فلا تكفر فيتعلمون ، وإنما الجواب لا تكفر فتدخل النار.(١)

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مذهب الفراء في إعرابه لقوله تعالى : " فيتعلمون " حيث نص على أنها معطوفة على قوله تعالى : "يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ" ، ويكون التقدير يعلمون الناس السحر فيتعلمون .

وقد غلط النحاس الفراء فيما ذهب إليه في الموطن الأول ، وحجته في ذلك أنه لو كان كما قال ، لقال سبحانه : "فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمْ" ، ومن ثم فقوله منهما يمنع أن يكون التقدير : ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر فيتعلمون .

غير أن تقدير الفراء يصح متى قدر أن الشياطين هما هاروت وماروت .

وحسّن النحاس قول من قال بأن " فيتعلمون " جملة مستأنفة ، وهو قول الأخفش كما سترى .

ومما يؤخذ على النحاس أنه أغفل أن يسند تغليط الفراء للزجاج ، فأول من خطأ الفراء فيما قاله في أغلوطتنا هو الزجاج – ستقف بعون الله على ذلك في مكانه - غير أنك تستشعر من طريقة عرض النحاس أنه هو القائل به .

وفي الموطن الثاني نظّر النحاس بين أغلوطتنا وبين آية النحل ، فكلاهما ليست الفاء فيه للجواب للأمر أو للنهي ، بل الأولى جواب على تقدير فهم يتعلمون ، والثانية فهو يكون ، وكلاهما ليس جوابا بل الجواب في نحو سافر أكرمك ، ولا تغضب أكافئك .

وفائدة الإتيان بهذا الموطن في أغلوطتنا إيضاح مذهب سيبويه الذي ستقف عليه عما قليل بعون الله .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٩٦ .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب سيبويه :

ناقش سيبويه أغلوطتنا من حيث نوع الفاء ، إذ لا تصلح عنده أن تكون فاء جواب الأمر أو النهي ، إذ ليس هناك أمر ولا نهي متقدم ، ومن ثم فما بعدها عنده لا بد أن يكون مرفوعا إما على العطف على ما قبله ، أو على الاستئناف " القطع " .

يقول سيبويه : " واعلم أن الفاء لا تضمر فيها (أن) في الواجب ، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع وسنبين لم ذلك .

وذلك قوله : إنه عندنا فيحدثنا ، وسوف آتيه فأحدثه ، ليس إلا إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول ، وإن شئت كان منقطعاً ؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع ، وقال عز وجل (فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ) فارتفعت ؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا لا تكفر ، فيتعلمون ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره ، ولكنه على كفروا فيتعلمون[١] .

فالتقدير في أغلوطتنا عند سيبويه لكنهم كفروا فهم يتعلمون ، ويدلك على ذلك ما أورد النحاس في الموطن الثاني من توضيح مذهب سيبويه إذ قال : " وتقديره عند سيبويه ، فهو يكون " ، وكذا في أغلوطتنا فهم يتعلمون .

أولا : مذهب الفراء :

نفى الفراء أن يكون قوله تعالى : "{فَيَتَعَلَّمُونَ} جوابا لقوله: {وَمَا يُعَلِّمَانِ} ، وأورد في توجيهها وجهين :

أحدهما :أن تكون {فَيَتَعَلَّمُونَ} معطوفة على قوله: {يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ} فيتعَلَّمُون ما يضرهم ولا ينفعهم.

الثاني : أن تكون معطوفة على محذوف متصل بقوله{إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ} ، ويكون التقدير : فيأبَوْن فَيَتَعلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ .

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص٣٨ .

وقد جوّد الفراء الوجه الثاني ، وهاك نص الفراء : " فَيَتَعَلَّمُونَ ليست بجواب لقوله: {وَمَا يُعَلِّمَانِ} إنما هى مردودة على قوله: {يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ} فيتعلَّمون ما يضرهم ولا ينفعهم؛ فهذا وجه.

ويكون "فَيَتعلَّمونَ" متصلة بقوله: {إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ} فيأبَوْن فَيَتعلَّمونَ مَا يَضُرُّهُمْ، وكأنه أجود الوجهين فى العربية. والله أعلم.[1]

وتجويد الفراء للوجه الثاني يشعر بتضعيفه الأول ، وهو محل أغلوطتنا ؛ غير أنه لم يعلل لتجويده ، بل أورده دون مناقشة .

ثانيا : مذهب الأخفش :

ذهب الأخفش مذهب سيبويه حيث نص على أن قوله " فَيَتَعَلَّمُونَ " مستأنف مقطوع عما قبله ، وليس جوابا لقوله : {فَلاَ تَكْفُرْ}، وهو ما رجحه النحاس آنفا ، يقول الأخفش : " وقال {حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا} فليس قوله {فَيَتَعَلَّمُونَ} جوابا لقوله {فَلاَ تَكْفُرْ}، إنما هو مبتدأ ثم عطف عليه فقال {وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ}." [2]

وقوله إنما هو مبتدأ لا يقصد ما يبنى عليه الخبر ، إنما مقصده أنه كلام مبتدأ جديد " مستأنف " .

ويمكن أن يكون التقدير عند الأخفش فهم يتعلمون ، وعليه فجملة " يتعلمون " خبر عن ضمير المتعلمين من الملكين ما أنزل عليهما .

ثالثا : موقف الطبري :

قام الطبري بتوضيح مذهب الأخفش السابق ، حيث جعل فيتعلمون خبرا عن مبتدإ محذوف تقديره فهم يتعلمون ، ونفى أن يكون جوابا لقوله (وما يعلمان من أحد)، يقول الطبري : " قال أبو جعفر: وقوله جل ثناؤه:(فيتعلمون منهما)، خبر مبتدأ عن المتعلمين من الملكين ما أنزل عليهما، وليس بجواب لقوله:(وما يعلمان من أحد)، بل هو خبر مستأنف، ولذلك رفع فقيل:"فيتعلمون".

(١) معانى القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٦٠) .

(٢) معانى القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ١٠٨) .

فمعنى الكلام إذًا: وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة، فيأبون قبول ذلك منهما، فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه.[1]

ويلحظ أن الطبري عندما قدر الكلام جاء بالتوجيه الثاني من توجيهي الفراء السابقين .

وقد أورد الطبري وجها آخر ، هو لب ما خطأ النحاس فيه الفراء ، يقول الطبري : "وقد قيل: إن قوله:(فيتعلمون)، خبر عن اليهود معطوف على قوله:"ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت"،"فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه). وجعلوا ذلك من المؤخر الذي معناه التقديم.[2] .

موقف المبرد :

نص الفراء على أن قوله وقوله فَيَتَعَلَّمونَ ليس جوابا لـ" فَلا تَكْفُرْ " ، وخرج أغلوطتنا على وجهين :

أحدهما : أنه هو معطوف على قوله يُعَلِّمونَ النَّاسَ السِّحرَ فيتعلمون منهم .

الثاني : أن هناك مبتدأ محذوفا والجملة خبر عنه ، والتقدير فهم يتعلمون .

يقول المبرد : " فَلا تَكْفُرْ حكاية عنهم وقوله فَيَتَعَلَّمونَ ليس متصلا به ولو كان كذلك كان لا تكفر فتتعلم يا فتى ولكن هو محمول على قوله يُعَلِّمونَ النَّاسَ السِّحرَ فيتعلمون منهم لا يصح المعنى إلا على هذا أو على القطع أي منهم يتعلمون[3] .

ثالثا : نتائج الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق للأغلوطة يمكن الوقوف على عدة نتائج :

- ❖ أغفل النحاس إسناد ما خطأ به الفراء إلى أستاذه الزجاج .

---

(١) تفسير الطبري – (ج ٢ / ص ٤٤٧) .

(٢) تفسير الطبري – (ج ٢ / ص ٤٤٥) .

(٣) المقتضب ج٢/ص٢٠ .

❖ أورد الفراء في أغلوطتنا وجهين ، أحدهما موطن الأغلوطة ، والثاني أن يكون " فيتعلمون معطوف على ما يقتضيه الكلام ، ويكون التقدير : فيأْبَوْن فَيَتعلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ ، وقد جوده وحسنه .

❖ مذهب سيبويه والأخفش أن قوله فَيَتعلَّمُونَ خبر مبتدأ ؛ أي فهم يتعلمون .

❖ تابع الطبري سيبويه والأخفش فيما ذهبا إليه ، غير أنه عندما هَمّ بالتأويل جاء بوجه الفراء الثاني .

❖ وافق المبرد في أحد قوليه الفراء في توجيهه الأول " محل أغلوطتنا " .

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

يعد الزجاج أول من خطأ الفراء فيما ذهب إليه في توجيهه الأول ، وكان الأجدر بالنحاس ألا يغفل ذلك ، إذ إن ذلك يشعر القاريء بأن النحاس هو من خطأ الفراء .

وقد رجح الزجاج التوجيه الثاني للفراء ، يقول الزجاج : " وقوله فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ليس يتعلمون بجواب لقوله : {فَلاَ تَكْفُرْ}،وقد قال أصحاب النحو في هذا قولين:

قال بعضهم : إن قوله يتعلمون عطف على قوله " يعلمون " وهذا خطأ ؛ لأن قوله " منهما " دليل على أن التعلم من الملكين خاصة .

وقيل : فَيَتَعَلَّمُونَ عطف على ما يوجبه معنى الكلام ، المعنى : إنما نحن فتنة ، فلا تكفر : فلا تتعلم ولا تعمل بالسحر ، فيأبون فيتعلمون ، وهذا قول حسن .

والأجود في هذا أن يكون عطفا على يعلمان فيتعلمون ، واستغني عن ذكر يعلمان بما في الكلام من الدليل عليه ." (١)

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/١٨٥ .

ولعلك تلحظ أن الزجاج مع استحسانه للقول الثاني من قولي الفراء ؛ إلا أنه جوّد رأيا ثالثا ، وهو له حيث لم يقل به غيره ، فحصيلة ما أورده الزجاج في أغلوطتنا ثلاثة أقوال .

الأغلوطة بعد النحاس

غلب المنهج الوصفي بشقيه التقليدي والترجيحي على هذه الأغلوطة بعد النحاس ، ويمكن إجمال ما ورد في أغلوطتنا في سبعة أقوال :

الأول : أنها معطوفة على قوله تعالى : « وما يعلمان » والضمير في « فيتعلّمون » عائد على « أحد » ، وجمع حملاً على المعنى ، كقوله تعالى : { فَمَا مِنكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ }[1] ، فإن قيل : المعطوف عليه منفي ، فيلزم أن يكون « فيتعلّمون » منفياً أيضاً لعطفه عليه ، وحينئذ ينعكس المعنى ، فالجواب ما قالوه ، وهو أن قوله : { وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حتى يَقُولاَ } ، وإن كان منفياً لفظاً فهو موجب معنى؛ لأن المعنى : يعلمان الناس السحر بعد قولهما : إنما نحن فتنة ، وهذا الوجه ذكره الزجاج وغيره .

الثاني : أنه معطوف على « يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ » قاله الفراء ، وقد اعترض الزجاج هذا القول بسبب لفظ الجمع في « يعلمون » مع إتيانه بضمير التثنية في « منهما » يعني : فكان حقه أن يقال : « منهم » لأجل « يعلمون » وقد اعترض على قول الفراء من وجه آخر : وهو أنه يلزم منه الإضمار قبل الذكر ، وذلك أن الضمير في « منهما » عائد على الملكين ، وقد فرضتم أن « فيتعلمون منهما » عطف على « يعلمون » ، [فيكن التقدير : « يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ فَيَتَعَلَّمُونَ منهما »] فيلزم الإضمار في « منهما » قبل ذكر المَلَكيْن ، وهو اعتراض وَاهٍ فإنهما متقدمان لفظاً ، وتقدير تأخرهما لا يضرّ؛ إذ المحذور عَوْدُ الضمير على غير مذكور في اللفظ .

الثالث : وهو أحد قولي سيبويه أنه عطف على « كفروا » ، فعل في موضع رفع ، فلذلك عطف عليه فعل مرفوع .

قال سيبويه : [وارتفع] « فيتعلمون » ؛ لأنه لم يُخْبرْ عن الملكين أنهما قالا : لا تكفر فيتعلموا ليَجْعَلا كفره سبباً لتعلم غيره ، ولكنه على : كفروا فيتعلمون ، وشَرْحُ ما قاله

---

(١) [الحاقة : ٤٧] .

هو أنه يريد أن ليس « فيتعلمون » جواباً لقوله : فلا تكفر فيتنصب في جـواب النهـي ، كما النصب : { فَيُسْحِتَكُم } [1] ، بعد قوله : « لاَ تَفْتَرُوا » لأن كُفْرَ من نهياه أن يكفـر ليس سبباً لتعلّم من يتعلم . واعترض على هذا بما تقدّم من لزوم الإضمار قبل الذكر ، وتقدم جوابه .

الرابع : وهو القول الثاني ل « سيبويه » أنـه خـبر مبتـدأ محـذوف ، والتقـديرك « فهـم يتعلمون » ، فعطف جلمة اسمية على فعلية .

الخامس : قال الزَّجَّاج أيضاً : والأجود أن يكون معطوفـاً علـى « يعلّمـان فيتعلّمـون » فاستغني عن ذكر « يعلمون » على ما في الكلام من الدليل عليه .

السَّادس : أنه عطف على معنى ما دلّ عليه أول الكلام ، والتقدير : فيأتون فيتعلّمون ، ذكره الفراء والزجاج أيضاً

السَّابع : قيل : هو مستأنف ، وهذا يحتمل أن يريد أنه خبر مبتدأ مضـمر كقـول سـيبويه رحمه الله وأن يكون مستقلاً بنفسه غير محمل على شيء قبله ، وهو ظاهر كلامه .[2]

أولا : أصحاب المنهج الوصفي التقليدي : ممـن نهـج منهجـا وصـفيا دون تـرجيح القرطبي [3] والألوسي [4] وابن عادل.[5] والسيوطي [6]

ثانيا : أصحاب المنهج الوصفي الترجيحي :

ممن نهج منهجا وصفيا ترجيحا أبو حيان حيث تناقش مـذهب الفـراء وتغلـيط الزجاج له ، كما ناقش ما جوده الزجاج ، ورجحـه [7] أمـا النسـفي فقـد نـاقش الآراء ورجح مذهب الفراء [8] كما رجح مكي بن أبي طالب ما جوده الزجاج [9]

---

(١) [طه : ٦١] .

(٢) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٢ / ص ٦) .

(٣) تفسير القرطبي – (ج ٢ / ص ٥٥) .

(٤) تفسير الألوسي – (ج ١ / ص ٤٤٣) .

(٥) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٢ / ص ٦) .

(٦) الدر المصون في علم الكتاب المكنون – (ج ١ / ص ٤٤٢) .

(٧) تفسير البحر المحيط – (ج ١ / ص ٤٣١) .

(٨) تفسير النسفي – (ج ١ / ص ٦٦) .

(٩) مُشكِل إعراب القرآن – (ج ١ / ص ١٦) .

الأغلوطة الثانية

عدم إجازة الفراء إبدال تاء الافتعال دالا ، والقول بجواز إدغام التاء في الذال ثم الإيتان بحرف متوسط بين الذال والتاء

في قوله تعالى

(وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ) [1]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى :(وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ) يقول النحاس : " قال الفراء : أصلها الذال ؛ يعني تذخرون من ذخرت ، فالأصل تذتخرون ، فثقل على اللسان الجمع بين الذال والتاء ، فأدغموا وكرهوا أن تذهب التاء في الذال ، فيذهب معنى الافتعال ، فجاءوا بحرف عدل بينهما ، وهو الدال ، فقالوا تدخرون .

قال أبو جعفر : هذا القول غلط بَيّن ؛ لأنهم لو أدغموا على ما قال لوجب أن يدغموا الذال في التاء وكذا باب الإدغام أن يدغم الأول في الثاني ، فكيف تذهب التاء ؟

والصواب في هذا مذهب الخليل وسيبويه أن الذال حرف مجهور يمنع النفس أن يجري ، والتاء حرف مهموس يجري معه النفس فأبدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا أشبه الذال في جهرها فصار تذدخرون ثم أدغمت الذال في الدال فصار تدخرون .

قال الخليل وسيبويه : وإن شئت أدغمت الدال في الذال ، فقلت تذخرون، وليس هذا بالوجه[2] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول أصل الإدغام في نحو " تدخرون " و " ادكر " و " مدكر " فالفراء على أن أصلها تذتخرون ؛ من ذخرت ، فلما جاء بعدها تاء الافتعال

---

(١)[آل عمران : ٤٩] .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٧٩ .

ثقل على اللسان الجمع بين الذال والتاء ، فأدغموا وكرهوا أن تذهب التاء في الذال، فيذهب معنى الافتعال ، فجاءوا بحرف عدل بينهما ، وهو الدال ، فقالوا تدخرون.

ومن ثم فلب الأغلوطة في أن الفراء لا يبدل تاء الافتعال دالا ، بل يدغم التاء في الذال ، ثم يأتي بحرف متوسط بين الذال والتاء ، وهو الدال ، وحجته كي لا تذهب تاء الافتعال .

بينما سيبويه والخليل يبدلان التاء دالا ، ويدغمان الذال في الدال ، إذ الأصل في الإدغام إدغام الأول في الثاني .

وقد خطأ النحاس الفراء فيما ذهب إليه ؛ وحجته في ذلك أنهم لو أدغموا على ما قال لوجب أن يدغموا الذال في التاء ، وكذا باب الإدغام أن يدغم الأول في الثاني ، فكيف تذهب التاء ؟ ومن ثم زالت علة الفراء التي لأجلها جيء بالدال.

ويرد على النحاس بأن أبا الفراء يقول بإدغام الثاني في الأول خلافا لسيبويه والخليل .

وقد رجح النحاس مذهب الخليل وسيبويه اللذين يبدلان التاء دالا ثم يدغمان الذال في الدال ، إذ القاعدة أن يدغم الأول في الثاني .

وقد أورد النحاس قولا آخر للخليل وسيبويه ولم يرتضيه ، ومفاده أنه يجوز إدغام الدال في الذال ، فيقال : تذخرون .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب الخليل :

يرى الخليل أن تاء الافتعال إذا جاءت بعد الذال تحولت إلى مخرج الدال فتدغم فيها الذال، وكذلك الادكار من الذكر. يقول الخليل : " تاء الافتعال إذا جاءت بعد الذال تحولت إلى مخرج الدال فتدغم فيها الذال، وكذلك الادكار من الذكر. ومنعهم أن يدعوا تاء "افتعل" على حالها استقباحهم لتأليف الذال مع التاء، وكذلك يجعل التاء مع الزاي

دالاً لازمة في نحو ازدرد، لأنه لا يوجد في بناء كلام العرب ذال بعدها تاء، فلذلك جعلت تاء افتعل مع الذال دالا، لأن انتظامها لأن انتظامها مع موضعٍ واحد أيسر. (١)

ثانيا : مذهب سيبويه :

يرى سيبويه أن تاء الافتعال تبدل دالا إذا كانت بعد الذال كادكر والأصل عنده اذتكر ، أبدلت التاء دالا ، وأدغمت الذال في الدال يقول سيبويه : " وأما الدال فتبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في ازدجر ونحوها ، .... ، والذال إذا كانت بعدها التاء في هذا الباب بمنزلة الزاي" (٢)

ويبين أن أصل الإدغاد عند العرب إدغام الأول في الآخر ، فيقول : " وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرفٍ واحدٍ ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلاً واعتلالاً كما كان المثلان إذا لم يكونا منفصلين أثقل لأن الحرف لا يفارقه ما يستثقلون فمن ذلك قولهم في مثتردٍ مثردٌ لأنهما متقاربان مهموسان والبيان حسنٌ وبعضهم يقول مثّردٌ وهي عربية جيدة والقياس متردٌ لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر " (٣)

كما أعاد موطن إبدال تاء الافتعال دالا وإدغام الذال فيها فقال : " وكذلك تُبْدِلُ للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها ؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يبينا إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف وليكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهر وذلك قولك مدكرٌ " (٤)

ثالثا : مذهب أبي عبيدة :

يمكن القول بأن ما نسبه النحاس للفراء إنما هو مذهب أبي عبيدة معمر بن المثنى ، إذ يرى أبو عبيدة في نحو أغلوطتنا إدغام التاء في الذال ، ثم قلب الذال دالا ، يقول أبو عبيدة : " مُدَّكِرٍ " مذتكر فلما أدغم التاء في الذال تحولت الذال دالاً . (٥)

---

(١) العين – (ج ١ / ص ٣١٨) .

(٢) كتاب سيبويه ج٤/ص٢٣٩ .

(٣) كتاب سيبويه ج٤/ص٤٦٧ .

(٤) كتاب سيبويه ج٤/ص٤٦٩ .

(٥) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ١١٩)

رابعا : مذهب الفراء :

جعل الفراء الأصل في تدخرون تذتخرون ، يقول الفراء : "وقوله: (وما تدَّخِرون) هى تفتعلون من ذخرت"

وأقر بقراءة مجاهد ، وأن تعاقب الدال والذال لغة بعض العرب ، يقول : "وتقرأ (وما تذْخَرون) خفيفة على تَفْعَلون، وبعض العرب يقول: تدَّخِرون فيجعل الدال والذال يعتقبان فى تفتعلون من ذخرت، وظلمت تقول: مظَّلِم ومطَّلِم، ومُذَّكِر ومدَّكِر، وسمعت بعض بنى أَسَد يقول: قد اتَّغر، وهذه اللغة كثيرة فيهم خاصَّة. وغيرهم: قد اثَّغر" .

وقد وجه الإدغام فقال : " فأمّا الذين يقولون: يدّخر ويدّكِر ومدّكِر ؛ فإنهم وجدوا التاء إذا سكنت واستقبلتها ذال دخلت التاء فى الذال ، فصارت ذالا، فكرهوا أن تصير التاء ذالا فلا يعَرفُ الافتعال من ذلك، فنظروا إلى حرف يكون عَدْلا بينهما فى المقارَبة، فجعلوه مكان التاء ومكان الذال" .

وهذا ما حدا بالنحاس أن يغلط الفراء فيه .

وأمّا الذين غلَّبوا الذال فأمضوُا القياس، ولم يلتفتوا إلى أنه حرف واحد، فأدغموا تاء الافتعال عند الذال والتاء والطاء.

ولا تنكرنّ اختيارهم الحرف بين الحرفين؛ فقد قالوا: ازدجر ومعناها: ازتجر، فجعلوا الدال عدلا بين التاء والزاى. ولقد قال بعضهم: مُزجَّر،فغلَّب الزاى كما غلَّب التاء.

وسمعت بعض بنى عُقَيل يقول: عليك بأبوال الظِباء فاصَّعِطْها فإنها شِفاء للطَحَل، فغلب الصاد على التاء، وتاءُ الافتعال تصير مع الصاد والضاد طاء، كذلك الفصيح من الكلام كما قال الله عز وجل: {فَمَن اضْطُرّ فى مَخْمَصَةٍ} [1] ومعناها افتعل من الضرر. وقال الله تبارك وتعالى

---

(١) [المائدة : ٣]

{وأمُـرْ أهْلَـكَ بالصَّـلاةِ واصْـطَبِرْ عَلَيْهـا} [(١)] فجعلـوا التـاء طـاء فـى الافتعال.[(٢)]

خامسا : موقف الطبري :

مزج الطبري بين مذهبي سيبويه والفراء ، حيث جعل أصل "يدخرون" من"الفعل""يفتعلون" من قول القائل:"ذخرتُ الشيء" بالذّال،"فأنا أذخره".

ثم قيل:"يدّخر"، كما قيل:"يدّكِرُ" من:"ذكرت الشيء"، يراد به"يذتخر".وهذا موقف الفراء .

ثم قال : فلما اجتمعت"الذال" و"التاء" وهما متقاربتا المخرج، ثقل إظهارهما على اللسان، فأدغمت إحداهما في الأخرى، وصيرتا"دالا" مشددة، صيروها عَدْلا بين"الذال" و"التاء".

وهذا مزيج بين القولين ، إذ لم يحدد أي الحرفين يدغم في الآخر ، وساق عبارة الفراء حيث قال : " صيروها عَدْلا بين"الذال" و"التاء" .

ثم جاء ومن العرب من يغلب"الذال" على"التاء"، فيدغم"التاء" في"الذال"، فيقول: وما تَذّخِرون"،"وهو مذّخَر لك"،"وهو مُذّكِر".

واللغة التي بها القراءةُ، الأولى، وذلك إدغام"الذال" في"التاء"، وإبدالهما "دالا" مشددة. لا يجوز القراءة بغيرها، لتظاهر النقل من القرأة بها، وهي اللغة الجُودَى،[(٣)]

سادسا : موقف المبرد :

أقر المبرد بإدغام الأول في الثاني ، وأوضح ذلك فيما إذا كانت تاء الافتعال قبلها حرف مجهور من مخرجها كالذال ، فقال : " ومنهنّ الدال وهي تبدل مكان التاءِ في مُفتعِل وما تصرّف منه إذا كان قبلها حرف مجهور من مخرجها وممّا يدانيها من المخرج نحو الذال والزاي وذلك قولك في مُفتعِل من الزّين مزدان ومن الذِكْر مُدَّكر " [(٤)]

---

(١) [طه : ١٣٢]

(٢) معاني القرآن للفراء – (ج ١ / ص ١٩٥)

(٣) تفسير الطبري – (ج ٦ / ص ٤٣٧) .

(٤) المقتضب ج١/ص٦٥ .

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

- ❖ ذهب أبو عبيدة والفراء إلى جواز التاء في الذال أي إدغام الثاني في الأول ، وإبدال الذال دالا .
- ❖ ذهب الخليل وسيبويه والمبرد والطبري إلى قلب التاء دالا ، وإدغام الذال في الدال ، أي إدغام الأول في الثاني .
- ❖ أغفل النحاس إسناد هذه الأغلوطة لأستاذه الزجاج ؛ إذ يستشعر من كلام النحاس أنه هو القائل بالتغليط .
- ❖ أغفل النحاس مذهب أبي عبيدة الذي هو رأس مذهب الفراء .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

عاب الزجاج مذهب الفراء ، ووصمه بأنه يجهل الفرق بين الحروف المهجورة ، والحروف المهموسة ، يقول الزجاج : " وقال بعض النحويين : إنما أختير تدخرون ؛ لأن التاء تدغم في الذال نحو تذكرون ، فكرهوا " تذخرون " ؛ لأنه لا يشبه ذلك ؛ فطلبوا حرفا بين التاء والذال ، فكان ذلك الحرف الدال ، وهذا يحتاج صاحبه إلى أن يعرف الحروف المجهورة والمهموسة " .[1]

وقد بسط القول في تعريف المجهور والمهموس عند الخليل فقال : "

وهي فيما زعم الخليل ضربان: فالْمَهْجُورةُ حرْف أُشْبِع الاعتماد عليه في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه، والمهْموسُ حرف أضعف الاعتماد [عليه] في موضعه وجرى معه النفس.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤١٤ .

ثم وضح سبب الإدغام في أغلوطتنا فقال [1] : "

وإنما قيل ﴿تذَّخرون﴾ وأَصْله تذْخرون أي يفتعلون من الذُّخر، لأن الذال حرف مجهور لا يمكن النفس أن يجري معه لشدة اعتماده في مكانه والتاء مهموسة، فأبدل من مخرج التَّاءِ حرف مجهور يشبه الذال في جَهْرِها وهو الدال. فصار تَذْدَخِرُون. ثم أدْغِمَتْ الذال في الدال، وهذا أَصل الإدغام أن تُدغِم الأول في الثاني، وتذَّخِرون جائز- فأما ما قال في الملبس فليس تذخرون ملبساً بشيء.

وهكذا نستطيع القول بأن نقد مذهب الفراء إنما كان نابعا من الزجاج ، لا من النحاس ؛ ومما يؤخذ على النحاس أنه أغفل إسناد الكلام لأستاذه ، مما يشعر القارىء أنه هو صاحبه .

ثانيا : موقف ابن السراج :

ساق ابن السراج قاعدة توافق ما اتفق عليه البصريون ، حيث قال في باب إبدال الدال في افتعل وفعلت : " تبدل من التاء في افتعل قلبا مطردا :

إذا كان قبل التاء حرف مجهور زاي أو دال تقول في افتعل من الزينة ازدان ازديانا ، ومن الزرع ازدرع ازدراعا ، وذاك أن التاء كانت مهموسة والزاي مجهورة فأبدلوا من التاء حرفا من موضعها مجهورا ، وهو الدال .

وكذلك افتعل من الذكر ، وهو قولك ادكر يدكر ادكارا ، وهو مدكر ، وهذه أكثر في كلام العرب [2] .

فأصل مدكر عنده مذتكر ، أبدلت التاء دالا ، ثم أدغمت الذال في الدال ؛ إذ الأصل عند العرب إدغام الأول في الثاني .

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة لدى معاصري النحاس

- ❖ عاب الزجاج مذهب الفراء وناقشه ورجح مذهب الخليل وسيبويه .
- ❖ ناصر ابن السراج مذهب الخليل وسيبويه دون التعرض لمذهب الفراء.

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٤١٤/١ .

(٢) الأصول في النحو ج٣/ص٢٧٠ .

سابعا : الأغلوطة بعد النحاس

لم يذهب مذهب الفراء بعد النحاس فيما ارتآه من أصل الإدغام أحد من النحاة أو المفسرين ، زمن ثم نستطيع القول بأن هذه الأغلوطة لم ترق أن تكون مذهبا ، بل مات في مهدها ، فلم يأخذ بها أحد بعد النحاس .

كما لم أقف على من ساق الأغلوطة ونقدها ، وقد تابع النحويون بعد النحاس مذهب الخليل وسيبويه ، ويمكنك الوقوف على ذلك عند ابن عطية [١] والزمخشري[٢] أبي البقاء [٣] أبي حيان [٤] وابن هشام [٥] الألوسي [٦] وابن عادل [٧]

الأغلوطة الثالثة
زيادة (من) الجارة في المفعول الثاني
في قراءة قوله تعالى
﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أن نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء ﴾ [٨]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أن نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء ﴾ ، يقول النحاس : "وقرأ الحسن وأبو جعفر ﴿ أن نُتَّخَذَ ﴾ بضم النون ، وقد تكلم في هذه القراءة النحويون وأجمعوا على أن فتح النون أولى :

---

(١) المحرر الوجيز – (ج ١ / ص ٤٢٥) .

(٢) الكشاف – (ج ٦ / ص ٤٥٢) .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ج٢/ص١١٩٤ .

(٤) تفسير البحر المحيط – (ج ٣ / ص ٢٤٥) .

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٤/ص٤٠٠ .

(٦) تفسير الألوسي – (ج ٣ / ص ٥١) .

(٧) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٤ / ص ٩٦) .

(٨) [الفرقان : ١٨]

- فقال أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر : لا يجوز ﴿ نُتَّخَذَ ﴾ ، قال أبو عمرو : لو كانت ﴿ نُتَّخَذَ ﴾ ؛ لحذفت (مِن) الثانية ، فقلت : أن نُتَّخَذَ من دونك أولياء ، ومثل أبي عمرو على جلالته ومحله يستحسن منه هذا القول ؛ لأنه جاء بعلة بينة ، وشَرْحُ ما قال : أنه يقال : ما اتخذت رجلا وليا ، فيجوز أن يقع هذا لواحد بعينه ، ثم يقال : ما اتخذت من رجل وليا ، فيكون نفيا عاما ، وقولك (وليا) تابع لما قبله ، فلا يجوز أن يدخل فيه (من) ؛ لأنه لا فائدة في ذلك .
- وحكى الفراء عن العرب أنهم لا يقولون : ما رأيت عبد الله من رجل ، غير أنه أبطل هذا ، وترك ما روى عن العرب ، وأجاز ذلك من قبل نفسه ، فقال : ولو أرادوا : ما رأيت من رجل عبد الله ؛ لجاز إدخال (مِن) تَتَأولُ القلب ؛ قال أبو إسحاق : وهذا خطأ لا يجوز البتة ، وهو كما قال .

  ثم رجع الفراء فقال : والعرب إنما تدخل (من) في الأسماء ، وهذه مناقضة بينة .
- وأجاز ذلك الكسائي أيضا ، ثم قال : وهو قبيح [1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما ورد عن الفراء أنه أجاز زيادة (من) الجارة على المفعول الثاني للفعل (نُتخَذ) المبني للمفعول في قراءة غير الجمهور .

وقد قرأ الجمهور : { أن نتخذ } مبنياً للفاعل و { من أولياء } مفعول على زيادة { من } وحسّن زيادتها انسحاب النفي على { نتخذ } ؛ لأنه معمول لينبغي ، وإذا انتفى الابتغاء لزم منه انتفاء متعلقة وهو اتخاذ وليّ من دون الله .

وقرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبو رجاء ونصر بن علقمة وزيد بن عليّ وأخوه الباقر ومكحول والحسن وأبو جعفر وحفص بن عبيد والنخعي والسلمي وشيبة وأبو بشر والزعفراني (أن نُتخذ) مبنياً للمفعول .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص١٥٥

و(اتخذ) مما يتعدى تارة لواحد كقوله { أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ } [1] وعليه قراءة الجمهور ، وتارة إلى اثنين كقوله { أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ } [2] فقيل : هذه القراءة منه ، فالأول الضمير في { نتخذ } والثاني { من أولياء } و { من } للتبعيض ؛ أي لا يتخذ بعض أولياء وهذا قول الزمخشري .

وقيل { من أولياء } هو الثاني على زيادة { من } ، وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين إنما يجوز دخولها زائدة على المفعول الأول بشرطه [3]

وقد رفض أبو عمرو وعيسى بن عمر هذه القراءة ، وألزما من قرأ بها حذف (من) الثانية ، وقد وافقهما في ذلك الفراء ، غير أنه أجاز دخول (من) على التأول ، والمقصود به أن ينوى في المفعول الأول أنه ثاني ، والثاني أنه أول ، وقد خطأ الزجاج الفراء فيما ذهب إليه ، ويلحظ أن أبا جعفر ساق في هذه الأغلوطة ثلاثة مذاهب :

أحدها : لأبي عمرو وعيسى بن عمر ، وفيه يرفضان القراءة .

الثاني : للفراء ، وفيه يجيزها على التأول .

الثالث : للكسائي ، وفيه يجيزها على قبح .

وقد رجح النحاس كلام الزجاج حيث قال : " قال أبو إسحاق : وهذا خطأ لا يجوز البتة ، وهو كما قال " .

الأغلوطة قبل النحاس

قرأ أبو جعفر المدني (نتخذ) بنون مضمومة وخاء مفتوحة ، بالبناء للمفعول ، وقد رفض أبو عمرو وعيسى بن عمر هذه القراءة ، بيد أن الفراء أجازها شريطة التأول.

---

(١) [الأنبياء : ٢١]

(٢) [الجاثية : ٢٣]

(٣) تفسير البحر المحيط - (ج ٨ / ص ٣٥٢)

أولا : من رفض القراءة :

نص النحاس على أن كبار النحاة الأوائل كأبي عمرو وعيسى قد رفضا القراءة، وألزما القاريء بها إسقاط (من) الثانية ؛ لأنها لا تزاد في المفعول الثاني .

ثانيا : من أجازها على التأول

أجاز الفراء قراءة أبي جعفر شريطة التأول ، يقول الفراء : " والقراء مجتمعَة عَلَى نصب النون فى (نَتَّخِذَ) إلا أبا جعفر المدنيّ فإنه قرأ (أن نُتَّخَذَ) بضم النون {مِنْ دُونِكَ} فلو لم تكن فى الأولِيَاء (مِنْ) كَانَ وجهاً جيِّداً، وهو على (شذوذه)وقلَّة مَن قرأ به قد يجوز على أن يَجْعَل الاسم فى {مِن أولِيَاء} وإن كَانت قد وقعت فى موقع الفعل ، وإنما آثرت قول الجماعة ؛ لأن العرب إنما تُدخل (مِن) فى الأسْمَاء لا فى الأخبار؛ ألا ترى أنهم يقولون: ما أخذت من شيء وما عندى من شيء، ولا يقولونَ ما رأيتُ عبدالله مِن رجل. ولو أرادوا ما رأيت من رجل عبدَالله فجعلوا عبدَالله هو الفعل جَاز ذلكَ. وهو مذهب أبى جعفر المدنىّ."[1]

موقف الطبري :

لم يخطإ الطبري القراءة ، بل جعل قراءة الجمهور أصوب ، واعتمد في ذلك على ثلاث علل :

إحداها : إجماع من القرّاء عليها.

والثانية: أن الله جلّ ثناؤه ذكر نظير هذه القصة في سورة سبأ، فقال:(وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ)[2] ، فأخبر عن الملائكة أنهم إذا سُئلوا عن عبادة من عبدهم تبرّءوا إلى الله من ولايتهم، فقالوا لربهم:(أنت ولينا من دونهم) فذلك يوضح عن صحة قراءة من قرأ ذلك(مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ) بمعنى: ما كان ينبغي لنا أن نتخذهم من دونك أولياء.

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٣ / ص ٢٢٧)

(٢) [سبأ : ٤٠ ؛ ٤١]

والثالثة: أن العرب لا تدخل"من"هذه التي تدخل في الجحد إلا في الأسماء، ولا تدخلها في الأخبار، لا يقولون: ما رأيت أخاك من رجل، وإنما يقولون: ما رأيت من أحد، وما عندي من رجل، وقد دخلت ها هنا في الأولياء، وهي في موضع الخبر، ولو لم تكن فيها"من" كان وجها حسنا.[1]

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

خطأ الزجاج القراءة ، وأورد توجيه الفراء للقراءة ، وشرحه ، ورده قائلا : " ولا وجه عندنا لهذا البتة " ، وأردف ذلك معللا بالقول : " ولو جاز هذا لجاز في : ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [2] ، ما أحد عنه من حاجزين ، وهذا خطأ لا وجه له[3]

الأغلوطة بعد النحاس

ذهب أكثر النحويين بعد النحاس مذهب البصريين كالزمخشري [4] وأبي حيان[5]

---

(١) تفسير الطبري - (ج ١٩ / ص ٢٤٨)

(٢) [الحاقة : ٤٧]

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٦٠ ، ٦١ .

(٤) الكشاف - (ج ١ / ص ٨٥٧)

(٥) تفسير البحر المحيط - (ج ٨ / ص ٣٥٢)

الأغلوطة الرابعة
حذف التاء من المصدر (غلب)
في قوله تعالى
(وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) [(١)]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) ، يقول النحاس : " زعم الفراء أن الأصل من بعد غلبتهم ، فحذفت التاء ، كما حذفت في قوله :(وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) [(٢)] ، وهذا غلط لا يخفى على كثير من أهل النحو ؛ لأن إقام الصلاة مصدر حذف منه لاعتلال فعله ، فجعلت التاء عوضا من المحذوف ،و (غلب) ليس بمعتل ،ولا حذف منه شيء .

وقد حكى الأصمعي طرد طردا وحلب حلبا وغلب غلبا ، فأي حذف في هذا، وهل يجوز أن يقال في : أكل أكلا ، وما أشبهه حذف منه [(٣)] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مذهب الفراء في مصدر " غَلَبَ يَغْلِبُ " حيث نص على أن المصدر منه " غَلَبَة " ومن ثم ذهب إلى حذف التاء في " غلبهم " من آية الروم ، حيث شبه الحذف فيها بالحذف في " إقام الصلاة " ، وهو قياس غير صحيح كما نص النحاس ، لأن إقام الصلاة مصدر حذف منه لاعتلال فعله ، فجعلت التاء عوضا من المحذوف ،و (غلب) ليس بمعتل ،ولا حذف منه شيء .

ومما يؤخذ على النحاس أنه أغفل الإشارة إلى أن تغليط الفراء إنما القائل به أولا أستاذه الزجاج كما سترى.

---

(١) [الروم : ٣]

(٢) [الأنبياء : ٧٣] ، [النور : ٣٧]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٦٢

ومن الجدير بالذكر أنه لم يجئ في باب فَعَل المفتوح مصدر على فَعَل المفتوح العين إلا ومضارعه يفعُل بالضم سوى فعلين:

جلب الجرح جلبا: أي أخذ في الالتئام، والمضارع من جلب الجرح يَجْلِب ويجلب معا، وليس مختصا بيفعل بالضم .

وغَلَبَ يَغْلِب غَلَبًا وغلبة [١]

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

مدخل :

أجمع اللغويون قبل النحاس على أن المصدر من غلب هو الغلب والغلبة ، وعليه فالتعبير القرآني يحمل على ظاهره دون تأويله ؛ إذ لو شاء الله أن يقول من بعد غلبتهم لقال ولجاز في اللغة ذلك .

وهاك عرضا لأقوال اللغويين :

أولا : الخليل بن أحمد

يقول الخليل : غَلَبَ يغلِبُ غَلَباً وغَلَبَةً. [٢]

ثانيا : ابن دريد :

يقول ابن دريد : وغَلَبَ يغلِب غَلْباً وغَلَباً، وهي أفصح اللغتين. وتقول: لمن الغَلَبُ وَالغَلَبَة، ولا يقولون: لمن الغَلْب. [٣]

ثالثا : الأزهري :

يقول الأزهري : قال الليث، يقال: غلب يغلب غلبة وغلباً [٤]

رابعا : بن عباد

يقول ابن عباد : غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبَةً وغَلَباً. [٥]

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - (ج ١ / ص ١٥٨)

(٢) العين - (ج ١ / ص ٣٥٧) .

(٣) جمهرة اللغة - (ج ١ / ص ١٧٣) .

(٤) تهذيب اللغة - (ج ٣ / ص ٨٣) .

(٥) المحيط في اللغة - (ج ١ / ص ٤١٣) .

خامسا : الجوهري

يقول الجوهري : غَلَبَهُ غَلَبَةً وغَلْباً، وغَلَباً أيضاً. قال الله تعالى: "وهم من بعدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبون." [١]

من خلال العرض السابق يمكن القول بأن المصدر في أغلوطتنا ورد بدون تاء ، وليست هناك تاء محذوفة للإضافة ؛ إذ مصدر غلب غَلَبَةً وغَلْباً ، ولو عبر بغلبتهم لجاز .

أولا : مذهب الفراء

أفرد الفراء المصدر من غلب ، فجاء به على غلبة ، ولم ينص على جواز مجيئه على غَلَب ، وخرج أغلوطتنا على حذف التاء ، ونَظَّر بين الحذف هنا والحذف في " إقام " ، وهو قياس مع الفارق ، يقول الفراء : " وقوله: { مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ} كلامُ العرب غَلَبْته غَلَبَةً ، فإذا أضافوا أسقَطُوا الهاء كما أسقطوهَا فى قوله {وإقام الصَّلاةِ} والكلامُ إقامة الصَّلاة." [٢]

ثانيا : مذهب الأخفش :

حمل الأخفش المصدر في أغلوطتنا على ظاهره دون حذف فقال : " قال { الـم [١] غُلِبَتِ الرُّومُ} {وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ} أيْ: من بعدما غُلِبُوا. [٣]

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

موقف الزجاج :[٤]

ناقش الزجاج مذهب الفراء ، وغلطه فيما ذهب إليه ، وجاءت علته منحصرة في أن مصدر غلب هو الغلب والغلبة ، ومن ثم فلو شاء لعبر بالتاء جوازا ، والفراق بين علة الزجاج وتلميذه النحاس أن نظر إلى علة الحذف التي ساقها الفراء ، غير أن

---

(١) الصحاح في اللغة – (ج ٢ / ص ٢٢) .

(٢) معاني القرآن للفراء – (ج ٤ / ص ١) .

(٣) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ٣ / ص ٢٦) .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٧/٤ .

أستاذه جاء أوسع أفقا فنظر إلى المصدر من الفعل محل الخلاف فوجد مجيء المصدران منه ، يقول الزجاج : "

وقوله عز وجل: ﴿مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾..
الغَلَبُ والطَّلَبُ مَصْدَران، تقول: غَلَبْتُ غَلَباً، وَطَلَبْتُ طَلَباً، وزعم بعض النحويين أنّه في الأصل مِنْ بَعْد غَلَبَتِهِم، وذكر أن الاضافة لما وقعت حذفت هاء الغَلَبَةِ، وهذا خطأ. الغلبةُ والغَلَبُ مصدر غَلَبْتُ مثل الجَلَبُ والجَلبةُ.

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

لم يذهب أحد من النحاة أو المفسرين بعد النحاس مذهب الفراء ، بل قل من أورد مذهبه ، وقرنه بتغليط الزجاج والنحاس له ، وقد جاء موقف هؤلاء النحويين والمفسرين وصفيا دون ترجيح ؛ إذ اكتفوا بما قالاه الزجاج والنحاس في أغلوطتنا ، ومن هؤلاء أبو حيان [١] وابن منظور [٢] القرطبي [٣] والسمرقندي [٤]

الأغلوطة الخامسة
طعن الفراء في قراءة قوله تعالى
(لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِن بَعْدُ) [٥] بالياء

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِن بَعْدُ) ، يقول النحاس : " قال الفراء : اجتمعت القراء على القراءة بالياء لَا يَحِلُّ لَكَ ، وزعم أنه لو كان لجميع النساء ؛ لكان بالتاء أجود .

---

(١) تفسير البحر المحيط - (ج ٩ / ص ٧١) .

(٢) لسان العرب ج١/ص٦٥١ .

(٣) تفسير القرطبي - (ج ١٤ / ص ٦) .

(٤) بحر العلوم للسمرقندي - (ج ٣ / ص ٣٥٣) .

(٥)[الأحزاب : ٥٢] .

وقال أبو جعفر : وهذا غلط بين ، وكيف يقال اجتمعت القراء على الياء ، وقد قرأ أبو عمرو بالتاء بلا اختلاف عنه [1] ، وإذا كان لجماعة النساء كان بالياء جائزا حسنا ، وسمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : من قرأ : " لا تحل لك النساء " قدره بمعنى جماعة النساء ، ومن قرأ بالياء : قدره بمعنى جميع النساء ، والفراء يقدره إذا كان بالياء لا يحل لك شيء من النساء ، فحمل التذكير على هذا " [2].

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول طعن الفراء في قراءة قوله تعالى " يحل " بالياء ، ونقده يمثل في أنه تعالى أراد جميع النساء ، وعبر بالياء ، ولو جاء بالتاء لكان أجود .

وقد خطأه النحاس من وجهين :

أحدهما : أنه ادعى الإجماع على قراءة الياء ، بيد أنه ثبت عن أبي عمر أنه قرأ بالتاء .

الثاني : أن الآية لو علقت بجماعة النساء كان بالياء جائزا حسنا .

وقد وقف النحاس على أسِّ الوهم عند الفراء في قراءة الياء ، حيث نص على أنه يقدره إذا كان بالياء : لا يحل لك شيء من النساء ، فحمل التذكير على هذا .

وعلى تأويله هذا تكون الياء لشيء ، ولو كان لجماعة النساء لكان بالتاء أولى على حد قوله .

وقد ساق النحاس تخريجا سمعه الأخفش الصغير من أستاذه المبرد مفاده أنه من قرأ بالتاء قدره بجماعة النساء ، ومن قرأ بالياء قدره بجميع النساء .

---

(١) كلهم قرأ لا يحل بالياء غير أبي عمرو فإنه قرأ لا تحل بالتاء وروى القطعي عن محبوب عن أبي عمرو لا تحل بالياء السبعة في القراءات - (ج ١ / ص ٥٢٣) .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٣٢٢ .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

مذهب أبي عبيدة :

ناقش أبو عبيدة تذكير الفعل في أغلوطتنا ، وجاءت عبارته غامضة ، يقول : " لاَ يَحَلُّ لَكَ النساءُ مِنْ بَعْدُ " إذا جعلت العرب من فعل المؤنث وبينها شيئاً ذكروا فعلها[1] .

وأظنه - والله أعلم بمقصده - يقول أن العرب إذا فصلت بين أفعال المؤنث وفاعلها ذكروها لذلك الفصل .

مذهب الفراء :

تناول الفراء أغلوطتنا في ثلاثة مواطن من كتابه :

أحدها : في معرض إعرابه لقوله تعالى : {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ...}[2] ، وقد نظر بين هذه الآية وبين أغلوطتنا من حيث أنه لم يذكر أحد من القراء آية آل عمران ، كما لم يؤنث أحد من القراء أغلوطتنا ، وعلل للتذكير في أغلوطتنا ؛ لوجود نفي عام بمعنى لا يحل لك أحد من النساء ؛ فالتذكير بحسب المعنى ، أما آية آل عمران فليس فيها هذا الجحد ، وأجاز فيها التذكير حملا على قولك : قام القوم .

يقول الفراء : " لم يذكّر الفعلَ أحد من القرّاء كما قيل { لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا} [3] وقوله {لا يحِلّ لك النِساء مِن بعد} ، وإنما سهل التذكير في هذين ؛ لأن معهما جحدا، والمعنى فيه: لا يحلّ لك أحد من النساء، ولن ينال الله شيء من لحومها، فذهب بالتذكير إلى المعنى، والوجوه ليس ذلك فيها، ولو ذكّر فعل الوجوه كما تقول: قام القوم لجاز ذلك.[4]

---

(١) مجاز القرآن - (ج ١ / ص ١٠٠) .

(٢) [آل عمران : ١٠٦] .

(٣) [الحج : ٣٧] .

(٤) معاني القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٢٠٧) .

الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ)[1] ، حيث أورد فيها تزيغ ويزيغ .

فمن قال: (كاد يزيغ) جعل فى (كاد يزيغ) اسما مثل الذى فى قوله: (عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْراً مِّنْهُنَّ)[2] ، وجعل (يزيغ) به ارتفعت القلوب مذكّرا؛ كما قال الله تبارك وتعالى: {لن ينالَ اللهَ لحومُهَا} و {لا يحل لك النساء من بعد}

ومن قال (تزيغ) جعل فعل القلوب مؤنّثا؛ كما قال: {نريد أن نأكل مِنها وتطمئن قلوبنا}[3] وهو وجه الكلام، ولم يقل (يطمئن) ، وكل فعل كان لجماع مذكر أو مؤنث ، فإن شئت أنّثت فعله إذا قدمته ، وإن شئت ذكّرته.[4]

الثالث : في معرض إعرابه لأغلوطتنا ، حيث قال : " وقد اجتمعت القراء على {لأ يَحِلُّ} باليَاء ، وذلكَ أنَّ المْعنَى: لا يحلّ لك شىء من النساء، فلذلك اختير تذكير الفعل ، ولو كان المعنى للنساء جَميعاً ؛ لكان التّأنيث أجود فى العربيّة ، والتاء جَائزة لظهور النساء بغير مِنْ.[5]

موقف الطبري :

أورد الطبري اختلاف القراء في أغلوطتنا ، وتوجيه النحويين لها واختار ما قاله الفراء ، يقول الطبري : " واختلفت القراء في قراءة قوله(لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ) فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والكوفة(يَحِلُّ) بالياء، بمعنى: لا يحل لك شيء من النساء بعد.

وقرأ ذلك بعض قراء أهل البصرة(لا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ) بالتاء توجيها منه إلى أنه فعل للنساء، والنساء جمع للكثير منهن.

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأه بالياء للعلة التي ذكرت لهم، ولإجماع الحجة من القراء على القراءة بها، وشذوذ من خالفهم في ذلك.[6] .

---

(١) [التوبة : ١١٧] .

(٢) [الحجرات : ١١]} .

(٣) المائدة : ١١٣

(٤) معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٢٦) .

(٥) معانى القرآن للفراء – (ج ٤ / ص ٣٧) .

(٦) تفسير الطبري – (ج ٢٠ / ص ٣٠٠) .

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

موقف الزجاج :

جاء توجيه الزجاج للقراءتين الواردتين في أغلوطتنا مطابقا لما نقله النحاس عن الأخفش الصغير عن المبرد ، يقول الزجاج :[١] "وقوله تعالى : "لا يحل لك النساء من بعد" : وتقرأ : لا تحل لك النساء ، فمن قرأ بالياء فلأن الياء في معنى جميع النساء ، والنساء يدل على التأنيث فيستغنى عن تأنيث يحل ، ويجوز لا تحل – بالتاء – على معنى لا تحل لك جماعة النساء .

موقف أبي علي الفارسي :

وجه الفارسي القراءتين الواردتين في أغلوطتنا على أن النساء مؤنث غير حقيقي ومن ثم فتأنيثه وتذكيره سواء ، يقول الفارسي [٢] : قال : وكلهم قرأ : (لا يحل لك النساء) بالياء غير أبي عمرو فإنه قرأ : (لا تحل) بالتاء ، وروى القطعي عن محبوب عن أبي عمرو : (لا تحل) بالتاء ، قال أبو علي التاء والياء جميعا حسنان ؛ لأن النساء تأنيثه ليس بحقيقي ، إنما هو تأنيث الجمع ، نحو الجمال والجذوع ، فالتذكير حسن والتأنيث حسن .

الأغلوطة بعد النحاس

لم يذهب مذهب الفراء بعد النحاس أحد من المفسرين أو النحويين ، ونهج أغلبهم منهج المبرد والنحاس والزجاج ، ومنهم من تابع الفارسي فيما ذهب إليه .

أولا : من تابع الفارسي:

تابع ابن عطية الفارسي [٣] وكذا الزمخشري [٤] والسمين الحلبي [٥]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٣٤ .

(٢) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٤/٤٧٩ .

(٣) المحرر الوجيز – (ج ٥ / ص ٣٢١) .

(٤) الكشاف – (ج ١ / ص ١٠٠٥) .

(٥) الدر المصون في علم الكتاب المكنون – (ج ١ / ص ٤٧١٥) .

رابعا : من وافق المبرد :

وافق ابن زنجلة ما نقله النحاس عن الأخفش الصغير عن المبرد ، وما قاله الزجاج ، وأورد ذلك في موطنين:

أحدهما : في آية التوبة يقول : " قرأ حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ بالياء وقرأ الباقون بالتاء ، اعلم أن فعل جماعة يتقدم لمذكر أو مؤنث إن شئت أنثت فعله إذا قدمته وإن شئت ذكرته كما قال جل وعز لن ينال الله لحومها ولا دماؤها و لا يحل لك النساء فإذا أنثت أردت جماعة وإذا ذكرت أردت جمعا ومن قرأ يزيغ بالياء جعل في كاد اسما وترتفع القلوب ب يزيغ والتقدير كاد الأمر يزيغ قلوب فريق منهم وإنما قدرنا هذا التقدير لأن كاد فعل و يزيغ فعل والفعل لا يلي الفعل وعلى هذه القراءة لا يجوز أن يرتفع القلوب ب كاد ومن قرأ بالتاء ارتفعت القلوب ب كاد"(١)

الثاني : في أغلوطتنا ، حيث قال : " قرأ أبو عمرو لا تحل لك النساء بالتاء أي جماعة النساء ، وقرأ الباقون لا يحل بالياء أي جمع النساء والنساء تدل على التأنيث فيستغنى عن تأنيث يحل"(٢) .

الأغلوطة السادسة
دعوى النحاس استبعاد الفراء لقراءة
قوله تعالى
(الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ) (٣) بالتخفيف

أولا : موطن الأغلوطة

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى (الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ)

---

(١) حجة القراءات - (ج ١ / ص ٣٢٥) .

(٢) حجة القراءات - (ج ١ / ص ٥٧٩) .

(٣) [الإنفطار : ٧]

حيث قال : " قراءة أهل الحرمين وأهل البصرة وأهل الشام ، وقرأ الكوفيون (فَعَدَلَكَ) مخففا ، واستبعدها الفراء ، وإن كانت قراءة أصحابه ؛ لأنه إنما يقال عَدَلْتُه إلى كذا وصرفته إليه ، ولا يكاد يقال عَدَلْتُه في كذا ، ولا صرفته ، قال أبو جعفر فيه : وهذا غلط ؛ لأن الكلام تام عند فعدلك ، و (في) متعلقة بـ (ركبك) لا بـ (عدلك) ، فيكون كما قال ، ومعنى عدلك في اللغة خلقاك معتدلا لا يزيد رجل على رجل ، وكذا سائر خلقك "[1]

عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

ادعى النحاس في تلك الأغلوطة أن الفراء استبعد قراءة الكوفيين لقوله تعالى (فَعَدَلَكَ) بالتخفيف ، وأنه احتج لذلك بأن الفعل " عدّل " إنما يتعدى بـ " إلى " ، وعَدَل لا يتعدى بـ " في " ، فلا يقال : عَدَلْته في كذا " .

فعلى التشديد يتم الكلام عند عدلك ، وعلى التخفيف يلزم تعلق " في " بـ " عَدَلك " وذلك مستبعد .

هذا ما نص عليه النحاس ، وحاول أن يسنده إلى الفراء ، ومن ثم خطأه فيه ، غير أنك بالرجوع إلى ما قاله الفراء نصا ، تجد أن النحاس جانبه الصواب في فهم ما قاله الفراء .

فالفراء أورد القراءتين ، بل قراءة الكوفيين أولا ، ووجها ثم أورد قراءة التشديد ووجها ، غير أنه رجح قراءة التشديد وجوّدها ، وأورد في ذلك حجة مفادها أن " في " تتعلق بـ " ركبك " أقوى من أن تتعلق " بعدلك "

وليس معنى ذلك أن الفراء يفسر التخفيف بأنه عدله في كذا ، بدليل أنه قال عند توجيهها ، فصرفكَ إلى أىِّ صورةٍ شاءَ إما: حَسَنٌ، أو قَبيحٌ، أو طويل، أو قصير.

وإليك نص الفراء كي تتيقن مما وقفت عليه ، يقول الفراء : " وقوله جل وعز: {الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ...} .قرأها الأعمشُ وعاصم: "فَعَدَلكَ" مخففة. وقرأها أهل الحجاز: "فعدَّلك" مشددة. فمن قرأها بالتخفيف فوجهه والله أعلم: فصرفكَ إلى أىِّ صورةٍ شاءَ إما: حَسَنٌ، أو قَبيحٌ، أو طويل، أو قصير.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص١٦٨

ومن قرأ: "فعدَّلك" مشددة، فإنه أراد ـ والله أعلم: جعلك معتدلا معدّل الخلق، وهو أعجب الوجهين إلىّ، وأجودُهما فى العربية؛ لأنكَ تقول: فى أى صورة ما شاء ركبك، فتجعل ـ فى ـ للتركيب أقوى فى العربية من أن يكون فى للعدل؛ لأنك تقول: عَدَلتك إلى كذا وكذا، وصرفتك إلى كذا وكذا، أجود من أن تقول: عَدلتك فيه، وصَرفتك فيه.[1] .

والذي أصبو الوصول إليه هو أن الفراء لم يستبعد قراءة التخفيف ، بل وجهها، ورجح قراءة التشديد ،وإنما في القراءة الأولى : جعل « في » من قوله : « فِي أيِّ صُورَةٍ» متعلقة بــ " ركبك " ، وهو حسنٌ ، وفي القراءة الثانية جعل « في » متعلقة لقوله : «فعدلك» ، وهو ضعيف ؛ لأن في « أيٍّ » معنى الاستفهام ، فلها صدر الكلام ، فكيف يعمل فيها ما تقدمها؟ .

الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب الأخفش :

ذهب الأخفش إلى أن القراءتين بمعنى واحد ، يقول الأخفش : " قال {فَعَدَلَكَ} أي: كذا خلقك، وبعضهم يخففها فمن ثقل {عَدَّلَك} فانما يقول "عَدَّلَ خَلْقَكَ" و"عَدَلَكَ" أي: عدل بعضك ببعضك فجعلك مستويا معتدلا وهو في معنى "عدّلك".[2]

موقف الطبري :

أورد الطبري القراءتين ، ووجههما ، ورجح قراءة التشديد فقال :" اختلفت القرَّاء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرَّاء المدينة ومكة والشام والبصرة(فعدّلك) بتشديد الدال، وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفة بتخفيفها،

---

(١) معانى القرآن للفراء – (ج ٥ / ص ١٩٢)

(٢) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ٤ / ص ٤٧)

وكأن من قرأ ذلك بالتشديد وجّه معنى الكلام إلى أنه جعلك معتدلا معدّل الخلق مقوّما، وكأن الذين قرءوه بالتخفيف، وجّهوا معنى الكلام إلى صرفك وأمالك إلى أيّ صورة شاء، إما إلى صورة حسنة، وإما إلى صورة قبيحة، أو إلى صورة بعض قراباته.

وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب أن يقال: إنهما قراءتان معروفتان في قراءة الأمصار صحيحتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أن أعجبهما إليّ أن أقرأ به قراءة من قَرَأَ ذلك بالتشديد، لأن دخول" في" للتعديل أحسن في العربية من دخولها للعدل، ألا ترى أنك تقول: عدّلتك في كذا، وصرفتك إليه، ولا تكاد تقول: عدلتك إلى كذا ، وصرفتك فيه، فلذلك اخترت التشديد. (1)

وقد تابع الأخفش فيما ذهب إليه الجوهري ، حيث قال : " يقال عَدَّلْتُهُ فاعْتَدَلَ، أي قوّمته فاستقام " (2)

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

لم يتناول أحد من معاصري النحاس الفراء بالنقد فيما نسبه إليه أبو جعفر، وكذا بعد النحاس

(1) تفسير الطبري - (ج ٢٤ / ص ٢٦٩)

(2) الصحاح في اللغة - (ج ١ / ص ٤٥١)

الأغلوطة السابعة
مذهب الفراء في مجيء الفاء بمعنى الواو
في قوله عز وجل (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) (١)

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في معرض إعرابه لقوله تعالى : (ثُمَّ دَنَا فَتَـدَلَّى) يقول النحاس : "شبهه الفراء بقوله جل وعز : (اقْتَرَبَـتِ السَّـاعَةُ وَانشَـقَّ الْقَمَـرُ)(٢) ؛ لأن المعنى انشق القمر واقتربت الساعة .

قال أبو جعفر : وهذا التشبيه غلط بيّن ؛ لأن حكم الفاء خلاف حكـم الـواو ؛ لأنها تدل على أن الثاني بعد الأول ، فالتقدير ثم دنا فزاد في القرب(٣) .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس نتها

تدور هذه الأغلوطة حول مذهب الفراء في مجيء الفاء بمعنى الواو ، وذلك من خلال تنظيره بين آية النجم ، وآية القمر ، وهو تنظير مع الفارق ؛ إذ العـاطف في الأولى هو الفاء وهي تدل على الترتيب والتعقيب ، وفي الثانية هو الواو ، وهي تفيد التشـريك بين المتعاطفين في الحكم ، ولا تفيد ترتيبا .

وهذا ما حدا بالنحاس أن يغلط الفراء ، فيما ادعاه من أن المعنى في آيـة الـنجم ثم تدلى فدنا ، قياسا على انشق القمر واقتربت الساعة .

وعليه فالنحاس لا يرى أن الفعلين في آية النجم بمعنى واحد ، بل الثاني أدخل في المعنى من الأول ، ومن ثم فسره بقوله : "ثم دنا فزاد في القرب" .

وعليه فلا يجوز على مذهب النحاس أن تقول تدلى فدنا ؛ لأن فيه قلبا للمعنى المراد ، إذ كيف يؤتى القريب قبل الأقرب .

---

(١) [النجم : ٨] .

(٢) [القمر : ١] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٢٦٦ .

كما يستنبط من قول النحاس هذا أيضا أنه يجوز في آية القمر أن تقول انشق القمر واقتربت الساعة ؛ إذ إنها عنده لا تفيد ترتيبا كالفاء .

وعليه فالواو تختص عنده بعطف الشيء على مرادفه ؛ بخلاف الفاء .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب الفراء :

سوى الفراء بين الفعلين إذا كانا بمعنى واحد في تقديم أحدهما وتأخير الآخر ، وكذا بين كون حرف العطف الواو أو الفاء ، يقول الفراء : " وقوله تبارك وتعالى {فَتَدَلَّى...} كأن المعنى: ثم تدَلَّى فدَنا، وَلكنه جائز إذا كان معنى الفعلين وَاحداً أو كالواحِدِ قدمتَ أيهما شئت، فقلتَ: قد دنا فقرُبَ، وقرُبَ فدَنا وشتمنى فأساء، وأساء فشتَمَنِي، وقال الباطِلَ؛ لأن الشتمَ، والإساءة شيءٌ واحدٌ .

وكذلك قوله: {اقْتَرَبَتِ السَّاعةُ وانْشَقَّ القمر} ، والمعنى ـ والله أعلم ـ انشق القمرُ واقتربت الساعةُ، والمعنى واحدٌ. [1]

موقف الطبري :

وافق الطبري الفراء فيما قاله في آية النجم ؛ غير أنه لم يتناول آية القمر بالتنظير، يقول الطبري : " يقول تعالى ذكره: ثم دنا جبريل من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى إليه، وهذا من المؤخَّر الذي معناه التقديم، وإنما هو: ثم تدلى فدنا، ولكنه حسن تقديم قوله(دَنَا) ، إذ كان الدنوّ يدلّ على التدلي والتدلي على الدنوّ، كما يقال: زارني فلان فأحسن، وأحسن إليّ فزارني وشتمني فأساء، وأساء فشتمني لأن الإساءة هي الشتم: والشتم هو الإساءة. [2]

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٥ / ص ٤٨) .

(٢) تفسير الطبري – (ج ٢٢ / ص ٥٠١) .

وعليه فالطبري يرى أن دنا وتدنى معناهما واحد ، يجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على السواء ، وهو في ذلك يفقد الفاء معناها الذي هو الترتيب والتعقيب ، وأعطاها ما للواو من التشريك بين المتعاطفين دون مرعاة للترتيب .

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج : [1]

قال الزجاج : دنا بمعنى قَرُبَ ، وتدلى : زاد في القُرْب ، ومعنى اللفظتين واحد، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على السواء ، يقول الزجاج : "(ثم دنا فتدلى) واحد؛ لأن المعنى أنه قرب ، وتدلى زاد في القرب ، كما تقول : قد دنا فلان مني وقرب، ولو قلت : قد قرب مني ودنا جاز .

الأغلوطة بعد النحاس

من خلال ما سبق قبل النحاس ولدى معاصريه يمكن القول بأن في أغلوطتنا تقديم وتأخير أي تدلى من الأفق الأعلى فدنا من النبي - صلى الله عليه وسلم - وممن ذهب إلى ذلك بعد النحاس البغوي[2] والخازن [3] والماوردي[4] والثعلبي [5] والقرطبي [6] والشوكاني [7] وابن عاشور [8] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٧٠ .

(٢) تفسير البغوي - (ج ٧ / ص ٤٠١) .

(٣) تفسير الخازن - (ج ٥ / ص ٤٩٨) .

(٤) النكت والعيون - (ج ٤ / ص ١٨٦) .

(٥) الكشف والبيان . للثعلبي - (ج ١٣ / ص ٦) .

(٦) تفسير القرطبي - (ج ١٧ / ص ٨٩) .

(٧) فتح القدير - (ج ٧ / ص ٨٦) .

(٨) التحرير والتنوير - (ج ١٤ / ص ٢٢٢) .

الأغلوطة الثامنة
مجيء اسم "كان" ضمير الشأن وخبرها مفرد
من نحو قوله تعالى
(فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً) [(١)]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً) ، يقول النحاس : " وقد تكلم النحويون فيه :

فمن حسن ما قيل فيه : أن التقدير فسوف يكون التكذيب ؛ لأن كذبتم يدل على التكذيب ، وحقيقته في العربية ، فسوف يكون جزاء التكذيب عذابا لزاما ؛ أي ذا لزام ولزام وملازمة واحد ....

وللفراء قول آخر في اسم " يكون " ، قال : يكون فيها مجهول ، وهذا غلط ؛ لأن المجهول لا يكون خبره إلا جملة ، كما قال جل وعز : (إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) [(٢)] ، وكما حكى النحويون : كان زيد منطلق .

يكون في (كان) مجهول ، ويكون المبتدأ وخبره مخبر المجهول ، والتقدير : كان الحديث ، فأما أن يقال : كان منطلقا ، ويكون في (كان) مجهول ، فلا يجوز عند أحد علمناه [(٣)] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول أحد قولي الفراء في جواز مجيء اسم " كان " ضمير الشأن ، وخبره مفرد ، واللذين أوردهما في قوله تعالى : (فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً) ، فقد أورد الفراء قولين :

---

(١) [الفرقان : ٧٧]

(٢) [يوسف : ٩٠]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص١٧٠ ، ١٧١ .

أحدهما : أن اسم "يكون" ضمير شأن ، و "لزاما" خبره ، وهو محل الأغلوطة .

الثاني : وهو فيه موافق للجمهور حيث التقدير عنده : فَسَوْفَ يكون تكذيبكم عذاباً لازِماً .[1] ، وسوف نتناول – بحول الله - مذهب الفراء بشيء من التفصيل في موضعه .

وقد غلط النحاس الفراء فيما ذهب إليه ، وحجته في ذلك أن اسم "كان" و "إن" لا يكون ضمير الشأن إلا وخبره جملة ، والواقع على خلاف ذلك ؛ إذ خبره في أغلوطتنا مفرد .

ومما يؤخذ على النحاس قوله : " ، فأما أن يقال : كان منطلقا ، ويكون في (كان) مجهول ، فلا يجوز عند أحد علمناه " إذ أجازه غير الفراء أبو جعفر الطبري كما سترى .

كما أنه أغفل قولا ثالثا لأبي عبيدة في أغلوطتنا نعرض له لاحقا .

ومن الجدير بالملاحظة أن النحاس لم يجر ذكرا لمذهب الفراء – موضع أغلوطتنا - هذا في كتابه معاني القرآن [2] ، مما يعضد القول بأنه كتبه قبل إعراب القرآن ، ثم تدارك ذلك فأورده في إعرابه .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ظهر للمعربين قبل النحاس في جواز مجيء اسم "يكون" من آيتنا الكريمة ضمير الشأن ، وخبره "لزاما" ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : لأبي عبيدة ، حيث جعل لزاما بمعنى جزاء أو هلاكا ، وعلى كلا التقديرين فاسم "يكون" محذوف ، ولزاما خبره ، والتقدير : فسوف يكون عذابكم جزاء على تكذيبكم ، أو فسوف يكون

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٣ / ص ٢٤٠)

(٢) معاني القرآن – (ج ٥ / ص ٥٧)

جزاء تكذيبكم هلاكا ، يقول أبو عبيدة : " فَسَوْفَ يكُونُ لِزَاماً " ؛ أي جزاء ، وهو الفيصل : قال الهذلي :

فإما ينجوا مِن حَتفِ يومٍ ∴ فقد لَقِيَا حُتوفَهما لِزاما[1]

يلزم كل عامل ما عمل من خير أو شر ، وله موضع آخر : فسوف يكون هلاكا ، قال أبو ذؤيب :

ففاجئه بعاديةٍ لزامٍ ∴ كما يتفجَّر الحوضُ اللقيفُ[2]

الحوض اللقيف الذي قد تهدمت حجارته سقط بعضها على بعض ؛ لزام أي كثيرة بعضها في إثر بعض .[3]

الاتجاه الثاني :

للفراء والطبري ، وهم فيه على قولين :

أحدهما : أن اسم " يكون " محذوف تقديره ، فسوف يكون جزاء تكذيبكم عذاباً لازِماً ، فـ" لزاما " نعت لخبر " يكون " المحذوف أيضا ، وقد وافقهم فيه النحاس .

الثاني : أن اسم " يكون " ضمير الشأن ، والخبر لزاما ، وقد خالفهم فيه النحاس ، مدعيا أن اسم كان إذا كان ضمير شأن وجب مجيء الخبر جملة .

وقد جانبه الصواب فيما ادعى ، وسقط في شرك حفره لغيره ، ويمكن الوقوف على صحة ما ذهب إليه الفراء والطبري والمبرد من خلال مناقشة آرائهم :

أولا : مذهب الفراء :

نص الفراء على جواز مجيء اسم " كان " ضمير الشأن وخبره مفردا في ثلاثة مواطن:

---

(١) انظر الشاهد في تهذيب اللغة ٣٦٧/٤ ؛ واللسان ٥٤١/١٢ ؛ وتاج العروس ٧٨٦٢ .

(٢) مجاز القرآن - (ج ١ / ص ٨٨)

(٣) مجاز القرآن - (ج ١ / ص ٨٨)

الموطن الأول :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : (قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَّسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ) [١] حيث أقر قراءة لم يقرأ بها وخرجها ، فقال : " ثم قال جل وجهه: {إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً} ، وإن شئت (تَكُونَ) ، وفى (الميتة) وجهان : الرفع والنصب.

ولا يصلح الرفع فى القراءة؛ لأنّ الدم منصوب بالردّ على الميتة ، وفيه ألف تمنع من جواز الرفع ، ويجوز (أن تكون) لتأنيث الميتة، ثم تردّ ما بعدها عليها. "

وقد خرج الرفع على أن " يكون " تامة اكتفت بمرفوعها فقال : " ومن رفع (الميتة) جعل (يكون) فعلا لها، اكتفى بـ" يكون " بلا فعل ، وكذلك (يكون) فى كل الاستثناء لا تحتاج إلى فعل ؛ الا ترى أنك تقول: ذهب الناس إلا أن يكون أخاك ، وأخوك.

وخرج النصب على أن اسم " يكون " ضمير الشأن ، وميتة خبره ، وهي مفرد ، يقول : " ومن نصب: قال كان من عادة (كان) عند العرب مرفوع ومنصوب ، فأضمروا فى كان اسما مجهولا، وصيّروا الذى بعده فعلا [٢] لذلك المجهول.

ثم أجرى تلك القاعدة على كان ، وليس ولم يزل ، وأظن وأخواتها ، وإن وأخواتها فقال : " وذلك جائز فى (كان)، و(ليس)، و(لم يزل)، وفى (أظنّ وأخواتها) : أن تقول (أظنه زيد أخوك و) أظنّه فيها زيد. ويجوز فى (إنّ وأخواتها)؛ كقول الله تبارك وتعالى: {يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ} [٣] وكقوله: {إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [٤]

---

(١) [الأنعام : ١٤٥]

(٢) يقصد بقوله فعلا أي خبرا ، وهذا أحد تعبيرات الفراء .

(٣) [لقمان : ١٦]

(٤) [النمل : ٩]

كما خلع تلك القاعدة على كل جملة انفردت فيها (كان) باسم واحد ، فقال: "وإذا أخليت (كان) باسم واحد جاز أن ترفعه ، وتجعل له الفعل.

وإن شئت أضمرت فيه مجهولا ، ونصبت ما بعده فقلت: إذا كان غدا فأتنا ، وتقول: اذهب فليس إلا أباك، وأبوك.

فمن رفع أضمر أحدا؛ كأنه قال: ليس أحد إلا أبوك، ومن نصب أضمر الاسم المجهول فنصب؛ لأن المجهول معرفة فلذلك نصبت.

ومن قال: إذا كان غُدْوةً فأتنا لم يجز له أن يقول: إذا غدوةً كان فأتنا، كذلك الاسم المجهول لا يتقدمه منصوبه.

وإذا قرنت بالنكرة في (كان) صفة ، فقلت : إن كان بينهم شرّ ، فلا تقربهم ، رفعت ، وإن بدأت بالشر وأخرت الصفة كان الوجه الرفع ، فقلت: إن كان شر بينهم ؛ فلا تقربهم، ويجوز النصب ، قال : وأنشدني بعضهم:

فعينَيَّ هلاَّ تبكيان عِفَاقا ∴ إذا كان طعنا بينهم وعِناقا.[1]

الموطن الثاني :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : {إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً}[2] حيث قال : " ومما يرفع من النكرات قوله : {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ}[3] وفي قراءة عبدالله وأُبيّ "وإن كان ذا عسرة" فهما جائزان ؛ إذا نصبت أضمرت في كان اسما؛ كقول الشاعر:

لله قومي أيُّ قوم لحُرَّة ∴ إذا كان يوما ذا كواكب أشنعا![4]

وقال آخر:

أعينَيَّ هلاَّ تبكِيان عِفَاقا ∴ إذا كان طعنا بينهم وعِناقا

---

(١) معاني القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ٣٢)

(٢) [البقرة : ٢٨٢]

(٣) [البقرة : ٢٨٠]

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن شس في الكتاب ٤٧/١ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٦٣/١ ؛ والأزهية ١٨٦ ؛ ولحصين بن حمام في المعاني الكبير ٩٧٣ ؛ والمقتضب ٩٦/٤ .

وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم فى (كان) مع المنصوب؛ لأنـه بنيـة (كـان) علـى أن يكون لها مرفـوع ومنصـوب، فوجـدوا (كـان) يحتمـل صـاحبا مرفوعـا فأضـمروه مجهولا. [١]

الموطن الثالث :

في معرض إعرابه لآيتنا الكريمة ، حيث أورد قولين لـه فيهـا فقـال : " {فَقَـدْ كَـذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً} .

نصبَتْ اللزام ؛ لأنك أضمرت فـى (يكـون) اسمـاً إن شـئت كـان مَجْهُـولاً ، فيكون بمنزله قوله فى قراءة أُبَىّ (وإنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ).

وإن شئتَ جعلت فسَوْفَ يكون تكذيبكم عذاباً لازِماً ذكر أنه ما نزل بهـم بـوم بَدْرٍ.

كما أقر قراءة لم يقرأ بها فقال : " والرفع فيه جَائز لو أتى " يقصد الرفع في " لزاما "[٢]

ثانيا : موقف الطبري :

وافق الطبري الفراء في تخريجه لقراءة قوله تعالى قوله:"ذا عسرة" غـير أنـه لم يجـز القراءة بها ، وإن وافقت وجها عربيا ، يقول الفراء : " وقد ذكـر أنّ ذلـك في قـراءة أبي بن كعب:(وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ)، بمعنـى: وإن كـان الغـريم ذا عسـرة"فنظـرة إلى ميسرة"، وذلك وإن كان في العربية جـائزا ؛ فغـيرُ جـائز القـراءة بـه عنـدنا، لخلافـه خطوط مصاحف المسلمين." [٣]

كما وافقه في أغلوطتنا فقال : " وللنصب في اللزامِ وجه آخر غير الذي قلنـاه، وهـو أن يكون في قوله(يَكُون) مجهول، ثم ينصب اللزام على الخبر كما قيل:

إذَا كان طَعْنًا بَيْنَهُمْ وَقتالا [٤]

---

(١) معانى القرآن للفراء – (ج ١ / ص ١٦٩)

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ٣ / ص ٢٤٠)

(٣) تفسير الطبري – (ج ٦ / ص ٢٩)

(٤) تفسير الطبري – (ج ١٩ / ص ٣٢٣)

الاتجاه الثالث :

اتجاه لم يناقش المسألة ولم يقعد لها كسيبويه [١] والمبرد [٢] فقد استشهدا بشواهد جاء فيها اسم كان ضمير الشأن ، وخبره جملة .[٣]

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

أولا : غلط النحاس الفراء فيما ذهب إليه من جواز مجيء اسم كان ضمير الشأن وخبره مفرد .

ثانيا : ظهر قبل النحاس ثلاثة اتجاهات ، اتجاه يجعل اسم "كان" محذوفا لا مضمرا مدلول عليه بما سبق، وفريق يرى أنه ضمير الشأن ، والخبر مفرد ، وفريق لم يناقش المسألة ولم يتطرق إليها .

ثالثا : ظهرت في هذه الحقبة ثلاثة شواهد نثرية حاول من خلالها الفراء التأصيل للمسألة ، كما أنه أورد شاهدين شعريين يعضدان ما ذهب إليه ويقويانه .

رابعا : كان من الأحرى بالنحاس وهو من جهابذة المعربين المتقدمين أن ينظر فيما قاله الفراء مرة وأخرى ، لا أن يغلق الباب أمام الاجتهاد بحجة أنه لم يجز عند أحد علمه ، فالفراء المصباح الثاني من مصابيح المدرسة الكوفية ، وسراج من سُرُج القراءات ينبغي أن يؤخذ قوله ، ويوضع فيما هو له .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

لم يناقش أستاذة النحاس وكذا معاصروه هذه الأغلوطة ، ولعل ذلك هو السبب الذي حدا بالنحاس أن يحكم على ما قاله الفراء بأنه لم يجز عند أحد علمه ، فالزجاج لم يشر في معرض إعرابه لأغلوطتنا سوى أنه أورد أقوال المفسرين ، ثم نص

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٧١

(٢) المقتضب ج٤/ص١٠١

(٣) كقول الشاعر : هِيَ الشِّفاءُ لِدَائي إنْ ظَفِرْتُ بها وليْس منها شِفاءُ الدَّاءِ مبْذُولُ .

وقول الآخر : إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالّذى كنتُ أصْنَعُ .

على مذهبه في جعل اسم " يكون " محذوفا ، و(لزاما) الخبر ، وأعقب ذلك بمذهب أبي عبيدة ووافقه ، وممن لم يناقش أغلوطتنا الزجاج [1] والفارسي [2] .

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة عند معاصري النحاس

من العرض السابق يتضح أن أحد لم يناقش مذهب الفراء في جواز مجيء اسم " كان " ضمير الشأن وخبره مفرد ، وقد انبرى النحويون لتخريج ما جاء من ذلك ، وهم في ذلك لا يخرجون عما أقره النحاس وغيره ممن لا يرون ما يراه الفراء .

الأغلوطة بعد النحاس

لم يناقش أحد بعد النحاس الأغلوطة ، وتناقشوا ما أقره الأوائل في تخريج الشواهد الشعرية والنثرية .[3]

الأغلوطة التاسعة
جواز بناء الظروف المبهمة المضافة إلى جملة فعلية فعلها معرب

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

الموطن الأول :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : (قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)[4]

هذه القراءة البينة على الابتداء والخبر ، وفيها وجهان آخران :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٧٨ .

(٢) الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي ٢/٤٤٠ /٤٤١/٤٤٢ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج١/ص٢٤٨ ؛ مغني اللبيب ج١/ص٧٩٥ ؛ همع الهوامع ج١/ص٤٣٢ .

(٤[المائدة : ١١٩]

أحدهما : هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقهم بالتنوين ، ويحذف (فيه) مثل : (وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً) [1]

والوجه الآخر : هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، بنصب يوم ، حكى إبراهيم بن حميد عن محمد بن يزيد: إن هذه القراءة لا تجوز ؛ لأنه نصب خبر الابتداء .

قال أبو جعفر : ولا يجوز فيه البناء ، وقال إبراهيم بن السري : هي جائزة بمعنى قال الله هذا لعيسى يوم ينفع الصادقين صدقهم ؛ أي قاله يوم القيامة .

وقال غيره : التقدير قال الله جل وعز : هذه الأشياء تقع يوم القيامة .

وقال الكسائي والفراء : بني (يوم) ههنا على النصب ؛ لأنه مضاف إلى غير اسم ، كما تقول : مضى يومئذ ، وأنشد الكسائي : على حين عاتبت المشيب على الصبا .... فقلت ألما أصحو والشيب وازع [2]

ولا يجيز البصريون ما قالاه إذا أضفت الظرف إلى فعل مضارع ، فإن كان ماضيا ؛ كان جيدا كما مر في البيت ، وإنما جاز أن يضاف إلى الفعل ظروف الزمان ؛ لأن الفعل بمعنى المصدر [3]

الموطن الثاني :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : (هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ) [4] يقول النحاس : " مبتدأ وخبره ، وزعم الفراء أن القراء اجتمعت على رفع يوم .

قال أبو جعفر : روي عن الأعرج والأعمش أنهما قرآ : (هذا يومَ لا ينطقون) بالنصب ، وفي نصبه قولان :

أحدهما : أنه ظرف ؛ أي هذا الذي ذكرنا في هذا اليوم .

---

(1) [البقرة : ٤٨]

(2) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٢ ، والكتاب ٢/ ٣٣٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣ ؛ والإنصاف ١/ ٢٩٢ .

(3) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٥٣

(4) [المرسلات : ٣٥]

والقول الآخر : ذكره الفراء يكون (يوم) مبنيا ، وهذا خطأ عند الخليل وسيبويه لا تبنى الظروف عندهما مع الفعل المستقبل ؛ لأنه معرب ، وإنما يبنى مع الماضي ، كما قال :

عَلى حينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلى الصِبا [1]

الموطن الثالث :

وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ [2] يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئاً [3]) ، يقول النحاس : " قراءة أبي جعفر وشيبة ونافع وابن كثير وعاصم والأعمش وحمزة والكسائي .

وقال الفراء في كتابه في المعاني : اجتمع القراء على نصب يوم لا تملك ؛ قال أبو جعفر : وهذا غلط ؛ قرأ أبو عمرو وعبد الله بن أبي إسحاق وعبد الرحمن الأعرج ، وهو أحد أستاذي نافع يَوْمُ لَا تَمْلِكُ بالرفع فمن رفع ؛ فتقديره : هو يوم لا تملك ، ويجوز أن يكون بدلا مما قبله ، وما أدراك ما يوم الدين يوم لا تملك نفس لنفس شيئا .

ومن نصب ؛ فتقديره : الدين يوم لا تملك ، ومثله :(وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ [4] يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ [5])؛ أي القارعة يوم يكون الناس .

ويجوز أن يكون التقدير يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ [6] يوم لا تملك نفس لنفس شيئا ، فهذان قولان الأول أولاهما .

وللفراء قول ثالث : أجاز أن يكون يوم في موضع رفع فبناه ،كما قال :

عَلى حينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلى الصِبا

قال أبو جعفر : وهذا غلط ؛ لا يجوز أن يبنى الظروف عند الخليل وسيبويه مع شيء معرب ، والفعل المستقبل معرب .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص١٢١

(٢) [الإنفطار : ١٧]

(٣) [الإنفطار : ١٩]

(٤) [القارعة : ٣]

(٥) [القارعة : ٤]

(٦) [الانفطار : ١٥]

فأما الكسائي ؛ فأجاز ذلك في الشعر على الاضطرار ، ولا يحمل كتاب الله جل وعز على مثل هذا ، ولكن تبنى ظروف الزمان مع الفعل الماضي كما مر في البيت ؛ لأن ظروف الزمان منقضية غير ثابتة ، فلك أن تبنيها مع ما بعدها إذا كان غير معرب ، وأن تعربها على أصلها نحو قول الله جل وعز : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) [١] بإعراب يوم ، وإن شئت ومن خزي يومَئذٍ ، وعلى هذا تبنى يوم مع إذ في موضع الرفع والخفض والنصب على الفتح .[٢]

الموطن الرابع :في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [٣] يقول النحاس : " في نصبه أقوال يكون التقدير لمبعوثون يوم يقوم الناس لرب العالمين.

وقال الأخفش سعيد : هو مثل قولك الآن .

وجعله الفراء مبنيا .

قال أبو جعفر : وذلك غلط أن يبنى مع الفعل المستقبل [٤]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول جواز بناء الظروف المضافة إلى الجمل الفعلية التي فعلها معرب ، فقد أجاز الفراء والكسائي ذلك ، بيد أن النحاس منعه ، وغلّط الفراء فيما ذهب إليه.

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن ، غلط الفراء في ثلاثة ، وحكم بعدم الجواز في واحد ومما يلحظ أنه حكم بعدم الجواز في الموطن الأول مما يدل على أن الغلط في عرف النحاس في هذه الأغلوطة هو مخالفة الفراء لمذهب الجمهور ، وكان الأجدر به أن يجعل ذلك من قبل المسائل الخلافية .

وقد أورد في الموطن الأول (آية المائدة) ثلاثة قراءات :

---

(١) [هود : ٦٦]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص١٧١

(٣) [المطففين : ٦]

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص١٧٥

إحداها : القراءة المشهورة برفع يوم ، وخرجها على أنه خبر لـ (هذا) ، والجملة بعده في موضع جر بالإضافة .

الثانية : تنوين يوم بالرفع ، على أنه خبر والجملة بعده صفة ، والعائد محذوف ؛ أي ينفع فيه .....

الثالثة : موضع الأغلوطة ، ببناء (يوم) على الفتح ، وفي تخريجها ثلاثة أوجه :

أحدها : هو مفعول فيه ، أى قال الله هذا القول لعيسى يوم ، وهذا للزجاج .

والثانى : أن هذا مبتدأ ويوم ظرف للخبر المحذوف ؛ أى هذا يقع أو يكون يوم ينفع.

والثالث : قال الكوفيون (الكسائي والفراء) يوم فى موضع رفع خبر هذا ، ولكنه بني على الفتح لإضافته إلى الفعل .

ويلحظ أن النحاس قد انتهج المنهج الوصفي ، حيث أورد مذهب كل فريق ، ولم يرجح بينهما ، لكنه على عادته ، أعقب كلام الكوفيين بانتقاد البصريين له .

وفي الموطن الثاني آية (المرسلات) أورد النحاس فيها قراءتين :

إحداهما : برفع يوم على أنه خبر لـ (هذا) .

الثانية : بنصب يوم ، وفي تخريج النصب وجهان :

أحدهما : أنه ظرف ؛ أي هذا الذي ذكرنا في هذا اليوم .

الثاني : للفراء على أنه مبني ، والجملة بعده في موضع جر بالإضافة .

وقد خطّأ النحاس الفراء فيما ذهب إليه وبنى حجته في ذلك على أن الخليل وسيبويه لا تبنى الظروف عندهما مع الفعل المستقبل ؛ لأنه معرب ، وإنما يبنى مع الماضي .

وفي الموطن الثالث (آية الانفطار) أورد النحاس قراءتين :

إحداهما : برفع (يوم) على أنه خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون بدلا مما قبله ، وما أدراك ما يوم الدين يوم لا تملك نفس لنفس شيئا .

الثانية : بنصب (يوم) وفي تخريجها أوجه :

أحدها : على الظرفية ، فتقديره : الدين يوم لا تملك .

الثاني : على البدل من يوم الدين ، والتقدير يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ [١] يوم لا تملك نفس لنفس شيئا .

الثالث : للفراء حيث أجاز أن يكون (يوم) في موضع رفع فبناه ، وقد غلط النحاس الفراء فيما ذهب إليه .

ومما يؤخذ على النحاس أنه لم يشر إلى أن أستاذه الزجاج – كما سترى – سبقه إلى القول بتغليط الفراء في دعواه .

وفي الموطن الرابع : (آية المطففين) ، حكم بتغليط الفراء .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب سيبويه :

أجاز سيبويه إضافة الظروف المبهمة معربة ومبنية إلى الأفعال المعربة ، ومثل لذلك بمثالين :

الأول : هذا يوم يقوم زيدٌ ، ويلحظ أن " يوم " خبر عن اسم الإشارة ، ومن ثم فهو معرب ليس مبنيا ، وقد أضيف إلى جملة فعلية فعلها مضارع .

الثاني : آتيك يوم يقول ذاك ، ويلحظ أن " يوم " ظرف للإتيان ، وهو مبني ، وقد أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب .

ثم أورد سيبويه بعد هذين المثالين آية المرسلات ، وآية المائدة ، بقراءة الرفع فقط ، ولم يتطرق لقراءة الفتح ، وعلل جواز ذلك بتوسعهم في الظروف لكثرته في كلامهم.

يقول سيبويه : " هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء .

يضاف إليها أسماء الدهر ، وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيدٌ ، وآتيك يوم يقول ذاك ، وقال الله عز وجل : (هذا يوم لا ينطقون) و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .

---

(١) [الانفطار : ١٥]

وجاز هذا في الأزمنة ، واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفةً ، وتوسعوا بذلك في الدهر ؛ لكثرته في كلامهم ، فلم يخرجوا الفعل من هذا ، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو ابنٍ ، وإنما أصله للفعل وتصريفه"[1] .

ومن خلال النص السابق يمكن القول بأن ادعاء أن سيبويه منع إضافة الظروف المبنية إلى الجمل الفعلية التي فعلها مضارع معرب ادعاء جانبه الصواب ، فقد مثل لذلك بقوله : "آتيك يوم يقول ذاك" مذهب الفراء :

أجاز الفراء البناء في الظروف المضافة إلى جمل فعلية فعلها مضارع ، وأورد ذلك في موطنين :

أحدهما : موطن المائدة حيث أجاز الرفع في "يوم" على أنه خبر "هذا" ، والجملة بعده في موضع جر بالإضافة ، يقول : "وقوله: {هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ...} ترفع (اليوم) بـ (هذا)" .

وأجاز فيه البناء على الفتح ؛ وهو في موضع الرفع ؛ لأنه مضاف إلى جملة فعلية ، يقول : "ويجوز أن تنصبه ؛ لأنه مضاف إلى غير اسم ؛ كما قالت العرب: مضى يومَئذٍ بما فيه" .

كما أجاز فيه البناء على الفتح ، وهو في موضع الخفض ، يقول : "ويفعلون ذلك به فى موضع الخفض؛ قال الشاعر:

رددنا لشعثاءَ الرسولَ ولا أرى كيوْمَئِذٍ شيئا تُردّ رسائِله[2]

وعمم القاعدة فقال : "وما أُضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض ؛ فافعل به ما فعلت فى هذا؛ كقول الشاعر:

عَلى حينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلى الصِبا .·. وقلت ألما تصح والشيب وازع[3]

---

(1) كتاب سيبويه ج٣/ص١١٧ .

(2) البيت من الطويل،وهو لجرير في ديوانه ص١٣٢،وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٩/١ ، ومعانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص٣٠٣)

(3) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٢،والكتاب ٣٣٠/٢ ؛وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ؛والإنصاف ٢٩٢/١

وتفعل ذلك في يوم، وليلة، وحين، وغَداة، وعشيَّة، وزمن، وأزمان وأيام، وليال."

وقد يكون قوله: {هَاذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ} كذلك. وقوله: {هذا يوم لا ينطِقون} فيه ما في قوله: (يوم ينفع) .

كما أجاز في "يوم" التنوين بالرفع ، فيكون خبر عن "هذا" والجملة بعده في موضع الصفة له ، يقول : " وإن قلت "هذا يومٌ ينفع الصادقين" كما قال الله: {واتقوا يوما لا تُجزِى نَفْسٌ} تذهب إلى النكرة كان صوابا" . (١)

والموطن الثاني : آية المرسلات ، وفيه نص على إجماع القراء على رفع "يوم" ، وما انتقده فيه أبو جعفر ، وأورد عن الأعرج والأعمش أنهما قرآ بالنصب ، يقول الفراء : "وقوله عز وجل: {هَذَا يَوْمُ لاَ يَنطِقُونَ...} ، اجتمعت القراء على رفع اليوم .

وقد أجاز الفراء النصب وخرجه – وإن لم يقرأ به على حد زعمه – فقال : " ولو نُصب لكان جائزا على جهتين:

إحداهما : أن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى فعلَ أو يفعل، أو كلمة مجملةٍ لا خفض فيها نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه.

والآخر: أن تجعل هذا في معنى: فِعلٍ مجمَلٍ من "لا ينطقون" ـ وعيدُ الله وثوابه ـ فكأنك قلت: هذا الشأن في يومِ لا ينطقون ، والوجه الأول أجود، والرفع أكثر في كلام العرب." (٢)

ثانيا : موقف المبرد :

أجاز المبرد إضافة الأزمنة إلى الجملة الفعلية التي فعلها معرب ، ولم يفرق بين الأزمنة المعربة والمبنية ، حيث جاء بما جاء به سيبويه ، وذلك في معرض تفريقه بين "إذ" و "إذا" ، يقول المبرد : "وما كان في معنى إذا ، فلا يضاف إلا إلى الفعل ، تقول :

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٣٠٣)

(٢) معاني القرآن للفراء – (ج ٥ / ص ١٧٥)

جئتك يوم زيد أمير وأتيتك يوم قام زيد ، وتقول فى المستقبل : أتيتك يوم يقوم زيد ولا يجوز يوم زيد أمير لما ذكرت لك[1] .

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نقاط :

- ❖ أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن ، غلط الفراء في ثلاثة منها ، وحكم بعدم الجواز في رابع .
- ❖ تعقب النحاس الفراء في دعواه الإجماع في قراءة الرفع لآية المرسلات ، وأثبت للأعرج والأعمش النصب فيها .
- ❖ أثبت النحاس في الموطن الأول أن الكسائي أجاز بناء الظروف المبهمة المضافة إلى جملة فعلية فعلها معرب ، وفي الموطن الثاني قصر جوازه عنده على الضرورة الشعرية .
- ❖ لم يثبت عن سيبويه والخليل منعهما إضافة أسماء الزمان المبهمة إلى الجمل الفعلية التي فعلها مضارع .
- ❖ أجاز الفراء إضافة الأزمنة إلى الجملة الفعلية التي فعلها معرب ، ولم يفرق بين الأزمنة المعربة والمبنية ، وأورد في ذلك شاهدا شعريا .
- ❖ جاءت القاعدة عند الفراء وضحة دون لبس ، وعضد لها بأكثر من شاهد نثري وشعري .
- ❖ أجاز المبرد بناء الظروف المضافة إلى جملة فعلية فعلها مضارع ، غير أنه لم يتعرض لكون هذه الظروف في موضع رفع قبل بنائها ؛ فلم يورد لذلك أمثلة .

---

(١) المقتضب ج٣/ص١٧٨ ، يقصد قوله : " فأما امتناع الابتداء والخبر من إذا ؛ فلأن إذا فى معنى الجزاء والجزاء لا يكون إلا بالفعل " المقتضب ج٣/ص١٧٧ .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

أورد الزجاج القراءات الثلاث الواردة في آية المائدة ، وخرج قراءة النصب على وجه من ثلاثة :

أحدها : أن يكون منصوبا على الظرفية ، والتقدير : قال الله : هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم ؛ أي قال الله هذا في يوم القيامة .

الثاني : أن يكون منصوبا على الظرفية ، والتقدير : قال الله هذه الأشياء ، وهذا الذي ذكرناه يقع في يوم ينفع الصادقين صدقهم .

الثالث : أن يكون في موضع رفع ، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، وقد رفض الزجاج هذا التوجيه ، وخطأ قائله ؛ لأن البصريين لا يجيزون ذلك ، إذ إن الإضافة إلى الفعل المضارع لا تزيل الإعراب عنه .[1]

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن النحاس ليس أول من خطأ الفراء والكسائي فيما ذهبا إليه ، بل سبقه إلى ذلك الزجاج ، غير أن الزجاج قال : وزعم بعضهم[2] ، بيد أن النحاس ذكر الفراء صراحة

ثانيا : موقف أبي علي الفارسي :

خرج الفارسي قراءة النصب في آية المائدة على وجهين :

أحدهما : أن يكون "يوم" مفعولا به لـ "قال" والتقدير : قال الله هذا القصص

الثاني : أن يكون ظرفا للقول والتقدير : قال الله هذا الكلام : يوم ينفع الصادقين .

وقد رفض كون "يوم" في موضع رفع وقد فتح لإضافته إلى الفعل ؛ لأن المضاف إليه معرب[3]

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٤ .

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٤ .

(٣) الحجة ٣/٢٨٣

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة لدى معاصري النحاس

مما سبق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

أولا : أن الزجاج سبق النحاس في القول بتغليط الفراء .

ثانيا : أن الفارسي رفض كون يوم في موضع رفع وقد فتح لإضافته المعرب بعده ، لكن دون التعريض بالفراء.

سابعا : الأغلوطة بعد النحاس

أولا : من قال بالجواز :

أجاز الزمخشري أن يكون الظرف في أغلوطتنا في موضع رفع ، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل[١] وكذا أبو بركات الأنباري [٢] وابن هشام [٣]

ثانيا : من قال بالمنع :

منع العكبري أن يكون الظرف في أغلوطتنا في موضع رفع ، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل[٤]

ثالثا : مواقف وصفية :

وقف الشيخ أحمد بن محمد البنا موقف الواصف لهذه الأغلوطة يقول :[٥] .

نتائج عرض الأغلوطة بعد النحاس

ذهب كثير من النحويين بعد النحاس إلى جواز ما غلط فيه الفراء ، كالأنباري ، وابن هشام ، ومنعه أبو البقاء .

---

(١) المفصل ج١/ص١٢٨

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ج١/ص١٦٣

(٣) مغني اللبيب ج١/ص٦٧٢ ، شرح شذور الذهب ج١/ص٩٣

(٤) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٤٧٧

(٥) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٥٢٦/١ .

الأغلوطة العاشرة
قول الفراء بكسر النون مع لام التوجع خاصة
من قوله تعالى
(قَالُواْ إِنَّا لِلَّهِ) [1]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موضع واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (قَالُواْ إِنَّا لِلَّهِ) ، يقول النحاس : (قَالُواْ إِنَّا لِلَّهِ) ، قال الكسائي : إن شئت كسرت الألف لاستعمالها وكثرتها .

وقال الفراء : وإنما كسرت النون في(إِنَّا لِلَّهِ) ؛ لكثرة استعمالهم إياها .

قال أبو جعفر : أما قول الفراء ؛ فغلط قبيح ؛ لأن النون لا تكسر ولا يكون ما قبل الألف أبدا مكسورا ولا مضموما .

وأما قول الكسائي ؛ فيجوز على أنه يريد أن الألف ممالة إلى الكسرة ، وأما على أن تكسر ؛ فمحال ؛ لأن الألف لا تحرك البتة ، وإنما أميلت الألف في إنا لله ؛ لكسرة اللام في لله ، ولو قلت : إنا لزيد شاكرون ، لم يجز إمالة الألف ؛ لأنها في حرف آخر.

وجاز ذلك في إنا لله ؛ لأنه لما كثر صار الشيئان بمنزلة شيء واحد ، وإن شئت فخمت [2]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تعقب النحاس الفراء في هذه الأغلوطة ، وأحسن في تغليطه ، فالفراء يزعم أن النون في (قَالُواْ إِنَّا لِلَّهِ) مكسورة ، مع أن ما بعدها ألف ، وما قبل الألف لا يكون مكسورا ، ولا مضموما بحال .

---

(١) [البقرة : ١٥٦]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٧٣

يقول الفراء : " وقوله: {قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّـهِ...} لم تكسِرِ العرب (إنـا) إلا فـى هـذا الموضع مع اللام فى التوجّع خاصَّة.

فإذا لم يقولوا (لِلّه) فتحوا ؛ فقالوا: إنا لِزيد مُحِبُّون، وإنا لِربِّنا حامدون عابدون؛ وإنما كسرت فى {إِنَّا لِلَّهِ} ؛ لأنهـا اسـتعملت ، فصـارت كـالحرف الواحـد، فأشـير إلى النون بالكسرِ لِكسرة اللام التى فى "لِلّه"؛ كما قالوا: هالِك وكافِر، كسرت الفاء من كـافِر لكسرة الألف ؛ لأنه حرف واحد، فصارت "إنا لِلّهِ" كالحرف الواحد ؛ لكثـرة اسـتعمالهم إياها، كما قالوا: الحمدِ لِلّهِ. "[1] .

ومما يؤخذ على النحاس في عرضه لهذه الأغلوطة أنه بدأ كلامه بتخـريج قـراءة الإمالة في ألف " إنا لله " مما شوش على القاريء ، وأدخله في حيرة ، وكان الأجدر به أن يعرض أولا قراءة التفخيم ، ثم يتناول قراءة الإمالة وما قيل في تخريجها .

والذي أظنه أن الفـراء غلبـه السـهو ، أو أن الكاتـب نقـل كلامـه خطـأ ، وأن عبارته الواردة في كتابه تصوب بتغيير لفظ واحد ، لو قيل : " فأشـير إلى الألـف بالكسـرِ لِكسرة اللام التى فى "لِلّه"؛ فوضعت كلمـة (الألـف) موضـع كلمـة (النـون)؛ لكـان كلامه متسقا مع ما ذهب إليه الكسائي .

ولم يكتب لهذه الأغلوطة أن يناقشها النحويون ، واقتصـر الأمـر عنـد المعـربين على رفض ما قاله الكسائي من جواز الإمالة في الألف ، يقـول أبـو البقـاء : (إنـا لله) الجمهور على تفخيم الألف فى إنا وقد أمالها بعضهم لكثرة ما ينطق بهذا الكلام وليس بقياس لأن الألف من الضمير الذى هو نا وليست منقلبة ولا فى حكم المنقلبة [2]

---

(١) معانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٨٥)

(٢) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص١٢٩

الأغلوطة الحادية عشرة
مجيء الحال من الماضي
من نحو قوله تعالى
(وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ) [1]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ) ، يقول النحاس : " ابتداء وخبر ، ويجوز أن يكون (ظنكم) بدلا من (ذلكم) ، و (أرداكم): خبر كم .

وعلى الجواب الأول (أرداكم) خبر ثان ، فأما قول الفراء: يكون (أرداكم) في موضع نصب مثل : هذا زيد قائما ؛ فغلط ؛ لأن الفعل الماضي لا يكون حالا [2].

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماض مثبت غير مسبوق بـ" قد" ، مشتملة على رابط ، فالنحاس لا يجيز ذلك ، ويرى أن ما ذهب إليه الفراء من جواز مجيء الحال من الجملة الفعلية التي فعلها ماض غير مسبوق بـ" قد" غلطا لا يجوز .

ومن ثم فعِلَّةُ الخطأ هنا هو عدم إضمار (قد) ، ولو أضمرها الفراء ما خطأه النحاس ؛ بدليل أنه لم يخطئه في موطن حكم فيها للفعل الماضي بالحالية ، ولكنه أضمر (قد) قبله ، وذلك فيما أورده في قوله تعالى : (أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أن

---

(١) [فصلت : ٢٣]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٥٧

يُقَاتِلُوكُمْ)[١] حيث قال النحاس : " أو جاءوكم حصرت صدورهم أي ضاقت وللنحويين فيه على هذه اللغة أربعة أقول : قال الفراء : أي قد حصرت فاضمر قد"[٢].

كما أن النحاس نفسه حكم للماضي بالحالية ، مع إضمار " قد " قبله ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)[٣] حيث يقول النحاس : " وكنتم أمواتا : التقدير ، وقد كنتم أمواتا ثم حذفت قد "[٤].

ومما تجد الإشارة إليه أن تأويل النحاس هذا هو ما أورده الفراء قبله ، ولم يشر النحاس لذلك ، وسنعرض له لاحقا .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ظهر قبل النحاس في أغلوطتنا مذهبان :

أولا : مذهب المجيزون :

وبه قال الفراء والأخفش والطبري ، غيرهم .

أولا : موقف الفراء

تردد الفراء ، أو بعبارة أحرى سَوَّى الفراء في جواز وقوع الماضي حالا بين اقترانه بـ " قد " ، وعدم اقترانه ، ويظهر ذلك في ثلاثة مواطن :

الموطن الأول : وهو موضع الأغلوطة ، وفيه أجاز الفراء وقوع الماضي حالا دون اقترانه بـ " قد " ، وقد أورد في توجيه أكثر من وجه ، بـدأها بموضع الغلط ، وفيه جعل (ذلكم) مبتدأ ، و (ظنكم) خبره ، وجملة أرداكم في موضع النصب على الحال ، يقول الفراء : " وقوله: {وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ...} ، "ذلكم" فى موضع رفع بالظن، وجعلت "أرداكم" فى موضع نصب، كأنك قلت: ذلكم ظنكم مُرْدِياً لكم.

---

(١) [النساء : ٩٠]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٤٧٩

(٣) [البقرة : ٢٨]

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٠٦

ثم أجاز فيها وجها ثانيا ، وهو أن يكون "ذلكم" مبتدأ ، وأرداكم في موضع الخبر ، وظنكم في موضع البدل ، يقول الفراء : "وقد يجوز أن تجعل الإرداءَ هو الرافع فى قول من قال: هذا عبدالله قائم [/ا] يريد: عبدالله هذا قائم، وهو مستكره.

ثم أورد وجها ثالثا : مفاده أن "أرداكم" خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أرداكم ، وذلك كلام جديد ، بعد "وذلكم ظنكم ...." ، يقول الفراء : "ويكون (أرداكم) مستأنفا لو ظهر اسم لكان رفعا مثل قوله فى لقمان: {الم، تِلْكَ آياتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ، هُدًى ورحمةٌ}[1] قد قرأها حمزة كذلك، وفى قراءة عبدالله : "أأَلِدُ وَأنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِى شَيْخٌ"[2] ، وفى ق: {هَذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ}[3] كل هذا على الاستئناف؛ ولو نويت الوصل كان نصبا، قال:[4]

الموطن الثاني : وفيه اشترط الفراء لجواز وقوع الماضي حالا اقترانه بـ "قد" ، ولم يجز وقوع المستقبل حالا مطلقا ، يقول في معرض إعرابه قوله: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً}. المعنى - والله أعلم - وقد كنتم، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله فى الكلام.

الا ترى أنه قد قال فى سورة يوسف: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ}[5] . المعنى - والله أعلم - فقد كَذَبتْ.

وقولك للرجل: أصبحتَ كثُرَ مالُك، لا يجوز إلاّ وأنتَ تريدُ: قد كثُرَ مالُك؛ لأنهما جميعا قد كانا، فالثانى حال للأوّل، والحالُ لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها.

ومثله فى كتاب الله: "أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ" يريد - والله أعلم - [جاءوكم قد حصِرت صدورهم].

وقد قرأ بعضُ القرّاء - وهو الحسن البصرِىّ - "حَصِرَةً صدورهم". كأنه لم يعرف الوجه فى أصبح عبد الله قام أو أقبل أخذ شاة ، كأنّه يريدُ فقد أخَذَ شاة.

---

(١) لقمان ١: ٢ .

(٢) [هود : ٧٢]

(٣) [ق : ٢٣]

(٤) معانى القرآن للفراء - (ج ٤ / ص ١٣٥)

(٥) [يوسف : ٢٦]

وإذا كان الأوّل لم يَمْضِ لم يجز الثانى بقَدْ، ولا بغير قد، مثل قولـك: كـاد قـام، ولا أراد قام؛ لأنّ الإرادة شيء يكون ولا يكون الفعل، ولذلك كان محالا قولك: عسى قام؛ لأن عسى وإن كان لفظها على فَعَلَ فإنها لمستقبل، فلا يجوز عسى قد قام؛ ولا عسى قام، ولا كاد قد قام؛ ولا كاد قام؛ لأن مابعدهما لا يكون ماضيا؛ فإن جئت بيكون مع عسى وكاد صلح ذلك فقلت: عسى أن يكون قد ذهب، كما قال الله: {قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذى تَسْتَعْجِلُونَ}.[1]

الموطن الثالث : وفيه أضمر قد أيضا قبل الفعل الماضي يقول في معرض إعرابه لقوله تعالى : {أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}، يقول: ضاقت صدورهم عن قتالكم أو قتال قومهم. فذلك معنى قوله {حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} أى ضاقت صدورهم. وقد قرأ الحسن "حصِرةً صدورهم"، والعرب تقول: أتانى ذهب عقلُه، يريدون قد ذهب عقله.

وسَمع الكسائىُّ بعضهم يقول: فأصبحتُ نظرت إلى ذات التنانِير. فإذا رأيت فَعَل بعد كان ففيها قد مضمرة، إلا أن يكون مع كان جحد فلا تضمر فيها (قد مع جحد) لأنها توكيد والجحد لا يؤكَّد؛ ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت، ولا يجوز ما قد ذهبت.[2]

وهكذا تردد الفراء فحكم أولا بجواز مجيء الماضي حالا ، بيد أنه اشترط لجوازه في الموطنين الثاني والثالث اقترانه بـ" قد " ، ومن ثم فالقول بأنه أجازه قولا واحدا مجاف للصواب ومناف للواقع .

ثانيا : موقف الأخفش :

نقل المبرد ومن بعده ابن السراج أن الأخفش أجاز مجيء الحال من الماضي ، يقول المبرد : " وتقول : مررت بعبد الله يبني داره ، فيصير (يبني) في موضع نصب ؛ لأنه حال ، كما تقول : مررت بعبد الله بانيا داره .

ولكن لو قلت في هذه المسألة : إن أفضلهم الضارب أخا له ، كان جيدا أن تصفه بـ" كان " إذا جعلته نكرة .

---

(١) النمل : ٧٢ ، معانى القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٢٠)

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٢٥٨)

فإن قلت فأجز كان بعد المعرفة وأجعلها حالا لها ، فإن ذلك قبيح ، وهو على قبحه جائز في قول الأخفش ، وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه ، وفَعَل لما مضى ، فلا يقع في معنى الحال [١]

ويقول ابن السراج : " ولا يجوز أن تقول : إن أفضلهم الضارب أخاه كان صالحا ، فتجعل (كان صالحا) صفة لأخيه ، وهو معرفة ، فإن قال قائل : فإنها نكرة مثلها ، فأجز ذلك على أن تجعله حالا ؛ فذاك قبيح .

والأخفش يجيزه على قبحه ، وقد تأولوا على ذلك قول الله تعالى (أو جاؤوكم حصرت صدورهم) [٢]

وقد وقفت على نص للأخفش يمكن أن يستنبط منه ما نسباه المبرد وابن السراج ، وذلك في معرض بيانه لقوله تعالى : " أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ " ، يقول الأخفش : " قال {إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} أو{حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} فـ(حَصِرَةً) اسمٌ نَصَبْتَهُ على الحال و {حَصِرَتْ} "فَعِلَتْ" وبها نقرأ." [٣] .

فوضعه (فَعِلَت) موضع (فعلة) يدلل على جواز إعرابها حالا .

ثالثا : موقف الطبري :

وافق الطبري الفراء في جواز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماض دون إضمار " قد " ، يقول الطبري : " وموضع قوله:(ذَلِكُمْ) رفع بقوله ظنكم ، وإذا كان ذلك كذلك، كان قوله:(أَرْدَاكُمْ) في موضع نصب بمعنى: مرديا لكم.

وقد يُحتمل أن يكون في موضع رفع بالاستئناف، بمعنى: مردٍ لكم، كما قال: (تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ هُدًى وَرَحْمَةٌ) في قراءة من قرأه بالرفع. فمعنى الكلام: هذا الظنّ الذي ظننتم بربكم من أنه لا يعلم كثيرا مما تعملون هو الذي أهلككم، لأنكم

---

(١) المقتضب ج٤/ص١٢٣

(٢) الأصول في النحو ج١/ص٢٥٥

(٣) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٢٠٨)

من أجل هذا الظنّ اجترأتم على محارم الله فقدمتم عليها، وركبتم ما نهاكم الله عنه، فأهلككم ذلك وأرداكم." [1]

ثانيا : مذهب المانعون :

وبه قال المبرد ، ولم أعثر على من ناصره قبل النحاس .

أولا : موقف المبرد :

رفض المبرد مجيء الحال من الماضي ، وتأول ما ورد من ذلك ، يقول المبرد : " وتقول : مررت بعبد الله يبني داره ، فيصير (يبني) في موضع نصب ؛ لأنه حال ، كما تقول : مررت بعبد الله بانيا داره ، ولكن لو قلت في هذه المسألة : إن أفضلهم الضارب أخا له ، كان جيدا أن تصفه بـ" كان" إذا جعلته نكرة .

فإن قلت فأجز (كان) بعد المعرفة ، وأجعلها حالا لها ، فإن ذلك قبيح ، وهو على قبحه جائز في قول الأخفش ، وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه ، وفَعَل لما مضى ، فلا يقع في معنى الحال .

ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل يأكل قلت على هذا : مررت بزيد يأكل، فكان معناه : مررت بزيد آكلا ، وإذا قلت : أكل ، فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال ، كما تقول : هو يأكل ، أي هو في حال أكَل ، فلما لم يجز أن يقع ، وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع ." [2]

وقد رد من أجاز فقال : " وقد أجاز قوم أن يضعوا فَعَل في موضعها كما تقول إن ضربتني ضربتك ، والمعنى إن تضربني أضربك ، وهذا التشبيه بعيد ؛ لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها ، ألا ترى أنك تقول : زيد يضرب غدا ، فإذا أدخلت (لم) قلت : لم يضرب أمس ، فبدخول (لم) صارت يضرب في معنى الماضي .

وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول ، وهي قوله : (أو جاءوكم حصرت صدورهم) ، وليس الأمر عندنا كما قالوا ، ولكن مخرجها - والله أعلم - إذا

---

(١) تفسير الطبري - (ج ٢١ / ص ٤٥٧)

(٢) المقتضب ج٤/ص١٢٣

قرئت كذا الدعاء ،كما تقول : لعنوا - قطعت أيديهم -، وهو من الله إيجاب عليهم ، فأما القراءة الصحيحة ، فإنما هي : (أو جاءوكم حصرة صدورهم) .[١]

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نقاط :

أولا : أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، قص فيه أحد قولي الفراء ، وهناك موطنان آخران لم يشر النحاس لما قاله الفراء فيهما ، مما أحدث اجتزاء لمذهبه .

ثانيا : تردد الفراء فحكم أولا بجواز مجيء الماضي حالا ، بيد أنه اشترط لجوازه في الموطنين الثاني والثالث اقترانه بـ" قد" ، ومن ثم فالقول بأنه أجازه قولا واحدا مجاف للصواب ومناف للواقع .

ثالثا : ذهب الأخفش فيما أثبته المبرد وابن السراج ، وكذا الطبري ذهبا إلى جواز مجيء الحال من الماضي دون الاقتران بـ" قد" .

رابعا : ذهب المبرد إلى عدم جواز مجيء الحال من الماضي مطلقا ، وتأول آية النساء على أن المقصود بها الدعاء .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

لم يكن للبصريين قبل النحاس في هذه المسألة وجه سوى ما أورده المبرد من عدم جواز مجي الماضي حالا مطلقا ، وقد تابعه في ذلك النحاس وبعض معاصريه ، كما تابع بعض معاصري النحاس من البصريين الفراء فيما أجازه من مجيء الماضي حالا بشرط الاقتران بـ" قد" .

وعليه فعندما يقال : إن البصريين لا يجيزون مجيء الماضي حالا دون تقييد ، فإنما يقصد بهم المبرد والزجاج كما سترى .

---

(١) المقتضب ج٤/ص١٢٣

وعندما يقال : إن النحويين لا يجيزون مجيء الماضي حالا إلا إذا اقترن بـ " قد " ، فإنما يقصد بذلك الفراء من الكوفيين في أحد قوليه ، وابن السراج من البصريين ، والنحاس .

وعندما يقال : إن بعض النحويين يجيزون مجيء الماضي حالا دون تقييد فيقصد به الأخفش .

أولا : موقف الزجاج :

أورد الزجاج في توجيه آيتنا وجهين :

أحدهما : أن (ذلكم ظنكم) مبتدأ وخبر ، وأرداكم خبر ثان .

الثاني : أن (ذلكم) مبتدأ ، و (ظنكم) بدل منه ، و (أرداكم) خبر عنه .

يقول الزجاج [١] :

﴿وذلكم ظنُّكُم﴾ .

> مرفوع بخبر الابتداء، و ﴿أرْدَاكُمْ﴾ خبر ثانٍ، ويجوز أن يكون ﴿ظنكم﴾ بَدَلاً مِنْ ﴿ذَلِكُمْ﴾، ويكون المعنى وظنكم الذي ظننتم بِرَبِّكُمْ أرداكم، ومعنى «أرْدَاكُمْ» أهْلَكَكُمْ.

ثانيا : موقف ابن السراج :

أجاز ابن السراج مجيء الحال من الحاضر ، ومنعه من المستقبل والماضي إلا أن تدخل " قد " على الماضي فيصلح ، فإن لم تكن موجودة قدرت ، يقول ابن السراج : " واعلم أنه يجوز لك أن تقيم الفعل مقام اسم الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه وكنت إنما تريد به الحال المصاحبة للفعل تقول : جاءني زيد يضحك ؛ أي ضاحكا ، وضربت زيدا يقوم ، وإنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان .

فأما المستقبل والماضي ؛ فلا يجوز إلا أن تدخل " قد " على الماضي ، فيصلح حينئذ أن يكون حالا ، تقول رأيت زيدا قد ركب ؛ أي راكبا إلا أنك إنما تأتي بـ " قد " في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعا ، فتأتي بـ " قد " ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل ، ومر منه

---

(١) معاني القرآن ٣٨٤/٤ .

جزء ، والحال معلوم منها أنها تتطاول ، فإنما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه ، ولولا ذلك لم يجز فمتى رأيت فعلا ماضيا قد وقع موقع الحال ، فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه "قد" إما ظاهرة وإما مضمرة لتؤذن بإبتداء الفعل الذي كان متوقعا[1] .

سادسا : الأغلوطة بعد النحاس

المنهج الوصفي :

من النحويين من انتهج منهجا وصفيا دون ترجيح كابن عطية [2] والزمخشري[3] والسيوطي [4] وابن كيلكلدي [5]

المنهج التحليلي :

من النحويين من انتهج منهجا تحليلا ، فرجح بعد تحليله مذهبا من المذاهب :

أولا : من ناصر المجيزون :

ناصر أبو حيان مذهب المجيزون ، وعلل الجواز بقوله : "وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير "قد" ، وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل[6]

ثانيا : من ناصر المانعون :

ناصر الأنباري مذهب المانعين ، وفند أدلة الكوفيين ، وتأولها ، من جهة النقل والقياس ، يقول ابن الأنباري : "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا النقل والقياس

---

(١) الأصول في النحو ج١/ص٢١٦

(٢) المحرر الوجيز – (ج ٦ / ص ٢٨)

(٣) الكشاف – (ج ١ / ص ١١٤٤)

(٤) همع الهوامع ج٢/ص٣٢٥

(٥) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ج١/ص١٥٦

(٦) تفسير البحر المحيط – (ج ٩ / ص ٤٥٠)

☒ أما النقل :

- فقد قال الله : (أو جاؤوكم حصرت صدورهم) ، فحصرت فعل ماض وهو في موضع الحال وتقديره حصرة صدورهم والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ أو جاؤكم حصرة صدورهم وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم .
- و قال أبو صخر الهذلي :

وإنـي لتعروني لـذكراك نفضـة ∴ كما انتفض العصفور بلله القطر[1]

فـ " بلله " فعل ماض ، وهو في موضع الحال فدل على جوازه .

☒ وأما القياس :

- فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو : مررت برجل قاعد ، وغلام قائم ، جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو : مررت بالرجل قاعدا ، وبالغلام قائما ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو : مررت بالرجل قعد وبالغلام قام وما أشبه ذلك .
- والذي يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل كما قال تعالى (وَإِذْ قَالَ اللّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ)[2] أي يقول ، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال .

وقد فند الأنباري أدلة الكوفيين في نقاط :

❖ أما احتجاجهم بقوله تعالى أو جاؤوكم حصرت صدورهم فلا حجة لهم فيه وذلك من أربعة أوجه الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية وهو قوله تعالى إلا الذين يصلون إلى قوم والوجه الثاني : أن تكون

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في الإنصاف ٢٥٣/١ ؛ والمقرب ١٦٢/١ ، وشرح المفصل ٦٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٨ ؛الأغاني ١٦٩/٥ .

(٢) [المائدة : ١١٦]

صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع

والوجه الثالث : أن يكون خبرا بعد خبر كأنه قال أو جاءوكم ثم أخبر فقال حصرت صدورهم

والوجه الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال كأنه قال ضيق الله صدورهم كما يقال جاءني فلان وسع الله رزقه وأحسن إلي غفر الله له وسرق قطع الله يده وما أشبه ذلك فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء وهذا كثير في كلامهم

❖ وأما قول الشاعر : كما انتفض العصفور بلله القطر ؛ فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه قد بلله القطر إلا أنه حذف لضرورة الشعر فلما كانت قد مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضي قد فإنه يجوز أن يقع حالا .

❖ وأما قولهم إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة فصلح أن يقع حالا نحو قاعد وقائم قلنا هذا فاسد لأنه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالا لأنه اسم فاعل واسم الفاعل يراد به الحال بخلاف الفعل الماضي فإنه لا يراد به الحال فلم يجز أن يقع حالا

❖ وأما قولهم : إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال ، قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه كقوله تعالى (وإذ قال الله يا عيسى بن مريم) ، فلا يجوز فيما عداه لأنا بقينا فيه على الأصل كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالا لدليل يدل عليه وذلك إذا دخلت عليه قد أو كان وصفا لمحذوف ولم يجز فيما عداه لأنا بقينا فيه على الأصل على أنا نقول ليس من ضرورة أن يجوز أن يقام الماضي مقام المستقبل ينبغي أن يقام مقام الحال لأن المستقبل فعل كما أن الماضي فعل فجنس الفعلية مشتمل عليهما وأما الحال فهي اسم

وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب أن يقوم مقام الاسم (1) وهذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور (2) والأبذي والجزولي (3)

الأغلوطة الثانية عشرة
عمل ما بعد لام القسم فيما قبلها

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَإِنَّ كُـلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّـهُ بِمَـا يَعْمَلُـونَ خَـبِيرٌ) (4) يقول النحاس : " وقراءة نافع على هذا التقدير (5) إلا أنه خفف (إن) ، وأعملها عمل الثقيلة ، وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه ، وهو عندهما كما يحذف من الفعل ويعمل، وأنكر الكسائي أن تخفف (إن) وتعمل .

وقال : ما أدري على أي شيء قرأ وإنْ كلاً ، وقال الفراء : نصب كلا بقوله لنوفينهم ، وهذا من كثير الغلط ؛ لا يجوز عند أحد زيدا لأضربنه (6)

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الغلوطة حول تخريج الفراء لقراءة نافع قوله تعالى : (وَإِنْ كُـلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) بتخفيف " إن " وإعمالها في " كلا " كما يرى بعض النحويين .

وقد خرج الفراء – كما أورد النحاس – هذه القراءة على إعمال الفعل ليوفينهم " في " كلا " ، ومن ثم يعمل ما بعد لام القسم فيما قبله .

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف ج1/ص252

(2) المقرب 1/162 .

(3) همع الهوامع ج2/ص326

(4) [هود : 111]

(5) ينصب كلا بأن اللام للتوكيد وما صلة والخبر في ليوفينهم والتقدير وإن كلا ليوفينهم إعراب القرآن للنحاس ج2/ص305

(6) إعراب القرآن للنحاس ج2/ص305

وبالرجوع إلى حقيقة ما قاله الفراء ، ونص عليه تجد أنه رفض ذلك التخريج ، وعليه فما قاله النحاس قراءة غير صائبة لموقف الفراء .

يقول الفراء : " وأمَّا الذين خفّفوا (إن) ؛ فإنهم نصبوا كلا بـ (لَيُوفِّيَنَّهم) ، وقالوا: كأنّا قلنا: وإنْ لَيوَفّيَنَّهم كُلاًّ.

وهو وجه لا أشتهيه ؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذى بعدها عَلَى شىء قبله ، فلو رفعت كلّ لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إنْ زيد لقائم ، ولا يصلح أن تقول: إنْ زيداً لأَضربُ ؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيداً إلاّ أضرب فهذا خطأ فى إلاّ وفى اللام.[1]

الأغلوطة الثالثة عشرة

(يلَقّون) بين التعدي واللزوم

من نحو قوله تعالى

(وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَاماً)[2]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى:(وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَاماً) ، يقول النحاس : " وقرأ أهل الكوفة : (وَيَلْقَون فِيْهَا) .

قال الفراء : وَيَلْقَون أعجب إلي ؛ لأن القراءة لو كانت (يُلَقَّوْنَ)كانت في العربية بالباء ، وهذا من الغلط أشد مما مر في السورة ؛ لأنه يزعم أنها لو كانت (يُلَقَّوْنَ) كانت في العربية بتحية وسلام .

وقال : كما يقال : فلان يتلقى بالسلام وبالخير .[3]

---

(١) معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٧٩)

(٢) [الفرقان : ٧٥]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص١٦٩

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما ذهب إليه الفراء من جواز تعدي الفعل (يُلَقَّوْنَ) ولزومه ، إذ يقال يُلَقَّونه ويُلَقَّونَ به ، وقد أورد الفراء القراءتين الواردتين في آيتنا ، ورجح قراءة التخفيف ؛ وهي قراءة أهل الكوفة ، وحجة الفراء في ذلك أن الفعل على تلك القراءة متعدي لا غير ، بيد أنه على القراءة الأولى ، يجوز تعديه ، ولزومه

ومما يؤخذ على النحاس أنه اجتزأ قول الفراء ، وأفهم القاري أن الفراء يقول على القراءة الأولى بلزوم الفعل ، بيد أنه أجاز فيه التعدي واللزوم ، يقول الفراء : " {أُوْلَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلاَماً } ، وقوله: {وَيَلْقَوْنَ...}: و {يُلَقَّوْنَ فِيهَا} كل قد قُرِئَ به و {يَلْقَـوْنَ} أعْجَـبُ إلىَّ؛ لأنَّ القـراءة لـو كانـت عَلَـى {يُلقَّونَ} كانت بالبَاء فى العربيَّة؛ لأنك تقـول: فـلان يُتَلقَّـى بالسَّـلام وبـالخير ، وهـو صَواب يُلَقَّونه ويُلَقَّونَ به كما تقول: أخذت بالخطام وأخذته. "[1]

كما أن النحاس جعل ما أجازه الفراء من جواز لزوم "يُلَقَّوْنَ" أشد غلطا مما مر في السورة ، فساق ذلك بعبارة توهم القاريء أن ما وقع في السورة غلط ، وما ساقه الفراء أشد غلطا .

يقول النحاس : " وهذا من الغلط أشد مما مر في السورة ؛ لأنه يزعم أنها لو كانت (يُلَقَّوْنَ) كانت في العربية بتحية وسلام " وقد أثبت ابن منظور تعدي الفعل " ألقى " إلى مفعولين تارة مباشرة ، وتارة إلى أحدهما مباشرة وإلى الآخر بحرف الجر ، يقول ابن منظور : " ولقاه الشيء ، وألقاه إليه "[2]

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٣ / ص ٢٣٩)

(٢) لسان العرب ج١٥/ص٢٥٥

الأغلوطة الرابعة عشرة
الواو في قوله تعالى :
(وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) [1]
بين عطف الجمل ، وعطف المفردات

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موضع واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) ، يقول النحاس : (والفرقان) : عطف على الكتاب ، قال الفراء وقطرب : يكون وإذ آتينا موسى الكتاب ؛ أي التوراة ومحمدا صلى الله عليه وسلم الفرقان .

قال أبو جعفر : هذا خطأ في الإعراب والمعنى .

أما الإعراب ؛ فإن المعطوف على الشيء مثله ، وعلى هذا القول يكون المعطوف على الشيء خلافه .

وأما المعنى ؛ فقد قال فيه عز وجل : (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ) [2] قال أبو إسحاق يكون الفرقان هذا الكتاب أعيد ذكره وهذا أيضا بعيد إنما يجيء في الشعر كما قال :

وأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً ومَيْنَا [3] اهـ [4]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول تفسير الفراء لقوله تعالى (وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) ، إذ يرى الفراء أن المراد بالفرقان القرآن ، وعليه يكون تقدير

---

(١) [البقرة : ٥٣]

(٢) [الأنبياء : ٤٨]

(٣) البيت من الوافر ؛ وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ١٨٣ ؛ والأشباه والنظائر ٢١٣/٣ ؛ وجمهرة اللغة ٩٩٣ ؛ والدرر ٧٣/٦؛ وشرح شواهد المغني ٧٧٦/٢ ؛ والشعر والشعراء ٢٣٣/١ ؛ ومعاهد التنصيص ٣١٠/١ ؛ ومغني اللبيب ٣٥٧/٢ ؛ والهمع ١٢٩/٢ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٢٥

الكلام ، وإذ آتينا موسى الكتاب أي التوراة ومحمدا الفرقان أي القرآن ، وقد خطأ النحاس الفراء فيما ذهب إليه إعرابا ومعنى ، وعلل لذلك .

وعليه فالنحاس لا يرى أن المراد بالفرقان القرآن ، ولا أنه نفس التوراة في المعنى ، وإنما المراد به كتاب خلافهما ، وعليه فالواو واو العطف ، والفرقان معطوف على الكتاب .

ومما يؤخذ على النحاس أنه نسب للزجاج أحد أربعة أقوال أوردها الفراء في أغلوطتنا كما سترى لاحقا .

كما أن النحاس أغفل ما قاله أستاذه الزجاج ؛ حيث نسب ما قاله الفراء لقطرب ، ولكنه لم يخطئه ، بل جعله مرجوحا (١) .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ظهر قبل النحاس في أغلوطتنا مذهبان ، أحدهما يجيز مجيء الواو في آيتنا لعطف الجمل، وتزعمه فالفراء وقطرب وثعلب ، وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك .

أولا : مذهب الفراء ومن تابعه :

أورد الفراء في أغلوطتنا أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون موسى مفعولا أولا والكتاب مفعولا ثانيا ، والواو واو عطف الجمل، والفرقان مفعول به ثان لفعل حذف مع مفعوله الأول والتقدير : {وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ} يعنى التوراة، ومحمدا صلى الله عليه وسلم {الْفُرْقَانَ}، {لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُون}. وقوله: {وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ} كأنه خاطبهم فقال: قد آتيناكم علمَ موسى ومحمد عليهما السلام "لعلكم تهتدون"؛ لأن التوراة أُنزلت جملةً ولم تنزل مُفرّقة كما فُرّق القرآن .

والوجه الثاني : مثل الأول غير أن التقدير فيه : أن تجعل التوراة هدىً والفرقان كمثله، فيكون: ولقدْ آتَيْنا موسى الهُدى كما آتينا مُحَمّدا صلى الله عليه وسلم الهدى ، وكلُّ ما جاءت به الأنبياءُ فهو هُدىً ونورٌ .

---

(١) انظر معاني القرآن للزجاج ١/١٣٤ .

الوجه الثالث : أن لفظ الكتاب والفرقان واحد ، فهما معطوفان ، وإنّ العرب لتجمعُ بين الحرفَيْن ، وإنهما لواحِدٌ إذا اختلف لفظاهما؛ كما قال عَدِيّ بن زيد:

وقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيْهِ ∴ وأَلْفَى قَوْلَها كذِباً ومَيْنَا

وقولهم: بُعْداً وسُحْقاً، والبُعد والسُّحق واحدٌ .

الوجه الرابع: مثل السابق له وعليه يعرب الكتاب مفعولا ثانيا ، والواو عاطفة ، والفرقان معطوف ، ويكون المراد بالكتابُ التّوراةُ، وبالفُرقان انْفِراقُ البحر لبني إسرائيل [1] .

وقد أورد الزجاج أن قطرب قال بما قاله الفراء [2] كما نص الرازي على أن ثعلب ذهب مذهب الفراء أيضا [3] .

مذهب الجمهور : ذهب جمهور المفسرين قبل النحاس إلى أن الواو في أغلوطتنا لعطف المفردات ؛ فالفرقان معطوف على الكتاب كالطبري ، وابن أبي حاتم [4] وابن أبي زمنين [5]

أولا : موقف الطبري :

جعل الطبري الواو في أغلوطتنا عاطفة للمفردات ، فعطفت الفرقان على الكتاب ، يقول الطبري : يعني بقوله:(وإذ ءاتينا موسى الكتاب): واذكروا أيضا إذ آتينا موسى الكتاب والفرقان. ويعني بـ"الكتاب": التوراة ، وبـ"الفرقان": الفصل بين الحق والباطل" [6] .

---

(١) انظر معاني معاني القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٣١)

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ١٣٤/١ .

(٣) تفسير الرازي - (ج ٢ / ص ١٠٦)

(٤) تفسير ابن أبي حاتم - (ج ١ / ص ١٣٦)

(٥) تفسير ابن أبي زمنين - (ج ١ / ص ١٢)

(٦) تفسير الطبري - (ج ٢ / ص ٧٠)

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

موقف الزجاج : [1] أورد الزجاج ما نص عليه الفراء ، غير أنه نسبه لقطرب ، وجعله مرجوحا ، يقول : "

﴿آتينا﴾ بمعنى أعطينا، و ﴿الكتاب﴾ مفعول به، ﴿والفرقان﴾ عطف عليه، وَيَجُوزُ أن يكون الفرقان الكتاب بعينه إلا أنه أعيد ذكره، وعَنى به أنه يفرق بين الحق والباطل، وقد قال بعض النحويين وهو قطرب: المعنى : وآتينا محمداً الفرقان، ودليله قوله عزّ وجلّ ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾[1] يعني به القرآن. والقول الأول هو القول لأن الفرقان قد ذكر لموسى في غير هذا الموضع ـ قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ الفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْراً لِلمُتَّقِينَ﴾[2].

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

اتفق جمهور النحويين والمفسرين بعد النحاس على أن الفاء في أغلوطتنا لعطف المفردات ، وانتقد الرازي ما قاله الفراء فقال : "وقال آخرون : المعنى : { وَإِذْ ءاتَيْنَا مُوسَى الكتاب } يعني التوراة وآتينا محمداً صلى الله عليه وسلم الفرقان لكي تهتدوا به يا أهل الكتاب . وقد مال إلى هذا القول من علماء النحو الفراء وثعلب وقطرب وهذا تعسف شديد من غير حاجة ألبتة إليه . [2] .

كما ذهب الزمخشري[3] والسمين الحلبي[4] النسفي[5] والبيضاوي[6] والنيسابوري[7] والواحدي[8] والألوسي[9] إلى ما يفيد أن الواو في أغلوطتنا لعطف المفردات .

---

(١) انظر معاني القرآن للزجاج ١/١٣٤ .

(٢) تفسير الرازي – (ج ٢ / ص ١٠٦)

(٣) الكشاف – (ج ١ / ص ٩٢)

(٤) الدر المنثور – (ج ١ / ص ١١٨)

(٥) تفسير النسفي – (ج ١ / ص ٤٧)

(٦) تفسير البيضاوي – (ج ١ / ص ٩٠)

(٧) تفسير النيسابوري – (ج ١ / ص ٢٢٢)

(٨) الوجيز للواحدي – (ج ١ / ص ١٦)

(٩) روح المعاني – (ج ١ / ص ٢٥٩)

الأغلوطة الخامسة عشرة
وقوع ضمير الفصل (العماد) في أول الكلام
كما في قوله تعالى
(وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ) [١]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ) ، وإخراجهم بدل من (هو) ، وزعم الفراء : إن (هو) عماد ، وهذا عند البصريين خطأ لا معنى له ؛ لأن العماد لا يكون في أول الكلام [٢] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول إجازة الفراء مجيء ضمير الفصل (العماد) في أول الكلام ، والبصريون لا يجيزون وقوعه في بداية الكلام ، وإنما يقع عندهم وسطا .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ظهر قبل النحاس في هذه الأغلوطة مذهبان :

أحدهما : مذهب جمهور النحاة ، ويرى أن ضمير الفصل لا بد أن تتوافر فيه شروط ، متى فقد شرط منها لا يصلح أن يكون فصلا ، وأن من هذه الشروط كونه في وسط الكلام .

الثاني : ما ذهب إليه الفراء من أن ضمير الفصل (العماد) قد يقع في بداية الكلام ن وهو محل أغلوطتنا

أولا : مذهب الجمهور :

أولا : موقف سيبويه :

نص سيبويه على أن ضمير الفصل لا يكون في ابتداء الكلام ، فقال تحت عنوان : هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا : " اعلم أنهن لا

---

(١) [البقرة : ٨٥]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٤٥

يكن فصلا إلا في الفعل ، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء .

فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاما بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه مما لا بد له من أن يذكره للمحدث ؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم ؛ فإنما تبتدئه لما بعده ، فإذا ابتدأت ، فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه ، وإلا فسد الكلام ، ولم يسغ لك ، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس منه ، هذا تفسير الخليل - رحمه الله - [١] .

ثم تحدث سيبويه عن مواضع ضمير الفصل ، وإعرابه ، كما تحدث عما لا يكون فصلا ، بل يعرب تبعا لموقعه [٢] .

ثانيا : مذهب الفراء :

أورد الفراء في أغلوطتنا وجهين :

أحدهما : أن يكون {هُوَ} كناية عن الإخراج في قوله : {وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنكُمْ مِّن دِيَارِهِمْ} ؛ أي وهو محرّم عليكم؛ يريد: إخراجهم محرّم عليكم، ثم أعاد الإخراج مرة أخرى تكريرا على "هو" لمّا حالَ (بين الإخراج وبين "هو" كلامٌ)، فكان رفع الإخراج بالتكرير على "هو" .

الثاني : أن يكون "هو" عمادا ، ورفعت الإخراج بمحرم ؛ كما قال الله جل وعزّ: {وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ} [٣] فالمعنى - والله أعلم - ليس بمزحزحه من العذاب التّعمِير .

وقد أجاب الفراء عن سؤال افترضه ، مفاده كيف يجوز الابتداء بضمير العماد؟ والعرب إنما تجعل العماد بعد أفعال الظن أو كان أوإن !! والضمير في أغلوطتنا إنما وقع بعد الواو والواو لا تعمل عمل واحد مما سبق !!

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص٣٨٩ .

(٢) كتاب سيبويه ج٢/ص٣٩١ ، ٣٩٢ ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٣) [البقرة : ٩٦] .

يقول الفراء : " فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد فى الظَّنِّ لأنه ناصب، وفى "كانَ" و "ليس" لأنهما يرفعان، وفى "إنَّ" وأخواتها لأنهن ينصِبْن ، ولا ينبغى للواو وهى لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أن يكون لها عمادٌ .

وقد أجاب عن سؤاله بقاعدة فقال : " قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع فى كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو فى موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح فى ذلك العمادُ؛ كقولك: أتيت زيدا وأبوه قائم، فقبيحٌ أن تقول: أتيت زيدا وقائم أبوه، وأتيت زيدا ويقوم أبوه؛ لأنّ الواو تطلب الأبَ، فلما بدأتَ بالفعل وإنما تطلب الواوُ الاسمَ أدخلوا لها "هو" لأنه اسمٌ . قال الفرّاء: سمعت بعض العرب يقول: كان مرّة وهو ينفع النّاسَ أحسابُهم. وأنشدنى بعض العرب:

فأَبلِغْ أبا يَحيى إذا ما لَقِيتَهُ * على العِيسِ فى آباطِها عَرَقٌ يَبْسُ

بِأنّ السُّلامِىَّ الذى بِضَرِيَّةٍ * أَمِيرَ الحِمَى قَدْ باعَ حَقّى بَنِى عَبْس

بِثَوْبٍ ودِينارٍ وشاةٍ ودِرهمٍ * فهَلْ هو مَرْفوعٌ بما هَا هنا رَأْسُ[1]

فجعل مع "هَلْ" العمادَ وهى لا ترفع ولا تنصب؛ لأن هل تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلا؛ قال: وكذلك "ما" و"أمّا"، تقول: ماهو بذاهب أحدٌ، وأمّا هو فذاهبٌ زيد، لقبح أمّا ذاهب فزيد.[2]

ثانيا : موقف الطبري :

أجاز الطبري في أحد قوليه – في أغلوطتنا – أن يبدأ بضمير الفصل ، فقال بعد أورد الوجه الأول الذي أورده الفراء : " والتأويل الثاني: أن يكون عمادا، لَمّا كانت "الواو" التي مع "هو" تقتضي اسما يليها دون الفعل.

---

(١) لم أقف على الشعر في غير معاني القرآن للفراء ١: ٥٢، وتفسير الطبري - (ج ٢ / ص ٣١٣)ولم أقف على قائله ؛ والعيس: إبل بيض يخالطها شقرة يسيرة، وهي من كرائم الإبل. ويبس يابس ، قد يبس العرق في آباطها من طول الرحلة .

(٢) معانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٥٠)

فلما قدم الفعل قبل الاسم - الذي تقتضيه "الواو" أن يليها - أُولِيَتْ "هو"؛ لأنه اسم، كما تقول: "آتيتك وهو قائم أبوك"، بمعنى: "وأبوك قائم"، إذ كانت "الواو" تقتضي اسما، فعمدت بـ "هو"، إذ سبق الفعل الاسم ليصلح الكلام ، كما قال الشاعر:

فأَبلِغْ أبا يَحيى إذا ما لَقِيتَهُ * على العِيسِ فى آباطِها عَرَقٌ يَبْسُ
بِأنّ السُّلاَمِيَّ الذى بِضَرِيَّةٍ * أَمِيرَ الحِمَى قَدْ باعَ حَقّى بَنِى عَبْسِ
بِثَوْبٍ ودِينارٍ وشاةٍ ودِرهمٍ * فهَلْ هو مَرْفوعٌ بما هٰا هنا رَأْسُ

فأوليت "هل" "هو" لطلبها الاسم العماد.[1]

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف ابن السراج :

نص ابن السراج على عدم جواز تقدم العماد على المبتدأ ؛ فقال بعد أن عرفه وبين مواضعه: " فهذا الذي يسميه البصريون فصلا ، ويسميه الكوفيون عمادا ، وهو ملغى من الإعراب ، فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام ، وما قاربهما ، ولا يقدم قبل الإسم المبتدأ ، ولا قبل " كان " ، ولا يجوز : كان هو القائم زيد ، ولا هو القائم كان زيد ، وقد حكي هذا عن الكسائي ؛ لأنه كان يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كل موضع يجوز وضعه معهما .

فإذا قلت : كنت أنت القائم جاز أن يكون أنت فصلا ، وجاز أن يكون تأكيدا ، ويجوز أن يبتدأ به فترفع القائم

ولك أن تثني الفعل وتجمعه وتؤنثه ، فتقول : كان الزيدان هما القائمين ، وكان الزيدون هم القائمين وكانت هند هي القائمة والظن وإن وجميع ما يدخل على المبتدأ والخبر يجوز الفصل فيه تقول ظننت زيدا هو العاقل وإن زيدا هو العاقل [2] .

---

(١) تفسير الطبري - (ج ٢ / ص ٣١٣)

(٢) الأصول في النحو ج٢/ص١٢٥

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

وافق ابن عطية البصريين في عدم جواز مجيء ضمير الفصل في أول الكلام ، فقال في أغلوطتنا : "وقوله تعالى : { وهو محرم } قيل في { هو } إنه ضمير الأمر ، تقديره والأمر محرم عليكم ، و { إخراجهم } في هذا القول بدل من { هو } ، وقيل {هو } فاصلة ، وهذا مذهب الكوفيين ، وليست هنا بالتي هي عماد ، و { محرم } على هذا ابتداء ، و { إخراجهم } خبره ، وقيل هو الضمير المقدر في { محرم } قدم وأظهر ، وقيل هو ضمير الإخراج تقديره وإخراجهم محرم عليكم ."[1]

ومما يلحظ أن ابن عطية نص على أن الكوفيين يعربون { محرم } مبتدأ ، و {إخراجهم } خبره ، وهو عكس ما ينص عليه الكوفيون ، إذ إنهم يعربون (إخراجهم) مبتدأ مؤخرا ، و (محرم) خبرا مقدما .

وقد فطن إلى ذلك أبو حيان ، فتعقب ابن عطية قائلا : " وأجاز الكوفيون أن يكون (هو) عماداً ، وهو الذي يعبر عنه البصريون بالفصل ، وقد تقدّم مع الخبر ، والتقدير : وإخراجهم هو محرّم عليكم ، فلما قدم خبر المبتدأ على المبتدأ ، أقدم معه الفصل .

قال الفراء : لأن الواو ها هنا تطلب الاسم ، وكل موضع تطلب فيه الاسم ، فالعماد فيه جائز . ولا يجوز هذا التخريج عند البصريين ، لأن فيه أمرين لا يجوزان عندهم :

أحدهما : وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة ، إذ التقدير : وإخراجهم هو محرّم ، فمحرّم نكرة لا تقارب المعرفة .

الثاني : أن فيه تقديم الفصل ، وشرطه عند البصريين أن يكون متوسطاً بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما هما أصله .

---

(١) المحرر الوجيز – (ج ١ / ص ١١٣)

ووقع في كتاب ابن عطية في هذا المكان أقوال تنتقد .... قال ابن عطية : وقيل هو فاصلة ، وهذا مذهب الكوفي ، وليست هنا بالتي هي عماد ، ومحرم على هذا ابتداء، وإخراجهم خبر . انتهى ما نقله في هذا القول .

والمنقول عن الكوفيين عكس هذا الإعراب ، وهو أن يكون الفصل قد قدم مع الخبر مع المبتدأ ، فإعراب محرم عندهم خبر مقدم ، وإخراجهم مبتدأ ، وهو المناسب للقواعد ، إذ لا يبتدأ بالاسم إذا كان نكرة ، ولا مسوغ لها ، ويكون الخبر معرفة ، بل المستقر في لسانهم عكس هذا ، إلا إن كان يرد في شعر ، فيسمع ولا يقاس عليه . [١]

الأغلوطة السادسة عشرة
ترك الإخبار عن المبتدأ والإخبار عما اتصل به
كما في نحو قوله تعالى
(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً) [٢]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً)[٣]

يقول النحاس : "يقال : أين خبر الذين ؟

ففيه أقوال :

- ❖ قال الأخفش سعيد : التقدير والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن بعدهم أو بعد موتهم ، ثم حذف هذا ، كما يحذف شيء كثير .

(١) تفسير البحر المحيط - (ج ١ / ص ٣٨٠)

(٢) [البقرة : ٢٣٤]

(٣) [البقرة : ٢٣٤]

❖ وقال الكسائي في التقدير : يتربص أزواجهم ، كما قال جل وعز : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ) [١] ؛ أي لا تقم في مسجدهم .

❖ وقال الفراء : إذا ذكرت أسماء ، ثم ذكرت أسماء مضافة إليها ، فيها معنى الخبر ، وكان الاعتماد في الخبر على الثاني ، أخبر عن الثاني ، وترك الأول ، قال أبو إسحاق : هذا خطأ ؛ لا يجوز أن يبتدأ باسم ، ولا يحدث عنه .

❖ قال أبو جعفر : ومن أحسن ما قيل فيها ، قول أبي العباس محمد بن يزيد ، قال التقدير : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا أزواجهم يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ثم حذف ، كما قال الشاعر :

وما الدهر إلا تارتان فمنهما ∴ أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح [٢]

❖ وفيها قول رابع : يكون التقدير : وأزواج الذين يتوفون منكم [٣]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموفق النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما أجازه الفراء من ترك الإخبار عن المبتدأ ، والإخبار عما أضيف إليه ،فالأصل في أغلوطتنا أن يكون الخبر عن (الذين) ، ولا خبر له ، وقد أخبر عن النساء ، وذلك في قوله "يتربصن" ، وبعبارة أخرى فإن جملة "يتربصن" جاءت خالية من رابط يربطها بالمبتدأ "الذين" ، إذ نون النسوة لا تصلح أن تكون رابطا ؛ لكون الحديث المتقدم عن جماعة الذكور .

---

(١) [التوبة : ١٠٧]

(٢) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٢٤ ؛ والكتاب ٣٤٦/٢ ؛ والمقتضب ١٣٨/٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١١٤/٢ ؛ والمحتسب ٢١٢/١ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ٦٣٤ ؛ وشرح عمدة الحافظ ٥٤٧ .والشاهد فيه حذف الاسم لدلالة الصفة عليه ، والتقدير فمنهما تارة أموت فيها .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣١٧

وقد خطأ الزجاج الفراء فيما ذهب إليه ، وحجته في ذلك أنه لا يجوز أن يبتدأ باسم ، ولا يخبر عنه .

وقد أورد النحاس في أغلوطتنا خمسة أقوال :

أحدها : أن (الذين) مبتدأ ، و (يتربصن) الخبر ، والعائد محذوف تقديره يتربصن بعدهم أو بعد موتهم ، وهو للأخفش .

الثاني : أن (الذين) مبتدأ ويتربصن الخبر ، والتقدير : يتربص أزواجهم ، وهو للكسائي .

الثالث : للفراء ، وهو محل الأغلوطة .

الرابع : أن (الذين) مبتدأ وتقدير الخبر أزواجهم يتربصن فأزواجهم مبتدأ ويتربصن الخبر فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه ، وهو للمبرد .

الخامس : أن المبتدأ محذوف و(الذين) قام مقامه تقديره وأزواج الذين يتوفون منكم والخبر يتربصن .

ومما يلحظ أن النحاس عدّ الآراء الواردة في أغلوطتنا أربعة فقط ، فقال : " وفيها قول رابع " ، والصواب أنه خامس .

كما يلحظ أن النحاس لم يناقش الزجاج فيما قال ، بل لم يناقش مذهب الفراء، واكتفى بالمنهج الوصفي دون ترجيح ، اللهم فيما حسّن من قول المبرد .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

مما سبق عرضه يمكن أن يقال إن من النحاة قبل النحاس من يرى أن الخبر في أغلوطتنا هو (يتربصن) مع الاختلاف في تقدير العائد ، ومنهم من يرى أن الخبر محذوف ، ومنهم من يرى أن الخبر جملة اسمية حذف صدرها كما ذهب المبرد ، ومنهم من يرى أن المبتدأ محذوف ، ومنهم من يرى أن المبتدأ لا خبر له ، وهو محل أغلوطتنا .

أولا : مذهب الفراء :

أجاز الفراء أن يبتدأ باسم ، ويتصل به اسم آخر ، فيترك الإخبار عن الأول ، ويخبر عما اتصل به ، وحقق ذلك في أغلوطتنا فـ" الذين " مبتدأ ، ويذرون أزواجا من جملته ، وقد ترك الإخبار عن الذين ، وأخبر عن الأزواج (الزوجات) ، يقول الفراء : "

يقال: كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج ؟ وكان ينبغى أن يكون الخبر عن (الذين) !!

فذلك جائز إذا ذكِرت أسماء ثم ذُكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأوّل ، ويكون الخبر عن المضاف إليه.

فهذا من ذلك؛ لأن المعنى - والله أعلم - إنما أريد به: ومن مات عنها زوجها تربصتْ ، فترك الأوّل بلا خبر، وقُصِد الثانى؛ لأن فيه الخبر والمعنى.

وقد أورد الفراء شاهدين يؤيدان ذلك ، يقول : " قال: وأنشدنى بعضهم:

بنى أسَد إنّ ابن قيس وقتلَه ∴ بغير دم دارُ المذَلَّة حُلَّت[1]

فألقى (ابن قيس) وأخبر عن قتله أنه ذُلّ. ومثله:

لعلّىَ إن مالت بىَ الرِّيح مَيْلة ∴ على ابن أبى ذِبّان أن يتندَّما[2]

فقال: لعلّى ثم قال: أن يتندما؛ لأن المعنى: لعلَّ ابن أبى ذبّان أن يتندّم إِن مالت بى الريح.[3]

وخلاصة مذهب الفراء أنه يجوز أن يبتدأ باسم ولا يخبر عنه ، بل يخبر عن اسم آخر متصل به .

---

(١) تاريخ الطبري ٨ : ١٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٥٠ ، والصاحبي : ١٨٥ .

(٢) تاريخ الطبري ٨ : ١٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٥٠ ، والصاحبي : ١٨٥ ، وهو من قصيدة له يرثى بها يزيد بن المهلب ، لما قتل في سنة ١٠٢ في خروجه على يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وهو"ابن أبي ذبان" . و"أبو ذبان" كنية أبيه عبد الملك بن مروان ، لأنهم زعموا أنه كان أبخر ، فإذا دنت الذبان من فيه ، ماتت لشدة بخره . ورواية الطبري في التاريخ : "فعلى" ، ويقول قبله :

أرقت ولم تأرق معي أم خالد ... وقد أرقت عيناي حولا مجرما

على هالك هد العشيرة فقده، ... دعته المنايا فاستجاب وسلما

على ملك، يا صاح، بالعقر جبنت ... كتائبه، واستورد الموت معلما

أصيب ولم أشهد، ولو كنت شاهدا ... تسليت أن لم يجمع الحي مأتما

وفي غير الأيام يا هند، فاعلمي، ... لطالب وتر نظرة إن تلوما

فعني، إن مالت . . . .

(٣) معانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص ١٥٠) .

موقف الطبري :

وافق الطبري الفراء فيما ذهب إليه ، فقد أجاب عن السؤال نفسه الذي أورده الفراء في ثلاثة إجابات ، بدأها بما قاله الفراء ، وأعقب ذلك بمذهب الأخفش ، وانتقده، ذكر مذهبا ثالثا وانتقده أيضا ، يقول الطبري :

فإن قال قائل: فأين الخبر عن"الذين يتوفون"؟

❖ قيل: متروك ؛ لأنه لم يقصد الخبر عنهم، وإنما قصد الخبر عن الواجب على المعتدات من العدة في وفاة أزواجهن ، فصرف الخبر عن الذين ابتدأ بذكرهم من الأموات، إلى الخبر عن أزواجهم والواجب عليهن من العدة، إذ كان معروفا مفهوما معنى ما أريد بالكلام. وهو نظير قول القائل في الكلام: "بعض جبتك متخرقة"، [1] في ترك الخبر عما ابتدئ به الكلام، إلى الخبر عن بعض أسبابه.

وكذلك الأزواج اللواتي عليهن التربص، لما كان إنما ألزمهن التربص بأسباب أزواجهن، صرف الكلام عن خبر من ابتدئ بذكره، إلى الخبر عمن قصد قصد الخبر عنه، كما قال الشاعر:

لعلّيَ إن مالت بيَ الرِّيح مَيْلة على ابن أبي ذِبَّان أن يتندَّما

فقال"لعلي"، ثم قال:"أن يتندما"، لأن معنى الكلام: لعل ابن أبي ذبان أن يتندم، إن مالت بي الريح ميلة عليه فرجع بالخبر إلى الذي أراد به، وإن كان قد ابتدأ بذكر غيره. ومنه قول الشاعر:

بني أسَد إنّ ابن قيس وقتلَه بغير دم دارُ المذَلّة حُلَّت

فألغى"ابن قيس" وقد ابتدأ بذكره، وأخبر عن قتله أنه ذل.

❖ وقد زعم بعض أهل العربية[2] أن خبر"الذين يتوفون" متروك، وأن معنى الكلام: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا، ينبغي لهن أن يتربصن بعد موتهم. وزعم أنه

---

(١) يعني أن حق الكلام كان أن يقول : "بعض جبتك متخرق" ، بالتذكير خبرا عن"بعض" ، فصرفه إلى"جبتك" .

(٢) يقصد به الأخفش .

لم يذكر"موتهم"، كما يحذف بعض الكلام- وأن"يتربصن" رفع، إذ وقع موقع"ينبغي"، و"ينبغي" رفع. وقد دللنا على فساد قول من قال في رفع"يتربصن" بوقوعه موقع"ينبغي" فيما مضى، فأغنى عن إعادته.

❖ وقال آخرون منهم : إنما لم يذكر"الذين" بشيء ؛ لأنه صار الذين في خبرهم مثل تأويل الجزاء:"من يلقك منا تصب خيراً" الذي يلقاك منا تصيب خيرا. قال: ولا يجوز هذا إلا على معنى الجزاء ، قال أبو جعفر: وفي البيتين اللذين ذكرناهما الدلالة الواضحة على القول في ذلك بخلاف ما قالا.[1]

ثانيا : مذهب الأخفش :

نسب النحاس للأخفش أنه يرى أن خبر " الذين " قوله " يتربصن " وأن العائد محذوف تقديره : بعدهم أو بعد موتهم .

بيد أن الطبري - قبل النحاس - نسب للأخفش أنه يرى أن خبر"الذين يتوفون" متروك، وأن معنى الكلام: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا، ينبغي لهن أن يتربصن بعد موتهم ، وزعم أنه لم يذكر"موتهم"، كما يحذف بعض الكلام- وأن"يتربصن" رفع، إذ وقع موقع"ينبغي"، و"ينبغي" رفع.

وإذا ما رجعت إلى نص الأخفش في كتابه ستجد أن الطبري محق فيما نقل ، وأعمق فيما فسر ، يقول الأخفش : " وقال {لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ}[2] رفع على الخبر ، يقول: "هكذا في الحكم أنه لا تضارُّ والدةٌ بولدها" يقول: "يُنْبَغي" فلما حذف "يُنْبَغي" وصار "تُضارٌّ" في موضعه صار على لفظه.

ومثله: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً}[3] فخبر {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ} {يَتَرَبَّصْنَ} بَعْدَ مَوْتِهِم" ، ولم يذكر "بَعْدَ مَوْتِهِم" كما يحذف بعض الكلام ، يقول: "يُنْبَغي لَهُنَّ أَنْ يَتَرَبَّصْنَ" ، فَلَما حذف "يُنْبغي" ؛ وقع "يُتَرَبَّصْنَ" موقعه.[4] .

---

(١) تفسير الطبري - (ج ٥ / ص ٧٧)

(٢) [البقرة : ٢٣٣]

(٣) [البقرة : ٢٣٤]

(٤) معاني القرآن ـ للأخفش - (ج ١ / ص ١٤٤)

فالخبر عنده محذوف تقديره ينبغي لهن .....، فحذف ينبغي وأقيم (يتربصن مقامه) .

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

- ☒ أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذكر فيها خمسة أقوال عدها أربعة فقط .
- ☒ غلط الزجاج الفراء فيما ذهب إليه ، ونقل النحاس عنه ذلك دون مناقشة .
- ☒ نسب النحاس للفراء أنه يرى أن خبر "الذين" في أغلوطتنا هو "يتربصن" ، والصواب أنه قال بحذفه ، وقد أثبت ذلك الطبري .
- ☒ نسب النحاس للمبرد أنه يرى (الذين) مبتدأ وتقدير الخبر أزواجهم يتربصن فأزواجهم مبتدأ ويتربصن الخبر فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه ، وأغلب الظن أن هذا منقول سماعا عن المبرد ؛ إذ لم أقف عليه في كتبه .
- ☒ وافق الطبري الفراء فيما ذهب إليه ، بينما انتقد الأخفش فيما قاله .
- ☒ عضد الفراء مذهبه بشاهدين شعريين .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

أورد الزجاج في أغلوطتنا آراء العلماء ،وبدأها بمذهب البصريين ،فأسند للأخفش ما نقله النحاس ، كما ذكر قول غيره من أن التقدير : أزواجهم يتربصن ، وعدّ ذلك إجماع البصريين .

ثم ذكر الزجاج مذهب الفراء ، وأسهب في عرضه ، ثم انتقده قائلا : " وهذا القول غير جائز ، لأنه لا يجوز أن يبدأ اسم ، ولا يحدث عنه ، لأن الكلام إنما وضع للفائدة ، فما لا يفيد فليس بصحيح ، وهو أيضا من قولهم محال ؛ لأن الاسم إنما يرفعه

اسم ، إذا ابتديء مثله ، أو ذكر عائد عليه ، فهذا على قولهم باطل ،لأنه لم يأت اسم يرفعه ، ولا ذكر عائد عليه".[1]

وعليه فالزجاج إنما حكم بعدم الجواز لسببين :

أحدهما : أن الخبر إنما يؤتى به إتماما للفائدة ؛ وبغيره لا يتم الكلام .

الثاني : أن الرافع للمبتدأ هو الخبر ، فإذا لم يؤت به فلا رافع للمبتدأ .

وقد ارتضى الزجاج في هذه الآية ما أورده النحاس منسوبا للكسائي ، يقول الزجاج : " والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذكر " الذين " قد جرى ابتداء ، وذكر الأزواج قد جرى متصلا بصلة الأزواج ، فصار الضمير الذي في " يتربصن " يعود على الأزواج مضافات إلى الذين ، ومثل هذا من الكلام قولك : الذي يموت ويخلف ابنتين ترثان الثلثين ، المعنى ترث ابنتاه الثلثين [2]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن النحاس قد تأثر بما قاله أستاذه الزجاج من عدم جواز مجيء المبتدأ من غير خبر له ، غير أنه تعسف في استخدم لفظ الخطأ ، فنقل عنه أنه خطّأ الفراء ، والصواب – كما ترى – أنه لم يجزه ، ولم يحكم بتخطئته .

ثانيا : موقف ابن فارس :

أقر ابن فارس بما قعده الفراء من أنه قد يبتدأ باسم ثم يخبر عن غيره ، يقول تحت عنوان باب مخاطبة المخاطب : " ثم يجعل الخطاب لغيره ، أو يُخبر عن شيء ، ثم يُجعل الخبر المتصِل به لغيره ، قال الله جلّ ثناؤه: " فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ " [3] – الخطاب للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ثم قال للكفار – " فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللّهِ " يدلّ على ذلك قوله جلّ ثناؤه: " فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ " . وقال: " قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى " [4] . وقال: " فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى " [5] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣١٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣١٥ ، ٣١٦ .

(٣) [هود : ١٤]

(٤) [طه : ٤٩]

(٥) [طه : ١١٧]

وقريب من هذا الباب أن يبتدأ الشيء ثم يخبر عن غيره كقول شدّاد بن مُعاوية:

ومَــن يَــكُ ســائلاً عنّــي فــإني ∴ وجِرْوَةَ لا تُرودُ ولا تُعارُ[1]

وجروَة : فرسه ، فالمسألة عنه ، والخبر عن غيره.

وقال الأعشى:

وإن امْــرأً أســرَى إليــك ودونَــه من الأرض مَوْماةٌ ويَهْماءُ سَمْلَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ أنْ تَستجيبي لصوته ∴ وأنْ تعلمي أنّ المُعان موَفَّقُ[2]

وقد جاء في كتاب الله جلّ ثناؤه ما يشبه هذا وهو قوله جلّ ثناؤه: " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا "[3] - فبدأ بهم ثم قال - إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " بدأ بهم ثم حوَّل الخطاب. ومنه قول القائل:

لَعَلّــيَ إنْ مالَــتْ بــي الــريحُ مَيلــةً ∴ على ابنِ أبي ذِبّان أن يَتَندَّما

فذكر نفسه وترك وأقبل على غيره، كأنه أراد: لعل ابن أبي ذِبّانَ أن يتندم إن مالَتْ بي الريحُ عليه. ومثله في كتاب الله جلّ ثناؤه: " والذين يُتَوَفَّوْن منكم ويَذَرُون أزواجاً يتَربَّصْنَ " فخبَّر عن الأزواج وترك الذين. ومثله:

بَــني أسَــدٍ إنْ ابــنَ قَــيْس وقتلَــه بغير دَمٍ دارُ المذلَّة حُلَّتِ

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لشداد بن معاوية (والد عنترة) في الأغاني ١٣٩/١٧ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٧/١ ؛ والصاحبي ٢١٦ ؛ والكتاب ٣٠٢/١ ؛ ولعنترة أو والده في ديوان عنترة ٣٠٩ ؛ ولزيد الخيل في ديوانه ١٠٤ ؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٤٩٤/١ .

(٢) البيتان من الطويل ، وهما للأعشى في ديوانه ٢٧٣ ؛ والصاحبي ٢١٦ ؛ وتخليص الشواهد ١٨٨ ؛ والصناعتين ١٤٣ .
والشاهد فيه ترك الإخبار عن اسم " إن " ؛ وأخبار عما اتصل به ، وهو الضمير في " إليك " العائد إلى من أسرى إليها ، ومن ثم جاء الخبر " لمحقوقة " بالتاء ، ولو كان خبرا لاسم " إن " لقال لمحقوق " .

(٣) [الحج : ١٧]"

فترك ابن قيس وخبّر عن القتل، كأنه قال: قتلُ ابن قيس ذُلّ.[1]

سادسا : نتائج عرض الأغلوطة لدى معاصري النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

أولا : أن الزجاج لم يحكم بخطأ الفراء فيما ذهب إليه ؛ بل حكم بعدم جوازه ، وأن النحاس تعسف فنقل ما لم يجزه على أنه تغليط للفراء .

ثانيا : أقر ابن فارس بجواز ما قاله الفراء .

سابعا : الأغلوطة بعد النحاس

اختلف النحويون بعد النحاس في تحديد الخبر في أغلوطتنا ، ولم يخرجوا عما أورده القدماء من حيث إن كان هناك خبر أم لا ؟

غير أن العكبري أورد تأويلا للخبر منسوبا لسيبويه ، لم ينقله أحد عن سيبويه قبله ، يقول العكبري : " قوله تعالى : " والذين يتوفون منكم " ، فى هذه الآية أقوال :

أحدها : أن الذين مبتدأ والخبر محذوف تقديره وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ومثله ﴿والسارق والسارقة﴾ [2] و ﴿ الزانية والزاني ﴾ [3] وقوله يتربصن بيان الحكم المتلو وهذا قول سيبويه [4]

ولم يخطأ العكبري الفراء فيما ذهب إليه ، غير أنه أورده آخرا ، يقول العكبري: " والخامس أنه ترك الإخبار عن الذين وأخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لأن الحديث معهن فى الاعتداد بالأشهر فجاء الإخبار عما هو المقصود وهذا قول الفراء[5].

أولا : من اختار مذهب الزمخشري:

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة – (ج ١ / ص٥٤ ، ٥٥)

(٢) المائدة : ٣٨ .

(٣) النور : ٢ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص١٨٦ ، وقد تابع العكبري في نسبة هذا القول لسيبويه أبو حيان : (تفسير البحر المحيط – (ج ٢ / ص ٤٣٥)،القرطبي تفسير القرطبي-(ج٣ / ص١٧٤) ، وابن عادل تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٣ / ص ١٤٧) .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص١٨٧

اختار مكي مذهب من قال بأن " الـذين " مبتـدأ ، والخـبر هـو جملـة " يتربصـن " والعائـد محذوف [١] كما اختار هذا المذهب أيضا الزمخشري. [٢] وابن عجيبة [٣]

أولا : من اختار مذهب الكسائي:

أجاز الصبان جعل " جملة " يتربصن " الخبر والعائـد نـون النسـوة ، ويحصـل بهـا الربط لقيامها قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدأ ، يقـول : " قـد يكـون الضـمير الـذي في الجملة لغير المبتدأ ، ويحصل به الربط لقيامه قيام ظـاهر مضـاف لضـمير المبتـدأ كمـا في قوله تعالى {والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن} كالكسائي .

الأصل يتربص أزواجهم فجيء بالنون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير ؛ لأن النون لا تضاف كسائر الضمائر، وحصـل الـربط بالضـمير القـائم مقـام الظاهر المضاف إلى ضمير المبتدأ. [٤]

رابعا : من اختار مذهب الفراء :

أجاز السيوطي أن يُبتدأ بشيءٍ ثم يُخبَر عن غيره ، يقول : " ومن سـنن العـرب أن تخاطب الشاهدَ، ثم تحوِّل الخطـاب إلى الغائـب، أو تخاطـب الغائـبَ، ثـم تحوِّلـه إلى الشاهد، وهو الالْتِفاتُ، وأن تخاطبَ المخاطب ثم يرجع الخطـاب لغـيره؛ نحـو: " فـإن لم يَستَجيبوا لكم " . الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم؛ ثم قال للكفار: " فاعْلَمُوا أنما أُنْزِل بعلم اللّه " . يدل على ذلك قوله: " فهل أنتم مُسلمون " .

وأن يُبتدأ بشيءٍ ثم يُخبَر عن غيره؛ نحو: " والّذين يُتَوَفَّوْنَ منكم ويَذَرون أزْواجاً يَتَرَبَّصْن " . فخبَّر عن الأزواج، وترك الذين. [٥] .

(١) مُشكِل إعراب القرآن – (ج ١ / ص ٣٨)

(٢) الكشاف – (ج ١ / ص ١٤١)

(٣) البحر المديد – (ج ١ / ص ١٩٢)

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك – (ج ١ / ص ٤٠٣)

(٥) المزهر – (ج ١ / ص ١٠٢)

خامسا : الخلط في نسبة الآراء :

أولا : موقف ابن هشام

تناول ابن هشام هذه الأغلوطة من وجهة الرابط في جملة الخبر ، وعليه فهو يحكم لجملة "يتربصن" بالخبرية ، غير أنه يتأول الرابط ، وهو عنده واحد من أربعة :

- إما النون على أن الأصل وأزواج الذين .
- وإما كلمة (هم) مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدريج ، واختلف في تقديرهما على أقوال :

- إما قبل يتربصن أي أزواجهم يتربصن ، وهو قول الأخفش - هذا قول ابن هشام – وقد نسب النحاس هذا القول للمبرد .
- وإما بعده أي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء.- هذا قول ابن هشام – وهو قول الأخفش كما سبق
- وقال الكسائي : الأصل يتربص أزواجهم ، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج ؛ لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير ؛ لأن النون لا تضاف ؛ لكونها ضميرا ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير .[١]

سادسا : المنهج الوصفي :

نهج أبو حيان منهجا وصفيا مع ترجيح مذهب الجمهور [٢] وكذا فعل السمين الحلبي [٣] أما القرطبي فقد نهج منهجا وصفيا دون ترجيح [٤] وكذا فعل ابن عادل [٥]

---

(١) مغني اللبيب ج١/ص٦٥٢

(٢) تفسير البحر المحيط – (ج ٢ / ص ٤٣٥)

(٣) الدر المصون في علم الكتاب المكنون – (ج ١ / ص ٨٧١)

(٤) تفسير القرطبي – (ج ٣ / ص ١٧٤)

(٥) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٣ / ص ١٤٧)

الأغلوطة السابعة عشرة
تعاقب "لو" و "إن" الجوابَ المنفيَّ ماضيا ومستقبلا
كما في نحو قوله تعالى
(وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ) (١)

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ) ، يقول : " قال الأخفش والفراء : أجيبت (إن) بجواب (لو) ؛ لأن المعنى ، ولو أتيت الذين أوتو الكتاب بكل آية ؛ ما تبعوا قبلتك .

وكذا تجاب (لو) بجواب (إن) تقول : لو أحسنت أحسن إليك ، ومثله : (وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ) (٢) ؛ أي لو أرسلنا ريحا .

قال أبو جعفر : هذا القول خطأ على مذهب سيبويه ، وهو الحق ؛ لأن معنى (إن) خلاف معنى (لو) يعني أن معنى (إن) يجب بها الشيء لوجوب غيره ، تقول : إن أكرمتني أكرمتك ، ومعنى (لو) أنه يمتنع بها الشيء ؛ لامتناع غيره ، فلا تدخل واحدة منهما على الأخرى ، والمعنى ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية لا يتبعون قبلتك ، وقال سيبويه : المعنى ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا ليظلن (٣) .

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى :(إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً) (٤) يقول : " ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد " ، قال الفراء ؛ أي ولو زالتا ما أمسكهما من أحد من بعده ، و (إن) بمعنى (ما) قال : وهو مثل قوله تعالى (وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ) (٥) .

---

(١) [البقرة : ١٤٥].

(٢) [الروم : ٥١] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٧٠ .

(٤) [فاطر : ٤١].

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٣٧٦ .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول جواب حرفين من حروف الشرط ، هما "إن" و "لو"، وما إذا كان يتعاقبان الجواب ، أم يلزم لكل منهما جواب بعينه ؟ وقد اجتمع في أغلوطتنا قسم وشرط ، فلأيهما الجواب إذن ؟

والنحاة في كل ذلك على فريقين:

☒ فالفراء والأخفش يذهبان إلى أن (إن) هنا بمعنى (لو) ، ولذلك كانت (ما) في الجواب ، فجُعل (ما تبعوا) جواباً لـ "إن" ، لأن (إن) بمعنى (لو) ، فكما أن (لو) تجاب بـ (ما) ، كذلك أجيبت (إن) التي بمعنى (لو) ، وعلى هذا يكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب (إن)عليه .

وهذا الذي قاله الفرّاء بناء على مذهبه من أن القسم إذا تقدّم على الشرط ، كما هو في أغلوطتنا جاز أن يكون الجواب للشرط دون القسم .

☒ أما سيبويه فيذهب إلى أن اللام في : ولئن ، هي التي تؤذن بقسم محذوف متقدم ؛ فقد اجتمع القسم المتقدّم المحذوف ، والشرط متأخر عنه ، فالجواب للقسم وهو قوله : { ما تبعوا } ، ولذلك لم تدخله الفاء .

وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، وهو منفي بـ "ما" ماضي الفعل مستقبل ، المعنى : أي ما يتبعون قبلتك ، لأن الشرط قيد في الجملة ، والشرط مستقبل ، فوجب أن يكون مضمون الجملة مستقبلاً ، ضرورة أن المستقبل لا يكون شرطاً في الماضي .

ونظير هذا التركيب في المثبت قوله تعالى : { ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا من بعده يكفرون } التقدير : ليظلنّ أوقع الماضي المقرون باللام جواباً للقسم المحذوف ، ولذلك دخلت عليه اللام موقع المستقبل ، فهو ماضٍ من حيث اللفظ ، مستقبل من حيث المعنى ، لأن الشرط قيد فيه ، كما ذكرنا .

وجواب الشرط في الآيتين محذوف ، سد مسده جواب القسم ، ولذلك أتى فعل الشرط ماضياً في اللفظ ، لأنه إذا كان الجواب محذوفاً ، وجب مضي فعل الشرط لفظاً ، إلا في ضرورة الشعر ، فقد يأتي مضارعاً .

وقد خطأ النحاس – في الموطن الأول - الفراء فيما ذهب إليه ، بناء على ما ذهب إليه سيبويه ؛ وإن كان من الأجدر بالنحاس أن يوسع القاعدة ، ويسمح للفراء أن يأصل لقاعدة اختلف النحاة فيها ، لا أن يدفعه تبنيه للمذهب البصري إلى تخطئة ما عداه من مذاهب .

وفي الموطن الثاني أفرد النحاس مذهب الفراء بالذكر دون تعليق أو مناقشة .

الأغلوطة قبل النحاس

اختلف النحاة قبل النحاس في مجيء "إن" بمعنى "لو ، وعكسه ما بين الجواز والمنع ، فمن أجاز جعل الجواب في أغلوطتنا للشرط ، وجواب القسم محذوف دل عليه الأول ، ومن منع جعل الجواب في أغلوطتنا للقسم ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الأول .

أولا : المانعون لمجيء "إن" بمعنى "لو" :

أولا : سيبويه :

ذهب سيبويه إلى أن قوله تعالى : "ما تبعوا" جواب قسم محذوف دلت عليه اللام في "ولئن" ، ومن ثم فجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم ، يقول سيبويه : " وسألته عن قوله عز وجل : "ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا من بعده يكفرون" ، فقال : هي في معنى ليفعلن ؛ كأنه قال : ليظلن ، كما تقول : والله لا فعلت ذاك أبداً ، تريد معنى : لا أفعل .

وقالوا : لئن زرته ما يقبل منك ، وقال : لئن فعلت ما فعل يريد معنى ما هو فاعلٌ وما يفعل ، كما كان لظلوا مثل ليظلن .

قال عز وجل : "ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آيةٍ ما تبعوا قبلتك" ؛ أي ما هم تابعين ، وقال سبحانه : " ولئن زالتا إن أمسكهما من أحدٍ من بعده" ؛ أي ما يمسكهما من أحدٍ [1] .

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص١٠٨ .

وعليه فسيبويه لا يرى أن "إن" في أغلوطتنا بمعنى "لو" بل جواب الشرط محذوف ، وما ذكر فهو جواب للقسم .

ثانيا : المجيزون لمجيء "إن" بمعنى "لو" .

أولا : الأخفش :

ذهب الأخفش إلى أن معنى "إن" في أغلوطتنا "لو" ؛ ومن ثم أجيبت "إن" بما تجاب به "لو" ، وعليه فالجواب للشرط ، وجواب القسم محذوف دل عليه جواب الشرط ، يقول الأخفش : " قال {وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ} ؛ لأنَّ معنى قوله {وَلَئِنْ أَتَيْتَ}. ولو أتَيْتَ.

الا ترى أنك تقول: "لَئِنْ جِئْتَنِي ما ضَرَبْتُكَ" على معنى "لَوْ" كما قال {وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّواْ} يقول: "وَلَو أَرْسَلْنا رِيحاً" لان معنى "لَئِنْ" مثل معنى "لَوْ" لأنَّ "لَوْ" لم تقع ، وكذلك "لَئِنْ" كذا يفسره المفسرون.(1)

ثانيا : الفراء :

جاءت عبارة الفراء أكثر وضوحا وصراحة في إجابة "إن" بما تجاب به "لو" فقال: " وقوله: {وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ...} أجيبت (لئن) بما يجاب به لو ، ولو فى المعنى ماضية ، ولئن مستقبلة ، ولكن الفعل ظهر فيهما بفَعَل فأجيبتا بجواب واحدٍ ، وشُبِّهت كلّ واحدة بصاحبتها.

والجواب فى الكلام فى (لئن) بالمستقبل ، مثل قولك : لئن قمت لأقومنَّ، ولئن أحسنت لتُكرمنّ، ولئن أسأت لا يُحْسَنْ إليك.

كما أجاز إجابة "لو" بجواب "إن" فقال : " وتجيب لو بالماضى فتقول: لو قمت لقمت، ولا تقول: لو قمت لأقومنَّ. فهذا الذى عليه يُعمل، فإذا أُجيبت لو بجواب لئن فالذى قلت لك من لفظ فِعْلَيهما بالمضىّ، الا ترى أنك تقول: لو قمت، ولئن قمت، ولا تكاد ترى (تَفعل تأتى) بعدهما، وهى جائزة، فلذلك قال {ولئن أرسلنا رِيحا فرأوْه

---

(1) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج 1 / ص 118) .

مُصْفَرّاً لَظَلُّوا} فأجاب (لئن) بجواب (لو)، وأجاب (لو) بجواب (لئن) فقال {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ } [1] الآية. [2]

كما صرح بذلك في موضع آخر فقال : "وقوله: {وَلَئِن زَالَتَآ...} بمنزلة قوله: ولو زالتا {إِنْ أَمْسَكَهُمَا} (إنْ) بمعنًى (ما) وهو بمنزلة قوله: {وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ} ، وقوله: {وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكتابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ} المعنى معنى (لو) وهما متآخِيتان يجابان بجواب وَاحِدٍ. [3] .

ثالثا : الطبري :

وافق الطبري مذهب الفراء والأخفش فيما ذهبا إليه ، وذكر أن "لو" تستعمل بمعنى "أن" في قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ) ، يقول الطبري : "وقد زعم بعض نحويي البصرة أن قوله:(ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) مما اكتفي - بدلالة الكلام على معناه - عن ذكر جوابه. وأن معناه: ولو أنهم آمنوا واتقوا لأثيبوا، ولكنه استغنى - بدلالة الخبر عن المثوبة - عن قوله: لأثيبوا.

وكان بعض نحويي أهل البصرة ينكر ذلك، ويرى أن جواب قوله:(ولو أنهم آمنوا واتقوا)،(لمثوبه)، وأن"لو" إنما أجيبت"بالمثوبة"، وإن كانت أخبر عنها بالماضي من الفعل لتقارب معناه من معنى"لئن" في أنهما جزاءان، فإنهما جوابان للإيمان. فأدخل جواب كل واحدة منهما على صاحبتها - فأجيبت"لو" بجواب "لئن"، و"لئن" بجواب "لو"، لذلك، وإن اختلفت أجوبتهما، فكانت"لو" من حكمها وحظها أن تجاب بالماضي من الفعل، وكانت"لئن" من حكمها وحظها أن تجاب بالمستقبل من الفعل - لما وصفنا من تقاربهما. فكان يتأول معنى قوله:(ولو أنهم آمنوا واتقوا) : ولئن آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير. [4]

(١) [البقرة : ١٠٣] .

(٢) معانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٧٧) . .

(٣) معانى القرآن للفراء - (ج ٤ / ص ٦٦) .

(٤) تفسير الطبري - (ج ٢ / ص ٤٥٨) .

كما ذهب إلى أن "إن" تأتي بمعنى "لو" في قوله تعالى : {وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكتابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ} ، يقول الطبري : "قال أبو جعفر: وأجيبت "لئن" بالماضي من الفعل، وحكمها الجوابُ بالمستقبل تشبيهًا لها بـ"لو"، فأجيبت بما تجاب به "لو"، لتقارب معنييهما." (١)

نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نقاط :

أولا : أن الفراء والأخفش والطبري أجازو مجيء "إن" بمعنى "لو" وعكسه ، وعليه فالجواب في أغلوطتنا للشرط ، وجواب القسم محذوف .

ثانيا : ذهب سيبويه إلى منع مجيء "إن" بمعنى "لو" ، وعكسه ، وعليه فالجواب في أغلوطتنا للقسم ، وجواب الشرط محذوف .

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

ذهب معاصرو النحاس في أغلوطتنا مذهب سيبويه ، ولعله السبب في تغليط النحاس للفراء فيما ذهب إليه ، فتأثر النحاس بأساتذته واضح وجلي في رسالتنا .

أولا : موقف الزجاج :

أورد الزجاج مذهب الفراء دون ذكره ، كما نسبه أيضا للأخفش ، ثم أورد ما قاله سيبويه وجميع أصحابه ، يقول الزجاج : (٢) "

> زعم بعض النحويين، أن «لَئِنْ» أُجِيبَ بجواب «لَوْ» لأن الماضي وَلِيها كما وَلِيَ(٦) «لو» فأجيب بجواب «لـو» ودخلت كل واحدة منها على أختها(٧) قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَراً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾(٨) فجرت مجرى: «وَلَوْ أَرْسَلْنَا ريحاً» وكذلك قال الأخفش بهذا

---

(١) تفسير الطبري - (ج ٣ / ص ١٨٤) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٢٣ ، ٢٢٤ .

القـول، قال سيبـويه وجميـع أصحـابـه: إن معنى ﴿لظلوا من بعده يكفرون﴾. ليظَلُنَّ، ومعنى ﴿لَئِنْ﴾ غيرمعنى «لو» في قول الجمـاعة، وإن كـان هؤلاءِ قالـوا إنَّ الجوابَ متفِقٌ فإنهم لا يدْفعون أن معنى ﴿لئن﴾ ما يستقبل ومعنى «لو» ماض وحقيقـة معنى «لـو» أنهـا يمتنـع بهـا الشيء لإمتنـاع غيـره، تقـول لـو أتيْتني لأكْرمتُك، أي لم تأتني فلمْ أكرمكَ، فإنمـا امتنع إكـرامي لامتناع إتيـانك[١]، ومعنى «إنْ» و﴿لئِنْ﴾ أنه يقع الشيء [فيهمـا] لوقـوع غيـره (في المستقبـل)[٢] تقول إنْ تأتِيني أكْرِمْكَ، فالإكرام يقع بوقوع الإتيان فهذه حقيقة معناهما.

كما ناصر ابن السراج أيضا المذهب البصري [١]

الأغلوطة بعد النحاس

أولا : مناصرو سيبويه :

ناصر سيبويه فيما ذهب إليه عـدد غـير قليـل مـن النحـويين والمفسـرين كـابن عطية[٢] وابن هشام [٣] والرضي [٤] والشوكاني [٥] وابن عجيبة [٦]

ثانيا : مناصرو الفراء والأخفش :

أجاز أبو حيان مجيء "إن" بمعنى "لو" على قلة [٧]

ثالثا : أصحاب المنهج الوصفي :

نهج بعض النحويين والمفسرين منهجـا وصـفيا دون تـرجيح كـأبي البقـاء [٨] والقرطبي [٩].

---

(١) الأصول في النحو ج٢/ص١٩٠ .

(٢) المحرر الوجيز - (ج ١ / ص ١٦٨) .

(٣) مغني اللبيب ج١/ص٣٥ .

(٤) شرح الرضي على الكافية - (ج ٤ / ص ٤٦٢) .

(٥) فتح القدير - (ج ١ / ص ١٩٦) .

(٦) البحر المديد - (ج ١ / ص ١١٥) .

(٧) تفسير البحر المحيط - (ج ٢ / ص ٦٥) .

(٨) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص١٢٥ .

(٩) تفسير القرطبي - (ج ٢ / ص ١٦٢) .

الأغلوطة الثامنة عشرة
الاختلاف في ناصب المضارع بعد لام التعليل
كما في قوله تعالى
(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ) [١]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ) يقول : " أي ليبين لكم أمر دينكم ، وما يحل لكم ، وما يحرم عليكم .

وقال بعد هذا : (يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ) [٢] ؛ فجاء هذا بـ " أن " ، والأول باللام ، فقال الفراء : العرب تأتي باللام على معنى كي في موضع (أن) في أردت وأمرت ، فيقولون : أردت أن تفعل ، وأردت لتفعل ؛ لأنهما يطلبان المستقبل ، ولا يجوز ظننت لتفعل ؛ لأنك تقول : ظننت أن قد قمت .

قال أبو إسحاق : وهذا خطأ ، ولو كانت اللام بمعنى (أن) لدخلت عليها لام أخرى ، كما تقول: جئت كي تكرمني ، ثم تقول : جئت لتكرمني [٣]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مذهب الفراء والكوفيين في جواز نصب الفعل المضارع بلام التعليل نفسها ، وهو ما منعه البصريون ، وذهبوا إلى أن الفعل المضارع منصوب بـ " أن " مضمرة بعد لام التعليل .

---

(١) [النساء : ٢٦] .

(٢) [النساء : ٢٨] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٤٤٧ .

وقد خطأ الزجاج الفراء فيما ذهب إليه ، بحجة أنه لو كانت اللام بمعنى (أن) لدخلت عليها لام أخرى ، كما تقول: جئت كي تكرمني ، ثم تقول : جئت لتكرمني .

ويبدو من تعقب النحاس مذهب الفراء بما قاله الزجاج أنه يؤيده فيما قال ، كما أنه صرح في أكثر من موضع بأن اللام لام "كي" والفعل بعدها منصوب بـ "أن" مضمرة [١]

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

اختلف النحاة قبل النحاس في أغلوطتنا على مذاهب :

أولا : مذهب البصريين أن معفول "يريد" محذوف تقديره: يريد الله تحريمَ ما حَرَّمَ وتحليلَ ما حَلَّل وتشريعَ ماتقدَّم لأجلِ التبيين لكم، فمتعلَّقُ الإرادة غيرُ التبيين وما عُطِف عليه، وإنما تأولوه بذلك لئلا يلزَم تعدِّيَ الفعلِ إلى مفعولِه المتأخر عنه باللام وهو ممتنعٌ، وإلى إضمارِ "أنْ" بعد اللام الزائدة.

والمذهب الثاني: ـ ويُعْزى ايضاً لبعض البصريين ـ أنْ يُقَدَّر الفعلُ الذي قبل اللام بمصدرٍ في محل رفع بالابتداء، والجار بعده خبره، فيقدر {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ} إرادةُ الله للتبيين،

الثالث: ـ وهو مذهب الكوفيين ـ أن اللامَ هي الناصبة بنفسها من غير إضمار "أنْ"، وهي وما بعدها مفعول الإرادة، ومنع البصريون ذلك؛ لأن اللامَ ثَبَت لها الجر في الأسماء، فلا يجوز أن يُنْصَبَ بها، فالنصب عندهم بإضمار "أنْ" كما تقدم.

أولا : المذهب البصري :

بنى البصريون مذهبهم على أن اللام حرف جر داخلة للتعليل ، وهي التي تدخل على المفعول له ، وحرف الجر لا يعمل في الفعل فتضمر (أن) ؛ ليصير الفعل معها في تقدير الاسم ، فتدخل اللام عليه ، ولذلك يجوز أن تظهر أن معها ، كقولك : جئت لأن تكرمني [٢]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣٢٣ .

(٢) اللباب ج٢/ص٣٩ .

نص الأخفش على أن الفعل المضارع الواقع بعد لام التعليل منصوب بـ " أن " مضمرة بعدها ، يقول الأخفش : "وأما قوله {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ} فانما معناه يريد هذا ليبين لكم ...أَوْ يَكُونُ أَضْمَرَ "أَنْ" بعد اللام وأوصَلَ الفعلَ إِلَيْها بحرف الجر." (١)

ثانيا : المذهب الكوفي :

بنى الكوفيون مذهبه من وجهين

أحدهما : أنها بمعنى (كي) و(كي) تعمل بنفسها ، فكذلك ما هو في معناها .

والثاني : أن جعلها جارة يفسد من جهة دخولها على الفعل ، وتقدير (أن) لا يصحح ذلك .

الا ترى أنه لا يجوز أن تقول أمرتك تكرم زيدا تريد بأن تكرم زيدا فيتعين أن تكون هي الناصبة

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما : أن (كي) حرف جر أيضا ، و(أن) بعدها مضمرة ، فلا فرق بينهما .

والثاني : يسلم إلى (أن) كي تنصب بنفسها ، ولكن لِمَ لا تكون اللام كذلك، واتفاقهما في المعنى يوجب اتحادهما في العمل ، الا ترى أن (أن) الناصبة للاسم مثل أن الناصبة للفعل المستقبل في المعنى إذ كل واحدة منهما مصدرية يعمل فيها ما قبلها ولم يلزم من ذلك اتحادهما فإن تلك تختص بالأسماء حتى لو وقع الفعل بعدها مخففة لم تعمل بخلاف أن الخفيفة ، ولذلك استعملت اللام مع صريح المصدر ، ولم تستعمل كي معه ، وإن كانا سواء في المعنى (٢).

وقد جعل الفراء الفعل المضارع الواقع بعد لام التعليل منصوبا باللام نفسها ، وقد أورد في ذلك شواهد شعرية ونثرية تعضد مذهبه ، وتوضح مكانته اللغوية ، فالفراء إنما يكثر – عند مخالفة جمهور النحاة – من الشواهد إشارة إلى أن مخالفته ليست مذهبية ، بل هي نابعة من زخيرة لغوية ، وذاكرة ناصعة ، وقد تحدث عن أغلوطتنا في موطنين:

---

(١) معاني القرآن . للأخفش – (ج ١ / ص ١٢٦) .

(٢) اللباب ج٢/ص٣٩ .

أحدهما : في أغلوطتنا يقول الفراء : " وقوله: {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ...} وقال فى موضع آخر {والله يُرِيدُ أن يتوبَ عليكم}[1] والعرب تجعل اللام التى على معنى كى فى موضع أن فى أردت وأمرت.

فتقول: أردت أن تذهب، وأردت لتذهب، وأمرتك أن تقوم، وأمرتك لتقوم؛ قال الله تبارك وتعالى {وأُمِرنا لِنُسْلِم لِربِّ العَالِمِين}[2] وقال فى موضع آخر {قل إنى أُمِرت أن أكون أوّل من أسلم}[3] وقال {يريدون لِيطفِئوا}[4] و {أن يطفِئوا}[5].

وإنما صلحت اللام فى موضع أن فى (أمرتك) وأردت ؛ لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضى؛ الا ترى أنك تقول: أمرتك أن تقوم، ولا يصلح أمرتك أن قمت. فلما رأوا (أن) فى غير هذين تكون للماضى والمستقبل استوثقوا لمعنى الاستقبال بكى وباللام التى فى معنى كى. وربما جمعوا بين ثلاثهن؛ أنشدنى أبو ثروان:

أردت لكيما لا ترى لىَ عَثْرَةً ∴ ومَنْ ذا الذى يُعْطَى الكمالَ فيَكْمُلُ[6]

فجمع (بين اللام وبين كى) وقال الله تبارك وتعالى: {لِكيلا تَأْسَوْا على ما فاتكم} وقال الآخر فى الجمع بينهن:

أردتَ لكيما أن تَطَير بِقرْبتى فتتركهَا شَنًا ببيداءَ بلقع[7]

وإنما جمعوا بينهنّ لاتفاقهنّ فى المعنى ، واختلاف لفظهن.

---

(١) النساء : ٢٧

(٢) [الأنعام : ٧١] .

(٣) [الأنعام : ١٤] .

(٤) [الصف : ٨] .

(٥) [التوبة : ٣٢] .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لأبي ثروان العكلي في خزانة الأدب ٤٨٦/٨ ؛ ولسان العرب ٨/١١ ؛ وبلا نسبة في الدرر ٦٩/٤ ؛ والهمع ٥/٢ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢ ؛ وأوضح المسالك ١٥٤/٤ ؛ والجنى الداني ٢٦٥ ؛ وجواهر الأدب ٢٣٢ ؛ وشرح الأشموني ٥٤٩/٣

وربما جعلت العرب اللام مكان (أن) فيما أشبه (أردت وأمرت) مما يطلب المستقبل؛ أنشدنى الأنفىّ من بنى أنف الناقة من بنى سعد:

ألم تسألِ الأنفىَّ يومَ يَسُوقنى ∴ ويَزْعم أنى مُبْطِلُ القولِ كاذِبُهْ

أحاولَ إعناتى بما قال أم رجا ∴ ليضحك منى أو ليضْحك صاحبُهْ[1]

والكلام: رجا أن يضحك منى.

ولا يجوز: ظننت لتقوم. وذلك أنّ (أن) التى تدخل مع الظنّ تكون مع الماضى من الفعل. فتقول: أظنّ (أن قد) قام زيد، ومع المستقبل، فتقول: أظنّ أن سيقوم زيد، ومع الأسماء فتقول: أظنّ أنك قائم. فلم تجعل اللام فى موضعها ولا كى فى موضعها إذ لم تطلب المستقبل وحده.

وكلما رأيت (أن) تصلح مع المستقبل والماضى فلا تُدخلنَّ عليها كى ولا اللام.[2]

الموطن الثاني :

في قوله تبارك وتعالى: {وَمَآ أُمِرُواْ إِلاَّ لِيَعْبُدُواْ اللَّهَ...}[3] . العرب تجعل اللام فى موضع (أن) فى الأمر والإرادة كثيراً؛ من ذلك قول اللهِ تبارك وتعالى: {يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم}، و {يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا} . وقال فى الأمر فى غير موضع من التنزيل، {وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ} [4]

موقف الطبري :

وافق الطبري الفراء فيما قال ، فبعد أن أورد المذهبين قال : " قال أبو جعفر: وأولى القولين في ذلك بالصواب عندي، قولُ من قال: إنّ"اللام" في قوله:"يريد الله ليبين لكم"، بمعنى: يريد الله أنْ يبين لكم، لما ذكرتُ من علة من قال إنّ ذلك كذلك.[5] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في خزانة الأدب ٤٨٦/٨ .

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٢٤١) .

(٣) [البينة : ٥] .

(٤) معانى القرآن للفراء – (ج ٥ / ص ٢٢٧) .

(٥) تفسير الطبري – (ج ٨ / ص ٢٠٩) .

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

غلط الزجاج الفراء والكوفيين فيما ذهبوا إليه فقال : "[1]

وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾.

قال الكوفيونَ معنى اللام معنى أن، وأردْتُ، وأمرْتُ، تطلبان المستقبل، لا يجوز أن تقول: أردت أنْ قمتُ، ولا أمرت أنْ قُمْتُ، ولم يقولوا لم لا يجوز ذلك. وهذا غلط أن تكون لام الجر تقوم مقام «أن» وتؤدي معناها، لأن ما كان في معنى أن دخلتْ عليه اللام. تقول: جئتك لكي تفعل كذا وكذا، وجئت لكي تفعل كذا وكذا. وكذلك اللام في قوله: ﴿يريدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لكُمْ﴾ كاللامِ فِي كَيْ.

المعنى: أراده اللَّه عزّ وجلّ للتبيين لكم، أنشد أهل اللغة:

أردت لكيما لا ترى لي عثرةً ... ومَنْ ذا الذي يعطي الكمال فيكمل[2]

الأغلوطة بعد النحاس

اختلف النحويون بعد النحاس كما اختلف سابقوهم ، فمنهم من ناصر البصريين ، ومنهم من ناصر الكوفيين:

أولا : مناصرو البصريين :

ناصر البصريين فيما ذهبوا إليه جلة النحويين بعد النحاس كالأنباري [2] وأبي حيان[3].

ثانيا : مناصرو الكوفيين :

انتصر أبو البقاء للكوفيين [4] والبغوي[5] والشوكاني [6] والسمين الحلبي [7].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٣،٤٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٥٧٥ .

(٣) تفسير البحر المحيط - (ج ٤ / ص ١٠١) .

(٤) اللباب ج٢/ص٣٩ .

(٥) تفسير البغوي - (ج ٢ / ص ١٩٨) .

(٦) فتح القدير - (ج ٢ / ص ١٢٣) .

(٧) الدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ١٦٩٢) .

ثالثا : المنهج الوصفي

نهج بعض النحويين والمفسرين منهجا وصفيا دون ترجيح كالرازي [١] والقرطبي [٢] والألوسي [٣] وابن عادل [٤] والبيضاوي [٥]

الأغلوطة التاسعة عشرة

إعراب الفراء "خيرا"

من قوله تعالى (وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ)[٦]

نعتاً لمصدر محذوف

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في ثلاثة مواطن :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ) [٧] يقول النحاس : "على مذهب سيبويه وآتوا خيرا لكم وعلى قول الفراء نعت لمصدر محذوف أي إيمانا خيرا لكم وعلى قول أبي عبيدة يكن خيرا لكم [٨].

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ) .

يقول النحاس : " انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ " :

---

(١) تفسير الرازي - (ج ٥ / ص ١٧١) .

(٢) تفسير القرطبي - (ج ٥ / ص ١٤٨) .

(٣) تفسير الألوسي - (ج ٤ / ص ٢٦) .

(٤) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١ / ص ٣٥٨) .

(٥) تفسير البيضاوي - (ج ١ / ص ٤٤٦) .

(٦) [النساء : ١٧١] .

(٧) [النساء : ١٧٠] .

(٨) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٥٠٨ .

☒ قال سيبويه : ومما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؛ قوله : " انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ " ؛ لأنك إذا قلت : انته ، فأنت تخرجه وتدخله في آخر ، وأنشد :

فَواعِدِيه سَرْحَتَيْ مالِك ∴ أو الرُّبَا بينهما أسهَلاَ [(١)]

☒ ومذهب أبي عبيدة : انتهوا يكن خيرا لكم ، قال محمد بن يزيد : هذا خطأ ؛ لأنه لا يضمر الشرط وجوابه ، وهذا لا يوجد في كلام العرب .

☒ ومذهب الفراء : أنه نعت لمصدر محذوف ، قال علي بن سليمان : هذا خطأ فاحش ؛ لأنه يكون المعنى : انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم [(٢)] .

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَأَنفِقُوا خَيْراً لِّأَنفُسِكُمْ) [(٣)] يقول النحاس : " في نصب(خيرا) أربعة أقوال :

☒ مذهب سيبويه : أن المعنى وآتوا خيرا لأنفسكم .

☒ وقيل : المعنى يكن خيرا لأنفسكم .

☒ والقول الثالث : إنفاقا خيرا لأنفسكم .

☒ والقول الرابع : أن تنصب (خيرا) بـ" أنفقوا " ، ويكون الخير المال .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ناصب " خيرا " في آيتي النساء وآية التغابن ، فقد اختلف النحاة في ناصبه ، وأورد النحاس في كل موطن من الموطنين الأول والثاني ثلاثة أقوال ، وزاد في الموطن الثالث قولا رابعا باعتبار أن الخير في آية التغابن يمكن تأويله بالمال ، بخلاف آية النساء .

---

(١) البيت من السريع وهو لعمرو بن أبي ربيعة في خزانة الأدب ٢/١٢٠ ؛ والكتاب ١/٢٨٣ ؛ وله ولغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيبويه ١/٤٢٨ ؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/٤٦٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٥٠٩ .

(٣) [التغابن : ١٦] .

ولعلك تلحظ أنه في الموطن الأول اتبع منهجا وصفيا دون ترجيح ، بيد أنه في الموطن الثاني بدأ الأقوال الواردة فيها بمذهب سيبويه ، ولم يعقب عليه ، مما يدل على أنه يناصر سيبويه فيما ذهب إليه .

ثم دلف يذكر قول أبي عبيدة ، وأعقبه بتغليط المبرد له ، لما يترتب عليه من حذف الشرط وجوابه ، وهو غير معروف لدى العرب .

ثم أردفهما بقول الفراء ، وأعقبه بتغليط الأخفش الأصغر له ، ووصفه بأنه من أفحش الغلط ، وحجته في ذلك ما يترتب عليه من اضطراب في المعنى ؛ إذ يصير المعنى: انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم .

وفي الموطن الثالث من مواطن الأغلوطة اتبع النحاس منهجا وصفيا دون ترجيح ، حيث لم يناقش مذهبي أبي عبيدة والفراء ، ولم يخطئهما .

ولعلك تلحظ أن هذه الأغلوطة كان لها أن تفرد بالذكر هناك في أغاليط أبي عبيدة ، فقد خطأه المبرد فيما قال ، كما خطأ الأخفش الأصغر الفراء فيما ذهب إليه ، غير أنني آثرت ذكرهما في مكان واحد جمعا للآراء ، وحصرا للفائدة ، وتوضحيا للمذاهب .

وقد آثرت ذكرهما في أغاليط الفراء على ما يقتضيه المنهج التاريخي .

ومما يؤخذ على النحاس أنه نص على أن المبرد خطأ أبا عبيدة فيما قال ؛ لأنه يضمر الشرط وجوابه ، وهذا لا يوجد في كلام العرب ، والصواب أنه يضمر جواب الشرط دون دليل عليه – كما سترى – عند عرض موقف المبرد .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب سيبويه :

ذهب سيبويه إلى أن " خيرا " في أغلوطتنا منصوب على إضمار فعل ، على تقدير انتهوا وادخلوا فيما هو خير لكم ،أو ائتوا خيرا لكم ، وحذفوا الفعل ؛ لكثرة استعمالِهم إيَّاه فى الكلام ولعلم المخاطَب أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له انتَهِ فصار بدلاً من قوله ائتِ خيراً لك وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك

يقول سيبويه : " ومما يَنتصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) و وَرَاءَك أَوْسَعَ لك وحَسْبُك خيراً لك إذا كنتَ تأمر ومن ذلك قول الشاعر وهو ابن أبى ربيعةَ

فَواعِدِيه سَرْحَتَىْ مالِكٍ ∴ أَوِ الرُّبَا بينهما أَسْهَلاَ

وإنَّما نصبتَ خيراً لك وأوسعَ لك ؛ لأنَّك حين قلت : انْتَه فأنت تريد أن تخرِجَه من أمْرٍ وتُدخِلَه فى آخرَ .

وقال الخليل : كأنَّك تحمِلُه على ذلك المعنى كأنَّك قلت : انْتَهِ وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك ، فنصبتَه ؛ لأنَّك قد عرفتَ أنَّك إذا قلت له : انْتَهِ ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخرَ ، فلذلك انتَصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه فى الكلام ولعلم المخاطَب أنَّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له انتَهِ فصار بدلاً من قوله : ائت خيراً لك وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك . [١]

وقد وافق الأخفش الأوسط سيبويه فيما ذهب إليه فقال : " وقال {فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ} ؛ فنصب {خَيْراً لَّكُمْ} ؛ لأنه حين قال لهم {آمِنُواْ} أمرهم بما هو خير لهم ، فكأنه قال: "اعْمَلُوا خيراً لكم" ، وكذلك {انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ}، فهذا انما يكون في الأمر والنهي خاصة ولا يكون في الخبر ؛ لأنَّ الأمْر والنهي لا يضمر فيهما ، وكأنك أخرجته من شيء إلى شيء. وقال الشاعر

فَواعِدِيه سَرْحَتَىْ مالِكٍ أَوِ الرُّبَا بينهما أَسْهَلاَ

كما تقول: "واعديه خيراً لك" وقد سمعت نصب هذا في الخبر تقول العرب: "آتى البيتَ خيراً لي" و"أتركُهُ خيراً لي" وهو على ما فسرت في الأمر والنهي. [٢]

كما وافق سيبويه المبرد وسنعرض له لاحقا ؛ لتعرضه لمذهب أبي عبيدة .

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٢٨٢ .

(٢) معانى القرآن - للأخفش - (ج ١ / ص ٢١٤) .

ثانيا : مذهب أبي عبيدة :

ذهب أبو عبيدة إلى أن "خيرا" منصوب على إضمار فعل شرط جوابه ، وتقدير الكلام انتهوا ، إن تنهوا يكن الانتهاء خيرا لكم ، يقول أبو عبيدة : "(فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ): نصبٌ على ضمير جواب (يكن خيراً لكم)." (١)

ثالثا : مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أن "خيرا" منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره انتهاء خيرا لكم ، يقول الفراء : "وقوله: {فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ...}(خيرا) منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر؛ وقد يستدلّ على ذلك؛ ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك؛ أى الاتقاء خير لك، فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب .

وقد انتقد الفراء مذهب أبي عبيدة قائلا : "وليس نصبه على إضمار (يكن)؛ لأن ذلك يأتى بقياس يبطل هذا؛ ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسنا، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسنا وأنت تضمر (تكن) ولا يصلح أن تقول: انصرنا أخانا (وأنت تريد تكن أخانا)." (٢)

موقف المبرد :

ذهب المبرد مذهب الخليل وسيبويه ، وخطأ أبا عبيدة فيما قال ، يقول : "زعم الخليل أنه لما قال : انتهوا ، علم أنه يدفعهم عن أمر ويغريهم بأمر يزجرهم عن خلافه ، فكان التقدير : ائتوا خيرا لكم" .

---

(١) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ٢٧) .

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٢٧٢) .

وقد خطأ المبرد أبا عبيدة فيما قال ؛ لأنه يضمر الجواب دون دليل ، يقول المبرد: " وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم ، وهذا خطأ فى تقدير العربية؛ لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه [1]

موقف الطبري :

اتبع الطبري في أغلوطتنا منهجا وصفيا دون ترجيح ، وقليل ما يفعله ، إذ يُكْثِرُ من ترجيح رأي من الآراء . [2]

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

اتبع معاصرو النحاس المذهب البصري كابن السراج [3] والزجاج ، غير أن الزجاج أضاف قولا للكسائي ، يقول الزجاج [4] : " اختلف أهل العربية في تفسير نصب (خير) فقال الكسائي : انتصب لخروجه من الكلام ، قال : وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك لتقومن خيرا لك ، فإذا كان الكلام ناقصا رفعوا فقالوا : إن تنته خير لك . وقال الفراء : انتصب هذا وقوله : " خيرا لكم " لأنه متصل بالأمر وهو من صفته ، ألا ترى أنك تقول انته هو خير لك ، فلما سقطت هو اتصل لما قبله ، وهو معرفة فانتصب ، ولم يقل هو ولا الكسائي من أي المنصوبات هو ، ولا شرحوه بأكثر .

الأغلوطة بعد النحاس

اختلف النحويون والمفسرون في أغلوطتنا ، ما بين مناصر للمذهب البصري ، أو الكوفي ، أو غيرهما .

---

(١) المقتضب ج٣/ص٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٢) تفسير الطبري - (ج ٩ / ص ٤١٣) ، وما بعدها .

(٣) الأصول في النحو ج٢/ص٢٥٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٣٤ .

أولا : مناصروا المذهب البصري :

انتصر للمنهج البصري جماعة من النحويين ، والمفسرين كابن عطية [١] والزمخشري [٢] وأبي البقاء [٣] وأبي حيان [٤] وابن هشام [٥] والألوسي [٦] وابن الجوزي [٧] والواحدي [٨] .

ثانيا : مناصرو أبي عبيدة :

انتصر كثير من النحويين والمفسرين لمذهب أبي عبيدة كالرازي [٩] الشوكاني [١٠] وابن كثير [١١] والبغوي [١٢] والبقاعي [١٣] والخازن [١٤] وابن عجيبة [١٥] .

ثالثا : مناصرو الفراء :

لم أقف على من ناصر الفراء فيما ذهب إليه .

رابعا : المنهج الوصفي :

انتهج القرطبي [١٦] وابن عادل [١٧] والبيضاوي [١٨] منهجا وصفيا دون ترجيح .

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ٢ / ص ٢٢٦) .

(٢) الكشاف - (ج ١ / ص ٤٩٣) ؛ المفصل ج١/ص٧٣ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٤١١ .

(٤) تفسير البحر المحيط - (ج ٤ / ص ٣٢٩) .

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٢/ص١٨٥ .

(٦) تفسير الألوسي - (ج ٤ / ص ٣٢٤) .

(٧) زاد المسير - (ج ٢ / ص ١٥٦) .

(٨) الوجيز للواحدي - (ج ١ / ص ١٤٦) .

(٩) تفسير الرازي - (ج ٥ / ص ٤٤٦) .

(١٠) فتح القدير - (ج ٢ / ص ٢٥٠) .

(١١) تفسير ابن كثير - (ج ٢ / ص ٤٧٩) .

(١٢) تفسير البغوي - (ج ٢ / ص ٣١٥) .

(١٣) نظم الدرر للبقاعي - (ج ٢ / ص ٣١٩) .

(١٤) تفسير الخازن - (ج ٢ / ص ٢١٤) .

(١٥) البحر المديد - (ج ٢ / ص ٢٣) .

(١٦) تفسير القرطبي - (ج ٦ / ص ٢٥) .

(١٧) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٥ / ص ٤٤٦) .

(١٨) تفسير البيضاوي - (ج ٢ / ص ٤٢) .

خامسا : ما جد من آراء :

نقل مكي عن بعض الكوفيين أن (خيرا) منصوب على الحال وهو بعيد .[1]

الأغلوطة العشرون
حذف "لا" النافية [2]
في قوله تعالى
(يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ) [3]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى: (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ) ، يقول النحاس : " في موضع نصب ، وقيل : خفض، وفيه ثلاثة أقوال :

- قال الفراء : أي لئلا تضلوا ، وهذا عند البصريين خطأ ؛ لأن (لا) لا تحذف ههنا .
- وقال محمد بن يزيد ، وجماعة من البصريين : التقدير كراهة أن تضلوا ، ثم حذف ، وهو مفعول من أجله.
- والقول الثالث : أن المعنى يبين الله لكم الضلالة ؛ أي فإذا بين لكم الضلالة اجتنبتموها .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مذهب الفراء في موضع قوله تعالى : أن تضلوا " ، فقد أجاز أن يكون في موضع خفض ، والأصل لئلا تضلوا ، فحذفت لام الجر ، ثم

---

(١) تفسير الألوسي – (ج ٤ / ص ٣٢٤) .

(٢) أثبت السيوطي أن من أقسام " أن " كونها بمعنى " لئلا "حيث قال : " الخامس : بمعنى لئلا أثبته بعضهم وخرج عليه يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا النساء ١٧٦ أي لئلا تضلوا همع الهوامع ج٢/ص٤١٠ ؛ وعبر ابن هشام عن هذه الأغلوطة بأنها " حذف لام الجر، ولا النافية " حيث قال : " ان الأصل لئلا تضلوا فحذفت اللام الجارة ولا النافية ، شرح شذور الذهب ج١/ص٤١٩ " . مغني اللبيب ج١/ص٨٣٤ .

(٣) [النساء : ١٧٦]

حذفت (لا) النافية ، وقد خطأ النحاس الفراء فيما ذهب إليه بناء على أن البصريين لا يجيزون حذف "لا" في نحو هذا الموقع .

وقد أورد النحاس في أغلوطتنا وجهين من الإعراب :

الأول : جواز نصب المصدر على المفعولية للفعل "يبين" .

الثاني : جواز الخفض ، وفي توجيهه ذكر النحاس ثلاثة أقوال :

أحدها : قول الفراء الذي أزلفناه .

الثاني : قول المبرد ، وتقديره كراهة إضلالكم ، فهو في موضع خفض،وكراهة مفعول لأجله

الثالث : أن المعنى يبين الله لكم الضلالة ؛ أي فإذا بين لكم الضلالة اجتنبتموها .

ولعلك تلحظ أن التوجيه الثالث يكون المصدر فيه في موضع نصب لا خفض .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب الفراء :

أجاز الفراء في أكثر من موضع في القرآن الكريم وضع "أن" موضع (لا) النافية، والعكس ،فمما ورد من الأول عدة مواضع أوردها الفراء :

الأول: في معرض قوله تعالى : (وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) [1] ، يقول الفراء : "قد انقطع كلام اليهود عند قوله {وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ}، ثم صار الكلام من قوله قل يا محمد إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتى أهل الإسلام، وجاءت (أن) لأنّ فى قوله {قُلْ إِنَّ الْهُدَى} مثلَ قوله: إن البيان بيان الله، فقد بيّن أنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتى أهلُ الإسلام.

---

(١) [آل عمران : ٧٣]

وصلحت (أحد) ؛ لأن معنى (أن) معنى (لا)، كما قال تبارك وتعالى {يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا} معناه: لا تضلّون. وقال تبارك وتعالى {كَذَٰلِكَ سَلَكْنَاهُ فِى قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ}[1] (أن) تصلح فى موضع (لا).[2]

الثاني : في أغلوطتنا يقول : "وقوله {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ} معناه: ألاّ تضلوا. ولذلك صلحت (لا) فى موضع (أن) ، هذه محنة [3] لـ (أن) إذا صلحت فى موضعها (لئلا)و (كيلا) صلحت (لا).[4]

الثالث : في قوله: {يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ...} [5]، معناه: كى لا تقولوا: {مَا جَآءَنَا مِن بَشِيرٍ} مثل ما قال {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلّوا}.[6]

الرابع : في قوله: {أَن تَقُولُواْ إِنَّمَآ أُنزِلَ الْكِتَابُ...}[7] (أن) فى موضع نصب من مكانين.

أحدهما: أنزلناه لئلا تقولوا إنما أنزل.

والآخر : من قوله: واتقوا أن تقولوا، (لا) يصلح فى موضع (أن) ها هنا كقوله: {يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا} يصلح فيه (لا تضلون) كم قال: {سَلَكْنَاهُ فِى قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ. لاَ يُؤْمِنُونَ بِهِ}.[8]

ومما ورد من وضع "أن" موضع "لا" ما أورده الفراء في قوله تعالى : "وقوله: {لاَّ يَسَّمَّعُونَ...}[9] مَعْنى (لا) كقوله {كَذَٰلكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لاَ يُؤْمِنُون

---

(١) [الشعراء : ٢٠٠]

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٢٠١)

(٣) المحن العطية وأتيت فلانا فما محنني شيئا أي ما أعطاني لسان العرب ج١٣/ص٤٠١ .

(٤) معانى القرآن لنفراء – (ج ١ / ص ٢٧٤)

(٥) [المائدة : ١٩]

(٦) معانى القرآن للفراء – (ج ١ / ص ٢٨٠)

(٧) [الأنعام : ١٥٦]

(٨) معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ٣٧)

(٩) [الصافات : ٨]

بِهِ} لو كان فى موضع (لا) (أنْ) صلح ذلكَ، كما قال {يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا} وكَمَا قَالَ{وَأَلْقَى فِى الأَرْضِ رَوَاسِىَ أن تَمِيدَ بكم}. [1]

ومن خلال ما سبق يمكن الوقوف في مذهب الفراء على عدة نقاط :

الأولى : أجاز الفراء وضع " أن " المصدرية موضع " لا " النافية ، والعكس ، وحكم لذلك في أكثر من موضع .

الثانية : أن المصدر في أغلوطتنا على ما وقفت عليه في كلام الفراء في موضع نصب ، وليس في موضع خفض .

الثالثة : نص النحاس على أن الفراء قال في التقدير : لئلا تضلوا ، والفراء إنما قال ألا تضلوا ، والفرق في ذلك في موضع المصدر فعلى ما نص عليه النحاس في موضع جر ، وفي قول الفراء في موضع نصب .

موقف الطبري :

تابع الطبري الفراء فيما ذهب إليه في مواضع مختلفة من كتابه [2]

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

موقف الزجاج [3]

اتبع الزجاج المذهب البصري ، فبعد أن ذكر مذهب الفراء ، أسهب في عرض مذهب البصريين ، يقول الزجاج : وقوله : " يبين الله لكم أن تضلوا "

قيل فيها قولان : قال بعضهم : المعنى يبين الله لكم أن تضلوا فأضمرت لا .

وقال البصريون إن (لا) لا تضمر ، وإن المعنى : يبين الله لكم كراهة أن تضلوا ، ولكن حذفت (كراهة) لأن في الكلام دليلا عليها ، وإنما جاز الحذف عندهم على حد قوله : " واسأل القرية " والمعنى واسأل أهل القرية ، فحذف الأول جائز ، ويبقى المضاف

---

(١) معاني القرآن للفراء - (ج ٤ / ص ٨٠)

(٢) تفسير الطبري - (ج ٦ / ص ٥١٣) (ج ٩ / ص ١٢٨) - (ج ٩ / ص ٤٤٥) - (ج ١٠ / ص ١٥٧) - (ج ١١ / ص ٣٠٧) - (ج ١١ / ص ٤٤٢) - (ج ١٢ / ص ٦٨) - (ج ١٢ / ص ٣٤٨) (ج ٢١ / ص ١٥)

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٥ ، ١٣٦ .

يدل على المحذوف ، قالوا فأما حذف (لا) وهي حرف جاء لمعنى النفي فلا يجوز ، ولكن (لا) تدخل في الكلام مؤكدة ، وهي لغو كقوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون)

موقف ابن أبي زمنين

وافق ابن أبي زمنين الكوفيين فيما قالوا [١] كما ذهب إلى ذلك أيضا الثعلبي [٢]

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

أولا : مناصرو البصريين :

وافق بعض النحويين والمفسرين البصريين فيما ذهبوا إليه كابن عطية [٣] وغيره.

ثانيا : مناصرو الفراء :

ممن ناصر الفراء السمرقندي [٤]

ثالثا : المنهج الوصفي :

نهج عدد غير قليل من النحويين والمفسرين منهجا وصفيا دون تغيير كالرازي [٥] وأبي البقاء [٦] وأبي حيان [٧] وابن هشام [٨] والقرطبي [٩] والبغوي [١٠] والشوكاني [١١] وابن عادل [١٢] والبضاوي [١٣]

تضلوا والثالث تقديره .

---

(١) تفسير ابن أبي زمنين - (ج ١ / ص ١٤٩)

(٢) الكشف والبيان . للثعلبي - (ج ١ / ص ٤٦٤)

(٣) المحرر الوجيز - (ج ٢ / ص ٢٣٠)

(٤) بحر العلوم للسمرقندي - (ج ١ / ص ٤٤٧) .

(٥) فتح القدير - (ج ٢ / ص ٢٥٦)

(٦) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ج١/ص٢٠٥

(٧) تفسير البحر المحيط - (ج ٤ / ص ٣٣٩)

(٨) شرح شذور الذهب ج١/ص٤١٩

(٩) تفسير القرطبي - (ج ٦ / ص ٢٩)

(١٠) تفسير البغوي - (ج ٢ / ص ٣١٦)

(١١) فتح القدير - (ج ٢ / ص ٢٥٦)

(١٢) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٥ / ص ٤٦٠)

(١٣) تفسير البيضاوي - (ج ٢ / ص ٤٤)

الأغلوطة الحادية والعشرون
علة تأنيث خبر "ما" الموصولة

في قوله تعالى

(وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا)[١]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى: (وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا) ، يقول النحاس : "وفي تأنيث (ما) ثلاثة أقوال :

- ☒ قال الكسائي والأخفش : هذا على المبالغة .
- ☒ وقال الفراء : تأنيثها لتأنيث الأنعام ، وهذا القول عند قوم خطأ ؛ لأن ما في بطونها ليس منها ، فلا يشبه تلتقطه بعض السيارة ؛ لأن بعض السيارة سيارة ، وهذا لا يلزم الفراء ؛ لأنه إنما يؤنث هذا ؛ لأن الذي في بطونها أنعام كما أنها أنعام .
- ☒ والقول الثالث : أحسنها يكون التأنيث على معنى (ما) ، والتذكير على اللفظ ."[٢]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول علة تأنيث (خالصة) الواقعة خبرا للاسم الموصول (ما) ، وقد اختلف النحاة في نوع الهاء ، فالكسائي على أنها للمبالغة ، والفراء على أنها عائدة إلى (الأنعام) ، وهو محل الخطأ ، فقد ذكر النحاس أن قوما[٣] من النحاة خطأوا الفراء فيما قال ، وحجتهم أن ما في بطون الأنعام ليس منها ، وقد انتصر النحاس للفراء - وهي الأولى التي ينتصر النحاس فيها له - ورد قول مخطئوه ؛ بأن ما في بطونها أنعام كما أنها أنعام

---

(١) [الأنعام : ١٣٩].

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٩٩ .

(٣) يقصد الزجاج كما سترى لاحقا .

ثانيا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب الأخفش :

ذهب الأخفش إلى أن الهاء في أغلوطتنا للمبالغة ، يقول : " و{خالِصَةٌ} أنثت ؛ لتحقيق الخلوص ؛ كأنه لما حقق لهم الخلوص أشبه الكثرة ، فجرى مجرى "رَاوِيَة وَنَسَّابَة" [1].

ثانيا : مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أن الهاء في أغلوطتنا ترجع إلى الأنعام ، يقول : " وتأنيثه لتأنيث الأنعام؛ لأن ما في بطونها مثلها فأنث لتأنيثها." [2] هذان المذهبان هما لمن سبق النحاس ، وثالث هذه المذاهب للزجاج كما سترى .

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أورد النحاس مذهبا ثالثا رجحه ، وهو لأستاذه الزجاج ، يقول الزجاج: " ثم قال : ﴿خالصة لذكورنا﴾ فهو على ضربين :

أجودهما : أن يكون أنث الخبر ، وجعل معنى " ما " التأنيث لأنها في معنى الجماعة ، كأنهم قالوا : جماعة ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ، ويرد ﴿ومحرم﴾ على لفظ (ما) .

وقال بعضهم أنثه لتأنيث الأنعام ، والذي في بطون الأنعام ليس بمنزلة بعض الشيء ؛ لأن قولك : سقطت بعض أصابعه (بعض أصابع) إصبع ، وهي واحدة منها، والذي في بطون الأنعام : ما في بطن كل واحدة غيرها ، ومن قال يجوز على أن الجملة أنعام ، فكأنه قال : وقالوا الأنعام التي في بطون الأنعام خالصة لذكورنا " [3]

ولعلك تلحظ أن الذي رد قول الفراء هو الزجاج ، غير أنه لم يعبر بلفظ الغلط، بل النحاس هو من اصطنعه ، أو أن النحاس سمعه مشافهة من الزجاج .

---

(١) معاني القرآن - للأخفش - (ج ١ / ص ٢٥٠) .

٢(٢) معاني القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ٣٠) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٩٤ ، ٢٩٥ .

وهذه إحدى المسائل النادة التي انتصر فيها النحاس للفراء ، ورد قول أستاذه الزجاج .

موقف ابن أبي زمنين :

وافق ابن أبي زمنين الزجاج فيما رجحه [1]

الأغلوطة بعد النحاس

أولا : مناصرو الأخفش :

رحج أبو حيان مذهب الأخفش [2]

ثانيا : مناصرو الزجاج :

رجح السمرقندي مذهب الزجاج [3] وكذا ابن عاشور [4]

المنهج الوصفي :

نهج البيضاوي المنهج الوصفي فذكر الآراء دون ترجيح [5]

الأغلوطة الثانية والعشرون
مذهب الفراء في إعراب الحروف المقطعة

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى: (المص كِتَابٌ أُنـزِلَ إِلَيْـكَ فَـلاَ يَكُـن فِـي صَـدْرِكَ حَـرَجٌ مِّنْـهُ لِتُنـذِرَ بِـهِ وَذِكْـرَى لِلْمُؤْمِنِينَ) [6] ، يقول :"

☒ قال الكسائي : أي هذا كتاب أنزل إليك .

---

(١) تفسير ابن أبي زمنين - (ج ١ / ص ١٩٧) .

(٢) تفسير البحر المحيط - (ج ٥ / ص ٢٦٧) .

(٣) بحر العلوم للسمرقندي - (ج ٢ / ص ٨٢) .

(٤) تفسير البيضاوي - (ج ٢ / ص ٢٠٩) .

(٥) تفسير البيضاوي - (ج ٢ / ص ٢٠٩) .

(٦)[الأعراف : ١، ٢] .

☒ وقال الفراء : المعنى الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعا ، قال أبو إسحاق : هذا القول خطأ من ثلاث جهات :

- منها أنه لو كان كما قال ؛ لوجب أن يكون بعد هذه الحروف أبدا كتاب ، وقد قال الله جل وعز (اللَّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) (1) .
- ومنها أنه لو كان كما قال ؛ لكانت (الم) في غير موضع ، وكذا (حم).
- ومنها أنه أضمر شيئين ؛ لأنه يحتاج أن يقدر (الم) بعض حروف كتاب أنزل إليك ، ولا يكون هذا كقولك ا ب ت ث ثمانية وعشرون حرفا ؛ لأن هذا اسم للسورة كما تقول : الحمد سبع آيات ، والدليل على هذا أنه لا يجوز ط ظ ر ن ثمانية وعشرون حرفا ، قال أبو جعفر : وقد أجاز الفراء هذا . (2)

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مذهب الفراء في إعراب الحروف المقطعة التي بُدِأت بها بعض سور القرآن ، ومن الملحوظ أن النحاس أثبت للفراء في تلك الأغلوطة قولين:

أحدهما : أنها لا محل لها من الإعراب ، وهو في ذلك موافق لسيبويه والخليل ، وقد صرح بذلك في بداية سورة البقرة ، حيث قال معللا عدم إعرابها : " وقال الفراء : إنما لم تعرب ؛ لأنك لم ترد أن تخبر عنها بشيء " . (3)

الثاني : أن لها موضعا من الإعراب ، فهي مبتدأ ، ورفع ما بعدها على الخبرية، وسنتاول ذلك لاحقا .

وقد خطأ الزجاج الفراء فيما ذهب إليه ، وبنى تخطئته له على ثلاثة أسباب ، ذكرها النحاس آنفا ، وفيها من الإجحاف والتعسف ما لا يخفى ، سنحققه في موضعه .

ويلحظ أن النحاس اتبع منهجا وصفيا ، غير أنك تستطيع أن تلمح أنه تعقب مذهب الفراء بكلام الزجاج ، وهو غالبا ما يفعل ذلك عندما يريد تضعيف مذهب ما ونقده .

---

(1) [آل عمران : 2] .

(2) إعراب القرآن للنحاس ج2/ص113 .

(3) إعراب القرآن للنحاس ج1/ص177 .

ويؤيد هذا أنه لم يعتد بإعرابها في آيتي هود [١] وإبراهيم [٢]، حيث قال: أي هذا كتاب [٣].

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب من يرى أنها لا موضع لها :

أولا : مذهب سيبويه :

واختلف: هل لها محل من الاعراب ؟ فقيل: لا، لانها ليست أسماء متمكنة، ولا أفعالا مضارعة، وإنما هي بمنزلة حروف التهجي فهي محكية.[٤].

ثانيا : مذهب أبي عبيدة :

ذهب أبو عبيدة إلى أن الحروف المقطعة لا موضع لها ، يقول أبو عبيدة : " (آلم) سُكّنت الألف واللام والميم، لأنه هجاء، ولا يدخل في حروف الهجاء إعراب.[٥]

ثالثا : مذهب الفراء في أحد قوليه :

ذهب الفراء في أحد قوليه إلى أنه يجوز فيما رفع بعد حروف المقطع أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، يقول الفراء : "رَفَعتَ الكتاب بالهجاء الذى قبله، كأنك قلت: حروف الهجاء هذا القرآن. وإن شئت أضمرت له ما يرفعه؛ كأنك قلت: الر هذا الكتاب."[٦] وقد ذكر الزجاج ذلك في معرض اعتراضه عليه [٧]

رابعا : مذهب الأخفش :

ذهب الأخفش إلى حروق المقطع لا موضع لها ، وأنها حروف يستفتح بها كلام الله ، وأن فائدتها إعلامهم بأن هذا القرآن منتظمٌ من جنس ما تنتظمون من كلامهم ،

---

(١) [إبراهيم : ١] .

(٢) [هود : ١] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٦٣ .

(٤) كتاب سيبويه ج٣/ص٢٥٦ .

(٥) مجاز القرآن – (ج ١ / ص ٦) ، و (ج ١ / ص ٥٨) و (ج ١ / ص ٩١) .

(٦) معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٥١) .

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢١٣ .

ولكن عجزتم عنه ، فلا محلّ لها حينئذ من الإعراب ، وإنما جيء بها لهذه الفائدة ، فألقيت كأسماء الأعداد ونحو : « واحد اثنان » ، [1]

ثانيا : مذهب من يرى أن لها موضعا من الإعراب :

أولا : مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أن لهذه الحروف موضعا من الإعراب ، فهي موضع رفع على الابتداء ، وما بعدها مما جاء مرفوعا فهو خبر عنها ، يقول الفراء مجيبا عن سؤال طرحه : "قلت: أرأيت ما يأتى بعد حروف الهِجاء مرفوعا؛ مثل قوله: {المص كتابٌ أنزل إليك} ومثل قوله: {الم تنزِيلُ الكتابِ}[2] ، وقوله: {الر كِتابٌ أحكمت آياتهُ} وأشباه ذلك بم رفعت الكتاب فى هؤلاء الأحرف؟

قلت: رفعته بحروف الهجاء التي قبله؛ كأنك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطّع كتابٌ أنزل إليك مجموعا.

فإن قلت: كأنك قد جعلت الألف واللام والميم والصاد يؤدّين عن جميع حروف المعجم، وهو ثلاثة أحرف أو أربعة؟

قلت: نعم، كما أنك تقول: اب ت ث ثمانية وعشرون حرفا، فتكتفى بأربعة أحرف من ثمانية وعشرين. فإن قلت: إن ألف ب ت ث قد صارت كالاسم لحروف الهجاء؛ كما تقول: قرأت الحمد، فصارت اسما لفاتحة الكتاب.

قلت: إن الذى تقول ليقع فى الوَهْم ، ولكنك قد تقول: ابنى فى ا ب ت ث، ولو قلت فى حاط لجاز ولعلمت بأنه يريد: ابنى فى الحروف المقطّعة.

فلما اكتفى بغير أوّلها علمنا أن أوّلها ليس لها باسم وإن كن أوّلها آثر فى الذكر من سائرها.

فإن قلت: فكيف جاءت حروف (المص) (كهيعص) مختلفة ثم أنزلا منزل باتاثا وهنّ متواليات؟

---

(١) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ١٣) .

(٢) السجدة : ١

قلت: إذا ذكرن متواليات دللن على أ ب ت ث بعينها مقطّعة، وإذا لم يأتين متواليات دللن على الكلام المتصل لا على المقطّع. (١)

كل هذا الذي ذكره الفراء فيما إذا أتى بعد هذه الحروف ما يصلح أن يكون خبر عنها ، فإذا لم يكن معها ما يصلح ، أضمر قبلها مبتدأ ، يقول الفراء : " قال: أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يرافعه؛ مثل قوله: حم. عسق، ويس، وق، وص، مما يقلّ أو يكثر، ما موضعه إذ لم يكن بعده مرافع؟

قلت: قبله ضمير يرفعه، بمنزلة قول الله تبارك وتعالى: {براءة مِن اللّهِ ورسولِهِ} (٢) ، المعنى - والله أعلم - : هذه براءة من الله ، وكذلك {سورة أنزلناها} (٣)، وكذلك كل حرف مرفوع مع القول ما ترى معه ما يرفعه ، فقبله اسم مضمر يرفعه ؛ مثل قوله: {ولا تقولوا ثلاثة انتهوا} ، المعنى - والله أعلم - : لا تقولوا هم ثلاثة، يعنى الآلهة. وكذلك قوله: {سيقولون ثلاثة رابعهم} (٤) المعنى - والله أعلم- : سيقولون هم ثلاثة. (٥)

ثانيا : مذهب الكسائي : ذهب الكسائي إلى أن لهذه الحروف موضعا من الإعراب ، فهي في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وما بعدها رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أيضا، تقديره هذا ، يقول الفراء موضحا مذهب الكسائي : " وقد قال الكسائى: رفعت {كتابٌ أنزل إليك} وأشباهه من المرفوع بعد الهجاء بإضمار (هذا) أو (ذلك) وهو وجه.

وكأنه إذا أضمر (هذا) أو (ذلك) ؛ أضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها؛ لأنها لا تكون إلا ولها موضع. (٦)

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ٣٩) .

(٢) التوبة : ١ .

(٣) أول النور .

(٤) [الكهف : ٢٢] .

(٥) معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ٤١) .

(٦) معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ٣٩)

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نقاط :

- ☒ أن النحاس اكتفى في أغلوطتنا بمذهبي الفراء والكسائي ، وذكر في أول البقرة مذهب الخليل وسيبويه
- ☒ ذهب سيبويه والخليل والأخفش وأبو عبيدة والفراء في أحد قوليه إلى أن هذه الحروف لا موضع لها .
- ☒ ذهب الكسائي والفراء في أحد قوليه إلى أن لها موضعا من الإعراب .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

عرض الزجاج لمعاني الحروف المقطعة عند المفسرين ، ونص على أن النحويين أجمعوا على أن هذا الحروف لا موضع لها من الإعراب ، يقول الزجاج : " ونقول في إعراب (الم) و (الر) و (كهيعص) وما أشبه هذه الحروف هذا باب التهجي وهي : الألف والباء والتاء والثاء وسائر ما في القرآن منها ، فإجماع النحويين أن هذه الحروف مبنية على الوقف لا تعرب ، ومعنى قولنا : مبنية على الوقف أنك تُقدِّر أن تسكت على كل حرف منها " [١]

وهذا الإجماع الذي ادعاه الزجاج آنفا يخرقه قول الكسائي ، والفراء في أحد قوليه .

وقد عاود الزجاج الحديث عن أغلوطتنا في أول الأعراف ، حيث أورد قول الفراء الذي يرى فيه إعراب حروف المقطع ، وانتقده - بما أورده النحاس في موطن أغلوطتنا - فقال [٢]: " قوله عز وجل (آلمص)

قد فسرنا هذه الحروف في أول سورة البقرة ، إلا أنا أعدنا ههنا شيئا من تفسيرها لشيء في إعرابها ، والذي اخترنا في تفسيرها قول ابن عباس أن (المص) معناه أن الله أعلم وأفضل ، وقال بعض النحويين موقع هذه الحروف رفع بما بعدها ، قال : (المص كتاب) كتاب مرتفع بالمص ، وكأن معناه المص حروف كتاب أنزل إليك ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٥٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢١٣ .

وهذا لو كان كما وصف لكان بعد هذه الحروف أبدا ذكر الكتاب ، فقوله (ألم الله لا إله إلا هو) يدل على أن ألم لا مرافع لها على قوله ، وكذلك يس والقرآن الحكيم وكذلك حم عسق ، وقوله حم والكتاب المبين .

وقد أجمع النحويون على أن قوله عز وجل : ﴿ كتاب أنزل إليك ﴾ مرفوع بغير هذه الحروف ، والمعنى هذا كتاب أنزل إليك ، وهو مجمع معهم على أن ما قالوه جائز فيجب اتباعهم من قوله : " وقولهم " ويجب على قائل هذا القول التثبيت على مخالفتهم ، ولو كان كما يصف لكان مضمرا اسمين فكان المعنى (الم) بعض حروف كتاب أنزل إليك ، فيكون قد أضمر المضاف ، وما أضيف إليه ، وهذا ليس بجائز [١]

ويمكنك أن تنظر إلى مدى الإجحاف والتعسف فيما أورده الزجاج ، ويمكن إيجاز ذلك في نقاط :

أحدها : أنه لم يقرأ نص الفراء كاملا ، فالفراء أجاب عن نقده الأول ، بأن ما لا يأتي بعده ما يرافعه من هذه الحروف، فهو في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف .يقول الفراء : " قال: أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يرافعه؛ مثل قوله: حم. عسق، ويس، وق، وص، مما يقلّ أو يكثر، ما موضعه إذ لم يكن بعده مرافع؟ قلت: قبله ضمير يرفعه، بمنزلة قول الله تبارك وتعالى: {براءة مِن اللّهِ ورسولِهِ} المعنى والله أعلم: هذه براءة من الله. وكذلك {سورة أنزلناها} وكذلك كل حرف مرفوع مع القول ما ترى معه ما ريفعه فقبله اسم مضمر يرفعه؛ مثل قوله: {ولا تقولوا ثلاثة انتهوا} المعنى والله أعلم: لا تقولوا هم ثلاثة، يعنى الآلهة. وكذلك قوله: {سيقولون ثلاثة رابعهم} المعنى والله أعلم: سيقولون هم ثلاثة " [٢]

الثاني : أن نقده الثاني غير قوي فقد تكررت في القرآن أدلة كثيرة [٣] .

الثالث : أن حذف أكثر من مضاف وارد ففي قوله تعالى : " واسأل القرية " واسأل بعض أهل القرية .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢١٣ .

(٢) معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ٤١) .

(٣) انظر قول الشيخ عبد الجليل شلبي محقق معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢١٣ ، ٢١٤ .

وقد تعقب الأستاذ العلامة عبد الجليل شلبي الزجاج فيما قال ، فقال: "انظر مدى تحامل الزجاج – ففيما عدا الدليل الأول أدلته خطابية ؛ وليس المراد في قوله واسأل القرية – أن يسأل كل أهل القرية ، بل أن يسأل بعض أهل القرية ، فالمراد : واسأل بعض أهل القرية ولم يعبه أحد ، وهنا المراد ، تلك بعض أحرف الآيات ، ولا يلزم أن يطرد التقدير في جميع فواتح السور ، بل يجوز هذا التقدير حيث أمكن ." (١)

ولله در الشيخ ، لو قرأ كلام الفراء ، ما أبقى من كلام الزجاج شيئا .

موقف ابن كيسان :

نص ابن كيسان على أن الحروف المقطعة لها موضوع من الإعراب ، وأنها في موضع نصب ، كما تقول: اقرأ "الم" أو عليك "الم". (٢)

سادسا : الأغلوطة بعد النحاس

أولا : مناصرو سيبويه :

وافق أبو البقاء سيبويه (٣)

أولا : من وافق الفراء :

وافق الرازي مذهب الفراء في إعراب الحروف المقطعة فقال : "إذا عرفت هذا فنقول : قوله : { المص } مبتدأ ، وقوله : { كِتَابٌ } خبره ، وقوله : { أُنزِلَ إِلَيْكَ } صفة لذلك الخبر ." (٤)

كما ذهب ابن عطية إلى إعراب حروف المقطع ، وأورد آراء النحاة في ذلك ، فقال : "وموضع { الم } من الإعراب رفع على أنه خبر ابتداء مضمر ، أو على أنه ابتداء ، أو نصب بإضمار فعل ، أو خفض بالقسم ، وهذا الإعراب يتجه الرفع منه في

---

(١) انظر هامش معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢١٤ .

(٢) تفسير القرطبي – (ج ١ / ص ١٥٧) .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص١٤ .

(٤) تفسير الرازي – (ج ٧ / ص ٣٢) .

بعض الأقوال المتقدمة في الحروف ، والنصب في بعض ، والخفض في قول ابن عباس رضي الله عنه أنها أسماء لله أقسم بها .[1]

ثانيا : المنهج الوصفي :

نهج مكي بن أبي طالب[2] الزمخشري[3] الشوكاني[4] منهجا وصفيا عند تعرضه لأغلوطتنا .

الأغلوطة الثالثة والعشرون
إجازة الفراء إضمار واو الحال بعد (أو)
في نحو قوله تعالى
(فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)[5]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى :" (فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ) يقول النحاس : " قال الفراء : حففت الواو، والمعنى أو وهم قائلون ، قال أبو إسحاق : هذا خطأ ؛ إذا عاد الذكر استغني عن الواو ، تقول : جاءني زيد راكبا أو هو ماش ، ولا يحتاج إلى الواو[6]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما أجازه الفراء من إضمار واو الحال بعد " أو " في آية الأعراف ، هذا لب مذهب الفراء ، وقد أعقب النحاس مذهب الفراء بتغليط الزجاج له ، وعلته في ذلك أنه إذا عاد ذكر ما سبق فلا حاجة إلى الواو ، والنحاس كما هي عادته يشايع من طرف خفي مذهب الزجاج .

---

(١) المحرر الوجيز – (ج ١ / ص ١٧) .

(٢) مشكل إعراب القرآن – (ج ١ / ص ٧٣) .

(٣) الكشاف – (ج ١ / ص ١٥) .

(٤) فتح القدير – (ج ٣ / ص ١٣) .

(٥) [الأعراف : ٤] .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١١٤ .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب الفراء :

أجاز الفراء إضمار واو الحال بعد حرف العطف في أغلوطتنا فقال : " وقوله: {أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ} واو مضمرة. المعنى أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقا على نسق، ولو قيل لكان جائزا؛ كما تقول فى الكلام: أتيتنى واليا، أو وأنا معزول، وإن قلت: أو أنا معزول، فأنت مضمر للواو."[1] .

ثانيا : موقف الطبري :

وافق الطبري الفراء فيما ذهب إليه فقال : " فإن قال قائل: أو ليس قوله:(أو هم قائلون)، خبرًا عن الوقت الذي أتاهم فيه بأس الله من النهار؟قيل: بلى! فإن قال: أو ليس المواقيت في مثل هذا تكون في كلام العرب بالواو الدالِّ على الوقت؟

قيل: إن ذلك، وإن كان كذلك، فإنهم قد يحذفون من مثل هذا الموضع، استثقالا للجمع بين حرفي عطف، إذ كان"أو" عندهم من حروف العطف، وكذلك"الواو"، فيقولون:"لقيتني مملقًا أو أنا مسافر"، بمعنى: أو وأنا مسافر، فيحذفون"الواو" وهم مريدوها في الكلام، لما وصفت ."[2]

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

منع الزجاج إضمار واو الحال بعد حرف العطف ، وقد جاء نصه خاليا من لفظ الغلط أو الخطأ ، مما يدل على أن القول بالخطأ إنما هو من صنع النحاس ، يقول الزجاج [3]: " قال بعض النحويين : المعنى وهو قائلون ، والواو فيما ذكر محذوفة ، وهذا لايحتاج إلى ضمير الواو ، ولو قلت : جاءني زيد راجلا أو هو فارس ، أو جاءني زيد هو فارس لم يحتج إلى الواو ؛ لأن الذكر قد عاد إلى الأول .

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ٤٣) .

(٢) تفسير الطبري – (ج ١٢ / ص ٣٠٢) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢١٧ ، ٢١٨ .

وقد رجح الشيخ عبد الجليل شلبي مذهب الفراء فقال: "والتقدير حينئذ : بياتا أو وهم قائلون ، وهو أوضح من رأي الزجاج" [١] .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

أولا : مناصرو الفراء :

أولا : موقف الزمخشري :

ناصر الزمخشري الفراء فيما ذهب إليه ، حيث نص على أن واو الحال حذفت بعد "أو" ؛ لأنه لا يجمع بين حرفي عطف ، يقول الزمخشري : "فإن قلت : لا يقال : جاءني زيد هو فارس ، بغير واو ، فما بال قوله : { هُمْ قَائِلُونَ } ؟ قلت : قدّر بعض النحويين الواو محذوفة ، ورده الزجاج .

وقال : لو قلت جاءني زيد راجلاً ، أو هو فارس . أو جاءني زيد هو فارس ، لم يحتج فيه إلى واو ، لأنّ الذكر قد عاد إلى الأول .

والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالاً . لاجتماع حرفي عطف ، لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل ، فقولك : جاءني زيد راجلاً أو هو فارس ، كلام فصيح وارد على حده وأما جاءني زيد هو فارس فخبيث. [٢]كما تابع الفراء أيضا أبو بكر الأنباري [٣] ابن الجوزي [٤] والبيضاوي[٥]

---

(١) انظر هامش المرجع السابق ٢/ ٢١٨ .

(٢) الكشاف – (ج ٢ / ص ٢٠٣) .

(٣) قال أبُو بَكْرٍ : أضْمِرَتْ واوُ الحَالِ لوُضُوحِ معناها كما تَقُولُ العرب : « لقيتُ عَبْدَ الله مُسْرعاً ، أو هو يَرْكُضُ » فَيَحْذِفُونَ الواوَ لأمْنِهِمُ اللَّبس ، لأن الذِّكْرَ قد عَادَ على صاحب الحَال ، ومن أجل أنَّ « أو » حرف عطف والوَ كَذِلَكَ ، فاسْتَثْقَلُوا جمعاً بين حرفين من حروفِ العَطْفِ ، فَحَذَفُوا الثَّانِي . تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٧ / ص ٢٦٩)

(٤) زاد المسير – (ج ٢ / ص ٤٥٢) .

(٥) تفسير البيضاوي – (ج ٢ / ص ٢٣٥) .

ثانيا :مناصرو الزجاج :

أولا : موقف ابن عطية :

وصف ابن عطية مذهب الفراء بأنه تكلف ، فقال : " و { أو } في هذا الموضع كما تقول : الناس في فلان صنفان حامد أو ذام ، فكأنه قال جاءهم بأسنا فرقتين بائتين أو قائلين ، وهذا هو الذي يسمى اللف ، وهو إجمال في اللفظ يفرقه ذهن المخاطب دون كلفة ، والبأس : العذاب.

وقيل : المراد أو وهم قائلون فكره اجتماع حرفي العطف فحذفت الواو وهذا تكلف لأن معنى اللف باق [١] .

ثانيا :موقف أبي حيان :

تعقب أبو حيان الزمخشري فيما قاله فقال بعد أن أورد قوله السابق ووقف عليه ووضحه : " وأما قول الزمخشري والصحيح إلى آخرها ، فتعليله ليس بصحيح ؛ لأنّ واو الحال ليست حرف عطف ، فيلزم من ذكرها اجتماع حر في عطف ؛ لأنها لو كانت للعطف للزم أن يكون ما قبل الواو حالاً حتى يعطف حالاً على حال فمجيئها في ما لا يمكن أن يكون حالاً دليل على أنها ليست واو عطف ولا لحظ فيها معنى واو عطف .

تقول جاء زيد والشمس طالعة فجاء زيد ليس بحال فيعطف عليه جملة حالية ، وإنما هذه الواو مغايرة لواو العطف بكل حال وهي قسم من أقسام الواو ، وقد رجع عن هذا المذهب الزمخشري إلى مذهب الجماعة .[٢]

وقد تعقب شهابُ الدِّين [٣] كلام أبي حيان منتصرا للزمخشري فقال : " أبُو القَاسِم لم يدَّع في واو الحال أنَّها عاطفة ، بل يدَّعِي أنَّ أصلها العَطْفَ ، ويدلُّ على ذلك قوله : استُعِيرَتْ للوصول ، فلو كانت عَاطِفَةً على حالِهَا لما قَالَ : استَعِيرَتْ فَدَلَّ قوله ذلك

---

(١) المحرر الوجيز – (ج ٣ / ص ٦) .

(٢) تفسير البحر المحيط – (ج ٥ / ص ٣١١)

(٣) شيخ ابن عادل صاحب اللباب . .

على أنّها خجرت عن العطف ، واستُعْمِلَتْ لمعنى آخر لكنها أعطيت حكم أصلها في امْتِنَاعِ مجامَعَتِهَا لعاطفٍ آخر .

وأمَّا تسمِيَتُهَا حرف عطف ، فباعْتِبَارِ أصْلِهَا ونَظِيرُ ذلك أيضاً واو « مع » فإنَّهم نَصُّوا على أنَّ أصلها واوُ عَطْفٍ ، ثمَّ استعملتْ في المعيَّةِ ، فكذلك واوُ الحَالِ لامتناعِ أن يكُونَ أصْلُهَا واوَ العطف .[1]

وقد تابع ابن هشام الزجاج فيما ذهب إليه فنص على أن واو الحال تمتنع في صور ، يقول : "وتمتنع في سبع صور : إحداها : الواقعة بعد عاطف نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون [2]

المنهج الوصفي :

نهج الرازي [3] الشوكاني [4] وابن عادل [5] والقرطبي [6] .

الأغلوطة الرابعة والعشرون
مذهب الفراء في تذكير قريب
من قوله تعالى
(إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) [7]

أولا : مواطنا الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) ، يقول النحاس : " اسم " إن " ، وخبرها ، فأما قريب ، ولم يقل قريبا ، ففيه ستة أقوال :

---

(١) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٧ / ص ٢٦٧) .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٢/ص٣٤٦ .

(٣) تفسير الرازي – (ج ٧ / ص ٣٨) .

(٤) فتح القدير – (ج ٣ / ص ١٤) .

(٥) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٧ / ص ٢٦٧) .

(٦) تفسير القرطبي – (ج ٣ / ص ١٩٩) .

(٧) [الأعراف : ٥٦] .

• من أحسنها أن الرحمة والرحم واحد ، وهي بمعنى العفو والغفران كما قال :

إنَّ السَّماحَةَ وَالمُروءَةَ ضُمِّنا ∴ قَبراً بِمَرو عَلى الطَّريقِ الواضِحِ[1]

• ومذهب الفراء أن "قريبا" إنما جاء بلا هاء ؛ ليفرق بين قريب من النسب وبينه ، وقال من احتج له كذا كلام العرب كما قال :

لَهُ الوَيلُ إِن أمسى وَلا أُمُّ هاشِمٍ ∴ قَريبٌ وَلا البَسباسَةُ اِبنَةَ يَشكُرا[2]

قال أبو إسحاق : هذا خطأ ؛ لأن سبيل المذكر والمؤنث أن يجريا على أفعالهما.

• ومذهب أبي عبيدة أن تذكير "قريب" على تذكير المكان ، قال علي بن سليمان : هذا خطأ ، ولو كان كما قال ؛ لكان "قريب" منصوبا في القرآن ، كما تقول : إن زيدا قريبا منك .

قال أبو جعفر : والذي قاله أبو عبيدة قد أجاز سيبويه مثله على بعد ، كما قال:

فَغَدَت : كِلا الفَرجَينِ تَحسَبُ أَنَّهُ مَولى المَخافَةِ خَلفُها وَأَمامُها[3]

فهذه ثلاثة أقوال

• وقال الأخفش يجوز أن يذكر كما يذكر بعض المؤنث وأنشد :

فلا مُزْنَةٌ ودقَتْ ودْقَها ∴ ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها[4]

• قال : ويجوز أن تكون الرحمة ههنا للمطر .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لزياد الأعجم

(٢) سبق تخريجه

(٣) سبق تخريجه

(٤) سبق تخريجه

• والقول السادس : أن يكون هذا على النسب ، كما يقال امرأة طالق وحائض[١]

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله نعالى : " اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) [٢] يقول النحاس : "تهديد لهم ؛ لأنهم حآجوا في الله عز وجل من بعد ما استجيب له .

وقال : " قريب " ، والساعة مؤنثة على النسب ، وقيل فرقا بينه وبين القرابة ، فأما أبو إسحاق فيقول ؛ لأن التأنيث ليس بحقيقي ، والمعنى لعل البعث قريب ، وذكر وجها آخر ، قال : يكون لعل مجيء الساعة قريب [٣]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول مذهب الفراء في تذكير قريب من قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) ، وقد عرضنا لمذهب أبي عبيدة في الأغلوطة نفسها حيث غلطه الأخفش الأصغر [٤] ووقفنا هناك على موقف النحاس منها ، كما بينا موافق النحاة فيها فيما عدا الفراء ، آملين – بحول الله - أن نستوفي ذلك هنا .

ثالثا : توضيح مذهب الفراء

ذهب الفراء إلى أن " قريبا " إنما جاء بلا هاء ؛ ليفرق بين قريب من النسب وبينه، يقول الفراء : " ذُكِّرَت " قريباً؛ لأنه ليس بقرابة فى النسب.

قال: " ورأيت العرب تؤنث القريبة فى النسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منّا قريب، أو فلانة منك قريب فى القرب والبعد ذكَّروا وأنَّثوا.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٣٢.

(٢) [الشورى : ١٧] .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٧٧ .

(٤) راجع صـ ٢٤٢

وذلك أن القريب فى المعنى ، وإن كان مرفوعا ، فكأنه فى تأويل: هى من مكان قريب ، فجعل القريب خَلَفا من المكان." [1]

موقف الزجاج[2] :

لم يفرق الزجاج بين القريب من القرابة ، والقريب من القُرْب ، ومن ثم غلط الفراء فيما قال ، يقول الزجاج [3] : وقال بعضهم : هذا ذكر ليفصل بين القريب من القرابة والقريب من القرب ، وهذا غلط ، لأن كل ما قرب من مكان أو نسب فهو جار على ما يصيبه من التأنيث والتذكير .

ولم يتابع الفراء فيما ذهب إليه أحد من النحويين بعد النحاس .

الأغلوطة الخامسة والعشرون
الاشتقاق من الأسماء الأعجمية
(وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّن الْعَالَمِينَ)[4]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : (وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّن الْعَالَمِينَ) يقول : " قال أبو إسحاق : زعم بعض النحويين - يعني الفراء - أن لوطا يكون مشتقا من لطت الحوض ، قال : وهذا خطأ ؛ لأن الأسماء الأعجمية لا تشتق . [5]

(١) معاني القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ٥١) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٥/٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٥/٢ .

(٤) [الأعراف : ٨٠] .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٣٧ .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما ذكره الزجاج ، ونسبه النحاس للفراء من أن " لوطا " مشتق من قولهم : " لطت الحوط " .

وقد غلط الزجاج قائل ذلك ، وحجته في ذلك أن الأسماء الأعجمية لا تشتق.

ومما يلحظ أن الزجاج لم يسم صاحب هذا المذهب ، غير أن النحاس نسبه للفراء ، وقد راجعت كتاب الفراء عساني أن أجد ذلك ، غير أنني لم عثر عليه .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب الخليل :

نص الخليل على أن الناس اشتقوا من اسم " لوط " فعلا لمن فعل فعل قومه ، يقول الخليل : " ولُوطٌ: اسم نَبِيّ، كان ذا قَرابةٍ لإبراهيم عليهما السّلام، بعثه الله إلى قَوْمِه فكذّبُوهُ وأحْدَثُوا ما أحْدَثُوا فاشتقَّ النّاسُ منِ اسمه فِعلاً لمن فَعَلَ فِعْلَ قَوْمِهِ. " [1]

ووافقه في ذلك الأزهري [2] .

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

مذهب الزجاج :

نص الزجاج على أن بعض أهل اللغة يرون أن " لوطا " مشتق من لطت الحوض ، وقد غلط الزجاج قائله فقال : "

وقال بعض أهل اللغة: لوط مشتق من لطتَ الحَوْضَ إذا مَلَسْته بالطين. وهذا غلط. لأن لوطاً من الأسماءِ الأعجمية ليس من العربية، فأما لطت الحوض وهذا ألوط بقلبي من هذا، فمعناه ألصق بقلبي. واللِّيطُ القِشرُ. وهذا صحيح في اللغة. ولكن الاسم أعجميٌّ كإبراهيم وإسحق، لا نقول إنه مشتق من السُّحْقِ وهو البعدُ. وهو كتاب الله الذي لا ينبغي أن يقدم على تفسيره إلاَّ

برواية صحيحة وحجة واضحة [3] .

---

(١) العين - (ج ٢ / ص ١٠٦) .

(٢) تهذيب اللغة - (ج ٤ / ص ٤٢٣) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٥١ ؛ ٣٥٢ .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

نهج كثير من اللغويين مذهب الخليل كأبي القاسم السعدي(١) وابن منظور(٢) وغيرهما.

الأغلوطة السادسة والعشرون
عود الضمير في "ملئهم" على مضاف محذوف
في قوله تعالى
(فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ)(٣)

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : " خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ " يقول : " ولم يقل : وملائه ، ففي هذا ستة أجوبة :

- منها : أن فرعون لما كان جبارا خبر عنه بفعل الجميع .
- ومنها : أن فرعون لما ذكر علم أن معه غيره ، فعاد الضمير عليه وعليهم ، وهذا أحد جوابي الفراء .
- ومنها أن تكون الجماعة سميت بفرعون مثل ثمود ، وجواب الفراء الآخر أن يكون التقدير على خوف من آل فرعون مثل واسئل القرية ، وهذا الجواب على مذهب الخليل وسيبويه خطأ لا يجوز عندهما : قامت هند ، وأنت تريد غلامها .
- والجواب الخامس : مذهب الأخفش سعيد أن يكون الضمير يعود على الذرية؛ أي وملأ الذرية .

---

(١) الأفعال ج٣/ص١٥٤.

(٢) لسان العرب ج٧/ص٣٦٦ .

(٣) [يونس : ٨٣] .

☒ والجواب السادس : كأنه أبينها يكون الضمير يعود على قومه [(١)] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول الضمير في قوله تعالى : "وملئهم" ، مع أن فرعون واحد ، وكان القياس أن يقال : وملئه ، وقد أحصى النحاس ستة أجوبة عن ذلك، اثنين منها للفراء ، الأول ذكره دون تعقيب ، بيد أنه خطأه في الثاني ، وحجته أن سيبويه والخليل لا يجيزان : جاءت هند ، وأنت تريد غلامها .

ومما يلحظ أن قول الفراء الثاني يلزم عليه حذف المضاف ، وعود الضمير عليه، وقياس أبي جعفر بقوله : " قامت هند" قياس مع الفارق ، فإنَّ فيه حذفاً من غير دليلٍ ، بخلاف الآية .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : موقف الفراء :

قعد الفراء لهذه الأغلوطة – من حيث جواز عود الضمير على مضاف محذوف - في خمسة مواضع :

أحدها : قوله تعالى(فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ) حيث وجه التعبير بضمير الجمع عن" فرعون" بقولين :

أحدهما : أن المِلِك إذا ذُكر بخوف أو بسفر أو قدوم من سفر ذهب الوَهْم إليه وإلى من معه؛ ألا ترى أنك تقول: قدم الخليفة فكثر الناس، تريد: بمن معه، وقدم فغلت الأسعار؛ لأنك تنوى بقدومه قدوم من معه.

الثاني : أن تريد بفرعون آل فرعون ، وتحذف الآل فيجوز؛ كما قال {واسأل القرية} تريد أهل القرية .[(٢)]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٢٦٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٤٨) .

الثاني : قوله تعالى (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلِ بِعِلْمِ اللّهِ وَأَن لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ (1)

حيث قال: {قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ...} ثم قال جلَّ ذكره: {فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ...}ولم يقل: لك وقد قال في أوَّل الكلام (قُلْ) ولم يقل: قولوا وهو بمنزلة قوله:{عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ}.(2)

الثالث : قوله تعالى {بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا...}(3) كقوله {ارْجِعُونِ} يخرج على الجمع ومعناه واحد على ما فسَّرت لك من قوله {بَلْ نَظُنُّكُمْ كاذِبِينَ} لنوح وحده، و {عَلَي خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ}.(4)

الرابع : في قوله تعالى {إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ}(5) وهي تعني سليمان كقوله {عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ} وَقَالَتْ {بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ} وكان رسولها - فيما ذكروا - امرأةً واحدةٍ فجمعَتْ وإنما هو رسول، لذلكَ قالَ {فلمَّا جَاءَ سُلَيْمانَ} يريد: فلما جاء الرسولُ سليمانَ (6)

الخامس:قوله تعالى: {وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُواْ هُمُ الْغَالِبِينَ...}(7) فجعلهما كالجمع، ثم ذكرهما بعد ذلكَ اثنين وهذا من سعة العربيَّة: أن يُذهَب بالرئيس: النبيِّ والأمير وشبهه إلى الجمع؛ لجنوده وأتباعه، وإلى التوحيد؛ لأنه واحد في الأصل. ومثله {عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ} وفي موضع آخر {وَمَلَئِهِ} وربّما ذهبت العرب بالاثنين إلى الجمع؛ كما يُذهب بالواحِدِ إلى الجمع؛ألى ترى أنك تخاطب الرجل فتقول:مَا أحسنتم ولا أجملتم،وأنت تريده بعينه، ويقول الرجل للفُتْيا يُفتي بها: نحن نقول:كذا وكذا وهو يريد نفسه.

---

(1) [هود : ١٣] [هود : ١٤] .

(٢) معاني القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ١٥٤) .

(٣) [هود : ٣٧] .

(٤) معاني القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ١٦٢) .

(٥) [النمل : ٣٥] .

(٦) معاني القرآن للفراء - (ج ٣ / ص ٢٥٩) .

(٧) [الصافات : ١١٦] .

ومثل ذلكَ قوله فى سورة ص {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ}[1] ثم أعاد ذكرهما بالتثنية إذْ قال: {خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ}[2] [3].

ثانيا : موقف الأخفش :

أرجع الأخفش الضمير في "ملئه" للذرية ، يقول : "وقال {عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ} يعني مَلأ الذُّرِّيَّةِ."[4]

ثالثا : موقف الطبري :

رجح الطبري مذهب الفراء ، واختار قوله الثاني موضع أغلوطتنا ، فقال – بعد أن أورد مذهب الأخفش ، وقول الفراء الأول - : "وقال:(أن يفتنهم) ، فوحَّد ولم يقل: "أن يفتنوهم"، لدليل الخبر عن فرعون بذلك : أن قومه كانوا على مثل ما كان عليه ، لما قد تقدم من قوله:(على خوف من فرعون وملئهم)."[5].

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

وافق الزجاج الفراء في قوله الأول ، واقتصر عليه ، يقول الزجاج: "جاز أن يقال : ملئهم ؛ لأن فرعون ذو أصحاب يأتمرون له ، والملأ من القوم الرؤساء الذين يرجع إلى قولهم" .[6]

الأغلوطة بعد النحاس

أولا : من رفض مذهب الفراء :

موقف ابن عطية :

أقر ابن عطية بمذهب الأخفش ، ورفض ابن عطية ما قاله الفراء ، وأرجعه إلى تخبطه في مرجع الضمير في "قومه" ، يقول ابن عطية : "ويعود الضمير في { ملئهم }

---

(١) [ص : ٢١] .

(٢) [ص : ٢٢] .

(٣) معانى القرآن للفراء – (ج ٤ / ص ٨٨) .

(٤) معانى القرآن ـ للأخفش – (ج ٢ / ص ٣٧) .

(٥) تفسير الطبري – (ج ١٥ / ص ١٦٣) .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٠ .

على « الذرية » ، ولاعتقاد الفراء وغيره عود الضمير على موسى تخبطوا في عود الضمير في { ملئهم } ، فقال بعضهم : ذكر فرعون وهو الملك يتضمن الجماعة والجنود، كما تقول جاء الخليفة وسافر الملك وأنت تريد جيوشه معه .
وقال الفراء : المعنى على خوف من آل فرعون وملئهم وهو من باب{واسأل القرية} .
وانتقد مذهب الفراء قائلا : " قال القاضي أبو محمد : وهذا التنظير غير جيد ؛ لأن إسقاط المضاف في قوله { واسأل القرية } هو سائغ بسبب ما يعقل من أن « اسأل القرية » لا تسأل ، ففي الظاهر دليل على ما أضمر .

وأما ها هنا فالخوف من فرعون متمكن لا يحتاج معه إلى إضمار ." (١)

وهكذا رفض فند ابن عطية مذهب الفراء ، غير أنه لم يقل بحجة النحاس ، بل استحدث حجة أخرى .
وقد تابع أبو حيان ابن عطية فيما قال (٢)

ثانيا : موقف أبو البقاء :

نهج أبو البقاء منهجا أقرب للنحاس في نقد مذهب الفراء ؛ إذ حصر حجته في عود الضمير على مضاف محذوف ، وقد غلط قائله ، يقول أبو البقاء : " وقيل الضمير يعود على محذوف تقديره من آل فرعون وملئهم أي ملأ الآل وهذا عندنا غلط لأن المحذوف لا يعود إليه ضمير إذ لو جاز ذلك لجاز أن تقول زيد قاموا وأنت تريد غلمان زيد قاموا" . (٣)

ثالثا : موقف ابن كثير :

وصف ابن كثير كلام الفراء بالبعيد فقال : " ومن قال: إن الضمير في قوله: {وَمَلَئِهِمْ } عائد إلى فرعون، وعظم الملك (٥) من أجل اتباعه أو بحذف آل فرعون، وإقامة المضاف إليه مقامه -فقد أبعد" (٤) .

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ٣ / ص ٣٨١) .

(٢) تفسير البحر المحيط - (ج ٦ / ص ٣٤٨) .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ج٢/ص٦٨٣ .

(٤) تفسير ابن كثير - (ج ٤ / ص ٢٨٨) .

مناصرو الفراء :

ناصر الفراء فيما قال كل من الزمخشري [1] والبغوي [2] وشهاب الدين [3] والألوسي [4] .

المنهج الوصفي :

نهج المنهج الوصفي كل من الشوكاني [5] والرازي [6] وابن عادل [7] .

الأغلوطة السابعة والعشرون
حذف نون "من" الجارة
من قوله تعالى
(وَإِنَّ كُـلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) [8]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هـذه الأغلوطـة في معـرض إعرابـه لقولـه تعـالى : (وَإِنَّ كُـلاًّ لَمَّـا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) ، يقول : " فيها ثماني قراءات خمس منها موافقة للسواد :

- قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بتشديد (إن) وتخفيف (لما) .
- وقرأ نافع بتخفيفهما جميعا .
- وقرأ أبو جعفر وشيبة وحمزة وهو المعروف من قـراءة الأعمـش بتشـديدهما جميعا .

---

(١) الكشاف - (ج ٣ / ص ٤٤) .

(٢) تفسير البغوي - (ج ٤ / ص ١٤٦) .

(٣) قال شهاب الدِّين ردا على الزمخشري قوله : « لأنَّ المحذوف لا يعودُ إليه ضمير » ممنوعٌ ، بل إذا حذف مضافٌ ، فللعرب فيه مذهبان : الالتفات إليه ، وعدمُه وهو الأكثر ، ويدلُّ على ذلك : أنَّه قد جمع بين الأمرين في قوله : { وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا } [الأعراف : ٤] أي : أهل قرية ، ثم قال : { أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ } [الأعراف : ٤] تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٩ / ص ٢٧) .

(٤) تفسير الألوسي - (ج ٨ / ص ٨٧) .

(٥) فتح القدير - (ج ٣ / ص ٤٠٥) .

(٦) تفسير الرازي - (ج ٨ / ص ٣٣٢) .

(٧) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٩ / ص ٢٧) .

(٨) [هود : ١١١] .

- وقرأ عاصم بتخفيف (إن) وتشديد (لما) .
- وقرأ الزهري بتشديد (لما) والتنوين ، فهذه خمس قراءات .

❖ وروي عن الأعمش (وإن كل لما) بتخفيف (إن) ورفع (كل) وتشديد(لما) .

❖ قال أبو حاتم : وفي حرف أبي (وإن كل إلا ليوفين ربك أعمالهم) .

❖ وفي حرف ابن مسعود (وإن كل إلا ليوفينهم ربك أعمالهم)

قال أبو جعفر : القراءة الأولى أبينها ينصب (كلا) بـ (أن) ، واللام للتوكيد ، و(ما) صلة ، والخبر في (ليوفينهم) ، والتقدير : وإن كلا ليوفينهم .

وقراءة نافع على هذا التقدير إلا أنه خفف (إن) وأعملها عمل الثقيلة وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه .... وأنكر الكسائي أن تخفف (إن) وتعمل وقال ما أدري على أي شيء قرأ ؟ وإن كلا .

وقال الفراء : نصب (كلا)بقوله (لنوفينهم) ، وهذا من كثير الغلط لا يجوز عند أحد (زيدا لأضربنه) .

والقراءة الثالثة : بتشديدهما جميعا عند أكثر النحويين لحن ، حكي عن محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز ، ولا يقال : إن زيدا إلا لأضربنه ، ولا لما لأضربنه ، وقال الكسائي : الله - جل وعز - أعلم بهذه القراءة ، ما أعرف لها وجها . قال أبو جعفر :وللنحويين بعد هذا[1] أربعة أقوال :

☒ قال الفراء : الأصل وإنّ كلا لمَمّا فاجتمعت ثلاث ميمات ، فحذفت إحداهن ، قال أبو إسحاق : هذا خطأ ؛ لأنه يحذف النون من (مِن) فيبقى حرف واحد .

☒ وقال أبو عثمان المازني : الأصل (وإنّ كلا لَمَا) بتخفيف (ما) ثم ثقلت ، قال أبو إسحاق : هذا خطأ إنما يخفف المثقل ولا يثقل المخفف .

☒ وقال أبو عبيد القاسم بن سلام:الأصل (وإن كلا لماً ليوفينهم)بالتنوين من لممته لماً؛ أي جمعته ثم بنى منه (فعلى)

---

(١) يقصد بعد هذا القول الذي أورده في توجيه قراءة التشديد في (إن) و(لما) معا .

☒ قال أبو إسحاق : القول الذي لا يجوز عندي غيره أن (إن) تكون مخففة من الثقيلة، وتكون بمعنى (ما) مثل (إن كل نفس لما عليها حافظ) ، وكذا أيضا تشدد على أصلها ، وتكون بمعنى(ما) و(لما) بمعنى (إلا) حكى ذلك الخليل وسيبويه [1].

قال أبو جعفر : والقراءات الثلاث المخالفات للسواد تكون فيها (إن) بمعنى (ما) لا غير ، وتكون على التفسير ؛ لأنه لا يجوز أن يقرأ بما خالف السواد إلا على هذه الجهة[2].

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

هذه الآية الكريمة ممَّا تكلم النَّاس فيها كثيرا ، وعسر على أكثرهم تلفيقها وتخريجها ، وقد أحصى النحاس فيها ثمانية قراءات ، خمس سبعية ، وثلاث غير سبعية ، وقد غلط الفراء في توجيهه لقراءتين منهن :

أحدها : قراءة نافع ، بتخفيف (إن) و (لما) ، ووجهها الفراء – كما نص النحاس - على أن (كلا) نصبت بـ (لنوفينهم) ، وقد خطأه النحاس قائلا : " وهذا من كثير الغلط لا يجوز عند أحد (زيدا لأضربنه) " ، ومما يؤخذ على النحاس في ذلك أنه لم يقرأ نص الفراء كاملا ، فالفراء لم يرتض هذا القول بل خطأ قائله .

يقول الفراء : " وأمَّا الذين خفّفوا (إن) فإنهم نصبوا كلا بـ (لَيُوفِّيَنَّهم). وقالوا: كأنّا قلنا: وإنْ لَيوَفِّيَنَّهم كُلاً ، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام إنما يقع الفعل الذى بعدها عَلَى شيء قبله ، فلو رفعت كلّ لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إنْ زيد لقائم ولا يصلح أن تقول: إنْ زيداً لأَضربُ ؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيداً إلاّ أضرب فهذا خطأ فى إلاّ وفى اللام[3]

---

(١) يقول سيبويه : " وأما قوله عز وجل: " وإنَّ كلاًّ لما ليوفِّينهم ربُّك أعمالهم " فإن إنّ حرف توكيد، فلها لام كلام اليمين، لذلك أدخلوها كما أدخلوها في: " إن كلُّ نفسٍ لما عليها حافظ " ، ودخلت اللام التي في الفعل على اليمين، كأنّه قال: إنّ زيداً لما والله ليفعلنّ. الكتاب – (ج ١ / ص ١٩٩)

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣٠٦ .

(٣) معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٧٩)

الثانية : في توجيهه لقراءة أبي جعفر وشيبة وحمزة بشديد (إنّ) ،و (لـمّا) ، فالنحاس نص على أن هذه القراءة عند أكثر النحويين لحن ، فالمبرد لا يجيز مجيء (لمّا) بمعنى (إلا) وكذا الكسائي ، وقد انبرى لتخريجها عدد من النحويين فالفراء نص على أن الأصل في "لمّا" بالتشديد "لمن ما" فقلبت النون ميما، واجتمعت ثلاث ميمات ، فحذفت الوسطى فصارت "لمّا" ، وقد خطأه الزجاج فيما ذهب إليه ، وحجته في ذلك أنه يحذف ميم "من" ، فيبقى على حرف واحد ، و "ما" على هذا القول موصولة بمعنى "من" تقديره: وإن كلا لمن الذين .

وقد وقفت على أغلوطة المازني في مكانها .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

اولا : مذهب الفراء :

بدأ الفراء بتوجيه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي بشديد (إن) وتخفيف (لما) على أن (ما) اسم موصول ، واللام التي قبلها هي لام الابتداء دخلت على خبر (إن) ، واللام في (ليوفينهم) لام القسم ، يقول الفراء : " قرأت القراء بتشديد (لَمَّا) وتخفيفِها وتشديد إن وتخفيفها، فمنْ قال {وَإِنَّ كُلاً لَمَا} جعل (ما) اسماً للناس كما قال {فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} ثم جَعَل اللام التى فيها جَواباً لإنّ، وجَعَل اللام الَّتى فى (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) لا ما دخلت عَلى نيّة يمين فيهَا: فيما بين ما وصلتها؛ كما تقول هذا مَن لَيذهبنَّ، وعندى ما لَغَيْرُهُ خير منه. ومثله {وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَن}[1]

ثم وجه الفراء قراءة أبي جعفر وشيبة وحمزة بتشديد (إنّ) و(لمّا) ، على أن الأصل (لمن ما) ، وقعت الميم بعد النون الساكنة فأدغمت فيها ، فاجتمع ثلاث ميمات ، فحذف أحدها – دون تحديد أيهن يحذف – فبقيت اثنتان فأدغمت في صاحبتها ، يقول الفراء : " وأمّا مَن شدّد (لمّا) ؛ فإنه – والله أعلم – أراد: لمن مَا

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٧٩)

لَيُوَفِّيَنَّهم ، فلمّا اجتمعت ثلاث ميمَات حُذف واحدة ، فبقيت اثنتان ، فأدغمت فى صَاحبتها؛ كما قال الشاعر:

وإنــى لَمِمَّــا أُصــدر الأمــرَ وَجْهَــهُ ∴ إذا هو أعيا بالسبيل مصادرُه [1]

ولعلك تلحظ أن الفراء لم ينص على أن المحذوف هو نون (من) ، غير أن قوله (فأدغمت فى صَاحبتها) يدل دلالة قاطعة على أن المحذوف نون (من) ؛ فهناك إدغام قبل الحذف وهو إدغام النون في الميم ، وإدغام بعد الحذف وهو إدغام ميم (من) - بعد حذف النون - في ميم (ما) ، ولو كان المحذوف هو ميم (من) لما احتاج إلى قوله (فأدغمت فى صَاحبتها) ، فهذا حدث قبل الحذف فلا داعي له بعده .

وقد أسلفنا قوله في قراءة نافع بتخفيف (إن) و (لما) وأن ما نقله النحاس مخالف لما هو موجود في كتابه، كما وجه قراءة الزهري بما أسلفه النحاس .

ثانيا : موقف الطبري :

أورد الطبري مذهب الفراء دون تعقيب ، ونسبه للكوفيين ، يقول : " قال أبو جعفر : اختلفت القراء في قراءة ذلك ، فقرأته جماعة من قراء أهل المدينة والكوفة:(وَإنَّ) مشددة(كُلا لَمَّا) مشددة، واختلف أهل العربية في معنى ذلك:

فقال بعض نحويي الكوفيين: معناه إذا قرئ كذلك : وإنّ كلا لمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم ، ولكن لما اجتمعت الميمات حذفت واحدة ، فبقيت ثنتان، فأدغمت واحدة في الأخرى، كما قال الشاعر:

وإنــى لَمِمَّــا أُصــدر الأمــرَ وَجْهَــهُ ∴ إذا هــو أعيــا بالســبيل مصــادره [2]

---

(١) لم أقف على قائله . وقوله " لمما " هنا ، ليست من باب " لما " التي يذكرها ، إلا في اجتماع الميمات . وذلك أن قوله : " وإن كلا لمما ليوفينهم " ، أصلها : " لمن ما " ، " من " بفتح فسكون ، اسم . وأما التي في البيت فهي " لمن ما " ، " من " حرف جر، ومعناها معنى " ربما " للتكثير ، وشاهدهم عليه قول أبي حية النميري (سيبويه ١ : ٤٧٧) : وَإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً ... عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَم

(٢) تفسير الطبري – (ج ١٥ / ص ٤٩٤)

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

موقف الزجاج [1] :

وصف الزجاج مذهب الفراء السابق بأنه ليس بشيء ؛ وحجته أن " مِن " لا يجوز حذفها ؛ لأنها اسم على حرفين ، ثم خرج التشديد على وجهين :

أحدهما : للمازني وهو أن الأصل " لما " ثم شددت الميم ، وقد وصفه بما وصف به مذهب الفراء ، حيث قال : إنه ليس بشيء ؛ وحجته أن الحروف نحو " رب " وغيرها تخفف ، ولا تثقل الحروف التي على حرفين .

الثاني : وعنده أنه لا يجوز غيره ، وهو أن تكون " لما " بمعنى " إلا " ، كما تقول : سألتك لما فعلت كذا وكذا ، وإلا فعلت كذا [2] ، وعليه فالزجاج يذهب مذهب سيبويه وجميع البصريين الذين يرون أن " لَمّا " بمعنى إلا

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

أولا : مناصرو الفراء :

ناصر الفراء فيما ذهب إليه عدد من المفسرين والنحويين كالبغوي [3] والألوسي [4] والشيرازي [5] وابن منظور [6] والقرطبي [7] وأبي بكر الرازي [8]

ثانيا : مناصرو سيبويه الزجاج :

ناصر الزجاج عدد من النحويين كأبي حيان [9] وابن هشام [10] والشيخ خالد [11]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٨١ . (٦) إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ [الطارق : ٤]

(٢) كتاب سيبويه ج٣/ص١٠٥ .

(٣) تفسير البغوي - (ج ٤ / ص ٢٠٢) .

(٤) تفسير الألوسي - (ج ٨ / ص ٣٨٤) .

(٥) تفسير الألوسي - (ج ٨ / ص ٣٨٥) .

(٦) لسان العرب ج١٢/ص٥٥٠ .

(٧) تفسير القرطبي - (ج ٩ / ص ١٠٥) .

(٨) مختار الصحاح ج١/ص٢٥٢ .

(٩) تفسير البحر المحيط - (ج ٦ / ص ٤٦٣) .

(١٠) مغني اللبيب ج١/ص٣٧٠ .

(١١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ج١/ص١٠٢ .

الأغلوطة الثامنة والعشرون
الوقف على تاء التأنيث في "أبتَ" بالتاء ساكنة
من قوله تعالى
(إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً)[1]

تدور هذه الأغلوطة حول مذهب الفراء في الوقف على "أبت" بكسر التاء من قوله تعالى (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ) ، فالفراء يقف على التاء بالتسكين لا غير ، ويجعل الياء في النية ، بيد أن سيبويه يقف على التاء بالهاء ، وأما "أبتَ" بفتح التاء عند من قرأ به ، فللفراء فيه قولان، أحدهما : يوافق فيه سيبويه ، والآخر : يقف كما وقف على التاء المكسورة .

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً) ، يقول : "يا أبت[2] :

- ☒ بكسر التاء قراءة عاصم ونافع وحمزة والكسائي والأعمش.
- ☒ وقرأ أبو جعفر والأعرج وعبد الله بن عامر (يا أبتَ) بفتح التاء .
- ☒ وأجاز الفراء يا أبتُ بضم التاء .

قال أبو جعفر : إذا قلت يا أبت بكسر التاء ، فالتاء عند سيبويه بدل من ياء الإضافة ، ولا يجوز على قوله الوقف إلا بالهاء ، وله على قوله دلائل :

- ❖ منها أن قولك : يا أبت ؛ يؤدي عن معنى قولك : يا أبي .
- ❖ وأنه لا يقال : يا أبة ، إلا في المعرفة .

(١[يوسف : ٤] .

(٢) انظر القراءات الواردة في آيتنا في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - (ج ١ / ص ١٩٧) ؛ والتيسير في القراءات السبع-(ج١/ص٩٠) ؛ والنشر في القراءات العشر - (ج ٢ / ص ١٤٩) ؛ وإبراز المعاني من حرز الأماني - (ج ١ / ص ٣٨٠) .

❖ ولا يقال : جاءني أبة ، لا يستعمل العرب هذا إلا في النداء خاصة .

❖ ولا يقال : يا أبتي ؛ لأن التاء بدل من الياء ، فلا يجمع بينهما .

وزعم الفراء أنه إذا قال : يا أبت ، فكسر ؛ وقف على التاء لا غير ؛ لأن الياء في النيـة ، وزعم أبو إسحاق أن هذا خطأ ، والحق ما قال ، كيف تكون في النية ، وليس يقال : يـا أبتا ؟

ويا أبتَ بفتح التاء مشكل في النحو ، وفيه أقوال :

- ☒ فمذهب سيبويه : أنهم شبهوا هذه الهاء التي هي بدل من الياء بالهاء الـتي هـي علامة التأنيث ، فقالوا : يا أبت ، كما قال : كليني لهم يا أميمة ناصب ، وهـذا أحد قولي الفراء .
- ☒ وله قول آخر ، وهو قول قطرب وأبي عبيدة وأبي حاتم يكون الأصل يا أبتاه ، ثم حذف الألف ، ويكون الوقوف عند الفراء على هـذا قـول بالتـاء لا غـير ، وعلى القول الذي وافق فيه سيبويه بالهاء عندهما جميعا لا غير ، وهـذا القـول خطأ ؛ لأن هذا ليس موضع ندبة ، والألف خفيفة لا تحذف .
- ☒ وقال قطرب : أيضا في يا أبت بالفتح يكون الأصل يا أبتا ثم حـذف التنـوين ، وقال أبو جعفر : وهذا الذي لا يجوز ؛ لأن التنوين لا يحذف لغير علـة وأيضـا فإنما يدخل التنوين في النكرة ولا يقال في النكرة يا أبة .
- ☒ وفي الفتح قول رابع ، كأنه أحسنها ، يكون الأصل الكسر ثم أبدل من الكسرة فتحة كما تبدل من الياء ألف فيقال في: يا غلامي أقبل ، يا غلاما أقبل [١]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

وردت في آيتنا قراءتان ، أحدهما بكسر التاء ، والثانية بفتحها ، وأجـاز الفـراء ضـم التاء ، وإن لم يقرأ بها ، وقد وقف الفراء على الأولى بالتاء لا غـير ، وعلـى الثانيـة بالهاء أو التاء ، بيد أن سيبويه يقف عليهما بالهاء.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣١٠ .

وقد زعم النحاس أن الزجاج خطأ الفراء فيما قال من الوقوف على التاء بالتسكين لا غير ، غير أنك إذا رجعت إلى كلام الزجاج تلحظ أنه لم يستخدم لفظ الخطأ ، وسنقف على مذهب الزجاج – بحول الله – لاحقا .

وقد ناصر النحاس الزجاج فيما أسنده إليه ، وقال : " والحق ما قال ، كيف تكون في النية ، وليس يقال : يا أبتا ؟

يقصد والحق كما قال الزجاج ، والضمير في " تكون " عائد على الياء ؛ أي كيف تكون الياء في النية ؟

ومعنى ، وليس يقال : يا أبتا ؛ أي أنه في حالة فتح التاء ، لا تنوى الألف ؛ إذ لا يقال : يا أبتا .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ظهر قبل النحاس في الوقف على قراءة الكسر مذهبان :

أحدهما : مذهب سيبويه .

يعد سيبويه التاء في " أبت " تاء تأنيث ، يقول سيبويه : " وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أَبَهْ، ويا أَبَتِ لا تفعلْ، ويا أبتاه ويا أمّتاه، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثل الهاء في عمةٍ وخالة " .

ويقف عليها بالهاء ، يقول : " ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة وخالة أنك تقول في الوقف: يا أمّه ويا أبَهْ، كما تقول يا خالَهْ ، وتقول: يا أمّتاهْ كما تقول يا خالتاهْ.[1]

وهذه التاء عنده عوضا عن ياء المتكلم ، يقول سيبويه : " وإنما يُلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفتَ الى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأرادوا أن لا يخلّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء " .

وهذه التاء خاصة بالنداء ، يقول : " واختُصّ النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختُصّ النداء بيا أيها الرجلُ ، ولا يكون هذا في غير النداء ، لأنهم جعلوها تنبيهاً

(١) الكتاب – (ج ١ / ص ١٣٥) .

فيها بمنزلة يا. وأكدوا التنبيه ب ها حين جعلوا يا مع ها، فمن ثم لم يجز لهم أن يسكتوا على أي، ولزمه التفسير.".

وأجاب عن دخول تاء التأنيث على مذكر بقوله :" قلت: فلمَ دخلت الهاء في الأب وهو مذكّر ؟

قال: قد يكون الشيء المذكّر يوصَف بالمؤنث ويكون الشيء المذكّر له الاسم المؤنث نحو نَفْس، وأنت تعني الرجل به. ويكون الشيء المؤنث يوصَف بالمذكر، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر. فمن ذلك: هذا رجلٌ رِبْعةٌ وغلامٌ يَفَعةٌ. فهذه الصفات.[1]

وقد تابع سيبويه فيما ذهب إليه الأخفش [2]، والمبرد [3].

ثانيا : مذهب الفراء :

ذهب الفراء إلى أنه لا يوقف في قراءة الكسر على التاء بالهاء ، وحجته أنك في تلك الحالة تضيف " أبت " إلى نفسك ، يقول الفراء : " وقوله: {يا أبَتِ} لا تقفْ عليها بالهاء ، وأنت خافض لها فى الوصل ؛ لأن تلك الخَفْضة تدلّ على الإضافة إلى المتكلّم ".

أما في قراءة الفتح ؛ فقد أجاز الفراء في الوقف بالهاء من جهة ، ومنعه من أخرى ، يقول : " ولو قيل: (يا أبَتَ) لجاز الوقوف عليها (بالهاء) من جهة، ولم يجز مِن أخرى.

فأمّا جواز الوقوف على الهاء ؛ فأن تجعل الفتحة فيها من النداء ، ولا تنوى أن تصلها بألف الندبة ، فكأنه كقول الشاعر:

كِلِينِى لِهَمٍّ يا أُميمةَ ناصبِ[4]

---

(١) كتاب سيبويه ج٢/ص٢١٢

(٢) معانى القرآن ـ للأخفش - (ج ٣ / ص ٢)

(٣) المقتضب ج٤/ص٢٦٣

(٤) البيت من الطويل ، وهو للنابغة في ديوانه : ٤٢ ، مطلع قصيدته في تمجيد عمرو بن الحارث الأعرج ، حين هرب إلى الشأم من النعمان بن المنذر ، وكليني : دعيني . وأميمة بالفتح (والأحسن بالضم) : منادى . قال الخليل : من عادة العرب أن تنادى المؤنث بالترخيم ، فلما لم يرخم هنا (بسبب الوزن) : أجراها على لفظها مرخمة ، وأتى بها بالفتح . وناصب : متعب . (مختار الشعر الجاهلي ، بشرح مصطفى السقا طبعة الحلبي ص ١٥٩) .

وأمّا الوجه الذى لا يجوز الوقف على الهاء ؛ فأن تنوى: يـا أبتـاه ، ثـم تحـذف الهاء والألف ؛ لأنها فى النِّيَّة متّصلة بالألف كاتّصالها فى الخفض بالياء من المتكلّم [١]

ويلحظ أنه فيما أجاز موافق لسيبويه ، وقد نص النحاس على أنه أحد قوليـه ، وأما ما منعه فقد أجازه في موطن آخر حيث قال :"(يَا بُنىَّ) و (يا بُنىُّ) لغتان، كقولـك: يا أَبَتَ ويا أَبَتِ ؛ لأن مَن نصب أراد النُّدبةَ: يا أبتاه فحذفها" [٢] .

وهذا ما خطأه فيه النحاس حيث قال مفندا له : "وهذا القول خطـأ ؛ لأن هـذا ليس موضع ندبة ، والألف خفيفة لا تحذف" .

والتاء عند الفراء تاء الوقف أو هاء الوقف كما تسمى ، هكذا فسـرها الطـبري عند عرضه لمذهب الفراء حيث قال : " وقال بعض نحويي الكوفة: الهاء مـع أبـة وأمـة هاء وقف، كثرت في كلامهم حتى صارت كهاء التأنيث، وأدخلوا عليها الإضافة، فمـن طلب الإضافة، فهي بالتاء لا غير، لأنك تطلب بعدها الياء، ولا تكـون الهـاء حينئـذ إلا تاء، كقولك: يا أبت لا غير، ومن قال: يا أبه، فهو الـذي يقـف بالهـاء، لأنـه لا يطلـب بعدها ياء .

ومن قال: يا أبتا ؛ فإنه يقف عليها بالتاء ، ويجـوز بالهـاء؛ فأمـا بالتـاء، فلطلـب ألف الندبة، فصارت الهاء تاء لذلك، والوقـف بالهـاء بعيـد، إلا فـيمن قـال: "يـا أميمـةَ ناصبِ"، فجعل هذه الفتحة من فتحة الترخيم ، وكأن هذا طـرف الاسـم ، قـال: وهـذا بعيد. [٣]

رابعا : نتائج عرض الأغلوطة

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نتائج :

---

(١) معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٨٣)

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٨٥) .

(٣) تفسير الطبري – (ج ١٨ / ص ٢٠٣) .

أحدها : أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وتابع فيها الزجاج حيث خطأ الفراء فيما ذهب إليه

الثانية : وردت في "أبت" من أغلوطتنا قراءتان أحدهما بكسر التاء ، والثانية بفتحها ، وأجاز الفراء الضم غير أنه لم يقرأ بها .

الثالثة: التاء عند الفراء هي تاء الوقف لا تاء التأنيث ، وعند سيبويه هي تاء التأنيث .

الرابعة: أوجب الفراء في قراءة الكسر الوقف على التاء لا غير ، وأجاز في قراءة الفتح الوقف بالتاء أو الهاء ، بيد أن سيبويه يقف بالهاء لا غير .

الخامسة : في قراءة الفتح الأصل عند الفراء "أبتاه" تحذف الهاء والألف ، ويوقف على التاء ، هذا أحد قوليه ، وقد خطأه فيه النحاس ، والثاني يوقف بهاء الوقف ، وهو في ذلك موافق لسيبويه .

الخامسة : تابع سيبويه فيما ذهب إليه الأخفش ، والمبرد .

السادسة : انتهج الطبري منهجا وصفيا دون ترجيح .

خامسا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

كما رأيت في العرض السابق ، فإن كلام الفراء يعد مذهبا ، ولم يشأ أحد قبل النحاس أن يخطأ الفراء فيما ذهب إليه ، بيد أن النحاس جاء فزعم أن الزجاج خطأ الفراء فيما قال ، غير أنك إذا رجعت إلى كلام الزجاج تجد أنه لم يخطئه ، بل جعل ما قاله زعما ، والزعم في كثير من المسائل لا يعبر به عن الضعف .

فبعد أن أورد القراءات في أغلوطتنا – ما قرأ به ، وما لم يقرأ – جعل يوجه كل قراءة ، ويعلل لدخول تاء التأنيث على المذكر ، ثم قال : "وزعم الفراء أنك إذا كسرت وقفت بالتاء لا غير ، وإذا فتحت وقفت بالتاء أو الهاء ، ولا فرق بين الكسر والفتح ."[1]

وهكذا فالزجاج لم يخطأ الفراء فيما قال ، وإنما رجح مذهب سيبويه ، وجعل ما قاله الفراء زعما .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٨٨ ، ٨٩ .

سادسا : الأغلوطة بعد النحاس

انتهج أكثر المفسرين بعد النحاس في أغلوطتنا منهجا وصفيا دون ترجيح ، مما يدل على اعتبار الوقف في قراءة الكسر بالتاء مذهبا ، وممن ذهب إلى ذلك كابن عطية[1] والعكبري [2] أبي حيان [3] والقرطبي [4] والألوسي [5] والشوكاني [6] وابن الجوزي [7] وابن عادل [8] والبيضاوي [9]

وذهب بعض المفسرين مذهب الفراء كالبغوي [10]

أما النحويون وبعض المفسرين فعلى المذهب البصري كالزمخشري [11] وابن هشام [12] وابن عجيبة [13] وغيرهم .

الأغلوطة التاسعة والعشرون

المحذوف من (بنت) عند الفراء ياء لا واو

أولا : موطنا الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : في معرض قوله تعالى : (وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ٣ / ص ٤٧٨) .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ج٢/ص ٧٢١ .

(٣) تفسير البحر المحيط - (ج ٦ / ص ٤٨١ .

(٤) تفسير القرطبي - (ج ٩ / ص ١٢١) .

(٥) تفسير الألوسي - (ج ٨ / ص ٤٢٧ .

(٦) فتح القدير - (ج ٤ / ص ٢) .

(٧) زاد المسير - (ج ٣ / ص ٣٩٩) .

(٨) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٩ / ص ٢٠٣) .

(٩) تفسير البيضاوي - (ج ٣ / ص ١٢٨) .

(١٠) تفسير البغوي - (ج ٤ / ص ٢١٣) .

(١١) الكشاف - (ج ٣ / ص ١٤٠) .

(١٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٤/ص٣٩ .

(١٣) البحر المديد - (ج ٣ / ص ٤٦٢) .

أَوْ أُخْتٌ) [(١)] يقول النحاس : " وله (أخ) : الأصل (أخو) يدل على ذلك (أخوان)، فحذف منه ، وغُيِّرَ على غير قياس ، وقال محمد بن يزيد : حذف منه للتثبت ، والأصل في أخت (أخوة) .

قال الفراء : ضم أول (أخت) ؛ لأن المحذوف منها واو ، وكسر أول (بنت)؛ لأن المحذوف منها ياء

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : (يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ) [(٢)] يقول : " نداء مضاف ، والأصل (أخوة) يدل على ذلك (أخوات) .

وقال محمد بن يزيد : حذفت الواو فرقا بين المتثبت وغير المتثبت ، ولا نعلم أحدا سبق أبا العباس إلى هذا القول مع حسنه وجودته .

وزعم الفراء أنه إنما ضمت الهمزة في قولهم (أخت) وكسرت الباء في قولهم (بنت) للفرق بين ما حذفت منه الواو ، وبين ما حذفت منه الياء ، فالضمة علم الواو ، والكسرة علم الياء ، وذكر محمد بن يزيد أن هذا القول خطأ[(٣)] .

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما ذهب إليه الفراء من أن المحذوف في (أخ وأخت) هو الواو ، بينما المحذوف في (ابن وبنت) هو الياء ، وأن ضمة الهمز دليل الواو ، وكسر الباء دليل الياء .

ومن خلال قراءة الموطنين السابقين للأغلوطة يمكن ملاحظة أن النحاس في الموطن الأول عرض للمحذوف في (أخ وأخت) وعلل لحذفها عند المبرد ، كما ذكر علة حذف الواو في (أخت) والياء في (بنت) عند الفراء ، وقد اتبع منهجا وصفيا دون ترجيح ، حيث لم يقارن بين العلتين ولم يرجح إحداهما على الآخرى ، كما أنه لم يذكر تغليط المبرد للفراء .

---

(١) [النساء : ١٢]

(٢) [مريم : ٢٨]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص١٤

وفي الموطن الثاني عرض لعلة المبرد ، وحسنها وجودها ، وذكر علة الفراء ، وأردف ذلك بأن المبرد خطأ الفراء فيما قال .

ولعلك تلحظ أن النحاس لم يبين سبب تخطئة المبرد للفراء ، ويمكنك أن تحدده في دعوى الفراء أن المحذوف من (بنت) ياء ، بينما يرى المبرد وغيره أن المحذوف منها ومن (ابن) واو .

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما نسبه النحاس للفراء لم أقف عليه ، كما أنني لم أعثر على تغليط المبرد له ، وقد كان ابن السراج حصيفا عندما نسب ذلك لأصحاب الفراء في رواية عنه ، يقول ابن السراج : " زعم أصحاب الفراء عنه أنه كان يقول في بنات الحرفين من الأسماء نحو أخت وبنت وقلة وثبة وجميع هذا المحذوف أن كل شيء حذفت منه الياء فأوله مكسور ليدل عليها وكل ما حذفت منه الواو فأوله مضموم يدل عليها "[1] .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ذهب معظم النحاة قبل النحاس على أن المحذوف في (أخ وأخت وابن وبنت) واو بينما ذهب الفراء إلى أن المحذوف مما كسر أوله ياء كما في (بنت)، بينما المحذوف مما ضم أوله واو كما في (أخت) .

مذهب سيبويه :

ذهب سيبويه إلى أن المحذوف من (بنت) واو بدليل أنك تقول في النسب إليه بنوي ، يقول سيبويه : " وأما بنتٌ ، فإنك تقول : بنويٌ "[2] .

كما ذهب إلى أن المحذوف من (أخت) واو ؛ يقول : " وإذا أضفت إلى أختٍ قلت أخويٌ هكذا ينبغي له أن يكون على القياس "[3]

---

(١) الأصول في النحو ج٣/ص٣٢٠ ..

(٢) كتاب سيبويه ج٣/ص٣٦٢ .

(٣) كتاب سيبويه ج٣/ص٣٦٠ .

موقف المبرد :

ذهب المبرد مذهب سيبويه من أن المحذوف من أب وأخ وابن واو ، يقول المبرد: " فأما الذاهب من الأَب والأَخ فقد بان لك أنّهما واون ، وقلنا كذلك في ابن ، فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجعٍ في تثنية ولا جمع ما دلّ على أحدهما دونَ الآخر ؟ قلنا نستدلُّ بالنظائرِ

أمّا (ابن) فإنك تقول في مؤنّثه ابنة ، وتقول (بنت) من حيث قلت (أُخت) ولم نر هذه التاءَ تلحق مؤنَّثا إلاَّ ، ومذكَّره محذوفُ الواو ، ويدلُّك على ذلك أخوان [1] .

كما أثبت ذلك في أخت وبنت وهنت حيث أوجب رد الواو إليهما في التصغير كما ردت في الجمع ، يقول : " قولك أخت تقول في تصغيرها أخية فتحذف التاء وترد الواو التي كانت في قولك أخوات وإخوة وأخوان وكذلك بنت وهنت تقول هنية وبنية؛ لأن المحذوف من هذه الواو لأنه يقال هنوات " [2]

مذهب الفراء :

ذهب الفراء- فيما أورده بعض أصحابه – إلى أن المحذوف فيما كسر أوله ياء ، وما ضم أوله واو ، يقول ابن السراج : " زعم أصحاب الفراء عنه أنه كان يقول في بنات الحرفين من الأسماء نحو أخت وبنت وقلة وثبة وجميع هذا المحذوف أن كل شيء حذفت منه الياء فأوله مكسور ليدل عليها وكل ما حذفت منه الواو فأوله مضموم يدل عليها فأخت من قولك أخوات وبنت كسر أولها لأن المحذوف ياء وقلة المحذوف واو [3]

نتائج عرض الأغلوطة قبل النحاس

من خلال العرض السابق يمكن الوقوف على عدة نقاط :

أحدها : ذهب سيبويه والمبرد إلى أن المحذوف في بنت واو لا ياء .

الثانية : نقل عن الفراء أن المحذوف في بنت ياء لا واو .

الثالثة : لم أقف على كلام الفراء في كتابه .

---

(١) المقتضب ج١/ص٢٢٩ .

(٢) المقتضب ج٢/ص٢٧٠ .

(٣) الأصول في النحو ج٣/ص٣٢٠

الرابعة : أثبت النحاس الكلام للفراء بينما نسبه ابن السراج لبعض أصحابه نقلا عنه .

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف ابن السراج :

ذكر ابن السراج أن بعض أصحاب الفراء نسبوا إليه أنه كان يقول بأن المحذوف من (بنت) ياء لا واو ، وقد رفض ابن السراج ذلك ، وألزم الفراء أن يكون المحذوف في (عضة) ياء ؛ لأن أولها مكسور ، مع أن المحذوف منها واو ، وأن يضم أول (سنة) لأن المحذوف منها واو ، يقول ابن السراج : " وقولك في (بنت) دعوى ، ويبطل ما تقوله (عضة) ؛ لأن أولها مكسور ، وهي من الواو ، يقال في جمعها عضوات ، قال الشاعر :

هذا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا ∴ وعِضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهازِمَا [1]

وكان يلزمه أن يضم أول (سِنة) فيمن قال (سنوات) ؛ لأنها من الواو ، وكذلك (هنة) (هنوات) ينشدون فيها :

أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني ومَلَّني ∴ على هَنَواتٍ كُلُّها مُتَتابِعُ [2]

ثم ساق ابن السراج كلام المبرد السابق [3].

وهكذا استدل ابن السراج بشاهدين ألزم من خلالهما الفراء أن يضم العين في (عضوات) والهاء في (هنوات) ؛ لأن المحذوف منهما واو .

---

(١) الرجز بلا نسبة في كتاب سيبويه ج٣/ص٣٦٠ ؛ والكامل في اللغة والادب - (ص ٢٠٨) ، والأصول في النحو ج٣/ص٣٢٢.

(٢) البيت من الطويل ، وهو كتاب سيبويه ج٣/ص٣٦١ ؛ والمقتضب ج٢/ص٢٧٠؛ والأصول في النحو ج٣/ص٣٢١ ؛ وسر صناعة الإعراب ج٢/ص٥٥٩ .

(٣) الأصول في النحو ج٣/ص٣٢٢

ومن ثم فابن السراج يعد أول من انتقد ما نسبه أصحاب الفراء إليه من أن علة ضم الهمزة في (أخت) لمناسبة المحذوف ، وهو الواو ، وكسر الباء في (بنت) ؛ لكون المحذوف ياء .

ثانيا : الجوهري :

أجاز الجوهري أن يكون المحذوف من (ابن) و (بنت) واوا أو ياءا ، ورد قول من استدل على أن المحذوف واو ، حيث قال : " والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو، لأنهم يقولون: الفُتُوَّة، والتثنية: فَتَيان ، فابن" يجوز أن يكون المحذوف منه الواو أو الياء، وهما عندنا متساويان [1] .

الأغلوطة بعد النحاس

ذكر أبو البقاء مذهب سيبويه في كون المحذوف من بنت واو لا ياء ، وكذا في أخت ، كما نص على مذهب الفراء ، ولم يناقشه ، يقول أبو البقاء :" فأما بنت ؛ فالتاء فيها بدل من اللام المحذوفة ، وليست تاء التأنيث ؛ لأن تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها ؛ وتقلب هاء في الوقف .

فـ" بنات " ليس بجمع بنت بل بنة وكسرت الباء تنبيها على المحذوف هذا عند الفراء ، وقال غيره أصلها الفتح وعلى ذلك جاء جمعها ومذكرها وهو بنون وهو مذهب البصريين .

وأما أخت ؛ فالتاء فيها بدل من الواو ؛ لأنها من الأخوة ، فأما جمعها فأخوات، فإن قيل : لم رد المحذوف في أخوات ولم يرد في بنات ؟

قيل : حمل كل واحد من الجمعين على مذكره ، فمذكر (بنات) لم يرد فيه المحذوف ؛ بل جاء ناقصا في الجمع ، فقالوا : بنون ، وقالوا في جمع (أخ) (إخوة) و(إخوان) فرد المحذوف ." [2]

---

(١) تهذيب اللغة - (ج ٥ / ص ٢١٧)

(٢) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٣٤٤

وقد جاء أبو حيان فأورد نصا للفراء لم أقف عليه في معانيه ، وكلامه يشعر أنه يوافقه فيما ذهب إليه ، يقول أبو حيان :" وأصل أخت إخوة على وزن شررة ، كما أن بنتاً أصله بنية على أحد القولين في ابن ، أهو المحذوف منه واو أو ياء؟ قال الفراء : ضم أول أخت ليدل على أن المحذوف واو ، وكسر أول بنت ليدل على أن المحذوف ياء انتهى .[1]

وقد تابع أبا حيان في ذلك القرطبي [2].

الأغلوطة الثلاثون
دعوى النحاس تسليط العوامل على أسماء الاستفهام عند الفراء

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس خمسة مواطن ادعى فيها أن الفراء أجاز تسليط العوامل على الاستفهام بعدها ، وقد تناقش ذلك في ثلاثة منها ، بيد أنه اقتصر على مذهب من لم يجز تسليط العوامل على أسماء الاستفهام بعدها - لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله - في موطنين .

أولا : ما ناقش فيها مذهب الفراء :

الموطن الأول :

في معرض إعرابه لقوله تعالى ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ ﴾ [3] يقول النحاس : " أي يبين لهم ، وهذه قراءة أبي عبد الرحمن وقتادة بالياء[4] .

---

(١) تفسير البحر المحيط - (ج ٤ / ص ٥٦)

(٢) تفسير القرطبي - (ج ٥ / ص ١٠٨)

(٣) [طه : ١٢٨]

(٤) انظر القراءة في تفسير البحر المحيط - (ج ٨ / ص ١٣١)

وقد تكلم النحويون فيه ؛ لأنه مشكل من أجل الفاعل لـ "يهد" ، فقال بعضهم: (كم) الفاعل ، وهذا خطأ ؛ لأن (كم) استفهام ؛ فلا يعمل فيها ما قبلها .

وقال أبو إسحاق : المعنى أفلم يهد لهم الأمر بإهلاكنا من أهلكناه ، قال : وحقيقة أفلم يهد لهم أفلم يبين لهم بيانا يهتدون به ؛ لأنهم كانوا يمرون على منازل عاد وثمود [(١)]

الموطن الثاني :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ ﴾[(٢)] يقول النحاس : " في موضع رفع ، وقال الفراء : يجوز أن يكون في موضع نصب ، مثل ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [(٣)] .

قال أبو إسحاق : وهذا خطأ ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، و (من) ههنا استفهام ؛ لأن المعنى فستعلمون أصحاب الصراط نحن أم أنتم [(٤)] .

الموطن الثالث :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ ﴾ [(٥)] يقول النحاس : " وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وقتادة ﴿ أَوَلَمْ نَهْدِ لَهُمْ ﴾ بالنون ، فهذه قراءة بينة [(٦)] ، والقراءة الأولى بالياء فيها إشكال ؛ لأنه يقال : الفعل لا يخلو من فاعل ، فأين الفاعل لـ "يهد" ؟ فتكلم النحويون في هذا :

- فقال الفراء : (كم) في موضع رفع بـ "يهد" ، وهذا نقض لأصول النحويين في قولهم : إن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولا في (كم) بوجه أعني ما قبلها .
- ومذهب أبي العباس أن (يهد) يدل على الهدى فالمعنى أو لم يهد لهم الهدى

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٦٠

(٢) [طه : ١٣٥]

(٣) [البقرة : ٢٢٠]

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٦١

(٥) [السجدة : ٢٦]

(٦) انظر القراءة في تفسير البحر المحيط – (ج ٨ / ص ١٣١)

☒ وقيل المعنى أو لم يهد الله لهم فيكون معنى الياء ومعنى النون واحدا .

☒ وقال أبو إسحاق (كم) في موضع نصب بـ "أهلكنا". [1]

ثانيا : ما لم يناقش فيهما مذهب الفراء :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى :﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ﴾ [2] ، يقول النحاس : "مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ" في موضع رفع ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ويجوز أن يكون بمعنى الذي ، فتكون في موضع نصب[3] .

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ [4] يقول النحاس : "فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ" في موضع رفع ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله "[5] .

عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما ادعاه النحاس - ومن قبله الزجاج - أن الفراء يذهب إلى جواز تسليط العوامل على أسماء الاستفهام بعدها ، وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في خمسة مواطن تناقش مذهب الفراء في ثلاثة منها .

ففي الموطن الأول أورد النحاس قراءتين أحدهما (نهد)بالنون ، ولا إشكال فيها ، والثانية (يهد) بالياء ، والإشكال في فاعلها ، وقد أورد مذهبين في فاعلها أحدهما : أنه (كم) ، ويلحظ أن النحاس لم ينسبه إلى الفراء ، بل قال : قال بعضهم ، وقد خطأ الزجاج القائل ؛ لأن أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها .

والثاني : مذهب الزجاج ، وفيه حذف الزجاج الفاعل ؛ إذ التقدير عنده:أفلم يهد لهم الأمر بإهلاكنا من أهلكناه .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٩٨

(٢) [الأنعام : ١٣٥]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٩٧

(٤) [الملك : ١٧]

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٤٧١

وفي الموطن الثاني سمى النحاس ما أغفله في الموطن الأول ، وقد خطأ الزجاج الفراء فيما ذهب إليه أيضا ، وحجته ما ذكره في الموطن الأول .

وفي الموطن الثالث وصف النحاس مذهب الفراء بأنه نقض لأصل من أصول النحاة ؛ حيث نصوا على عدم جواز إعمال ما قبل الاستفهام فيه .

وقد أقر النحاس بوجود إشكال في إعراب الآية ، وأورد فيها أربعة مذاهب :

أحدها : للفراء ومفاده أن (كم) تعرب فاعل لـ "يهد" ، وعليه أعمل الفعل في اسم الاستفهام ، وقد رفض النحاس ذلك ، ووصفه بما سبق .

الثاني : للمبرد والفاعل عنده مصدر بمعنى الهدى ؛ أي أو لم يهد لهم الهدى .

الثالث : مجهول القائل ، وفيه تستوي قراءة النون والياء ، فالفاعل فيهما واحد.

الرابع : للزجاج وفيه يعرب (كم) مفعولا به لـ "أهلكنا" . [1].

ومما يلحظ أن آية (طه) تتشابه مع آية (السجدة) ومع ذلك فإن النحاس في آية طه ذكر مذهبين فقط ، وهما للفراء والزجاج ، بيد أنه في آية السجدة ذكر أربعة مذاهب ، مما يدل على التطور الفكري لديه .

وقد أورد النحاس موطنين آخرين لم يناقش فيهما مذهب الفراء ؛ أحدهما موطن الأنعام ، والثاني موطن الملك .

الأغلوطة قبل النحاس

ظهر قبل النحاس في أغلوطتنا اتجاهان :

أحدهما : يمنع تسليط العوامل على أسماء الاستفهام .

الثاني : يجيز ذلك .

أولا : الاتجاه الأول

مذهب سيبويه :

أفرد سيبويه بابا في كتابه أسماه (باب مالا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الذى يتَعدى إلى المفعول ولا غَيرِهُ) وفيه يعلل سيبويه لعدم عمل الفعل ،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٩٨

ويعرب ما جاء جملة قائمة بذاتها ، يقول سيبويه :"لأنه كلامٌ قد عَمِلَ بعضه فـى بعض ، فلا يكون إلاّ مبتدأً لا يَعمل فيه شيءٌ قبله ؛لأنَّ الـف الاسـتفهام تَمنعُـه من ذلك "[1]

ومثل سيبويه لتعليق الفعل عن العمل فيما بعده لوجود همزة الاستفهام وعدم عمل الفعل في اسمي الاستفهام و (من) و (أي) ، بقول : " وهو قولك : قد علمـتُ أعَبْدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ ، وقد عرفت أيُّهم أبوه وأمَا ترى أىُّ بَـرْقٍ هاهنا، فهذا فى موضع مفعول "[2] .

فأنـت تلحـظ أن سـيبويه لم يعمـل (عرفـت) في (مـن) وكـذا (أي) ، بـل أعربهما مبتدأ وما بعدهما الخبر ، وقد علق الفعل عن العمـل باسـم الاسـتفهام ، كمـا علقت (علم) بالهمز في(قد علمتُ أعبْدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ) .

ونص سيبويه على أنك إذا لم تسـتفهم أو تـدخل لام الابتـداء باعتبارهـا أحـد معلقات الفعل عن العمل ، أعملت الفعل فيما بعده ، يقول سـيبويه : " ولـو لم تَسـتفهم ولم تُدْخِلْ لام الابتداء لأعملتَ علمتُ كمـا تُعْمِـل عرفـتُ ورأيـتُ وذلـك قولـك قـد علمتُ زيداً خيرا منك كما قال تعالى جـدُّه ﴿ وَلَقَـدْ عَلِمْـتُمُ الَّـذِينَ اعْتَـدَوْا مِـنْكُمْ فِـى السَّبْتِ ﴾ "[3] وكما قال جلَّ ثناؤه ﴿ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [4]كقولك لا تَعرِفونهم اللهُ يَعرِفُهم وقال سبحانه ﴿ واللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [5] .

ثانيا : مذهب الفراء :

ادعى النحاس أن الفراء يجيز تسليط العوامل على أسماء الاستفهام ، ونقـل في ذلك تغليط الزجاج له في أكثر من موطن .

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٢٣٥

(٢) كتاب سيبويه ج١/ص٢٣٦

(٣) [البقرة : ٦٥]

(٤) [الأنفال : ٦٠]

(٥) [البقرة : ٢٢٠]

غير أنك إذا أمعنت النظر في كلام الفراء ، والذي أورده في أكثر من موطن ، يمكنك القول بأن ما قاله النحاس ومن قبله الزجاج يجانب الصواب ، ويخالف الحقيقة ، وينحصر ذلك في أمور :

أحدها : أن الفراء يعتبر (أل) في المفسد والمصلح من آية البقرة اسما موصولا في موضع نصب ، لا اسم استفهام ، يقول الفراء في قوله تعالى : ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ ﴾[1] : " (مَن) فى موضع رفع إذا جعلتها استفهاماً. ترفعها بعائِد ذكرها. وكذلك قوله (وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ) ......، وإن جعلتهما (مَن ومن) فى موضع (الذى) نصبت كقوله {يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ} وكقوله {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}.[2]

ومن ثم فهو حينما يُنَظِّر بين نصب (من) في موطن طه وبين هذه الآية السابقة ، إنما يعتبر (من) اسما موصولا كما أن أل في المفسد والمصلح كذلك .

الثاني : أن الفراء أقر بعبارة صريحة وواضحة أن اسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ ، يقول :" المعنى فى مثله من الكلام: الله يعلم أيُّهم يُفْسد وأيُّهم يُصلح. فلو وضعت أيّا أو مَنْ مكان الأوّل رفعته، فقلت: أنا أعلم أيُّهم قام مِن القاعد .

سمعت العرب تقول: ما يعرِف أىّ مِن أىّ. وذلك أن (أىّ) و (مَن) استفهامان، والمفسد خبره ، ومثله ما أبالى قيامَك أو قعودَك، ولو جعلت فى الكلام استفهاما بطل الفعل عنه فقلت: ما أبالى أقائم أنت أم قاعد ، ولو ألقيت الاستفهام اتّصل الفعل بما قبله فانتصب ، والاستفهام كله منقطع مما قبله لِخلقة الابتداء به.[3]

فقوله : " ولو جعلت فى الكلام استفهاما بطل الفعل عنه فقلت: ماأبالى أقائم أنت أم قاعد. ولو ألقيت الاستفهام اتّصل الفعل بما قبله فانتصب. والاستفهام كله

---

(١) [هود : ٩٣]

(٢) [آل عمران : ١٤٢]، معانى القرآن للفراء – (ج ٢ / ص ١٧٥)

(٣) معانى القرآن للفراء – (ج ١ / ص ١٢٦)

منقطع مما قبله لِخلقة الابتداء به "يدل دلالة واضحة على خلاف ما قاله النحاس ، وساقه الزجاج .

ثالثا : أن (كم) في آيتي طه والسجدة عند الفراء خبرية لا استفهامية ، ومن ثم فهو يرى أنها في موضع رفع أو نصب ، وقد ذكر الفراء ذلك في ثلاث مواطن :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لآية طه {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ...} ، يقول الفراء : " وقوله: {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ...}

يبيّن لهم إذا نظروا {كَمْ أَهْلَكْنَا} و (كم) فى موضع نصب لا يكون غيره ، ومثله فى الكلام : أو لم يبيّن لك مَن يعمل خيرا يُجزَ به، فجملة الكلامَ فيهَا معنى رفع.

ومثله أن تقول : قد تبيّن لى أقام عبدالله أم زيد، فى الاستفهام معنى رفع ، وكذلك قوله: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُم صَامِتُون}[1] فيه شيء يرفع {سَوَاءٌ عليكم}، لا يظهر مع الاستفهام. ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبيّن الرّفع الذى فى الجملة.[2] .

وعليه فالفراء يرى أن الفاعل هو جملة الكلام ، و (كم) في موضع نصب مفعول به ، وهي عنده خبرية في ذلك الموطن .

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى لآية السجدة : يقول الفراء : " (كَمْ) فى موضع رفع بـ (يَهْدِ) كأنكَ قلت: أوَلَم تهدهم القرون الهالكة.... ، وقد يكون (كَم) فى موضع نصب بـ" أهلكنا ".[3] .

أعرب الفراء (كم) فاعلا لـ (يهد) ، وهذا ما خطأه فيه الزجاج ، كما أجاز أن تكون في موضع نصب بـ" أهلكنا " ، وهذا هو ما ارتضاه الزجاج ، ونسبه النحاس له دون أن ينص على أنه أحد قولي الفراء .

ويلحظ أن (كم) عند الفراء في هذا الموطن خبرية .

---

(١) [الأعراف : ١٩٣]

(٢) معاني القرآن للفراء - (ج ٣ / ص ١٤٧).

(٣) معاني القرآن للفراء - (ج ٤ / ص ١٨)

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ ﴾ [1] يقول : "(كَمْ) فى موضع نصب من مكانين:

أحدهما : أن توقع {يَرَوْا} على {كَمْ} .

والآخر : أن توقع {أهلكنا} على (كم) وتجعله استفهاماً. كما تقول: علمت كم ضربتَ غلامك. وإذا كان قبل مَن وأىّ وكم رَأيْت وما اشتُقّ منهَا، أو العِلْمُ وما اشتقّ منه وما أشبَه معنَاهمَا، جَازَ أن توقع مَا بعدكم وأىّ ومن وأشباهها عَلَيهَا، كمَا قَالَ الله {لِنَعْلَمَ أىُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى} ألا ترى أنك قد أبطلت العلم عن وقوعه على أىّ، ورفعت أيّا بأحصى. فكذلك تنصبُها بفعل لو وقع عليهَا." [2]

فـ (كم) على الأول خبرية وعلى الثاني استفهامية ، ولما كانت خبرية جاز تسليط العوامل عليها ، ولما كانت استفهامية تصدرت وصارت مفعولا به لـ (أهلكت).

رابعا : أن (من) في موطن الأنعام وطه الثاني تدور عنده بين الاستفهام والموصولية ، فعلى الأولى هي في محل رفع ، وعلى الثانية هي في موضع نصب ، وهاك الموطنين :

الموطن الأول : يقول الفراء في آية الأنعام : "(مَنْ تَكُونُ لَهُ) فى موضع رفع، ولو نصبتها كان صوابا؛ كما قال الله تبارك وتعالى: {وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ}." [3] ، فالتقدير على النصب (والله يعلم الذي يفسد من الذي يصلح) .

الموطن الثاني : يقول الفراء في معرض إعرابه لقوله تعالى : " {فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى...} : "(مَن) و(مَن) فى موضع رفع ، وكلّ ما كانَ فى القرآن مثله فهو مرفوع إذا كان بعده رافع ، مثل قوله {فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِى ضلالٍ مُبينٍ} ومثله {لنَعلمَ أىُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى} [4] ومثله {أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ

---

(١) [يس : ٣١]

(٢) معاني القرآن للفراء - (ج ٤ / ص ٧٣)

(٣) معاني القرآن للفراء - (ج ٢ / ص ٢٧)

(٤) الكهف : ١٢

هُوَ فِى ضَلاَلٍ مُبِين} ولو نصبَ كان صَواباً، يكون بمنزلة قول الله {واللّـهُ يَعْلَـمُ المُفْسِـدَ مِنَ المُصْلِحِ} .[1]

ويمكن إيجاز مذهب الفراء في نقاط :

أحدها : أن (كم) عند الفراء في أغلوطتنا متى كانت استفهامية لم يعمل فيها ما قبلها ، وإن كانت خبرية جاز تسليط العوامل عليها .

الثانية : أن (من) في أغلوطتنا تدور عند الفراء بين الاستفهام والموصولية ، فإن كانت استفهاما امتنع عنده تسليط الفعل عليها ، وإن كانت موصولة فهي كـ (أل) في المفسد والمصلح يجوز تسليط الفعل عليها .

الثالثة : أن الفراء لا يعمل الفعل في الاستفهام ، بل يوجب تعليقه .

الرابعة : أن ما ارتضاه النحاس ونسبه للزجاج في إعراب (كم) هو في الأصل أحد قولي الفراء ، وهذا واضح وجلي في موطن السجدة .

موقف الطبري :

أجاز الطبري تسليط الفعل على اسم الاستفهام في معرض تفسيره لآية طه الثانية ، وأورد في ذلك كلام الفراء نصا ، مما يدل على أن أول من دخله الوهم فأخطأ في فهم كلام الفراء هو الطبري لا الزجاج ، يقول الطبري :" وفي "مَنْ" من قوله (فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ) ، والثانية من قوله(وَمَنِ اهْتَدَى) وجهان:

الرفع وترك إعمال تعلمون فيهما، كما قال جلّ ثناؤه(لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) .

والنصب على إعمال تعلمون فيهما، كما قال جلّ ثناؤه(وَاللَّهُ يَعْلَـمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ)."[2]

فالطبري نظر إلى (تعلمون) في آية طه فأجاز تسليطها على (من) كما يجوز تسليط (يعلم) في البقرة على المفسد ، وفي هذا مخالفة لكلام الفراء ؛ إذ إن الفراء

---

(1) معاني القرآن للفراء – (ج ٣ / ص ١٤٩)

(٢) تفسير الطبري – (ج ١٨ / ص ٤٠٨)

يسلط (يعلم) على (أل) في المفسد والمصلح باعتبارها فيهما موصولة بمعنى الذي ، كما يجوز في (من) في آية طه أن تكون موصولة بمعنى الذي أيضا .

ثالثا : مذهب الأخفش :

سوى الأخفش بين القراءتين الواردتين في آية طه والسجدة ، فالفاعل عنده فيهما ضمير يرجع إلى الله تعالى جده ، يقول الأخفش : " قال {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ} بالياء يعني "ألم يُبَيِّنْ" ، وقال بعضهم {أَوَ لَمْ نَهْدِ} اي: أَوَ لَمْ نُبَيِّنْ لَهُم."[1]

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

رفض الزجاج مذهب الفراء في تسليط الفعل على اسم الاستفهام ، وقد علق الفعل عن العمل في آية طه ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ ﴾ [2] ، يقول الزجاج : [3]

«مَن» في موضع رفع، ولا يجوز أن يعمل فيها فستعْلَمُونَ، لأن معناه معنى التسوية، المعنى فستعلمون أصحاب الصراط السوي نَحْنُ أم هُمْ، فلم يَعْمَلْ فَسَتَعْلَمُونَ لأن لفظ الكلام لفظه لفظ الاستفهام، ومعنى ﴿أَصْحَابُ الصراط السوي﴾ أَصْحَابُ الطريق المستقيم، ويَجُوزُ من أصحاب الصراط السُّوَي ومن اهتدى.

كما أن الزجاج لم يجز هذا في موطني طه والسجدة المتشابهين ، يقول الزجاج : "وزعم بعض النحويين أن (كم) في موضع رفع بـ" يهد" ...، وهذا عندنا – أعني البصريين – لا يجوز ؛ لأنه لا يعمل ما قبل (كم) في (كم)

وحكم الزجاج لـ (كم) بالنصب بـ" أهلكنا " ، والفاعل ما دل عليه الكلام مما سلف من الكلام "[4]

---

(١) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ٣ / ص ٢٩)

(٢) [طه : ١٣٥]

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٨١

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢١٠ ، ٢١١ .

ومما يلحظ أن الزجاج لم يستخدم لفظ الخطأ الذي نسبه إليه النحاس ، كما أن الزجاج لم يناقش الأغلوطة في أيتي الأنعام والملك .

ومن خلال العرض السابق يمكن الوقوف على نقاط :

أحدها : أن الزجاج لم يخطئ الفراء فيما قال ، بل حكم بعدم جوازه لدى البصريين ، وأن ما حكم بجوازه لم ينص عليه الفراء .

الثاني : أن ما ارتضاه الزجاج في آيتي طه والسجدة إنما هو أحد قولي الفراء كما سبق .

الأغلوطة بعد النحاس

لم ينسب أحد للفراء بعد النحاس ما نسبه النحاس إليه ، بل وقف كثير من النحويين على الصحيح من كلام الفراء ، ومن هؤلاء :

أولا : موقف مكي بن أبي طالب :

يعد مكي بن أبي طالب من أوائل النحويين الذين فطنوا إلى ما قصده النحاس في موطن البقرة ؛ حيث نص على أن الفراء يرى أن (من) في آية طه الثانية للجنس كما أن (ال) في المفسد للجنس ،يقول مكي : " قوله فستعلمون من أصحاب (من) في موضع رفع بالابتداء ، ولا يعمل فيها ستعلمون ؛ لأنها استفهام والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وأجاز الفراء أن تكون من في موضع نصب يستعملون حمله على غير الاستفهام جعل من للجنس كقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح " [(١)] .

ثانيا : موقف أبي حيان :

أجاد أبو حيان في فهم كلام الفراء فقال : " وأجاز الفراء أن تكون ما موصولة بمعنى الذي فتكون مفعولة بـ " فستعلمون " [(٢)]

---

(١) مشكل إعراب القرآن - (ج ٢ / ص ٤٧٦)

(٢) تفسير البحر المحيط - (ج ٨ / ص ١٣٦)

الأغلوطة الحادية والثلاثون
نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به
في قراءة قوله تعالى
﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [1]

أولا : موطنا الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

أحدهما : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، يقول النحاس : "وفي قصة ذي النون حرف مشكل الإعراب على قراءة عاصم بنون واحدة ؛ لأنها في المصحف كذا ، وتكلم النحويون في هذا :

- فقال بعضهم : هو لحن ؛ لأنه نصب اسم ما لم يسم فاعله ، وكان أبو إسحاق يذهب إلى هذا القول .
- وذهب الفراء وأبو عبيد إلى أن المعنى : وكذلك نجي النجاء المؤمنين ، قال أبو إسحاق : هذا خطأ لا يجوز ضرب زيدا المعنى الضرب زيدا ؛ لأنه لا فائدة فيه ؛ إذ كان ضرب يدل على الضرب .
- ولأبي عبيد فيه قول آخر : وهو أنه أدغم النون في الجيم ، وهذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه لبعد النون من الجيم ، فلا تدغم فيها .
- قال أبو جعفر : ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان قال : الأصل ننجي فحذف إحدى النونين لاجتماعهما ؛كما يحذف إحدى التاءين لاجتماعهما ، نحو قول الله جل وعز ﴿وَلاَ تَفَرَّقُواْ ﴾[2] الأصل تتفرقوا .

والدليل على صحة ما قال أن عاصما يقرأ ﴿ نجي ﴾ بإسكان الياء ، ولو كان على ما تأوله مَن ذكرناه لكان مفتوحا"[3] .

---

(١) [الأنبياء : ٨٨]

(٢) [آل عمران : ١٠٣]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٧٨

الموطن الثاني :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُون أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [1] وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْماً﴾ ، وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي ﴿لنجزي قوما ﴾ بالنون ، وقرأ أبو جعفر القارىء ﴿ لِيُجزَى قَوْماً ﴾ ، قال أبو جعفر : القراءة الأولى والثانية حسنتان معناهما واحد ، وإن كان أبو عبيد يختار الأولى ويحتج بأن قبله ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ﴾ ، فيختار ليجزي قوما ليعود الضمير على اسم الله جل وعز وهذا لا يوجب اختيارا ؛ لأنه كلام الله جل وعز ووحيه فقوله جل ثناؤه لنجزي إخبارا عنه جل وعز .

فأما ﴿ لِيُجزَى قَوْماً ﴾ ، فقال أبو إسحاق : هو لحن عند الخليل وسيبويه ، وجميع البصريين ، وقال الفراء : هو لحن في الظاهر ، وهو عند البصريين لحن في الظاهر والباطن .

وإنما أجازه الكسائي على شذوذ بمعنى ليجزى الجزاء قوما فأضمر الجزاء ولو أظهره ما جاز فكيف وقد أضمره ، وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز : ضُرِب الضرب زيدا ، حتى أنه قال بعضهم : لا يجوز ضُرِب زيدا سوطا ؛ لأن سوطا مصدر ، وإنما يقام المصدر مقام الفاعل مع حروف الخفض إذا نعت ، فإذا لم يكن منعوتا لم يجز .

وهذا أعجب أن يقام المصدر مقام الفاعل غير منعوت مع اسم غير مصدر ، وفيه أيضا علة أخرى أنه أضمر الجزاء ، ولم يتقدم له ذكر على أن (يجزي) يدل عليه ، وهذا وإن كان يجوز ؛ فإنه مجاز ؛ فأما إنشادهم :

وَلَو وَلَدَتْ قَفِيرةُ جَرْوَ كَلْبٍ ∴ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلَابَا[2]

---

(١) [الجاثية : ١٤]

(٢) البيت من الوافر ، وهو لجرير في الخصائص ٣٩٧/١ ؛ وشرح المفصل ٧٥/٧ ؛ والخزانة ٣٣٧/١ .والشاهد فيه لسب ذلك ... فالكلاب مفعول به غير قائم مقام الفاعل والقائم مقام الفاعل مصدر سب تقديره لسب السب وهو ضعيف الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ج١/ص٢٢

فلا حجة فيه ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أن تقديره ولو ولدت قفيرة الكلاب و جرو كلب منصوب على النداء [1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به ، وقد قرأ عاصم وأبو جعفر القاريء أيتين من كتاب الله العزيز ، تعضدان جواز نيابة المصدر مع وجود المفعول به .

وقد تناول النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

أحدهما موطن الأنبياء ، وفيه أقر بوجود إشكال في توجيه القراءة ، وأورد فيه أربعة أقوال :

أحدها : حكم بخطأ القراءة وتلحينها ، ونسب هذا القول للزجاج .

الثاني : للفراء وأبي عبيدة ومفاده أن الفاعل هو مصدر الفعل ، وقد أضمر لدلالة الفعل عليه ، والتقدير نجي النجاء المؤمنين ، وقد خطأ الزجاج الفراء فيما ذهب إليه .

الثالث : لأبي عبيدة ومفاده أن الأصل ننجي ، وقد أدغمت النون في الجيم ، وقد استبعده النحاس لبعد مخرجيهما .

الرابع : للزجاج وارتضاه النحاس ، ومفاده أن الأصل ننجي حذفت أحد النونين ، وهذا كثير وشائع .

والثاني موطن الجاثية ، وفيه أورد ثلاث قراءات اثنتين بالبناء للفاعل ، والثالثة بالبناء للمفعول ، وقد استحسن الأوليان ، ولحن الثالثة لما يترتب عليه من نيابة المصدر المضمر في وجود المفعول به .

وقد قال النحاس إن الزجاج حكم بلحن القراءة عند سيبويه والخليل وجميع البصريين ، كما قال إن الفراء حكم بلحنها في الظاهر ، وهذا صحيح غير أنه لم يكمل

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص١٤٣

عبارة الفراء - على ما سترى لاحقا – ولو أكملها لتبين له أن يجيزها مع مصدر مضمر ، ومما يلحظ أن ما نسبه النحاس للكسائي هو لب مذهب الفراء كما سترى .

وقد قدح النحاس في مذهب الكسائي من أربع جهات :

أحدها : أن المصدر عنده مضمر ، والنحاة لا يجيزون ذلك والمصدر مظهر ؛ فكيف وهو مضمر ؟

الثانية : أن المصدر ينوب عن الفاعل مع حروف الجر متى نعت ؛ فإذا لم يكن منعوتا لم يجز .

الثالثة : أنه أضمر الجزاء ، ولم يتقدم له ذكر على أن (يجزي) يدل عليه ، وهذا من التجوز بمكان .

الرابعة : أن ما أُستدل به من شعر جرير لا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فلو ولدت قفيرة الكلاب ياجرو كلب لسب أي جنس الكلاب .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

اختلف النحاة قبل النحاس في نيابة المصدر عن الفاعل في وجود المفعول به ، فمنهم من ذهب إلى جوازه ومن من منع .

أولا : القائلون بالجواز :

مذهب الكسائي والفراء :

نسب النحاس الجواز في أغلوطتنا للفراء ، وخطأه الزجاج فيما قال ، وفي الموطن الثاني نسب الجواز للكسائي ، واجتزأ كلام الفراء ، حيث أورد أن الفراء حكم على القراءة باللحن .

غير أنك إذا رجعت إلى ما قاله الفراء تجد أن الفراء استثنى ما لو أضمر أبو جعفر القاريء مصدرا بحيث يجعله نائبا عن الفاعل ، يقول الفراء : " وقد قرأ بعض القراء فيما ذُكر لى: لِيُجزَى قَوْماً، وهو فى الظاهر لحن، فإن كان أضمر فى "يُجزَى" فعلا يقع به الرفع كما تقول: أُعطِيَ ثوبا ليُجزى ذلك الجزاء قوما ؛ فهو وجه." [1]

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٤ / ص ١٦٣)

وهذا الذي نص عليه الفراء في هذا الموطن سبقه كلام له في موطن الأنبياء لا يختلف عن ذلك ، في محاولة منه لتخريج قراءة عاصم ، كما نص أيضا على كلام هو في حقيقته ما ارتضاه الزجاج وحسنه النحاس .

يقول الفراء : " القراء يقرءونها بنونين، وكتابَها بنون واحدة ، وذلك أن النون الأولى متحركة والثاينة ساكنة، فلا تظهر السَّاكنة على اللسان، فلمَّا خفيت حُذِفت.

وقد قرأ عاصم - فيما أعلم - (نُجِّى) بنونٍ واحدةٍ ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلاّ تلك؛ لأن ما لم يسمّ فاعله إذا خلا باسم رَفعه، إلا أن يكون أضمر المصدر فى نُجِّى فنوى به الرفع ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضُرب الضربُ زيداً، ثم تكنى عن الضرب فتقول: ضُرِبَ زيداً. وكذلك نُجِّىَ النجاءُ المؤمنين.[1] وعليه فالفراء يرى أن كتابة (نجي) بنون واحدة ؛ إنما هو لإدغام النونين ، وهو ما نص عليه النحاس ونسبه للزجاج ، كما أن موقف الفراء من توجيه قراءة عاصم واضح ، حيث أجاز نيابة المصدر المضمر عن الفاعل في وجود المفعول به .

موقف الأخفش :

أثبت أبو حيان أن الأخفش أجاز نيابة المصدر عن الفاعل في وجود المفعول به حيث قال : " وقد أجاز إقامة غير المفعول من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان أو مجرور الأخفش والكوفيون وأبو عبيد ، وذلك مع وجود المفعول به .

وقال الأخفش : في المسائل ضرب الضرب الشديد زيداً ، وضرب اليومان زيداً، وضرب مكانك زيداً وأعطى إعطاء حسن أخاك درهماً مضروباً عبده زيداً [2]

موقف الطبري :

أورد الطبري القراءات الواردة في آية الأنبياء ، وعلل لقراءة الجمهور بنونين وكتابته في المصحف بواحدة ؛ بأنه لو قرئ بنون واحدة وتشديد الجيم ، بمعنى ما لم يسم فاعله ، كان "المؤمنون" رفعا ، وهم في المصاحف منصوبون ، ولو قرئ بنون واحدة

---

(١) معاني القرآن للفراء - (ج ٣ / ص ١٦٣)

(٢) تفسير البحر المحيط - (ج ٨ / ص ١٨٥)

وتخفيف الجيم ، كان الفعل للمؤمنين وكانوا رفعا ، ووجب مع ذلك أن يكون قوله "نجى" مكتوبا بالألف ، لأنه من ذوات الواو ، وهو في المصاحف بالياء.

فإن قال قائل: فكيف كتب ذلك بنون واحد ، وقد علمت أن حكم ذلك إذا قرئ(نُنَجِّي) أن يُكتب بنونين؟ قيل: لأن النون الثانية لما سكنت وكان الساكن غير ظاهر على اللسان حذفت كما فعلوا ذلك ب "إلا" لا فحذفوا النون من "إنْ" لخفائها ، إذ كانت مندغمة في اللام من "لا" "[1]

وقد علل لقراءة عاصم بما نص عليه الفراء من نيابة المصدر عن الفاعل ، يقول الطبري : " وقرأ ذلك عاصم(نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ) بنون واحدة ، وتثقيل الجيم ، وتسكين الياء، فإن يكن عاصم وجه قراءته ذلك إلى قول العرب: ضرب الضرب زيدا ، فكنى عن المصدر الذي هو النجاء ، وجعل الخبر ، أعني خبر ما لم يسمّ فاعله المؤمنين ، كأنه أراد : وكذلك نُجِّي المؤمنين ، فكنى عن النجاء ، فهو وجه ، وإن كان غيره أصوب .

وإلا فإن الذي قرأ من ذلك على ما قرأه لحن ، لأن (المؤمنين) اسم على القراءة التي قرأها ما لم يسم فاعله ، والعرب ترفع ما كان من الأسماء كذلك ، وإنما حمل عاصما على ما عليه قراءة القرّاء إلحاق نون أخرى ليست في المصحف ، فظنّ أن ذلك زيادة ما ليس في المصحف ، ولم يعرف لحذفها وجها يصرفه إليه.

وقد رجح القراءة الأولى فقال : " قال أبو جعفر: والصواب من القراءة التي لا استجيز غيرها في ذلك عندنا ما عليه قرّاء الأمصار من قراءته بنونين وتخفيف الجيم ، لإجماع الحجة من القرّاء عليها وتخطئتها خلافه."[2]

كما أورد الطبري القراءات في آية الجاثية ، وقد لحن القراءة اللهم إلا إن أضمر مصدرا هو نائب الفاعل ، يقول الطبري : وذُكر عن أبي جعفر القارئ أنه كان يقرؤه(لِيُجْزَى قَوْمًا) على مذهب ما لم يسمّ فاعله، وهو على مذهب كلام العرب لحن، إلا أن

---

(١) تفسير الطبري - (ج ١٨ / ص ٥١٩)

(٢) تفسير الطبري - (ج ١٨ / ص ٥١٩)

يكون أراد: ليجزي الجزاء قوما، بإضمار الجزاء، وجعله مرفوعا(لِيُجْزِي) فيكون وجها من القراءة، وإن كان بعيدا "

ومع توجيهه لها إلا أنه رفضها قائلا :" والصواب من القول في ذلك عندنا أن قراءته بالياء والنون على ما ذكرت من قراءة الأمصار جائزة بأيّ تينك القراءتين قرأ القارئ.

فأما قراءته على ما ذكرت عن أبي جعفر، فغير جائزة عندي لمعنيين:

أحدهما: أنه خلاف لما عليه الحجة من القرّاء، وغير جائز عندي خلاف ما جاءت به مستفيضا فيهم.

والثاني : بعدها من الصحة فى العربية إلا على استكراه الكلام على غير المعروف من وجهه.[1]

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

اتفق معظم النحويين ممن عاصرهم النحاس على تلحين قراءة عاصم ؛ بل والأدهى من ذلك أنهم خطأوا من حاول تخريج القراءة على نيابة المصدر عن الفاعل في وجود المفعول ممن سبق النحاس كالفراء والكسائي ، وغيرهما.

أولا : موقف الزجاج :

لحن الزجاج قراءة عاصم ، وخطأ الفراء فيما ذهب إليه في تخريجها ، ووجه ما وجد في المصحف بنون واحدة على أن النون الثانية أخفيت في الجيم ، يقول الزجاج[2]:

" الذي في المصحف بنون واحدة ، كتبت ، لأن النون الثانية تخفى مع الجيم ، فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له ، لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل ، وقد قال بعضهم نجي النجاء المؤمنين ، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم ، لا يجوز ضُرِب زيد تريد ضُرِب الضرب زيدا ، لأنك إذا قلت ضرب زيد فقد علم أن الذي ضربه ضرب ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مقام الفاعل ، وقراءة أبي بكر بن عياش في قوله نجي المؤمنين يخالف قراءة أبي عمرو ننجي بنونين .

---

(١) تفسير الطبري - (ج ٢٢ / ص ٦٨)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤٠٣ .

ثانيا : موقف أبي علي الفارسي :

أحصى أبو علي القراءات الواردة في آية الأنبياء ، وأثبت أنها أحد وجهي القراءة عن أبي عمرو ، بعد أن أثبتها لعاصم ، ولم يلحنهما فيها ، غير أنه غلط من قال بإدغام النون الثانية في الجيم ؛ بل حكم بإخفائها، لكنه لم يناقش مذهب الفراء . [1]

الأغلوطة بعد النحاس

ذهب معظم النحويين بعد النحاس إلى أن الأصل في آية الأنبياء بنونين حذفت إحداهما كما يحذف ما بعد أحرف المضارعة ، وضعفوا ما ذهب إليه الفراء.كابن جني[2] وأبي البقاء [3] وعلي بن عدلان الموصلي [4] وابن هشام [5] وابن منظور [6]

ومنهم من اكتفى بعرض الأغلوطة والأقوال الواردة فيها كالبغوي [7] وأبو حيان [8].

ومنهم من لم يرتض تلحين القراءة كابن عادل ، وجعل النون الثانية محذوفة في آية الأنبياء [9]

---

(١) الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي ٢٥٩/٥ ، وما بعدها ، وقوله قال يقصد به نفسه .

(٢) الخصائص ج١/ص٣٩٨

(٣) اللباب ج١/ص١٥٩

(٤) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص٢٢

(٥) مغني اللبيب ج١/ص٨٧٨

(٦) لسان العرب ج١٥/ص٣٠٥

(٧) تفسير البغوي - (ج ٥ / ص ٣٥٢)

(٨) تفسير البحر المحيط - (ج ٨ / ص ١٨٥)

(٩) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١١ / ص ٣٤٦)

الباب الثالث

أغاليط مجهولة القائل

وفيه خمسة مباحث :

☒ المبحث الأول : أغاليط بصرية ، وفيه أغلوطة واحدة بعنوان :

جواز حذف الجار مع العائد (فيه) من جملة الصفة (تجزي ...)

من قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾

☒ المبحث الثاني : أغاليط كوفية ، وفيه أربع أغاليط :

- الأغلوطة الأولى : حذف فاء الفعل المثال الواوي فرقا بين المتعدي واللازم كما في نحو قوله تعالى ﴿ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾
- الأغلوطة الثانية : الهمزة في إبراهيم وإسماعيل بين الأصلة والزيادة
- الأغلوطة الثالثة : قول الكوفيين إن أصل الألف في (رِبَا) ياء ، وتثنيته ربيان
- الأغلوطة الرابعة : إجازة الكوفيين الإسكان والفتح في كل ما كان ثانية حرفا من حروف الحلق

☒ المبحث الثالث : أغاليط بعض النحويين ، وفيه أغلوطتنان :

- الأغلوطة الأولى : دعوى بعض النحويين أن المحذوف من (ابن) واو لا ياء .
- الأغلوطة الثانية : عمل الشرط أو الجواب فيما قبل الأداة عند من قال إن المعنى في قوله تعالى ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا ﴾ أينما ثقفوا أخذوا ملعونين .

☒ المبحث الرابع : أغاليط بعض أهل النظر ، وفيه أغلوطة واحدة بعنوان (الأغلوطة الأولى إدعاء أن قوله تعالى ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ للنساء

☒ المبحث الخامس : أغاليط مجهولة ، وفيه تسع أغاليط :

- الأغلوطة الأولى : مجيء المصدر الميمي على (مَفْعُل)مفردا في قراءة قوله تعالى﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرِهِ﴾
- الأغلوطة الثانية : إسكان الراء من قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرْكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾
- الأغلوطة الثالثة : المحذوف عند اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية في نحو قراءة قوله تعالى ﴿ قَالَ أَتُحَاجُونِّي فِي اللّهِ ﴾ بنون مخففة
- الأغلوطة الرابعة الأصل في مضارع (فَعَل) المثال الواوي الذي عينه حرف حلق (يَفْعِل)كما في (وهب) (يوهِب) بكسر الهاء
- الأغلوطة الخامسة : إبقاء نون الجمع مع الإضافةكما حكي في قوله تعالى﴿ قَالَ هَلْ أَنتُم مُطْلِعُونِ ﴾ بإسكان الطاء ، كسر النون
- المسألة السادسة : العطف على معمولي عاملين مع تقدم المجرور في المتعاطفين
- الأغلوطة السابعة : الهمزة المتوسطة المضمومة المكسور ما قبلها بين رسمها على واو أو ياء كما في نحو قوله تعالى ﴿أَمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُونَ ﴾
- الأغلوطة الثامنة : نصب الفعل المضارع دون تقدم ما يوجب نصبهفي قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلَ لَهُ رَبِّي أَمَداً ﴾
- الأغلوطة التاسعة : القول بأن (ألم) من حروف الجزم .

المبحث الأول أغاليط بصرية

الأغلوطة الأولى

جواز حذف الجار مع العائد (فيه) من جملة الصفة (تجزي ...)

من قوله تعالى

﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾ [(١)]

أولا : موطنا الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾ يقول النحاس : "(يوما) منصوب بـ (اتقوا) ، ويجوز في غير القرآن يوم لا تجزي على الإضافة ، وفي الكلام حذف بين النحويين فيه اختلاف :

- قال البصريون : التقدير يوما لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا ثم حذف (فيه) ، قال الكسائي : هذا خطأ لا يجوز حذف (فيه) ، ولو جاز هذا ؛ لجاز (الذي تكلمت زيدا) بمعنى تكلمت فيه ، قال : ولكن التقدير : واتقوا يوما لا تجزيه نفس ثم حذف الهاء .
- وقال الفراء : يجوز أن تحذف (فيه) وأن تحذف الهاء .
- قال أبو جعفر : الذي قاله الكسائي لا يلزم ؛ لأن الظروف يحذف منها ، ولا يحذف من غيرها ، تقول : تكلمت في اليوم وكلمت وتكلمت اليوم هذا احتجاج البصريين ، فأما الفراء فرد على الكسائي بأن قال : فإذا قلت : كلمت زيدا ، وتكلمت في زيد ؛ فالمعنيان مختلفان ، فلهذا لم يجز الحذف فينقلب المعنى ، والفائدة في الظروف واحدة [(٢)]

---

(١) [البقرة : ٤٨]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٢١

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [1] هذه القراءة البينة على الابتداء ، والخبر ، وفيها وجهان آخران[2] :

- أحدهما : هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقهم بالتنوين ، ويحذف (فيه) مثل واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا .
- والوجه الآخر : هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم بنصب يوم حكى إبراهيم بن حميد عن محمد بن يزيد إن هذه القراءة لا تجوز لأنه نصب خبر الابتداء[3]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول الخلاف بين البصريين والفراء من جهة والكسائي من جهة أخرى في حذف العائد مع حرف الجر من جملة الصفة من آية البقرة السابقة ، فالبصريون يقدرون العائد مجرورا (فيه) ، والفراء يجيز تقديره مجرورا(فيه) أو منصوبا(الهاء) فقط ؛ أي (تجزيه) ، والكسائي يمنع تقديره مجرورا (فيه) ويوجب تقدير منصوبا (الهاء) فقط .

وقد أورد النحاس في هذه الأغلوطة ثلاثة أقوال :

أحدها : ما أجازه البصريون – دون تسمية واحد من البصريين بعينه – من حذف متعلق الفعل (تجزي) من سورة البقرة ، وقد خطأ الكسائي القائل بذلك ، والمحذوف عنده هاء لا (فيه) وهو الثاني .

والثالث للفراء : وفيه جمع بين قولي البصريين والكسائي ، فأجاز حذف الجار أو الهاء .

ويلحظ أن النحاس رد مذهب الكسائي ، وذكر في ذلك حجة البصريين ؛ ومفادها أن الظروف يحذف منها ، ولا يحذف من غيرها ، ومثل لذلك بقولك : تقول : تكلمت في اليوم وكلمت وتكلمت اليوم .

---

(١) [المائدة : ١١٩]

(٢) السبعة في القراءات - (ج ١ / ص ٢٥٠) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٥٣

كما ساق النحاس رد الفراء لمذهب الكسائي ، وخلاصته أنه متى وقع بعد الفعل اسم لا ظرف امتنع الحذف ، أما إذا وقع بعده ظرف جاز الحذف ؛ إذ الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها .

وعليه فلا تقول كلمت زيدا وتكلمت في زيد ؛ إذ المعنيان مختلفان ، فالثانية تعني ذكره بما يكره .

ولك أن تقول تكلمت اليوم ، وتكلمت في اليوم ، إذ الفائدة في الظروف واحدة ، وهو وقع التكلم .

كما يلحظ أن النحاس أجاز في آية المائدة حذف متعلق الفعل (ينفع) وهو (فيه) وهو في ذلك يتبع المذهب البصري ، ولم يناقش مذهب الكسائي في هذا الموطن .

ولقد وقفت على من أغفله النحاس ممن قال بذلك من البصريين ، وهو الأخفش كما سترى لاحقا بعون الله

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب البصريين :

نص النحاس على أن الكسائي غلّط البصريين الذين أجازوا حذف الجار والعائد في أغلوطتنا ، وقد ذهب إلى ذلك الأخفش حيث أورد موطنين حذف فيهما الجار مع العائد :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لأغلوطتنا ساق مذهبه من جواز حذف الجار مع العائد ، فقال " : قال : {وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً} فنون (اليوم)؛ لأنه جعل "فيه" مضمرا، وجعله من صفة اليوم ، كأنه قال "يوماً لا تَجْزِى نفسٌ عن نفسٍ فيه شيئاً".

وعلل لمذهبه بأن الظروف يتوسع فيها ما يتوسع في غيرها ، فقال :" وإنما جاز إضمار "فيه" كما جاز إضافته إلى الفعل تقول: "هذا يومُ يفعل زيد"؛ وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان، ولذلك جاز إضمار "فيه".

ثم عرض لمذهب من أجاز إضمار الهاء فقال : "وقال قوم: إنّما أضمر الهاء أراد "لا تجْزِيهِ" وجعل هذه الهاء اسما لليوم مفعولا، كما تقول: "رأيتُ رجلاً يحبُّ زيدٌ" تريد: "يحبُّه زيد".

ثم عرض لمذهب الكسائي فقال : " وقال قوم: "لا يجوز إضمار "فيه" ألا ترى أنك لا تقول: "هذا رجلٌ قصدتُ" وأنت تريد "إليه" ولا "رأيتُ رجلاً أرغَبُ" وأنت تريد "فيهِ" .

وفنده قائلا : " والفرقُ بينَهما أن أسماء الزمان يكون فيها ما لا يكون في غيرها، وإن شئت حملتها على المفعول في السَعَةَ كأنك قلت: "واتقوا يوما لا تجزيه نفسٌ" ثم ألقيت الهاء كما تقول: "رأيتُ رجلاً أحِبُّ" وأنت تريد "أحبه". [1]

الموطن الثاني :

في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَّا تَخَافُ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى ﴾[2] ، حيث أعرب جملة لا تخاف صفة لـ" طريقا " ، يقول : " وقال {لَّا تَخَافُ دَرَكاً} ؛ أي {إضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقا} {لَّا تَخَافُ} فيه {دَرَكاً} ، وحذف "فيه" كما تقول: "زيدٌ أكْرَمْتُ" تريد: "أكْرَمْتُهُ" وكما قال {وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً} أيْ لا تجزى فيه."[3]

ثانيا : مذهب الفراء :

أجاز الفراء حذف العائد مع الجار أو حذف دون تقدير الجار معه ، وأورد ذلك في أكثر من موطن :

☒ فأجاز في أغلوطتنا أن يقدر تجزيه فيه أو تجزيه ، يقول الفراء : " وقوله: {وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً...}، فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذِكْرُهما مرّة بالهاء وحدها ومرة بالصِّفَة ، فيجوز ذلك؛ كقولك: لا تجزى نفس

---

(١) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ١ / ص ٦٩)

(٢) [طه : ٧٧]

(٣) معاني القرآن ـ للأخفش – (ج ٣ / ص ٥) في إعراب جملة لا تخاف أوجه أحدها هو مستأنف والثاني هو حال من الضمير في اضرب والثالث هو صفة للطريق والعائد محذوف أي ولا يخاف فيه وهو ما نص عليه الأخفش .

عن نفس شيئا وتضمر الصفة، ثم تظهرها فتقول: لا تجزى فيه نفس عن نفس شيئا.

وقد تعرض الفراء لمذهب الكسائي ، ورده ،فقال :" وكان الكسائىّ لا يجيز إضمار الصفة فى الصلات[1] ويقول: لو أجزتِ إضمار الصفة ها هنا لأجزت: أنت الذى تكلمتُ وأنا أريد الذى تكلمتُ فيه.

وليس يدخل على الكسائىّ ما أدخل على نفسه؛ لأن الصفة فى هذا الموضع والهاء متّفق معناهما، ألا ترى أنك تقول: آتيك يومَ الخميس، وفى يوم الخميس، فترى المعنى واحدا، وإذا قلت: كلمتُك كان غيرَ كلّمتُ فيك، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان "فى" ولا إضمار "فى" مكان الهاء.

وقد ذكر الفراء أن بعض البصريين لا يضمر في هذا الموضع الهاء ، وإنما يضمر الجار مع العائد ، فقال : " وقال غيره – يقصد الكسائي - من أهل البصرة: لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنما يضمر فى مثل هذا الموضع الصفة. وقد أنشدنى بعض العرب:

يارُبَّ يَوْم لو تَنَزّاهُ حول ∴ أَلْفَيْتَنى ذا عنزٍ وذا طول[2]

وأنشدنى آخر:

قد صَبَّحتْ صبَّحها السّلامُ
بِكَبِدٍ خالَطها سَنامُ
فى ساعة يُحَبُّها الطّعامُ [3]

ولم يقل يُحَبّ فيها.[4]

---

(١) هذا تعبير كوفي ، والمقصود بالصفة عندهم الجار ، والمقصود بالصلات النعوت ، فقد حذف الجار والجرور وهو (فيه) من الجملة الواقعة نعتا وهي (تجزي ......)

(٢) معانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٣٠)

(٣) معانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٣٠)

(٤) معانى القرآن للفراء - (ج ١ / ص ٣٠)

ثالثا : مذهب الكسائي :

ذهب الكسائي إلى أن المحذوف في أغلوطتنا الهاء فقط ، وأن التقدير لا تجزيه ، وقد عرضنا له في عرضنا لمذهب الكسائي .

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أجاز الزجاج أن يكون المحذف العائد مع الجار (فيه) أو الضمير فقط ، وعلل لجواز الحذف مع الجار بعد أن وصفه بالسائغ ، قائلا : " لأن (في) مع الظرف محذوفة ، تقول أتيتك اليوم ، وأتيتك في اليوم ، فإذا أضمرت قلت أتيتك فيه ، ويجوز أن تقول : أتيتكه " .

وقد عرض الزجاج لمذهب الكسائي ، ولحجته قائلا : " وقال بعض النحويين : إ، المحذوف هنا الهاء ؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها ، وهذا قول الكسائي " .

كما عرض لمن قال بأن المحذوف هو الجار والعائد قائلا : ط والبصريون وجماعة من الكوفيين يقولون : إن المحذوف (فيه) .

كما عرض لمذهب آخر فصل بين الأسماء الظروف والأسماء غير الظروف ، فقالوا إن الحذف مع الظروف جائز ، كما كان في ظاهره فكذا في مضمره ، بخلاف الأسماء غير الظروف فلا يجوز ، يقول الزجاج : " تقول الذي سرت اليوم تريد سرت فيه جائز؛ لأنك تقول سرت اليوم وسرت فيه ، ولو قلت : الذي تكلمت فيه زيد : لم يجز الذي تكلمت زيد ؛ لأنك تقول تكلمت اليوم وتكلمت فيه ، ولا يجوز في قولك : تكلمت في زيد تكلمت زيدا " [1]

الأغلوطة بعد النحاس

جعل مكي بن أبي طالب حذف الهاء أحسن من تقدير العائد مجرورا في أغلوطتنا [2] بينما قدر معظم النحويين بعد النحاس العائد مجرورا كأبي البقاء [3] وابن هشام [4] وغيرهما .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) مشكل إعراب القرآن – (ج ١ / ص ٩٢)

(٣) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٦٠

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٣/ص٣٠٨ ؛ مغني اللبيب ج١/ص٨٠٤

المبحث الثاني: أغاليط كوفية

الأغلوطة الأولى

حذف فاء الفعل المثال الواوي فرقا بين المتعدي واللازم

كما في نحو قوله تعالى

﴿ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ (١)

أولا : موطنا الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

أحدهما : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ يقول النحاس : "إوقنا حذفت الواو كما حذفت في يقي وحذفت من يقي ؛ لأنها بين ياء وكسرة مثل يعد هذا قول البصريين .

وقال الكوفيون : حذفت فرقا بين اللازم والمتعدي ، وقال محمد بن يزيد : هذا خطأ ؛ لأن العرب تقول : ورم يرم ، فيحذفون الواو" (٢)

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً ﴾ (٣) يقول النحاس : "الفعل من هذا وقى يقي عند جميع النحويين ، والأصل عندهم وقى يوقي ثم اختلفوا في العلة لحذف الواو :

فقال البصريون : حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وهي ساكنة ، ولم تحذف في يوجل ؛ لأن بعدها فتحة ، والفتحة لا تستثقل .

وقال الكوفيون : حذفت الواو للفعل المتعدي وأثبت في اللازم فرقا فقالوا في المتعدي (وعد يعد) ، وفي اللازم (وجل يوجل) وعارضوا البصريين بقول العرب وسع يسع فحذفت الواو بعدها فتحة وكذا ولغ يلغ ، والاحتجاج للبصريين أن الأصل وسع يوسع وحذفت الواو لما تقدم وفتحت السين ؛ لأن فيه حرفا من حروف الحلق

---

(١) [البقرة : ٢٠١]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٩٧

(٣) [التحريم : ٦]

وقال الكوفيون : حذفت الواو ؛ لأنه فعل متعد ، ورد عليهم البصريون بقول العرب ورم يرم فهذا لازم قد حذفت منه الواو ، وكذا يثق فقد انكسر قولهم أنه إنما يحذف من المتعدي .

قال أبو جعفر : وهذا رد بين .[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول خلاف بين البصريين والكوفيين في علة حذف الواو من نحو (يزن) و (يعد) . فقد ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو يعد ويزن إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

حجة الكوفيين :

أما الكوفيون ؛ فاحتجوا لمذهبهم بثلاثة أمور :

- بأن الأفعال تنقسم إلى قسمين إلى فعل لازم وإلى فعل متعد وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوا وجب أن يفرق بينهما في الحكم فبقوا الواو في مضارع اللازم نحو وجل يوجل ووحل يوحل وحذفوا الواو من المتعدي نحو وعد يعد ووزن يزن وكان المتعدي أولى بالحذف ؛ لأن التعدي صار عوضا من حذف الواو .
- لا يجوز أن يقال إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لأنا نقول هذا يبطل بقولهم أعد ونعد وتعد والأصل فيه أوعد ونوعد وتوعد .
- لو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف ها هنا لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ولكان ينبغي أن تحذف من قولهم أوعد .

حجة البصريين :

احتج البصريون لمذهبهم بأمرين :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٤٦٢

- بأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلا وجب أن يحذفوا واحدا منها طلبا للتخفيف ؛ فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال .
- أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى قلبت الواو إلى الياء نحو سيد وميت كراهية لاجتماع المثلين وإذا اجتمع ها هنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يمكن الإدغام ؛ لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكنا فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف فقيل يعد ويزن
- أن نحو وجل يوجل ووحل يوحل لم تحذف منه الواو ؛ لأنه جاء على يفعل بفتح العين كعلم يعلم فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة وإنما وقعت بين ياء وفتحة وذلك لا يوجب حذفها.
- أن حذفهم لها من قولهم ولغ يلغ وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة ؛ فلأن الأصل فيه يفعل بكسر العين كضرب يضرب ، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لاما ، فإن حرف الحلق متى وقع لاما من هذا النحو فإن القياس يقتضي أن يفتح العين منه نحو قرأ يقرأ وجبه يجبه وسدح يسدح وشدخ يشدخ وجمع يجمع ودمغ يدمغ [1]

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين يلحظ أنه في الموطن الأول اتبع منهجا وصفيا دون ترجيح حيث عرض للمذهبين البصري والكوفي ، غير أنه أعقب ذلك بتغليط المبرد للكوفيين مما يشير من إلى مشايعته للمذهب البصري .

وفي الموطن الثاني كان النحاس أكثر حظا فيه من الأول حيث عرض للمذهب البصري ورد الكوفيين عليه ورد البصريين على حجة الكوفيين ، ثم ناصر المذهب البصري ووصف ردهم على الكوفيين بالبين .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٧٨٢

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ذهب البصريون قبل النحاس إلى أن علة حذف الواو من المثال الواوي لوقوعها بين ياء وكسرة ، وممن قال بذلك سيبويه [١] والمبرد [٢]

وذهب الكوفيون إلى أن علة حذف الواو فرقا بين المتعدي واللازم وممن قال بذلك الفراء [٣]

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

لم يناقش الزجاج علة حذف الواو في أغلوطتنا عند الكوفيين ، واقتصر على حجة البصريين[٤] ومثله فعل ابن السراج [٥]

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

تناول الأنباري أغلوطتنا في مسائل الخلاف تحت عنوان مسألة علة حذف الواو من يعد ونحوه [٦] وقد ناصر البصريين ، وفند علل الكوفيين ، وممن تابع البصريين أيضا أبو البقاء [٧] وابن هشام [٨]

ومن النحويين من نهج المنهج الوصفي دون ترجيح كابن عادل [٩].

---

(١) كتاب سيبويه ج٤/ص٥٢

(٢) المقتضب ج١/ص٨٨

(٣) معاني القرآن للفراء - (ج ٣ / ص ١٠١)

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ .

(٥) الأصول في النحو ج٣/ص٢٧٦

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٧٨٢

(٧) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص١٦٥

(٨) شرح شذور الذهب ج١/ص٣

(٩) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٢ / ص ٤٥٨)

الأغلوطة الثانية
الهمزة في إبراهيم وإسماعيل
بين الأصلة والزيادة

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَـهاً وَاحِداً ﴾ (١)

يقول النحاس : "

- سيبويه والخليل يقولان في جمع إبراهيم وإسماعيل براهيم وسماعيل ، وهذا قول الكوفيين .
- وحكوا أيضا براهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء كما يقال زنادقة .
- وحكوا براهم وسماعل .
- قال محمد بن يزيد هذا غلط ؛ لأن الهمزة ليس هذا موضع زيادتها ، ولكن أقول : أباره وأسامع ، ويجوز أباريه وأساميع .
- وأجاز أحمد بن يحيى براه " (٢)

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول أصالة الهمزة وزيادتها في (إبراهيم وإسماعيل) وما يترتب على ذلك فيما يطرأ عليهما من تصغير وجمع وغيرهما .

، وقد اختلف النحاة في جمعهما على أقوال ، في معظمها يحذف منهما الهمزة ، وقد اعترض المبرد ذلك بأن الهمزة لا تحذف في مثل هذا الموضع .

وقد اتبع النحاس منهجا وصفيا في عرض للأغلوطة ، حيث عد أربعة أقوال تحذف الهمزة فيهم ، والخامس للمبرد يثبتها فيه .

---

(١) [البقرة : ١٣٣]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٦٥

ولم يرجح بين هذه الآراء ، بل لم يناقش تغليط المبرد ، كما أن عبارته جاءت من الإبهام بمكان ، فقوله : " قال محمد بن يزيد : هذا غلط " هل ينسحب على ما كل سبق من آراء ، أما ينسحب على الرأي السابق له فقط .

علما بأن ما قاله سيبويه والخليل ،وما حكي عن الكوفيين بل وما قاله ثعلب كل ذلك تحذف منه الهمزة عند جمع إبراهيم وإسماعيل .

ومن ثم فتغليط المبرد ينسحب على كل من حذف الهمزة ؛ إذ إنها عنده أصلية.

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ذهب سيبويه إلى أن الهمزة في إبراهيم وإسماعيل زائدة ، ومن ثم صغرهما على بريهم وسميعل ، يقول سيبويه : " وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه ويكون على مثال فعيعلٍ ؛ لأنه ليس فيه زيادة ، وزعم أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل بريهٌ وسميعٌ "[1]

وكما حذف الهمزة في تصغيرهما ينسحب حذفها كذلك في جمعهما ، ولم أعثر على نص صريح لسيبويه في ذلك .

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أقر ابن السراج بخطأ سيبويه في حذفه الهمزة من إبراهيم وإسماعيل عند تصغيرهما ، وكذا جمعهما ، يقول ابن السراج في تصغير إبراهيم : " وإبراهيم بريهيم ، وقد غُلِّط في هذا سيبويه ؛ لأنه حذف الهمزة فجلعها زائدة ، ومن أصوله أن الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها ويلزمه أن يصغر إبراهيم أبيرية ويصغر إسماعيل سميعيل ، وقال تحذف الألف حتى تجيء على مثال فعيعيل ومجرفس جريفس وجريفيس ولو لم يحذف الميم لم يجيء التحقير على مثال فعيعل وفعيعيل "[2]

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص٤٧٦

(٢) الأصول في النحو ج٣/ص٥١

الأغلوطة بعد النحاس

انتهج كثير من النحويين والمفسرين منهجا وصفيا - أشبه بمنهج النحاس - في عرضهم لأغلوطتنا كابن عطية [١] وأبي البقاء [٢] والقرطبي [٣] وابن عادل [٤] والفيروزآبادي [٥]

وممن ناقش مذهب المبرد وحكم له بالقياس ولقول سيبويه بالحسن ابن منظور، حيث قال :"

وتصغير إبراهيم أبيره وذلك لأن الألف من الأصل لأن بعدها أربعة أحرف أصول والهمزة لا تلحق ببنات الأربعة زائدة في أولها وذلك يوجب حذف آخره كما يحذف من سفرجل فيقال سفيرج وكذلك القول في إسماعيل وإسرافيل ، وهذا قول المبرد .

وبعضهم يتوهم أن الهمزة زائدة إذا كان الاسم أعجميا فلا يعلم اشتقاقه فيصغره على بريهيم وسميعيل وسريفيل ، وهذا قول سيبويه وهو حسن ، والأول قياس ، ومنهم من يقول بريه بطرح الهمزة والميم". [٦]

وممن أورد الأغلوطة واختار رأيا ثالثا ابن حيان حيث رأى جمع (إبراهيم وإسماعيل) جمع مذكر سالما يقول ابن حيان :" جوز الكوفيون في إبراهيم وإسماعيل : براهمة وسماعلة ، والهاء بدل من الياء كما في زنادقة زناديق . وقال أبو العباس : هذا الجمع خطأ ، لأن الهمزة ليست زائدة ، والجمع : أباره وأسامع ، ويجوز : أباريه وأساميع .

والوجه أن يجمع هذه جمع السلامة فيقال : إبراهيمون ، وإسماعيلون ، وإسحاقون ، ويعقوبون . وحكى الكوفيون أيضاً : براهم ، وسماعل ، وأساحق ،

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ١ / ص ١٦٠)

(٢) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص١١٢

(٣) تفسير القرطبي - (ج ٢ / ص ١٤١)

(٤) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٢ / ص ٧٧)

(٥) القاموس المحيط - (ج ١ / ص ١٣٩٥)

(٦) لسان العرب ج١٢/ص٤٨

ويعاقب ، بغير ياء ولا هاء . وقال الخليل وسيبويه : براهيم ، وسماعيل . وردّ أبو العباس على من أسقط الهمزة ، لأن هذا ليس موضع زيادتها . وأجاز ثعلب : براه ، كما يقال في التصغير : بريه .[1]

ومن حكم لمذهب سيبويه بالصحة الأشموني حيث قال : " حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسمعيل: بريها وسميعاً، وهو شاذ لا يقاس عليه، لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيبويه أنها زائدة، وينبني عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم،فقال المبرد: أبيريه وأسيميع، وقال سيبويه: بريهيم وسميعيل، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبني جمعهما فقال الخليل وسيبويه: براهيم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد: أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهم وسماعل، بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدل من الياء، وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب: براهٍ، كما يقال في تصغيره. بريه، والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال: ابراهيمون واسماعيلون."[2]

أما السيوطي فقد حكم للهمزة بأنها أصل يشبه الزائد يقول السيوطي :" وقد يحذف لتصغير الترخيم أصل يشبه الزائد مثاله ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم بريه وسميع بحذف الميم واللام من آخرهما وهما أصل باتفاق لكن لما كانا مما يزادان من كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزيادة فحذفوهما وحسن ذلك طول الاسم وكونهما آخرا تحذف الهمزة منهما وهي أصل في قول المبرد زائدة في قول سيبويه حجة المبرد أن الهمزة لا تكون زائدة أولا إلا وبعدها أربعة أصول وحجة سيبويه أن العرب حين صغرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة "[3]

---

(١) تفسير البحر المحيط - (ج ٢ / ص ٢٠)

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - (ج ١ / ص ٤٨٨)

(٣) همع الهوامع ج٣/ص٣٩٣

الأغلوطة الثالثة

قول الكوفيين إن أصل الألف في (ربا) ياء ، وتثنيته ربيان

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى :﴿ يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [1] يقول النحاس : " الأصل في الربا الواو :

- قال سيبويه : تثنيته ربوان .
- قال الكوفيون : تكتبه بالياء وتثنيته بالياء .
- وقال أبو جعفر : سمعت أبا إسحاق يقول : ما رأيت خطأ أقبح من هذا ولا أشنع لا يكفيهم الخطأ في الخط حتى يخطئون في التثنية ، وهم يقرءون ﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّباً لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾ [2] .
- وقال محمد بن يزيد : كتب الربا في المصحف بالواو وفرقا بينه وبين الزنا ، وكان الربا أولى بالواو ؛ لأنه من ربا يربو " . [3]

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيّاً ﴾ [4] يقول النحاس : " مشتق من الرضوان .

والأصل مرضو عند سيبويه أبدل من الواو ياء ؛ لأنها أخف ، وكذا مسنية ، وإنما أبدل من الواو ياءا ؛ لأن قبلها ضمة ، والساكن ليس بحاجز حصين .

وقال الكسائي والفراء : من قال مرضي بناه على رضيت قالا وأهل الحجاز يقولون مرضو .

---

(١) [البقرة : ٢٧٦]

(٢) [الروم : ٣٩]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٤١

(٤) [مريم : ٥٥]

وفيه قول ثالث حكاه الكسائي والفراء قالا من العرب من يقول رضوان ورضيان فرضوان على مرضو و رضيان على مرضي ، ولا يجيز البصريون أن يقال إلا رضوان وربوان .

قال أبو جعفر سمعت أبا إسحاق يقول : يخطئون في الخط فيكتبون ربا بالياء ثم يخطئون فيما هو أشد من هذا فيكتبون ربيان ، ولا يجوز إلا ربوان ورضوان قال الله جل وعز ﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّباً لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾[1]

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّباً لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾[2] يقول النحاس : " وتثنية الربا ربوان ، كذا قول سيبويه ، ولا يجوز عند أصحابه غيره ، وسمعت أبا إسحاق يقول وذكر قول الكوفيين لا يكفيهم في قولهم ربيان أن يخطئوا في الخط فيكتبوا الربا بالياء حتى يخطئوا في التثنية واستعظم هذا : ﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّباً لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾ ، فهذا أبين أنه من ذوات الواو وأن القول كما قال أبو إسحاق[3]

الموطن الرابع : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ﴾[4] يقول النحاس : " ويقال في تثنية ربا ربوان ، كذا قال سيبويه نصا ، والكوفيون يقولون ربيان بالياء ويكتبون ربا بالياء .

قال أبو جعفر : وسمعت أبا إسحاق يقول : ليس يكفيهم أن يغلطوا في الخط حتى يتجاوزوا ذلك إلى التثنية .

قال أبو جعفر والقرآن يدل على ما قال البصريون قال الله جل وعز : ﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّباً لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾ [5]

الموطن الخامس : في معرض إعرابه لأول سورة الضحى ، يقول النحاس : " قال أبو جعفر قال محمد بن يزيد : والضحى يكتب بالألف لا غير ؛ لأنه من ضحا يضحو ،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٠

(٢) [الروم : ٣٩]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٧٥

(٤) [فصلت : ٣٩]

(٥) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٦٣

قال أبو جعفر : وقول الكوفيين : إنه بالياء لضم أوله ، وهذا قول لا يصح في معقول ولا قياس ؛ لأنه إن كتب على اللفظ فلفظه الألف ، وإن كتب على المعنى ؛ فهو راجع إلى الواو ، وعلى أنه قد حدثنا علي بن سليمان قال : سمعت محمد بن يزيد يقول : لا يجوز أن يكتب شيء من ذوات الياء مثل رمى وقضى إلا بالألف ، والعلة في ذلك بينة من جهة المعقول والقياس واللغة ؛ لأنا قد عقلنا أن الكتابة إنما هي نقل ما في اللفظ كما أن اللفظ نقل ما في القلب فإذا قلنا رمى فليس في اللفظ إلا الألف ، فإن قيل أصلها الياء ، فكتبها بالياء ؛ قيل : هذا خطأ من غير جهة :

فمنها : أنه لو وجب أن تكتب على أصلها لوجب أن تكتب غزا بالواو ؛ لأن أصلها الواو .

وأيضا فقد أجمعوا على أن كتبوا رماه بالألف والألف منقلبة من ياء وهذه مناقضة .

وأيضا فإن في هذا بابا من الإشكال ؛ لأنه يجوز أن يقال رمي ثم نقضوا هذا كله فكتبوا ذوات الواو بالياء نحو ضحى وكسى جمع كسوة .

قال أبو إسحاق وهذا معنى كلامه وما أعظم هذا الخطأ يعني قولهم (يكتب ذوات الياء بالياء وذوات الواو بالألف) ، فلا هم اتبعوا اللفظ ، كما يجب في الخط ولا هم اتبعوا المصحف فقد كتب في المصحف ما زكى بالياء ، قال أبو إسحاق : وأعظم من خطأهم في الخط خطؤهم في التثنية ؛ لأنهم يثنون ربا ربيان ، وهذا مخالف على كتاب الله جل وعز قال وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله أي فجاء القرآن بالواو ، وجاءوهم بالياء .

قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يقول : قلت لأبي العباس محمد بن يزيد لما احتج بهذه الحجج التي لا تدفع ما هذا الذي قد وقع للكتاب وأنس به الخاص والعام من كتب ذوات الياء بالياء حتى صار التعارف عليه ؟

فقال الأصل في هذا أن أبا الحسن الأخفش كان رجلا محتالا لشيء يأخذه فقال لأبي الحسن الكسائي قد استغنى من نحتاج إليه من النحو فنحتاج أن نجتمع على شيء نضطرهم إليه فاتفقا على هذا وأحدثاه ولم يكن قبلهما وشاع في الناس لتمكن

الكسائي من السلطان ولعل بعض من لا يحصل يتوهم أن هذا مذهب سيبويه لأنه أشكل عليه شيء من كلامه في مثله قوله الياء في مثل سكرى وإنما أراد سيبويه أنها تثنى بالياء وليس من كلام سيبويه الاعتلال في الخطوط [١]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول أصل الألف في (ربا) فالبصريون يذهبون إلى أن أصلها الواو ، والكوفيون يرون أن أصلها الياء ، ويترتب على ذلك خلاف في تثنيته فالبصريون يقولون ربوان ، والكوفيون يقولون ربيان .

وقد خطأ الزجاج الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، فهم عنده يخطئون في الخط والتثنية.

ومما يلحظ أن النحاس أورد هذه الأغلوطة في خمسة مواطن ، في الأول منها ذكر أربعة أقول الأول لسيبويه ، والثاني للكوفيين ، والثالث للزجاج والرابع للمبرد ، ويلحظ أن الثالث والرابع يعضدان الأول .

وقد جاءت عبارة الزجاج التي سمعها النحاس منه في غاية الإبهام ، فالكوفيون يرون أن أصل الألف في ربا ياء ، وعليه ففي التثنية يقولون ربيان ، وقد خطأهم الزجاج في الخط والتثنية ، ولا أدري لذلك سبيلا ، فهم أخطأوا في أصل الألف فقط ، غير أنهم عندما ثنوا أتوا بالكلمة على وجهها كما يرون في أصل الألف ، وزادوا ألفا ونونا ، فالتثنية صحيحة .

وفي الموطن الثاني ناقش النحاس أصل (مرضيا) فعند سيبويه أبدل من الواو ياء ؛ لأنها أخف ، وإنما أبدل من الواو ياءا ؛ لأن قبلها ضمة ، والساكن ليس بحاجز حصين ، بينما الكوفيون يرون أن الأصل فيها ياء ، كما حكى عنهم أيضا جواز كونها واوا .

ثم عقب النحاس بمذهب سيبويه من عدم جواز سوى (رضوان وربوان) وأردف ذلك بقصة الزجاج السابقة .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص٢٤٨

وفي الموطن الثالث ذكر مذهب البصريين في تثنية (الربا) كما عقب على مذهب البصريين بحكايته عن الزجاج دون ذكر مذهبهم .

وفي الموطن الرابع أورد ما قاله سيبويه والكوفيون والزجاج في أغلوطتنا .

وهكذا لم يكن ثمة اختلاف بين المواطن الأربعة بل في الموطن الثالث أطنب إطنابا شديدا بذكره حكاية الزجاج في موطن – وإن اتصل بأغلوطتنا – كان الأجدى تركه .

وفي الموطن الخامس : تناقش النحاس آراء النحاة في كتابة الاسم المقصور ، وما دار من خلاف بين البصريين والكوفيين ، وعرض فيه أيضا لكلام الزجاج السابق في المواطن الأربعة .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب البصريين :

أولا : مذهب سيبويه :

تناول سيبويه أغلوطتنا في باب تثنية ما كان من المنقوص[1] على ثلاثة أحرف ، يقول سيبويه : " هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف ، فإن الألف بدلٌ ، وليست بزيادة كزيادة ألف حبلى ، فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية ؛ لأنك إذا حركت ، فلا بد من ياء أو واو فالذي من الأصل أولى ، وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء ، فأما ما كان من بنات الواو ، فمثل قفاً ؛ لأنه من قفوت الرجل تقول قفوان وعصاً عصوانِ لأن في عصاً ما في قفاً تقول عصوت ؛ وكذلك الرضا تقول رضوان لأن الرضا من الواو

(١) ومما يلحظ أن سيبويه كان يطلق على الاسم المقصور منقوصا ، كما أنه لم يعبر في كتابه بلفظ المقصور إلا في موضع واحد ، حيث قال : " هذا باب المقصور والممدود وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات وما كانت الياء في آخره وأجريت مجرى التي من نفس الحرف "

ومع ذلك عندما شرع في بيان الموضوع رجع قائلا : " فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ولا يدخلها نصبٌ ولا رفع ولا جر " كتاب سيبويه ج٣/ص٥٣٦

يدلك على ذلك مرضو والرضوان ......وأما ما كان من بنات الياء فرحىً وذلك لأن العرب لا تقول إلا رحىً ورحيان .

فأما ربا فربوان لأنك تقول ربوت [١]

وعليه فسيبويه يرى أن الألف في (ربا) أصلها واو ، وأنها ترد في التثنية فيقال: ربوان .

ثانيا : مذهب الخليل :

ذهب الخليل أيضا إلى أن الألف في (ربا) أصلها واو ، يقول الخليل : " ورَبا المالُ يَرْبو في الرِّبا، أي: يزداد: مُرْبٍ. والرِّبا في كتاب الله عَزَّ وجَلَّ: حرام." [٢]

موقف الطبري :

وقفت على أثر أورد الإمام الطبري ثنى فيه (ربا) على (ربوان) يقول الطبري في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [٣] : (حدثنا أبو كُرَيْبٍ، قال: ثنا وكيع، عن أبي حجيرة، عن الضحاك، هما رِبَوان: حلال، وحرام ؛ فأما الحلال: فالهدايا، والحرام: فالربا." [٤].

موقف الجوهري :

أورد الجوهري ما يفيد أن (ربا) يثنى على (ربوان) ، يقول : " ويثَّنى رِبَوانِ ورِبَيانِ " [٥] ومثله فعل الأزهري [٦]

ثانيا : مذهب الكوفيين :

لم أقف على مذهب الكوفيين عند الفراء في كتابه أو ثعلب أو غيرهما ممن نحاة الكوفة الأوائل ، غير أنني عثرت على كلام للفراء نقله أكثر من واحد من الفقهاء كأبي الفتح البعلي الحنبلي في كتابه المطلع على أبواب المقنع ، حيث يقول : " الربا مقصور

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص٣٨٦ ، وما بعدها .

(٢) العين - (ج ٢ / ص ١٧٦)

(٣) [المدثر : ٦]

(٤) تفسير الطبري - (ج ٢٣ / ص ١٤)

(٥) الصحاح في اللغة - (ج ١ / ص ٢٤٠)

(٦) تهذيب اللغة - (ج ٥ / ص ١٥١)

وأصله الزيادة ، قال الجوهري : ربا الشيء يربوا ربوا إذا زاد والربا في البيع هـذا لفظـه ولم يقل وهو كذا لكونه معلوما ويثنى ربوان وربيان وقد أربى الرجـل إذا عامـل بالربـا وهو مكتوب في المصحف بالواو .

وقال الفراء إنما كتبوه في المصحف كذلك ؛ لأن أهل الحجاز تعلموا الكتابة من أهل الحيرة ولغتهم الربو فعلموهم صورة الخط على لغـتهم وإن شـئت كتبتـه باليـاء أو على ما في المصحف أو بالألف حكى ذلك الثعلبي[1]

ومثله فعل أبو زكريا النووي في كتابه تحرير ألفاظ التنبيـه (لغـة الفقـه) ، يقـول : "الربـا مقصور وهو من ربا يربو فيكتب بالألف وتثنيته ربوان ، وأجاز الكوفيون كتبـه وتثنيتـه بالياء بسبب الكسرة في أوله وغلطهم البصريون .

قال الثعلبي كتبوه في المصحف بالواو ، وقال الفـراء : إنمـا كتبـوه بـالواو ؛ لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغـتهم الربـو فعلمـوهم صـورة الخـط علـى لغتهم قال [2]

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

نحا معاصرو النحاس النحو نفسه الذي نحاه البصريون من هؤلاء ابن السراج حيث قال لك " الأسماء المثناة والمجموعة على ضربين صحاح ومعتلة :

فأما الصحاح ، فقد تقدمت معرفتها ، وهذا الجمع إنما يكون لمن يعقـل خاصـة والمعتل على ثلاثة أضرب مقصور وممدود وما آخره ياء .

الأول المقصور ما كان على ثلاثة أحرف فصاعدا فالألف بدل غير زائدة :

فإن كان من بنات الواو أظهرت الواو ، وإن كـان يـاء أظهـرت اليـاء ، فبنـات الواو مثل قفا وعصا ورحا والدليل عليه قولهم رضا فلا يميلون وليس شـيء مـن بنـات الياء لا يجوز فيه الإمالة فتقول على هذا فيه قفوان وعصوان ورحوان ومن ذلـك رضـا والدليل على أن الألف منقلبة من واو قولهم مرضو ورضوان .

---

(١) المطلع - (ج ١ / ص ١)

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه - (ج ١ / ص ١٧٨)

وأما مرضي فبمنزلة مسنية وهي من سنوت استثقلوا الـواوين فأبـدلوا وبنـات الياء مثل رحى وعمى وهدى ، وفتى لأنهم يقولون فتيان ورحيان .

فأما الواو في الفتوة فمن أجل الضمة التي قبلها وحكـم الجمـع بالتـاء في هـذا حكم التثنية قالوا قنوات وأدوات ، وتقول في ربا ربوان لقولهم ربوت [١]

أما الصاحب ابن عباد فقد جعل قول البصريين هو القيـاس ، يقـول : " وتَثْنِيَـةُ الرِّبَا: رِبَيَانِ، والقِيَاسُ رِبَوَانِ." [٢]

واتبع ابن سيده منهجا وصـفيا ، غـير أنـه قسـم مـذهب الكوفـة إلى قسـمين : أحدهما ما ثني من المقصور وهو على ثلاثة أحرف ، وأوله مفتوحا ، وألفه منقلبـة ردت إلى أصلها ، وفيه يتابع الكوفيون البصريين ، وما كان أولـه مضـموما أو مكسـورا فعنـد التثنية تصير الألف ياء لا غير ، يقول ابـن سـيده :" وأمـا الكوفيـون ، فجعلـوا مـا كـان مفتوحاً على العِبْرة التي ذكرناها – يقصد رد الألف إلى أصلها- ، وما كـان مضـموماً أو مكسوراً جعلوه من الياء ؛ وإن كان أصله الواو ، وكتبوه باليـاء نحـو الضُّـحى والرِّشَـى وما أشبه ذلك .

وكان من حجة البصريين ما حكاه أبو الخطاب – يقصد الأخفش الأكبر - مـن تثنية الكِبَا كِبَوان وقد حَكَوْا هم أيضاً عن الكسـائي أنـه سمـع العـرب تقـول في حِمـىً حِمَوَان وفي رِضا رَضَوان فهذا القياس." [٣]

وممن أجاز الوجهين ابن فارس حيث قال : " والرِّبا في المال والمعاملة معروف، وتثنيته رِبَوَان ورِبَيَان" [٤]

---

(١) الأصول في النحو ج٢/ص٤١٧

(٢) المحيط في اللغة – (ج ٢ / ص ٤٤٢)

(٣) المخصص – (ج ٤ / ص ٣٠)

(٤) مقاييس اللغة – (ج ٢ / ص ٤٠٢)

الأغلوطة بعد النحاس

ذهب معظم النحويين والمفسرين بعد النحاس مذهب البصريين فيما ذهبوا إليه كأبي البقاء ، وابن منظور [1] وممن أجاز الأمرين الفيومي [2]

وممن ذهب مذهب الكوفيين أبو حيان وهو أحد مواطن قليلة وافقهم فيها ، يقول أبو حيان : "وكتب في القرآن بالواو والألف بعدها ، ويجوز أن يكتب بالياء للكسرة ، وبالألف . وتبدل الباء ميماً قالوا : الرما ، كما أبدلوها في كتب قالوا : كتم ، ويثنى : ربوان ، بالواو عند البصريين ، لأن ألفه منقلبة عنها .

وقال الكوفيون : ويكتب بالياء ، وكذلك الثلاثي المضموم الأول نحو : ضحى ، فتقول : ربيان وضحيان ، فإن كان مفتوحاً نحو : صفا ، فاتفقوا على الواو . [3]

وممن وقف موقفا وصفيا ابن عطية [4] الشوكاني [5] القرطبي [6]

وممن أجاز الأمرين من اللغوين صاحب القاموس [7]

الأغلوطة الرابعة
إجازة الكوفيين الإسكان والفتح في كل ما كان ثانية حرفا من حروف الحلق

أولا : مواطن الأغلوطة

أورد النحاس هذه الأغلوطة في ستة مواطن :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ ﴾ [8] يقول النحاس : " قرأ حميد بن قيس بإسكان الهاء ، وهي

---

(١) لسان العرب ج١٤/ص٣٠٤

(٢) المصباح المنير ج١/ص٢١٧

(٣) تفسير البحر المحيط - (ج ٣ / ص ٨٢)

(٤) المحرر الوجيز - (ج ١ / ص ٣٤٤)

(٥) فتح القدير - (ج ١ / ص ٤٠٠)

(٦) تفسير القرطبي - (ج ٣ / ص ٣٥٣) و (ج ١١ / ص ١١٦) و (ج ١٤ / ص ٣٦)

(٧) القاموس المحيط - (ج ١ / ص ١٦٥٩)

(٨) [البقرة : ٢٤٩]

لغة ؛ إلا أن الكوفيين يقولون ما كان ثانيه أو ثالثه حرفا من حروف الحلق كان لك أن تسكنه وأن تحركه نحو نهر وسمع ولحم .

فأما البصريون ؛ فيتبعون في هذا اللغة السماع من العرب ، ولا يتجاوزون ذلك[1] .

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ ﴾ [2] يقول النحاس : " وحكى النحويون من البعَث [3] ، وأجاز الكوفيون في كل ما كان ثانية حرفا من حروف الحلق أن تسكن وتفتح نحو نعْل ونعَل وبخْل وبخَل .

قال أبو إسحاق : هذا خطأ ، وإنما يرجع في هذا إلى اللغة ، فيقال لفلان علي وعد ولا يقال وعد ، ولا فرق بين حروف الحلق وغيرها في هذا [4]

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [5] يقول النحاس : " قال أبو إسحاق أي في اللوح المحفوظ ، وحكى يعقوب عن بعض القراء إلى يوم البعث ، فهذا ما فيه حرف من حروف الحلق "[6]

الموطن الرابع : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً وَشَيْبَةً ﴾ [7] يقول النحاس : "

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٢٦

(٢) [الحج : ٥]

(٣) عن الحسن البعث بفتح العين لغة فيه كالجلب في الجلب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - (ج ١ / ص ٥٥٩)

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٨٧

(٥) [الروم : ٥٦]

(٦) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٧٩

(٧) [الروم : ٥٤]

وقرأ الكوفيون (من ضعَف) [1] وهو المصدر ، وأجاز النحويون منهم من ضعف ، وكذا كل ما كان فيه حرف من حروف الحلق ثانيا أو ثالثا" [2]

الموطن الخامس : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ ﴾ [3] يقول النحاس : " واختار أبو عبيد ومن المعْز أيضا بإسكان العين، قال لإجماعهم على الضأن ، وماعز ومعز مثل تاجر وتجر ؛ فأما معْز ، فيجوز ؛ لأن فيه حرفا من حروف الحلق ، وكذا ضأن[4]

الموطن السادس : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [5] قال أبو حاتم : وسمعت يعقوب يذكر (كَدَأَب) بفتح الهمزة ، وقال لي وأنا غليم : على أي شيء يجوز كَدَأَب ؟ فقلت : أظنه من دئب يدأب دأبا ، فقبل ذلك مني ، وتعجب من جودة تقديري على صغري ، ولا أدري أيقال ذلك أم لا ؟

قال أبو جعفر : هذا القول خطأ ؛ لا يقال البتة دئب ، وإنما يقال دأب يدأب دؤبا ودأبا هكذا حكى النحويون منهم الفراء حكى في كتاب المصادر ، كما قال :

كَدَأْبِكَ مِن أُمِّ الحُوَيرِثِ قَبلَها   وَجارَتِها أُمِّ الرَبابِ بِمَأسَلِ[6]

فأما الدأب ؛ فإنه يجوز ، كما يقال : شعْر وشعَر ونهْر ونهَر ؛ لأن فيه حرفا من حروف الحلق [7]

---

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - (ج ١ / ص ٦٢١)

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٢٧٨

(٣) [الأنعام : ١٤٣]

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٠٣

(٥) [آل عمران : ١١]

(٦) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه صـ ٩ ، وجمهرة اللغة ٦٨٨ ؛ وخزانة الأدب ٣/٢٢٣ ؛ والمنصف ١/١٥٠

(٧) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٥٩

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما اعتبره الكوفيون قاعدة عامة (قياسا) ينسحب تحته كل ما كان ثانيه حرفا من حروف العلة ؛ إذ يجوز فيه إسكان ذلك الثاني وفتحه .

وقد اعتبر الزجاج ذلك التعميم خطأ ؛ وأوجب أن يرجع في ذلك إلى المعاجم ؛ فأهل اللغة هم أقدر من غيرهم على التحدث في مثل ذلك ؛ ولا يقتصر في ذلك على حروف الحلق فقط .

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في أكثر من ستة مواطن ، لم يسرد مقولة الزجاج سوى في موطن واحد منها ، ولعلك تلحظ أنه في بقية المواطن يخرج القراءات ويوجهها على ما أورده الكوفيين .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

لم أقف على من عمم قاعدة هذه الأغلوطة من الكوفيين ، غير أنني وقفت على أمثلة عديدة لهذه القاعدة ، وممن ذهب إلى تعميم القاعدة من البصريين المبرد حيث قال : ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق مما هو على فعل جازت فيه أربعة أوجه اسما كان أو فعلا ، وذلك قولك نَعِمَ وبَئِسَ على التمام وفخذ ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول نعم وبئِس وفخذ ويجوز الإسكان كما تسكن المضمومات المكسورات إذا كن غير أول ، وقد تقدم قولنا في ذلك فيقول من قولك فخذ فَخْذ وعِلِم وعلْم ومن نعم نعْم ومن قولك فخذ فَخِذ ونعم وبئس وحروف الحلق ستة الهمزة والهاء وهما أقصاه والعين والحاء وهما من اسوطه والغين والخاء وهما من أوله مما يلي اللسان [1]

---

(١) المقتضب ج٢/ص١٤٠

موقف الزجاج :

لم يفرق الزجاج بين حروف الحلق وغيرها في جواز إسكان ثاني الكلمة وفتحها ، ولم يغلط الكوفيين فيما ذهبوا إليه كما زعم النحاس ، وهذا هو نص كلامه:[1] "

ويقرأ من البَعَثِ بفتح العين، والريب الشك، فأما البَعَث بفتح العين - فذكر جميع الكوفيين أن كل ما كان ثانيه حرفاً[٢] من حروف الحلق، وكان مُسكّناً مفتوح الأول جاز فيه فتحُ المسَكّن نحو نَعْلَ ونَعَلَ، وشَعْرٌ وشَعَرٌ، ونَهْر ونَهَرٌ، ونَخْلَ ونَخَل. فأما البصريون فيزعمونَ أن ما جاء من هذا فيه اللغتان تُكُلِّمَ به على ما جاءَ. وما كان لم يسمع لم يَجُزْ فيه التحريك نحو وَعْد، لأنك لا تقول: لك عَلَيَّ وَعَدٌ، أي عليَّ وِعْدَةٌ، ولا في هذا الأمْر وَهَنٌ[٣] - في

معنى وَهْنٌ -. وهذا في بابه مثل رَكٍّ، ورَكَكٍ وقَدْرٍ وقَدَرٍ، وَقَصِّ الشَّاةِ وقَصَصِهَا فلا فرق في هذا بين حروف الحلق وغيرها.

موقف ابن السراج :

ذهب ابن السراج مذهب المبرد حيث نص على أن الحروف الستة إذا كن عينات في (فعل) ففيه أربع لغات فعل وفعل وفعل اسما كان أو صفة نحو رحم وبعل والإسم رجل لعب وضحك وما أشبه ذلك في جميع حروف الحلق[٢]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤١١ : ٤١٢

(٢) الأصول في النحو ج٣/ص١٠٤

الأغلوطة بعد النحاس

نهج كثير من النحويين والمفسرين منهجا وصفيا كابن عطية [١] وأبي البقـاء [٢] كالرازي [٣] والسمين الحلبي [٤] وأبي حيان [٥] والشوكاني [٦] وابـن عـادل [٧] والقـرطبي [٨] والبيضاوي [٩] وممن تابع المبرد وابن السراج الأنباري [١٠]

(١) المحرر الوجيز - (ج ٤ / ص ٤٨١)

(٢) املاء ما من به الرحمن - (ج ٢ / ص ١٣٩)

(٣) تفسير الرازي - (ج ١١ / ص ٩٠)

(٤) الدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ٤٢١٠)

(٥) تفسير البحر المحيط - (ج ٨ / ص ٢٠٠)

(٦) فتح القدير - (ج ٥ / ص ٩٢)

(٧) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١١ / ص ٣٧٨)

(٨) تفسير القرطبي - (ج ١٢ / ص ٦)

(٩) تفسير البيضاوي - (ج ٤ / ص ٢٤٣)

(١٠) أسرار العربية ج١/ص١٠٧

المبحث الثالث
أغاليط بعض النحويين

الأغلوطة الأولى
دعوى بعض النحويين أن المحذوف من (ابن) واو لا ياء

أولا : موطنا الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطنين :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ [1] يقول النحاس : " نداء مضاف علامة النصب فيه الياء ، وحذفت منه النون للإضافة ، الواحد (ابن) ، والأصل فيه (بني) ، وقيل فيه (بنو)، ولو لم يحذف منه لقيل (بنا) كما يقال (عصا) ، فمن قال المحذوف منه واو احتج بقولهم البنوة ، وهذا لا حجة فيه ؛ لأنهم قد قالوا الفتوة .

قال أبو جعفر : سمعت أبا إسحاق يقول : المحذوف منه عندي ياء كأنه من بنيت [2]

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى ﴿ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ [3] يقول النحاس : " أي ولو كان الذين حادوا الله ورسوله آباءهم جمع (أب) على الأصل ، والأصل فيه (أبو) ، والتثنية أيضا على الأصل عند البصريين لا غير ، وحكى الكوفيون : جاءني أبان .

أو أبناءهم جمع (ابن) على الأصل ، والأصل فيه (بني) الساقط منه ياء ، والساقط من (أب) واو ، فأما (أب) فقد دل عليه التثنية ، وأما ابن ؛ فدل عليه الاشتقاق .

---

(١) [البقرة : ٤٠]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢١٧

(٣) [المجادلة : ٢٢]

قال أبو إسحاق : هو مشتق من بناه أبوه يبينه ، قال أبو جعفر : وقد غلط بعض النحويين ، فقال : الساقط منه واو ؛ لأنه قد سمع البنوة[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما ادعاه بعض النحويين أن المحذوف من (ابن) واو، بدليل قولهم (البنوة) ، والقائل بذلك هو المبرد ذهب المبرد مذهب سيبويه من أن المحذوف من أب وأخ وابن واو ، يقول المبرد : " فأما الذاهب من الآب والأخ فقد بان لك أنهما واون ، وقلنا كذلك في (ابن) ، فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجعٍ في تثنية ولا جمع ما دلّ على أحدهما دونَ الآخر ؟ قلنا نستدلُّ بالنظائرِ

أمّا (ابن) فإنك تقول في مؤنّثه ابنة ، وتقول (بنت) من حيث قلت (أُخت) ولم نر هذه التاءَ تلحقُ مؤنّثا إلاّ ، ومذكَّره محذوفُ الواو ، ويدلُّك على ذلك أخوان[2] .

ولعلك تلحظ أن هناك ترابط بين هذه الأغلوطة والأغلوطة التاسعة والعشرين من أغاليط الفراء[3] فمحمد بن يزيد المبرد هو من خطأ الفراء في تلك الأغلوطة عندما ذهب إلى أن المحذوف من (ابن بنت) ياء لا واو ، ومن المدهش أن النحاس شايع المبرد في تلك الأغلوطة فلم يرجح مذهب الفراء ، بيد أنك تشاهده في تلك الأغلوطة يشايع أستاذه الزجاج في تغليطه لأستاذه المبرد ، علما بأن الفراء والزجاج يتفقان في أن المحذوف في ابن وبنت ياء لا واو ، بيد أن المبرد يرى أن المحذوف واو لا ياء .

ومنعا للتكرار يمكنك أن تراجع في أغلوطتنا تلك آراء النحويين في أغلوطتنا هذه .

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٣٨٣

(٢) المقتضب ج١/ص٢٢٩ .

(٣) انظر الرسالة صـ ٥٨٩ .

الأغلوطة الثانية

عمل الشرط أو الجواب فيما قبل الأداة عند من قال إن المعنى في قوله تعالى

﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا ﴾ [1]

أينما ثقفوا أخذوا ملعونين

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موضع واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً ﴾ ، يقول النحاس : " هذا تمام الكلام عند محمد بن يزيد ، وهو منصوب على الحال ؛ أي ثم لا يجاورونك إلا أقلاء .

عن بعض النحويين أنه قال : يكون المعنى أينما أخذوا ملعونين ، وهذا خطأ لا يعمل ما كان مع المجازاة فيما قبله ." [2]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما تأوله بعض النحويين في قوله تعالى : ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا ﴾ ، مما يترتب عليه من إعمال ما بعد إداة الشرط فيما قبلها ، حيث نص على أن التقدير : أينما ثقفوا أخذوا معلونين ، فـ " معلونين) حال من معمول ثقفوا أو أخذوا ويرده أن الشرط له الصدر والصواب .

وقد أورد النحاس في أغلوطتنا قولين :

أحدهما : للمبرد ، وفيه يعرب (ملعونين) حالا من الفاعل في (يجاورونك) ، ويكون ذلك تمام الكلام ؛ أي لا يجاورونك فيها إلا قليلا ملعونين) .

الثاني : لبعض النحويين ، وفيه يعرب (ملعونين) حالا من الشرط أو الجواب بعد (أينما) .

---

(١) [الأحزاب : ٦١]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٣٢٧

ويلحظ أن عبارة النحاس التي نقلها عن بعض النحويين قد سقط منها كلمة (ثقفوا) ، وقد جاءت عبارته هذه توهم تغليط القائل من قبل النحاس نفسه ؛ علما بأن هذا القول سبقه إليه الزجاج كما سترى .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

اتفق معظم النحويين بصريين وكوفيين على أن (ملعونين) منصوب على الذم، وممن قال بذلك كالخليل والفراء والطبري .

يقول الخليل : "و (ملعونين أينما ثقفوا) منصوبة على الذم كما ذكر أهل النحو "[1]

يقول الفراء : "وقوله: {مَّلْعُونِينَ...} منصوبة على الشتم، وعلى الفعل أى لا يجاورنكَ فيها إلاّ ملعونين. والشتم على الاسْتئناف، كما قال: {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ}[2] لمن نصبه. ثم قال {أَيْنَمَا ثُقِفُواْ أُخِذُواْ} فاستأنف. فهذا جزاء."[3]

ويقول الطبري : "نصب قوله:(مَلْعُونِينَ) على الشتم "[4]

وحكى النحاس عن المبرد أنه منصوب على الحال من الفاعل في (يجاورونك).

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

أولا : موقف الزجاج :

الناظر في عبارة النحاس - التي خطأ فيها من ذهب إلى أن (ملعونين) معمول للشرط أو الجواب بعد (أينما) – يجد أنه لم يشر فيها إلى مذهب أستاذه الزجاج ؛ بيد أنك إذا رجعت لكلام الزجاج حول أغلوطتنا تجد أن النحاس إنما استقى موقفه هذا من كلامه ، يقول الزجاج : "

---

(١) الجمل في النحو – (ج ١ / ص ٩٠).

(٢) المسد : ٤

(٣) معاني القرآن للفراء – (ج ٤ / ص ٤١)

(٤) تفسير الطبري – (ج ٢٠ / ص ٣٢٨)

وقوله : ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾ .

لا يجوز أن يكون «ملعونين» منصوباً بما بعد أينما ، لا يجوز أن تقولَ : مَلْعُوناً أَيْنَمَا ثقف أُخِذَ زَيْدٌ يُضْرَبُ ، لأن ما بعدما حروف الشرط لا يعمل فيما قبلها .

وقد أعرب الزجاج (ملعونين) حالا من الفاعل في (يجاورنك) يقول الزجاج: " (ملعونين) منصوب على الحال ، المعنى لا يجاورنك إلا وهم ملعونون "[1]

وقد ذهب مذهب الزجاج أيضا ابن أبي زمنين [2] والثعلبي [3]

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

أولا : من ذهب مذهب الخليل والفراء والطبري كابن عطية في أحد قوليه [4] مكي بن أبي طالب [5] وأبي حيان [6] وابن هشام [7]

ثانياً : من ذهب مذهب الفراء والزجاج وغيرهما كأبي البقاء [8] والبغوي [9] والسمين الحلبي [10] وابن كثير [11] والألوسي [12] والشوكاني [13] وابن عادل [14]

ثالثا :من انتهج منهجا وصفيا دون ترجيح كالزمخشري[15] والقرطبي[16] والبيضاوي[17] والنسفي [18]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٣٦ .

(٢) تفسير ابن أبي زمنين – (ج ٢ / ص ٥٢)

(٣) الكشف والبيان . للثعلبي – (ج ١١ / ص ١٧٧)

(٤) المحرر الوجيز – (ج ٥ / ص ٣٢٨) القول الثاني هو ما قاله الطبري أيضا بالنصب على البدل من أقلاء .

(٥) مُشكِل إعراب القرآن – (ج ١ / ص ٤٢٦) يقول مكي : " مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلا }"ملعونين" مفعول به لـ (أذمُّ) مقدرًا، و"أينما":اسم شرط جازم ظرف مكان متعلق بالجواب،و"ما"زائدة، وجملة(أذمُّ ملعونين)مستأنفة،وجملة الشرط مستأنفة.

(٦) تفسير البحر المحيط – (ج ٩ / ص ١٧٥)

(٧) مغني اللبيب ج١/ص٧٠٣

(٨) التبيان في إعراب القرآن ج٢/ص١٠٦٠

(٩) تفسير البغوي – (ج ٦ / ص ٣٧٧)

(١٠) الدر المصون في علم الكتاب المكنون – (ج ١ / ص ٤٧٢٠)

(١١) تفسير ابن كثير – (ج ٦ / ص ٤٨٣)

(١٢) تفسير الألوسي – (ج ١٦ / ص ٢٢٧)

(١٣) فتح القدير – (ج ٦ / ص ٨٠)

(١٤) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ١٣ / ص ١١٠)

(١٥) الكشاف – (ج ٥ / ص ٣٥١)

(١٦) تفسير القرطبي – (ج ١٤ / ص ٢٤٧)

(١٧) تفسير البيضاوي – (ج ٥ / ص ٢١)

(١٨) تفسير النسفي – (ج ٣ / ص ١٤٢)

الفصل الرابع
أغاليط أهل النظر

الأغلوطة الأولى
إدعاء أن قوله تعالى ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [1] للنساء

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ [2] يقول النحاس : " وزعم بعض أهل النظر أن قوله جل وعز : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ للنساء ؛ لأن قوله جل وعز ﴿ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [3] مشتمل على الذكور والإناث .

وهذا خطأ بين ؛ لأنه لو كان للنساء ؛ لكان (يحلين) ، ولكن هو للرجال لا غير إلا أنه يجوز أن يحلى به النساء ، فإذا حلي به النساء ، فهو لأزواجهن " .[4]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما زعمه بعض أهل النظر من الضمير في (يحلون) إنما هو للنساء ، بدليل أن الله عز وجل قال في آية سابقة ﴿ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ مشتمل على الذكور والإناث .

وقد خطأ النحاس القائل بذلك ؛ لأن الله (عز وجل) لو قصد النساء لقال يحلين .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

لم يناقش أحد من النحويين أو المفسرين كلام النحاس في هذه الأغلوطة

---

(١) [فاطر : ٣٣]

(٢) [الكهف : ٣١]

(٣) [فاطر : ٣٢]

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٣٧٣

المبحث الخامس
أغاليط مجهولة القائل

الأغلوطة الأولى
مجيء المصدر الميمي على (مَفعُل)مفردا
في قراءة قوله تعالى
﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرِهِ﴾ [1]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ ﴾ : يقول النحاس : " وقرأ مجاهد وعطاء ﴿ فناظره ﴾ على الأمر ﴿ إلى ميسره ﴾ بضم السين وكسر الراء وإثبات الهاء في الإدراج وقال أبو إسحاق وقرىء ﴿ فناظرة إلى ميسرة ﴾ وقرأ أهل المدينة ﴿ إلى ميسرة ﴾ ......

قال أبو جعفر : مَيسرَة أفصح اللغات ، وهي لغة أهل نجد ، ومَيسرُة- وإن كانت لغة أهل الحجاز - فهي من الشواذ لا يوجد في كلام العرب مفعُلة إلا حروف معدودة شاذة ليس منها شيء إلا يقال فيه مَفعَلة ، وأيضا فإن الهاء زائدة ، وليس في كلام العرب مَفعُل البتة ، وقراءة من قرأ ﴿ إلى مَيسُره ﴾ لحن لا يجوز " [2]

---

(١) [البقرة : ٢٨٠] ورد في هذه الآية أربع قراءات :

أحدها : قرأ نافع وحده : ميسرة ، بضم السين ؛ والضم لغة أهل الحجاز ، وهو قليل؛ كمقبرة ، ومشرفة ، ومسربة . والكثير مفعلة بفتح العين .

الثانية : وقرأ الجمهور بفتح السين على اللغة الكثيرة ، وهي لغة أهل نجد .

الثالثة : وقرأ عبد الله : إلى ميسوره ، على وزن مفعول مضافاً إلى ضمير الغريم .

الرابعة : وقرأ عطاء ومجاهد : إلى ميسره ، بضم السين وكسر الراء بعدها ضمير الغريم . وهي محل الأغلوطة (تفسير البحر المحيط – (ج ٣ / ص ٩٣)

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٣٤٣

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما جاء في قراءة عطاء ومجاهد لآية البقرة السابقة من مجيء المصدر بزنة (مَفْعُل) ، وقد أنكر تلك القراءة كثير من النحاة ؛ لأنه لم يجيء (مفعُل) بضم العين إلا في كلمات معدودة كمهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمزة أي رسالة وميسر [1] ، والميسرة بفتح السين وضمها السعة والغنى [2]

وقد انبري كثير من النحويين والمفسرين لتخريج تلك القراءة ، يقول ابن عادل موضحا موطن الأغلوطة : " خطَّأ النحويون مجاهداً ، وعطاءً في قراءتهما : « إلى مَيْسُرِهِ » بإضافة « مَيْسُر » مضموم السين إلى ضمير الغريم؛ لأنهم بنوه على أنه ليس في الآحاد مفعل " .

ثم يخرج القراءة على أكثر من وجه فيقول : " ولا ينبغي أن يكون هذا خطأ؛ لأنه على تقدير تسليم أنَّ مفعلاً ليس في الآحاد ، فميسر هنا ليس واحداً ، إنما هو جمع ميسرة ، كما قلتم أنتم : إنَّ مكرماً جمع مكرمةٍ ، ونحوه .

أو يكون قد حذف تاء التأنيث للإضافة؛ كقوله : [البسيط]

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا ... وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا [3]

أي : عدة الأمر؛ ويدلُّ على ذلك أنهم نقلوا عنهما ، أنهما قرآ أيضاً : « إِلَى مَيْسَرِهِ » بفتح السين ، مضافاً لضمير الغريم ، وهذه القراءة نصٌّ فيما ذكرته لك من حذف تاء التأنيث للإضافة؛ لتوافق قراءة العامَّة : « إلى مَيْسَرَةٍ » بتاء التأنيث .

وقد خرَّجها أبو البقاء على وجهٍ آخر ، وهو أن يكون الأصل : « مَيْسُورِه » فخفَّف بحذف الواو؛ اكتفاءً بدلالة الضمة عليها ، وقد يتأيَّد ما ذكره على ضعفه ، بقراءة عبد الله ، فإنه قرأ : إلى « مَيْسُورِه » بإضافة « مَيْسورِ » للضمير ، وهو مصدرٌ

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك - (ج ١ / ص ١١٥٤)

(٢) مختار الصحاح ج١/ص٣١٠

(٣) البيت من البسيط ، وهو للفضل بن العباس في الخصائص ١٧١/٣ ؛ وشرح عمدة الحافظ ٤٨٦؛ واللسان ٤٦٢/٣ (وعد)

على مفعول؛ كالمجلود والمعقول ، وهذا إنما يتمشّى على رأي الأخفش؛ إذ أثبت من المصادر زنة مفعول ، ولم يثبته سيبويه .[1]

وقد جاءت عبارة النحاس مضطربة ، كما أنه لم يشر إلى أن ما نقله هو كلام أستاذه الزجاج كما سيتضح لاحقا .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

اختلف النحاة قبل النحاس حول مجيء المصدر مفردا بزنة (مفعُل) فسيبويه أورد في كتابه أنه سمع من العرب كلمات عدة بالضم ، وهو مع ذلك لا يثبت (مَفعُل) بالضم ، يقول سيبويه في معرض حديثه عن اسم المكان والزمان والمصدر تحت باب : " هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها "

أما ما كان من فَعَل يَفْعِل فإن موضع الفعل مَفْعِل وذلك قولك هذا محبسنا ومضربنا ومجلسنا كأنهم بنوه على بناء يفعل فكسروا العين كما كسروها في يفعل .

فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل وذلك قولك إن في ألف درهم لمضرباً أي لضرباً قال الله عز وجل أين المفر يريد أين الفرار فإذا أراد المكان قال المفر كما قالوا المبيت حين أرادوا المكان .

وقد يجيء المَفْعِل يراد به الحين فإذا كان من فعل يفعل بنيته على مَفْعِل تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان وذلك قولك أتت الناقة على مضرِبها وأتت على منتِجها إنما تريد الحين الذي فيه النتاج والضراب .

وربما بنوا المصدر على المَفْعِل كما بنوا المكان عليه إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك وذلك قولك المرجع

وأما ما كان يفعُل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعَل منه مفتوحاً ولم يبنوه على مثال يفعل ؛ لأنه ليس في الكلام مَفعُل ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان

(١) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٣ / ص ٣٥٤)

مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما ، وذلك قولك قتل يقتل وهذا المقتَل ، وقالوا المدعاة والمأدبة وإنما يريدون الدعاء إلى الطعام.[1]

ويقول : " وكذلك المأثرة والمكرُمة والمأدُبة ، وقد قال قوم : معذُرةٌ كالمأدُبة ، ومثله ﴿ فنظرة إلى ميسرُة ﴾ ، ويؤخذ من كلام سيبويه قبوله القراءة ، وتعضيدها بالمسموع عن العرب ، وإن كانت عنده من القليل .

بينما ذهب الأخفش إلى أن القراءة لا تجوز ؛ لعدم مجيء مفعُل في كلامهم ، يقول الأخفش : قال {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} يقول: " وقال بعضهم {مَيْسُرِهِ} وليست بجائزة ؛ لأنه ليس في الكلام "مَفْعُلٌ".[2]

ولم يناقش الطبري قراءة الضم حيث اقتصر على قراءة الفتح فقط [3]

أما الكسائي والمبرد فقد أوردا أن في الكلام (مفعُل) يقول السيوطي : " قال سيبويه وليس في الكلام مفعل قال ابن خالويه في شرح الدريدية : " وذكر الكسائي والمبرد مكرما ومعونا ومألكا فقال من يحتج لسيبويه إن هذه أسماء جموع وإنما قال سيبويه لا يكون اسم واحد على مفعل قال ابن خالويه وقد وجدت أنا في القرآن خوفا فنظرة إلى ميسرة كذا قرأها عطاء " [4]

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

ذهب ابن السراج مذهب سيبويه [5] كما أورد ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) إحصاء لما جاء على مَفْعَلَة ومَفْعُلَة بفتح الميم، مع فتح العين أو ضمها وعد ميسرة منها ، فقال : " و"المَأْدَبَة والمَأْدُبَة" الطعام يدعى إليه، و"مَصْنَعَة البناء ومَصْنُعَته"، و"مَحْرَمَة ومَحْرُمَة"،و"مَزْبَلَة ومَزْبُلَة"، و"مَقْبَرَة ومَقْبُرَة"، و"مَخْرَأة ومَخْرُؤَة"، و"مَخْبَرَة ومَخْبُرَة"، و"مَأْثَرَة ومَأْثُرَة"،و"مَعْرَكَة ومَعْرُكَة"، و"مَيْسَرَة ومَيْسُرَة"، و"مَفْخَرَة ومَفْخُرَة"، و"مَزْرَعَة ومَزْرُعَة"،

---

(١) كتاب سيبويه ج٤/ص٨٩

(٢) معاني القرآن ـ للأخفش - (ج ١ / ص ١٥٥)

(٣) تفسير الطبري - (ج ٦ / ص ٢٩)

(٤) المزهر في علوم اللغة والأدب ج٢/ص٥٥

(٥) الأصول في النحو ج٣/ص١٤٣

وَمَبْطَحَة ومَبْطُخَة، ومَشْرَبَة ومَشْرُبَة، وهي كالصفة بين يدي الغرفة، ومَقْنَأة ومَقْنُؤَة المكان الذي لا تطلع عليه الشمس ، وما بينهم مَقْرَبَة ولا مَقْرُبَة أي: قرابة.[1]

وعليه فـ (ميسرة) مما ورد فيه اللغتان ، وقد ساق ابن سيدة كلاما أشبه بذلك [2]

أما الزجاج فقد أنكر القراءة قائلا : " فأما من قرأ (إلى ميسُرِهِ) على جهة الإضافة إلى الهاء فمخطىء ؛ لأن (ميسُر) مفعُل ، وليس في الكلام مفعل [3]

الأغلوطة بعد النحاس

نهج بعض النحويين منهجا وصفيا دون ترجيح أو رمي القراءة بالشذوذ ، كالرازي [4] وأبي حيان [5]

بينما انبرى كثير من النحاة إلى الدفاع عن القراءة كالعكبري [6] وابن عادل [7] وابن منظور [8]

قال ابن جني قراءة مجاهد فنظرة إلى ميسره قال هو من باب معون ومكرم وقيل هو على حذف الهاء و الميسرة و الميسرة السعة والغنى قال الجوهري وقرأ بعضهم فنظرة إلى ميسره بالإضافة قال الأخفش وهو غير جائز لأنه ليس في الكلام مفعل بغير الهاء وأما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة

---

(١) أدب الكاتب

(٢) المخصص – (ج ٣ / ص ٤١٦)

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٧٧ .

(٤) تفسير الرازي – (ج ٤ / ص ٤٣)

(٥) تفسير البحر المحيط – (ج ٣ / ص ٩٣)

(٦) التبيان في إعراب القرآن ج١/ص٢٢٥

(٧) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ٣ / ص ٣٥٤)

(٨) لسان العرب ج٥/ص٢٩٧

الأغلوطة الثانية
إسكان الراء من قوله تعالى
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾ (١)

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : " ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾ يقول النحاس : " فعل مستقبل، وإسكان الراء لحن " (٢)

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول إسكان الراء في قوله تعالى " يأمركم " ، ولم يذكر النحاس ما إذا كانت تلك قراءة أم قول لبعض النحويين ، غير أنني وقفت عليها قراءة لأبي عمرو ، جاء في إتحاف فضلاء البشر : " وقرأ (يأمركم) الاية ٥٨ أبو عمرو بإسكان الراء ، واختلاس ضمتها ، وللدوري إتمام الحركة كالباقين " (٣)

وقد جاءت عبارة النحاس مقتضبة موجزة يشوبها شيء من القصور ، علما بأنه لم ينوه على ذلك في موطن آخر .

وإسكان حرف الإعراب المتحرك معروف لدى أبي عمرو ، فهل غم الأمر على أبي عمرو حتى لا يميز بين المستقبل والأمر !!! فيأتي النحاس فيقر بأن الفعل للمستقبل ، كأن أبا عمرو عندما قرأ بالإسكان توهم أنه طلبا ، ولعل هذا ما جعل عبارة النحاس يشوبها شيء من القصور ، كما أنه لم يبين صاحب الإسكان .

وقد تم دراسة هذه الأغلوطة والوقوف على آراء النحاة والقراء وأشعار الشعراء التي تؤيد القراءة (٤)

---

(١) [النساء : ٥٨]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٤٦٦

(٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر – (ج ١ / ص ٣٤١)

(٤) انظر البحث ص ٨ .

الأغلوطة الثالثة
المحذوف عند اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية
في نحو قراءة قوله تعالى
﴿ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ ﴾ (١) بنون مخففة

أولا : مواطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن :

الموطن الأول : في معرض إعرابه لقوله تعالى :﴿ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي اللّهِ ﴾ (٢) يقول النحاس : (٣)" جاز اجتماع حرفين من جنس واحد متحركين ؛ لأن الثاني كالمنفصل ، وقرأ ابن محيصن ﴿ قل أتحاجونا ﴾ مدغما ، وهذا جائز إلا أنه مخالف للسواد ، وقد جمع أيضا بين ساكنين ، وجاز ذلك ؛ لأن الأول حرف مد ولين ، ويجوز أن تدغم ويوما إلى الفتحة كما قرىء ﴿ لاَ تَأْمَنَّا ﴾ (٤) بإشمام الضمة .

ويجوز ﴿ أتحاجونا ﴾ بحذف النون الثانية ؛ كما قرأ نافع (٥)﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ (٦)

الموطن الثاني : في معرض إعرابه لقوله تعالى ﴿ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ ﴾ (٧) يقول النحاس : " قرأ نافع ﴿ أتحاجوني ﴾ بنون مخففة ، وحكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال : هو لحن ، وأجاز سيبويه ذلك ، وقال : استثقلوا التضعيف ، وأنشد :

تَــراه كالثغــام يعــلّ مســكا ∴ يَســوء الفاليــات إذا فلــيني (٨)

---

(١) [الأنعام : ٨٠]

(٢) [البقرة : ١٣٩]

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١/ص٢٦٧

(٤) [يوسف : ١١]

(٥) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر – (ج ١ / ص ٤٩١)واختلف في تبشرون فنافع بكسر النون مخففة والأصل تبشرونني الأولى للرفع والثانية للوقاية حذفت نون الوقاية للثقل ثم حذفت الياء على حد أكرمني مجتزيا عنها بالكسرة المنقولة إلى النون الأولى وقيل المحذوف الأولى وعليه سيبويه .

(٦) [الحجر : ٥٤]

(٧) [الأنعام : ٨٠]

(٨) البيت من الوافر ، وهو لعمرو الزبيدي ، في كتاب سيبويه ج٣/ص٥٢٠ ؛ إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٢١ .

قال أبو عبيدة :وإنما كره التثقيل من كرهه للجمع بين ساكنين ، وهما الواو والنون ، فحذفوها ، قال أبو جعفر : والقول في هذا قول سيبويه ، ولا ينكر الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف مد ولين والثاني مدغما [(١)]

الموطن الثالث : في معرض إعرابه لقوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ ﴾ [(٢)] يقول النحاس: ذكرنا أنه من قرأ ﴿ لا يعجزون ﴾ بكسر النون[(٣)] فقد لحن[(٤)]

الموطن الرابع : في معرض إعرابه لقوله تعالى ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [(٥)] يقول أبو جعفر : قراءة أكثر الناس ، وقرأ نافع بكسر النون [(٦)] ، وحكي عن أبي عمرو بن العلاء - رحمه الله - أنه قال كسر النون لحن ؛ يذهب إلى أنه لا يقال : أنتم تقوموا ، فيحذف نون الإعراب .

قال أبو جعفر : قد أجاز سيبويه والخليل مثل هذا قال سيبويه : وقرأ بعض الموثوق بهم ﴿ قال أتحاجوني ﴾ و ﴿ فبم تبشرون ﴾ ، وهي قراءة أهل المدينة .

والأصل عند سيبويه فبم تبشرون بإدغام النون في النون ، ثم استثقل الإدغام ، فحذف إحدى النونين ، ولم يحذف نون الإعراب ، كما تأول أبو عمرو ، وإنما حذف النون الزائدة . وأنشد سيبويه :

ثَراه كالثغام يعلّ مسكا   يَسوء الفاليات إِذا فليني

وقال الآخر :

أَبِالمَوْتِ الذي لا بُدَّ أني   ∴   مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِيني [(٧)]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٧٨

(٢) [الأنفال : ٥٩]

(٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - (ج ١ / ص ٤٢١) عن ابن محيصن يعجزون بكسر النون .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص١٩٤

(٥) [الحجر : ٥٤]

(٦) العنوان في القراءات السبع - (ج ١ / ص ١٩)

(٧) إعراب القرآن للنحاس ج٢/ص٣٨٣

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول المحذوف من النونين (نون الرفع ونون الوقاية) عند اجتماعهما ؛ لدى من خفف ، وقد اختلف في المحذوف حينئذ ، فمذهب سيبويه أنها نون الرفع ؛ والعلة في ذلك من أمور :

- لأنها قد تحذف بلا سبب ، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى .
- ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ﴿ إن الله يأمركم ﴾ [1] ﴿ وما يشعركم ﴾ [2] في قراءة ممن يسكن .
- ولأنها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل .
- ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين .

وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية ، وعليه الأخفش الأوسط والصغير والمبرد وأبو علي وابن جني وعلتهم في ذلك من أمور :

- لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف .
- ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى .
- ولأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه المقدر كالموجود[3] .

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في أربعة مواطن ، في الموطن الأول أجاز حذف النون الثانية (نون الوقاية) منظرا بين آية الأنعام وآية الحجر .

---

(١) البقرة ٦٧

(٢) الأنعام ١٠٩

(٣) همع الهوامع ج١/ص٢٠٢

وفي الموطن الثاني حكى أن أبا عمرو بن العلاء لحّن قراءة نافع بتخفيف النون في آية الأنعام الثانية ، وأورد النحاس في ذلك مذهب سيبويه في إجازة الحذف ، وأورد شاهدا لسيبويه في ذلك ،وانتصر له .

وفي الموطن الثالث وفيه لحن النحاس من قرأ آية الأنفال بكسر النون ولم يذكر من القارىء ، وهو ابن محيصن ، كما أن النحاس لم يشر إلى سبب التلحين ، وهو حذف نون الرفع ؛ إذ الأصل أن يقال : يعجزونني بنونين ، الأولى للرفع ، والثانية للوقاية .

وفي الموطن الرابع : حكى النحاس أن أبا عمرو خطأ نافعا فيما ذهب إليه من كسر النون في آية الحجر (تبشرون) ، وهي أشبه بقراءة ابن محيصن في آية الأنفال ، وقد أورد النحاس كلام سيبويه الذي حكاه في الموطن الثاني ، وزاد شاهدا ثانيا ، وأوضح أن أبا عمرو وَهِم في تأوله المحذوف ؛ إذ ظن أن المحذوف هو نون الرفع ؛ بيد أنها نون الوقاية .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

اختلف النحاة قبل النحاس في المحذوف من النونين ، فسيبويه يرى أن المحذوف هو نون الرفع ، يقول سيبويه بعد أن نص على أنه إذا اجتمعت نون الرفع ونو التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فالمحذوف نون الرفع ، نص على أنهم حذفوها فيما هو أشد من ذلك، ومثل بحذفها مع نون الوقاية ، يقول سيبويه : " وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك لتفعلن ذاك ولتذهبن لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا وتقول هل تفعلن ذاك تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها إذ كانت تحذف وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات .

وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا ، بلغنا أن بعض القراء قرأ ﴿ أتحاجوني ﴾ ؛وكان يقرأ: ﴿ فبم تبشرون ﴾ [(١)]

---

(١) كتاب سيبويه ج٣/ص٥١٩

وذهب الأخفش إلى أن المذوف في أغلوطتنا هو نون الوقاية ، يقول الأخفش : " وقد قرأ بعض القراء {فَبِمَ تُبَشِّرُونِ} أراد {تُبَشِّرُونَنِي} فاذهب أحد النونين استثقالا لاجتماعهما، كما قال: "ما أحسَسْتُ مِنهُمْ أحداً" فألقوا إحدى السينين استثقالا.

فهذا أجدر أنْ يستثقل ؛ لأنهما جميعا متحركان. قال الشاعر: من الوافر:

ترَاهُ كالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً * يَسُوءُ الفالِياتِ إذَا فَلَيْنِي

فحذف النون الآخرة لأنها النون التي تزاد ليترك ما قبلها على حاله ، وليست باسم ؛ فأما الأولى فلا يجوز طرحها ، فإنها الاسم المضمر ، وقال ابو حية النميري: [من الوافر]:

أبِالموتِ الذي لا بُدَّ أنّي * مُلاقٍ - لا أبَاكِ - تُخَوِّفِينِي

فحذف النون. [1]

ولعلك تلحظ أن الأخفش طوع شاهدي سيبويه ، وجعل المذوف فيهما النون الثانية (نون الوقاية) .

أما الفراء فلا يرى أن هناك حذف ، بل خففت النون ، والنية على تثقيلها ، يقول الفراء : "وقوله: {فَبِمَ تُبَشِّرُونَ} النون منصوبة؛ لأنه فعل لهم لم يذكر مفعول. وهو جائز في الكلام. وقد كَسَر أهل المدينة يريدون أن يجعلو النون مفعولا بها. وكأنهم شدّدوا النون فقالوا {فبمَ تُبَشِّرُونِّ قَالُوا} ثم خففوها والنِّيَّة على تثقيلها كقول عمرو بن معدى كرب:

رأته كالثُّغَام يُعَلُّ مِسْكاً * يسوء الفاليات إذا فَلَيْنِى

فأقسم لو جعلتُ عَلَيَّ نَذْراً * بطعنةِ فارس لقضَيتُ دَيْنِى [2]

أما أبو عبيدة فلم ينص على المحذوف ؛ بل اكتفى بحذف أحدهما ، يقول : " (فَبِمَ تُبَشِّرُون) قال: قوم يكسرون النون، وكان أبو عمرو ويفتحها ويقول: إنها إن أضيفت لم تكن إلاَّ بنُونَين لأنها في موضع رفع، فاحتج من أضافها بغير أن يلحق فيها نوناً أخرى بالحذف حذف أحد الحرفين إذا كانا من لفظ واحد، قال أبو حَيّة النُّمَيريّ.

---

(١) معاني القرآن - للأخفش - (ج ١ / ص ٢٠٠)

(٢) معاني القرآن للفراء - (ج ٣ / ص ٣٥)

أبِالْمَوتِ الذي لا بُدّ أني ... مُلاقٍ لا أباكِ تخَوفِينِي

ولم يقل تخوفينني؛ لا أباك: أي لا أبا لكِ، فجاء بقول أهل المدينة. وقال عمرو بن مَعْد يكَرب:

تراه كالثَّغام يُعَلّ مِسْكاً ... يسوء الفاليات إذا فَلَيْنِي

أراد فَلَيْنني فخذف إحدى النونين.[1]

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

ممن تابع سيبويه فيما ذهب إليه من أن المحذوف نون الرفع ابن السراج [2] أما الزجاج فأقر بحذف إحداهما دون النص على أيهما ، يقول الزجاج : [3] "

﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾.

بفتح النون وهو أجود في القراءة، وقرئت: فَبِمَ تُبَشِّرُونِ - بكسر النون - قرأ بها نافع، والأصل فبم تبشرونَنِ فاستُثْقِلَ النّونانِ، فحذفت إحداهما وقيل الحذف من الأدغام، كأنها فبم تُبَشِّرنِّ، بتشديد النون، فحذفت إحدى النونين لثقل التضعيف، كما قالوا رُبَّما، ورُبَمَا، قال الشاعر في حذف النون:

تراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً ... يسوء الغاليات إذا فليني

وأما أبو علي الفارسي فقد تابع الأخفش في حذف نون الوقاية فقال [4] :

وأمّا قراءة نافع (فَبِمَ تُبَشِّرونِ) فإنّه أراد: «تبشرونَني» وتعديةَ الفعل إلى المضمر المنصوب، لأنّ المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرة التي تدلّ على الياء المفعولة، وحذَفَ النونَ الثانيةَ، لأنّ التكرير بها وقع، ولم يحذِف الأولى

---

(١) مجاز القرآن - (ج ١ / ص ٦١)

(٢) الأصول في النحو ج٢/ص٢٠١

(٣) معاني القرآن ٣/١٨١

(٤) الحجة للقراء السبعة ٥/٤٥

الأغلوطة بعد النحاس

وافق الأخفش كثير من النحويين والمفسرين كابن عطية [(١)] ومكي بن أبي طالب [(٢)] وأبي حيان [(٣)] وابن هشام [(٤)] والقرطبي [(٥)].

وممن وافق سيبويه الزمخشري [(٦)] الرازي [(٧)] والنسفي [(٨)] وابن عاشور [(٩)].

وممن نهج منهجا وصفيا السيوطي [(١٠)] وابن عادل [(١١)]

الأغلوطة الرابعة

الأصل في مضارع (فَعَل) المثال الواوي الذي عينه حرف حلق (يَفعِل) كما في (وهب) (يوهِب) بكسر الهاء

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موضع واحد ،وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً ﴾ [(١٢)] يقول النحاس : " والمستقبل يهب ، والأصل يوهِب بكسر الهاء ، ومن قال الأصل يوهَب بفتح الهاء ؛ فقد أخطأ ؛ لأنه لو كان كما

---

(١) المحرر الوجيز - (ج ٤ / ص ١٣٤)

(٢) مشكل إعراب القرآن - (ج ١ / ص ٤١٤)

(٣) تفسير البحر المحيط - (ج ٧ / ص ١٩٨)

(٤) شرح شذور الذهب ج١/ص٧٨

(٥) تفسير القرطبي - (ج ٢ / ص ١٤٦)

(٦) الكشاف - (ج ٣ / ص ٣١٥)

(٧) تفسير الرازي - (ج ٩ / ص ٣٢٠)

(٨) تفسير النسفي - (ج ٢ / ص ١٤١)

(٩) التحرير والتنوير - (ج ٧ / ص ٤٨٥)

(١٠) همع الهوامع ج١/ص٢٠١

(١١) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٧ / ص ٢٦)

(١٢) [مريم : ٥]

قال ؛ لم تحذف الواو ؛ وكما لم تحذف في يوجل ؛ وإنما حذفت الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ ثم فتح بعد حذفها ؛ لأن فيه حرفا من حروف الحلق "[1]

عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول الأصل في مضارع (وهب) ، فبعض النحويين يقول (يوهب) بفتح الهاء ، والنحاس يرى أن الأصل كسر الهاء ؛ حتى تتحقق القاعدة التي من أجلها حذفت الواو ؛ إذ القاعدة : " أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك في وعد يعد وفي وزن يزن "[2]

وعليه فالقول بأن الأصل فيها الفتح يخرق القاعدة .

الأغلوطة قبل النحاس

ذهب سيبويه إلى أن الأصل في نحو (وهب) (يوهب) بالكسر ؛ ولم يجيء منه شيء بالفتح ، يقول سيبويه تحت باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاءً ، يقول : " تقول وعدته فأنا أعده وعداً ووزنته فأنا أزنه وزناً ووأدته فأنا أئده وأداً كما قالوا كسرته فأنا أكسره كسراً ، ولا يجيء في هذا الباب يفعَل وسأخبرك عن ذلك - إن شاء الله -

واعلم أن ذا أصله على قَتَل يقتُل وضَرَب يضرِب ، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا ياجل وييجل ؛ كانت الواو مع الضمة أثقل ؛ فصرفوا هذا الباب إلى يَفعِل ، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها فهم كأنهم إنما يحذفونها من يفعل فعلى هذا بناء ما كان على فعل من هذا الباب "[3]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٦

(٢) شرح شذور الذهب ج١/ص٣٣ ؛ هذه علة البصريين في حذف الواو من نحو (يعد) أما الكوفيون فيرون أن الحذف فرقا بين اللازم والمتعدي الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢/ص٧٨٢.

(٣) كتاب سيبويه ج٤/ص٥٣

وقد تابعه في ذلك المبرد فقال : " هذا باب ما كان فاؤه واواً من الثلاثة اعلم أنَّ هذه الواو إذا كان الفعل على يَفْعِل سقطت في المضارع وذلك قولك وعَد يَعِد ووجَد يَجِد ووسَم يَسِم وسقوطها لأنَّها وقعت موقعا تمتنع فيه الواوات وذلك أنَّها بين ياءٍ وكسرة [(١)]

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

نهج ابن السراج منهج البصريين [(٢)] ولم يناقش أحد ممن عاصر النحاس هذه الأغلوطة ، كما لم يتناولها أحد بعده .

الأغلوطة الخامسة
إبقاء نون الجمع مع الإضافة
كما حكي في قوله تعالى
﴿ قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطْلِعُونِ ﴾ [(٣)] بإسكان الطاء ، كسر النون [(٤)]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى :﴿ قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴾ يقول النحاس : "وقد حكي ﴿ هل أنتم مطلعونِ ﴾ بكسر النون ، وهي لحن ؛ لا يجوز ؛ لأنه جمع بين النون والإضافة ، ولو كان مضافا ؛ لكان هل أنتم مطلعي ؛وإن كان سيبويه والفراء حكيا مثله ، وأنشدا :

هم القائلون الخير والآمرونه ... إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما [(٥)]

---

(١) المقتضب ج١/ص٨٨

(٢) الأصول في النحو ج٣/ص٢٧٦

(٣) [الصافات : ٥٤]

(٤) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - (ج ١ / ص ٦٥٨)

(٥) يقال إنه من الأبيات التي صنعها النحويون ، ورواه سيبويه محمولا على الضرورة ، وهو في شواهد الكشاف ١٢٣ ؛ والكامل ٢١٤/١ .

وإنشاد الفراء والفاعلونه ، وأنشد سيبويه وحده :

ولم يرتفـــق والنـــاس محتضـــرونه ∴ جميعـا وأيـدي المعـتفين رواهقـه[1]

وأنشد الفراء وحده :

ومـــا أدرى وظنّـــى كـــلُّ ظـــنٌ ∴ امســـلمُنِى إلى قَـــومٍ شَـــرَاحِ[2]

أما البيتان اللذان أنشدهما سيبويه ، وشركه الفراء في أحدهما ؛ فلا يعرف مـن قالهما ، ولا تثبت بهما حجة ، ولو عرف من قالهما ؛ لكانا شاذين خـارجين عـن كـلام العرب ، وما كان هكذا لم يحتج به في كتاب الله - جل وعز - ولا يدخل في الفصيح .

وأما البيت الذي أنشده الفراء ؛ فالقول فيه ما حكاه أبو إسحاق ، قال : أنشدنا محمد بن يزيد أأسلمني .

وإنما لم يجز هل أنتم مطلعون - بكسر النون - لأنه جاء إلى ما لا ينفصل مما قبله بالنون ، وهذا ما لا وجه له ، وهذا قول من يوثق به من النحويين منهم محمد بن يزيد ، وهو أيضا قول الفراء ؛ غير أنه أفسده بعد ذلك ، فقال : ضاربني مشبه بيضربني[3]

(١) البيت ليزيد بن مخرم الحارثي وهو في معانى القرآن للفراء - (ج ٤ / ص ٨٣) ، وفي شواهد المغني ٢٦١ .

(٢) لبيت من شواهد الفرّاء في معاني القرآن ((ج ٤ / ص ٨٣) قال في قوله تعالى " هل أنتم مطلعون" وقرأ بعض القراء " هل أنتم مطلعون فاطلع" فكسر النون، وهو شاذ؛ لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلا مجموعا أو موحدا، إلى مكنى عنه. فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاربي ويقولون للاثنين: أنتما ضارباي، وللجميع: أنتم ضاربي ولا يقولون للاثنين أنتما ضاربانني، ولا للجميع: أنتم ضاربونني، وإنما تكون هذه النون يضربونني يضربني، وربما غلط الشاعر، فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربني يتوهم أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة قال الشاعر: " وما أدري وظني ......البيت"، يريد شراحيل، ولم يقل: أمسلمي، وهو وجه الكلام.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج٣/ص٤٢٣

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس

عرض النحاس في كلامه السابق لأكثر من ضرورة ، بدأها بأغلوطتنا ، وهو ما سنقتصر عليه بغية الإيجاز ، وإيراد الشيء في موضعه .

وتدور أغلوطتنا حول حول إضافة الاسم المجموع بالواو والنون إلى ياء الإضافة، وقد نص الفراء في كتابه على أن هذه قراءة لقاريء لم يذكر اسمه [1]

وقد لحن النحاس القراءة ؛ لأنه جمع بين نون الجمع وياء الإضافة ؛ ولو كان ذلك ؛ لقال : "مطلعي"

وقد نظّر النحاس بين إضافة الاسم المجموع إلى ياء الإضافة كما في أغلوطتنا ، وما حكاه سيبويه والفراء في ثلاثة شواهد ، أولها عنهما ، وفيه أضيف اسم الفاعل المجموع بالواو والنون إلى هاء الضمير ، والثاني لسيبويه وحده ، وفيه أضيف اسم الفاعل المجرد من (أل) إلى هاء الضمير ، والثالث للفراء وحده ، وفيه أضيف الاسم المنون إلى ياء الإضافة .

وقد فند النحاس الشواهد الثلاثة ، ورفض الاحتجاج بها لعدم معرفة قائليها ، ولو عرفوا لحكم بشذوذها وخروجها عن نسق العربية .

وقد نص النحاس على أن ما حكم به هو أيضا قول المبرد ؛ بل وقول الفراء الذي تراجع عنه .

---

(١) معاني القرآن للفراء – (ج ٤ / ص ٨٣)

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

أولا : مذهب سيبويه :

أوجب سيبويه حذف النون التي قد تكون علامة للمثنى أو الجمع متى أضيفت إلى ضمير متصل ، وكذا التنوين ، يقول سيبويه : " واعلم أنَّ حذفَ النون والتنوينِ لازمٌ مع علامة المضمر غيرِ المنفصل ؛ لأنّه لا يُتكلّم به مفرَداً حتّى يكون متّصِلا بفعلٍ قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنّه النونُ والتنوينُ فى الاسـم ؛ لأنهمـا لا يكونـان إلاَّ زَوائـد ولا يكونانِ إلاّ فى أواخر الحرُوف "[1]

وقد نص سيبويه على وروده في الشعر ، يقول سيبويه : " وقد جـاء فـى الشّـعر وزعموا أنّه مصنوع

هـم القـائلون الخـير والآمرونـه ... إذا ما خشوا من محـدث الأمـر معظمـا [2]

وقال :

ولم يرتفـق والنـاس محتضـرونه ... جميعـا وأيـدي المعـتفين رواهقـه [3]

مذهب الخليل بن أحمد

ذهب الخليل في توجيه آيتنا إلى تشبيه اسم الفاعل (مطلعون) بالفعل المضـارع تطلعون ، فمطلعوني أي تطلعونني ، يقول الخليل : " ويُقرَأ: فَهَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعـون فـاطّلع، أي: تطلعونني على قريني فأنظر إليه " .[4]

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص١٨٨

(٢) البيت من الطويل ، وهو في كتاب سيبويه ج١/ص١٨٨ .

(٣) كتاب سيبويه ج١/ص١٨٧

(٤) العين - (ج ١ / ص ٨٧)

موقف الفراء :

ناقش الفراء آيتنا ، وحكم بشذوذ القراءة بالكسر ، وعلته الجمع بين النون وياء الإضافة ، يقول الفراء : " وقد قرأ بعض القُرّاء {قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُون فـأُطْلِعَ} فكسر النون ، وهو شاذ؛ لأنَّ العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحّداً إلى اسم مكنّى عنه.

فمن ذلكَ أن يقولوا: أنت ضاربى. ويقولون للاثنين: أنتما ضارباىَ، وللجميع: أنتم ضارِبِىَّ، ولا يقولوا للاثنين: أنتما ضاربانِنى ولا للجميع: ضَاربونَنى.

وإنَّما تكون هَذه النون فى فعل ويفعل، مثل (ضربونى ويضربنى وضربنى).

وربما غلِط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول:أنتَ ضاربُنى، يتوهّم أنه أراد: هَل تضربنى، فيكون ذلك عَلى غير صحَّة.

قَالَ الشاعر:

وما أدرى وظَنِّى كلُّ ظَنٍّ ... أمسلِمُنِى إلى قَومٍ شَرَاحِ

يريد: شراحيل ولم يقل: أمسلِمِىّ. وهو وَجه الكلام. وقال آخر:

هم القائلون الخير والآمرونه ... إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

ولم يقل: الفاعلوه. وهو وجه الكلام.[1]

والفراء - وإن جعل إضافة الضمير إلى ما فيه النون أوالتنوين دون حذفهما شاذا – أجاز إضافة الاسم الظاهر إلى ما فيه النون أو التنوين دون حذف ، حيث أجاز أن يقال : " هما ضاربانِ زيداً ، وهما ضاربَا زيدٍ " ، يقول الفراء : " وإنما اختاروا الإضَافة فى الاسم المكنّى ؛ لأنهُ يختلط بمَا قبله ، فيصِير الحرفان كالحرف الواحد ، فلذلكَ استحبُّوا الإضَافة فى المكنّى، وقالوا: هما ضاربانِ زيداً ، وضاربَا زيدٍ؛ لأن زيدا فى ظهوره لا يختلط بمَا قبله؛ لأنه ليسَ بحرفٍ وَاحِدٍ والمكنّى حرف. "[2].

---

(١) معانى القرآن للفراء – (ج ٤ / ص ٨٣)

(٢) معانى القرآن للفراء – (ج ٤ / ص ٨٣)

وهذا الذي أجازه الفراء تحدث سيبويه عن شيء مثله ؛ غير أن عبارة الفراء جاءت أكثر وضوحا ، يقول سيبويه : " والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل؛ لأنه اسم ينفصل ويبتدأ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أقرب إليها من المظهر، اجتمع فيها هذا والمعاقبة." [1].

موقف المبرد :

رفض المبرد إبقاء نون الجمع أو التنوين مع الإضافة ، يقول المبرد : " وأنشد بعضهم:

∴ وليس حاملني إلا ابن حمال [2]

وهذا لايجوز في الكلام، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر، لأن المضمر لا يقوم بنفسه، فإنما يقع معاقباً للتنوين، تقول: هذا ضارب زيداً غداً، وهذا ضاربك غداً، ولا يقع التنوين ههنا، لأنه لو وقع لا نفصل المضمر، وعلى هذا قول الله تعالى: " إنا منجوك وأهلك " [3].

وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة، لما ذكرت من انفصال الكناية، والبيتان اللذان رواهما سيبويه :

هم القائلون الخير والأمرونه ... إذا مال خشوا يوماً من الأمر معظما

وأنشد :

ولم يرتفق والناس محتضرونه ... جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه

وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وقفت في نون الاثنين والجميع ؛ لأنه لا يلتبس بالمضمر، تقول: هما رجلانه، وهم ضاربوه، إذا وقفت، لأنه لا يلتبس بالمضمر إذ كان لا يقع هذا الموقع، ولا يجوز، تقول ضربته، وأنت تريد ضربت، والهاء لبيان الحركة، لأن

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص١٨٧

(٢) البيت في الإنصاف ١/١٢٩ ؛ وواللباب ١/١٢٧ .

(٣) العنكبوت٣٣

المفعول يقع في هذا الموضع، فيكون لبساً، فأما قولهم: ارمه واغزه فتلحق الهاء لبيان الحركة، فإنما جاز ذلك لما حذفت من أصل الفعل، ولا يكون في غير المحذوف .[١]

موقف المظفر العلوي : عدّ المظفر العلوي ما جاء في الشعر من الضرورة فقال: "وقد ألحقَ الشاعرُ نونَ الجمع مع الاسمِ المُضمَر، وهو من الضرورات التي لم تُستَحسَن، فقال في مثل الضّاربوهُ الضّاربونه، والخائفوه: الخائفونه، والآمِروهُ الآمِرونه ، قال الشاعر:

همُ القائلون الخيْرَ والآمِرونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُفظِعا[٢]

موقف الطبري :

رفض الطبري القراءة ، وجعلها من شواذ الحروف ، يقول الطبري : "حدثنا محمد بن الحسين، قال: ثنا أحمد، قال: ثنا أسباط، عن السدي، قوله(هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ) قال: كان ابن عباس يقرؤها:"هَلْ أنتُمْ مُطْلِعُونِى فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ" قال: في وسط الجحيم.

وهذه القراءة التي ذكرها السدي، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ في(مُطَّلِعُونَ) إن كانت محفوظة عنه، فإنها من شواذ الحروف، وذلك أن العرب لا تؤثر في المكنى من الأسماء إذا اتصل بفاعل على الإضافة في جمع أو توحيد، لا يكادون أن يقولوا أنت مُكَلِّمُني ولا أنتما مكلماني ولا أنتم مكلّموني ولا مكلّموني، وإنما يقولون أنت مكلّمي، وأنتما مكلّماي، وأنتم مكلمي؛ وإن قال قائل منهم ذلك قاله على وجه الغلط توهما به: أنت تكلمني، وأنتما تكلماني، وأنتم تكلمونني، كما قال الشاعر:

وَما أدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَن... أمُسْلِمُنِي إلى قَوْمي شَرَاحِي؟[٣]

وممن وافق المبرد والطبري والمظفر الأزهريُ[٤]

---

(١) الكامل في اللغة والادب - (ج ١ / ص ٩٧)

(٢) نضرة الإغريض في نصرة القريض للمظفر العلوي ص ١٥٤ .

(٣) تفسير الطبري - (ج ٢١ / ص ٤٩)

(٤) تهذيب اللغة - (ج ١ / ص ٢٠٨

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

من خلال التتبع التاريخي للأغلوطة لدى معاصري النحاس ، تجد أن المبرد ، ومن بعده الزجاج ، ثم النحاس قد سلكوا طريقا واحدا في الحكم بشذوذ القراء ، يقول الزجاج :[1] " فأما الكسر للنون فهو شاذ عند البصريين والكوفيين جميعا ، وله عند الجماعة وجه ضعيف ، وقد جاء مثله في الشعر :

هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خَشَوْا مِن مُحَدث الأمْرِ معظما[2]

وأنشدوا :

وما أدري وظني كل ظَنّي أمُسْلِمُني إلى قومي شَرَاحِ[3]

والذي أنْشَدَنِيه محمد بن يزيد: أيُسْلِمُني إلى قومي، وإنما الكلام أمُسْلِمِي وَأيُسْلِمُنِي، وكذلك هم القائلون الخير والآمروه، وكل اسماء الفاعلين إذا ذكرت بعدها المضمر لم تذكر النون ولا التنوين، تقول: زَيْدٌ ضَارِبي وهما ضارباك ولا يجوز وهو ضارِبُني، ولا هم ضاربونك. ولا يجوز هم ضاربونك عندهم الا في الشعر الا أنه قد قُرِئ بالكسر: هلْ أنْتُم مُطّلِعُون على معنى مطلعوني، فحذفت الياء كما تحذف في رؤوس الآي، وبقيت الكسرة دليلاً عليها. وهو في النحو ـ أعني كسر النون ـ على مَا أخْبَرْتُكَ، والقراءة قليلة بها، وأجودُ القراة وأكثرها مُطّلِعُونَ ـ بتشديد الطاء وفتح النون ـ ثم الذي يليه مُطْلِعُونِ بتخفيف الطاء وفتح النون.

الأغلوطة بعد النحاس

نهج بعض النحويين والمفسرين منهجا وصفيا كابن عطية[2] القرطبي[3] والألوسي[4] وابن منظور[5] والشوكاني[6]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٠٥ .

(٢) المحرر الوجيز – (ج ٥ / ص ٤١٥)

(٣) تفسير القرطبي – (ج ١٥ / ص ٨٣)

(٤) تفسير الألوسي – (ج ١٧ / ص ١٢١)

(٥) لسان العرب – (ج ٨ / ص ٢٣٥)

(٦) . فتح القدير – (ج ٦ / ص ١٩٩)

ومن تابع الخليل في توجيهه القراءة ابن جني حيث ذهب إلى تنزيل اسم الفاعل منزلة المضارع ،[1] وممن اجتهد في توجيهها الزمخشري حيث نص على أنهم وضعوا المتصل موضع المنفصل فقال : " قرئ : «مطلعون» بكسر النون ، أراد : مطلعون إياي؛ فوضع المتصل موضع المنفصل ، كقوله :

هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ ...

أو شبه اسم الفاعل في ذلك بالمضارع لتآخ بينهما ، كأنه قال : تطلعون [2]

الأغلوطة السادسة
العطف على معمولي عاملين [3] مع تقدم المجرور في المتعاطفين

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ [4] وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ [5] وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ [6] ﴾

يقول النحاس : " قال أبو جعفر أما قوله جل وعز ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ ﴾ ، فلا اختلاف بين النحويين فيه أن النصب والرفع جيدان ، فالنصب على العطف أي وإن في خلقكم ، والرفع من ثلاثة أوجه :

---

(١) المحرر الوجيز – (ج ٥ / ص ٤١٥) ، وتفسير البحر المحيط – (ج ٩ / ص ٢٩٩)

(٢) الكشاف – (ج ٥ / ص ٤٦٤)

(٣) هذا تعبير ابن هشام ، وبقية النحويين يقولون العطف على عاملين (مغني اللبيب ج١/ص٨٥٧) .

(٤) [الجاثية : ٣]

(٥) [الجاثية : ٤]

(٦) [الجاثية : ٥]

أحدها : أن يكون معطوفا على الموضع مثل ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [1]

والوجه الثاني : الرفع بالابتداء وخبره وعطفت جملة على جملة منقطعة من الأول ، كما تقول : إن زيدا خارج وأنا أجيئك غدا .

والوجه الثالث : أن تكون الجملة في موضع الحال كما في﴿يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [2]

فأما قوله جل وعز ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ؛ فقد اختلف النحويون فيه :

فقال بعضهم : النصب فيه جائز ، وأجاز العطف على عاملين ، فممن قال هذا سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وأنشد سيبويه :

أكل امرىء تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا [3]

ورد هذا بعضهم ولم يجز العطف على عاملين ، وقال من عطف على عاملين : أجاز في الدار زيد والحجرة عمرو ، وقائل هذا القول ينشد : (ونارا) بالنصب ، ويقول : من قرأ الثالثة (آياتٍ) فقد لحن [4] وممن قال هذا محمد بن يزيد .

---

(١) [الجاثية : ٣٢]

(٢) [آل عمران : ١٥٤]

(٣) البيت من المتقارب ؛ وهو لأبي داؤد في ديوانه ٣٥٣ ؛ والكتاب ٦٦/١ ؛ والأصمعيات ١٩١ ؛ والمحتسب ٢٨١/١ ؛ والشاهد فيه (ونار) حيث يجوز الجر على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا ؛ ويجوز النصب عطفا على المفعول الأول لـ " تحسبين). فعطف على " امرئ " وعلى المنصوب الأول

(٤) إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر - (ج ١ / ص ٦٩٦)واختلف في ( ) آيات لقوم يوقنون ( ) الآية ٤ و ( ) آيات لقوم يعقلون (الآية ٥ فحمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء منصوبة فيهما عطفا على اسم إن أي وإن في خلقكم وإن في اختلاف والخبر ، وقوله وفي خلقكم وفي اختلاف ، أو كرر آيات تأكيد للأول أي إن في السموات وفي خلقكم وفي اختلاف الليل لآيات ويكون في خلقكم عطفا على في السموات كرر معه حرف العطف توكيدا وافقهم الأعمش والباقون برفعهما على الابتداء والظرف قيل هو الخبر ، وهي حينئذ جملة معطوفة على جملة مؤكدة بأن ويحتمل أن تكون آيات عطفا على محل أن ومعمولها وهو رفع بالابتداء إن عطفت عطف المفرد وبتقدير هو أن عطفت عطف الجمل وخرج بالقيد المذكور الأول المتفق على كسره ؛ لأنه اسم إن .

وكان أبو إسحاق يحتج لسيبويه في العطف على عاملين بأن من قرأ آيات بالرفع فقد عطف أيضا على عاملين ؛ لأنه عطف واختلاف على وفي خلقكم وعطف آيات على الموضع فقد صار العطف على عاملين إجماعا والقراءة بالرفع بينة لا تحتاج إلى احتجاج ولا احتيال .[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول العطف على معمولي عاملين ، وقد اختلف النحاة في جواز ذلك ومنعه ، بيد أنهم اتفقوا على جواز أن يعطف بالحرف على معمول ومعمولي ومعمولات عامل واحد ؛ لا معمولات عوامل ثلاثة بإجماع فيهما .

فيقال : ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ، وظن زيد عمرا منطلقا وبكر جعفرا مقيما ، وأعلم زيد عمرا بكرا مقيما وعبد الله جعفرا عاصما راحلا .

ولا يقال : إن زيدا في البيت على فراش والقصر نطع عمرا ؛ أي وإن في القصر على نطع عمرا ؛ بنيابة الواو عن (إن) و (في) و (علي) ، ولا جاء من الدار إلى المسجد زيد ، والحانوت البيت عمرو بنيابتها عن (جاء) و (من) و (إلى).

وفي العطف على معمولي عاملين أقوال :

أحدها : منع العطف مطلقا في المجرور ، وغيره ، فلا يقال : كان آكلا طعاما زيد وتمرا عمرو ، ولا في الدار زيد والحجرة عمرو ؛ لأنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد ، وذلك لا يجوز ؛ ولأنه لو جاز ؛ لجاز من أكثر من عاملين ، وذلك ممتنع بإجماع كما تقدم.

والثاني : جواز العطف مطلقا من المجرور وغيره ؛ لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه .

وثالثها : يجوز إن كان أحدهما جارا ؛ سواء تقدم المجرور المعطوف نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ؛ أم تأخر نحو: وعمرو الحجرة .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص١٤٠

ورابعها : يجوز إن تقدم المجرور المعطوف سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا بخلاف ما إذا تأخر .

وخامسها : يجوز إن تقدم المجرور في المتعاطفين نحو إن في الدار زيدا والحجرة عمرا

ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما وإن تقدم في المعطوف نحو إن زيدا في الدار والحجرة عمرا ؛ لأنه لم يسمع إلا مقدما فيهما ولتساوى الجملتين حينئذ ومنه قوله تعالى وَفِي خَلقِكُم وَمَا يَبُثُّ ومِن دَابَةٍ ءَايَاتٌ لَقَومٍ يُوقِنُونَ

وَاختِلاَفِ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ إلى قوله ءَايَاتٌ لِقَومٍ يَعقِلُونَ [1] وقوله لِلَّذِينَ أحسَنُوا الحُسنَى وَزِيَادة يونس ٢٦

وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَة [2]

وسادسها : يجوز في غير العوامل اللفظية ويمتنع فيها ،وغيرها هي الابتدائية فجوز نحو زيد في الدار والقصر عمرو لأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضا فكأن العطف على معمول عامل واحد .

وسابعها يجوز في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة ؛ لأنه عارض والحكم للأول نحو ليس زيد بقائم ولا خارج أخوه وما شرب من عسل زيد ولا لبن عمرو وإنما امتنع في العوامل اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى [3]

وقد أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، ونص على أن النحاة افترقوا طائفتين فسيبويه والكسائي والفراء أجازوا العطف على معمولي عاملين ، بينما ذهب المبرد إلى منع ذلك مطلقا ، ولحن القراءة .

وقد تابع سيبويه الفراء في الجواز ، واحتج له بأن قراءة الرفع في الآية الثالثة من أغلوطتنا إنما جاءت على عطف معمولين على عاملين .

---

(١) الجاثية ٤ ؛ ٥

(٢) يونس ٢٧

(٣) همع الهوامع ج٣/ص٢٢٤

ويلحظ في أغلوطتنا تقدم المجرور في المتعاطفين فـ (اختلاف) معطوف على (خلقكم) ، وقد أورد النحاس أن المبرد لحن القراءة ، وأن الزجاج تابع سيبويه في الجواز .

الأغلوطة قبل النحاس

عرض سيبويه لأغلوطتنا متبعا منهجا استنباطيا ، حيث يعرض المثال ، وينظر بينه وبين كلام العرب ؛ بحيث يستطيع الحكم عليه ، فأوجب الرفع في نحو (ما أبو زَيْنَبَ ذاهباً ولا مقيمةٌ أمُّها) معللا بالقول : " لأنك لو قلتَ ما أبو زَيْنَبَ مُقَيمة أمُّها لم يجزْ ؛ لأنها ليست من سببه وإنما عَمِلتْ (ما) فيه لا في (زينبَ) .

وأجاز معه الجر في قول الأعْوَرُ الشَّنِّيّ :

هَوِّنْ عليكَ فإنّ الأمور ... بكَفّ الإلهِ مَقاديرُها

فَليس بآتِيكَ مَنْهيُّها ... ولا قاصِرٌ عنك مأمُورُها[1]

لأنه جعل المأمورَ من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكَّر وهو المَنهيّ ، وقد جَرَّه قومٌ فجعلوا المأمورَ للمنهيّ والمنهيُّ هو الأمورُ لأنّه من الأمور وهو بعضُها فأجراه.

وأجاز معه الجر والنصب في قول النابغة الجعديّ :

فلَيْسَ بِمَعْروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها ... صِحاحاً ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تعقَّرَا[2]

كأنّه قال ليس بمعروف لنا رَدُّها صحاحا ولا مستَنْكَرٌ عَقرُها والعَقْر ليس للردّ .

وإن شئتَ نصَبْتَ فقلْتَ ولا مستنكَراً أن تُعقَّرا ولا قاصراً عنك مأمورها على قولك ليس زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا أو ولا منطلقا عمرو .

---

(١) البيت من المتقارب ؛ وهو للأعور الشني في الكتاب ٦٤/١ ؛ والمقتضب ١٩٦/٤ ؛ وأمالي ابن الحاجب ١٦٩/٢ .والشاهد فيه (ولا قاصر) حيث جره عطفا على خبر (ليس) المجرور بالباء الزائدة ؛ ويجوز نصبه .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٥٠ ؛ والكتاب ٦٤/١ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٤١/١ ؛ والمقتضب ١٩٤/٤، والشاهد فيه (مستنكر) حيث يجوز فيه الرفع على أنه خبر ؛ والتقدير : ولا مستنكر عقرها ؛ ويجوز فيه النصب عطفا على موضع (بمعروف) ويكون (أن تعقرا) معطوف على أن (نردها) ؛ ويجوز الجر على العطف على (معروف) .

وتقول ما كلُّ سَوْداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً وإن شئت نصبتَ شحمةً وبيضاءُ في موضع جرٍّ كأنك أظهرت كلَّ فقلتَ ولا كلُّ بيضاءَ ، قال الشاعر أبو دُوادٍ :

أكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارًا [(١)]

موقف الأخفش :

أثبت المبرد في أكثر من موضع أن الأخفش أجاز العطف على معمولي عاملين[(٢)] غير أنني لم أقف على ذلك في كتابه .

موقف الفراء :

أجاز الفراء العطف على معمولي عاملين في أغلوطتنا ؛ حيث أقر قراءة النصب فقال : " قوله عز وجل: {وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ آيَاتٌ...} يقول: فى خلق الآدميين وسواهم من كل ذى روح آيات. تقرأ: الآيات بالخفض على تأويل النصب. يرد على قوله: {إنّ فى السمٰوات والأرْضِ لآياتٍ}. ويقوّى الخفض فيها أنها فى قراءة عبدالله: {لآيات}. وفى قراءة أُبى: لآيات لآيات لآياتٍ ثلاثهن. والرفع قراءة الناس على الاستئناف فيما بعد انّ، والعرب تقول: إن لى عليك مالا، وعلى أخيك مال كثير. فينصبون الثانى ويرفعونه.

وفى قراءة عبدالله : "وفى اختلاف اللّيل والنهارِ" فهذا يقوى خفض الاختلاف، ولو رفعه رافع فقال: واختلاف الليل والنهار آياتٌ أيضا يجعل الاختلاف آياتٍ، ولم نسمعه من أحد من القراء قال: ولو رفع رافع الآيات، وفيها اللام كان صوابا. [(٣)]

موقف الطبري :

أورد الطبري كلام الفراء السابق ، وأقر بصحة القراءة قائلا : " والصواب من القول في ذلك إن كان الأمر على ما وصفنا أن يقال: إن الخفض في هذه الأحرف

---

(١) كتاب سيبويه ج١/ص٦٦

(٢) الكامل في اللغة والادب - (ج ١ / ص ٧٥)

(٣) معانى القرآن للفراء - (ج ٤ / ص ١٦٢)

والرفع قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار قد قرأ بهما علماء من القرّاء صحيحتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب."[1]

مذهب المبرد :

رفض المبرد العطف على معمولي عاملين ، ورد في ذلك إجازة الأخفش وسيبويه ، يقول المبرد : " فأما قول الشاعر

فلَيْسَ بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها صِحاحاً ولا مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا

فإن هذا البيت إنما جاء في ليس وليس تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء ، ولكننا نشرحه على ما يصلح مثله في ما وما يمتنع ، إنما كان في ذكر الخيل فقال فليس بمعروف لنا أن نردها أي فليس بمعروف لنا ردهاف (ردها) اسم ليس وبمعروف لنا الخبر ثم قال : ولا مستنكر أن تعقرا وتأويله ولا مستنكر عقرها ؛ فهذا لا يكون إلا منقطعا عن الأول لأن العقر مضاف إلى ضمير الخيل ؛ فهذا بمنزلة قولك ما أبو زينب قائما ، ولا ذاهبة أمها لأن الأم ترجع إلى زينب لا إلى من خبر عنه وهو الأب ، ولو قلت في (ليس) خاصة ولا مستنكرا أن تعقرا على الموضع كان حسنا لأن ليس يقدم فيها الخبر فكأنك قلت ليس بمنطلق عمرو ولا قائما بكر على قولك وليس قائما بكر .

وأما الخفض فيمتنع لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين وهما الباء و ليس ؛ فكأنك قلت زيد في الدار والحجرة عمرو ، فتعطف على في والمبتدأ ، وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه ، وقد قرأ بعض القراء ﴿ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾ فعطف على إن وعلى في ، وهذا عندنا غير جائز

ومثل البيت المتقدم قوله :

هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإلهِ مَقادِيرُها

فلَيْسَ بآتيكَ مَنْهِيُّها ولا قاصرٌ عنكَ مأمُورُها

لأن المأمور راجع إلى الأمور ومنهيها بعضها فالرفع على مثل قولك ليس زيد قائما ولا عمرو منطلق قطعته من الأول وعطفت جملة على جملة والنصب قد فسرناه

---

(١) تفسير الطبري - (ج ٢٢ / ص ٦٠)

على الموضع ، وكان سيبويه يجيز الجر في هذا وفي الذي قبله فيقول ولا قاصر ولا مستنكر ويذهب إلى أن الرد متصل بالخيل وأن المنهى متصل بالأمور فإذا رد إلى المنهي فكأنه قد رد إلى الأمور ....وليس القول عندي كما ذهب إليه [١]

كما عاب المبرد قول الشاعر :

ألاتسأل ذا العلم ماالذي ... يحل من التقبيل في رمضان؟

فقال لي المكي : أما لزوجةٍ ... فسبع، وأما خلةٍ فثماني

حيث قال : "وفي هذا الشعر عيب، وهو الذي يسميه النحويون العطف على عاملين، وذلك أنه عطف "خلةٌ" على اللام الخافضة لزوجة، وعطف "ثمانيا" على "سبع" ، ويلزم من قال هذا أن يقول : مر عبد الله بزيد وعمروٌ وخالدٍ، ففيه هذا القبح[٢]

كما عرض أيضا لأغلوطتنا فقال : "وقد قرأ بعض القراء وليس بجائز عندنا: ﴿واختلف اليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به بعد موتها وبث فيها من كل دابة "وتصريف الريح آيات﴾ فجعل "آيات" في موضع نصب وخفضها لتاء الجميع فحملها على "إن" وعطفها بالواو، وعطف "اختلافا" على "في" ولا أرى ذا في القرآن جائزاً لإنه ليس بموضع ضرورة، وأنشد سيبويه لعدي بن زيد العبادي:

أكل امرىء تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا

فعطف على "امرئ" وعلى المنصوب الأول .[٣]

كما عاب قول أبي النجم العجلي من الرجز:

أوصَيتُ مِن بَرَّةَ قَلباً حُرَّا

بِالكَلبِ خَيراً وَالحَماةِ شَرّا

كلام معيب عند النحويين، وبعضهم لا يجيزه، وذلك لأنه عطف على عاملين: على الباء وعلى الفعل. ومن قال هذا قال: ضربت زيداً في الدار، والحجرة عمراً.

---

(١) المقتضب ج٤/ص١٩٥، وما بعدها .

(٢) الكامل في اللغة والادب – (ج ١ / ص ٧٥)

(٣) الكامل في اللغة والادب – (ج ١ / ص ٧٥)

قال أبو العباس: وكان أبو الحسن الأخفش يراه ويقرأ: " واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات " الجاثية: ٥ " فعطف على إن وعلى في. وقال عدي بن زيد:

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا

فعطف على كل وعلى الفعل.[١]

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

موقف الزجاج :

أقر ابن السراج القراءة ؛ كما أقر بجواز العطف على معمولي عاملين ، وخرجها على ذلك ، فقال [٢]: "

يقرأ بالرفع وبكسر التاء والتنوين، والموضع موضعُ نَصْبٍ ويكون قوله: ﴿واخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾ عطف على قوله: ﴿وفي خلقكم﴾، وعلى قوله:

﴿إن في السموات والأرض﴾، وإن في ﴿اختلاف الليل والنهار﴾ آياتٍ، وهذا عطف عَلَى عَامِلَيْن ومثله من الشعر:[١]

أكل امرئ تحسبين امرَأً ونار توقد بالَّليْل ناراً

عطف على ما عملت فيه كل، وما عملت فيه أتحسبين. وقد أباهُ بعض النحويين، وقالوا: لا يجوز إلا الرفع في قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آياتٌ﴾ وجعله عطفاً على عامل واحد على معنى واختلاف الليل والنهار وتصريف الرياح آياتٌ، وهذا أيضاً عطف على عاملين لأنه يَرْفَعُ آياتٍ على العطف على ما قبلها كما خفض «واختلافَ» على العطف على ما قبلها. ويكون معطوفاً إن شئت على موضع أنَّ وَمَا عَمِلَتْ فيه، وإن شئت على قراءة من قرأ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾.

---

(١) الكامل في اللغة والادب - (ج ١ / ص ٢١٥)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣١/٤ .

موقف ابن السراج :

رفض ابن السراج العطف على معمولي عاملين ، يقول ابن السراج : أعلم أن العطف على عاملين لا يجوز ؛ من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ، ويغني عن إعادته .

فإن قلت : قام زيد وعمرو ، فالواو أغنت عن إعادة (قام) ، فقد صارت ترفع كما يرفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك : إن زيدا منطلق وعمرا ، فالواو نصبت كما نصبت (إن) ، وكذلك في الخفض إذا قلت : مررت بزيد وعمرو ، فالواو جرت كما جرت الباء ، فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب ؛ لكنت قد أحلت ؛ لأنها كان تكون رافعة ناصبة في حال قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول مر زيد بعمرو وبكر خالد فتعطف على الفعل والباء ، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا .

واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه مر زيد بعمرو وخالد بكر واحتجوا بأشياء منها قول الشاعر :

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

وقال النابغة

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا

وما يحتجون به ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فعطف على كل وما ومن ذلك :

أكل امريء تحسبين امرأا ونار توقد بالليل نارا

وقد ادعى ابن السراج أن سيبويه يمنع العطف على معمولي عاملين ، وهو عكس ما أثبته النحاس له ، يقول ابن السراج : "ومذهب سيبويه في جميع هذه أن لا يعطف على عاملين ويذكر أن في جميعها تأويلا يرده إلى عمل واحد ونحن نذكر ما قاله سيبويه في باب ما تقول ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها ترفع لأنك لو قلت ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز ؛ لأنها ليست من سببه .

ومثل ذلك قول الأعور الشني : هون عليك

فأنشد البيتين ورفع ولا قاصر عنك مأمورها وقال : (لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهي).

ومعنى كلامه أنه لو كان موضع ليس (ما) لكان الخبر إذا تقدم في (ما) على الاسم لم يجز إلا الرفع لا يجوز أن تقول ما زيد منطلقا ولا خارجا معن فإن جعلت في (خارج معن) شيئا من سبب زيد جاز النصب وكان عطفا على الخبر لأنه يصير خبرا لزيد ؛ لأنه معلق بسبب له ، فكذلك لو قلت: فما يأتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها غير قولك منهيها .

ثم قال : وجره قوم فجعلوا المأمور للمنهي والمنهي هو الأمور لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنثه كما قال جرير

إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم [١]

فصار تأويل الخبر ليس بآتيك الأمور ولا قاصر بعضها فجعل بعض الأمور أمورا وكذلك احتج لقول النابغة في الجر فقال يجوز أن تجر وتحمله على الرد لأنه من الخيل يعني في قوله أن تردها لأن أن تردها في موضع ردها كما قال ذو الرمة

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم [٢]

كأنه قال تسفهتها الرياح فهذا بناء الكلام على الخيل وذلك رد إلى الأمور ، وقال : كأنه قال ليس بآتيك منهيها وليست بمعروفة ردها حين كان من الخيل والخيل مؤنثة فأنث .

وهو في قوله ليس بآتيتك منهيها كأنه قال : ليس بآتيتك الأمور وفي ليس بمعروف ردها وكأنه قال ليست بمعروفة خيلنا صحاصا قال وإن شئت نصبت فقلت ولا مستنكرا ولا قاصرا[٣]

ثم أورد ابن السراج مذهب المبرد فقال : " قال أبو العباس: قال الأخفش : وليس هذان البيتان على ما زعم سيبويه يعني في الجر ؛ لأنه يجوز عند العطف وأن

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٢١٩ ؛ والكتاب ٥٢/١ ؛ والمقتضب ١٩٨/٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٥٤ ؛ والكتاب ٥٢/١ ؛ والمقتضب ١٩٧/٤ .

(٣) الأصول في النحو ج٢/ص٦٩

يكون الثاني من سبب الأول ؛ وأنكر ذلك سيبويه ؛ لأنه عطف على عاملين على السين والباء ، فزعم أبو الحسن أنها غلط منه ، وأن العطف على عاملين جائز نحو قول الله عز وجل في قراءة بعض الناس وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات فجر الآيات وهي في موضع نصب ومثل قوله لعلى هدى أو في ضلال مبين عطف على خبر إن وعلى الكل

قال أبو العباس : وغلط أبو الحسن في الآيتين جميعا ولكن قوله ﴿ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون وابتدأ الكلام إن في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون ، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات ﴾وإن جر آيات فقد عطف على عاملين وهي قراءة عطف على إن و في قال وهذا عندنا غير جائز لأن الذي تأوله سيبويه بعيد وقال لأن الرد غير الخيل والعقر راجع إلى الخيل فليس بمتصل بشيء من الخيل ولا داخل في المعنى

وقال أما قوله : (فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها) فهو أقرب قليلا وليس منه لأن المأمور بعضها والمنهي بعضها وقربه أنهما قد أحاطا بالأمور وقال : وليس يجوز الخفض عندنا إلا على العطف على عاملين فيمن أجازه .

وأما قولهم : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، فقال سيبويه : كأنك أظهرت كل مضمر ، فقلت : ولا كل بيضاء ، فمذهب سيبويه أن (كل) مضمرة هنا محذوفة ، وكذلك

أكل امرىء تحسبين أمرأا ونار توقد بالليل نارا

يذهب إلى أنه حذف (كل) بعد أن لفظ بها ثانية ، وقال : استغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب .

قال : وجاز كما جاز في قوله : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه وإن شئت قلت ولا مثل أخيه فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه وتفريقه أن تقول ما

مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك قال ومثل ذلك ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك فلما جاز في هذا جاز في ذاك"[1]

وأبو العباس رحمه الله لا يجيز ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك والذي بدأ به سيبويه الرفع في قولك ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة والنصب في (ونارا) هو الوجه .

وهذه الحروف شواذ فأما من ظن أن من جر آيات في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه ، وإنما نظير ذلك قولك إن في الدار علامة للمسلمين والبيت علامة للمؤمنين ، فإعادة علامة تأكيد وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام كما تعاد إن إذا طال الكلام

وأما من رفع وليست (آيات) عنده مكررة للتأكيد فقد عطف أيضا على عاملين نصب أو رفع ؛ لأنه إذا قال إن في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون فإذا رفع فقد عطف آيات على الإبتداء وإختلافا على في وذلك عاملان ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف على عاملين فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو إن في الدار زيدا والمسجد عمرا وعمرو غير زيد لكان ذلك له شاهدا على أنه إن حكى مثله حاك ولم يوجد في كلام العرب شائعا فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه[2]

---

(١) انظر كلام سيبويه في كل ماسبق كتاب سيبويه ج١/ص٦٦ .

(٢) الأصول في النحو ج٢/ص٧٥

موقف الفارسي :

أقر الفارسي قراءة ، وأورد كلام الأخفش ، وانتصر للقراءة ، فقال[1] : "

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرٍو وابن عامر : (وما يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آياتٌ) [٤] رفعاً، (وتَصْريف الرياح آيَاتٌ) [٥] رفعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: كسراً فيهما[1].

مَن قال: (وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ من دَابَّةٍ آياتٌ) جاز الرفع في قوله: (آياتٌ) من وجهين: أحدهما: العطف على موضع (إنَّ) وما عملت فيه؛ لأنَّ موضعها رفع بالابتداء، فيحمل الرفع فيه على الموضع، والآخر: أن يكون مُسْتأنفاً، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة؛ فيكون قوله: (آياتٌ) على هذا مرتفعاً بالظرف في قول مَن رأى الرفع بالظرف، أو بالابتداء في قول مَن لم يرَ الرفع بالظرف، فهذا وجه قول مَن رفع (آياتٌ) في الموضعين.

قال أبو الحَسَن: (من دابَّةٍ آياتٌ) قراءة الناسِ الرفعُ، وهو أجودُ، وبها نقْرأ، لأنَّه قد صار على كلامٍ آخر. نحوَ: إنَّ في الدَّار زيداً وفي

---

(١) الحجة في القراءات للفارسي ٦/١٦٩ .

البيت غيره، لأنك إنما تعطف الكلام كلّه على الكلام كلّه.

قال: وقد قرئ بالنصب وهو غَرَبيٌّ، انتهت الحكاية عنه.

فأمّا قوله: (واخْتِلاَفِ اللَّيلِ والنَّهارِ وما أَنْزَلَ الله من السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [الجاثية/٥] فإنك إن تركت الكلام على ظاهره؛ فإنَّ فيه عطفاً على عاملين: أحد العاملين: الجارُّ بالذي هو (في) من قوله: (وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ) [الجاثية/٤] والعامل الآخر: أن نصبت إنَّ، وإن رفعتَ، فالعامل المعطوف عليه مع في: الابتداءُ أو الظرفُ.

ووجه قراءة حمزة والكسائي: (وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ من دَابَّةٍ آياتٍ) [الجاثية/٤](وتصريفِ الرياحِ آيَاتٍ) [الجاثية/٥] فعلى أنَّه لم يُحمل على موضع إنَّ كما حمله من رفع آياتٍ في الموضعين أو قطعه واستأنف، ولكن حُمِلَ على لفظ إنَّ دون موضعها فحمل (آيات) في الموضعين على نصب إن في قوله: (إنَّ في السموات والأرض لآياتٍ للمؤمنينَ) [الجاثية/٣] فإنْ قلت إنَّه يَعْرِض في هذه القراءة العطفُ على عاملين، وذلك في قوله: (واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ آياتٍ) [الجاثية/٥] وسيبويه وكثير من النحويين لا يُجيزونه، قيل يجوز أن يقدر في قوله: (واختلافِ اللَّيل والنَّهار آياتٍ)، وإن كانت محذوفةً من اللَّفظ في حكم المثبتِ فيه، وذلك أن ذكره قد تقدَّم في قوله: (إنَّ في السمواتِ) (وفي خَلْقِكُمْ) فيجوز أن يكون حذفها لأنَّ حرف الجرِّ قد تقدَّم ذكره في قوله: (إنَّ في السمواتِ) وقوله: (وفي خَلْقِكُمْ) فَلَمَّا تَقَدَّم ذكر الجارِّ في هذين قدِّر فيه الإثبات في اللَّفظ، وإن كان محذوفاً منه كما قدَّر سيبويه في قوله:

أكلَّ امرئٍ تَحْسَبِين امْرَأً
ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارَاً[1]

وقد عضد الفارسي القراءة بعدة أمور :

أحدها : ما روي من القراءة بلام قبل (آيات) ، يقول الفارسي : ومما يؤكد قول

حمزة والكسائي ، وأن (آياتٍ) محمولةٌ على إنَّ ما ذكر من أنَّه في قراءةٍ[٣] ثلاث لاماتٍ. (وفي خلقكم وما يبث من دابة لآياتٍ) وكذلك الموضعان الآخران. فدخول اللاَّمات يدلُّ على أنَّ

الكلام محمولٌ على (إنَّ)، وإذا كان محمولاً عليها حَسُنَ النصبُ على ما قرأ حمزة والكسائي ، وصار كلُّ موضع من ذلك كأنَّ (إنَّ) مذكورةٌ فيه، بدلالة دخول اللاّم ؛ لأنَّ هذه اللاّمَ إنَّما تدخل على خبر إنَّ، أو على اسمها [١]

الثاني : ما ورد في شعر الفرزدق [٢]

وبَـاشَـرَ رَاعِيْهَـا الصَّـلا بِلَبَـانِـهِ
وَجَنْبَيْـهِ حَـرَّ النَّـارِ مـا يَتَحَـرَّفُ

فهذا إن حملت الكلام على ظاهره كان عطفاً على عاملين على الفعل والباء، وإن قدَّرت أنَّ الباء ملفوظ بها لتقدُّم ذكرها، صارت في حكم الثبات في اللَّفظ، وإذا كان كذلك كان العطف على عاملٍ واحد وهو الفعل دون الجار [٣]

الثالث : ما ورد في قول أبي النجم السابق ، يقول الفارسي [٤] : "

أوْصَـيْـتُ مِـنْ بـرَّةَ قَـلْبَـاً حُـرَّاً
بـالكَلْبِ خَيْـرَاً والحَمَـاةِ شَـرَّا

---

(١) الحجة للفارسي ١٧٢/٦ .

(٢) انظر ديوانه ٥٥٩/٢ ؛ والبيت في المسائل العسكريات ١٦٣ .

(٣) الحجة للفارسي ١٧٣/٦ .

(٤) الحجة للفارسي ١٧٣/٦ .

إن قدَّرت الجارَّ في حكم المذكور بها بدلالة المتقدِّم عليه لم يكن عطفاً على عاملين كما لم يكن قوله: (واختلافِ الليلِ والنهارِ آياتٍ) كذلك وقد يخرج قولُه (واختلافِ الليل والنهار آياتٍ) و(آياتٌ من أن يكون عطفاً على عاملين من وجهٍ آخر، وهو أن تقدِّر قوله: (واختلاف اللَّيل والنَّهار)معطوفاً على (في) المتقدِّم ذكرها، ويجعلُ آياتِ متكررةً كرّرتها لما تراخى الكلام وطال،

الأغلوطة بعد النحاس

ممن قال بجواز العطف على معمولي عاملين ابن عطية [1] وممن اكتفى بعرض الآراء دون ترجيح مكي بن أبي طالب [2] السيوطي [3] والقرطبي [4] وابن عادل [5]

الأغلوطة السابعة

الهمزة المتوسطة المضمومة المكسور ما قبلها بين رسمها على واو أو ياء كما في نحو قوله تعالى

﴿ أَمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُونَ ﴾ [6]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد في معرض إعرابه لقوله تعالى:﴿ أَمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُونَ ﴾ يقول النحاس : ":﴿ أَمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُونَ ﴾ ، وإن شئت جئت بهمزة بين بين ؛ أي بين الهمزة والواو ، ولهذا قال محمد بن يزيد : لا يجوز

(١) المحرر الوجيز - (ج ٦ / ص ٩٦)

(٢) مشكل إعراب القرآن - (ج ٢ / ص ٦٥٩)

(٣) الدر المصون في علم الكتاب المكنون - (ج ١ / ص ٣١٩٨)

(٤) تفسير القرطبي - (ج ١٦ / ص ١٥٧)

(٥) تفسير اللباب لابن عادل - (ج ٨ / ص ٤٥٦)

(٦) [الواقعة : ٧٢]

أن تكتب إلا بالواو ؛ أي بواوين ، وكذا يستهزئون ، ومن كتبها بالياء ؛ فقد أخطأ عنده؛ لأن الضمة أقوى الحركات ، فإذا كانت الهمزة مضمومة متوسطة لم يكن قبلها حكم"[1]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول إحدى حالات الهمزة المتوسطة ، وهي ما إذا كانت مضمومة مكسور ما قبلها .

فقد أوجب المبرد رسمها على واو ؛ وخطأ من رسمها على ياء ؛ لأن الضمة أقوى الحركات ؛ فلا يلتفت إلى ما قبلها في تلك الحالة .

وقد نسب السيوطي ما قاله المبرد لسيبويه ، يقول السيوطي : " وإن كانت مضمومة بعد كسر نحو مئون جمع مائة كتبت بواو على مذهب سيبويه وبياء على مذهب الأخفش " . [2]

بينما ذهب مقعدو الإملاء في العصر الحديث إلى كتابتها على ياء ، يقول أحدهم : "إذا كانت مضمومة وسبقها حرف مكسور .مثل : مهنئون ، يستمرئون ، يستهزئون " [3]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ج٤/ص٣٤٢

(٢) همع الهوامع ج٣/ص٥٠٤

(٣) قاموس الإملاء - (ج ١ / ص ٤٤) د / مسعد محمد زياد .

الأغلوطة الثامنة
نصب الفعل المضارع دون تقدم ما يوجب نصبه
في قوله تعالى
﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً ﴾ [1]

أولا : موطن الأغلوطة :

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : "﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً ﴾ يقول النحاس : " أدري في موضع رفع حذفت الضمة منه ؛ ومن نصبه ؛ فقد لحن لحنا لا يجوز " . [2]

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما أجازه الأخفش من نصب (أدري) ، دون تقدم ما يوجب نصبه ، ومن ثم لحنه النحاس فيما قرأ .

وقد ذكر الأزميري أن الأخفش رُوِيَ عنه (أدري) حيث كانت بالفتح ،[3] وقد وردت هذه اللفظة في القرآن في أربعة مواطن :

أحدها : فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنتُكُمْ عَلَى سَوَاء وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ[4]

الثاني : وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ [5]

الثالث : قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِّنْ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ [6]

الرابع : قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً [7]

---

(١) [الجن : ٢٥]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص٥٤

(٣) تحرير النشر - (ج ١ / ص ٢١)روى الأخفش أدرى حيث كان بالفتح

(٤) [الأنبياء : ١٠٩]

(٥) [الأنبياء : ١١١]

(٦) [الأحقاف : ٩]

(٧) [الجن : ٢٥]

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

ما نحوي قبل النحاس ذهب إلى نصب الفعل المضارع دون تقدم عامل النصب.

فلم يناقش الفراء قراءة النصب عند تناوله لأغلوطتنا ، واقتصر على الرفع ، فـ "إن" نافية بمعنى "ما" ، يقول الفراء : "وقوله: {إِنْ أَدْرِي...}رفع على معنى ما أدرى."

رابعا : الأغلوطة لدى معاصري النحاس

لم يناقش أحد من أساتذة النحاس أغلوطتنا هذه .

خامسا : الأغلوطة بعد النحاس

اقتصر تناول النحويين والمفسرين بعد النحاس لأغلوطتنا على نسبتها وتوجيهها ومن أنكرها ، فنسبها بعضهم لابن عباس كأبي حيان [1] الألوسي [2] وابن عادل [3] والسيوطي [4] ونصوا على أن ابن مجاهد أنكرها ، وعلل لإنكارها بأن لام الفعل لا تفتح إلا بعامل .

ونسبها بعضهم لابن عامر كابن عطية [5] .

وممن خطأ القراءة ابن جني لأن "إن" بمعنى (ما) ، وقد وجهها أبو البقاء على أن حركة الهمزة على الياء فتحركت وبقيت الهمزة ساكنة فأبدلت ألفا لانفتاح ما قبلها ثم أبدلت همزة متحركة لأنها في حكم المبتدأ بها، والابتداء بالساكن محال .[6]

---

(١) تفسير البحر المحيط – (ج ٨ / ص ١٩٥)

(٢) تفسير الألوسي – (ج ١٢ / ص ٤٩٢)

(٣) تفسير اللباب لابن عادل – (ج ١١ / ص ٣٦٩)

(٤) الدر المصون في علم الكتاب المكنون – (ج ١ / ص ٤٢٠١)

(٥) المحرر الوجيز – (ج ٤ / ص ٤٧٩)

(٦) املاء ما من به الرحمن – (ج ٢ / ص ١٣٨)

الأغلوطة التاسعة

القول بأن (ألم) من حروف الجزم

أولا : موطن الأغلوطة

أورد النحاس هذه الأغلوطة في موطن واحد ، وذلك في معرض إعرابه لقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [1] يقول النحاس : " نشرح جزم بـ (لم) ، وعلامة الجزم حذف الضمة ، من النحويين من يقول (ألم) من حروف الجزم ، وذلك خطأ ؛ لأن الألف للاستفهام ، والمعنى على الإيجاب ؛ لأن ألف الاستفهام ههنا يؤدي عن معنى التقرير والتوقيف ، فيصير النفي إيجابا والإيجاب نفيا [2] "

ثانيا : عرض الأغلوطة وموقف النحاس منها

تدور هذه الأغلوطة حول ما ذهب إليه بعض النحويين من أن (ألم) حرف من حروف العطف ، وقد خطأه النحاس فيما قال ؛ لأن هذه همزة الاستفهام دخلت على حرف النَّفي ، فصيَّرت النَّفي تقريراً ، وكذا كلُّ استفهام دخل على .

ثالثا : الأغلوطة قبل النحاس

اتفق النحويون قبل النحاس على أن (لم) حرف من حروف الجزم ، يقول سيبويه : " هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك (لم) و (لما) و(اللام التي في الأمر) ، وذلك قولك ليفعل و(لا) في النهي وذلك قولك : لا تفعل ؛ فإنما هما بمنزلة(لم) ." [3] وبمثل ذلك قال المبرد [4]

الأغلوطة لدى معاصري النحاس

ذهب ابن السراج إلى ما ذهب إليه سيبويه والجمهور [5] وممن انتقد من قال بأن الألف أصل في (ألم) الزجاجي [6]، ولم يناقش أحد بعد النحاس هذه الأغلوطة .

---

(١) [الشرح : ١]

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٥/ص٢٥١

(٣) كتاب سيبويه ج٣/ص٨

(٤) المقتضب ج٢/ص٤٤

(٥) الأصول في النحو ج٢/ص١٥٧

(٦) فأما قولهم ألم وألما فإنما هي لم ولما ولكن الألف تزاد في أولهما تقريرا وتوبيخا واستفهاما فالتقرير قولك ألم تخرج ألم تقصد زيدا قال الله تعالى ألم أعهد إليكم يا بني آدم فهذا تقرير والتوبيخ مثل قولك ألم تذنب ألم تسفه على فلان فاحتملك (اللامات ص٣٤) .

الخاتمة

الحمد لله ، الذي بنعمته تتم الصالحات، وتزكو الحسنات، وتنال الخيرات، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وجبل النفوس على فطرها، شقيها وسعيدها، وصلى الله على سيدنا محمد ، نبي الرحمة،وخير البرية، والهادي إلى الحق، الخاتم لما سبق، والفاتح لما أغلق، والمعلن الحق بالحق،وسلم تسليماً.

وبعد،،،،،،،،

فهذا موضوع " أغاليط النحويين في كتاب إعراب القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس المتوفي ٣٣٨ جمعا ودراسة ومناقشة" ، قد بذلت فيه جهدي ، وهو جهد المقل ، فإن كنت قد أصبت فمن الله ، وإن كان غير ذلك ، فمن نفسي ، وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلي عدة نتائج أوجزها فيما يلي :

- ☒ اعتمد النحاس في كتابه المنهج الوصفي التقليدي تارة والترجيحي تارة أخرى .
- ☒ ظهرت قدرة النحاس النقدية جلية وواضحة في مواطن كثيرة .
- ☒ تأثر النحاس بالمدرسة البصرية ، وبآراء أستاذه الزجاج خاصة .
- ☒ اعتمد النحاس على كتب السابقين منها ما وصل إلينا ، ومنها ما أكله الدهر ، فمن الأول الكتاب لسيبويه ، ومعاني القرآن للأخفش ، والفراء ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ، والمقتضب لأبي العباس المبرد ، وغير ذلك ، ومن الثاني مسائل الغلط للمبرد .
- ☒ لم يسمع النحاس عن المبرد ، فكل ما نقله النحاس عن المبرد نقله بواسطة الزجاج أو الأخفش الصغير أو غيرهما
- ☒ اختلف في سنة وفاة النحاس ، وقد وقفنا على ذلك في مكانه .
- ☒ وقفت على أغاليط النحويين في كتاب أبي جعفر ، وقد تنوعت بين نحويي البصرة والكوفة ، وإن كانت في جانب الكوفيين أكثر ، فأبو جعفر لا يكاد يترك كوفياً سبقه إلا تعرض له بالنقد اللاذع ، فغلطه وخطأه ، وأظهر ما يكون

ذلك عند تناوله لآراء الكسائي والفراء ، كما تناول أبو جعفر القراء بالنقد عند تعرضهم لتوجيه بعض القراءات ، فخطأ كبارهم وصغارهم على حد سواء .

- اعتمد النحاس في إعرابه للقرآن على قراءة أبي عمرو كثيراً ، فاستدل بها ، وانتصر لها ، وناقشها ، وخرجها، وقد أحصيت ثلاثة وخمسين وثلاثمائة موضعا استأنس فيها النحاس بآراء أبي عمرو وقراءته .
- وقفت على ثلاثة مواضع اجترأ فيها المبرد -وتابعه فيها بعض تلامذته- على تغليط قراءة أبي عمرو ، والطعن فيها ، ووصمها تارة باللحن وأخرى بالغلط وثالثة بالخطأ ، وكلها ألفاظ تدور في فلك واحد .
- أكثر النحاس في إعرابه من الاستدلال بآراء الخليل بن أحمد ، وقد وقفت على مائة وثمانية وخمسين مسألة استدل فيها بآرائه ، معضداً مرة ، ومستأنساً أخرى، ولم يتعرض في أيٍ منها لتخطيئته ، اللهم إلا في مسألتين نصَّ النحاس فيهما على أن سيبويه وأبا العباس المبرد قد خطَّآ الخليل فيهما .
- ناقش النحاس كلام سيبويه في أكثر من أربعمائة وسبعين موضعا ، وقد وقفت على ست أغاليط غلط النحاة فيها سيبويه ، ثلاثة للمبرد ، واثنين للزجاج ، وواحدة للفراء .
- ما وقفت عليه من أغاليط سيبويه يسقط ما قاله الزجاج وحكاه أبو جعفر بقوله : " وما علمت أن أحدا من النحويين إلا ، وقد خطأ سيبويه في هذا ، سمعت أبا إسحاق يقول ما يبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين ، وقد وقفنا على كل في مكانه .
- وقفت على أربعة وثلاثين موطنا ناقش النحاس فيها كلام يونس بن حبيب الضبي .
- خطأ الخليل يونس في موضع واحد وقفت عليه في مكانه .
- ناقش النحاس كلام قطرب في عشرة مواضع .
- خطأ الزجاج قطرب في موضع واحد وقفنا عليه في مكانه .
- ناقش النحاس كلام أبي عبيدة في سبعة وسبعين موضعا .

- خطأ النحاس أبا عبيدة في خمسة مواطن .
- ناقش النحاس كلام الأصمعي في ثلاثة وثلاثين موطنا .
- خطأ المازني الأصمعي في موطن واحد .
- ناقش النحاس كلام الأخفش في مائتين وواحد وستين مسألة .
- خطأ النحاس الأخفش في خمسة مواطن .
- ناقش النحاس كلام المازني في سبعة وعشرين مسألة .
- خطأ النحاس المازني في موطنين .
- لم يكن النحاس في كتابه المبرد بأبي العباس ، وإنما كان يقول محمد بن يزيد .
- ناقش النحاس كلام المبرد في أكثر من ثلاثمائة موضع .
- خطأ النحاس المبرد في سبعة مواضع .
- جانب النحاس كثيرا الصواب في نقله عن أستاذه الزجاج .
- ناقش النحاس كلام أستاذه في أكثر من ستمائة موضع .
- خطأ النحاس أستاذه في أحد عشر موضعا .
- ناقش النحاس كلام الكسائي في أكثر من ثلاثمائة موضع .
- خطأ النحاس الكسائي في سبعة مواضع .
- ناقش النحاس كلام الفراء في أكثر من ستمائة وخمسين موضعا .
- خطأ النحاس الفراء في أكثر من ثلاثين موضعا .
- تردد النحاس في أكثر من أغلوطة ، وقد عرضنا لذلك في مكانه .
- وقفت على سبعة عشرة أغلوطة مجهولة القائل اجتهدت في نسبتها لقائليها .
- أسهمت المناهج التي اتبعتها في البحث في إثرائه ، وخاصة المنهج التاريخي ، والاستنباطي ،والمقارن .

الباحث

رابعا: فهرس المصـــادر والمـراجـــع

أولا : المخطوطات :

١. مخطوط أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري ، دار الكتب المصرية ـ مكتبة تيمور رقم ٤٥٠ شعر طرفة بن العبد من ٢٣٤ حتي ٢٧٤ .

ثانياً: الرسائل العلمية :

٢. "لا" واستعمالاتها في القرآن الكريم دراسة نحوية قرآنية، لأستاذنا الدكتور علي أحمد طلب رسالة دكتوراة مقدمة إلي كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٧ م .

٣. ديوان طرفة بن العبد دراسة تحليلية نحوية وتصريفية للباحث عزيز صدقي أحمد رسالة ماجستير مقدمة لكلية اللغة العربية لنيل درجة الماجستير .

٤. بحث ترقية بعنوان "حروف المعاني المركَّبة وأثر التركيب فيها" د. فائزة بنت عمر المؤيِّد أستاذ النحو والصرف المشارك ـ بقسم اللغة العربية وآدابها في كليَّة الآداب للبنات بالدَّمام ، المملكة العربية السعودية ، نسخة مصورة .

٥. قضايا (لن)في النحو العربي د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي الجامعة الإسلامية / كلية اللغة العربيه ، نسخة مصورة

٦. مقدمة بحث بعنوان الخلاف بين سيبويهِ والخليل في الصَّوْت والبنْية د. أحمد بن محمد بن أحمد القرشيّ الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية - كلية المعلمين بالمدينة المنورة .

ثالثا: المطبوعات:

أولا : القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

الهمـزة

٧. إعراب القرآن المنسوب للزجاج تحقيق إبراهيم الإبياري

٨. الاعتراض في النكت في كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ.

٩. الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ط الأولى ١٤١٦/١٩٩٦ دار الرسالة .
١٠. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ١/ ٥٢٦ ، المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات للشيخ أحمد بن محمد البنا ت شعبان محمد إسماعيل عالم الكتب بيروت ١٤٠٧/ ١٩٨٧ .
١١. أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة .
١٢. أخبار أبي القاسم الزجاجي تحقيق عبد المحسن المبارك ط بغداد ١٩٨٠ .
١٣. أدب الكاتب لعبد الله بن مسلم "ابن قتيبة" حققه محمد الدالي ط مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٢م .
١٤. أدب الكاتب للجواليقي ط القاهرة لا ن لا ت .
١٥. أضواء البيان في تفسير القرآن لمحمد الأمين الشنقيطي
١٦. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود ، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي ط دار العربي .
١٧. استباط الأحكام من النصوص للدكتور أحمد الح صري ط ٢ دار الجيل ١٤١٧ / ١٩٩٧
١٨. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق د/ فخري صالح قدارة ط دار الجبل ، بيروت ١٤١٥ ه، ١٩٩٩م
١٩. إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون . دار المعارف بيروت ١٩٨٧ م
٢٠. الأصول فى النحو لابن السراج (محمد بن سهل) ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ،ط/ مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٢١. إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غازى زاهد ، ط/ عالم الكتب،سنة ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.
٢٢. الأعلام لخير الدين الزركلى ، ط/ دار العلم للملايين ، سنة ١٩٨٤م .

٢٣. الأغاني لأبي فرج الأصفهاني ٢١: ٩٢ تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء ، الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة ، بيروت ط ٦ ، ١٩٨٣

٢٤. الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي ط عالم الكتب بيروت ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م

٢٥. أمالي ابن الحاجب لعمرو بن عثمان بن الحاجب تحقيق فخر سليمان قدارة دار الجيل بيروت ودار عمار عمان ١٩٨٩ م .

٢٦. أمالي الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ط بيروت ١٩٨٧ م .

٢٧. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، المكتبة العلمية باكستان .

٢٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تأليف جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ دار الفكر العربى – القاهرة ، سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٩. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط دار الفكر دمشق .

٣٠. أنوار التنزيل وأسرار التأويل ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي ط دار الكتب العلمية بيروت

٣١. أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق محيي الدين عبد الحميد ط/ دار الجيل بيروت ١٣٩٩ه/ ١٩٧٩م

٣٢. كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور / كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ .

الباء

٣٣. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي

٣٤. بدائع الفوائد لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية ، تحقيق أبي عبد الله هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف

أحمد الج ط : مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى١٤١٦ - ١٩٩٦

٣٥. الباقلاني لأبي بكر محمد بن القاسم المعروف بابن الأنباري

٣٦. بحر العلوم للسمرقندي ط دار الفكر العربي بيروت

٣٧. البحر المديد لابن عجيبة .

٣٨. البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار المعرفة .

٣٩. بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للإمام جلال الدين السيوطى ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط / دار الفكر سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

٤٠. البيان والتبيين لأبي عثمان الجاحظ تحقيق فوزى عطوى ط دار صعب ، بيروت لان ، لاط

التاء

٤١. تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى ، تحقيق / إبراهيم الترزى ، ط/ دار إحياء التراث .

٤٢. تاج العروس من جواهر القاموس - للزبيدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فرج ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٥ ، وطبعة دار الحياة بيروت

٤٣. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها تصنيف الامام العالم الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر ١٣/ ٤٠دراسة وتحقيق علي شيري دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان الطبعة الاولى ١٤١٩ - هـ - ١٩٩٨ م .

٤٤. التبيان في تفسير القرآن تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي.تحقيق وتصحيح:أحمد حبيب قصير العاملي المجلد التاسعدار إحياء التراث العربي .

٤٥. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري تحقيق علي محمد البجاوي ط عيسي البابي الحلبي
٤٦. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تحقيق عباس مصطفي الصالحي . المكتبة المغربية بيروت ١٩٨٦ .
٤٧. التحرير والتنوير لابن عاشور ط دار الفكر بيروت .
٤٨. التمام في أشعار الهذليين مما أغفله أبو سعيد السكرس ، تحقيق طائفة من المحققين ط بغداد ١٩٦٢ م .
٤٩. تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي تحقيق عفيف عبد الرحمن ط . مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦م
٥٠. تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي مطبعة السعادة مصر ط١ ، لات .
٥١. تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي [٧٠٠ -٧٧٤ هـ] ت سامي بن محمد سلامة دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م
٥٢. تفسير النيسابوري للنيسابوري
٥٣. تهذيب اللغة للأزهري تحقيق محمد علي النجار ، المؤسسة العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٦٤ م .
٥٤. التوطئة لأبي علي الشلوبين تحقيق يوسف أحمد المطوع ،أستاذ الدراسات النحوية بجامعة الكويت،الطبعة الثانية ١٩٨١ مـ .
٥٥. تفسير ابن أبي حاتم تفسير القرآن العظيم مسندًا عن الرسول - صلى الله عليه وسلم -والصحابة والتابعين لابن أبي حاتم الرازي الإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتَوَفَّى سنة ٣٢٧ هجرية ط دار الكتب العلمية ١٩٨٩.

٥٦. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ص ٩٣١ لعبد الرحمن بن ناصر بن السعدي المحقق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م .

الجيم

٥٧. الجامع لاحكام القرآن لابي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي أعاد طبعه دار احياء التراث العربي بيروت - لبنان ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥ م .

٥٨. جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، [٢٢٤ - ٣١٠ هـ]المحقق : أحمد محمد شاكر الناشر : مؤسسة الرسالةالطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٥٩. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي للمعافي بن زكريا صـ ٧١ ، تحقيق د: محمد مرسي الخولي ١٩٨١ .

٦٠. جمهرة اللغة لابن دريد ، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ م.

٦١. الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتور فخري الدين قباوة ١٤١٦ ه ـ ١٩٩٥م

٦٢. جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى ص٦٢ ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، ط دار الأرقم / بيروت (لا ـ ت)

٦٣. جمع الجواهر في الملح والنوادر للحصري ط دار الكتب .

٦٤. الجني الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ طه محسن

٦٥. الجواهر الحسان في تفسير القرآن لأبي زيد عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ط دار النشر العربي بيروت .

الحاء

٦٦. حاشية الصبان على الأشمونى ط/ دار إحياء الكتب العربية .

٦٧. ينظر حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح بمضمون التوضيح

٦٨. الحدود لأبي الحسن علي بن عيسي الرماني تحقيق براهيم السامرائي ط دار الفكر عمان .

٦٩. حروف المعانى لأبي القاسم غبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق علي توفيق الحمد ط مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٤ م .

٧٠. الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ت / علي النجدي ناصف ، د/ عبد الحليم النجار ، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شبلي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٧١. الحجة في القراءات السبع لابن خالوية تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، مصر .

٧٢. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ط بغداد ١٩٨٠م

٧٣. الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن الحسن البصري تحقيق مختار الدين أحمد ط عالم الكتب بيروت ١٤٠٣ ه ـ١٩٨٣ م

٧٤. الحيوان للجاحظ تحقيق وشرح عبد السلام هارون . دار الجيل بيروت ط ١٩٨٨

الخاء

٧٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى (عبد القادر بن عمر) ط/ دار صادر.

٧٦. الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق / محمد على النجار ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

الــدال

٧٧. دائرة المعارف الإسـلامية : ٥٣١، ٥٤٠ تعريـب أحمـد الشـنتاوي وغـيره ، دار المعرفة بيروت ، لا ت ، لا ط

٧٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ت د ـ أحمد محمد الخراط ، دار الكتب / دمشق .

٧٩. الدر المنثور في التأويل بالمأثورلعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الـدين السـيوطي ط دار الفكر .

٨٠. الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع في النحو لأحمد بن أمـين الشـنقيطي . دار المعرفة بيروت .

٨١. درة الغواص فى أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريـري تحقيـق عرفـات مطرجي ط مؤسسة الكتب بيروت ١٤١٨ هـ ١٩٩٩٨

٨٢. ديوان أبي نواس ط دار صادر بيروت .

٨٣. ديوان أبي زيد الطائي = شعر أبي زيد الطائي .

٨٤. ديوان الأخطل = شرح ديوان الأخطل .

٨٥. ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس ، شرح وتعليق مهدي محمد ناصـر الدين دار الكتب ال١علمية .

٨٦. ديوان امريء القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر د ١ ، ١٩٥٨م

٨٧. ديوان حسان بن ثابت تحقيق د/ وليد عرفات بيروت ١٩٧١م .

٨٨. ديوان ذي الرمة تقيق عبد القدوس أبو صالح مجمع اللغة العربية دمشق .

٨٩. ديوان رؤبة بن العجاج تحقيق وليم آلـورد ط دار الأفـاق الجديـدة بـيروت ١٩٨٠

٩٠. ديوان زهير بن أبي سلمي تحقيق كرم البستاني ط دار صادر بيروت .

٩١. ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم .

٩٢. ديوان زيد الخيل الطائي = شعر زيد الخيل الطائي .

٩٣. ديوان الشماخ بن ضرار تحقيق صلاح الدين الهادي دار المعارف بمصر ط ١ ١٩٦٨

٩٤. ديوان الشنفري جمع وتحقيق وشرح إميل بديع يعقوب دار الكتاب العربي بيروت ط١ ، ١٩٩١ .

٩٥. ديوان الشنفري ، جمع وتحقيق وشرح أميل بديع يعقوب دار الكتب العربي بيروت ط٢ ، ١٩٩١ .

٩٦. ديوان طرفة ط دار صادر ص٨٢ ، وطبعة مكس سلغسون مدينة شالون علي نهر سون بمطبع pertrend ١٩٠٠م

٩٧. ديوان عدي بن زيد العبادي تحقيق محمد جبار المعيبد ، منشورات دار الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية بغداد ، سلسلة كتب التراث ٢ ، لا ط ، لات .

٩٨. ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ط دار الكتاب العربي بحلب ١٩٦٩ م .

٩٩. ديوان عنترة بن شداد تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢، ١٩٨٣ م .

١٠٠. ديوان كثير عزة : تحقيق إحسان عباس . دار الثقافة ، بيروت ط١ ، ١٩٧١

١٠١. ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري تحقيق إحسان عباس ، نشر وزارة إعلام الكويت مطبعة حكومة الكويت ط ٢/ ١٩٨٤م .

١٠٢. ديوان مالك بن الريب : ضمن "شعراء أميون" .

١٠٣. ديوان محمد بن بشير = شعر محمد بن بشير الخارجي .

١٠٤. ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة .

١٠٥. ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ .

الــراء

١٠٦. رسالة أي المشددة للشيخ عثمان النجدي الحنبلي تحقيق عبد الفتاح الحموز ط دار عمارالأردن ١٤٠٦ ه ـ ١٩٨٦ م

١٠٧. رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ط دار الكتب العلمية بيروت .

١٠٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود ابن عبدالله الحسيني الألوسي .

الــزاى

١٠٩. زاد المسيرابن الجوزي ط دار العلم .

١١٠. زهر الأكم في الأمثال والحكم لنور الدين اليوسي، تحقيق محمد حجي ، د: محمد الأخضر ، ط دار الكتب ، الدار البيضاء ١٤٠١ / ١٩٨٤

الســين

١١١. كتاب السبعة في القراءات أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي الناشر دار المعارف – القاهرة الطبعة الثانية ، ١٤٠٠ تحقيق : د. شوقي ضيف

١١٢. سر صناعة الإعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق د/ حسن هنداوى ، ط/ دار القلم بدمشق سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١١٣. سمط اللآلي في شرح آمالي القالي ،لأبي عبيد البكري " عبد الله بن عبد العزيز " تحقيق عبد العزيز الميمني ط دار الحديث ، بيروت ١٩٨٤ م .

١١٤. سيرة ابن هشام تحقيق وستنفلد جوتنجن ١٨٥٩ .

الشين

١١٥. الشافية في علم التصريف لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو الدويني النحوي تحقيق حسن أحمد العثمان ط المكتبة المكية مكة ١٩٩٥م
١١٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار الفكر / سوريا ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
١١٧. شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد يوسف السيرافي ط دار المأمون للتراث دمشق بيروت لا ط ١٩٧٩ م .
١١٨. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الجزء الأول والثاني ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠م .
١١٩. شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٥ .
١٢٠. شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د/ محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد المختون ، ط/ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٢ ه ٢٠٠١ .
١٢١. شرح الشاطبية المسمى:إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي المتوفي سنة ٥٩٠هـ تأليف الإمام : عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ : أبي شامةوالمتوفى سنة ٦٦٥هـ ١/ ٤٣٥ . تفسير الألوسي - (ج٣ / ص ١٠٥ ، ٦ / ص ٣١٤
١٢٢. شرح الرضى على الكافية لرضي الدين الأستراباذي طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات السلامية١٣٩٨ ه - ١٩٧٨ م جامعة قاريونس .
١٢٣. شرح المرزوقي للحماسة: ١٥٤٩ ، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ط٢، ١٩٦٨ .

١٢٤. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهرى ، ط/ دار إحياء الكتب العربية.

١٢٥. شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق عبد الغني الدقر . ط الشركة المتحدة سوريا ١٤٠٤ / ١٩٨٤

١٢٦. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف عبد الله بن بري تحقيق عبيد مصطفي درويش ط مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٥ م

١٢٧. شرح شافية ابن الحاجب الأستراباذيّ مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ، حققهما وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٢ م .

١٢٨. شرح شواهد المغني للسيوطي طبعة لجنة التراث العربي . القاهرة

١٢٩. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن مالك تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي . نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية ١٩٧٧ م .

١٣٠. شرح قطر الندي لابن هشام تحقيق محيي الدين عبد الحميد ط القاهرة ١٣٨٣

١٣١. شرح المفصل لابن يعيش (يعيش بن على بن يعيش) ط/ عالم الكتب بيروت – مكتبة المتنبى بالقاهرة.

١٣٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن العماد الحنبلي ١/ ٢٣٧ دار الأفاق الجديدة بيروت لاط، لات .

١٣٣. ينظر شرح المقدمة الجزوليةللشلوبين تحقيق د: تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد بالرياض ١٤١٣ هـ .

الصاد

١٣٤. الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها للعلامة أبى الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق د/ عمر فاروق الطباع ط/ مكتبة المعارف – بيروت سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١٣٥. الصحاح في اللغة للجوهري ط دار الكتب بيروت .

الطاء

١٣٦. طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف بمصر

١٣٧. طبقات المفسرين للسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة والتاريخ (بدون) .

العين

١٣٨. علل النحو لابن الورّاق ، تحقيق ودراسة : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

١٣٩. العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق صـ٤٤ ، تحقيق محمد قرقزان ، دار المعرفة ، بيروت ،لاط،١٩٨٣م

١٤٠. العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ١/ ٦٨٨ ، تحقيق مهدي محمد المخزومي ، ود : إبراهيم السامرائي ط در ومكتبة الهلال

الغين

١٤١. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، برجستراسر ، دار الكتب ، نسخة مصورة ط/ ٣، ١٩٨٢م،

١٤٢. غريب القرآن للأصفهاني ، دار الكتب العلمية بيروت .

الفاء

١٤٣. فتح القدير الشوكاني ط دار الكتب

١٤٤. الفصول المفيدة فى الواو والمزيدة لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي تحقيق حسن موسي الشاعر ط دار البشير عمان ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

١٤٥. الفهرست لابن النديم ، تحقيق / إبراهيم رمضان ، ط/ دار المعرفة – بيروت سنة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

القاف

١٤٦. القاموس المحيط ، تأليف/ محمد بن يعقوب الفيروزأبادى ، تحقيق / على محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ المكتبة العلمية / بيروت سنة ١٣٩٩هـ

١٤٧. القسطاط فى علم العروض للزمخشرى تحقيق د/ فخر الدين قبادة ط/ دمشق ١٣٩٥/١٩٧٥

الكاف

١٤٨. الكتاب لسيبويه (أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ط/ الخانجى بمصر سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١٤٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري مطبعة الاستقامة دار الطباعة المصرية القاهرة ط ٢، ٢٨١ .

١٥٠. كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة (مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي) ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – سنة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

١٥١. كتاب : الكشاف لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله

١٥٢. الكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ..

١٥٣. الكشف والبيان في تفسير القرآن للثعلبي ، ط دار الكتب العلمية بيروت

١٥٤. كتاب الكليات ـ لأبى البقاء الكفومى ط دار الكتب العلمية .

اللام

١٥٥. اللباب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق عبد الإله النبهان ط دار الفكر دمشق ١٤١٦هـ ـ١٩٩٥ .

١٥٦. (اللباب في علوم الكتاب) تفسير لابن عادل الحنبلي تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م الطبعة : الأولى عدد الأجزاء / ٢٠ .

١٥٧. لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن ، أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي ط دار الحكمة .

١٥٨. لسان العرب لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقى المصرى ط/ دار صادر بيروت

١٥٩. اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن لإسحاق الزجاجي تحقيق مازن مبارك ط دار الفكر دمشق ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

١٦٠. اللمع لابن جنى تحقيق فايز فارس ، ط دار الكتب الثقافية الكويت

الميم

١٦١. ما يحتمل الشعر من الضرورة ، للسيرافي ، ص١٤٤ تحقيق عوض القوزي ، ط٣ ، ١٩٩٣م ، دار المعارف ، السعودية، ، نقله السيرافي من الكتاب

١٦٢. مجاز القرآن ص لأبي عبيدة تحقيق د.محمد فؤاد سزكين ط٢ مؤسسة الرسالة ١٩٨١ .

١٦٣. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، تحقيق كاظم المرجان ، وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٢ م ،

١٦٤. المسائل العضديات لأبي علي الفارسي تحقيق علي جابر المنصوري كلية الشريعة جامعة بغداد ، عالم الكتب دار النهضة العربية .الطبعة الأولى ١٤٠٦/ ١٩٨٦ .

١٦٥. المحرر الوجيز لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن ابن تمام بن عطية المحاربي ط دار الكتب العلمية .

١٦٦. مجالس ثعلب لأحمد بن يحيي المعروف بثعلب تحقيق عبد السلام هارون . ط دار المعارف بمصر ١٩٨٧

١٦٧. المطالب العالية للحافظ ابن حجر العسقلاني

١٦٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد بيروت ط : ٣ دار الكتب

١٦٩. محاضرات الأدباء لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني تحقيق عمر الطباع ط دار القلم بيروت ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م

١٧٠. المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات ، والإيضاح عنها لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق / على النجدى ناصف ود/ عبد الفتاح شلبى ، ط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٨٦هـ

١٧١. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة

١٧٢. مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، تحقيق محمد خاطر ، ط / دار لبنان ناشرون / بيروت ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥ م

١٧٣. مدارك التنزيل وحقائق التأويل لعبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدين أبو البركات النسفي

١٧٤. مختارات شعراء العرب لابن الشجري تحقيق محمود حسن الزناتي وعناية محمد البجاوي لا ط ١٤٩٤ هـ ١٩٧٤ م .

١٧٥. المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف ط دار المعارف.

١٧٦. مذاهب فلسفية لمحمد جواد مغنية ط بيروت / دارالهلال .

١٧٧. المذكرة في التجويد ، لمحمد نبهان أستاذ القرآن والقراءات بجامعة أم القرى ط / الواحدة والثلاثون .

١٧٨. مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار النهضة القاهرة لا ت

١٧٩. المزهر فى علوم اللغة والأدب للعلامة السيوطي تحقيق فؤاد علي منصور ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨ه ـ١٩٩٨ م
١٨٠. مسائل خلافية فى النحو لأبي البقاء العكبري تحقيق محمد خيري الحلواني ط دار الشرق العربي بيروت ١٤١٢ه ـ ١٩٩٩
١٨١. مسند أبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي ط دار الكتب
١٨٢. مسند الإمام أحمد تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ط :١ ،دار الحديث ١٤١٦ه ـ١٩٩٥ م
١٨٣. مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب القيسى ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن ، ط/ مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
١٨٤. المصباح المنير لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، المكتبة العلمية بيروت
١٨٥. معالم التنزيل لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي [المتوفى ٥١٦ هـ حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة : الرابعة ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م
١٨٦. معاني القرآن للأخفش الأوسط تحقيق د/ فائز فارس . الكويت .
١٨٧. معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل المتوفى ٣١١هـ، تحقيق الدكتور د: عبد الجليل عبده شلبي / عالم الكتب ١٤٠٨هـ .
١٨٨. معاني القرآن للفراء ٤/ ٦٧ ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي ، الهيئة العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٥٥ / ١٩٦٦م
١٨٩. معاني القرآن للنحاس تحقيق : محمد علي الصابوني الناشر : جامعة أم القرى – مكة المكرمة الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ .
١٩٠. المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٤
١٩١. معاهد التنصيص لعبد الرحيم أحمد العباس ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ عالم الكتب بيروت / ١٣٦٧هـ ١٩٤٧م
١٩٢. معجم الأدباء للشيخ / ياقوت الحموى ط/ دار الكتب العلمية بيروت سنة

١٤١٣هـ - ١٩٨٣م.

١٩٣. معجم الشعراء للمزرباني "محمد بن عمران" ط دار الكتب بيروت

١٩٤. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية إعداد الدكتور أميل بديع يعقوب ط دار الكتب العلمية ١٤٢٠ ه ـ ١٩٩٩ م .

١٩٥. المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية ط القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٩ / ١٩٧٩

١٩٦. معجم ما استعجم لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي تحقيق مصطفي السقا ط عالم الكتب بيروت ١٤٠٣ه

١٩٧. معجم المؤلفين لعمر كحالة ط دار الكتب العلمية بيروت

١٩٨. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصارى ، تحقيق د : مازن المبارك ، محمد على حمد الله ، ط : دار الفكر – دمشق ١٩٨٥م ، الطبعة السادسة .

١٩٩. المفصل في علم العربية للزمخشري تحقيق د / على بو ملحم ، ط مكتبة الهلال بيروت ١٩٩٣م .

٢٠٠. مفاتيح لكتاب لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ط دار العلم للملايين .

٢٠١. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لمحمود بن أحمد العيني . مطبوع مع خزانة الأدب دار صادر لا ط لات

٢٠٢. المقتضب صنعة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢٠٣. المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ط العاني بغداد

٢٠٤. الممتع فى التصريف لابن عصفور الإشبيلى ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، ط/ دار الآفاق الجديدة ، سنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩.

٢٠٥. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني تحقيق إبراهيم مصطفي وعبد الله أمين ط البابي الحلبي القاهرة ١٩٥٤ .

٢٠٦. منازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيس بن علي بن عبد الله الرماني تحقيق إبراهيم السامرائي ط دار الفكر عمان

٢٠٧. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق د : عبد الكريم مجاهد ، ط / دار الرسالة ـ بيروت ـ الأولي ١٤١٥ ـ ١٩٩٦ .

٢٠٨. المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ١٩٩٤ .

النون

٢٠٩. النحو إلى أصول النحو تأليف عبد الله بن سليمان العُتَيِّق .

٢١٠. نتائج الفكر١٣٠ للسهيلي ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ علي محمد عوض ، ط: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢١١. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، : ١٥ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

٢١٢. النشر في القراءات العشر الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري المتوفي سنة ٨٣٣ أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل علي محمد الضباع شيخ عموم المقارئ المصرية دار الكتب العلمية بيروت- لبنان .

٢١٣. النكت والعيون للماوردي ط دار الفكر العربي بيروت .

٢١٤. النهج السوي في قراء الإمام السوسي عن أبي عمرو، تأليف ابتسام بنت بدر بن عوض الجابري ، تقريض فضيلة المقريء الشيخ محمد بن نهبان بن حسين أستاذ القرآن والقراءات جامعة أم القرى .١٤٢٤هـ ، وفوح العطر في رواية الدوري عن أبي عمرو تأليف فضيلة المقريء الشيخ محمد بن نهبان بن حسين أستاذ القرآن والقراءات جامعة أم القرى الطبعة الثانية ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

٢١٥. نضرة الإغريض في نصرة القريض

٢١٦. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور إبراهيم بن عمر بـن حسـن الربـاط بـن علي بن أبي بكر البقاعي ط دار المكتبات العلمية .

الهاء

٢١٧. همع الهوامع لجلال الدين عبد الرحمن بن أبكر الأسيوطي تحقيـق عبـد الحميـد هنداوي ط المكتبة التوفيقية مصر

الـواو

٢١٨. الوساطة بين المتنبي وخصومه صـ ٤ لأبي الحسن الجرجاني ، تحقيق محمد أبـو الفضل إبراهيم ، وعلي البجاوي طـ / البابي الحلبي ١٩٩٩

٢١٩. الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ط دار الكتب .

٢٢٠. الوافية نظم الشافية للنيساري تحقيق حسن أحمد العثمان ط المكتبة المكية ـ مكـة ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م

٢٢١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بـن خلكان ، تحقيق د/ إحسان عباس ، ط/ دار صادر – بيروت.

اليـاء

٢٢٢. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور عبـد الملـك بـن محمـد بـن إسماعيل الثعالبي تحقيق مفيد محمد قمحية ط/ دار الكتب العلمية ، بـيروت ، لبنان ـ الأولي ١٤٠٣ / ١٩٨٣

فهرس الكتاب



عمان - شارع الملكة رانية
(الجامعة الأردنية)
مقابل كلية الزراعة
مجمع سمارة (233)
هاتف : 99670131 7 962+





Find us on facebook.com
دار-امنة-للنشر-والتوزيع

أغاليط النحويين

في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (المتوفى) سنة ٣٣٨ هـ

د/ عزيز صدقي أحمد مهران
(أستاذ اللغويات المساعد
بالكلية الجامعية بضباء / جامعة تبوك)

